تاريخ التحليل الاقتصادى

المجلد الثالث

جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة : حسن عبد الله بدر

مراجعة : عصام الخفاجى

المشروع القومى للترجمة

832

المشروع القومى للترجمة

تاريخ التحليل الاقتصادى

(المجلد الثالث)

تأليف: جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة: حسن عبد الله بدر

مراجعة: عصام الخفاجى



٢٠٠٥


mohamed khatab

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد : ٨٣٢
- تاريخ التحليل الاقتصادى (المجلد الثالث)
- جوزيف أ. شومبيتر
- حسن عبد الله بدر
- عصام الخفاجى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦

هذه ترجمة كتاب:

History of Economic Analysis
Edited by: Joseph Schumpeter

«Authorised translation from English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

شارع الجبلاية بالأوبرا ـ الجزيرة ـ القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات



الجزء الرابع

من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ (وما بعد ذلك)

الفصل الأول

مقدمة وخطة

١- نطاق الجزء الرابع

٢- لوازم لابد منها

٣- خطة الجزء الرابع

١- نطاق الجزء الرابع

يغطى هذا الجزء تاريخَ العمل التحليلى من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤. ولتبرير التاريخ الأول، أشير إلى واقعة سينكرها بعض الاقتصاديين، أى أن عام ١٨٧٠ تقريبًا شهد اهتمامًا جديدًا بالإصلاح الاجتماعى، شهد 'روحًا جديدة' من 'النزعة التاريخية' ونشاطًا جديدًا فى حقل 'النظرية' الاقتصادية بدأت كلها بفرض نفسها؛ أو أن هذه الفترة شهدت تغيرات فى التقليد breaks with tradition كانت واضحة بالمقارنة مع ما يمكننا أن نتوقعه دائمًا من عملية يُفترض أنها عملية متواصلة من حيث الجوهر. وتبرر اختيار التاريخ الثانى فكرة أن الحرب العالمية الأولى كانت 'عاملاً خارجيًا' قويًا إلى حد أن اندلاعها يكفى لوضع نقطة نهاية معينة، رغم أن المؤثرات التى من شأنها أن تضع نهاية لتلك الحقبة من التحليل الاقتصادى وتبشر بحقبة أخرى كانت واضحة جدا من قبْل ومع أنها لم تنتصر إلاّ بعد مضى عقد من الزمن أو نحو ذلك.

وينبغى أن يؤخذ كل هذا سوية مع نفس التحفظات التى تسرى على أى محاولة تقسيم أى شىء إلى فترات زمنية periodize، وبخاصة التحفظات المشابهة لتلك التى وجدناها ضرورية للدفاع عن مفهومنا للفترة السابقة. ثمة عدد من الكتاب والأعمال يطل على كلتا الفترتين ولا يمكن وضعه فى أى منهما دون قدر كبير من الاعتباطية؛ وكان هناك الكثير من التداخلات فى الآراء والمواقف والمناهج. ولهذا

السبب إلى حد ما، أدخلنا في هذا الجزء بعض الكتاب والأعمال التى تعود زمنيًا أما إلى الفترة السابقة أو إلى الفترة التالية. ومع ذلك، ثمة سبب آخر للإشارة، وعلى نحو كامل نوعًا ما أحيانًا، إلى تطورات حدثت فى فترتنا الحالية نفسها ولحمل تاريخنا فى بعض القضايا إلى وقتنا الحاضر نفسه (١٩٤٩). إن التطورات الحديثة لن تُعالج فى الجزء الرابع إلاّ كشىء دخيل عليه، ويبدو أن من المرغوب الاستفادة مما يسنح من فرص للإشارة إلى مدى ارتباط العمل الحديث، أو عدد من نقاطه المهمة على الأقل، بعمل الفترة ١٨٧٠-١٩١٤، أى إلى أى مدى نبنى عملنا نحن أنفسنا عملنا فى الوقت الحاضر على الأساس الذى تم وضعه فى الفترة الأخيرة.

ولكن كل التحفظات الضرورية لمنع تقسيم الفترات periodization من أن يصبح مضللاً- أو حتى هراء مطبقًا- لا ينبغى أن لا تحجب عنا حقيقة أن الفترة التى نباشر بدرسها تشكل وحدة حقيقية بالفعل وكان يتعين ملاحظتها بمعزل تام عن كل متطلبات الملائمة فى العرض. وقد قصدنا بالتغيرات فى التقليد التى حدثت قريبًا من عام ١٨٧٠ التغيرات التى أحدثها كتاب ترتبط أسماؤهم بها: ربما بدت هذه التغيرات لأولئك الكتاب حادة ومهمة أكثر مما بدت للمؤرخ ولكن هذا لا يعنى أنها كانت متصورَة كليًا. فقد تبع هذه 'الثورات' عقدان من الصراع والمناقشات الساخنة إلى هذا الحد أو ذاك. وقد نجمَ مرة أخرى عن هذه الثورات، فى التسعينيات، وضع كلاسيكى نمطى وفق مفهومنا أظهرتْ أعماله الكبرى مدى واسعًا من الأرضية المشتركة توحى بمشاعر الراحة والاستقرار مما خلق كلاهما لدى المراقب السطحى إحساسًا بالكمال - مثل كمال كنيسة إغريقية تنشر ألوانها الزاهية على سماء صافية. ولكن حتى المراقب السطحى لابد من أن أدرك، فى العقد الأخير السابق لاندلاع الحرب العالمية الأولى أو نحو ذلك، علامات التحلل، علامات على تغيرات جديدة توشك أن تحدث، على ثورات لم تتحول بعد إلى وضع كلاسيكى آخر.

أ- لوازم لابد منها

شهدت هذه الفترة تقدمًا كبيرًا عبر 'الثورة' والدمج. ويحتمل أن نقلل، كما افترضُ أنا، من شأن إنجازات الفترة بقدر ما نضخّم إنجازات الفترة الممتدة من آ. سمث إلى ج. س. ميل. وهذا يعود جزئيًا إلى حقيقة تشكل السبب الرئيسي للصعوبات التى سيواجهها بعض القرّاء عند قراءة هذا الجزء: إذ بدأ الاقتصاد بتطوير مناهج أكثر تعقيدًا أخذت تحتل بشكل متزايد مكان المناهج القديمة البسيطة التى كان بوسع أى فرد متعلم إتقانها دون إعداد خاص. وكنتيجة طبيعية يتعذر تجنبها، أصبح علم الاقتصاد أكثر تخصصًا وفى متناول الجمهور العام بدرجة أقل على حد سواء مما عرّضَ الاقتصاديين لكثير من اللوم- غير المبرر تمامًا- ليس فقط من جانب ممثلى ذلك الجمهور بل أيضًا من جانب زملائهم الذين يملكون توجهًا أقل تقنيةً less technique minded. ومع ذلك، فهذه العملية كانت بطيئة-وإن الاقتصاديين الكبار، مثل مارشال ممن كانوا يتطلعون إلى 'أن تكون أعمالهم مقروءة من قبل رجال الأعمال- وبالتالى كانوا يكتبون على هذا الأساس، ما زالوا يحققون انتشارًا واسعًا فى الصحافة اليومية. وليس هناك داع لأن نوضح أن مثل هذا النجاح تم إحرازه بدفع ثمن معين، وإن الفائدة التى كسبها العلم والجمهور التى يمكننا رؤيتها فى هذا النجاح تقابلها خسارة فى مجال الكفاءة التحليلية لابد من تبصرها.

كان العلم قد نما من حيث الكم أكثر مما فى خبرته وتجربته. وهذه هى جزئيًا نتاج 'تقدمه' السريع على صعيد اكتساب الطابع المهنى professionalization واكتساب طابعه الأكاديمى professorialization. سبق أن رأينا أن الاقتصاديين، حتى فى الفترات السابقة، كانوا قد اعترفوا بعضهم ببعض كأفراد يمتلكون كفاءة خاصة وأنه جرى تطوير ما يشبه معايير الأداء المهنية. وقد أصبحت هذه المعايير أكثر تحديدًا فى الفترة محل الدرس التى تطور خلالها علم الاقتصاد - أو حتى كل فرع من الفروع المعترف بها ضمن الكيان الاقتصادى- إلى شغل كامل full-time job. وقد شجع هذا الأمر على مزيد من ال professionalization مثلما شجعت هذه

الأخيرة عليه بدورها. لم يكن معظم الاقتصاديين الكبار مدرسين أكاديميين في الفترة السابقة. بينما أصبح كلهم عمليًا كذلك في الفترة محل الدرس. ويتجلى هذا التغيير بشكل مذهل في إنجلترا أكثر مما في أي مكان آخر وذلك لأن أساتذة اقتصاد هناك (أو المدرسين الأكاديميين بألقابهم المختلفة)، الذين كان عددهم ضئيلاً جدا في السابق، لم يزدد عددهم إلاّ قليلاً خلال الفترة ولكنهم سيطروا في حقلهم رغم ذلك[١]. وفي الولايات المتحدة، كانت زيادة عدد المدرسين الأكاديميين تثير الدهشة بعد أن كسبت هارفارد كرسي الأستاذية المنتظمة الأولى في الاقتصاد السياسي عام ١٨٧١ (يعود تاريخ كرسي الأستاذية الأقدم في كولومبيا في الفلسفة الأخلاقية والاقتصاد السياسي إلى عام ١٨١٨) وكسبته يال عام ١٨٧٢. وقد طورت ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا وبلدان الشمال مهنهم الاقتصادية وفق الخطوط القديمة، ولكن فرنسا خطت خطوة واسعة بإنشاء كراسي في علم الاقتصاد في جميع كليات القانون في البلاد عام ١٨٧٨، بينما لم يكن هناك حتى ذلك العام أي تدريس منتظم ومعترف به في الاقتصاد قط إلاّ في باريس.

وعند تقييم التسهيلات المتعلقة بالبحث بحسب المعايير الحديثة، فأنها تبقى ما عدا تلك التي تقدمها المكتبة التي توسعت كثيرًا وبخاصة في الولايات المتحدة متواضعة جدا ولم يكن لها وجود قط في كثير من الأقطار[٢]. وقد تطورت مناهج التدريس بأشكال مختلفة في كل البلدان. ينبغي علينا أن نتذكر إن الدراسة المهنية في علم الاقتصاد، في إنجلترا والولايات المتحدة، كانت ما تزال شيئًا جديدًا وكان عليها أن تكافح لشق طريقها ووضع طرقها من خلال عملية التجربة والخطأ[٣]، وأن علم الاقتصاد في بعض البلدان الأخرى ظلّ مادة ثانوية ملحقة بدراسة القانون.

---

(١) حول الشروط في قسم النقود والصيرفة، انظر الفصل الثامن، أدناه.

(٢) ومع ذلك، فقد يعطي هذا انطباعًا غير ملائم إلى حد بعيد، ففي ألمانيا مثلاً كانت تتوفر دخول (حقيقية) كافية جدا وعطلات طويلة للأساتذة وبخاصة في الجامعات الكبيرة مع تسهيلات كبيرة لأغراض البحث.

(٣) من المهم جدًا، من هذه الناحية، أن نلاحظ أنه لم يتم تنظيم امتحان درجة الشرف Tripos في الاقتصاد والفروع المرتبطة من العلم السياسي في كمبريدج (إنجلترا) حتى عام ١٩٠٣. وقبل ذلك، كان يتم تدريس الاقتصاد بالفعل ولكن إعادة تنظيمه كدراسة مهنية كاملة لم تتحقق. وقد توسع التدريس بعد ذلك بيد أن الفترة كلها لم تشهد "كلية اقتصادية" كما في وقتنا الحاضر.

وحتى فى روسيا وبعض الدول الألمانية الأخرى، حيث احتل علم الاقتصاد وضعًا مستقلاً أكثر فى كليات الفنون والعلوم (الكليات'الفلسفية') التى وضعت برنامج للدراسة ومنحت درجة الدكتوراه فى علم الاقتصاد، كان يوجد أستاذان كاملان فى الاقتصاد عادة[٤] وربما واحد أو اثنان من المحاضرين (privatdozenten). ومن شأن الطلبة الأمريكان أن يرتعبوا حينما يعلموا أن مدرسًا واحدًا كان يدرس الاقتصاد العام، والمالية العامة، والعمل، والنقود والمصارف، و'السياسة الزراعية'، والتجارة الدولية، والتنظيم والسيطرة الصناعية (Industrielpolitik)– وكل هذا فى ثلاثة مقررات دراسية. ولكن الحلقة الدراسية (حيث يعطى كل أستاذ حلقة دراسية عامة تغطى كل تلك الموضوعات دون تمييز حينما ينتهى الطلبة من وضع تقاريرهم)، ومن ثم الحلقة المتخصصة، كانت قد تطورت لاستكمال المقررات (التى لم يكن كلها معتبرًا مع الأسف) ولضمان الاهتمام الفردى على الأقل بالباحثين المنكبين على أطروحاتهم للدكتوراه. وقد أخذ التقدم خطوطًا مختلفة فى بلدان أخرى، مع أن طريقة الحلقة الدراسية انتشرت على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد قيل الكثير للتعبير عن فكرة تتعلق بحالة للأشياء تفسر الكثير من الصعوبات التى عرقلت تقدم التحليل الاقتصادى وخفضت مستوى كفاءة الاقتصادى العادى إلى اقل مما كان يمكن أن يكون عليه – ويفسر هذا المستوى بدوره تكرار المحاولات غير الهادفة التى لم تنبع من شىء غير عدم المقدرة على الفهم، ويفسر حقيقة من شأنها أن تعقد أكثر من مهمة المؤرخ. من العسير تقديم صورة واقعية ويصعب أن نصفَ العمل الاعتيادى average حينما تكون هناك فجوة واسعة بين عمل عدد صغير من كبار الاقتصاديين وعمل بقية أعضاء المهنة.

نظمت المهن المتنامية نفسها وهيأت منافذ لنشر إنتاجها الجارى. وليس من الضرورى أو الممكن هنا مرة أخرى أن نذهب أبعد من بضع وقائع مهمة ومألوفة. ثمة ثلاثة محطات مهمة: فقد تم تأسيس Verein fur Sozialpolitik {جمعية السياسة الاجتماعية} عام ١٨٧٢، وتأسيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٨٨٥

(٤) كان يوجد فى عدد من الجامعات الإنجليزية والاسكتلندية مدرس اقتصاد واحد فحسب.

(والجمعية التاريخية عام ١٨٨٤)، والجمعية الاقتصادية الملكية- وهو الاسم الذى تبنته فى آخر الأمر- عام ١٨٩٠. أخذت الجمعية الاقتصادية الملكية على عاتقها تزويد المهنة الاقتصادية بكيان مركزى ومجلة؛ وزودت الجمعية الاقتصادية الأمريكية الاجتماعات السنوية التى نعرفها ببرامج واسعة من المقالات والمناقشات أيضًا. أخذت جمعية السياسة الاجتماعية اسمها من غرض خاص لم يكن 'علميًا' بذاته (انظر الفصل الرابع أدناه)(٥) وهو يتضمن تعهدًا محددًا قـرّر موضوعات المناقشات السنوية وروحها معًا فى السنوات الأولى من تقدمها. ولكن الجمعية مالت أخيرًا إلى أن تصبح، كما كانت عليه الجمعيتان الأخريان منذ البداية، جمعية ذات طابع علمى أساسًا تغطى كل نطاق علم الاقتصاد. وكان للجمعية جانب آخر أكثر أهمية غاب عن برنامج وممارسة الجمعيتين الأمريكية والإنجليزية: وهو تنظيم البحث الجماعى من البداية team-work research. فقد كان من حق كل عضو فى لجنتها المركزية اقتراح مشروعات. وتُقدَم المشروعات التى تقبلها اللجنة التنفيذية إلى لجان فرعية تشكل بدورها مجموعات من الأعضاء المهتمين وتقدم نتائج تحقيقاتها لمناقشتها فى الاجتماعات السنوية. وقد جرى نشر المقالات الأصلية سوية مع مناقشاتها فى المجلدات الثمانية والثمانين من مجلة الجمعية Schriften(٦). ثمة حجة لصالح، وأخرى ضد، مثل هذا الحجم من العمل الجماعى. ولكن من المهم أن يُبقى القارئ فى ذهنه هذا الشكل الأقدم من العمل.

تم توفير منافذ جديدة لنشر العمل العلمى على شكل مجلات جديدة. وفيما يلى بضع منها فقط مما صدر ضمن الفترة المدروسة: the Revue of d'economie politique, the Giornale degli Economisti, the Economic Journal, the

---

(٥) لقد سارت اللوائح الأصلية للجمعية الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما وفقًا للبند الثالث الذى يفيد 'نعتبر الدولة كجهاز يشكل دوره الإيجابى أحد الشروط الضرورية للتقدم البشرى'- وهى عبارة قصد بها الإشارة إلى أساس معين للسياسة.ولكن أصبح من الواضح حالاً أن هذا الطرح لا يلائم الطابع الحقيقى للجمعية مما أدى إلى إسقاط البند فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٨٨.

(٦) فى عمـه: Geschichte des Vereins fur Sozialpolitik, 1872-1932 (1939 ; last volume of the Schrift)، يصف فرانس بويس Franz Boese- الذى عمل كسكرتير لعدة سنوات- الطريقة التى عمل بها ذلك النظام والنتائج التى قاد إليها. إن بساطة هذا التقرير الشديدة ليس من شأنها إلاّ أن تجعله أكثر إثارة.

Quarterly Journal of Economics, the Journal of Political Economy, the American Economic Review, the Ekonomsk Tidskrift, Schmoller's Jahrbuch, the Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, the Zeitschrift fur Volkswirtschaft, و Sozialpolitik, und Verwaltung (التي كانت أصل Zeitschrift fur Nationalokonomie). ولم تكن قواميس الاقتصاد الشاملة جديدة طبعًا أكثر من جدة المجلات المهنية. ومع ذلك، فإن مشروعات تعاونية مثل Palgrave's Dictionary of Political Economy, the New Dictionaire d'economie politique, the Handwoterbuch der Staatswissenschaften تعكس كلها الظهور القوى- آنذاك- لعهد جديد و'إنجازاته، وخلافاته التي لا تنتهي، وثمراته الكثيرة، وتخلصه من 'الأصولية' [حقا؟ ج. شومبيتر] التي يبدو أن الجيل السابق بالغ فيها كثيرًا(٧). كما تم أخيرًا تأسيس بعض المؤسسات التي احتل فيها علم الاقتصاد مكان الشرف بصورة أو بأخرى. دعونا نحيي المؤسسة الأكثر أهمية إلى حد بعيد: مدرسة لندن للاقتصاد (١٨٩٥)(٨).

ثمة نقطة أخرى: إن مَنْ يريدون التشديد على أهمية العمل العلمي لأصحاب الدرجات العلمية، ومراكز البحث، والجمعيات، وما شابه، من شأنهم أن يستنتجوا أن العمل الإنجليزى كان فى أسفل السلم العالمى أو قريبًا منه. أما فى الواقع، فقد كان فى القمة. صحيح أن تفوق إنجلترا فى البحث الاقتصادى خلال الفترة السابقة لم يبقَ بعيدًا عمن يتحداه. فالعديد من المساهمات الحاسمة، وبخاصة الأصيلة منها، لم تكن إنجليزية إلى حد أكبر مما كان عليه الحال سابقًا. وأن إنجلترا لم تحتفظ بتفوقها إلاّ بنفس المعنى الذى حافظت فيه على تفوقها فى الصناعة والمالية. ولكنها حافظت عليه بالفعل، وبخاصة من ناحية الهيبة. بيد أن هذا، مرة أخرى، تحققَ بفضل قادتها؛ كما أنه يعود أيضًا، وربما أساسًا، إلى نوعية 'الخط الثانى: فهو

---

(٧) هكذا عبّر اللورد كينز عن نفسه بمناسبة يوبيل جمعية: Royal Economic Society عام ١٩٤٠ (Economic Journal, December 1940, p. 409). وينبغى علينا طبعًا أن نأخذ المناسبة بعين الاعتبار.

(٨) انظر خلاصة البروفيسور فون هايك von Hayek الأكثر فائدة حول سيرة تلك المدرسة خلال سنواتها الخمسين الأولى:Economica, February 1946.

يعود ليس فقط إلى الكفاءة المتميزة (وربما أكثر) لمارشال واديجورث بل أيضًا إلى التوافر الكامل تقريبًا للكفاءة الحقيقية لدى الآخرين. ومن هنا يأتى الدرس: إن الدرجات العلمية ومراكز البحث ليست هى كل شيء؛ وأن هناك أشياء يتعذر استئجارها أو شراؤها؛ وما لم تتطور هذه الأشياء سوية مع المراكز والدرجات، فإن الأخيرة قد يكون وجودها من قبيل العبث.

٣- خطة الجزء الرابع

تشبه خطة هذا الجزء خطة الجزء الثالث بصورة عامة. ومع ذلك، فلم تتم التضحية بأى شيء مهم من أجل هذا التشابه. فثمة أشياء بدت جديرة بالتشديد رغم أن أهميتها سابقًا كانت معدومة أو ضئيلة والعكس صحيح أيضًا؛ كما بدا الكثير من إعادة الترتيب ضروريًا لأسباب أخرى.

وكما فعلنا من قبل، سوف نهيئ أنفسنا للمهمة الرئيسية وذلك بإلقاء نظرة على الخلفيات الاجتماعية- السياسة الاجتماعية (Zeitgeist)-(الفصل الثانى) وعلى التطورات فى الحقول المجاورة لأنها أثّرت أو كان يمكن أن تؤثر على علم الاقتصاد (الفصل الثالث). ومَنْ يجد من القراء إن هذه المواد زائدة، فإننا نذكّره مرة أخرى بأن الوقائع التى ستذكر لا تورد لأجلها هى ذاتها. فعملنا هو تاريخ للتحليل الاقتصادى، تاريخ المحاولات التى بذلها البشر لاستعمال العقل لفهم الأشياء وليس تاريخًا لمحاولات الناس لاستخدام العقل- والإرادة- لمهمة تغيير هذه الأشياء. ثم ترد ملاحظتان حول مجموعتين من الناس والأفكار يسمحان بمعالجة منفصلة: المجموعة التى تركزَ اهتمامها آنذاك على الإصلاح الاجتماعى والتى اختار قادتها أنفسهم تسمية غير موفقة: 'الاشتراكيون الأكاديميون' socialists of the chair (Kalhedersozialisten)؛ والمجموعة التى سُميت وأسمتْ هى نفسها بالمدرسة التاريخية (الفصل الرابع)[٩]. يجرى تناول الموضوع المثير للخلاف بين

(٩) [أراد ج. شومبيتر أصلاً معالجة هذه الموضوعات فى فصلين منفصلين ولكنه ضمهما إلى بعض فيما بعد. ولم يتسنَ له إكمال الفصل الذى جرى دمجه، ولكن هذا الفصل يُقدم أدناه (الفصل الرابع) بالحالة نفسها التى وُجد فيها.]

الاقتصاديين: الأحكام القيمية سوية مع الفصل الثالث، بينما يجرى تقديم الموضوع الشهير: معركة المناهج (ونظيره الأمريكى: السجال المؤسسى) ضمن الفصل الرابع. إن من شأن هذا الترتيب أن يشوه لوحتنا نوعًا ما لأننا حينما نمضى فى تقديم عرض موجز للكُتاب، والمجموعات، والتطورات فى 'الاقتصاد العام' (الفصلان الخامس والسادس)، نكون قد استبعدنا بالفعل اثنين من المؤثرات الأكثر أهمية على هذا 'الاقتصاد العام'.ولذلك، دعونى أناشد القارئ قراءة هذين الفصلين وفق ترتيبهما هذا. يدرس الفصلان الأخيران من هذا الجزء مجموعة من الموضوعات وجدنا من الأفضل أن تُعالَج بشكل منفصل. إن الفصل السابع (تحليل التوازن) يناظر[١٠] الفصل السادس من الجزء الثالث وهو يمنح فالرأس نفس دور الدليل الذى منحه الجزء الثالث لسنيور. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم ظهور عناصر النظرية البحتة المعاصرة بطريقة معينة أخشى أن لا ترضى المنظّر الحديث مثلما تبدو مرهقةِ بالنسب لغير المنظّر. وقد يكون الأخير على حق بالاكتفاء بما يتعين عليه قراءته حول هذه الموضوعات فى الفصلين الخامس السادس. أما ملحق الفصل السابع، الذى يدور حول مصائر نظرية المنفعة ومن تابعها من الكتاب حتى الوقت الحاضر، فيَبْرز كموضوع قائم بذاته تقريبًا ولا تنبغى قراءته إلاّ من قبل مَنْ لديهم اهتمام خاص بالموضوع.[١١] إن معالجة موضوعات: النقود، والائتمان، والادخار والاستثمار، والدورات التجارية، بصورة منفصلة فى الفصل الأخير (الثامن) لا تتطلب إلاّ الملاحظة التالية: فقد فرضت هذه المعالجة المنفصلة نفسها لأسباب تتعلق بالعرض كما حدث هذا الأمر فى الجزء الثالث أيضًا؛ ولكننى إذ اسلم بهذه الضرورة، فلا أريد تكوين الانطباع بأننى أقبل وجهات النظر المتداولة حول النظرية النقدية فى تلك الفترة. وسوف يتضح هذا الأمر أكثر كلما مضينا فى عملنا.

---

(١٠) [من المؤكد أن شومبيتر كانت لديه بعض الشكوك حول ذلك. إذ ترك ملاحظة بالقلم الرصاص:'هل يمكن أن يبقى الأمر كذلك'.]

(١١) [عند كتابة: 'Note on Utility'، قصدَ ج. شومبيتر أن يجعل منها فصلاً مستقلاً ولكنه حولها فيما بعد إلى ملحق للفصل السابع. وكانت الخطة الأصلية تتطلب عشرة فصول ولكنها تقلصت إلى ثمانية كنتيجة لذلك.]



الفصل الثانى

الخلفية والأنماط

١. التنمية الاقتصادية

٢. اندحار المذهب الليبرالى

٣. السياسات

(أ) مذهب حرية التجارة والسياسة الخارجية

(ب) السياسة المحلية و السياسة الاجتماعية Sozialpolitik

(ج) السياسة المالية

(د) النقود

٤. الفن والفكر

(أ) الحضارة البرجوازية ونتاجها المتمرد

(ب) الحضارة البرجوازية وفلسفتها

يتضاءل فهمنا لحقبة معينة كلما كانت هذه الحقبة أقرب ألينا: وإن أقل فهم هو فهمنا للحقبة التى نعيش فيها. ولهذا السبب وحده، فإن خلاصة النمط الحضارى sketch cultural pattern للفترة قيد الدرس ينبغى أن نرسمها بعناية ودقة أكثر مما كان ضروريًا بالنسبة للفترة السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن النمط الحضارى قد تطورَ بالفعل على نحو أكثر تعقيدًا فى كل مكان كلما تقدمَ العمر بالحقبة البرجوازية. ومن الملائم أن يتذكر القارئ ما سبق قوله فى الجزء الثالث (الفصل الثالث) عن موضوع افتقاد النمط الحضارى أو السياسة الاجتماعية zeitgeist فى أى حقبة للتجانس: فالحديث عن هيمنة سياسة اجتماعية zeitgeist واحدة معناه تشويه الوقائع– تشويهًا أيديولوجيًا فى معظم الحالات. بيد أن هذه الحقيقة الجوهرية

للسوسيولوجيا الحضارية تسرى على الفترة محل الدرس بصورة قوية. ومن شأن الملاحظات التالية أن تجعل هذا الأمر غاية فى الوضوح وذلك مهما تعينَ علينا تبسيط الأشياء تبسيطًا شديدًا.

١- التنمية الاقتصادية

شهدت الفترة التى نزمع درسها تنمية اقتصادية سريعة هى الأخرى. فقد أصبحت ألمانيا والولايات المتحدة حينذاك قوى صناعية من الدرجة الأولى. ولكن التصنيع فى البلدان الأخرى كالنمسا وإيطاليا واليابان وروسيا مثلاً مضى بمعدل لم يكن أقل بروزًا (ولو ليس بالقيم المطلقة، طبعًا). وبعد عام ١٩٠٠، فشلت إنجلترا فى أن تتابع هذا المعدل، ولكنها حتى تلك السنة تقريبًا حققت زيادة فى الثروة يمكن أن تصفها واقعة أن الأجور الحقيقية الإنجليزية للفرد الواحد زادت بحوالى ٥٠ % من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٠٠[١]. وقد أتاح هذا الأمر للجماهير مستوى معيشيًا جديدًا كلية.

ولكن حتى نهاية القرن تقريبًا، كان التوسع فى المنتوج المادى يصحبه هبوط فى الأسعار وانتشار البطالة بين العمال وخسائر فى الأعمال. وكانت مراحل 'الازدهار' أقصر وأضعف مما كانت عليه مراحل 'الكساد'. وفى الواقع، جرت تسمية الفترة المحصورة بين عامى ١٨٧٣ و ١٨٩٨ بـ الكساد العظيم[٢] Great Depression. وليس من الصعب تفسير هذه النسخة الخاصة من 'لغز الفقر وسط الغنى. فمن الممكن تفسير كل الظواهر المشاهدَة بواسطة تأثير المنتجات التى تدفقت بفضل الجهاز الإنتاجى الذى توسعَ فى العقدين الأخيرين كثيرًا. وفى مجتمع

---

(١) A. L. Bowley, Wages and Income in the U. K. since 1860, Table xiv, p. 94.. وبطبيعة الحال، فهذا لم يعنى سوى أن قائمة الأجور الكلية حافظت على مكانتها النسبية فى الدخل القومى الكلى.

(٢) للوقوف على احتجاج أحد المؤرخين على هذه العبارة، انظر: H. L. Beales,' The Great Depression in Industry and Trade,' Economic History Review, October 1934. فهذا المؤرخ يجعلها تستمر حتى عام ١٨٨٦ فقط. ولكن كل الأعراض التى تبينها تلك العبارة تواصلت لعقد آخر تقريبًا.

اشتراكى، كان يمكن الترحيب بفترات كهذه كفترات حصاد. أما فى المجتمع الرأسمالى، فأنها لا تكف عن أن تكون كذلك. ولكن هذا الجانب يضيع كليًا فى خضم المخاوف والمعاناة والسخط الناجم عن اضطراب dislocation البنى الصناعية القائمة الذى هو أول نتيجة للتقدم التكنولوجى أو التجارى. ويوضح المثال التالى هذا الأمر. لقد جلبت التحسينات فى الأرض والنقل البحرى فى السبعينيات والثمانينيات كميات كبيرة من القمح الأمريكى الرخيص إلى أوروبا، الأمر الذى كان يعنى كسادًا حادًا بالنسبة للزراعة الأوروبية. وكان هذا الأمر، طبعًا، عنصرًا جوهريًا فى زيادة الأجور الحقيقية للعمل الإنجليزى بمقدار ال ٥٠ % التى أشرنا إليها قبل قليل. ولكن المزارعين الأوروبيين وممثليهم لم ينظروا إلى الأمر فى هذا الضوء. ولو أنهم فعلوا ذلك، لاستخلصوا القليل جدا من العزاء منه. فالقطاعات الزراعية كانت مهمة فى كل مكان إلى حد يكفى لأن يعمَ كسادها على القطاعات الأخرى. ولكن القطاعات الصناعية كانت تمتلك اضطرابات مماثلة خاصة بها، مع أن توضيح هذا الأمر يتطلب مجالاً أكبر. وبمعنى ما، فإن هذه هى اضطرابات على السطح تحدث عند عملية التكيف بعد التحول من مرحلة ازدهار طويلة-الأمد إلى مرحلة أخرى. ولكن الإفلاس كان يمثل الطريقة الوحيدة المتاحة للتكيف بالنسبة لأفراد ومجموعات كثيرة. أما بالنسبة للعمل، فتلك الطريقة كانت تعنى البطالة أو التهديد الدائم بها.

سيجد القارئ أن من السهل تصور المشاكل العملية التى تنتج عن ذلك وردود الأفعال عليها من جانب المجموعات، والطبقات، والأحزاب والحكومات. وعلى أساس هذه الخلفية بالضبط، يتعين علينا أن نرسم بقية هذا الفصل. والأمر واضح جدا إلى حد أن نسيانه يمثل خطورة أقل من المبالغة فى المدى الذى قررت فيه الوقائع المذكورة- أى 'التقدم' وتقلباته معًا- التاريخَ السياسى والحضارى. فمثلاً، تفسر تلك الوقائع حقًا الكثيرَ مما نلاحظه من راديكالية الجماهير radicalization: فنمو مستوى المعيشة وظهور إحساس جديد بالقوة قد ساهم فى تلك النتيجة ليس أقل مما ساهم به التهديد بالبطالة. كما أنها تفسر الكثير من الحماس العام للإصلاح الاجتماعى، وظهور الميول للتنظيم الصناعى (وبخاصة من نوع

الكارتل)، وللأنشطة الحكومية المتزايدة، ولعدم الرضا عن النتائج المترتبة على حرية التجارة، بل وحتى لانبعاث الميل مجددًا للروح العسكرية. ولكن الحقيقة الأخرى وهى أن أيًا من هذه الميول لم يبدِ أى علامة على الضعف خلال السنوات الخمسين التى سبقت الحرب، وهى سنوات ذات طبيعة اقتصادية مختلفة تمامًا- بل إن معظمها استجمع قوة دفعٍ إضافية حقًا- ينبغى أن تحذرنا من الاعتماد كثيرًا على مثل هذه التفسيرات. فثمة أشياء أعمق... [كان ج. شومبيتر يريد توسيع هذا القسم].

٢- اندحار المذهب الليبرالى

على العموم، كانت طبقة رجال الأعمال ما تزال تمتلك طريقها طوال الفترة، على الأقل حتى بداية هذا القرن، مع أن هذا الأمر كان كذلك فى الولايات المتحدة أكثر مما فى أوروبا. ولكن الثقة الوادعة لهذه الطبقة فى مزايا سياسة عدم التدخل كانت قد انتهت وإن شعورها السليم كان فى سبيله نحو الانتهاء. فالقوى المعادية كانت تتجمع ببطء وكان يتعين على طبقة رجال الأعمال أن تصل إلى تسوية ما معها. وما هو أهم كان هو تزايد رغبة هذه الطبقة بالتسوية وتبنى وجهات نظر أعدائها[٣] وهكذا جرى تشويه الليبرالية الاقتصادية[٤] بتحفظات كانت تعنى التخلى عن أسسها أحيانًا. كما فقدت الليبرالية السياسية، بدءا من الثمانينيات، سيطرتها على الناخبين على نحو أسرع مما كان يبدو على السطح: ففى بعض

---

(٣) تميز هذه العبارة بين الانسحاب الإجبارى والانسحاب الاختيارى الذى ترفض التسليم به نظرية متداولة حول السلوك السياسى. فوفقًا لهذه النظرية، ليست ثمة طبقة تنسحب طوعًا. وكل الوقائع التى يمكننى تقديمها لدعم تمييزى سيفسرها أنصار هذه النظرية كانسحاب "إستراتيجى". ولكن إذا جرى الاعتراف بتكرار حدوث هكذا انسحابات إستراتيجية، فإن النظرية المعنية تكف عن أن تكون ذات معنى- إذ إن أى "تسوية" لا يجرى فرضها بالإكراه بصورة مباشرة هى تسوية إستراتيجية بالتعريف- ما لم يتم إثبات الهدف الإستراتيجى من كل "تسوية". وأؤكد، مع أننى لا أستطيع أن أثبت هذا التأكيد هنا، إن هذا أمر ممكن فى بعض الحالات ولكن ليس فى كلها- فمثلاً، ليس فى حالة أصحاب الأعمال "الأبوبين" أو حالات المجموعات التى تندرج تحت عنوان: الراديكالية البرجوازية.

(٤) حول معنى هذا المصطلح ومصطلح: الليبرالية السياسية، المستخدمين فى هذا الكتاب، انظر الجزء الثالث، الفصل الثانى أعلاه.

البلدان فقط كألمانيا والنمسا لحقت الهزيمة الصريحة في جميع الانتخابات بالأحزاب الليبرالية حقًا- بالمعنى الذى يحمله هذا المصطلح فى هذا الكتاب- بينما كانت قوة المنظمات السياسية القائمة وقيادتها فى البلدان الأخرى، وبخاصة إنجلترا من القوة بحيث كان بوسعها تحقيق انتصارات على البرامج الثورية(٥). ونأمل ألا يحتاج إلى تفسير لماذا إن هذا الأمر ومداه كانا مختلفين فى الولايات المتحدة. فما كان يمكن أن يكون تحليلاً مطولاً يمكن تلخيصه- إذا استثنينا عددًا من المجموعات والحركات التى لم يكن أى منها قويًا إلى حد التأثير على السياسات الوطنية بصورة محسوسة- بالقول إن كل التطرف الذى آل إليه الفرد الأمريكى العادى- وهذا يسرى على الاقتصاديين أيضًا- هو العداء للمنشآت الكبيرة Big Business (الاحتكار القابض curbing monopoly).

وقبل أن نحاول رؤية كيف انعكس هذا الأمر فى تلك الأقسام من السياسة العامة التى نهتم بها أساسًا (القسم الثالث)، ينبغى أن نلقى نظرة سريعة على مَنْ أسميناها القوى السياسية المعادية لمذهب عدم التدخل البرجوازى التى كانت تستجمع قوة الزخم أثناء الفترة. الاشتراكية الأصولية هى القوة الأكثر وضوحًا. ولكنها لم تكن القوة الأكثر أهمية فى تلك الفترة. ومع ذلك، يمكن الافتراض أن سعى هذه القوة معروف لدى القارئ إلى حد أنه تكفينا بضع ملاحظات للوصول إلى غرضنا(٦). أولاً، شهدت الفترة تكوين أحزاب ماركسية فى كل البلدان تقريبًا. ولكن حتى أكثر هذه الأحزاب نجاحًا: الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى، الذى كان عاملاً مهمًا فى الشئون السياسية بحكم نوعية وعدد أعضائه، قد ظَلَّ

---

(٥) وهذا يحل لغزًا ظاهريًا يمكن أن يحير القارئ. فمن المحيِّر حقًا أن نتحدث عن سقوط: الليبرالية الإنجليزية فى فترة كانت قد شهدت انتصارات غلادستون الكاسحة عام ١٨٨٠ وانتصارات السير كامبل-بانرمان Campbell-Bannerman عام ١٩٠٦. ومع ذلك، فإن الحيرة تزول حينما نتذكر أننا لا نهتم باليافطات الحزبية حتى حينما يتعزز استمرار منظمة سياسية معينة بالاستمرار (القوى) للقيادة الشخصية كما كان الحال بالنسبة لحزب غلادستون. وفى الحالة الأخيرة، فإن انشقاق الحرب الليبرالى فى الثمانينيات يوضح النقطة التى أود طرحها. فعند النظر إلى الانشقاق بصورة سطحية، فأنه يكون قد حدث بسبب قضية: الحكم الوطنى الايرلندى؛ ولكن معظم من تخلو عن الإخلاص لهذه القضية كانت لديهم أسباب أخرى لاتخاذ هذا الموقف: إذ لم يحبوا متابعة السير وراء الجناح الراديكالى.

(٦) القراء الذين يجدون هذا الافتراض فى غير محله يمكنهم مقارنة الأجزاء ذات الصلة من العمل: (H. W. Laiders, Social-Economic Movements 1944).

بعيدًا عن المسئولية السياسية من حيث المبدأ[٧] وقلّ بهذه الصورة إلى حد بعيد من تأثيره العملى عما كان قادرًا عليه حتى فى مسائل التشريع الاجتماعى. ولم تكن الأحزاب الماركسية الأخرى مهمة عدديًا فيما عدا الحزب النمساوى. إن الأحزاب الاشتراكية غير الماركسية التى تحولت ببطء إلى مجموعات عمل غير اشتراكية non-socialist labour groups والتى لم تشعر بالريبة من التعاون السياسى مع الأحزاب البرجوازية اقتربت من العمل السياسى أو انخرطت فيه هنا وهناك. ولهذه الأحداث – التى أثارت قضية Millerandism[٨] المثيرة للخلاف– وظهور حزب عمالى فى البرلمان الإنجليزى عام ١٩٠٦ أهمية فائقة طبعًا. ولكن أهميتها حينذاك كانت كعلامة فقط. وبالنسبة لأولئك الذين يقفون على حقائق الأمور، ثمة علامة أخرى أكثر أهمية– وأكثر أهمية من الخطب الثورية الأكثر توهجًا. من المؤكد أن هناك برجوازيين كثيرين ممن يثيرهم عادة مجرد سماع كلمة: اشتراكية. ولكن هناك آخرين ممن يتعاطفون مع الأفكار الاشتراكية ويمنحونها دعمًا خاصًا– بأكثر من المدى المتصوَر بشكل عام– بصورة أو بأخرى ولو ليس بصورة صريحة دائمًا. ولم يكن تصويت غير الاشتراكيين للأحزاب الاشتراكية فى حالات عدة سوى تعبير عن عواطف مؤقتة طبعًا. ولكن ثمة تزايد فى عدد مَنْ يستحسنون الغايات النهائية للاشتراكية أو يستحسنون الأغراض الآنية للأحزاب الاشتراكية أو يفعلون الأمرين مع إعلانهم بأنهم غير اشتراكيين.

---

(٧) ليس بوسعنا تناول أسباب هذا الموقف. ولكن المسألة لم تكن مسألة عناد بصورة تامة a matter of sour grapes.

(٨) أصبح الكسندر ميليراند Alexander Millerand، رئيس الجمهورية الفرنسية فيما بعد، محاميًا مشهورًا فى قضايا العمل ودخل البرلمان radical-socialiste {كراديكالى اشتراكي}. لم يكن ال radicaux-socialistes اشتراكيين بالمعنى الحزبى بل إنهم شكلوا الجناح اليسارى من الراديكالية البرجوازية:حيث يغير اسم الحزب على نحو جيد عن الوضع الاجتماعى للرأسمالية العصرية التى أحاول وصفها. ومع ذلك، فقد جعل ميليراند موقفه اشتراكيًا بشكل محدد أكثر لاحقًا؛ وأصبح قائدًا لمجموعة من ٦٠ نائب يحملون قناعات اشتراكية إلى هذا الحد أو ذاك حينما قبل عام ١٨٩٩ العمل فى إدارة والدك–روسو Waldeck-Rousseau. وهكذا أصبح هو أول اشتراكى، والوحيد لفترة من الزمن، يعمل ضمن وزارة برجوازية فى أحد البلدان الكبيرة. وهكذا صار اسمه يشير إلى هذه الممارسة التى لم تتسبب فى أى صعوبات فى بلدان الشمال، رغم ذلك.

اكتسب نمو المجموعات والأحزاب الراديكالية البرجوازية أهمية عملية أكبر حالاً. ثمة اختلاف كبير بين هذه المجموعات والأحزاب من حيث النوع والبرنامج – وهى تتراوح من المجموعات الليبرالية من النوع القديم التى تنادى بفقرات مهمة من الإصلاح الاجتماعى إلى هذا الحد أو ذاك إلى مجموعات من المثقفين انحدرت من قدامى الراديكاليين الفلسفيين والذين لم يختلفوا إلاّ قليلاً، إنْ اختلفوا أصلاً، عن الاشتراكيين 'الإصلاحيين' reformists مثل ادوارد بيرنشتاين (انظر الفصل الرابع، القسم الثامن، أدناه). أما لماذا كان للراديكاليين من النوع الأكثر تقدمًا وزن سياسى لا ينسجم مع مقدرتهم الانتخابية – أو دون أن يكون لهم أى مقدرة قط كما هو شأن الفابيين الإنجليز[٩] – فهذا الأمر يعود إلى أن مساعدتهم كانت ضرورية فى الغالب لحكومات فى الأوضاع غير المستقرة حينما كان الراديكاليون يشكلون أحزابًا خاصة بهم وحينما كانوا يشكلون الجناح اليسارى من حزب أكبر له طبيعة مختلفة. فتلك الحقبة كانت تتميز بهذا الوضع بالذات.

من الممكن اعتبار الراديكالية البرجوازية كمجرد نتاج ثانوى لتنامى فكرة الاشتراكية. وأن الأخيرة كانت دون شك نتاجًا لمجتمع يعتنق سياسة عدم التدخل laissez-faire society: فلا يحتاج المرء أن يكون ماركسيًا لكى يدرك إن نظام المشروع الخاص يتطور باتجاه شكل اشتراكى من التنظيم. والوقائع التى ما نزال نناقشها لحد الآن، مهما كانت تنذر بالشؤم بالنسبة للترتيب البرجوازى للأشياء، فهى جزء من هذا الترتيب نفسه وهى 'طبيعية' تمامًا بهذا المعنى. ولكن ثمة وقائع أخرى لا تتماشى مع مخطط أو منطق التطور الرأسمالى. إن قسمًا من هذه الوقائع لا يثير أى صعوبات بالنسبة للتحليل، ولكن قسمًا آخر منها يفعل ذلك.

بالنسبة للفئة الأولى، لن تواجهنا صعوبة فى فهم إن التطور الرأسمالى السريع من شأنه استثارة مقاومة الفئات التى يهددها هذا التطور ولا تستطيع تكييف نفسها لشكل آخر من الوجود. وكان هذا هو حال المزارعين الأوروبيين– وكذلك

---

(٩) حول الفابيين Fabians: انظر أدناه [أراد ج. شومبيتر مناقشة موضوع الفابيين فى الفصل الرابع، القسم الأول، ولكن لم يتم إكمال هذا الفصل وهذا القسم].

المزارعين الإنجليز، وبخاصة الايرلنديين- والحرفيين المستقلين في القارة. والمُلاك كانوا على نفس المركب، طبعًا. ومن الطبيعي جدا أن يثير هؤلاء الصخب عند صدور تشريع يهدف إلى تقديم الحماية- مما قد يخرق عقيدة الليبرالية الاقتصادية- وأن يدعموا مجموعات وأحزاب كانت معادية للرأسمالية، مع أنها غير اشتراكية(١٠). ومع ذلك، ليس بوسعنا التأكد من أن هذا هو كل شيء حتى في حدود هذه الظواهر. فكثير من ممثلي هذه المجموعات لم يشعروا بأنهم بصدد وضع اقتصادي صعب بشكل خاص: فهم، بخلاف الراديكاليين البرجوازيين، كانوا يشعرون بأن المخطط الليبرالي ككل، بما فيه جوانبه القانونية والأخلاقية، كان خاطئًا أساسًا.

أما الفئة الثانية فتتألف من حالات يبرز فيها نفس الموقف بصورة أفضل وهي تطرح الكثير من مشكلة معينة لأنها لا ترتبط بالتزام اقتصادي محدد بمثل هذا الوضوح. فقد حدث تغير مهم في الأقطار التي تشكل البيروقراطية فيها عاملاً قويًا وفي بلدان، كألمانيا، رعتْ فيها هذه البيروقراطية الليبرالية الاقتصادية في الفترة السابقة: فدون أن تصبح معادية بعد بشكل واضح، بدأت البيروقراطية تنظر إلى طبقة رجال الأعمال بطريقة مختلفة- كشيء يمكن السيطرة عليه وتوجيهه بدلاً من تركه وحيدًا، على غرار ما تفعل البيروقراطية الأمريكية في الوقت الحاضر. أظهرتْ طبقة أصحاب الياقات البيضاء التي ازداد عددها كثيرًا، والمجموعات الأخرى التي أخذت تحمل اسم 'الطبقة الوسطى الجديدة'- حيث كانت الطبقة 'القديمة' تتألف من المزارعين والحرفيين والتجار الصغار- مقاومة قوية وواضحة للدعاية الاشتراكية. ولكن الأقلية التي باشرت الليبرالية الاقتصادية أو السياسية بمفهومنا لم تكن أكبر بكثير، إنْ كانت أصلاً، من الأقلية التي أصبحت اشتراكية. أما الباقون فقد طوّروا مواقف وبرامج إصلاحية خاصة بهم. أخيرًا، ثمة أفراد ومجموعات فرعية من كل الطبقات أفلحوا في عدم جعل الليبرالية الاقتصادية والسياسية تعمل بصورة مشابهة- رغم احتفاظها بالاسم في الغالب. فرغم كل

---

(١٠) في إنجلترا، لم تتطور الأشياء بهذه الصورة أو أنها تطورت هكذا على نحو أقل وضوحًا على الأقل. ولكن لا ينبغي أن تؤخرنا أسباب ذلك، مع أنها أسباب مهمة إلى أقصى حد.

الاختلافات فى المصالح والاهتمامات الثقافية التى كانت موجودة فيما بينهم بالتأكيد، ولكن ثمة شيء مشترك: وهو الوضع المركزى أو المسيطر الذى أعطوه للدولة State أو البلد Nation – الدولة الوطنية National State. ومن هنا يُشار عادة إلى هذه الميول بأنها 'وطنية' nationalist أو 'ميركنتيلية جديدة' neo-mercantilist أو 'إمبراطورية' [11] imperialist، ولكن رغم أن هذه العبارات وغيرها تعبّر بالفعل عن جوانب فردية من موقف يصعب تعريفه مثلما يصعب تفسيره، بيد إنها لا تعبّر عن الموقف كله. ويوجد لدى الماركسيين صيغة بسيطة من شأنها موائمة هذه الظواهر مع مخططهم– وقد تكون هذه الصيغة هى الصيغة الأبسط ومفادها أن الإمبريالية هى المرحلة الأخيرة (أو الورقة الأخيرة) من الرأسمالية. كما يطرح علم النفس الاجتماعى المألوف صيغ بسيطة أخرى. وليست لدى أى صيغة وينبغى على الاقتصار على توضيح أننا ما نزال ننظر فى جذور المذهب الشمولى الحديث modern totalitarianism.

ثمة حركة أخرى تختلف تمامًا عن هذه الحركة من حيث طبيعتها ولكنها تشبهها تمامًا فى عدائها لليبرالية الاقتصادية والسياسية بمفهومنا وهى حركة يسهل أكثر تعريفها ذلك لأنها كانت قد عرفّت نفسها. ولغرض الاختصار، نقوم، للتعبير عنها، بتبنى الاسم المعتاد ولكن المضلل: الاشتراكية المسيحية Christian Socialism. ولغرض الاختصار أيضًا، نقتصر على الفرع الكاثوليكى الرومانى منها وهو الوحيد الذى شكل أحزابًا كبيرة مستقلة (مثل حزب المركز الألمانى) تحمل صفة فريدة: إذ يجمعها حصرًا الولاء الدينى لأعضائها الذين كانوا، فيما عدا ذلك، يختلفون فى المصالح الاقتصادية والمواقف السياسية إلى أقصى حد ممكن– من التطرف فى النزوع المحافظ إلى الراديكالية المتطرفة– ولكنهم كانوا يتعاونون بشكل فعال، رغم ذلك.

بقت الكنيسة الكاثوليكية فى قارة أوروبا طوال الفترة هدفًا للتهجمات التشريعية والإدارية من قبل الحكومات والبرلمانات المعادية – علمًا بأن العداء فى

---

(11) أو إمبريالية.

إنجلترا لم يتجاوز الحديث العنيف عن 'الفاتيكانية' Vaticanism – وهو ما كان متوقعًا في عالم 'ليبرالي' طاغ. والأمر الذي لم يكن متوقعًا هو أن هذه التهجمات تراجعتْ وأنها تركت الكنيسة الكاثوليكية وهي أقوى مما كانت عليه لقرون. لقد انحدر المذهب الكاثوليكي السياسي political catholicism من انبعاث المذهب الكاثوليكي الديني. وإذا نظرنا إلى الخلف، فلا نجد مجرد التشديد على وجهة النظر الكاثوليكية من جانب أفراد لم يهجروها قط بل نجد أيضًا ثمة تغيرًا في مواقف أفراد كانوا قد هجروها: فحوالي عام ١٩٠٠، كانت ثمة ملاحظة عامة مؤداها أن الأفراد الأكبر سنًا والشيوخ في كل عائلة كاثوليكية كانوا علمانيين وليبراليين وأن الأفراد الأكثر شبابًا مؤمنون و'متدينون' clerical. وهذه هي واحدة من أهم الرقع الملونة في لوحتنا. ولكن ثمة واقعة أهم من زاوية أغراض هذا الكتاب. فالمذهب الكاثوليكي السياسي كان قد دعم الإصلاح من البداية ولا أستطيع أن أفعل سوى الإشارة إلى أسماء: دي مون de Mun، وفون كيتلر von Ketteler، وفون فوغلسانك von Vogelsang[١٢]. لم يكن اهتمام الكنيسة الكاثوليكية هذا بظروف العمل جديدًا وأن كل ما جرى هو تكييف تقليد قديم لمشاكل تلك الحقبة[١٣]. ولكن الشيء الجديد تطورَ عند نهاية القرن، أي ثمة مخطط محدد للتنظيم الاجتماعي قام، بالاستفادة من العناصر القائمة من التعاون بين المجموعات، بتصور مجتمع– ودولة– يعمل وفقًا لتعاونيات مهنية تُدار ذاتيًا وفقًا لإطار من التعاليم الأخلاقية. وهذه هي الدولة 'التعاونية' corporative state التي ألمحَ إليها المنشور البابوي (Quadragesimo Anmo (1931). ولكننا لن نشير لهذه الدولة أكثر في هذا الكتاب لأنها برنامج معياري normative program وليست قطعة من التحليل. وأكتفي بالإشارة للكاتب الذي قدّمَ لهذا المفهوم عن المجتمع أكثر من أي فرد آخر: هنريك بيش، س. ج.[١٤].

---

(١٢) يجد القارئ خلاصة في العمل: F. S. Nitti. Catholic Socialism (English trans. 1895)

(١٣) جرى توسيع الاعتراف الرسمي ليشمل الرعاة الكاثوليك لقضية العمل في منشورات بابوية عدة، وبخاصة Rerum Novarum(1891).

(١٤) لم يكن ذلك الرجل العظيم Heinrich Pesch, S. J. (١٨٥٤–١٩٢٦) بارعًا بشكل خاص في الاقتصاد التحليلي مما يفسر لماذا أننا لن نشير مرة أخرى إلى بحثه Lehrbuch der Nationalokonomie (1905-23)، رغم أن نظائر هذا البحث قليلة من ناحية علميته. كما تبرز أعماله الأخرى مذهبه على نحو أفضل مثل (Lebiralismum, Socialismum, und christliche Gesellschftsordung 1896-9)=

أخيرًا، ما هو موقف الاقتصاديين؟ من العسير الإجابة على هذا السؤال لأن جمهرة الاقتصاديين كانت تمزقهم الخلافات التى فرقت الكيانات السياسية. فالأفراد المتمسكين بالمعتقد الليبرالى فى كليته ما يزالون كثيرين- وبخاصة فى الولايات المتحدة. كما كانت هناك مجموعات ليبرالية بالمعنى المحدد وهى تشكل المثال البارز- فى أوروبا، كانت هناك مجموعة باريس (انظر الفصل الخامس، القسم الثالث، أدناه). ولكن مارشال أعلن تعاطفه مع أهداف الاشتراكية وتحدث، دون تفسير وتحفظ، عن 'شرور عدم العدالة'؛ كما أنه كان أول منظّر يثبت نظريًا أن سياسة عدم التدخل، حتى فى ظل المنافسة التامة وبغض النظر عن شرور عدم العدالة هذه، لم تؤمن أقصى حد من الرفاه للمجتمع ككل؛ وأنه فضّل فرض الضرائب العالية بأكثر مما يتماشى مع الليبرالية الحقيقية. وهذا الموقف يسرى على معظم الاقتصاديين الإنجليز. فإذا قمنا بتصنيفهم 'كلبراليين'، فهذا لأنهم ساعدوا مذهب حرية التجارة على تبوء منزلته القوية، وربما أيضًا لأننا لا نعبأ كثيرًا بتغير عقيدة الحزب الليبرالى الإنجليزى، الذى ناقشناه آنفًا. وكان معظم الاقتصاديين الألمان بمثابة ركائز للسياسة الاجتماعية Sozialpolitik وينفرون كليًا من 'مذهب سمث' Smithianism أو 'مدرسة مانشستر'[١٥]. وعلى العموم، كان علم الاقتصاد فى جميع البلدان يدعم سياسيًا الميول المضادة للمذهب الليبرالى أكثر مما يدعم الميول الليبرالية التى كانت ما تزال سائدة. وبهذا المعنى، يمكننا أن نقول إن الاتحاد بين علم الاقتصاد والمذهب الليبرالى- وبين علم الاقتصاد والمذهب النفعى، مع استثناءات- كان قد أنكسر.

=وأدعو القارئ إلى الرجوع إلى الكاتب الذى يمكن اعتباره تلميذه فى نظرى: O. von Nell-Breuning, The Reorganization of the Social Economy (English trans. 1936). وقد جعلت إساءات التفسير الماركسية والليبرالية معًا فهم مذهب بيش أكثر صعوبة، كما فعل هذا أيضًا اتجاه- يضم الأصدقاء والخصوم على حد سواء- يربط المذهب بقوة بوجهات النظر السكولائية. وبطبيعة الحال، ثمة خلفية واحدة من الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية، ولكن هناك تشابه قليل بين المشاكل التى تصورها مولينا، مثلاً، وبيش.

(١٥) كان هناك دائمًا ليبراليون حقيقيون بالمعنى الغلادستونى حتى فى ألمانيا. ولكنهم كانوا قلة ولا يتمتعون بقبول واضح بين زملائهم. وقد أكد شمولر ذات مرة علنًا أن الاقتصادى 'السمثى' لا يصلح لنيل كرسى الأستاذية. ولم يذهب إلى هذا الحد حتى أنصار البرنامج الجديد الأمريكى New Dealers. وهذه النقطة يوضحها سجل اقتصادى أكثر من مقتدر من ذلك النوع مثل يوليوس وولف Julius Wolf. فقد كان وولف مناصرًا للرأسمالية بقوة- فحصدَ الجفاء كنتيجة لذلك.

٣- السياسات

عكست الأحداث فى جميع دوائر السياسة العامة كلاً من ليبرالية تيار مذهب عدم التدخل الذى ما يزال سائدًا والتيارات المضادة له التى كانت تدل على إعادة توزيع القوى السياسية والمواقف الجديدة التى جرى التلميح إليها فى القسم السابق.

(أ) مذهب حرية التجارة والسياسة الخارجية تنبأ مراقبون كثيرون- من بينهم م. تشيفالر- بصورة واثقة حوالى عام ١٨٧٥ بأن مذهب حرية التجارة الشامل والكامل سيسود قبل انقضاء القرن. كما توقعوا ضمنًا وصراحة انتصار أسس وممارسات السياسة الخارجية التى ترتبط بمذهب حرية التجارة مثل حسم الخلافات على أساس التنازلات المتبادلة أو التحكيم، وخفض التسلح، والنظام المعدنى الأحادى العالمى (الذهب)، وما شابه ذلك. وهذه التوقعات لم تكن حينذاك غير معقولة، كما تبدو لنا حاليًا.ذلك لأن تلك الأشياء هى حقًا من أساسيات الليبرالية الاقتصادية والسياسية بمفهومنا وأن التوقعات التى تستند على منطق نظام سائد لا يمكن اعتبارها غير معقولة. وعلاوة على ذلك، كان هناك أكثر من استنتاج منطقى يدعمها حتى نهاية القرن. فقد ساندت إنجلترا مذهب حرية التجارة، وأن القوى الأخرى لم تبتعد عنه إلاّ ضمن حدود معينة[١٦]. كانت هناك عدة حروب كبيرة. ولكن ينبغى أن نحسب حساب البقايا والأوضاع الموروثة. وعلاوة على

(١٦) فقد عادت فرنسا إلى تقليدها الحمائى - ولكن بشكل معتدل - بمجرد أن أصبحت قادرة على ذلك بعد سقوط نابليون الثالث. وواصلت ألمانيا فى البداية سياستها القائمة على حرية التجارة تقريبًا. فإصلاحات بسمارك الجمركية كانت تصب فى الاتجاه الحمائى، ولكنها تفعل هذا بصورة مخففة جدا إذا قارناها بالمقاييس الحديثة. وسياسة المعاهدة التى سار عليها خليفته كابريفى تمثل محاولة للعودة إلى نظام لم يختلف جوهريًا عن مذهب حرية التجارة. ويفسر ضغط المصالح الزراعية ومصالح الصناعات الثقيلة السياسة الحمائية الهادفة أكثر- ولكنها ما تزال معتدلة- التى أخذ بها فيما بعد. أما الولايات المتحدة، فقد شددت مجددًا على التقليد الحمائى فى التسعينيات. كما واصلت روسيا وأسبانيا سياستها الحمائية. ولكن على الإجمال، وبالمقارنة بما حدث فى، ومنذ، الحرب العالمية الأولى، من الصحيح تقريبًا القول نظريًا وعمليًا إن 'حرية التجارة أساسًا' كانت تسود العالم. ولا يمكن، إلا وفقًا لأسس أنصار حرية التجارة المتطرفين، أن نسمى ذلك العالم عالمًا حمائيًا، وبخاصة إذا استثنينا الولايات المتحدة روسيا وأسبانيا. وهذا يسرى أيضًا على استعمال أدوات السياسة الخارجية الأخرى غير التعريفات. وقد جرى إلغاء الاستثناء الأكثر أهمية: المساعدات الممنوحة للسكر فى القارة ضمن الفترة نفسها.

ذلك، فإن تشكيل المحكمة الدولية فى لاهاى والحالات الكثيرة من تسوية الخلافات بواسطة التحكيم كان يعد بالتقدم صوب حالة هادئة وإنْ غير سلمية. وحتى عام ١٩٠٠ (تقريبًا)، ظلَّ الإنفاق العسكرى ضئيلاً نسبيًا فى كل مكان[١٧] وأن مقاومة وزراء المالية له لم تكن غير موفقة[١٨]. لقد وسّعت إنجلترا وفرنسا من إمبراطوريتهما كثيرًا، وأن ألمانيا وإيطاليا أخذتا الخطوة الأولى نحو المشروع الاستعمارى بواسطة الاستعمال الوقح للقوة. ولكن حتى هنا، فإن المراقب 'الليبرالى' آنذاك يمكنه أن يستمد العزاء من وقائع معينة. إذ إن أهمية التجلى القوى للموقف 'الإمبريالى' كما فى معاملة إنجلترا لجمهوريات البوير Boer republics، مثلاً، تقلل من شأنها بصورة ملموسة واقعة التصدى القوى لهذه السياسة فى كل مكان من جانب قسم من الحزب الليبرالى وواقعة أن زعيم هذا الحزب (السير هنرى كامبل-بانرمان Henry Campbell-Bannerman) حققَّ نصرًا باهرًا فى الانتخابات بعد ذلك بقليل (١٩٠٦).

إن معرفتنا بالنتيجة هى وحدها التى تدفعنا إلى أن نضع تفسيرًا مختلفًا لتلك 'الاستثناءات' و'الارتدادات' وكذلك لأشياء مثل توسيع الأسطول الألمانى، والتحضيرات العسكرية لحكومة بلفور، وصخب ألمانيا، وسياسة entente {التحالف} الفعالة التى انتهجها إنجلترا. ومع ذلك، فمن الصحيح أن كل هذا، بما فيه هذه 'الاستثناءات'، يمثل موقفًا جديدًا كان قد تطورَ بوجه مقاومة الليبرالية الغلادستونية وانتزع أفضل ما فيها[١٩] عند نهاية الفترة، ويشهد على هذا سباق

---

(١٧) جرت المقارنة نسبةً إلى الدخول القومية وإلى مجاميع الميزانية.

(١٨) وقد قدمَّ معظم هؤلاء الوزراء استقالتهم حينما تبدل الجو. والاستثناء البارز هو بوهم-باورك الذى استقال بسبب تقديرات الجيش عام ١٩٠٤ (انظر الفصل الخامس، القسم ٤أ، أدناه).

(١٩) دعونى أشير مرة أخرى إلى حقيقة أن هذا الموقف يسمح بتفسيرين مختلفين: التفسير الأول الذى يمكن تلخيصه بالفرضية القائلة إن'الإمبريالية هى المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية' والذى يعنى الاعتقاد بأن المصالح الرأسمالية أصبحت'إمبريالية' فى ظل الشروط الجديدة من الإنتاج كبير الحجم – مؤدية إلى الإغراق، زيادة التكاليف-الأجور wage costs، وهكذا؛ والتفسير الآخر الذى يمكن تلخيصه بالفرضية القائلة إن البرجوازية، بعد أن فقدت السيطرة، قبلت بالسياسات'الإمبريالية' مثلما قبلت بأشياء أخرى- منتزعةً أفضل ما فيها، طبعًا- لم تكن تتماشى مع خطها. ولكن ليس من المهم كثيرًا بالنسبة لغرضنا أى من هاتين النظرتين نقبل نحن. فحقيقة ظهور موقف جديد يختلف عن العقيدة الليبرالية هى أمر مؤكد وهذا يكفينا.

التسلح والأعراض الواضحة الأخرى. إن هذا الموقف 'الإمبراطورى' أو 'الميركنتيلى الجديد' كان موقفًا عامًا. ولكنه يتجلى بوضوح كلاسيكى فى الحملة الحمائية فى إنجلترا ('إصلاح التعريفة')، التى ارتبطت بالقيادة الباهرة لجوزيف تشامبرلن Joseph Champerlain، رغم أنها انتهت إلى الفشل آنذاك. كانت الرغبة بالتوسع الإمبريالى Imperial Preference، وليس الحماية بحد ذاتها، هو العنصر الجوهرى فى البرنامج: وهكذا فإن حجج الاقتصاديين حول مزايا أو عيوب التعريفات الجمركية فشلت كليًا فى مواجهة القضية الحقيقية - قضية الإمبريالية.

(ب) السياسة المحلية والسياسة الاجتماعية Sozialpolitik عند نهاية الفترة السابقة، كفَّ توسيع حق الانتخاب وشمول فئات جديدة به عن أن يكون اختراعًا كانت الأحزاب الليبرالية تطرحه كواحد من ممتلكاتها. وقد جلبت الفترة المدروسة توسيعات جديدة بشرتْ بحق الاختراع العام مع أنها لم تصل إليه. وهذا يتماشى طبعًا مع التيار الليبرالى؛ ولكنه كان عاملاً قويًا فى خلق التيارات المضادة. وتتمشى بقية السياسة المحلية مع هذا الأمر بصورة عامة ومع استثناءات لا تنبغى أن تعطلنا. ففى حقل السياسة الصناعية، بدأت بالظهور أولى الإجراءات على صعيد سياسة وضع الضوابط أو السيطرة regulation or control مثل قانون التجارة الخارجية الذى أخضعَ الأسعارَ التى تضعها المرافقُ للمراجعة القانونية، وقانون شيرمان المناهض للترستات- وهذه أمثلة أمريكية[٢٠]. ولكن السياسة الحكومية لوضع الضوابط أو السيطرة تبقى 'كتداخل'interference- وهو مصطلح لا يعنى عدم الاستحسان بالضرورة بل يشير، كما يبدو، إلى رأى مفاده أن النشاط التشريعى أو الإدارى فى مجال الصناعة يتطلب تبريرًا خاصًا فى كل حالة منفردة أو مجموعة من الحالات. ومع ذلك، فالأهم كان هو الموقف الجديد من الإصلاحات الاجتماعية لصالح العمل: Sozialpolitik {السياسة الاجتماعية}.

---

(٢٠) ينطوى التفسير على صعوبات فى الغالب. وهكذا، فمن الممكن تفسير قانون شيرمان المناهض للترستات Sherman Anti-Trust Act كخطوة للدفاع عن المنافسة، كواحد من العناصر الجوهرية للمخطط الليبرالى للأشياء. وهذه هى أيديولوجيته حقا. ولكن القانون يتحمل تفسيرًا آخر يضعه فى التيار المضاد بمعنى ما، أى كتعبير عن موقف جديد من مصالح الأعمال.

إن الإصلاحات التى تم تنفيذها بالفعل تتألف بشكل رئيسى من: (أ) التشريع الذى يمكّن الحكومات من اتخاذ موقف مختلف من العمل المنظّم والإضرابات (فى إنجلترا، جرى اتخاذ الإجراءات الحاسمة فى نهاية السبعينيات فى ظل حكومة دزرايلى Disraeli)؛ (ب) التشريعات حول ساعات العمل وظروف العمل الأخرى (والمثال الإنجليزى هو إدخال يوم العمل من ثمانى ساعات فى المناجم عام ١٩٠٨)؛ (ج) التأمين الاجتماعى (ضد الإصابات، والمرض، والشيخوخة، والبطالة فى آخر الأمر). وقد أخذت ألمانيا الصدارة فى هذا المجال (قوانين ١٨٨٤، ١٨٨٧، والتشريعات الصادرة فى التسعينيات التى وسعّت هذه القوانين) ولكن معاشات الشيخوخة الممولة من قبل صاحب العمل فقط non-contributory pensions التى صدرت فى إنجلترا فى ظل حكومة كامبل-بانرمان Campbell-Bannerman والإجراءات الأخرى التى اتخذتها حكومة آسكوذ Asquith أشرّت باتجاه حصول تقدم مهم تجاوزَ المثال الألمانى. وفى الولايات المتحدة، لم يكن ثمة شىء من هذا النوع باستثناء بعض تشريعات صدرت فى ولايات منفردة. أما فى أوروبا، فقد تقدمت كل البلدان على هذه الخطوط ولو على درجات مختلفة من السرعة.

ومع ذلك، فإن الشىء المهم بالنسبة لنا ليس هو ما كان قد تحققَ بالفعل. كما أننا لا نهتم أساسًا بالسؤالين: إلى أى حد يمكن موائمة الإجراءات المتخذَة فعلاً مع المخطط الليبرالى؛ وإلى أى حد تعنى هذه الإجراءات مجرد استمرار السياسات الأقدم– السياسات الأقدم للدولة الليبرالية، أو الدولة الأبوية paternalistic بخلاف ذلك. من المؤكد أنه يمكن إلى حد ما الإجابة على كلا السؤالين بالإيجاب؛ فقد حملت السياسة الاجتماعية Sozialpolitik منطلقًا جديدًا أقل مما أراد أنصارها وخصومها التسليم به. ولكن ما يهمنا هو: الروح الجديدة التى صدرت تلك الإجراءات على أساسها، الموقف الجديد منها الذى أخذ به قسم كبير من الجمهور البرجوازى، وحقيقة أنها فُهمتْ– مرة أخرى: من قبل الأصدقاء والأعداء معًا– كحلقات أولى من مخطط أوسع لإعادة البناء. إن هذا الارتباط بإعادة بناء المستقبل أساسًا هو الذى يضع السياسة الاجتماعية فى التيار المضاد حتى حينما تمتعت بدعم الأنواع الجديدة من الليبراليين الإصلاحيين تمييزًا له عن دعم الراديكاليين من

ناحية والمحافظين من ناحية أخرى. أخيرًا، من المهم أن نلاحظ العلاقة التى أبدتَ فيها السياسة الاجتماعيةُ الإمبرياليةَ أو النزوعَ الوطنى nationalism أو الميركنتيلية الجديدة. إن هذه العلاقة لم تكن شاملة، أى أنها لم تكن قائمة فى مخطط نوع واحد من المؤيدين: الراديكاليين البرجوازيين. فحيثما جهّزَ هؤلاء الاحتياطى الرئيسى من المؤيدين، كما فعلوا فى إنجلترا، فإن العلاقة فشلت فى أن تتجلى على السطح. ولكن بوجود رجال من نوع جوزيف تشامبرلين Joseph Chamberlain، فإن الإصلاح الاجتماعى والإمبريالية كانا يكملان أحدهما الآخر حتى فى ذلك البلد. ويتجلى هذا الأمر فى ألمانيا بوضوح أكثر. ولكن لم يتسنَ فهم ذلك العهد نظرًا إلى أن الذين كان تأكيد الذات الوطنية والسياسة الاجتماعية مجرد وجهين لعملة واحدة بالنسبة لهم لم يتم أخذهم بنظر الاعتبار.

(ج) السياسة المالية نتوقع أن يتجلى التيار والتيار المضاد بوضوح خاص فى حقل السياسة المالية نظرًا لعدم قدرة أى شىء على عكس طابع مجتمع وحضارة ما مثلما تعكسه السياسة المالية المتبناة فى القطاعات الاقتصادية فى المجتمع. ويتجلى هذان التياران هكذا حقًا.

فمن ناحية، ظلت الميزانية المتوازنة- بل الميزانية التى تُظهر بعض الفائض بقصد استعماله لتسديد الدين- تشكل بندًا أساسيًا من المعتقد المالى، مع أن الممارسة غالبًا ما أخفقت فى مراعاته؛ ثم إن فرض الضرائب كان لغرض زيادة الإيراد فقط ولم يكن الهدف منه إحداث أى تأثيرات أخرى باستثناء ما يتعذر تجنبه؛ وكان يتعين اقتصار الإنفاق على الأغراض 'الضرورية' حتى تبقى الضرائب متدنية قدر الإمكان. لقد تمسك غلادستون Gladstone (ووزير ماليته) بهذه الأسس بشكل ثابت. وقد فعل هذا أيضًا غوشن Goschen:وزير مالية إدارة سالزبورغ الثانية (١٨٨٦-١٨٩٢)، وكذلك كل وزراء المالية فى القارة كلما كانوا قادرين على فعل ذلك- وهم مَنْ يحتمل أن تضيع أسماءهم فى التاريخ مثل ريموند بوينكار Raymond Poincare، ويت Witte، بيرسون Pierson، بوهم-باورك[٢١] وميكويل

(٢١) بالنسبة لبيرسون، انظر الفصل الخامس، القسم السادس، أدناه.

Miquel. يمكن الاستشهاد بالثلاثة الأخيرين كأمثلة علــى تقــدم يتجــاوز ماليــة غلادستون– وهو تقدم صاحَبه في إنجلترا جزئيًا إدخال الضريبة الإضــافية عــام ١٩٠٩– ويمكن القول إنه ما يزال يتماشى مع مخطط ليبرالية مذهب عدم التدخل: أى فرض ضريبة دخل تصاعدية على الدخل الكلى للأفراد مما يصرحون هم بــه، وهى ضريبة كانت تختلف كليًا طبعًا عن ضريبة الدخل بالمعنى الإنجليــزى لهــذا المصطلح. لقد تعودنا على هذا الأخير إلى حد أننا فقدنا الإحســاس بجــرأة ذلــك الابتكار. ولكن إذا تخيلَ القارئ أن أى بلد كبير آنذاك (بداية التسعينيات) لم يُــدخل شيئًا يشبه تلك الضريبة وأن هيبة النظام الإنجليزى المستحَقة حينذاك إنما تتأتى من نجاحه الاقتصادى والإدارى، فأنه سيدرك عظمة ذلك الإنجاز المرتبط بوزير مالية بروسيا يوهانس فون ميكويــل Johannes von Miquel (١٨٩١-١٨٩٣) ووزيــر مالية النمسا بوهم–باورك[٢٢].

ومن الناحية الأخرى، فقد أكدَّ التيار المضاد نفسه بصورة ظافرة: إذ جــرى خرق المبادئ الثلاثة التى أشيرَ إليها. إن المبــدأ الأول: الميزانيــة المتوازنــة، أو بالأحرى الميزانية مع فائض، لم يُخرَق عن قصد قط بقدر ما أعلــم إلاّ إذا فســرنا بهذا المعنى برنامج فريسينيه Freycinet program لإعــادة البنــاء بعــد الحــرب الفرنسية–الألمانية وبرنامج التنمية اليابانى بعد الحــرب الصــينية–اليابانيــة[٢٣]. وتَواصلَ اعتبار التمويل بالعجز مبدأ deficit financing كشيء تافه وغيــر جــدير بالحكومات المحترمة. ولكن المبدأين الآخرين فقدا تدريجيًا تأثيرهما على المــدارك السياسية: فمثلاً، كانت ضريبة العقار التصاعدية لــدى الســير ولــيم هــاركورت William Harcourt (١٨٩٤) و'الميزانية الشعبية' لدى لويد جورج Lioyd George

(٢٢) كان بوهم–باورك وزيرًا للمالية ثلاث مرات ولكن ليس حينما جرى تنفيذ الإصلاح الكبير للضــرائب المباشرة فى النمسا بالفعل (عام ١٨٩٦). يعود الفضل السياسى فى هذا الإصلاح إلى أفراد آخــرين. ولكن بوهم–باورك تخلى عن العمل كأستاذ ودخل وزارة المالية كموظف متفرغ أقــدم عــام ١٨٨٩ وذلك للتحضير لذلك الإصلاح الذى يعود إليه بشكل رئيسى. ومع ذلك، فقد شارك فيه منظــر آخــر وهو ر. أسبيتز R. Auspitz (انظر الفصل الخامس، القسم ٤أ، أدناه) الذى كان يعمل فــى البرلمــان حينذاك.

(٢٣) للتخفيف من أثر حالات الكساد، تم اللجوء إلى سياسة الأشغال العامة بصورة متكررة كما حدث فــى النمسا فى الثمانينيات.

(١٩٠٩) تهدف إلى أغراض أخرى غير مجرد زيادة الإيراد؛ كما أخفق المبدأ الثالث من جانب الإنفاق على الأغراض الاجتماعية حيث أنهتْ الرغبة بهذه الأخيرة، عند أواخر الفترة المدروسة، شعبية سياسة فرض ضرائب قليلة على الدخول العالية وشعبية سياسة 'تخفيض النفقات' retrenchment.

(ج) النقود سادت عقيدة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، من حيث الجوهر، فى حقل السياسة النقدية طوال الفترة. وفى الواقع، إنها سادت أطول من ذلك، ويكفى لإثبات هذا الأمر تقرير Cunliffe الإنجليزى الصادر عام ١٩١٨ (صدر التقرير الأخير عام ١٩١٩) والقانون الإنجليزى حول قاعدة الذهب لعام ١٩٢٥: فقاعدة الذهب كانت آخر من يرحل من بين كل عناصر تلك العقيدة.

بقتْ الفضة تشكل المعدن النقدى المستعمل من قبل الجزء الأكبر من البشرية، كما أنها تمتعت بهذا الشكل أو ذاك من الدعم فى كل مكان، كما سنرى ذلك على نحو أكمل فى الفصل الثامن[٢٤]. ولكن كل البلدان 'المتقدمة' ظلت على، أو أسّست، قاعدة الذهب، وعلى حساب تضحية كبيرة فى بعض الحالات. إن معظم الاقتصاديين سيشعرون أن حتى إنجلترا كانت ستحتاج لقليل من التحفيز النقدى monetary stimulation خلال الثمانينيات. كما أنهم قد يستغربون من شدة توق الإمبراطورية الألمانية للأخذ بقاعدة الذهب بعد عام ١٨٧١. ولكنهم لن يتمكنوا قط من فهم لماذا كان يتعين على بلدان مثل النمسا-هنغاريا وإيطاليا وروسيا، التى دخلت الفترة بعملات ورقية كانت قيمتها قد تدنت عند تقييمها بالفضة، أن تقيد من نموها وتخلق لنفسها صعوبات من أجل زيادة قيمة وحداتها النقدية إلى حد التماثل مع الذهب بصورة اعتباطية أساسًا. فقد كان بوسع هذه البلدان أن تبقى 'بعيدًا عن قاعدة الذهب' off gold أو، إذا كان يتعين عليها أن تمتلكه، فإنها كانت تستطيع إدخال قاعدة الذهب وفقًا للقيمة الذهبية (لعملاتها) التى حدث أن سادت حينما خطرَ ببالها الإقدام على هذه الخطوة. ويحيّر اللغز أكثر حينما نتصور أنه لم يكن هناك

---

(٢٤) ليس من غير أهمية أن نلاحظ أن أ. ج. بلفور A. J. Balfour كان يفضل نظام المعدنين، رغم أن زملاءه فى مجلس الوزراء ما كانوا ليوافقوا على أبسط تنازل لهذا النظام.

ضغط سياسى من شأنه أن يجبرهم على تلك السياسة: فكل المصالح المهمة سياسيًا حقًا-مزارعين، وملاك، وصناعيين، وعمال- كانت تعانى منها، وحتى أن مصلحة المقرضين لم تكن مؤكدة قط؛ فقد كان مستخدمو الحكومة هم المستفيدون الوحيدون بصورة واضحة. لا نستطيع تناول السؤال: إلى أى حد، فى ظل الظروف التى سادت حينذاك وبخاصة من زاوية كل بلد منفرد، يمكن البرهنة على حجة اقتصادية لصالح تلك القاعدة رغم كل شيء. يكفى أن نشير إلى الاعتبارات فوق-الاقتصادية وفوق-الوطنية التى كانت حاسمة دون شك: فالتجارب السابقة فى العملات التى تدنت قيمتها أضفت على قاعدة الذهب هيبة لم يكن بالإمكان تحديها حينذاك؛ وأن العملة الذهبية الحرة أو 'التلقائية' أصبحت رمزًا للسياسة السليمة وعلامة على الشرف والاحترام، ثم إن هناك مثال إنجلترا الملهم وما يضفيه وضعها الممتاز من قيمة إضافية على تلك القاعدة أيضًا. إن هذا التفسير قد يطرح المزيد من المشاكل أكثر من أنه يقدم حلاً. بيد أن صحته مؤكدة.

بيد أن التيارات المضادة أكدت نفسها فى السياسة النقدية أيضًا. إذ نلاحظ إدراكًا متناميًا لضرورة السيطرة على أسوق النقود عبر المصرف المركزى بطرق أخرى غير سياسة الخصم 'الكلاسيكية'. كما نلاحظ، عند انقضاء الفترة، وجود نفور متزايد فى كل البلدان من أداء لعبة قاعدة الذهب كما يتجلى هذا فى اللجوء إلى قاعدة الصرف بالذهب gold exchange standard، وإلى 'الإجراءات الذهبية' gold devices حتى فى إنجلترا وألمانيا. ربما أن قاعدة الذهب لم تكن'تلقائية' قط؛ فمن المؤكد أنها كفت عن أن تكون تلقائية عند نهاية الفترة، هذا إن كانت كذلك أصلاً (انظر الفصل الثامن، أدناه). وهذا يعود إلى أسباب سياسية أكثر مما إلى أسباب اقتصادية بحتة: وهذه الأسباب ترتبط بالمواقف الميركنتيلية الجديدة والتوتر المتزايد فى العلاقات الدولية الذى بدأ الشعور به حوالى عام ١٩٠٠، وكذلك تزايد الإنفاق العام. وقد تضاعفت الحجج ضد قاعدة الذهب غير المقيدة وأخذت تفقد شعبيتها كالطفل المشاغب naughty الذى يفضح الأسرار المحرجة.

٤- الفن والفكر

حينما نمعن النظر فيما وراء النشاطات الروتينية التى مضت على خطوط برجوازية فى كل مكان تقريبًا، فقد كنا لحد الآن نكتشف أنماطًا جديدة وهى فى طور التكوين، وتيارات مضادة تدل على أن هناك تغيرًا جوهريًا يوشك أن يحدث. ونحصل على الانطباع نفسه حينما نلقى نظرة على تجليات السياسة الاجتماعية Zeitgeist الخاصة بتلك الفترة فى حقلى الفنون والفلسفة.

(أ) الحضارة البرجوازية ونتاجها المتمرد يشير مثل دارج إلى أن تلك الفترة لم تمتلك أى طرازstyle. وثمة شىء من الحقيقة فى هذا القول: فمما لا شك فيه أن طبقة رجال الأعمال والطبقات المهنية عاشت، كقاعدة عامة، حياة غير موحية فى بيوت حقيرة تسىء إلى عناصر الطرز الماضية التى تجتمع فيها؛ وإنهم ابتاعوا أثاثًا حقيرًا من نوع متشابه ولوحات لا تصف شيئًا وشجعوا تقليدًا فى المسرح والموسيقى كانت أمجاده موروثة من الماضى؛ وكانوا يقرءون أدبًا عاديًا من كل الأنواع فيما عدا الأدب العلمى المهنى. إن هذا النمط للحياة فى كل تجلياته- الذى كان يُعرَف بالنمط الفيكتورى فى إنجلترا- تَحولَ الآن إلى نموذج للغلاضة أو الكآبة وهو يثبت حقًا افتقاد البرجوازية للقدرة على القيادة الثقافية مثلما يكشف ضعف قدرتها على القيادة السياسية.

ومع ذلك، فإن الباحثين الذين تركوا ذلك الطراز عند هذا التشخيص مخطئون فى تشخيصهم؛ ومن السهل تعيين النقطة التى أخطئوا عندها: فقد فشلوا فى إنصاف الحضارة البرجوازية فى ذلك العهد بكل ما كان لها من إبداعات، وأخفقوا فى إدراك إن ضعف مقدرة الآباء على توجيه أبنائهم يمكن أن يقلب الأخيرين ضدهم ولكنه لا يغير شيئًا من حقيقة كونهم أبناءهم. إذ شهدت الفترة ولادة موسيقى جديدة عبر مراحل متتابعة؛ ونوع جديد من الرسم؛ ورواية جديدة ودراما جديدة وشعر جديد؛ وكذلك هندسة معمارية جديدة فى أواسط العهد الفيكتورى. ومن المؤكد أن جمهور البرجوازية وقف مذهولاً من معظم هذه الإبداعات وفعل كل ما استطاع من أجل كبحها. ومن المؤكد بالدرجة نفسها أن

كثيرًا من الإبداعات كانت معادية بطبيعتها للبنية الاجتماعية التى نبعت منهـا، وأن كثيرًا من الأفراد المبدعين كانوا أعداء للعالم الاجتماعى الذى كان أمامهم وشعروا بأنفسهم كقوة خلاقة تعود لعالم آخر. ولكن هذا لا يغير شيئًا مـن حقيقـة أن هـذه الأعمال ومبدعيها جاءوا من البنية نفسها، وإن معظم المبدعين كانوا برجـوازيين من حيث ولادتهم وأصولهم؛ وأن أعمالهم تمثل نتاج للفكر البرجوازى تمامًا كمـا هو شأن السكك الحديدية ومنشآت الطاقة. وهكذا فإن المجتمع البرجوازى كان فـى طريقه نحو حضارة جديدة كلها من صنعه حينمـا بُوغـتَ عـام ١٩١٤-١٩١٨ بالكارثة الخالية من المعنى التى وضعتْ عالم هذه الحضارة فى مهب الريح.

(ب) الحضارة البرجوازية وفلسفتها كنا قد كونّا لمحات حـول مخططـات الفكر الدينى والسياسى فى تلك الفترة- وكذلك حول تغيرات محـددة حـدثت فـى كليهما معًا- تكفى لإقناعنا بأن Weltanschauung {النظرة العالميـة}[٢٥] لليبراليـة العلمانية لم تهيمن دون أن تتعرض للتحدى. ولكن بالقدر الذى سـادت فيـه هـذه النظرة، فلن تواجهنا سوى صعوبة ضئيلة فى وصف الجهـاز الفكـرى لجمهـرة البرجوازية كما هو شأننا عند تصوير الجهاز المادى لبيوتها. حينما نصرف النظر عن الصور البراقة subliments والتمويهات المختلفة evasions، فأننـا نجـد علـم الأخلاق النفعى- الذى يتركز على فكرة الملائمة الاجتماعية بالمعنى النفعى- كمـا نجد، 'كفلسفة'، المادية التطورية أكثر مما نجد المادية الميكانيكية[٢٦]. والدين، الذى تم الابتعاد عنه فى معظم الحالات بصورة ضمنية أكثر مما تم التنكر لـه بشـكل صريح، تم استبداله 'بموقف' attitude- وهذه كلمة نمتلك كل الأسـباب لتسـجيلها لأن أحد أبرز الاقتصاديين قد قام باستعمالها: أ. مارشال[٢٧] - حافظَ علـى الإرث

(٢٥) النظرة العالمية هى فلسفة فردية أو عرقية فى تفسير التاريخ أو فى تفسير الغاية من العالم ككل.

(٢٦) أثق بأن هذه المصطلحات لا تحتاج إلى توضيح. ولكن ينبغى التشـديد علـى أن الماديـة التطوريـة evolutionary materialism تأخذ شكلين متميزين: إن الاتجاه السائد هو الشكل الـداروينى، ولكـن المذهب التطورى من النوع الذى طرحه كوندرسيه-كونت (انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم ٤د، أعلاه) قد تم تبنيه على نطاق واسع من قبل أفراد لم يسمعوا قط باسم كوندرسـيه Condorcet أو كونت Comte.

(٢٧) انظر ج. م. كينز: Essays in Biography, p. 162. إن الصفحات المحكمة من سيرة مارشال التـى تتركز فى تلك الفقرة هى الصفحات الأكثر تنويرًا إلى حد بعيد مما جرت كتابته منـذ إيمـا وقـت=

الأخلاقى للدين المسيحى ولم يكن على العموم معاديًا بصورة فعالة للمعتقدات العتيقة والكنائس التى تعلمّها، رغم أنه كان هناك أيضًا مذهب علمانى مثابر كما نعلم.

وقد ساعدَ هذا على القراءة التاريخية: فقد كان هذا الموقف، بالنسبة للبعض، الوسيلة التى تستكمل هدم المعتقدات القديمة؛ وكان، بالنسبة للبعض الآخر، وسيلة لتلبية الميول الثقافية والأخلاقية مما أدامَ الولاء الدوغمائى. وهذا ما يفسر كما يبدو النجاح الهائل، وسط الجمهور العام، لأعمال مثل عمل أرنست رينان Ernest Renan: Life of Jesus الذى كان علمانيًا فى محتواه، رغم أنه لم يبدِ أى عداء صريح للديانة المسيحية قط. ولكن تفضيل القراءة التاريخية تجاوزَ حقل اللاهوت ولسبب مماثل: إذ واجهت الليبرالية العمياء الكثير من خيبة الأمل (كما رأينا) مما جعلها بالتالى تفقد تفاؤلها السطحى؛ وأن الفترة، خارج معقلى الاشتراكية الماركسية والمذهب الكاثوليكى، كانت تتنازعها شتى المعتقدات المتذبذبة، وبخاصة حول الديمقراطية السياسية؛ وإن مثل هذا الإطار الفكرى يروق للتاريخ والنقد التاريخى. وهذا الأمر لم يكن كذلك فى أى بلد مثلما كان فى فرنسا. ولذلك، فإن مثالنا التوضيحى الوحيد سنأخذه من النجاح الذى حققه، لدى الجمهور، عمل هيبولت تاين Hippolyte Taine[٢٨]: Origins of Modern France (English trans., 1876-94). وللسبب نفسه، فقد راق هذا الإطار إلى تاريخ الفن، تاريخ الأدب، تاريخ الفلسفة. وهذه العادات قد عززتها التربيةُ الكلاسيكية التى لم تُمَس تقريبًا بعد.

=مضى حول العملية، كما جرت ملاحظتها فى وسط كمبريدج، التى تمكنت فئة المثقفين الإنجليز بواسطتها من إسقاط الديانة المسيحية بصورة مهذبة ودون فظاظة. وقد صحبت هذا التطور عمليات مماثلة فى كل البلدان الأخرى. إن حالة مارشال وحالة كتاب كمبريدج الآخرين مثل سدفيك Sidgwick لا تختلف، بقدر ما أعلم، عن حالة الكتاب الذين تحكمهم ظروف مماثلة فى القارة إلا بحقيقة أن المجموعة الأولى، بعد أن باشرت رحلاتها الفكرية من أرضية صلبة فى اللاهوت الإنجليكانى (ومن التزامات محددة تجاهه بفضل مساهمات الزملاء فى جامعتى كمبريدج وأكسفورد) توصلت إلى استنتاجاتها النهائية عن طريق التصارع الواعى وليس عبر عدم الاكتراث المعبّر عن لاأدرية متزايدة، كما تفعل المجموعة الثانية.

(٢٨) بيد أن نجاح النقد الأدبى من النوع المتشائم أيضًا من شأنه أن يوضح نقطتنا بصورة أوضح: يكفى أن نشير إلى كاتب وكتاب كانا متداولين جدا: اميل فاكويت Emile Faguet (بروفيسور فى الشعر): Le Culte de l'incompetence (English trans. 1911)– وهو عمل متميز جدا.

ولم يكن هذا كل شيء طبعًا. فما كان يتمشى بنفس الدرجة مع روح العهد هو الاهتمام الواسع بالعلوم الطبيعية التى تجاوبت مع هذا الاهتمام وقدّمت أدبًا مبسطًا ضخمًا: لم يكن قد توافر بعد 'العلم للملايين'، بل كان هناك ما يمكن تسميته العلم لعشرات الألوف. ومع ذلك، فكل ما ينبغى ذكره لأغراضنا هو بروز الطلب على الكتب والمقالات الدورية عن التطور البايلوجى وبخاصة من النوع الدارويني، وذلك فى إطار الطلب العام على هذا الأدب. وبعد ما تم ذكره آنفًا، فمن السهل فهم هذا الأمر وبالتالى النجاح الشعبى حتى للكتابات المهنية لكُتاب مثل هيكل(٢٩). وسوف نفهم هذا الأمر بصورة أفضل حينما يجمع كاتب ما بين مذهب التطور وتبنى مذهب ساذج لعدم التدخل. وهذا الجمع يفسر شعبية كتابات هربرت سبنسر(٣٠). وكان يمكن أن نتوقف هنا لولا أن من الضرورى لفت الانتباه إلى

---

(٢٩) إرنست هيكل Ernest Haeckel (١٨٣٤-١٩١٩)، انظر مثلاً عمله: Anthropogenie (1874 ; English trans. 1879). وقد شجع هيكل على الاهتمام العلمانى عبر موقفه النضالى (انظر عمله: Kampt um den Entwicklungsgedanken, 1905, English trans. 1906) وعبر محاولته توسيع نظرية التطور وتحويلها إلى مخطط فلسفى عام (انظر عمله: Weltratsel, 1899, English trans: Riddles of the Universe, 1900). والقارئ يدرك بأننى أشير إلى هيكل كنموذج تمثيلى فقط. فقد كان بوسعى أن أذكر "دزينة: دستة" من الكتاب الآخرين الأكثر 'شعبية' بصورة واضحة.

(٣٠) كان هربرت سبنسر Herbert Spencer (١٨٢٠-١٩٠٣)- الذى تلقى تعليمًا فى الفيزياء والرياضيات، مهندس سكك حديد، ومخترعًا، وكاتب حول الموضوعات الاقتصادية الجارية، وأحيانًا حول الصحف (التى تضمنت العمل كمحرر مساعد فى مجلة الـ Economist اللندنية لمدة خمس سنوات) – فيلسوفا حقيقيًا بالمعنى الخاص الذى يفيد أنه معَد بالفطرة لحياة الفكر، التى استقر عليها بالفعل عام ١٨٦٠ ليقدم – من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٨٩٦ – عمله: Synthetic Philosophy الذى تضمنَ، إضافة إلى عمله التمهيدى: First Principles، العمل: Principles of Biology, Psychology, Sociology, Ethics. إن عمله ذى المجلدات الثمانية: Descriptive Sociology – وهو تشكيلة مؤثرة من الوقائع جمعها مساعدوه الباحثين بصورة مرهقة – هو الوحيد من بين أعماله الأخرى الذى يلزم ذكره هنا (مع أن بعضًا من أهم تعابيره المتميزة ترد فى عمل مثل: The Man Versus the State. 1884). يحتل سبنسر منزلة نموذجية حيث كان كاتبًا عميقًا، وذكيًا وساذجًا فى وقت واحد بصورة تثير الدهشة. فالرجل الذى أعاد اكتشاف أفكار بافان Buffon حول تطور العضويات العليا (المعقدة) من العضويات الدنيا (الأبسط) قبل أن يهز بحث دارون العالمَ العلمى، يمكن أن نسميه كاتبًا عميقًا عن حق. والرجل، الذى اخترع الـ velocimeter (الخاص بالقاطرات) ودزينة من الأدوات الأخرى، هو مَنْ تنطبق عليه عبارة: ذكى. ولكن لا تصلح إلا كلمة: ساذج للتعبير عن الرجل الذى عجز عن إدراك أنه، بحمل ليبرالية مذهب عدم التدخل إلى حد عدم استحسان الضوابط الصحية، والتعليم العام، وخدمات البريد العام، وما شابه، إنما عرّضَ مثاله للسخرية، بل إنه كتب ما من شأنه أن يصلح كهجاء للسياسة التى دافع هو عنها. ولا يهمنا علمه الاقتصادى أو الأخلاقى (المعيارى والتحليلى). فما يستحق اهتمامنا هو الحجة القائلة إن كل سياسة تهدف إلى=

الاستقبال الممتاز المثير للاستغراب من جانب جمهور القراء البرجوازيين للمنتجات الأولى من روح تعادى حضارته بصورة ازدرائية.

أنا لا أقصد انبعاث الفكر الأكوينى الذى لا يمكن أن يوصف كفكر معادى بصورة ازدرائية للحضارة البرجوازية ككل- بل لنسختها العلمانية تحديدًا- والذى لم يعد، على أى حال، قوة حية مؤثرة فى فكر الجمهور العام[٣١]. كما لا أقصد الانتشار المتزايد للكتابات الماركسية وسط القراء غير الاشتراكيين ذلك لأن هذه الكتابات، رغم أنها تعادى إلى حد الكفاية الترتيبات الاقتصادية للعالم الرأسمالى، بيد أنه لا يمكن وصفها بأنها معادية للعبادة البرجوازية للعقلانية النفعية أو لعلمانيتها، أو حتى لمذهبها الإنسانى الديمقراطى democratic humanitarianism (بقدر تعلق الأمر بالأصولية الماركسية) [٣٢]. بل إن ما أقصده هو تيار من الفكر انقلبَ بالضبط ضد هذه العبادة الليبرالية للعقلانية و'التقدم' وهذا المذهب الليبرالى الإنسانى والديمقراطى. من الناحية السياسية، يمكن نعتبر هذا التيار معاديًا للديمقراطية، وفلسفيًا يمكن اعتباره: معادى للفكر anti-intellectualist. إن نيتشه Nietzsche من شأنه أن يطرح مثالاً سيئًا عنه لأن تعاليمه لا تمثل شكلاً نقيًا لهذا التيار من الفكر ولأن تأثير هذه التعاليم كان- وما يزال- أقل مما نتصور أحيانًا. كما إن من الأفضل الاحتفاظ ببيرغسون Bergson لقائمتنا المتعلقة بالتيارات التى

=الإصلاح الاجتماعى هى سياسة جديرة بالإدانة على أساس إنها تتعارض مع الانتقاء الطبيعى وبالتالى مع تقدم البشرية. ومع ذلك، يتعين على القارئ أن يلاحظ أن الهراء المحزن تقريبًا كان يمكن تجنبه وأن العنصر السليم فى حجته كان يمكن إنقاذه جزئيًا بإضافة:'ما لم يتم إيجاد طرق أكثر إنسانية وأكثر علمية من الانتقاء الطبيعى لتحقيق ما يُعتقد أن بقاء الأصلح يحققه'.

(٣١) إن هذه الفترة هى التى أعلنت فيها تعاليم توما الأكوينى كتعاليم رسمية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية (المنشور البابوى: Aeterni Patris, 1879). ولكن هذا الأمر صادق فقط على الحالة القائمة للأشياء ولم يمارس من التأثير ما يتجاوز رجال الدين الكاثوليك. إن رواج الفكر الأكوينى بين الأفراد العاديين فى كل البلدان- بمن فيهم البروتستانت واليهود- الذى جعل من توما الأكوينى أحد أكثر المؤلفين 'المحدثين' تأثيرًا لم يبتدأ إلا من العشرينيات فقط. بل إن انتشارها فى الولايات المتحدة جاء حتى بعد هذا التاريخ بقليل.

(٣٢) غالبًا ما يُقرأ ماركس بصورة غير مباشرة من خلال كتاب آخرين وذلك بقدر ما وردت منه أفكار مفكرين برجوازيين كثر. ولكنه يُقرأ بشكل مباشر، خارج معسكر الاشتراكيين الأصوليين، وبخاصة من قبل مثقفين ليس لديهم تعليم اقتصادى. ثمة تفسير غريب لهذا الأمر. فماركس هو أحد أصعب الكتاب بالنسبة للاقتصاديين. ولكن الحقيقة هى أن الفرد العادى الذى يقرأه لا يكتشف قط أنه لا يفهمه.

تنضوى ضمن الفلسفة المهنية فى هذه الفترة. ولكن ثمة كاتب كان يمثل بصورة مثالية ما نحاول تصويره الآن: إنه جورجس سوريل[٣٣].

حول النظرية القائلة إن عمل الفلاسفة المهنيين يرتبط بالسياسة الاجتماعية لفترة ما بصورة أوثق مما يفعل هذا عمل العلماء فى 'العلوم' المختلفة، سوف أقدم عرضًا مختصرًا جدا لبعض التيارات: لعشرة بالضبط من التيارات الكثيرة فى الفكر الفلسفى فى الفترة محل الدرس، وسنعطيها الأرقام (١)-(١٠). تُعرَّف الفلسفة هنا على نحو محدد، رغم أن التعريف يشمل اهتمام الفلاسفة بقضايا نظرية المعرفة والمنطق. ولا ينبغى أن يُفهَم اختيارنا للتيارات بمعنى تقييمها: فنحن نهتم بالتيارات المتميزة فى الفترة بغض النظر عن رأينا بحسناتها. وهذا يفسر لماذا لا أتناول مذهب توما الأكوينى مرة أخرى. أما الجوانب الفلسفية البحتة من الماركسية- حيث يتابع انجلز اهتمامات ماركس الفلسفية وأن الحزب الألمانى كان لديه، إن صح التعبير، فيلسوفًا حزبيًا رسميًا: ديتزن Dietzgen- فهى تتماشى مع الفلسفة الكلاسيكية الألمانية للفترة السابقة وبالتالى فهى تُلاحَظ سوية معها بشكل ضمنى: وملاحظتنا الأساسية هنا هى أننا نوشك على تناول الفلسفة فى فترة غير فلسفية أساسًا وتعادى الغيب حيث تحققَ بالفعل المقترح الداعى إلى شطب كلمة 'فلسفة' من فهارس الجامعة.

---

(٣٣) وضع جورجس سوريل Georges Sorel (١٨٤٧-١٩٢٢) عددًا كبيرًا من الأعمال يجمعها عداؤه للفكر البرجوازى bourgeois intellectualism: فمع أن هذه الأعمال، منظورًا إليها من أى زاوية أخرى، تمثل تشكيلة غريبة من موضوعات ووجهات نظر يصعب جدا تفسيرها (ويتعذر التوفيق فيما بينها أحيانًا)، بيد أنها كلها تشدد على المضامين السلبية والإيجابية لمبدأ معاداة-الفكر anti-intellectualist principle وتظهر كليًا نطاق المشاكل الاقتصادية والسياسية والحضارية التى يطرحها هذا المبدأ فى ضوء جديد. إن تعاطفه (المؤقت) مع النقابية الثورية، الفاشية الإيطالية، والبلشفية اللينينية، لا تجسد سوى جانب واحد من فكره وليس لها سوى أهمية ثانوية بالنسبة لأعماله ككل. قد تتمثل أعماله الأكثر تميزًا فى Proces de Socrate (1889) و Illusions du progres (1908) ولكن عمله: Reflexions sur la violence (1908 ; English trans. 1914) هو المعروف بصورة أفضل إلى حد بعيد بين كل أعماله. لقد وجدت البرجوازية فى تلك الأعمال، بين أمور أخرى، مشاعر الإعجاب بالقيادة الصناعية وازدراء الديمقراطية البرلمانية. ومن زاويتنا، فمن المهم أن نلاحظ القرابة بين بعض أفكار سوريل وبعض أفكار أحد أعظم الاقتصاديين فى تلك الفترة: باريتو Pareto.أما قرابته بكتاب آخرين، فلا تهمنا هنا.

وهكذا نتوقع من الفلاسفة المهنيين (والأكاديميين) أن يهتموا بتاريخ الفلسفة بشكل كثيف. وهذا يشكل التيار (١). إن التواريخ الممتازة حول الفلسفات فى جميع العهود والبلدان كثيرة جدا.ولن أسمى إلاّ واحدًا منها وهو التاريخ الذى كتبه الرجل الذى يبدو عمله لى قمةً فى 'الفلسفة التاريخية' فى تلك الفترة وكل فترة أخرى: إنه ويلهيلم فنديلباند Wilhelm Windelband[٣٤].

وبالمثل، سنفهم إن تضاؤل الحماسة للإبداع الفلسفى كان لابد من أن يسهل تواصل أو انبعاث الإبداعات الفلسفية التى تعود للماضى. وهذا نجده أيضًا. فإذا افترضنا اعتبار المذهب النفعى فلسفةً أصلاً، فإن هذا المذهب يقدم مثالاً معينًا نظرًا إلى أنه جرى تدريسه طوال الفترة فى إنجلترا، وبخاصة تحت تأثير ج. س. ميل (٢). وفى بلدان أخرى، نجد كانتيين جدد، وهيغليين جدد، و'جددًا' آخرين؛ وأنه كان هناك دائمًا أنصار لهربرت Herbart وشوبنهاور Schopenhauer (٣).

ثم نلاحظ كيانًا فكريًا آخر يماشى ظهوره التوقعات ليس أقل. فمَنْ يعتقد أن العلم التجريبى دمّرَ بشكل فعال أسس ليس فقط المعتقد الدينى بل أيضًا أسس التأمل الغيبى يمكنه، إن كان يشعر بأسى عميق أو إذا كان فيلسوفًا يتطلع إلى استخدام، أن يدرك الفكرة – أو يأخذها من كونت – القائلة إن صورة الكون (Welblid) يمكن تشكيلها من تجميع النتائج الأكثر عمومية التى بلغتها العلوم الفردية. إن البديل عن الفلسفة يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة وهو لا يشكل بالضرورة الفلسفة بوصفها العلم الشامل، scientia scientiarum، رغم أنه جرى أحيانًا التعبير عن الفكرة بطرق شتى توحى بتشبيه الفلسفة بشركة قابضة holding company.

وبهذا المعنى، تبدو الفلسفة مختلفة جدا وفقًا لطبيعة تعليم الفيلسوف المعنى. فثمة نوع منها خرج من أيدى فلاسفة تلقوا تعليمًا فى العلوم الطبيعية –كالمذهب الوضعى positivism أو المذهب الأحَدى monism وهو نوع لا يختلف جوهريًا عن

---

(٣٤) لتوفير المجال، لن تكون هناك إشارات لكتب فردية معينة فى هذا العرض فيما عدا حالات تنطوى على سبب خاص للفت الانتباه إلى عمل محدد: وبوسع القارئ المهتم أن يحصل على تلك المراجع دون صعوبة.

النقد 'التجريبى' emprio-criticism لدى افينـــاريوس Avenarius أو مـــاخ Mach (٤)[٣٥] وثمة نوع آخر خرج من أيدى فلاسفة كانوا علماء نفس أو سوســيولوجيا من حيث تعليمهم وأصبح يُعرَف لاحقًا بالانثربولوجيا الفلسفية (٥) الذى ليس مـــن السهل دائمًا تمييزه عن أقسام من الفلسفة الاجتماعية أو السوسيولوجيا المباشرة.[٣٦]

وقد شجع كلا النوعين على إساءة فهم نظريات العالم المختص[٣٧] وانتهكـــا حرمة أراضيه ولم يكن من غير الطبيعى أن يثيرا الاستياء[٣٨].وقـــد أفســدَ الجـــو الناشئ نجاح مشروعات معينة مثل حركة وحدة–العلم فى العهود اللاحقة أو، فـــى جميع الأحوال، تأثير الفيلسوف على هذه المشروعات. كما أنه قلّلَ من اعتبار نوع آخر من البحث سيتم ذكره هنا، رغم أنه لا يعود إلى حقل الفلسفة بمعناها المحدد – وهو النوع الذى واصلَ جهود ويول Whewell وميل وجهود Wissenschaftslehre الألمانية أو المنهجية العامة للمدخل العلمى فى الفترة الســابقة. وكأمثلـــة، أختـــارُ أعمال جيفونس وسيغوارت Sigwart وفونت Wundt[٣٩]. سنشير، ضمن سياق آخر

---

(٣٥) دعونا نشير إلى القرابة القوية بين وجهات نظر ماخ ووجهات نظر كل من دبليو. ك. كليفورد W. K. Cliford، ك. بيرسون K Pearson و ج.ه. بونكار J. H. Boincare. إن عمل بيرسون Grammar of Science (1892) وعمل بونكار: La Valeur de la science (1904) هما مـــا أوصـــى بـــه القـــراء الراغبين بالحصول على دليل سهل للنقد التجريبى.

(٣٦) النقطة الأخيرة يوضحها عمل جورج سيمل George Simmel: Soziologie (1908).

(٣٧) والمثال السار– أو المحزن؟ – لوقوع مثل تلك الإساءات حتى فى نطاق العلوم الطبيعية هـــو المثـــال التالى: كثيرًا ما يستعمل الفلاسفة مصطلح: النسبية وبمعانى عدة مختلفـــة. وقـــد حـــدث إن إحـــدى النظريات الجديدة الأكثر أهمية فى حقل الفيزياء فى الفترة محل الدرس أخذت اسم: النظرية النسبية – وهو مصطلح لا يمت بأى صلة إلى النسبية التاريخية أو الفلسفية بأى معنى كان. ومع ذلـــك، يمكـــن تقديم أمثلة عدة على كتاب عرضوا أنفسهم للسخرية بتفسير نظرية انشتاين كتجلى للنســبية الأخيـــرة. وأدين بهذه الواقعة (التى لم أصدقها فى البداية) إلى البروفيسور فيليب فرانك Philipp Frank.

(٣٨) وكثيرًا ما كان علم الاقتصاد ضحية لذلك الأمر –وهو علم يفتقد إلى الحمايـــة التـــى تؤمنهـــا الهيبـــة المكتسبة من تقادم العمر كما هو الحال مع علم الفيزياء. وكمثال، أشير إلـــى العمـــل: G. Simmel, Philosophie des Geldes (1900) الذى يعالج قضايا تعود كلها تقريبًا إلى حقل علم الاقتصاد. ولـــم يحسّن حالة الأشياء أن يعلن سيمل عدم وجود أى فرضية فى الكتاب كان قد قصدَ بها أن تفهم بمعناها لدى العالم المختص (ist einzelwissenschaftlich gemeint)– وهو أمر جرى تفسيره طبعًا بمعنـــى أنه لن يقبَل النقد الصادر فقط عن الأفراد الذين يفهمون الموضوع أو ينبغى عليهم أن يفهموه.

(٣٩) تختلف أعمال هؤلاء الكتاب الثلاثة أحدهما عن الآخر بصـــورة واســـعة: يمثـــل عمـــل جيفـــونس: Principles of Sciences (1874) أهمية خاصة بالنسبة لنا طبعًا بحكم أن مؤلفه كان أحد الاقتصاديين الأساسيين فى تلك الفترة. لم يهتم هذا الكتاب بممارسة أى من العلوم الفردية أو كلها ولكن بما يمكـــن تسميته نظرية التفكير العلمى. ثمة جانبان أصيلان بصورة مذهلة يبرزان هنا ويســتبقان الاتجاهـــات اللاحقة: (١) المكانة المركزية المعطاة إلى الفكرة القائلة إن كل التحليل (سواء أكـــان اســـتنتاجيًا أم–

(انظر الفصل الرابع، القسم الثانى، أدناه)، إلى منهجيات العلوم الاجتماعية، وبخاصة منهجية علم الاقتصاد، لدى كارل منجر و (ج. ن.) كينز وسيمياند Simiand. ولكن ينبغي أن نشير هنا إلى مساهمات دلثى Dilthey وفندلبانسد Windelband وريكرت Rickert وذلك لما مارسوه من تأثير (ولو فى ألمانيا فقط، بقدر ما أعلم)، ولوجود نقص نموذجي فيها من شأنه توضيح ما ورد آنفًا[٤٠]. بيد أننا نعود إلى الطريق العام. وحينما نمضى عليه، فسوف نصرف نظرنا عن كل شيء ما عدا الأجزاء التالية من المشهد.

=استقرائيًا) يختَزل فى آخر الأمر إلى تعابير عن متطابقات؛ (٢) المكانة الأساسية المعطاة لفكرة الاحتمال probability، أى الفكرة القائلة أن الحقيقة العلمية عشوائية أساسًا. أما عمل كريستوف فون سغوارت Logik (1st ed., 1873-8 Christoph von Sigwart)، الذى هو أقل أصالة، وأكثر شمولا، من عمل جيفونس Principles، فهو تحليل للأساسيات أيضًا. ويعتبر عمل ويلهيلم فونت Wilhelm Wundt (انظر الفصل الثالث، القسم الثالث، أدناه): (1st ed., 1880-83) ... Logik الوحيد بين الأعمال الثلاثة الذى يحلل، وينطلق من، الممارسة الفعلية للعلوم الفردية.وعليه، فإن الصعوبة التى برزت هنا هى أنه، فى الحالة القائمة للعلوم الفردية أو حتى فى حالتها عام ١٨٨٠، ليس بوسع أحد أن يمتلك تلك المعرفة الخصوصية بالمنهج الفعلى التى لا تتأتى إلا من التجربة الشخصية فى إجراء البحوث المفصلة. وقد أدرك فونت حدوده وحاول حل المشكلة بطلب مساعدة المختصين، ولكن هذا الحل كانت له طبعا نواقص خاصة به بصورة واضحة، وإن كانت النتائج لم تختلف كثيرًا.

(٤٠) ويلهيلم فندلباند Wilhelm Windelband (١٨٤٨-١٩١٥): Geschicte und Naturwiseenschaft (History and Physics – التاريخ وعلم الطبيعة، وهذا عنوان كبير اجتذب اهتمامًا واسعًا، ١٨٩٤؛ الطبعة الثالثة ١٩٠٤)؛ هنريخ ريكرت Heinrich Rickert (١٨٦٣-١٩٣٦): Kulturwissenschaft (Cultural and Natural Sciences) und Naturwissenschaft ; ein Vortrag ; 1899؛ انظر كذلك: (Grenzen der Naturwissenschaftlichen Begriffsbidung, 1902 ; 2nd ed., 1913)؛ ويلهيلم دلثى Wilhelm Dilthey (١٨٣٣-١٩١١): Einleitung in die Geisteswissenschaften (إن أفضل ترجمة لهذا المصطلح هي: "علوم الفكر والمجتمع باستثناء علم النفس الفزيولوجي"؛ ١٨٨٣). ولا أقصد إيداء عدم الاحترام لهؤلاء الرجال البارزين الذين كانوا أساتذة بارعين في حقول واسعة. ولكن أفكارهم تكونت وفقا لممهم وتعليم الفيلسوف والمؤرخ والفقيه اللغوى. وهكذا، فحينما تقدموا بثقة يُحسَدون عليها لوضع القانون لنا، فأنهم رسموا خطا فاصلاً غيرَ واقعى قط بين 'قوانين الطبيعة' و'قوانين التطور الحضارى' أو'صياغة القوانين' (nomothesis) و 'الوصف التاريخى'(idiography {دراسة حالات معينة مثل الشخصية والوضع الاجتماعي}) ناسين أن الأقسام الكبرى من العلوم الاجتماعية تبتعد عن هذا الخط الفاصل- وهى حقيقة من شأنها أن تقلل من فائدته بشكل جدى (رغم إنه يحتفظ بصحته بالنسبة إلى العلوم اللغوية-التاريخية حقًا). فقد كانوا غريبين ببساطة على المشاكل والطابع المعرفى لتلك الأقسام من العلوم الاجتماعية، وفشلوا أيضًا فى إضافة التحفظات السليمة إلى حججهم. أما أن من شأن ذلك تضليل اقتصاديين عدة ممن أصغوا إليهم - مثل ماكس فيبر Max Weber الذى تأثرَ بريكرت بصورة قوية- فهذا كان أمرًا محتمًا بقدر ما كان مؤسفا. ولكن دعونا نشير إلى القول المذهل لدلثى الذى يبدو كشعار لمنهجية ماكس فيبر:'نحن نفسر ظواهر الطبيعة، نحن ندرك ظواهر العقل (أو الظواهر الثقافية)'.

إن المؤرخ الذى يشدد على إكراه الفكر على الارتباط الفريد بالتغيرات الهيكلية فى النظام الاجتماعى من شأنه أن يعتقد بشكل واثق بأن نظريته إنما تُثبتها بصورة باهرة الفلسفة البراغماتية Pragmatism (٦): وهى فلسفة نشأت حينذاك ووجدتْ معيار- أو حتى تعريف- الحقيقة فى قيمة المعتقدات التى يلزم قبولها كمعتقدات حقيقية، وذلك بالنسبة لحياتنا الفردية والاجتماعية. ولكن عناصر هذه الفلسفة قديمة قدم الفلسفة نفسها، وأن الطريقة التى صاغها بها وليم جيمس William James لا تتعدى الإحكام النظامى لأفكار لم تكن قط غائبة تمامًا عن أى نوع من الفعل أو الفكر البشرى وهى كانت بصدد تأكيد نفسها عاجلاً أم آجلاً عبر آلية تقصى جذور الفكر الفلسفى وحده.

وبينما لم تتصادم، على الأقل، الفلسفة البراغماتية مع التيارات الرئيسية فى السياسة الاجتماعية فى تلك الفترة، فإن عمل هنرى بيرغسون Henri Bergson: L'Evolution creatrice (١٩٠٧) قد فعلَ ذلك (٧). ففلسفة بيرغسون المعادية-للعقلانية والمعادية-للفكر تختلف كلية عن معاداة العقلانية فى المذهب البراغماتى، التى كانت تعنى مجرد إنكار وجود الحقيقة 'البحتة' كنتاج لتفكير مجرد لا يرتبط بأغراض وقيم الحياة: أما بيرغسون، فيقصد أن الحقيقة الجديدة أو، بصورة أعم، الإبداع الجديد لا تصنعه العمليات المنطقية قط. وهذا يتضمن حقًا- وهو ما لا تتضمنه فلسفة جيمس- Welschauung {رؤيا} جديدة كليًا تختلف تمامًا، بين أمور أخرى، عن وجهات نظر كانت متداولة حينذاك (ومنها وجهة النظر الماركسية) حول التطور الحضارى. أما فلسفة بينيدوتو كروس Benedetto Croce (٨)، فلم تكن جديدة بنفس الدرجة، ولكنها كانت أكثر تأثيرًا رغم ذلك بفضل القوة الشخصية لمعلمها العظيم. وتمتلك هذه الفلسفة أهمية خاصة بالنسبة لنا لأن كروس نفسه اقتصادى إلى حد ما ولأنه مرتبط، أكثر من أى فيلسوف آخر، مع بعض جوانب العمل المهنى للاقتصاديين الإيطاليين. ومع أن من المستحيل، بجمل قليلة، تكوين فكرة عن عمله ككل - وعن العناصر الأكثر أصالة بالضبط فى هذا العمل، لسوء الحظ- بيد أنه يمكن اختزال المبدأ الفلسفى الأساسى المعنى إلى جملة واحدة: إن

روحًا هيغلية تتجسد فى المسار الفعلى للتاريخ العام بحيث يتطابق موضوع الفلسفة مع ميتافيزيقيا العملية التاريخية(٤١).

ليس بوسع أى استعراض للتيارات الفلسفية فى ذلك الوقت أن يشطب اســم إدموند هوسيرل Edmund Husserl وبدايات علم الظــواهر Phenomenology (٩)، مع أن أى محاولة لتقديم توصيف موجز له ليس من شأنها أن تخلق غير الإرباك، كما يبدو لى. ولذلك، فأننى أفضّل اللجوء إلى مرجع(٤٢). ولكن يمكــن القــول إن فلسفة هوسيرل، من بين كل فلسفات عصرنا، هــى الفلســفة الأكثــر اســتقلالية autonomous عن الوقائع الاجتماعية أو الوقائع الاجتماعية-النفسية: وليس بوســع أى شيء أن يفسر هذا سوى جذور الأفكار الفلسفية وإنه، بمعزل عمــا تــدين بــه فلسفة هوسيرل للفلسفات السابقة التى تحاول هى أن تتجاوزها، كان يمكن كتابتهــا فى العهود السكولائية أيضًا. وهذا يسرى أيضًا على كيان من الفكر الفلسفى يبــدو أنه يتضمن فى الجوانب الأخرى- ولو 'يبدو' أكثر مما أنــه 'يتضــمن بالفعــل- مدخلاً مختلفًا كليًا لتناول مشاكل ليست هى بمشاكل أى علم 'آخر'. وأقصد بــذلك فلسفة كمبريدج قبل أيام وتغنشتاين، التى يمكن القول إن بيرتراند رســل Bertrand Russel وج. ى. مور G. E. Moore سادا فيها فى السنوات الأخيــرة مــن الفتــرة المدروسة (١٠). وكما تشير الجملة ما قبل الأخيرة، فإن هذا المفهوم يجعل الفلسفة علمًا خاصًا غير تأملى، له مهمة خاصة به شأنه فى ذلك شأن أى علم آخر: وهى، فى هذه الحالة، مهمة تحليل معانى المصطلحات (كالعدد، مثلاً) أو الفرضيات التى تُستعمل بثقة، ولكن بصورة غير انتقادية، فى تلك العلوم الأخرى أو فــى الحيــاة اليومية. ولكن حينما تُعالَج وفقًا لهذه الروح، فحتى موضوعات مثل تحليل الفكر أو تحليل المادة تنتقل، كما يبدو الأمر لى، من نطاق الفلسفة إلى نطاق نظرية المعرفة أو المنطق. وهذا هو السبب الأساسى الذى يفسر وجود ممر ما من الفلســفة إلــى المنطق الجديد New Logic، وبشكل خاص، إلى عمــل بيرترانــد رســل و أ. ن.

---

(٤١) يستاء أنصار كروس أحيانًا من نسبتهم إلى مذهب هيغل ويعتبرون ذلك من قبيل سوء الفهــم. ومــع ذلك، فمن المتعذر إنكار الطابع الانبثاقى emanatistic للمبدأ المذكور أعلاه.

(٤٢) Marvin Farber, The Foundation of Phenomenology (1943). وبطبيعة الحــال، ينــاقش هــذا الكتاب بشكل رئيسى علم الظواهر المتطور الذى يخص الفترة اللاحقة.

وايتهايد A. N. Whitehead: Principa Mathematica (1911-13). ولكن علينا أن نتوقف هنا. فلا ينبغى قط نشر تاريخ أى نوع من التحليل، سواء فى الاقتصاد أو فى غيره، دون أن تؤخذ بالاعتبار التطورات التى يشير إليها مصطلح: المنطق الجديد. ولكن هذا هو بالضبط ما لا يستطيع هذا التاريخ أن يفعله.

أخيرًا، علينا أن نطرح السؤال التالى: ماذا كان يعنى أى من تلك الفلسفات بالنسبة للاقتصاديين الأساسيين فى الفترة محل الدرس؟ وأجيب بثقة تامة: القليل جدا حقًا- وحتى أقل مما كان يعنيه فى الفترتين السابقتين، وهو معنى لم يكن كبيرًا، كما نعلم. ولكن نظرًا إلى وجود وجهة نظر مختلفة يجرى التعبير عنها فى أحوال كثيرة، فينبغى علينا أن ندرس الموضوع بصورة أعمق. ويتوجب علينا، ونحن نفعل هذا، أن نجزأ ذلك السؤال إلى سؤالى. أولاً: ما هو تأثير الفلسفة- أو أى فلسفة محددة- على عمل الاقتصاديين التحليلى أو، بدقة أكثر، هل أنهم توصلوا إلى أى نتائج يمكن إثبات إنها تعتمد على المؤثرات الفلسفية؟ ثانيا: ماذا كانت تعنى الفلسفة، أو فلسفة محددة، بالنسبة لهم كأفراد ومواطنين؟ إن هذا التمييز، كما لاحظناه فى مناسبة سابقة، هو تمييز مهم فى جميع العهود والبلدان. ولكنه يكتسب أهمية أكثر بالنسبة لفترة أصبح فيها علم الاقتصاد متخصصًا أكثر وتكنيكيًا أكثر.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فقد جرت الإجابة عليه فى مكان آخر بالنسبة لماركس والماركسيين. ومع ذلك، فإن ذلك الجواب لن يختلف كثيرًا عن الجواب الذى أوشك على تقديمه بالنسبة لبقية الاقتصاديين: من المتعذر إثبات وجود تأثير للفلسفة على الاقتصاديين فى الفترة المدروسة بمعنى أنهم توصلوا، أو فشلوا فى التوصل، إلى أى استنتاجات تحليلية لم يكن بوسعهم التوصل إليها، أو فشلوا فى التوصل إليها، دون توجيه من فيلسوف ما- وذلك فيما عدا تحقيقاتهم ومشاجراتهم المنهجية. ومن الطبيعى، حينما يحاول الاقتصاديون إيضاح أفكارهم بصدد طرقهم فى العمل أو حينما ينغمرون فى سجال يتعلق بها، أن يلجأ هؤلاء الاقتصاديون ليس إلى التعاليم الفلسفية حقًا بمعناها المحدد.بل إلى تعاليم عن منهجيات كتبها فلاسفة- حيث يقدم لنا ماكس فيبر مثالاً قويًا. ولكن كان سيكون من المضحك التشديد على

أن الاقتصاديين سمحوا للفلاسفة بتعليمهم كيف يعملون حينما كان يدرسون الظروف السائدة فى الصناعة المحلية، أو رسوم السكك الحديدية أو مشاكل الترستات فى وقتهم، أو طوائف التجار فى القرن الثانى عشر، أو، بالنسبة لذلك الغرض، صحة أو عدم صحة نظرية بوهم-باورك للفائدة. لقد اعترف اديجورث بالمذهب النفعى بمناسبة ودون مناسبة. ومع ذلك، فإن التحليل يوضح أن هذه الاعترافات يمكن استبعادها من مواقفه الاقتصادية دون التأثير على هذه الأخيرة[٤٣].

بيد أن الجواب يختلف بالنسبة للسؤال الثانى. فكل اقتصاديّى الفترة المدروسة عمليًا ينحدرون من عائلات برجوازية، وأنهم كانوا المستفيدين من، أو ضحايا، نظام تعليمى محكم، يدرّس الفلسفة فى المرحلة الثانوية (أى فى مرحلة ما قبل الجامعة) فى معظم البلدان. ولم يكن بوسعهم، كشباب، تجنب تلقى بعض مبادئ الفلسفة حتى لو أنهم كانوا يكرهونها كراهية السم. ومع ذلك، فافتراضنا هو أنهم لم يكرهوها. فالفلسفة التى تلقوها فى الغالب كانت من الأنواع (١)، (٢)، (٣)، (٥)، وربما من النوع (٨) فى إيطاليا حتى نهاية الفترة محل الدرس. وهذا معناه التشديد بقوة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الكلاسيك الألمان، وبخاصة على كانت. ومن المهم أن نلاحظ أن مارشال، فى مقدمة عمله Principles، أشارَ إلى عمل هيغل Philosophy of History - والى كتابات سبنسر(!) - على أساس أنها من بين المؤثرات الرئيسية على 'مادة' وجهات نظره[٤٤]. وكان بوسع اقتصاديين آخرين فى تلك الفترة أن يعبروا عن أنفسهم بصورة مماثلة؛ وأن دراسة الفلسفة جعلت منهم كائنات أكثر تحضرًا بالتأكيد. ولن يتفق معى، دون شك، كثير من

---

(٤٣) ولكن لم يكن بالإمكان طبعًا استبعاد تلك الاعترافات من تأملاته حول الأخلاق.

(٤٤) لو أخذنا ذلك بشكل جدى، لأصبح جوابنا على السؤال الأول المطروح أعلاه خاطئًا.ولكن لا ينبغى التعامل معه جديًا.إذ لا يمكن العثور على تأثير لهيغل أو سبنسر فى تحليل مارشال.فإذا تصور مارشال حقًا أن اهتمامه بـ das Werden مقابل das Sein (يستعمل مارشال هذه الكلمات الألمانية) يمت بصلة ما إلى مذهب هيغل، فإن التأثير الوحيد الممكن كان سيكون أنه لم يفهم هيغل قط! كما كان مارشال أكثر تحمسًا إلى كانت الذى كان يعتبره مرشده والرجل الوحيد الذى كان يبجله (ج. م. كينز: Essays in Biography, p. 167).ولكن الحقيقة المؤكدة هى أن مارشال درسَ هيغل وكانت بصورة جدية.

القراء لو إننى دأبتُ على القول إن هذا كان كل شيء، وأن الفلسفات لا تؤثر إلاّ قليلاً على المواقف الأخلاقية والحضارية، وأنهما لا تؤثر قط على الميول الاجتماعية والتفضيلات السياسية للمرء. ولكن نظرًا إلى أننا، فى هذا الكتاب، لا نهتم إلاّ بطرق ونتائج التحليل، فإن الاختلاف بيننا لا يعنى الكثير.



الفصل الثالث

بعض التطورات فى الحقول المجاورة

١. التاريخ
٢. السوسيولوجيا
[(أ) السوسيولوجيا التاريخية]
[(ب) السوسيولوجيا ما قبل التاريخية-الاثنية]
[(ج) المدارس البيولوجية]
[(د) السوسيولوجيا التلقائية]
٣. علم النفس
[(أ) علم النفس التجريبى]
[(ب) المذهب السلوكى]
[(ج) سيكولوجيا الجموع]
[(د) علم النفس الفرويدى]
[(هـ) علم النفس الاجتماعى]

تحتل وقائع التطورات فى الحقول المجاورة التى تجُمع فى هذا الفصل أهمية جزئية fragmentary. ونكرر مرة أخرى إن هذه التطورات هى رقع متفرقة الألوان يمليها انطباع الكاتب impressionist patches of colour ويمكن لأى كاتب آخر أن يختارها بطريقة أخرى وفقًا لأفكاره حول أى شيء كان على صلة أو كان يمكن أن يكون على صلة بتطور التحليل الاقتصادى. وفى الواقع، كان سيتوجب على الاختيار بطريقة أخرى لو أننى قمتُ بكتابة تواريخ هذه الحقول لأجلها هى ذاتها. إن خطورة هذه الاعتباطية المحتومة- التى تعززها اعتباطية محتومة أخرى بسبب محدودياتى الشخصية- أكبر فى هذه الفترة مما كانت عليه فى الفترات السابقة ذلك لأن هذه الفترة هى التى نمت فيها ثروة العمل المتخصص إلى حد

يتعذر السيطرة عليها وأن أى محاولة للبناء والترتيب tectonics وفقًا للمنطق البحت هى ضرب من العبث. ثمة نقطة أخرى أثرّت على الاختيار ينبغى تذكرها: وهى السهولة أو الصعوبة التى يحصل بها القارئ على المعلومات الضرورية. وبالنسبة لعلم الاقتصاد، فإن السوسيولوجيا هى الجار الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإن عدم اكتمال نضوجها يجعل الإحاطة بتطورها التاريخى صعبًا إلى أقصى حد. أما علم النفس وعلم التاريخ الوصفى، فمهما كانت أهميتهما بالنسبة لنا، فهما بحاجة لملاحظات أقل لأن تطوراتهما جرى وصفها بصورة مرضية أكثر. ومع إن الإحصاء يمثل الحقل الأقرب لنا بين كل الحقول الأخرى، فإن تطوراته خلال الفترة المدروسة معروفة جيدًا لدى دارس علم الاقتصاد إلى حد أننا سنتجاوزه كليًا فى هذا الفصل على أساس إن المعلومات القليلة التى ينبغى تذكرها ستتم الإشارة إليها فى القسم المتعلق بالقياس الاقتصادى، أدناه[1].

١- التاريخ

بالنسبة للتاريخ الوصفى historiography، فإن الحدث الكبير من زاويتنا هو الاتحاد الوثيق بين هذا العلم وبين علم الاقتصاد، الذى يمثله برنامج المدرسة التاريخية فى الاقتصاد Historical School of Economics. ولكن نظرًا إلى أننا نتناول هذا الحدث بالضبط مع بعض التفاصيل فى الفصل الرابع، فلا يلزم أن نقول إلاّ القليل عن التاريخ الوصفى بصورة عامة. إن الهيمنة الجزئية للمؤرخ على حقل الاقتصاد لا تمثل طبعًا الحقل الوحيد الذى استولى عليه هذا الأخير: فكل العلوم الاجتماعية بما فيها فلسفة التشريع jurisprudence (وهو الحقل الذى تمت الهيمنة عليه فى الفترة السابقة) والسوسيولوجيا أصبحت تحت سلطانه جزئيًا. وقد أتاح هذا بدوره للمؤرخ أن يدرس الأوضاع والعمليات الاجتماعية إلى درجة لم يكن عليها

---

(١) [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثانى. كان ج. شومبيتر ينوى أن يكتب أكثر وعلى نحو مفصل حول القياس الاقتصادى فى الفترة الأخيرة التى ترد فى الجزء الخامس ولكنه لم يستطع غير إكمال بضع صفحات تمهيدية.]

من قبل: فالتصوير غير الشخصى لوقائع التاريخ الاجتماعى (الممزوجة أحيانًا بنظريات بيولوجية ونفسية لا يرقى إليها شك[٢]) قد أحرز تقدمًا على حساب رومانسية المعارك والمكائد. وحتى فى إطار التاريخ الوصفى الاجتماعى، فإن العمل المصمَّم لدرس مشاكل معينة - مثل نشوء الملكيات الإقطاعية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، أصل المدن ووظيفتها، تنظيم التجارة فى القرون الوسطى، نشوء الرأسمالية، وما شابه- أحرز تقدمًا على حساب العمل الخاص ببلدان معينة وفترة معينة. وبطبيعة الحال، فإن مؤرخى المؤسسات التشريعية- الذين كانوا محامين فى الغالب من حيث تعليمهم- كانوا يقدمون عملاً من النوع الأول دائمًا، وأن كل ما نريد قوله- بقدر تعلق الأمر بهم- هو ملاحظة النطاق الواسع جدا لهذا العمل والطرق المحسنة جدا التى استعملت فيه. بيد أن الشىء المهم هو أن هذا الاتجاه أصبح اتجاهًا عامًا[٣]. والاتجاه الثانى الواضح فى التاريخ الوصفى الاقتصادى الحديث- الاتجاه نحو التشديد على الجوانب الكمية- لم يكن طبعًا غائبًا بصورة كلية (ولم يكن كذلك قط) ولكنه لما يزل لا يشكل فقرة معترف بها بشكل شامل فى البرنامج الاقتصادى للمؤرخ. ومع ذلك، فقد اجتذبت الاهتمام

(٢) من الممكن توضيح هذا من خلال العمل الفذ لكارل لامريخت Karl Lamprecht (١٨٥٦-١٩١٥) الذى كان فى المقام الأول باحثًا أصيلاً فى التاريخ الاقتصادى (انظر بشكل خاص عمله: Deutsches Wirtschaftsleben im mittelalter, 1885-6) ولكنه تبنى مخططًا تطوريًا (يقوم على المراحل على غرار مخطط كونت، مثلاً) ادعى لامريخت أنه يمتلك صحة شاملة وقام بصياغته على أساس علم نفس اجتماعى قام هو بوضعه (انظر نصبه التذكارى: Deutsche Geschichte, 1891-1909). وكان علم النفس الاجتماعى هذا مزيجًا غريبًا من أفكار أصلية- كانت إحداها، مثلاً، دراسة لتشكيلة واسعة من رسوم أطفال- وشىء كالهواية غير المسئولة أحيانًا. ولكنه يقف ببسالة ممتشقًا سلاحه رغم النقد الذى لم يكن غير طبيعى (انظر: Moderne Geschichtwissenschaft, 1905, English trans., 1905).

(٣) يمثل برونر Brunner، غيرك Kierke، مايتلاند Maitland، مين Maine، فينوغرادوف Vinogradoff: الشخصيات الممثلة فى جمهرة المؤرخين القانونيين. ولتوضيح نوع العمل الذى قصدت حينما تحدثت عن توجه عام للكتابة عن تاريخ-مشاكل معينة problem-history، لن أذكر سوى كاتبين؛ الأول هو هيبولت تاين Hippolyte Taine (١٨٢٨-١٨٩٣) الذى أشرنا إليه من قبل. وأن عمله الذى يهمنا فى سياقنا الحالى هو: Les origines de la France contemporaine (1876-1927 ; English trans., 1876-94). والكاتب الثانى هو جورج فون بيلو George von Below (١٨٥٨-١٩٢٧)، وبخاصة عمله Territorium und Stadt, 1st ed., 1900-1902. وربما لم يحدث قط من قبل لهذين الكاتبين أن وُضعا أحدهما جنب الآخر.

بعض الموضوعات ذات الطابع الإحصائى[٤]. ولكن الموضوع المهم- إلى أى حد؟- يبرز من حيث لا نتوقع[٥]. وأخيرًا، فقد بات التاريخ 'العام' مؤسسيًا على نحو متزايد وأخذ يميل بشكل متزايد للتشديد على التفسير الاقتصادى للعملية التاريخية. والاقتصاديون يميلون إلى إرجاع هذا الأمر إلى التأثير الماركسى. إن هذا التأثير قد فرضَ نفسه عند نهاية القرن. ولكن الاتجاه المعنى كان نشطًا جدا فى السابق، وأن القول أن ماركس قد أثّرَ على المؤرخين من غير الاقتصاديين المهنيين أو الاشتراكيين المعروفين، فى السبعينيات والثمانينيات، معناه المبالغة كثيرًا فى سرعة تفاعل الباحث المتخصص مع عوامل خارجية بالنسبة لحقله. وكمثال بارز، أشيرُ إلى كارل دبليو. نتش Karl W. Nitzsch (١٨١٨-١٨٨٠)[٦] وهو رجل يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لنا لعلاقته الوثيقة ببعض الاقتصاديين التاريخيين، وبخاصة شمولر.

ملاحظة: نرجو أن يتذكر القارئ التحذير الذى وردَ فى المدخل التمهيدى لهذا الفصل حول الرقع ذات الألوان المتفرقة. وحتى فى هذه الحالة، ليس بوسعى أن أترك الموضوع دون الإشارة إلى أهمية المصادر الجديدة تمامًا للمادة بالنسبة لتقدم التاريخ الوصفى خلال الفترة. والمثال الفرد الأكثر أهمية تقدمه الكتابات المصرية على البردى papyri: فهذه الكتابات papyrology قد ثورّت علم القانون الرومانى. ج. شومبيتر.

---

(٤) انظر، مثلاً، العمل الريادى، غير الكامل دون شك، الوارد فى تاريخ الأسعار الذى كتبه ثورولد روجرز Thorold Rogers (History of Agriculture and Prices in England, 1259-1793 ; 7 vols., 1866-1902) و غ. افينل G. d' Avenel (Historie ... de tous les prix ... 7 vols. 1894-1926)- وهما كاتبان لم ينل أى منهما فى الوقت الحاضر التقدير الذى يستحق.وعلاوة على ذلك، كان افينل يراقب بعناية المضامين الواسعة التى تحملها تغيرات السعر المطولة والواضحة بالنسبة للتاريخ الاجتماعى والسياسى.

(٥) أذهلتنى كثيرًا الروح الكمية، إذا صح التعبير، التى تسود أعمال أحد أعظم المؤرخين الاقتصاديين فى تلك الفترة: الفونس دوبش Alfons Dopsch الذى لم تكن مادته ملائمة بالتأكيد. انظر عمله: (Wirtschaftsentwicklung der Karollingerzeit (1912-13) وكذلك عمله اللاحق: (Wirtschaftlichte und soziale Grundlagen der Europaschen Kulturentwicklung... von Caslar bis auf Karl den Grossen (1918-20).

(٦) انظر بشكل خاص عمله الذى نشر بعد وفاته: Geschichte des deutchte Volkes bis zum Augsburger Religionsfrieden.

٢- السوسيولوجيا

سعت السوسيولوجيا خلال الفترة محل الدرس لنيل الاعتراف الأكاديمى بها إلى هذا الحد أو ذاك، ليس كعلم شامل عن الإنسان فى المجتمع- كما فَهمَها كونت- بل كواحد من العلوم الاجتماعية، ولو كعلم لم يكن واثقًا جدا من ماهية موضوعه حقًا. إن كل العلوم الاجتماعية تتصادم مع بعضها حينما تتناول مشاكل أساسية معينة من المجتمع، ولا يستطيع أى منها أن يتنازل عن ادعاءه ببعض الكفاءة فى قضايا محركات وآليات الحياة الاجتماعية-وتشهد على ذلك الضرورة التى اضطرتنا للاعتراف بالسوسيولوجيا الاقتصادية. ولكن من المؤكد أن تظهر الإمكانية والحاجة لدراسة المجتمع والعمليات الاجتماعية بحد ذاتها بمجرد أن يفرض تزايد المواد وتطور الأساليب المزيد من التخصص. شكّلَ العلم الاجتماعى لدى ارسطو والعلماء السكولائيين وحدة منفردة Single Unit - بل وحدة لم تكن من الأهمية بحيث تستغرق يوم-عمل كامل حتى بالنسبة لهذا العلم ككل. وكانت فلسفة القانون الطبيعى فى نفس الحالة. فلم يكن من العسير على هيوم أو آ. سمث أو تورغو أو بيكاريا تناول السوسيولوجيا والاقتصاد، إضافة إلى حقول أخرى كثيرة. ولكن هذا الأمر تغيرَ خلال القرن التاسع عشر: فسعة الموضوع ونطاقه باتا يضران بنوعية العمل حينذاك. وإن الكُتاب الذين درسوا طبيعة المجتمع كما هو أو ممن طرحوا أسئلة من قبيل: ماذا يحدد البنية الاجتماعية أو يخلق الثورات أو ما شابه كفوا بصورة متزايدة عن أن يكونوا كُتابًا حول قضايا النقود أو الفائدة أو الاستخدام، مثلاً. وهذا يعطى أحد أنواع السوسيولوجيا وفقًا للموضوع ولو ليس وفقًا للمنهج. وإضافة إلى ذلك، فإن علم الأخلاق، والقانون الدينى، وموضوعات كثيرة، كانت قد شكلّت، كما رأينا، موضوع التحليل الوضعى- غير الغيبى- فى السابق، وعليه فمن الطبيعى أن تقع فيما بعد ضمن نطاق مَنْ يدرس المجتمع بحد ذاته. أخيرًا، كانت هناك مجموعات من المشاكل الاجتماعية، كالعلاقات الجنسية، ينقصها باحثون مؤهلون accredited، وهناك مجموعات أخرى من المشاكل، كالتعليم، قدّمت جوانب لم يهتم بها الباحثون المؤهلون أساسًا.

وهكذا ظهرت وتوسعت سوسيولوجيا مستقلة استقلالاً غير كامل، رغم أن استقبالها لم يكن وديًا بشكل ملموس. كانت هناك طبعًا أسباب وجيهة وأسباب سيئة لهذا الاستقبال الفاتر. فالمسألة لم تقتصر على التنافس المهنى بين هذه السوسيولوجيا وبين الحقول الاجتماعية الأخرى. فقد جرى تطويق الكُتاب الجادين فى الحقل، الذى حدث أن عُرِفَ باسم السوسيولوجيا، من قبل أعداد كبيرة من litterateurs {أدباء} أساء وجودهم لقضية جيدة أساسًا وهذا هو السبب الذى يفسر حقيقةً تزيد كثيرًا من صعوباتنا فى التفسير: إذ فضّلَ كثير من أفضل السوسيولوجيين أن يسموا أنفسهم باسم آخر: محامين، جغرافيين، اثنيين، انثروبولوجيين، مؤرخين، اقتصاديين، حينما كان وضعهم يسمح بذلك وذلك للتشديد على عنصر كفاءتهم المهنية بوجه اتهامهم كهواة. وكانت حالة الفئتين الأخيرتين قوية بشكل خاص. فالتاريخ الوصفى كان يرتقى إلى مستوى جديد من الكفاءة التقنية: والمؤرخون الذين كانوا يفخرون عن حق بهذا الإنجاز لم يكن بوسعهم أن ينظروا بارتياح إلى نشاطات كُتاب اعتادوا على استعمال نتائجهم بطرق كانت تخرق مستواهم العلمى الجديد. وبالمثل، كان الاقتصاد يتسلق طريقًا طويلة، ومرهقة، ومليئة بالحجر باتجاه مستوى جديد من الكفاءة التقنية: فقد كان لدى الاقتصاديين ما يكفى للدفاع عن علمهم ضد المتلكئين فى داخل صفوفهم وضد جمهور أساء فهمهم على الدوام؛ ولم يستسيغوا أن يضايقهم أشباه-الفلاسفة وأشباه-الأدباء الطارئون. أما أن بعض هؤلاء الكتاب الطارئين، ممن أُدينوا فى وقت ما لعدم كفاءتهم المهنية، أثبتوا فى وقت آخر أنهم فى وضع سليم أساسًا: فهذا ليس فيه تناقض ولا يشكل بذاته برهانًا على عدم كفاءة من حكموا بالإدانة(٧).

كما حفل السطح أيضًا بالصراع الداخلى بين المجموعات المختلفة من السوسيولوجيين الذين طالبوا بشكل ثابت بطرق ومواد خاصة بهم شأنهم فى ذلك شأن علماء النفس والاقتصاد. ولكن تحت السطح، كان هناك عمل جيد وأمل واعد

---

(٧) قد تكون عدم الكفاءة المهنية طبعًا سبب الظاهرة المشار إليها. إذ يجسد تاريخ الديناميكا الحرارية حالة معروفة (روبرت ماير Robert Mayer). ولكن يجب أخذ كل حالة بمعطياتها.

بالنسبة للمستقبل. وبوسع القارئ أن يقتنع بسهولة بما وردَ في الفقرة ما قبل الأخيرة: ثمة علم للمجتمع science of society كان في طور التكوين وهو يتضمن حقًا عدة حقول شبه-مستقلة أو مستقلة كليًا، ولكنه كان، رغم ذلك، محددًا definite أكثر مما كان يُتصوَر حينذاك. فقد كانت هناك مراكز قيادية من نوع ما headquarters – مراكز قيادية لا تملك سلطة إصدار أوامر بالتأكيد– في قطاع تطغى عليه مشاكلُ المجتمع، والعلاقات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية بحد ذاتها[٨]. كما كانت هناك الحقول 'التطبيقية' أو 'الخاصة' التي تتوسع على نحو ثابت مثل سوسيولوجيا الدين (hierology)، سوسيولوجيا الأخلاق، سوسيولوجيا الفنون كلها– وحديثًا أيضًا: سوسيولوجيا المعرفة Wissenssoziologie – كالسياسة، المؤسسات الاقتصادية، وعدة حقول أخرى. ومعظم هذه الحقول قد خدمت نوعين من الرجال المهنيين masters: فالبحوث حول سوسيولوجيا القانون أو سوسيولوجيا التعليم لن تخدم المحامي العملي أو المعلم العملي، مثلا، إلاّ بشكل سيئ وكلاهما بحاجة لنوع آخر من العمل. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم لا يعتمد بصورة تامة على احتياجات الحياة العملية فقط، بل إنه يمتد إلى الأغراض العلمية البحتة: فالاقتصادي العلمي، بمعزل تمامًا عن أي تطبيقات عملية لعمله يحتاج إلى استقلال كامل في جزء من حقله– فليس من شأن أي اعتبارات سوسيولوجية أن تحسّن من عمل البروفيسور هكس Value and Capital. ولكن بين سوسيولوجيا القانون، والتعليم، والسلوك الاقتصادي، إضافة إلى سوسيولوجيا كل تلك الموضوعات الأخرى، وكذلك سوسيولوجيا المراكز القيادية، ثمة علاقة من الأخذ والعطاء التي

---

(٨) يمكن تعريف المجتمع بطريقة ما بحيث يعني كيانًا معينًا. ولكن من الممكن أيضًا تعريفه كمصطلح يشير إلى مجموع العلاقات بين مجموعات من الأفراد أو مجموع فئة معينة من العمليات– مثلما يمكن بالضبط تعريف الروح 'كشيء' وكذلك كمصطلح يشير إلى كل'الظواهر النفسية'. إن مفهوم المجتمع كعلاقات جرى تفسيره بهمة متميزة على يد جورج سيمل Georg Simmel (١٨٥٨–١٩١٨) في: (Soziologie (1908) وقبل ذلك في عمله: Die Probleme der Gescgichtephilosophie (1892)– وهي أعمال تؤشر إلى مضامين مهمة بالنسبة للعنوان. وهذا يجعل من السوسيولوجيا نظرية للعلاقات البشرية (Bezihungslehre هي الكلمة المستعملة في وقتنا الحاضر من قبل البروفيسور ليوبولد فون فايس Leopold von Wiese). إن وجهة النظر المعاكسة التي تفترض المجتمع بحد ذاته هي تلك التي تبناها 'الشموليون' (اوثمار شبان Othmar Spann ومدرسته)، رغم أنها موجودة أيضًا في الكتابات غير الشمولية: المجتمع، وفقًا للحالة الأولى، يعني كيانًا ميتافيزيقيًا بشكل صريح، بينما هو مفهوم منهجي في الحالة الثانية.

توحّد، بمعنى ما، كل هذه الفروع. إذ أن سوسيولوجيا المراكز القيادية لا تستطيع أن تبقى تأملية بشكل بحت- فهى بحاجة للمواد اللازمة للتوضيح والتدقيق على الأقل- مما يجبرها على الاعتماد على تلك الحقول 'التطبيقية' أو 'الخاصة'؛ كما أن هذه الحقول بدورها تستعمل مفاهيم وتفترض فرضيات تؤخذ من المراكز القيادية أو تساهم فى هذه الأخيرة بصورة ما على الأقل. وقد تحققَ كل هذا إلى حد ما ولو مع كثير من الفظاظة ووسط كثير من المشاجرات غير الضرورية. ومع ذلك، فلا يخبرنا هذا سوى بالقليل عن الطرق والمداخل التى تقررها المواد المستعملة إلى حد بعيد[٩]. ونتحول لتقديم اختبار موجز وانتقائى جدا لهذا الجانب.

[(أ) السوسيولوجيا التاريخية] إذا تذكرنا كلاً من التقدم الهائل للتاريخ الوصفى ومظاهره البارزة أيضًا، فلن يثير استغرابنا إن الكثير من أفضل العمل المنجَز خلال الفترة فى السوسيولوجيا كان عملاً تاريخيًا من حيث طبيعته. أولاً، إن كثيرًا من العمل الذى قدمه المؤرخون كان سوسيولوجيًا: فالمؤرخ الذى يكتب عما أسميناه، لعدم وجود مصطلح أفضل، 'تاريخ مشاكل معينة' problem history يصعب تمييزه عن أى سوسيولوجى. ثانيًا، إن كثيرًا من أفضل السوسيولوجيين كانوا يستفيدون من المادة التاريخية أساسًا وفهموا هذه المادة على نحو أفضل من غيرهم. ثالثًا، إذ ذهب بعض السوسيولوجين بعيدًا فى هذا الأمر، فأنهم عرفوا السوسيولوجيا كتحليل للعملية التاريخية[١٠]. وآمل أننى أوضحت بصورة كافية

---

(٩) أما أن طبيعة المادة التى يستعملها كاتب معين تمثل العنصر الرئيسى فى تحديد المدخل approach، والمنهج method، والعقيدة المنهجية methodological creed بما فى ذلك المواقف النضالية التى يمكن أن تفترضها هذه العقيدة، فهى حقيقة ذات أهمية كبيرة لفهم تاريخ العلوم الاجتماعية، رغم أنها أصبحت أقل أهمية فى الربع الأخير من القرن أو حوالى ذلك. وسوف تبرز هذه الحقيقة بكل أهميتها حينما نتأمل الحقيقة الأخرى القائلة إن اختيار المادة لم يكن حرًا فى كل الحالات - وربما ليس حتى فى معظم الحالات. فخلال تلك الفترة، كان الكاتب فى الغالب-وربما كقاعدة عامة- فيلسوفا، مؤرخا، اثنولوجيًا، محاميًا، فى البداية ثم يحوّل جهازه لأغراض السوسيولوجيا بعدئذ. ولكن فى الحالات التى كان فيها الأمر كذلك، كان الكاتب أسير مادته ومنهجه ولم يكن بوسعه التحول لغيرهما فى اللحظة التى يضع فيها ملاحظته: فالمواد التى تعلمَ إجادتها فى سنوات تكوينه هى المواد والطرق التى فهمها بالفعل. ولا ينبغى أن ننسى قط هذه الحقائق إذا أردنا أن نشخص بصورة صحيحة التنافرات بين المجموعات فى السوسيولوجيا (والحقول الأخرى) وتأثيرها على تاريخها.

(١٠) حدث ذلك مع ماركس وكروس Crose مثلاً، إلا أن الأخير استعمل كلمة:'فلسفة' بدلاً من كلمة:'سوسيولوجيا'. والعمل الذى يمثل التاريخ المكتوب وفقا لوجهة النظر هذه هو عمل باول بارث Paul Barth: Philosophie der Geschichte als Soziologie (1897)- وهو كتاب ناجح جدا-

مسألة أن الشيء المهم ليس هو 'نظريات التاريخ' العامة، أى الفرضيات الشاملة حول الدوافع الأولى للعملية التاريخية، إنْ وجدت هكذا دوافع أصلاً، حيث يشكل ما يسمى بالتفسير المادى للتاريخ، الذى درسناه فيما سبق، أكثر هذه الفرضيات نجاحًا إلى حد بعيد. فالأهم فى المدى الطويل كانت هى المساهمات الهادفة إلى حل مشكلات أكثر تحديدًا كنا قد قدمّنا أمثلة عنها فى القسم السابق[١١] إن محاولات صياغة مخطط للتاريخ الاقتصادى عن طريق تحديد مراحل متعاقبة (كاقتصاد القرية، اقتصاد المدينة، الاقتصاد الإقليمى، الاقتصاد الوطنى والاقتصاد الدولى- مخطط شمولر) لم تثر غير اهتمام قليل ولا ينبغى أن تعطلنا.

[(ب) السوسيولوجيا ما قبل التاريخية-الاثنية] ولكن مصطلح المنهج التاريخى فى السوسيولوجيا Historical Method in Sociology ينبغى توسيعه ليغطى استعمال مادة مرتبطة منطقيًا كعلم الآثار قبل التاريخى prehistoric archaeology- الذى لم تتوافر عنه سوى بدايات قبل الفترة المدروسة- وعلم الاثنيات ethnology الذى شهد حينذاك تطوره الحاسم. ذلك لأنه مهما اختلفت طرق تجميع الوقائع فى البحوث التاريخية، وما قبل التاريخية، والاثنية، فإن الطريقة التى يستعملها الكاتب السوسيولوجى فى استخلاص استنتاجاته من تلك الوقائع هى نفسها من حيث الجوهر. وهكذا نستطيع أن نتحدث عن سوسيولوجيا تاريخية ما قبل التاريخية-الاثنية كانت قد أثبتت نفسها فى الفترة المدروسة بصورة واضحة.

وبقدر ما تسمح به معرفتى المحدودة، فإن المثال الأكثر إلهامًا عن السوسيولوجيا ما قبل التاريخية هو عمل أوسوالد مينغهن Oswald Menghin: Weltgeschichte der Steinzeit (1931). وأنا استعملُ مصطلح: علم الاثنيات ethnology بمعنى قد يعبّر عنه فى الغالب مصطلح: الانثروبولوجية الحضارية

=صدرت طبعته الرابعة عام ١٩٢٢. ورغم عنوانه الخداّع، فإن هذا العمل هو تاريخ للسوسيولوجيا (ما يزال مفيدًا) جرت كتابته من الزاوية الموضحة آنفا باستثناء أنه يبالغ فى دور النظريات العامة فى التعليل التاريخى. لنلاحظ ما قاله فون فيزر von Wieser: إن 'السوسيولوجيا هى تاريخ من دون أسماء'. وهذا القول هو أحد تلك المبالغات التى من شأنها أن تغرس الحقائق المهمة فى الذهن.

(١١) سوف أذكر العمل الأساسى لتوضيح نوع العمل الذى أقصده: Rene Maunier, L'Origine et le fonction economique des villes (1910) - وهو عمل ينبغى أن يُفهم كممثل لأدب واسع.

cultural anthropology. بيد أن مصطلح: الانثروبولوجيا anthropology يُحتفَظ به للانثروبولوجيا المادية. وآمل ألا تؤثر على عاطفتى تجاه أستاذى حينما اعتبر عملى السوسيولوجى الفنلندى إدوارد وسترمارك Edward Westermarck (١٨٦٢-١٩٣٩)، الذى درس فى مدرسة لندن للاقتصاد خلال الفترة ١٩٠٦-١٩٣٠، كذروة الإنجازات فى السوسيولوجيا الإثنية خلال الفترة (History of Human Marriage, 1889 and Origins and Development of Moral Ideas, 1906) مع أن أيًا منهما لم يصمد أمام اختبار الزمن من حيث التفاصيل. ولكن تكوين'المدرسة' الأكثر أهمية خلال الفترة المدروسة (التى يعود إليها وسترمارك، بمعنى ما) ترتبط ببحوث وتدريس السير ادوارد ب. تايلور Edward B. Taylor (١٨٣٢-١٩١٧)؛ انظر بشكل خاص العمل Primitive Culture (الطبعة الأولى ١٨٧١، ثمة طبعات عدة صدرت فيما بعد). ومع إن هذه المدرسة لم تنفر من التفسير الجرىء (فتايلر نفسه، مثلاً، ناصرَ الفكرة القائلة إن المعتقدات الروحية animistic beliefs كانت تشكل الحالة الجنينية للدين)، بيد أنها احتفظت دائمًا بأساس قوى فى العمل الاثنى-الوصفى الفعلى: إن احتفاظ المدرسة بهذا الأساس قد يميزها عن الفرع الإثنى من علم النفس الاجتماعى (انظر القسم ٣ه، أدناه) الذى كانت المدرسة ستذوب فيه لولا هذا الأساس. منهجيًا، تطرح المدرسة عدة نقاط مهمة مثل استعمال المنهج الإحصائى (انظر تايلر: 'On A Method of Investigating the Development of Institutions,' Journal of the Anthropological Institute,1888-9). كما تمثل جوانب متميزة فيها الأفضلية المنهجية والبحث الاثنى الوصفى الموسع بالمقارنة مع الكيان الأوروبى من العمل الذى ربما مثّلَ فيه ج. ج. باكوفن J. J. Bachofen (١٨١٥-١٨٨٧؛ Mutterrecht [matriarchate], 1861) الشخصية الأكثر شهرة. ولا نستطيع أن نذهب أبعد من هذا - ولو أن من غير الملائم كما يبدو عدم الإشارة إلى عمل فرازر Frazer: 1890) Golden Bough) والأعمال الأخرى المشهورة بنفس الدرجة مثل عمل ل. ه. مورغان L. H. Morgan: Ancient Society (1877) - ولكننا نمتلك دافعًا خاصًا للتشديد بشكل خاص على مدرسة تبعث وتتبع تعاليم فريتز غرابنير Fritz Graebner (Methode der Ethnologie,

1911). ومن بين أمور أخرى، فإن عضوًا بـارزًا فيهـا: م. غ. شـميدت M. G. Schmidt كتب البحث الوحيد الذى نمتلك حول الاقتصاد الإثنـى (Grundriss der ethnologischen Volkswirtschaftslehre, 1920-21)؛ انظر كذلك ويلهيلم كـويرز :Wilhelm Koppers 'Die ethnologische Wirtschaftsforschung,' Anthropos, 1915-16. ولكـن الأهـم بالنسـبة لنـا هـو نظريـة المنـاطق الحضـارية (Kulturkreistheorie) التى تميز هذه المدرسة. يمكن عرض النقطة الأساسية فـى هذه النظرية كما يلى. تصطدم أى دراسة للأشـكال البدائيـة للحضـارة بمشـكلة 'الأصول' origins – مثل أصل الأنواع الملحوظة من الأدوات أو مواد الزخرفـة وما شابه؛ أو الأنواع المشاهدة من السلوك مثل تربية الحيوانات الأليفـة– وكـذلك أيضًا بمشكلة العوامل المسئولة عن التغيرات المشاهدَة عبر الزمن ('التقدم'). قـدّمَ علماء الاثنيات أو علماء الانثروبولوجيا الحضارية تفسيرات مختلفة علـى نطـاق واسع بشأن حالات فردية[١٢]. ولكن غالبيتهم العظمى اتفقوا على– أو اعتبـروا أن من الطبيعى– أن السلوك الملحوظ أو الأنواع المشاهدَة من الأشياء الماديـة التـى تعكس السلوك ينبغى، من حيث المبدأ على الأقل، تفسيرها مـن خـلال ظـروف الجماعة أو القبيلة التى يتوجب إرجاع كل ما نعثر عليه إليها: أى أن معظم علمـاء الاثنيات اعتنقوا ما يمكن تسميتها: نظرية 'الأصول المستقلة' و'التطور التلقـائى'. وقد تحدى غريبنور وأتباعه هذه النظرية. فعلى أساس حقيقة أن الأنماط الحضارية تبقى مستقرة خلال فترات طويلة، فأنهم أنكروا الأصول المستقلة والتطور التلقـائى لأشياء معينة كالأدوات المتشابهة ولكنهم اعتبروا حدوث التشـابه كمؤشـر علـى

(١٢) حول 'نظريات' أصول الاختراع Origins of Invention: انظر، مثلاً، أوتس ت. ماسـون Otis T. Mason (١٨٩٥) الذى يحمل هذا العنوان، الذى من المهم مقارنتـه بالعمـل الحـديث حـول هـذا الموضوع كعمل يوشر Usher أو عمل غلفيلان Gilfillan. ولكن العمل الأكثر إثارة خلال الفترة فى حقل الأصول origins يمكن العثور عليه فى كتب ومقالات إدوارد هان Edward Hahn.انظر بشـكل خـاص عملـه Die Haustiere.. (1896) and Die Entstelung der Wirtschaftlichen Arbeit 1908)). وأنا لست فى وضع يمكننى من تقييم الانتقادات الموجهة إلى عمل هان. ولكن مما شك فيـه هو أن قراءة هذا العمل ينبغى أن تحـوّل الاقتصـادى فـى ذلـك الوقـت إلـى كاتـب مؤسسـى institutionalist، مهما كانت وجهات نظره فى نطاق وطريقة علم الاقتصاد فى الأوقـات الأخـرى. فمن المؤكد أن هذه الأشياء مهمة ومنوِّرة جدا أكثر من أى شىء آخر يمكن أن يقوله الاقتصادى فقـط من حيث تكوينه a mere economist.

وجود مصدر عام يُستمَد منه استعمال نوع معين من الأزرار مثلاً ويتعمم عن طريق الانتشار بدلاً من أن يكون قد اختُرع بصورة تلقائية. ومن هنا يأتى وجود المناطق الحضارية– Kulturkreise.وسواء قبلنا أم لا هذه النظرية بمداها الكامل– علمًا بأن منطقها ذاته لا يسمح بهذا الأمر– فإن أهميتها الأساسية واضحة بالنسبة للسوسيولوجيا ككل. وحتى القبول المحدود بها من شأنه أن يهز جديًا وجهات النظر التطورية فى تلك الفترة وينطوى على اختلاف تام عما أسميناه سوسيولوجيا المراكز القيادية headquarters sociology.

ونختم هذا الجزء من العرض بالإشارة إلى كتاب فردريك راتزل Friedrich Ratzel: Anthropogeographie (1882-91 ; 4th ed., 1921-21) – وهو كتاب يمارس تأثيره على تكوين المرء، وهو يشكل، بصورة خاصة، باكورة، إن لم يكن أساس، العمل الموسع حول الجغرافية البشرية. وقد نبالغ إذا وضعنا هذا النوع من العمل ضمن أسس السوسيولوجيا التاريخية(١٣). فهو يرتبط بالتأكيد بذلك التخصص الذى أخذ يُعرف بمصطلح: علم البيئة Ecology الذى يمثل دراسة حول العلاقات بين الأفراد والمؤسسات التى تقع ضمن حيز معين وهو تخصص يتمتع باهتمام كبير فى الولايات المتحدة حاليًا. ولكن الجغرافية البشرية، كإمكانية على الأقل، تكمل السوسيولوجيا المادية والتاريخية– مثلما أدرك ابن خلدون– وكان يتعين لذلك السبب الإشارة إلى المساهمة البارزة لتلك الفترة.

[(ج) المدارس البيولوجية] دأب الفكر فى تلك الفترة على تطبيق البحوث البيولوجية على الظواهر الاجتماعية على نطاق واسع جدا بحيث يتعذر علينا إغفاله كليًا. قد نحب أن نفعل ذلك لأن هذا الحقل يحفل بالتحيز الأيديولوجى وبروح الهواية إلى حد يبز أى شىء اعتدنا عليه حتى نحن الاقتصاديين أنفسنا. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك، من بين أسباب أخرى، لأن الأفكار البيولوجية تحوم دائمًا حول العمل الذى أنجزه الاقتصاديون بالفعل، رغم أنها لم تمسسه إلاّ من بعيد. ولن

---

(١٣) ومع ذلك، فإن القراء المعتادين على تعاليم البروفيسور أ. ب. يوشر A. P. Usher لن يسلموا بذلك.

نقم بأى محاولة لوصف العمل البايلوجى المهنى[١٤]: يكفى أن نشير إلى أنه لم يمارس أى تأثير على الفكر السوسيولوجى والاقتصادى ما عدا العمل المنجَز على خطوط المذهب الداروينى وانتقاد هذا المذهب من قبل أنصار منـدل والنقـاد الآخرون. إن أوغسطت وايزمان August Weismann (١٨٣٤-١٩١٤) هو الأهم بالنسبة لنا بين هؤلاء النقاد[١٥] والنقاط المعنية الأكثر أهمية بالنسبة لنا هى أهمية الجوانب الفطرية والموروثة من الخصائص المكتسبة.

وبطبيعة الحال، لا يوجد شىء من قبيل سوسيولوجيا بيولوجية بالمعنى الذى توجد فيه سوسيولوجيا تاريخية. إن الاعتبارات البيولوجية يمكن أن تهيئ فرضيات تفسيرية مهمة إلى هذا الحد أو ذاك- كما هو شأن الاعتبارات الاقتصادية أو أى اعتبارات أخرى- ولكن السوسيولوجيا التى تلجها هذه الاعتبارات تبقى كما هى بفضل طرقها وموادها الخاصة. ولذلك، فإن التشديد على العوامل أو الجوانب البيولوجية هو كل ما يمكن أن يُراد بالعبارة الرخوة: المدارس البيولوجية. وسنعالج هذه المدارس تحت أربعة عناوين.

أولاً، نظرًا إلى أن المجتمع هو جهاز 'عضوى' وليس جهازًا 'ميكانيكيًا'، فأننا نلاحظ الفكرة القائلة إن المجتمع يمكن تحليله بصورة مثمرة من خلال تشبيهه بالأجهزة العضوية مثل الجسم البشرى. وأشير إلى عمل شافل[١٦] كمثال يعود لأحد الاقتصاديين. ولكن الصبيانية الواضحة فى هذه الفكرة لا ينبغى أن تمنعنا من رؤية حقيقة أن التشديد على 'الطبيعة العضوية' للعملية الاقتصادية قد لا يُراد بها سوى التعبير عن مبدأ منهجى سليم بصورة جلية- كما هو الحال لدى مارشال، مثلاً. فالمنظّرون- وبخاصة من النوع 'المؤمن بالتخطيط' planning type- ينغمسون فى عادة بائسة فى استخلاص نتائج'عملية' من بضع علاقات وظيفية بين بضع

(١٤) ثمة مصادر عدة يمكن سد هذه الفجوة بها مثل: History of Biology (English trans., 1928) by Erik Nordenskiod.

(١٥) تتوافر ترجمات إنجليزية لكل أعماله المهمة بالنسبة لنا.

(١٦) Albert E. F. Schaffle (see below, ch. 5, sec. 3), Bau and Leben des sozialen Korpers (1st ed., 1875-8). ولحسن الحظ، فإن العمل لا تشوّهه كليًا محاولة مؤلفه اكتشاف الجهاز العصبى والجهاز الهضمى فى الجسم الاجتماعى.

مجاميع اقتصادية، مع إهمال كامل لحقيقة أن مثل هذه البنى التحليلية عاجزة بحكم تكوينها عن أخذ أشياء أعمق بعين الاعتبار: العلاقات الأكثر دقة التي يتعذر وزنها وقياسها، مع أنها يمكن أن تكون بالنسبة لحياة البلد الثقافية أهم من الأشياء التي يمكن قياسها(١٧). قد تكون الاعتبارات 'العضوية' الترياق الأكثر وضوحًا- مع أنها غير كافية بحد ذاتها- إزاء مدخل غير متحضر كهذا.

نلاحظ، ثانيًا، ثمة محاولات لتطبيق المفاهيم الداروينية: الصراع من أجل الوجود Struggle for Existence وبقاء الأصلح Survival of the Fittest على وقائع الحياة الصناعية والمهنية في المجتمع الرأسمالي. وهنا ينبغي التمييز بين شيئين بشكل دقيق. فمن ناحية- وليس بوسعنا الدفاع هنا عن هذه الفكرة- هناك جوانب معينة من نظام المشروع الفردي يمكن أن تُفهم كصراع من أجل الوجود، وأن مفهوم بقاء الأصلح في هذا الصراع يمكن أن يُعرَّف بطريقة ما لا يكون فيها مجرد حشو(١٨) ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكان ينبغي أن تُعالج هذه الجوانب وفقًا للوقائع الاقتصادية فحسب ولن يكون هناك ثمة سبب للجوء إلى علم الأحياء؛ على العكس، فكل الآراء التي قد تكون لدى علماء الأحياء حول الموضوع يمكن استبعادها كآراء أفراد عاديين لا يعون الموضوع. ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يُستعان بالوقائع والنظريات البيولوجية بصورة حقيقية. وهذا يحدث حينما يُثار موضوع الموروث من الخصائص المادية أو الفكرية للمادة البشرية. إن صلة هذا الموضوع بتقييم تأثيرات مؤسسات وسياسات معينة هي صلة واضحة أو أنها ينبغي أن تكون كذلك.

---

(١٧) يوضح ذلك المثال التالي. سبق أن أشرنا إلى واقعة أن روسيا، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، باشرت سياسة نقدية انكماشية كان يمكن أن تكبح تطورها الاقتصادي. وقد ألمحت في الوقت نفسه إلى إمكانية تطوير حجة اقتصادية لصالح هذه السياسة. وليس في هذا أي تناقض. فالرأي القائل إن تلك السياسة كانت مجرد سياسة حمقاء لا يستند على شيء غير آلية النظام النقدي والائتماني الواضحة نوعًا ما ويفشل كليًا في الأخذ بالاعتبار حقيقة أن سياسة نقدية معينة هي النتاج لكل العوامل التي تشكل النمط الاقتصادي والسياسي والأخلاقي لبلد ما وتؤثر عليها كلها بطرق واضحة وبطرق أخرى غير واضحة أيضًا. وأن التقييم لآثار سياسة ما الذي يهمل هذا الأمر هو تقييم عديم القيمة ببساطة من زاوية عملية. وهذا هو بالضبط ما يمكن أن يكون قد قصده مَنْ يدافع عن 'الأفكار العضوية'.

(١٨) إن تعريف مَنْ يبقون باعتبارهم 'الأصلح' the fit، أي تعريف الصلاحية fitness على أساس البقاء survival من شأنه طبعًا أن يكون مجرد حشو tautological (أي خالٍ من المعنى).

ولم يجرِ بصورة تامة التمييز بين هذين الشيئين حينذاك وفيما بعد[١٩]. وما يهمنا هنا هو الموضوع الأول فقط وبخاصة من ناحية صلته بالمناقشة التى دارت فى تلك الفترة حول الإصلاح الاجتماعى. إن الحجة القائلة أن الإجراءات المتخذَة فى صالح الفئات الأدنى من السكان يمكن أن تؤدى إلى تدهور النوعية المألوفة من رأس المال البشرى هى طبعًا فكرة أقدم من المذهب الداروينى[٢٠] وقد وجدت هذه الحجة أنصارًا كثيرين فى الفترة محل الدرس كان أكثرهم أهمية: هربرت سبنسر الذى لم يضف مع ذلك أى شيء سوى إحكام الفكرة عبر بحثه حول الانتقاء البيولوجى. ولم يعترض النقاد على علم الأحياء المعنى– فهم لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بذلك فى معظم الحالات– بقدر اعتراضهم على تطبيق مفهوم الانتقاء الطبيعى على وقائع الانتقاء الاجتماعى، على عادة مطابقة'الصلاحية'fitness، التى تساعد على البقاء، بالخصائص 'المرغوبة اجتماعيًا'، وغير ذلك مما أصبح الآن أمرًا باليًا ومألوفًا. تلزم الإشارة إلى نقطتين تبعثان على الأسف حول هذه المناقشة. فقد أخفق الاقتصاديون كليًا فى منح هذه المشاكل المقدار الذى تستحق من الاهتمام: فمعظم مساهماتهم هى عبارات حادة، مؤيدة أو معارضة؛ وأن الاقتصادى الوحيد بين الكبار ممن أبدى اهتمامًا أكثر هو بيجو Pigou؛ وإليه أحيل القارئ الراغب بمعلومات أكثر[٢١] والأسوأ من ذلك هو أن الاقتصاديين، عند إعرابهم عن التأييد، كشفوا عن درجة هائلة من تأثير التحيز الأيديولوجى[٢٢]. ويصح هذا الأمر، إنْ لم نقل أكثر، على مَنْ سخروا من فكرة وجود خطر محتمل على نوعية رأس المال

---

(١٩) يمثل الرأى السليم فى هذا الخصوص إحدى حسنات كاتب لم تعترف به المهنة الاقتصادية قط ويبدو منسيًا الآن بشكل كلى، ربما لأنه امتلك الشجاعة ليقول حقيقة لم يعتد عليها أحد: وليم ه. مالوك William H. Mallock (١٨٤٩-١٩٣٢). انظر عمليه: Social Equality 1882) and Aristocracy .(and Evolution (1898

(٢٠) للحصول على مثال، انظر الجزء الثانى، الفصل الخامس، القسم ١ج، أعلاه.

(٢١) حدث ذلك عام ١٩١٢. ومع ذلك، فأنا أشير إلى عمله: Economics of Welfare, 3rd rev. ed., 1929, Part 1, ch. 10. وترد فى صفحة ١١٠ عبارته المفرحة والشهيرة:'البينات والناس لها أطفال'.

(٢٢) من المهم أن نلاحظ إن الأيديولوجيا المعنية ليست طبقية بالضرورة. إنها كذلك فى الغالب طبعًا. ولكن قد لا يكون المرء قادرًا أبدًا على رؤية عنصر الحقيقة فى حجة الانتقاء لأنها ببساطة لا تتمشى مع بعض مخططاته أو مُثله العزيزة عليه. ولا ترتبط هذه المخططات أو المثل بالموقع فى البنية الطبقية حصرًا.

البشرى مثلما يصح على مَنْ أكدوها بصورة عمياء. وهكذا ظلت مسألة: الطبيعة مقابل التنشئة والتربية Nature versus Nurture فى حالة غير مرضية إلى حد بعيد حتى يومنا هذا.

ونلاحظ، ثالثًا، العمل الذى يعود للعنوان الثانى ولكننا نفصله هنا لغرض التأكيد، أى العمل فى حقل البيولوجيا الإحصائية والقياس البيولوجى الذى ندين له بمساعدته المنهجية المهمة. يكفينا اسمان كبيران: كارل بيرسون والسير فرانسس غالتون.

من المؤكد أن كارل بيرسون Karl Pearson (١٨٥٧-١٩٣٦) لا يحتاج إلى أى تقديم أكثر مما يحتاج إلى نصب تذكارى غير ذلك الذى يمثله عمله Biometrika. ولذلك، دعونا نستعيد فقط مثليه المشهورين والحافلين بالأهمية: 'الجذور أساس المقدرة' و'الفشل يجدد البلاد'. أما السير فرانسس غالتون Francis Galton (١٨٢٢-١٩١١)، فهو مَنْ يمكن أن أختاره كمثال توضيحى لو طُلب منى تحديد النوع الإنجليزى على وجه التحديد لرجل العلم العظيم والنوع الإنجليزى تحديدًا للإبداع العلمى.كان غالتون طبيبًا من حيث تعليمه، ولكنه رغم ذلك طاف بحرّية وحيوية كاملة على كل أجزاء عالم الفكر التى أثارت اهتمامه. ودون أن يرتبط بالجامعة والتدريس، فقد طرح غالتون مشاكله وشرع بمعالجتها بأصالة فطرية تبعث على الإلهام التام: إذ كان أكثر العلماء صدقًا مع أنه كان أكثرهم بعدًا عن الطابع الأكاديمى، شأنه شأن نظيره دارون إلى حد بعيد. ويهمنا ما يلى من بين مآثره الكثيرة: من الممكن أن يقال إنه الرجل الذى اكتشف بصورة مستقلة فكرة الارتباط كأداة تحليلية مهمة؛ والرجل الذى رسّخَ علم تحسين النسل eugencis (وأسّسَ مختبر تحسين النسل Eugencis Laboratory عام ١٩٠٥)؛ والرجل الذى أدرك أهمية، ومهّدَ لنوع جديد من علم النفس وهو علم النفس الذى يُعنى بالاختلافات بين الأفرادpsychology of individual differences؛ والرجل الذى عالجَ، ولو وفقًا لمنهج غير وافٍ قط، مشاكل مسألة الطبيعة مقابل التنشئة والتربية (Hereditary Genius, 1869; Inquiries into Human Faculty and its Development, 1883; Natural Inheritance, 1889)– وكل هذه الأعمال تجعل منه،

بحسب وجهة نظرى المتواضعة، واحدًا من ثلاثة كأعظم سوسيولوجيين: والاثنان الآخران هما فيكو Vico وماركس.

ونلاحظ، رابعًا، النظريات العرقية racial theories. تشكل هذه النظريات مجموعة فرعية من النظريات البيولوجية، كما نفهمها هنا(٢٣). من الممكن تمامًا، طبعًا، أن نعتقد بأن مدى الاختلاف بين الأفراد كبير جدا- تصورْ، مثلاً، الاختلافات الهائلة التى نشاهدها فى المواهب الرياضية أو الموسيقية- وحتى بأن وضع فرد ما فى التوزيع الإحصائى هو مسألة وراثية أساسًا وذلك دون الاعتقاد بأن الصفات المهمة سوسيولوجيًا تختلف اختلافًا عرقيًا. وعليه، فالإيمان بهذه الأخيرة يشكل المظهر الخاص للنظريات العرقية. وبعيدًا عن العلم، فإن هذا المعتقد 'العنصرى' قديم قدم الإنسانية وأن نصبه التذكارى الشاهق هو العهد القديم Old Testament. ومع ذلك، فإن المحاولات الهادفة إلى إثباته وفق المناهج العلمية لم تحدث قبل وقت طويل من الفترة محل الدرس. وهذا يفسر لماذا امتنعتُ عن ذكر العمل الأقوى فى هذا الحقل (عمل غوبينو) فى الجزء الثالث، مع أنه يعود إلى هذا الأخير زمنيًا. والكاتب الآخر الوحيد الذى ستتم الإشارة إليه هو آمون. أما الرأى الآخر، فى أعلى صوره، فيمثله بواس(٢٤). وما يبرر الإيجاز الشديد هو حقيقة أن الاقتصاديين، الذين

---

(٢٣) إن التكافل فى إقليم معين، وبخاصة حينما تعزّز الوحدة السياسية من تأثيراته، يكفى عمومًا لخلق عدد معين من المصالح والعادات المشتركة، ووعى هذه المصالح والعادات أيضًا. إن هذه الوقائع لم توضع محل شك قط. كما لم توضع موضع الشك أهمية، بالنسبة للسوسيولوجيا، الواقعة الأخرى القائلة إن هذه الوقائع تميل لأن تخلق أنواعًا ثابتة نسبيًا relatively durable من السلوك-'وطنية'، مثلاً. ونقصد بالنظريات العرقية فقط تلك النظريات التى تربط هذه الأنواع من السلوك بالخصائص الطبيعية التى هى مشتركة بين المجموعات. تنبغى ملاحظة أنه ما دامت تلك الأنواع 'النفسية' أو 'الحضارية' تمتلك درجة ما من الثبات. ولما كانت الأنواع الطبيعية غير مستقرة بصورة مطلقة، فإن هذين النوعين من التمايز يميلان إلى الذوبان أحدهما فى الآخر. ومع ذلك، فمن المهم الآن بالذات التشديد على تمايزهما النظرى.

(٢٤) اكتسب جوزيف أرثر كونت دى غوبينو Joseph Arther Comte de Gobineau (١٨١٦-١٨٨٢) الخلود بفضل القوة المتميزة لرواياته وخلاصاته التاريخية (مثل Renaissance, 1877) التى ينبغى تقييمها عاليًا كأعمال سوسيولوجية. ويهمنا هنا عمله Essai sur l'inegalite des races humaines (1853-5) – وهو عمل يتمتع، كما هو شأن رواياته، بقوة شخصية مؤثرة مما يفسر لماذا يشدد نصنا فى المتن على عنصر 'القوة' strenght حيث يجرى استعمال الكلمة بمعنى يختلف عن المعنى الذى نتحدث فيه مثلاً عن قطعة قوية من النقد strong، أى مقنعة. ولكن الرؤية العظيمة تشوهها تقريبًا المناهج المعيبة- بل مناهج الهواة فى الواقع- والسخافات الواضحة، رغم أن مَنْ يدين غوبينو وفقًا لهذه الأسس لن يستطيع قط أن يعجب بماركس إنْ شئنا أن نكون منصفين ومنطقيين. وبالنسبة للمادة=

يهتمون أو ينبغي أن يهتموا كثيرًا بمدى اختلاف 'قدرات' الأفراد وبمسألة موروثهم، لا يهتمون إلاّ قليلاً بالجانب العرقي على وجه التحديد من هذا الأخير. وفي الواقع، فإن فينر سومبارت Wener Sombart هو الاقتصادي البارز الوحيد الذي استفاد ذات يوم من عنصر العرق، بقدر ما أعلم[٢٥]. والملاحظة الوحيدة التي أشعر هنا بضرورة طرحها هي أننا هنا أمام حالة كان فيها من المستحيل تقريبًا أن يتم تناول مشكلة حقيقية بسبب أشياء لا يمكن أن توصف إلاّ كأفعال صبيانية متصارعة- صبيانية كلا طرفي السجال. ذلك لأن المشكلة هي مشكلة حقيقية وليست مجرد إفراط في أوهام ساخنة. وهي ضرورية للسوسيولوجيا من نواح عدة، لا تشكل منها نظرية الطبقات الاجتماعية سوى حالة واحدة[٢٦].

[(د) السوسيولوجيا التلقائية] حينما يتأمل القارئ كم توَسّعنا في تعريف السوسيولوجيا التاريخية، فإنه قد يتعجب عما إذا كان يمكن أن تكون هناك أي

=والطرق، فإن الفرد أ. آمون Alfred A. Ammon (١٨٤٢-١٩١٦) أفضل كثيرًا، مع أنه يبقى معرضًا لعدد من الاعتراضات (انظر عمله Gesellschaftsordnung.. 1895). كان الوعي العلمي والكفاءة العالية تدفعان البروفيسور فرانس بواس Franz Boas (انظر بشكل خاص عمله The Mind of the Primitive Man, 1911 - علمًا بأن الأصل الألماني يستعمل الكلمة kulturarm بدلاً من الكلمة primitive) لوضع تسويات تؤثر- وبخاصة ما بين السطور- بصورة أعمق مما يدرك هو نفسه على ما يبدو: فليست كل استنتاجاته- السلبية بصورة قاطعة - تترتب على الوقائع المقدمة. وأتخوف من ختام هذا الهامش بتقديم قطعة من النصح تفرض نفسها مع الأسف في المسائل السوسيولوجية والاقتصادية في الغالب: اقرأ خصوم النظرية العرقية لمعرفة جوانبها القوية، واقرأ أنصار النظرية العرقية لرؤية جوانبها الضعيفة.

(٢٥) وورد ذلك في كتابه Die Juden und das Wirtschaftsleben (1911 ; English trans. 1951) الذي يصعب أن يوصف كنموذج للتحليل. ولكن الإشارات العرضية إلى العرق هي الغالبة في الكتابات الاقتصادية. وقد سبق لنا أن لاحظنا إحدى هذه الإشارات في عمل ج.س. ميل: Principles.

(٢٦) تمثل تعاليم عالِم الاثنيات من جامعة كمبريدج أ. س. هادون A. C. Haddon مثالاً ساطعًا حول موقف علمي من المشكلة وحول الاستعمال الفعال للمادة الاثنية عند التعامل معها. ولكن هذا كان في محاضراته؛ ولا أستطيع العثور عليه في عمله المنشور. ويلزم أن نشير إلى كاتب آخر (كان مشهورًا ذات يوم ولكنه منسي تقريبًا اليوم) تتميز معالجته للموضوع بتحررها من العنصر الخاص الذي يولد الآن كل الاضطراب trouble وتوضح كيف يمكن استغلال القدرة التفسيرية للاختلافات العرقية دون افتراض وجود علاقة فريدة بين الخصائص العرقية والثقافية، وقبل كل شيء، دون افتراض أي شيء حول 'الأفضلية' أو 'الدونية' الشاملة لعرق معين بالمقارنة مع الأعراق الأخرى. وهذا هو عمل لودفيك غومبلوفيج Ludwik Gumplowicz، ١٨٣٨-١٩٠٩ (بروفيسور القانون العام فيجامعة غراس): Rassenkampf (1883) and Grubdriss der Soziologie (1885) - رغم أن علم الانثروبولجيا (المادية) لديه يفتقد شيئًا ما.

سوسيولوجيا غير– تاريخية. فكل سوسيولوجى أو تاريخى، مهما كان ميلـه إلـى التأمل الفكرى، لابد من أن يستعمل بعض الوقائع التـى يحمـل معظمهـا طابعًـا تاريخيًا وفقًا لفهمنا لهذا المصطلح. ولكنى لم أقصد هذا الأمر. فنحن لا نُعرِّف كاتبًا ما كسوسيولوجى تاريخى إلاّ حينما ينجز بنفسه بحثًا تاريخيًـا أو اثنيًـا جـديًا، أو يتوصل، على الأقل، إلى نتائجه بواسطة تحليل يستند على عمل كهذا ينجزه كتـاب آخرون. فالاستعمال العابر للوقائع التاريخية لأغراض التوضيح أو حتـى لتـدقيق نظرية معينة لا يجعل من الكاتب المعنى سوسيولوجيًا تاريخيًا. وبالمثل، فإن النقطة الجوهرية تفوت على القارئ الذى يتعجب عما إذا كان يمكن أن تكـون هنـاك أى سوسيولوجيا غير– نفسية لأنه من العسير حقًا تصـور أى قطعـة مـن التحليـل السوسيولوجى لا تستخدم وقائع 'نفسية' psychic مـن هـذا النـوع أو ذاك. إذ إن استعمال طرق ونتائج علم النفس المهنى هى التـى، فـى كتابنـا هـذا، تعـرف السوسيولوجيا النفسية أو علم النفس الاجتماعى (انظر القسـم ٣ه، أدنـاه) ولـيس استعمال وقائع تستمد من التجربة العامة، ويقوم السوسيولوجى نفسـه بملاحظتهـا ومَفهمتها، مهما كان الطابع النفسى لهذه الوقائع. فى الفصل السابع أدناه، سـندرس بشىء من التفصيل مثالاً اقتصاديًا عن هذا التمييز من شأنه أن يعلمنًا أن هذا لـيس مسألة كلمات بل نقطة ذات أهمية منهجية كبيرة ومصدر لإساءات فهم كثيرة. وقـد عززتْ هذه الأخيرة حقيقة أن السوسيولوجيين والاقتصاديين الذين لم يستعملوا علم النفس المهنى بصورة جدية قط ولم ينجزوا أبدًا أى عمل يتطلب أى مـن طرقـه، ولكنهم مع ذلك، وصفوا منهجهم كمنهج نفسى وعرضّوا بذلك بُناهم النفسية الزائفة إلى النقد المهنى دون ضرورة لذلك.

ولذلك، سنسلم بأن الفترة شهدت نمـو سوسـيولوجيا تلقائيـة (أو مسـتقلة) autonomous sociology كانت لها مشاكلها وطرقها، حتى ولو إن منتجـات هـذه السوسيولوجيا كانت تزخر بمفاهيم وفرضيات نفسية مزعومة وتاريخية مزعومـة. إن المجتمع، والطبقة، والفئة، البنية، الهيمنـة والخضـوع، والقيـادة، والهضـم، والتكيف، هى أمثلة على البنود على دخلت ذلك الجزء مـن هـذه السوسـيولوجيا

التلقائية الذى وصفناه أعلاه بسيوسسيولوجيا المراكــز القياديـــة headquarters أو 'السوسيولوجيا البحتة' headquarters or pure sociology. كــولى[٢٧]، غيــدنغس Giddings، هوبهاوس Hobhouse، روز، سيمل، شبان، ستيفن[٢٨]، تارد، تــونيس Tonnies، هم الكُتاب الذين يمثلون مناهج مختلفة كثيرًا منها مع أننا- لو تيسر لنـــا المجال- كنا سنرّد الكثيرَ من هذه الاختلافات إلى أقل كثيرًا مما كـــان سيتصـــور هؤلاء الكُتاب أنفسهم - ممن تنبغى قراءة أعمالهم كلهم، رغم ذلك- إنها اختلافات ممكنة أو مرغوب فيها[٢٩]. ولم تخلق جهود هؤلاء الكتاب والكتاب الآخرين حقًـــا أى 'سوسيولوجيا عامة' مقبولة على نطاق واسع، كما هو شأن 'الاقتصاد العـــام' فى الفترة السابقة. فمثل هذه السوسيولوجيا العامة قد جرى التلميح إليها أكثر ممـــا أنه قد تم خلقها. وربما لم يكن ذلك طبيعيًا إلاّ بالنسبة لعلم كان يصارع مـــن أجـــل الوجود. ولكن لابد من تفسير حقيقة أن الفترة التالية لم تكمل هـــذه المهمـــة. مـــن الواضح إن سبب هذا كان يعود، أو يعود، إلى أن السوســـيولوجيين المهمـــين لـــم ينكبوا عليه بدرجة كافية. وهذا يرجع بدوره ليس فقط إلـــى حقيقـــة أن المشـــاكل

(٢٧) جـــارلس ه. كــولى Charles H. Cooley (١٨٦٤-١٩٢٩)؛ دعونـــا نـــذكر عمـــلاً متميـــزًا لهـــذا الكاتب:(Social Organization 1900) وكذلك عمل جون ديـــوى John Dewey: Human Nature and Conduct (1922).

(٢٨) لا ينبغى ألا نذكر: غ. ف. ســـتيفن G. F. Stefen (١٨٦٤-١٩٢٩)، القائـــد الاشـــتراكى الســـويدى (١٩١٠-١٩١١).

(٢٩) لقد قمت بتدوين الأسماء المذكورة- المنتقاة على نحو غير عادل بالنسبة للآخرين- لتوضـــيح أنـــواع الأدب السوسيولوجى التى قصدت الإشارة إليها وكذلك لتزويد القارئ بإيحاءات من شـــأنها أن تقـــوده أبعد تلقائيًا. ومن المؤسف أن أهمل الملاحظات التى كان يمكننى استعمالها لتوصيف عمل كل واحـــد منهم. ومع ذلك، ثمة ملاحظة يتعذر استبعادها. لو جمعنا كاتبيْن متناقضيْن مثل سيمل وشـــبان، فمـــن شأن هذا أن يبدو للناقد كشىء لا يفسره إلاّ جهلى الكامل أو محدودية فهمى على الأقـــل. وأنـــه يجـــد تفسيرًا آخر لكون قائمتى للسوسيولوجيين غير- النفسيين تضـــم الكاتـــب (إى. أ. روز E. A. Ross) الذى كتبَ العمل Social Psychology (1908) وكاتبًا آخر (غابريـــل تـــارد Gabriel Trade) كتـــبَ العمل La Psychologie economique (1901). ولذلك، سوف أشير إلى خطين يمكـــن أن تمضـــى عليهما محاولة تقليل الاختلافات: فمن ناحية، بوسعى أن أوضح إن هذه الاختلافات تعود، إلـــى حـــد يثير الدهشة، إلى فلسفات وعقائد منهجية أثرّت على اللغة أكثر مما أثرت على المحتوى؛ ومن ناحيـــة أخرى، يمكننى أن أبين أن الاختلافات من النوع الأخير خلقت فرضيات مكمّلة أكثر مما هى متنافرة. إن الكاتب الذى يُرجع أكل لحوم البشر إلى طموحات روحية معينة من شأنه عمومًا أن يتصـــور أنـــه قال شيئًا لا يتمشى قط مع النظرية التى تضع أساس تفسير أكل لحوم البشر فى حقيقة أن طعم اللحـــم البشرى يشبه طعم لحم الخنزير، وأنه، فى الظروف التى يجرى فيها أكل لحم البشـــر، طعـــام شـــهى recgerche {نادر}. ولكن الأمر ليس كذلك.

الخاصة أو "الوقائعية" جدا كانت تستغرق بصورة متزايدة جهود السوسيولوجيين في عهود ما بعد الحرب، ولكن ثمة عامل آخر أيضًا: وهو أن النظرية البحتة لا تزدهر حقًا إلاّ في الحقول الكمية؛ وحيثما تكون المشاكل غير رياضية بالضرورة، فإن نطاقها يكون محدودًا إلى حد كبير جدا وتفشل حالاً في جذب الانتباه. ونمضي الآن لتقديم بعض الأمثلة من الأعمال المقدمَة خلال الفترة في حقول خاصة، تعود، رغم ذلك، إلى السوسيولوجيا التلقائية (أو المستقلة)- السوسيولوجيا التي لم تستعر طرق ونتائج من الخارج. ونختار دوركهايم لتمثيل سوسيولوجيا hierology، وأرلخ لتمثيل سوسيولوجيا القانون، ولي بون لتمثيل سوسيولوجيا السياسة politics.

لا ينبغي استبعاد اسم دوركهايم من هذه الصفحات لأسباب أخرى غير كونه أحد سوسيولوجيي الدين الكبار. فإضافة إلى مساهمته في عدة حقول خاصة أخرى، فقد شكّلَ دوركهايم مدرسة في السوسيولوجيا كانت تأخذ بطريقة تقوم على مبدأ لم يكن جديدًا ولكنه أخذ شكلاً خاصًا على يديه. إذ إنه أدرك أن السلوك الفردي لا يمكن تفسيره قط وفقًا لوقائع تتعلق بالفرد نفسه فقط وأن من الضروري مراجعة العوامل المؤثرة في بيئته الاجتماعية. وهذا يمكن أن يتحقق بطُرق عدة. وطريقة دوركهايم هي بناء فكر جماعة a group mind-أو فكر قبيلة tribal mind، لأن طريقته كانت معنية بتفسير الأشياء وفقًا لمادة تخص الحضارات البدائية- يشعرُ ويفكرُ ويتصرفُ في حد ذاته. ولما كانت هذه الفكرة نفسها تعود لأصل رومانتيكي، فبوسعنا وصف موقف دوركهايم كنوع من الرومانتيكية الوضعية. إن التفسير الأساسي لظاهرة الدين، مثلاً، والذي يُشتَق من ذلك المبدأ يمكن التعبير عنه بواسطة العبارة: الدين هو تأليه الجماعة لنفسها. ولم تُبذل أي محاولة لدعم هذه النظرية بأي شيء يشبه علم النفس المهني، الاجتماعي أو غيره. وهذا يفسر لماذا لا ينبغي خلط طرق دوركهايم[٣٠] بطرق ليفي-برول.

---

(٣٠) انظر بشكل خاص: Emile Durkheim (1858-1917), Les Formes elementaires de la vie religieuse (1912 ; English trans., 1915) ; De la Division social (1893), and Les Regles de la methode sociologique (1895). ثمة أدب واسع حول دوركهايم. ويهتم به البروفيسور بيتيريم سوروكن Pitirim Sorokin في عمله: Contemporary Socialogical Theories (1928)- وهو عمل انتهز هذه الفرصة للتوصية به.

تضمنت 'فلسفة' القانون التى قدستها تقادم الزمن عناصر سوسيولوجية أصيلة دائمًا، طبعًا. وقد تواصلت هذه الفلسفة خلال الفترة– وذلك، جزئيًا، بفضل الحاجة إلى مقررات عن 'تاريخ فلسفة القانون'– ولكن بمعزل عن هذا، فقد تطورَ بحث علمي تحديدًا في الظواهر القانونية. وقد تَمثلَ أحد الخطوط الأكثر أهمية للتقدم فى دراسة الأفكار والعادات القانونية الفعلية للناس ('القانون الدارج'، Lebendes Recht) وفى وضع تعميمات من هذه الأفكار والعادات وليس تجريدات فلسفة التشريع jurisprudence التى هى أساس نظرية الممارسة القانونية. وهذه كانت فكرة أرلخ Ehrlich التى أثمرت تكوين جامعة نمساوية صغيرة فى ظل أقل الظروف ملائمة واجتذبت الاهتمام العالمى، ولو المتقطع، بجهدها البحث(٣١).

ولم يبقَ قسم من الحياة الاجتماعية فى حاجة ماسة إلى البحث الذى يوجّهه الاهتمام العلمى مثلما بقى علم السياسة، حيث تمخضت أحلام الفلاسفة عن أعمال إيديولوجية تهمل كليًا أكثر الوقائع وضوحًا. فقد دأب علماء السياسة والاقتصاديون معًا، عند الحديث عن السياسة العامة، على بناء صور ملونة كانت لمصلحة عامة ما تشكل المثل الأعلى الذى يطمح 'رجال السياسة' إلى متابعته، وحول دولة كانت تطوف فى السماوات كأنها إله الخير(٣٢). أما وقائع الصراع بين الجماعات، والأجهزة السياسية المصغرة فى داخل الحكومات والأحزاب نفسها machines، الزعماء، الضغط الذى تمارسه دعايات جماعات الضغط، الاضطراب النفسى العام mass psychosis، والفساد، فقد نُظرَ إليها كانحرافات– وتم اعتبار 'السياسة الحزبية' كشىء كان ينبغى أن لا يوجد حقًا– بدلاً من النظر إليها كأشياء أساسية. لكن تلك الفترة شهدت بداية شىء ما من قبيل صحوة الوعى العلمى وكذلك ظهور السوسيولوجيا السياسية– أى دراسة المؤسسات السياسية كما تعمل بالفعل. كعلامة،

---

(٣١) Eugen Ehrlich (1862-1922), Grundlegung der Sozialogie des Rechts (1913) ; see Roscoe Pound, ' Scope and Purpose of Sociological Jurisprudence,' Harvard Law Review (1911-2).

(٣٢) سبق أن لاحظنا أن سمث كان متحررًا من ذلك الشىء، بينما لم يكن جيمس ميل كذلك. سمث لم يكن 'نصيرًا لتدخل الدولة' statist طبعًا، ولكن المبادئ الأساسية لمثاله عن الديمقراطية كانت تخلو كثيرًا من الاهتمام بالتحليل.

كان بوسعنا أن نختار العمل الممتاز لكاتب ممتاز من شأن كل فرد أن يقرأه وهو يشعر بالمتعة والفائدة معًا[٣٣]. وبدلاً من ذلك، فأننى اختار كتب كاتب-كانت موفقة حينذاك بينما خنقها النقد العدائى فى الوقت الحاضر- تكمن ميزتها فى أنها توضح بقوة لا تُضاهى نقطة لها أهمية أساسية لتحليل ليس فقط الحركة السياسية بل حركة أى مجموعة أيضًا. فعمل لى بون هو عمل ينتمى إلى فئة واسعة: فئة الأعمال التى تجيد أن تُبرز أمام أعيننا وبالتالى 'تكتشف' لأغراض التحليل، ما كان يعرف كل فرد أنه صحيح فى الحياة اليومية. فكل واحد يعرف، من تجربته، أنه حينما يتجمع الأفراد، ولا يهم إن كان هذا تجمع غوغاء مهتاجون فى شارع فى مدينة غير-إنجليزية (ذلك لأن الرعاع الإنجليز لا 'يهيجون') أو تجمع لجنة جامعية من قدامى الأساتذة، فأننا نهبط إلى مستوى من الذكاء والأخلاق والمسئولية يقل عن المستوى الذى اعتدنا عليه حينما نفكر ونتصرف من تلقاء أنفسنا. إن ميزة تقديم هذه الظاهرة بكل مضامينها كبيرة حقًا، رغم كل شيء يمكن طرحه ضد مادة وطرق لى بون[٣٤].

أخيرًا، ينبغى علينا أن نذكر ثلاثة أعمال أخرى لها أهمية كبيرة كتبها مؤلفون اقتصاديون: فيبلن، فيزر وباريتو. ومع ذلك، فإن المجال المتاح لا يسمح لنا بتقييمها أو حتى مجرد وصفها. أما العمل السوسيولوجي لماكس فيبر، فسنشير إليه فى الفصل الرابع، أدناه[٣٥].

---

(٣٣) Human Nature in Politics (1908 ; 3rd ed., 1914) by Graham Wallas.

(٣٤) Gustave Le Bon (1841-1931), La Psychologie des foules (1895 ; English trans.: The Crowd ; A Study of the Popular Mind, 1896, 16th impression, 1926). وقد قاد هذا الكتاب إلى أدب واسع نجح إلى حد بعيد فى إزالة الاعتراضات التكنيكية. ولكن الدفاع الذى تقوم به المحاججة الرشيدة لن ينقذ أبدًا فكرة أو حقيقة ما غير مستحبة.

(٣٥) يرد عمل ثورشتاين فيبلن Thorstein Veblen كله في حقل السوسيولوجيا الاقتصادية ولكننى أشير تحديدًا إلى عمله (Theory of Leisure Class (1899). أما عمل فردريك فون فيزر Friedrich von Wieser: Gesetz der Macht (الذى يمكن أن يُترجم إلى: Sociology of Power- سوسيولوجيا القوة، كأفضل ترجمة له) فقد ظهر فى extenso عام ١٩٢٦، ولكن الفكرة الأساسية كانت قد قدمت فى العمل Recht und Macht (1910). وقد حقق عمل فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto: (Trattacto di sociologie generale 1916) الذى ظهرت ترجمته الإنجليزية تحت عنوان Mind and Society (1935) نجاحًا كبيرًا فى الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات. ولم استطع قط التأكد من أن ذلك يعود إلى المخطط التحليلى المهم لذلك العمل أم إلى غزارة الوقائع المحلية التى قدمها باريتو حول إمكانية فناء الليبرالية المتفسخة.

٣- علم النفس

من العسير وصف ثروة الفترة المدروسة من التطورات فى حقل علم النفس المهنى- بالمقارنة مع العمل ذى الطبيعة النفسية إلى هذا الحد أو ذاك المتحقق فى حقول أخرى-رغم إن معظم هذه الثروة يعود إلى جذور قديمة وأن قسمًا منها فقط يحمل منطلقات جديدة. ومع ذلك، يمكننا لأغراضنا أن نرد هذه التطورات إلى خمسة بنود: (أ) علم النفس التجريبى، (ب) المذهب السلوكى، (ج) سايكولوجية الجموع، (د) علم النفس الفرويدى، (هـ) علم النفس الاجتماعى. ولم يمارس أى من هذه البنود أى تأثير حقيقى- بالمقارنة مع التأثير اللفظى- على البحث الاقتصادى. ولكن من الضرورى الإشارة إليها لأن تطورها يلقى ضوءا على السياسة الاجتماعية Zeitgeist فى الفترة المدروسة وكذلك لما لها من تأثير محتمل سيتم التعرض إليه فى كل حالة خاصة.

(أ) علم النفس التجريبى إن البحث عن وقائع قابلة للقياس أو على الأقل وقائع يمكن ملاحظتها بطرق أخرى غير المعاينة الداخلية introspection لم يكن جديدًا طبعًا. فعلم النفس كان دائمًا وقائعيًا بهذا المعنى observational. وأن الكثير من أنصاره أعلنوا على الدوام التزامهم بطريقة علم الطبيعة. ولكن 'التجريبية' empiricism لدى هوبز، ولوك، وهيوم، وميل، بقدر تعلق الأمر بعلم النفس، كانت نظرية فحسب programmatic ولم تشجع على الاختبار experiment والقياس الفعلى. لقد تطورَ هؤلاء فى الفترة السابقة واستجمعوا الزخم فى الفترة قيد الدرس. ويشكل إنشاء المختبر النفسى العلامة الأكثر وضوحًا على ذلك. ويمكن أن يخدم كمعلم مختبر لايبزك الذى وضعه ونت[٣٦]. فقد مارستْ طرق وروح هذا المختبر

(٣٦) يمثل ويلهيلم ونت Wilhelm Wundt (١٨٣٢-١٩٢٠) أحد أبرز رجال العلم وأكثرهم تأثيرًا فى ذلك العهد. لم يكن أصيلاً من الدرجة الأولى، بيد أنه كان عاملاً وكاتبًا، وقائدًا، ومدرسًا، على نحو لا يصدق من الهمة والفعالية، وقد ترك بصماته علي خطوط التقدم الأخرى (انظر الفصل الثانى، القسم ٤ب، أعلاه). يمتلك مختبر لايبزك تاريخًا طويلا وهو ثمرة ناضجة لخط طويل من الجهود السابقة. تلقى ونت تعليمًا طبيًا ومضى لدرس علم النفس من ناحية علم الفسلجة بطريقة تجعله وريثًا مباشرًا ل ر. ه. لوتز R. H.Lotze (Medicinische Psychologie, 1852). وما يلى يمثل الكتاب الذين يمكن أن يصلحوا كمعالم بالنسبة للقراء الراغبين بمتابعة جذور ما كان فى الماضى أحيانًا وما يمكن أن=

تأثيرًا أساسيًا حتى على كُتاب مثل وليم جيمس وغ. ستانلى هال اللذين تجاوزا حالاً كلاً من النطاق الضيق لعلم النفس التجريبى بهذا المعنى experimental psychology والرسالة الشخصية لونت. كما تطورَ كثيرًا المتمِّم الإحصائى لهذا النوع من العمل فى الولايات المتحدة فيما بعد (ادوارد ل. ثورندك Edward L. Thorndike). وثمة إشارة فى الهامش أدناه إلى أحد الفروع الكثيرة لهذا العمل الذى كان يجب أن يثير اهتمام الاقتصاديين كثيرًا ولكنهم لم يفعلوا هذا[٣٧].

وقد وجد عمل ونت المتعلق بالمختبر تكملة مثيرة له فى عمله ذى المجلدات العشرة: Volkerpsychologie (1900-1920). وهذا العمل هو دراسة حول اللغة والأسطورة والعرف يبدو أنه على علاقة بأفكار هوبز وفيكو أكثر مما بمختبر لايبزك. وأنه يُذكر هنا بدلاً من درسه ضمن السوسيولوجيا الاثنية التى يعود إليها حقًا لأن هذا النوع من البحث[٣٨]، وفقًا لوجهة نظر ونت وضمن إطار مخططه الفكرى، يكمل بالفعل المادة التى قدمها المختبر، رغم أنه يحقق هذا عبر فجوة واسعة ومع أن الأمر ليس كذلك من أى زاوية أخرى. ولم يبدِ علم القياس النفسى الحقيقى psychometrics أى ميل لولوج حقل الظواهر الاجتماعية إلا فيما بعد.

=يلوح فى نقطة ما من المستقبل كحليف مهم للنظرية الاقتصادية: يوهانس بيتر Johannes Peter مولر Muller، إى. ه. ويبر E. H. Weber، غ. ت. فيجنر G. T. Fechner، ايوالد هيرنغ Ewald Hering، هـ. فون هيلمهولتز H. von Helmholtz– وكلهم علماء نفس فسلجيون تركزت أعمالهم على قياس الحس Measurement of Sensation (علم الفيزياء النفسى psycho-physics). ومن المهم ملاحظة أنه لم يحدث أن قام الاقتصاديون إلى الآن باستشراف الإمكانات التى يمكن أن يتيحها هذا اللون من البحث (حول هذا الأمر، انظر الفصل السابع أدناه).

(٣٧) تلك هى دراسة الاختلافات بين الأفراد من حيث صفاتهم وبخاصة قابلياتهم. ومن الضرورى التمييز بين جذور وألوان كثيرة؛ لن أذكر سوى واحد منها يرتبط بتعاليم ونت Wundt ويمثله عمل وليم ستيرن William Stern: (Differentielle Psychologie (1911) وعمل آخر ينحدر إلى حد ما– وذلك بقدر ما يحقق فكرة معينة خاصة به– من غالتون Galton وتمثله نظرية جارلس سبيرمان Charles Spearman حول العامل المركزى (انظر عمل الأخير: Abilities of Men, 1927)، الذى يتضمن مسحًا عامًا حول الحقل). وتنبغى على الاقتصاديين قراءة كلا العملين. وبطبيعة الحال، فإن هذا الجانب الخاص من علم نفس الطفل وعلم أصول تدريس الطفل يمتلك أيضًا أهمية واضحة بالنسبة لنا (انظر مثلاً: E. L. Thorndike, Educational Psychology, 1913-14, vol. 111).

(٣٨) وهذا يفسر أيضًا لماذا أوردُ هنا الكاتِبيْن لازاروس Lazarus وشتاينثال Steinthal (اللذين تلائمهما عبارة Volkerpsychologie التى تترجَم عادة إلى folk psychology– علم النفس الشعبى، مع أن عبارة tribal psychology– علم النفس القبائلى من شأنها أن تعبر عن المعنى على نحو أفضل) اللذين يمكن اعتبارهما الكاتبيْن اللذين جاءا مباشرة قبل ونت فى هذا الحقل.

(ب) المذهب السلوكى يمكن القول بمعنى ما إن علم النفس المقارن (علم النفس الحيوانى بشكل رئيسى) [٣٩] والمذهب السلوكى Behaviourism[٤٠] من خلال علم النفس المقارن، نبعا من علم النفس التجريبى لدى ونت، رغم أنهما يمثلان منطلقين جديدين. ونظرًا لاهتمام بعض الاقتصاديين الأمريكان بالأحكام النظرية للسلوكيين أكثر من اهتمامهم بأى من التطورات الأخرى فى علم النفس[٤١]، فمن المهم بالنسبة للقارئ أن يدرك القيود الشديدة التى يخضع لها تطبيق الأسس السلوكية على العلوم الاجتماعية. من الناحية الجوهرية، يعنى المنهج السلوكى إرجاع السلوك إلى ردود أفعال يمكن ملاحظتها بصورة موضوعية- أى ردود أفعال يمكننا ملاحظتها دون اللجوء إلى المعاينة الداخلية introspection أو أى تفسير نفسى آخر 'للمقاصد' meanings- أى إلى دافع يمكن السيطرة عليه بصورة موضوعية: إذ ينظر هذا المنهج إلى جهاز التفاعل reacting organism كفراغ كامل لا يملك أى ميول خاصة به (كما هو شأن 'الذهن' لدى لوك) ويتجنب (متجاوزًا لوك) النسيج الكامل من المفاهيم والتفسيرات التى تشير إليها كلمات كالوعى، والحس، والفهم، والإرادة، والدافع، أو الغريزة. وهذا يفسر لماذا كان سلوك الحيوانات الأقل تطورًا وأبسط ردود أفعال الإنسان فى مرحلة الطفولة المبكرة تمثل معقل المنهج السلوكى. إن أى خروج من حدود هذا المعقل هو إنجاز يساعدنا على العمل دون أدوات معينة يمكن تحدى صحتها. ولكن خارج النطاق الذى يسرى فيه هذا المنهج، أى خارج النطاق الذى يمكن فيه بالفعل توليد ردود أفعال يقررها حصرًا الأداء الخاضع للسيطرة controllable conditioning، فإن المنهج لا يعود صحيحًا. إن التعميم القائل إن بيئة الإنسان فقط تقرر سلوكه الأمر الذى يتعذر إثباته تجريبيًا experimentally هو استنتاج غير خاطئ بقدر ما هو خالى من المعنى. ولكن هذا التعميم بالضبط هو هدف حجة بعض السلوكيين: أنه يؤشر الحد

---

(٣٩) See C. L. Morgan, Introduction to Comparative Psychology (1894).

(٤٠) تعود تلك الكلمة والصياغة الأكثر راديكالية للبرنامج إلى جون برودس واتسون John Broadus Watson؛ انظر عمله Behaviour: An Introduction to Comparative Psychology (1914) ; also Behaviourism (1925).

(٤١) وقد يفسر ذلك الأمر الاستعمال الواسع لكلمة Behaviour- سلوك فى الأدب الاقتصادى الحديث.

الذى يفصل منهجًا فى البحث سليم أساسًا عن أيديولوجيا ليس من الصعب فهم شعبيتها. ويبرز بوضوح الدعم الذى يقدمه هذا التعميم إلى المذهب البيئى المتطرف.

(ج) سيكولوجية الجموع تتطور سيكولوجية الجموع Gestalt Psychology (ايرنفيلز Ehrenfels، كولر Kohler، كافكا Koffka، ويرثايمر Wertheimer، ريزلر Riezler) عن حقيقة أساسية فريدة: إن أى عنصر من العناصر المكوِّنة لمجموعة معينة يتعذر فهمه أو تقييمه أو تفسيره فرديًا: فصوت ما فى أغنية، أو لون فى سجادة، أو حتى قدح النبيذ الذى يقدَم مع العشاء، لا يمكن قط أن يتم الشعور بها' experienced على انفراد وإنها، إذا صح التعبير، كانت ستعنى شيئًا آخر له معنى مختلف تمامًا عما تعنيه بالفعل أى حينما تؤخذ كجزء من المجموعة المحددة التى تحدث فى إطارها. إن كل ما يلزمنا قوله حول هذا الاكتشاف المهم جدا، كما هو واضح- فهو كان كذلك بالضبط، رغم أن صياغاتى تبدو مبتذلة- هو ما يلى. أولاً: إن تطوره يعود إلى الفترة اللاحقة بشكل رئيسى وأن الفترة محل الدراسة لم تشهد سوى بداياته؛ ثانيًا: إن من بين التطبيقات الكثيرة الممكنة لسيكولوجية الجموع، ثمة تطبيق واحد على الأقل له أهمية كبيرة. إذ يمكن استعمال سيكولوجية الجموع للتوصل إلى مفهوم معقول وغير-غيبى للجماعات النفسية- السوسيولوجية psycho-sociological collectives كالمجتمع نفسه، مثلاً.

(د) علم النفس الفرويدى قبل نهاية القرن، كان التحليل النفسى عبارة عن طريقة للعلاج- تعود لتعاليم ج. م. شاركو J. M. Charcot فى باريس- حققَّتْ نجاحات كبيرة، وبخاصة فى حالات الكبح 'الهستيرى' للحركة hysterical inhibition، على يد جوزيف بروير Joseph Breuer و سيغموند فرويد Sigmund Frued. ولكن عند حوالى العام ١٩٠٠، بدأ هذا التحليل بالتحول إلى نظرية عامة حول أداء العقل البشرى- رغم أنه بقى كطريقة علاجية therapeutic method. إن الفكرة القديمة حول وجود شخصية خفية وصراعها مع الذات الواعية قد جرى

إحكامها وتفعيلها بصورة لا مثيل لها على يد فرويد[٤٢]. ولا يسعنى مرة أخرى- وقد لا يلزمنى- سوى الإشارة إلى الإمكانات الضخمة التى تلوح فى المستقبل لتطبيق مذهب فرويد على السوسيولوجيا- وبخاصة السوسيولوجيا السياسية- وعلم الاقتصاد. إن سوسيولوجيا فرويدية لعلم السياسة (وبضمنها السياسات الاقتصادية) يمكنها ذات يوم ما أن تبز فى أهميتها أى تطبيق آخر لمذهب فرويد، رغم أن ما تحققَ لحد الآن هو بداية صغيرة ليس إلا (دبليو. ه. ر. ريفرز W. H. R. Rivers). كما لا يسعنى تناول تيارات الفكر الأخرى التى تُظهر ندية مع تيار فرويد مهما اختلفت فى المنهج والهدف من النواحى الأخرى. ومع ذلك، فأننى أذكر ت. ريبوت[٤٣].

(هـ) علم النفس الاجتماعى يُعرَّف هذا الفرع عادةً بصورة موسعة لكى يشمل كل أنواع البحث التى لها صلة مهما كانت بالوقائع النفسية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، وبخاصة كل البحوث القائمة على مفهوم فكر مجموعة ما أو فكر وطنى أو كل الجماعات collectives من هذا النوع. قد يفيد هذا التقليد لغرض تنسيق كل المصادر المتصورَة للوقائع أو المقترحات التى يُتصوَر إنها ذات صلة. ولكننا لا نستطيع أن نتبناه لأنه يجعل علم النفس الاجتماعى غير ذات فائدة كأداة للتصنيف pigeonhole (وهذا هو الاستعمال الوحيد لهذا المصطلح هنا): فمن زاوية أغراضنا، ليس ثمة معنى قط لأن نضم معًا كُتابًا ومناهج تختلف عن بعضها بدرجة واسعة مثل: هيردر Herder والفلسفة الرومانتيكية والتاريخ، سترمارك

(٤٢) بوسع القارئ الرجوع إلى كتابات فرويد التى تتوافر عنها الآن نسخة أمريكية رخيصة. ويراودنى شعور أن جملى القليلة حول فرويد كان يمكن تفسيرها بمعنى يحمل الازدراء. ولكن لا شيء أبعد من ذلك عما قصدته. فكل الأعمال العظيمة لا تمثل سوى أفعال من الإبداع كانت قد سبقتها تواريخ طويلة كانت موجودة قبل صدورها. كان لدى فرويد عدد كبير من التلاميذ ممن انشطروا، مع ذلك، إلى مجموعات مختلفة يتعذر قط تسمية بعضها كمجموعات فرويدية. ولكن كان يتوقع منهم كلهم (أى الكل منهم الذى أعرفه) أن يخدموا العلوم الاجتماعية.

(٤٣) انظر بشكل خاص: Theodule Ribot (1839-1916), Maladies de la personnalite (1885 ; English trans. 1895) - وهذا كتاب آخر أرى ضرورة قراءته من قبل الاقتصاديين. والندية المشار إليها فى المتن تبرز بصورة واضحة ليس بالمقارنة مع كتابات فرويد نفسه بقدر ما هى مع كتابات بعض الكتاب ممن شرعوا كأتباع لفرويد، وبخاصة الفرد أدلر Alfred Adler. كما تنبغى الإشارة إلى كتاب آخر من كتب ريبوت: Evolution of General Ideas (English Trans. 1926).

Westermarck أو تـــايلر Tylor والانثربولوجيـــا الحضـــارية، روز Ross والسوسيولوجيا 'التلقائية'، وهكذا... وعليه، يتبقى لدينا حقل ضيق جدا كان مـــاك دوغال أكثر شخصياته أهمية خلال الفترة المدروسة[٤٤]. كان ماك دوغـــال عالمًـــا نفسيًا مهنيًا وحاول تطوير علم نفس خاص من شأنه تفسير ظواهر التفاعـــل بـــين الأفراد أو المجموعات وتفسير التأثير الأساسى الذى يمارسه فكر مجموعة ما، مـــا أن يتشكل، على الأفراد الذين يدخلون فى المجموعة المعنية. إن حقيقـــة أن مـــاك دوغال شدّدَ على العنصر الخلاق وحاججَ من خلال الغريزة والإحساس يفسر لماذا فقدتْ تعاليمه، بعد نجاح أولى قوى، طعمها فى وقت كان يشهد انتشـــار المـــذهب السلوكى والبيئى.أما ليفى برول[٤٥]، فكان أقل من عالِم نفسى مهنى، ولكنه كان ما يزال يهتم بالفكر أساسًا وبالمجتمع بدرجة ثانوية فقط. ولا يتطلب الأمـــر إضـــافة أسماء كثيرة لكى نضعَ قائمة شاملة بصورة عادلة. فقد كان يجرى إنجاز بحـــوث نفسية (ذات طابع إحصائى أساسًا) لخدمة تخصصات عملية عدة يتعـــذر تناولهـــا هنا- يعتبر علم نفس الطفل أقربها صلة بالسوسيولوجيا العامة، فى نظرى.

(٤٤) See, especially, William McDougall, Introduction to Social Psychology (1908).

(٤٥) من بين الأعمال الكثيرة ل لوسن ليفى بـــرول Lucien Levy-Bruhl (١٨٥٧-١٩٣٩)، يكفـــى أن نـــذكر: Les Fonctions mentales dans les societies inferieures (1910 ; English trans. 1926).



الفصل الرابع

السياسة الاجتماعية والمنهج التاريخى[1]

[١. السياسة الاجتماعية Sozialpolitik]

[(أ) تأثيرها على العمل التحليلى]

[(ب) جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolitik]

[(ج) مشكلة ''الأحكام القيمية']

---

(١) [ملاحظة للناشر: كان هذا الفصل فى حالة غير نهائية وغير مرضية. فلم تكن هناك عناوين أو عناوين فرعية؛ حيث عمد الناشر إلى وضع هذه العناوين. تأتى معرفتى بهذا الفصل مما أشار شومبيتر إليه فى مقدمة الجزء الرابع ومن ملف عثرت عليه وهو يتضمن قسمين مطبوعين ومرفقين بنسختيهما المكتوبتين باليد. ويتضمن هذا الملف أيضًا عددًا كبيرًا من الملاحظات والكراسات والمطبوعات التى من الواضح إن شومبيتر كان ينوى استعمالها فى التنقيح. وقد كتبَ على غلاف الملف:'الجزء الرابع / ٤'.وفي الأصل، كان المكتوب هو:'الجزء الرابع / ٤، ٥'، ولكن المؤلف شطب الرقم ٥ حينما قرر دمج المادة فى فصل واحد بدلاً صدورها في فصلين مستقلين.

لقد تعينَ على ج. شومبيتر أن يقول ما يلى فى الجزء الرابع، الفصل الأول، القسم الثالث: خطة الجزء:'ثم تأتى ملاحظات حول مجموعتين من الكتاب والأفكار يتم تناولهما بصورة مستقلة: المجموعة التى تركزَ عملها فى الاهتمام القائم حينذاك بالإصلاح الاجتماعى والتى جرت تسمية قادتها على نحو غير موفق بتاتا: 'الاشتراكيون الأكاديميون' (Kathedersozialisten)؛ والمجموعة التى سميت وتسمي نفسها: المدرسة التاريخية (الفصلان الرابع والخامس).إن موضوع الأحكام القيمية، الذى تجادل الاقتصاديون بشأنه طويلاً، يجرى تناوله سويًا مع الفصل الرابع، بينما يتم تناول 'معركة المناهج' الشهيرة (ومقابلها الأمريكي:السجال المؤسسى) بالارتباط مع الفصل الخامس.

إن معالجة موضوع اشتراكيى الكراسى غير مكتملة. وفى الواقع، تبدو المعالجة كما لو إن قسمًا كاملاً حول هؤلاء الكتاب فى ألمانيا جرى شطبه. ومن الواضح أنه جرى شطب معالجة كتاب من هذا النوع فى فرنسا. وتعود النسخة الكاربونية من هذا القسم الخاص إلى تاريخ ١٧ كانون أول ١٩٤٣. ومن المؤكد أن هذه المعالجات تشكل دراسات تمهيدية وكان سيُعاد كتابتها على نحو كامل.

إن القسم المتعلق باشتراكيى الكراسى والأحكام القيمية غير مرضى بصورة خاصة؛ ومع ذلك، فقد نشرَ هنا لأن شومبيتر كان يشعر بشكل قاطع أن الأحكام القيمية كانت وما تزال تشوه عمل اقتصاديين كثيرين وأن تحليلهم لا يتأثر بالضرورة بهذه الأحكام. وتبرز قناعة شومبيتر هذه فى كل كتاباته بشكل واضح.

إن معالجة المدرسة التاريخية غير مكتملة أيضًا. وبعد بعض المناقشة للمدرستين التاريخيتين القديمة والحديثة و methodenstreit {معركة المناهج}، ترد مناقشة لعلم الاقتصاد التاريخى خارج ألمانيا، وبخاصة فى فرنسا وإنجلترا، ولكن ليس ثمة تحليل للولايات المتحدة أو المذهب المؤسسى الأمريكى American Institutionalism الذى وُعدَ به فى القسم: خطة الجزء.]

٢. [المذهب التاريخى]
[(أ) المدرسة التاريخية 'القديمة']
[(ب) المدرسة التاريخية 'الحديثة']
[(ج) معركة المناهج Methodenstreit]
[(د) المدرسة التاريخية 'الأحدث': شبيتوف، سومبارت و م. فيبر]
[(ه) التاريخ الاقتصادى وعلم الاقتصاد التاريخى فى إنجلترا]

[١. السياسة الاجتماعية Sozialpolitik]

جرّبَ الاقتصاديون تأثير الجو الجديد مثلما كانوا قد جربوا تأثير الليبرالية المبكرة وكما قد يتعين عليهم أن يجربوا تأثير الاشتراكية في وقتنا الحاضر. وفى كل هذه الحالات، كان هذا يعنى بروز ليس فقط أو حتى أساسًا وقائع ومشاكل جديدة بل أيضًا مواقف جديدة وعقائد (فوق علمية)[٢] وبالتالى، على الأقل لوقت ما، الثورة على القيود التى يجد الرجال الذين ينغمرون فى التحليل من الضرورى فرضها على أنفسهم، وذلك عند انقضاء كل حقبة وحينما تبرد الحماسات الأولى. فالكُتاب 'الميركنتيلون' لم يكتشفوا أن على الاقتصاديين أن يفعلوا شيئًا غير اقتراح الإجراءات والسعى وراء تطبيقها؛ بينما لم يكن اقتصاديو العهد 'الليبرالى' فى وضع أفضل فى البداية، رغم أنهم اكتشفوا أخيرًا الاختلاف بين موضوعة معينة وتوصية معينة؛ أما اقتصاديو الفترة محل الدرس، فإذ استسلموا لما بوسع القارئ أن يسميه الإغراء أو نداء الواجب، فأنهم انحرفوا بالمثل عن الطريق الوعرة التى تقود إلى الفتح العلمى.

[(أ) تأثيرها على العمل التحليلى] إن الطريقة والدرجة التى سمح بها الاقتصاديون لعملهم التحليلى أن يتأثر بالروح الجديدة للسياسة الاقتصادية اختلفت كثيرًا من بلد إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى. ففى إنجلترا، لم تتعرض

(٢) [فى أعلى هذه الصفحة: ثمة ملاحظات موجزة كثيرة والعبارة التالية بخط ج. شومبيتر: 'لا أرى أنه كان بوسعى أن أفعل أكثر لحماية القطعة الجميلة التالية من إساءة الفهم'.]

الاستمرارية فى البحث والتعليم لخطر حقيقى قط. لقد سايرت تطور الأزمنة، طبعًا، المجموعة الصغيرة من الاقتصاديين الإنجليز- وهذا ليس صعبًا على تلاميذ ج.س. ميل- ولكنها لم تهجر قطع الجهاز العلمى سوية مع الأحكام القيمية القديمة. وهذا يعود، جزئيًا، إلى حقيقة أن العضو الاعتيادى فى تلك المجموعة كان يفهم النظرية الاقتصادية بصورة أفضل كثيرًا من الاقتصادى الاعتيادى فى أى بلد آخر وبالتالى فأنه كان فى وضع يمكنه من إدراك المدى الكامل لحرية الاختيار الذى تتركه تلك النظرية لأى عقيدة اجتماعية قد يفكر باعتناقها. وتكمن الأسباب الأخرى فى أن تلك الحالة السعيدة من الأشياء على نحو فريد تمثل ببساطة حالة من الحرية الحقيقية تضمنها البيئة الإنجليزية التى أزالت مصادر كثيرة للاهتياج. إن معارضة ما يمكن أن يتصور الناس أنه تحالف بين علم الاقتصاد وسياسة عدم التدخل كانت توجد فى إطار وخارج إطار المجموعة الصغيرة من الاشتراكيين الأصوليين. ولكن هذه المعارضة لم تكن تعنى الكثير. وبشكل خاص، فأنها لم تعنِ 'مدرسة فكرية' جديدة. [حول هذه النقطة، ثمة ملاحظة تشير إلى أن شومبيتر كان ينوى كتابة فقرة حول الفابيين.]

فى الولايات المتحدة، لم يكن التقليد العلمى قويًا كما يبدو. ولكن 'راديكالية' العدد النمطى من الاقتصاديين لم تتجاوز النقاط التى يغطيها المذهب القديم: العداء للحماية ومؤسسات الأعمال الكبيرة 'الاحتكارية' الذى تطورَ لاحقًا إلى كراهية محببة لدى الاقتصادى الأمريكى الاعتيادى. كما تعرضت للانتقاد عمليات الرأسمالية التنافسية أيضا: فقد تعاطفَ بعض الاقتصاديين مع الحركة 'المؤيدة للنمو السكانى'، بينما قدّمَ البعض الآخر دعمًا متحفظًا لأفكار هنرى جورج Henry George[٣]، وأن الآراء التى تدل على عداء للنظام الرأسمالى بحد ذاته لم تكن غائبة، مع أن مَنْ ناصروها بإخلاص مثل فيبلن Veblen كانوا قليلين. ولكن الانتقاد كان ضعيفًا: إذ تكيفتْ الغالبية الكبيرة من الاقتصاديين مع القناعات الخدّاعة لرجال الأعمال الذين لم يشاركوا بعد فى هواجس وظنون نظائرهم الأوروبيين. ولم يعلن

(٣) [لم تجر كتابة الهامش المتعلق بهنرى جورج الذى كان متوقعًا حول هذه النقطة. حول المناقشة الخاصة بهذا الكاتب، انظر الفصل الخامس، القسم السابع، أدناه.]

أى اقتصادى، ممن يمكن أن يعتبره المرء اقتصاديًا 'قياديًا'، تأييده لأى مخطط جذرى حول الإصلاح الاجتماعى.

[القسم غير مكتمل: من الواضح أن ج. شومبيتر كان ينوى وضع خلاصة حول تطور الإصلاح الاجتماعى فى فرنسا وألمانيا قبل الانتقال إلى الفقرة التالية.]

ولا أتردد فى القول إن هذا الإنجاز هو أحد أهم الإنجازات فى سجل المهنة الاقتصادية. وآمل ألا يتعرض ما يلى إلى سوء فهم بعد أن أوضحت هذا الأمر بصورة تامة. لم يتحقق ذلك الإنجاز، الذى كان كبيرًا، فى حقل التحليل العلمى كما هو واضح. ولما كان هذا الكتاب يُعنى بتاريخ التحليل العلمى، فإن ذلك الإنجاز لا يهمنا. فما يهمنا هو جانب آخر منه – الذى اسلم حالاً أنه أقل أهمية –أى تأثيره على التعليم والبحث. إن تقييم هذا التأثير من شأنه إذن أن يقدم فرصة لتناول مشكلة الأحكام القيمية لدى الاقتصاديين، بقدر ضرورة هذا الأمر.

لقد تأثرت كفاءة التعليم دون شك. لقد شددتُ آنفًا على الدور الذى أدته المحاضرات الأكاديمية فى انتشار روح الإصلاح الاجتماعى. فمن المؤكد أن 'الاشتراكيين الأكاديميين' الألمان قد حققّوا المثال بالنسبة للسياسيين والأفراد العاديين التقدميين– مثال البروفيسور الذى يبشر بالإصلاح ويشجب المصالح التى تعوقه. كان لوجو برنتانو Lujo Brentano يخاطب طلابه كما لو أنه كان فى اجتماعات سياسية، وقد ردوا هم بسرور قابله برنتانو بسرور مضاعف. وكان أدولف فاغنر Adolf Wagner[٤] يصرخ ويشجب ويهز يديه أمام خصوم متخَيلين، على الأقل قبل أن تخرسه الشيخوخة. وكان الآخرون أقل حيوية وفعالية ولكن ليس أقل وعظية فى نواياهم[٥]. ولا يُفترَض بهذه المحاضرات أن تكون ضعيفة بالضرورة من حيث التعليم التقنى الذى تُقدمه، ولكنها كانت كذلك كقاعدة عامة. ومَنْ يرى أن هذا سعر

---

(٤) حول فاغنر، انظر الفصل الخامس، القسم الرابع، الفصل الثامن، القسم الثانى، أدناه.

(٥) لا أهدف إلى التشديد على أن المحاضرات أو السينمارات الألمانية كانت مثيرة تمامًا. فالمثالان المشار إليهما هما مثالان استثنائيان. وكقاعدة، فإن البروفيسور كان يحاضر وفقًا لمخطوطة قديمة فى الغالب أو يترأس سينمارات فاترة يلقى فيها المرشحون للدكتوراه خلاصات من أطروحاتهم. وهذا هو المشهد الذى شاهده الزائرون الأمريكان وقد تكون تجربتهم هذه هى أحد أسباب العداء الشديد لطريقة المحاضرة فى التعليم الذى نلاحظ فى جامعات أمريكية كثيرة.

زهيد نظير الأخلاق والغيرة، فمن الملائم أن يتأمل للحظة ما كان يمكن أن يكون عليه الطب الباطنى لو أن معلميه انغمسوا فى الخطابة حول مفاخر المعالجة بدلاً من تطوير القدرات التحليلية لدى تلاميذهم. وقد ترك الجامعات عددٌ كبير من الباحثين واشتغلوا بالمهن العملية المتاحة للاقتصاديين وهم يتمتعون بمستوى يبعث على الأسى، وأن البعض من أفضلهم تركها وهم فى غاية الاشمئزاز[٦].

[(ب) جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolotik] أما بالنسبة للبحث، فينبغى أولاً تمييز الجانب الحسن منه. فقد أشرنا آنفًا إلى أن حماس الاقتصاديين الألمان للإصلاح تركزَ على مشاكل أو إجراءات فردية على غرار حماس الفابيين فى إنجلترا: أما إعادة البناء الأساسى للمجتمع، فهذا أمر يتحقق فى أوانه وكأثر جانبى by-product أكثر مما كنتاج للجهود الهادفة إلى تحقيقه بشكل مباشر. إن هذا المدخل ينطوى على تراكم وقائع كثيرة، وتشهد السلسلات المثيرة من Schriften des Verein fur Sozialpolotik {مجلة جمعية السياسة الاجتماعية}- وهى ١٨٨ 'مجلد' تتألف معظمها من مجلدات عدة بالفعل- على التصميم القاطع على البحث وبذل الجهد، وهو أمر ندين له بالتوسع الهائل فى معرفتنا الوقائعية. وقد تحققَ عمل إضافى كثير من نفس النوع، من قبل أفراد ومجموعات، سواء بالارتباط مع ذلك الجهد المشترك أو بمعزل عنه[٧]. ولو قررنا، لضيق المجال

---

(٦) ثمة حالات توضح فيها المزحة والنكات وضعًا ما بصورة أفضل من أى شىء آخر وذلك مهما كانت المزحة والنكات مكروهة من زاوية التقاليد العلمية. وهكذا أجازف بتقديم مثالين توضيحين من هذا النوع. يتمثل أولهما فى تعريف لعلم الاقتصاد كان قد كسبَ بعض الانتشار حينذاك: 'علم الاقتصاد، ماذا يعنى ...؟ أوه، نعم، أنا أعلم بأنك تكون اقتصاديًا حينما تقيس مساكن العمال وتقول إنها ضيقة جدًا'. والمثال الثانى هو قول مأثور سمعته ذات يوم من امرأة ألمانية مثقفة ومهذبة: 'تلقيتُ مقررات وامتحانات فى علم الاقتصاد ولكننى لا أعرف شيئًا ولست مهتمة بذلك. وكما ترى، كنت أشعر بأنه كان على أن أتقيد بطريقة 'الدراسة' studing فى جامعة ما، ولكننى لم أنوِ العمل الجدى. ولذلك، اخترتُ علم الاقتصاد لأن كل المطلوب فيه لنيل رضا الممتحنين هو القدرة على المحادثة اللبقة حول علم الأخلاق والإصلاح والسيطرة، وشىء من هذا القبيل'. ولا أقصد طبعًا أن أقول إن هؤلاء الممتحنين هم النماذج لمعظم أو حتى كثير من المعلمين. إذ ينبغى عدم المبالغة فى مغزى النكتة. ولكن لا ينبغى التقليل منه أيضًا إلى حد إنكاره التام، على الأقل بالنسبة إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

(٧) إن أهمية ذلك الجهد، كجهد ليس له نظير قامت به مجموعة وطنية من الاقتصاديين المهنيين، تجعل من المستحسن أن نقول بضع كلمات حول كيفية تنظيمه. لقد أخذ ذلك الجهد شكلاً جماعيًا أساسًا team-work. وكان بوسع كل عضو، وبخاصة عضو المجلس الكبير، أن يقترح مشروعًا ما=

المتاح لنا، إن مجلة الجمعية Schriften تقف باعتبارها المثال الوحيد على هذا النوع من التحليل، فمن الضرورى أن نفهم أن هذا المثال يوضح ما شكّل الجزء الأكبر من العمل الذى قدمه الاقتصاديون فى كل البلدان- فى إنجلترا، كان هذا العمل يتحقق كما فى السابق من قبل اللجان الملكية إلى حد ما(٨).

قدّم كثير من تلك المجلدات عملاً رفيع المستوى كان نموذجيًا ليس فقط فى اهتمامه الدقيق بالتفاصيل ولكنه مهم تحليليًا أيضًا ويستلهم الاعتبارات العلمية والعملية معًا. إن الدراسات الشاملة للجمعية حول الأسعار (بدءًا من عام ١٩١٠) تصلح كمثال على ذلك. ومع ذلك، فإن معظم تلك الدراسات لم يكن أفضل أو أسوأ من التحقيقات التى كانت وما تزال تُنجزَ فى كل العهود وفى كل البلدان. ولكن البحث حول تأثير إنتاج الذهب الذى أشرف عليه أرثر شبيثوف Arther Spiethoff Der Einfluss der Gold-erzeugung auf die Preisbildung, 1890-1913, vol. 149) of the Schriften) والذى هو جزء من تلك الدراسات، كان يتجاوز المستوى العام. ورغم ذلك، وعلى الإجمال، فإن الاقتصاديين الذين أنجزوا التقارير التى تملأ مجلدات الجمعية لم يهتموا بالتنقية التحليلية إلاّ قليلاً. ولم يبغوا إزعاج أنفسهم بتحليل ما جمعوا من وقائع بل مضى معظمهم مباشرة من انطباعاتهم الأولى التى تتيحها الوقائع إلى تقديم التوصيات وذلك بالضبط كما يمكن أن يفعل أى باحث غير متخصص. كما أنهم لم يستعملوا، ولم يساهموا فى، التكنيك النظرى أو الإحصائى رغم توافر فرص واضحة لهم لأن يفعلوا ذلك. وأن الجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد لم يتطور على أيديهم، بل إنه تعرض إلى التدهور.

=للبحث. ثم تختار الجمعية مشروعات معينة من بين ما يقترَح وتخول أفرادًا أو لجانًا صغيرة بالإشراف على البحث المعنى. ثم تقسّم هذه اللجان بدورها البحث بين عدد من المشاركين وتتولى تنسيق النتائج التى تنشر فى المجلة بعدئذ. وعلاوة على ذلك، تنظم هذه اللجان مناقشة تلك النتائج فى اجتماعات الجمعية، ولدى مقررى الجمعية (وهما اثنان عادة) وبقية المساهمين. وكان للنجاح فى تلك الاجتماعات بعض الأهمية بالنسبة لسيرة الباحث المعنى الأكاديمية [لقد جرى تقديم بعض هذه المعلومات فى الفصل الأول من هذا الجزء.]

(٨) نشير فيما يلى إلى قسم من تلك اللجان التى كانت تقاريرها تحمل أهمية خاصة من زاوية التحليل الاقتصادى: Shipping Dues (1853) ; Coal Supply (1866); Agriculture (1881) ; Housing (1885) ; Depression of Trade (1886, particularly the 3rd report) ; Gold and Silver (1887) ; وكذلك Poor Laws (١٩٠٩، وبخاصة التقرير الشهير حول الأقلية).

وعلاوة على ذلك، فحينما تمثل المهارات المميِّزة لموزعى الحليب زائدًا الولاء المتوهج لمُثل الجمعية- مع قليل من الفلسفة والعناصر الأخرى من الحضارة الألمانية-كل ما كان مطلوبًا من المرء لكى لإثبات نفسه كاقتصادى ونيل الترقية الأكاديمية بالشكل المناسب، فمن العسير أن نستغرب كيف أن العرض قد تكيَّف مع نوعية الطلب. ولولا ذلك لما كفَّ الكتاب الممتازون عن الاهتمام بالحقول الأرفع من الابتكار والصرامة العلمية. والكتاب الذين يتعذر وصفهم ككتاب ممتازين لولا الاهتمام بهذه الحقول كانوا قد رفضوها فرحين ومتباهين بفعلتهم هذه. ومع أنه كان هناك دائمًا بضعة كتاب حاولوا إبقاء الراية خفاقةً دائمًا[٩]، فإن النظرية الاقتصادية بالصورة التى جرى فهمها فى إنجلترا، كانت فى بلدان عدة معطلة لعدة عقود بشكل كامل تقريبًا ليس فقط كحقل بحث ولكن أيضًا كوسيلة لتدريب الباحثين على عادات التفكير العلمية. وحينما انطلق فى العقد الأول من هذا القرن، وتحت التأثير النمساوى والأجنبى، رد الفعل ضد 'علم اقتصادى دون تفكير'، فقد تجلى المدى الكامل للدمار فى حقيقة أن الناس نادرًا ما كانوا يعرفون ما تعنيه النظرية الاقتصادية: إذ تصورَ كثيرون أنها نوع من فلسفة الحياة الاقتصادية أو مجرد منهجية، بخلاف ذلك. وقد ألقى مراقبون أجانب كثيرون كل اللوم على المدرسة التاريخية فى وجود هذه الحالة من الأشياء. ولكن المدرسة التاريخية، رغم أنها كانت تشجع اهتمامًا علميًا بحتًا آخر، بيد أنها كانت ما تزال تشجع اهتمامًا علميًا معينًا؛ وينبغى عدم تحميلها مسئولية إحلال العقائد convictions محل البحث.

[(ج) مشكلة 'الأحكام القيمية'] قد يمثل القلق على مصير علم الاقتصاد أحد الأسباب التى تفسر لماذا شعرَ عدد متزايد من الكتاب بأن من المستحسن تحويل الجمعية Verein إلى شىء ما أكثر شبهًا بجمعية علمية؛ وطرح السؤال، بعد تحقق هذا الأمر إلى حد ما، عما إذا كان من حق الاقتصاديين أن يمرروا الحكم- الأخلاقى أو غيره- على الظواهر التى كان يحللونها. وفى العقد الأول من هذا

---

(٩) [كان ج. شومبيتر ينوى كتابة هامش هنا حول ديل Diehl، ديتزلDietzel، أوبنهايمر Oppenheimer، و ليكسس Lexis.]

القرن، كانت مشكلة Werturteil {الحكم القيمي} وراء المناقشات الساخنة التى بلغت ذروتها فيما حدث من شجار تقريبًا فى مؤتمر فينا عام ١٩٠٩. وبالنسبة لكثيـــرين، فمن الواضح بصورة مسبقة أن الهجوم على مبدأ الممارسة التاريخية للجمعية كان لابد من أن يأتى من اقتصاديين لا يتعاطفون مع السياسات التى تبنتها الجمعية. بيد أن الأمر لم يكن كذلك. فأعداء الجمعية كانوا طبعًا يحتجون بشكل ثابت على افتقاد الجمعية 'للموضوعية' العلمية. ولكن فى إطار الجمعية، كان م. فيبر M. Weber و سمبارت Sumbart أبرز قائدين لتلك الحملة الهادفـــة إلـــى التحـــرر مـــن التقيـــيم (Wertfreiheit)، وهما من الجناح الراديكالى من الجمعية ولـــم يكونـــا نصـــيرين للمصالح الرأسمالية قط[١٠].

ومع ذلك، فمن الواضح جدا مما قيل لحد الآن، إن المشكلة المعرفية المعنية ليست هى التى تفسر حدة المناقشة بل اعتبارات ذات طابع آخـــر. فقـــد لا يشـــعر المرء قط بأى ارتياب فى المكانة المنطقية للأحكام القيمية فى إطار علم ما، ومـــع ذلك فأنه يعتقد (أ) بأن إحلال عقيدة معينة محل المقدرة التحليلية عند اختيار مـــلاك علم ما هو أمر يعوق التقدم؛ و (ب) إن مَنْ يعلنون انصرافهم لمهمة توسيع وتعميق و'تكنكة' tooling رصيد الإنسانية من المعرفة ويتباهون بالأفضليات التى تمنحهـــا المجتمعات المتحضرة لأنصار هذا النشاط الخاص، إنما يعجـــزون عـــن الوفـــاء بتعهدهم حينما يكرسون أنفسهم، وهم يرتدون الرداء الواقى لرجل العلم، لمـــا هـــو حقًا نوع خاص من الدعاية السياسية. ومن السهل أن نرى أن مَنْ كـــانوا يفكـــرون بطريقة مختلفة، يدركون على الأرجح إن ما كان فى خطر لم يكن هو نقطـــة مـــن المنطق العلمى بل مكانتهم المهنية وكل ما كان عزيزًا عليهم فى نشاطهم المهنى.

إن المشكلة المعرفية بذاتها لم تكن صعبة جدا أو مهمة جدا ومـــن الممكـــن تناولها وحسمها بكلمات قليلة. ومن الملائم أن نفعل هذا من خلال البيئة الإنجليزية حيث برزت المشكلة ضمن السياق الطبيعى للأشـــياء – إذ إن الأضـــواء الكاشـــفة تتسلط على المواقف والممارسات المعتادة لعلم ما كلما تقدمَ هذا العلـــم بـــالعمر –

---

(١٠) [كتب ج. شومبيتر: أتركى صفحة هنا لوضع هامش حول سومبارت.]

وحيث تكون تلك الفظاظة السياسية، التى أثرّت على معالجة المشكلة فى البلدان الأخرى، أقل أهمية. سبق لنا أن رأينا كيف جرى إدراك المشكلة وكيف تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين المتعاقبين بين سنيور وكيرنس. إن التمييز بين المحاجة حول 'ما هو كائن' وحول'ما يجب أن يكون' كان قد تحققَ من قَبْل حينما صاغ سيدفك Sidgwick[(11)] التفسير الصحيح لهذا التمييز بطريقة لم تترك إلا شيئًا قليلاً دون إنجاز، هذا إنْ تركت شيئًا ما أصلاً، والتى يبدو أن مارشال وأتباعه المباشرين سلموا بها- من حيث المبدأ على الأقل.

إن 'ما ينبغى أن يكون'، أى الوصفةّ أو النصيحةّ المطلوبة، يمكن لأغراضنا أن نردها إلى تعبير ما statement عن تفضيل أو 'رغبة ما' desirability. إن الاختلاف المهم بين تعبير من هذا النوع- كالقول، مثلاً، 'إن من المرغوب تحقيق عدالة اقتصادية أكبر'- وبين تعبير يخص علاقة ما- كالقول، مثلاً، 'إن المبلغ الذى يحاول الأفراد أن يدخروه من دخل قومى معين يعتمد على طريقة توزيع الدخل، بين أمور أخرى'- يتجلى فى حقيقة أن قبول التعبير الثانى يعتمد حصرًا على القواعد المنطقية للمشاهدة والاستنتاج، بينما أن قبول التعبير الأول ('الأحكام القيمية') يتطلب دائمًا، إضافة إلى ذلك، القبول بأحكام قيمية أخرى. ليس لهذا الاختلاف سوى أهمية ضئيلة حينما تكون الأحكام القيمية 'النهائية'، التى ننقاد إليها كلما دأبنا على السؤال لماذا يقيِّم فردُ معين بصورة معينة بالضبط، مشتركة لكل الأفراد الاعتياديين فى بيئة حضارية معينة. وهكذا، ليس ثمة ضرر فى موقف

---

(11) إذ نجد ما يلى في مقدمة كتابه Principles of political Economy, 1883, (3ed ed., 1901, pp. 7-8):'لقد حرصت بصورةٍ عامة على تجنب العبارات الدوغمائية حول النقاط العملية. فمن النادر جدًا، إنْ كان هناك أصلاً، أن يمكن تقرير المسائل الاقتصادية العملية، التى تقدَم إلى رجال الحكم، بصورة حاسمة وفقًا لمحاجة مجردة تستند على أسس أولية معينة. فالحل الصحيح يتطلب عمومًا معرفة كاملة ودقيقة بوقائع الحالة المحددة المعنية؛ وأن صعوبة التأكد من هذه الوقائع تحول فى الغالب دون الحصول على استنتاجات وضعية positive من جانب أى منهج علمى على وجه التحديد.

وفى الوقت نفسه، ورغم ذلك، فإن وظيفة النظرية الاقتصادية بالنسبة لمثل هذه المشاكل ليست أقل أهمية أو ضرورة قط: ما دامت الاستنتاجات العملية للخبير الأكثر بعدًا عن النظرية يتم التوصل إليها ضمنًا أو صراحة بواسطة محاجة ما وفقًا لبعض الأسس الاقتصادية؛ فلا يمكن للاستنتاجات أن تكون صحيحة إلاّ بالمصادفة حينما تكون الأسس أو المحاجة غير سليمة'.

الطبيب أن تكون النصيحة التى يقدمها تنبع من مقدمات علمية ذلك لأن الأحكام القيمية المعنية- فوق العلمية، إنْ تحدثنا بصورة صارمة- هى عامة بالنسبة لكل الأفراد الاعتياديين ضمن بيئتنا الحضارية: فكلنا نقصد الشيء نفسه تقريبًا حينما نتحدث عن الصحة ونجد إن من المرغوب التمتع بالصحة. ولكننا لا نقصد الشيء نفسه حينما نتحدث عن المصلحة العامة لأننا ببساطة نمتلك رؤى حضارية مختلفة جدًا، نقوم على أساسها بتعريف المصلحة العامة فى كل حالة منفردة.

كان لسيدفك Sidgwick حصته الكاملة من الثقة الإنجليزية التقليدية 'بالقيم النهائية' التى حدثَ أن سادت فى بلد المرء فى وقت معين. ولذلك، وبعيدًا عن حدود 'علم' الاقتصاد، سلّمَ سيدفك بوجود'فن' مناظر تُشكلُ فرضياته تعاليم ولكنها تعاليم لا تقل إلزامًا من الفرضيات من النوع المنطقى-الوقائعى. ومع ذلك، فقد أبصر المشكلة الحقيقية حينما أوضحها بمثال ممتاز من شأنه، بعد توسيعه قليلاً، أن يلخص النقطة المركزية فى ذلك السجال.

ثمة عدد غير محدود من الدوافع والاعتبارات تشارك فى جعل فرد ما مناصرًا للحماية أو لحرية التجارة. ومن بينها أشياء ترتبط بتفضيل المرء لأنماط أو مُثل وطنية معينة. وعليه، ليس بوسع أى حجة علمية أن تكرهه على اعتناق أو نبذ مذهب الحماية[١٢]. ولكن دوافعه يمكن أيضًا أن تتضمن، وهى تتضمن عادةً، فرضياتَ عن أسباب ونتائج قد يقع بعضها أو كلها ضمن نطاق المحلل الاقتصادى. فإذا حدثَ إن صاحبنا كان حمائيًا لإيمانه بأن الحماية تصلح كحل لمعالجة البطالة، فإن الاقتصادى يكون على حق حينما يشير إلى أن الأمر هو كذلك فى حالات معينة وليس كذلك فى غيرها، وأن صاحبنا، بهذا المعنى، 'ينبغى' أن لا يكون حمائيًا

(١٢) تبتغى ملاحظة أن ذلك لا يعنى أن قناعات الاقتصادى حول الموضوع لا يمكن أن تكون موضوعًا للتحليل العلمى أو أنها لا تثير الاهتمام. فبالنسبة للنقطة الأولى، فقد نحب أن نفسر لماذا يضمر فرد أو مجموعة معينة قناعة معينة حول سياسات اقتصادية معينة. إن مثل هذا التحليل هو تحليل علمى بصورة تامة. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد تعكس وجهات نظر اقتصادى ما مواقف الفئة الاجتماعية التى ينحدر هو منها مما يساعد على تشخيص نمط سياسى معين؛ وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصادى المعنى، كفرد، قد يكون مهمًا إلى حد يبرر ملاحظة وتسجيل تفضيلاته السياسية. ولكن أيًا من هذه الأشياء لا يمت إلى الموضوع قيد الدرس بأى صلة.

بشكل غير مطلق. لابد من أن القارئ يدرك أن الاعتبارات من هذا النوع تخفض كثيرًا من الأهمية العملية للموضوع بقدر تعلق الأمر بجانبه المعرفى البحت. وبشكل خاص، إذا كان الاقتصادى مفتونًا بالحس التاريخى المميز للبيئة، فقد يمكنه أن يقدم- انطلاقًا من معرفة أن الأحكام القيمية ترتبط ببيئة معينة- نصيحة نسبية تاريخيًا دون أن يتجاوز حدود كفاءته المهنية. إن من شأن هذا أن يمضى بنا إلى حد ما، ولو ليس إلى الحد الكامل، باتجاه تبرير الأحكام القيمية للاقتصاديين. كما إنه يفسر، جزئيًا على الأقل، لماذا أن السجال بشأن الأحكام القيمية لم يؤدِ إلى أى نتائج مهمة. ولكن هذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن الأنشطة شبه السياسية للاقتصاديين عرقلت تقدم علم الاقتصاد بشكل حاد- بما فيه تقدم فائدته العملية.

[٢. المذهب التاريخى]

يتمثل أحد أهداف كتابنا هذا فى دحض الخرافة القائلة بأنه كان هناك وقت أحتقر فيه الاقتصاديون، كمجموعة، درس الواقع التاريخى أو الواقع القائم حينذاك أمامهم، أى وقت ما كان فيه الاقتصاد ككل علمًا تأمليًا بحتًا أو يفتقد إلى ملحقه الوقائعى. إذن، ما هى الصفة المميِّزة للمجموعة التى أسمت نفسها: المدرسة التاريخية Historical School وكيف كان بوسع أعضائها أن ينظروا لبرنامجهم كمنطلق جديد؟ من الواضح إن هذه الصفة لا تكمن فى إدخال كل مَنْ اعترفوا بالتاريخ الاقتصادى كمصدر مهم للحقيقة الاقتصادية. كما إننا لا نستطيع أن نرسم دائرة نضع فيها كل مَنْ أظهروا تمكنًا كبيرًا من الوقائع التاريخية أو امتلكوا فهمًا للتدفق التاريخى من السياسات وللنسبية التاريخية للفرضيات: فهذا كان سيعنى إدخال ليست وماركس ومارشال. ولا يكفى حتى القيام بالفعل بعمل تاريخى: فلا معنى لتعريفٍ من شأنه أن يشمل جيمس ميل.

ومع ذلك، فإن هذه الأفكار تشير بشكل مباشر إلى ما نبحث عنه. فالنقطة الأساسية والمميِّزة للعقيدة المنهجية للمدرسة التاريخية هى إن جهاز الاقتصاد العلمى ينبغى بشكل رئيسى أن يتكون من نتائج الكتابات التاريخية ومن التعميمات

القائمة عليها- وفى البداية، كان يُعتقَد بأن ذلك الجهاز ينبغى أن يتألف من هذه النتائج والتعميمات حصرًا. كان على الاقتصادى أن يتقن التكنيك التاريخى قبل أى شيء آخر، وذلك بقدر تعلق الأمر بالجزء العلمى من عمله. ويتعين عليه، بمساعدة هذا التكنيك الذى يمثل كل ما يحتاج إليه من جهاز علمى، أن يغوص فى بحر التاريخ الاقتصادى لدرس الأنماط والعمليات الخاصة بكل تفاصيلها الحية، المكانية والزمنية، التى يجب أن يستطيب طعمها. وعندئذ، فالنوع الوحيد من المعرفة العامة، الذى يمكن الحصول عليه فى العلوم الاجتماعية، من شأنه أن ينمو من بين هذا العمل بصورة تدريجية. وكان هذا هو أصل ما أصبح يُعرَف بالمنهج التاريخى Historical Method فى علم الاقتصاد[١٣]. ويمثل الموقف والبرنامج الناشئان ما كان يقصده الاقتصاديون، الذين لديهم مذاهب أخرى، بالمذهب التاريخى Historism.

وبطبيعة الحال، ينبغى تفسير مصطلح 'تاريخ' History بصورة واسعة بحيث يشمل الواقع ما قبل التاريخى والواقع القائم ومساهمات علم الاثنيات.ومن المؤكد أن طريقتنا فى تعريف المدرسة التاريخية تميل إلى طمس الحد الفاصل بين الاقتصادى التاريخى historical economist والمؤرخ الاقتصادى economic historian. ولكن ليس فى هذا أى ضرر. ذلك لأن العقيدة المنهجية للمدرسة التاريخية يمكن أن تلخصها بالضبط الفرضية القائلة إن الاقتصادى، كباحث، يجب أن يكون مؤرخًا اقتصاديًا فى الأساس. فعمل اقتصاديى المدرسة التاريخية كان يُكمِّل حقًا، وقد تم استكماله ب، عمل المؤرخين الاقتصاديين البحت، وهو عمل ذو طابع تاريخى تَرسخَ قبل ذلك الحين ولم يرحب دائمًا بما بدا أحيانًا كمنافسة غير عادلة[١٤].

---

(١٣) سيتضح أن هذا المعنى للمنهج التاريخى المبين أعلاه لا يمت بأية صلة إلى معانى أخرى يحملها نفس المصطلح مثل: المجموع الكلى من الأساليب التى يستعملها المؤرخ أو طريقة تطورية genetic method للعرض.

(١٤) لن يعجز أحد عن ملاحظة جانب التنافس المهنى فى ذلك العداء. ولكن كان هناك سبب آخر أكثر وجاهة لهذا العداء من جانب مؤرخى الاقتصاد، وكذلك المؤرخين الآخرين نظرًا إلى أن الاقتصاديين التاريخيين ذهبوا أحيانًا أبعد من أى شيء يمكن أن يسمى كتاريخ اقتصادى. فالاقتصاديون، وبخاصة تلاميذ شمولر، لم يهتموا كثيرًا بإتقان جهاز المؤرخ، وإن عملهم فشل فى=

وعند تعريف المدرسة التاريخية بهذا المعنى، فمن المتعذر القول أنها سادت ذات يوم فى أى بلد. ولكن هذه المدرسة شكلت، خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، العامل الأكثر أهمية ذى الطابع العلمى البحث بالنسبة للاقتصاد الألمانى. وهذا ما يفسر توجهنا الآن نحو التعرف بصورة أكمل نوعًا ما على عمل المدرسة التاريخية الألمانية قبل أن نتناول بإيجاز الحركات المناظرة فى البلدان الأخرى.

[(أ) المدرسة التاريخية 'القديمة'] سنعمد أولاً إلى الإشارة إلى عمل ثلاثة كتاب تمشيًا مع التقليد الدارج: برونو هلدبراند Bruno Hidlebrand، وويلهيلم روشر Wilhelm Roscher، وكارل نيس Karl Knies، الذين يُذكرون سوية عادةً تحت عنوان: المدرسة التاريخية الأقدمOlder Historical School. وفى الواقع، مع ذلك، فإن هؤلاء الكتاب لا يشكلون مدرسة حقًا بحسب مفهومنا- على القارئ أن يتذكر أن مصطلح مدرسة School، فى هذا الكتاب، يعنى ظاهرة سوسيولوجية محددة وبالتالى لا يجوز استعماله كيفما نشاء للإشارة إلى أى مجموعة من الكُتاب نحب اختيارها- وأن علاقتهم بالنظرية الاقتصادية لم تكن موحدة، ولا أن تختلف كثيرًا عن علاقة جمهرة الاقتصاديين الآخرين فى كل العهود الأخرى.كان هلدبراند كاتبًا نشطًا يتمتع بمزايا عدة ويشدد، فى برنامجه وعمله، على الطابع التطورى للحضارة الاقتصادية- دون أن يتخلى عن إيمانه'بالقوانين الطبيعية'، رغم ذلك- وعلى الأهمية الأساسية للمادة التاريخية أكثر مما فعلَ معظم معاصريه. أما روشر، فهو التجسيد لتعاليم الأكاديميين ذات الطبيعة الفلسفية-التاريخية أساسًا، وهو جدير حقًا بالذكر هنا وذلك لأعماله فى حقل تاريخ الفكر الاقتصادى، إلى جانب كونه

=تلبية مقاييس مهنة المؤرخ أحيانًا. وقد أثيرت اتهامات من هذا النوع ضد شمولر نفسه.

مهما كانت الحقيقة، بالنسبة لنا، التى يأخذها تعريفنا بنظر الاعتبار، أى حقيقة عدم وجود حد فاصل حقًا، بيد أنها تثير صعوبة كبيرة. فليس بوسعنا شمول الأدب التاريخى المتعلق بالفترة؛ ومع ذلك، يجب علينا أن نفعل ذلك حقًا. فكل تاريخ لعلم الاقتصاد بالمعنى الواسع الذى تتبناه المدرسة التاريخية سيكون ناقصًا بشكل بائس ما لم يذكر رجالاً مثل جورج فون بيلو George von Below، ألفونس دوبش Alphons Dopsch، السير هنرى ماين Henry Maine وكثيرين غيرهم ممن أضافوا إلى معرفتنا بالمؤسسات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعصور الوسطى أكثر مما فعل الاقتصاديون يوما ما، ولكن ينبغى على أن أبين الحد الفاصل فى بعض المواضع.

شخصية قيادية فى الاقتصاد الأكاديمى. ومن موقعه هذا، فى مجلداته الثقيلة ومحاضراته غير الحيوية، كان روشر يطرح بوعى المذهب الأصولى- الإنجليزى بشكل رئيسى- السائد فى زمنه، مستعينًا بالمادة التاريخية لتوضيحه وتبسيطه. ومع ذلك، فهذا الأمر لا يخلق اقتصاديًا تاريخيًا a historical economist بالمعنى المتميز لهذا المصطلح. كما لا يخلقه الحديثُ عن 'قوانين تاريخية' أو استحسان حكمة مانغولد Mangoldt القائلة إن علم الاقتصاد هو 'فلسفة التاريخ الاقتصادى'- وبخاصة حينما نتذكر أن هذا الكاتب ينظّر بطريقة تشبه بالضبط الطريقة التى ينظّر بها الآخرون. أما نيس، فكان الأبرز بين الثلاثة. ولكن عمله الرئيسى يقع فى حقل النقود والائتمان حيث صنع شهرته كمنظّر. وتتجسد صلته الوحيدة بالمدرسة التاريخية فى كتاب برنامجى شدّدَ فيه على النسبية التاريخية ليس فقط للسياسات بل للمذاهب أيضًا، وقد أشاد بكتابه اقتصاديون تاريخيون حقًا-وهى شهرة لا يستحقها بصورة تامة[١٥].

[(ب) المدرسة التاريخية 'الحديثة'] من العدل أن يرتبط المنطلق الجديد، برنامج البحث المتميز، وظهور مدرسة حقيقية باسم غوستاف فون شمولر Gustaf von Schmoller (١٨٣٨-١٩١٧) [١٦]. وفى خلاصة كهذه، ينبغى علينا أن نركز على عمله وقيادته. أما رجال خط القيادة الثانى: برنتانو، وبوخر، وهيل، ونساب-

---

(١٥) Die Politisvhe okonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Metode (1853 ;] enlarged ed.,1883. ثمة مناقشة لنيس فى الفصلين الخامس والثامن، أدناه.]

(١٦) من كتاباته حول الموضوع، يكفى أن نذكر المختارات: Zur Literatur-geschichte der Staats- und Sozialwissenschaften (1888) و Grundfragen der Sozialpolitik und Volkswirtschaftslehre (١٨٩٧؛ حيث يرد فى هذا العمل الخطاب المهم حول: 'Changing Throries and Established Truths in the Field of the Social Sciences')؛ والطبعة الأخيرة من مقالته: 'Volkswirtschaft and Volkswirtschaftslehre' فى الموسوعة الألمانية (Handworterbuch fur Staatswissenschaften) التى تعكس أكثر فكره نضجًا حول الموضوع. وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى أن شمولر كرس لمهمة القيادة ليس فقط كل طاقته وروحه الكفاحية وإمكاناته الهائلة فى العمل ولكن أيضًا مقدرة إستراتيجية وتنظيمية كبيرة. فمن بين أشياء أخرى، أصدر مجلة دورية - كانت تعرَف بـ Schmoller's Jahrbuch - ونشر عددًا من الدراسات - the Forschungen - خدمت القضية وقدمت تسهيلات لنشر عمل المدرسة. وكان شمولر Scholarch {'أكاديميا'} نمطيًا.

من دواعى العدل ذاته أن نسمّى هؤلاء بهذا الاسم- فنكتفى بالإشارة إليهم أدناه[١٧]. ويتعين علينا أن نغفل كليًا عمل الكتاب الأقل بروزًا.

قاد شمولر هذه المدرسة- المدرسة التاريخية الأحدث، كما أصبحت تُسمى- بالمثال كما قادها بالكلمة. وفى أيامه الأولى، قدّمَ شمولر دراسة حول براعة البزازين والحائكين فى ستراسبورغ تكمن أهميتها فى إطارها البرنامجى (الذى لولاه لما كان فيها ما يميزها بشكل خاص) وغدت نموذجًا لعمل جمهرة من تلاميذه وأتباعه من غير تلاميذه. ومع ذلك، فقد ذهب اهتمامه بالتاريخ أبعد بكثير مما كان يوحى به هذا المثال. إذ أنتجَ أيضًا عملاً لا يُقدَمه عادة إلاّ مَنْ هو مؤرخ محترف؛ فقد قام بدور أساسى مثلاً فى العمل الكبير حول وثائق تاريخ الإدارة العامة فى بروسيا الذى كان يتباهى به بصورة محببة. وهكذا، فمع أن تقديم العمل التاريخى من قبل الاقتصاديين لم يكن جديدًا بذاته، بيد أنه كان يقدَم حينذاك بحجم لا سابق له وبروح جديدة. وبالنسبة للنقاد الذين يعتقدون إن هذا العمل ذهب أبعد كثيرًا مما ينبغى- وممن يتحدثون عن المذهب التاريخى بنبرة من الازدراء- فمن العدل أن نجيبهم، أولاً، بأن العمل البشرى كله هو عمل أحادى-الجانب بالضرورة؛ وثانيًا، أنه بالرغم مما تم إنجازه كله، فإن من المستحيل أن نعثر على حقل واحد فقط- أو من المستحيل على أنا، على الأقل، أن أفعل ذلك- ذهب فيه العمل المنجز خلال الفترة المدروسة إلى الحد الذى سيتمناه المرء.

من المؤكد أن الكثير من هذا العمل كان مبتذلاً نوعًا ما[١٨]. ولكن حصيلته الكلية كانت تعنى تقدمًا هائلاً فى دقة المعرفة حول العملية الاجتماعية: يكفى أن نذكر قائمة العناوين الرئيسية- السياسة الاقتصادية (وبخاصة المالية) والإدارة؛ بنية المجتمع الطبقية؛ أشكال الصناعة فى القرون الوسطى وما بعدها، وبخاصة

(١٧) [لم يُكتب الهامش الذى خُططَ له هنا، ولكن ثمة مناقشة حول برنتانو، هيل، وناب فى مكان آخر.]

(١٨) الواقعة التالية سيقدرها المعجبون بمقدرة هنريك إبسن Henrik Ibsen الهائلة على وصف شخصياته من خلال بضع جوانب مهمة. ففى عمله: Hedda Dabler، يحب إبسن أن يخلق، بأسرع ما يمكن، الانطباع بأن إحدى الشخصيتين الذكوريتين: زوج هيدا، هو باحث أكاديمى ذو كفاءة متوسطة بكل معنى الكلمة، إن لم نقل غبيًا. فما هو الشىء الأول الذى يقوله إبسن إلى قرّاءه ومستمعيه حوله؟ إنه يتمثل فى إن الدكتور تيسمان أكمل توًا عملاً حول صناعة الكتان فى برابانت فى القرن السادس عشر ! لقد أُنجز ذلك بالتأكيد من قبل فرد عادى لصالح فرد عادى.ولكن مع ذلك...

الطوائف الحرفية وطوائف التجار؛ نمو المدن ووظائفها وبُناها؛ تطور الصناعات الفردية؛ تطور مصرف الائتمان؛ وتطور المشروع الحكومى والمشروع الخاص (وهو واحد من أجمل القطع فى عمل شمولر).

لم تقدم حلقة شمولر نفسه الكثير فى حقل الزراعة. ولكن كُتابًا آخرين اهتموا بهذا الأخير بصورة مثابرة وكتبوا بعضًا من أفضل الاقتصاد التاريخى حيث يمثل هانسن، وميتزن، وناب البارزين منهم[١٩].

وقبل أن نلقى نظرة على بعض محاولات التأليف synthesis، من الضرورى التشديد على جوانب معينة من هذا العمل لم تنل دائمًا ما تستحقه من اهتمام.

---

(١٩) كان عمل جورج هانسن Geoege Hansen (١٨٠٩-١٨٩٤)- يكفى أن نشير من هذا العمل إلى كتابه Agrarhistorische Abhandlungen (1880-1884)- وتدريسه (فى غوتنبورغ) أصيلين منهجيًا من ناحيتين. أولاً؛ أنه علّم تلاميذه الكثيرين أن يشرعوا، عند إعادة كتابة التاريخ الزراعى، من الأوضاع التى تقع عليها أبصارهم الأمر الذى يبرز القيمة التحليلية أو التفسيرية للأوضاع القائمة فى الماضى بقوة وحيوية تعودان إليه؛ ثانيًا، أنه استحدث مصدرًا جديدًا للحصول على المادة: الخرائط والوثائق الطوبوغرافية الأخرى، عاكسًا بذلك الأشكال الأقدم لملكيات الفلاحين وملقيًا ضوءًا جديدًا على بنية اقتصاد مالكى العزبات manorial economy.
وقد استفاد أوغسطت ميتزن August Meitzen (١٨٢٢-١٩١٠) من هذه المادة كليًا حيث كرس خبرته الإحصائية لهذه المهمة. ويشكل عمله: Siedelung und Agrawesen der Westgermanen und Ostgermanen, der Kelten, Romer, Finnen, und Slawen (1895)، فى المقام الأول، محاولة لوصف ومقارنة الطرق التى استخدمها الناس فى استيطان أرضهم، وبناء قراهم، وتخطيط اقتصادهم. ولكن الأهمية أكثر بالنسبة لأغراضنا هو الاستعمالات التحليلية لنتائج هذا النصب التذكارى من البحث. إذ حاول ميتزن أن يستنتج منها التوزيعات الجغرافية المبكرة لأولئك الأفراد، تقنيتهم الزراعية، وعاداتهم، وأصولهم العرقية؛ كما جازف بوضع نظريات جريئة حول العوامل التى شكلت تنظيمهم الاجتماعى – وهى نظريات لم تبق بعيدة عمن يتحداها.
ظل جورج فريدريك ناب Georg Friedrich Knapp (١٨٤٢-١٩٢٦) فى هذا الحقل- الذى لا يمت بأية صلة إلى الحقلين الآخرين اللذين ترك آثاره فيهما أيضًا – لمدة ١٥ سنة تقريبًا كتب خلالها عمليه البارزين – 'الكلاسيكيين' بمعنى الثناء من هذه الكلمة – Die Bauembefreiung und der Ursprung der Landarbeiter (1887) and Grundherschaft und Rittergut (1897) حيث يصف تحول العالم الزراعى الألمانى الذى حدث عند عتبة الحقبة الرأسمالية وكان فى وقت واحد نتيجة فى وقت واحد ل، وعاملاً قويًا فى تشكيل، التطور الاجتماعى لألمانيا. إن تحليل ناب لم يخلق نمطًا نموذجيًا للأدب حقًا فقط ولكن نتائجه الرئيسية صبت فى المجرى العام للتعاليم الاقتصادية. ومن المؤسف أن يتعذر، فى خلاصة كهذه، إيصال ما يمكن تسميتها الرسالة العامة لعمل من هذا= =النوع. إن التوازن المذهل الذى يحققه ناب بين الرؤية الشاملة والبحث المفصل مثلاً هو شىء يمكن أن يحس به المرء وأن يتعلمه من خلال هذا الإحساس، ولكن يتعذر وصفه فى بضع جمل. ومن المعقول أن المرء يندر أن يشعر، طوال اهتمامه بعمل من هذا النوع، بالحاجة للتعليم النظرى الذى يشكل النقص فيه عقبة جدية فى حقل النقود.

أولاً: رأينا أن شمولر نفسه ومعظم تلاميذه كرسوا أنفسهم للنضال من أجل الإصلاح الاجتماعى، مؤكدين أحكامهم القيمية الشخصية بقوة شديدة[٢٠]. وقد طمسَ هذا الأمر حقيقة أن scientific credo {عقيدتهم العلمية} تنتقد بشدة الأحكام القيمية واعتياد الاقتصاديين على مطابقة أنفسهم بالأحزاب السياسية والتوصية بوضع إجراءات معينة. ويكمن أحد اعتراضات شمولر على ما أسماه 'مذهب سمث' Smithianism بالضبط فى أن أنصار سمث كانوا يميلون لإعطاء 'الوصفات' السياسية. ومن المؤكد أن هذا الموقف يعود جزئيًا إلى أن شمولر لم يحب الوصفات الخاصة التى ترد من مذهب الليبرالية الاقتصادية. ولكن هذه الوصفات لم تكن كل شيء فى هذا الموقف. فرغم التزام شمولر بالأسس المختلفة للسياسة الاقتصادية، بيد أنه كان يحترم الحقيقة الاقتصادية ولديه التصميم على ترك الأخيرة تتحدث هى عن نفسها.

ثانيًا: إن نفس روح النقد العلمية هذه حقًا جعلتْ المدرسة تنظر شزرًا إلى التعميمات الواسعة التى تحمل طابع فلسفات التاريخ. كان شمولر يدرك طبعًا ضرورة النظريات كفرضيات تفسيرية وإنه كان أقل تحفظًا، عند وضع هذه الفرضيات، مما اعتاد المؤرخون المهنيون أن يكونوا عليه. ولكنه توقفَ بعيدًا عن أى محاولة لإرجاع كل العملية التاريخية إلى تأثير عامل واحد أو عاملين. فالفرضية الوحيدة من النوع الذى طرحه كونت-بوكل-ماركس لم يتصورها شمولر كهدف نهائى له. فحتى مجرد الفكرة القائلة إن هناك نظرية بسيطة حول التطور التاريخى بدت له كفكرة خاطئة، وغير علمية حقًا.

وهذه النقطة جوهرية لفهم مخططه الفكرى وبخاصة لتمييز هذا المخطط عن كل المخططات الأخرى التى لا يجمعها به أى جامع سوى الإشارة إلى التاريخ التى كانت، كما رأينا أعلاه، إشارة عامة جدا إلى حد يتعذر الاستفادة منها. إذ يمكن مثلاً رد الفكرة القائلة إن التاريخ هو مصدر حقائقنا إلى كونت. ولكن كونت اهتم بهذا

---

(٢٠) [من الواضح إن ج. شومبيتر كان ينوى تناول هذا الموضوع بصورة أعمق فى الصفحات الأولى من القسم الأول من هذا الفصل، ولكنه لم يفعل ذلك.]

المصدر (أو أنه طلب منا أن نفعل هذا) لاكتشاف 'قوانين تاريخية'، باستخدام طريقة تصورَ كونت إنها هى نفسها الطريقة المستخدمة فى العلوم الطبيعية. أما شمولر، فكانت لديه نية علمية مختلفة بشكل كامل. إذ إنه نظرَ إلى فكرة كونت بوصفها التجسيد ذاته لـ 'خطأ محاكاة العلوم الطبيعية' naturalist error واعتبرَ قوانين كونت التاريخية أشياء زائفة. وفى الواقع، ليس ثمة أى أثر لوجود تأثير لكونت على عمله. ويُفترَض أن هذا الأمر أصبح واضحًا من خلاصتنا لهذا العمل والبرنامج الكامن فيه. كما يُفترَض أنه أصبح من الواضح أن جذور كل من العمل المنجَز والبرنامج يمكن العثور عليها فى الماضى الألمانى تحديدًا: المستوى الرفيع من التاريخ الوصفى؛ الاحترام الكبير للحقيقة التاريخية؛ المستوى المتواضع للاقتصاد النظرى؛ ضآلة احترام قيم هذا الأخير؛ الأهمية الكبيرة المعطاة للدولة؛ ضآلة الاهتمام بأى شىء آخر– وهذه نقاط تميِّز individualize مدرسة شمولر، وهى كلها نقاط ألمانية بصورة نمطية فى جوانبها القوية والضعيفة.

ثالثًا: احتج شمولر على الدوام ضد التحليل الذى يقوم 'بتجريد' الظواهر الاقتصادية – وقد تحدث هو وأتباعه عن 'طريقة معينة فى التجريد'– وذهب إلى أننا نفقد جوهر هذه الظواهر حينما نجردها. إن وجهة النظر هذه تنتج ببساطة عن إصرار شمولر على تغذية علم الاقتصاد بالدراسات التاريخية فقط. ذلك أن مواد هذه الدراسات ونتائجها عصية بشكل واضح على أى محاولة تجريد– وهى تفقد معناها حقًا فى معظم الحالات حينما تُجرَد. ومع إن هذه النتيجة مفهومة تمامًا– ومقبولة تمامًا لدى الاقتصاديين الذين ليس لديهم ميل لأى 'نظرية'– بيد أنها تعكس محدودية نطاق التحليل الاقتصادى لدى المحللين من نوع شمولر، وهى محدودية يناظرها توسع ليس له حدود واضحة تقريبًا فى موضوع هذا التحليل. فلا شىء مما يوجد فى العالم أو الفوضى الاجتماعية يقع خارج نطاق اقتصاد شمولر حقًا. ومن الناحية النظرية، والعملية تقريبًا، فإن الاقتصادى من نمط شمولر هو بمثابة سوسيولوجى يحمل توجهًا تاريخيًا بالمعنى الأوسع لكلمة 'سوسيولوجى'. وعلى هذا المستوى، فإن التخصص كان يمكن أن يفرض نفسه مرة أخرى لو أُريد تقديم عمل مقبول. ولكن التخصصات يمكن أن تفرضها المادة ويمكن أن تكون من نوع

تلك التخصصات نفسها التي ينبغي أن توجد بين العلماء المتخصصين في تاريخ وثقافة القرون الوسطى medievalists وبين الرومانسيين مثلاً.

وهذا هو المعنى العلمي للتسمية التي لصقها شمولر بمدرسته. فهو لم يسمها مدرسة تاريخية فقط بل تاريخية-أخلاقية.كما تحمل التسمية معنى آخر: إذ قُصدَ بها التعبير عن الاحتجاج ضد التأييد المتخيَّل كليًا للركض وراء الربح الخاص، الذي وُجدَ إن 'الكلاسيك' الإنجليز مسئولون عنه. ولكن خلف هذا المعنى الظاهري، الذي كان له أثره وسط الجمهور دون شك، ثمة معنى آخر أقل إيحاءً بالبراعة salesmanship: فقد أعلنت المدرسة أنها تدرس كل جوانب ظاهرة اقتصادية ما؛ ومن هنا كل جوانب السلوك الاقتصادي وليس فقط منطقه الاقتصادي؛ وبالتالي كل الدوافع الإنسانية كما تجلتْ تاريخيًا بحيث إن الدوافع الاقتصادية تحديدًا لا تنل عناية أكثر من بقية الدوافع- وهو الأمر الذي قُصدَ بمصطلح 'أخلاقي' أن يعبر عنه، ربما لأنه يشدد على المكونات فوق -الفردية كما يبدو.

رابعًا، إن من الوهم طبعًا أن نأمل إن تلتحم نتائج البحث التاريخي المحدد monographic historical research 'بعلم الاقتصاد العام' بمجرد أن يجري التنسيق بينهما ودون مساعدة عمليات فكرية غير تلك التي قدمتْ الدراسات المحددة monographs. ولكن مع أن مثل هذا البحث زائدًا الدراسة التي تتولى تنسيق نتائجه ليس من شأنهما قط أن يخلقا موضوعات متماسكة، ولكن لا ينبغي أن نتجاهل أن بوسعهما، لدى مفكر يعمل ذهنه بصورة ملائمة، تقديم شيء ما أكثر أهمية. فقد يفرزان رسالة ذات مغزى، إيصال فهم عميق لعمليات اجتماعية أو اقتصادية تحديدًا، الإحساس بالأفق التاريخي أو، إنْ شئتَ، بالتماسك العضوي للأشياء وهو أمر يصعب، أو حتى يتعذر، التعبير عنه. وقد يكون من المفيد أكثر مما هو ضار تشبيهه بالعلاج السريري الذي يجريه الطبيب- أو بجزء منه.

إن من شأن هذه الاعتبارات أن تمضي بنا بعيدًا نحو توضيح إمكانات التأليف synthesis التي كانت في متناول مدرسة شمولر. وتمثل كتابة تاريخ

اقتصادى شامل، طبعًا، الإمكانية الأكثر وضوحًا؛ والمثال البارز، بالنسبة لألمانيا فى القرون الوسطى، هو عمل: (Inama-Sternegg, Deutsche Wirtschaftsgesschichte (1879-1901))[٢١]. ولكن شمولر نفسه تصورَ إمكانية أخرى. فحينما كثرت الصور الباهتة، حاول شمولر أن يقيّم ما حاول هو وأتباعه تحقيقه أو أرادوا تحقيقه وأن يبين كيف يمكن أن تبدو للعالم دراسة نظامية معينة من المدرسة التاريخية. وتمثلت نتيجة ذلك فى عمله: (Grundriss) 'Outline' الذى يقع فى مجلدين[٢٢]. ولكن شمولر أغفل حينذاك عن عمد دروس 'المذهب التاريخى' المتطرف. فقد لائم، وفق إطارٍ لم ينحرف أساسًا عن التقليد الأقدم، المواد الغنية من التاريخ الاجتماعى، ووضع خلاصة (بل وخلاصة بارعة فى بعض الحالات) للتطور التاريخى لكل نوع أو مؤسسة وذلك وفقًا لخطوط نظريته الشخصية حولها: ففى الفصل المتعلق بالطبقات الاجتماعية، مثلاً، يرتب شمولر المادة التاريخية والاثنية وفق نظرية لهذه الظاهرة تقوم على تقسيم–العمل. وبطبيعة الحال، كان يتعين عليه أن يستخدم جهازًا معينًا من المفاهيم وأن يحاجج أحيانًا بالطريقة نفسها التى يستعملها المنظِّرون الاقتصاديون، كما تجرى تسميتهم تقليديًا. وقد نظّرَ بصورة ضعيفة– ضعيفة حقًا إلى حد أن نظريته (بهذا المعنى) ليست حتى سيئة بتاتًا– بيد أنه لم ينفر من التنظير. وفى قضايا القيمة والسعر، تبنى شمولر بالفعل أو أراد تبنى، تعاليم كارل منجر. ويغرينى أن أعمد للتلخيص بالقول: تأملْ دراسة ج. س. ميل، وتخيلْ دراسة أخرى تمنح الجوانب المؤسسية

---

(٢١) كان كارل ثيودور فون إنامه–ستيرنيغ Karl Theodor von Inama-Stenegg (١٨٤٣–١٩٠٨) اقتصاديًا وإحصائيًا اكتسب فى الجزء التالى من سيرته شهرة عالمية بفضل عمله على رأس الإدارة الإحصائية النمساوية (المجلس الإحصائى، كما ينبغى أن نقول) ونشاطه فى نفس الوقت كمعلم أثَّرَ بقوة على جيل من الإحصائيين والاقتصاديين. إن القيمة التوضيحية للسيرة العلمية لهذا الرجل البارز تتمثل فى حقيقة أن بحثه الشخصى كان بحثًا تاريخيًا بحتًا. إذ نشر وثائق تاريخية. كما أصدر دراستين تاريخيتين بصورة بحتة عرض فيهما ما يسمى بنظرية اقتصاد العزبة Manorial Theory أى النظرية القائلة إن تنظيم العزبة كان يمثل العامل الأساسى فى تشكيل الأسواق، والمدن والحياة الصناعية فى فجر الرأسمالية. إن التاريخ المذكور فى المتن كان ثمرة لطريقته فى التأليف، وأن هذا التأليف الذى يقوم به اقتصادى ما هو المهم هنا: فهو لم يختلف من حيث المبدأ عن فكرة المؤرخ المحترف عن التأليف.

(٢٢) (Grundriss der allgemeinen Volkswirtschaftslehre (1900-1904)).

من التشديد والكفاية ما منحه ميل منها إلى النظرية بالمعنى التقليدى، وقلّ بالمقابل المجال والفكر الممنوحين إلى الأخيرة؛ فتحصل عندئذ على عمل شمولر: Grundriss، فيما عدا طبعًا الخلفيات السياسية-الفلسفية التى لا تهمنا هنا.

[(ج) معركة المناهج Methodenstreit] وهكذا أغمدَ القائد سيفه. والأكثر أهمية، رغم ذلك، هو أن طوفان 'المذهب التاريخى' بدأ بالانحسار وأن شعورًا من التسامح الودى بدأ يسود فى كل مكان. ونظرًا لتأكدنا على نحو مريح من استمرار كلا الطرفين، فإن بوسعنا أن نعود للحظة لتأمل الصدام الشهير بين الاقتصاديين النظريين والتاريخيين الذى عُرفَ بمعركة المناهج (Methodenstreit). وتتمثل الوقائع الرئيسية لهذه المعركة بما يلى. حينما بلغ مد 'المذهب التاريخى' ذروته، نشرَ كارل منجر، عام ١٨٨٣، كتابًا حول المنهجية[٢٣] تناول جبهة واسعة من المشاكل الأساسية حول المنهج فى العلوم الاجتماعية ولكنه كان يهدف بشكل واضح إلى إثبات أفضلية التحليل النظرى وإلى وضع مدرسة شمولر فى مكانها- الذى كان ثانويًا[٢٤]. قام شمولر بعرض الكتاب بصورة سلبية فى مجلته Jahrbuch وردّ عليه كارل منجر فى كراس عنوانه[٢٥] Errors of Historism كان يزخر عن حق بالغضب الشديد مما استثار الرد طبعًا. ولم يثر هذا كثيرًا من المشاعر السيئة فقط بل أطلق أيضًا دفقًا من الأدب أخذا كلاهما عقودًا من الزمن لكى يخمد. ورغم وجود بعض المساهمات الرامية إلى استيضاح الخلفيات المنطقية، بيد أن تاريخ هذا

---

(٢٣) Untersuchungen uber die methode Sozialwissenschaften und der Politischen Okonomie insbesondere. ونظرًا لمحدودية اهتمامنا بالمنهجية بجد ذاتها، فليس بوسعنا هنا أن ننصف هذا الكتاب الذى هو دون شك أحد الأعمال المهمة فى مجاله، مع أنه لا يتجاوز عمل ميل Logic بقدر تعلق الأمر بالأصول المنطقية. وانتهز الفرصة لإحالة القرّاء المهتمين إلى العمل الممتاز للبروفيسور فيلكس كاوفمان Felix Kaufmann: Methofenlehre der sozialwissenschaften (1936) ; [English trans., Methodology of Social Sciences, 1944].

(٢٤) وبعد ذلك بقليل، اتخذ الموقف نفسه أساسًا أتباع منجر بقيادة بوهم-باورك (" The Historical vs. Deductive Method in Political Economy ", Annals of the American Academy of Political and Social Science, 1890)) ومنظرون ألمان لم يكونوا أتباعًا لمنجر بل خصومه، وبخاصة ه. ديتزل (" Beitrage zur Methogik der Wirtschaftswissenschaften ", Jahrbucher fur Nationalokonomie, 1884, and other publications).

(٢٥) Die Irrthumer des Historismus in der deutschen Nationalokonomie (1884).

الأدب هو أساسًا تاريخ للطاقات المهدرَة التى كان يمكن استعمالها بصورة أفضل.

ولما كان من المتعذر أن يثور شك جدى حول الأهميــة الأساسـية للبحـث التاريخى فى علم يهتم بعملية تاريخية معينة أو حول ضرورة تطوير مجموعة من الأدوات التحليلية لمعالجة المادة، فمن الممكن أن يبدو ذلك السجال خاليًا من المعنى تمامًا مثل كل السجالات المشابهة. وتعززْ هذا الانطباع الواقعة المثيرة للاستغراب: واقعة أن أيًا من الطرفين لم يشكك حقًا بموقف خصمه بصورة صـريحة- وهـى واقعة تبرز بوضوح عند تدقيق ما يقبع خلف السطح الحافل بـالحجج والشـعارات الخلافية. فالخلاف كان حول الأسبقية والأهمية النسبية وكان يمكن حسمه بأن يأخذ كل نوع من العمل المكان الذى تؤهله له أهميته. ومن المهم، بالنسبة للسوسيولوجيا وتاريخ العلم- تاريخ أى علم-المطالبة بتفسير صريح للأسباب التى لم تجعل كـلا الطرفين، لوقت ما، قادرْين على تبنى وجهة النظر هذه.

إن أول ما تنبغى ملاحظته حول السجالات بين الأطراف العلمية هـو أنهـا تنطوى على مقدار كبير من سوء الفهم المتبادل. ولا يغيب هذا العنصر حتى عـن العلوم الأكثر تطورًا التى كان يُتوقَع أن تكون بمنأى عنه بفضل تعليمها المتجـانس وتقاليدها فى الصياغة الدقيقة ومستواها العالى من الكفاءة العامة. ولكن حينما تكون هذه الاعتبارات، كما هو شأنها فى علم الاقتصاد، أقل ملائمة بصورة هائلـة ممـا هى فى الرياضيات والفيزياء، فلا يكون لدى العلماء فى الغالب سوى فكـرة غيـر كافية عما يُقلق الطرف الآخر حقًا. وهكذا ينصب جزء كبير مـن النـزاع علـى مواقف تمثل حصونًا معادية بالفعل فى خيال المتحاربين بينما هى، عنـد التـدقيق، مجرد طاحونات هواء غير ضارة.

ثانيًا، ومما فاقمَ هذا الوضع هو حقيقة أن الصدامات المنهجيـة تقـع بـين أمزجة وبين ميول فكرية. وكان الأمر كذلك فى حالتنا. فثمة أشياء هى من قبيـل الأمزجة التاريخية والنظرية. أى أن هناك أنواع من الفكر تسـتطيب كـل ألـوان العمليات التاريخية وكل الأنماط الحضارية الفردية. بينما هناك أنواع أخرى تفضل موضوعة دقيقة معينة على أى شيء آخر. ونحن بحاجة للاثنين. ولكنهما لـم يـتم

تصميمهما بحيث تتقبل إحداها الأخرى. ونجد ما يناظر هذا الأمر في العلوم الطبيعية: فالعاملون فى المختبرات والمنظّرون ليسوا دائمًا على ود. ولكن مرة أخرى، فإن الأمور تصبح أكثر صعوبةً حينما لا يكون بوسع كل طرف أن يتباهى بنجاحاته المذهلة التى تبعث على التراضى والإعجاب. وعلاوة على ذلك، فإن كل باحث محترم يحب عمله. وهذا وحده يعنى، بالنسبة للبعض منا، كراهية 'الطرق' الأخرى بصورة غير معقولة ومتهورة تمامًا.

ثالثًا، لا ينبغى أن ننسى قط إن المدارس الحقيقية هى حقائق سوسيولوجية- كائنات حية. فهى تمتلك بُناها- العلاقات بين القادة والأتباع- أعلامها، شعاراتها التعبوية، أمزجتها، وكل مصالحها الإنسانية العادية. وإن التنافر بين المدارس يدخل ضمن السوسيولوجيا العامة للتنافر بين الجماعات والصراع الحزبى. فالانتصار والفتح، الهزيمة وخسارة الأرض، هى بحد ذاتها قيم بالنسبة لمثل هذه المدارس وجزء من وجودها نفسه. وهى تحاول أن تكتسب تسميات مشرّفة- وفى حالتنا، حاول كلا الطرفين أن يدعى أنه 'تجريبى'، 'وواقعى'، 'وحديث'، 'ودقيق'- وأن تلصق تسميات معيبة بعمل خصمها كالقول إنه 'تكهنى'، 'وعقيم'، 'وثانوى'. أن هذه التسميات قد لا تعنى غير القليل أو لا شىء بحد ذاتها، ولكنها تكتسب حياة خاصة بها وتُبقى السجالات حية. وكل هذا يفسح المجال لتضارب الأشياء التافهة والمصالح والميول الشخصية- كما هو الحال فى الشئون السياسية التى تحدث داخل البلد وفيما بين الدول- بحيث تؤثر هذه الأشياء أكثر مما تؤثر أى قضية حقيقية أخرى- بل إن تأثيرها قد يصل إلى حد طمس القضايا الحقيقية بالفعل.

[(د) المدرسة التاريخية 'الأحدث'': شبيتوف، سومبارت و م. فيبر] لقد تلاشى هذا السجال كما تتلاشى كل السجالات من هذا النوع وأخذت الحماسة للكتابات التاريخية المحددة حجمها الطبيعى. ولكن عمل مدرسة شمولر تواصل تحت قيادة رجال انحدروا من شمولر؛ إذ جربوا تأثير رسالته فى سنواتهم التكوينية؛ وظلوا مخلصين للمبادئ الأساسية التى شددّ عليها شمولر قبل أى شىء

آخر، رغم أنهم كانوا يختلفون عنه وعن بعضهم بعضًا فى الأهداف وطرق البحث والأداء. وهكذا بوسعنا أن نتحدث عن مدرسة تاريخية 'أكثر حداثة'. إن شبيتوف، وسومبارت و م. فيبر هم أعضائها الأكثر بروزًا إلى حد بعيد(٢٦).

---

(٢٦) سوف أذكرهم هنا على سبيل الملائمة، مع أن عملهم، وبخاصة تأثيرهم، يعود إلى الفترة التالية.
تقوم شهرة آرثر شبيتوف Arther Spiethoff– الذى عمل مساعدا لشمولر لفترة طويلة (ولفترة طويلة أيضًا كمدير تحرير de facto {فعلي} لمجلة شمولر الفصلية: Jahrbuch قبل أن يبدأ بنشرها باسمه الخاص) ثم بروفيسورًا فى بون – على عمله البارز فى حقل بحوث الدورة التجارية. وإذ نهمل مقالاته الأبكر ذات الطابع النظرى البحت حول هذا الموضوع وموضوعات أخرى مهمة وبخاصة نظرية رأس المال، فأننا نكتفي بالإشارة إلى المقالة: 'Krisen' الواردة في الطبعة الرابعة من: Handwortherbuch der Staatswissenschaften (vol. ٧١, 1925) التى تقدم، فى شكل مضغوط، عملاً يرقى إلى بحث حقًا. وترد عقيدته credo العلمية المهمة جدا – التى تتضمن الاعتراف بعدد كبير جدا من 'الأشكال' Styles التاريخية للحياة الاقتصادية، التى يتطلب كل واحد منها نظرية خاصة به إضافة إلى رصيد مشترك من المفاهيم والفرضيات، تشكل 'نظرية لا ترتبط بزمن معين' Timeless theory – فى المقالة: ' Die Allgemeine Volkswirtschaftslehre als geschichtliche Theorie: die Wirtschaftsstile'' in Schmollers Jahrbuch 1932. ورغم ابتعاد موقف شبيتوف عن موقف شمولر، بيد أنه يمكن أن يُفسَر كتطوير لهذا الأخير باتجاه معين. أما منهجه الموصوف في المتن فيجرى توضيحه فى كتابه: Boden und Wohnung ... (1934) – وهو بحث فى تسعير غرفة سكنية وريع أرض حضرية – وفى سلسلتين من المنشورات تعود لتلاميذه قام هو بنشرها وأشرف على إعدادها بعناية قصوى: the Bonner Stadteunter-suchungen and the Beitrage zur Erforschung der wirtschaftlichen Wechseflagen (مساهمات فى دراسة الدورات التجارية).
[حينما كان ج. شومبيتر يدرّس فى بون (١٩٢٥-١٩٣٢)، وجدَ شبيتوف زميلاً يحظى بالتقدير وصديقًا مخلصًا. وبعد وفاة ج. شومبيتر، أعدَّ شبيتوف، سوية مع ايرك شنايدر، مختارات من المقالات والبحوث الأبكر لشومبيتر لكى ينشرها بالألمانية (وقد نشرت بالفعل). وسوف يظهر المجلد الأول من المجلدات الثلاثة عام ١٩٥٢.]
كرجل وعالم، يمثل ويرنر سومبارت Werner Sumbart (١٨٦٣-١٩٤١) النقيض لشبيتوف من جميع النواحى. ويهيئ الاختلاف بين شهرة الاثنين– ليس فقط بالنسبة للجمهور – مادة للفكر حول سوسيولوجيا العلم. وعمله الوحيد الذى يلزم ذكره هنا: Modern Capitalism [Der Moderne Kapitakimmus, 1902, 2nd ed., much enlarged, 1916-27] كان قد صدمَ المؤرخين المهنيين ببريقه غير القوى فى الغالب. إذ فشلوا أن يجدوا فيه أى شيء يمكن تسميته بحثًا حقيقيًا – وفى الواقع، فإن مادة الكتاب ثانوية كليًا حقًا– واحتجوا ضد كثرة ما فيه من اللامبالاة. ومع ذلك، فإن العمل، بمعنى ما، كان من الإنجازات القصوى للمدرسة التاريخية، وكان مثلاً مشجعًا إلى حد كبير حتى فى أخطاءه.
يشكل ماكس فيبر Max Weber (١٨٦٤-١٩٢٠) إحدى الشخصيات الأكثر قوة فى مشهد العلم الأكاديمى في كل العهود. إن التأثير العميق لقيادته على زملائه والباحثين– الذى يعود بشكل رئيسى إلى غيرته الشديدة على فعل الشيء الصحيح التى تصل حد الخيال أحيانًا – ينبع تمامًا من خارج عمله كأكاديمى. ومع ذلك، فقد كان فيبر قوة حيوية يتعذر إغفالها (فهو خالق-أجواء أكثر مما هو خالق-أعمال علمية). من الممكن إهمال بعض الأعمال الأبكر لفيبر مثل: Romische Agrargeschichte (1891)، مكتفين بملاحظة إنه، بخلاف سومبارت، قد قدمَ بعض البحث التاريخى بمعناه لدى المحترفين. إن الجمل القليلة الواردة فى المتن، التى يتعين على لسوء الحظ الاكتفاء بها=

لم يكن شبيتوف مؤرخًا قط، بقدر تعلق الأمر بتعليمه التقنى. ولكنه أضـــاف تعاليم شمولر إلى طريقته فى تناول مشكلة معينة بالصورة التالية: فى بدايـــة كـــل واحد من مشروعات بحثه الكبيرة التى ذُكرت آنفًا، كان يبرز جهـــاز بسـيط مـــن المفاهيم تم وضعه بعناية ولكن بقصد تسهيل البحث الخاص أكثر مما بقصد التنقيـــة بحد ذاتها؛ وبمساعدة هذا الجهاز زائدًا فكرة أو فرضـــية تحليليـــة مؤقتـــة، كـــان شبيتوف يهاجم بالتفصيل مجموعة منتقاة من الوقائع، التى تعتبر مهمـــة بمقتضـــى ذلك الجهاز والفكرة، ذاهبًا أحيانًا إلى حد تحليل اقتصاد شقة سكنية فردية أو منشأة خاصة؛ وأخيرًا، يقوم شبيتوف بوصف السمات العامة للنمط الناشئ دون مســـاعدة أى منهج محكَم وأن هذه السمات العامة، المكيفّة بصورة صحيحة للأسئلة التى يُراد الإجابة عليها، تمثل نتائجه 'النظرية'. وأجرؤ على القول إن القارئ لم يتأثر كثيرًا بجدة هذه الطريقة التى قد لا تبدو له سوى كمعرفة فطرية واضحة. ولكنها جديـــدة فى إحكامها، وفى تمييزها الواضح جدا بين خُطاها، والعناية الملائمة الممنوحة لكل

=عند معالجة الجوانب التحليلية البحتة من عمل فذ، يمكن إثباتها إلى حد كاف من خلال الإشارة إلى الأعمـــال التاليـــة. (١) The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (appeared in German as 'Die protestantische Ethik und der "Geist' ' des Kapitalismus' in Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1904-5 ; republ. in: Gesammelte Aufsatze zur Religionssoziologie ; English trans. by T. Parsons, 1930. وهذا هو العمـــل الـــذى طـــرح النظرية الشهيرة، ذات المضامين العميقة، القائلة إن الثورة الدينيـــة، التـــى انبثـــق منهـــا المـــذهب البروتستانتى، تشكل العامل الطاغى فى قولبة الفكر الرأسمالى وبالتالى الرأســـمالية نفســـها. وقـــد اجتذب هذا العمل من الاهتمام أكثر مما اجتذبته الدراسات فى سوسيولوجيا الأديان الكبرى التى تلت (فى المجلدات التالية من ال Archiv) وقاد إلى سجال ساهم فيه سوسيولوجيون من كل البلدان. (٢) Roscher und Knies and die logischen 'probleme der historischen Nationalokonomie '. Schmollers Jahrbuch, 1903-5 – وهو العمل الأهم فـــى دراســـاته 'المنهجيـــة' الكثيـــرة. (٣) General Economic History – وهو تقرير حول مقرر دراسى ألقاه فيبر فى جامعة ميونيخ قبـــل سنة من وفاته وقد تم وضعه وفقًا لمذكرات الطلبة؛ وترجمه إلى الإنجليزية المرجع الكبير فرانك ه. نايت Frank H. Knight. (٤) Economy and Society (Wirtschaft und Gesellschaft) – وهو جزء من العمل: Grundriss der Sozialokonomik (الذى يتكون من مجلدات عدة وكتبه مؤلفـــون كثيرون بدأ بالظهور عام ١٩١٤) الذى بادر فيه ونشره فيبر ويشكل معلمًا مهمًا على طريـــق علـــم الاقتصاد الألمانى، رغم أننا لا نستطيع أن نشير إليه إلا بصورة عابرة فقط. (٥) Adaptation and Selection in the Labour Force (وهو بحث يعود إلى جمعية السياســـة الاجتماعيـــة Verein fur Sozialpolitik كان فيبر قد اقترحه وأشرف عليه؛ ولم تظهر إلا مقاطع منه فـــى مجلـــة الجمعيـــة: Schriften، والذى أشيرُ إليه لمجرد إعطاء مثال على طزاجة وأصالة أفكـــاره وكتوضـــيح لنـــوع المشكلة التى تخطر بباله بشكل جاهز. وستكون لهذا المثال فائدته أيضـــا حينمـــا نتـــاقش المـــذهب المؤسسى الأمريكى.

واحدة منها– حيث يحقق شبيتوف نجاحًا قاده إلى تطوير 'نظريات واقعية'، من نوع معين، رغم عدم مطالبته بذلك. تنبغى ملاحظة إن شبيتوف بقى يعمل كباحث ضمن الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد بصورة صارمة، مع أنه كان يتمتع باهتمامات ثقافية واسعة. إذ لم يهتم شبيتوف بدمج علم الاقتصاد بعلم شامل للسوسيولوجيا all-embracing sociology. ومن هذه الناحية، فهو لم يتبع مثال شمولر.

ولكن سومبارت قد فعل هذا؛ وإذ يرمى سومبارت جانبًا كل المشاجرات حول حدود التخصص المهنى، فأنه قد تجاوزَ حتى شمولر فى هذا الشأن. ويمثل عمله Modern Capitalism– الذى يغطى عنوانه مساحة أوسع بالفعل– نوعًا ثالثًا من التأليف الذى قامت به المدرسة التاريخية يحسن تمييزه عن النوع المتمثل بالتاريخ الاقتصادى العام وعن النوع الذى يمثله عمل شمولر Grundriss على حد سواء. فهو عبارة عن رؤية للعملية التاريخية تمتلك نوعية فنية والتى تُدفَع إلى حقل العلم عن طريق تغذيتها بالمادة التاريخية والتعبير عنها من خلال مخطط تحليلى بدائى. إنه historie raisonee {علة التاريخ} مع التشديد على التعليل reasoning، وإنه التاريخ المنظَّم systematized history مع التشديد على النظام system بمعنى تتابع صور الأوضاع الاجتماعية. إن النوع الناشئ من النظرية التاريخية توضحه بأحسن شكل نظرية سومبارت– رغم إمكانية إرجاع هذه النظرية إلى ماركس، ومع أن سومبارت تراجعَ عنها فى الطبعة الثانية – عن التراكم المبكر لرأس المال الصناعى من ريع الأرض: فهذه النظريات هى فرضيات تفسيرية أوحتْ بها الوقائع. مع ذلك، فإن نظرياته ليست اقتصادية حصرًا أو حتى أساسًا. ومن العسير تجزئة محاولة كمحاولته. فكل العوامل الفاعلة ضمن إطار العملية التاريخية ككل هى عوامل ذات صلة ويجب أن تكون كذلك: فالحروب واليهود يدخلون pari passu {بخطى متساوية} مع الادخار أو المكتشفات من الذهب. وكل هذا أمر حسن تمامًا ما دمنا نتذكر: (أ) إن هذه الشمولية هى ميزة ذلك النوع الفريد تمامًا من المحاول العلمية؛ (ب) وأن هذا النوع لا يمكن أن يحيا إلاّ على الغذاء الذى تزودها به الأنواع الأخرى من العمل إذا أريد له ألا يتحلل إلى هواية لا تقوى على تفسير شىء ما؛ (ج) إن نجاح سومبارت يعتمد على تشكيلة

من خواص شخصية لا تتوافر سوية عادة بالكثافة اللازمة ويتعذر امتلاكها بمجرد الرغبة في ذلك – وهذا ما يحسن التشديد عليه بالنظر إلى الإعجاب العالمي الواسع بعمل سومبارت.

إن الإعلانات 'المنهجية' لسومبارت قد تابعتْ الموضات بصورة وثيقة تستحق الانتباه. ففي البداية، كان سومبارت يزدري كثيرًا مَنْ كانوا 'يهجون روبنسون كروزو' (انظر الفصل السادس، القسم الأول، الهامش رقم {٢}، أدناه)، ولكن حينما مالت الريح، أصبح توافًا لأن يُميَز كمنظّر ونال الاستحسان لاستعماله 'الطريقة الاستنتاجية' في المآزق. ومن المهم أن نتذكر هذا التبدل في المواقف حينما نأخذ بالاعتبار علاقة عمله بالمذهب المؤسسي الأمريكي. ومن المهم أكثر، مع ذلك، أن نلاحظ نفس هذا الغياب لمعاداة النظرية الاقتصادية (بمعناها الضيق) لدى ماكس فيبر الذي كانت وجهات نظره حول طبيعة العمليات المنطقية في العلوم الاجتماعية أكثر أهمية بكثير(٢٧).

ولم يقتصر م. فيبر على التصريحات المنهجية المصاغة في عبارات عامة. فقد درسَ المسألة حقًا وحلّلَ أشكال الفكر المستعملة بالفعل في حدود فهمه، أي ما يُستعمَل منها من قبل الاقتصاديين التاريخيين والسوسيولوجيين بشكل رئيسي. وقد ظفرَ من أعماله الهائلة بمذهب محدد ووضعي positive. ينطوي هذا المذهب على مفهومين: النموذج المثالي Ideal Type والمعنى المقصود Meant Meaning. وذهب فيبر إلى أننا، في العلوم الاجتماعية، نقوم بعمليات من نوع غريب كليًا على العلوم الطبيعية. فالتفسير في هذه الأخيرة لا يتجاوز الوصف. بينما أنه يتضمن، في العلوم الاجتماعية، فهم 'المضامين الحضارية'، تفسير المعاني Meanings: ومن هنا يأتي مصطلح السوسيولوجيا التفسيرية: Interpretative Sociology (Verstehende Sozialogie). فليس ثمة معنى من السؤال عما يعنيه سقوط الحجر

(٢٧) حينما صاغ طريقة بشأن منهجيته، حاول م. فيبر أن يستفيد من المساعدة التي تصورَ أن بوسعه استخلاصها من العمل الفلسفي القائم حينذاك (دون أن ينجح في ذلك دائمًا). وبشكل خاص، كان تأثير تعاليم ريكرت Rickert، وكذلك تأثير تعاليم ويندلباند Windelband، ملحوظين جدا أحيانًا.

أكثر من شرح قانون سقوطه. ولكن ثمة معنى من السؤال عما تعنيه أسرة استهلاكية معينة. ولتحقيق تقدم فى تحليل هذه الأخيرة –وكل الظواهر الاجتماعية– ينبغى على المراقب أن يفهم موضوع بحثه بمعنى لا يستطيع أو يحتاج فيه إلى فهم سقوط الحجر. ولهذا الغرض، يتوجب عليه أن يخلق أنواعًا types تشكل تجريدات بمعنى أنها لا تمتلك غير الجوهر وتنقصها الصفات غير-الجوهرية، رغم أنها ليست بالضرورة أنواعًا بحتة كالإنسان الاقتصادى: فهى نماذج منطقية. وبالنسبة لمثل هذا النوع، نحاول نحن أن نفهم ما يفعله ويشعر به، يقوله، من خلال السؤال ليس عما تعنيه أفعاله ومشاعره وأقواله بالنسبة لنا نحن المراقبين بل عما تعنيه بالنسبة للنوع قيد الدرس أو، بعبارة أخرى، نحن نحاول اكتشاف المعانى التى تحاول الأنواع أن تنسبها إلى نفسها وسلوكها. وإذا كان هذا القول يوصل شيئًا ما إلى القارئ، فمن شأنه أن يدرك أن هذه النظرية حول المنطق فى العلوم الاجتماعية – مهما كانت حسناتها أو محدودياتها ومصادرها فى الفلسفة المهنية – هى نظرية محايدة تمامًا بين الأنواع المختلفة من النشاط التحليلى. وبشكل خاص، فإن النظرية الاقتصادية بالمعنى التقليدى غير مستبعدة. وليس هناك غير فارق ضئيل جدا بالنسبة للبحث العملى الذى يقوم به منظّر ما، سواء حينما يخبره السيد العالِم المنهجى methodologist بأنه حينما يدرس شروط تعظيم الربح إنما يدرس 'المعانى المقصودة' 'لنوع مثالى' أو أنه يسعى وراء 'قوانين' أو 'موضوعات'. وفى الواقع، فإن م. فيبر، حينما كان فكره أشد نضجًا، لم تنقصه الرغبة لأن يعلن– بقدر ما سمح له به جهله المطبق تقريبًا بالأمر– بأنه لم يرَ أى اعتراض أساسى على ما يفعله المنظّرون الاقتصاديون فعلاً، مع أنه اختلف معهم حول ما تصوروا أنهم كانوا يفعلون، أى حول التفسير المعرفى لمنهجهم(٢٨).

---

(٢٨) إن هذا الدافع هو الذى كان وراء دعوته لاثنين من الأنصار الأقوياء للنظرية الاقتصادية، بالمعنى المارشالى، لكتابة 'النظرية' والخلاصة لتاريخ المذاهب والطرق لعمله: Grundriss derSozialokonomik. ومرة أخرى، إن صلة هذا الأمر تأتى من حقيقة أن اللجوء إلى م. فيبر يتم على أساس إن فيبر، أحيانا، يؤخذ كمدافع عن علم الاقتصاد المؤسسى. [النصيران القويان'للنظرية' هما جوزيف أ. شومبيتر وفردريك فون فيزر. وخلاصة تاريخ المذاهب كان هو Epochen der Dogmen und Methodengeschichte الذى يعتبر هذا الكتاب: تاريخ الفكر الاقتصادى بمثابة نتاج له بمعنى ما.]

وفى الواقع، إن م. فيبر لم يكن قط اقتصاديًا حقًا. ولو تهيئ جــو لا تعكــره التيارات المهنية المتعارضة، فإن الشيء الواضح هو أن يُسمى ككاتب سوسيولوجى a sociologist. فعمله وتدريسه يرتبطان كثيرًا بنشوء السوســيولوجيا الاقتصــادية Economic Sociology بمعنى تحليل المؤسسات الاقتصادية الذى يتيح الاعترافَ به كحقل متميز توضيح موضوعات'منهجية' عدة.

لقد كنا، لحد الآن، ندرس ظواهر ألمانية على وجه التحديد، كانت قد انبثقت عن جذور ألمانية على وجه التحديد، وأظهرت جوانب ألمانية على وجه التحديد فى قوتها وضعفها. وبطبيعة الحال، فإن بعض العوامل التى تفســر نشــوء المدرســة التاريخية الألمانية كانت عوامل كلية الوجود ubiquitius. وعلاوة على ذلك، ففــى كل بلد كانت هناك عوامل أخرى استحسنتْ حركات مناظرة– حيث يمثل مــذهب كونت واحدًا من هذه الحركات الأكثر أهمية. وأخيرًا، فإن عمل المدرسة الألمانيــة كان من الأهمية بحيث يمتد تأثيره إلى مسار الأشياء فى البلدان الأخــرى. ومــع ذلك، فمن المهم إدراك أن هذه الحركات المناظرة رغم تشابهها، بيد أنهــا مختلفــة جوهريًا؛ فهى تدين إلى المثال الألمانى بأقل مما يتصوره المرء؛ وإن أيًــا منهــا، ربما باستثناء المذهب المؤسسى الأمريكى، لم يكن قويًا بما يكفى لإحــداث تغييــر break فى التقاليد وإعادة توجيه البحث وذلك، جزئيًا، لأن هذه التقاليد كانت أقــوى وجرى الدفاع عنها باقتدار.

ففى إيطاليا، قوبل هذا التطور الألمانى بالتعاطف من قبل الــبعض، علــى غرار ما حدثَ مع السياسة الاجتماعية الألمانية Sozialpolitik. ولكن أيًا منهما لــم يؤثر بحيث يقلْبْ الأنماط القائمة. فعلم الاقتصاد الإيطالى كان قويًــا فــى الجانــب 'الوقائعى' دائمًا وظلّ كذلك. ولم يفكر أحد بمحاربته كما يبدو. ومــع إن بعــض القادة– مثل إناودى Einaudi – كتبوا بعض أو معظم عملهم فــى حقــل التــاريخ الاقتصادى، بيد أنه يندر أن خطرَ ببال أحد التحدث عن مدرسة تاريخيــة إيطاليــة ككيان علمى متميز.

ويصح الأمر نفسه على فرنسا. إذ استمر طبعًــا التقليــد القــوى للتــاريخ الوصفى الفرنسى، وأجتذب اهتمامًا إضافيًا تمشيًا مع تطور العهود. لقد قدمّ بعــض

الاقتصاديين عملاً تاريخيًا. ومنهم أذكر ليفسور فقط[29]. وفيما بعد تم تقديم بعض الأعمال وفقًا لخطوط كانت تستوحى عمل سومبارت كما هو شأن عمل هنرى سى Henry See مثلاً. وقد قام المؤرخون أو السوسيولوجيون التاريخيون اللامعون مثل هيبولت تاين Hippolyte Taine، أو الكسس دى توسكوفل Alexis de Tocqueville من قبله، ممن أصبحت أعمالهما 'قراءات ضرورية' لكل فرد مثقف، برسم مساحة كبيرة بألوان اقتصادية. بيد أن هذا لم يعنِ أى منطلق جديد لعلم الاقتصاد المهنى[30]. ولكن عمل سيمياند وعقيدته المنهجية كانا يعنيان هذا. ومع أن سيمياند لا يدين بشىء إلى التأثير الألمانى- فلو كان عمله يدين بشىء إلى مصدر من الماضى، فالمصدر هو كونت- بيد أن وجهات نظره حول النظرية التقليدية، التى أراد استبدالها بعمله theorie experimentale، وحججه ضدها (وهى عبارة عن حصون وهمية معلقة فى الهواء، وما شابه) هى وجهات نظر وحجج شمولر تقريبًا. إلا أن أى مجموعة لم تنضوى بعد تحت لوائه[31].

---

(٢٩) يتمثل العمل الأكثر أهمية لـ بيير إميل ليفسور Pierre Emile Levasseur (١٨٢٨-١٩١١) فى: Historie des ouvrieres en France depuis la conquete de Jules Cesar jusqu a la Revolution (1859) و Historie des classes ouvrieres en France depuis 1789 jusqu a nos jours (١٨٦٧؛ وقد أضافت الطبعة الثانية من العملين الأخيرين كلمات: et de l'industrie). ولكن لم يخطر بباله أن ينسحب- لسبب منهجي أو لأى أسباب أخرى- من المجموعة المذكورة فى الفصل الخامس، أدناه، كما هو واضح جدا من مرجعه المدرسى.

(٣٠) قد يفوت على بعض القراء اسم الاقتصادى البلجيكى إميل دى ليفلى Emile de Laveleye (١٨٢٢-١٨٩٢) الذى كانت له مزايا عدة وتمتعَ فى وقته بسمعة عالمية عن جدارة أبقت اسمه حيًا. ولكن السبب الوحيد الذى يجعله عضوًا أما فى المدرسة التاريخية الألمانية أو فى مدرسة تاريخية فرنسية لا وجود لها هو أنه ألف الكتاب:De la Propriete et de ses formes primitives (1873) وهو تحليل تاريخي-اثنى للملكية الخاصة. أما كتابه المدرسى حول الأسس: Elements d' economie politique, 1882 فهو عمل غير متميز أو بارز ويبين أنه لم يذهب بعيدًا عن الجادة المألوفة (وقد ترجمه إلى الإنجليزية مع كتابة مقدمه له: ف. دبليو. تاوسك F. W. Taussig، ١٨٨٤).

(٣١) صاغ فرانسيس سيمياند Francois Simiand (١٨٧٣-١٩٣٥) عقيدته المنهجية فى عمله La Methode positive en science economique 1912) الذى يبدو لى أقرب، مما كتب فى أوروبا حول قضية المنهج، من تمثيل وجهة النظر المؤسسية. كما أن الانتقاد، الذى يقلل من فعاليته سوء الفهم الواسع الذى يتضمنه، والاعتبارات المنهجية الثمينة جدا فى الغالب فى مقترحاتها الوضعية، تشغل أيضًا مكانا واسعًا فى عمله الآخر الذى أنا بصدد ذكره Le Salaire, l'evolution sociale et la monnaie (3 vols., 1932). يبين هذا العمل مناهج سيمياند العملية in action وهو فريد فيما يبديه من عناية فائقة بتطوير كل خطوة من تحليله أمام أعين القارئ. ومع أن النتائج قد لا تكون مشجعة كليًا، وكان يمكن التوصل إليها، بالصورة التى هى عليها، بجهد أقل، بيد أن العمل يدين بأهميته الفائقة جدا إلى هذه العناية بالضبط- وهو عمل كان ينبغى حقا أن يكون معروفًا أكثر. أليس من الظلم أن نضيف، فى خلاصة كهذه، نقطة من شأن خلاصتنا ذاتها أن تجعل لها أهمية غير

[(ه) التاريخ الاقتصادى وعلم الاقتصاد التاريخى فى إنجلترا] حينما نتحول إلى إنجلترا، نلاحظ أولاً نوعية وكمية العمل المنجز من قبل المؤرخين الاقتصاديين والذى أرتفع إلى مستويات جديدة خلال الفترة وأرسى الأسس للإنجازات التى تحققت فى وقتنا الحاضر. ويصلح عمل كوتنغهام كمثال[٣٢]. فقد قدّمَ كوتنغهام، وكان يشعر هو نفسه بأنه كان يقدم، عملاً كان حينذاك وعلى الدوام عملاً جوهريًا 'للعلم الاقتصادى' الذى هو 'تحليلى أساسًا' كما صاغها بنفسه (Growth of English Economic Industry, vol. ɪ, p. 18). وكان يحب أن يرى الاقتصاديين وهم يستعملون ذلك العمل وشدد على حق هذا الأخير بمكانة ما ضمن البرامج المدرسية للاقتصاديين. ولكن باستثناء التعبير عن اعتقاده بأن جهاز المفاهيم فى الاقتصاد التحليلى لا يمكن تطبيقه بشكل جاهز على الظروف السابقة على الحقبة الرأسمالية، فإنه لم يُشر فى أى مكان إلى رغبته فى حلول التعميمات النابعة من البحث التاريخى محل ذلك الجهاز.

ملائمة؟ يدعم البروفيسور سيمياند (op. cit. vol. ɪɪ, pp. 544 et seq.) بصورة موفقة ذم نظرية الأجور القائمة على حد الكفاف، مما يشكل حقًا مثالا ممتازًا على براعة سيئة (مع أنه ينبغى حقًا عدم اللجوء إليه فى نقد النظرية الحديثة). ولكنه يهمل حقيقة أن عيب هذه النظرية لا يثبت شيئًا ضد أى نوع من المنهج باستثناء أنه غير مضمون. كما يهمل أيضًا أن هذا الإخفاق الخاص يحدث بالضبط لأن الاقتصاديين فى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذوا بالمنهج الذى يدافع عنه البروفيسور سيمياند: فقد تأكدوا مما كان واقعًا قائمًا على نطاق واسع حينذاك– أى أن العمال لا يحصلون، كقاعدة، على أكثر من مجرد الكفاف– 'ولائموا فرضية معينة وفقا لهذا الواقع وجدوها مؤكدة'، وظلوا على ذلك الحال. ولو كانت لديهم مقدرة أفضل على التنظير، لما كان بوسعهم، ربما، أن يثقوا بذلك الواقع بهذا الشكل الصريح.

(٣٢) كان وليم كوتنغهام William Cunningham (١٨٤٩–١٩١٩) كاتبًا غزير الإنتاج. ولأغراضنا، يكفى أن نذكر عمله: The Growth of the English Industry and Commerce During the Early and Middle Ages (1st ed. 1882, greatly improved 5th ed. 1810-12), An Essay on Western Civilization in its Economic Aspects (1898-1900) and his Progress of Capitalism in England (1916).

ويبدو من غير المبرر إهمال عمل مميز كعمل ليون ليفى Leone Levi: History of British Commerce.. (1872, 2nd ed. 1880)، أو العمل المشهور ل أرنولد تويبى Arnold Toynbee (١٨٥٢–١٨٨٣): Lectures on The Industrial Revolution in England (posthumously published in 1884) الذى ظل العمل القياسى حول الموضوع إلى أن حل محله كتاب مانتكس Mantoux: La Revolution industrialle au XVIIIe siele, 1905. ولكن من المستحيل، ضمن المجال المتاح فى هذا الكتاب، إنصاف العمل التاريخى فى حد ذاته، وإدراج أسماء وعناوين ليس من شأنها أن تخدم غرضًا نافعًا. وهذا هو نفس السبب الذى يفسر لماذا لن يجد القارئ أى إشارة إلى المؤرخين الاقتصاديين الأساسيين خلال السنوات الثلاثين الأخيرة.

ولم يلقَ هذا الادعاء لصالح التاريخ الاقتصادى معارضــة تُــذكَر. فهنــاك اقتصاديون عدة، مثل روجرز[٣٣]، كانوا مؤرخين اقتصاديين أساسًا بقــدر تعلــق الأمر ببحوثهم. وكان الفرد مارشال مؤرخًا أفضل من معظم مَنْ هــاجموا علمــه الاقتصادى على أساس أنه غير تاريخى، وتأملى، وما شابه. ويكفى عمله Industry and Trade وحده لإثبات هذا، رغم أن المدى الكامل لبراعاته التاريخية لــم يكــن معروفًا خارج حلقته إلى حين نشر عمل كينز عن سيرته.

وفى ظل هذه الظروف، وكما هو واضح، لم يكــن ثمــة مجــال لمدرســة تاريخية ككيان علمى يلتزم بالنضال من أجل برنامج واضح. وفى الواقع، لم يكــن هناك سوى الأجزاء الأوهى من مدرسة ما. وكان ثمة 'رائــد' لهــذه المدرســة: جونس[٣٤]. وفيما بعد، حينما هيمنت مدرسة شمولر فــى ألمانيــا، أظهــر بعــض

(٣٣) مُنح ج. ى. روجرز J. E. Thorold Rogers (١٨٢٣-١٨٩٠) درجة الأستاذية مرتين فى جامعــة اكسفورد. عمله الرئيسى هــو: History of Agriculture and Prices in England, 1259-1793.، وهو بسبع مجلدات ظهرَ الأول منها عام ١٨٨٤. بيد أن عمله الأكثــر شــعبية: Six Centuries of Work and Wages (1884) معروف أكثر رغم ذلك. كما أنه أعدَّ طبعة جديدة للعمــل Wealth of Nations وكتب مقالة لا تتميز باللمعــان الشــديد: Manual of Political Economy for Schools (1868)) وأشياء أخرى. وقد بذل جهدًا كبيرًا للدعاية لأفكار كوبدن وبرايت. ومع ذلك، فإن شــهرته كعالم أكاديمى تقوم على عمله: History.

(٣٤) يمثل ريجارد جونس Richard Jones (١٧٩٠-١٨٥٥) الذى كان، بين أمور أخرى، خليفة مالثوس فى جامعة هاليبورغ، شخصية حيوية ويتمتع بقناعات قوية. وقد أخذت كراهيته للاقتصاد الريكاردى شكل احتجاجات شديدة ضد التعميم المتعجل وشكل دفاع عن البحث الوقائعى الصــبور the results of which were eventually to replace the provisional structures of existing 'systems' (الذي كان ينبغى أن تحل نتائجه أخيرًا محل البنى المؤقتة 'للأنظمة' القائمة). وقد أعطــى جــونس مثالاً عما كان يجول فى ذهنه فى البداية وأكمل جزءا فقط – المتعلق بالريع – من عملــه: Essay on the Distribution of Wealth and the Resources of Taxation (1831). وهكذا فإن جونس لم يبتعد كثيرًا عن الدور الذى خصّه به مؤرخو علم الاقتصاد، رغم أنه ليس من السهل التأكد عما كان يعنيه بإعلانه البرنامجى أو مثاله. إن بعض اعتراضاته ضد ريكاردو لم تكن ناضجة بصورة كافية؛ ولكن الأكثر أهمية هو أن الكثير منها كان من النوع الذى يمكن أن يثيره أى منظِّر ضد أى منظــر آخر كالاعتراض، الذى تنبأ به ريكاردو سلفًا ودحضه، القائل إن قانون الأخير حول تناقص الغلــة فى الزراعة تبطله حقيقة التقدم التكنولوجى. وعلاوة على ذلك، فإن جونس يحاجج، عنــد مناقشــته 'للاقتصاد السياسى البدائى' (المذكور فى الجزء الثانى، الفصل السابع، القسم الثالث، أعــلاه)، مــن زاوية المذاهب السائدة فى عصره دون إظهــار أى إدراك للنســبية التاريخيــة للمــذاهب. بــل إن الإعلانات والبرنامج معًا توحى بأفكار المدرسة التاريخية. هذا وقد تم نشر محاضــراته ومقالاتــه، الجديرة بالقراءة، من قبل و. ويول تحت عنوان: Literary Remains (1859).

الاقتصاديين الإنجليز ولائهم لمبادئ مماثلة تقريبًا. والاقتصاديون الأجدر بأن نتذكرهم هم: أشلي، وانغرام، وكليف ليسلي[٣٥].

ومع أن هؤلاء الاقتصاديين الثلاثة اجتذبوا الاهتمام وتركوا بصماتهم، بيد أن أيًا منهم لم يشكل مجموعة، دعْ عنك مجموعة مكافحة.

---

(٣٥) وليم جيمس أشلي William James Ashley (١٨٦٠-١٩٢٧) هو الشخصية الأقوى بين الثلاثة دون شك؛ وكان بروفيسورا في جامعة برمنغهام، القائد الأكاديمي في مجموعة تشامبرلن الحمائية؛ والذي توافق، أكثر من أي اقتصادي إنجليزي آخر، مع النوع المهني الألماني في ذلك الوقت. وإذ جرّبَ تأثير المؤرخين الاقتصاديين والقانونيين (تونبي وماين بشكل خاص، وتأثير الألمان فيما بعد)، فقد تقدم بصدق نحو ذلك النوع في أعماله – مثل دراساته الصناعية المحددة الممتازة وعمله الناجح جدا: (Introduction to English Economic History and Theory ... 2 vols. 1888 and 1893 – وفي إعلاناته البرنامجية أيضًا وفي ميوله المتعاطفة مع السياسة الاجتماعية Sozialpolitik ونزوعه الوطني الاقتصادي economic nationalism. ولكنه تشرّبَ من بيئته الإنجليزية إلى حد يكفي لأن يثبت بساطة نموذجه: فلا يمكن لمن عاش في إنجلترا أن يسيء فهم النظرية الاقتصادية بصورة كاملة كما فعل شمولر في الجزء الأول من حياته.

يمثّل جون كيلز انغرام John Kells Ingram (١٨٢٣-١٩٠٧) كاتبًا من نوع مختلف تمامًا. إذ كان يمتلك خلفية ثقافية أوسع بكثير (حيث كان فيلسوفا، وشاعرًا، وشغل منصب البروفيسور الملكي للأدب الأغريقي في دبلن عام ١٨٨٦، كما كتب حول شكسبير وتينيسون) ولكن من العسير القول إنه كتب بحثًا اقتصاديًا قط. يشكل عمله: History of political Economy (الذي نشر أولاً عام ١٨٨٥ في Encyclopaedia Britannica؛ ثم نشر بصورة مستقلة عام ١٨٨٨؛ الطبعة الأخيرة عام ١٩١٥، مع فصل إضافي كتبه دبليو. أ. سكوت W. A. Scott) برهانًا قاطعًا على كل من معرفته الواسعة الفلسفية (وبخاصة فلسفة كونت) والتاريخية وبراعته غير الكافية بالاقتصاد التقني. والنقطة الثانية جعلت من الأسهل، بالنسبة له طبعًا، مما كان سيكون عليه الأمر لولاها، أن يتحدث بلسان زلق عن: علم الاقتصاد الجديد الذي يعود إليه المستقبل (قارن مثلاً خطابه في اجتماع الجمعية البريطانية لتقدم العلم في دبلن عام ١٨٧٨: 'The Present Position and Prospects of Political Economy' والذي ارتبط اسمه به حول قوة الإعلانات البرنامجية. إن العواطف السامية والنبرة الأخلاقية– التي نافسه فيها مارشال فيما بعد حالاً– الاحتجاج ضد عزل الاقتصاد عن عمل العلوم الاجتماعية الأخرى، التشديد على التطور (بمفهوم كونت) والنسبية التاريخية، الاستقراء مقابل الاستنتاج: هي النقاط الرئيسية التي خاطب الجمهور بها.

لا يعود خلود اسم توماس ي. كليف ليسلي Thomas E. Cliffe Lesilie (١٨٢٦-١٨٨٢) إلى عمله العلمي من النوع 'الوصفي'– مع أن بعضًا منه كان على مستوى رفيع مثل عمله حول أنظمة الأرض الايرلندية والإنجليزية والأوروبية – أو مقالاته حول القضايا الجارية للسياسة policy، والتي يتمتع بعضها بالقوة والألمعية، ولكن إلى دفاعه عن المنهج التاريخي، الذي كان حكيمًا وفعالا معًا ولم يكف عن التأثير. تبدو مقالتاه اللتان تطرحان منهجيته أو، كما يحب هو أن يسميها، فلسفة العلوم الاجتماعية (واللتان أعيد نشرهما في العمل Essays on Political and Moral Philosophy, 1879؛ كما ظهرت طبعة ثانية بعد وفاة المؤلف، وهي تهمل بعض النقاط وتضيف نقاط أخرى) كإعادة صياغة لبرنامج شمولر؛ ولكن بالنظر إلى تاريخ نشر المقالتين للمرة الأولى (عامي ١٨٧٦ و ١٨٧٩)، فهذا الأمر ينبغي أن لا يدفعنا إلى إنكار الأصالة عليهما. وإذا تأملنا وجود عبارات معينة غير دقيقة لدى بعض المنظرين كسنيور فيمكن أن نكتشف حتى بعض الميزة في العبارة البديهية القائلة بأن الاقتصاديين يجب أن ينطلقوا دائمًا من الوقائع ويتحققوا من استنتاجاتهم وفقًا لها.

وقد حدث ذلك حتى فى السبعينيات. وفيما بعد، حينما فرضت قيادة مارشال نفسها، فإن غالبية الاقتصاديين (وعمليًا كل الموهوبين منهم) كانت تندفع أفواجًا تحت لوائه. كانت هناك بعض المعارضة، ولكن جزءا منها فقط كان يحمل طابعًا منهجيًا. ويمكننا أن نذكر هوبزن وآل ويب[٣٦]. ولا ينبغي أن يعطلنا السيل الهزيل من الأدب السجالي. ولكن يجب أن نسجل عمل ج. ن. كينز الممتاز الذى حسمَ معظم هذه القضايا المنهجية بروح من الفكر الحصيف وبما يرضى المهنة. فقد ظلّ هذا العمل يتمتع بمنزلة رفيعة لعقدين من الزمن عن جدارة. ومن الممكن التوصية بقراءته، رغم تقادم الزمن، وذلك لمزاياه إضافة إلى نجاحه[٣٧]. [مخطوطة هذا الفصل تتوقف

---

(٣٦) لم يكن عداء جون أ. هوبزن John A. Hobson (١٨٥٨-١٩٤٠) للاقتصاد المارشالى منهجيًا أساسًا. ومهما عارضَ هوبزن نظريات معاصريه، فأنه قد حاربها دائمًا بنظريات دون تحدى قناعاتها المنهجية. ومع ذلك، فثمة جانب منهجي لذلك العداء. فمثلاً: إن تشديد هوبزن على ما كان يعتبره هو سلوكا غير رشيد من جانب المستهلكين وعلى العوامل المؤسسية التى تحدد هذا السلوك، أكثر مما يحدده 'الاختيار الرشيد'، يفترض بالفعل برنامج بحث من النوع التاريخي- السوسيولوجي. ومن المهم إدراك هذا الأمر لأنه يُظهر إحدى الصلات بين هوبزن والمذهب المؤسسي الأمريكي.

كان يتعين الإشارة إلى بترك Beatrice (١٨٥٨-١٩٤٣) و سدنى ويب Sidney Webb (١٨٥٩-١٩٤٧) فى هذا السياق نظرًا، أولاً، إلى طبيعة عملهما الذى ساهم بشكل جوهرى فى إنجازات المؤرخين الاقتصاديين الإنجليز (انظر بشكل خاص: History of Trade Union. 1849, and the Manor and the Borough. 1908)؛ وثانيًا، بسبب حقيقة أنهما أرجعا قوة تأثيرهما الواسع على قطاع كبير من المذهب إلى وجهات نظر منهجية تشبه تلك التى تعود إلى المدرسة التاريخية الألمانية. وهذا هو الانطباع الذى خرجت به أنا على الأقل من قراءة محاضرات حول المنهج ألقيت من قبل س. ويب فى مدرسة لندن للاقتصاد.

(٣٧) جون نيفل كينز John Neville Keynes (١٨٥٢-١٩٤٩؛ والد اللورد كينز): Scope and Method of Political Economy (1st ed.,1891). ومن المساهمات الثانوية، ولكن الملحوظة، التى كانت تنذر بنجاحه، يمكننا أن نشير إلى مساهمات باغيهوت وكيرنس. تناولت ريشة باغيهوت Bagehot القوية الموضوعات المنهجية غير مرة. ودون التشكيك بصحة المنهج الريكاردى، كان باغيهوت يميل إلى حصر تطبيق هذا المنهج بالنمط الحضارى للنشاط الرأسمالى capitalist business ويميل إلى النظر إلى البحث التاريخى كتكملة طبيعية له. انظر بشكل خاص مقالته: 'The Postulates of English Political Economy', republished in Economic Studies (1880).

لم يُقدّر عمل جون إى. كيرنس John E. Cairnes: Character and Logical Method of Political Economy (محاضرات ملقاة عام ١٨٥٦ ونشرت عام ١٨٥٧) وفقًا لمزاياه سواء فى وقته أو فيما بعد لأنه، كما هو حال سنيور من قبله، استعمل مصطلح 'الاقتصاد السياسى' للإشارة إلى ما يعتبره معظم الناس على الدوام كجزء صغير أما من الاقتصاد السياسى political Economy أو من الاقتصاد Economics، أى المخطط المنطقى للعقلانية الاقتصادية المعروف=

هنا. ويبدو أن القسم المتعلق بالكُتاب المؤسسيين الأمريكان لم تتم كتابته قط].

=على نطاق واسع باسم 'النظرية البحتة'. تبين أعمال كيرنس الخاصة ببساطة إنه كان بعيدًا عن الاعتقاد بأن هذا المخطط العقلاني (الذى، كما نتذكر، لا يشكل حتى كل النظرية الاقتصادية، وفق مفهومنا) يمثل كل معرفتنا حول الشئون الاقتصادية. ولكن نتيجة لسوء الفهم، الذى يلام هو عليه جزئيًا، فقد جرى تقديمه فيما بعد، من قبل انغرام وشمولر، كمدافع مثابر عن 'المنهج الاستنتاجي' لا يجد أى جدوى فى أى بحث وقائعى. ومع ذلك، يشكل تحليليه لطبيعة ذلك المخطط مساهمة حقيقية. إذ إن الطابع الافتراضى البحت لذلك المخطط، فرضياته غير الواقعية، عمق الفجوة التى تفصله عن الظواهر الاقتصادية القابلة للمشاهدة، وصعوبة التحقق من فرضياته المكونة من خلال الأدلة الإحصائية أو الأدلة الوقائعية الأخرى (بل إن كيرنس تحدث حتى عن استحالة إثبات أو إنكار 'القوانين الاقتصادية' من خلال هذه الأدلة): جرى عرضها كلها على نحو أوضح من أى وقت مضى، رغم أنه توقف بعيدًا عن الاستنتاج الواضح القائل إن هذا المخطط لا يمكن قط أن يخلق أى 'قوانين' ولكنه مجرد أداة مساعدة.

الفصل الخامس

الاقتصاد العام فى الفترة:
الكتاب والمجموعات

١. جيفونس، منجر، فالراس

٢. إنجلترا [عهد مارشال]

[(أ) إيجورث، فكستد، بولى، كانان، هوبزن]

[(ب) مارشال ومدرسته]

٣. فرنسا

٤. ألمانيا والنمسا

(أ) المدرسة النمساوية أو مدرسة فينا

(ب) الزعماء القدامى

(ج) الممثلون

٥. إيطاليا

(أ) الزعماء القدامى

(ب) بانتانيولى

(ج) باريتو

٦. هولندا والبلدان الاسكندينافية

٧. الولايات المتحدة

[(أ) الكتاب الذى هيئوا الأرضية]

[(ب) كلارك، فيشر، وتاوسك]

[(ج) بضع شخصيات قيادية أخرى]

٨. الماركسيون

[(أ) الماركسية فى ألمانيا]

[(ب) الحركة التنقيحية وانبعاث الماركسية]

١- جيفونس، منجر، فالراس

خلقت الدعوة للإصلاح الاجتماعى بؤرة جديدة للاهتمامات العملية لدى الاقتصاديين؛ ولكن رغم تأثيرها على نبرة واتجاه العمل التحليلى، بيد أنها لم تؤثر على تقنيته. وقد قصدت المدرسة التاريخية أن تثوّر طرق العلم حقًا؛ ولكن هذه الثورة انتهت إلى تسوية حتى فى ألمانيا. وإلى المدى الذى بلغته هذه التأثيرات، فإن علم الاقتصاد العام، من حيث نطاقه ومنهجه، ظلّ على ما كان عليه أساسًا. ولكن جوهره التحليلى، الذى أصبح مصطلح القيمة والتوزيع Value and Distribution يعبّر عنه بصورة مألوفة، تعرّضَ إلى ثورة خاصة به استقرت عند وضع كلاسيكى نمطى حوالى العام ١٩٠٠ وشكلت الحدث الكبير الثالث فى حقلنا فى تلك الفترة. ووفقًا لتقليد مألوف يستحسن الانطلاق منه، فقد تركزت الثورة فى ظهور نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية marginal utility theory of value التى ترتبط بأسماء ثلاثة قادة: جيفونس، منجر وفالراس. ونتوقف هنا لتحييهم[١].

فى سيرته المتواضعة كموظف مدنى ومعلم، لم يترك وليم ستانلى جيفونس William Stanley Jevons (١٨٣٥-١٨٨٢) أى علامة قط تتناسب مع أهمية إنجازه. فقد كان معروفًا أثناء حياته بكتاباته عن النقود والمالية والقضايا العملية الأخرى ذات الأهمية العامة- وحتى بكتابات حول نظريات الدورة الاقتصادية القائمة على البقع الشمسية أو الحصاد (انظر الفصل الثامن، أدناه) - أكثر مما كان معروفًا بالعمل الذى خلدّه. وعلاوة على ذلك، فإن ذكراه فى إنجلترا حجبتها القيادة القوية لمارشال الذى قزّمَ 'الثورة الجيفونسية' بصورة مطردة. وثمة أسباب كثر لهذا الأمر. إذ يندر أن كان لجيفونس تلاميذ شخصيين- وهى حقيقة تعود بدورها ليس فقط إلى ضآلة الفرصة التى أتيحت له للتدريس (حيث لم يدرّس فى أى مكان ستراتيجى البتة) بل أيضًا إلى بساطته الوديعة أو عدم ميله إلى التشديد والحزم assertiveness (مما كان يتوافق تمامًا مع كثرة الادعاء بالجدة الثورية لأفكاره،

---

(١) سيتم ذكر الرواد فى الفصل السادس، القسم الثالث، أدناه.

وهى عادة من شأنها أن'تعوض' عن ذلك النقص). ولكن من الصحيح أيضًا إن عمله فى النظرية الاقتصادية يفتقر إلى اللمسات الأخيرة. إذ إن عمله لم يكن بمستوى رؤيته. فمفاهيمه اللامعة وبصائره العميقة (وبخاصة دفاعه عن الأشكال الرياضية للفكر، نظريته للقيمة، نظريته لرأس المال والفائدة) لم يجرِ التعبير عنها بشكل دقيق قط؛ بل تمت صياغتها as apercus{كلمحات خاطفة وموجزة} وجرى مزجها كثيرًا بالمادة القديمة بحيث بدت كأشياء سطحية تقريبًا. ومن المؤكد أن موقف مارشال غير الكريم منه قد تكفّلَ بالباقى من أسباب عدم بروزه. وهكذا فإن جيفونس لم ينل قط فى إنجلترا ما يستحقه. وبشكل خاص، لم يتم الاعتراف قط بأصالته كما ينبغى. فمن المؤكد أنه كان أحد أكثر الاقتصاديين أصالة بشكل حقيقى منذ إيما وقت مضى. وضمن حالات أخرى قليلة جدا، لا يصعب الحديث عن 'الجذور' مثلما يصعب هذا فى حالته (حيث يشكل جون راى John Rae حالة أخرى منها). فجيفونس لم يسمع بسابقيه forerunners إلا فيما بعد، الأمر الذى كان مبررًا تمامًا فى حالته، وبخاصة بعد أن سجّلَ بصورة كريمة فضل من اكتشفهم فيما بعد. ربما يدين جيفونس إلى ميل بأكثر مما يتصور هو نفسه: فأنه كان يضمر نفورًا كبيرًا من عمل ميل Principles الذى كان يتعين عليه استعماله فى التدريس؛ ولكن أقوال ميل الرخوة tergiversations، وهى أهداف مثلى للانتقاد، ربما علمّت أشياء جيفونس كثيرة، رغم ذلك. وباستثناء هذا، فيبدو أنه وضعَ أساسيات تعاليمه من أحجار كانت قد صنعها بنفسه. يرد الجزء الأكبر من عمله فى حقل النظرية البحتة فى كتابه Theory of Political Economy (الطبعة الأولى، ١٨٧١؛ ومع ذلك، فإن التاريخ الذى يثبت أسبقية جيفونس بالنسبة لمفهوم 'الدرجة الأخيرة من المنفعة' final degree of utility هو عام ١٨٦٢ حينما طرحَ المقالة 'Notice of a General Mathematical Theory of Political Economy' فى اجتماع الجمعية البريطانية لتقدم العلم فى كمبريدج [القسم F]؛ كما تم تجميع معظم عمله فى حقول النقود والدورات من قبل البروفيسور فوكسويل Foxewell فى مجلد تحت عنوان Investigations in Currency and Finance (1884)– وهو عمل لا ينبغى أن يهمل درسه أى اقتصادى. وعلاوة على ذلك، فقد كان جيفونس عالِم منطق بقدر ما كان

اقتصاديًا. كما أذكر عمله Principles of Science (1874)- وهو عمل يحمل قوة وأصالة جيفونسية حقًا ولم ينل الاعتراف الذى يستحقه، كما يبدو الأمر لى. وثمة فهرست ملحق بعمله Letters and Journal نشرته السيدة دبليو. س. جيفونس W. S. Jevons عام ١٨٨٦. وقد ساهم البروفيسور ه. س. جيفونس H. S. Jevons وزوجته بمقالة مختصرة حول حياته وعمله: Economitrica, July 1934[٢].

بعد عمل وظيفى قصير، تم تعيين كارل منجر Carl Menger (١٨٤٠-١٩٢١) فى أحد كرسيى الاقتصاد السياسى فى كلية القانون فى جامعة فينا وظَلَّ فى ذلك العمل حتى نهاية مسيرته الرسمية (١٨٧٣-١٩٠٣). لم يكن هذا الموقع مثاليًا بأية حال لأنه لم يكن ثمة تقليد محلى حول الموضوع، ناهيك عن أن يجتذب هذا الموقع الاهتمامَ العالمى؛ ولأن تلاميذ منجر، من المحامين والموظفين المدنيين المنتظرَين فى المستقبل، لم يهتموا إلا قليلاً بما كان يتعين عليه قوله- فإذا كنتَ فى وضع جيد فى مادتى القانون المدنى والعام، فبوسعك إسقاط الامتحان فى مادة الاقتصاد. ولكنه لم يرهب ذلك. فقد أكد هذا الرجل الصلب نفسه أخيرًا، ووجد تلاميذ شخصيين له على مقياسه من الذكاء- كما أنه وجدَ، ولو ليس دون معاناة لفترة من الزمن- مدرسة أظهرت الحيوية والتماسك ومارستْ التأثير العالمى إلى أن تلاشت (مؤقتًا؟) فى الثلاثينيات، رغم افتقارها إلى الوسائل والإمكانات التى تحدد مثل هذا الإنجاز عادة. يعود مبدأه الأساسى عن المنفعة الحدية إليه شخصيًا، مع أن جيفونس يحتفظ طبعًا بأفضلية إعادة اكتشافه. وتعود إليه أيضًا، شخصيًا وموضوعيًا، موضوعات كثيرة أخرى اكتشفها فى مجرى إحكامها. كان منجر مفكرًا دقيقًا يندر أن يزل، هذا إن زلَّ قط، وأن عبقريته لا تبرز على نحو مؤثر إلاّ لأنه كان يفتقد إلى الأدوات الرياضية الملائمة. تكمن الجذور النهائية لتعاليمه فى التقليد النظرى الألمانى الذى بلغ ذروته لدى هيرمان وتونن؛ بيد أن تأثير سمث

(٢) قد تكون هذه أفضل فرصة لى للإشارة إلى عمل كاتب منسى الآن ولكنه انتزع الثناء من جيفونس ومارشال معًا: Plutology (Melbourne, 1863 ; London, 1864) الذى كتبه دبليو. ى. هيرن W. F. Hearn الذى كان يدرّس فى جامعة ميلبورن. لم يؤثر الكتاب فى بقوة. ولكنه، فى أجزاء منه، يبدو شبيهًا بكتاب جيفونس بصورة تلفت النظر. ومع ذلك، فإن تاريخ الكتاب يثبت استقلال جيفونس بالنسبة لموضوع المنفعة.

وريكاردو، وبخاصة ج. س. ميل، واضح أيضًا. فما أراد منجر تثويره هي تعاليم هؤلاء الكتاب، شأنه في ذلك شأن جيفونس. ولهذا السبب بالضبط، فهؤلاء هم معلموه بمعنى ما. لقد أُعيد نشر عمله Grundsatze der Volkswirtschaftslehre (الطبعة الأولى ١٨٧١؛ الطبعة الثانية ١٩٢٣- وتمثل هذه الطبعة العمل الذى قدمه فى شيخوخته ولم يضف شيئًا جوهريًا) إضافة إلى كتاباته الأخرى، التى سنذكر قسمًا منها فيما بعد، فى أربعة مجلدات من قبل مدرسة لندن للاقتصاد خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٦. وتمثل المقدمة التى كتبها ف. أ. فون هايك F. A. von Hayek لهذه المجلدات Collected Works (vol. 1) أفضل مصدر للمعلومات عن هذا الرجل والمفكر. انظر أيضًا: H. S. Bloch, 'Carl Menger', Journal of Political Economy, June 1940. [فى عام ١٩٥٠، نُشرت ترجمة إنجليزية للعمل Grundsatze تحت عنوان Principles of Economics مع مقدمة كتبها نايت F. H. Knight].

وكما ذكرنا من قبل، فإن علم الاقتصاد هو بمثابة حافلة كبيرة تحمل ركابًا كثيرين لهم اهتمامات وقدرات متفاوتة. ومع ذلك، فإن فالراس هو أعظم الاقتصاديين فى نظرى، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحتة. إذ إن نظامه للتوازن الاقتصادى، بتوحيده نوعية الإبداع 'الثورى' مع نوعية التأليف الكلاسيكى، يشكل النظام الوحيد الذى قدمه اقتصادى ما بما من شأنه أن يضاهى إنجازات الفيزياء النظرية. إن معظم الكتابات الأخرى فى الفترة المدروسة- وما بعدها- مهما كانت ثمينة فى حد ذاتها، ومهما كانت أصيلة ذاتيًا، بيد أنها، بالمقارنة مع عمل فالراس، تبدو كمراكب صغيرة بجانب باخرة، تبدو كمحاولات غير كافية لفهم جانب محدد من الحقيقة التى عبّرَ عنها فالراس. إذ يشكل ذلك العمل العلامة البارزة على الطريق التى تقود علم الاقتصاد نحو احتلال منزلة علم محدد rigorous أو دقيق exact وأنه ما يزال، رغم قِدمه الآن، فى صلب الكثير من أفضل العمل النظرى فى وقتنا الحاضر. ولسوء الحظ، فإن فالراس نفسه أعارَ أهمية كبيرة لفلسفاته المثيرة للشك حول العدل الاجتماعى، مخططه لتأميم الأرض، مخططاته للإدارة النقدية، وأشياء أخرى لا شأن لها بعمله الفذ فى النظرية البحتة. وقد كلفَه هذا

خسارة ود الكثير من النقاد المقتدرين ويتوجب، كما أتصور، أن يمتحن صبر الكثير من قراءه. على أى حال، ينبغى فهم التقدير المذكور أعلاه على أنه يشير إلى عمله النظرى فحسب.

كان مارى اسبرت فالراس Maire Esprit Walras (١٨٣٤-١٩١٠) رجلاً فرنسيًا وذلك ليس فقط بحسب مسقط رأسه. إن نمط تفكيره وطبيعة عمله تحمل طابعًا فرنسيًا متميزًا بنفس المعنى الذى تكون فيه مسرحيات راسين Racine ورياضيات بوينكار Poincare فرنسية بصورة متميزة. وكذلك هو شأن كل جذور عمله.وقد أكّدَ فالراس بنفسه تأثير والده أوغسطين فالراس وكذلك كورنو Cournot عليه. ولكن ينبغى أن نضيف اسم ساى كسابق حقيقى له. وخلف شخصية ساى، يلوح كل التقليد الفرنسي- كانتيلون، وتورغو، وكينيه،وبواغيلبر- مهما كثرَ أو قلَ ما يُستخلَص منه بصورة واعية. كما عَبّرَ فالراس عن تقدير تقليدى لسمث. بينما لم يمثل بقية كبار الكتابْ الإنجليز سوى القليل بالنسبة له.

تعكس سيرة فالراس العجز المألوف للمفكر الأصيل عن السيطرة على المشاكل العملية لحياته الشخصية. كان فالراس أصيلاً إلى حد أعاقه عن تحقيق النجاح فى مدارسه. وقد فشل تعليمه كمهندس معادن، الذى يدين له بتمكنه من الرياضيات، فى أن يؤمن له مصدر رزق. فتحولَ إلى الصحافة الحرة، مطّورًا أفكاره المختلفة حول الإصلاح الاجتماعى- وهى أفكار نمطية بالنسبة لراديكالى فرنسى من الطبقة الوسطى فى عصره- ولكنه لم يترك أثرًا متميزًا[٣]. ومع ذلك، أنقذت الصدفةُ السعيدة عبقريته من أن تضيع هباء. فقد حضر عام ١٨٦٠ مؤتمرًا عالميًا عن فرض الضرائب فى لوزان حيث قدّمَ مقالة نالت الاستحسان. وكان بين مستمعيه م. لويس روكونينت M. Louis Ruchonent الذى أصبح فيما بعد رئيس قسم التربية فى Canton de Vaud وأسّسَ عام ١٨٧٠ كرسى الاقتصاد السياسى فى كلية القانون وعرضه على فالراس. وبعد أن عثر على مرساه، شرع فالراس

(٣) على أى حال، فقد عمل فالراس (١٨٦٦-١٨٦٨) كمحرر لمجلة Le Travail وهى مجلة تنطق بلسان الحركة التعاونية التى كان يكتب فيها بصورة عامة.

بالعمل الذى ظلّ منكبًا عليه حتى النهاية. ولكن الفترة الخلاقة من حياته توافقت تقريبًا مع توليه العمل الأكاديمى خلال الفترة ١٨٧٠-١٨٩٢. تم أخيرًا تضمين كل عمله المهم (وبعض المواد غير المهمة) ومعظم ما نُشر سابقًا من مذكرات ومقالات (بدءا من عام ١٨٧٣) فى ثلاثة مجلدات: Elements d'economie politique pure (1st., ed. 1874-7 ; 5th definitive ed. 1926) ; Etudes d'economie politique applique (1st ed. 1898 ; 2nd ed. edited by Professor Leduc, 1936) ; Etudes d'economie soçiale (1st ed.1896 ; 2nd ed. edited by Leduc, 1936). يتضمن المجلد الأول (leçons 5-34) عمل فالراس العظيم. ويتضمن المجلد الثانى بعض الملاحق التى يتمتع بعضها بأهمية من الدرجة الأولى، وبخاصة تلك التى تتعلق بالنقود والائتمان. أما المجلد الثالث، فيمثل أهمية ضئيلة من زاويتنا. انظر: 'Autobiography' in: Giornale degli Economisti, December 1908 ; his 'Bibliography' in: Revue du droit public et de la science politique, May and June 1897 ; his correspondence with Jevons in Journal des economistes,June 1874; William Jaffe,'Unpublished Papers and Letters of Leon Walras,' Journal.of Political Economy, April 1935; and J. R. Hicks, 'Leon Valras.' Econometrica, October 1934.

وفى وقتنا الحاضر حيث يندر أن نجد منظّرًا لا يعترف بتأثير فالراس، فمن الغريب أن نقول إن الأخير لم يشكل أى مدرسة شخصية. ولكن لم يكن بوسع طلبة القانون، الذين استمعوا إليه، تلقى رسالته العلمية: فعمله الأكاديمى جلب له الأمان والضمان ولكن القليل من التأثير. كما كان معاصروه من زملاء المهنة غير مكترثين أو معاديين فى الغالب. ففى فرنسا، لم يتم تمييزه من الناحية العملية أثناء حياته، رغم أنه وجد بعض الأتباع مثل أوبتت. وفى إيطاليا، كان بارون أول نصير له. وكان بانتاليونى بين أول من فهموا أهمية عمله. وأتصور أنه تم لفالراس، عبر بانتاليونى، العثور على تلميذه وخليفته اللامع: باريتو[٤] الذى يمثل

(٤) حول تأثير فالراس على اوبتت Aupetit، وبارون Barone، وبانتاليونى Pataleoni، وباريتو، انظر القسمين الثالث والخامس، أدناه.

الرجل الذى تعَيّنَ عليه، والحال هذه، تشكيل ما أصبح يعرف بمدرسة باريتو أكثر مما 'بمدرسة فالراس فى لوزان'. ومع ذلك، فهذه المدرسة، كمدرسة متماسكة، كانت مقتصرة على إيطاليا أو تقريبًا كذلك. أما فى إنجلترا، فقد استبعدتْ التعاليم المناظرة والأقوى لمارشال أى تأثير مباشر لفالراس إلى أن قدّمَ البروفيسور بولى Bowley زبدة نظام فالراس-باريتو فى صورة مرجع مدرسى (Mathematical Groundwork, 1924). ولم يجد الألمان (بمن فيهم النمساويون) أى شىء فى عمل فالراس سوى أن المذاهب النمساوية ظهرتْ بالرداء الرياضى الباعث على النفور بشكل خاص. وكسبَ فالراس نصيرين من الدرجة الأولى فى الولايات المتحدة وهما فيشر ومور، ولكنه تعرض عمليًا للإهمال من قبل بقية رجال المهنة. وكان لديه معجبون متفرقون فى كل مكان، طبعًا. ولكنه لم ينل استحقاقه إلا فى العشرينيات، أى بعد فترة طويلة من انتصار أفكاره وبعد عقد أو نحو ذلك من وفاته. 'إذا أراد المرء أن يحصد بسرعة، فعليه بزراعة الجزر والخضر؛ وحينما يطمح المرء بزراعة البلوط، فعليه أن يمتلك الحس ليقول لنفسه: سيدين أحفادى لى بهذا الظل'[٥]- هكذا كتبَ فالراس ذات يوم لصديق له[٦].

وقبل أن نتناول، فى هذه اللحظة، ماذا كانت تعنيه 'ثورة' جيفونس-منجر-فالراس وفيما إذا نجحت أم لا فى خلق محرك جديد للتحليل، فأننا نمضى بعرض الكُتاب والمجموعات بقصد تكوين فكرة مؤقتة عن طبقة الأرض التى كان عليها علم الاقتصاد العام فى تلك الفترة. وكما فعلنا فى الفصل الرابع من الجزء الثالث، فإن هذا عرض المادة سيتم بحسب البلدان.

---

(٥) مقتطف من مقدمة عمل البروفيسور ايتن انتونل Etienne Antonelli: L'economie pure du capitalisme, 1939 [ترجمة المقتطف: ج. شومبيتر]

(٦) [نذكر القارئ بأن ج. شومبيتر كان ينوي كتابة كل الخلاصات المتعلقة بالسيرة (ومعها مراجعها الكثيرة) بالحرف الطباعى الصغير لكى تعامل كهوامش عمليًا.]

يمكننا، كما يلي، أن نصف الوضع الإنجليزى عام ١٨٨٥ وهو العام المبارك الذى ألقى فيه أ. مارشال أول محاضرة فى جامعة كمبريدج. كان هناك الكثير من العمل الجيد والعام، وبخاصة العمل الوقائعى كعمل نيومارش Newmarch؛ لم يكن ثمة نقص فى الشرارات التى تحدث من حين إلى آخر كتلك التى يمكن العثور عليها فى كتابات باغيهوت Bagehot أو كليف ليسلي Cliffe Leslie؛ وكانت هناك تعاليم مقتدرة مستمدة من ج. س. ميل، وكيرنس، وفاوست Fawcett رفعتْ الراية بجدارة. ولكن هذه الأشياء العامة لم تكن تنطوى على شيء ما باستثناء رسالة جيفونس، وحتى هذه لم تكن بعد سوى صرخة فى غابة مقفرة، بقدر تعلق الأمر بالنظرية. فقد عبّرَ أحد المتحدثين عام ١٨٧٦ عن شعور عام جدًا[٧] حينما أشار بتباهٍ إلى أن العمل الأعظم قد تم تحقيقه، رغم أن هناك الكثير أمام الاقتصاديين ليعملوه على صعيد تطوير وتطبيق المذهب القائم. وكان مارشال هو الذى غيَّر كل هذا وأخرجه من الوادى إلى مرتفع شاهق. ففى إنجلترا، كانت الفترة فترة مارشالية بصورة حاسمة. وكان نجاحه عظيمًا يضاهى نجاح سمث إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة أن العلم يصبح بالضرورة أبعد عن متناول الجمهور العام كلما تطورت تقنياته وحقيقة أن مارشال لم يتمتع بدعم الفرس السياسى الرابح كما هو شأن مذهب حرية التجارة عند ظهوره.

[(أ) إديجورث ، فكستد، بولى، كانان وهوبزن] إن شخصية مارشال لم تحجب فقط أولئك الكُتاب الإنجليز الذين تابعوا خط ما بعد-ميل من التحليل مثل سيدفك ونيكولسون، رغم أن أيًا منهما لم يخلو الحسنات[٨]؛ بل إنها حجبت أيضًا

---

(٧) انظر: W. S. Jevons, 'The Future of Political Economy' Fortnightly Review, November 1876.

(٨) العمل الوحيد لهنرى سيدفك Henry Sidgwick (١٨٣٨-١٩٠٠)، الذى يتعين ذكره هنا هو (Principles of Political Economy (1883, 3rd ed., 1901). وإذ يماشى الكتاب تقليد ميل أساسًا، فأنه يحسّن من هذا الأخير عبر إضفاء المزيد من الدقة على مفهمته ويقدم عدة مقترحات ثمينة حتى فى مجالات، مثل نظرية القيم الدولية، يفشل فيها فى متابعة ذلك التقليد أو متابعته بصورة صحيحة. وتستحق معالجته للنقود والفائدة اهتمامًا خاصًا. وقد أشرنا من قبل إلى طريقته فى تعقب معانى=

إديجورث وفكستد اللذين كانا بنفس منزلته الفكرية فى حدود قدراتهم كمنظّرين، مع إنه كان ينقصهما حقًا ما كان لدى مارشال من سعة نظر بالنسبة للواقع التاريخى والواقع القائم حينذاك ويفتقدان أيضًا ما كان له من قوة شخصية.

فرانسس اسدروا إديجورث Francis Ysidro Edgeworth (١٨٤٥-١٩٢٦) هو أحد خلفاء سنيور فى كرسى الاقتصاد السياسى فى جامعة أكسفورد (١٨٩١-١٩٢٢)، ومحرر أو محرر مشارك لمجلة Economic Journal خلال الفترة (١٨٩١-١٩٢٦)، وهو ينحدر من عائلة إنجليزية-ايرلندية من النبلاء، وكان، فى كل شىء باستثناء الرياضة، نتاج نمطى للتعليم الكلاسيكى فى أكسفورد. ثمة كاتبان بارعان رسما شخصية هذا الرجل والمفكر: كينز، فى مجلة Economic Journal (آذار ١٩٢٦؛ وهذه المقالة أُعيد نشرها فى عمله Essays in Biography, pp. 267 et seq.)؛ وبولى، فى مجلة: Econometrica (April 1934)- ويكفينى أن أحيل القراء إلى هذين العملين. ولكن ثمة بضع نقاط لابد من ذكرها لاستحضار الرجل أمام أعيننا. أولاً: أشيرُ إلى مذهبه النفعى الذى فرضَ نفسه منذ البداية (New and Old Methods of Ethics, 1877) وبدا غريبًا بالنسبة لإنسانٍ كان ذهنه 'مهذبًا؛ حيث فعل هذا المذهب الكثير للإبقاء- دون ضرورة قط- على حيوية الحلف غير المقدس بين علم الاقتصاد وفلسفة بنثام، وهو أمر أشرت إليه غير مرة. ولكن دعونى أكرر بأننا فى حالته، كما فى حالة سنيور، نستطيع التخلى عن المذهب النفعى فى أى من كتاباته الاقتصادية دون أن تتأثر هذه الكتابات علميًا بذلك. ثانيًا: سيبقى اسم إديجورث فى علم الإحصاء خالدًا إلى الأبد: وأنا لا أقصد عمله حول الأرقام القياسية أساسًا (انظر الفصل الثامن، القسم الرابع، أدناه)، بل عمله حول طرق الإحصاء وأسسها التى تركزت على قانونه المعمّم عن الخطأ Generalized Law of Error. ثالثًا: هناك السلسلة الطويلة من مقالاته حول القضايا الاقتصادية

=الكلمات. قدمّ جوزيف شيلد نيكولسون Joseph Shield Nicholson (١٨٥٠-١٩٢٧)، الذى احتل كرسى الاقتصاد السياسى فى ادنبورغ من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٢٥، عملاً جيدًا عن النقود، ولكننا، فى هذه اللحظة، نهتم فقط بعمله Principles of Political Economy (1893, 1897, 1901). ورغم أن العمل غير أصيل البتة وقزمّه عمل مارشال، بيد أنه يبقى عملاً قيمًا.

التى لم يرحب قط، سوى بضع كتاب، بالأصالة القوية لقسم منها التى تخفيها حقًا خصوصيات عرضه الغريبة (وهى أشياء لا يجدها كل فرد طريفة كما أفعل أنا). وفيما يتعلق بمساهماته الجديدة بالفعل (منحنيات السواء، منحنى التعاقد contract curve، تناقص الغلة، التوازن العام، وما شابه) فإن هذه المساهمات تعنى نفس ما يعنيه، أو أكثر مما يعنيه، عمل مارشال: Principles بالنسبة للجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد. فلماذا إذن، رابعًا: حجبَ مارشال هذه الشخصية الكبيرة بصورة تامة؟ إن الجواب- المهم من زاوية سوسيولوجيا العلم، وبخاصة بالنسبة للسؤال: من ينجح وكيف ولماذا؟- يبدو كما يلى: يفتقد إديجورث إلى القوة التى تخلق البحوث المؤثرة وتستجمع الأنصار؛ وإنه كان ودودًا وكريمًا[٩]؛ ولم يفرض نفسه قط فى أى ادعاءات خاصة به؛ كما أنه كان حساسًا جدا من ناحية، ومزاجيًا جدا من ناحية أخرى؛ ويرضى بمقعد خلف مارشال الذى قام إديجورث بتمجيده وتحويله إلى Achilles؛ وكان إديجورث مترددًا عند المناقشة، شارد الذهن إلى درجة مَرَضية، وأسوأ متحدث ومحاضر يمكن تصوره، وكان غير فعال من الناحية الشخصية- إنه غير أهل للقيادة، وهذه أصلح كلمة يمكن أن تعبر عنه. يتضمن كتابه Papers Relating to Political Economy (3 vols. 1925) سوية مع كتابه Mathematical Psychics (1881, London School Reprint, 1932) كل عمله فى حقل النظرية الاقتصادية. وقد لخّصَ البروفيسور بولى Bowley عمل إديجورث Edgeworth's Contributions to Mathematical Statistics فى كراس صدرَ تحت رعاية الجمعية الإحصائية الملكية عام ١٩٢٨.

أتمنى أن يسمح لى المجال بإنصاف شخصية فيليب هنرى فكستد Philip Henry Wicksteed (١٨٤٤-١٩٢٧)، كما تتراءى أمامى عام ١٩٠٦ خلال محادثة استمرت لمدة ساعة، كنا جالسين فيها على العشب أمام منزله فى وانتج Wantage،

(٩) أتصور أن كل من كان يعرف إديجورث من شأنه أن يستحسن وصفه بأنه 'كريم' generous. بيد أن كرمه كان من نوع خاص. إذ انصبّ كله لصالح مارشال وميراث ريكاردو-ميل. واحسرتاه على الطبيعة البشرية ! فهو لم يكن كريمًا مع النمساويين، ومع فالراس، وفكستد، ومع مور، لأسباب لم أستطع فهمها.

حيث لمست لديه: سكينة لا تضمر القسوة؛ نزوع لعمل الخير دون ضعف؛ بساطة متماشية جيدًا مع نقائه refinement؛ تواضع حقيقى لم تنقصه الرفعة. وفى الواقع، يمكننى أن أسجل إن هذا اللاهوتى، الذى كان يحاضر حول دانت Dante، كان يقف خارج المهنة الاقتصادية نوعًا ما- وهذه هو أحد الأسباب التى تفسر لماذا لم يترك عمله، الذى هو عمل ممتاز من الناحية التعليمية بشكل خاص، أثرًا يمكن الإحساس به أكثر. هل يُصدَق أن عمله الأكثر أصالة An Essay on the Co-ordination of the Laws of Distribution (1894, London School Reprint, 1932) ذهب دون أن يحس به أحد؛ ولم تُبَع منه سوى نسختين؛ وأن البروفيسور ستغلر Stigler، حتى اليوم، هو الاقتصادى الوحيد، على حد علمى، الذى يقدر ذلك العمل حق قدره؟ يتضمن عمله ... Common Sense of Political Economy (١٩١٠؛ وقد صدرت الطبعة الجديدة منه، سوية مع عمله Selected Papers and Reviews الذى كتب مقدمته البروفيسور ليونيل روبنز Lionel Robbins، عام ١٩٣٣ بمجلدين) عدة نقاط أصيلة وهو أكثر بكثير من تبسيط للمذاهب التى استقرت حينذاك.كما إن أفكاره تتقدم عصره كثيرًا فى قضايا الأسس وقضايا التوضيح النقدى للمفاهيم بشكل خاص (مثلاً، بالارتباط مع نظرية الأبعاد التى قدمّ لها الكثير فى مقالته ' On Certain Passages in Jevons' Theory of Political Economy in the Quarterly Journal of Economics, April 1889). إن الطبيعة العامة لنظام فيكستد هى طبيعة جيفونسية- وفى الواقع، فهو المنظّر الجيفونسى المهم الوحيد- ولكنه هَزَ نقاطًا كثيرة، كانت ما تزال تلتصق بعرض جيفونس وأضاف العديد من التصحيحات والتطويرات- تحت التأثير النمساوى إلى حد ما- بحيث يمكن القول إنه طّورَ شيئًا ما كان يعود إليه شخصيًا، رغم أن هذا الشىء هو تنقيح لنظام المنفعة الحدية.

كان فكستد مستقلاً عن مارشال أكثر مما كان خصمًا له. أما بولى، البروفيسور فى مدرسة لندن للاقتصاد، فكان مستقلاً عنه بنفس الدرجة وأقل من خصم. يقع الجزء الأول من سيرته ضمن الفترة المدروسة وقد طّورَ، فيما بعد، ما يمكن أن نسميه أسلوبه العلمى الذى استبق تحديد نطاق الدراسة الوارد فى لائحة

(القسم الأول) جمعية القياس الاقتصادى التى تشكلت لاحقًا:'تطوير النظرية الاقتصادية فى علاقتها بالإحصاء والرياضيات'. إن هذا البرنامج، الذى كان بولى بصدد تحقيقه عبر سلسلة طويلة من الأعمال، كان جديدًا حينذاك ومثّل موقفًا متميزًا. ولكنه اجتذب القليل من الانتباه فى ذلك الوقت لأن بولى لم يفعل شيئًا لتشجيعه عن طريق الإعلانات المنهجية حول السياسة policy. ثم كان هناك 'مستقل' آخر هو أكثر من خصم (بالنسبة لمارشال)، وكان معلمًا حيويًا، وفى مدرسة لندن أيضًا، ومعروفًا حينذاك على نحو أفضل بين رجال المهنة والطلبة معًا: إنه كانان[١٠]. هناك آخرون ممن يتعين علينا أن نشير إليهم ولكن ليس بوسعنا أن نفعل ذلك. كما كانت هناك معارضة، وليس فقط وسط مَنْ تمسكوا بالأشكال الأقدم من الفكر. وكان هناك 'منشقون' طبعًا مثل هوبزن[١١]. وما كان أكثر أهمية

---

(١٠) يعرف قراء هذا الكتاب من قبل: ادون كانان Edwin Cannan (١٨٦١-١٩٣٥) من خلال كتابه History of the Theories of Production and Distribution ... from 1776 to 1848 الذى أشرنا إليه غير مرة فى الجزء الثالث. ويشكل عمله هذا، وطبعاته من عمل آدم سمث، وكتابه History of Local Rates in England (1896) إنجازاته العلمية الرئيسية. ولكن ليس بوسع أحد أن يتابع مقالاته حول النقود والسياسة النقدية من دون أن يستمتع ويستفيد معًا. بيد أن هذا القول يعجز طبعًا عن إنصاف هذا المعلم والإنسان: معرفته الفطرية، تلقائيته المحببة، قوة قناعاته – وهذه مزايا تشكل، لدى آخرين غيرى، أكثر من تعويض عن ضعف جانب التنقية التحليلية analytic refinemen لديه.

(١١) كان جون أ. هوبسن John A. Hobson (١٨٥٨-١٩٤٠)، الذى حالفه الحظ فى إثبات نفسه كمنشق أكبر فى ذروة انتشار المارشالية وفى أن يستمر لوقت أصبح فيه هذا الأمر علامة مشرفة، رجلاً مثيرًا للاهتمام فى جوانب عدة: حيويًا وموسوعيًا وعدوانيًا. كان هوبزن رجلاً متعلمًا- بمعنى إنه كان يمتلك تعليمًا كلاسيكيًا- وراديكاليًا عاطفيًا: وهذه توليفة تفسر كثيرًا من أدب العلم-الاجتماعى فى ذلك الوقت. وفى علم الاقتصاد، فقد علَّم هوبزن نفسه بنفسه بطريقة عنيدة wilful جعلته قادرًا على أن يرى جوانب يرفض الاقتصاديون المتعلمون رؤيتها وجعلته عاجزًا عن رؤية جوانب أخرى كان الاقتصاديون المتعلمون يفترضونها. ولم يستطع هوبزن قط أن يفهم لماذا لم يهتم المهنيون برسالته وأنه، مثل كثيرين من أمثاله، لم ينفر بأية حال من التفسير المريح القائل إن خصومه المارشاليين كان يحركهم الفضول العلمى بسحق الانشقاق، إنْ لم يكن المصلحة الطبقية: فرغم التوضيحات الكثيرة، فإن هوبزن لم يستوعب أبدًا إمكانية أن تكون الكثير من فرضياته، وبخاصة انتقاداته، خاطئة بصورة قابلة للإثبات وذلك لعدم كفاية تعليمه ولعجزه عن الفهم. وقد تم الاعتراف به في وقت متأخر، فى الأوقات الكينزية، وذلك، بشكل رئيسى، لمذهبه حول نقص الاستهلاك الذى ستجرى الإشارة إليه فى الفصل الثامن، أدناه. يكفى أن نذكر ما يلى من القائمة الطويلة من كتبه وكراساته: Physiology of Industry (with A. F. Mummery ; 1889) وكذلك العمل The Evolution of Modern Capitalism (١٨٩٤؛ الذى قد يكون أفضل أعماله)؛ The Industrial System (1909) ; Gold, Prices, and Wages ...(1913) The Economics of Unemployment (1922). ولكن كل مَنْ يرغب بفهم هذا الرجل، وارتباطا بذلك، فهم كوميديا- أو تراجيديا- الأخطاء، لا ينبغى أن تفوّت عليه قراءة عمل هوبزن السار: Confessions of an Economist Heretic (1938).

هو وجود كُتاب معادين للتنظير، مثل سيدنى ويب، ممن لم يحتقروا شيئًا مثلما احتقروا التنقية التحليلية(١٢) analytic refinement. ولكن لم تكن هناك معارضة من جانب من كانت لديهم منزلة رفيعة فى التحليل. فقد سيّطرَ مارشال على المشهد بأكثر مما فعل ريكاردو ذات يوم. فهذا الأستاذ العظيم، الذى كان مستبدًا أيضًا- وقديسًا pontifical فى أعين البعض- قد جعلَ من كل الجيل الصاعد من الاقتصاديين الإنجليز تلاميذ له وأتباعًا.

[(ب) مارشال ومدرسته] خلق مارشال مدرسة حقيقية كان أعضائها يفكرون من خلال جهاز علمى معرّف جيدًا وقد أكملوا ذلك برباطٍ من التماسك الشخصى القوى. إن البروفيسور بيجو، خليفته فى كمبريدج؛ والبروفيسور روبرتسون Roberston الذى خلفَ بيجو؛ واللورد كينز- إذا اكتفينا بذكر بضع من الأسماء الأكثر شهرة- خلقتهم تعاليم مارشال التى انطلقوا منها، مهما كانوا قد ابتعدوا عنها أثناء رحلتهم. وبعد عام ١٩٣٠، أنكر كينز نفسه ومعظم مَنْ يمكن أن نسميهم الجيل الثالث ولائهم لتلك التعاليم. ولكن هذا، من الناحية التحليلية البحتة، يعنى أقل مما يبدو أنه يعنيه. ومع أن بعضًا منهم نشأ على النفور من مارشال، ليس فقط من أنماط تفكيره ولكن من طعمه الشخصى أيضًا، ولكنه ما يزال، رغم ذلك، يطبعهم جميعًا بطابعه(١٣).

كانت تلك المدرسة- وما تزال بمعنى ما- مدرسة وطنية تدرك جيدًا طابعها الإنجليزى المتميز. سبق لى أن قارنت نجاح مارشال بنجاح سمث. وفى الواقع، كان نجاح الأول عفويًا ومباشرًا أكثر من الثانى. فقد تم تلقى Principles

(١٢) فى عام ١٩٠٦ أو عام ١٩٠٧، ألقى سيدنى ويب Sidney Webb مقررًا جامعيًا من المحاضرات حول المنهج فى مدرسة لندن للاقتصاد حضرت واحدة منها. وإذا صح التعميم من تلك المحاضرة ونبرتها، فلابد من أن ويب كان قد قدّمَ، فى ذلك المقرر، ما يمكن أن يعنيه المصطلح الألمانى Kathedersozialist {اشتراكيى الكراسي}. فالمحاضر لم يقل شيئًا عن مارشال وتعاليمه. ومع ذلك، كانت المضامين معادية للمارشالية بقوة. والاختلاف لم يكن سياسيًا بشكل رئيسى: فمارشال كان يتعاطف مع الفابيين كثيرًا (كما كانوا فى ذلك الوقت)؛ بل إن الاختلاف كان حول المنهج العلمى أساسًا.

(١٣) لا يصح ذلك على البروفيسور هيكس Hicks الذى كان فى الأساس فالراسيًا أكثر بكثير مما كان مارشاليًا. وهذه الحقيقة لها أهمية أكثر من قطيعة الكينزيين المثيرة للعجب.

بترحيب شامل من جانب الجميع، وأن الصحف، التى كانت باردة إلى حد ما مع العمل Wealth of Nations، تسابقت فيما بينها فى تقديم عروض تمتدح Principles بصورة مطولة. ولكن ثمة تحفظ يفرض نفسه: إن عمل مارشال لم ينجح فى الخارج كما نجح عمل سمث. ولا ينبغى أن نذهب بعيدًا للبحث عن السبب. فرسالة مارشال كان موجهة إلى مهنة الاقتصاد رغم كل شىء ومهما أحبَ هو فكرة أن يكون عمله 'مقروءا من جانب رجال الأعمال'. وأن الاقتصاديين فى جميع البلدان، ممن كانوا منفتحين على النظرية الاقتصادية أصلاً، كانوا قد طوروا أو قبلوا أنظمة كانت تشبه أنظمة مارشال أساسًا فى أفكارها الأساسية- وذلك مهما كانت أقل تطورًا من ناحية تقنيتها. فمارشال، أولاً وأخيرًا، كان الاقتصادى الإنجليزى الأعظم فى تلك الفترة وكان يشعر هو نفسه بهذا. ولكن هذا لا يغيّر شيئًا من حقيقة أن عمل مارشال هو العمل الكلاسيكى فى تلك الفترة، أى العمل الذى جسّدَ، بصورة أكمل مما فعلّ أى عمل آخر، الوضع الكلاسيكى الذى نشأ حوالى العام ١٩٠٠. وأتصور أن اللورد كينز قصدَ التعبير عن تقييم مماثل حينما وضعَ نشر Principles فى أول الأحداث التى وقعت عام ١٨٩٠- وهو العام الذى يؤرخ بداية 'العهد الحديث من علم الاقتصاد'[١٤]. ومع أننا سوف نتحرك فى فلك عمل مارشال فى هذا الجزء، فمن الملائم أن نستجمع هنا أفكاره الرئيسية ككل.

إن صورة الفرد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤)، الإنسان، الرجل الأكاديمى، المعلم، المفكر، صُوِرَت بألمعية لا نظير لها من قبل اللورد كينز ('Alfred Marshall,' Economic Journal, September 1924, reprinted in Essays in Biography, 1933) وكذلك هو شأن صورة آلهة الرعاية فى حياته: زوجته السيدة مارشال التى لا يمكن أن تنفصل ذكراها عن صورته ('Mary Paley Marshall (1850-1944),' Economic Journal, June 1944)). ثمة مصدران آخران يُوصى

---

(١٤) Economic Journal, December 1940, p. 409. والحدثان الآخران هما تأسيس الجمعية الاقتصادية الملكية (الجمعية الاقتصادية البريطانية) وإكمال قاموس بالغراف Palgrave's Dictionary of Political Economy.[كان كينز على خطأ بالنسبة لتاريخ الحدث الثانى.إذ تم إكمال قاموس بالغراف عام ١٨٩٣ ونشر عام ١٨٩٤. وكان تاريخ مقدمة القاموس، التى كتبها بالغراف، هو عيد الميلاد Christmas عام ١٨٩٣].

بهما القـــارئ بقـــوة: The Memorials of Alfred Marshall (ed. by A. C. Pigou, 1925، والمقالـــة: 'The Place Of Marshall's Principles in Economic Theory التى كتبها مارشالى بارز آخر وهو السيد ج. ف. شوف G. F. Shove (Economic Journal, December 1942). وقد تم نشر قائمة موسعة وربمـــا كاملـــة بكتابـــات مارشال من قبل كينز فى مجلة Economic Journal, December 1924؛ وقد أُعيـــد نشرها العمل فى The Memorials. ولكن معظم العمل المنشور لمارشال يرد فـــى عمله Principles of Economics (أسس علم الاقتصاد، الطبعة الأولى ١٨٩٠، الذى يوصف باعتباره المجلد الأول حتى الطبعة السادسة التى صدرت عام ١٩١٠؛ بينما ستكون كل الإحالات التالية إلى الطبعة الرابعة ١٨٩٨)؛ وفى عمليه Industry and Trade (1919) and Money Credit and Commerce (1923). والمجلدات الثلاثة هذه كلها أساسية: فمَنْ يعرف العمل Principles فقط لن يعرف مارشال قط. كما يكمِـــل هذه المجلدات المجلدُ الذى نُشرَ بعد وفاته: Official Papers (1926). وفيمـــا عـــدا ذلك، يكفى أن نذكر عمله: Pure Theory of Foreign Trade and his Pure Theory of Domestic Values (Privately printed 1879, London School Reprint, 1st ed., 1930)؛ وعمله وعمل السيدة مارشال: Economics of Industry (1879)– الذى هو العلامة الأكثر أهمية على الطريق المؤدية إلى Principles؛ وأخيرًا، هناك الخطاب الذى يكشف الكثير: 'The Old Generation of Economists and the New' (1896) المنشور فى مجلة Quarterly Journal of Economics, January 1897.

إن الأمور المشتركة بين مارشال وسمث هى أكثر من التشابه فى النجـــاح والموقع فى تاريخ علم الاقتصاد. فإذا أهملنا الاختلافات المؤقتة، فأننا نجـــد شـــبهًا قويًا فى الرؤى أو المفاهيم العامة للعملية، وبخاصة بالنسبة للتطـــور الاقتصـــادى. كما نجد نفس الأهمية النسبية تقريبًا المعطاة لـــ 'النظرية' و'الوقائع'، مع أن فـــن مارشال نجح فى إبعاد السرد المجرد مـــن صـــفحات Principles– بحيـــث تبـــدو معالجته، لمن لم يقرأ عمله: Industry and Trade، 'نظرية بحتة' أكثر مما هى فى الواقع وأكثر مما يبدو عمل سمث. كما أن الشبه يزداد ليمتد إلى الهدف، والخطـــة

(وأنا أهمل بعض الأمور غير الجوهرية كتسلسل الموضوعات) وطبيعة العمل. وكان مارشال يعى هذا الأمر. إذ يُروى أنه كان قد قال:'كل شيء موجود لدى آ. سمث'. وتنطوى هذه الملاحظة على أكثر من مجرد الاعتراف بحقيقة أن عمل اليوم ينبع من عمل الأمس: فثمة اعتراف بالقرابة. ثم هناك الشبه الأخير: إن العملَيْن Wealth of Nations و Principles معًا بلغا ما بلغاه لأنهما، جزئيًا على الأقل، نتاج لعمل أمتد لعقود من الزمن ونضجَ كليًا، نتاج لعقلَيْن بذلا أقصى عناية، عقلَيْن معديْن للعمل ولم يباليا بمرور السنوات. وهذه هى العلامة الأكثر أهمية لأن كلاً من سمث ومارشال كان متشوقًا جدا للتبشير بمعرفته والتأثير فى الممارسة السياسية– ومع ذلك، فإن أيًا منهما لم يسمح لنفسه بالاستعجال ودفع المخطوطات إلى الطباعة قبل أن يشعر بأنها قد اكتملت بقدر قدرته على أن يجعلها كذلك[١٥].

أما وضع دليل للقارئ عن Principles، فهو غير ضرورى فى نظرى. يكفى أن نقول إن الكتاب الخامس Theory of the Equilibrium of Demand and (Supply) يتضمن لب العمل التحليلى. ولكن الكتاب السادس حول Distribution يمثل تطبيقًا موسعًا للكتاب الخامس. يعرض الكتاب الأول، أولاً، 'تاريخًا اقتصاديًا معينًا فى محاضرة واحدة' وهو يرد على نحو موجز جدا إلى حد أن ما يتبقى يبدو كسياقات من أشياء معروفة trivialities ويعجز كليًا تقريبًا عن التعبير عن سعة وعمق الجهد المبذول فعلاً فى هذا الكتاب؛ وثانيًا، ثمة خلاصة منفصلة على نحو لا يصدَق تقريبًا حول تاريخ علم الاقتصاد. كان يمكن كتابة الكتاب الثانى Some Fundamental Notions (المفاهيم) من قبل حطّاب أو نادل فى القرن التاسع عشر. يتضمن الكتابان الثالث (Wants) والرابع (Agents of Production) عدة نقاط جديدة، وبصيرة عميقة أحيانًا (كما فى الفصل الثانى عشر والمبحثين ١١ و ١٢)، وإن كل هذا يختنق بكثرة من الأشياء كان يمكن تحسينها عن طريق التشذيب.

---

(١٥) يشكل ذلك ميزة كاملة فى نظرى. ولكن المبرر لرأى آخر نجده فى مقالة كينز. بيد أن حجج اللورد كينز تبدو شبيهة بـ oratio pro domo {خطاب سياسي}. ورغم أن مارشال لم يفقد حقًا بعض الحقوق التى ربما كانت له فى موضوع النقود، فليس من الصحيح أن تأخير النشر حرمه من أى من تلك الحقوق بالنسبة للموضوعات المعالجَة فى Principles. فوضع Principles، من هذه الناحية، ما كان ليختلف لو أنه صدرَ عام ١٨٨٠.

إن القارئ الذى ينفذ عبر السطح المصقول جيدًا، حيث يبدو فيه كل شىء مألوفًا، ستذهله الثروة الهائلة من التفاصيل التحليلية والوقائعية، المرتبة على يد أستاذ بارع لم يخطر بباله قط أن المحاولة الهادفة إلى جعل الكتاب سهلاً جدا من شأنها أن تجعله أكثر صعوبة. فكل شىء يأخذ موضعه المخصص له ضمن بنية واسعة. وقبل أن يحتل كل شىء موضعه، تجرى صياغته تحليليًا على يد فنان فى الصياغة الدقيقة والاقتصادية للمفاهيم. ثانيًا، يكتشف القارئ نوعية تقترب من حق مارشال الرئيسى بالخلود: إذ إنه يجد الأخيرَ ليس فقط تقنيًا يتمتع بمهارة عالية، ومؤرخًا متعلمًا بصورة عميقة، وعالمًا واثقًا من فرضياته التفسيرية، بل أيضًا اقتصاديًا عظيمًا قبل كل شىء. فبخلاف تقنيى الوقت الحاضر ممن، بقدر تعلق الأمر بتكنيك النظرية، يتمتعون بمستوى أرفع من مستواه مثلما يتمتع هو بمستوى أرفع من مستوى سمث، فأنه فهمَ أداء العملية الرأسمالية؛ وبشكل خاص، فهمَ طبيعة الأعمال business، ومشاكل الأعمال، ورجال الأعمال، بصورة أفضل من معظم الاقتصاديين العلميين الآخرين بمن فيهم مَنْ كانوا من رجال الأعمال هم أنفسهم. وقد أحَسَّ مارشال بالضرورات العضوية الصميمية للحياة الاقتصادية على نحو أدق حتى من صياغته هو نفسه لها؛ ولذلك، فقد كان يتكلم كصاحب شأن وصلة power وليس كما يتكلم المؤلفون- أو كالمنظّرين الذين لم يكونوا سوى منظّرين فقط. وأخشى إن هذا الإنجاز- البارز جدا لدى كاتب كان يتحرك وسط حلقات أكاديمية أساسًا ويشاركها أحكامها المسبقة إلى حد بعيد- سوية مع الهدوء الشديد Olympian الذى تعكسه مواقفه من المشاكل العملية المناقشَة بحرارة، تفسر جزئيًا عدم الشعبية التى تحيط باسمه اليوم.

ثالثًا، إن القارئ، الذى يحصل على أكثر من ذلك ويتعلم كيف ينظر إلى الهيكل العظمى من خلف الجلد الناعم واللحم الكثير، سيشهد الجهاز الذى نسميه الآن: التحليل الجزئى Partial Analysis، أى مجموعة الأدوات التى تمت صياغتها بقصد تحليل الظواهر فى قطاعات صغيرة نسبيًا من الاقتصاد-'صناعات' فردية هى من الضآلة بحيث أنها لا تترك، عبر التغيرات فى النواتج والأسعار والطلبات

على العوامل، آثارًا على المؤشرات الكلية الاجتماعية (وبخاصـــة علـــى الـــدخل القومى الحقيقى والنقدى)، بحيث إن كل الأشياء التى تحدث خارج هذه القطاعـــات يمكن التعامل معها على إنها معطاة (انظر الفصل السابع، القسم السادس، أدنـــاه). يمثل الكتاب الخامس الرائعة الكلاسيكية لهذا التحليل-الجزئى التى أثـــارت الكثيـــر من الإعجاب لدى البعض والكثير من الانتقاد لدى البعض الآخر. سُنناقَش فيما بعد القضايا المهمة. أما الآن، فثمة مسألة تستدعى الانتباه. إن الوضوح الشـــديد الـــذى تبرز به وجهة نظر التحليل الجزئى فى عمل مارشال، والتقبل العام فـــى التعلـــيم الجارى، الذى حظيت به مفاهيم التحليل-الجزئى الميسرَة التى صاغها مارشـــال أو أعاد صقلها، تعطى بعض العذر لمَنْ يجد مارشال أستاذا للتحليل الجزئى ولا شىء غير ذلك. ومع ذلك، فهذا لا ينصف عمق وسعة تفكير مارشال. إذ تتلقى المفـــاهيم الأوسع للاعتماد المتبادل العام بين كل الكميات الاقتصادية ليس فقط اهتمامًا ينتشر هنا وهناك فى Principles: بل إن مارشال قام بصياغة هـــذا المفهـــوم الأوســـع- بصورة جنينية ولكن صريحة- فى الملاحظات ١٤-٢١ من الملحق. وأن العمـــل Memorials يتضمن فقرة (ص ٤١٧) كان السيد شوف قد شدّدَ عليها عن حق فـــى المقالة المشار إليها أعلاه، تشير إلى:'لقد أعطيت حياتى كلها وسوف أعطيها لكـــى أضع ملاحظتى الحادية والعشرين بشكل واقعى بقدر ما أستطيع'. ولـــذلك، فمـــن العدل أن نضع مارشال ضمن بناة نظام التوازن-العام إضافة إلى تحليـــل المنفعـــة الحدية بحد ذاته.

ثمة ما يمكن قوله لصالح رأى آخر يقلل من إنجـــاز مارشـــال. فجهـــازه النظرى ستاتيكى بصورة صارمة. ولكن هذا لا يمنع مارشال من معالجة ظـــواهر تطورية أو بالفعل أى من ظواهر الحياة الاقتصادية التى لا تتقبل تطبيـــق الطـــرق الستاتيكية. فكما أوضح كينز فـــى عملـــه Treatise on Money (11, p. 406): إن مارشال'كان يميل أحيانا لتمويه النظام الستاتيكى أساسًا لنظرية التوازن لديه بكثير من obiter dicta {الملاحظات العابرة} الحكيمة والنافذة عن المشاكل الديناميكيـــة'. ولكن مارشال، لكى يفعل ذلك، كان عليه أن يترجل عن مقعد القيادة فـــى ماكنتـــه

التحليلية التى لا تصل أذرعها إلى هذه المشاكل: إذ إن نطـــاق Principles أوســـع بكثير من نطاق النظرية التى يفسرها هذا العمل، وأن هذه النظرية نفسها تضـسعفها الصرامة التى تخضع لها، وبخاصة عند تناول ظواهر تناقص معدل التكاليف.

رابعًا، لن يعجز القارئ غير المتحيز عن إدراك الواقعتين التوأمين اللتـــين ستتم مناقشتهما بصورة كاملة فيما بعد، أى إن بنية مارشال النظرية، إذا اســتثنينا تفوقها التقنى والتطورات المختلفة فى التفاصيل، هى نفسها أساسًا بنيـــة جيفـــونس، ومنجر، وبخاصة فالراس، ولكن الغرف فى هذا البيت الجديد مغرقَة على نحو غير ضرورى بقطع من الأثاث الريكاردى التى يجرى الاهتمام بها على نحو لا يتناسب قط مع أهميتها الفعلية. ولذلك، فمن المفهوم أن البعض من الاقتصاديين الإنجليـــز والغالبية من الاقتصاديين غير الإنجليز قللوا من شأن مارشـــال كانتقـــائى حـــاول التوليف أو التوفيق (تحقيق تسوية) بين الأسس التحليليـــة 'للمدرســـة الكلاســـيكية الإنجليزية (أى المذهب الريكاردى) والأسس التحليلية 'لمدرسة المنفعة الحدية' (أى جيفونس والاقتصاديين النمساويين بشكل رئيسى). ومن المفهوم بدرجة ليس أقل إن مارشال نفسه والمارشاليين على حد سواء رفضوا هذا التفسير بشكل لا يخلو مـــن الغضب. وهم على حق. فماكنة مارشال التحليلية القوية – مع إنها قد لا تبدو كافية الآن – كانت نتاج جهد خلاق وليس نتيجة لجهد تجميعى synthetic: وسيسلم بهـــذا القول مَنْ يقللون– مثلى أنا– من شأن المذهب الريكاردى الوارد فى تلك الماكنـــة. ومع ذلك، فهذا يثير قضية جذور عمل مارشال وقضية أصالته. وهـــذه المســـائل ليست مجرد مسائل معايير قديمة. إذ ينبغى الإجابة عليها لتوضيح مرحلة مهمة من تاريخ علم الاقتصاد.

من السهل تحديد جذور عمل مارشال. كاقتصادى، فقد تَكـــونَ مارشـــال، أو بالأحرى كَوّنَ نفسه وفقًا لتقليد سمث وريكاردو وميل. وبشكل خاص، فإن إطلاعـــه على علم الاقتصاد ابتدأ بقراءة ميل فـــى العـــام ١٨٦٧–١٨٦٨ (Memorial, p. 10) وأنه احتفظ بما يمكن أن نسميه احترام المرجعية filial respect بالنسبة لميل طـــوال

حياته، مع أنه لم يكن لديه أى وهم حول المكانة الفكرية لهذا الأخير. وإضافة إلى ذلك، فإن مقدمة عمله Principles تتضمن اعترافا حذرًا بتأثير كورنو Cournot وتونن Thunen، وهو تأثير واضح حقًا. ولم يكن لغير هؤلاء الخمسة، أو حتى لجيفونس ودوبو Dupuit أو جنكن[١٦]، أى تأثير فى الأمور الأساسية، ولو أن هناك اعترافًا بتأثير كثيرين فى نقاط فردية ذات أهمية ثانوية. ولكن اللوحة الناشئة ممكنة تمامًا. فقد سبق أن لاحظنا الطابع المميِّز لبحث ج. س. ميل الذى يتأرجح بين ريكاردو وساى ويسمح بإعادة الصياغة التصحيحية. ولكن رجلاً مثل مارشال، الذى درسَ الرياضيات والفيزياء ويعرف جيدًا مفهوم النهايات limits وبالتالى الجزء الأساسى من المبدأ الحدى مثلما يعرف طعام فطوره، لم يعوزه سوى أن يدع فكره يلعب على تعابير ميل الرخوة وأن يطَور لها نموذجها الدقيق (نظام المعادلات) لكى يصل إلى النقطة المعينة التى ظهرتْ بها إلى الوجود الأجزاء النظرية البحتة من عمله Principles. وعندئذ، فمن الطبيعى أن تبدو له الابتكارات ذات الصلة كمجرد تطويرات مشتقة من ميل وليس كابتكارات ثورية. وعلاوة على ذلك، فإن القادة الأقوياء، المتأكدين من وجود غالبية علمية disciplined majority، لا يصنعون ثورات– سواء فى العلم أو فى السياسة– بل يقودون بصورة سلسة، تاركين الاحتجاج والثورة لمجموعات من الأقلية تقوم بالصراخ لكى يسمعوها أصلاً. واعتقد

---

(١٦) هـ. س. فليمنغ جنكن H. C. Fleeming Jenkin (١٨٣٣–١٨٨٥) كان اقتصاديًا له أهمية ثانوية تعود مقالاته الرئيسية، زمنيًا، إلى الفترة السابقة ولكن جرى الاحتفاظ بها لمناقشتها هنا لأنها تشكل خطى واضحة بين ج. س. ميل ومارشال من أربع نواحى هامة: لأنه كان أول إنجليزى يناقش دوال الطلب بنفس الوضوح تقريبًا الذى ناقشها به فيرى Verri وكورنو Cournot؛ أنه ناقش مفهوم ريع المستهلك وطبقه على مشاكل فرض الضريبة؛ أنه استخدم تعبيرًا بيانيًا كما فعل مارشال فيما بعد من حيث المبدأ؛ وأنه طوّرَ كثيرًا من نظرية الأجور، وبخاصة من ناحية تأثير نقابات العمال على معدلات الأجر. وإضافة إلى ذلك، وكما فعل سيسموندى ولكن على نحو أدق، فقد اقترح جنكن نظامًا زمنيًا للأجر: "الأجر المضمون" من حيث الجوهر. كان جنكن مهندسًا عمليًا فى البداية وأصبح مهندسًا أكاديميًا فيما بعد. ولم تثر الانتباه كل مساهماته فى علم الاقتصاد تقريبًا. ولكن مارشال أشار إليه. انظر كولفن و ادون Colvin and Edwin (ناشرين): Papers, Literary and Scientific (1887) مع سيرة حياة لا تقل شهرتها عن تلك التى تعود إلى ر. ل. ستيفينسن R. L. Stevenson. على أى حال، تتوافر الآن طبعة مدرسة لندن للاقتصاد للمقالات الاقتصادية لجنكن تحت عنوان: The Graphic Representation of the Laws of Supply and Demand, and other Essays on Political Economy, 1868-1884 (1931).

أن هذا الرأى يتماشى تقريبًا مع الرأى الذى يعتنقه المارشاليون[١٧]. وعلى أى حال، فهذا هو تبريرى لأن ننسب عملاً خلاقًا إلى مارشال (ضمن النظرية البحتة، تذكرْ).

وهكذا نكون بهذا الاعتراف قد حسمنا مسبقًا قضية أصالة مارشال. ورغم أن مارشال لم يترك أى شك قط بأنه لا يشعر بأى دين إلى جيفونس، فضلاً عن النمساويين وفالراس، بيد أن المدى الكامل لادعائه بالأصالة الذاتية لم يعرفه العالم قبل نشر العمل memorials ومقالة كينز حول سيرته ومقالة شوف. وهذا الادعاء مقبول هنا دون أى مناقشة. ولكن هذا لا يشير طبعًا إلى الأصالة أو الأسبقية الموضوعية. فنشر مقالة 'حدية' عام ١٨٩٠- أو عام ١٨٨٠ بقدر تعلق الأمر بذلك الموضوع- كان من شأنه تحسين وتطوير المذهب القائم (وهو ما فعله مارشال بالتأكيد) ولكن ليس بوسعه اكتشاف حقيقة جديدة. فوفقًا لما أرى أنها المعايير العادية فى التاريخ الوصفى العلمى، فإن مثل هذا الفضل فى إعادة اكتشاف مبدأ المنفعة الحدية يعود إلى جيفونس؛ وإن نظام التوازن العام (بما فيه نظرية المقايضة) يعود إلى فالراس، وإن مبدأ الإحلال ونظرية الإنتاجية الحدية يعودان إلى تونن، وإن منحنيات الطلب والعرض ونظرية الاحتكار الستاتيكية تعود إلى كورنو (وكذلك مفهوم مرونة الطلب السعرية price elasticity، ولو ليس الكلمة ذاتها)؛ وأن ريع المستهلك يعود إلى دوبو Dupuit؛ وإن الطريقة البيانية فى العرض تعود إلى دوبو أيضًا، أو إلى جنكن بخلاف ذلك. ولو تم فهم هذا الأمر بصورة واضحة دائمًا، لما كان ثمة داع لقول المزيد[١٨]. ولكنه لم يُفهَم بصورة

(١٧) إذا أخذتُ مقالة السيد شوف Shove بوصفها الإعلانِ الرسمى للمجموعة المارشالية (وهو أمر ممكن فى نظرى)، فلا يتبقى ثمة اختلاف بشكل رئيسى إلا على نقطة واحدة. فالسيد شوف يرى أن أساس عمل مارشال يكمن فى ريكاردو أكثر مما فى ميل، وهو يورد مقتطفات لدعم مقولته. ولكن هذا القول لا يعنى الكثير نظرًا لاعتماده على تفسير السيد شوف لريكاردو وميل، الذى يقلل الاختلاف بينهما إلى أدنى حد. أما وفقًا لتفسيرى للعلاقة بين الاثنين، فثمة فارق أكبر بينهما الأمر الذى يتوافق مع الاعتراف، أو رفض الاعتراف، بدورِ ج. ب.. ساى فى نشوء الاقتصاد المارشالى. ليس ثمة جسر سالك يربط بين ريكاردو ومارشال حقا، مع أن من الممكن بناء هذا جسر كهذا دون شك. بينما هناك جسر، موجود بالفعل، بين ميل (أو حتى سمث) ومارشال.

(١٨) إن قضية مدى لياقة الادعاء، حتى على سبيل التلميح فحسب، باكتشاف نتائج معينة بصورة مستقلة مع معرفة المدعى بأنها نشرت من قبل هى قضية يجب حسمها من قبل كل واحد مع نفسه. فثمة من= احتقر القيام بهذا الأمر.

عامة – وربما لا يُفهَم حتى فى الوقت الحاضر من قبل كل الاقتصاديين[١٩] – مما أدى إلى الإضرار بمكانة الآخرين وإلى وجود صورة، فى أذهان كثيرين، حول الوضع العلمى فى ذلك الوقت تفيد بأن مهمة المؤرخ هى التى ينبغى تصحيحها. وهذا أمر ضار لأن السبب فى هذا النوع من الرأى يعود إلى خطأ مارشال نفسه أساسًا. ستتم دراسة حالة النمساويين مقابل مارشال (وإديجورث) فيما بعد وبالتالى فليس ثمة داع لتناولها هنا. وبينما كان مارشال، فى تناظر مثير، سخيًا جدا فى كرمه مع ريكاردو وميل، فإنه كان أقل من كريم مع كل الكتاب الذين كانت مساهماتهم مرتبطة بمساهماته بصورة وثيقة. ويمثل تونن الاستثناء الوحيد حيث ميّزه مارشال بصورة ملائمة ليس فقط بشكل عام فى مقدمة الطبعة الأولى من Principles ولكن أيضًا فى الفقرة (ص ٧٠٤ من الطبعة الأولى) التى تتحدث عن 'القانون العظيم للإحلال لدى فون تونن'. ولكن كورنو حصل على الاعتراف العام فحسب ولم يشر إليه فى المواضع التى كان ينبغى أن نتوقع أن يحصل فيها على إشارة محددة، وبشكل خاص فى نظرية الاحتكار. ومع ذلك، فلسنا مهتمين باتهام مارشال بعدم كفاية اعترافه ب فضل الآخرين–فقد برأه كينز وشوف من هذه التهمة إلى حد بعيد– ولكن بعدم كفاية اعترافه ب الأسبقية. ويمثل جيفونس الحالة الأكثر وضوحًا. ولكن حالة فالراس أسوأ. فمارشال، المتميز بين الجميع بتمكنه من الرياضيات والذى نال أقصى شهرة بفضل الأهمية المركزية لملاحظته الحادية والعشرين، لا يمكن أن يكون قد تعامى عن رؤية عظمة وأسبقية عمل فالراس. ومع ذلك، فإن اسم فالراس الكبير لا يرد فى Principles سوى فى ثلاث مناسبات غير مهمة لا تمت بصلة ما إلى ذلك العمل[٢٠]. ويحصل الأمر نفسه بالضبط مع

---

(١٩) أذهلتنى، مرة تلو أخرى، حقيقة أن الاقتصاديين المقتدرين وحتى البارزين منهم ينسبون، بتأثير العادة العمياء، أشياء إلى مارشال كان ينبغى، بالمعنى الموضوعى، إرجاعها إلى آخرين (وهذا يشمل حتى منحنى الطلب 'المارشالى'). ولسنا بحاجة للذهاب بعيدًا عن حلقة مدرسة كمبريدج. فعلى صفحة ٢٢٢ وما بعدها من عمله Essays on Biography، يحاول كينز، 'بمساعدة الملاحظات التى قدمها البروفيسور إيدجورث '، أن يدرج بعض 'المساهمات المثيرة فى المعرفة' التى ترد فى Principles. هناك ست منها (باستثناء الملاحظة حول المدخل التاريخى) أخذت بصورة جلية على إنها مبتكرات موضوعية. ولا يمكن قبول واحدة منها دون إشارة من شأنها توضيح عمل الآخرين، مع أنها حينما تؤخذ معًا وكعناصر من بحث عام يُقدم لحلقة أوسع من القراء، فأنها طبعًا جديدة إلى حد كاف.

(٢٠) كما كان إديجورث أيضًا غير كريم مع فالراس والنمساويين. ولكن قلة كرمه كانت تشبه، نوعا ما، عدم الكرم المحبب للأم أو الزوجة المحبة ممن لا يستطعن رؤية أى ميزة لدى أنداد أبنائهن أو=

دوبو وجنكن، وهما الحالتان الأقل أهمية، حيث لم يحصلا سوى على اعتراف في الهامش وفي غير المواضع المناسبة حتى هنا. ولكنني أسارع إلى التشديد على الظروف التي من شأنها أن تخفف من هذا الأمر. صاغ كينز أحد هذه الظروف: وجد مارشال في عمل جيفونس والنمساويين عيوبًا تكنيكية ونواقص أخرى كان من شأنها أن تضعف نجاح الجهاز الجديد ما لم يتم التحفظ على المؤلفين المعنيين بتلك النواقص. وكانت هناك ظروف أخرى من هذا النوع. فاستمرارية العمل التحليلي هي رصيد، وأن خالقي النظام النظري الجديد، أو جيفونس والنمساويين على الأقل، كانوا قد وسّعوا الفجوة التي تفصلهم عن سابقيهم دون ضرورة ما. كما أن مارشال كان يعي جيدًا دوره كقائد وطني. ولابد أنه شعر إن من واجبه تعزيز التقليد الوطني.

ومع ذلك، فمن حسن الحظ أن يكون بوسعي أن اختتم بملاحظة مسِرة أكثر. فالشيء الأعظم عن العمل العظيم لمارشال لم يُقل بعد. فثمة رسالة أعظم تكمن خلف هذا العمل العظيم. إذ ألمح مارشال– أكثر مما فعل أي اقتصادي آخر، ربما باستثناء باريتو – إلى ما هو أبعد مما ذكره بنفسه. فلم تكن لديه نظرية حول المنافسة الاحتكارية. ولكنه أشار إليها حينما تأملَ السوق الخاص Special Market لمنشأة ما. وقد أشير أعلاه إلى أن نظريته البحتة كانت نظرية ستاتيكية بصورة صارمة، ولكنه أشار إلى الديناميكا الاقتصادية أيضًا. ولم يقدم مارشال عملاً معينًا في القياس الاقتصادي. ولكنه كان ينظّر دائمًا وعينه على المتمّم الإحصائي للنظرية الاقتصادية. وقد فعلَ ما استطاع لوضع مفاهيم من شأنها أن تكون فاعلة إحصائيًا؛ وفي خطابه: 'The Old Generation of Economists and the New' كان قد وضع مخطط الأجزاء المهمة من برنامج القياس الاقتصادي الحديث.إن هذا العمل قديم طبعًا. ولكنه ينطوي على حيوية دائمة تقيه من الابتذال.

=أزواجهن المعزوزين كليا. فلم ينقص إيبجورث الكرم قط، بقدر ما أعلم، إلاّ مع نفسه.

٣- فرنسا

كان الوضع الفرنسى من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ متميزًا حقًا. ففالراس كان فعالاً (إلى عام ١٨٩٢ أو نحو ذلك) وكورنو كان يُبعث من عالم النسيان. وفى القسم الوقائعى من التحليل، كان هناك ليبلاى ومدرسته، وسيمياند، ولافاسور، ومانتوكس Mantoux، ومارتن Martin، وآخرون كثر[٢١]. ونظرًا لاهتمامنا بقمم الأعمال فقط، فقد نميل إلى وضع علم الاقتصاد الفرنسى على رأس كل البلدان الأخرى. ولكن، باستثناء تلك الأعمال من القسم الوقائعى، فإن قمم الأعمال فشلت كليًا تقريبًا فى أن تنشّط الوضع، ونادرًا ما كانت هناك علامة على ذلك النشاط الأوسع الذى يعوض الأرض التى تضيع بسرعة فى وقتنا الحاضر[٢٢]. ومع ذلك، فإن الشهرة الضئيلة للاقتصاد الأكاديمى الفرنسى فى تلك الفترة لا تعود إلى عيوبه فى حقل 'النظرية البحتة' - وليس ثمة داع للاستهانة به، بقدر تعلق الأمر بالحقول التطبيقية- بل إلى شيء آخر يحول دون اعتراف الراديكاليين المحدثين به a limine {قط}، أى إلى مذهبه الليبرالى بالمعنى الغلادستونى. إن الفروع السياسية للمجموعة القائدة من الاقتصاديين الفرنسيين، وكذلك الهيمنة التامة لعلمهم السياسى فى كل خط كتبوا فيه، كانت من الوضوح بحيث لا نملك أى خيار سوى أن نتبنى المعيار السياسى فيما تبقى من هذه الخلاصة.

وعليه، سندرس، أولاً، الأنصار المغالين لمذهب عدم التدخل الذين يُعرَفون ب مجموعة باريس لسيطرتهم على Journal des economistes {مجلة

---

(٢١) بخصوص ليبلاى Leplay، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه؛ أما بالنسبة لسيمياند Simiand ولافاسور Levasseur، فتجرى مناقشتهما فى الفصل الرابع من هذا الجزء.

(٢٢) ينبغى أن نشير إلى عمل أوبتت ذى الطابع الفالراسى والتحضيرات التى قام بها لاورن وانتونيلى لوضع مرجع مدرسى وفق مذهب فالراس أو باريتو. يشير عمل إلبرت أوبتت Albert Aupetit: Essai sur la theorie de la monnaie (1901)، وهو عمل قوى من نوعية مذهلة ما يزال جديرًا بالقراءة، إلى خطوة ليست غير مهمة فى نظرية النقود ولكن يجرى ذكره لما يمثله من أهمية أكبر بالنسبة لإعادة الصياغة المبكرة لنظرية التوازن الفالراسية. أما هيرمان لاورن Hermann Laurent (١٨٤١-١٩٠٨)، فقد كتب خلاصة موجزة، ولكن صالحة جدًا، لنظرية فالراس-باريتو: Petit Traite d'conomie politique mathematique, 1902؛ كما جازف البروفيسور إيتن انتونيلى Etienne Antoneli بوضع مقرر فالراسى من المحاضرات فى كلية College Libre des Sciences Sociales ونشره عام ١٩١٤ تحت عنوان: Principes d' economie pure وهى محاولة نادرة. وكانت هناك كتابات مختلفة حول 'علم الاقتصاد الرياضى' سوف يتم ذكر قسم منها فيما بعد. ولم يكن لها سوى تأثير ضئيل.

الاقتصاديين}، والقاموس الجديد، والمنظمة المهنية المركزية فى باريس، College de France {كلية فرنسا}، والمؤسسات الأخرى، إضافة إلى معظم وسائل الدعاية- وإلى حد بعيد بحيث إن خصومهم السياسيين أو العلميين أخذوا يعانون من عقدة الاضطهاد. إن من الصعب جدًا، حتى بعد مضى هذا الزمن الطويل، إنصاف هذه المجموعة التى شكلت أيضًا مدرسة وفق مفهومنا. سوف أذكر فقط بضعة أسماء من شأنها إرشاد القارئ المهتم إلى أعمال المجموعة، وسأحاول وصف المجموعة ككل من خلال بعض الخطوط بدلاً من توصيف أفراد تلك المجموعة. تمثل القائمة التالية الشخصيات الأكثر تميزًا حينذاك: بول ليروى-بوليو، كورسيل-سينويل، لافاسور مرة أخرى، غوستاف دى موليناري Gustave de Molinari الذى لا يعرف التعب، يس غويت Yves Guyot، موريس بلوك[٢٣]، وليون ساى Leon Say. كان هؤلاء anti-etatistes{معادين للاشتراكية الحكومية}، أى أنهم انغمسوا فى رسالة مفادها أن مهمة الاقتصاديين الرئيسية هى رفض المذاهب الاشتراكية ومقاومة المغالطات الشنيعة التى تتضمنها كل خطط الإصلاح الاجتماعى وخطط التدخل الحكومى من أى نوع. وقد ظلوا، بشكل خاص، أوفياء للراية المنكسَة لمذهب حرية التجارة وعدم التدخل بشكل مطلق. وهذا يفسر بسهولة عدم شعبيتهم وسط الاشتراكيين، والراديكاليين، والمصلحين الكاثوليك، والتضامنيين، وما شابه، مع أن هذا الأمر لا ينبغى أن يهمنا. ولكن ما يهمنا هو حقيقة إن تحليلهم كان 'رجعيًا' من الناحية المنهجية كما هو شأن علمهم السياسى. فلم يهتموا ببساطة بالجوانب العلمية البحتة من موضوعنا. وكان يكفيهم ج. ب. ساى وباتيستا، وفيما بعد نظرية ضعيفة للمنفعة الحدية، لإشباع شهيتهم العلمية. إن البعض ممَنْ تعاطفوا مع علم السياسة لدى المجموعة- رغم أنهم ليسوا أعضاء فى حلقتها الداخلية وبالتالى فلا يُشار إليهم إلاّ نادرًا الأمر الذى له دلالته - حلقوا عاليًا وقدموا عملاً مهمًا. وهذا يسرى، بخاصة، على اثنين ممن ينبغى دائمًا إدراجهم ضمن قائمة الاقتصاديين البارزين: كولسن وتشيسون. ولا يخلو من الأهمية أن نلاحظ إن كليهما كانا مهندسيْن من حيث تعليمهما وهما، من هذه الناحية، يواصلان تقليدًا فرنسيًا استهله دوبو وما

---

(٢٣) تجرى مناقشة ليروى- بوليو وكورسيل - سينويل فى الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه. وسنطرح عمل موريس بلوك Maurice Block: Le Progres de la science economie depuis Adam Smith (1890 ; 2nd ed., 2 vols., 1897) كعيّنة مناسبة لما تعنيه المدرسة بالعمل التحليلى البحت. كما أننا لن نهمل عمل ليروى-بوليو Leroy-Beaulieu: Essai sur la repartition des richesses (1881).

يزال حيويًا أكثر من أى وقت مضى: ولو قُدّر لى أن أستعمل مصطلح مدرسة School بمعنى آخر غير المعنى الذى يتبناه هذا الكتاب، لتوجبَ على بالتأكيد أن أشكّل مدرسة من أولئك المهندسين الفرنسيين اللامعين ممن يعملون فى الخدمة العامة وساهموا وما زالوا يساهمون فى الاقتصاد العلمى(٢٤).

ولكن حتى الآخرين، ممن يتعذر القول أنهم حلقوّا عاليًا، كانت لهم ميزة عظيمة. ففلسفاتهم يرثى لها، ونظريتهم ضعيفة؛ ولكنهم حينما كتبوا عن القضايا العملية، فأنهم، كسابقيهم ومثل مارشال، كانوا يعرفون عن ماذا كانوا يكتبون. أى أنهم عاشوا وفكرّوا قريبًا جدا من ممارسة الأعمال business والممارسة السياسية التى عرفها معظمهم من التجربة وليس من الصحف. ثمة جو من الواقعية والصرامة فى أعمالهم من شأنه أن يعوض جزئيًا عن نقص الإلهام العلمى لديهم(٢٥).

من النادر أن يحب السياسيون مجموعة كانت قد تبنت مذهب حرية التجارة وانغمست، على العكس، فى برنامج ليبرالى غير عملى. وهكذا، فحينما مضت

---

(٢٤) كليمنت كولسن Clement Colson (١٨٥٣-١٩٣٩) لم يعمل فى المهنة التى تأهل لها وفق تعليمه، ولكنه كان موظفًا عموميًا بالمعنى الأوسع والأكثر تشريفا لهذه الكلمة. ليس بوسعنا أن نتناول أنشطته العديدة (التى تشمل التدريس) ومزاياه. يكفى أن نذكر عمله: Transports et tarifs (1890) الذى ما يزال جديرًا بالقراءة، وعمله: Cours d'economie politique (1901-7) -وهو عمل يتعذر التوصية بقراءته بنفس الدرجة من ناحية جميع أجزائه. ولكنه يحلق عاليًا فى مواضع مهمة عدة، وبخاصة حقل فى النقل.

يتمتع إميل تشيسون Emile Cheysson (١٨٣٦-١٩١٠؛ Oeuvres choisies, 1911) هو الآخر بمزايا عدة. سأشير فقط إلى عمله: conference الذى صدر عام ١٨٨٧ تحت عنوان: 'Statistique geometrique' وهو يزخر بمقترحات يتمتع بعضها بأصالة قوية حول الطلب الإحصائى، والإيراد، ومنحنيات التكلفة، والموقع وأسعار النقل (حيث كان لديه نوع من منحنيات السواء بالنسبة للسعر rate-indifference curve)، والأجور (حيث يطوّر نموذجًا من النوع الذى يُعرَف ب 'العنكبوت' cobweb فى وقتنا الحاضر)، والمبيعات كدالة للأجور، والاختيار العقلانى بين مصادر المواد الخام، والعدالة، وتنويع المنتج، وتعظيم الربح، وأنا أدين للدكتور ستال H. Staehle الذى أوضح لى هذه التوليفة المدهشة من الأدوات والأفكار التى كنت سأغفل عنها لولاه.

(٢٥) ولذلك، يتعذر تبرير الازدراء الصريح الذى عامل به المنظرون المقتدرون والمعادون لليبرالية تلك المجموعة. خذ، مثلاً، يس غويت Yves Guyot (١٨٤٣-١٩٢٨) الذى كان يشير إليه منظر لامع بـ ce paurve Guyot {البائس غويت}. فهذا المنظر كان سيكون على حق لو أن باريتو، مثلاً، كان فى ذهنه كأساس للمقارنة.ولكن ينبغى على أن أضيف بأننى لو كنت رجل-أعمال أو من رجال-الحكم لتعيّنَ على أن أتشاور مع غويت الذى كان رجلا ساحرًا فى التشخيص العملى، أكثر مما مع باريتو، لكى أتعرف، مثلاً، على آفاق التشغيل أو أسعار المعادن فى الشهور الست القادمة. أننا جميعًا نستحق اللقب: ce paurve حينما نواجه مهمة لا تقع فى الخط الذى نعمل فيه.

الحكومة لتأسيس كراسى فى الاقتصاد فى جميع كليات القانون فى جميع الجامعات الفرنسية (١٨٧٨)، فأنها نظرت إلى هذا الأمر على أساس أن البروفيسورات لا ينبغى أن يكونوا كلهم على غرار المزاج السياسى لمجموعة باريس. وقد أدى هذا إلى تغيير ما طبعا، ولكن هذا التغيير كان، فى البداية، سياسيًا أكثر مما كان علميًا- باستثناء نور العلم الاقتصادى الذى سلطه هذا التغيير على الأماكن الأقل حظًا التى كانت قد ظلت فى العتمة حتى ذلك الحين. ومع ذلك، فإن الرجال الجدد، الذين شعروا بأنفسهم كرجال جدد بأكثر من معنى، قد اتحدوا، وأسسوا المجلة 'الانشقاقية': (Revue d'economie politique 1887)، وشككوا بالقانون الطبيعى الذى يساعد على ازدهار مذهب عدم التدخل، ونظروا بمزيد من الاستحسان إلى الحماية التى كانت سائدة نوعًا ما، وسمحوا لأنفسهم بتبنى برامج متواضعة من الإصلاح الاجتماعى. أما من الناحية العلمية، فلم ينتج عن هذا سوى القليل أول الأمر. ولكن فى سياق السنوات الخمس والثلاثين بدءًا من التعيينات المذكورة، وبفضل روح العصور، فقد تحقق تحسن جوهرى وليس فقط على يد البروفيسورات الجدد أنفسهم؛ إذ انتعش جو باريس، رغم أن الجماعة الصغيرة من فرسان مذهب عدم التدخل، التى تميزت بقوة معتقدها وتحملها معًا، قد صمدت صمود جنود Leonida، ملك إسبارطة، فى معركة Thermoplae. وككُتاب تمثيليين، يكفى أن نذكر ب. ل. كاوس P. L. Cauwes، وهو قانونى أكثر مما هو اقتصادى وقد تأثرَ بالسياسة الاجتماعية الألمانية Sozialpolitik والمذهب التاريخى الألمانى، الذى كان يتمتع بالحس والقوة مع أنه لم يتمتع بالكثير كاقتصادى علمى؛ جارلس جيد وجارلس رست اللذين برزا فى الفترة اللاحقة[٢٦]؛ وكاتبين كان عمليهما من بين البشائر الأولى بعهد جديد فى علم الاقتصاد الفرنسى: لاندرى وافتاليون[٢٧].

---

(٢٦) ليس بوسع جارلس جيد Charles Gide (١٨٤٧-١٩٣٢) أن يحتل أى مكانة كبيرة فى تاريخ للتحليل ولكنه، رغم ذلك، لعب دورًا من أكثر الأدوار نفعًا واستحسانا. فقد كان قائدًا متعدد- البراعات، متحررًا من الأحكام المسبقة، متعاطفا مع كل ما كان يتواصل، وساعد طبعًا على تسريب هذا التعاطف إلى الآخرين. وقد كتب واحدًا من الكتب المقررة الأكثر نجاحًا فى الفترة المدروسة وكذلك، بالاشتراك مع جارلس رست Charles Rist، العمل الأكثر نجاحًا حتى من هذا العمل الأخير: Historie des doctrines economiques (الطبعة الأولى ١٩٠٩؛ الطبعة السابعة ١٩٤٧؛ الترجمة الإنجليزية ١٩١٥؛ مع إضافات من الطبعتين الفرنسيتين السادسة والسابعة ١٩٤٨) الذى ما يزال يستعمل على نطاق واسع لحد الآن. وقد كانت هناك عدة أعمال أخرى فى هذا الحقل (بيسرن، اسبيناس، دينس، ديبويس، رامباود، غونارد).

(٢٧) (Adolphe Landry, L'Interet du capital 1904). وستتم الإشارة إلى افتاليون Aftalion وجوغلار Juglar فى الفصل الثامن، أدناه، فى الحقول التى يعود إليها عمليهما.

وبقدر ما أعلم، فلم تقدم أى من المجموعات التى طرحت أنظمة إعادة البناء الاجتماعى، بمن فيها الاشتراكيون والتضامنيون، أى مساهمة جديرة بالملاحظة فى تاريخ للتحليل(٢٨).

٤- ألمانيا والنمسا

نعلم أن السياسة الاجتماعية Sozialpolitik وعمل المدرسة التاريخية فرضا تأثيرهما على علم الاقتصاد العام فى ألمانيا أكثر مما فى أى بلد آخر. لم يدمر هذان الأمران التقليدَ الجارى كليًا مثلما لم يسحقا العنصر 'النظرى' فى الاقتصاد العام بصورة كلية. ولكنهما اقتربا من هذا فى مواضع معينة. ومع إن الارتداد reaction بدأ حوالى العام ١٩٠٠، وأنه أخذ يمضى بقوة حوالى العام ١٩١٤، فإن الرجال الذين كانوا حينذاك فى العشرينيات من أعمارهم لم يكونوا عمليًا قد تعلموا فن معالجة الأدوات التحليلية وإن بعضًا منهم فهموا 'النظرية' على أنها تتكون من فلسفات حول الاشتراكية والمذهب الفردى وما شابه، ومن المشاجرات عن'المناهج' methods- إذ لم يكن لديهم أى مفهوم للنظرية 'كصندوق أدوات'. وبشكل عام، فإن النظرية التى تطورت محليًا بشكل حقيقى كانت غير مهمة وغير حيوية وأن الدوافع الحية الوحيدة جاءت من المدرستين النمساوية والماركسية. ومن الصعب، فى خلاصة موجزة، وصف هذا الوضع غير الممركز قط decentralized،كما كان عليه الحال فى الفترة السابقة أيضًا. وبتبسيط الوضع إلى أقصى حد، اقترح معالجة الأمر كما يلى. سندرس، أولاً، المدرسة النمساوية؛ ثم ندرس عددًا من الكتاب التمثيليين ممن لا يشكلون أى مدرسة إلاّ بمعنى أنهم أرسوا الأسس لشهرتهم فى الفترة السابقة، وتمتعوا-'كزعماء قدامى' elder statemen- بتأثير كبير فى الفترة محل الدرس؛ وإذ نحتفظ بالماركسيين لمعالجة منفصلة فى نهاية الفصل، فسنضيف عددًا من الأسماء التمثيلية من شأنها أن تُكمّل لوحة 'حياة

---

(٢٨) من شأن الأعمال التالية أن تكمل الخلاصة المقدمة آنفًا: البروفيسور ج. ه. بوسكG. H. Bousquet: (Essai sur l'evolution de la pensee economique (1927) وغايتان بيرو Gaetan Pirou: (Les doctrines economiques (1925) وكذلك العمل المشهور لجيد ورست: History.

وعمل' علم الاقتصاد الألمانى، وهى اللوحة التى بدأت فى الفصل السابق، وذلك بقدر ما يصح القول إن الرقع الملونة التى يمليها الانطباع impressionist patches of colour يمكنها أن تستكمل أى لوحة. وفى الأقسام الفرعية الثلاثة التالية، لا نهدف سوى أن نرسم لوحة معينة لا ينبغى أن تغرقها كثرة الأسماء، رغم إن هذا ينطوى على عدم إنصاف كُتاب كثيرين[٢٩].

[(أ) المدرسة النمساوية أو مدرسة فينا] لم تمنع العلاقات الثقافية الوثيقة بين مملكة النمسا–هنغاريا وألمانيا من نشوء وضع علمى فى حقلنا فى النمسا يختلف عن الوضع فى ألمانيا بصورة تامة. وهذا يعود إلى واقعتين شخصيتين: واقعة أن كارل منجر Carl Menger كان قائدًا يتمتع بقوة غير مألوفة قط وواقعة أنه وجدَ نصيرين: بوهم–باورك Bohm-Bawerk وفيزر Wieser اللذان كانا على نفس مستواه الفكرى وأكملا نجاحه. من غير الممكن اعتبارهما جيلاً ثانيًا ولكنهما يستحقان أن ننظر إليهما كمشاركيْن فى تأسيس ما أصبح، إذا راعينا كل الظروف، مدرسة تتمتع بأهمية مذهلة وبالاستمرارية. كان هناك الكثير من الأتباع المشهورين نوعًا ما (مثل ساكس Sax وزوكر كاندل Zucherland)، وجيل ثانٍ برز طبعًا فى نفس الفترة. ولكننى أرى إن من الصحيح والموصِل إلى انطباع صحيح معًا أن يقتصر هذا القسم الفرعى على هذين الكاتبين[٣٠] وكاتبين آخرين وقفا بعيدًا، شخصيًا أكثر مما مذهبيًا، ولم يحصلا على التقدير الذى يستحقان: اوسبتز Auspitz وليبين Lieben.

كان يوجين فون بوهم–باورك Eugen von Bohm-Bawerk (١٨٥١–١٩١٤)، بقدر تعلق الأمر بسيرته، موظفًا حكوميًا أساسًا.وينبغى أن نتذكر هذا الأمر عند تقييم عمله العلمى مثلما نتذكر بالضبط المهن التى مارسها ريكاردو إذا

(٢٩) ومن هذه الناحية، فأننى أتعرض للنقد لأننى لا أستطيع الدفاع عن تجاهل تفاصيل أشياء مألوفة جدا بالنسبة لى. ولكن من الممكن سد الفجوة فى عرضى من خلال عدة مصادر، وبخاصة Festschriften {المجلتين} التاليتين اللتين تلقيان ضوءا على الفترة المدروسة، مع أن واحدة منهما فقط ظهرت خلالها (١) مجلة شمولر لعام ١٩٠٨: Die Entwicklung der deutschen Volkswirtschaftslehre im neunzehnten Jahrhundert؛ (٢) مجلة برنتانو لعام ١٩٢٥: Die Wirtschaftswissenschaft nach dem Kriege، وبخاصة مساهمة البروفيسور أمون Amonn: 'Der Stand der reienen Theorie' (vol. 11, part 3).

(٣٠) سنذكر فون فيليبفيج von Philippovich فيما بعد. أما ل. فون مايسس L. von Mises، الذى ظهر كتابه حول النقود فى نهاية الفترة المدروسة، فنشير إليه فى فصلنا المتعلق بالنقود.

شئنا إنصافه. إن العمل المطروح أمامنا للقراءة ليس هو العمل المكتمل الذى كان فى ذهن بوهم-باورك - فالعمل المنشور جرت كتابته بصورة متعجلة ولم يتسنَ لبوهم-باورك قط أن يصحح نتائج هذا الاستعجال. ولكى نوضح هذا الأمر، دعونا نغربل وقائع قليلة ذات صلة من حياته تعكس انكبابه على العمل بعزيمة راسخة، وتجرده الكامل، واهتماماته الثقافية الواسعة وبساطته الحقيقية- وهذه كلها كانت متحررة كليًا من الاستعلاء أو أى ميل نحو الوعظ. ولابد من أن تطوره العلمى المبكر كان قد تضارب جديًا مع دخوله مجال الخدمة المدنية وما تتطلبه من استكمال الدراسات القانونية المعتادة التى لا تترك سوى حيز ضئيل لعلم الاقتصاد كما نعلم.كان بوهم-باورك فى الثلاثين من عمره حينما تم تعيينه فى جامعة انسبروك، وتمثل السنوات الثمانى التى أمضاها فى التدريس هناك كل الوقت الذى كان بوسعه تخصيصه للاقتصاد العلمي بما كانت له من قوى وفيرة. إذ كان بوهم-باورك باحثًا مثابرًا ونظاميًا وفعالاً، وقد لا نحتاج إلى أن نخصص الكثير من جهده للتعليم الأكاديمى. ومع ذلك، فقد اتجه كثير من هذا الجهد إلى المناظرات التى أثبتَ بها نفسه كأبرز مدافع عن تعاليم منجر[٣١]. وانصب الباقى من هذا الجهد فى العمل الرئيسى فى حياته: Kapital und Kapitalzins (1st vol., 1884 ; 4th ed., 1921 ; English trans., 1890 ; 2nd vol., 1889 ; 4th ed., 1921 ; English trans., 1891. المجلد الأول: Geschichte und Kritik der Kapitalzinstheorien وقد ظهر بالإنجليزية تحت عنوان: Capital and Interest؛ المجلد الثانى - Theorie des Kapitales (English trans: Positive Theory of Capital). وإذ توقعَ عودته إلى وزارة المالية لغرض التحضير للإصلاح المالى الكبير عام ١٨٩٦، فقد تعينَ على بوهم-باورك بتر العمل على المجلد الثانى الذى يتضمن مساهمته الإبداعية- بينما يتضمن المجلد الأول سلسلة من الانتقادات حول نظريات الفائدة- واضطرَ إلى طبعه على عجل فى أجزاء كلما فرغ من كتابتها. ولم يجرِ عرض الأفكار الواضحة بصورة متماسكة بشكل تام؛ كما أن الكاتب قد غيّرَ وجهات نظره فى الجوانب الأساسية أثناء الكتابة؛ إذ تجلت تيارات مختلفة من فكره الخاص جنبًا إلى جنب؛ وإن الفصول الحاسمة اللاحقة هى فصول مؤقتة حقًا وقد ظهرت كما أمكن

(٣١) تم نشر هذه المناظرات والمناظرات اللاحقة بوصفها: (Gesammelte Schriften (2 vols., 1924-6 من قبل البروفيسور فرانس اكس. فيس Franz X. Weiss، وهو أحد تلاميذ بوهم-باورك الأكثر اقتدارًا.

له أن يكتبها وليس كما أراد (انظر مقدمة الطبعة الثانية التى لم تتغير). وقد تبعت ذلك سيرة لامعة، ولكن مزدحمة، من عام ١٨٨٩ إلى عام ١٩٠٤ دخل خلالها الوزارة ثلاث مرات ولم يكن له وقت فراغ سوى ما تتيحه الإجازات الهزيلة والساعات المتفرقة التى يمكنه انتزاعها من الدوام الرسمى، وبخاصة فى ساعات الصباح الأولى. ولكنه حتى فى هذه الحالة، حافظ على علاقة عن بعد مع التعليم الأكاديمى (حيث كان بروفيسورا فخريًا فى جامعة فينا، ويقود سمنارا من حين إلى آخر). كما كان يتمكن أحيانًا من تقديم كتابات تحمل طابع المناظرة أو التوضيح. وقد قدّمَ، بين أمور أخرى، نقده المشهور للنظام الماركسى(٣٢). ولكنه لم يكن قادرًا على وضع عمل أصيل. وقد توافر له وقت فراغ بالفعل حينما قبل العمل كبروفيسور 'اعتيادى' (كامل) فى جامعة فينا (رافضًا أكثر المناصب أبهة كهدية من التاج). وقد أتاح له هذا التحرر من كل الواجبات التى فرضها على نفسه تقريبًا وكذلك من كل الازعاجات التافهة للحياة الحديثة ما دامت 'سلطات' ذلك الوسط كانت تبدى الاحترام للمستشار الخصوصى المهيب. ولكن ذهنه وبدنه كانا قد شاخا بأكثر من سنوات عمره. فمع أنه ظلّ يقدم سمناره المشهور حتى وفاته (عام ١٩١٤)، بيد إن قوته الخلاقة كانت قد أُستنفذت. فقد انكب على عمله Kapital وأضاف ملاحق هائلة، ولكن تحقيق تقدم حقيقى لم يكن ممكنًا. فالطبعة المنقحة والموسعة من Kapital und Kapitalzins صدرت بثلاثة مجلدات ١٩٠٩-١٩١٤[حيث تم توسيع المجلد الثانى إلى مجدين]؛ كما ظهرت عام ١٩٢١ طبعة رابعة لم تتضمن أى تغيير مع مقدمة كتبها فون فيزر.

دعونا نهمل دفاع بوهم-باورك عن مبدأ المنفعة الحدية، ونقده لماركس، وأشياء قليلة أخرى مما يمكننا أن نذكر، ونسأل: ما هى طبيعة وأهمية مساهمته الرئيسية؟ إن الجواب، الذى يحتمل أن يعطيه معظم الناس هو: نظريته للفائدة، وارتباطًا بها، فكرته عن'فترة الإنتاج'. وهذا جواب غير كاف كليًا. إذ إن نظرية بوهم-باورك للفائدة، وارتباطًا بها، فكرته عن فترة الإنتاج، هما عنصران فقط من نموذج شامل للعملية الاقتصادية يمكن العثور على جذوره لدى ريكاردو، وهو يناظر نموذج ماركس. إن جزءًا من النموذج يمثل، طبعًا، نظرية كاملة للتوزيع-

(٣٢) (Zum Abschluss des Marxschen Systems 1896) الذى تُرجم تحت عنوان: Carl Marx and the Close of His System (1898). [ثمة طبعة جديدة (مع رد هلفردنغ) نشرها وكتب مقدمتها بول سويزى، ١٩٤٩.

وليس فقط نظرية للفائدة- بلغت أوجها في'سوق رأس المال المتطور كليًا'(انظر الجزء الثاني من العمل .Positive Theorie, Book ɪv, 3rd and 4th eds) حيث يتحدد، في وقت واحد، خزين السلع، وفترة الدوران turnover، والأجور والفائدة. ولو شئنا تسمية مكانته في تاريخ علم الاقتصاد، لكان من الأفضل أن نسميه ماركس البرجوازي[٣٣].

إذن ثمة جذر ريكاردي في عمل بوهم-باورك، مع إن الأخير لم يعِ هذا قط[٣٤]. وبنفس الدرجة، فإنه لم يعِ حقيقة إن راي كان قد أستبقه في نقطة جوهرية واحدة[٣٥]. أخيرًا، فإن جيفونس كان قد استبقه بصورة أكثر وضوحًا- ولم تكن علاقته بهذا الأخير تختلف عن علاقته بمارشال. إن الاستباق العرضي لهذه النقطة أو تلك تحدثُ كثيرًا وقد وقعت واحدة منها مع سنيور وأخرى في عمل نيوكومب Principles :Newcomb. ومع ذلك، فإن بوهم-باورك، ذاتيًا، يمثل النصير المتحمس لمنجر بحيث إنه ليس من داعٍ تقريبًا للبحث عن مؤثرات أخرى. إذ إنه تبع منجر ليس فقط في قضيتي القيمة والسعر: فحتى الفرضية القائلة بأن من الممكن زيادة إنتاجية'كمية' معينة من رأس المال بإطالة فترة الإنتاج والفرضية القائلة أننا نقلل بصورة معتادة من الاشباعات المستقبلية بالمقارنة بالاشباعات الحالية- وهما الفرضيتان اللتان تشكلان حجرا الزاوية بالنسبة لنظرية بوهم-باورك في رأس المال والفائدة تحديدًا، كما سنرى- كان منجر قد أشار إليهما[٣٦].

---

(٣٣) ثمة سبب جيد وآخر سيئ للاستغراب الذي قد يشعر به القارئ من تلك العبارة. السبب الجيد هو إن ماركس كان أكثر بكثير من اقتصادي. وبطبيعة الحال، فإن تلك العبارة تشير إلى النظرية الاقتصادية لماركس حول العملية الرأسمالية. ويتمثل السبب السيئ في أننا، حينما نفكر بماركس، نضع في أذهاننا أشياء غير جوهرية، بالنسبة إلى هذا الكتاب، مثل التحريض والغضب الشبيه بغضب الأنبياء. ولكن القارئ لن يجد في عبارتي ما يثير استغرابه إذا تخلى عن هذه الأشياء ونظرَ إلى الإطار التحليلي البارد، المقدم أدناه. فالمبدأ الحدي لبوهم-باورك لا ينطوي سوى على اختلاف تكنيكي: فلأنه يمثل أداة أكثر فعالية، فأنه يزيل من على درب بوهم-باورك المشاكل الزائفة التي اصطدم بها ماركس في طريقه.

(٣٤) كررَ ذلك غير مرة البروفيسور نايت والدكتور ادلبيرغ Edelberg (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم الثاني، أعلاه).

(٣٥) حينما كتب بوهم-باورك عمله الأصلي، فأنه لم يكن يعرف سوى المقتطفات الواردة في عمل ميل التي لا تكشف لب تحليل رايRae. إذ أنه استعمل عمل راي في الطبعة الثالثة.حول هذه النقطة، انظر س. دبليو. مكستر S. W. Mixter ('Bohm-Bawerk on Rae,' Quarterly Journal of Economics, May 1902) الذي، مع ذلك، يبالغ كثيرًا في حالة راي.

(٣٦) وهذا هو الجدير بالملاحظة لأن منجر، الذي كان بعيدًا عن الترحيب بتلك النظرية كتطوير لإيحاءاته، كان قد أدانها منذ البداية. فقد أخبرني ذات مرة، بطريقته المتصنعة نوعًا ما:'سيأتي يوم=

إن هذا الأمر، أكثر من أسبقية جيفونس، هو الذى يثير قضية أصالة بوهم-باورك. فمن الممكن القول إن مَنْ يحمل فى داخله الميل لتطوير إيحاءات جنينية كهذه إلى كيان عضوى مهيب يندر أن يحتاج إلى أى إيحاءات أصلاً. ولكن ليس من الضرورى أن نفعل هذا. فنموذج أو مخطط بوهم-باورك حول العملية الاقتصادية، الذى أشرنا إليه آنفًا، هو الذى يجعل منه أحد أعظم مهندسى العلم الاقتصادى، وإن هذا المخطط كان يقع خارج نطاق رؤية منجر أو جيفونس بصورة تامة.

وكانت بضع أفضل العقول فى حقلنا، وبخاصة فيكسل وتاوسك[٣٧]، قد قيمّته بهذا الشكل. ولكن النقاد والمنتقصين كانوا أكثر منذ البداية. وهذا يعود، أولاً، إلى تحفظ بوهم-باورك الذى منعه من تحويل تلاميذه الكثيرين إلى أنصار له، كما فعلَ مارشال. وعليه، فلم يكن له قط أى حارس علمى يقف جاهزًا للوثوب دفاعًا عنه. ثانيًا، لقد حققَ هذا المناظِر الشهير مكاسب كثيرة لم يتباطأ بعض الناس فى النيل منها[٣٨]. ثالثًا، لم ينل عمل بوهم-باورك الفرصة الكافية للنضوج، كما أوضحنا آنفًا: فهو، من حيث الجوهر (وليس من الناحية الشكلية)، عبارة عن مسودة أولى توقفَ تطويرها إلى شىء ما أكثر كمالاً ولم يُستأنَف هذا التطوير قط. وعلاوة على ذلك، فمن المشكوك فيه عما إذا تكنيك بوهم-باورك البدائى، وبخاصة افتقاده إلى التعليم الرياضى، كان يمكن أن يمكنه من بلوغ الكمال. وهكذا فإن عمل بوهم-باورك، إضافة إلى صعوبة فهمه، ينطوى على نواقص تشجع على انتقاده- ففكرة 'فترة الإنتاج' مثلاً، كما وضعها هو، هى شىء يقترب من الهراء - وتعوق قُرّاءه عن استيعاب جوهر فكره. وبالنتيجة، فإن الانتقاد الموجه لنقاط فردية كان ناجحًا فى الغالب، وإن هذه الاختراقات الجزئية قد أضعفت سمعة العمل ككل. فقد

=يدرك فيه الناس أن نظرية بوهم-باورك هى واحدة من أعظم الأخطاء التى ارتكبت منذ إيما وقت مضى'. وقد ألغى تلك التلميحات فى الطبعة الثانية.

(٣٧) أخبرنى ذلك الرجل البارز (تاوسك) ذات يوم (فى ربيع ١٩١٤ كما أتصور) بأنه يعتبر بوهم-باورك أعظم اقتصادى فى كل العصور باستثناء ريكاردو فقط (أو حتى بأنه يعتبر ريكاردو وبوهم-باورك، بصورة متكافئة، الاقتصاديين الأعظم: ولكن أيهما أعظم: فلا أتذكر).

(٣٨) دعونا نلاحظ بشكل عابر تهمة عدم عدالة الانتقادات التى وجهت إلى بوهم-باورك كثيرًا من قبل مارشال، مثلاً. أعتقد أن هذه التهمة ليس لها أساس بالصورة التى أثيرت فيها. ولكن ذهن بوهم-باورك هو ذهن محامى. فهو لم يكن قادرًا على أن يرى شيئًا غير المعنى الحرفى فى حجة الخصم ولا يبدو عليه أنه سأل نفسه عما إذا كان هذا المعنى الحرفى المزعج يتضمن بعض الحقيقة. وقد أضعف هذا الأمر من محاجته الناقدة فى كثير من الأحوال، مع أن نقده يبقى رغم ذلك أفضل سياق قائم من الممارسات فى التفكير النظرى من ذلك النوع. وعليه، فمن المفهوم أن يستخلص قرائه غير المتعاطفين انطباعًا تعبّر عنه تلك التهمة.

تعرضَ للنقد حتى من جانب كتاب نزيهين مثل إرفنج فيشر Irving Fisher الذى لا يبدو عليه أنه كان يدرك قط مدى ما يدين به عمله Theory of Interest إلى بوهم-باورك، مع أنه كان، بين كل الكُتاب، يتلهف، بل يتلهف كثيرًا، لإنصاف أى من سابقيه لو تيسر له إيجادهم. وفى الوقت الذى كتب فيه كينز عمله Treatise، كانت هناك قناعة شبه عامة مفادها أن نظرية بوهم-باورك هى غلطة طريفة- وهى غير جديرة أكثر بالمناقشة الجدية. ومع ذلك، فإن أفكار بوهم-باورك ظلت تواصل البروز وتعلّمْ الناس، بمن فيهم النقاد والمنتقصين، كيف يمارسون عملهم. وفى الوقع، فإن أفكاره قامت بهذا الأمر منذ البداية: فمع أن بوهم-باورك حصل على القليل من الثناء واكتسب القليل من الأنصار، بيد أنه كان وما يزال واحدًا من أعظم المعلمين فى المهنة الاقتصادية[٣٩].

كان فردريك فون فيزر Friedrich von Wieser (١٨٥١-١٩٢٦) رجلاً مختلفًا. فقد كان مفكرًا بالفطرة. قضّى فيزر فترة قصيرة فى الخدمة المدنية فى شبابه وفترة أخرى أقصر فى الوزارة منتصف الستينيات من عمره وهما الانقطاعان الوحيدان فى حياته الأكاديمية المسالمة والهادئة فى براغ وفينا. ومع ذلك، فمن الصعب توصيف هذا المفكر. يتمثل الشىء العظيم المميِّز له فى رؤيته الشاملة التى توغلت تحت السطح عميقًا. ولكنه عبّرَ عن هذه الرؤية على نحو غير كامل لأنه لم يفتقر إلى التعليم التكنيكى الضرورى فقط، كما هو شأن بوهم-باورك، بل أيضًا إلى المقدرة الطبيعية لإبراز حجة فعالة. سبق أن أشرنا إلى سوسيولوجته التى تستحق من الاهتمام أكثر مما نالت بالفعل (Recht und Macht, 1910 ; Gesetz der Macht, 1926)؛ كما سنذكر، فى الموضع الملائم، مساهمته فى نظرية النقود. ومن بين المساهمات الثلاث الكبيرة لفيزر فى النظرية العامة، فإن العمل الأول: Uber den Ursprung und die Hauptgesetze des wirtschaftlichenWerthes

(٣٩) وهذا يصح بمعزل عن انبعاث بوهم-باورك بالارتباط مع النجاح الكبير، فى الثلاثينات، الذى حققته نظرية فون هايك للدورات التجارية. لم يكن البروفيسور نايت يحارب أعداء وهميين حينما استهل هجومه الضارى على تعاليم بوهم-باورك عام ١٩٣٣ ('Capitalist Production, Time, and the Rate of Return,' Economic Essays in Honour of Gustav Cassel) وعام ١٩٣٤ ('Capital, Time, and Interest Rate,' Economica, August) الذى أثار سجالا حيويًا (حول الفقرات الرئيسية، انظر: N. Kaldor,' The Recent Controversy on the Theory of Capital,' Economitrica, July 1937). ومن سوء الحظ، فإن النقطة الرئيسية الجوهرية فى رسالة بوهم-باورك لم تتم ملاحظتها إلاَ نادرًا، أو أنها أهملت، فى ذلك الأدب.

1884)) يمتلك ميزة إعادة التشديد وتطوير حجة منجر حول القيمة (حيث كان هــو من صاغ مصطلح marginality 'Grenznutzen':- المبدأ الحدى)، ولــم يعــنِ أى عمل آخر، وحتى ذلك العمل، الشيء الكثير حينــذاك؛ أمــا العمــل الثــانى(Der Naturliche Werth, 1889, English trans. 1893) فقد طوّرَ النظريــات النمســاوية للتكلفة والتوزيع (وكان فيزر هو من صاغ مصطلح 'Zurechnung': imputation- نظرية العزو) التى لم يكن لدى منجر سوى خلاصة عنها، وينبغى تقدير هذا العمل عاليًا كإنجاز أصيل، رغم الحقيقة الأخيرة ورغم أخطائه التكنيكية الواضحة؛ أمــا العمــل الثالــث: Theorie der gesellschaftlichen Wirtschaft (in M. Weber's Grundriss der Sozialokonomik, 1, 1914 ; English trans. Social Economics, 1927)، فرغم أنه لم يضف شيئًا جديدًا من حيث الجوهر، بيد أنه يمثــل خلاصــة مذهلة للفكر الاقتصادى على مدى العمر. إن التاريخ يعرف فيزر بشكل رئيســى- مع أن مدى معرفة التاريخ به يختلف من مؤرخ إلى آخر- بوصفة الكاتــب الــذى أكمل البنية النمساوية، رغم أن بعض أفكاره تشبه أفكار فالراس أكثر مما تشبه تلك الخاصة بمنجر. ويمكن العثور على أفضل تقدير له كمنظّر فى كتاب البروفيســور ستغلر الذى نوصى القارئ بالرجوع إليه مرة وإلى الأبد[٤٠]. وقــد نُشــر عملــه Gesammelte Anhandlungen، مع مقدمة حول سيرته، من قبل البروفيسور فــون هايك (١٩٢٩).

إن المجال لا يسمح بغير إشارة موجزة لعمل اثنين من الكتاب البــارزين: رودلف اوسبتز Rodolf Auspitz (١٨٣٧-١٩٠٦) وهو صناعى حارب الكارتــل الذى رَفَعَ من أرباحه (التى حولها اوسبتز بدوره إلى مستخدميه) وسياسى شــارك فى وضع القانون الذى أُدخل ضريبة الدخل التصــاعدية؛ وكــان ريجــارد ليسبن Richard Lieben (١٨٤٢-١٩١٩)، وهو رجل يمثل توجهــه ووزنــه العلمــى، مصرفيًا خاصًا لديه ميول فنية. قدّمَ هذان الكاتبان أحد الأعمال النظرية البارزة فى ذلك العهد Unterschunung uber die Theorie des Preises (١٨٨٩؛ وقــد نشــر

(٤٠) George J. Stigler, Production and Distribution Theories [of Jevons, Wicksteed, Marshall, Edgeworth, Menger, Wieser, Bohm-Bawerk, Walras, Wicksell, and J. B. Ckark], (1941). وقد يمثل هذا العمل الممتاز، الذى وضعه منظّر مقتدر، أفضل عرض موجــود للعمل النظرى لقادة الفترة المدروسة ويُوصَى به بقوة. ولكن هذه التوصية لا تعنى الاتفاق فى كــل نقطة من العرض أو التقييم.

الجزء الأول بصورة منفصلة عام ١٨٨٧؛ الترجمة الفرنسية ١٩١٤). والكاتبان، من الناحية التقنية، أفضل كثيرًا من بنى بلدهم من الكُتاب وبسبب هذا ولأنهما أبرزا أيضًا مشاكل التحليل-الجزئى إلى الصدارة، فإن عملهما يبدو 'نمساويًا' أقل مما هو بالفعل. وقد حصل هذا العمل على بعض التقدير من إديجورث وأكثر منه من جانب ارفنج فيشر بينما لم ينل شيئًا فى بلده. ويمثل جهاز اوسبتز وليبن من المنحنيات الكلية والحدية للعرض والطلب (لم يستعملا المنحنيات المتوسطة) مساهمة أصيلة حينذاك كما هو شأن النظرية العامة الواردة فى الملحق التى لم يتم الانتباه إليها قط.

سبق لى أن وصفت المدرسة النمساوية كأحد مصدرين أثّرا بقوة على الاقتصاد العام الألمانى، ولكن هذا المؤثر لم يفرض نفسه بصورة محسوسة حتى بعد العام ١٩٠٠، وكان الموقف الألمانى منه غير ودى بشكل كامل حتى فيما بعد[٤١]. ثمة أسباب كثر لهذا الأمر. أولاً، كان من غير الطبيعى أن يرحب الكُتاب، الذين يهتمون أساسًا بالمشاكل العملية فى أيامهم وبالعمل التاريخى، بانبعاث نوع من البحث كانوا يعتبرونه خاطئًا أساسًا، أو مضللاً على الأقل. ثانيًا، إن كثيرًا من الكتاب، وبخاصة شمولر - الذى اعترف بخطئه فيما بعد - ربطوا النظرية ب 'مدرسة مانشستر' Manchesterism أى بمذهب عدم تدخل مطلق. ولذلك، فقد تصوروا أنهم كانوا يشهدون ليس فقط انبعاث نوع من التحليل لم يحبوه بل أيضًا انبعاث نوع من الفكر الاقتصادى -أو من الاقتصاد السياسى- كانوا يمقتوه بشدة. ثالثًا، كان معظم المنظّرين حينذاك أما واقعين تحت التأثير الماركسى- والماركسيون غير قادرين طبعًا على أن يجدوا فى أى نظرية جديدة سوى نوع من التبرير البرجوازى - أو، بخلاف ذلك، كانوا الأتباع الأمناء 'للكلاسيك' الإنجليز: حيث كان معظمهم أكثر مارشالية من مارشال من حيث الإعجاب بريكاردو و ج. س. ميل، ولكنهم، بعكس مارشال، رفضوا تجاوزهما بإصرار[٤٢]. كما أن ال guerrilleros {الفدائيين}، الذين حاولوا شق بدايات جديدة لأنفسهم، لم يميلوا أكثر

(٤١) فحتى العام ١٩١٨، كان النجاح الكبير الذى حققه كتاب غ. كاسل G. Cassel: Theoretischi Sozialokonomie يعود إلى فائدته ككتاب مدرسى وإلى حقيقة أنه، ظاهريًا، كان يعادى كلاً من النمساويين وفالراس.

(٤٢) فقد ذهب ديتزل Dietzel (الذى سنمر به بعد قليل أدناه) أبعد من أى كاتب آخر: إذ آمن بالفعل بأنه كان من الممكن الاحتفاظ بكل البنية 'الكلاسيكية'، وكان هذا عام ١٩٢١! (Von Lehrwert der Wertlehre..., 1921)

لقبول مخطط تحليلي لم يكن تقديره ممكنًا دون بعض التعليم النظرى وذلك مهما كان المخطط بسيطًا. وفى إنجلترا، اصطدم التقدم الأولى الذى تم تحقيقه بالقلعة المارشالية التى 'عبست بصورة شنيعة' بوجه الكوخ النمساوى. وفى الولايات المتحدة، كان الاعتراف يتحقق بحرّية أكثر على يد بعض الاقتصاديين. ولكن نظرًا إلى إن هذا البلد قد طوّرَ مدرسة 'حدية' خاصة به ونظرًا إلى أن معظم الاقتصاديين الأمريكيين الأكثر بروزًا، وبخاصة ارفنج فيشر، تبعوا فالراس أكثر مما تبعوا الثلاثى النمساوى، فإن الوضع لم يختلف كثيرًا عن الوضع فى إنجلترا. وفى فرنسا، تماشت التعاليم النمساوية مع تقليد وطنى، وأنها، بحكم كونها مقبولة أكثر من مدرسة فالراس الرياضية، قد حققت تقدمًا أكثر بحيث إن ليروى-بوليو Leroy-Beaulieu، وجيد Gide، ولاندرى Landrry، وكولسون Colson (مهما كان أكثر ميلاً إلى فالراس) وآخرين كثر أبدوا الترحيب بتلك التعاليم إلى هذا الحد أو ذاك. وفى إيطاليا، كان النجاح كبيرًا فى أول الأمر. ولكن الاندفاع النمساوى تلاشى حالاً أو اندمج بتعاليم باريتو. بيد إن النجاحات النمساوية المبكرة والأكثر دوامًا تحققتْ فى هولندا والبلدان الاسكندنافية.

(ب) الزعماء القدامى يتقدم العلم حينما يموت البروفيسورات العجائز: هكذا قالها بوهم-باورك ذات يوم إلى شاب قلق ومتمرد. ومع ذلك، فقبل أن يقوموا بتشجيع العلم بهذه الطريقة، فإن هؤلاء العجائز موجودون فى الصورة ويتعين ذكر قسم منهم. وقد اخترت روشر، الذى استمر حتى عام ١٨٩٤، نيس، شافل، شتاين، الذين صادفناهم كلهم من قبل ومارسوا كلهم تأثيرًا مهمًا.

ليس من داعٍ لقول المزيد عن روشر. كان كارل نيس Karl Knies (١٨٢١-١٨٩٨)، قبل كل شيء، معلمًا عظيمًا أسّسَ فى هايلدبيرغ مركزًا للدراسة والبحث كان يرحب بالكُتاب من شتى الأنواع وأتاح لهم أن يعملوا بصورة مشتركة. ومن بين كتاباته الكثيرة، اكتفى بذكر عمله الرئيسى Geld und Credit (1873-9). ألبرت شافل Albert Schaffle (١٨٣١-١٩٠٣)، الراديكالى المسّاح Swabian radical- لو قُدرَ له أن يحيا الآن وفى الولايات المتحدة، لتعينَ علينا أن نصفه كنصير للبرنامج الجديد New Dealer أو حتى كراديكالى معتدل Parlor Pink- كان وزيرًا فى الوزارة النمساوية (١٨٧١)، ثم انصرف للكتابة فى بلدته الصغيرة لمدة ثلاثين سنة، ولم تتوافر له سوى فرصة ضئيلة للتدريس، بيد أنه،

ككاتب، مارس تأثيره على تكوين الآخرين. ولكن ما لـم ينطـوِ عملـه Bau und Leben des sozialen Korpers (1875-8) على أكثر مما أستطيع أن أجده فيه، فمن المتعذر القول إن التحليل الاقتصادى يدين له بالكثير. سوف نذكر أعمالـه حـول فرض الضرائب فى موضعها المناسب. [لم يكتمل العمل حول فرض الضرائب فى الفصل السادس- الناشـر]. لـورنس فـون شـتاين Lorenz von Stein (١٨١٥-١٨٩٠)، الباحث حول الاشتراكية الفرنسية، البروفيسور فى جامعـة فينـا خـلال الفترة ١٨٥٥-١٨٨٨، كان قد أثبت نفسه كمرجع فى الإدارة الحكوميـة والماليـة العامة. وليس ثمة أهمية لكتابه المدرسى فى الاقتصاد وأنا لم أذكـره إلاّ لأن مـن غير اللائق أن نترك الصورة خالية من شخصية لامعة دون شك.

(ج) الكُتاب الممثلون حينما يفكر المرء بالاقتصاديين الألمان فـى الفتـرة المدروسة، فإن أسماء القادة الأكاديميين التى تبرز فـى الـذهن هى،طبعًـا، تلـك الأسماء التى وردت فى الفصل السـابق، وبخاصـة برنتـانو Brentano، بـوخر Bucher، ناب Knapp، شمولر، سومبارت، فاغنر، و م. وفيبر. ولتوضيح الجوانب المختلفة من الوضع، فأننى أختار بورتكيفيج، ديل، ديتزل، لاونهـارت، ليكسـس، فيليبفيج، وشولتز-غافرنتز. ولكن يتعين أن أتوقف هناك.كما ينبغـى أن نتجـاوز الكثير من المعلمين الناجحين مثل يوهانس كونارد Johannes Conard، والكثير من الزائرين الأمريكان ممن يقدمون النصح، أو غوستاف كون Gustav Cohn أو بول Pohle أو هيلد Held أو الكاتب الممتاز ناس Nasse أو هيركنر Herkner.

من المجموعة الأولى، لا نحتاج إلى تعليق إضافى إلاّ على أدولف فـاغنر Adolf Wagner (١٨٥٥-١٩١٧).كنا قد تعرفنا من قبل على فاغنر مـن الناحيـة السياسية كقائد فى النضال من أجل Sozialpolitik، وكمصلح محافظ بشكل خاص. وإضافة إلى ذلك، فمما يُحسب له هو عمله فى حقل النقود الذى ستتم الإشارة إليـه فى الفصل الثامن. كما يتوجب أن نشير إلى عملـه فـى حقـل الماليـة العامـة (Finanzwissenschaft, 4 vols. 1877-1901). ومـن المتوقـع أن تقـوم الشـهرة التاريخية لفاغنر على هذه الإنجازات. وهنا ينبغى علينا أن ننظر إليه كاقتصـادى تحليلى بشكل عام. لقد شعر فاغنر بنفسه كمنظّر بمعنى أنه كان يعارض المـذهب التاريخى. ولكن رغم أنه لم يكن وديًا مع مدرسة شمولر، بيد أنه شدّدَ على النسبية التاريخية مـن خـلال تمييـزه المشـهور، إن لـم نقـل الجديـد تمامًـا، بـين

المقولات 'التاريخية-القانونية' و'الاقتصادية' (للمؤسسات، وأشكال السلوك، والعمليات) التى قد لا يكون من الضرورى توضيحها. لقد اعتاد فاغنر على القول إن رودبرتوس وشافل هما الاقتصاديان اللذان استمدّ منهما معظم معارفه، وكان يبدى دائمًا اهتمامًا نقديًا بريكاردو الذى يبقى 'ال' منظّر إلى النهاية بالنسبة له.لم يستوعب فاغنر سوى المعانى السطحية من العمل المقدّم فى عصره، رغم اعترافه باقتصاديين أجانب كثر وبخاصة مارشال وتاوسك- وذلك بالمعنى الشكلى الذى يعنى القليل- وأنه حصل على اعتراف مماثل مقابل ذلك، وبخاصة من مارشال. وإذ نستثنى حقل النقود على الدوام، فمن المتعذر أن نقدر أصالته كثيرًا أو حتى مقدرته فى الاقتصاد التحليلى. ومع ذلك، فإن اسمه سيخلد لفترة أطول من اسم كثير من الخبراء التحليلين. ومن بين أعماله التى تضم مجلدات عدة، والتى تتأثر بصورة تكاد لا تطاق ب rabies systematica {مرض كثرة التصنيفات}، لا نحتاج إلى ذكر سوى عمله Principles (Grundlegung der politischen Oekonomie, 1st ed. 1876) الذى خلفه مشروعه التعاونى: Handbook (Lehr-und Handbuch der politischen Oekonomie).

تتألف مجموعتنا الثانية من مادة متفاوتة. كان لادسلاوس فون بورتكيفيج Ladislaus von Bortkiewicz (١٨٦٨-١٩٣١) رياضيًا وفيزيائيًا وفقًا لتعليمه[٤٣] ويُقيَّم عاليًا كرجل إحصاء فى مدرسة ليكسس Lexis. وكمنظّر، فإن بورتكيفيج معروف أساسًا كواحد من أكثر نقاد ماركس[٤٤] وبوهم-باورك اقتدارًا. ولكن ميله النقدى أساسًا منعه من تقديم أى عمل خلاق، بقدر تعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. وهذا ليس كل شىء. فنقده كان فى أحسن حالاته حينما يدور حول التفاصيل- فهو متصيد كلمات comma hunter بمعنى ما- مغفلاً الجوانب الأوسع والمعانى الأعمق التى يتضمنها نموذج ما نظرى. وقد وصف نفسه كمارشالى. ولكن هذا لم يعنِ

(٤٣) تجمعه هذه الصفة بويلهيلم لاونهارت Wilhelm Launhardt (١٨٣٢-١٩١٨)، البروفيسور فى مدرسة هانوفر التكنولوجية، الذى ينبغى النظر إلى عمله (Mathematische Begrundung der Volkwithschaftslehre, 1885) كعمل قيّم، وكعمل أصيل فى بعض نقاطه (وبخاصة بالنسبة للنقل والموقع)، رغم أنه يحمل طابعًا فالراسيًا أساسًا ويشوّهه عدد من العيوب. وهكذا، فإن ألمانيا لم تكن دون 'اقتصاد رياضى' كليًا. ومن الطريف أن نلاحظ- ومما يميز الظروف فى حقلنا- أن نوعًا من العمل قد يكون موجودًا وعلى مرأى من الجميع ومع ذلك نغفل عنه.

(٤٤) حول هذه النقطة، انظر بول سويزى (المصدر السابق) الذى يقبل كليًا تنقيح revision بورتكيفيج لنظرية الأسعار لدى ماركس.

سوى أنه أحَبَ بعض الجوانب الأقل مدعاة للإعجاب والأقل تقدمية من عمل مارشال Principles. ومع ذلك، كان بوسع بورتكيفيج أن يمارس تأثيرًا نافعًا في برلين لو أنه لم يقف جانبًا- محجوبًا من قبل شمولر وفاغنر بصورة تامة- ولو أنه كان أقل ضعفًا كمعلم.

وعلى العكس من ذلك، فإن كارل ديل Karl Diehl (١٨٦٤- ١٩٤٣) لم يقف جانبًا: إذ شغل، في فريبورغ، ما يمثل أحد كراسي الاقتصاد الأكثر بروزًا في ألمانيا- وهو أمر كان قائمًا من قبل جزئيًا، وتحققَ بفضله في جزئه الآخر. كما كان ديل معلمًا من أعلى درجات الفعالية-ولو ليس في قاعة المحاضرات مثلما هو في قاعة السيمنار، حيث تم تكوين وتشجيع عدد كبير من الطلبة. كان لدى ديل ميل قوى للمذهب المؤسسي- وكله نحو النسبية التاريخية بشكل خاص. ولكن هذا لم يمنعه من أن يكون 'منظّرًا' حقيقيًا، أي كاقتصادى لا يُسقط النظرية حينما يكون قد صفّى بعض الفلسفات والمشاجرات بشأن المفاهيم، بل كاقتصادى يستعمل النظرية كأداة لحل مشاكل. ونظريته لم تكن أصيلة أو حديثة أو منقاة جدا- وتتبع جذورها من 'الكلاسيك' الإنجليز[٤٥]- بيد أنها كانت نظرية متينة، رغم ذلك، وتعنى الكثير في الوضع القائم.

أما هنريك ديتزل Heinrich Dietzel (١٨٥٧- ١٩٣٥)، وهو يشغل منصبًا أكاديميًا قياديًا آخر (في بون)، فكان رجلاً من طبيعة أخرى. كان ديتزل أيضًا منظّرًا بشكل رئيسى وأرفع من ديل في المنطق الصارم. ولكنه كان أقل فعالية كمعلم وذلك لمزاجيته والعقم الغريب المميّز لرسالته العلمية معًا. إذ أنه لم يفعل سوى أن 'حفر لنفسه موضعًا' وبقى، فكريًا، في الموضع، الموضع 'الكلاسيكى' الذى كان قد بلغه في أول سيرته. ومع أنه قدّمَ عملاً محترمًا نوعًا ما وفقًا لخطوط 'كلاسيكية' وساهم في عمل فاغنر Lehr und Handbuch بمجلد مهم حول النظرية (Theoretische Sozialokonomik؛ حول المنهج بشكل رئيسى)، فمن المستبعد أن يجرى تذكره إلاّ لسجاله مع بوهم-باورك.

---

(٤٥) يمثل عمله: Sozialwissenschaftliche Erlauterungen zu David Ricardos Grundgesetzen (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، أعلاه) إنجازه العلمى الوحيد في هذا الحقل. ولكن عمله التذكارى: Principles (Theoretische Nationalokonomie, 4 vols. 1916-33) يمثل هو الآخر عملاً معتبرًا وما يزال جديرًا بالقراءة.كما كنا قد أشرنا من قبل إلى عمله حول برودون.

تبين حالتا فاغنر وديتزل أن طبيعة 'النظرية' التى يجرى تدريسها هى التى تفسر، أكثر من السياسة الاجتماعية Sozialpolitik أو المذهب التاريخى، ما يبدو لأول وهلة ككسوف للعمل التحليلى من هذا النوع، الذى قد لا يعنى الكثير فى حد ذاته ولكنه ضرورى لتصور العمل الباقى. وتُظهر حالة ويلهيلم ليكسس Wilhelm Lexis (١٨٣٧-١٩١٤) عالِم الإحصاء الكبير، الشيء نفسه من زاوية مختلفة قليلاً. قدّمَ ليكسس عملاً رفيعًا فى حقول عدة، وبخاصة فى قضايا السياسة النقدية والتجارة الخارجية. كما كان ضمن البارزين ممن هاجموا النظام الماركسى حينما صدر المجلد الثالث (من Das Kapital). ولكن كل هذه الكتابات تعكس ضعفًا فى الجانب النظرى بصورة تثير الاستغراب بالنسبة لكاتب يتمتع بفكر حاد على نحو ملحوظ دون شك. ومع ذلك، فإن كتابه المدرسى يحل اللغز: فهو يبين بصورة قاطعة أن ليكسس لم يبدِ أى اهتمام بالعمل الذى من شأنه تحسين جهاز التحليل؛ ونظرًا إلى أنه نشأ فى بيئة معادية للنظرية، فقد عجز كليًا عن إدراك الإمكانات العلمية للأفكار الجديدة التى كانت تبرز فى عهده الوسيط. ونظرًا إلى أن اهتماماته الفكرية البحتة كانت، فى جميع الأحوال، فى نظرية الإحصاء، فإنه لم يهتم حتى باستعمال الرياضيات - التى لم يكن اكتسابها يتطلب منه جهدًا كبيرًا- لخدمة علمه الاقتصادى.

ولا ينبغى أن نُغفل، لأى سبب كان، الإشارةَ إلى يوجين فون فيليبفيج Eugen von Philippovich (١٨٥٨-١٩١٧)، رغم أننا سنضطر للإشارة إليه مرة أخرى لاستعمال كتابه المدرسى الشهير كنموذج تمثيلى لما 'يتلقاه الطالب'. كان فيليبفيج أحد أعظم المعلمين فى الفترة المدروسة، ويتمتع بمنزلة فكرية، ويهتم إلى درجة الانفعال بقضايا عصره الاجتماعية والاقتصادية. وإلى جانب ذلك، كان فيليبفيج مفكرًا دقيقًا ومنفتحًا على كل التيارات فى الاقتصاد العلمى مما كانت فى متناوله. وقد جعلت منه هذه الخصال، وبخاصة سعة أفق ميله العلمى، وسيطًا مثاليًا حينما كان التوسط مطلوبًا جدًا. كما إن فيليبفيج قد منح شمولر ومنجر ما يستحقاه وكل ما كانا يؤيدانه؛ وكان يتعاطف من كل قلبه مع السياسة الاجتماعية Sozialpolitik من نوع البرنامج الجديد New-Deal، ومع إنه لم يكن رجل 'نظرية'- إذ يحمل بحثه طابعًا 'عمليًا' بصورة كاملة- بيد أنه نظرَ إلى النظرية بطريقة مفادها إن الثقافة التحليلية لا ينبغى- فى حدود مجال تأثيره- أن تهبط إلى

مستوى الصفر. كما أنه توافقَ، قبل النمساويين الآخرين، مع روح الاقتصاد الألماني، ويعود الفضل إليه في تسلل نظرية المنفعة الحدية إلى الباحثين الألمان أصلاً– علمًا بأنه كان يدرّس في فينا– وذلك عبر كتابه المدرسي بشكل رئيسي.

يوضح غيرهارت فون شولتز–غافرنتز Gerhart von Schulze-Gaevernitz (١٨٦٤–١٩٤٣) نوعًا آخر– وعلى أكمل وجه. إذ يصعب اعتبار هذا البروفيسور من فريبورغ اقتصاديًا أصلاً، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التقني. ولكنه كان أكثر من ذلك: فيلسوف اجتماعي حقيقي يقترب مما ينبغي على أن اسميه لاهوتيًا اجتماعيًا وهو، في نفس الوقت، سياسي لا تنقصه الواقعية. وهكذا قدّمَ شولتز–غافرنتز أعمالاً[٤٦] ذات نطاق واسع، لها مكانتها مهما كان رأينا بمنزلتها المعرفية، إضافة إلى كونها روائع من النوع الخاص بها. إذ إنها كُتبت لهدف محدد: التبشير برسالة اجتماعية. ومع إن هذا كثير، بيد أنه غير كاف ما لم يكن ثمة تقنسي جيد technician يقوم بالتعليم في الغرفة المجاورة. ولكن لا يبدو عليه قط أنه قد أدرك بأننا إذا شئنا تطبيق فكرنا على الشئون الاجتماعية والدولية، فإننا نحتاج ليس إلى رؤى ومُثل ووقائع فقط بل أيضًا، ما دمنا لسنا من أتباع لابلاس، إلى أساليب محددة certain techniques؛ وأنه ألحقَ الضرر عن غير عمد بتلاميذه، ممن صار بعضهم من المشاهير، حينما عجز عن تزويدهم بالحد الأدنى الضروري من الاقتصاد التقني (وعن تعلمها بنفسه لهذا الغرض).

كان هناك الكثير من أشباه هوبزن حتى في إنجلترا المارشالية. ولكن في ألمانيا، في وضع كالوضع الذي كنت ولما أزل أحاول أن أصفه من خلال 'الرقع الملونة' patches of colour حيث يتعذر أن تكون الكفاءة العامة لدى كل الاقتصاديين المهنيين وبالتالي مستوى الانتقاد على مستوى عالٍ، لابد من ازدهار أشباه هوبزن وتزايد عدد الاقتصاديين المستقلين free-lance economists. كما أن الكُتاب المتعلمين أيضًا، بحسب التعلم القائم حينذاك، كانوا ينغمسون في الغالب بتقديم أعمال أصيلة في غير موضعها misplaced originality وذلك لمجرد عدم

(٤٦) تذكَر هذه الأعمال بعمل ادولف هيلد: Zwei Bucher zur sozialen Geschichte Englands (ed.. G. F. Knapp. 1881)، وهو كاتب آخر من هذا النوع أكره إغفاله. إن كتابي شولتز غافرنتز Schultze-Gaevernitz،الأكثر أهمية، والأكثر تميزًا في نظري، هما: Zum sozialen Frieden (١٨٩٠؛ الذي يترجم عنوانه الفرعي كما يلي:'وصف تعاليم السياسة الاجتماعية في إنجلترا في القرن التاسع عشر' و Britischer Imperialismus und englischer Freihandel (1906).

فهم أو إتقان الجهاز القائم للعلم. وعندئذ، فحتى الكتاب المقتدرين يمكن أن يخطئـوا بصورة شنيعة، وأن يسيئوا فهم المشاكل، وأن ينظروا إلى أخطـائهم كمكتشـفات. وبالنتيجة، فقد تكونت لدينا قائمة طويلة من كتاب تمكنوا حتى من تحقيـق النجـاح بالنسبة للمهنة وشغلوا مواقع معتبرة ولكن يتعذر توصيفهم من وجهة نظر مهنيـة. سوف أذكر بعضًا من أبرز الكتاب من هذا النوع ولكننى لن أعود إلـى بعضـهم: افرتز، غوتل، لايفمان، اوبنهايمر وشبان. إن معالجة هؤلاء الكتاب بهذه الصـورة لابد من تبريرها.

يتعذر تحقيق هذه المهمة بصورة دقيقة. فهذا يتطلب مجلدًا كـاملاً. ولـيس بوسعى سوى طرح أسبابى دون إثباتها. اوتو افرتز Otto Effertz، وهو الوحيد فى قائمتنا الذى فشل فى نيل الأستاذية وكان يمثل شخصية تراجيدية نوعًا مـا، قـدّمَ افرتز العمل: Arbeit und Boden (1890-91) الذى يختلف كثيرًا فى شكله النهـائى عن شـكله الأصـلى ونُشـرَ بالفرنسـية تحـت عنـوان: Les Autagonismes economiques (1906). إنه عمل نمطى لكاتب مقتدر لا يعرف كيف يبدأ مهمتـه. والسبب الذى يدفعنى لاستبعاد افرتز من تقريرى التالى هو أن إزالة أخطاءه القابلة للإثبات من شأنها أن تجعل من حجته أمرًا معروفًا ومبتذلاً. وللإطلاع علـى رأى مختلف، انظر مقدمة المجلـد الفرنسـى. أخشـى أن الطريقـة الوحيـدة لتقـدير البروفيسور ف. فون غوتل-اوتليلنفيلد F. von Gottl-Ottlilienfeld – أو، بعبـارة أخرى، لاستبعاده من تقريرنا– الذى شغل موقعًا بارزًا وتبعه أنصـار كثيـرون، تتمثل فى قراءته(٤٧). كان روبرت لايفمـان Robery Liefmann (١٨٧٤-١٩٤١) اقتصاديًا ممتازًا، وبخاصة حول الكارتلات. مشكلتنا هى مع نظريته (التـى تـرد خلاصة لها فى، مثلاً، العمل Grundsatze der Volkswirtschaftslehre, new ed., 1922) التى تنطوى على جانب مهم. إن مبدأه الأساسى حول مساواة العوائد الحدية بالنقود (وكل نظريته 'الذاتية' للأسعار) لا تمثل (إذا أهملنا الهفوات) سوى تعبيـر غير ملائم بصورة خاصة عن المحتوى الرئيسى للنظريـة النمسـاوية. ولكنـه إذ

(٤٧) ومع ذلك، يمكن إلى حد بعيد تخفيض التكلفة النفسية لاستبعاده بقراءة عـرض البروفيسـور فـون هابرلر von Haberler للكتابات المنهجية لغوتل Gottl التى أعيد نشرها عام ١٩٢٥ تحت عنـوان: Wirtschaft als leben. (العرض موجود فى مجلـة Zeitschrift fur Nationalokonomie May 1929,entitled 'Kritische Bemerkungen zu gottls methodologischen Schriften'). ولكن لا تتوافر أعمال مماثلة تساعد على قراءة كتابات غوتل الأخرى.

اكتشف هذه الأخيرة بصورة مستقلة، فقد أنكر بقوة أى جذور لها، وبّددَ طاقات غير عادية فى المناظرات، وادعى أشياء ليس من شأن أحد أو بوسع أحد أن يأخذها بصورة جدية. وقد تكفلَ بالباقى حديثه الخالى من المعنى حول قضايا متصورَة كالعوامل 'الذاتية' و'الموضوعية' (أو 'المادية' materialism و'الطبيعية' naturalism) فى نظرية السعر. إن مساهمته الصافية فى القضايا ذات الصلة بهدف هذا الكتاب تساوى صفرًا، باستثناء عمله حول الكارتلات. كان فرانز اوبنهايمر Franz Oppenheimer (١٨٦٤-١٩٤٣) رجلاً بارزًا، قائدًا صهيونيًا، سوسيولوجيًا 'وضعيًا' positivist لا يحتمل أن يفقد مكانته فى تاريخ ذلك اللون من الفكر، معلمًا فعالاً شكّلَ العديد من العقول الناشئة وفعل الكثير لكى تبقى راية النظرية الاقتصادية خفاقةً عبْر مناظرة مفعمة بالحيوية. إن موقفه من التملك الخاص للأرض[٤٨]، الذى يشبه موقف هنرى جورج، لا يكفى بحد ذاته لتبرير رفضى لتناول مذاهبه بالتفصيل. فهذا الرفض يعود إلى إن جهازه التحليلى (نظريته 'الموضوعية' للسعر) يتعذر إصلاحه أو، بالأحرى، لأن الطريقة الوحيدة لتخليصه من عيوبه هى دراسة النظرية. بيد أنه لم يخلو من بصيرة عميقة وقد طرح أفكارًا سليمة كثيرة. ومن بين أشياء أخرى، فقد أبصر اوبنهايمر فائدة مفهوم الستاتيكا المقارنة وهو الذى صاغ هذا التعبير (انظر الفصل السابع، القسم الثالث، أدناه)[٤٩].

---

(٤٨) كان اوبنهايمر أحد الكُتاب الكثيرين الذين تحدثوا عن احتكار الأرض ومن بينهم آ. سمث وسنيور. ومع ذلك، فلم اقصد هذا الأمر فى عبارتى الواردة فى المتن. فقد كان اوبنهايمر أيضًا أحد أولئك الكتاب الأقل عددًا ممن، مثل هنرى جورج (وبعض الكتاب الأخرين الذين وردَ ذكرهم فى الجزء الثالث)، يُرجعون كل الظواهر التى تشخص أمامهم، كانحراف الماكنة الرأسمالية عن الأداء الصحيح، إلى تملك الأرض أو إلى جعل الأرض فى غير متناول العمال (Boden-sperre) مما يتضمن طبعًا موضوعة أن الملكية الخاصة هى السبب الذى يفسر كون الأرض عاملاً نادرًا أصلاً. إن إلغاء هذا أل Bodensperre هو (أساسًا) ما تعنيه اشتراكيته الليبرالية التى تقبلتها عقول كثيرة.

(٤٩) من بين أعمال اوبنهايمر الكثيرة، يلزمنا أن نلاحظ ما يلى لأغراضنا: Theorie der reinen und politiscgen Okonomie (vol. 111 of his comprehensive System der Soziologie ; 5th rev. ed., 1924) and Wert und Kapitalprofit (2nd ed., 1922). وقد يمكن الاستفادة من التحليل النقدى المحكم للبروفيسور ألفرد أمون Alfred Amonn لبنية اوبنهايمر النظرية (Zeitschrift fur Volkswirtschaft und Sozialpolitik. 1924). ثمة أدب واسع جدا حول اوبنهايمر ليس بوسعى أن أذكر منه سوى: E. Heimann,' Franz Oppenheiner's Economic Ideas' in Social Research, February 1944. وإذا رجع القارئ إلى هذه المقالة، فسيجد: مع أن البروفيسور هايمان يمتدح اوبنهايمر كفيلسوف اجتماعى وكمفكر سياسى ويبجل النقاط القوية فى تعاليمه- وهذا شيء صحيح فى مقالة للذكرى- بيد أن تقييمه الضمنى للعمل التحليلى البحت لدى اوبنهايمر لا يختلف كثيرًا عن التقييم الوارد آنفا.

أما البروفيسور أوثمار شبان[٥٠]، الذى حقق تدريسه فى جامعة فينا (بدءا من عـــام ١٩١٦) نجاحًا كبيرًا والذى شكّلَ مدرسة حقيقية وفق مفهومنا، فقد تم التعرض إليه سابقًا فى مناسبات عدة. فلا محل هنا لدراسة فلسفته الاجتماعية أو نظريته المعرفية أو سوسيولوجيته. فما يهمنا هو نظريته فحسب. وهذه كانت خالية مـــن أى نتـــائج على الإطلاق. إذ إن استعمال عبارات معينة فقط هو الذى يميز أعماله حول المالية العامة أو الدورات أو أى أعمال أخرى تعلن تطبيق تلك النظرية[٥١].

٥- إيطاليا

ليس بوسع المراقب الأكثر إحسانًا أن يطرى الاقتصاد الإيطالى بأى صورة كانت فى أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وليس بوسع المراقب الأكثر حقدًا أن ينكر أنه صار الاقتصاد الأفضل حوالى العام ١٩١٤. ويمثل عمل باريتو ومدرسته العنصر الأكثر بروزًا فى هذا الإنجاز المدهش حقًا. ولكن لابد من التشـــديد مـــرة أخرى على أن المدارس السائدة لا وجود لها. فمدرســـة بـــاريتو وحلفائهـــا ومـــن يتعاطف معها لم تسد يومًا فى الاقتصاد الإيطالى بأكثر مما سادت مدرسة ريكاردو فى الاقتصاد الإنجليزى ومدرسة شمولر فى الاقتصاد الألمانى. على العكس، فـــإن الشىء البارز حقًا هو أن علم الاقتصاد الإيطالى، حتى بمعزل عن باريتو، قد حقّقَ مستوى عاليًا فى مجموعة من الخطوط وفى كل الحقول التطبيقية. سوف نذكر فيما بعد قسمًا من العمل الممتاز الذى تم تقديمه بشـــكل خـــاص فـــى حقـــول النقـــود والصيرفة، والمالية العامة، والاشتراكية والاقتصاد الزراعى، ولكن مـــن المتعـــذر إبراز هذا العمل كما ينبغى. بل إن التيارات المختلفة فى الاقتصاد العام يتعـــذر أن تنال ما تستحقه، وبخاصة تلك التيارات التى نشأت عن العمل التاريخى أو العمـــل الوقائعى الآخر الذى أخصبَ الاقتصاد العام فى إيطاليا بالفعل ولم يتعـــارض مـــع النظرية، كما حدث فى ألمانيا- ذلك النوع من الاقتصاد العام الذى يمكـــن تمثيلـــه بعمل لوغى آيناودى Luigi Einaudi، رغم أنه لم يبرز ويتقدم إلى الموضع القيادى إلاّ بعد عام ١٩١٤. سوف نقسّم خلاصتنا إلى ثلاثة أجزاء على التوالى: الزعمـــاء

---

(٥٠) انظر، مثلاً، عمله: Fundament der Volkswirtschaftslehre (3rd. ed., 1923).

(٥١) إن مذهب، أو تأثير، غوتل، اوبنهايمر أو شبان، لم يتضح حتى العشرينيات من القـــرن العشـــرين. ولكننى أحببت أن أغتنم الفرصة للتخفيف عن الجزء الخامس. إذ إن المرحلة التكوينية، على الأقـــل، من فكر هؤلاء المؤلفين تقع ضمن الفترة محل الدرس.

القدامى، وبانتاليونى، وباريتو. ونشير فى الهامش أدناه إلى أخيل لوريا[٥٢]، وهو شخصية مهمة لم تسعْ لها صورتنا شديدة التبسيط.

(أ) الزعماء القدامى يرتبط الانبعاث الهائل لعلم الاقتصاد الإيطالى، كما أشرنا من قبل، بتعاليم فيرارا، وميسيداغليا[٥٣] وكوسه[٥٤] فى الغالب. إن وعينا السوسيولوجى يجبرنا على التشديد على وقائع من قبيل أن إيطاليا كانت واثقة من انبعاث تقليدها اللامع فى هذا الحقل بمجرد أن تصبح الظروف أكثر ملائمة؛ وإن الوحدة الوطنية خلقت مثل هذه الظروف وأنتجتْ، أيضًا، مشاكل وطنية جديدة وفرصًا لحلها؛ وأن هناك عددًا كبيرًا من مناصب الأستاذية، رغم إن الموارد العالمية فى متناول الاقتصاد الإيطالى كانت متواضعة. ومع ذلك، فإن هذه الوقائع لا تنتقص

---

(٥٢) يمثل عمل أخيل لوريا Achille Loria (١٨٥٧-١٩٤٣) مزيجًا غريبًا من العبقرية والتعليم السيئ فى مجال التحليل. ولكن هذا التعليم السيئ نفسه كان من نوع غريب ليس من النادر أن يحدث فى مجال الاقتصاد على أى حال. لوريا لم يكن جاهلاً، على العكس، فأنه كان متعلمًا حتى بصورة غير مألوفة. فقد كان يعرف "الكلاسيك" الإنجليز عن ظهر قلب تقريبًا، ويعرف ماركس على نحو أقل قليلا من المعرفة الكاملة. كما كان لوريا يقرأ التاريخ والفلسفة أيضًا على نحو جيد. ولكن أما أنه لم يتعلم فن التحليل الاقتصادى أو، بخلاف ذلك، لم يكن يميل إليه. وعلاوة على ذلك، كان يفتقد إلى النقد الذاتى بصورة كاملة بقدر تعلق الأمر بالأفكار المحببة لديه. وهكذا، فقد ذهب- مثل كثيرين غيره من الكتاب الأقدم- إلى إعطاء أهمية غير مبررة قط للقيمة التفسيرية لوجود أو غياب الأرض الحرة التى أصبحت الفكرة الأساسية فى فكره الاقتصادى والسوسيولوجى. وقد ربط لوريا هذه الفكرة مع تطوير يتعذر الدفاع عنه لنظرية القيمة الريكاردية والمفهوم الماركسى الموحد للدخل غير الأجرى- الذى ينشطر، بنقلة واحدة، إلى فائدة (ربح) وريع - وقد وضعَ من هذه العناصر، "نظام علم الاقتصاد القائم على ملكية الأرض" land-property system of Economics الذى يناظر فى مفهومه وفى هدفه - سيقول الماركسيون: كاريكاتير- النظام الماركسى بطريقة لا تختلف عن نظام اوبنهايمر. وكان لوريا يعتقد هو نفسه بأنه أسّسَ مدرسة ما. ولكن كل ما أستطيع إثباته من الأدب هو أن لوريا أثار اهتمام كثير من معاصريه وشجعهم، وحصل من قسم منهم، على اعتراف يصعب فيه تمييز الكياسة عن الامتنان والامتنان عن الولاء.

(٥٣) حول فيرارا Ferrara وميسيداغليا Messedaglia، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم السادس.

(٥٤) لوغى كوسه Luigi Cossa (١٨٣١-١٨٩٦) البروفيسور فى بافيا، كان معلمًا عظيمًا فى المقام الأول، أحد أولئك الذين لا يحتاجون إلى الفرص التى يتمتع بها المعلم الأمريكى الحديث ولكنه يستخلص، كلمح البصر، من طبقات واسعة من الطلبة المهتمين بصورة عادية، العدد القليل منهم الجاهز لفتح ذهنه التأثير الذى يتيحه الاتصال الشخصى. ثانيًا، كان كوسه إنسانًا متعلمًا جدًا. إن كتابه: Guida allo studio dell' economia politica (1876, English trans., 1880 هو دليل حقا ولكنه دليل يقود عن طريق تعريف المبتدئ بالكتاب السابقين. ويتميز عنوان ترجمته الفرنسية بأنه يعبّر حقًا عن محتوى هذا العمل: Historie des doctrines economiques (1899) (علمًا بأن العمل مترجم إلى لغات عدة ويُقرأ على نطاق واسع). ولأن العمل يقوم على بحث أصيل، فأنه يُقيم عاليًا كتاريخ لعلم الاقتصاد. [تستند الترجمة الفرنسية والترجمة الإنجليزية الجديدة (١٨٩٣) على الطبعة الإيطالية الثالثة (المنقحة والموسعة): Introduzione ... dell' economia politica (1892)].

من فضل هؤلاء المعلمين العظام ومن تبعهم. ويلوح العنصر الشخصى كبيرًا فى تفسير هذا الإنجاز: فالعدد غير المعتاد من الكتاب المقتدرين بصورة غير معتادة قد خلق معظم تلك الفرص. ويتمثل الفضل الخاص لكوسه وميسيداغليا فى تدريس العلم وبث روح الزمالة العلمية وفى الابتعاد عن المشاجرات المزمنة حول التفضيلات السياسية politics – سياسة عدم التدخل مقابل السياسة الاجتماعية Sozialpolitik بشكل خاص- وإفساح المجال أمام الأجيال الصاعدة لاكتشاف أن هناك عملاً جديًا ينبغى إنجازه. ومع أنهما لم ينجحا إلاّ جزئيًا فقط- فمَنْ كان بوسعه أن يفعل أكثر؟- ورغم استمرار السجال القديم ليس فقط بشكل غير خفى بل أيضًا فى صورة مشاجرات علمية واضحة حول 'القوانين الطبيعية'، بيد إنهما لم يكتفيا بتشجيع البحث بل ساعدا على خلق جو للبحث أيضًا. من المؤكد أن هذا البحث قد انطلق من الأمثلة الأجنبية، وبخاصة أمثلة المدرسة التاريخية والمدرسة النمساوية، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العام. ولكن هذا العمل أصبح حالاً عملاً 'وطنيًا' nationalized، بفضل الانتقاد إضافة إلى العمل الأصيل. فقد نجح كثير من الكتاب الكبار فى التجاوب مع هذا المصدر للتشجيع ولابد هى أن نذكر كثيرًا من الكُتاب الكبار مثل سوبينو Supino أو ريكاسالرنو Ricca-Salerno، وهو تلميذ كوسه وأستاذ لوريا، وكونغليانى Conigliani، وغراسيانى Graziani. ولكن يتعين علينا أن نمتنع عن ذلك.

(ب) بانتاليونى[٥٥] سنتخذ من كتاب بانتاليونى Principi di economia pura

---

(٥٥) كان مافيو بانتليونى Maffeo Pantaleoni (١٨٥٧-١٩٢٤) يقوم بأنشطة عدة وأن الآثار التى تركها هى آثار حقيقية حتى إذا أهملنا كل البقايا غير-العلمية. بدأت شهرته فى الاقتصاد الإيطالى من بعد صدور كتابه المذكور فى المتن أعلاه، ولكن شهرته فى المهنة الإيطالية بدأت عام ١٩٠٠ حينما أسند إليه كرسى الاقتصاد فى بافيا، أو بالأحرى منذ عام ١٩٠٢ حينما خلف ميسيداغليا فى جامعة روما. وقبل كتابة عمله: Principi (الترجمة الإنجليزية ١٨٩٨؛ وقد تمت هذه الترجمة من الطبعة الثانية ١٨٩٤)، فإنه كتب عملاً مهمًا آخر حول عائدية الضرائب (Teoria della traslazione dei tributi – وهى موضوعاته الرئيسية، ١٨٨٢). ولكن هذين العملين لا يكفيان لتقدير المدى الكامل لتأثيره وأصالته حق قدره. إذ تنتشر مقترحاته فى مقالات يتعذر حصرها أعيد نشر أهمها فى: (Scritti vari di economia (1904-10) and Erotemi di economia (1925. يمثل عمله ' La crisi del 1905-07' المنشور فى: Annali di economia 1925 مساهمة جوهرية فى نظرية التقلبات الدورية، رغم أنه عبارة عن تقرير يرد فى تحقيق حكومى. ولابد من أخذ هذا العمل والعمل الوثائقى الآخر- الذى لا يخلو من الأهمية بالنسبة للنظرية الإحصائية- عند تقييم هذا الرجل والعالم: فهو لم يكن سوى 'منظِّر بحت'، رغم أنه فهمَ 'النظرية البحتة' مثلما فهمها بعض الناس دائمًا. وبعد وفاته، كتب عدد من الاقتصاديين الإيطاليين البارزين مقالات على شرفه نشرت فى مجلة: Giornale degli Economisti, 1925 (التى أضيف فهرست إليها).انظر أيضًا: G. Pirou,'Pantalioni et la theorie econonmique,' Revue d'economie politique.

(1889) كمَعْلمْ. إن هذا الكتاب هو عمل نمساوى أو نمساوى-فالراسى فى أساسياته، وهو يغتنى بجهاز مارشال حول التجارة الخارجية والمحلية (وفقًا لكراساته المنشورة بشكل خاص عام ١٨٧٩)، ويشكل مبادرة ذهبت بعيدًا عن الأشياء القديمة وباتجاه أشياء جديدة. وفى هذا تكمن أهميته لأنه لا ينطوى على أى شيء أصيل قط، مع أنه كان مكتوبًا بصورة باهرة – ولم يكن إديجورث على خطأ حينما أسماه 'جوهرة'– وما يزال جديرًا بالقراءة. تنتشر الأفكار الأصيلة لبانتاليونى فى مقالاته وخطبه. وإذا اكتفينا بذكر أشياء قليلة، فهو أحد أوائل المنظرين ممن حاولوا الكتابة لأول مرة عن موضوع تحديد السعر(prezzi politic)؛ وساهم فى نظرية الاتحادات الصناعية(sindacati)؛ وكان يتسلى، ليس دون نجاح، بالمفهوم الخداع: الإشباع الجماعى الأقصى collective maxima of satisfaction؛ ويكتب بصورة موحية عن مشكلة تقييم الأصول فى ظل غياب الأسعار؛ وقبل كل شيء، وكما لاحظ مور فيما بعد، كان هو أول منظر يلمح إلى نظرية للتقلبات تقوم على عوامل داخلية a theory of endogenous fluctuations. ولم يذهب بانتاليونى فى أى من هذه الأشياء بعيدًا. ولكنه كان ينشر إيحاءات حول الأشياء ويساعد على البدء بدرسها.كما أنه قام بتعريف باريتو بعمل فالراس.

ومرة أخرى، ثمة أسماء كثيرة ينبغى ذكرها هنا. ومع ذلك، سوف اقتصر على ثلاثة فقط. أولهم هو بارون[٥٦] الذى بدأ بالنشر فى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر. وبارون كان هو مَنْ أوضح لفالراس كيف يستغنى عن المعاملات الثابتة للإنتاج؛ وصاغ حدود صحة التحليل الجزئى لدى مارشال formulated limits of validity، وذهب أبعد من مارشال فى بعض النقاط، وأبعد من إديجورث فى نقاط أخرى (فى نظرية المالية العامة)؛ ورسم النظرية لاقتصاد اشتراكى– على الأساس الذى قدمه باريتو دون شك– بطريقة لم يقود انكبابنا عليها فى الوقت الحاضر إلى إدخال تطوير جوهرى عليها. بيد إن ما نال الاعتراف الكافى هو عمله الأخير وكتابه المدرسى الممتاز فقط. ولكنه أبلى على نحو أفضل من الكاتب

(٥٦) كان انريكو بارون Enrico Barone (١٨٥٩–١٩٢٤) جنديًا، وسياسيًا، ومعلمًا يتمتع بتعليم رياضى جيد. ظهرت معظم منشوراته فى مجلة: Giornale degli Economisti. سنشير فيما بعد إلى بعض منها. ظهر عمله Principi di economia politica عام ١٩٠٨ لأول مرة. ولم أستطع قط أن أفهم لماذا لم يتم الاعتراف أكثر بخدمات هذا الاقتصادى اللامع فى بلده.

الآخر الذى أنا بصدد طرحه الآن: س. ب. انتونيلى[٥٧]. والاسم الثالث هو ماركو فانو[٥٨] الذى يعود عمله المبكر إلى هذه الفترة.

(ج) باريتو بعد طول انتظار، نقترب من العلاء الذى هو باريتو. وإذا صدّقنا حديث أنصاره عن 'عهد باريتو'، فينبغى علينا تأريخ هذا العهد من العام ١٩٠٠ تقريبًا حينما شرع باريتو بتحديد موقف وتأسيس مدرسة تعودان إليه، كما لاحظنا آنفًا. ومثل كل المدارس الحقيقية، فقد كان لهذه المدرسة مركز، وحلفاء أو متعاطفين، ودائرة من التأثير الأجنبى. يندرج كثير من الكتاب تحت كل واحد من هذه الأوصاف. وحينما نأخذ، كعينة، الاقتصاديين الإيطاليين الذين حققوا الشهرة العالمية، حينذاك وفيما بعد، نجد إن الأتباع ذوى الالتزام الصارم – ممن يشكلون المركز – كانوا أقلية صغيرة. واعتقد إن أسماء الكُتاب: أموروسو Amoroso، وبريشيانى– تورونى Bresciani-Turroni، وديل فكيو Del Veccchio، وآناودى Einaudi، وفانو Fanno، وغينى Gini، ودى بترى– تونيلى de Pietri-Tonelli، وريسى Ricci، سترد فى ذهن كل مَنْ يعرف الوضع العلمى فى الفترة ١٩١٠–١٩٤٠. ومن بين هؤلاء الكُتاب، فإن أموروسو ودى بترى– تونيلى فقط يعودان إلى مركز مدرسة باريتو[٥٩]. ويقف آيناودى وتلاميذه بعيدًا جدا وعلى أرضية خاصة بهم. أما الآخرون، فكانوا 'حلفاء أو متعاطفين' بمعنى أنهم سلّموا بعلاء باريتو وسمحوا له بالتأثير عليهم فى نقاط فردية، مع أنهم كانوا أساسًا يسيرون فى طريق خاصة بهم – بحيث أنه قد يكون من المبالغة الشديدة استخدام كلمة 'حليف' لوصفهم. ولتقييم المجال العالمى لتأثير باريتو، يتعين على القارئ أن يميز بين أربعة أشياء. أولاً، حققت سوسيولوجيا باريتو نجاحًا على المستوى العالمى وخلقت، لوقت قصير خلال الثلاثينات، الانتشار المحدد لباريتو الذى سبق أن

---

(٥٧) (C. B. Antonelli, Sulla teoria matematica della economia politica 1886). ويبدو لى إن هذا البحث الصغير يستبق العمل اللاحق فى بعض النقاط المهمة.

(٥٨) انظر بشكل خاص عمل ماركو فانو Marco Fanno: Contributo alla teoria dell'offerta a costi congiunti فى ملحق مجلة: Giornale delgi Economisti, October 1914.

(٥٩) ترد مساهمات لوغى أموروسو Luigi Amoroso، البروفيسور فى روما، فى عدد كبير من المقالات، ولكننا، الآن، نذكر فقط عمله: (Lezioni di economica matematica (1921). وبالمثل، فإن العمل الأصيل ل ألفونسو دى بترى–تونيلى Alfonso de Pietri-Tonelli، البروفيسور فى فينسيا، ينبغى البحث عنه بين مقالاته. ومع ذلك، نشير إلى بحثه الذى تتوافر الطبعة الثالثة منه بالفرنسية: (Traite d'economie rationelle (1927). لاحظ أن المصطلح الفرنسى: rationelle يعنى نفس ما تعنيه كلمة: pure.

لاحظناه في الولايات المتحدة. ثانيًا، أثار قانون باريتو للتوزيع (الإحصائي) للدخول الكثير من الاهتمام والانتقاد في العالم كله، وكان معظمه معاديًا[٦٠]. ثالثًا، أصبح باريتو، كاقتصادي بحت، شخصية معروفة في إنجلترا والولايات المتحدة حينما طوّرَ آلن Allen وهيكس Hicks نظريته للقيمة (منهج منحنيات السواء، انظر ملحق الفصل السابع، أدناه) مع الثناء عليه كثيرًا. ومع ذلك، كان هذا في ثلاثينيات القرن العشرين فحسب. رابعًا، أما الباقي من علمه الاقتصادي، فقد بقي عمليًا غير معروف في الدول الجرمانية ما عدا بعض الانتقادات السلبية لنظريته حول الاحتكار، وبخاصة في ألمانيا. بيد إن وضع باريتو في فرنسا كان أفضل (ولكن ليس قبل عشرينيات القرن العشرين) حينما ساند بوسكو مذاهبه وأشار إليها ديفسيا وبيرو[٦١].

الماركيز فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣)، وهو ابن أب من جنوة وأم فرنسية، تلقى تعليمًا في الهندسة (ومارسها في شبابه). وهذا يعني أكثر من أنه كان يمتلك أساسًا جيدًا في الرياضيات.إذ إن ذهنه القوي تجاوز حدود العلم التطبيقي إلى عالم المفاهيم البحتة ذات الطابع العام بصورة تامة: فلم يدرك قط بالعمق الذي أدرك به باريتو سوى قلة من الكتاب إن كل العلوم الدقيقة أو أجزاء العلوم هي شيء واحد أساسًا في نهاية المطاف. لقد انعكس اهتمامه المبكر

(٦٠) نشر باريتو قانونه الإحصائي لتوزيع الدخول وفقًا لحجمها في عمله: Cours (1896-7) وفي عمله: Recueil الذي نشرته كلية القانون في جامعة لوزان بمناسبة المعرض الوطني السويسري عام ١٨٩٦ تحت عنوان: 'La courba de la repartition de la richesse'. ويشهد شهادة قاطعة الأدب الواسع الذي أثاره هذا العمل (والذي ما يزال يتدفق) على أهميته وتأثيره المشجع. ولكن الاهتمامات السياسية لكل من نقاد باريتو وأنصاره معًا شوّهت تلك المناقشة مع الأسف. ولكن يمكن توصية القارئ باثنتين من المساهمات (كمدخل) من بين القائمة الطويلة من المساهمات الجديدة والمقتدرة: D. H. Macgregor, 'Pareto's Law,' Economic Journal, March 1936, and C. Bresciani-Turroni,'On Some Methods of Measuring the Inequality of Incomes,' in the Egyptian periodical Al Quanoun Wal Iqtisad, 1938.. أما عمل ى. س. رودس E. C. Rhodes: 'The Pareto Distribution of Incomes,' Economica, February 1944 فهو عمل ممتاز ولكنه يثير صعوبات بالنسبة لغير الرياضيين. إن مضامين القانون- سواء أكانت حقيقية أم متصورة- بالنسبة لمستقبل بنية الدخل في المجتمع الرأسمالي كانت قد نوقشت في إنجلترا بصورة جديدة من قبل البروفيسور بيجو في عمله Wealth and Welfare (1912). إن مناقشة بيجو، رغم جديتها، تظهر أعراضًا من التحيز العاطفي.

(٦١) انظر بشكل خاص: G. H. Bousquet, Cours d'economie pure (1928) ; Essai sur l'evolution de la pensee economique (1927) and Institute de science economique (1930-36). وكذلك: Fransois Divisia, Economique rationelle (1928) ; G. Pirou, Les theories de l'equilibre economique: L. Walas et V. Pareto (1934).

بالنظرية الاقتصادية فى خطابه عام ١٨٧٧ إلى Reale Accademia dei Giorgofili[٦٢] حول منطق 'المدارس الاقتصادية الجديدة'. كما أنه أبدى اهتمامًا مبكرًا أكثر وضوحًا بالسياسة الاقتصادية. وهذا يستدعى التعليق لأن نفور الكثير من قراء باريتو من علمه السياسى قلّل من تأثيره المشروع. فقد بدا باريتو لهم (وفى جميع الأحوال قبل أن تظهر سوسيولوجيته العامة عام ١٩١٦: Tratatto di sociologia gmerale) كليبرالى أعمى متطرف بالمعنى الذى يتطلبه مذهب عدم التدخل. ولكن لبراليته، الاقتصادية والسياسية، كانت من نوع خاص وتنحدر من جذر خاص. فقد كان باريتو رجلاً يمتلك حمية قوية، من النوع الذى يمنع المرء من النظر بقوة من أكثر من زاوية واحدة إلى قضية سياسية ما أو إلى حضارة ما، بقدر تعلق الأمر بهذا الموضوع. وقد عززَ هذا الميل، أكثر مما كان قد أضعفه، تعليم باريتو الكلاسيكى المتين الذى أتاح له أن يعرف العالم القديم مثلما كان يعرف إيطاليا وفرنسا- وقد بدا له باقى العالم هكذا بالضبط. وإذ راقبَ باريتو بغضب شديد أفعال رجال السياسة فى الديمقراطيات الليبرالية الإيطالية والفرنسية، فقد انقاد ساخطًا ويائسًا إلى موقف معادى للاشتراكية الحكومية، وهو موقف لم يكن نابعًا من صلبه حقًا كما كشفتْ الأحداث. فإذا أضفتَ إلى هذا الأمر، فى الوقت نفسه، حقيقة أنه كان (مثل ماركس) نتاج حضارة كان يكرهها، مما جعله وضعيًا positivist وعلمانيًا laicist (شأن ماركس أيضًا)، فستفهمْ الوجه الليبرالى لكتاباته الأبكر.

كان باريتو يبلغ من العمر خمسة وأربعين عامًا حينما غادر إيطاليا ثم اتجه لممارسة الأعمال بعد أن قبل كرسى الاقتصاد فى لوزان الذى أصبح فارغًا حينما تقاعدَ فالراس. إن صحته غير الجيدة جدا وحصوله على موارد كافية عن طريق الإرث دفعتاه هو ذاته إلى التقاعد فى سن مبكرة نسبيًا والاستقرار فى سيلغنى على بحيرة جنيف. وهناك، وعلى مدى عشرين سنة من الفكر والكتابة المثابرة التى كان يتعين عليه إنجازها، تيسر له وقت الفراغ اللازم لتحقيق نبوغه وكذلك طموحاته الفكرية.وقد تحولَ باريتو هناك إلى 'مفكر سيلغنى المنعزل' الذى ينظر الناس إليه،

---

(٦٢) وإلى هذا الحد، ينبغى تعديل ما سبق قوله حول تأثير بونتاليونى. ويعود الفضل، فى هذه الإشارة، إلى خطاب البروفيسور دى بترى-تونيلى فى ذكرى باريتو أمام الجمعية الإيطالية لتقدم العلوم، المنشور، فى ثلاثة أجزاء: فى Rivista di Political Economica, 1934-5 والذى نوصى به القارئ.

بقدر من الخشية، كحكيم جليل نوعًا ما. إن الحقيقة التى تستحق الانتباه هى التأثير الكبير الذى كان يمكن أن يمارسه إنسان صممّ على العيش فى عزلة، ولو بصورة منفتحة، في بيت ردىء تملأه القطط (ومن هنا جاءت تسمية البيت: فيلا-هـرة أنقرة) لم تكن زيارته ملائمة حينذاك[٦٣].

وإذا أهملنا الآن سوسيولوجيته وقانون باريتو، فمن العسير تحديد العظمة المؤكدة لعمله بقدر ما يسهل بيان جذوره. يمكن أن يكون فيرارا وآخرون، من بينهم كورنو، قد قدموا إيحاءات له، ولكن عمل باريتو، كما تَشكلَ فى لوزان حيث كرس ذهنه كليًا للاقتصاد التحليلى للمرة الأولى، تعود جذوره إلى نظام فالراس إلى درجة كبيرة بحيث إن الإشارة إلى مؤثرات أخرى ليس من شأنها سوى أن تضللنا. وقد يبدو هذا الأمر لغير-المنظّرين أقل وضوحًا مما ينبغى لأن نظرية باريتو تعوم فى سوسيولوجيا وفلسفة ومنهجية ليس فقط تختلف عن تلك الخاصة بفالراس بل أنها تتعارض تمامًا مع أفكار فالراس. ولكن كنظرية بحتة، فإن نظرية باريتو هى نظرية فالراسية- فى أساسياتها ومعظم تفاصيلها معًا. ولن يعترض أحد طبعًا على هذا القول بالنسبة لعمل باريتو حتى العام ١٩٠٠ الذى يتركز فى كتاب Cours d'economie politique (1896-7). فهذا العمل هو مجرد بحث فالراسى لامع. أما فيما بعد، فقد هجرَ باريتو نظرية فالراس للقيمة وأسّسَ نظريته الخاصة به وفقًا لجهاز منحنيات-السواء التى أبتكرها إديجورث وأحكمَ فيشر صياغتها. كما أن باريتو تجاوزَ نظرية فالراس للإنتاج والرسملة وابتعد عن تعاليم هذا الأخير فى قضية النقود وقضايا أخرى، مضيفًا تطويرات مختلفة خاصة به. وقد قدّمَ باريتو النظام الجديد فى عمله Manuale di economica politica (1906)، الذى تم تطوير ملحقه الرياضى إلى حد بعيد فى الطبعة الفرنسية (Manuel, 1909)[٦٤]. ولكن حتى

---

(٦٣) ثمة صورة جذابة لهذا الرجل والمفكر رسمها البروفيسور غ. ه. بوسكو G. H. Bousquet فى عمله: Vilfredo Pareto. sa vie et son oeuvre. (1928 ; English trans. same year). وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى عمل المؤلف نفسه: Introduction a l'etude du (١٩٢٧) Marme de Vilfredo Pareto.

(٦٤) بعد أن ذكرنا عمل باريتو: Trattato di sisiologia generale (1916)، فلا يلزمنا، لأغراض هذا الكتاب، سوى أن نضيف إلى عمليه: Cours و Manuel، الأعمال التالية: Les Systemes socialistes (1902-3) and 'Economie mathematique' المنشورين فى الطبعة الفرنسية من: Encyclopaedia of the French Mathematical Sciences, 1911. (علمًا بأن المقالة المناظرة فى الطبعة الألمانية الأبكر غير مهمة). إن المقالات التى ظهرت فى تسعينيات القرن التاسع عشر فى مجلة: Giornale degli Economisti، مع أنها لا تخلو من الأهمية، بيد أنها، من وجهة-نظر

العمل Manuel ذاته- مهملين سوسيولوجية باريتو على الدوام- ليس سوى عمل فالراس بعد أن تم وضعه من جديد، وهذا أمر يمكن إثباته بطرح النموذجين الدقيقيْن لكلا المؤلفين. ومع ذلك، فقد جرى وضع هذا العمل من جديد بمزيد من القوة والألمعية بحيث إنه تطورَ إلى شيء يستحق أن يسمى إبداعًا جديدًا، رغم أن استخلاص استنتاجات مختلفة من العمل هو أمر ممكن: فثمة نقاط مهمة ما يزال نظام فالراس متفوقًا فيها. ولكن الاعتراف بنوعية إبداع باريتو لا تبرر موقفه الأقل من كريم من تعاليم فالراس التى أبعدَ نفسه عنها بمسافة تزيد عما هو ضرورى حقًا[٦٥].

٦- هولندا والبلدان الاسكندنافية

ثمة واقعان يصفان الوضع العلمى فى هولندا، الذى ساد فى بداية الفترة المدروسة: مستوى رفيع من الكفاءة والثقافة فى حقلنا يقوم على تقليد قديم حافظَ عليه عن جدارة كتاب مثل ميس؛ وعدم وجود دافع محلى للثورة العلمية. فالاقتصاديون الهولنديون كانوا بعيدين تمامًا عن أى 'معركة مناهج' ولكنهم كانوا يتأثرون أما بالمذهب التاريخى أو بأى من اتجاهات العصر الجديدة. فقد واصلوا المناقشات المعتادة حول الاشتراكية، السياسة الاجتماعية Socialpolitik، النقود، مذهب حرية التجارة، ولكنهم كانوا هادئين فى كل شىء. وهكذا كانوا قادرين وراغبين معًا بقبول 'النظريات الجديدة'- بنسختها النمساوية أكثر مما بالنسختيْن الفالراسية أو المارشالية وذلك لمجرد إن تعاليم منجر كانت متوافرة، فى شكل عملى، أمام الآخرين. فقد أدخلَ الاقتصادى الهولندى القيادى فى الفترة: بيرسون هذه التعاليم ضمن تعاليمه وأسّسَ[٦٦]، بمساعدة قادة مثل فيرجن ودى فريس،

باريتو، أصبحت مهجورة حوالى العام ١٩٠٠؛ ولا تشكل المقالات التى ظهرت فيما بعد فى حقل النظرية البحتة سوى مستلات من Manuel أو مقالة Encyclopaedia.

(٦٥) ومن الناحية الشخصية، فإن باريتو الأرستقراطى وفالراس الراديكالى من الطبقة-الوسطى لم يحبا أحدهما الآخر.

(٦٦) كان نيكولاس جيرارد بيرسون Nicolas Gerard Pierson (١٨٣٩-١٩٠٩) موظفًا حكوميًا أساسًا- مديرًا للمصرف المركزى الهولندى فى عهد مبكر؛ ثم رئيسًا له فيما بعد، ووزيرًا للمالية، ورئيسًا للوزراء، وعضو برلمان إلى النهاية. بيد أن سيرة كهذه لم تمنع مفكر قوى مثله، مع طاقة هائلة على العمل، من تحقيق العلاء كاقتصادى علمى- وفى الواقع، كان بيرسون كاتبًا غزير الإنتاج نشر حوالى مائة كتاب ومقالة - ولكنها سيرة من شأنها أن تستوعب كل مصادر الطاقة التى تخلق=

مدرسة استمرت حتى عشرينيات القرن العشرين حينما استوعبت الاتجاهات الجديدة دون أى تغيير حاد(٦٧).

ويمكننا أن نكرر كل هذا، مع تغيير طفيف، بالنسبة للبلدان الاسكندنافية التى يمكن أن تؤخذ ككيان واحد من زاوية أغراضنا. وهكذا سوف أذكر فقط بِرك (كوبنهاغن) وديفيدسون (اوبسالا) وكاسل(٦٨) (ستوكهولم)، ثم نمضى سريعًا إلى مارشال بلدان الشمال: فيكسل الذى يمثل عمله أحد أكثر العوامل أهمية فى نشوء علم الاقتصاد فى وقتنا الحاضر، وليس فقط فى السويد.

لم يشرف حقلنا مفكر أطيب وشخصية أرفع من فيكسل قط. وحينما لا يبرز عمقه وأصالته بصورة أكثر وضوحًا مما يحدث بالفعل، فهذا لا يعود إلاّ إلى

=إبداعات أصيلة. ويتوافر كتابه الرئيسى: Leerboek der Staatshuis-houdkunde (1884-90) باللغة الإنجليزية (Principles of Economics, 1902-12, from the 2nd ed., of the original)- وهو عمل أدى، ضمن تطور المذاهب خلال الفترة محل الدرس، وظيفة تشبه تلك التى أداها عمل بانتاليونى.

(٦٧) انظر، مثلاً، C. A. Virrijin, Stuart's Grondslagen..[Fundaments..], 1920

(٦٨) يمكن مقارنة وضع البروفيسور ل. ف. برك L. V. Birck (١٨٧١-١٩٣٣) بوضع بيرسون، بقدر تعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. انظر عمله Theory of Marginal Value (1922). أما البروفيسور ديفيد ديفيدسون David Davidson، فمعروف أساسًا كمؤلف لتاريخ المصرف المركزى فى السويد، ولمساهماته فى نظرية النقود، وكناقد معتدل لفيكسل.ولكنه كان أيضًا منظرًا مشهورًا- وهذا ما استنتجه أنا من عمله حول تكوين رأس المال (ومع ذلك، وبسبب قراءتى الهزيلة باللغة السويدية، فلا يسعنى أن أقول أننى أعرفه). انظر العمل الممتاز للسيد برنلى ثوماس Brinley Thomas الذى يترجم المذهب السويدى لجمهور القراء الإنجليز (Monetary Policy and Crises: A. Study of Swedish Experience, 1936). تقوم الشهرة العالمية للبروفيسور غوستاف كاسل Gustav Cassel (١٨٦٦-١٨٤٥) على مساهماته، ودوره، فى المناقشة حول السياسة النقدية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها (انظر الفصل الثامن، أدناه)، وعلى كتابه المدرسى: Theoretische Sozialokonomie (1st ed. 1918 ; English trans. The Theory of Social Economy, 1923). ولكن كاسل ابتدأ كمنظّر بمقالته: Grundriss einer elementaren Preislehre, (Zeitschrift fur die gesamte Staatswissenschaft, 1899)، التى جعلت المحاولة، المهمة بحكم تاريخها، تعيد صياغة معادلات فالراس دون استعمال مفاهيم المنفعة. إن كتابه الطازج - الطازج بأكثر من معنى واحد- حول The Nature and Necessity of Interest (1903)، رغم انتقاداته الخالية من أى أساس وادعاءاته بالأصالة الأكثر خلوًا من أى أساس، هو عمل قيّم يستحق القراءة كترياق لنظريات الفائدة التى انتشرت فى ثلاثينيات القرن العشرين. إن كاسل كمنظر يعود إلى هذا السياق لأنه هو أيضًا كان أحد الكتاب الذى كانوا يدورون فى فلك بنية جيفونس-منجر-فالراس. إلاّ أنه تبعَ فالراس أكثر مما تبع منجر. ويشكل كتابه المدرسى بشكل رئيسى رؤيا - أو تبسيطًا popularization - لمذهب فالراس (ناقصًا المنفعة)، رغم حقيقة أن اسم فالراس لا يرد فيه. كان كاسل محاضرًا فعالاً ومؤثرًا وأن بعض الآراء، فى قضايا النظرية البحتة التى تعود إلى أنصار فيكسل المحدثين، يمكن إرجاعها إلى تعاليمه.

تواضعه الجم، الذى قاده إلى طرح الشىء الجديد- بشكل شبه متردد- كمقترحات صغيرة لتطوير قطع الجهاز القائم، وإلى كرمه الجميل الذى جعله يشير بصورة متواصلة إلى سابقيه: فالراس ومنجر وبوهم باورك، رغم أنه كان يستطيع- مع مبررات أكثر بكثير مما هو الحال مع الآخرين - تقديم نظامه التحليلى كشىء من إبداعه هو أساسًا.

تلقى كنوت فيكسل Knut Wicksell (١٨٥١-١٩٢٦) تعليمًا رياضيًا، شأنه شأن مارشال.كما كان أيضًا، بالنسبة لوقته، راديكاليًا عَرفَ كيف يضع نفسه فى مشاكل، بل أنه لم يتعلم قط كيف يحبس عواطفه عما آمن به كحقيقة علمية. وفى هذا الأمر، لم يبتعد فيكسل عن ج. س. ميل الذى ينبغى تصنيفه ضمن العوامل التى أثرت فى تكوين عمل فيكسل والذى شاركه فيكسل الإيمان بمذهب عاطفى من المالثوسية-الجديدة[٦٩]. وعند استثناء هذا التحفظ، فإن حياة فيكسل يمكن وصفها بأنها حياة عالِم هادئ ومنعزل. وقد حصل على كرسى الأستاذية (فى لوند) فى وقت متأخر فقط من حياته وشغله لسنوات قصيرة نسبيًا. ومع ذلك، فقد انتشر تأثيره- وفقًا للزخم الخاص به- وبخاصة بعد تقاعده حينما كان يشارك فى المناقشات الجارية بشكل فعال أكثر من السابق. كان لدى فيكسل تلاميذ كثر من نوعية رفيعة. ومن الناحية العملية، فإن كل الاقتصاديين السويديين والنرويجيين المعروفين فى الوقت الحاضر كانوا تلاميذه إلى هذا الحد أو ذاك. ومع ذلك، فإن شهرته العالمية لم تتناسب مع عمله إلى إن أخذ هذا العمل، فى أواخر عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين، يسطع على العالم المهنى بحيث إن ما تنبأ به يمثل، إلى حد بعيد، كل ما هو أكثر أهمية فى العمل الحديث حول النقود والفائدة. سنتناول فيما بعد هذا الجزء من عمله وكذلك عمله بشأن فرض الضرائب. أما فى هذا الفصل والفصلين القادمين، فنهتم بعمله عن 'النظرية العامة' أساسًا. ونلفت النظر إلى الفهرست الأساسى، الذى يحلل عمل فيكسل بعناية، الذى وضعه البروفيسور إميل سومارن Emil Sommarin، والذى لا يتوافر بالإنجليزية لسوء

(٦٩) كان بوسع فيكسل أن يمنح وزنًا أكبر لعمله حول مشاكل السكان، ولكننا فى هذا الجزء من هذا الكتاب، لا نهتم إلا عن بعد بهذه المشاكل وبالتالى لا نستطيع إنصاف هذا العمل. يكفى أن نقول إن فيكسل كان ينظر دائمًا إلى محدودية معدل الولادة كعامل جوهرى بالنسبة لمستقبل الطبقة العاملة، ويرحب بصورة مطلقة بميل معدل الولادة للانخفاض، الذى بدأ يفرض نفسه فى وقته، مثلما كان سيكون عليه موقف ميل.

Das Lebenswerk von Knut Wickel,' Zeitschrift fur Nationalokonomie, ' الحظ
.October 1930

إن العمل الأول لفيكسل حول النظرية الاقتصـــادية: Uber wert, Kapital und Rente (1893, London School Reprint, 1923) هو عمل كاتب ناضج له من العمر اثنتان وأربعــون عــام ويتضــمن الهيكــل العظمــى للمجلــد الأول مــن عملهLectures (١٩٠١؛ الطبعة الألمانية ١٩١٣؛ الطبعة الإنجليزية، مــع مقدمــة ممتازة للبروفيسور روبنز وملحقين مهمين، ١٩٣٤). يتضمن المجلــد الأول مــن Lectures معظم مساهمات فيكسل فى ذلك الحقل، رغم ضرورة إضافة عدة مقالات أخرى ((مثل الجزء الأخير مــن عملـــه، مقالتـــه حـــول نظريـــة الفائـــدة (' Zur Zinstheorie') المنشورة فى: Die Wirtschaftstheorie der Gegenwart, ed. by H. Mayer, 111, 1928)). لن نقدم أى دليل للقارئ: فليس ثمة باحث فى علم الاقتصاد أكمل تعليمه دون أن يقرأ كل هذا المجلد، رغم أن الجزء الأول منه أساسى وقـيّم جدا بالنسبة لنا وذلك أساسًا لغرض تبديد الأفكار الخاطئة، القديمة والجديدة، حـــول نظرية المنفعة و'المبدأ الحدى' marginalism بصورة عامة. كمـــا أن مســـاهماته الأصلية الرئيسية ترد فى مقدمة البروفيسور روبنز.

٧. الولايات المتحدة

إن الوقائع المألوفة التالية تصف بصورة كافية خلفية العمل الفـــردى فـــى الولايات المتحدة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤. لقد أثبتت المهنـــة الاقتصـــادية نفسها خلال تلك الفترة محليًا ودوليًا. واكتسبت هذه المهنـــة منزلـــة محـــددة فـــى الجامعات والبلاد وصارت لها منظمة معينة تمتلك كل ما يلزم لقسم راســـخ مـــن المعرفة العلمية؛ كما أنها أخذت تنال الاعتراف المتزايد من جانب المهن الوطنيـــة الأخرى. واكتسب علم الاقتصاد الأمريكى طابعًا أكاديميًا متزايـــدًا. ولكـــن هـــذه التطورات تواصلت، بدءا من الصفر تقريبًا عام ١٨٧٠، بمعدل ســـريع بحيـــث إن تطوير ملاك مقتدر بصورة كاملة قد تخلف بصورة كاملـــة وراء الفـــرص التـــى تهيأت. إن كثيرًا ممن دخلوا المهنة الجديدة لم يكونوا متعلمين عمليًا؛ وقد مارســـوا

أنشطتهم المهنية بأذهان تزخر بأفكار مسبقة لا تنم عن استعدادهم لاجتياز اختبار تحليلي- بل إن روح حركة العلم الاجتماعي القديمة قد واصلت تأكيد نفسها وفعلت الكثير لنجاح المذهب المؤسسي. كما كان هناك الكثير من التعاطف مع مبادئ حزب الشعب الأمريكي Populism التي كان كثير من الاقتصاديين يفكرون بها. ودأب آخرون، ممن لم يجدوا في البلاد ما يريدون، على الاعتماد على الأفكار والطرق الأوروبية، مع أنها لم تعد تقتصر على الأفكار الإنجليزية حصرًا- بحيث أصبح الحج إلى ألمانيا بشكل خاص، للقادرين عليه، فقرة ثابتة تقريبًا في مسيرتهم، أصبح شيئًا يشبه رحلة الفرسان في العصور الماضية. وحينما تقابل هؤلاء الاقتصاديون، بعد أن عثروا على ضالتهم، كان من الصعب أن يفهموا بعضهم بعضًا وأن يحددوا وجهات-نظر بعضهم بعضًا، ناهيك عن تقديرها. وهكذا فالاختلاف كان يعود إلى سوء الفهم أساسًا. فقد أصطفت مستويات فكرية مختلفة بصورة تثير الاستغراب بجانب بعضها بعضًا- ليس فقط بشأن الجهاز العلمي- ذلك لأن لم يكن هناك تشابه سواء في التعليم المهني أو في التعليم العام. فلم تتوافر معايير مهنية معترف بها لفترة طويلة مهمة من الزمن، وإن التعليم الكفء لم يكن مضمونًا دائمًا. وكان معظمهم في أحسن أحواله حينما ينكب على درس مشكلة وقائعية ذات أهمية بالنسبة للبلاد، وهو المجال الذي برعوا فيه على أحسن وجه وشهدَ النجاحات الأولى من المحاولة العلمية. ولكن 'النظرية' كانت غير مألوفة unpopular لدى الغالبية منذ البداية وعرضة لأن تثير المعارضة، وذلك بمعزل تمامًا عن التأثير الألماني الذي يشجع على هذا وقبل فترة طويلة من عقلنة هذه المعارضة والإحساس بها. وكان لكل هذا مزاياه وعيوبه الواضحة. وعلاوة على ذلك، فأنه قد عدّلَ نفسه مع الزمن- عبر صراع طويل وشاق ومبدّد للطاقات، ولكنه صراع لا يخلو من الروعة.

تتمثل الطريقة الفضلى لتذكير القارئ بعدد من الكُتاب، ممن ينبغي أن يكونوا معروفين لديه باستثناء واحد أو أثنين منهم، بوضع مخطط يشبه المخطط الذي خدَمنا من قبل. (أ) سنلقي نظرة سريعة على بعض الكُتاب ممن ساعدوا على تهيئة الأرض للتطورات التي ابتدأت في تسعينيات القرن التاسع عشر. إن هؤلاء الكتاب لا يناظرون بالضبط مَنْ أسميناهم سابقًا: 'الزعماء القدامى'. فهم مجرد اقتصاديين جيدين ومعلمين جيدين كانوا، قبل أن تبدأ تلك التطورات وبعدها على

حد سواء، يؤيدون التفكير الدقيق وساعدوا على وضع معايير عامة. (ب) ثم نشكل مجموعة تضم كلارك وفيشر وتاوسك. (ج) وعندئذ نشكّل مجموعة نهائية من بعض الكُتاب الممثلين ممن نحتاجهم، بطريقة أو بأخرى، لغرض الاسترشاد العام.

ولكن يتعذر علينا أن نهمل الاقتصادى الذى كان نجاحه أكبر من نجاح كل الكتاب الآخرين الذين يدخلون فى قائمتنا: هنرى جورج[٧٠]. إن أفكاره التالية هى تلك ذات الصلة بتاريخ التحليل. كان هنرى جورج اقتصاديًا قد علّمَ نفسه بنفسه، ولكنه كان اقتصاديًا. فقد اكتسب فى مجرى حياته معظم المعرفة والقدرة على معالجة حجة اقتصادية معينة مما كان بوسعه اكتسابها من خلال التعليم الأكاديمى، كما كان قائمًا حينذاك. وقد تميزَ هنرى جورج فى هذا تميزًا كان فى مصلحته عن معظم الكُتاب ممن قدموا وصفات عامة. وفيما عدا وصفته العامة (الضريبة الوحيدة) والصياغة المرتبطة بها، كان هنرى جورج اقتصاديًا أصوليًا جدا ومحافظًا إلى أقصى حد بالنسبة للمناهج. وهذه المناهج هى مناهج 'الكلاسيك' الإنجليز حيث كان سمث بصورة خاصة هو المفضل لديه. وعجز هنرى جورج عن فهم مارشال وبوهم-باورك. ولكنه كان مطلعًا أتم إطلاع على الاقتصاد العلمى بما فى ذلك عمل ميل؛ ولم يشارك بالأشكال السائدة من سوء الفهم أو الأحكام المسبقة بشأن هذا الاقتصاد. وقد استفادتْ حتى وصفته العامة- تأميم ليس الأرض بل ريع الأرض بواسطة ضريبة تصادر هذا الأخير- من كفاءته كاقتصادى ذلك لأنه صاغ هذا 'الحل' بطريقة تسبّب أقل ما يمكن من الضرر بالنسبة لفعالية اقتصاد المشروع الخاص. ويندر أن أنصفه الاقتصاديون المهنيون الذين ركزوا انتباههم على مقترح الضريبة الوحيدة وشجبوا تعاليمه أصلاً وفرعًا. فالمقترح نفسه، الذى هو من سلالة impot unique {الضريبة-الوحيدة} لدى كينيه، رغم

---

(٧٠) هنرى جورج Henry George (١٨٣٩-١٨٩٧) كاتب مشهور جدا إلى حد أنه لا يحتاج إلى أى تقديم. وإضافة إلى عمله: Progress and Poverty (1879)، فلا يلزمنا أن نذكر هنا سوى عمله الذى صدر بعد وفاته (Science of Political Economy (1897 وقد نشرَ ابنه أعماله الكاملة: Complete Works مع سيرته: Life خلال الفترة ١٩٠٦-١٩١١. ومن الممكن العثور على تقييم علمى لكل خلفيات وصلات مذهب هنرى جورج فى: E. Teilhac, Pioneers of American Economic Thought (1936).

إفساده من خلال الارتباط بالنظرية التى يتعذر الدفاع عنها والقائلة إن ظاهرة الفقر تعود كليًا إلى إن ريع الأرض الذى يمتص كل الفوائض الأخرى[71]، بيد أنه مقترح ليس غير سليم اقتصاديًا باستثناء أنه ينطوى على تفاؤل غير مبرر بمردود ضريبة كهذه. وفى جميع الأحوال، ينبغى عدم تصنيف هذا المقترح كهراء. ولو صحت رؤية ريكاردو للتطور الاقتصادى، فقد كان من شأن المقترح أن يشكل حكمة واضحة. بل إن الحكمة الواضحة تكمن حقًا فيما قاله هنرى جورج فى عمله Progress and Poverty (ch. 1, Book 1x) حول الآثار الاقتصادية التى تتيحها إزالة الأعباء المالية- لو أمكن تحقيق هذه الإزالة.

(أ) الاقتصاديون الذين هيئوا الأرضية سوف نوضح عمل وخدمات الرجال فى أولى مجموعاتنا من خلال الكتاب دونبار، وهادلى، ونيوكمب، وسامنر، ووكر، وويلز.

لم يكن جارلس ف. دونبار Charles F. Dunbar (١٨٣٠-١٩٠٠) نتاجًا للتعليم الأكاديمى. فقد تجلت سيرته الأمريكية ذاتها- أمريكية بمعنى لم يعد قائمًا الآن سوى كذكرى- فى نشاطه فى حقل الأعمال business، والزراعة، والقانون، والصحافة، وإدارة الصحف إلى أن نال الأستاذية الأولى (المنتظمة) فى الاقتصاد فى جامعة هارفارد إضافة إلى المشاركة الواسعة فى إدارة الجامعة والنشاط الواسع جدا فى تحرير مجلة: Quarterly Journal of Economics التى أسسها عام ١٨٨٦. لا نتوقع أن يكون دونبار قد قام حقًا ببحث خلاّق. ولكن كيف حدث، إذن، إن كل تاريخٍ لعلم الاقتصاد الأمريكى لم يكن بوسعه أن يكتمل دون الإشارة إليه، وماذا كان بوسع الطلبة أن يتلقوا منه؟ يمكن الإجابة على كلا السؤالين فى وقت واحد: إن دونبار كان قد عرفَ موضوع علم الاقتصاد من تجربته الممتازة؛ وكان ذهنه صافيًا وثاقبًا؛ وربما لم تكن كتاباته 'علمية' scholarly بالمعنى المحدد ولكن كان (وما يزال) بوسع كل عالمٍ أن يتعلم منها[72] وقد أتاحت له مقدرته الإدارية أن ينظم

(٧١) فقد حلّل أرباح الأعمال business profits وحولّها إلى علاوة مقابل المخاطرة، وأجور وفائدة، بالضبط كما فعل ميل؛ ولذلك فلم يعتبر أنها فوائض يمكن التصرف بها.

(٧٢) تم تجميع أفضل كتاباته فى عمله: Economic Essays (الذى نشره و. م. دبليو. سبراغ O. M. W. Sprague، مع مقدمة كتبها ف. دبليو. تاوسك F. W. Taussig، عام ١٩٠٤). ولكن عمله Chapters on Banking (الذى تم نشره بصورة شخصية عام ١٨٨٥؛ الطبعة الأولى ١٨٩١؛=

الدراسات فى حقلنا بطريقة انتزعت أعظم فائدة من الفرص التي كانت متوافرة حينذاك؛ ولا ينبغي أن ننسى أن أساسيات الجهاز العلمي فى ذلك الوقت لم تكن معقدة إلى حد يتعذر على رجل مقتدر - وذهن يعرف غريزيًا ماهية هذه الأساسيات- إتقانها فى فترة قصيرة جدًا. وهكذا، فمع أن دونبار لم يكن اقتصاديًا عظيمًا بالمعنى المناسب لهذا الكتاب، بيد إنه كان اقتصاديًا عظيمًا فى نظر الرب.

كان آرثر ت. هادلي Arthur T. Hadley (١٨٥٦-١٩٣٠) أكثر من رجل أكاديمي بحث، مع أنه أيضًا كان مديرًا أكثر مما هو أو معلم أو عالِم. والعمل، الذى نشير إلى هادلي بسببه، هو Economics ... 1896) الذى ينبغي على القارئ أن يعود إليه حقًا. وعندئذ سيجد القارئ لب نظرية غير منقاة جدًا، ولكنها متينة وواقعية بشكل ملحوظ، ترد ضمن عرض قوى للإطار المؤسسي (حيث تكثر السياسات policies والتفضيلات السياسية politics) - وهو الشيء المثالي لمقدمة شاملة وُضعت وفقًا لمستوى محترم تزيّنه موهبة الصياغة الساحرة، كما هو شأن تعاليمه بشكل عام كما يبدو. فمَنْ يستطع أن ينال- عند ذلك المستوى- من تعريفه للتكلفة المتزايدة والمتناقصة؟ فالتكلفة تتزايد حينما يضع منتج معين سعرًا يكون عنده هذا المنتج مستعدًا لبيع كمية معينة أو أقل، وتتناقص التكلفة حينما يرغب المنتج، عند ذلك السعر، ببيع كمية معينة أو أكثر.

كان سيمون نيوكم Simon Newcomb (١٨٣٥-١٩٠٩) عالمًا فلكيًا بارزًا، يدرّس ويكتب حول الاقتصاد ولكن ليس إلى حد كافٍ لاكتساب التأثير الذى يستحقه. ونشير هنا إلى نيوكم كنصير لفكرة النقود القويّة sound-money ونصير مغالٍ لسياسة عدم التدخل بشكل رئيسي؛ بيد أن اسمه يورد هنا بسبب عمله Principles of Political Economy (1885)- وهو العمل البارز فى الاقتصاد العام الأمريكي فى حقبة ما قبل كلارك-فيشر-تاوسك. صحيح أن نيوكم لم 'يعتلِ' مستوى جيفونس-منجر- فالراس وكان تحليله 'كلاسيكيًا' أساسًا. بيد إن عرضه كان عرضًا موحيًا بصورة بارعة وراقية، وأصيلاً فى نقاط عدة. ولكن معادلة المبادلة Equation of Exchange، التى أرجعها فيشر إليه، لم تكن من بين هذه النقاط؛ فهذه لم تكن سوى صياغة لما كان قصة قديمة حينذاك.

=الطبعة الخامسة أصدرها سبراغ تحت عنوان: Theory and History of Banking, 1929) ما يزال جديرًا بالقراءة.

كان وليم غ. سامنر William G. Sumner (١٨٤٠-١٩١٠)، وهو رجل أكاديمى كليًا ونصير أيضًا لفكرة النقود-القوية ونصير مغال لسياية عدم التدخل[٧٣]، رجلاً مختلفًا فى الأشياء الأخرى. فقد كان سوسيولوجيًا بارزًا (حيث شكّلَ تحليله 'لطرق تفكير' الناس folkways مساهمة مثمرة إلى أقصى حد) ويضاهى عمله التاريخى حول النقود والمالية أفضل أعمال الاقتصاد الأمريكى[٧٤]. ولكننا نذكره هنا ليس لهذا السبب فقط. فإضافة إلى كل ذلك، كان سامنر معلمًا قويًا ومشّجعًا يتمتع بآفاق واسعة- فقد لفتَ، وهو المؤرخ والسوسيولوجى، أنظار أرفنج فيشر إلى الإمكانات التى تتيحها النظرية الرياضية !- والذى، من كرسيه فى جامعة يال، ساعد على انتشار رسالة المعايير العلمية العليا **scholarship**.

كان فرانسس أماسا ووكر Francis Amasa Walker (١٨٤٠-١٨٩٧)، وهو ابن أماسا، مديرًا أساسًا (لمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا) شأنه فى ذلك شأن دونبار وهادلى. كما كان أيضًا، لفترة من الزمن، جنديًا حقيقيًا وموظفًا مدنيًا متميزًا (فى شئون الإيراد والتعداد). ولكن جهده الذى لا يكل ولا يمل مكنه من تحقيق شعبية واسعة كعالِم. وتقوم هذه الشهرة أساسًا على عمله فى النقود وسياسة العملة (انظر الفصل الثامن، أدناه). ولكنه قدّمَ أيضًا عملاً يستحق التقدير فى حقل الاقتصاد العام[٧٥]. كان ووكر من النوع الذى لا يمسس شيئًا دون أن يحسّنه، وأن نشاطاته الكثيرة وضعته فى الصدارة- فمن بين أمور أخرى، كان ووكر رئيسًا للجمعية الاقتصادية الأمريكية، رئيسًا للجمعية الإحصائية الأمريكية، رئيسًا مشاركًا (أو رئيسًا 'مساعدًا') للمعهد الدولى للإحصاء. ولذلك، فإن ووكر، كاقتصادى علمى، قد حصل حتى على أكثر من استحقاقه فى أيامه وفى السجل التاريخى معًا.

---

(٧٣) رغم عدم اهتمامنا بالتفضيلات السياسية politics لدى كاتبنا هؤلاء، بيد أنه يمكن القول إن غلو ليبرالية نيوكم وسامنر ذهب بعيدًا إلى حد افتراض حجج تؤثر سلبًا، نظريًا وواقعيًا، على حكمهما كاقتصاديين علميين. ويمكن أن يصح هذا على أى كاتب أوروبى معاصر. ولكن لا ينبغى أن ننسى إن موقف نيوكم وسامنر، فى أجواء الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، كان يمكن أن تدعمه وقائع كان من شأنها أن تؤثر فى ماركس نفسه، بمزاجه التاريخى، ولكنها لا تقدم أى دعم إلى الليبرالية الاقتصادية لدى م. دى مولينارى M. de Molinari، مثلاً.

(٧٤) يمثل: (History of American Currency 1874) عمله الرئيسى الذى تبعه عمله: History of Banking in the United States (1896).

(٧٥) انظر بشكل خاص عمله (1876) The Wages Question وكذلك كتابه المدرسى Political Economy (1883). ويرد الفهرست الذى يعطى فكرة عن حجم نشاطاته فى العمل Publications of the American Statistical Association June 1897.

وبشكل خاص، فقد نالت مساهماته فى النظرية الاقتصادية (نظرية الأجور القائمة على المدعى الأخير residual-claimant theory of Wages؛ التشديد على دور المنظِّم؛ نقد نظرية مخصص الأجور) ربما أكثر مما كانت ستناله لو كان قد قدمها كاتب آخر أقل بروزًا. ولكننى أقول هذا للدفاع عن ذكرى الآخرين – والمنزلة التاريخية للاقتصاد الأمريكي حينذاك– وليس للنيل من خدمات رجل يستحق بالتأكيد أن يخلد اسمه إلى الأبد فى تاريخ موضوعنا.

أما ديفيد أ. ويلز David A. Wells، فقد التقينا به من قبل. وهو يورد هنا ثانيةً لتذكير القارئ بأهمية العنصر الوقائعى فى مجموع البحوث الأمريكية– وكذلك فى أعمال علم الاقتصاد العام الأمريكى. إن عمله Recent Economic Changes (1889)، الذى يتعين على كل دارس حديث لعلم الاقتصاد أن يدرسه، يوضح ما أعنيه بشكل باهر. ويرد ويلز هنا كممثل لفئة واسعة. ومن شأن كارول د. رايتCarroll D. Wright (١٨٤٠-١٩٠٩) أن يكون ممثلاً آخر بنفس الجودة تقريبًا. ولكن ينبغى أن نكف لكى لا تتحول هذه الخلاصة إلى مجرد فهرست.

[(ب) كلارك، فيشر، تاوسك] من المتعذر أن يبرز اختلاف كبير فى الرأى بين الأنصار أو الخصوم حول المكانة الفعلية التى شغلها كلارك وتاوسك فى علم الاقتصاد الأمريكى فى العقد الأول من العقد العشرين، مع إن مثل هذا الاختلاف يمكن أن يبرز بالنسبة لفيشر. وتكمن الصعوبة فى تقييم مكانتهم فى تاريخ ذلك العلم الاقتصادى. فقد انصهر الثلاثة بقوالب مختلفة جدًا. فكل ما هو مشترك فى ما بينهم هو شهرتهم وحقيقة أن ثلاثتهم كانوا اقتصاديين أكاديميين بشكل بحت. ومع ذلك، قد يكون هناك شيء آخر.إذ برزوا كلهم كاقتصاديين بالمعنى التكنيكى؛ وفيما عدا ذلك، فأنهم سلموا بالأشياء الأساسية فى زمانهم وبلدهم بشكل كامل: فالثلاثة كانوا كلهم animae candidae Americanae {أمريكيين متوهجين حيويين} بصورة نمطية. ومع ذلك، فلن ينكر حتى منتقصيهم إنهم كانوا، بالنسبة للعالم، 'ال' اقتصاديين الأمريكيين الكبار فى تلك الفترة وذلك مهما كان زمانهم قد ساعدهم.

جون باتس كلارك John Bates Clark (١٨٤٧-١٩٣٨)، وهو آخر مَنْ ادعى اكتشاف مبدأ التحليل الحدى بصورة مستقلة ومهندس إحدى أهم بُناه النظرية، لم يصل إلى منصب واعظ كنسى حتى العام ١٨٩٥ حينما تم استدعاؤه إلى كولومبيا. وقد ظلّ هناك لحين تقاعده (١٩٢٣) حيث شهد انتشار تعاليمه التى يمكن

القول أنها استمرت من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩١٠. ولكن العناصر الأساسية في نظامه النظرى كانت قد تطورت قبل ذلك، وبشكل رئيسى أثناء ثمانينيات القرن التاسع عشر فى نظرى، رغم أن قسمًا منها برز فى ذهنه كما يبدو فى السبعينيات قبل أن يزور أوروبا. وهذا يتجلى جزئيًا فى المقالات التى نشرها فى الثمانينات التى كان يمكن أن تُظهر، لو سمح المجال لنا، مراحل تطور فكره بصورة ممتعة جدًا. كما إنها تؤيد الادعاء الذى أشرنا إليه لأنها تكشف طريقته الفردية الخاصة به لتوزيع الإنتاجية الحدية: فما فعله كلارك هو تحويل نظرية الريع 'الريكاردية'، التى ليس لها من وظيفة لدى ريكاردو غير إزالة الريع من مشكلة السعر بجعل هذا الريع فائضًا ما قبل حدى intramarginal surplus، إلى مبدأ عام يمكن تطبيقه على كل أنواع العوائد المتنافسة ('قانون الريوع الثلاثة') دون أن يصبح هذا المبدأ تكرارًا زائدًا tautological أثناء هذه العملية- حيث ترد المنفعة الحدية (أو الضرر الحدى) بصورة طبيعية تمامًا وفقًا لهذه الطريقة. ورغم أسبقية تونن من ناحية، وجيفونس ومنجر وفالراس من ناحية أخرى، فهذا إنجاز مهم من الدرجة الأولى، ويتمتع بالأصالة الذاتية الأمر الذى ينبغى أن نضيفه الآن. كما إنه ليس بالإنجاز الوحيد لدى كلارك. فبمعزل عن نظريته لرأس المال (انظر الفصل السادس، القسم ٢ ج، أدناه)، فقد خطا كلارك خطوة كبيرة نحو تقديم نظرية مرضية لوظيفة المنظِّم ومكسب المنظِّم، وحقق خطوة كبيرة أخرى، بالارتباط بهذه النظرية، نحو توضيح كل المشاكل الاقتصادية التى لابد من أن تترتب على التمييز الواضح بين الحالة الراكدة والحالة التطوريةstationary and evolutionary states. صحيح أن كلارك طابقَ هذا الأمر بالتمييز بين الستاتيكا والديناميكا. ولكن هذا لا يهم كثيرًا. ذلك لأنه أبصر النقاط الجوهرية ذات الصلة ببناء نموذج لحالة راكدة وخلقَ، لغرض وصف خصائص هذا النموذج، مفهوم الحدوث المتزامن Synchronization. وهكذا فحينما نسمى كلارك مجرد أستاذ بارع master فى المبدأ الحدى الأمريكى، فهذا يعنى أننا عاجزون عن إدراك كل رسالته التحليلية. وأنه إذا كان قد تخلفَ عن بوهم-باورك ومارشال وفالراس فى نواحى معنية، فقد تجاوزهم فى نواحى أخرى[٧٦].

---

(٧٦) إن الكتاب الأول لكلارك: The Philosophy Of Wealth (1885)، وهو كتاب مميِّز لهذا الرجل ونظراته للعالم- وربما لروح بيئة معينة أيضًا- لا يتصل بأغراض هذا الكتاب إلا من ناحية معينة أوشك أن أتعرض لها فى المتن. ومع ذلك، فقد ساهم هذا العمل فى ترسيخ شهرة كلارك إلى حد=

كان كلارك وما يزال معروفًا لدى المهنة فى أمريكا وفى العالم كأستاذ للمبدأ الحدى الأمريكى بشكل رئيسى(٧٧). ربما كان القارئ قد سمع كثيرًا بمدرسة كلارك أو المدرسة الحدية بحيث أنه قد يستغرب من الصعوبة التى واجهتنى فى تبنى هذه العبارة. إن كل الاقتصاديين الأمريكان وكثير من الاقتصاديين الأجانب المهتمين بالنظرية الاقتصادية أصلاً قد تأثروا كثيرًا بكلارك طبعًا وتعلموا منه. ليس ثمة شك في هذا. فحلقة 'الحلفاء والمتعاطفين' كانت واسعة جدا. كما كانت هناك 'دائرة للمعجبين الأجانب' بالتأكيد. ولكن من العسير جدا تحديد المدى الدقيق لتأثير كلارك لأن هذا التأثير- إلى الحد الذى وصلته نظريته للتوزيع- يختلط بصورة لا فكاك منها بتأثيرات المؤلفين الآخرين لأنظمة متشابهة. إذ يتعين على المرء، حتى فى الولايات المتحدة، أن ينظر بشكل دقيق إلى مؤلف معين- إلى عاداته النظرية mannerisms، مثلاً- لكى يتأكد من إن نظريته للإنتاجية الحدية كان قد أخذها من كلارك أم من مارشال أم من النمساويين. والأكثر أهمية هو عدم وجود 'مركز' يمكن الإحساس به بصورة واضحة، بمعنى وجود نواة من الأنصار المخلصين، كما كان عليه الحال مع ريكاردو أو مارشال. فالبحوث الكلاركية (نسبة إلى كلارك) على وجه التحديد نادرة بقدر كثرة البحوث التى تُبدى تأثرها به. ومن بين الكتابات المهمة الكثيرة، فإن البحث الأقرب إلى تطوير مذهب كلاركى هو بحث كارفر(٧٨)،

=بعيد. أما عمله المشهور Distribution of Wealth، فظهر عام ١٨٩٩ وهو يمثل نظرية حول عملية راكدة معينة كانت كل عناصرها الجوهرية قد نشرت من قبل. وبقدر تعلق الأمر بالجوانب الشخصية، فإن ذلك العام هو تاريخ مضلل كما هو شأن العام ١٨٩٠ بالنسبة لحالة مارشال. ويحتل عمله: Essentials of Economic Theory (1907) نفس الأهمية تقريبًا. ومن بين أعماله الأخرى، لسنا بحاجة هنا لأن نذكر سوى عمله: Control of Trusts (١٩٠١، وقد أعيدت كتابته مرة أخرى عام ١٩١٢ بالاشتراك مع ابنه) وعمله The Problem of Monopoly (1904). ولكن لا ينبغى علينا أن ننسى عمله الوقائعى الذى يهتم بشكل رئيسى بتقسيم علم الاقتصاد وتاريخ مؤسسة كارنيجي{ * أندروا كارنيجى (١٨٣٥-١٩١٩) هو ممول أمريكى وقف أموالا طائلة للأغراض التربوية}. دعونى ألفت نظر القارئ إلى العمل الساحر حول ذكريات هذا الرجل العظيم والمحبب والذى أعده أبناؤه ونشر بصورة شخصية عام ١٩٣٨: Memorial.

(٧٧) حول هذه النقطة من كلارك، انظر: Paul T. Homan, Contemporary Economic Thought (1928).

(٧٨) (Thomas N. Carver, Distribution of Wealth 1904). وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى منظّر أمريكى كان قد طوّر النظرية الحدية بصورة مستقلة عن كلارك: ستوارت وود Stuart Wood الذى يمثل حالة أخرى من 'الأصالة الذاتية' المذهلة. فحوالى العام ١٨٨٩، كان وود قد اكتشف بنفسه=

ولكننى لا أعرف أى بحث آخر سوى المراجع المدرسية.

ومع ذلك، أخذ المبدأ الحدى يكتسب طابع مدرسة متميزة بشكل سريع. ولا يقتصر الأمر على هذا: فإنه أكتسب دلالة سياسية متزايدة تحمل، فى أعين البعض، طابعًا رجعيًا يقف جاهزًا للدفاع عن الرأسمالية وتخريب الإصلاح الاشتراكى. إن هذا القول لا يحمل أى معنى من الناحية المنطقية. فالمبدأ الحدى بحد ذاته هو أداة تحليلية يفرض استعمالها نفسه بمجرد أن يتقدم التحليل فى العمر. وكان ماركس سيستعمله كشيء طبيعى لو أنه كان وُلد بعد خمسين سنة من ولادته الحقيقية. وليس بوسع هذا المبدأ أن يعّرف characterize مدرسة ما فى الاقتصاد أكثر مما بوسع التفاضل أن يعرّف مدرسة ما فى الرياضيات أو الفيزياء. إذ إن مجرد استعمال مصطلح المبدأ الحدى Marginalism يدل، حتى هذا اليوم، على مفاهيم خاطئة حول طبيعة المبدأ. وبشكل خاص، لا يمكن أن تكون للمبدأ الحدى أى صلة أو تأثير على السياسة أو الفلسفة الاجتماعية: وهذا مفهوم تمامًا فى إنجلترا حيث لا ينظر إليه أى راديكالى أو اشتراكى نظرة عدوانية. فالتفسير السياسى أو الأخلاقى، الذى يتم إضفاءه على نتائج التحليل الحدى، هو الوحيد الذى يمكن أن يكون له مثل هذا التأثير. ولا يقف كلارك بمنأى عن اللوم، كما أشرنا من قبل. لقد كان من حقه طبعًا أن يشرح تقييماته الأخلاقية فى كتاب يدور حول Philosophy of Wealth، مع إن هذه التقييمات كانت من نوع يميل إلى إزعاج الأعصاب الراديكالية. ولكنه ذهب أبعد من هذا وشدّدَ على إن التوزيع وفق 'قانون' الإنتاجية الحدية هو توزيع 'عادل'. وقد خلق هذا الأمر، فى أعين مهنة لا يتوافر لدى غالبيتها موقف ودى من النظرية أصلاً، ارتباطًا ما بين 'المبدأ الحدى لدى كلارك' والتبرير الرأسمالى، رغم الحقيقة التى تدحض ذلك والقائلة إن هذا 'المبدأ الحدى'، باستثناء الاختلافات فى التكنيك، يلعب لدى كلارك نفس الدور بالضبط الذى لعبه فى تفكير الاقتصاديين العلميين من المذهب الاشتراكى مثل لانجه وليرنر[79].

=بالفعل نظامًا فالراسيًا كاملاً مع معاملات إنتاج (إحلال) متغيرة. وقد كان بوسعه أن يكتب البحث المارشالى، بقدر تعلق الأمر بالأساس النظرى.انظر: G. J. Stigler, 'Stuart Wood and the Marginal Productivity Theory,' Quarterly Journal of Economics, August 1947, especially p. 644.

(٧٩) حتى لا نعود لهذا الموضوع ثانيةً، دعونا ننتهز هذه الفرصة للإشارة إلى عامل آخر من شأنه أن يُبقى هذا الارتباط حيًا. فالمصلحون ليسو بمنأى عن ارتكاب الأخطاء مثل غيرهم من الناس. ومن واجب الاقتصادى المهنى توضيح هذه الأخطاء. وهنا، فحينما يستعمل الاقتصاديون طرق 'حديثة'=

يعانى فرانك وليم تاوسك Frank William Taussig (١٨٥٩-١٩٤٠)، الذى نُقبل على درسه الآن، أكثر من كلارك أو فيشر من عدم قدرتى، ضمن المجال المتاح، على رسم لوحات شاملة عن الكُتاب بالصورة التى هم عليها. أصبح تاوسك مشهورًا فى وقت متأخر أكثر مما حدث مع كلارك، وكان تأثيره يتزايد، حينما قبلَ عام ١٩١٧ رئاسة لجنة التعريفات التى كانت قد شُكلت حديثًا، ومهام وظيفية أخرى، أثناء الحرب، كسب منها مزيدًا من الشهرة والنفوذ. وباستثناء هذا الانقطاع، كان تاوسك معلمًا فى هارفارد فى السن الناضج من عمره- وأحد أعظم مدرسيى الاقتصاد ممن عرفتهم المهنة منذ إيما وقت مضى بالتأكيد. وقد شكلَّ تدريسه فى قاعة الدرس، ونصحه عند الإشراف، وأخيرًا ولكن ليس أقل أهمية، مثاله، عقولاً شابة لا تحصى ولم يفعل أحد أكثر مما فعلَ هو بالنسبة للتطوير الثابت للمعايير طوال حياته. ومع ذلك، فهو لا يشكل مدرسة وفقًا لمفهومنا باستثناء ما قدمه فى حقل التجارة الدولية. فعمله كان وقائعيًا أساسًا إذا قسنا الأمر بحسب عدد ساعات العمل: وبشكل خاص، فإنه يعتبر المرجع الأكبر فى البلد بالنسبة للتجارة الدولية، وبخاصة التعريفات. وحتى فى هذا الحقل، فإن الوقائع تأتى أولاً- حيث تطورت منشوراته الأبكر حول الموضوع إلى عمله الكلاسيكى: Tariff History of the United States (1888)- وأن النظرية تأتى فيما بعد (International Trade, 1927)، مع أنه كان أستاذًا بارعًا فى فن لحم التحليل الوقائعى والنظرى أحدهما بالآخر. ويشكل عملاه Inventors and Money Markets (1915) و Americans Business Leaders (بالاشتراك مع س. س. جوسلن C. S. Joslyn، ١٩٣٢) المثالين الرئيسيين على ذلك. يمكن العثور على جذور نظريته لدى ريكاردو وبوهم-باورك اللذيْن يتجلى تأثيرهما بشكل واضح على عمله النظرى الأكثر طموحًا (Wages and Capital (1896 ; London School Reprint, 1932). وإذ

=عند التوضيح، فإن استياء الفرد المنتقَد، المفهوم إنسانيًا، يأخذ فى الغالب شكل التذمر من إنه تعرضَ للهجوم من جانب البشاعة الرجعية التى تحمل اسم المبدأ الحدى. فلو أنه ارتكب خطأً منطقيًا حقًا، فكان يمكن على العموم إقناعه به دون استعمال هذه القطعة التافهة من الجهاز. ولكن نظرًا لعدم فهم النظرية، فإنه لا يعى هذا الأمر وينقلب بصورة طبيعية ضد هذه الأجزاء من حجة الناقد التى يفهمهما هو أقل من غيره.

تَكّونَ تاوسك وفقًا لتقليد أقدم، فقد أبدى مقاومة غريبة للمذاهب الأحدث- باستثناء نظرية بوهم-باورك لرأس المال- مما قد يفسر لماذا كان مارشال يستشهد به إلى أبعد حد من بين كل أنصارهما. ولكن هذه المقاومة تلاشت، ولم يتبقَ شيء منها في النهاية ما عدا تحفظات شكلية معينة لا تختلف كليًا عن مثيلاتها لدى مارشال. وتتجلى نقطة تحول تاوسك في عمله 'Outlines of a Theory of Wages' (Proceedings of the American Economic Association, April 1910) الذي باشر فيه تاوسك التحليلَ الحدى بشكل صريح. من الممكن طبعًا إثارة انتقادات من زاوية تكنيكية ضد الاقتصاد العام الذي قام بتدريسه، وأن بعض هذه الانتقادات صحيح حتى ex visu of {انطلاقًا من} عام 1900. ولكن تاوسك كان أكثر من منظِّر ومؤرخ وسوسيولوجي اقتصادي. فهو اقتصادي عظيم قبل كل شيء. وتساعد الطبعة الأولى من عمله Principles of Economics (1911) على تقييم 'ما كان يتلقاه الطلبة' في ذلك الوقت(٨٠).

كان أرفنج فيشر Irving Fisher (١٨٦٧-١٩٤٧) رجل جامعة يال من البداية وحتى النهاية- وهو ثان نجمين من الدرجة الأولى يشرفان السجل العلمي ليال، والثاني هو الفيزيائي العظيم ويلارد غبس. كان فيشر رياضيًا من حيث تعليمه وقد قام بتدريس حتى الفلك لسنة واحدة. ونحن نهمل هنا كل أنشطته العلمية أوالدعائية (نشاطه في جمعية محاربة الإدمان على المشروبات الكحولية temperance، علم تحسين النسل، علم الصحة، وأشياء أخرى) التي لا تمت إلى التحليل الاقتصادي بأية صلة وكذلك، في هذه اللحظة، كل كتاباته عن النقود والدورات التي سيتم درسها في الفصل الثامن من هذا الجزء. كما لا نستطيع تناول مساهماته المهمة في نظرية الإحصاء (الأرقام القياسية، توزيع فترات الأبطاء(٨١)وأشياء أخرى) باستثناء التشديد على إن النظرية الإحصائية أصبحت

---

(٨٠) نظرًا لاستحالة إنصاف هذه الشخصية العظيمة ضمن هذا الكتاب، فإننا نلفت نظر القارئ إلى مذكرة نشرت في مجلة: Quarterly Journal of Economics, May 1941 كتبها قسم من زملاءه. [كتب السيرة المذكورة ج. أ. شومبيتر بمساعدة آرثر ه. كول Arthur H. Cole و ادوارد س. ماسون Edward S. Mason.]

(٨١) ومع ذلك، تنبغي ملاحظة أن فكرة توزيع أثر اضطراب ما في قيم متتالية متعددة للمتغير المتأثر بالاضطراب لها أهمية قصوى بالنسبة للنظرية الاقتصادية. من الواضح إن من غير الواقعي - بل مما يبعث على اليأس حقًا - أن نقول إن الاضطراب في متغير مثل x الذي يحدث في الزمن t=

بفضله جزءا من النظرية الاقتصادية ولم تعد مجرد ملحق بها- وبعبارة أخرى، كان فيشر رجل قياس اقتصادى يقف فى خط واحد مع بتى وكينيه. وتقتصر الملاحظات التالية على أعمال فيشر الرئيسية الثلاثة فى النظرية العامة. إن كتابه الأول، الذى هو أطروحته Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices (1892 ; reprint 1926) هو تقديم بارع للعمل الأساسى لفالراس. ومع ذلك، فقد أضاف فيشر إلى هذا العمل الأساسى مساهمتين (على الأقل)[٨٢] ذات أهمية وأصالة من الدرجة الأولى: إذ أشار فيشر إلى طريقة معينة لقياس المنفعة الحدية للدخل (التى طورّها فيما بعد فى مقالته المنشورة فى: Economic Essays contributed in Honour of John Bates Clark, 1927)؛ وطورّ أسس تحليل منحنيات السواء فى الجزء الثانى من عمله Mathematical Investigations، حيث عالج فيشر (كما فعلَ اديجورث) منفعة كل سلعة كدالة للكميات من كل السلع. ثم قدّمَ فيشر عمله الثانى Nature of Capital and Income (1906) الذى أعجب باريتو كثيرًا والذى، إضافة إلى أنه يضع أول نظرية اقتصادية للمحاسبة، يشكل (أو ينبغى) أساس التحليل الحديث للدخل[٨٣]. وفى عمله الثالث The Rate of Interest (١٩٠٧؛ الذى كُتب مجددًا وتم نشره فى شكل جديد عام ١٩٣٠ بوصفه The Theory of Interest)[٨٤]، فإن الاعتراف الجميل لفيشر بأسبقية راى وبوهم-باورك معًا لم تسمح بإبراز الأصالة القوية لعمله كما ينبغى. فنظرية الفائدة القائمة على

=من شأنه أن يؤثر على قيم x فقط (أو أى متغير آخر يعتمد على x) فى الزمن t+n وليس على أى شيء آخر. ولكننا نعلم بأن التغير الحاد فى سعر معين أو مجموعة من الأسعار يؤثر على القيم اللاحقة من هذا السعر والأسعار الأخرى عبر فترة قد تطول أو تقصر وبدرجة من الحدة تتفاوت فى حدود تلك الفترة. ومن المتعذر القول إن التفكير الاقتصادى، الذى يعجز عن أخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار، قد تجاوز مرحلة الطفولة. ومع ذلك، كان فيشر أول من واجه هذه المشكلة وحاول تطوير طريقة من شأنها الاهتمام بذلك إحصائيًا. إن هذه الطريقة (التى حسنها فرانز ل. ألت Franz L. Alt) كانت غير كاملة إلى حد بعيد. ولكنها تشكل عملاً رائدًا من شأنه أن يعطى ثماره عبر العهود. يجد القارئ كل المراجع فى مقالة ألت: Econometrica, April 1942 'Distributed lags.'

(٨٢) ثمة مساهمات أخرى. ولكننى أحب الاقتصار على هاتين المساهمتين المقبولتين بصورة عامة فى الوقت الحاضر.

(٨٣) وهذا هو الشيء الرئيسى، مرة أخرى، فى ذلك العمل. وتتضمن الملاحق ثروة من المقترحات من شأنها أن تشجع حتى مَنْ لا يتفق مع كل استنتاجات فيشر.

(٨٤) يشتمل ذلك العمل على الكثير، ولكن غير الكاف، من عمله Capital and Nature، وكذلك لب دراسة فيشر 'Appreciation and Interest.' Publications of the American Economic Association. August 1896.

'القلق' impatience theory of interest لا تشكل سوى عنصر منـــه. وكـــان مـــن الممكن التعبير عن طبيعته على نحو أفضل بكثير لو جرى استخدام عنـــوان آخـــر مثل: نظرية أخرى للعملية الرأسمالية. ومما يستحق الانتباه الخاص، ضمن الأشياء الجديدة الكثيرة من التفاصيل، هو تقديم مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital (الذى أسماه فيشر بالمعـــدل الحـــدى للعائـــد مـــن التكلفـــة marginal rate of return over cost)[٨٥].

ومن شأن هذه الملاحظات، سوية مع عمل فيشر فى حقل النقود والدورات، أن تثبت القول إن بعض المؤرخين فى المستقبل سيعتبروا فيشر كأعظم اقتصـــادى علمى فى أمريكا حتى هذا اليوم. ولكن معاصروه لم يروا هذا. إذ لم يتم الاعتراف بفيشر على نطاق واسع داخل المهنة وفى العالم ككل إلى أن أصبح معروفًا بوصفه فيشر 'الدولار المعوَّض' compensated dollar الأمر الذى لم يحبه معظم النـــاس. فحتى فيما بعد، كانت فكرة 'النقود المســـتقرة' stable money و'تغطيـــة الودائـــع بالاحتياطى بنسبة ١٠٠ %' هى التى صرفتْ الانتباه عن عمله العلمى حقًا. ففـــى هذه القضايا وقضايا أخرى، فإن فيشر، كمصلح من الدرجة الأعلى والأنقـــى، لـــم يراعِ التكاليف قط- أو حتى التكاليف المعنوية الأكثر إيلامًا التى تتمثل فى النظـــر إليه كاقتصادى قلِق- مما أثرَّ على سمعته كعالِم. وإضافة إلى ذلك، فـــإن طبيعـــة عمله ذاتها لم تساعد على النجاح السريع. ومن الناحية العملية، لم يتم الانتباه طبعًا إلى عمله Mathematical Investigations إلاّ حينما لم تعد محتوياته تمتلك شيئًا غير الأهمية التاريخية. كما نظرَ معظم الناس إلى عمله Capital and Income كإحكـــام لأشياء معروفة. وقد مضى عمله Rate of Interest على حال أفضل محليًا ودوليًا، ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد أبلغ رسالته بشكل كلى قبـــل إعـــادة صـــياغته المنشورة عام ١٩٣٠.

---

(٨٥) ثمة ملاحظتان لابد من طرحهما ضمن ذلك السياق. أولاً، سلّمَ كينز (وكان) بتطابق مفهوم فيشر مع مفهومه حول الكفاية الحدية لرأس المال ولكن بعض أتباع كينز، وبخاصة ليرنر Lerner، رفضـــوا التسليم بذلك. ثانيًا، لا تتعارض إشارتى إلى الاعتراف الجميل من جانب فيشر بعمل بوهم-بـــاورك مع ما قلته فى القسم ٤ أعلاه. فلم يدرك فيشر بصورة كلية مدى سعة عمل بوهم-باورك وإنه تـــأثرَ كثيرًا جدا بالنواقص السطحية فى عرض الأخير. وهذا يتمشى تمامًا مع القول الواضح حقـــا بـــأن فيشر لم يسلم بدرجة كافية بكل ما وجده لدى بوهم-باورك: إن فيشر وكينز وفيكســـل هـــم الكتـــاب الثلاثة الذين كنت سأسميهم لو سئلت أن أعطى أمثلة على ما أقصده 'بـــالاعتراف الكـــافى'. وفـــى الواقع، يجسد هؤلاء الثلاثة أكثر مما أقصد: إذ ينبغى الدفاع عنهم ضد نتـــائج اســـتعدادهم لتســـمية سابقيهم، الذى ذهب فى بعض النقاط بعيدًا جدا إلى حد طمس الوضع الحقيقى للأشياء.

[(ج) بضع شخصيات قيادية أخرى] إن مهنة الاقتصاد لا تذّكر الأفراد في خارجها بشيء ما غير جنائن بابل المعلقة. ومع ذلك، وكما رأينا من قبل إلى حد ما، وكما سنرى بدرجة أكبر في الفصل القادم، فإن تفسير هذا الانطباع ليس سهلاً فقط بعد إنعام النظر، بل إن مبرراته أقل مما يبدو عليه أيضًا. وفي هذا القسم الفرعي، سنحمل عملنا الوصفي أبعد قليلاً من خلال الإشارة إلى بضع شخصيات قيادية أخرى تبرز هنا وهناك في تقسيمات الجيش المتزايد دومًا للاقتصاديين الأمريكان الذي تدفق حينذاك، كما هو حاله اليوم، في فوضى ظاهرة. وندعو القارئ مرة أخرى إلى أن يتذكر أننا أشرنا من قبل إلى كُتاب من الحركة المؤسسية(٨٦) في الفصل السابق (فيبلن veblen وكومنس Commons بشكل خاص) وأنه ستتم ملاحظة بعض الكتاب الآخرين ضمن عرضنا للعمل المنجز في الحقول التطبيقية(٨٧) خلال الفترة محل الدرس. كما نرجو القارئ أن يتذكر أيضًا إن وجهة النظر التي تلائم أغراضنا إنما تستبعد أو تدفع إلى الخلف كتابًا كانوا قد قدموا للمهنة ولتلاميذهم خدمات يتعذر تثمينها وذلك حينما لا يكون عملهم من النوع الذي نهتم به هنا والذي يتمثل بشكل رئيسي بتطوير جهازنا التحليلي أو إثبات براعتهم في استعماله. ولتوضيح هذا أشيرُ إلى أسماء مشرّفة مثل هنري س. آدم Henry S. Adams، وايلي Ely، وهولندر Hollander، ولاولن Laughlin، وسيجر Seager، وسيليغمان Seligman(٨٨).

---

(٨٦) [نذّكر بأن ج. شومبيتر كان ينوى أن يكتب حول المذهب المؤسسي الأمريكي في الفصل الرابع الذي لم يكتمل.]

(٨٧) من الواضح إن هذا الإجراء له عيوبه بغض النظر عن استحالة تحقيق الإنصاف الكامل للعمل المنجز في الحقول التطبيقية. ولتوضيح هذه العيوب، دعوني اختار كاتبًا مثل ولسيم ز. ريلي William Z. Ripley (١٨٦٧-١٩٤٤). فهذا الكاتب، الذي كتب حول الأعراق في أوروبا وكتبَ وحاضرَ حول السكك الحديد والعمل- وهذه الأمور تعجز عن وصف نشاطاته بصورة كاملة- لا يتميز عمله بشكل كاف بالتأكيد في أي أو كل هذه الحقول. ولكن تلاميذه في هارفارد أخبروني بأنهم تأثروا به أكثر من تأثرهم بأي أستاذ آخر، علمًا بأن قسمه العلمي كان يضم حينذاك تاوسك وكارفر Carver ويونغ Young. وعليه، فمن الضروري بالتأكيد إبرازه وسط 'الاقتصاديين العاميين' مهما كانت نواقصه في التحليل التكنيكي. ويسرى هذا الأمر على كتاب كثر من هذا النوع.

(٨٨) بوسع القارئ، الذي يحب أن يفعل ذلك، أن يتتبع بسهولة المقترح الذي تتضمنه الإشارة إلى تلك الأسماء. وينبغي أن نشير بشكل خاص إلى النعي المهم لايلي، ذلك البروفيسور الألماني الممتاز ذو المظهر الأمريكي (والذي كتبه تايلر في: Economic Journal April 1944) والنعي الهام لسيليغمان:القائد المحبب والباحث الذي لا يكل ولا يمل (والذي كتبه غ. ف. شيراس G. F. Sherras، أيلول ١٩٣٩). ومع ذلك، فقد سبق أن أشرنا إلى عمل هولاندر حول ريكاردو، وأن قسمًا من عمل لاولن حول النقود وعمل آدم وسيليغمان حول المالية العامة سيتم ذكرها في مواضعها المناسبة. كما كنا قد أشرنا إلى كارفر آنفا.

اعتلى البروفيسور فرانك أ. فيتر Frank A. Fetter (١٨٦٣-١٩٤٩)، في واحدة من تلك التقسيمات التي قدّمَ هو الكثير لخلقها حقًا، وضعًا قياديًا في العقد الأول من هذا القرن. كان فيتر بشكل رئيسي، ولو ليس حصرًا، منظِّرًا، ورجل التقدم العلمي الذي لا يحب المخلفات النظرية. لقد تم تصنيفه 'كنمساوي' أحيانًا، بيد إن هذا غير صحيح بصورة تامة. صحيح أن المحاولات العلمية الجادة في ذلك الوقت كان ينبغي عليها أن تنطلق من الأسس التي وضعها جيفونس ومنجر وفالراس، وإن الكُتاب غير الرياضيين كانوا يفضلون نسخة منجر على نسختي الكاتبين الآخرين. صحيح أيضًا إن فيتر لم يحب مارشال- وذلك بالضبط لأن الأخير يحاول المحافظة على الموروثات العتيقة- وهو شعور ربما كان متبادلاً. ولكن هذا كله لا يكفي لأن يجعل المرء تابعًا لمنجر. وعلى ذلك الأساس، فقد اختار فيتر مبنى كان مبناه الخاص به، سواء بصورة عامة أو في الكثير من النقاط التفصيلية، مثل نظريته للدخل 'النفسي'. ومن المتعذر أن نقدر كثيرًا التأثير المشجِّع لمآثره النقدية على اهتمام المهنة الأمريكية بالنظرية[٨٩].

فريد م. تايلر Fred M. Taylor (١٨٥٥-١٩٣٢) هو اسم آخر يخطر على البال كلما شعرنا بقدرتنا إلى حد كاف على تهنئة أنفسنا بالمستوى الحالي للتحليل الاقتصادي في البلد. كان تايلر معلمًا بارزًا في النظرية الاقتصادية- نزولاً إلى دقائق التفكير النظري- وقد شكّلَ كثيرًا من العقول بمن فيهم بعض من الاقتصاديين الأكثر بروزًا في وقتنا الحاضر: فثمة مدرسة فكرية لتايلر ولو ليس بمعنى أستاذ واحد ومذهب واحد. لقد تطورَ عمل تايلر عن جهوده في التدريس وصبّ فيها وأنه ترددَ كثيرًا في نشره. ولكن هذا العمل شكّلَ نجاحًا كبيرًا حينما ظهر أخيرًا: Principles of Economics, (1911 ; 9th ed., 1925). ورغم إمكانية الاعتراض على نقاط كثيرة من هذا العمل من الناحية التكنيكية، بيد أنني أشك فيما إذا كان الباحثون الحديثون قد أفلحوا في إنعاش أنفسهم بالغوص في عالم المشاكل التي

(٨٩) لا تكفي قراءة عمل فيتر: Principles of Economics (1904) لإثبات الأحكام الواردة آنفًا. ولكن الكتاب يضم كل أساسيات ما يمكن أن نسميه نظام فيتر. سنمّر ببعض من مقالاته فيما بعد. وتوضح إحدى هذه المقالات، وهي تخص العلاقة بين الريع والفائدة، حقيقة من شأنها أن تعتم على الخط الأمامي لتأثير فيتر، أي حقيقة وجود تشابهات بين تعاليمه وتعاليم فيشر. وتمثل مقالته: 'The Passing of the Old Ricardian] Rent Concept' [عمل فيتر الأكثر مباشرة في طابعه المعادي للمارشالية. ولا أعرف كيف تعامل مارشال مع هذا اللوم –المبرر كليًا. ولكنني أعرف إن إديجورث استاء من المقالة كثيرًا على أساس غير مقنع قط مفاده أنه لا يحب مقالات تحمل مثل ذلك العنوان.

درسها تايلر والتى تبدو طبعًا ضئيلة جدا الآن- كما هو حال مشاكل معظم المنظّرين فى ذلك الوقت. وسنشير فى موضع آخر إلى مساهمة تايلر المهمة جدا فى نظرية الاقتصاد الاشتراكى.

وحينما اقتربتْ الفترة من نهايتها، وجدَ المنظّر غير الرياضى نفسه أمام مهمة صعبة بصورة متزايدة. وهذا هو مأزق تايلر والمصدر الرئيسى لنواقصه. ويسرى هذا الأمر على هربرت ج. دافينبورت Herbert J. Davenport (١٨٦١-١٩٣١). وإذا شئنا تقييم الوضع والخدمات التاريخية لهذين الكاتبين وأمثالهما من الكُتاب، فلا ينبغى استعمال المعايير الحديثة الصارمة لأنه كان هناك، حتى ذلك الوقت، عذر مشروع لمَنْ لم يستوعبوا المفاهيم التى تبدو أولية الآن كالاستمرارية، والكميات الحدية، والتحديد determinacy، والاستقرار، وما شابه ذلك. وبالنتيجة، فقد صارعَ هؤلاء الكُتاب مشاكل تبدو متخيلة فى الوقت الحاضر، من ناحية، وعجزوا عن رؤية المشاكل التى تزعجنا، من ناحية أخرى[٩٠]. كان هـ. ج. دافينبورت منظّرًا ممتازًا ومعلمًا عظيمًا في أيامه تدين له المهنة بالكثير لجهوده الهائلة لتسوية المشاكل الأساسية للنظرية فى وقته[٩١]. ثمة نقطة مهمة أخرى تتعلق به. فقد كان دافينبورت نصيرًا متحمسًا لفيبلن وراديكاليًا قويًا من النوع الموجود فى الغرب الأوسط{* من الولايات المتحدة الأمريكية} الذى أبصر الأشباح الرجعية الشريرة وهى تمشى بخيلاء فى الساحة المهنية والوطنية معًا دون أن يقوم بأى

---

(٩٠) يوضح ذلك جيدًا المعنى الذى يمكن فيه، حتى فى علم الاقتصاد، التحدث عن "تقدم" وتقييم حالة معينة من التطور بوصفها حالة أدنى من حالتنا الخاصة بنا. ولكن من المتعذر إجراء هذا مع "الفكر الاقتصادى" بصورة عامة. فقد كان لدى اقتصاديى ذلك الزمن آراء حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية تختلف عن تلك التى تسود الآن. ولكن هذا الاختلاف يعود إلى الظروف الاجتماعية وإلى السياسة الاجتماعية Socialpolitik، ولن يكون هناك حقًا معنى قط لشعورنا بأننا أفضل منهم أو فى الحديث عن تحقيق تقدم. ولكن فى قضايا التحليل، بقدر ما نحاول نحن الآن أن نفعل نفس ما حاول منظرو ذلك الزمن أن يفعلوه، من الممكن الحديث عن تقدم من تكنيك أدنى إلى آخر أفضل مثلما نجد معنى فى القول إن طب الأسنان أو النقل أفضل الآن مما كانا عليه عام ١٩٠٠.

(٩١) انظر بشكل خاص عمله: Value and Distribution (1908) - وهو كتاب من شأنه أن يُضجر ويفيد قرائه معًا. يتضمن هذا الكتاب عدة نقاط أصيلة، ذاتيًا على الأقل. أما كتابه: Economics and Enterprise (1913) فهو أقل أصالة مع أنه مخصص للبناء، وليس للنقد. لقد سمعتُ بمخطوطته حول النظام المارشالى: Economics of Alfred Marshall (1935) ولكننى لا أعرفها. ولا تتميز كتبه المدرسية بشىء ما. ولو توفر لى المجال، لدرست بعضًا مقالاته.

جهد- الذى هو غير ضرورى، كما هو واضح- للتأكد من وجودها. وهكذا يجسد دافينبورت أحد الأمثلة التى تبين إن الاهتمام بالنظرية فى تلك الحقبة كان ينسجم تمامًا مع الميول المؤسسية.

يصب عمل هذين الكاتبين وكُتاب آخرين، دون انقطاع حاد، فى ذلك الجزء من العمل المتحقق فى وقتنا الحاضر الذى يمكن أن يتطابق مع كُتاب مثل ج. م. كلارك J. M. clark، ف. ه. نايت F. H. Knight، ج. فاينر J. Viner، أ. أ. يونغ. ويكفينا هذا المؤشر(٩٢). وينبغى أن نكتفى بنظرة على واحدة من ألمع 'الرقع الملونة' فى الفترة محل الدرس: باتن ومن ثم على ذروة فريدة: مور.

لو أن الرؤيا هى كل شىء، لتوجب إذن أن نصنّف سيمون باتن Simon Patten (١٨٥٢-١٩١٧)- الذى كان يدّرس فى جامعة بنسلفانيا من عام ١٨٨٨ إلى عام ١٩١٧-ككاتب ليس له سوى نظائر قليلين، إن كان له أصلاً. ولو كان التكنيك هو كل شىء، لما عثرنا له على موضع. وفى الواقع، كان موضعه بين هذين الأمرين حيث كان يقف بعيدًا على أرض هى أرضه الخاصة به إلى حد بعيد.والإشارة إلى باتن تتم بشكل رئيسى لدفاعه عن مذهب الحماية- الذى كان يحول لوحده بينه وبين الغالبية الكبيرة من المهنة- وكذلك لمفهومه 'لاقتصاد وفرة

(٩٢) مع أنه ليس من الضرورى 'تقديم' شخصيات معروفة جيدًا مثل أولئك الكتاب الثلاثة الأول، فأننى انتهز الفرصة لأقول بضع كلمات حول ألن أ. يونغ Allyn A. Young. يتعرض هذا الاقتصادى العظيم والمنظّر اللامع لخطر النسيان. إن المجلد الذى يضم: Essays. Economic Problems. New and Old (1927) and An Analysis of Bank Statistics for the United States (1928 ; first published in the Review of Economic Statistics, 1924-7) يشكل الجزء الأكبر من عمله المنشور ولا يوصل أى فكرة عن عمق وسعة فكره بل ويعطى فكرة أقل عما كان يعنيه بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكى وتلاميذه الكثيرين. ولكن ex ungue leonem {هذا الشبل من هذا الأسد} أى إن بوسع القارئ أن يكوّن بعض الفكرة عن ذلك الأسد من خلال مخلب واحد من مخالبه أى عمله: ' Increasing Returns and Economic Progress '. Economic Journal, December 1928. كان يونغ من بين الأوائل الذين فهموا مرحلة التحول التى دخلها التحليل الاقتصادى بعد العام ١٩٠٠ ووضع تعاليمه بناءا على ذلك- وهى تعاليم يمكن أن توصف، بقدر قدرتى على استجلاء الأمر، كتقاطع بين تعاليم مارشال وتعاليم فالراس مع إدخال مقترحات خاصة به. ويعود أحد الأسباب التى تفسر لماذا لم يبق اسمه إلا لدى من كانوا يعرفوه معرفة شخصية إلى تعوده على إخفاء أفكاره بدلا من التشديد عليها: فمثلاً، لا يتطلب الأمر أن يكون المرء مختصًا بل مجرد قارئ دقيق لكى يدرك إن تحليله الموجز والمتواضع للمصرف الوطنى للإحصاء يحفظ الجزء الأفضل من نظرية كاملة حول النقود والائتمان.

معين' لا يحتل فيه تناقص الغلة أو التوفير thrift أهمية كبيرة بعد. وينم هذا الطرح عن عمل هواة delittantism، من ناحية، ولكن عن تيارات لاحقة من الفكر كان باتن قد استبقها بنجاح، من الناحية الأخرى. بيد أن كلا الانطباعين غير صحيح بصورة تامة، ولكن المهنة في ذلك الوقت كانت تميل إلى وجهة النظر الأولى، رغم أنها لم تفشل في إدراك ما يمكن تسميته الأهمية الواعدة لأفكار باتن وعن تقدير المعلم النشيط والمحاور الرائع ممن يمتد الفطور معه إلى وقت الغداء.

يحتل هنرى لودول مور Henry Ludwell Moore (المولود عام ١٨٦٩) وضعًا مؤكدًا في تاريخ علم الاقتصاد مثلما كان عليه وضع باتن بين معاصريه. ومن السهل نسيان هذا الكاتب في أي سجل تاريخي لعلمنا في المستقبل مثلما يمكن أن يحدث هذا مع السير وليم بتي. وهذا يصح على اقتصاديّي المستقبل ممن يحبون، وعلى اقتصاديّي المستقبل ممن لا يستحسنون، أي خط كان مور قد كتب حوله ذات يوم. ذلك لأن اسمه يرتبط بصورة وثيقة بظهور القياس الاقتصادى الحديث الذى لابد من أن يصبح مترادفًا أكثر فأكثر مع الاقتصاد التقنى سواء أردنا هذا أم لا. إن أقل لقب من ألقاب الشهرة المستمرة لمور هو أن عمله يمثل المنبع العلمى لسيل منحنيات الطلب الإحصائى، وهو السيل الذى كان يتدفق فى أوائل الثلاثينيات. إن أعظم ما حققه مور هو أنه حاول أن يخلق بشكل جرئ، عبر عدد من الخطط البارعة، الستاتيكا المقارنة التى تعمل من خلال الإحصاء statistically operative comparative statics (انظر الفصل السابع، أدناه). إن هذا العمل، الذى يرد فى سلسلة من مقالات كان مور قد طورّها إلى عمله Synthetic Economics المنشور عام ١٩٢٩، يشكل أحد تلك المعالم - الإنجازات التى من المرجح جدا تبرز بغض النظر عما إذا كنا نستفيد منها أم لا. وهكذا فمن الضرورى، سواء لصالح اللوحة التى نرسمها للوضع العلمى فى الحقبة المدروسة أو من زاوية سوسيولوجيا العلم، أن نتوقف للحظة لتفسير لماذا لم يكتسب رجل بهذه المنزلة شهرة أكثر. فرغم حصول مور على بعض الثناء لمنحنياته الإحصائية للطلب - وذلك أساسًا عبر نصيره هنرى شولتز Henry Schultz- وأنه تسببَ فى إثارة بعض التساؤلات حول نظريته للدورة الاقتصادية القائمة على الحصاد Crop Theory of Cycles- وهى نسخة محُسَنة من نظرية جيفونس- بيد أن شهرته لم تكن كما كان ينبغى لها أن تكون.

يكمن السبب الأول فى طبيعة عمله، طبعًا. إذ إن محاولة جعل نظام فالراس يسرى إحصائيًا هو شيء يتجاوز تمامًا الأفق العلمى لتلك الحقبة[٩٣]. ويعود السبب الثانى إلى أن مور كان رجلاً متواضعًا جدًا، وحساسًا جدا فى الوقت نفسه. إذ كان يمكن فهم برنامجه حول البحث، وربما كان يمكن لهذا البرنامج أن يجتذب الدعم المؤسسى، لو كانت وراءه دعاية نشيطة ولو أنه طُرح كبرنامج لنظرية ثورية ضد نظرية قائمة-'أصولية'-(علمًا بأنه كان كذلك بمعنى ما). ولكن مور لم يكن أهلاً لمثل هذه التكتيكات: فقد أنكفئ على ذاته حينما لم يجد استجابة ما؛ فهو النقيض الدقيق للبائع الذى يتفنن فى تصريف بضاعته[٩٤] high-pressure salesman. ولكن ثمة سبب ثالث. كان مور قد نشر فعلاً عددًا من المقالات يُفترض أنها عرفت المهنة بفكره. ومع ذلك، فإن كتبه الأولى قد أعاقت أكثر مما اجتذبت حتى القضاة المقتدرين. ولغرض تقييم أعماله التالية حق قدرها: Laws of Wages (1911), or his Economic Cycles: Their Law and Cause (1914) or his Generating Economic Cycles (1923)، فمن الضرورى مراعاة الكثير من الاعتبارات وذلك للميزة الخاصة لجهده الرائد. وهذا يسرى أيضًا، فى بعض النقاط، على عمله Synthetic Economics الذى كان معروفًا عالميًا على أى حال. ومع ذلك، فإن الطريق التى سلكها هذا العمل لم تكن طريقًا صعبة فقط، ولكن غير مألوفة أيضًا فى وقت كان يشهد تطور البدائل. بيد أنه يتعين على كل الكتاب التحليلين المحدثين دراسة هذا الكتاب بعناية، مع إن من الممكن تمامًا أن يصبحوا، حينما يفعلون ذلك، معجبين بمور أكثر من أتباع له.

٨- الماركسيون

لاحظنا أحيانًا إن كثيرًا من الاقتصاديين فى تلك الفترة كانوا راديكاليين بالمعنى الذى يحمله هذا المصطلح اليوم. لقد سُميت الاشتراكية باسم بروتيس-إله

(٩٣) بيد أن عمله: Forecasting the Yield and the Price of Cotton (1917) لم يكن كذلك. ولكن المنظرين لم يكتشفوا بعد أن هذا الكتاب كان يشكل نظرية اقتصادية.

(٩٤) أنا مدين للبروفيسور ف. س. ميلز F. C. Mills بالصورة التى أعطانى لشخصية مور وطرق تفكيره. وتشبه هذه الصورة الانطباع الذى تركه مور فى نفسى حينما التقيت به فى كولومبيا عام ١٩١٣. [حتى عام ١٩١٥، كان مور ما يزال حيًا ويعيش فى عزلة تامة.]

المثقفين intellectual Proteus، ومن العسير أن نحدد كم من أولئك الراديكاليين ينبغي علينا أن نسميهم اشتراكيين- كإمكانية على الأقل. ولكن راديكاليتهم أو اشتراكيتهم لا تهمنا ما دامت لا تتضمن اختلافات فى المنهج التحليلى، أو، إذا وضعناها بصورة أخرى أكثر تنويرًا، ما دامت لا تتضمن سوى أهداف وميول وتقييمات مختلفة للاقتصاد والحضارة الرأسمالية ولكن ليس 'نظرية' مختلفة للعملية الرأسمالية: وإذا كنا قد ذكرنا المذاهب الراديكالية أو الاشتراكية أصلاً، فذلك فقط لغرض تصفية الأحكام المسبقة واسعة الانتشار ضد العمل العلمى فى تلك الفترة. فالفابيون، مثلاً، هم بالنسبة لنا مجرد مجموعة قامت بالبحث الاقتصادى وليس ثمة سبب لفصلها عن الآخرين ممن قاموا بنفس الشيء على أساس أنهم كانوا من أنصار التخطيط planners، أو اشتراكيين وفق بعض التعريفات. وفى هذا القسم، نهتم فقط بأولئك الاشتراكيين الذين تبنوا اقتصادًا علميًا مختلفًا واشتراكيًا على وجه التحديد. ومن بين هؤلاء الاشتراكيين، كان الماركسيون أكثر أهمية من الآخرين بحيث يمكن أن نعتبرهم، لأغراضنا، الماركسيين الوحيدين. ولكننا طبعًا سنشير أيضًا إلى منتقديهم الاشتراكيين الذين يستمد عملهم معناه من ارتباطه بالنظام الذى ينتقدونه فحسب.

يشكل الماركسيون مجموعة أو طائفة بأكثر من معنى واحد. ولكنهم، بين أمور أخرى، كانوا يشكلون مدرسة علمية أيضًا، ذلك لأن الاعتماد على عقيدة معينة لا يدمر، رغم أنه يمكن أن يؤثر على، الطابع العلمى لعمل مجموعة معينة، مثلما أوضحنا هذا من قبل. ولا يرد الماركسيون هنا كمدرسة علمية معينة إلاّ وفقًا لمفهومنا فقط- أى كمجوعة أنجز أعضاءها عملاً تحليليًا معينًا وكان لها أستاذ واحد ومذهب واحد وتربطهم علاقة عمل وثيقة، وإنْ لم تكن علاقة انسجام على الدوام. وينبغى إهمال كل الجوانب الأخرى من الماركسية والتى قد تكون الجوانب الجوهرية منها. وهنا، فإن العمل العلمى المنجز وفقًا لخطوط ماركسية والقائم حتى على الإتقان الكامل للمحتويات العلمية من عمل ماركس، كان، حتى أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، يقتصر على كتاب ألمان وروس أساسًا بحيث ليس من داع قط، لأغراض الاسترشاد العام، للإشارة إلى كتاب آخرين[٩٥]. فالماركسية لم

(٩٥) وهذا واضح بالنسبة لإنجلترا: فلم يعزو أحد لحد الآن إلى ه. م. هنْدمان H. M. Hyndman ومجموعته أى مساهمة في التحليل الاقتصادى. ولا يعنى هذا القول إنكار بعض التأثير على المثقفين الإنجليز، مع أن هذا التأثير كان محدودًا حينذاك. كما لا يعنى إنكار أن الماركسية=

تمارس تأثيرًا قويًا على الاقتصاديين غير الاشتراكيين إلاّ فى ألمانيا وروسيا، كما ذكرنا سابقًا: فلفترة من الزمن، لم يكن لدى الاقتصاديين ذى التوجه النظرى فى هذين البلدين أى خيار تقريبًا سوى ماركس (أو رودبرتوس فى ألمانيا).

إن كسب الحزب الاشتراكى للمثقفين الروس عبر تبنيه للماركسية لا يعود كليًا إلى التأثير الثقافى القوى لألمانيا؛ فهو يعود إلى حد ما أيضًا إلى حقيقة أن التأمل الماركسى كان يلائم الذهن الروسي. ولكنه يعود إلى تأثير ألمانيا أساسًا، وأن العلاقة بين الماركسيين الروس والألمان بقت قوية جدا (ولو إنها غير ودية دائمًا) بمعنى شخصى ما حتى وفاة لينين أو حتى هزيمة تروتسكى. ومن زاوية العمل التحليلى المنجَز، يمكننا أن نشير فقط إلى بليخانوف وبوخارين من بين الكتاب الأصوليين بشكل صارم[٩٦]. ولكن لا ينبغى أن ننسى أن الماركسية كانت

=أصبحت عاملاً مؤثرًا فى علم الاقتصاد الإنجليزى فيما بعد. ولكن هذا القول يتطلب بعض التعديل بالنسبة للبلدان اللاتينية بسبب العمل المنجز، من قبل الاشتراكيين وغيرهم، وفقًا للنظرية الماركسية للتاريخ. ومع ذلك، فإن الاعتراف بحقيقة أن الأفكار الماركسية كانت، فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، معروفة بصورة أوسع وتفسر بعناية أكثر مما كانت عليه فى إنجلترا لا ينطوى على أى تعديل ذلك لأن هذا الأمر لا يعنى تحقيق أى عمل تحليلى فى الاقتصاد التكنيكى. كما ظهرت الماركسية اليابانية فيما بعد. ويسرى الأمر نفسه على الولايات المتحدة، ولكن لابد من استثناء كتابات دانيل دى ليون Daniel De Leon. انظر عمله: Reform or Revolution ? (1899).

(٩٦) يستحق غ. ف. بليخانوف G. V. Plekhanov (١٨٥٥-١٩١٨)، القائد السابق للحزب الماركسى الصغير فى روسيا والشخصية القيادية فيه حتى بداية هذا القرن، مكانا مختلفا جدا فى تاريخ من نوع آخر غير ما بوسعنا أن نخصصه له فى تاريخنا هذا. ولكنه، إضافة إلى ذلك، كان عالمًا ومفكرًا. ومع أنه لا يعنى الكثير كاقتصادى، بيد إنه سوسيولوجى ماركسى رفيع المستوى، ومحلل 'للبنية-الفوقية' الاجتماعية-النفسية بشكل خاص. إن هذا الانطباع، على الأقل، هو ما كونته أنا عن عمله الكثير الذى كان فى متناولى بشكل مباشر أو غير مباشر. انظر بصورة خاصة عمله Fundamental Problems of Marxism (English trans., 1929). أما ن. آى. بوخارين N. I. Bukharin (١٨٨٠-١٩٣٨)، وهو أحد الشجعان الذين سحقهم ستالين، فكل ما أعرفه عنه هو عمله: Der Imperialismus und die Akkumulation des Kapital (1926) الذى يعتمد كثيرًا على الأعمال الألمانية التى سيتم ذكرها (والذى يشكل جزءا من المناقشة الألمانية بالفعل) و عمله: The Economic Theory of the Leisure Class (written 1914 ; English trans., 1927) وهو عمل أقل أصالة. وقد يفوت على القراء اسم لينين الذى يقع الجزء الأفضل من كتاباته الغزيرة فى الفترة محل الدرس. ولكنه كان رجل-حركة وواحد من أصحاب التكتيكات الأكثر دهاء والأكثر حصافة منذ إيما وقت مضى. إن من الخطأ، بالنسبة للمعجبين بلينين من الروس وغير الروس، التشديد على إنه كان، بعد تقديسه الآن، مفكرًا عظيمًا من كل بد. ربما ساهم لينين بشيء ما فى الفكر السياسى، رغم أننى أجد لدى ماركس كل النقاط التى وضعها فى كتاباته التى هى فى متناولى مع استثناء واحد: فقد سلّم لينين بشكل صريح بما لم يره ماركس، أو يسلم به قط، أى أن 'انعتاق' البروليتاريا يتعذر تحقيقه من قبل البروليتاريا نفسها – وهذا تحذير عظيم (بعد مراعاة كل المضامين) فى=

العامل المؤثر الرئيسى فى تكوين كل الاقتصاديين الروس عمليًا فى ذلك العهد. فماركس كان هو الكاتب الذى حاولوا إتقان تعاليمه حقًا. وإن التعليم الماركسى واضح حتى فى كتابات مَنْ انتقدوا الماركسية بصورة معادية. ويعتبر توغان-بارانوفسكى، الذى نشير إليه أدناه، الأكثر بروزًا بين نقاد ماركس شبه-الماركسيين هؤلاء.

[(أ) الماركسية فى ألمانيا] ثمة واقعتان وراء النجاح فى ألمانيا. أولاً، النجاح الهائل للحزب الاشتراكى الألمانى؛ ثانيًا، تبنى هذا الحزب للماركسية بشكل رسمى (مؤتمر إرفورت Erfurt، ١٨٩١). وتثير هاتان الواقعتان أهم المشاكل فى السوسيولوجيا السياسية يتعذر علينا تناولها. ولكن من الضرورى التشديد، من ناحية، على أن هاتين الواقعتين، من زاوية الأصولية الماركسية، هما واقعة واحدة فى الواقع لأنه ينبغى على كل حزب اشتراكى حقًا أن يكون ماركسيًا بحكم الضرورة – 'الديالكتيكية'، ربما – ومن ناحية أخرى، فإن تبنى الحزب، الذى كان يتوسع بسرعة فى مسئوليته السياسية، لعقيدة معينة تفرضْ عليه الإحجام عن المسؤولية السياسية فى مجتمع رأسمالى، لم يكن السبيل الممكن الوحيد عند النظر إليه من أى زاوية أخرى غير الأصولية الماركسية: على العكس، فهو السبيل الأكثر مدعاة للاستغراب لأنه يميل إلى إثارة نزاعات داخل الحزب من شأنها إضعافه وهو ما حصل بالفعل قبل انقضاء القرن. ومع ذلك، فإن الحزب مضى عمليًا كحزب ماركسى بعزم وتصميم، وقد أتاح تنظيمه الهائل الإلهام، والدعم، والتشغيل- ضمن مسيرة منظمة حقًا- للماركسيين الأصوليين فحسب، وليس للاشتراكيين الآخرين، من حيث المبدأ على الأقل، مهما كانوا مخلصين أو راديكاليين. وقد تطورَ على هذا الأساس قطاع واسع ومقتدر من الأنصار المفكرين ممن قدموا أدبًا أصوليًا واسعًا. وإضافة إلى الصحف الحزبية، فقد كان لدى الحزب مجلة 'ثقيلة': Die Neue Zeit-كما صدرت فيما بعد المجلة النمساوية أيضًا: Kampf – قد تشكل دراستها أفضل طريقة للتعرف على عمل هذه المجموعة. أما الاشتراكيين غير الماركسيين، فكانوا فى عداد المنبوذين وخاضوا معركة شاقة

=السوسيولوجيا السياسية. انظر عمله: (State and Revolution English trans., 1919).لم يضف لينين أى شيء إلى التحليل الاقتصادى مما لم يستبقه ماركس نفسه أو الماركسيين الألمان. وهذا يسرى على تروتسكى أيضًا.

نوعًا ما كان الحزب يمتلك فيها وسائل كثيرة لكسبها. وهذه هو الوجه الأول من الميدالية. وقبل أن ننظر فى وجهها الآخر، سنفحص ماهية النتائج التى تركها ذلك على التحليل الاقتصادى. من الواضح من البداية أن الأدب كان يميل، فى ظل تلك الظروف، إلى أن يكون تبريريًا وتفسيريًا من حيث طبيعته، وأنه لم يكن من الممكن تحقيق أشياء جديدة كبيرة وظهور اختلافات جدية باستثناء تلك التى تتخذ صورة إعادة التفسير الحذر لمقاصد الأستاذ.

حتى وفاته (عام ١٨٩٥) كان فردريك انجلز، بوصفه رجل الحزب الأقدم، يفرض سلطة تعرضت للتحدى حقًا أحيانًا (من قبل روزا لوكسمبرغ Rosa Luxemberg، مثلاً) ولكنها لم تنجح فى أى قضية قط ما عدا قضية التكتيكات. وقد انتقلت شئون القيادة العقائدية (مع شئون قليلة أخرى، كما فى السياسة العملية مثلاً) إلى كارل كاوتسكى Karl Kautsky (١٨٥٤-١٩٣٨) الذى كان يعرف ماركس وكان صالحًا لدور الرئيس الأعلى لأسباب ليس أقلها أنه لم يكن صارمًا بصورة مطلقة وكان يعرف كيف يعقد التسويات عند الاختلاف، فى إطار الحلقة الداخلية من الكُتاب داخل الحزب، حول نقاط فردية[٩٧]. وقد نشر كاوتسكى العمل theorie uber den Mehwert (1905-10) {نظريات القيمة الفائضة}، ووضعَ ما يمكن تسميته الرد الرسمى على انتقادات بيرنشتاين Bernstein، وقطع كثيرة أخرى من التبريرية والانتقاد المضاد، وأنه كتبَ باقتدار عن التفسير الاقتصادى للتاريخ، وعالجَ نقاطًا من النظرية التطبيقية، وبخاصة قضية السياسية الزراعية الاشتراكية، مساهمًا بهذا الشكل فى تطوير المذهب الماركسى هنا وهناك. ولم ينطوِ كل هذا على شىء أصيل جدًا. إذ إن طبيعة الموقف الذى تبناه من البداية كان سيحول دون الأصالة حتى إذا كان لديه قدر منها. ولكن إذا أخذنا عمل كاوتسكى ككل، فمن الممكن

---

(٩٧) لا تشكل صلة كاوتسكى بماركس وانجلز وولائه المؤكد للحزب المميزات الوحيدة التى أهلته لذلك الدور. فمما لاشك فيه أن ليس بوسع أحد أن يسير على طوّالات طوال حياته دون أن يبدو عليه التكلف حينما يسير. إن كلاً من إخلاصه لكل حرف من المذهب، من حيث المبدأ، وإعادة التفسير التى سمح هو بإجرائها لنفسه وللآخرين بالفعل، قللتا من شعبيته وسط الأتباع المتحمسين المصممين على المحافظة على أدوارهم الخاصة بهم. ومع أن كاوتسكى كان منظّرًا، بيد أنه لم يكن منظرًا جيدًا، ولم يكن ندًا للمفكرين الأكثر ألمعية فى المجموعة. ولكن لا ينبغى أن نسمح لهذه الأشياء بطمس شخصيته الرفيعة أو مقدرته أو الخدمات التى قدمها للماركسية، وللعلوم الاجتماعية عمومًا عبر الماركسية.

التحدث عن عمل مهم تاريخيًا[٩٨]. ويُشار عادة إلى الكُتاب الذين نجحوا، وسط المناظرات الحادة، في تطوير جوانب جديدة إلى هذا الحد أو ذاك من المذهب الماركسي بالماركسيين-الجدد. ومع إن السنوات المنتجة لدى معظمهم تقع ضمن الفترة محل الدرس، فإن كثيرًا من أعمالهم تعود إلى الفترة القادمة. ومع ذلك، فأننا نتبنى نفس التقليد الذى أخذنا به فى قضايا أخرى، أى حمل عرضنا إلى الوقت الحاضر وذلك للتخفيف عن الجزء الخامس. وقد اخترتُ لأغراض التوضيح: باور، كوناو، غروسمان، هلفردنغ، لوكسمبرغ، شتيرنبيرغ.

من بين أكثر مَنْ أشعر بالأسف لعدم وجودهم فى تلك القائمة هو ماكس أدلر Max Adler[٩٩]. ولكن هذا الرجل اللامع عانى من ضياع طاقته الكبيرة جراء نشاطاته الحزبية وممارسته للقانون بحيث إنه لم يكن قادرًا على إنصاف مواهبه قط، رغم أنه كان عضوًا مهمًا فى حلقة فينسيا من المنظّرين الماركسيين. كان أوتو باور Otto Bauer (١٨٨١-١٩٣٨)، وهو رجل يتمتع بمقدرة استثنائية بشكل تام وشخصية رفيعة ليست أقل استثنائية، فى نفس المأزق حتى قبل أن يعتلى منصبه القيادى. وإضافة إلى عمله حول السياسة الزراعية الذى ذكرناه من قبل، يمكننا أن نشير، على الأقل، إلى عمله: 'Akkumulation des Kapitals,' Die Neue Zeit, 1912-3 كمساهمة قوية وأصيلة فى التحليل؛ والكثير من كتاباته الأخرى يحمل أهمية كبيرة لدارس الفكر السياسى الماركسى. كتبَ رودلف هلفردنغ Rodolf Hilferding (١٨٧٧-١٩٤١)، وهو صديق حميم وحليف لباور، ردًا بارزًا على انتقاد بوهم- باورك لماركس (Bohm-Bawerks Marx-Kritik,1904 ; English

(٩٨) إن الكتاب الذى قد يتضمن الكثير مما يعتبر عمل كاوتسكى على وجه التخصيص هو: Die Dgrafrage (1899) حيث حاول كاوتسكى توسيع قانون ماركس للتركز ليشمل الزراعة. وقد جرى انتقاده فى داخل معسكره حيث يمثل عمل أوتو باور: Sozialdemokratische Agrapolitik (1926) وجهات نظر بعيدة عن كاوتسكى. ولكن عمل كاوتسكى خلق الأدب الذى يظهر فيه عمل باور بوصفه العمل الأكثر بروزًا. والأعمال الأخرى التى ينبغى ذكرها قد تتمثل بما يلى: رد كاوتسكى – غير الخالى من النجاح– على بيرنشتاين: Bernstein und das Sozialdemokratische Progtamm(1899)؛ و Die materialistische Geschichtsauffassung (2nd ed., 1929)؛ والعمل التفسيرى ل: Das Erfurter Progtamm (١٨٩١؛ الترجمة الإنجليزية تحت عنوان: Class Struggle, 1910)؛ والمقالة: 'Krisentheorien' (Die Neue Zeit, 1901-2).

(٩٩) الذى ينبغى عدم خلطه بفيكتور أدلر Victor Adler، القائد الذى وحّد (لفترة من الزمن) القطاعات الوطنية المختلفة من الاشتراكية النمساوية و فرتز آدلر Fritz Adler، ابن فيكتور، الذى حقق شهرة من نوع آخر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.

(trans. with introduction by P. M. Sweezy, 1949) وأشياء أخرى ما كنا لنهملها لو كان بوسعنا تقديم عرض أكمل، ولكن يجب أن يُشار إليه أساسًا بوصفه مؤلف العمل الأكثر شهرة لدى مجموعة الماركسيين الجدد: (Das Finanzkapital (1910). فمهما كان رأينا بالنظرية النقدية القديمة إلى حد ما التى ترد فى الفصل الأول من هذا العمل والنظرية النقدية فى وقت الأزمات التى ترد فى الفصل الرابع منه، فإن موضوعته المركزية (القائلة إن المصارف تميل لاكتساب السيطرة على الصناعة إلى حد بعيد وتنظيم هذه الأخيرة كمؤسسات احتكارية بما من شأنه أن يعطى النظام الرأسمالى استقرارًا متزايدًا)، هى موضوعة مهمة وأصيلة (انظر الفصل الثالث من العمل بشكل خاص) وكان لها بعض التأثير على لينين، رغم أنها تمثل تعميمًا مستعجلاً من مرحلة من التطورات الألمانية. أما ه. كوناو H. Conow (١٨٦٢-١٩٢٦)، فإن عمله الوحيد الذى له صلة بسياقنا هو سلسلة مقالاته 'Zur Zusammenbruchstheorie,' Die Neue Zeit (1898-9). أما روزا لوكسمبرغ Rosa Luxemberg (١٨٧٠-١٩١٩)، فقد نُشرت أعمالها الكاملة Gesammelte Werke خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٨، ولكن مساهمتها الأهم بالنسبة للنظرية الماركسية هى: Akkumulation des Kapitals ... (الذى يحمل عنوانًا فرعيًا: Contribution to the Economic Explanation of Imperialism, 1912).[أخبرنى ب. م. سويزى أن هناك كتابًا ثانيًا يحمل العنوان نفسه (ولكنه يحمل عنوانًا فرعيًا آخر) كتبته روزا لوكسمبرغ ردًا على منتقديها حينما كانت فى السجن أثناء الحرب وتم نشره عام ١٩٢١- الناشر]. يمثل ه. غروسمان H. Grossmann (Das Akkumulations- und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems, 1929) وفرتز شتيرنبيرغ Fritz Sternberg (Der Imperialismus, 1926) جيلاً أكثر شبابًا. الأول هو عالم ماركسى بشكل رئيسى. والثانى، الذى نشر عملاً ناجحًا حديثًا (The Coming Crisis, 1947)، أقل اهتمامًا بالنظرية الماركسية ولكنه يفضل أن يكتب عما يتصور هو أن ماركس كان سيكتبه لو كان حيًا اليوم. وتتدرج أعمالهما ضمن الانبعاث الماركسى الذى سنشير إليه بعد قليل.

تشير معظم تلك العناوين نحو هدف كان يجمع الماركسيين الجدد، رغم ما كان بينهم من مشاجرات حادة. فإذ طابقوا، وفقًا لروح ماركسية حقيقية، بين الفكر والعمل، النظرية والسياسة، فإنهم اهتموا أساسًا بتلك الأجزاء من النظام الماركسى

التى لها صلة مباشرة، أو يبدو لها، بالتكتيكات الاشتراكية حول ما آمنوا أنها المرحلة الأخيرة- 'الإمبريالية'- من الرأسمالية[١٠٠]. وعليه، فأنهم لم يهتموا إلاّ قليلاً بالديالكتيك الهيغلى، ونظرية القيمة القائمة على العمل، وقضايا من قبيل هل يمكن أم لا تحويل قيم ماركس إلى 'أسعار إنتاج' دون تغير المجموع الكلى للقيمة الفائضة. فكل ما شغلتهم هى الإمبريالية ومشكلة انهيار الرأسمالية وبالتالى نظرية التراكم، والأزمات، وتزايد البؤس. ومن المستحيل إنصاف الجوانب المختلفة جدا من الأنظمة البارعة إلى هذا الحد أو ذاك لدى الكتاب الفرديين. وتتمثل حصيلة محاولتنا بما يلى على نحو عام جدًا. لقد نجح هؤلاء الكتاب نسبيًا فى إحكام نظرية اقتصادية للحماية، ولميل المجتمع الرأسمالى، سواء أكان الميل حقيقيًا أم مزعومًا، لتطوير اتجاه متزايد لتأجيج الحروب. لن نحاول هنا عرض هذه النظرية أو نقدها[١٠١]. ولكن ينبغى على النقاد، الذين يشعرون بالميل للقسوة على هذه النظرية، أن يتذكروا ذلك اللون من المحاجة الذى تهدف هذه النظرية أن تحل محله: فهى قد تكون خاطئة، ولكنها أول محاولة للنظر إلى الظاهرة بطريقة تشبه الروح العلمية. إذ يجرى بهدوء أما إهمال فكرة الميل المتزايد للبؤس أو ترحيلها إلى مستقبل غير محدد حيث تكون العوامل المضادة قد لعبت دورها (قارنْ، مثلاً، نظرية 'الموسم المغلق' الذى يتجمد خلاله ذلك الميل- نظرية شتيرنبيرغ). لقد هيأتْ طريقة تأثير نظرية التراكم والانهيار ساحة القتال التى كانت حرارتها على أشدها. وهنا، يشكل تخلى هلفردنغ الصريح عن نظرية انهيار الرأسمالية الحدث الأكثر إثارة: إذ شدّدَ هلفردنغ حتى على أن المجتمع الرأسمالى، لو يُترك لحاله، من شأنه أن يعزز من وضعه بشكل متزايد ويتحجر نحو نوع من التنظيم 'الإقطاعى' أو 'الهرمى'. لقد كان هذا خيانة كبيرة بالنسبة للبعض، طبعًا. ولكن حتى أولئك أو البعض من أولئك الذين رفضوا نظرية هلفردنغ إنما خفّفوا وحوّلوا

---

(١٠٠) وهذا يسرى عليهم جميعًا ولو بدرجات مختلفة جدا. وهذه هى نقطة الارتباط بمذهب لينين وتروتسكى، التى هاجمت الإمبريالية بصورة كلية. ومن المفيد مقارنة أفكار باور وهلفردنغ، مثلاً، بالأفكار المعروضة فى عمل لينين Imperialism (English trans., 1933) حيث يتبين، من نواح أخرى، أن الماركسيين الجدد كانوا معادين للبلشفية.
[ثمة مقالتان طويلتان كتبهما ج. شومبيتر (وتم نشرهما عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٧ أصلاً) هاجمت الأولى منهما وجهات النظر الماركسية-الجديدة هذه، وقد ترجمت إلى الإنجليزية تحت عنوان: Imperialism and Social Classes (1951).]

(١٠١) يجد القارئ عرضًا أصوليًا جدا لذلك اللون من المحاجة فى عمل ب م. سويزى، المذكور سابقًا: Theory of Capitalist Development.

نظرية انهيار الرأسمالية، المذهلة، لماركس - ذلك لأن الكلمات لو كان لها معنى، فإن هذا الشيء هو ما تصوره ماركس- إلى مجرد عدم قدرة المجتمع الرأسمالى على المحافظة على المعدل التقليدى للتراكم، الأمر الذى يعنى تقريبًا الاستقرار عند حالة راكدة stationary state، كان ريكاردو قد تصورها، ويصعب أن يماثل الأفكار التى تثيرها كلمة: انهيار Breakdown [١٠٢].

[(ب) الحركة التنقيحية وانبعاث الماركسية] قبل أن نستمر، لنلقى نظرة على الوجه الآخر من الميدالية: الحركة التنقيحية. وكما أوضحنا، فلم يكن من المتوقع من حزب كبير جدًا، وجمهور كبير جدا من المتعاطفين، أن يقبلوا إلى ما نهاية ترتيبًا مذهبيًا كهذا الذى يشدد الماركسيون الصارمون على فرضه. إن عدم الاكتراث بالتفاصيل الفلسفية والنظرية، أكثر من قبولهما، هو الذى ضمنَ تمرير قرارات إرفورت. وجاءت المكافأة حينما عزمَ بيرنشتاين[١٠٣]- وهو رجل مهم للغاية، ولم يكن من النوع الذى لا يهمه المذهب، وآمن، علاوة على ذلك، بأن العقيدة الماركسية يمكن أن تضر الحزب- على المخاطرة بشن هجوم مباشر. إذ أدان بيرنشتاين بصورة شاملة كل مفاهيم:'الديالكتيك'، والمادية التاريخية، والصراع الطبقى، ونظرية العمل، والبؤس المتزايد، والتركز، والانهيار (بما فى ذلك الإيديولوجيا الثورية). ونحن هنا لا نهتم بالشجار الناشئ، أو بتكتيكات أوغسطت بيبل August Bebel، رجل القيادة العليا، الذى أبدى، بوصفه رجل التكتيك المقتدر، القدر المطلوب من الغضب الشديد فى البداية ثم آثر الخضوع الأساسى بعيدًا عن التطرف - ولو أن المنارات الأقل شأنًا عوقبت بصور مختلفة- وأذعن أخيرًا لحالة من الأشياء سمحَ فيها بالتنقيح فى الحزب شريطة الامتناع عن النشاط العدائى الفعال.كما أننا لا نهتم بواقع أن كثيرًا من رجال الحزب البارزين كانوا أو أصبحوا تنقيحيين، وواقع أن هذا الجناح اكتسب مجلته الخاصة به (Sozialistische Monatshefte) وكتابه الخاصين به. فمع إن بعض الكتاب أنجزوا عملاً يستحق الثناء، وبخاصة حول قضايا عملية فردية -كما فعل شيبل مثلاً حول

---

(١٠٢) جرت مناقشة عمل هلفردنغ ولوكسمبرغ بصورة موجزة، ولكن باهرة، فى عمل ادوارد هايمان Eduard Heinmann: History of Economic Doctrines (1945).

(١٠٣) كان ادوارد بيرنشتاين Eduard Bernstein (١٨٥٠-١٩٣٢) اشتراكيًا مجربًا، وفوق ذلك، رجلاً عالمًا ويبعث على البهجة، ورجلاً مهمًا بوصفه من الحرس القديم. ولكن سنوات الاغتراب لم تجعل منه راديكاليًا؛ بل فابيًا. ولا يلزمنا من كتبه سوى الكتاب الذى صدر عام ١٨٩٩. والكتاب متوافر بالإنجليزية تحت عنوان: Evolutionary Socialism (1909).

سياسة التجارة الخارجية – بيد أن هذا العمل فقدَ معظم طابعه المتميز بشكل محتوم. فكل ما يهمنا هو النتائج الصافية التى تركتها المناظرة التنقيحية على التحليل الماركسى. ومن المأمون أن نقول أن هجوم بيرنشتاين كان له أثر تشجيعى وقدّمَ صياغات أفضل وأكثر دقة هنا وهناك، وربما ساهم نوعا ما فى تزايد استعداد الماركسيين لنبذ النبوءات التى تشير إلى البؤس المتزايد والانهيار. ومع ذلك، يتعذر أن نقدر هذه النتائج كثيرًا، بقدر تعلق الأمر بالوضع العلمى للماركسيين. ذلك لأن هجوم بيرنشتاين أثبتَ أنه أضعف أثرًا على التحليل من الأثر الذى يمكن استنتاجه على الحزب وعلى الجمهور العام.كان بيرنشتاين رجلاً باهرًا، ولكنه لم يكن مفكرًا عميقًا، لم يكن منظّرًا بشكل خاص. وقد كانت حجته ضحلة فى بعض النقاط، وبخاصة بالنسبة للتفسير الاقتصادى للتاريخ وتركز القوة الاقتصادية. وفى نقاط أخرى، قدّمَ بيرنشتاين لونًا من المعرفة البديهية كان بوسع أى راديكالى برجوازى أن يقدمه. وكان كاوتسكى، بمعزل عن أى شيء آخر، أكثر من ند له عند الرد عليه. ولولا الدلالة السياسية للاهتمام الذى حصل عليه بيرنشتاين، لكان بوسع الماركسيين ألا يقلقوا كثيرًا بشأنه.

ونمضى الآن لملاحظة ظاهرتين تعودان لفترات لاحقة. لم يبدِ التحليل الماركسى، قبل عام ١٩١٤، سوى علامات قليلة على الاضمحلال. والزعم المعاكس لم يأتِ فى الغالب، طبعًا، إلاّ من "كتاب الذين تهيمن الرغبات على فكرهم. ولكننا، أثناء عشرينيات القرن العشرين، نلاحظ ظاهرة أهم علميًا من الحركة التنقيحية: إذ إن عددًا متزايدًا من الاقتصاديين الاشتراكيين-كان بعضهم راديكاليًا جدا فى الشئون السياسية، ولم يكن كلهم تنقيحيين revisionists أو من 'أنصار أحزاب العمل' laborist بالمعنى السياسى- كانوا يبدون الاحترام الكامل لماركس، بيد أنهم شرعوا، رغم ذلك، بإدراك إن علمه الاقتصادى البحت بات عتيقًا obsolete. لقد ظلت الماركسية عقيدتهم وأنهم بقوا ماركسيين من حيث الولاء، ولكنهم، فى القضايا الاقتصادية البحتة، شرعوا يحاججون وكأنهم غير ماركسيين. وبعبارة أخرى، لقد تَعلمَ هؤلاء الاقتصاديون الاشتراكيون حقيقة أن النظرية الاقتصادية هى أداة للتفكير؛ وإن هذه الأداة محايدة من حيث طبيعتها وأن من الخطأ الاعتقاد إن النضال لصالح النظرية الماركسية أو ضد نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية هو أمر يخدم الاشتراكية؛ وأن كل أداة ليست بمنجى من

أن تصبح عتيقة؛ وأن الدفاع الأدبي عن قضية الاشتراكية يفقد فعاليته عند التمسك بالأدوات البالية. ومن المتعذر أن نطري كثيرًا أهمية هذا الطرح بالنسبة لتطوير اقتصاد علمي بصورة حقيقية: فهنا هنا أخيرًا ثمة اعتراف، من جانب المجموعة الأشد كرهًا لهذا الاعتراف، بوجود قطعة من الأرض يمكن أن تشيّد عليها بُنى علمية بشكل موضوعي. ويمكن أن يمثل هذا الاتجاه في العشرينيات كلٌ من ليدرر ودوب اللذيْن يمكن الاستشهاد بهما أيضًا للتدليل على حقيقة أن هذا الاعتراف لا ينبغي، على الأقل، أن يؤثر على الحماسة السياسية(١٠٤): فالاعتراف لم يعنِ بالنسبة لهما الاستهانة بالقضايا العملية، بل هو قضية منطق لدى كليهما. إن هذا الكسب لم يضع كليًا في الاضطراب الذي حدث في الثلاثينيات التي شهدت الانبعاث الماركسي الذي نلاحظه. فما يزال من الممكن التشديد على أن الاشتراكي المتعلم بصورة علمية لم يعد ماركسيًا إلاّ في قضايا السوسيولوجيا الاقتصادية. ويصلح الكاتبان لانجه O. Lange و أ. ب. ليرنر A. P. Lerner كأمثلة على ذلك(١٠٥).

إن الظاهرة الأخرى التي تنبغي ملاحظتها هي ذلك الانبعاث الماركسي بالضبط. إن سوسيولوجيا هذا الانبعاث واضحة جدا بحيث إنه لا ينبغي أن نسمح لها أن تعطلنا. ولكن ثمة ثلاثة جوانب منها تستحق الاهتمام من زاويتنا. أولاً، رغم أنه لم يضيع كليًا الكسبُ الذي حققه التحليل من الاتجاه المذكور توًا - كما بينّت ذلك أمثلتنا التوضيحية- بيد أن هذا الكسب قد ضاع جزئيًا: إذ انقلب اقتصاديون مرموقون إلى ماركسيين، ليس بمعنى قبول رسالة ماركس الاجتماعية والسياسية - فهذا كان سيكون شأنهم - أو بمعنى أنهم (كأوسكار لانجه) قبلوا الكثير أو كل

(١٠٤) يمكن وصف إميل ليدرر Emil Lederer (١٨٨٢-١٩٣٩)، الذي كان في سنوات عمره الأخيرة عضوًا في كلية الخريجين في العلم السياسي والاجتماعي في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك، بأنه الاشتراكي الأكاديمي الأساسي في ألمانيا في العشرينيات وكان معلمًا مؤثرًا في جامعات هايدلبيرغ وبرلين. ويعكس كتابه المدرسي الصغير (Grundzuge der okonomischen Theorie, 1922) الاتجاه المذكور في المتن على نحو جيد. لم يكن موريس دوب Maurice Dobb مشبعًا بالماركسية قط؛ وينبغي رد هذا إلى البيئة الإنجليزية. ولكن عواطفه، الفكرية وغير الفكرية، كانت مع ماركس أكثر مما مع مارشال أو مع الفابيين. ومع ذلك، يتعذر وصفه كماركسي بقدر تعلق الأمر بالتحليل الاقتصادي. انظر عمله: Capitalist Enterprise and Social Progress (1925).

(١٠٥) جعل أوسكار لانجه O. Lange الاتجاه المعني واضحًا جدا في مقالته: 'Marxian Economics and Modern Economic Theory,' Review of Economic Studies, June 1935، الذي أحيل القارئ إليه.

السوسيولوجيا الاقتصادية لماركس – فهذا أمر كان يمكن الدفاع عنه – وليس بمعنى أنهم يحترمون العظمة التاريخية لماركس – فلا يختلف معهم فى هذا سوى قليلين– ولكن بمعنى أنهم يحاولون بالفعل إحياء الاقتصاد البحت لدى ماركس، موحدين جهودهم بهذا الشكل مع بقايا الماركسيين الجدد. والمثالان البارزان هما ب. م. سويزى P. M. Sweezy و ج. روبنسون J. Robinson[106]. ثانيًا، ثمة محاولات لجعل ماركس كينزيًا أو مزكسة كينز. تكشف هذه المحاولات الكثير جدا عن الإيديولوجيا السائدة ولكنها تعكس أيضًا إدراك مهمة تحليلية بحتة. إن من الممكن حقًا إغناء معانى كلا هذين الكاتبين من خلال نقاط تُستخلَص من أحدهما الآخر، رغم إنهما يقفان فى أقطاب متعارضة فى قضايا ذات أهمية حاسمة تحليليًا. ولكن هذه المحاولات لم تصل قط، بقدر ما أعلم، إلى محاولة تنشيط الجهاز النظرى لماركس[107]. ثالثًا، مع أن انتشار ماركس فى إنجلترا والولايات المتحدة يمثل، جزئيًا، مجرد النتيجة الطبيعية للاغتراب، ولكنه شيء أكثر من ذلك أيضًا. فالطالب الإنجليزى أو الأمريكى لعلم الاقتصاد يتلقى مذهب ماركس كشيء جديد وطازج، كشيء يختلف عن المادة المتداولة ويوسع من آفاقه[108]. إن هذا التأثير يمكن أن يضيع حقًا فى عواطف ليس لها من قيمة علميًا، ولكنه قد يثبت فعاليته. وفى جميع الأحوال، ينبغى إدراج تأثير ماركس ضمن عوامل الوضع العلمى فى الوقت الحاضر.

---

(١٠٦) لقد أوصيت بقوة بعمل سويزى: Theory of Capitalist Development (1942) كعرض ممتاز لتعاليم ماركس الاقتصادية (وتعاليم معظم الماركسيين الجدد). إن الشيء الذى يسترعى الانتباه الآن هو أن الدكتور سويزى يعتقد أن النظرية الاقتصادية المطروحة هناك يمكن استعمالها حقا ex visu of {انطلاقًا من} اليوم وأنها لا تضاهى فقط التكنيك المستخدم لدى لانجه، مثلاً، بل إنها أرفع منه. بل إن ما يبرز أكثر، ويمثل لغزًا نفسيًا نوعًا ما، هو مقالة ج. روبنسون: Essay on Marxian Economics (1942). حول هذا الأمر، انظر مقالة السيد شوف Shove: 'Mrs. Robinson on Marxian Economics,' in the Economic Journal, April 1944.

(١٠٧) قام بإحدى أهم هذه المحاولات س. الكسندر S. Alexander فى مقالته: 'Mr. Keynes and Mr. Marx,' Review of Economic Studies، February 1940.

(١٠٨) يعود أحد أسباب ذلك إلى أن ماركس كان وما يزال لا يُدرَّس فى التعليم الجارى، وبخاصة فى المقررات النظرية. ويعود أحد أسباب هذا السبب بدوره إلى صعوبة موائمة ماركس مع التعليم الجارى. فبسبب محاسن وعيوب ماركس معًا (مثلا، بسبب إسهابه وتكراره اللذين يجعلان "المواد التى تقرر على الطلبة" assignments صعبة)، يجرى أما استبعاده لعدم كفاية المجال أو، على العكس، يقوم هو باستبعاد بقية المادة التى يشعر المعلمون بضرورة تغطيتها.

الفصل السادس
الاقتصاد العام: طبيعته ومحتوياته

١- الإطار العام
(أ) الإطار السوسيولوجى للاقتصاد العام
(ب) السكان
٢- الرؤيا، والمنشأة، ورأس المال
(أ) الرؤيا
(ب) المنشأة
(ج) رأس المال
٣- الثورة فى نظرية القيمة والتوزيع
(أ) نظرية القيمة التبادلية
(ب) التكلفة، الإنتاج، التوزيع
(ج) الاعتماد المتبادل والتوازن
٤- موقف مارشال والتكلفة الحقيقية
٥- الفائدة، الريع، الأجور
(أ) الفائدة
(ب) الريع
(ج) الأجور
٦- مساهمة الحقول التطبيقية
(أ) التجارة الدولية [عنوان فقط؛ القسم غير مكتوب]
(ب) المالية العامة [غير مكتمل]
(ج) اقتصاد العمل
(د) الزراعة [عنوان فقط؛ القسم غير مكتوب]
(هـ) السكك الحديد، المرافق العامة، 'الترستات'، والكارتلات

(أ) الإطار السوسيولوجي للاقتصاد العام[٢٤٥] سبق أن رأينا أن السوسيولوجيا الاقتصادية، وبخاصة المعرفة التاريخية والاثنية المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية، كانت تتقدم بصورة مرضية خلال الفترة محل الدرس. ولكن الاقتصاد العام، الذي ننوى تناوله الآن، لم يتأثر إلاّ قليلاً بهذه التطورات. فالإطار المؤسسى لم يُمَس عمليًا، أى أنه تُرك على نفس الشكل الذي صاغه 'الكلاسيك' الإنجليز، وبخاصة ج. س. ميل. فالبلدان nations ما تزال تُفهَم ككتل غير منظَّمة من الأفراد. كما أن الطبقات الاجتماعية لم يتم النظر إليها ككيانات حية ومكافحة ولكن كمجرد أسماء تُلصَق بوظائف اقتصادية (أو فئات وظيفية). كما أن الأفراد أنفسهم لم يجرِ النظر إليهم ككائنات حية ومكافحة: فقد استمروا كمجرد حبال غسيل تُعلَّق عليها فرضيات المنطق الاقتصادى. ومع تزايد صرامة العرض، أصبحت هذه الحبال مرئية أكثر مما كانت عليه فى أعمال الفترة السابقة[٢٤٦]. وقد أثار هذا سخرية النقاد. إذ وجدوا فيه سوسيولوجيا فقيرة وحتى علم نفس أفقر. وكما فعل سابقوهم فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد عجز هؤلاء النقاد عن رؤية

---

(٢٤٥) أشيرُ مجددًا إلى: P. T. Homan, Contemporary Economic Thought (1928). يعالج هذا الكتاب فكر الفترة التى ندرسها الآن أكثر من الفكر الذى كان 'قائمًا' عام ١٩٢٨. والمرجع الثانى الذى ينبغى تكرار الإشارة إليه هو: (G. J. Stigler, Production and Distribution Theories 1941).

(٢٤٦) وهذا يفسر بقاء وحتى الإكثار من استعمال اثنين من المفاهيم كانا بشكل خاص وراء إثارة مرح النقاد أو غضبهم. أولاً، لإظهار جوانب معينة من المنطق البحت من الاختيار، فقد استعمل بعض المنظّرين المفهوم القديم عن فرد منعزل أسموه روبنسون كروزو. وهنا فكلما كان الناقد يفهم أقل مما كان يطرحه المنظر، فإنه كان يزداد مرحًا وهو يشهد الاقتصاديين يحاولون حل المشاكل الاجتماعية من خلال 'درس وتمحيص كروزو' drilling Crusoe. ثانيًا، لإظهار جوانب أخرى من المنطق البحت من السلوك الاقتصادى، استعمل بعض المنظرين (مثل باريتو) مفهوم الإنسان الاقتصادى، homo oeconomicus. لم ينطوِ الاستعمال الفعلى الذى استخلصه المنظّرون من هذا المفهوم على أى شيء خاطئ. ولكن النقاد لم ينظروا إلى هذا الاستعمال الفعلى بل إلى الصورة الكاريكاتورية المضحكة ذاتها التى تصوروا أنها فكرة الاقتصاديين عن الطبيعة البشرية. وقد جعل الدفاع غير الملائم الأمورَ أكثر سوءا أحيانًا، رغم أن بعض الاقتصاديين القياديين وبخاصة منجر ومارشال أشاروا إلى كل ما هو ضرورى لتجنب سوء الفهم. إن العبارة الموفقة للأخير التى تقول إن الاقتصادى يدرس الإنسان فى المسارات العادية لحياة الأعمال ذهبت فى الاتجاه الصحيح نوعًا ما. ثمة ملاحظتان تنبغى إضافتهما:حقيقة أن الكلمة الألمانية wirtschaftssubjekt لا تشكل مرادفًا للإنسان الاقتصادى، رغم أنها تُرجمت بهذا الشكل فى الغالب؛ ثانيًا، إن من السهل تجنب استعمال المصطلح الأخير دون تغيير معنى العبارات التى يُستعمل فيها- فبدلاً من القول إن هذا أو ذاك سوف يحدث، يمكننا أن نقول بأن هذا أو ذاك من الأفعال من شأنه مضاعفة الإشباع أو الربح، مثلاً.

إن هذه المنهجية، بالنسبة لمدى محدد من المشاكل، كانت منهجية سليمة رغم ذلك. ونظرًا لأهمية مشاكل التفسير بهذا الخصوص، فــأننى سـوف اسـتطرد للحظــة لمحاولة التوضيح مرة أخرى.

اتهم الماركسيون بشكل خاص، ولكن آخرين أيضًا، منظّرى المنفعة الحدية بالمذهب النفسوى Psychologism أى بالإهمال التام للمشكلة الحقيقية لعلم الاقتصاد التى تتمثل بالوقائع الموضوعية لعملية الإنتاج الاجتماعيــة، وبــإحلال المشــاكل الثانوية تمامًا لردود الأفعال النفسية أو مواقف الأفراد الذاتية محــل تلــك الوقــائع الموضوعية (انظر، مثلاً، ملاحظة كاوتسكى على المدرسة النمســاوية، ص ١٩، من مقدمته للمجلــد الأول مــن Theorien uber den Mehrwert, 1905-1910). إن النمساويين والمجموعات الأخرى، لسوء تشديدهم على الكميات 'النفسية'، ينبغــى أن لا يلوموا غير أنفسهم لهذا الاعتراض الخاطئ الذى يمكن التخلص منه، بقــدر تعلق الأمر بالمعترضين الماركسيين، من خلال الإشارة إلى أن النظريات'الجديدة' يندر أن تكون أكثر'نفسانية' من نظريات ماركس الذى لم يتردد قط فى اللجوء إلى نفسية الرأسمالى (كما فى موضوع التراكم، مثلاً) كلما شعر أن من الملائم أن يفعل هذا. ومع ذلك، فقد اعترض أيضًا عدد متزايد من النقاد ليس على علم النفس بحــد ذاته حقًا بل على علم النفس القائم على المتعة hedonistic psychology أو على علم نفس آخر غير سليم بصورة أخرى يُعتقَد أن المنظّرين الاقتصــاديين استخلصــوا فرضياتهم منه. سنمر بهذه الاعتراضات فى موضع آخر بصورة مــوجزة (انظــر الفصل السابع، أدناه). أما هنا، فنهتم بثلاثة مصادر أخرى من النقد أو سوء الفهــم، سنسميها لغــرض التعريــف: المــذهب الفــردى السياســى، المــذهب الفــردى السوسيولوجى، والمذهب الفردى المنهجى.

نقصد بالمذهب الفردى السياسى Political Individualism مجرد الموقــف القائم على عدم التدخل فى قضايا السياسة الاقتصادية، الموقف الــذى أخــذ، فــى ألمانيا، اسم مذهب سمث أو مدرسة مانشستر. لقد رُمى الاقتصاديين، الذين وضعوا بُناهم النظرية وفقًا لفرضيات عن سلوك الأسر أو المنشآت الفردية، بشبهة التوصية بنتائج التفاعل الحر لمصالح الأفراد الشخصية التى قاموا بوصفها. ومما أكدَ هــذه الشبهة، من زاوية المنتقدين، واقعة أن كثيرًا من أولئك المنظّرين كانوا ليبــراليين اقتصاديين فعلاً بذلك المعنى وواقعة إن بعضًا منهم، مثل باريتو فى المرحلة الأولى

من سيرته، سخّروا نظريتهم لخدمة سياسة ليبرالية متطرفة. ولكن هذا لم يعنِ أكثر من إن أنصار عدم التدخل، شأنهم شأن غيرهم، انغمسوا بالعادة السيئة المتمثلة بإطلاق العنان لتفضيلاتهم السياسية كلما كانت تجرى مناقشة التطبيقات العملية. ومع ذلك، وكما سبق لنا أن لاحظنا، فإن الغالبية لم تعد تناصر سياسة عدم التدخل المطلقة. وأن هذه السياسة كانت تتغير مع تغير الأزمنة. إذ أخذ المنظّرون الإنجليز والنمساويون بالسياسة الاجتماعية Sozialpolitik والضرائب التصاعدية. وجاهرَ مارشال بتعاطفه مع الأهداف النهائية للاشتراكية مع أنه عبّرَ عن مناصرته بصورة ليس من شأنها أن تستثير سوى السخط. أما فالراس، فأحسن ما يُوصف به هو أنه شبه-اشتراكى، وأن أحسن وصف لفكسل هو إنه راديكالى برجوازى. ومع ذلك، فإن الأهم هو إدراك إن الليبرالية السياسية، بقدر تعلق الأمر بتبنيها حقًا من جانب منظّرى الفترة، لا تمت بأية صلة لنظريات المنفعة الحدية لدى هؤلاء المنظّرين. من المؤكد إن الماركسيين كانوا يعتقدون بأنه قد تم ابتكار هذه النظريات لأغراض التبرير الاجتماعى. ولكن النظريات 'الجديدة' ظهرت كقضية تحليلية بحتة لا شأن لها بالقضايا العملية. وليس فيها ما يخدم التبرير أفضل مما كان فى النظريات الأقدم. وفى الواقع، أن من الأسهل التشديد على العكس (قارن، مثلاً، المضامين المساواتية 'لقانون' تناقص المنفعة الحدية)؛ وأن الاقتصاديين 'البرجوازيين' كانوا هم مَنْ طورّوا، خلال تلك الفترة، النظرية العقلانية للاقتصاد الاشتراكى (انظر الفصل السابع، القسم الخامس، أدناه)؛ وإن مارشال وإيدجورث وفيكسل كانوا هم مَنْ اختزلوا المذهب القائل إن المنافسة الحرة والتامة تعمم الإشباع لدى الجميع إلى مستوى كلام زائد ليس منه ضرر[٢٤٧].

نقصد بالمذهب الفردى السوسيولوجى Sociological Individualism وجهة النظر التى كانت سائدة على نطاق واسع فى القرنين السابع عشر والثامن عشر القائلة إن الفرد المسيّر ذاتيًا يشكل الهدف النهائى للعلوم الاجتماعية؛ وأن كل الظواهر الاجتماعية تتحلل إلى قرارات وأفعال للأفراد لا تحتاج، أو يتعذر تحليلها من خلال، عوامل فوق فردية. ليس من الممكن طبعًا الدفاع عن وجهة النظر هذه طبعًا بقدر ما فيها من نظرية للعملية الاجتماعية. ومع ذلك، فلا ينتج عن هذا،

(٢٤٧) تبين حالتا فالراس وباريتو كيف أن النظرية الجديدة للقيمة كانت مستقلة عن التفضيل السياسى حقًا: فباريتو، الذى لم يكن سوى تابع لفالراس فى قضايا النظرية، قد طوّر نظام الأخير فى عدد من النقاط التكنيكية، بينما ثمة فجوة واسعة بين الاثنين من الناحية السياسية.

بالنسبة للأغراض الخاصة لمجموعة محددة من البحوث، إن من غير المقبول قط الانطلاق من السلوك المعطى للأفراد دون تناول العوامل التى شكلت هذا السلوك. إذ يمكن تحليل سلوك ربة البيت فى السوق دون درس العوامل التى شكلته. فقد تتطلب هذا الأمر اعتبارات تقسيم العمل بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة وليس من داع للجوء إلى أى نظرية حول موضوع: الفرد والمجتمع. وفى هذه الحالة، فإننا نتحدث عن: المذهب الفردى المنهجيMethodological Individualism. كيف يسرى هذا المفهوم على المدخل الفعلى للاقتصاد العام فى تلك الفترة؟

من ناحية، صحيح أن العوامل التى تؤثر فى تشكيل البيئات، ومواقف الجماعة، تقييمات الجماعة، وما شابه، لم تؤخذ بالاعتبار بأى صورة غير تلك التى أخذ بها ج. س. ميل[٢٤٨]، وهذا يشكل أحد الأسباب التى تفسر لماذا كان ينبغى على المدرسة التاريخية، فى تميز واعٍ، أن تشدد على الجوانب 'الأخلاقية' بالقدر الذى شددت عليه. وأن مارشال، الذى فعل فى هذا الاتجاه أكثر من أى من المنظِّرين القياديين، ما يزال ضمن ذلك التقليد المستقر. صحيح أيضًا أن فشل المنظِّرين فى تجاوز هذا الأمر كان يتجلى- كما هو شأنه اليوم أيضًا- فى معالجتهم لعدد من المشاكل التى هى 'اقتصادية بحتة' رغم ذلك. ومن ناحية أخرى، مع ذلك، يمكن أن نبين إنه، ضمن حدود المشاكل التى تهمهم أساسًا، أى ضمن حدود المشاكل التى تقع فى نطاق منطق الآليات الاقتصادية، يمكن تعريف مدخل منظِّرى تلك الفترة بأنه مذهب فردى منهجى، وإن نتائجهم، إلى الحد الذى بلغته، لم تضعفها المحدوديات الكامنة فى هذا المدخل.

(ب) السكان نعلم بأن نظرية السكان، النظرية المالثوسية بشكل رئيسى، تشكل جزء جوهريًا من الاقتصاد العام فى الفترة السابقة. وهذا يعنى أكثر من أن الاقتصاديين كانوا قلقين بشأن ضغط السكان، وأن هذه المدارك قد أثرت على رؤاهم للمستقبل الاجتماعى وأفكارهم بشأن السياسة الاقتصادية. أنه يعنى إن الفرضيات المتعلقة بمعدلات الزيادة السكانية، الفعلية والمتوقعة، دخلت فى تنظيرهم تمامًا كما دخلَ قانون تناقص الغلة، وبالتالى فإن تحليلهم النظرى كان سيكون غير

(٢٤٨) يجد القارئ تحليلاً منوِّرًا لهذا النطاق من المشاكل، مع إشارة خاصة إلى مارشال، فى مقالتين للبروفيسور تالكوت بارسون Talcott Parsons فى مجلة: Quarterly Journal of Economics, November 1931 and February 1932 ('Wants and Activities in Marshall' and 'Economics and Sociology Marshall in Relation to the Thought of His Time').

كامل من دون تلك الفرضيات. وعليه، فإن سنيور كان على حق حينما أدخل مذهبًا مالثوسيًا ضعيفًا ضمن مسلماته الأساسية للنظرية الاقتصادية. والنقطة الجوهرية التي ينبغي إدراكها هي أن هذا الأمر قد كف عن أن يكون كذلك خلال الفترة المدروسة. فليس من منظر عام ١٨٩٠، مثلاً، كان يمكنه بالتفكير بفعل ما فعله سنيور. ولا يعود السبب أساسًا، كما هو واضح، إلى أنه لم يعد هناك سبب مباشر للقلق من ضغط السكان: بل يعود إلى إن نظام المنفعة الحدية لم يعد يعتمد على فرضية محددة بشأن معدلات الولادة أو الوفاة وأن هذا النظام كان في وضع يسمح بأن يأخذ بالاعتبار أي فرضية يفكر بها باحث ما. وهكذا مال الفرع السكاني من الاقتصاد العام للتلاشي، وأن حقلاً خاصًا بالدراسات السكانية تطورَ في مكانه ليس من الضروري أن يقتصر الاهتمام فيه على الاقتصاديين. وهذا يفسر لماذا لم نعد نهتم بالموضوع بصورة حيوية ما دمنا غير قادرين على استعراض هذا الحقل بدقة ولماذا نعتزم التخلص منه عبر الملاحظات الثلاثة التالية.

أولاً، رغم أن هذا الموضوع لم يعد جوهريًا بالنسبة إلى الاقتصاد العام، بيد إنه لم يُهجر بصورة سريعة وذلك لطول فترة الاهتمام به. ومن المهم نوعًا ما أن نلاحظ إن معظم الاقتصاديين القياديين واصلوا قبول الموضوعة المالثوسية بشكل أو بآخر، على الأقل بالنسبة لمستقبل غير منظور: فقد أظهر بوهم-باورك، ومارشال، وفالراس (إلى حد ما) وفيكسل[٢٤٩]. احترامهم لهذه الموضوعة حتى ولو أنهم لم يعودوا يبنون عليها أي جزء من بُناهم التحليلية. وبالنسبة للأمور الأخرى، فقد تواصلت في المراجع المدرسية والدراسات التاريخية مناقشة غير حاسمة حول القانون المالثوسي أنقسم فيها الاقتصاديون بين مؤيد له ومعارض[٢٥٠].

(٢٤٩) تميزَ فيكسل بشكل خاص في اعتبار زيادة السكان بوصفه الخطر الرئيسي الذي يتهدد مستوى معيشة الطبقة العاملة المتزايد بصورة مطردة - إلى حد عرضته إلى مشاكل مع الحكومة السويدية. لنلاحظ بشكل عابر إن فيكسل كان قد أحيى مفهوم السكان الأمثل. حول هذا الأمر، انظر: L. Ronnins,' The Optimal Theory of Population,' (in Gregory and Dalton. Eds., London Essays in Economics in Honour of Edwin Cannan. 1927).وبخصوص العمل ' Pareto on Population'، انظر المقالات المنوّرة التي كتبها ج. ج. سبنغلر J. J. Spengler في: Quarterly Journal of Economics, August and November 1944.

(٢٥٠) ربما يتعين على أن أذكر، كأفضل مما في البقية، المقالة الأحدث التي كتبها ف. أ. فيتر F. A. Fetter: (Versuch einer Bevolkerungslehre (1894) وعمل ف. أوبنهايمر F. Oppenheimer: (Das Bevolkerungsgsetz des T. R. Malthus (Law of Population, 1900) وعمل أ. لوريا A. Loria: (Malthus (1909)). وللحصول على استعراضات عامة، انظر: R. Connard. Historie des doctrines de la population (1923) and F. Virgilii, Il problema della popalazione 1924)=

ثانيًا، إن الهبوط فى معدل الولادة، الذى ظهر أولاً لدى مجموعات الدخل- الأعلى أولاً ثم امتد إلى المجموعات الأقل دخلاً، وفى المدن أولاً وفى الريف من ثم، وفى بعض البلدان أولاً ومن ثم فى كل البلدان المصنعة عمليًا، قد قاد فى الفترة اللاحقة إلى نوع من المذهب المالثوسى باتجاه معاكس، أى القلق الواسع على النتائج الاقتصادية المتوقعة لو تواصلت معدلات الولادة والوفاة بنفس الحال الذى كانت عليه في العشرينيات – وهو استقراء يعيد وضع المنهجية المالثوسية بالاتجاه المعاكس إذا أهملنا التفاصيل والتكنيك[٢٥١]. ولا نجد فى الفترة محل الدرس سوى بداية هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، فإن هبوط معدل الولادة ذاته- أو بالأحرى الدوافع المسئولة عن سببه المباشر الواضح: منع الحمل- قد طرح مشكلة فى التفسير تعرضَ للهجوم من لدن وجهات نظر مختلفة. ويتعين على الاكتفاء بما يبدو لى العمل الأكثر أهمية فى هذا الحقل، رغم أنه يعود إلى الفترة اللاحقة:'نظرية الازدهار' كتفسير لهبوط معدل الولادة، وهى النظرية التى وضعها مومبرت[٢٥٢].

ثالثًا، إن التقدم الثمين حقًا الذى تحققَ فى هذا الحقل هو التطوير الواسع لطرق عرض وتفسير المادة الديموغرافية. فقد ساعد هذا الإنجاز كثيرًا على خلق التخصص الجديد المذكور آنفًا وإبعاد مشاكل السكان عن حقل تخصص

=ومن الضرورى أن نلاحظ احتدام المناقشة بشكل يلفت النظر (Economic Journal, December 1923) وذلك حتى لمجرد توضيح العمليات الفكرية للاقتصاديين. فعلى عتبة مرحلة شهدت وجود كميات كبيرة من المواد الغذائية والمواد الأولية التى تعذرَ تصريفها، شَدّدَ كينز على أن 'الطبيعة'، في لحظة ما من العقد الأول من القرن العشرين، بدأت تستجيب للجهود الإنسانية على نحو أقل كرمًا من السابق – وهذا سوء فهم مثير للاهتمام لزيادة الأسعار الزراعية التى حدثت حينذاك -كما شدّدَ كينز حتى على أن ضغط السكان شكلَ أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية أيضًا. وقد هاجمه، بسبب ذلك، السير وليم ه. بيفيريج William H. Beveridge باسم المعرفة البديهية، ولكن كينز، ودون أن تتثبط همته، واصل التشديد (لفترة من الزمن) على أن الشر المالثوسى كان يطل مرة أخرى. ومع ذلك، ينبغي أن نضيف إن أحدًا لم يتبع كينز في هذا الموقف سوى بضع اقتصاديين فقط، إن تبعه أحد أصلاً. فقد شعر معظمهم بالحاجة للقلق حقا. ولكنهم شرعوا حالاً بالقلق فى الاتجاه المعاكس.

(٢٥١) انظر مثلاً: Enid Charles, The Twilight of Parenthood (1934). وللحصول على الصياغة الأكثر دقة لقلق الاقتصاديين الجديد هذا، انظر المقالة الرائعة للسيد ر. ف. هارود R. F. Harrod: 'Modern Population Trends,' Manchester School, 1939 وكذلك انتقاد البروفيسور جون جيوكس John Jewkes لهذا القلق: 'The population Scare,' ibid. October 1939.

(٢٥٢) ثمة رواد عدة ضمن الفترة المدروسة- ل. برنتانو L. Brentano، مثلاً- ولكن ليس بوسعنا استعراضهم. أما بالنسبة لبول مومبرت Paul Mombert، انظر مساهمته (Bevolkerungslehre) فى عمل م. فيبر M. Veber: Grundriss وكذلك عمله: Bevolkerungentwicklung und wirtschaftsgestaltung (1932).

الاقتصاديين فقط(٢٥٣). وهذا لا يعنى طبعًا أن هذه المشاكل لن تعود ثانية لعلم الاقتصاد العام. إذ تتضمن نظرية الركود المزمن secular stagnation أو 'النضوج' maturity فرضية عن السكان ضمن مجموعة مسلماتها الأساسية وهى توضح، بالتالى، إمكانية أن الاتجاه الملاحظ فى هذا القسم الفرعى يمكن عكسه فى المستقبل.

٢- الرؤيا، المنشأة، ورأس المال

لم تمسس 'الثورة' فى النظرية الاقتصادية، التى نحن بصدد عرضها الآن، أشياء أخرى فى الاقتصاد العام، إضافة إلى الإطار السوسيولوجى لهذه الأشياء. إن هذا القول ينبغى أن لا يُفهَم بمعنى عدم تحقيق أى تقدم فى تلك الأجزاء من الاقتصاد العام التى لم تتأثر بتلك الثورة. فقد حدث تقدم كبير- كما سنرى أثناء مسيرتنا، وبخاصة حينما نناقش نظرية النقود والدورات الخاصة بهذه الفترة.بيد أن هذا التقدم لم يرتبط بصورة جوهرية بالنظرية 'الجديدة' للقيمة والتوزيع وكان يمكن أن يتحقق دون مساعدة هذه النظرية تقريبًا. سنتناول، فى هذا القسم، بعض الموضوعات التى لم يمسسها 'الثوار'- وبخاصة مارشال، الذى لم يشعر هو نفسه بأنه 'ثورى'- فى إطار التعريف الأكثر تحديدًا للنظرية الاقتصادية.

(أ) الرؤيا تشكل رؤية الاقتصاديين للعملية الاقتصادية الفقرةَ الأولى التى ينبغى ذكرها. سبق أن تعرفنا على هذا المفهوم والدور الذى تلعبه الرؤيا Vision

---

(٢٥٣) لو كان بوسعنا أن ندرس أدب هذه الفترة، لتعينَّ علينا، فى الخط الإحصائى البحث، أن نذكر أسماء مثل ليكسس Lexis، وناب Knapp ونيبس Knibbs، وبيرسون Pearson. ولكى لا أترك القارئ دون مؤشرات قط، فأننى أذكر أيضًا: Carr-Saunder: Population Problem (1922) : H. Wright's textbook on Population ; R. R. Kuzzynski, Measurement of Population Growth (1936) ; and L. I. Dublin (ed.), Population Problems in the U. S. and Canada 1926)). ولا نريد بهذا الاختيار سوى التعبير عن الاعتقاد بأن هذه الأعمال تشكل مداخل ملائمة لدرس تاريخ الموضوع. وسيختار الآخرون أسماء أخرى فى نظرى. وأخيرًا، ينبغى الانتباه إلى أحد الإنجازات التى تحققت خلال الفترة مما لم يجرِ ذكره قط -وهو عمل المؤرخين حول مشاكل السكان فى الماضى - وذلك بالإشارة، على الأقل، إلى الكاتب الذى أرى أنه صاحب العمل البارز فى هذا الحقل: Julius Belock, Die Bevolkerung der Griechisch-Romischen Welt, 1886.

فى المحاولة العلمية (انظر الجزء الأول)، ولسنا بحاجة لأن نقول أكثر من ذلــك. وهنا، فمن الواضح تمامًا إن قادة الفترة المدروســة مثــل جيفــونس، وفــالراس، ومارشال، وفيكسل، وكلارك، والخ..، قد تصوروا العملية الاقتصادية علــى نحــو يشبه كثيرًا ما فعله ج. س. ميل أو حتى سمث؛ أى أنهم لم يضيفوا شيئًا إلى أفكار الفترة السابقة بخصوص ما يحدث فى العملية الاقتصادية وكيف أن هــذه العمليــة تحدث بصورة عامة؛ أو بعبارة أخرى، إن قادة الفتــرة محــل الــدرس أبصــروا موضوع التحليل الاقتصادى، المجموع الكلى من الأشياء التى تتطلــب التفســير، مثلما أبصرها سمث أو ميل إلى حد بعيد، وإن كل هذه الجهود كانت تهــدف إلــى تفسير تلك الأشياء بصورة مقبولة أكثر. فما تَحققَ فى هذه الفترة من إبــداع فــى المفاهيم لا يشير نحو أى حقيقة جديدة أو ميل جديد. ويمكننا توضيح هذا الأمر من خلال معالجتهم لموضوع المنافسة. فعالمهم الاقتصادى، الشبيه بعالم 'الكلاســيك'، كان فيه الكثير جدا من المنشآت المستقلة. كما أنهم دأبوا، إلى حد يثيــر الدهشــة، على النظر إلى حالة المنافسة ليس فقط بوصفها الحالــة الأساســية Standard case التى يجد المنظِّر أن من المفيد بنائها لأغراض معينة، بل أيضًا بوصــفها الحالــة العادية فى الواقع. وحتى المنشأة التى يــديرها مالكهــا اســتمرت فــى النظريــة الاقتصادية بشكل أفضل مما هى عليه فى الحياة الفعلية. ولكن الفضل الكبير الــذى يجب أن ننسبه لهم، رغم ذلك، يتمثل بأنهم أكملوا هذه الرؤية بتحليل كــان أفضــل كثيرًا من تحليل 'الكلاسيك'. إذ عرفّوا المنافسة وحللوا طريقة تأثيرها بنجاح أكبــر كما سنرى؛ كما أنهم طوروا النظرية المتعلقــة بالحــالات الأخــرى كالاحتكــار المباشر، واحتكار القلة، وما شابه؛ وأن مارشال، علاوة على ذلك، ألقى نظرة على الحالة التى تدفع فيها المنشأةُ منحنياتَ التكلفة نحو الانخفاض، مشيرًا بوضوح بهذا الشكل إلى مجموعة من الظواهر اجتــذبتْ اهتمــام المنظّــرين فــى عشــرينيات وثلاثينات القرن العشرين. ولكن رؤية المحللين، فى كل الأساسيات، بقت هى رؤية ميل نفسها. فمهما زاد قلقهم من 'الترستات' والكــارتلات، بيــد أنهــم عاملوهــا كاستثناءات أو، فى جميع الأحوال، كانحرافات عن السير العادى للأشــياء (انظــر الفصل السابع، القسم الرابع، أدناه).

كما نعلم أيضًا بأن الموضوع الأكثر ارتباطًا بالرؤيا هو موضوع التطــور الاقتصادى economic evolution أو 'التقدم' progress،كما أسماه عمليًا كل الكُتاب

غير الماركسيين فى تلك الفترة. وفى حدود هذا المفهوم، لم يحدث أيضًا أى تغيير قط. ويمكن للقارئ أن يتأكد من هذا بالرجوع إلى الدرس السادس والثلاثين من عمل فالراس[٢٥٤]: Elements d'economie Politique pure (1926). كانت نظرية مارشال للتقدم أغنى من تلك التى وضعها معاصروه أو سابقوه، ولكنها، إذا اقتصرنا على الأساسيات، تصل إلى نفس النتيجة: يزداد السكان؛ فيزداد التراكم؛ وتتوسع الأسواق بالتالى؛ وهذا يحفز الوفورات الداخلية والخارجية (التحسينات فى التنظيم وتكنيك الإنتاج التى تخفض من التكلفة). وإلى هذه الآثار، ينبغى أن نضيف تلك الآثار التى تنشأ عن الابتكارات غير المحفزة أو التطورية التى تحدث تلقائيًا- وهى آثار يمكن أن تتصادم كلها، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة للمستقبل المنظور، مع مفعول قانون تناقص الغلة فى إنتاج الغذاء والمواد الأولية. ولكن كل هذا لا يتجاوز ميل أو حتى سمث من حيث الجوهر. فقد جرى بشكل خاص التفكير بالتقدم كعملية مستمرة وتلقائية تقريبًا لا تتضمن أى ظواهر أو مشاكل خاصة بها.

(ب) المنشأة أن من شأن فكرة التطور، فى معظم الأذهان، أن توقظ فكرة المنشأة المرتبطة بها. وهنا مرة أخرى، فإن التقدم التحليلى، مع أنه تقدم كبير، بيد أنه مضى وفقًا للخطوط القديمة بشكل رئيسى. لا شك أنه جرى تمييز المنظم عن الرأسمالى، وربحه عن الفائدة، بوضوح متزايد كلما مرَّ الزمن. ولكن غالبية المساهمات لا تكاد تتجاوز إحكام فكرة ميل حول العناصر الثلاثة للأرباح أو إحكام فكرة مانغولد عن ريع القدرة rent of ability، وأن الاختلافات فى التفسير تنصب على التشديد أو الصياغة أساسًا. ويكفينا عرض مختصر فى ظل هذه الظروف. لم يكن لدى جيفونس والنمساويين (باستثناء بوهم-باورك) ما يقولوه حول هذا الموضوع إلاّ القليل. أما نظرية بوهم-باورك، فهى نظرية تباين friction أو عدم تأكد uncertainty، إنْ شاء القارئ: فمصدر أرباح المنظّم لديه هو أن الأشياء لا تحدث كما هو مخطط، وإن استمرار الأرباح الموجبة فى منشأة ما يعود إلى أن تقديرها أفضل من التقدير العادى. لاحظْ أن المعرفة-البديهية الواضحة فى هذا

(٢٥٤) إن خط المحاججة الذى يهمنا هنا يحجبه إدخال أفكار الإنتاجية الحدية، وبخاصة إدخال المعاملات المتغيرة للإنتاج. ولكن البقية – رغم التمييز بين التقدم الاقتصادى والتكنولوجى – كان بوسع ج. س. ميل أن يكتبها. انظر الموضوعة الواردة على صفحة ٣٨٣ بشكل خاص.

التفسير يمكنها بسهولة أن تغطى عدم كفايته بسهولة[٢٥٥]. كانت مساهمة فالراس مهمة رغم سلبيتها. فقد أدخل فالراس فى نظامه شخصية المنظِّم الذى لا يربح ولا يخسر شيئًا (enterpreneur ne faisant ni benefice ni perte). وما دام هذا النظام يشكل نظرية ستاتيكية أساسًا- رغم بعض العناصر الديناميكية التى ستُلاحظ فى الفصل القادم – فإن فالراس، بهذا ذاته، أشار إلى اعتقاد مفاده إن أرباح المنظِّمين لا يمكن أن تظهر إلاّ فى الظروف التى لا تلبى متطلبات التوازن الستاتيكى، وإن من شأن المنشآت، عند سيادة المنافسة التامة، أن تخسر حتى وهى فى حالة توازن- وهى الفرضية التى يبدأ منها كل التفكير الواضح حول الأرباح[٢٥٦] ومع ذلك، ذهب مارشال أبعد من معظم الكُتاب الآخرين فى تحليله الدقيق لمكاسب الإدارة earnings of management، الذى وسّعَ وعمّقَ كثيرًا مفهوم أجور الإدارة wages of superintendence لدى ميل بحيث إنه صنع منه شيئًا جديدًا من الناحية العملية. كما أنه قدّمَ مقترحات مساعدة أخرى. وقد تَمثلَ أحد هذه المقترحات فى تلقف مارشال لفكرة مانغولد عن ريع القدرة، رغم أنه لم يستعمل هذه الفكرة للأغراض الخاصة بتقديم تفسير للأرباح بل فى التفسير الأكثر عمومية لكل العوائد فوق العادية (أو الإضافية) super-normal returns الناجمة عن الجهد الشخصى. ويرقد مقترح مارشال الآخر فى مفهومه: شبه-الريع quasi-rent[٢٥٧] أما مساهمة

---

(٢٥٥) لنلاحظ حالاً أن بوهم-باورك يربط هذه النظرية للربح (بمعنى الكسب الذى يحصل عليه المنظِّم، Untermehmergewinn) بنظرية للفائدة (kapitalzins) كانت ما تزال هى نظرية للربح بالمعنى الذى يأخذ به ريكاردو-ماركس. سنناقش هذه النقطة فيما بعد.

(٢٥٦) عند فالراس، يعنى ذلك فقط، طبعًا، إن المنشآت ("المنظّمين") ليس من شأنها تحقيق فوائض تتجاوز الفائدة الجارية على رأسمال كهذا الذى يمكنهم أن يمتلكوه، الريع وفق سعر السوق لعوامل طبيعية كتلك التى يمكنهم أن يمتلكوها، والأجور المدفوعة إلى مديريهم بالمعدل الذى يُدفع عادة لخدمات إدارية كتلك التى يستخدمونها (بما فى ذلك المدراء -المالكين فى داخل منشآتهم). وعلاوة على ذلك، فإن هذه الظروف ستحمل طبيعة الحالة القصوى limiting case: وإذا حدثت هذه الحالة القصوى بالفعل، فما يزال بوسع المنظِّم أن يأمل تحقيق أكثر من ذلك نظرًا إلى أن الواقع لا يكون راكدًا قط. ولذلك، فلم يكن لدى إديجورث أى مبرر للاعتراض على مفهوم enterpreneur ne faisant ni benefice ni perte على أساس إن مثل هذا المنظم لن يكون لديه دافع للاستمرار. ومع ذلك، فثمة اعتراض آخر يفرض نفسه: فقد افترضَ فالراس أرباحًا ((فائضًا) بمقدار الصفر (بالمعنى الموضّح) ولكنه لم يثبت ذلك كموضوعة مفادها إن الأرباح من شأنها أن تقترب من الصفر. ورغم ذلك، فليس من الصعب القيام بذلك، فى ظل فرضياته الأخرى. وهكذا فإن هذا الاعتراض شكلى بحت، رغم أنه صحيح منطقيًا (انظر الفصل السابع، القسم الرابع، أدناه).

(٢٥٧) لا أقصد طبعًا إن شبه-الريع يتطابق مع، أو يرتبط حصرًا ب، ربح المنظم. ولكنه يتماشى بصورة ملائمة مع كل مكاسب الأعمال business gains. وقد يمكن أن ننسب إلى مارشال مقترحًا ثالثًا.-

كلارك، فهي الأهم: فهو أول من طرح فكرة جديدة حينما ربطَ أرباح المنظِّم، كشيء يزيد على الفائدة (والريع)، بإدخال التحسينات التكنولوجية أو التجارية أو التنظيمية في العملية الاقتصادية.

وضمن البقية، هناك كثيرون ممن طوّروا عنصر المخاطرة الذى طرحه ميل (أو آ. سمث)[٢٥٨]. وقد حقّقَ هاولي، وبخاصة البروفيسور نايت، أعظم نجاح في هذا الأمر. وندين لهذا الأخير، أولاً، بتشديده على التمييز المفيد بين المخاطرات المحسوبة insurable risks وعدم-التأكد غير المضمون non-insurable uncertainty؛ وثانيًا، بنظرية للربح تربط عدم التأكد غير المضمون، من ناحية، بالتغير الاقتصادى السريع- الذى هو المصدر الرئيسى لعدم التأكد، إذا أهملنا الاضطرابات فوق الاقتصادية- ومن ناحية أخرى، بالاختلافات في القدرة على ممارسة الأعمال business ability- التى تتصل بتفسير الأرباح والخسائر في ظروف التغير الاقتصادى السريع بصورة أكثر وضوحًا مما يمكن أن تكون عليه في الظروف الأخرى. وبهذا الشكل يكون نايت قد ألّفَ فكرة تتفادى الاعتراض الرئيسى على النوع المعتاد من نظريات المخاطرة. وقد أخذ دوب خطوة أخرى في الاتجاه نفسه[٢٥٩]. ويتعذر علينا أن نتناول الأدب الواسع حول الموضوع الذى يتضمن، بل ويشخّص، جزء كبيرًا من التطورات التحليلية في الفترة محل الدرس، وأنتج بعضًا من أفضل الأعمال فيما بعد، في العشرينيات، وتلاشى أخيرًا بقدر تعلق الأمر بمكونه النظرى[٢٦٠]. أما العمل الوقائعى، الذى يلاقى صعوبات في هذا

=فقد ميّز اقتصاديو كمبريدج، في العشرينيات والثلاثينيات، الأرباح العادية normal profits عن تلك الأرباح القدرية windfall profits التى تنشأ عن فعل النظام النقدى. لسنا جاهزين بعد لتأمل هذا المخطط. ولكننا يمكن أن نلاحظ إن obiter dicta {الملاحظات العابرة} لمارشال حول السلوك الدورى للائتمان والأسعار تتضمن بذور نظرية أرباح قدرية من هذا النوع مثلما تتضمن معالجته لمكاسب الإدارة المادة لنظرية الريح العادى.

(٢٥٨) سبق أن تم إيضاح الاعتراضات على ذلك العنصر. ونقصد في المتن الإشارة إلى F. B. Hawley, Enterprise and the Productive Process (1907) و F. H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (1921). ومع إن عمل الأخير لا يعود إلى الفترة المدروسة من الناحية الزمنية، بيد إن ذكره هنا، كغيره، يأتى لتوضيح خط مهم من التقدم التحليلى تكمن جذوره في هذه الفترة.

(٢٥٩) M. Dobb, Capitalist Enterprise and Social Progress (1925)، الذى سبق أن استشهدنا به في سياق آخر.

(٢٦٠) ومع ذلك، سوف أذكر في هذا الهامش بعض المساهمات التى يمكن اعتبارها مساهمات تمثيلية لسبب أو لآخر. من الممكن القول إن العمل الأبكر حول الموضوع استهله ف. أ. ووكر F. A. Walker (The Wages Question, 1876 ; 'The Source of Business Profits,' Quarterly=

المجال، فلم يتجاوز البدايات. إذ يبدأ العمل الناجح فى العشرينيات عمليًا، وبخاصة فى الولايات المتحدة حيث شكلت ندرة المواد قبل ذلك التاريخ عقبة معوّقة تقريبًا(٢٦١).

ومع ذلك، ثمة نقطة أخرى يتعذر إهمالها. فكل النظريات التى ذُكرت حول نشاط المنظم ومكاسب المنظم هى نظريات وظيفية. أى تبدأ كلها بأن تعزو إلى المنظمين وظيفة أساسية فى العملية الإنتاجية، ودأبت كلها على تفسير مكاسب المنظم على أساس النجاح فى أداء هذه الوظيفة. ومن المؤكد أن الكتاب المختلفين قد عرّفوا هذه الوظيفة بصور مختلفة. ولكن التعريف الأحدث للسيد دوب الذى يشير فيه إلى أن المنظِّمين ('المتعهدين' undertakers) هم الأفراد 'الذين يتخذون القرارات الحاسمة' فى الحياة الاقتصادية (المصدر السابق، ص ٥٤) يمكن أن يصلح كشعار عام لهم كلهم. وقد أخذنا بوجهة النظر هذه عند وصف العمل المنجز فى هذه الفترة حول هذه النقطة بوصفها واحدة من مساهماتها الكبرى فى التحليل الاقتصادى(٢٦٢). ومع ذلك، فمن الطبيعى، فى قضية تخص الشخصية المركزية فى

=Journal of Economics, April 1887). والمساهمة المهمة المتأخرة هى مقالة س. أ. توتل C. A. Tuttle: 'The Function of the Enterpreneur,' American Economic Review, March 1927 (see also his survey, 'The Enterpreneur Function in Economic Literature,' Journal of Political Economy, August 1927). أما العمل الألمانى، فقد تواصل وفق التقليد القدى م فحسب. انظر، مثلاً، فيكتور ماتايا Victor Mataja: 1884) Der Unternehmergewwin) والعمل الأبكر الذى كتبه ج. بيرشتورف J. Pierstroff: 1875) Die Lehre vom Unternehmergewwin). ثمة سؤال مهم إلى حد ما: لماذا كان يجب على هذا الأدب أن يكون أمريكيًا أو ألمانيًا. ربما لأن شخصية المنظم فى ذلك الوقت كانت بارزة فى الولايات المتحدة وألمانيا أكثر منها فى إنجلترا وفرنسا. وربما أيضًا لأن الاقتصاديين الإنجليز، على الأقل، كانوا قد افترضوا وظيفة المنظم وربح المنظم إلى حد بعيد بحيث إنهم لم يجدوا ثمة سبب لتحليلها بأكثر من التحليل الذى وجدوه لدى مارشال – مثلما اعتبرَ معظمهم أن مشكلة الفائدة قد تم حلها بصورة مرضية. وانتهز الفرصة لألفت نظر القارئ إلى مساهمة مهمة، مع أنها لا تعنى بمشاكل أرباح المنشأة بالضبط، ولكنها على صلة بها مما يدفعنا إلى الإشارة إليها: F. Lavington, 'An Approach to the Theory of Business Risks,' Economic Journal, June 1925.

(٢٦١) يعود أحد أسباب ذلك إلى أن النشاط الاقتصادى الأمريكى لم يتبنَ طرقا كافية للاندثار ومحاسبة النقل حتى عام ١٩٠٧. وعليه، فقد تعّينَ على الأبحاث الوقائعية حول حقائق الأرباح أن تعتمد على مؤشرات تقريبية من السهل أن تكون مضللة.

(٢٦٢) ومع ذلك، ينبغى التشديد حالاً، بالنسبة إلى تلك النظريات المتعلقة بنشاط المنظّم – أو بعض منها – على أن من غير الضرورى، لكى تكون هذه النظريات صحيحة، تجاوز الفرضية القائلة إن هذا النشاط يلبى وظيفة أساسية فى المجتمع الرأسمالى. أما كيف، ومن قبل مَنْ، وبأى درجة من الكفاءة، يمكن أداء وظائف مماثلة فى أى تنظيم آخر للمجتمع، كالتنظيم الاشتراكى مثلاً، فهذه مسألة مختلفة تمامًا. فما كان يفكر فيه كتاب تلك الفترة حول هذا الأمر لا يؤثر قط على القيمة التفسيرية=

الاقتصاد الرأسمالى، وفى قضية، علاوة على ذلك، يصعب جدا على معظم الاقتصاديين الحصول على بيانات وقائعية موثوقة عنها، أن أى نظرية وظيفية لابد أن تُرمى بشبهة التحيز الإيديولوجى، وبأنها، عاجلاً أم آجلاً، لابد من أن تواجه نظريات معارضة مشبوهة بنفس الدرجة يتم إثباتها بالقول إن المنظِّم لا يؤدى أى وظيفة 'إنتاجية' قط ولكنه يفترس النشاط الإنتاجى للآخرين ليس إلاّ. وتنتشر مثل هذه النظريات فى الاقتصاد الشائع فى وقتنا الحاضر. ولكن سؤالنا الأول هو: هل أخذ بمثل هذه النظرية أى اقتصادى ذو وزن؟

قد يفكر القارئ بماركس والماركسيين. وإذا كان الأمر كذلك، فهو على خطأ بالنسبة للنقطة المطروحة فى هذه اللحظة. فطوال الفترة، كان هناك عدد كبير من الاقتصاديين ممن لم يسايروا الميل لفكرة فصل المنظِّم عن الرأسمالى ومكسب المنظم عن مكسب الرأسمالى. ودأب كل هؤلاء الاقتصاديون، كقضية مبدأ، على المطابقة بين المنظِّم وبين الرأسمالى بالمعنى الذى كان عليه الحال مع سمث وريكاردو. وهكذا، فإن الشيء الرئيسى الذى يتطلب التفسير لديهم هو العائد الذى يؤول إلى رأس المال. ومن بين هؤلاء الاقتصاديين الذين احتفظوا بهذا المدخل، فإن الماركسيين، كمجموعة، هم المجموعة الأهم. وهكذا، فإن النظرية الماركسية للاستغلال هى نظرية استغلال العمل من قبل رأس المال؛ وبالتالى، فمن الصحيح، كما كان عليه الحال لحد الآن، إدراج هذه النظرية ضمن نظريات الفائدة. فالمنظِّم موجود ضمن الدراما الماركسية، دون شك. ولكنه بعيد عن الأضواء، وأن مكسبه ليس محل اهتمام الماركسيين. إذ يتعذر إدخاله فى النظام الماركسى إلاّ وفقًا لإعادة تفسير غير-ماركسية. فحتى فى وصف ماركس لعملية التركز، فإن الرأسماليين الكبار هم الذين يفترسون-'يستغلون'- الرأسماليين الأصغر منهم. وما أن ندرك هذا الأمر ونستبعد الماركسيين بالتالى، إضافة إلى الكتاب الآخرين ممن يتبنون وجهة نظر مشابهة(٢٦٣)، تبرز أمامنا مشكلة العثور على أنصار يُعتد بهم لما يمكن أن نسميها: نظرية النهب كتفسير لربح المنظِّم depredation theory of enterpreneurial gain. يكاد فيبلن Veblin أن يشكل مثالاً على ذلك. فمع أن من الضرورى وضع تحفظات حتى فى حالته، فقد يمكن اعتباره السلف العلمى للنظرية

=instrumental value لنظرياتهم عند تطبيقها على العملية الرأسمالية.

(٢٦٣) ونستبعد بشكل خاص، على الأساس نفسه، النظريات المختلفة حول القوة التساومية التى استعملت أيضًا لغرض تفسير ربح رأس المال.

الشائعة التى ألمحنا إليها آنفا: ولكن الاشتراكيين العلميين المعاصرين لا يضعون أى تحفظ- كما يتضح من كتابات لانجه ودوب.

ومن النادر فى ظل هذه الظروف أن يستحق الأمر إثارة سؤال عما إذا كانت التفسيرات الوظيفية لدور المنظِّم والكسب الذى يحصل عليه هى تفسيرات مشوهَة أيديولوجيًا أو يجدر إهمالها على أساس إن مؤلفيها قد تكون لديهم نوايا تبريرية[٢٦٤]. ولكن هذا لا يحسم الأمر لسوء الحظ. أولاً، لأن النظريات الوظيفية لا تغطى كل محتويات فقرة الربح والخسارة كما تألفها حياة الأعمال. ولا يعود هذا فقط إلى أن هذه الفقرة تتضمن عوائد العوامل المملوكة ذاتيًا أيضًا- فبعض هذه النظريات، وبخاصة القديمة منها، تتضمن هذه العوائد سيرًا على مثال ميل- ولكن أيضًا لأن المنظِّم، وحتى المدير ذاته، وبخاصة المدير-المالك لمنشأة ما، يُصوَّر بوصفه المتسلم'للبقايا'(الموجبة أو السالبة) leftovers: ولذلك، فإن كلمة الباقى residual، كما تسرى على ربح المنظِّم، تحمل معنى أكثر تحديدًا مما فى حالة المدعين الآخرين بحصص فى الإيراد الكلى. وعلاوة على ذلك، فإن المنظِّم أو المدير-المالك الذى يقف بين السلعة وسوق عوامل الإنتاج يمتلك إمكانية أكبر للاستفادة من الأوضاع المؤاتية favourable situations[٢٦٥] وهو أكثر حساسية من أى فرد آخر من قيام الآخرين بفعل الشىء نفسه. وهكذا فإن الأرباح الصافية الكلية، بمعنى فقرة الكسب فى قائمة الدخل الشخصى لدى منظِّم ما، هى تجميع لعناصر ذات طبيعة مختلفة تمامًا، وهى لا ترتبط قط ارتباطًا وثيقًا بأى شىء بحيث نستطيع، بتبنى نظرية خاصة نوعا ما، أن نفهم الأرباح 'البحتة' على أنها

---

(٢٦٤) إن هذا لا يستبعد، طبعًا، إمكانية وجود التحيز الإيديولوجى فى رؤية العملية الاقتصادية، التى تحمل الاقتصاديين على التشديد على الجانب الوظيفى على حساب الجوانب الأخرى حينما يقومون بتحليل تطور تاريخى معين.

(٢٦٥) ثمة حالة خاصة لذلك الأمر يقدمها ما أسماه البروفيسور روبرت أ. جوردون Robert A. Gordon:'مكاسب الموقع' gains of position التى يتمتع بها أعضاء الجهاز التنفيذى فى جمعية ما. انظر عمله: Business Leadership in the Large Corporation (1945). p. 272. ومع ذلك، فأنا أقصد، فى المتن، فئة أوسع من المكاسب يمكن استعمال نفس المصطلح للتعبير عنها، أى المكاسب التى لا تتحقق من أداء 'الوظيفة' التنظيمية ولكن يمكن أن ينالها منْ يؤدى هذه الوظيفة. وأرى أن من العدل أن نقول إن الاقتصاديين المعنيين قد لاحظوا هذه الظاهرة بالفعل. وكان سيكون من الصعب عليهم ألا يفعلوا ذلك حقًا.

الإيرادات الكلية للأفراد الآخرين من دخولهم 'الوظيفية'. وقد يكون الفرق كبيـرًا ويشكل سيئًا، ولو أنه ليس بالسبب الرئيسى، يفسر لماذا لا ينبغى علينا أن نتحـدث عن اتجاه مكاسب المنظّم نحو التساوى.

والسبب الرئيسى لهذا هو أن مكاسب المنظّم enterpreneurial gains هـى عوائد غير دائمة قط بل أنها تنشأ فى كل مرة- إذا استخدمنا لغة نظريـة نايـت- دوب- يثبت فيها قرار المنظّم أنه قرار ناجح فى ظل ظروف عدم التأكد، وإن هذه المكاسب لا ترتبط بعلاقة محددة بحجم رأس المال المستخدم. وبعبارة أخـرى، إن مكاسب المنظّم، مع إنها تأتى دائمًا مثلما تأتى البطالـة التكنولوجيـة، بيـد أنهـا، كالبطالة التكنولوجية أيضًا، تنتج عن سياق من الحوادث لا يسبب كل واحد منهـا، لكونه حدثًا فريدًا، مكاسب أو بطالة دائمة من تلقاء ذاته. ليست هناك آلية لتسـاوى مثل هذه المكاسب 'المؤقتة لدى هذا الفرد أو ذاك' إلاّ عند مستوى الصفر. بيـد أن منظّرين كثر فى تلك الحقبة افترضوا، صراحة أو ضمنًا، وجود مثل هـذا الميـل لأنهم ببساطة لم يتخلصوا كليًا من ارتباط مكاسب المنظّمين بمكاسب رأس المـال، التى يمكن حقًا - لو أخذنا المخاطرة بنظر الاعتبار- أن نبين أنها تبدى مثل هـذا الميل. إن هذا الموضوع صعب- وإنْ بمعنى يختلف عن المعنى الذى يجـد فيـه الطالب غير الرياضى فى أيامنا النظرية الحديثة صعبة- وتتعذر متابعتـه أكثـر. ولكننى أريد أن أضيف، لهذا السبب جزئيًا، أنه لا ينبغى علينـا أن نتحـدث عـن 'عرض القدرة على ممارسة الأعمال' supply of business ability. ولكن المؤلفين الإنجليز والآخرين فعلوا هذا الأمر لأنهم يميلون لتشبيه ما أسموه مكاسـب الإدارة earnings of management بالأجور، وهو تشبيه له مغزى. من الممكن الدفاع عن هذه اللغة ولكنها يجب أن لا تدفعنا إلى رسم منحنيات لعرض الخدمات التنظيميـة حتى رغم إيماننا بمنحنيات العرض لأى نوع آخر من العمل.

ثانيًا، تنبغى ملاحظة إن مكاسب المنظّمين ستحمل على الدوام عملبًا بعض الصلة بالتحديد الاحتكارى للأسعار monopolistic pricing، وذلـك مهمـا كانـت طبيعتها من النواحى الأخرى. فمهما كانت طبيعة ما يخلق هـذه المكاسـب، فهـو بالضرورة شىء يتعذر على المنافسين الآخرين تحقيقه، فى لحظة الحصول عليـه على الأقل، ذلك لأنهم لو فعلوا هذا فلن يظهر أى فائض بالنسبة للتكاليف (بما فيها 'أجور' المنظّم). قد يمثل النجاح فى إدخال سلعة جديدة أو علامة تجارية أحسـن

توضيح لهذا الأمر. وإضافة إلى ذلك، فإن المنظِّم الناجح تتوافر لديه وسائل- كبراءات الاختراع، و"الاستراتيجية"، وما شابه- لإطالة عمر موقعه الاحتكارى أو شبه الاحتكارى ولجعل اقتراب منافسيه منه أكثر صعوبة. ومن الواضح إن هذا الأمر قد يرتبط بعناصر الفكرة التى ألقينا نظرة عليها فى الفقرة السابقة بطريقة ما بحيث تتكون صورة عن الواقع قد لا تختلف، للأغراض العملية، إلاّ قليلاً عن الصورة التى ترسمها نظرية نهب مباشرة. وفى الواقع، فثمة ندرة فى الاقتصاديين الذين يعطون الوزن الصحيح لهذه المجموعة من الوقائع دون أن يبالغوا فيها فى الوقت نفسه. إن التحيز الأيديولوجى وكذلك المصلحة السياسية إنما يؤكدان نفسيهما هنا أكثر مما فى الموضوع الأساسى للنظرية المعنية. وكقضية مبدأ، فإن من يناصر نظرية وظيفية معينة يتمتع بالحرية لأن يمنح أنشطة النهب الوزن الذى يريده[٢٦٦]. ولكن معظم الاقتصاديين ممن كتبوا قبل عام ١٩١٤ ربما قللوا من استعمال هذه الحرية بقدر ما أساء خلفاؤهم استعمالها. ومع ذلك، لا ينبغى أن ننسى أن الكراهية الواسعة للمنشآت الكبيرة و"للترستات"، بقدر ما كان لها أى معنى تحليلى، تتضمن الاعتراف الواسع بنفس الدرجة بالوقائع المشار إليها.

(ج) رأس المال يتعين علينا، مرة أخرى، أن نشير إلى حصول تقدم، ولكنه تقدم لا يرتبط كليًا تقريبًا "بالثورة" فى القيمة والتوزيع[٢٦٧]. فقد أبدى الاقتصاديون طوال الفترة ميلاً لتبنى "الطريقة" البائسة التى تقوم على حل المشاكل بتعقب معنى الكلمات. فقد كان هناك سجال حول مفهوم رأس المال أو، بالأحرى، كانت هناك سجالات عدة، وبخاصة السجال الذى كان فيه بوهم-باورك الشخصية الرئيسية والسجال الذى كان ارفنج فيشر شخصيته الرئيسية[٢٦٨]. ولكن كل هذا لا ينبغى أن

---

(٢٦٦) وتلك هى ميزة ذلك النصير إزاء أنصار نظريات النهب الذين ينبغى عليهم الاعتقاد، إذا أرادوا لنظريتهم أن تكون متميزة، بأن المنظمين ليس لهم أى صلة قط بنشوء الجهاز الصناعى الحديث باستثناء نهبه وتعطيله: وهذا قول من السهل طبعًا تفنيده وفقا للتحليل النظرى والتاريخى.

(٢٦٧) ستتم مناقشة التحليل الذى تحقق فى الفترة بشأن تكوين رأس المال (الادخار والاستثمار) فى القسم الخامس، أدناه، وفى الفصل القادم.

(٢٦٨) ترد مساهمة بوهم-باورك، فى هذا المجال، فى المجلد الثانى من عمله: Kapital und Kapitalzins وترد مساهمة ارفنج فيشر فى عمله: Nature of Capital and Income وعند كل الكتاب المذكورين [illegible] هذا السجال حول رأس المال، مضى سجال حول الدخل (الذى شهد انبعاثًا ملفتا للنظر فى أيامنا هذه). كانت المساهمة الألمانية بشكل خاص كبيرة جدًا، بيد أننى سأذكر واحدة منها: (R. Meyer, Wesen des Einkommens (1887). أما بالنسبة للبقية، فأننى أحيل القارئ إلى فيشر. ونظرًا إلى إن الدخل [illegible] لم يلعب، لغاية هذه الفترة، الدور الذى لعبه فى تحليل الدخل فى وقتنا الحاضر، فأننا لن [illegible] هذا المفهوم أكثر. ومع ذلك، دعونى أذكر بمفهوم فيتر Fetter للدخل=

يعمينا عن رؤية حقيقة أنه تم إنجاز عمل جدى ومفيد بالفعل حتى ولو من خلال تلك 'الطريقة' غير الجذابة. سوف نسجل النقاط الرئيسية.

أولاً، وكما نعلم، فقد عرّف فيشر رأس المال كخزين من الثروة الموجودة فى أى لحظة. يستفيد التحليل من هذا التعريف من ناحيتين: أنه يستفيد دائمًا حينما ينصب التشديد المضاف على التمييز الأساسى بين الأرصدة funds والتدفقات flows؛ وفى هذه الحالة، مثلما تبين محاججة فيشر، كسبَ التحليل معلمًا بارزًا يقع بين مفهوم الاقتصادى لرأس المال ومفهوم المحاسب لحساب رأس المال. وفى الواقع، واصلَ معظم الاقتصاديون تعريف رأس المال كخزين من السلع ولكن كخزين من فئة خاصة من السلع أكثر مما كخزين من كل السلع[٢٦٩].

ثانيًا، مع إن المفاهيم 'المادية' ما تزال تمتع بشعبية أكبر، بيد إن المفاهيم غير المادية أخذت بالانتشار السريع. فقد كان هناك ميل لفهم رأس المال كرصيد أو مبلغ من الأصول تتألف من النقود أو تُقيّم بالنقود. ويتجلى هذا الميل جيدًا فى مفهوم منجر الذى، فى البداية (فى عمله Grundsatze)، عرّفَ رأس المال 'كسلع من درجة عليا'، ولكنه، فيما بعد (فى مساهمته فى نظرية رأس المال 'Zur Theorie des Kapitale' التى نشرها في Jahrbucher fur Nationalokonomie, July 1888)، عرّفه 'كشيء منتِج ... [مأخوذًا] كمبلغ من النقود تُستعمل بشكل منتِج'. إن هذا التعريف يبشر باتجاهات لاحقة. ولكننا لن نمضى لنبين كيف أن وجهة-النظر هذه كانت تبرز هنا وهناك ذلك لأنه لم يرد الكثير منها إلى الفترة المدروسة إلاّ فى أمثلة غير مؤثرة[٢٧٠]. لقد ظهر مفهوم رأس المال بوصفه القيمة المخصومة من

=النفسى Psychic Income (Principles, ch. 6) وتطوير فيشر لنفس المفهوم (op. cit. ch. 10).

(٢٦٩) كما انشغل عدد منهم أيضًا- دون ضرورة ما فى نظرى- بالتمييز بين رأس المال الاجتماعى ورأس المال الخاص.

(٢٧٠) ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ بشكل عابر أن المفاهيم النقدية لرأس المال تحمل دون شك فائدة ضئيلة مفادها إن هذه المفاهيم تحمل علاقة معينة بمفهوم الرأسمالية Capitalism وهو أمر لا تقدمه المفاهيم المادية بحد ذاتها. من النادر، حتى ذلك الحين، استعمال مصطلح: رأسمالية إلاّ من قبل حلقة الماركسيين والاقتصاديين المتأثرين بالمذهب الماركسى إلى هذا الحد أو ذاك. وكما نعلم، فإن ماركس يعرّف اقتصادًا ما كاقتصاد رأسمالي حينما يجرى تملك رأس المال المادى من قبل غير العمال. قد يتصور المرء أن هذا التعريف كان يجب أن يشجع الاقتصاديين غير الماركسيين على إيجاد مميزات خاصة بهم بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى. ولكن الأمر لم يكن كذلك إلاّ إذا اكتفينا بعناوين من قبيل اقتصاد المشروع-الخاص أو اقتصاد الملكية-الخاصة، التى لا تختلف عن التعريف الماركسى كثيرًا.

التدفقات من العوائد المتوقعة، بتأثير أعمال بوهم-باورك وفيشر، فى صورة قيمة لرأس المال أكثر مما كرأسمال sans phrase {دون تحفظ}. ولكن ينبغى أن يكون من الواضح أن هذا الأمر لا يختلف إلاّ قليلاً عما تصوره الكتاب اللاحقون(٢٧١).

ثالثًا، احتفظت غالبية الكتاب بالمخطط الثلاثى لعوامل الإنتاج- التى يعتبر 'رأس المال' واحدًا منها- والتناظر بين فقرات هذا المخطط الثلاثى وفقرات مخطط ثلاثى للدخول مناظر له (حيث يقف دخل المنظِّم بعيدًا عنه). وهذا يسرى أيضًا على مارشال، رغم أنه أدخل عاملاً رابعًا بصورة شكلية: التنظيم organization.

وهنا، فقد كانت لدى المحللين الذين احتفظوا بذلك المخطط، ومخطط الدخول المناظر له، مصلحة تحليلية قوية- فمن المضحك التحدث عن مصلحة سياسية- لتعريف رأس المال بطريقة من شأنها تكييفه لكى يقف، فى حقلى الإنتاج والتوزيع، على قدم المساواة مع عامل العمل وعامل الأرض. كما كانت لديهم أيضًا مصلحة تحليلية أضعف حقًا، ولكنها ما تزال قوية، لمعاملة رأس المال ككمية متجانسة من شأن زيادتها أو هبوطها أن يحمل معنى واضحًا. وقد حقّقَ بعض الكُتاب هذا الأمر بطريقة غير منطقية قط وذلك بالتعبير عن رأس المال بالدولارات سوية مع التعبير عن عامل العمل بالساعات وعن عامل الأرض بالأكرات- وهى ممارسة يمكن العثور على أمثلة عنها حتى فى ثلاثينيات القرن العشرين(٢٧٢). ومع ذلك، وفى جميع الأحوال، فمن الواضح، كقضية مبدأ، إن أى تكييف كهذا لرأس المال غير مقبول أبدًا نظرًا إلى أن رأس المال يعنى توليفة من السلع: مصانع، معدات، زيوت تشحيم، مواد أولية، وما شابه. ومن غير الممكن قط اعتبار مثل هذه التوليفة كمية بالمعنى الاعتيادى لهذا المصطلح ولكن فقط بالمعنى الذى يمكن أن يُشار فيه إلى مصفوفة معينة 'ككمية معقدة'(٢٧٣) complex

(٢٧١) إن طريقة بوهم-باورك غير الموفقة كليًا فى التعبير عن نفسه ربما تفسر إن منتقديه كثيرًا ما فشلوا بملاحظة إن هذه الفكرة- فكرة أن قيمة رأس المال هى نتاج لعملية خصم ('رسملة' بمعنى خاص) هى واحدة من النقاط الرئيسية فى نظريته لرأس المال.

(٢٧٢) سنذكر بعد قليل محاولة ج. ب. كلارك الرفيعة للتعبير كميًا عن رأس المال؛ وهذه المحاولة لا تذكَر هنا بقصد عدم تشتيت انتباه القارئ.

(٢٧٣) لفهم ذلك، لا يتعين على القارئ غير-الرياضى سوى الرجوع إلى الصفحة الأولى من الفصل الثانى والصفحة الأولى من الفصل السادس من كتاب بوخر Bocher: Introduction to Higher Algebra دون إزعاج نفسه بما يتبع هاتين الصفحتين. ولا ينبغى خلط مصطلح: معقد بمعناه فى ذلك=

quantity. وهذا ليس كل شيء: إذ يسرى الأمر نفسه على عاملى الأرض والعمل حيث إن أيًا منهما ليس كمية متجانسة. بل وحتى هذا ليس بكل شيء أيضًا. فعناصر هذه 'الكميات المعقدة' أو المصفوفات لا تتميز أحدها عن الآخر بصورة واضحة بل يذوب أحدها فى الآخر: فطريق السكك الحديدية يتصرف وكأنه عامل طبيعى، مع إنه من صنع الإنسان؛ وإن مهارة المحامى هى نتاج 'استثمارات'– أو يمكن النظر إليها بهذه الصورة؛ وما شابه. لقد أصبحنا نفهم هذا فى وقتنا الحاضر، بعمق ليس له نظير، بفضل البروفيسور نايت الذى وَصف 'الفكرة الكاملة' 'لعامل الإنتاج' 'كابوس بالنسبة للتحليل الاقتصادى' 'تنبغى إزالته من المناقشة الاقتصادية بأسرع ما يمكن[٢٧٤]. ومع ذلك، فإن اتفاقنا معه يحيطه تحفظان: أولاً، عند التشديد على رأيه الصحيح تمامًا، فإن البروفيسور نايت لم يكن عادلاً بصورة جدية مع العمل السابق وعلى نحو غير ضرورى. فكما أوضحنا آنفا، يمثل مخطط العوامل الثلاثة أحد تلك الأشياء التى يشكل إدخالها خطوة على طريق التقدم، مع أن إزالتها، فى مرحلة تالية من التحليل، يمكن أن يشكل خطوة أخرى[٢٧٥]. ثانيًا، ليس من السهل إزالة فكرة عامل الإنتاج كليًا. ذلك لأن الشجب، الذى يمرره البروفيسور نايت بشأنها، يمكن التعبير عنه بالقول بأنه يعترف بتوليفة غير محدودة من العوامل[٢٧٦] لا يوجد اختلاف مهم اقتصاديًا فيما بينها. ولكن، إذ نهمل صعوبات العرض التى تنشأ عن تبنى مثل هذا الرأى، فثمة اختلافات مهمة فى إطار عالم مستلزمات الإنتاج وهى اختلافات ليست أقل حقيقية وأهمية وذلك لعدم وجود خط فاصل فيما بينها. وحتى إذا حاولنا أخذ هذه الاختلافات بنظر الاعتبار بأن نحاجج وفقًا لعمل بحت (ومتجانس) بصورة مثالية، وعامل طبيعى بحت (ومتجانس) مثاليًا، ونوع، من سلعة رأسمالية، بحت (ومتجانس) بشكل مثالى–كالمجارف التى

=السياق، بمعناه فى عبارة: 'العدد المعقد' complex number.

(٢٧٤) الاقتباس من: Econometrica, January 1938, p. 81.

(٢٧٥) ينبغى على البروفيسور نايت أن يكون أول من يعترف بذلك لأن التصير الأول لمخطط العوامل الثلاثة، ج. لا. ساى، استعمله للتشديد بالضبط على كثرة العوامل وفكرة التوزيع ذاتها التى يتبناها البروفيسور نايت نفسه أى وجهة–النظر القائلة إن 'التوزيع' هو مجرد تسعير للخدمات الإنتاجية. ربما كان المخطط الثلاثى وسيلة بسيطة بالنسبة لهذه الأغراض ولكنه كان وسيلة فعالة بالتأكيد. أما الأمثلة الأخرى على الظلم الجدى، مما سيذكر بعد قليل، فترد فى نقد نايت لمذهب بوهم–باورك الذى تمت متابعته بصورة محكمة.

(٢٧٦) إذا تكلمنا بمنطق صارم، فمن شأن عدد هذه العوامل أن يكون غير–نهائى ذلك لأنها تشكل كمية متصلة continuum من الناحية النظرية.

تشبه الواحدة منها الأخرى - فهذه المحاولة يصعب تصنيفها من بين أكثر الآثام بشاعة التى اقترفها المنظرون ضد الواقعية يومًا ما. ينبغى على القارئ أن يلاحظ بعناية أن هذه المحاججة لا تهدف إلى العودة بنا إلى وجهة-نظر الاقتصاديين التى أشرنا إليها فى بداية هذه الفقرة. فكل ما أريد قوله هو إن فصل السلع الرأسمالية المادية عن العمل والأرض هو فكرة لا تثير الاعتراض من حيث الأساس وأنها يمكن أن تخدم أغراضًا مفيدة فى تحليل العلاقات البنيوية داخل الاقتصاد. ولم أشأ الدفاع عن الغرض المحدد الذى كان فى أذهان أولئك الاقتصاديين أولاً، أى هدف بناء كيان اسمه: رأس المال (المادى) من شأن الفائدة أن تشكل فيه سعرًا لخدماته مثلما تشكل الأجور سعر خدمات العمل والريع سعر خدمات العوامل الطبيعية. فنحن لا نهتم بالفائدة الآن بالضبط[٢٧٧]. ولكن لتجنب أى سوء فهم، فأننى أقول حالاً بأننى اعتبرُ إن من المتعذر تمامًا الدفاع عن نظرية الفائدة تلك[٢٧٨]، وأن المخطط الثلاثى هو مخطط منحوس بقدر ما يخدم أهداف تلك النظرية.

ومع ذلك، فرغم تبنى المخطط الثلاثى من قبل غالبية من الاقتصاديين، بيد إن الاتجاه كان بعيدًا عنه حتى وسط أنصار مفاهيم رأس المال (المادى). وكان مفهوم منجر حول السلع 'من الدرجة العليا' (حيث تُعامَل السلع الاستهلاكية كسلع من الدرجة الدنيا) يُورَد ضمن هذا السياق فى الغالب. ولكن الهجوم الأقوى على المخطط الثلاثى جاء من بوهم - باورك. فالأخير لم يدمر فقط، فى واحدة من مجهوداته الكثيرة الأشد لمعانًا فى مجال النقد، نظرية الفائدة المشار إليها أعلاه، بل أنه حارب أيضًا فكرة أن رأس المال (المادى) هو عامل متميز للإنتاج يمكن معاملته على مستوى واحد مع العاملَيْن 'الأصليَيْن': العمل والعوامل الطبيعية[٢٧٩].

---

(٢٧٧) مثلما أوضح البروفيسور فون هايك (The Pure Theory Of Capital, p. 5)، فقد تعطّل تحليل رأس المال بالتشديد الاستثنائى على مشكلة الفائدة التى كانت تميل إلى إزاحة كل المشاكل الأخرى من رأس المال المادى. ويجد القارئ، فى ذلك الكتاب، كثيرًا من الأمثلة حول هذه المشاكل الأخرى.

(٢٧٨) وبطبيعة الحال، فإن كل شىء يرتبط بكل شىء فى النظام الاقتصادى. وعليه، فإن العبارة الواردة آنفا لا تعنى القول إن بنية المجموعة المسماة رأس المال المادى غير ذات صلة بالفائدة.

(٢٧٩) ولذلك، فمن المؤسف أن نجد منظرًا بمنزلة السيد كالدور يعبّر عن رأى مناقض تمامًا لنظرية بوهم-باورك حول رأس المال بجمل تخرق بشكل واضح نص وروح تحليل بوهم-باورك (Econometrica, April 1938. p. 163). ومن المدهش أن يعزز هذا الرأى بسؤاله: 'إذا لم يكن هذا [أى بيان إن رأس المال هو عامل متميز للإنتاج وإن رأس المال والفائدة يمكن إدخالهما فى إطار نظرية الإنتاج والتوزيع على قدم المساواة مع العمل والأرض] هو ما كانت تهدف إليه نظريته، فما هو هدفها؟'. ما كان ينبغى على زميل البروفيسور فون هايك أن يجد الجواب على هذا السؤال صعبًا. ولكن بمعزل عن كل هذا، فأننى أذكر السيد كالدور بحقيقة إن بوهم-باورك كان مؤلف=

إن من الممكن التشكيك بكل من الدافع التحليلى والحكمة من تحويل المخطط الثلاثى إلى مخطط ثنائى، ولكن هذا التحويل ساعد على الإساءة للمخطط الثلاثى بالتأكيد، بقدر ما كان له من تأثير أصلاً. ومن الضرورى طبعًا تمييز هذا المخطط الثنائى عن مخطط ثنائى مختلف، يتماشى أكثر مع وجهات-نظر البروفيسور نايت، وأصبح مألوفًا أكثر وأكثر عند انقضاء الفترة: إذ قرر عدد متزايد من الاقتصاديين استيعاب العوامل الطبيعية ضمن السلع الرأسمالية على أساس إن خصوصيات الأولى، إنْ كانت موجودة أصلاً، لا تبرر معاملتها بصورة منفصلة(٢٨٠).

أخيرًا، ينبغى علينا أن نلاحظ المحاولة الأكثر جرأة، بين كل المحاولات التى تم الإقدام عليها حتى ذلك الحين، للتعبير كميًا عن رأس المال 'المادى': محاولة ج. ب. كلارك. فقد أدخل كلارك الأرض أيضًا ضمن مفهومه للسلع الرأسمالية. ولكنه إلى جانب هذا المفهوم، وضع مفهومًا آخر وهو: رأس المال البحت pure capital الذى قصدَ به خزينًا من القوة الإنتاجية المجردة. لو أن كلارك قد عرّفَ رأس المال البحت هذا فى صورة نقدية (أو فى أى قيمة أخرى)، لأصبح بنائه مفهومًا فى الحال. ولكنه كان يفكّر فيه كشىء فزيولوجى حاول إيصال معناه من خلال التشبيه. فشلال الماء يتألف، فى أى جزء من الثانية، من قطرات ماء فردية، ولكن هذه القطرات الفردية تروح وتحل محلها قطرات أخرى ويبقى الشلال فى حد ذاته نفس الشلال كما كان. وبالمثل، يتألف رأس المال البحت، فى أى لحظة، من سلع رأسمالية فردية؛ وأن هذه السلع الفردية (أو معظمها) تفنى وتحل محلها سلع أخرى؛ بيد أن رأس المال البحت فى حد ذاته يبقى (أو يمكن أن يبقى فى حالة ثابتة) رأس المال البحت نفسه. وبطبيعة الحال، يمكن التعبير، بهذه الطريقة، عن أى مجموعة من العناصر التى تجدد نفسها، كالسكان مثلاً (٢٨١)،

=نظرية للفائدة يمكن تسميتها كنظرية علاوة (Agio) كأفضل تسمية لها.

(٢٨٠) قد يكون أو لا يكون ذلك ملائمًا تبعًا للهدف منه. وهذا هو كل ما ينبغى قوله بشأنه. وبالفعل، فقد كانت هناك مناقشة مطولة حول ما إذا كان إدخال الأرض ضمن مفهوم رأس المال 'صحيحًا' أم 'خاطئًا' كما لو كنا أمام قضية حقيقية. إن الاهتمام الذى أبداه الاقتصاديون- فى هذه الحالة كما فى حالات كثيرة أخرى- فى 'مشكلة' متصورَة كليًا هو، على أى حال، الشىء الوحيد الذى تجدر ملاحظته بشأن هذه المناقشة، ولا ينبغى علينا أن نبقى هنا لطرح حجج معينة والحجج المضادة لها.

(٢٨١) أسمى ف. ديفيسيا F. Divisia مثل تلك المجموعات ensembles renouveles.

مادام المرء لا يخدع نفسه بالاعتقاد بأن مفهومًا كهذا من شأنه أن يحل مشكلة ما. ومع ذلك، فقد سمح كلارك لنفسه أن ينخدع بهذا الشكل وتصورَ عن قناعة بأنه أثبت وجود عامل دائم للإنتاج يمكنه أن يغل دخلاً صافيًا.

رابعًا، إن الحدث الذى اجتذب أقصى اهتمام عالمى فى هذا الحقل وأثبت منذ ذلك الحين أنه مصدر خصيب للمناقشة والعمل الوضعى معًا، هو نشر نظرية بوهم-باورك لرأس المال. ولما كان جيفونس قد استبق النقاط الرئيسية، فمن الملائم أن نبتدأ بفصله المتعلق بنظرية رأس المال (Theory of Political Economy, ch. 7). أعلن جيفونس هناك أنه يواصل التقليد 'الكلاسيكى' (الريكاردى) الذى أعلن اتفاقه الأساسى معه[٢٨٢]. ومع ذلك، فإذ يلاحظ جيفونس- مثلما فعلَ ماركس- إن مفهوم ريكاردو لرأس المال يتضمن أشياء مختلفة كالسلع الأجرية wage goods من ناحية، والآلات والمعدات والمواد الخام من ناحية أخرى، فقد اقترح أن يقتصر مصطلح رأس المال على السلع الأجرية فقط وذلك، على ما يبدو، لنفس السبب الذى دفعَ ماركس إلى فصل السلع الأجرية كرأسمال متغير عن بقية رأس المال، أى عن رأسمال الثابت. وإذ يسأل جيفونس نفسه عن أفضل طريقة لتعريف الوظيفة المميِّزة لرأس المال المخصص للسلع الأجرية هذا wage good capital، فمن الطبيعى جدا أن يعثر على الجواب، الذى لم يكن جديدًا حقًا، القائل إن رأس المال هذا يستخدم فى تموين العمل[٢٨٣]- ولو أراد، لكان بوسعه أيضًا أن يقول: لاستغلال العمل- أثناء الوقت المطلوب لإنتاج الأشياء التى تم تشغيل العمال من أجلها فعلاً. ولكن عند هذه النقطة، يرد تيار من الأفكار لم يكن موجودًا فى محاججة الريكارديين صراحةً[٢٨٤]. إذ يخبرنا جيفونس أن رأس المال 'يسمح لنا بالإنفاق على العمل مقدمًا'. وعليه، فإن امتلاك wage good

---

(٢٨٢) حينما نأخذ بالاعتبار أن الكتاب ككل يحمل طابع المقالة أو 'المسودة' أساسًا، فأننى أجازف بطرح الفرضية القائلة إن جيفونس، حينما شرع بالكتابة حول موضوع رأس المال، أدرك بأن الموضوع لا يمت بأى صلة إلى ذلك القسم من النظرية الذى تصورَ هو نفسه أنه قام بتثويره. ولذلك، فقد عزمَ فعلاً على تناول رأس المال وفقًا لخطوط 'كلاسيكية'. وحينما كانت أفكاره تتطور، فلا يمكن أن يكون قد فشل فى ملاحظة أنه كان يطرح أفكارًا جديدة. ولكن نظرًا لعدم اكتراثه، فقد ترك المقدمة كما كتبت قبل أن يعرف كليًا ما كان بصدد قوله.

(٢٨٣) العمل فقط- إنها لزلة غريبة بالنسبة للخصم الكبير لنظرية القيمة القائمة على العمل، أن يتجاهل، فى هذه المحاججة، كل مستلزمات الإنتاج الأخرى.

(٢٨٤) ومع ذلك، ربما شجعَ على تلك الأفكار كتابٌ آخرون، مثل هيرن Hearn، الذى استشهد جيفونس بعمله: (1863) Plutology فى هذا الفصل، إضافة إلى الفصول الأخرى.

capital هو شرط مسبق لإدخال 'التحسينات فى عرض السلع مهما أطالــت هــذه التحسينات متوسط الفترة الفاصلة بين لحظة ممارسة العمل وظهور نتيجته أو هدفه النهائى' (ص ٢٤٨، الحروف المائلة لجيفونس) كبناء طريق سكة حديــد، مــثلاً. وعليه، فإن الوقت الذى يمكننا 'تمويله' finance – والذى هو، لدى جيفونس، نفس الوقت الذى نملك فيه السلع الأجرية لتموين العمل المستخدم فى بناء الطريق بشكل مباشر وغير مباشر– هو أحد الشروط التى تُحد من اختيارنا بين طــرق الإنتــاج، ومن هنا فهو محدِّد للمنتوج الذى يجرى إنتاجه. ومع ذلك، فإن هذا الوقت، الــذى يدخل الآن عملية الإنتاج ومفهوم رأس المال معًا، ينبغى أن يشــمل لــيس وقــت الإنتاج والبناء فقط ولكن، فى حالة المنتوج الذى يتألف من سلع معمِّرة أو من تدفق معين من السلع، وقت 'عدم الاستثمار' أيضًا uninvestment. وهكــذا ننقــاد إلــى التمييز بين 'كمية رأس المال المستثمر' amount of capital invested و'كمية مــا يُستثمر من رأس المال' amount of investment of capital حيث يتحــدد الأخيــر بضرب كل جزء من رأس المال المستثمر فى أى لحظة 'بطول الوقت الذى يبقــى فيه ذلك الجزء مستثمرًا'(ص ٢٤٩). ثم تتبعْ ذلك الأشكال التوضــيحية المعروفــة إضافة إلى الأمثلة التوضيحية. إن هذا القول يمثل (أو يوحى ب) مفهوم جديد للبنية الزمنية للجهاز الإنتاجى. ويحسن القارئ صنعًا لو رجــع بنفســه إلــى جيفــوس. وإضافة إلى ذلك، فأننى أجازف بأن أطلب من القارئ شيئين: أن يهمل التفاصــيل وأن يركز على الفكرة الأساسية؛ وأن يعترف بأن هذه الفكرة إلى هذا الحــد هــى فكرة غير واضحة وهراء كامل[٢٨٥].

سبق أن قدمنا أسباب الاعتقاد بأن نظرية بوهم–باورك حــول رأس المــال كانت نظرية أصيلة ذاتيًا. ولكن من الملائم معاملة هذه النظرية كما لو إنها لم تكن سوى إحكام لأفكار جيفونس[٢٨٦].

أولاً، يتعين علينا إهمال الصعوبة التى تنشأ عن حقيقة إن بوهم–باورك قــد عرّف رأسماله كمنتجات وسيطة، رغم إن مفهومه عن رصيد الكفاف subsistence

(٢٨٥) قد يبدو ذلك الطلب غريبًا ولكن تشجعنى عليه كثيرًا بعض الحجج التى قُدمت فــى المناقشــة فــى الثلاثينات. وقد أطلب طلبًا آخر وهو الاعتراف بأن 'العمر الإنتاجى' duration، بالمعنى الذى هــو واضح من النص الوارد فى المتن، لا يمثل مجرد تفصيل تكنيكى ليس له صلة اقتصادية ما.
(٢٨٦) ومع ذلك، فإن صلة القربى التى تربطها بالأفكار الريكاردية والماركسية واضحة (انظــر الفصــل الخامس، القسم السادس، أعلاه).

fund يلعب نفس الدور بالضبط الذى يلعبه مفهوم جيفونس: رأس المال المخصص للسلع الأجرية wage good capital[٢٨٧]. نحن نقبل مفهوم جيفونس ولكننا لا نستطيع أن نترك هذه النقطة دون التشديد على مفهوم بوهم-باورك للمنتجات الوسيطة (كالأدوات والمواد الأولية) كسلع استهلاكية فى طور النضوج (مفهوم تاوسك: 'الثروة الأولية غير المكتملة' inchoate wealth). إذ ينطوى هذا المفهوم على عمق لا نجده لدى جيفونس[٢٨٨].

وإذ نستعيد التشديد الذى وضعه جيفونس على العلاقة بين طول الفترة التى يسمح لنا مفهومه عن wage good capital 'بتمويلها' واستعمال طرق إنتاج أفضل، نجد إن نفس الفكرة ترد، مع تشديد إضافى، فى مفهوم بوهم-باورك حول'عملية الإنتاج غير المباشرة' roundabout process of production (Produkionsumwege) أى إنتاج السع الاستهلاكية بواسطة إنتاج السلع الوسيطة. إن الإنتاجية الأكثر(Mehrergiebigkeit) التى تتيحها التكنولوجيا الأفضل ترتبط بشكل وثيق بإدخال مراحل إضافية من الإنتاج، وهذا يرتبط بدوره بإطالة الوقت الذى يبقى خلاله استثمار معين محجوزًا locked-up، بحيث نبقى نتساءل، مع إهمال الاستثناءات غير المهمة نسبيًا (التى شدّدَ بوهم-باورك على تمييزها)، عما إذا كان بوهم-باورك فى وضع يسمح بالاعتراف بحدوث تحسينات تقّصر من ذلك الوقت بدلاً من إطالته[٢٨٩]. افترض بوهم-باورك حينذاك إن منتوج كمية معطاة

---

(٢٨٧) يعانى رصيد الكفاف لدى بوهم-باورك حتى من نفس العيب- الذى أزاله فيكسل فيما بعد- أى أنه رصيد مخصص لتموين العمل فقط (مفهومًا كعمل متجانس، بالضبط كما هو لدى ريكاردو) وليس لدفع خدمات العوامل الطبيعية أيضًا (وربما خدمات رأس المال أيضًا). ولكن هذا لا يعود إلا إلى الرغبة بتبسيط مشكلة كانت قد أرهقت مقدرته التكنيكية كما كانت عليه.

(٢٨٨) هناك أيضًا شيء يلزم قوله حول الوجه الآخر من ميدالية بوهم-باورك. إذ تمثل منتجاته الوسيطة سلعًا استهلاكية غير مكتملة 'inchoate consumers' goods. ولكن حينما ننظر إليها من الجانب الآخر، فهى خدمات إنتاجية متراكمة (كما كانت عملاً مكتنزًا بالنسبة 'للكلاسيك'). يثير هذا الأمر حقًا قضية 'انحلال' resolution رأس المال إلى 'خدمات العاملين الأصليين' التى استخلصَ بوهم-باورك منها الكثير واستخلصَ منها نقاده أكثر. ونظرًا إلى أنه لم يتم، منذ أيام غوريلا، أى منتوج وسيط بواسطة العمل وخدمات العوامل الطبيعية فقط، فلا يمكن قبول هذا الانحلال. كما إنه ليس ضروريًا، مثلما سيتبين فى نهاية هذا القسم.

(٢٨٩) نظرًا لكثرة الانتقادات الموجهة إلى بوهم-باورك من هذه الناحية، ينبغى أن نتذكر نقطتين. أولاً، وكما سنرى بعد قليل، يصف بوهم-باورك عمليته غير المباشرة برقم لا يمثل الوقت البحت. إذ يمكن أن تزداد 'فترة الإنتاج' لديه حينما لا يزداد الوقت الذى تأخذه العملية الإنتاجية – وهذه هى حالة 'توسيع' أى إطالة بنية رأس المال – أو حتى حينما ينخفض. ثانيًا، كان على بوهم-باورك أن يوضح إن محاججته تسرى فقط على 'التحسينات' التى كانت ضمن الأفق التكنولوجى=

من 'العمل' يزداد مع كل زيادة فى 'كمية ما يُستثمر من رأس المال' بمفهوم جيفونس amount of investment of capital. ولكنه افترض أيضًا إن هذه الزيادة تمضى بمعدل متناقص[٢٩٠]. وهذا بمثابة قانون معين لتناقص الغلة (المادية) يشبه أساسًا تناقص قانون الإنتاجية الحدية من أى عامل آخر: وفى الجداول الحسابية التى استعملها بوهم-باورك لتوضيح أفكاره (انظر، مثلاً، عمله: Kapital und Kapitalzins, 11, p. 463 et seq. Of 3rd ed.)، فأنه 'أضاف'، إذا صح التعبير، وحدات متتالية من الزمن إلى كمية معطاة من الموارد (فعليًا: من العمل فى الشهر الواحد). إن القيد الذى يتضمنه هذا أقوى مما هو ضرورى ولكنه جعل التقدم أسهل بالنسبة لبوهم-باورك مما كان سيكون الحال عليه من دونه. ومع ذلك، لا ينبغى أن ننسى، عند تقييم مستوى هذه الفرضية، الدرس التالى من أحد علماء الطبيعة: من الممكن تبرير فرضية معينة ليس فقط عن طريق الإثبات، القائم على المشاهدات،

=technological horizon للمنتجين من البداية. وينبغى استبعاد الاختراعات التى توسع من هذا الأفق كما هو شأنها على الدوام بالمعنى المألوف فى نظرية الإنتاج التى يعتبر الأفق التكنولوجى ('حالة الفنون') معطى بالنسبة لها. ولكن غزو الاختراعات هذا- أى طرق الإنتاج، الجديدة، ليس بمعنى إنها لم تكن مطبّقة من قبل بل بمعنى إنها لم تكن معروفة من قبل- هو الذى، عند التدقيق، يهيئ الحالات التى يقترن فيها تكنيك 'أفضل' بتقصير 'فترة الإنتاج' حتى بمعنى بوهم-باورك. إن مسلمة بوهم-باورك لا تعَد غير معقولة ما دمنا نتحرك ضمن أفق تكنولوجى معطى وثابت. ولكى نوضح هذا، لنبدأ من حالة يكون فيها الاقتصاد فى توازن (تنافسى) كامل؛ ولنفترض أيضًا، بقصد تبسيط المحاججة ليس إلاّ، إن الموارد الإنتاجية معطاة، وثابتة، ومخصصة بصورة مثلى (وهذا حشو حقًا). إن السبب الوحيد الذى يتيح، فى هذه الظروف، وجود طرق إنتاج 'أفضل' من تلك المستعملة بالفعل ولكنها ما تزال غير مستعملة رغم ذلك يتمثل، كما هو واضح، فى إن الطرق الأفضل يتعذر 'تمويلها' بمعنى جيفونس-بوهم باورك. ولكن نظرًا، فى ظل الشروط المفترضة، إلى إن رأس المال مستعمل كليًا وبصورة مثلى، فإن السبب الوحيد لتلك الاستحالة يعود، بدوره، إلى إن الطرق الأفضل من شأنها أن 'تحتجز' كثيرًا من رأس المال لوقت طويل. والآن، لندع رأس المال المخصص للسلع الأجرية wage good capital يزداد مع بقاء كل المستلزمات الأخرى ثابتة. سيوافق كل واحد على أن ذلك سيكون لصالح الاستثمار الجديد فى المنتجات التى تتضمن 'فترة' أطول. وهذا هو كل ما هو ضرورى.أما أن جزءا من الزيادة سيتم امتصاصه من قبل الأجور وبالتالى يتجه نحو تمويل الإنتاج المخصص للاستهلاك المباشر فهذا بعيد جدا عن أن يشكل اعتراضًا إلى حد أنه يشكل جزءا جوهريًا من نظرية الأجور لدى بوهم-باورك. وللتخفيف من ذنوب النقاد، ينبغى الاعتراف، أولا، بأن بوهم-باورك لم يكتب محاججته بصورة مرضية لأن الناشر كان ينتظر بإلحاح دفعات جديدة من المخطوطة عام ١٨٨٨؛ وثانيا، بأن بوهم-باورك، لانهمار الانتقادات عليه، لم يحسِن الدفاع فى الغالب (وبخاصة فى موضوع الاختراعات).

(٢٩٠) إذا رمزنا إلى المنتوج المادى ب p، وسائل الإنتاج ب ... a, b, c، ورمزنا إلى الزمن ب t، يكون لدينا:

$(p = f\ a, b, c, \dots t)$، أى الفكرة التى تختزل بالفعل إلى نوع ما من الزمن (انظر الفصل السابع، القسم الثامن، أدناه).كانت فرضيتنا بوهم-باورك كما يلى:

للحقائق التى تشدد عليها بل عن طريق نتائجها أيضًا.

أخيرًا، إن تقسيم مفهوم جيفونس 'كمية ما يُستثمَر من رأس المال' – الذى يمتلك بُعدًا زمنيًا – على مفهومه الآخر 'كمية رأس المال المستثمر' – الذى لا يمتلك بعدًا زمنيًا – يعطى مفهوم بوهم-باورك المشهور: 'فترة الإنتاج'. يراد بهذه الكمية أن تصف، برقم واحد، بنية الإنتاج، وإذا أمكن بنية الإنتاج الوطنى الكلى، وأن تؤدى دورها بوصفها المتغير الأساسى فى نظرية رأس المال.شكليًا، تمثل هذه الكمية مركزًا للجاذبية. تصورْ العدد n من الجسيمات من الكتل m, m,... m التى تقف فى خط مستقيم. إذا أخذنا هذا الخط كمحور ورمزنا إلى إحداثيات الجسيمات على هذا المحور ب x, x, ..., x، فإننا نجد إن إحداثية X لمركز جاذبية تلك الجسيمات هو

$$X = \frac{m\ x\ +\ m\ x + ..m\ x}{m\ +\ m + ..m}$$

والآن، دع كتل الجسيمات m's تمثل، بدلاً من العدد n من كتل الجسيمات، الكميات n من الموارد المادية التى تُضاف بشكل متتابع، عند النقاط n من الزمن،: t ... t لإنتاج سلعة استهلاكية يتم بيعها واستهلاكها بعد فترة أخرى تقضيها السلعة فى المخزن(٢٩١). إن هذه البنية تفرض علينا أما ضرورة مطابقة هذه الموارد المادية بعامل وحيد متجانس – علمًا بأن بوهم-باورك اختار وحدات متجانسة من العمل كما هو شأن جيفونس(٢٩٢) – أو افتراض إن هذه الموارد تتألف من جرعات لا يتغير تركيبها. وكمحور، نختار الآن الزمن بدلاً من البعد، وعلى النقطة صفر على هذا المحور نختار تلك النقطة من الزمن التى تُباع عندها السلعة الاستهلاكية. ومن الواضح، إن كل النقاط الزمنية t's ستكون على يسار نقطة الصفر وبالتالى سالبة، وأنها تتناقص عدديًا كلما مضينا من الفعل الأول من الاستثمار فى النقطة الزمنية t التى على اليمين نحو نقطة الصفر. يمثل التعبير(٢٩٣):

---

(٢٩١) هذا هو انحراف بسيط عن بنية بوهم-باورك.

(٢٩٢) وبشكل محدد، فأنها ينبغى أن تكون 'حد الكفاف' ككمية متجانسة. ومع ذلك، فمن الواضح إن بوهم-باورك لم يحب أن يذهب بعيدًا إلى هذا الحد.

(٢٩٣) لقد جُعل التعبير موجبًا وذلك بوضع علامة ناقص فى بدايته نظرًا إلى أن النقاط الزمنية t's تدخل بصورة سالبة. سيرى القارئ إن من المعقول تمامًا اعتبار 'الاستثمار' ككمية سالبة أساسًا من زاوية 'المستثمر': فالاستثمار هو شيء معين يتخلى هذا الأخير عنه. ومع ذلك، فإن T نفسها ينبغى أن تكون موجبة.

$$T = \frac{m\,t + m\,t + ..m\,t}{m + m + ..m}$$

الذى يمتلك بعدًا زمنيًا فقط (ما دام بعد الموارد يلغى بعضه بعضًا) فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك. إن هذه العبارة غير ملائمة إلى أقصى حد-ويصعب تصور عبارة أخرى تتفوق عليها فى هذا- وهى تفسر إلى حد بعيد غزارة الانتقادات العدائية.ولكن معنى العبارة نفسها واضح: فهى تمثل متوسط المسافات الزمنية لبيع كل المنتجات من كل وحدات 'العمل المستثمر'[٢٩٤].

إن الحاجة إلى طرح ملاحظات على هذه النظرية حول رأس المال (إضافة إلى تلك التى قُدمَت بالفعل) قد قللتْ منها كثيرًا حقيقة إن البروفيسور نايت، وهو الأكثر بروزًا بين نُقاد هذه النظرية، اعترف بأن النظرية صحيحة فى ظل كل الفروض التى وضعها بوهم-باورك[٢٩٥]. أولاً، ينبغى التشديد مجددًا على أننا لا نهتم هنا بنظرية بوهم-باورك للفائدة أو بدلالات أى من عناصر نظريته عن رأس المال على تلك النظرية. وهذا يخلق الكثير من الاختلاف. وكمثال، تخيلْ المحاججة التى تدور حول عملية متزامنة يمضى فيها الإنتاج والاستهلاك بصورة مستمرة معًا

---

(٢٩٤) فى عمله: Rate of Interest، تساءل ارفنج فيشر لماذا ينبغى اعتبار ذلك المتوسط الموزون بوصفه الطريقة 'الصحيحة' لقياس فترة الإنتاج. ومن الواضح إن ذلك السؤال أربك بوهم-باورك كثيرًا (انظر: Exkurs 3, in the 3rd and 4th ed. Of Kapitak und Kapitalzins, 2) ولكن كان ينبغى أن يكون من السهل الإجابة على ذلك السؤال. بل ما كان ينبغى حقًا إثارته أصلاً.

(٢٩٥) إن لذلك الطريق المختصر مخاطره طبعًا؛ كما أنه يحرم القارئ من الفوائد من التدريب على فن التنظير التى يمكنه أن يكسبها من المناقشة الأكمل. وللتعويض عن ذلك، أحيله إلى مقالة السيد كالدور: 'The Recent Controversy on the Theory of Capital.' Econometrica, July 1937، حيث تقدم الهوامش الثلاثة الأولى فيها ثبت مراجع بالنسبة للثلاثينات بما فيها طبعًا مقالة النصير الفعال البروفيسور نايت. ولا أضيف إلى ثبت المراجع هذا (ما عدا رد نايت: 'Reply,' ibid, January 1938 ورد كالدور Kaldor: 'Rejoinder,' ibid. April 1938) سوى الأعمال التالية: F. Burchardt.' Die Schemta des stationaren Kreislaufs bei Bohm-Bawerk und Marx' (Weltwirtschaftisches Archiv, October 1931 and January 1932) ; W. Eucken, Kapitalthepritische Untersuchungen (1934) ; J. M. Thompson,' Mathematical Theory of Production Stages in Economics,' Econometrica, January 1936. أما عمل ف. أ. هايك: (Pure Theory of Capital (1941)، فلا يقدم وجهات-النظر الأحدث فقط ولكنه أيضًا يلقى ضوءًا مهمًا (فى الجزء الأول منه) على السجال حول رأس المال. ومن بين الانتقادات الأبكر، سوف أذكر فقط انتقاد فيشر الوارد فى عمله: Rate of Interest وكذلك عمل فون بورتكيفيج von Portkiewicz: 'Der Kardinalfehler der Bohm-Bawerkschen Zinstheoeie' (Schmoller's Jahrboch, 1906. وما يثير الانتباه فى العمل الأخير هو روحه المعادية التى لا تقبل المهادنة والتى تختلف بصورة تثير الدهشة عن الروح التى أبداها فى أعماله النقدية المشهورة حول ماركس. ويأتى رد بوهم-باورك غير الموفق كليًا على الاثنين فى الطبعتين الثالثة والرابعة من عمله Kapital und Kapitalzins.

وحيث يجرى تنسيق كل عناصرها بشكل تام، فإن فكرة فترات الإنتاج تكف عن أن تمتلك أى أهمية وحتى أى معنى ويمكن بأمان معاملة الإنتاج كعملية لا ترتبط بزمن معين timeless. وهنا، فقد يصح القول إن فترة الإنتاج فى عملية كهذه تكف عن أن تكون لها أى أهمية فى تفسير الفائدة(٢٩٦). ولكن هذا لا يعنى نفس ما يعنيه القول إن المفهوم لا يمتلك جدوى أو حتى معنى فى عملية كهذه. فحتى فى شلال كلارك، الذى نفترض أنه منتظم بصورة تامة، يمكننا مثلاً أن نحاول تعريف الوقت الذى تأخذه قطرة من الماء فى المتوسط من قمة الشلال إلى قاعه مما يهيئ طريقة لوصف بعض خصائص الشلال، رغم إنها طريقة غير كاملة إلى حد بعيد. وبالمثل، فمن شأن فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك أن تعبّر، عند قبول فرضياتها، عن إحدى أكثر الخصائص دلالة بالنسبة لعملية اقتصادية معينة مهما كانت هذه العملية 'غير دورية' cycleless. وقد أوضح البروفيسور مارشاك Marschak(٢٩٧) هذا الأمر فى واحدة من المساهمات البناءة القليلة فى نظرية بوهم-باورك لرأس المال.

ثانيًا، ينبغى أن نضع فى أذهاننا نواقص بوهم-باورك التقنية التى جعلت فكرته عرضة لهجوم ناجح شكليًا أكثر مما كانت ستكون عليه تلك الفكرة لو كانت قد قُدمت بجهاز تقنى أقوى. على أى حال، لقد تمت تقوية هذا الجهاز من قبل كتاب عدة، وبخاصة غيفورد(٢٩٨) ومارشاك. ثالثًا، وبمعزل عن نواقصه التقنية، فلا ينبغى أن ننسى إن مفهوم فترة الإنتاج، كما صاغه بوهم-باورك، كان مجرد وسيلة للتعبير عن جانب واحد من العملية الاقتصادية وأنه أهمل كل الجوانب الأخرى، وإن هذا هو ما قصده فيكسل حينما قال إن نظرية بوهم-باورك كانت نظرية 'مجردة' جدا إلى حد أنها يصعب أن تشكل حتى مقاربة أولية للحقيقة. ولهذين السببين معًا، فإن هذه البنية كلها تبدو كئيبة، إنْ لم نقل غريبة.

ومن الممكن، دون صعوبة كبيرة، إزالة بعض الجوانب التى تفسر هذا الانطباع. كانت معرفة جيفونس أفضل من أن يترك العملَ يُضاف إلى منتوج

---

(٢٩٦) رغم أننى قد أثرت بنفسى هذه النقطة قبل أربعين سنة،، فلا أرى الآن إنها تُستقبل جيدًا.

(٢٩٧) Jacob Marschak,'A Note on the Period of Production,'Economic Journal, March 1934.-إن محاججته تجرى من خلال القيم كما يبدو، ولكن فى نسبة القيمة الكلية للمخزونات القائمة من السلع إلى قيمة التدفق من السلع الاستهلاكية الجاهزة، فإن بُعد القيمة يلغى بعضه بعضًا.

(٢٩٨) C. H. P. Gifford,' The Concept of the Length of the Period of Production,' Economic Journal December 1933. أما مارشاك، فقد أشرنا إليه توًا.

وسيط ليتنامى إلى أن يظهر منتوج استهلاكى نهائى يسُتهلك فى الحال. فكما ذكرنا آنفًا، فإن جيفونس قد أدخل عملية 'عدم الاستثمار' بحيث إن فترته لم تكن فترة إنتاج فقط. وقد أضاف بوهم-باورك نفسه، متأثرًا براى، فكرة الاستنفاد التدريجى للسلع الاستهلاكية المعمِّرة. كما إن فيكسل قد أوضح كيف إن خدمات العوامل الطبيعية يمكن أن تدخل فى الصورة سوية مع العمل. وقد عالج تلميذه البروفيسور أوكرمان Akerman، المتأثر براى أيضًا، فى واحد من الأعمال الأكثر أهمية فى هذا الحقل، مشاكل رأس المال الثابت الذى يغيب عن مخطط بوهم-باورك بصورة ملفتة للنظر[٢٩٩] يمكن إزالة أحد تلك الجوانب التى تبعث على السخرية إلى أقصى حد كما بدا الأمر للنقاد- أى أن فترة الإنتاج لدى بوهم-باورك تبدأ، كما يبدو، من حالة يتحقق فيها كل الإنتاج دون أدوات أو مواد قط وإن الأفراد يصطادون السمك بأيديهم العارية- وذلك بمجرد أن ندرك إن كل النظرية الاقتصادية هى نظرية تخطيط ويتعين عليها بالضرورة أن تقبل كل نتائج الماضى- بما فى ذلك المصانع، والمعدات والخزين- كمعطيات. وعندئذ فإننا نكف عن محاولة بناء عملية اقتصادية ما ab ovo {من البداية} وأن نأخذ بالاعتبار، ونحن نتطلع إلى الأمام فقط، 'كمية ما ينبغى تحقيقه من الاستثمار' amount of investment to be done بدلاً من 'كمية ما يستثمر من رأس المال' amount of investment of capital[٣٠٠]. وارتباطًا بذلك، فمن شأن هذا أيضًا أن يزيل أحد الدوافع 'لانحلال' resolution كل السلع

(٢٩٩) Gustaf Akerman, Realkapital und Kapitalzins (1923-4 ٤٦). حول هذا الموضوع، انظر ملاحظة فيكسل التى أعيد نشرها فى الملحق الثانى من عمله: Lectures، وإعادة الصياغة الجزئية التى وضعها أوكرمان نفسه: Om den industrialla rationalaliseringen.. (1931. وتكمل هذا العمل مساهمة اريك ليندال Erik Lindahl (التى تتوافر باللغة الإنجليزية تحت عنوان: 'The Place of Capital in the Theory of Price' بوصفها الجزء الثالث من عمله: Studies in the Theory of Money and Capital, 1939) وذلك من زاوية أخرى تقترب من فالراس.

(٣٠٠) إن السؤال: لماذا لم يفعل بوهم-باورك ذلك هو سؤال مهم نوعًا ما. وأتصور إن الجواب يمكن العثور عليه فى الموقف الغريب الذى كان موقفا عامًا بين الكتاب النمساويين. إذ لم يقتنعوا قط بتفسير حالة معينة من عملية معينة وفقا للحالات السابقة من نفس العملية. فقد كانوا يشكون بوجود تفكير دائرى فى أى محاججة تفعل ذلك - أو، على الأقل، تتعامل مع المسألة الأساسية كحقيقة، رغم أنها لم تثبت بعد. فأى تفسير 'سببى' ينبغى أن يكون 'أصليًا' genetic. ويتعين عليه أن يميط اللثام عن الأصول 'المنطقية' للأشياء. وهكذا، كان يجب، بالنسبة لنظرية رأس المال، أن تتطور عن ظروف لم يكن فيها رأسمال. وفى الواقع، أعتمد بوهم-باورك، لغرض الحصول على فترة قصيرة بشكل معقول، على فرضية أعدت خصيصًا مفادها أننا كلما عدنا إلى تاريخ عملية صناعية معينة، فإن كميات الموارد التى استعملت فى الماضى ولكنها ما تزال موجودة فيها (الحديد المستخرج من المناجم فى الأزمنة الرومانية الذى ربما ما يزال موجودًا فى سكينة الجيب الحديثة) تتناقص بزمن معدله أسرع من الزمن الذى ينبغى أن تتضاعف فيه.

الرأسمالية إلى 'أرض وعمل' أو إلى عمل فقط. وبالمثل، يمكننا أن نتخلص من 'خطية' مخطط الإنتاج لدى بوهم باورك- أي من الفكرة القائلة إن كل المنتجات تظهر كنتيجة لعمليات لا يُضاف خلالها إلى نتائج المرحلة السابقة، في كل مرحلة وسيطة، سوى العمل. كما لا يبدو من المستحيل أن نشتق، من 'فترات' المنشآت الفردية، الفترة الاجتماعية للإنتاج التي هي ضرورية في نظرية بوهم-باورك. ولجعل مفهوم بوهم-باورك لبنية رأس المال يخدم نيته التحليلية، ينبغي أن تكون هذه البنية واقعًا ماديًا؛ ويجب أن تكون الكميات المختلفة من المنتوج، التي تنتجها بنى مختلفة زمنيًا، قابلة ماديًا للمقارنة. لتأمين المستلزم الأول، يلزمنا بالفعل موردًا متجانسًا من الناحية المادية لا تختلف عناصره إلاّ في البعد الزمني؛ ولتلبية المستلزم الثاني، ينبغي أن تكون المنتجات، التي تدخل جداول بوهم-باورك، متماثلة نوعًا ونوعيةً ولا تختلف إلاّ من حيث كميتها المادية. ومن المتعذر تلبية هذين المستلزمين إلاّ في حالات خاصة. وإن هذا هو ما يختزل القيمة التحليلية لنظرية رأس المال لدى بوهم-باورك، إلى هذا الحد، إلى مثال توضيحي غير عملي لجانب من الواقع[٣٠١]. ولكن القارئ قد يسأل هنا: إذا كنا نعترف بكل هذا، وإذا كنا ندخل كل هذه التصحيحات، فماذا يتبقى من نظرية بوهم-باورك لرأس المال، وبخاصة مفهومه لفترة الإنتاج؟ حسنًا، لا يتبقى شيء غير الفكرة الجوهرية. وإن هذه الفكرة تبقى تثبت فعاليتها عبر ما تثيره من نقد وكل قطعة في العمل البنّاء[٣٠٢].

---

(٣٠١) تتكرر مثل هذه الأوضاع في علم الاقتصاد على نحو أكثر مما يمكن أن يتصوره المرء. يقدم عمل ماركس أمثلة عدة عنها. والمثال الثاني هو فكرة البروفيسور بيجو عن باوند من الموارد كان قد طرحها أولاً (في الطبعة الأولى من عمله Wealth and Welfare) ثم أسقطها فيما بعد. وتقدم سلة مارشال من السلع، التي استعملها في نظريته للتجارة الدولية، مثالاً آخر. والمشكلة قد لا يتعذر حلها. (انظر، مثلاً: W. Leontief, 'Composite Commodities and the Problem of Index Numbers,' Econometrica, January 1936). وفي جميع الأحوال، فإن هذه الأمثلة تبين إن الحجج التي تشير إلى العمل في ظل الصعوبة المذكورة هي حجج لا تخلو من القيمة بالضرورة.

(٣٠٢) ثمة إعادة تفسير بناءة حديثة لبوهم-باورك لم نوردها لحد الآن وهي ترد في عمل هيكس: Value and Capital (1939), ch. 17. إن إعادة التفسير هذه لم تتم وفقًا لروح بوهم-باورك. ولكنها تثبت إن أفكار بوهم-باورك أقلقت البروفيسور هيكس. وقد أقام البروفيسور دوغلاس Douglas عن غير قصد نصبًا تذكاريًا لبوهم-باورك في الفصل التاسع من عمله: Theory of Wages (1934), p. 128.

٣- الثورة فى نظرية القيمة[٣٠٣] والتوزيع

نحاول فى هذا القسم أن نصوغ بشكل أولى تمامًا ما تضمنته هذه الثـورة، كما تُسمى، والإضافة التى قدمتها إلى التحليل الاقتصادى. ولهذا الغرض، سـنتبنى لغة نظرية المنفعة الحدية فى شكلها الأصلى والأكثر بساطة. كما سنستعمل بشكل رئيسى النسخة النمساوية منها لأن النمساويين (منجر وفيزر وبوهم-باورك)، رغم تخلف تكنيكهم، نجحوا فى إبراز جوانب أساسية معينة بصورة أوضح مما فعل جيفونس أو فالراس. أما تعاليم مارشال، فترد، كمقارنة منورّة، فى كل من هذا القسم والفصل القادم حيث نتحرك على المستوى الأرفع لفالراس[٣٠٤].

وسنعالج فى الفصل السابع تاريخ نظرية المنفعة الحديـة نفسـها وتـاريخ خلفائها. ولكننا بحاجة لبضع جوانب منها هنا بالضبط. لقد انطلق منجر مما تصورَ إنها الحقائق الواضحة عن الحاجات البشرية التى صاغها كما يلى:أولاً، هناك فئات مختلفـة مـن الحاجـات wants أو الأذواق testes أو الرغبـات desires (Bedurfniskategorien) كالرغبة فى الطعام، والمسكن، والملبس، وما شابه، التـى تعرّف مفهوم السلع Goods ويمكن ترتيبها فى ترتيب محدد من الأهمية (الذاتيـة)؛ ثانيًا، فى إطار كل فئة من هذه الفئات، ثمة، كحقيقة نفسية معطاة، سياق محدد مـن الرغبة بتحقيق زيادات إضافية من كل سلعة (Bedurfnisregungen) نحس بها كلما واصلنا استهلاك زيادات متتالية من السلعة. لقد أوضح منجر هذا فى جدول رقمى، أعادَ البروفيسور ستغلر تقديمه (المرجع السابق، ص ١٤٤)، ودرسَ بشكل دقيـق عددًا كبيرًا من الأسئلة التى تبرز بالارتباط مع المخطط- مثل إلى أى حـد يمكـن أخذ هذه الحاجات كمعطيات، رغـم قابليتهـا للتوسـع وسـهولة الـتحكم فيهـا malleability. وإذ نهمل هذه الأسئلة، فأننـا نتقـدم حـالاً لطـرح المسـلمة- أو 'القانون'- التى كانت أساسية للنظرية 'الجديدة' أو 'النفسية' للقيمة: كلمـا تناولنـا

---

(٣٠٣) بدلاً من استعمال هذه العبارة التقليدية، يمكننى استعمال عبارة 'نسب المبادلة' exchange ratios أو 'الأسعار النسبية' relative prices. فهذه المصطلحات الثلاثة هذه تعنى الشيء نفسه بالنسبة لمعظـم أغراض نظرية الفترة المدروسة.

(٣٠٤) لن تتم مناقشة سوى بضع أساسيات ولن نقم بأى محاولة منظمة لإعادة طـرح وانتقـاد صـياغات الكتاب الفرديين. وللحصول على تحليل أكثر كمالاً، أحيل القارئ إلى كتـاب البروفيسـور سـتغلر .(Production and Distribution Theories (1941 :Stigler

زيادات متتابعة من كل سلعة، فإن شدة رغبتنا فى 'وحدة' إضافية منها تهبط بصورة ثابتة monotonically إلى أن تصل إلى الصفر حيث يمكن أن تصل إلى ما دون الصفر بعد ذلك. وإذا استبدلنا الأرقام المنفصلة discrete لدى منجر بمنحنى أو دالة متصلة continuous، واستبدلنا عبارة 'الرغبة بوحدة إضافية'[٣٠٥] بعبارة: المنفعة الحدية، يمكننا أن نعيد صياغة تلك المسلمة كما يلي: 'تتناقص المنفعة الحدية من أى شيء، بالنسبة لأى فرد، مع كل زيادة فى الكمية التى لديه منها أصلاً' (Marshall, Principles, p. 168). وإذ نرجأ بعض الاعتراضات المختلفة على هذه المسلمة، يمكننا أن نعرّف وفقًا لها، مفهوم المنفعة الكلية (كمجموع أو مكامل integral) بقولنا أيضًا بأن المنفعة الكلية من أى شيء، بالنسبة لأى فرد، تتزايد إلى حد نقطة الإشباع مع كل زيادة منها ولكنها تتزايد بمعدل متناقص.

وفى أى من هذين الشكلين، نجد ما أسماه مارشال قانون الحاجات القابلة للإشباع وما أسماه النمساويون Gesetz der Bedurfnisattigung. وعلى شرف 'رائده' الأكثر أهمية، فقد جرت تسمية هذا القانون بقانون غوسن الأول Gossen[٣٠٦]. ونضيف حالاً الفرضية التى تسمى- أو يجب أن تسمى- قانون غوسن الثانى. إن هذا القانون، بخلاف القانون الأول، لا يمثل مسلمة postulate بل موضوعة theorem: فلضمان أقصى إشباع من أى سلعة قابلة لإشباع حاجات مختلفة (بما فى ذلك العمل أو النقود)، ينبغى على الفرد أو (المنشأة) تخصيص تلك السلعة للاستعمالات المختلفة بطريقة من شأنها تسوى بين المنافع الحدية فى جميع هذه الاستعمالات[٣٠٧]. تبدو كلتا العبارتان، لأول وهلة، مجرد صياغات تكنيكية

---

(٣٠٥) بدلاً من كلمة: وحدة، قال منجر: Teilquantitat، التى أراد بها، كما أوضح البروفيسور ستغلر، زيادة صغيرة ولكن متناهية. وحينما نستعمل، لغرض الملائمة التحليلية، دوالاً متصلة وتحليلية، فإننا نقصد زيادات صغيرة إلى أبعد الحدود infinitesimal increments. إن كلمة وحدة: unit غير دقيقة قط. تعود عبارة: المنفعة الحدية Marginal Utility إلى فيزر (Grenznutzen). وقد استعمل جيفونس عبارة: الدرجة الأخيرة من المنفعة؛ أما فالراس، فأنه استعمل عبارة: rarete. والتعبير الأخير، الذي سوف نترجمه بالتأكيد بمعنى الندرة، لا يترك سوى الشيء القليل للمعترضين الذين، مثل كاسل، أرادوا التخلى عن المنفعة والاحتفاظ بالندرة Scarcity رغم ذلك. أما التعبير: 'الرغبة فى بوحدة إضافية' فيعود إلى فيشر الذى تكلم أيضًا عن 'إمكانية الشعور الحاجة' wantability. وقد أدخل باريتو مفهوم: ophelimite elementaire؛ وأما كلارك، فقد أدخل مفهوم: المنفعة المحددة Specific Utility.

(٣٠٦) انظر الملحق إلى الفصل السابع: 'ملاحظة حول المنفعة'، أدناه.

(٣٠٧) لقد تكلمَ منجر عن الحاجات المختلفة التى يمكن أن تشبعها سلعة معينة 'حيث تُشبَع إلى حد مستوى واحد من الإلحاح'. وهذا أمر حسن إلى الحد إلى بلغه. ولكن من المهم ملاحظة التردد الذى أبداه=

لأشياء مبتذلة كئيبة. ولكن لا ينبغى أن ننسى أن البنى التحليلية الأكثر شموخًا تقوم على أشياء مبتذلة لا تثير الاهتمام بحد ذاتها قط. فهل ثمة ما هو أكثر ابتذالاً من الفكرة القائلة إن الجسم الساكن يبقى ساكنًا ما لم يحركه شيء ما ('قوة' ما) (قانون نيوتن الأول)؟ لنلقى، إذن، نظرة على البنية التى قامت على مثل تلك الأشياء المبتذلة.

(أ) نظرية القيمة التبادلية كانت مشكلة المقايضة هى المشكلة الأولى التى عالجها جيفونس ومنجر وفالراس (وكذلك غوسن Gossen) وفقًا لجهاز المنفعة الحدية. أدرك هؤلاء، مثل سابقيهم 'الكلاسيك'، الأهمية المركزية للقيمة التبادلية، مع أنهم، كسابقيهم هؤلاء أيضًا، لم يوضحوا لقرائهم بدرجة كافية من الوضوح وربما لم يدركوا هم أنفسهم بصورة كافية، إن القيمة التبادلية هى شكل خاص من المعامل الشامل للتحويل الذى يستند على اشتقاقه كل منطق الظواهر الاقتصادية[٣٠٨]. كانت نظرياتهم المقايضة لديهم، أو إذا استعملنا مرة أخرى مصطلح واتلى whateley، نظريات catallactics لديهم، تختلف كثيرًا فيما بينها من ناحية الكمال والدقة التكنيكيين: حيث يرد أفضل عمل خلال الفترة فى الدروس ٥١-٥٥ من عمل فالراس Elements[٣٠٩]. ولكنهم كلهم- وغوسن أيضًا- استهدفوا نفس الهدف وهو إثبات أن مبدأ المنفعة الحدية يكفى لاشتقاق نسب المبادلة بين

=كتاب كثيرون حول هذا القانون الثانى.

(٣٠٨) وبالنتيجة، فإن النقاد ذوى التوجه التاريخى أو التوجه السوسيولوجى كانوا يفهمون حتى أقل مما كان يعنيه هؤلاء المنظرون الاقتصاديون. فإذ أخذوا المخططات البسيطة، التى أدخل الأخيرون بواسطتها موضوعهم، بقيمتها الظاهرية؛ وإذ وجدوا، مثلاً، إن هذه المخططات تعالج مقايضة السلع الاستهلاكية، التى كانت موجودة بكميات معطاة، فقد استغرب هؤلاء النقاد من ماهية الصلة التى يمكن أن تكون لمثل هذا التحليل ليس فقط بالمشاكل الكبرى للحياة الاجتماعية بل أيضًا بالمشاكل الاقتصادية البحتة الهامة حقًا: الإنتاج والتوزيع.

(٣٠٩) فالراس هو الوحيد، بين الثلاثة، الذى استعمل حالة من ثلاث سلع وأكثر- متناولاً المبادلة غير المباشرة- وأن يشير إلى أى شيء يقترب من شروط التوازن المرضية من خلال فائض الطلب. أما عمل جيفونس حول "نظرية المبادلة" فهو على درجة أدنى إلى حد بعيد. معالجة منجر للمشكلة مقبولة إلى الحد الذى بلغته. ولكنه لم يذهب بعيدًا. وحينما حاول بوهم-باورك إحكام نظريته، خذلته تكنيكه المعيب حالاً، وتعرض سوق خيله المشهور إلى انتقاد سهل من قبل إيدجورث: وقد وردت المساهمات الأكثر أهمية لهذا الأخير فى عمله Mathematical Psychics وفى كثير من مقالاته أيضًا. وأذكر، بشكل خاص، المقالة الواردة فى مجلة Giornale degli Economist, March 1891 حيث يجد القارئ أيضًا مقالة أخرى مهمة كتبها آرثر بيلى Arthur Berry فى عدد شهر حزيران من العام ١٨٩١. ويتضمن عمل مارشال: Principles كل ما يحتاجه القارئ حول نظرية المقايضة (وبشكل رئيسى فى الصفحات ٤١٤-٤١٦، والملحق، والملاحظات ١، ٢، و ١٢).

السلع التى ستثبت نفسها فى الأسواق التنافسية، وكذلك الشروط التى فى ظلها ينبغى أن يحل نطاق من نسب المبادلة الممكنة محل النسب التى تتحدد بشكل فريد. وبعبارة أخرى، أثبت أولئك الكتاب ما تصورَ آ. سمث وريكاردو وماركس أنه أمر مستحيل، أى إمكانية تفسير القيمة التبادلية من خلال القيمة الاستعمالية[٣١٠]. ومن شأن جيفونس ومنجر وفالراس أن يستحسنوا كلهم هذه العبارة. وهذا هو ما قصدوه حينما ادعوا انهم اكتشفوا 'سبب' القيمة (التبادلية). ومع ذلك، فليس من شأن هذا أن يعنى الكثير حتى إذا افترضنا صحته، وبخاصة منذ أن تم حل 'لغز القيمة' مرات عدة من قبل ذلك، كما نعلم. فالأكثر أهمية هو إن النظرية 'الجديدة' للمبادلة أكثر عموميةً مما كانت عليه النظريات القديمة[٣١١] وإنها أثبتت إنها أكثر فعالية فى نتائجها- التى يعود الفضل فى الكثير منها إلى إديجورث- حتى فى الحالات التى تغطيها النظريات القديمة[٣١٢]. ولكن هذه أيضًا ليست هى النقطة الجوهرية. فالنقطة الجوهرية هى أنه، فى النظرية 'الجديدة' للمبادلة فإن تحليل المنفعة الحدية قد خلقَ

---

(٣١٠) إذا عبرّنا بمصطلحات ماركسية، فذلك يعنى إن 'اقتصاد المبادلة' أساسًا (Tauschwertwirtschaft) هو 'اقتصاد استعمالى' أيضًا (Gebrauchswertwirtschaft) الأمر الذى ينكره المذهب الأصولى الماركسى كقضية مبدأ. وبطبيعة الحال، نحن لا نربح ولا نخسر شيئًا بالنسبة للاشتراكية من تبنى أى من هذين الرأيين. ولكن كلا الطرفين، أو الماركسيين فى جميع الأحوال، تصوروا إن هذه القضية تحمل أهمية عملية. وقد لا يكون من الزائد أن نوضح إن هذه القضية لا تمت منطقيًا بأية صلة إلى قضية الاقتصاد الشائع الحديث: الإنتاج لأجل الحاجة مقابل الإنتاج لأجل الربح.

(٣١١) انظر، مثلاً، الجزء الرابع، الفصل الرابع، القسم السادس، أعلاه. ومع ذلك، فثمة معنى من التشديد، إزاء شكل واحد محدد من النقد غير العادل، على أن من غير الصحيح إن آ. سمث أو ريكاردو أو ج. س. ميل سخروا من هذا المدخل للظاهرة الاقتصادية بسبب بساطته. والحقيقة هى أنهم لم يعرفوا كيف يمكن الاستفادة من القيمة الاستعمالية لتفسير القيمة التبادلية. فهم لم يروا سوى إن الأولى هى شرط للثانية.

(٣١٢) يمكن إدراك ذلك على أفضل وجه بمقارنته بنظرية القيمة التبادلية التى تقوم على كمية-العمل. فهذه الأخيرة، كما سبق لنا أن رأينا، هى نظرية غير 'خاطئة'، كما تعوّدَ الثوار أن يقولوا، وبخاصة النمساويون منهم. ومن المفيد أكثر أن نقول إنها لا تغطى سوى حالة خاصة فقط. وحتى فى الحالة التى تصح فيها، فإن الموضوعة القائلة إن 'أسعار' السلع تميل للتناسب مع كميات العمل المتجسد فيها لا تفعل سوى أن تشير إلى صفة معينة من الأسعار التوازنية. فهى لا تقدم وصفًا معينًا للعملية التى تخلق هذه الأسعار وبالتالى لا يمكن قط تسميتها كنظرية أسعار؛ وذلك بأكثر مما نستطيع أن نسمى، كنظرية نقود، العبارة القائلة إن مستوى السعر، فى ظروف معينة، يتناسب مع كمية النقود وذلك حتى حيثما تصح هذه العبارة؛ أو بأكثر مما نستطيع أن نسمى، كنظرية أجور، العبارة القائلة إن الأجور الحقيقية، فى ظروف معينة، تساوى حد الكفاف الأدنى وذلك حتى حيثما تصح هذه العبارة. وإلى هذا الحد، فإن الثوار لم يثوّروا بنية نظرية قائمة، ولكنهم وضعوا نظرية معينة فى موضع لم يكن فيه شىء ما من قبل.

أداة تحليلية تسرى سريانًا عامًا على المشاكل الاقتصادية[٣١٣]. وسيتضح هذا أكثر كلما مضينا فى عملنا.

(ب) التكلفة، الإنتاج، التوزيع تشير مفاهيم المنفعة الحدية والكلية إلى حاجات المستهلكين. وهكذا فهى لا تحمل معنى مباشرًا إلاّ بالنسبة للسلع أو الخدمات التى يتيح استعمالها إشباع حاجات المستهلكين. ولكن منجر دأب على القول إن وسائل الإنتاج- أو 'السلع من الدرجة العليا'، كما كان يسميها- تندرج ضمن مفهوم السلع الاقتصادية بفضل حقيقة إنها أيضًا تتيح إشباع حاجات المستهلكين، ولو بصورة غير مباشرة فقط، عبر المساعدة على إنتاج الأشياء التى تشبع الحاجات الاستهلاكية بشكل مباشر. لنتوقف للحظة لتأمل معنى هذه الأداة التحليلية التى تبدو بسيطة وحتى مبتذلة ولكنها تشكل ضربة من النبوغ الحقيقى رغم ذلك[٣١٤]. فهى تمكننا من معاملة أشياء كالحديد أو السمنت أو المخصّبات- وكذلك كل خدمات العوامل الطبيعية والعمل التى لا تُستهلَك بصورة مباشرة- كسلع استهلاكية غير مكتملة، وتوسّع بهذا الشكل من نطاق مبدأ المنفعة الحدية ليشمل كل مجال الإنتاج و'التوزيع'. لقد نسبَ إلى مستلزمات أو عناصر أو عوامل الإنتاج قيم استعمالية: فهى تكتسب مؤشرات أهميتها الاقتصادية وبالتالى قيمها التبادلية من نفس مبدأ المنفعة الحدية الذى يزود مؤشرات الأهمية الاقتصادية وبالتالى يفسر القيم التبادلية للسلع القابلة للاستهلاك. ولكن القيم التبادلية هذه أو الأسعار النسبية للعوامل تشكل تكاليف إنتاج بالنسبة للمنشأة المنتجة. وهذا يعنى، من ناحية، إن مبدأ المنفعة الحدية يغطى الآن ظاهرة التكلفة ومنطق تخصيص الموارد (بنية الإنتاج) بالنتيجة أيضًا وبالتالي 'جانب العرض' من المشكلة الاقتصادية، بقدر ما يتحدد كل ذلك بالاعتبارات الاقتصادية. ومن الناحية الأخرى، فنظرًا إلى أن التكاليف، بالنسبة للمنشأة، هى دخول بالنسبة للأُسر، فإن المبدأ الحدى نفسه، مع نفس الشرط، يغطى تلقائيًا ظواهر تكوين الدخل أو 'التوزيع' التى لم تعد حقًا موضوعًا متميزًا، رغم

(٣١٣) هذا هو ما شعر به الثوار أنفسهم ولكنهم لم يبرزوه بصورة صحيحة. وهذا يعود، جزئيًا، إلى حقيقة إن الأداة ذات الانطباق العام- نظرية تعظيم السلوك- تظهر فى نظرية المبادلة بهيئة حالة خاصة. فهى لم توضع قط وهى منقاة من كل الأشياء غير الجوهرية (بما فى ذلك المنفعة الحدية نفسها) ومختزلة إلى الأساسيات المنطقية وذلك قبل أن ينشر ب. أ. ساملسون P. A. Samuelson عمله: .Foundations of Economic Analysis (1947 ; ch. 1, 2 and 3)

(٣١٤) كان قد تم استعمال تلك الأداة من قبل غوسن بالفعل بصورة جنينية.

إنها طبعًا يمكن أن تُدرَس بصورة منفصلة لغرض ملائمة العرض. وهكذا يتوحد كل جهاز الاقتصاد البحت على أساس مبدأ واحد- بمعنى ما لم يكن عليه هذا الجهاز من قبل أبدًا.

لا يمكن مناقشة معظم المشاكل التى تنشأ عن هذه البنية إلاّ على مستوى تبرز فيه منزلة فالراس الرفيعة. ورغم اعتقادى بأحقية جيفونس فى نسخة من الوقائع المذكورة قبل قليل وبالتالى حقه فى الأسبقية إذا صح ذلك، بيد أننى أعتقد بأن الفضل يجب أن يكون من نصيب النمساويين، وبخاصة منجر الذى يتضمن عمله Grundsatze كل الأساسيات. يشير البروفيسور ستغلر حقًا إلى'فجوات' كثيرة فى معالجة منجر ويعزوها، عن حق، إلى انشغاله بمشاكل بدء تقييم السلع القابلة للاستهلاك بشكل مباشر. وهذا يفسر بالفعل الانطباع بأن منجر كان يهمل جوانب التكلفة. ولكن وفقًا لعرض ستغلر نفسه، فإن منجر توصلَ إلى كل الاستنتاجات الجوهرية. كما لا ينبغى أن ننسى أن العمل Grundsatze كان يهدف، بمعنى يختلف تمامًا عن المعنى الذى يمكن تطبيقه على عمل مارشال Principles، إلى أن يكون مجرد مقدمة. وبالفعل، فقد تُركت إلى فيزر صياغة النظرية النمساوية للتكلفة والتوزيع بشكل محدد. ولكن فيزر كان الأسوأ تكنيكًا بين النمساويين الثلاثة الكبار. وهكذا تكومت أمام قرائه- وبخاصة فيكسل- الاعتراضات على الطرق، التى كانت غريبة عليه بحيث إنها أضعفت عملاً كان كبيرًا حقًا. وقد عرضَ بوهم-باورك النظرية النمساوية للقيمة وطورّها ودافع عنها. ولكنه، فى هذا المجال، لا يمتلك الأصالة التى لم يدعيها هو نفسه. وقد قدّمَ فيكسل فيما بعد أفضل صياغة للمذهب النمساوى.

إذا كان تفسير القيمة التبادلية لوسائل الإنتاج يقوم على منفعتها غير المباشرة أو قيمتها الاستعمالية لمستهلكى منتجاتها النهائية، أى، إذا كان يتوجب اشتقاق الأهمية الاقتصادية لوسائل الإنتاج من المساهمة التى تقدمها هذه الوسائل مجتمعةً فى تحقيق إشباع المستهلكين، فإن المشكلة التى تبرز بصورة طبيعية هى كيفية فصل مساهمة كل واحدة منها، مفترضين أن كل 'العوامل' تمثل 'مستلزمات' ضرورية للمنتوج النهائى بدرجة متساوية وأن السحب الكامل لأى منها يؤدى، فى معظم الحالات، إلى عدم إنتاج أى شىء. إن مجرد دأب بعض النقاد الألمان على القول إن هذه المشكلة غير قابلة للحل وإن نظرية المنفعة

الحدية، بسبب ذلك، غير قابلة للانطباق على تقييم سلع أخرى غير السلع الاستهلاكية، الموجودة فى كمية معطاة، وبالتالى غير قابلة للانطباق على الإنتاج، يكفى لأن نقول إننا هنا بصدد مشكلة حقيقية وغير مبتذلة، تشكل إزالتها الشرط المسبق لأن تصبح الفكرة الأساسية فكرة تسرى تحليليًا بالفعل. وقد أزال منجر تلك المشكلة عن طريق تطبيق ما يشبه الطريقة التى استعملها لحل لغز القيمة. فقد سلّم باستحالة فصل مساهمة 'العوامل' فى المنتوج الذى يُنتَج بفضل تعاون هذه العوامل. ولكنه لاحظ بأنه يكفى، لإزالة الصعوبة، تحديد المساهمات الحدية لتلك العوامل(فكرة فيزر حول Grenzbeitrag)[٣١٥]. ومن الممكن بسهولة تحديد هذه المساهمات عن طريق سحب كميات ضئيلة بصورة متتالية من كل واحد من مستلزمات الإنتاج، مع إبقاء المستلزمات الأخرى على حالها فى كل مرة، والتحقق من الخسارة فى الإشباع التى تلحق بمستهلكى المنتوج أو المنتوجات.

سوف نناقش، فى الفصل القادم، بعض النقاط التكنيكية حول هذا المدخل[٣١٦]. ولكن ينبغى أن نلاحظ حالاً أن هذا المدخل يشكل الطريقة التى أعاد بها النمساويون اكتشاف فكرة الإنتاجية الحدية. ومع ذلك، فالإنتاجية الحدية لديهم كانت إنتاجية حدية مع فارق معين. ولإيضاح هذه النقطة، لنتذكر التمييز المعتاد

---

(٣١٥) ومع ذلك، فقد أقنعَ ذلك الحديين ونقادهم معًا بأن نظرية تكوين الدخل القائمة على المنفعة الحدية غير قابلة أساسًا "للدفاع" عن الطريقة الرأسمالية للتوزيع. ذلك لأن من الواضح أن المزايا- الأخلاقية أو غيرها- لعامل العمل، مثلاً، لا تتأثر حينما يكون العمال من الكثرة، نسبة إلى الكميات المتاحة من العوامل الأخرى، بحيث تكون مساهماتهم الحدية صغيرة.

(٣١٦) من الممتع ملاحظة بعض المشاكل التى صادفت النمساويين أنفسهم ونقادهم معًا بسبب نقص خبرتهم فى معالجة مثل هذه المفاهيم. فقد كانت هناك مناقشة ضمن حلقة النمساويين عما إذا كان منجر مصيبًا أم لا حينما اتخذ من الخسارة فى إشباع المستهلكين دليلاً على الخسارة التى تصحب سحب كمية ضئيلة من عامل ما: إذ رأى بعضهم أن نلاحظ، بدلاً من ذلك، الكسب الذى يترتب على زيادة ضئيلة فى عامل ما. وفى الواقع، ثمة مشكلة ذات أهمية ثانوية تبرز فى حالة الانقطاعات discontinuities، ولكن، بقدر تعلق الأمر بأول صياغة للمبدأ الأساسى، من حقنا أن لا نهتم بهذه الأشياء وبالتالى أن نرد كل المشاجرات فى هذا الموضوع إلى الفشل فى فهم منطق الأشياء متناهية الصغر infinitesimals- التى يمكن الاستشهاد بأمثلة منها تعود حتى إلى العشرينيات. ومرة أخرى، برز بوقت مبكر تمامًا اعتراض مفاده: إذا سحبتَ كمية صغيرة من عامل إنتاجى معين من منشأة ما يمضى عملها على نحو ملائم تكنيكيًا، فإنك تخلق اضطرابًا لن يكن أصغر من الاضطراب الذى ينجم عن سحوبات أخرى ولكن من شأنه، على العكس، التأثير على كل خطة الإنتاج بحيث يحيل المتبقى من ذلك العامل إلى شىء عديم النفع تقريبًا وتحويل جدول الإنتاجيات المتناقصة من الوحدات المتتالية من عامل ما إلى شىء خيالى. وقد نشأ وضع غريب ظل فيه هذا الاعتراض واعتراضات أخرى مماثلة دون جواب لأن بعض منظرى المنفعة الحدية لم يعرفوا كيف يجيبوا ولأن الآخرين، ممن كانوا يعرفون ذلك، وجدوا أن الأمر لا يستحق الإجابة.

بين الإنتاجية المادية الحدية والإنتاجية القيمية الحدية. تمثل الإنتاجية المادية الحدية ل 'عامل' معين الزيادة فى المنتوج الناشئة عن زيادة متناهية الصغر infinitesimal فى كمية ذلك العامل. أما الإنتاجية القيمية الحدية لعامل معين فى منشأة معينة[٣١٧] فهى الزيادة المادية مضروبة فى الزيادة المناظرة فى الإيراد الكلى لهذه المنشأة أو إيراداتها الإجمالية. يدخل كلا المفهومان فى النظرية النمساوية بالفعل. ولكنهما لا يدخلان فى أساس هذه النظرية ground floor، وأنهما تطورا بمعزل عنها[٣١٨]. وفى الأصل، فإن الإنتاجية الحدية النمساوية كانت إنتاجية قيمية حقًا ولكنها إنتاجية قيمية لم تفترض مسبقًا سعر المنتوج: فهى لم تكن إنتاجية مادية حدية مضروبة بأى سعر بل إنتاجية مادية حدية مضروبة بالمنفعة الحدية لبعض المستهلكين. وعلى هذا الأساس، فقد طورَ النمساويون نظريتهم التى كانت نظرية للإنتاج والتوزيع فى الوقت نفسه: وعندئذ، فإن أدوات نظريتة المقايضة لديهم، التى كانت مصاغة من قبل، قد أتت لتحقيق تلك النظرية ولتبين كيف أنها تؤدى دورها فى اقتصاد المشروع الخاص.

وهنا، فإن هذا المفهوم للإنتاجية الحدية القيمية marginal value productivity أو المنفعية marginal utility productivity لا يكون مفهوما بصورة واضحة إلاّ فى حالة اقتصاد كروزو. فمن الممكن الافتراض بشكل معقول حقًا أن كروزو يقيّم مختلف وسائل إنتاجه النادرة وفقًا للاشباعات التى يعرف أنها تعتمد على تملك تلك الوسائل بالتحديد. وإذا استعملنا مصطلح فيزر، فقد يمكن فعلاً افتراض أن كروزو يعزو impute هذه الاشباعات إلى تلك الوسائل (التى تشكل قدرته الشخصية على العمل واحدة منها فقط)، وأنه يحقق بهذا الشكل، لأغراضه

---

(٣١٧) يجرى تعريف الإنتاجية المادية والإنتاجية القيمية معًا بالنسبة إلى منشآت فردية فى المقام الأول. ولكن النمساويين، وبخاصة فيزر، وكذلك ج. ب. كلارك، لاهتمامهم بالعملية الاجتماعية ككل، حاولوا التقدم بشكل مباشر صوب الإنتاجيات الاجتماعية، والقيم الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية الحدية. وقد خلق هذا الأمر مجموعة أخرى من الصعوبات تعد نمطية بالنسبة لمرحلة مبكرة من التحليل، صعوبات كان مارشال وفيكسل مجهزَين بصورة افضل لتجنبها. ومع ذلك، فإن المناقشة حول موضوع القيمة الاجتماعية لم تسفر عن الكثير، وأننا لن نذكر عنها سوى إن هذه الرغبة بالتفكير على أساس اجتماعى تفسر المساهمات شبه-الاشتراكية بشكل متميز التى قدمها فيزر وكلارك حيث يلعب المجتمع نفسه دور العامل الموجّه.

(٣١٨) وهذا يفسر، فى هذه الحالة، لماذا نجد مجموعة مختلفة من الرواد: فإذ نجد دوبو Dupuit، وغوسن، والخ.. فى قضايا المنفعة الحدية، فإننا نجد هنا لونغفيلد Longfield وتونن Thunen بشكل رئيسى. وهذا هو السبب الذى يفسر فشل منجر، إنْ كان مطلعًا حقًا على عمل تونن، فى أن يكتشف فيه ما يتصل بنظريته الخاصة به.

العملية الخاصة به، عملية عزو imputation دون أن يعي هذا. ولكن إذا شئنا التشديد على أن عملية imputation مماثلة تشكل المعنى الأعمق لآليات 'المجتمع الاكتسابي' acquisitive society (وهذا تعبير تاونى Tawney)، فمن الضرورى تفسير هذا ال imputation كشيء يتحقق تصوريًا من قبل المنشآت التى لا تشعر نفسيًا باشباعات المستهلكين تلك وتريد، بدلاً من ذلك، تعظيم مكاسبها المالية فى جميع الأحوال. إن إثبات هذا الأمر هو المشكلة الحقيقية. ولا يمكن إثباته، بقدر ما يمكن إثباته أصلاً، إلاّ بإيضاح أن المقايضة أو آليات السعر فى الأسواق الحرة سوف تعمل بطريقة ما لضمان النتائج التى من شأنها أن تتحقق إذا جرى تقييم الموارد أولاً كما يقيّمها كروزو وإذا كان يجرى بعدئذ تحويل هذه القيم المحتسبة على أساس المنفعة utility values إلى قيم تبادلية أو أسعار بنفس الطريقة التى تتحول بها أل utility values للسلع الاستهلاكية إلى قيم تبادلية فى سوق بسيط للسلع الاستهلاكية[٣١٩]. إن من شأن حتى افتراض وجود هذه المشكلة، التى هى ليست مشكلة مبتذلة أو غير مهمة كما هو واضح، أن يعنى إنجازًا كبيرًا. ولكن منجر وفيزر، إذا أهملنا النواقص التكنيكية، قد قطعا الطريق كله تقريبًا نحو حلها بالفعل، وأنهما، من خلال ذلك، حلا أيضًا المشاكل الأساسية لتخصيص الموارد (الإنتاج) ولتسعير هذه الموارد (التوزيع).

على أى حال، فإن التفسير الذى يتضمنه استعمال طريقة العزو imputation لم يكن بعيدا فقط عن أى عمليات فكرية فعلية يمكن أن تُنسب لأى عوامل مقرِّرة– فهذا لا يهم كثيرًا إذا أخذنا بالاعتبار عبارة 'كما لو' التى تدخل فى هذا التفسير كما تدخل فى تفسيرات علمية كثيرة – ولكنه غير ضرورى أيضًا.

---

(٣١٩) شددٌ بعض النقاد بصورة متبلدة على أن نظرية القيمة النمساوية، لكونها نظرية لتقييم السلع الاستهلاكية، غير قابلة للانطباق على سلوك الأفراد الذين لا ينتجون لإشباع حاجاتهم ولكن من أجل السوق. يبين هذا طبعًا العجز الكامل عن فهم محاججة منجر. ووجد آخرون، فى الفرضية المبينة أعلاه، تفكيرًا دائريًا لأن المنتجين، الذين ينتجون من أجل السوق، يقيّمون منتجاتهم من أجل النقود التى يأملون الحصول عليها مما يفترض مسبقا فكرة الأسعار المتوقعة وهى نفس الشيء المراد تفسيره. إن الخطأ الوارد فى هذه المحاججة ينبغى أن يكون واضحًا. وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى حلقتين مفرغتين أخريتين جرى اتهام المنظرين النمساويين بهما (من قبل أعضاء فى مجموعتهم ذاتها فى الغالب)، رغم أننا سنشير إليهما مجددًا. الحلقة المفرغة الثانية هى: نحن لا نعلم، إلاّ من سلوك المرء (خياراته الفعلية)، أى من الكميات العديدة من السلع يختار هو؛ وعليه، فإن تفسير اختياره بتفضيله هو بمثابة تفكير دائرى. أما الحلقة الثالثة، فهى: نحن نقيّم النقود من أجل السلع التى ستشتريها؛ وعليه، فمن باب التفكير الدائرى، فى حالة الشراء بواسطة النقود، الاعتقاد بأن السعر يتحدد بقيم المنافع للشيئين اللذين يتم تبادلهما.

فلتحديد أسعار العوامل وحصصها التوزيعية، لسنا بحاجة لمعرفة قيمها المحتسبة على أساس المنفعة utility values فى البداية. فكل ما نحتاج معرفته هو أذواق المستهلكين، وشروط الإنتاج التكنولوجية، والتوزيع الأولى لملكية "العوامل"؛ وعندئذ فإن مبدأ الإيراد الصافى الأقصى، الذى يتضمن مبدأ أدنى تكلفة، سوف يتكفل بالباقى. ولكن النمساويين واصلوا التشديد على فكرتهم الأساسية، وتصوروا، لتحقيق ذلك، إن من الضرورى تقسيم القيمة الاستعمالية use value للمنتوج بين العوامل بالضبط كما تُقسَم الإيرادات من بيع المنتوج بين العوامل بالفعل، بمعنى إن من شأن العملية الأولى (وهى خيال منهجى) أن تفسر العملية الثانية (الواقع). ولذلك، فإن مشكلة العزو لديهم imputation (Zurechunug) أخذتْ الشكل التالى: استخلاص دوال المنفعة للسلع الإنتاجية من دوال منفعة معطاة للسلع الاستهلاكية. وقد عقدّت النواقص التقنية للنمساويين المهمةَ وأدت إلى أدب واسع– وقائعى ونقدى– كان قد استكشف، بانطلاقه من المساهمات الأصيلة لمنجر وفيزر وبوهم-باورك، عدة مسالك مسدودة وأثار قضايا معينة أكثر من أنه قد أجاب عليها.ومع ذلك، فليس من الضرورى بالنسبة لنا الدخول فى هذا الموضوع[٣٢٠]. ولكن مهما كان رأينا فى المزايا التكنيكية لنظرية العزو، فأنها تعبر عن حقيقة عميقة لا تبلغها بحد ذاتها العبارةُ البسيطة القائلة إن الإنتاج والتوزيع هما قضيتان تخصان تقييم الخدمات الإنتاجية.كما أنها تقدم نظرية مرضية للتكاليف.

إن مناقشة المنافع الحدية لوسائل الإنتاج بروح من نظرية العزو imputation تقود بسهولة إلى التسليم بأهمية عناصر التكامل والإحلال فيما بين عوامل الإنتاج[٣٢١] والاستعمالات البديلة لهذه لعوامل وذلك بالنسبة لهذه المنافع

---

(٣٢٠) شددّ البروفيسور ستغلر على التعبير عن نفس الرأى. ومع ذلك، فهو يورد عينة صغيرة من هذا الأدب (op. cit. p.5n). وأخشى إن حكمه القائل إن الدراسات التاريخية حول الموضوع كانت غير كفوءة إلى حد بعيد هو رأى غير مبرر تمامًا.

(٣٢١) كانت فكرة إمكانية الإحلال معروفة لدى تونن، طبعًا. بيد أن منجر كان أول من صاغها بصورة صريحة: "كان ... من المؤكد ليس فقط أن من الممكن، فى عملية الإنتاج، توليف كميات محددة من سلع الدرجة العليا بالصورة التى نلاحظها فى المنتجات الكمياوية ... [ولكن] التجربة العامة تعلمنا إن كمية معطاة من أى سلعة من سلع الدرجة الدنيا يمكن أن تنتج بتوليفات مختلفة جسدا من مسلع الدرجة العليا".(Grundsatze p. 139 [ترجمة النص إلى الإنجليزية تعود إلى ج. شومبيتر]). وهذا قد بشرَ ب "قانون النسب المتغيرة" law of variable proportions وحتى بمفهوم "منحنيات الناتج المتساوى" equal product curves، هذا إذا لم نقل أكثر. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصياغة أرفع من "مبدأ الإحلال" principles of substitution الأحدث لدى مارشال.

الحدية. وقد توصل النمساويون، على هذه الطريق، إلى ما جرت تسميته بـ نظرية تكلفة الاستعمال البديل alternative use cost أو نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost[٣٢٢]- حيث يمكن التعبير عن فلسفة ظاهرة التكلفة من خلال القول المأثور: إن التكلفة الحقيقية لشيء ما بالنسبة لنا هى التضحية بمنفعة تلك الأشياء الأخرى التى كان بوسعنا الحصول عليها من الموارد التى دخلت فى الشيء الذى أنتجناه.

كانت نظرية التكلفة هذه تظهر فى الماضى بصورة متقطعة، وبخاصة فى عمل ج. س. ميل: Principles، ولكن فقط لتفسير حالات خاصة لم تتوافق مع المخططات القديمة. ولكنها، كنظرية عامة وكتفسير للمعنى الاجتماعى الأساسى للتكلفة- فى المجتمع الرأسمالى والاشتراكى معًا- كانت نظرية جديدة. كما لا ينبغى الشك فى أنها طرحت نظرية للتوزيع أفضل كثيرًا. ولكننى ألفت النظر، بخاصة، إلى حقيقة أنها تشدد على ظاهرة ضاعت فى تحليل مارشال تقريبًا. تأملْ تخصيص مستلزم إنتاجى معين، كالعمل من نوع معطى، فى اقتصاد مكوَن من إنتاج سلعتين. فكلما مضينا فى تخصيص أكثر وأكثر منه لإنتاج السلعة (أ) وأقل فأقل لإنتاج السلعة (ب)، فإن المنافع الحدية للسلعة (أ) سوف تهبط بينما ترتفع المنافع الحدية للسلعة (ب). ويمكننا أن نعبر عن ذلك بالقول إن العوائد-المنافع utility returns من إنتاج السلعة (أ) تتناقص وأن التكاليف فى إنتاج السلعة (أ) تتزايد: وهكذا نكون قد استخلصنا، من مبدأ المنفعة الحدية،'قانونًا' جديدًا 'لتناقص الغلة'، وهو مستقل عن أى قانون مادى للتناقص وسيؤكد نفسه حتى فى مواجهة قانون مادى لتزايد الغلة.

(ج) الاعتماد المتبادل والتوازن حينما نراقب التجمعات الصاخبة التى تعمل وتعقد صفقات سعيًا وراء رزقها، فلن تواجهنا صعوبة حقًا فى ربط نشاط هذه التجمعات برغبتها بالكسب ورغبتها بالسلع. ولكن لن يكون من الواضح لنا قط إن

---

(٣٢٢) يعود المصطلح الأخير- الموفق جدًا- إلى د. آى. غرين D. I Green: 'Pain Cost and Opportunity Cost,' Quarterly Journal of Economics, January 1894 وقد حضى هذا المصطلح باستعمال واسع فى الولايات المتحدة بفضل التأييد القوى له من جانب البروفيسور نايت. ويمكن العثور على معالجة مستفيضة لهذه المجموعة الكاملة من المشاكل لدى: 'H. J. Davenport, Value and Distribution (1908) الذى فضّل أن يستعمل مصطلحًا معادلاً وهو تكلفة الاستبدال Displacement Cost.

العملية التى تولد الدخل الحقيقى، بقدر تعلق الأمر بمنطقها الأساسى، يمكن أن تُوصف بصورة مُرضية من خلال أى مبدأ بسيط أو أن هناك منطقًا كامنًا فيها أصلا. إن تاريخ التحليل فى هذا الحقل هو تاريخ الإدراك المتزايد، الذى كان جزئيًا فى البداية وصار عامًا أكثر فيما بعد، بوجود عملية اقتصادية متماسكة منطقيًا – وهو الإدراك الذى صاغه لأول مرة بصورة واعية كُتاب مثل كانتيلون، وكينيه، وسمث، وساى وريكاردو. ولكن الفترة محل الدرس فقط هى التى شهدت التطوير الشامل للمفهوم القائل بوجود عالم اقتصادى يتألف من نظام للكميات التى تعتمد بعضها على بعض، سويةً مع كل مشاكل ذلك العالم التى، وإنْ لم تُحل بشكل مرضى تمامًا، بيد أنها رُتبت بصورة واضحة على الأقل، ومع الفكرة القائلة بوجود توازن عام بين هذه الكميات ووضعها فى مركز النظرية البحتة.

وهذا ما أنجزه فالراس. وما أن ندرك إن نظام التوازن العام هو الشىء المهم حقًا، فإننا نكتشف إن مبدأ المنفعة الحدية بحد ذاته ليس مهما إلى الحد الذى تصوره جيفونس والنمساويون وفالراس نفسه رغم كل شىء. ولكن تحليل مخطط فالراس يكشف، فى الوقت نفسه، حقيقة أن المنفعة الحدية تمثل السلم الذى استعمله فالراس للوصول إلى مستوى نظامه للتوازن العام. ومع أن مبدأ المنفعة الحدية لم يعد الشىء المهم جدا بعد بلوغ ذلك المستوى، بيد أنه كان، رغم ذلك، الشىء المهم جدا لأغراض التوجيه heuristically. إن هذه الملاحظة تلقى ضوءا جديدًا على عمل جيفونس والنمساويين. فهم أيضًا كانوا قد عثروا على ذلك السلم. إلا أن تكنيكهم المعيب منعهم من بلوغ قمة ذلك السلم. ولكنهم بلغوا مستوى عاليًا حقًا، بقدر ما سمح به ذلك التكنيك. وبعبارة أخرى، ينبغى أن نجد فى نظرية جيفونس-منجر للمنفعة الحدية نظريةً جنينية للتوازن-العام[٣٢٣]، أو، فى جميع الأحوال، شكلاً خاصًا للمبدأ التوحيدى الذى يقع فى أساس أى نظام للتوازن العام. ومع أنهما لم يجعلا تلك النظرية متماسكة بصورة تامة، وذلك لعدم فهمهما ما تعنيه مجموعة معينة من المعادلات الآنية بشكل رئيسى، ومع إنهما وجدا فى المنفعة الحدية جوهرَ ابتكارهما بدلاً من أن يبصرا فيها وسيلة منهجية مفيدة لأغراض التوجيه، بيد إنهما يُعْتبران، رغم ذلك، وكما هو شأن فالراس بالضبط، من بين الآباء المؤسسيين للنظرية المعاصرة. وهذا يسرى على كلارك أيضًا. وكان النقاد اللاحقون فرحين

(٣٢٣) إن هذا الجانب واضح على نحو خاص في عمل فيزر: Natural Value.

جدا بتطويراتهم التكنيكية الخاصة بهم ومتلهفين لإنكار التشـارك مـع جيفـونس والنمساويين إلى حد أنهم فشلوا تمامًا في فهم هذا الأمر.

بأي معنى كانت هناك ثورة؟ وهل قدمتْ هذه الثورة نظرية جديدة للعمليـة الاقتصادية؟

إن الجواب على السؤال الأول يعتمد على ما نقصده بتلك الكلمة التي أسيء فهمها كثيرًا. فإذا قصدنا بها إحداث تغيير شـامل وخـارق thoroughgoing and discontinuios، فينبغي التسليم بادعاء هؤلاء الرواد للنظريـة الحديثـة- الادعـاء بتثوير الجزء 'البحث' من علم الاقتصاد. فمع أن البنية القلقة shaky structure لدى ج. س. ميل شجعتْ على إعادة البناء وفقًا للخطوط التي تبناها جيفـونس ومنجـر وفالراس بالفعل، ومع أن من الممكن القول إن مارشال كان قد فعل الشيء نفسـه إلى حد بعيد عن طريق الإصلاح أكثر مما عن طريق الثورة، بيد أن المنـاظرات في تلك الفترة تشهد بقوة على التغير break الذي حدث. أننا نميل إلى السخرية من تباهي غوسن بأنه حقق عملاً فذًا بمستوى عمل كوبرنيكوس. ولكن هذا التباهي أقل بعدًا عن المعقولية مما قد يبدو للوهلة الأولى. إذ إن استبدال النظـام القائـل بـأن الأرض هي مركز الكون geocentric system بنظـام شمسـي المركـز system heliocentric واستبدال النظام 'الكلاسيكي' بنظام المنفعة الحدية هما إنجازان مـن طبيعة واحدة: فكل منهما هو إعادة بناء تبسيطية وتوحيدية من حيث الجوهر. وإن المقارنة لا تحملنا على السخرية إلاّ لاختلاف المنزلة الفكرية التي يحتلها علم الفلك وعلم الاقتصاد. وبالمثل، فنحن نسخر أيضًا من الجندي ورجـل الدولـة الزنجـي توسنت لوفرتر (١٧٤٣-١٨٠٣) الذي وصفَ نفسه بأنه بونوبارت سانتو دومنغو. ولكن هذه السخرية تعود فقط إلى أن أهمية فرنسا في العالم أكبر بكثير من منزلـة سانتو دومنغو أكثر مما تعود إلى انعدام التناسب بين الرجلين بصورة واضحة، إذا نظرنا إلى كل واحد من زاوية بيئته[٣٢٤].

ولهذا الأمر صلة بالتعود على وصف النظرية 'الحدية' كنظرية كلاسـيكية

---

(٣٢٤) في الواقع، وبعد تحليل السيرتين اللتين تظهران تشابهات معينـة مذهلـة فـي بـداياتهما الممتـازة ونهاياتهما الكئيبة، فأرى إن من المستحيل أن أقول بثقة أنه قد دخلت في أعمال توسنت لوفرتر مـن الطاقة الشخصية والنبوغ أقل مما دخل في أعمال نابليون. ولكن علم الاقتصاد بالنسبة لعلم الفلك هو كسانتو دومنغو بالنسبة لفرنسا.

جديدة– وهى العادة التى تطورت فى الولايات المتحدة بشكل خاص. وقد كان يمكن أن نميل للموافقة على ذلك حينما نأخذ بنظر الاعتبار مدى ما تبناه 'الحديون' من الإطار القديم والمواقف القديمة.كما إن الجهود التى يذلها مارشال للمحافظة على الاستمرارية – وعلى المظهر الخارجى منها أكثر– قدّمت دعمًا إضافيًا للتقييم المفترَض، والازدرائى نوعًا ما، لعمل الثوار. ولكن، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحتة، ليس ثمة معنى من تسمية نظرية جيفونس–منجر–فالراس كنظرية كلاسيكية جديدة بأكثر من المعنى الكامن فى تسمية نظرية انشتاين كنظرية نيوتينية جديدة: فكما أصبحنا نعلم بالفعل، فإن مصطلح الانتقائية Eclectics، عند تطبيقه على مارشال وأتباعه، هو مصطلح مضلل أكثر من مصطلح كلاسيكى جديد. ومع ذلك، فلا ينبغى أن نلوم أحدًا على ذلك سوى مارشال نفسه.

أما السؤال الثانى، بالصورة التى هو عليها، فينبغى الإجابة عليه سلبًا. فأى نظرية ليس بوسعها كنظرية بحتة أن تكون نظرية بمعنى التحليل الكامل للظواهر التى تشير إليها. فالفرضيات الوقائعية factual assumptions مهمة بقدر أهمية الجهاز التحليلى الذى يستخلص النتائج منها(٣٢٥). وعلاوة على ذلك، فإن الحياة الاقتصادية هى عملية تاريخية فريدة وإن مؤلفينا هؤلاء ليس لديهم مخطط لتفسير التغير الاقتصادى غير المخطط الذى ورثوه من آ. سمث؛ وحتى إذا كان لديهم مخطط خاص بهم، فإن نظريتهم للمنفعة الحدية يمكن أن تكون محايدة تمامًا بالنسبة لهذا المخطط. أخيرًا، فلم تكن لديهم مخططات ديناميكية صريحة أكثر مما كان لدى سابقيهم 'الكلاسيك' وأنهم كابدوا النواقص التى نجمت عن ذلك بنفس الطريقة إلى حد بعيد. ربما كان سيتعين الإجابة بنعم لو جرت إعادة صياغة سؤالنا فى

---

(٣٢٥) لم يكن منظّرو المنفعة الحدية – كمعظم المنظّرين حتى هذا اليوم – يعون الطابع الأساسى لتحليلهم إلا بصورة غير كاملة. فنظرًا لانشغالهم بما اعتبروا إنها وقائع نفسية psychic facts، فقد تصوروا أنهم كانوا يضعون التعاليم حول الواقع الاقتصادى بأكثر مما كان عليه واقع الحال بالفعل. وانتهز هذه الفرصة للتعليق، مرة أخرى، على مناظرة خالية من المعنى ولكنها، رغم ذلك، بدت مهمة لكثير من الكتاب المقتدرين، أى المناظرة حول الذاتية والموضوعية فى النظرية البحتة بصورة عامة وفى نظرية السعر بشكل خاص. ومن الناحية الفعلية، فإن النظرية 'الذاتية' ينبغى عليها على الدوام أن تستشهد بالوقائع 'الموضوعية' (المعطيات) إذا أريد تقديم نتائج محددة؛ وينبغى على النظرية 'الموضوعية' ذكر أو افتراض مسلمات أو فرضيات حول العوامل 'الذاتية' للسلوك. وبعبارة أخرى، ينبغى على أى نظرية ذاتية كاملة أن تكون نظرية موضوعية أيضًا والعكس بالعكس، وإن الاختلافات من هذه الناحية لا يمكن إرجاعها إلاّ إلى اختلافات فى التشديد على أجزاء مختلفة من مهمة المحلل. ومع ذلك، فقد جرى قبول هذه 'القضية' كقضية حقيقية ومناقشتها من قبل كل الجهات العلمية على حد سواء بصورة رزينة.

ضوء هذه التحفظات الثلاثة: إذ يبدو أن منظّرى المنفعة الحدية نجحوا بالتأكيد فى وضع مخطط قيمة استعمالية للستاتيكا الاقتصادية كان كاملاً بحد ذاته. ولكن يتعين أن نضع تحفظًا آخر لسوء الحظ. فلم تكن كل مشاكل النظرية البحتة قابلة لحل فريد فى إطار نظرية المنفعة الحدية. وقد مررنا بأمثلة على ذلك بالفعل، أى نظريات المنشأة ونظريات رأس المال: فبالنسبة لهذه المشاكل، تفشل نظرية المنفعة الحدية كليًا- وبصورة طبيعية جدا - فى الحد من نطاق الاختلاف الممكن فى الرأى. وتمثل نظرية الفائدة حالة أخرى تفشل فيها القوة التوحيدية لمبدأ المنفعة الحدية. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا يتعين علينا أن ندخل فى مناقشة منفصلة حول الحصص التوزيعية رغم كل شىء، مع أننا سنستغل المناسبة لتناول قضايا أخرى أيضًا (القسم الخامس، أدناه). ولكن قبل أن نفعل ذلك، فمن المفيد مناقشة موقف مارشال من تحليل جيفونس-منجر-فالراس.

٤- موقف مارشال والتكلفة الحقيقية

نرجو من القارئ تنشيط ذاكرته حول ما قيل فى الفصل الماضى بشأن موضوع موقف مارشال من عمل معاصريه والكتاب الأبكر الذى يشبه عمله كثيرًا من حيث الأساسيات. ونظرًا إلى التفسير غير المارشالى قط لعمل النمساويين، وعمل جيفونس إلى حد أقل، الذى قدمناه فى القسم السابق[٣٢٦]، فمن الضرورى تأمل تقييم مارشال المختلف لهذا العمل وبعض الحجج التى أسند بها هذا التقييم[٣٢٧].

إننى أسلّم بأن الانطباع الذى من المؤكد أن يخرج به قارئ عمل مارشال Principles هو ما يلى، رغم التحفظات التى أدخلها مارشال من حين إلى آخر. لقد

(٣٢٦) ينبغى التشديد حالاً على نقطة ذات أهمية خاصة. فقد رأينا، فى الفصل الخامس، القسم الثانى، إن محتويات 'الملاحظة الحادية والعشرين' من ملحق عمل مارشال Principles تشكل لب التحليل النظرى لدى مارشال. إذ ترسم هذه الملاحظة نظامًا للتوازن العام. وقد جرى التشديد، فى القسم السابق، على أن لب التحليل النظرى لدى النمساويين هو بمثابة نظام جنينى- ومعيب جدًا- للتوازن.

(٣٢٧) لغرض الاختصار، سوف تعامل الانتقادات المارشالية لجيفونس كما لو إنها كانت موجهة ضد النمساويين والعكس بالعكس. ولن يجد القارئ أى صعوبة فى الاقتناع بأن هذا الأمر ممكن فى الحالات المطروحة للمناقشة.

شدّدَ مارشال على (١) إن تحليل 'الكلاسيك' الإنجليز كان بحاجة إلى تفسير يقوم بتصحيحه هنا وهناك، ولكن هذا التحليل خالٍ من الخطأ من الناحية الأساسية؛ (٢) إن انتقادات جيفونس والنمساويين تعود بشكل رئيسى إلى فشلهم فى فهم وتفسير ذلك التحليل بصورة صحيحة[٣٢٨]؛ (٣) إن المساهمة الإيجابية لجيفونس والنمساويين تمثلت فى تفسير جانب الطلب من ظواهر السوق، مع أن ريكاردو، طبعًا، لم يهمل هذه الجوانب الواضحة إلى حد ما؛ (٤) إن جيفونس والنمساويين، بإفراطهم فى التشديد على جوانب الطلب، قد أخطئوا، على الأقل، بقدر ما أخطأ ريكاردو و ج. س. ميل فى الاتجاه المعاكس. إن هذه المسائل ينبغى درسها من الزوايا الثلاث التالية. أولاً، بالنسبة لانتقادات جيفونس والنمساويين لريكاردو، فإن غضب مارشال، مع أنه كان غير مبرر جزئيًا[٣٢٩]، بيد أنه لم يكن غير طبيعى. ويمكننا أن نفترض حالاً إن نيكولاس كوسانوس وكوبيرنيكوس لم يثبتا أن النظرية القائلة إن الكون مركزه الأرض geocentric system هى نظرية 'خاطئة' بل أدخلا بعض التصحيحات عليها وحسب. ثانيًا، بالنسبة لعمل جيفونس والنمساويين، فإن مارشال، بطبعه وتكوينه، لم يستطع أن لا يكون قاسيًا مع تقنيتهم المعيبة جدا. وهذه نقطة لم نعد نهتم بها. ومع ذلك، ثالثًا، فمن ناحية المعنى الأساسى لذلك العمل، فإن تفسير مارشال ينطوى على سوء تفسير خطير، مع إنه غير مقصود طبعًا. وهذه هى النقطة التى تحتاج فيها محاججتنا فى الأقسام السابقة إلى إضافة من شأنها أن تواجه نقد مارشال.

إن انتقاد مارشال لما اعتبره كإفراط فى التشديد على جوانب الطلب كان قد أوضحه من خلال تشبيه شهير."من المؤكد أن 'مبدأ تكلفة الإنتاج' ومبدأ 'المنفعة الأخيرة' هما الجزءان المكونان للقانون الوحيد والشامل- قانون العرض والطلب[٣٣٠]؛ حيث يمكن تشبيه كل جزء منهما بأحد كفى مقص. وحينما نثبّت أحد

(٣٢٨) لا شىء يوضح ذلك أفضل من عبارة إديجورث المشهورة، التى هى صدى لصوت مارشال، القائلة إن مارشال بدّدَ ضباب 'النقد سريع الزوال' الذى غمر الأعالى الخالدة' بالغيوم لبعض الوقت.

(٣٢٩) يفترَض أن مناقشتنا فى الجزء الثالث كانت قد أوضحت ذلك. ولكننا نعلم أيضًا أن غضب مارشال كان غير مبرر بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى ميل بدرجة أقل مما بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى ريكاردو. ومع أن مارشال لم يعترف بهذا حرفيًا، بيد إنه يمكن أن يكون شاهدًا على وجهة-نظرنا: فهو لم يعتنق قط العناصر الريكاردية على وجه التحديد فى البنية 'الكلاسيكية' كنظرية القيمة القائمة على كمية العمل التى كيّفها بهدوء بحيث أنها لم تعد كما أراد لها ريكاردو أن تكون.

(٣٣٠) ينبغى على القارئ أن يلاحظ أن هذه العبارة غير-ريكاردية قط، رغم إمكانية الاعتقاد بأنها تتوافق مع تعاليم ميل. إنها عبارة مارشالية.

الكفين ونقوم بالقص بتحريك الكف الآخر، يمكننا أن نقول، باختصار غير دقيق، إن القص حققه الكف الثاني؛ ولكن العبارة لا ينبغي وضعها بصورة اصطلاحية والدفاع عنها بشكل مقصود"[٣٣١]. وحتى إذا اختزلنا التحليل النمساوى إلى هذه النقطة المحددة- وهو أمر يعنى إهمال كل جوانبه الأوسع- فسنرى رغم ذلك إن إنجازه الجوهرى يتمثل بالضبط فى النظرية الجديدة للعرض والتكلفة التى يقدمها. وبهذا المعنى فقط، ينبغى فهم قول جيفونس:'إن القيمة تعتمد على المنفعة كليًا'(Theory, p. 1). وهكذا فليس ثمة معنى من اتهام جيفونس أو النمساويين بالرغبة بتقليل أهمية المقولة ذاتها التى كانوا هم أول من استخلصها بشكل عقلانى والتى أسماها فيزر'قانون التكلفة'. فهم ليسو بحاجة لمن يخبرهم بشيء ما عن كفى مقص مارشال. فما أرادوا توضيحه هو إن كلا الكفين يتألفان من نفس المادة، أى إن الطلب والعرض يمكن تفسيرهما معًا من خلال 'المنفعة'(ولا يهم إن كانت الحالة هى مبادلة السلع القائمة أو إنتاجها).

ثمة الكثير، ظاهريًا على الأقل، لشكل آخر قدمه مارشال حول نفس التهمة أساسًا. فقد كان من عادة جيفونس والنمساويين التعبير عن أنفسهم من خلال سلسلات سببية تبدأ من قيمة السلع الاستهلاكية إلى قيمة الموارد كما لو إن منفعة كمية معينة من سلعة استهلاكية ما تتحدد بشكل مستقل أولاً ومن ثم تحدّد سببيًا هى بدورها قيمة السلع الإنتاجية التى دخلت فى إنتاجها. إنها لعبة أطفال بالنسبة لتقنى ماهر يحلو له أن يبين إن هذا غير مقبول ما دامت منفعة السلعة الاستهلاكية تعتمد

---

(٣٣١) Principles, p. 569. إن تلك العبارة هى تكرار حرفى تقريبًا لعبارة أخرى وردت فى صفحة ٤٢٨ تفيد:'كقاعدة عامة؛ كلما قصرت الفترة المتاحة أمامنا، فإن الاهتمام بتأثير الطلب [المنفعة] على القيمة يكون أكبر؛ وكلما كبرت تلك الفترة، فإن تأثير تكلفة الإنتاج على القيمة سيكون أكثر أهمية' ص ٤٢٩. وإذا فسرنا هذه العبارة بشكل محدد، فإنها صحيحة طبعًا بقدر ما هى مبتذلة. ومع ذلك، فهى، فى أهميتها العامة، تعطى مبادرة خاطئة. ويمكن توضيح هذا بأفضل صورة من خلال التشبيه التالى. من الخطأ أن نقول إن أسعار الصرف تتحدد بالعرض والطلب فى حالة العملات الورقية وبآلية الذهب فى حالة العملات الذهبية؛ فما ينبغى قوله إن العوامل التى تكمن خلف العرض والطلب تحدد أسعار الصرف الأجنبى فى جميع الحالات، ولكن فى حالة العملات الذهبية، فإن آلية الذهب تمنع عمومًا ابتعاد أسعار تكافؤ الذهب gold parities بأكثر من نقاط الذهب gold points. وبالمثل، فإن مبدأ المنفعة الحدية يسرى على جانبى الطلب و العرض من مشكلة القيمة فى كلتا الحالتين، فى حالتى المدى الطويل والمدى القصير. إن مبدأ تكلفة الإنتاج لا يشكل مبدأ مستقلا يفعل مفعوله فى المدى الطويل. ولكن مبدأ المنفعة الحدية، بتأثيره فى معطيات الوضع، سيؤثر فى المدى الطويل (فى ظل فروض معينة) بحيث يساوى القيمة التبادلية بالتكلفة. سوف يعتبر المارشاليون اللبقون هذه الملاحظة زائدة. ولكنى سمعت بالتفسير السيئ المعنى كثيرًا- وكثيرًا بالنسبة لمارشال حتى من قبل كتاب مقتدرون مثل بورتكيفيح - بحيث لا أستطيع أنا نفسى أن لا أفكر به هكذا.

على كميتها والأخيرة تعتمد على تكلفتها. وهكذا جرت السخرية من جيفونس والنمساويين كأفراد ينبغى تعليمهم، كأولاد المدارس، بأنه 'حينما تكون هناك ثلاث كرات (أ)، (ب)، (ج)، تواجه إحداها الأخرى فى تجويف ... فإن الكرات الثلاثة تحدد إحداها الأخرى بشكل متبادل بتأثير الجاذبية'، لأنهم، بدلاً من ذلك، كانوا يؤكدون على أن '(أ) تحدد (ب) و (ب) تحدد (ج) (Principles, p. 567). ولكن كان على مارشال، من بين الجميع، أن يدرك إن هذا الانتقاد يستغل النواقص التقنية لدى جيفونس والنمساويين، وبخاصة عدم المقدرة الواضحة على فهم منطق الاعتماد المتبادل، ويعجز كليًا عن إنصاف جوهر الموقف المنتقَد. وإذا تابعنا تشبيه مارشال، مرة أخرى، فما فعله جيفونس والنمساويون حقًا لم يكن الهراء المنسوب إليهم فى تلك الفقرة بل شىء مختلف كثيرًا؛ حيث اكتشفوا بالضبط بأن وضع الكرات ينبغى تفسيره وفقًا لمبدأ واحد: الجاذبية فى حالة الميكانيك، المنفعة فى حالة الاقتصاد. كان يمكن، بنصف الكرم الذى أُغدق على ريكاردو، اكتشاف العمل العظيم الذى يكمن خلف التكنيك الفقير وردّ النقد إلى النقطة الوحيدة التى كان يمكن طرحها عن حق، مع أن مارشال لم يفعل هذا قط: وهى إن جيفونس لم يعرف الرياضيات بدرجة كافية وإن النمساويين لم يعرفوها البتة[٣٣٢].

النقطة الأخرى الوحيدة التى يلزم الاهتمام بها فى هذا السياق هى مفهوم مارشال: التكلفة الحقيقية. فلو أن النمساويين استعملوا هذا المصطلح، لكانوا أرادوا به السلع الاستهلاكية (تمييزًا لها عن الاشباعات التى تقدمها هذه السلع) التى 'نضحى' بها حينما نقرر إنتاج سلع أخرى. وقصدَ مارشال 'الجهود المتمثلة بكل الأنواع المختلفة من العمل التى لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاجها [بسلعة ما]؛ سوية مع كل الامتناع abstinences أو بالأحرى كل الانتظار waitings الضرورى لادخار رأس المال المستعمل فى إنتاجها' (Principles, p.481). إن هذه النقطة هنا تُثار لأنها كانت تُناقش حينذاك ضمن المناظرة العامةَ حول طبيعة، سبب، أو 'المقياس النهائى' للقيمة أو التكلفة. يتعلق الشجار بمنجر حصرًا. ذلك لأن معظم الأنصار الآخرين للنظرية 'الجديدة' للقيمة، مثل غوسن وجيفونس وأوسبتز وليبن وكلارك- ولكن ليس فالراس، رغم ذلك- لم يُظهروا أى شك

(٣٣٢) إن صرامة مارشال تفتقد أكثر إلى التبرير لأنه هو نفسه كان يقع فى نفس الخطأ من حين إلى آخر. فعلى صفحة ٤٤٠ من عمله Principles، نقرأ: إذن، إن القاعدة الواضحة، فى حالة راكدة، هى إن تكلفة الإنتاج تحكم القيمة.

بالاعتراف بكل من مشقة العمل disutility of labour (وهذا مصطلح جيفونس) والامتناع فى بناهم التحليلية. ونظرًا إلى أنه لم يكن فى ذهن أى من هؤلاء الكتاب رد الاعتبار إلى 'الكلاسيك' من خلال تثبيت الدور المستقل للتكاليف أو عبر أى طريقة أخرى، فهذا يكفى لأن نبين أن الاعتراف بالمشقة أو الامتناع لا يضعف موقف المنفعة الحدية أو يعنى تبنى أى موقف أخرى. ولكن النمساويين كان لديهم رأى آخر. فقد جاهد بوهم-باورك كثيرًا حقًا للتقليل من أهمية الاثنين، معتقدًا بوضوح أن الولاء لنظرية المنفعة الحدية قد أجبره على ذلك. لنتعرف على طبيعة المشاكل المعنية.

إن مفهوم الامتناع مهم جدًا، طبعًا، لكل اقتصادى يسلم بنظرية الفائدة القائمة على الامتناع. ولكن مع إن التسليم بنظرية الامتناع كتفسير للفائدة يتضمن، طبعًا، إدخال الامتناع فى النظرية العامة للقيمة، بيد أن معالجة موضوع الامتناع قد ارتبطت على الدوام بنظرية الفائدة بشكل رئيسى، وسنفعل نحن المثل (القسم الخامس). أما بالنسبة لمشقة العمل، فلدينا خياران: أما أن نأخذ كمية ساعات العمل المتاحة(ضمن سكان معطى)كشىء معطى، كأنها ثابتة مؤسسيًا على سبيل المثال؛ أو يمكننا أن نعتبرها متغيرًا ينبغى تحديده- وفى هذه الحالة، فإن نظامنا يتضمن متغيرًا 'مجهولاً' آخر ومعادلة مستقلة أخرى (تقول: بالنسبة لكل عامل، ينبغى أن تساوى المشقة الحدية للعمل، عند التوازن، المنفعة الحدية لأجره). وما نختاره سيعتمد على اعتبارات الواقعية واعتبارات الملائمة التحليلية[٣٣٣]. ولكن المسألة هى أن اختيارنا لا يُحدث أى اختلاف كبير بالنسبة لنمطنا التحليلى. ذلك لأن عنصر المشقة لا يؤثر على قيمة المنتجات إلاّ من خلال تأثيره (المحتمل) على كمية العمل المعروضة ولا يمس مبدأ التكاليف البديلة لأغراض تخصيص الكمية المعروضة. إن الكمية الأخيرة هى التى تهم فى المقام الأول دائمًا، بينما لا تهم المشقة إلاّ فى مرحلة واحدة، هذا إنْ كانت تهم أصلاً. وعلاوة على ذلك، فإذا منحنا أهمية كافية لتأسيس نظريتنا للقيمة على المنفعة فقط، فأن كل ما يتعين علينا فعله

(٣٣٣) ربما يعلم القارئ إن اللورد كينز استبعد معادلة المشقة وفقًا لاعتبارات الواقعية. كما استبعدها بوهم-باورك على أساس الواقعية ولو إنها واقعية مختلفة، أى إن على العامل الفردى قبول نظام يوم-العمل وليس بوسعه تغيير كمية العمل التى يرغب بتقديمها. ولكن بينما كان بوسع بوهم-باورك زج معادلة المشقة لو أنه أراد ذلك، فإن البنية التحليلية لدى اللورد كينز جعلت استبعادها أمرًا ضروريًا.

أن نستبدل مشقة العمل بوقت الفراغ(٣٣٤). ومن هنا فإن بوهم-باورك لم يكسب كثيرًا من نجاحه المحدود فى محاولة التقليل من أهمية المشقة. ولكن مارشال أيضًا لم يكسب كثيرًا من إدخال 'التكلفة الحقيقية': فلأنه يستبعد دائمًا الخدمة الخاصة التى يقدمها مفهوم الامتناع إلى نظريته للفائدة، فمن الممكن استبعاد التكلفة دون افتقادها- فضلاً عن الصعوبات الكامنة فى مفهوم يدور حول مجموع من كل المشقة والامتناع 'المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر' بإنتاج سلعة ما. وهكذا نعود من هذه الرحلة بنفس النتيجة التى نحصل عليها دائمًا حينما ندرس طبيعة وأهمية انحرافات مارشال: وهى إنها أشياء يمكن إهمالها(٣٣٥) عند مقارنتها بما تبدو كأساسيات فى تحليل جيفونس-منجر-فالراس.

٥- الفائدة، الريع، الأجور

تحتاج كل نظرية بحتة إلى وقائع للتوصل إلى نتائج ملموسة. إن هذه الملاحظة المعروفة ينبغى تكرارها لأن من عادة الاقتصاديين زج وقائع خاصة محددة فيما يسموه نظرية بحتة، رغم ذلك. وهكذا يتحدثون عن 'نظرية' معينة للأجور تقوم على حد الكفاف، مع إن موضوعة حد الكفاف يمكن استخلاصها من أى نظرية أجور عامة، شريطة أننا ندْخل الفرضية الوقائعية الملائمة حول سلوك العمال. ولكن نظرية المنفعة الحدية تحتاج ليس فقط إلى استكمالها بعرض من الوقائع الخاصة إذا أُريد لها أن تسرى على حالات ملموسة، بل تحتاج أن تُستكمل بمادة إضافية لوضع فرضيات نظرية عامة. وكما أوضحنا فى نهاية القسم الثالث، فإن نظرية المنفعة الحدية، من تلقاء نفسها، لا تنتج أى نظرية عامة للفائدة، مع أنها، من تلقاء نفسها، تقدّم تفسيرات كافية للريوع والأجور. ونظرًا إلى أن الفائدة

(٣٣٤) هذا ما نوصى به فى جميع الحالات. إن حل المشكلة الخاصة التى تلعب فيها المشقة دورًا ما، مثل مشكلة تفسير لماذا تؤدى الزيادة فى معدلات الأجر إلى تخفيض كمية العمل المقدمة أحيانًا، يصبح أسهل حينما نستعمل مفهوم وقت الفراغ (بأن نضع وقت الفراغ على أحد المحورين فى رسم بيانى من أشكال السواء بينما يمثل المحور الآخر الأجور، النقدية أو الحقيقية).

(٣٣٥) إضافة إلى ذلك، فمن الصعب فهم كيف توصل مارشال إلى الاعتقاد (إن كان قد فعل هذا) بأن إدخال التكلفة الحقيقية من هذا النوع من شأنه مساعدة موقف ريكاردو بأى صورة كانت.

هى التى تتسبب فى الاضطراب، فإننا نبتدأ بمناقشة نظريات الفائدة فى الفترة المدروسة.

(أ) الفائدة نعلم مما سبق بأن الاقتصاديين فى هذه الفترة قد عمقّوا التمييز بين مكاسب المنظِّم والفائدة. ولكن معظمهم كان ما يزال يأخذ بوجهة نظر معينة كنا قد أرجعناها إلى نيكولاس باربون Nicholas Barbon (الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم ٧ب) أى أن الفائدة تشكل الجزء الأعظم من مكاسب الأعمال business gains– ذلك الجزء من مكاسب الأعمال الذى ينتج عن استعمال رأس المال المادى، والذى يشكل مردود رأس المال المادى بنفس المعنى الذى يشكل فيه الريع مردود الأرض والأجر مردود العمل. ومن هذه الناحية، فمن المهم جدا أن بوهم–باورك، فى تأريخه الناقد لنظريات الفائدة، كان قد عالج نظريات 'السربح' لدى ريكاردو وماركس وذلك دون أن يثير السؤال عما إذا كانت العوائد المذكورة تمثل حقًا الشىء نفسه 'كفائدة'. فهذا السؤال كان يمكن أن يجيب عليه بوهم–باورك على غرار جواب آ. سمث أو ج. س. ميل. إذ ظلت الفائدة النقدية لديه مجرد ظل للفائدة التى يتيح كسبها تجهيز سلع رأس المال المادى– التى تمثل حقًا ما يمتلكه الرأسمالى، 'ولو ربما فى صورة نقود'. وهذا هو الشىء الأكثر بروزًا لأن عمل بوهم–باورك ساهم أساسًا فى تفكيك هذا المخطط.

أولاً، لم يتم التسليم بصورة كافية إن انتقادات بوهم–باورك للتفسيرات المطروحة للفائدة قد خلقت فهمًا جديدًا للمشكلة المعنية بذلك المعنى المذكور توًا. صحيح، إلى هذا الحد أو ذاك، إن كل نظريات الفائدة التى واصلت البقاء كان قد تم توارثها عن الفترة السابقة. بل إن كاتبًا بمنزلة باريتو لم يجد حرجًا فى الإعلان إن حقيقة إن رأس المال (المادى) يغل فائدة هو أمر لم يكن يشكل مشكلة أكثر من حقيقة إن شجرة الكرز تغل كرزًا[٣٣٦]. ولكن منزلة بعض النظريات البسيطة التى

(٣٣٦) ثمة رأى آخر لباريتو يستحق التعليق. فقد وجد باريتو إن البحث عن 'سبب' الفائدة غلط بحد ذاته. إن معدل الفائدة، باعتباره أحد عناصر النظام العام للتوازن، كان يتحدد طبعًا فى وقت واحد سوية مع كل هذه العناصر بحيث ليست ثمة معنى قط من البحث عن أى عنصر خاص كان قد 'سبّب' الفائدة. ولكى نبين غلط وجهة–النظر هذه، يكفى – كما فى حالة اعتراض مارشال الوارد فى مثاله حول الكرات الثلاث التى تواجه بعضها بعضًا فى تجويف – أن نتذكر إن تلك الفرضية (فرضية 'إن الفائدة تتحدد بكل شروط نظام التوازن العام') تفشل فى إثبات وجود معدل فائدة موجب. فلماذا يعمل النظام بطريقة ما بحيث ينتج معدلا موجبًا:هو سؤال متميز يتطلب جوابا واضحًا. أنه يتطلب أساسًا تفسيريًا معينًا كما هو شأن الكرات الثلاث فى تجويف مارشال. ولا يمكن العثور على مثل=

استعملت لإقناع غالبية من الاقتصاديين قد تدهورت بسرعة. لقد استمر بعض الكُتاب فى الاعتقاد بأنه ما دام المرء ينتج من القمح بمساعدة المسحاة أكثر ما كان سينتج من دونها، فإن العائد الصافى لابد أن ينتج عن استعمال هذه المسحاة: إن تحذير بوهم-باورك القائل إن الإنتاجية المادية لرأس المال لا تكفى لإثبات إنتاجيته القيمية قد قوّضَ نظرية الفائدة القائمة على الإنتاجية، رغم أنها لم تُدمَر حالاً[٣٣٧]. وبالمثل، أوضح بوهم-باورك بنجاح إن 'نظريات الاستعمال' بذاتها كتفسير للفائدة use theories of interest (نيس، منجر، فالراس) لم تكن صالحة: فليس ثمة شك إن خدمات السلع المعمّرة كالمساكن والآلات يتم تسعيرها وإن أسعارها مضروبة فى كمياتها تشكل عوائد لمالكى هذه السلع؛ ولكن لما كان يتعين التأمين على هذه السلع وتخصيص مبالغ لاندثارها، فلا ينتج عن ذلك، دون الرجوع إلى عنصر آخر يخص هذه الحالة، إن هذه العوائد هى عوائد صافية. وإذ نهمل عددًا من النظريات الأخرى التى تلقت coups de grace {الضربة القاضية} على يدى بوهم-باورك، يمكننا أن نقول عمومًا إن النظريات الباقية الوحيدة التى تركت أثرًا هى نظرية الاستغلال الماركسية، ونظرية الامتناع، وأشكال عدة من نظريات القوة-التساومية ولكن على مستوى أقل بشكل واضح. ومن النظريات الجديدة، سنلاحظ نظريات بوهم-باورك وأرفنج فيشر فقط.

كان انتقاد بوهم-باورك لنظرية ماركس موفقًا من حيث الجوهر. ولكن الأخيرة قد تواصلت ضمن حلقة الأصولية الماركسية إلى أن تم نبذها بهدوء من قبل المنظّرين الاشتراكيين المعاصرين الذين لم يعودوا ماركسيين. ولما كنا قد علقنا سابقًا على هذه النظرية (الفصل الخامس، القسم الثامن)، فإننا ننتقل إلى نظرية الامتناع حالاً. لم يوفق هجوم بوهم-باورك هنا ليس فقط بمعنى أن الهجوم قد عجز عن الإقناع بل أيضًا بمعنى أنه لم يكن هجومًا مقنعًا[٣٣٨]. لم تواجه

=هذا الأساس فى مجرد حقيقة وجود اعتماد متبادل عام بين كل الكميات الاقتصادية. وعليه، فمن الممكن أن نقول شيئًا ما لصالح تمييز بوهم-باورك بين مشكلة وجود الفائدة ومشكلة العوامل التى تحدد معدلها، مهما بدا هذا التمييز مضحكًا لأول وهلة.

(٣٣٧) [كان ج. شومبيتر ينوى أن يكتب هنا هامشًا طويلاً يتضمن أسماء فيزر وكلارك ونايت.]

(٣٣٨) حاول بوهم-باورك أن يبين أن أى لجوء إلى فكرة الامتناع ينطوى على 'ازدواجية فى الحساب'. كان يمكنه أن يقول حقًا إن مَنْ يدخر إنما يختار بين استمتاع حالى واستمتاع مستقبلى، وأنه حينما يتم خصم الأخير بصورة صحيحة بسبب الفارق فى الزمن، فلن يتبقى مجال لتعويض إضافى مقابل أى امتناع. ولكن ينبغى عدم إنكار وجود للتعويض إذا لم يجر خصم العوائد المستقبلية التى يحققها المبلغ المدخر. وفى الواقع، يمكن الاعتقاد إن التشديد على 'التضحية' عند القيام بالادخار يمثل=

مارشال أى صعوبة فى صياغة تفسير للفائدة يأخذ فكرة الامتناع بنظر الاعتبار[٣٣٩] دون أن يكون عرضة للاعتراض المنطقى. وفى الواقع، فقد نجح مارشال فى أحياء نظرية الإنتاجية أيضًا من خلال ربطها بعنصر الامتناع. فحينما يتعين على رأس المال المادى أن يغل ليس فقط عوائد بل عوائد صافية أيضًا، فثمة شيء ينبغى أن يحول دون إنتاجه إلى حد النقطة التى لا تمكن عوائده عندها إلاّ من استعادة تكاليفه فقط. والامتناع يصلح - منطقيًا - لأداء دور هذا الشيء. وبوسعنا، سوية مع سنيور، أن نسميه تكلفة معينة بحيث إن استخدام رأس المال يغل عائدًا يزيد على العناصر الأخرى للتكلفة. أو يمكننا أن نقول إن الامتناع يتصرف كفرامل بالنسبة لإنتاج السلع الرأسمالية لمنعه من الوصول إلى تلك النقطة- وهذه هى نسخة كارفر Carver[٣٤٠]. وقد هاجم بوهم-باورك كلتا النسختين دون نجاح، كما يبدو الأمر لى[٣٤١]. إن معظم الكتّاب الذين كانت وجهات نظرهم قريبة إلى هذا الحد أو ذاك من وجهة نظر بوهم باورك- مثل جيفونس من قبله وفيتر Fetter من بعده- لم تكن لديهم صعوبة مع نظرية الامتناع قط باستثناء فيشر.

قلت إن نظريات القوة التساومية كانت تتحرك عند مستوى أقل من التحليل النظرى. وفى الواقع، لم يسلم بها يومًا منظّر من الدرجة الأولى. وهذا يعود إلى سبب وجيه. فأما إن القوة التساومية، التى ينبغى أن تفسّر الفائض الذى يسمى

=بالضبط الطريقة التى أدخل بها منظّرو الامتناع عنصر التفضيل الزمنى، مع إن بوهم-باورك رفض التسليم بهذا. ومن الناحية الفعلية، على أى حال، فإنه قد وجد إن هناك ازدواجية فى الحساب عند قيام منظرى الامتناع باحتساب الامتناع كتكلفة إلى جانب 'العمل' المبذول فى إنتاج سلعة رأسمالية معينة. ولم استطع فهم هذه الحجة أبدًا. إن هذه الأفكار لا تنقذ نظرية الامتناع ولم يكن القصد منها أن تحقق ذلك. ولكنها تعفيها من تهمة ارتكاب خطأ منطقى وتشهد، مرة أخرى، على ما أسميناه القوة المنطقية لنظرية الامتناع. بيد أن نظرية ما يمكن أن تكون خاطئة لأسباب أخرى غير ارتكاب الخطأ المنطقى.

(٣٣٩) وكما نعلم، فأنه فضّل، دون سبب وجيه كما اعتقد، مصطلح:'الانتظار ' Waiting الذى اقترحه س. م. ماك فان S. M. Mc-vane ('Analysis of Cost of Production' Quarterly Journal of Economics, July 1887).

(٣٤٠) انظر عمل كارفر: Distribution of Wealth (1904) وكذلك مقالته الأبكر حول: 'The Place of Abstinence in the Theory of Interest,' Quarterly Journal of Economics, October 1893.

(٣٤١) يعود ذلك، مرة أخرى، إلى محاولته إثبات إن النسختين خاطئتان منطقيًا. ولكن هذا لا ينبغى أن يدفعنا إلى الانضمام إلى نقاد بوهم-باورك الذين يتحدثون عن إبداع فى غير محله، خلاف لفظى، ميتافيزيقا، سايكولوجيا غير ملائمة، وغير ذلك. فحينما يُراد أخذ النظرية الاقتصادية على محمل الجد أصلاً، فينبغى بالتأكيد الترحيب بكل جهد لتوضيح هذه القضية. فنحن لا نحل مشاكلنا حينما نتعب منها.

فائدة، تتمثل فى امتلاك مستلزم معين للإنتاج. وفى هذه الحالة، فلا يجدى اللجوء إلى القوة التساومية لمالكى هذا المستلزم لأنه ما يزال من الضرورى البحث، عن التفسير الحقيقى للعائد الصافى المتحقق، فى الدور الذى يؤديه هذا المستلزم فى العملية الاقتصادية. وهكذا لم يلجأ ماركس أو بوهم-باورك إلى القوة التساومية للرأسمالى، مع إن هذا العنصر كان يمكن بسهولة تمييزه فى نظريتهما. وبدلاً من ذلك، حاول كلاهما أن يبينا بإحكام كيف إن آليات الأسواق الرأسمالية كانت تنتج الفائض أو العلاوة، التى لا يفعل مصطلح: القوة التساومية ذاته شيئًا لتفسيرها. أو، بخلاف ذلك، يُعتقد بأن القوة التساومية تتألف من شىء ما يختلف عن تملك مستلزم معين. إذ يمكنها أن تكمن، مثلاً، فى القدرة على فرض الضرائب لمصلحة الرأسماليين. ولكن من الضرورى، فى هذه الحالة، إثبات وجود مثل هذه القدرة وكفايتها لتفسير ظاهرة الفائدة – وهذه مهمة لن يتولاها أى منظّر يعرف عمله جيدًا[٣٤٢]. سنأخذ مثالاً واحدًا على نظرية من هذا النوع: نظرية التعويض التى وضعها ليكسس. تعود الفائدة بحسب هذه النظرية إلى إن رجال الأعمال هم فى وضع يسمح لهم بتقاضى أسعار، لأى شىء يبيعونه، تزيد على تكاليفه. فإذا قصدنا بالتكاليف costs: النفقات expenses، فالأمر كذلك، ولكنه لا يفسر وجود فائض يزيد على النفقات زائدًا تعويضات خدمات العوامل المملوكة ذاتيًا مقوَّمةً وفقًا لأسعار التوازن. فلكى نثبت وجود مثل هذا الفائض، العام إلى درجة تكفى لتفسير الفائدة، من الممكن بالتأكيد اللجوء إلى نواقص المنافسة؛ ولكن هذا كان سيعنى الموضوعة القائلة بعدم وجود فائدة فى حالة التوازن التام والمنافسة التامة، التى تحتاج بدورها إلى برهان كاف[٣٤٣].

يشكل عمل بوهم-باورك العمل البارز فى الفترة المدروسة والذى هيّمنَ على المناقشة وأثّرَ على تكوين حتى أقسى نقاده. وسبق لنا التشديد (القسم ٢ج،

---

(٣٤٢) وهكذا، فإن القوة السياسية لأصحاب المصالح الزراعية فى الولايات المتحدة تفسر بالتأكيد، من بين أشياء أخرى، الضريبة التى فُرضت لصالحها فى الأيام الأولى من إدارة روزفلت. ومن الممكن القول إن هذه الضريبة قد ساعدت على زيادة "أرباح" أو "ريوع" المزارعين. ولكن يتعذر، كما هو واضح، اللجوء إلى تلك الضريبة كتفسير أساسى لأى منهما. ويسرى الأمر نفسه على تعريفات الحماية.

(٣٤٣) قد لا يكون من الضرورى أن نعيد مناقشة نظريات العوائد الصافية (سواء أكان العائد فائدة أو ريعًا) التى لا تقوم على شىء سوى سوء استعمال مفهوم الاحتكار وتجد المكسب الاحتكارى فى كل حالة تنطوى على عامل نادر على أساس إن هذا العامل، فى المجتمع الرأسمالى، غير متاح للجميع بنفس الدرجة.

أعلاه) على أن هذا العمل قد تجسدَ فى تقديم صورة مبسطة جدا للطريقة التى تتحدد بها معدلات الأجر والفائدة فى وقت واحد (مفترضين عرضًا محددًا من العمل ومن وسائل الكفاف) وتحدّد هذه المعدلات بدورها التركيب العضوى لرأس المال[٣٤٤]. كما جرى التشديد من قبل أيضًا على أن هذا المخطط المركزى مستقل جزئيًا عن، وغير منسَق جزئيًا بصورة تامة مع، تفسير بوهم-باورك السببى للفائدة-وهى حقيقة كنا قد أرجعناها إلى الحالة غير المكتملة لعمله. ويهمنا الآن هذا التفسير السببى.كان بوهم-باورك يعتقد بقوة إن النقود لا تلعب أى دور فى هذه القضية سوى كونها أداة تكنيكية قد تخرج عن النظام أحيانًا[٣٤٥]. وتتمثل الفرضية الأساسية فى إن الفائدة تنشأ عن مبادلة سلعٍ استهلاكية حالية مقابل سلع الاستهلاكية مستقبلية وهى تمثل علاوة (Agio) أساسًا تضاف إلى السلع الأولى. وعند تعريف المشكلة بهذا الشكل، فهذه المشكلة تتمثل بأن نبين لماذا تتصرف السوق، التى تُبادل فيها السلع الاستهلاكية الحالية مقابل (الحق ب) السلع الاستهلاكية المستقبلية، بتلك الطريقة بحيث تخلق مثل تلك العلاوة بشكل عادى أو، بعبارة أخرى، لماذا يكون الأفراد مستعدين عادةً للتعهد بتسليم، مقابل السلع الحالية، كميات أكبر من السلع من نفس النوع والنوعية فى وقت ما من المستقبل[٣٤٦]. وكما قد يعرف القارئ، فإن

---

(٣٤٤) إن هذا المفهوم الماركسى ملائم هنا تمامًا. كما أن كلمة: رأس المال تستعمل هنا بمعناها الماركسى. أتصور أن هذا الاستعمال من شأنه أن يساعد على إيصال فكرة بوهم-باورك بصورة أفضل وبإيجاز أكثر مما كان سيكون عليه الحال باستعمال مصطلحاته هو. وإضافة إلى ذلك، يعرّف استعمالِ هذا المفهوم كلاً من مدى التشابه بين المخططين والمدى الذى يبزّ به مخطط بوهم-باورك المخطط الماركسى بمعالجته لمشكلة معينة لم يعالجها ماركس بشكل صريح. ومع ذلك، لابد من ملاحظة، أولا، إن نظامًا للعلاقات أعقد من نظام بوهم-باورك سيكون ضروريًا لتقدير هذه المشكلة حق قدرها؛ وثانيًا، بأننا حينما ندخل التجهيزات والمعدات المعمّرة بشكل صريح، فأننا نكتشف حالاً بأن مخطط بوهم-باورك هو مخطط طويل-الأمد أساسًا ذلك لأن التجهيزات والمعدات معطاة ببساطة فى المدى-القصير كما هو حال العوامل الطبيعية ويمكن أن تخصص لها إنتاجية حدية ليس بمعناها لدى جيفونس-بوهم باورك ولكن بالمعنى المعتاد.

(٣٤٥) وعلى نحو أكثر دقة، كانت لدى بوهم-باورك نظرية كمية خام: فالنقود كلها (آخذين سرعة تداولها بنظر الاعتبار) تشترى السلع كلها. ثمة تشابه مذهل بين هذه الفرضية وفرضية أخرى: إن مخصص الكفاف كله يشترى عرض العمل كله. تذكر كلتا هاتان الفرضيتان بالنظريتين "الكلاسيكيتين"(النظرية الكمية ونظرية مخصص الأجور) فى غير أحسن حالتيهما. بيد إن من الممكن إدخال التصحيحات الضرورية دون صعوبة كبيرة.

(٣٤٦) لنكرر: مهما كانت الاعتراضات الأخرى على هذه الطريقة بطرح مشكلة الفائدة، فلا معنى للاعتراض عليها لأنها تستخدم علم النفس. فلو رمينا جانبًا حجة بوهم-باورك على هذا الأساس، فعلينا أن نرمى أيضًا حجة اللورد كينز وحتى حجة ماركس (انظر، مثلاً، حجج ماركس بشأن التراكم).

بوهم–باورك طرح ثلاث أسباب. أولاً، قد يكون المرء مستعدًا لأن يدفع للمقرض أكثر مما كان قد أخذ منه لأنه يتوقع أن يكون أكثر غنى في المستقبل[٣٤٧]. ثانيًا، قد يكون المرء مستعدًا لأن يدفع أكثر مما كان قد استلم لأن معظم الأفراد لا يحسون بالمتع المستقبلية بنفس الإحساس الحاد من الواقعية الذى يحسون به المتع الحالية[٣٤٨]. يتباين الأفراد والطبقات والأمم من هذه الناحية كثيرًا، وأن الاختلافات في الحدة التي يدركون بها المستقبل تمثل أحد أهم العوامل التى تحدد مصيرهم– وهى حقيقة يتعذر توضيح أهميتها بقوة أمام الاقتصاديين الحديثين. ولكن بوهم–باورك، كما فعل بنثام وجيفونس من قبله، كان يعتقد أن بعض التقدير البخس undervaluation للمستقبل بهذا المعنى هو صفة عامة للإنسان العادى. إن السلوك الفعلى، وبخاصة لدى أعم الناس، يدعم هذا التأكيد إلى حد بعيد[٣٤٩]. ثالثًا، قد يكون المرء مستعدًا لدفع العلاوة نظير السلع الحالية لأن السيطرة على السلع الحالية ربما تساعده على أن يباشر عملية إنتاج منتجة ماديًا أكثر تتطلب فترة إنتاج أطول بمعنى بوهم–باورك (الأفضلية التكنولوجية للسلع الاستهلاكية الحالية؛ انظر القسم

---

(٣٤٧) حول هذا السبب، ثمة ما هو أكثر مما يسلم به النقاد عادة: أنه يسرى ليس فقط على حالة الطالب الذى لديه عمة غنية وبصحة جيدة: ففى مجتمع يتقدم باطراد progressive society، قد يتوقع غالبية من الأفراد بشكل صحيح تدفقات أكبر من الدخل فى المستقبل؛ بينما فى مجتمع متقهقر retrograde society، فإن بوهم–باورك كان مصيبًا تمامًا فى افتراض أن التوقعات الصحيحة لتدفقات الدخل المتناقصة لن تجعل العلاوة سالبة لأى فرد يتصرف بشكل معقول بحيث إن العلاوة الموجبة، التى قد يكون البعض ما يزال مستعدًا لدفعها، سوف تتحقق حتى فى هذه الحالة.

(٣٤٨) فى الحالة الأولى – حالة التوقعات الملائمة – يبخس المقترضون تقدير السلع المستقبلية، بالمقارنة بالسلع الحالية، لأنهم يتوقعون، فى المستقبل، هبوطًا أكثر على نفس منحنى المنفعة الحدية للدخل. وفى الحالة الثانية – حالة التقدير البخس النظامى للمتع المستقبلية التى يتوقع أن تعطى متعة بنفس الحدة حينما تصبح متعًا حالية– فإن المقترضين يمتلكون منحنى مختلفا للمنفعة الحدية للدخل بالنسبة إلى الوقت الحاضر ولكل فترة من فترات الدخل التالية.

(٣٤٩) لا يمكن إثبات ذلك إلا بمناقشة موسعة للدليل التاريخى مما لا يسمح المجال لنا بتناوله. صحيح تمامًا أن انطباعنا العام، المتمثل فى إن التقدير البخس العام للمستقبل يوجد فى المجتمع الحديث بالفعل، يمكن أن يكون جزئيًا نتيجة بسيطة لوجود الفائدة وبالتالى فإن مهمة إثبات إن هناك أيضًا تقديرًا بخسًا مستقلاً، قادرًا على "التسبب" فى الفائدة، ليست مهمة سهلة، وبخاصة مع وجود دليل مناقض لذلك ظاهريًا. كما إن من شأن مثل هذه المناقشة أن تنخرط فى سجال مع الاعتراضات الكثيرة التى أثيرت. ومع ذلك، تنبغى الإشارة إلى واحد من هذه الاعتراضات يتمتع بأهمية خاصة. إذ يرى بعض الكتاب إنه إذا كان هناك تقدير بخس نظامى للمستقبل systematic undervaluation، فالمجتمع كان سيكون لديه نحوط لهلاك اقتصادى أو زوال عام. ولكن هذا ما يفعله المجتمع بالفعل، وتكمن إحدى المشاكل الأكثر عمقًا للتحليل الاقتصادى فى أن يبين لماذا تتوسع المعدات الرأسمالية، رغم ذلك، بدلاً من أن تتقلص. إن ما يحجب هذه المشكلة هو التعود على الافتراض إن الماكنة الاقتصادية يُحافظ عليها، أو تحافظ هى على نفسها، باعتبار إن هذا شيء طبيعى.

٢ج، أعلاه) بحيث إن الخزين القائم من السلع الاستهلاكية قد يتيح إنتاج سلع استهلاكية أكثر فى المستقبل. كان ينبغى أن يتردد قليلاً الجيل الذى شهد الخطط الخمسية الروسية فى منح ثقة محدودة لهذه الحجة، على الأقل. وبطبيعة الحال، فإن من الضرورى التشديد على عبارة 'نباشر' أكثر مما شدد عليها بوهم-باورك الذى ارتكب عدة أخطاء حينما عالج هذا 'السبب الثالث'(٣٥٠). إذ يمكن أن نقع فى شرك حجة التزامن synchronization argument ما لم نفعل ذلك: فسبب بوهم-باورك الثالث، بحد ذاته، ليس من شأنه أن يفسر أى فائض متواصل من التكرار المستمر لعملية معينة ذات 'طول' معطى بمجرد أن يتم إدخال الفائض ويتكيف له الاقتصاد ككل؛ إن 'التوسعات' المتعاقبة لفترة الإنتاج فقط هى التى تُبقى الفائدة حيةً حتى ولم تكن هناك أسباب أخرى لدوامها(٣٥١).

---

(٣٥٠) جرى تصحيح معظم تلك الأخطاء من قبل فيكسل وأنصاره ((انظر بشكل خاص عمل فيكسل 'Zur Zinstheorie (Bohm-Bawerk dritter Grund)' التى هى تمثل مساهمة فيكسل فى (Wirtschaftstheorie der Gegenwart, vol. 111, 1927)). ومع ذلك، فقد تركت تلك الأخطاء تلعب دورًا كبيرًا غير ملائم بصورة عامة: فبعكس نقاد ماركس أو ريكاردو أو كينز المتعاطفين، فإن نقاد بوهم-باورك لم يهتموا قط بتمييز أفكاره الجوهرية عن ردائها سيئ الخياطة. وانتهز الفرصة للإشارة إلى صعوبتين مررت بهما عند محاولة تقديم أفكار بوهم-باورك بصورة ملائمة. الأولى هى الافتقاد إلى المجال، والثانية هى أننى امتلك أقوى سبب يمكن للمنظر أن يمتلكه لعدم الاتفاق مع بوهم-باورك، أى السبب المتمثل بكونى امتلك نظرية مختلفة خاصة بى. ولكننى لا أحب فرض آرائى على القارئ أو انتقاد بوهم-باورك من الزاوية الخاصة بى. ولذلك، فأننى أقبل 'بنسخته' حول المشكلة؛ ولا أتحدث عن 'الخطأ' إلا فى الحالات التى توجد فيها عبارة أو ترتيب تحليلى يمكن إثبات أنه خاطئ من زاويته [تابع ج. شومبيتر مناظرة شهيرة مع بوهم-باورك بخصوص النظرية الديناميكية للفائدة فى: Zeitschrift fur Volkswirtschaft, Socialpolitik und Verwaltung, 1913].

(٣٥١) إن فكرة مماثلة تدافع عن نظرية الامتناع ضد الاعتراض القائم على التزامن. ومع ذلك، توجد أيضًا فى كلتا الحالتين أسئلة دقيقة يلزم أخذها بعين الاعتبار ولكن يتعذر علينا أن نتناولها. ولكننى سأوضح باختصار واحدًا منها كان قد أزعج بوهم-باورك نفسه وأنصاره ونقاده. فلم يكن كلهم متأكدين من صلات 'الأسباب الثلاثة' بعضها ببعض. لأول وهلة، تمثل كلها أسبابًا تراكمية بمعنى أنها كلها أسباب للتقدير البخس لرغيف الخبز المستقبلى بالمقارنة مع الرغيف الحالى. ولكن هذا ليس بكل شيء عنها. فإذا صغنا السبب الثالث بالقول أنه يقود إلى التقدير البخس لأن السيطرة على السلع الاستهلاكية الحالية تمكن المرء من أن يصبح أكثر غنى فى المستقبل، فإن بوسعنا استيعاب السبب الثالث ضمن السبب الأول، آخذين بنظر الاعتبار الظرف المتمثل فى إن حيازة السلع الحالية تمثل شرطًا للغنى فى المستقبل فى حالة السبب الثالث ولكن ليس فى حالة السبب الثانى. ولكن، فى كلتا الحالتين، يتعين علينا أكثر أن نأخذ بالاعتبار حقيقة إنه إذا كان السبب الثانى يفعل مفعوله، فإن الغنى المستقبلى الأكبر سيكون 'مخصومًا نفسيًا'. وإلى الحد الذى يحدث فيه هذا الأمر، فإن الدافع الثانى يُضعف الدافعين الأول والثالث لدفع علاوة ما. ومرة أخرى، وبحسب ظاهر الأمور، فإن كل سبب من الأسباب الثلاثة، على فرض إيماننا بها، يجب أن يكون قادرًا على خلق العلاوة حتى ولو كان يفعل ذلك فى ظل غياب السببين الآخرين. وقد حاول بوهم-باورك نفسه أن يبين: (أ) إن=

إن هذا التفسير للفائدة، كما جرى طرحه، لم يقبله أى اقتصادى ذو وزن. وحتى فيكسل أضاف إليه الكثير من التحفظات والتطويرات بحيث يتعذر تصنيفه كنصير له بأى معنى محدد. ومع ذلك، فإن نظرية بوهم–باورك للفائدة لم تمارس فقط ذلك النوع من التأثير الذى تتضمنه إثارة المناقشة وتشجيع الفكر بل مارست تأثيرًا مباشرًا أيضًا. وهذا يعود إلى حقيقة إن هذه النظرية تسمح بتبسيط معين يمكن للمرء قبوله دون أن يلتزم بتفاصيل بنية بوهم–باورك التحليلية. إن هذه النسخة المبسطة تبدو كما يلى: إن الفائدة تنتج عن التفاعل بين التفضيل الزمنى ('النفسى') والإنتاجية المادية للاستثمار. وقد باتت نظرية بوهم–باورك، بهذا الشكل الرقيق، ليس فقط واحدة من نظريات الفائدة فى الفترة المدروسة بل أيضًا أكثر هذه النظريات قبولاً بشكل واسع، مع أن كل كاتب أضاف جوانب خاصة به، لم يستحسنها، كقاعدة عامة، أى عدد مهم من الكتاب الآخرين. ويمكن الاستشهاد بأمثلة كثيرة[٣٥٢]. ولكن العمل الأقوى والأكثر لمعانًا من هذا النوع تمثله نظرية أرفنج فيشر التى تفسر الفائدة على أساس القلق Impatience Theory of Interest[٣٥٣]. توضح هذه العبارة نفسها بنفسها. ولكنها تشير حصرًا إلى السبب الثانى لدى بوهم–باورك. ولكن سببه الثالث لا يغيب عن فيشر: حيث يظهر هذا السبب فى صورة الفرصة الاستثمارية Investment Opportunity التى، ولو بعد نزعْ جوانب بوهم–باورك تحديدًا عنها، تعبّر عن نفس الحقيقة ولكن بصورة أنيقة وأكثر وجوهرية[٣٥٤]. كما أبرز فيشر، على نحو أوضح من بوهم–باورك، جانبًا

=السببين الأولين لن يخلقا علاوة معينة بالضرورة دون السبب الثالث (انظر مناظرته ضد فيشر:.Exkurs X11, in the 3ed ed). (ب) ولكن السبب الثالث قادر لوحده على توليد العلاوة.

(٣٥٢) فمثلاً، يمكن تفسير إشارة مارشال (Principles, p. 142) إلى 'إنتاجية وآفاق' رأس المال بهذا المعنى. ولذلك، كان اللورد كينز مصيبًا حينما عالجَ ما أسميه: النسخة المبسطة من نظرية بوهم–باورك كنسخة كانت مقبولة بشكل عام حتى فى عام ١٩٣٦ (انظر General Theory, p. 165). ومع ذلك، فإن الشيء المهم هو حقيقة أنه قبلها هو نفسه. لقد أعلن كينز حقًا أنها غير كافية ولكن فقط بمعنى أنها تحتاج إلى أن تكمّل بعنصر تفضيل السيولة (نفس المصدر، ص ١٦٦). ولكن هذا، بالنسبة لكينز، ولو ليس بالنسبة لأنصاره، لم يعنِ إنكار تلك النسخة بل تعديلها وحسب.

(٣٥٣) أحكم فيشر هذه النظرية (دون أن يحل بعدِ مصطلح: القلق impatience محل مصطلح 'agio' {العلاوة} أو مصطلح التفضيل الزمنى) أولاً فى عمله Rate of Interest (1907) ومن ثم قدّم نسخة أخرى فى عمله The Theory of Interest (1930). وليس عبثًا أنه كتب، فى مقدمة عمله الأخير، أن نظريته هى 'نظرية كل واحد إلى حد ما'. وما هو مبرر أكثر إهداء هذه النظرية إلى جون راى ويوجين فون أكثر إهداء هذه النظرية إلى جون راى ويوجين فون بوهم–باورك 'اللذين وضعا الأسس لما حاولت أن أبنيه'.

(٣٥٤) ولذلك، فمن الصعب أن نفهم كيف استطاع فيشر أن يقول فى المقدمة نفسها: 'بقدر ما أعلم، لم=

من تحليل هذا الأخير للفائدة قد يمثل الجانب الأهم.

رأينا أن غالبية من الكُتاب غير الماركسيين دأبوا، في تلك الفترة، على النظر للفائدة كدخل يقف على قدم المساواة مع الريع والأجور بوصفها مبلغ يُدفع مقابل خدمات مستلزم مادى معين للإنتاج (تجهيزات، معدات، وما شابه، أو مقابل الامتناع، بخلاف ذلك) يقف بدوره، ضمن حدود الإنتاج، على قدم المساواة مع خدمات العوامل الطبيعية والعمل. إن نظرية 'agio' أو العلاوة للفائدة تتضمن مفهومًا مختلفًا تمامًا. فبوصفها خصمًا زمنيًا عامًا يسرى على الخدمات الإنتاجية من كل نوع، فإن الفائدة تفترس، إذا صح التعبير، كل هذه العوائد، تفترس عوائد خدمات السلع الرأسمالية المادية ليس أقل مما تفترسه من أى عوائد أخرى. ولذلك، فهى شيء يختلف فى طبيعته عن كل ما يسمى بعوائد الإنتاجية حقًا[٣٥٥]، ليس فقط عن ريع العوامل الطبيعية وأجور العمل بل وعن العوائد من إنتاجية السلع الرأسمالية أيضًا. لم يُبرز بوهم-باورك هذا الأمر جيدًا، مع إن نظريته 'للرسملة' (للطريقة التى تتحدد بها قيم الأرض والسلع الرأسمالية)[٣٥٦] تكفى لإثبات أن ذلك

=يستفد أى كاتب آخر من الكتاب الذين كتبوا حول الفائدة من تدفقات الدخل وتغيراتها أو من معدلات العائد من التكلفة فى كل سنة". فإذا لم تشكل الجداول الرقمية لبوهم-باورك طريقة خرقاء لتمثيل نقاط من تدفقات الدخل (الناتج) وتغيراتها، فلا استطع تحديد ما تمثله. وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة ثانوية. فقد حاول بقوة كل من بعض النقاد وبعض الأنصار (بمن فيهم فيكسل وبيرسون) تفسير نظرية بوهم-باورك للفائدة كنظرية إنتاجية، وأن بوهم-باورك نفسه، بعد أنِ أضناه إصرارهم، احتج فى النهاية ولكن بشكل ضعيف. ولكن نظريته لا تمثل نظرية إنتاجية إلا بالمعنى الذى تمثل فيه كل نظريات الفائدة، بما فيها نظريات ماركس وكينز، هذا الأمر. ذلك لأن الفائدة هى عنصر فى كل سعر؛ فكل سعر يمكن تمثيله بوصفه النتيجة لطلب معين وعرض معين؛ وبغض النظر عن الطريقة التى نعرّف بها رأس المال، فإن الأغراض الإنتاجية ينبغى أن تبرز من بين العوامل التى تدعو إلى طلبه. ومع ذلك، فإن نظريته، بأى معنى غير مبتذل، لا تشبه النظريات المسماة نظريات إنتاجية عن حق بل هى نقيضها ذاته، كما سيتبين بعد قليل.

(٣٥٥) أقول: "ما يسمى بعوائد الإنتاجية حقًا" وذلك لوجود غموض فى مصطلح "الإنتاجية" كما هو الحال أيضًا فى مصطلح 'مستلزم' requisite، من شأنه أن يحجب المعنى الذى أحاول طرحه. فبمعنى ما، فإن الوقت هو مستلزم إنتاج وبالتالى فهو منتج. وهكذا أيضًا تكون النقود فى المجتمع الرأسمالى. ويمكن أن يسرى مصطلح: الإنتاجية الحدية على الاثنين لبعض الأغراض. ولكن أيًا منهما ليس مستلزمًا و منتجًا بنفس المعنى الذى يكون فيه العمل أو الأرض أو المجرفة. وقد شدّد بوهم-باورك على أن مفهومه لمخصص الكفاف كان منتجًا بالمعنى الأول ولكن ليس بالمعنى الثانى، بالضبط على غرار ما كان سيفعله ماركس. ولكن بوهم-باورك نفسه وأنصاره ونقاده خلطوا بين هذين المعنيين.

(٣٥٦) طورت تلك النظرية من قبل فيكسل وفيشر، ولكنها تشكل إحدى المساهمات الأكثر تميزًا لبوهم-باورك. وقبل بوهم-باورك، كان جانب التكلفة يهيمن على معالجة هذه المشكلة. وبطبيعة الحال، فإن ممارسة الأعمال كانت على دراية بعملية الخصم قبل ذلك بوقت طويل وذلك كما كانت تطبق على=

كان رأيه حقًا. ولكن مصطلحات فيشر حققت ذلك. وللتشديد على جدة هذا الرأى، لنلاحظ، مرة أخرى، قرابته من نظرية الاستغلال لماركس، من هذه الناحية؛ وإذا افترضنا الأيديولوجيا الملائمة- وكذلك طرق التعبير- فقد كان يمكن تقديمه كنظرية استغلال جديدة.

وقد ترتبت على ذلك نتيجة ثانوية مفادها أنه لم يعد من الممكن بعد تشخيص العوائد من السلع الرأسمالية المادية كفائدة بالصورة التى وضعها باربون وأقرها آ. سمث. فقد توافرت ظروف عدة تشير إلى استيعابها ضمن الريع من العوامل الطبيعية (انظر القسم ب، أدناه). والنتيجة الأهم من ذلك هى أن الفائدة الآن دخلت نظريات الريع والأجور بطريقة جديدة تمامًا. وفى الواقع، فهذا هو السبب الأهم الذى دفعنا لتناول هذه الموضوعات مرة أخرى بدلاً من الاكتفاء بمجرد الرجوع لنظرية العزو أو نظرية الإنتاجية الحدية sans phrase {دون تحفظ}[٣٥٧].

(ب) الريع سنستعرض التطورات فى هذا الحقل فى ثلاث خطى، مهملين قضايا ثانوية وطرقًا مسدودة عدة. أولاً، سندرس نظرية الريع التى تفسر الدخول المستخلصة من ملكية العوامل الطبيعية، بغض النظر عما يُعتقد بأن هذه العوامل 'غير قابلة للفناء' أم لا. ثانيًا، كما ندرس تعميمات معينة لمفهوم الريع توحى بها تلك النظرية. ثالثًا، سنشير إلى وجود ميل معين لتسخير مفهوم الريع لخدمة أغراض متباينة تمامًا. وتحت كل واحد من هذه العناوين، سنلاحظ ثمة صراع بين الأفكار القديمة والجديدة كان يشكل سببًا مهمًا، وإنْ لم يكن السبب الوحيد، لتقلبات وغموض وقضايا زائفة[٣٥٨].

=مسكن أو ماكنة. ولكن بوهم-باورك هو مَنْ أدخل هذه الممارسة فى النظرية الاقتصادية ومنحها تفسيرها الاقتصادى، مثلما أدخل مارشال بالضبط التكاليف الأولية والتكاليف الثانوية التى كانت مألوفة لكل رجل أعمال ولكنها، رغم ذلك، شكلت أشياء جديدة فى التحليل الاقتصادى.

(٣٥٧) وبعبارة أخرى، فإن 'العلاقات بين الريع والفائدة' باتت الآن مشكلة لم تكن قائمة أمام ج. س. ميل. انظر بشكل خاص مقالة البروفيسور فيتر التى تحمل هذا العنوان فى: Publications of the American Economic Association, 3rd series, vol. v, February 1904. وقد انقاد مارشال بطريقة أخرى لصياغة مفهوم: شبه-الريع الذى يُعنى بجزء من تلك المشكلة. وإضافة إلى ذلك، فقد لاحظ مارشال أن مفهوم الفائدة قابل للتطبيق على الاستثمار الجديد (المستقبلى؟) فحسب؛ وأن رأس المال المستثمر فى التجهيزات والمعدات بالفعل يغل شبه-ريع وليس فائدة (Principles, pp. 605-6).

(٣٥٨) بقدر تعلق الأمر بتعاليم مارشال، فقد جرى تحليل التقلبات والغموض بصورة واضحة من قبل ف.=

أولاً، فيما يخص ريع العوامل الطبيعية، فمن الواضح إن تحليل جيفونس-منجر-فالراس قد قدّمَ تفسيرًا صالحًا تمامًا لظاهرة الريع هذا، كما قدّمَ كل 'القوانين' أو النسب التى نحتاجها عنه حينما يتم بصورة كافية استكمال هذا التحليل بوقائع كل حالة ملموسة متصوَرة. إن كل ما كان يتعين عمله هو أخذ التلميح من ساى أو كانتيلون، أى إدراك أن الريع هو مجرد قضية تسعير خدمات مستلزمات الإنتاج وتطبيق المبدأ الحدى على تكوين هذه الأسعار. وحينما نأخذ بعين الاعتبار مفهوم التفضيل الزمني لدى بوهم-باورك، فإن النتيجة تبدو كما يلى: يميل ريع العوامل الطبيعية إلى التساوى مع القيمة المخصومة من منتجاتها الحدية. إن هذه النظرية تسمح تلقائيًا بمراعاة الاختلافات فى نوعية العوامل الطبيعية من النوع الواحد. وحينما يفسَر الريع بهذا الشكل، فأنه يدخل ولا يدخل فى أسعار المنتجات على غرار الأجور بالضبط. وفى الواقع، فإن الريع بهذا المعنى والأجور هما ظاهرتان متشابهتان. والاختلاف الاقتصادى البحت فيما بينهما هو أن العرض الكلى من أى عامل طبيعى يمكن أن يكون ثابتًا فى حالات عدة وبالتالى لا يستجيب للتغيرات فى سعره بينما يكون العرض الكلى للعمل أقل جمودًا less irresponsive بشكل عام. ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر على المبدأ التفسيرى المعنى الذى يبقى هو نفسه فى كلتا الحالتين. وعلاوة على ذلك، فالأمر سيان بالنسبة لموضوع تخصيص العرض المتاح، من عامل طبيعى معين قابل لأن يخدم أكثر من استعمال واحد، لأى استعمال محدد: فكم من الأرض، وبأى ريع للوحدة الواحدة منها، يُخصص لإنتاج قصب السكر حينما يمكن استعمال نفس الأرض لإنتاج القطن أيضًا، هى قضية تكلفة الفرصة البديلة ليس إلاّ[٣٥٩].

ومع ذلك، فإن هذه النظرية، التى أيدها النمساويون وفالراس، لم يتم قبولها حالاً أو بشكل عام كما كنا نتوقع بحكم بساطتها وفائدتها. ثمة سببان لهذا الأمر ولبقاء نظرية الريع 'الريكاردية' فيما بعد[٣٦٠]. فمن ناحية، أبدى اقتصاديون كثر

أ. فيتر F. A. Fetter: 'The Passing of the Old Rent Concept.' Quarterly Journal of Economics, May 1901. من الممكن تعميم محاولة البروفيسور فيتر بحيث تشمل عددًا كبيرًا من الاقتصاديين.

(٣٥٩) قد لا يكون من الضرورى تفسير معالجة حالة العوامل الطبيعية التى لا تسمح إلاّ باستعمال واحد ومعالجة الحالات التى تثير صعوبات مماثلة (كحالة الكرم الذى يمكن استعماله كمرعى للأغنام أيضًا).

(٣٦٠) استفادت قليلاً نظريتا ماركس وروبدبرتوس للريع من كراهية كثير من الاقتصاديين لنظرية=

مقاومة عاطفية لنظرية بدا أنها تعامل 'الدخول غير المكتسبة' التى يحصل عليها مالك-الأرض على قدم المساواة مع التعويض الذى يناله العامل عن عرق جبينه. إن هذه العواطف غير معقولة قط لأن تلك النظرية ليس فيها ما يمنع اقتصاديًا ما من أن يميّز، كما يجب، بين مالك الأرض والعامل وفقًا لأسس أخلاقية أو سياسية[٣٦١]. ولكن العواطف كانت قوية رغم ذلك وفى صالح النظرية 'الريكاردية' لأن الأخيرة بدت مؤهلةً أكثر لدعم حكم قيمى معادى لريع الأرض- رغم إنها ليست كذلك حقًا. ومن ناحية أخرى، وكما رأينا، فقد احتفظت المذاهب 'الكلاسيكية' بسيطرة قوية على فكر اقتصاديين كثيرين خلال الفترة المدروسة. ومن بين هذه المذاهب، فلم ينتشر مذهب على نطاق أوسع أو يستمتع بشهرة راسخة أكثر من مذهب الريع 'الريكاردى'. وعلاوة على ذلك، كان الدفاع عن هذا الأخير أسهل من الدفاع عن بقية أجزاء التحليل 'الكلاسيكى' ذلك لأنه، لصياغته الدقيقة، لم يشدد على أى شىء خاطئ حقًا. كان انتقاد منجر لهذا المذهب (Grundsatze, pp. 144-5) مبررًا ولكنه لم يعنِ سوى القول بأن الضرورة التى دفعت إلى بناء جهاز نظرى منفصل، لطائفة مهمة من الظواهر، كانت تبرهن بذاتها على نواقص التحليل 'الكلاسيكى'[٣٦٢]. ولذلك، كان المدافعون فى وضع ملائم أكثر نسبيًا. وكان مارشال أكثر هؤلاء بروزًا حيث انتزع من هذه الفرصة أقصى ما يمكن لمحاربة عمل مبنى جيدًا دفاعًا عن ريكاردو[٣٦٣].

الإنتاجية الحدية، رغم إن نظرية ماركس استمرت ضمن حلقة الأصوليين الماركسيين طبعًا. إن انتقاد ل. فون بورتكيفيج L. Von Bortkiewicz غير البناء لكلتا النظريتين كان ضروريًا بالكاد لإقناع الاقتصاديين بنقاط الضعف فيهما: انظر مقالتيه حول: 'Die Rodbertus'sche Grundrententheorie und die Marx'sche Lehre von der absoluten Grundrente,' Archiv fur die Geschichte des Socialismus und der Arbeiterbewegung, 1910-11. ومع ذلك، تستحق كلتا المقالتان أن نشير إليهما كمثالين رائعين على نوع من العمل النظرى يبدو أنه خرج عن المألوف بشكل تام.

(٣٦١) وهكذا، فإن فالراس كان يناصر بقوة إصلاح نظام الأرض، رغم أنه كان يؤيد نظرية الإنتاجية كتفسير للريع.

(٣٦٢) وبعبارة أخرى، فإن النقد قد شدّدَ ببساطة على أن نظرية ريكاردو زائدة بالنسبة لتحليل جيفونس-منجر-فالراس. والأمر كذلك (انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، القسم السادس، أعلاه، حول الدور الذى لعبته نظرية الريع فى النظام الريكاردى). أو، إذا وضعناها بصورة أخرى أكثر بساطة: كان 'الثوار' فى وضع يسمح لهم بالتخلص من كل الفصل الثانى من عمل ريكاردو باستثناء الجملة الأولى من الفقرة الثانية.

(٣٦٣) قد يتغاضى المارشاليون عن الانزعاج الضئيل الذى قد يشعر به بعض قراء مارشال من المدى الذى ذهب فيه فى هذا المجال، رغم حقيقة (مهملين كل الأشياء الأخرى) إن خلاصة مارشال المهمة لنظريته للتوزيع بينت بما لا يدع مجالا للشك بأنه قد سلّم بنظرية الريع القائمة على=

على أى حال، ظلت النظرية 'الريكاردية' فى مركز المناقشة وواصلت الاستحواذ على اهتمام حتى خصومها الذين لم يأتِ كلهم من معسكر الإنتاجية الحدية. إذ تعرضت نظرية الريع القائمة على الاحتكار لأن تفقد أساسها حينما تطورَ تحليل نظام السعر العام إلى حد بعيد ولكنها لم تمت كليًا[٣٦٤]. كما تم تجريب مناهج أخرى ولكن لم يحقق أى منها أى نجاح كبير[٣٦٥].

ثانيًا، إن توسيعات مفهوم الريع المناقَش توًا تطرح نفسها حالاً نظرًا إلى صعوبة رسم خط يمكن الدفاع عنه بشكل منطقى بين الموضوعات التى تشكل، وتلك التى لا تشكل، عوامل طبيعية، أو، بعبارة أخرى تعبّر عن الشىء نفسه، لصعوبة الاتفاق على الخصائص المميِّزة للعوامل الطبيعية. وهكذا أنكر مارشال أن تشكلَ الضرائب من التعدين mining royalities ريعًا[٣٦٦]، منتهكًا بذلك تعريفه الأصلى للريع (الدخل المستمد من ملكية الأرض والهبات الحرة الأخرى من الطبيعة، Principles, p. 150). كان الكتاب الآخرون أكثر قبولاً بهذه المشابهة. ولكن مارشال لم يواجه أى صعوبة فى توسيع مفهوم الريع من الأرض الزراعية ليمتد إلى الأرض الحضرية[٣٦٧]. ومع ذلك، فالأكثر أهمية هو أحد أنجح ابتكاراته: مفهوم شبه–الريع quasi-rent أو 'الدخل المستمد من استعمال أداة معينة فى إنتاج

الإنتاجية الحدية (* أو بنظرية الإنتاجية الحدية كتفسير للريع) marginal productivity theory of rent. ولكن مارشال رفضَ الاعتراف بما يتضمنه هذا التسليم من انتهاك لنظرية ريكاردو العامة، وأنه، مثلاً، هاجم جيفونس (الذى كان لطيفًا، بشكل استثنائى، مع نظرية الريع 'الريكاردية') لاعتقاده بأن 'الريع يدخل فى السعر' (Principles, p. 483n) كما لو إن هذه الفرضية، مثلما قصد جيفونس، كانت زائفة بشكل واضح. وبوسع القارئ أن يتأكد بسهولة من أن الأمر ليس كذلك– وهو أمر يمكن أن يشكل تمرينًا جيدًا حقًا. إن صياغة مارشال الصحيحة (الواردة فى المقتبسات) لا تشدد على أى شىء خاطئ، ولكنها أيضًا لا تشدد على أى شىء يُبطل فرضية جيفونس التى تعرضت للهجوم. وعلاوة علِى ذلك، فإن فرضية جيفونس كان قد تم التنبؤ بها من قبل ج. س. ميل – ولو أن هذا كان قد حدث دون إدراك أهميتها.

(٣٦٤) يمكن الاستشهاد بعمل أوبنهايمر عن ريكاردو كمثال: F. Oppenheimer, David Ricardos Grundrententheorie (1909 ; 2nd ed., 1927).

(٣٦٥) انظر، مثلاً، عمل أكيل لوريا Achille Loria: Rendita fondiaria.. (1880).

(٣٦٦) علاوة على أنه فعلَ ذلك على أساس يتعذر الدفاع عنه مفاده إن الضرائب royalities ت دخل فعلاً فى سعر المعدن المستخرَج بمعنى معين غير المعنى الذى يدخل فيه ريع الأرض الزراعية.

(٣٦٧) انظر أيضًا عمل إديجورث حول موضوع الريع (الذى أعيد نشره فى المجلد الأول من عمله: Papers) وعمل فيزر: Theorie der stadtischen Grundrente (1909). والعمل الأخير يبدو كتطبيق لنظرية ريكاردو حيث تستبدل الأرض الحدية لدى ريكاردو بالأرض الحضرية 'النائية' peripherical urban land التى لا تغل، عند استعمالها فى البناء، ريعًا أعلى مما كانت ستغله من استعمالها الزراعى الأمثل.

كان يتم من قبل الإنسان قبل ذلك' الذى يتضمن الاعتراف بحقيقتين كانــت لهمــا أهمية خاصة بالارتباط مع نظريات الفائدة الجديدة: حقيقة أن أى سعر يُدفع مقابــل السلع الرأسمالية يشبه تمامًا السعر المدفوع نظير العوامل الطبيعية؛ وحقيقة أن هذا التشابه يسرى على المدى القصير بشكل خاص وأنه يتضاءل كلمــا تزايــدَ طــول الوقت الذى يُراد تطبيق فرضية معينة عليه(٣٦٨).

ثمة طائفة أخرى من التوسيعات تُستخلَص بشــكل مباشــر مــن جــذور ريكاردية. فالمرء الذى يصر على أن يجد معنى معينًا فى تشديد ريكــاردو علــى 'الريع التفاضلى' differential rent، يحتمل أن يكتشف، كما فعل بيلى من قبل، إن هذه الفروقات differentials لا تقتصر على الأرض. فقد أشرنا من قبل(٣٦٩) إلــى تفسيرات ميل ومانغولد و ووكر لمكاسب المــنظم enterpreneurial gains كريــوع تعود إلى القدرة المختلفة من فرد إلى آخر differential ability. وقد قدّمَ مارشــال الفكرة العامة لهذا المفهوم الأخير، مع إن هذا لا يكشف سوى خواء هذا المفهوم فى نظرى(٣٧٠). وبالمثل، يمكن للمرء الذى اكتسب عادة ريكاردو بشــأن اســتخلاص الريع من 'قانون تناقص غلة الأرض' المادية أن يكتشــف بســهولة كليــة وجــود ubiquity هذه الظاهرة حينما تُضاف عوامل إنتاج معينة إلــى كميــة ثابتــة مــن أحدها(٣٧١): فهذا بمثابة تعميم لمفهوم ريكاردو للريع من خــلال تعمــيم المفهــوم

---

(٣٦٨) وبطبيعة الحال، ليس ثمة خط فاصل بين شبه-الريع والريع البحت. فإذا افترضنا إن الجزء الأكبــر من دخل مالك-أرض معين هو شبه-ريع أيضًا، فيمكننا إذن أن نقول، فــى أى وقــت معطــى، إن الجزء الأعظم من دخل الرأسمالى (بالمعنى الماركسى) هو شبه-ريع. إن الريــع أو شــبه-الريــع المنتَج فى قطعة من الأرض جرى استصلاحها بواسطة عمل المالك يحمل طبيعة الأجــور، جزئيًــا على الأقل. إن قليلاً من التأمل يبين إن هذا الأمر ليس مجرد تلاعب بالمفاهيم لا جدوى منه.

(٣٦٩) [حول بيلى Bailey، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم ٣ج، أعلاه؛ وحول تفســير مكاســب المنظم enterpreneurial gains كريوع ناجمة عن القدرة المختلفة، انظر القسم ٢ب، أعلاه].

(٣٧٠) Principles, v1, ch. 5, §7, ch. 8, §8. ثمة حاجة لتحصين العبارة الواردة فى المتن ضد اثنــين من سوء الفهم. أولاً، ينبغى عدم فهمها بمعنى يشير إلى المحتويات الكاملة للفقرتين المذكورتين تــوًا اللتين تتضمنان ملاحظات عميقة كثيرة. ثانيًا، يجب أن لا تفهَم بمعنى يتضمن إنكار أهميــة المــدى الواسع لاختلاف القدرات 'الطبيعية' لدى الأفراد– على العكس، فهى مهمــة للتحليــل الاقتصــادى والسوسيولوجى معًا. إن كل ما أقصده إن نظرية الريع لا تضيف شيئًا إلى فهمنــا لــدور القــدرات فوق-العادية supernormal abilities وأننا لا نكسب شيئًا حينما نسميها: ربمًا باستثناء أن القيام بهذا يمكننا من أن نبين– وكان هذا هو هدف بيلى حقًا – إن الخصوبة المختلفة لقطع مختلفة من الأرض هى عنصر زائد كليًا بالنسبة لنظرية الدخل المستمد من ملكية العوامل الطبيعية.

(٣٧١) دعونى أكرر بأن هذه الطريقة هى التى قادت ج. ب. كلارك نحو نظرية معينة للتوزيع تقوم علــى الإنتاجية الحدية. وهذا هو ما يبدو، على الأقل، الاستنتاج الطبيعى مــن عملــه: 'Distribution as Determined by a Law of Rent.' Quarterly Journal of Economics, April 1891. ولكنــه=

الريكاردى لتناقص الغلة. فإذا كانت التجهيزات والمعدات هى العامل الثابت– وهذه يمكن أن تؤخذ بالفعل على إنها ثابتة فى المدى القصير– فسنلاحظ، بعد الوصول إلى نقطة معينة، تناقص الغلة المادية من 'الجرعات' المتعاقبة من تلك العوامل التى يمكن أن تتغير فى المدى–القصير، وإن مفهوم شبه–الريع المارشالى يظهر عندئذ بوصفه النظير الدقيق لمفهوم الريع 'الريكاردى' من الأرض[٣٧٢].

ثالثًا[٣٧٣]، إن الجانب من نظرية الريع 'الريكاردية' الذى فَتَنَ أكثر من غيره الاقتصاديين المهتمين بالسياسة policy هو الجانب الذى تعكسه كلمات: فائض Surplus أو متبقى Residual. وإذا تكلمنا بشكل محدد، فإن هذه الكلمات، كما تُطبَق على ريع العوامل الطبيعية، كانت قد فقدت معناها فى تحليل جيفونس–منجر–فالراس الذى لم يعد بحاجة لتفسير الريع كشىء 'متبقي' قائم بذاته leftover sui generis بل كان قادرًا على تفسيره بشكل مباشر ووفقًا لنفس المبدأ الأساسى أسوة بأنواع الدخل الأخرى. بيد أن الاقتصاديين وجدوا حالاً إن بإمكانهم الاحتفاظ بجانب الفائض surplus aspect حتى فى هذه الحالة. إذ يمكن تفسير الريع كمبلغ يُدفع مقابل خدمات مستلزم معين للإنتاج، ولكن هذا المبلغ لم يكن ضروريًا للحصول على الخدمة المعنية بينما كان كذلك فى حالتى خدمات السلع الرأسمالية والعمل– وهى حقيقة بدتْ مهمةً لقضايا اقتصاد الرفاه وفرض الضرائب. إن مارشال، بتحويله الاهتمام إلى هذا الجانب من الريع، جانب الفائض، يكون قد وضعَ سابقةً

=لكى يمضى على هذه الطريق، كان يتعين عليه إنكار وجود شىء مشترك مع ريكاردو الذى كان من الجوهرى بالنسبة لتعاليمه أن يعتقد بأن الريع هو ظاهرة خاصة بالأرض.

(٣٧٢) وبشكل أكثر دقة، أنه يبدو النظير الدقيق لما يسمى بالحالة الثانية من الريع الريكاردى، التى تشير ليس إلى إضافة رأس المال والعمل إلى قطع من الأرض أقل خصوبة أو أكثر بعدًا، بل إلى إضافة 'جرعات' متعاقبة من رأس المال والعمل إلى نفس القطع من الأرض. ومع ذلك، تنبغى ملاحظة أن الأهمية الحقيقية لمفهوم شبه–الريع مستقلة تمامًا عن تلك المشابهة.

(٣٧٣) أنا لا أنوى أن أضم هنا 'الريوع النفسية' psychological rents التى تنجم عن 'قوانين' تناقص المنفعة الحدية أو تزايد الضرر الحدى. سنقوم فيما بعد بدراسة أحد هذه الريوع وهو ريع المستهلك (انظر الفصل السابع، القسم السادس، والملحق، أدناه). وإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتحدث عن ريع المدخر الذى يمكن اشتقاقه، لو شئنا، من حقيقة إن سلوك المدخرين يمكن أن يوصف من خلال مساواة حدية معينة بين مزايا ادخار أو استهلاك ما قيمته دولار إضافى من الموارد وأنه، لذلك، ثمة ميزة فائضة من الدولارات قبل الحدية intramarginal؛ كما يمكن الحديث عن ربع العامل (ريع المنتج لدى مارشال) الذى يمكن اشتقاقه بصورة مماثلة من الموازنة، عند الحد، بين ساعة أخرى من وقت الفراغ أو العمل مما يتضمن إن هناك ميزة فائضة من ساعات العمل قبل الحدية. إن صحة هذه المفاهيم هى شىء وقيمتها هى شىء آخر. وفى جميع الأحوال، ينبغى عدم خلط هذه 'الريوع' بتلك المرتبطة ب 'قوانين' الغلة المادية.

للتعبير عن الريع بالقول إن خدمات العوامل الطبيعية كانت 'مجانية' costless بمعنى إن المجتمع لا يضطر إلى تحمل 'تكلفة حقيقية' (متاعب العمل disutilities of labour أو الادخار) للحصول على هذه الخدمات[٣٧٤]. ولكننا نكتشف شيئين اثنين حينما نحُكم هذا الجانب من الريع– جانب الفائض غير المكتسب بالعمل.

أولاً، نكتشف، مثلما اكتشفنا من زاوية أخرى سابقًا، إن الريع المعرَّف 'كفائض' لا يقتصر على العوامل الطبيعية أكثر من الريع المعرَّف كدخل ناجم عن الإنتاجية. فثمة فوائض مماثلة، أى ما يزيد على المدفوعات التى يمكن أن تكون ضرورية للحصول على العروض المعنية من السلع والخدمات، تنتشر فى كل النظام الاقتصادى. فكثير من العمال، وليس فقط نجوم السينما، يتسلمون أكثر من المبلغ الضرورى لتشجيعهم على تقديم ما يقدمونه بالفعل، وأنهم يمكن أن يقدموا، فى حالات عدة، خدمة أكثر لو كان يُدفع لهم أقل لكل وحدة واحدة من الخدمة. وحتى إذا حملنا فرضية المنافسة التامة إلى أبعد ما يمكن دون أن نبتَعد عن الوقائع بصورة مضحكة، فهناك أوضاع مميزَة كثيرة situations of advantage، بعضها قصير الأمد وبعضها لأمد أطول، يتم فيها اكتساب مثل هذه الفوائض. ولابد من أن تتكرر أكثر مثل هذه الفوائض فى ظل المنافسة الاحتكارية، فضلاً عن الاحتكار المباشر[٣٧٥]. أخيرًا، يمكننا أن نضم المكاسب من الأوضاع المميزَة التى يخلقها 'التواطؤ'(الندرة المفتعلة) أو الأنماط المؤسسية الخاصة specific[٣٧٦]. ثمة اتجاه

---

(٣٧٤) سيلاحظ القارئ أن هذا أمر مختلف عن القول إن ما يُدفع مقابل مثل هذه الخدمات لا 'يدخل فى سعر المنتجات'.

(٣٧٥) مرة أخرى، سيدرك القارئ الفارق الجوهرى بين تصنيف المكاسب الاحتكارية كفوائض من هذا النوع وتفسير ريع الأرض كمكسب احتكارى: إذ لا يمت أحدهما بأية صلة إلى الآخر. ولكن أى صعوبة قد يحس بها القارئ لإدراك هذا الأمر إنما تشهد ضد الحكمة من تسمية هذه الفوائض كريع. فهى تشكل حقًا مثالاً نمطيًا لخلط غير ضرورى لا يرد إلاّ لتفضيل مصطلحات اكتسبت دلالات ازدرائية كالريع، مثلاً. ولولا ذلك، لأدركنا حالاً أن المصطلح 'فائض' يؤدى كل ما هو مطلوب، وأن المصطلح 'ريع' زائد فى هذا السياق.

(٣٧٦) إن القصد من تشديدى على كلمة 'specific' هو إيصال فكرة أن مجرد الإشارة إلى المؤسسات العامة للمجتمع الرأسمالى، كالملكية الخاصة، إنما تغطى فشل اقتصادى ما فى تفسير عائد معين أكثر بكثير مما تقدمه تلك الإشارة من تفسير. وهذا يبين لماذا كان الاقتصاديون المقتدرون فى كل الأزمنة ينظرون بازدراء على الدوام إلى العمل الذى يستعمل عبارة الريع المؤسسى بصورة عمياء– وهذا أمر يزعج النقاد من نوع معين. ولكن الحالة تختلف طبعًا حينما يمكن البرهنة كليًا على وجود، وطريقة عمل، العوامل المؤسسية الخاصة. وتقدم أمثلة على ذلك تعريفات الحماية (بما فيها الإجراءات التى تتخذها دولنا فى الوقت الحاضر والتى ترقى إلى تعريفات الحماية من حيث النتيجة) وجوانب معينة من تشريع العمل الحديث، وغير ذلك.

أكدَ نفسه فى وقتنا الحاضر لتجميع كل هذه الفوائض تحت عنوان: الريع. ورغم أن هذا العنوان يشمل الدخول الناجمة عن ملكية العوامل الطبيعية، بيد إن هذه الدخول لا تشكل سوى حالة خاصة من الريع بهذا المعنى، حيث لا تمتلك النظرية الخاصة بها إلاّ شيئًا مشتركًا قليلاً مع نظرية الريع التى تم عرضها فى الجزء الأول من هذا القسم الفرعى.

ولكننا، ثانيًا، نكتشف أن جزءا من المكاسب الفائضة قيد المناقشة surplus gains تنقسم إلى فئتين يقوم بينهما اختلاف مهم من ناحية التحليل. تأملْ عاملاً طبيعيًا معينًا، متجانسًا كليًا فى نوعيته، قابلاً للتجزئة بصورة تامة، ويمكن تحويله تمامًا بين الاستعمالات المختلفة (الصناعات) التى بوسعه أن يخدمها، ولنفترض سيادة المنافسة التامة فى كل مكان. إن كل استعمال من هذه الاستعمالات تحكمه ما أسميناها تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost. وعليه، يتعين على مستعملى العامل الإنتاجى أن يدفعوا له عن كل الخدمة التى يقدمها لهم- وهى حالة لا يتحقق فيها فائض من استعمال ذلك العامل[٣٧٧]. وإن مالكى العوامل لن يمكنهم أن يحصلوا، من أى مجموعة من مستعملى هذه العوامل، على أكثر مما يمكنهم الحصول عليه من أى مجموعة أخرى. فهم لن يحصلوا على فائض يتجاوز تكلفة الفرصة البديلة، مع إن مجموع متحصلاتهم يمكن أن يكون، بمعنى آخر، فائض بالنسبة للتكلفة الحقيقية المارشالية[٣٧٨]. ولكن الأمر ليس كذلك فى الفئة الأخرى من الحالات. آمل أن لا نحتاج إلى تقديم أمثلة يحصل فيها مالكو مستلزمات الإنتاج، سواء أكانت طبيعية أم لا، على مكاسب فائضة بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة: إذ إن الصعوبات التكنولوجية 'لتحويل الادخارات' إلى أنواع محددة من السلع الرأسمالية تكفى لخلق، لمالكى السلع هذه، مكاسب تتجاوز تكاليف الفرصة البديلة التى هى أيضًا فوائض بالنسبة للتكاليف الحقيقية التى قد لا تكفى حتى المنافسة الحرة تمامًا لإزالتها، فى المدى القصير على الأقل[٣٧٩]. إن التمييز بين المكاسب الفائضة عن

(٣٧٧) لا يسرى ذلك على الكميات الحدية إذا كان 'الفائض' ما قبل الحدى intramarginal يذهب لتسديد المدفوعات للعوامل الأخرى [كان ج. شومبيتر يشك بهذه الملاحظة والجملة التى تخصها.]

(٣٧٨) ينبغى أن يكفى هذا الشرط لدحض أى فكرة حول استعمال تكلفة الفرصة البديلة لأغراض تبريرية.

(٣٧٩) تستوحى صياغة هذه الجملة فقرة ترد فى عمل باريتو Cours (المجلد الثانى، الفقرة ٧٤٥ وما بعدها). إن مشاركة باريتو فى هذا التقييم لجانب مهم من مفهوم الريع القديم، الذى كسب الشهرة فى الأدب الإنجلو-أمريكى، يستحق أن يُذكر رغم الشكوك المحيطة بالتقدم التحليلى المتحقق هنا. لاحظ أن الوقائع التى تتصورها نظرية باريتو للريع هى وقائع غير مهمة. ولكننى لا أجد معنى فى=

التكاليف الحقيقية التى هى أيضًا مكاسب فائضة عن تكلفة الفرصة البديلة والمكاسب الفائضة عن التكاليف الحقيقية التى هى ليست مكاسب فائضة عن تكلفة الفرصة البديلة هو أمر مهم إلى حد يكفى لتوصية القارئ به وبخاصة لأن الأولى لا تلعب، والثانية تلعب، دورًا جوهريًا فى تخصيص الموارد(٣٨٠).

(ج) الأجور إن نظرية الأجور القديمة لدى لونغفيلد Longfield وتونن Thunen، التى تقوم على الإنتاجية الحدية، هى الشيء الجديد فى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر، على الأقل بالنسبة للمنظّرين الأساسيين، والشيء المقبول فى بقية الفترة وفيما بعدها. إن التعديل الذى أدخله بوهم-باورك، أى إن معدل الأجر الحقيقى، عند التوازن التام والمنافسة التامة، ينبغى أن يساوى الناتج الحدى المخصوم للعمل أكثر مما يساوى الناتج الحدى للعمل، قد كسبَ بعض الأصوات فى الولايات المتحدة بعد عام ١٩١٠ لأن تاوسك ألقى بثقله لصالحه(٣٨١).

=تطعيمها بالوقائع المغايرة تمامًا التى تصفها نظرية الإنتاجية الحدية بصورة مرضية. ومع ذلك، انظر عمل أحد أنصار باريتو: G. Sensini, La teoria della rendita (1912).

(٣٨٠) انظر بشكل خاص: Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition (1933), ch. 8. يمكن اعتبار السيدة روبنسون المرجع الرئيسي حول نظرية الريع "الجديدة" التى ألقينا عليها نظرة سريعة. حول موضوع هذا القسم الفرعي، ثمة مراجع أربعة نضيفها لتمكين القارئ المهتم من سد الفجوات الكبيرة التى تتخلل خلاصتنا هذه: A. S. Johnson,' Rent in Modern Economic Theory,' Publications of the American Economic Association, 3rd series, III, November 1902 ; B Samsonoff, Esquisse d'une theorie generale de la rente (1912)؛ وكذلك المساهمات حول ريع الأرض، وبخاصة مساهمة: F. X, Weiss,' Die Grundrente in System der Nutzwertlehre,' in Wirtschaftstheorie der Gegenwart (III, ed. Hans Mayer, 1928-32) ; and Gerhard Otte, Das Differentialeinkommen in Lichte der neueren Forschung (1930) – ويوضح هذا العمل الكثير من النقاط الغامضة ويثبت عَرَضًا خواء مفهوم الريوع التفاضلية، بأقصى فعالية، ذلك لأن الكاتب لم يقصد أن يفعل ذلك.

(٣٨١) يمثل تعديل بوهم-باورك، كما هو حال التعديل المماثل في حالة الريع، مجرد نتيجة لنظريته حول الفائدة. وعليه، فمدى تأثر صحة هذا التعديل بحجة التزامن synchronization لا يمثل قضية منفصلة: وتتم الإجابة عليها بمجرد أن نجيب على موضوع الفائدة. ولكن ثمة قضية أخرى تبرز هنا: إلى أى حد ينبغى تفسير نظرية بوهم-باورك (ونظرية تاوسك) حول الأجور كرد اعتبار لنظرية مخصص الأجور؟ من الممكن حقا أن نرتب محاجتنا بطريقة معينة تبرز شبهًا قويًا (كان يميل تاوسك إلى إبرازه). كما يمكننا أن نفسر الكثير بهذه الصورة وننسبه إلى ريكاردو وماك كولوخ وج. س. ميل بحيث نجعل منهم "رواداً". ومع ذلك، وعلى العموم، فأنا أميل إلى الاعتقاد بأن ذلك يطمس الخطوط الجوهرية لتطور المذهب بدلاً من إبرازها. ففى بنية بوهم-باورك، يلعب "رأس المال" دورًا مختلفا جدا بالمقارنة مع دور الأجور ويتضافر مع عناصر كثيرة، لا يبصرها منظرو الأجور، بحيث إن من المربك أكثر مما من المفيد التشديد على الصلة الضعيفة التى لا شك بوجودها. وعلى أى حال، فإذا لم نرضَ بجيفونس وراى Rae كسلف، فينبغى التشديد على الصلة بسنيور وماركس أكثر مما بمنظرى مخصص الأجور.

لسنا بحاجة لأن نتوقف طويلاً لمناقشة نظريات الأجور التى سبقت انتشار تحليل الإنتاجية الحدية لأن معظمها لم يعنِ الكثير من ناحية، ولأننا دَرسنا بالفعل الحد الأدنى الضرورى من تلك النظريات من ناحية أخرى(٣٨٢). يكفى إذن أن نتذكر إن معظم منظّرى الأجر دأبوا على تصفية نظرية مخصص الأجور- حيث تصورَ بعضهم عن خطأ أنهم يسجلون بذلك نقطة لصالح العمل - وتصوروا، بالإجماع عمليًا، إن الأجور لم تكن تُدفع من دخل المستهلكين (جورج، ووكر، سدفيك، برنتانو، وآخرون كثر). ومع أن هذه الحجة تستند، كما نعلم، على سوء فهم لنظرية مخصص الأجور، بيد أن من الضرورى أن نلاحظ أنها مهدت الطريق لنظرية الإنتاجية الحدية حتى وإن كان عن غير قصد حقًا.

---

(٣٨٢) لقد جرت متابعة مناظرة مخصص الأجور فى الفترة المدروسة ضمن عرضنا للموضوع فى الجزء الثالث (الفصل السادس، القسم السادس ٦و). وبالنسبة لنظرية الأجر الماركسية، انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، القسمين الثانى والسادس. يتوافق طبعًا استعمال عنصر قوة المساومة فى تفسير الأجور مع استعماله فى تفسير "الربح". ومع أن منظرّى الأجر، من غير منظّرى الإنتاجية الحدية، أضافوا بعض النقاط المهمة هنا وهناك (فقد درسوا بعناية، مثلاً، العلاقة بين الأجور والساعات من ناحية، وأداء العمال من الناحية الأخرى؛ انظر المساهمة المهمة لـ ل. برنتانو L. Brentano تحت ذلك العنوان، الترجمة الإنجليزية: Hours and Wages in Relation to Production, 1894)، بيد أنهم مضوا لمناقشة المشاكل "الكلاسيكية" فى الغالب. ومع ذلك، ثمة عملان أمريكيان حلقا عاليًا:يتمثل أحدهما فى عمل ف. أ. ووكر F. A. Walker: Wages Question (1876) الذى عرضَ نظرية "المدعى الأخير" residual-claimant theory. لم تكن الفكرة جديدة تمامًا حقًا: إذ كان سنيور قد أدركها من حيث الجوهر (Outlines, p. 185 et seq.) ولكن ووكر صاغها ونشرها فى كتبه المدرسية المبسطة. إن مقارنتها بريكاردو قد تمثل أفضل وسيلة لعرضها. فريكاردو، كما نعلم، عمد إلى استبعاد الريع من مشكلة السعر لكى لا تتبقى أمامه سوى "الأرباح" زائدًا الأجور. ثم مضى ريكاردو لتحديد الأجور بصورة مستقلة (بمساواتها بالحد الأدنى-الضرورى للكفاف) بحيث تبقت الأرباح كمتبقى (هذا ما لم نعزو إليه نظرية امتناع، وهو أمر لم يفعله كما نعلم). وبالمثل، فقد عمد ووكر إلى تحديد حصص التوزيع الأخرى بصورة مستقلة بحيث لم تتبق سوى الأجور كمتبقى. وقد أشار الخصوم (مثل تاوسك) إلى إن هذا يتعارض مع حقائق عقد العمل الحديث. ولكن الاعتراض النظرى الحاسم يكمن فى المنهجية التى تتضمنها مثل هذه النظرية، أى فى مجرد محاولة تحديد أى من عناصر نظام معين بصورة مستقلة عن العناصر التى يعتمد بعضها على بعض.

والعمل الثانى هو عمل تاوسك: Wages and Capital (1896, London School Reprint, 1932). إن هذا العمل يجب أن يُذكر هنا وليس مع المساهمات الأمريكية فى نظرية الإنتاجية الحدية لأن مؤلف هذا العمل لم يكن قد سلمَ بعد بهذه النظرية عام ١٨٩٦. وفى الواقع، فأنه لم يكن حتى قد انتبه إليها بقدر تعلق الأمر بكتابه: فليس ثمة ذكر حتى لاسم تونن. إن حق هذا العمل بالأهمية التاريخية يقوم على محاولته، الأصلية إلى حد بعيد، بتطعيم مذهب بوهم-باورك بالنظام "الكلاسيكى". ولكن القارئ يوصى بهذا العمل لسبب آخر أيضًا: فالكتاب عمل بارع جرت كتابته بأسلوب من المحاججة النظرية يخرج عن المألوف بشكل كامل. إن قراءة الكتاب تجعل القارئ، إضافة إلى تعلم الكثير، قادرًا على اكتساب فكرة عما كان هذا الأسلوب يشبه فى أفضل أحواله.

لنلقى إذن نظرية روتينية، على الأقل، على التقدم الظافر لهذا التحليل كما جرى تطبيقه على الأجور مهملين كل النقاط الثانوية. يتعين أن نشير أولاً إلى عبارة جيفونس[٣٨٣] فى الفصل الخامس، الأصيل واللامع، من عمله Theory. ومع ذلك، فإن تقديم منجر يضاهى تلك العبارة تمامًا، رغم أنه غير كامل أكثر. ومما يُضعف صياغة فالراس الأبكر حقيقة إن معاملات الإنتاج الثابتة لديه، كمثيلاتها لدى فيزر، تستبعد إمكانية الأخذ بنظر الاعتبار علاقات الإحلال بين العمل ومستلزمات الإنتاج الأخرى ضمن حدود كل منشأة. وقد أرسى مارشال تحليل الأجور القائم على الإنتاجية الحدية فى إنجلترا، محققًا نجاحًا أكثر مما كان يطمح إليه. ولكن لا ينبغى أن ننسى مساهمات إديجورث المختلفة (انظر بشكل خاص مقالته: 'Theory of Distribution' 1904, republished in Papers Relating Political Economy, vol. I). ومن بين أمور أخرى، فقد استغل اديجوث catallactics الجديدة لأغراض معالجة حالات خاصة من تحديد الأجر. وتتمثل فكرته الموفقة بشكل خاص فى اللجوء إلى نظرية القيم الدولية لتوضيح العلاقة بين أصحاب العمل employers والعمال employees– حيث درسهم على سبيل تشبيههم بدول مختلفة تتاجر فيما بينها– أو بين مجموعات من العمال لا تتنافس فيما بينها. وقد طوّرَ فيكستد وفيكسل النظرية النمساوية إلى حد بعيد.

كان التطور فى الولايات المتحدة مستقلاً كثيرًا عن التطور فى أوروبا الذى كان يحدث حينذاك. إن نظرية الإنتاجية الحدية، فى نسختها المتقدمة جدا التى راعت تمامًا علاقات الإحلال بين عوامل الإنتاج 'واقتربت من المفهوم الحديث: المعدل الحدى للإحلال'، تبرز بصورة جاهزة من ذهن ستوارت وود Stuart Wood الذى ينبغى أن تضمن له مقالتاه عن الموضوع مكانته فى تاريخ الاقتصاد التحليلى[٣٨٤]: 'A New View of the Theory of Wages' (Quarterly Journal of Economics, October 1888 and July 1889) and 'The Theory of Wages' (Publications of the American Economic Association, IV, 1889).ونشر ج. ب. كلارك، فى وقت واحد مع العمل الأخير (فى نفس المجلد من أل Publications)

(٣٨٣) من المهم ملاحظة أن العبارة، رغم ذلك، لا تُدخل أى خصم زمنى على الناتج الحدى للعمل.
(٣٨٤) لقد أنصف، ولكن ليس أكثر من إنصاف، البروفيسور ستغلر عمل وود (Stuart Wood and the Marginal Productivity Theory,' Quarterly Journal of Economics, August 1947) علمًا بأن العبارة المقتطفة فى المتن تعود إليه.

نظريته للأجور القائمة على الإنتاجية الحدية: 'The Possibility of a Scientific Law Of Wages'. وظهر فى عام ١٨٩٢ عمل ه. م. ثومبسون H. M. Thompson: Theory of Wages. وقد أدخلَ تاوسك تعديل بوهم-باورك فى نظرية الأجر الأمريكية وبذلك أنظمَّ إلى الحديين ('Outlines of a Theory of Wages,' Proceedings of the American Economic Association, April 1910).

وبالنسبة للعمل المتبقى، سوف اقتصر على ثلاثة أعمال نموذجية تعود إلى وقتنا الحاضر وتقوم كلها على نظرية الإنتاجية الحدية الخاصة بتلك الفترة: العمل الأول يعود إلى ب. ه. دوغلاس: P. H. Douglas, Theory of Wages, 1934 الذى سنشير إليه مرة أخرى باعتباره أحد أجرأ المحاولات فى القياس الاقتصادى منذ ايما وقت مضى؛ والعمل الثانى- الذى تضعف نوعا ما من مزاياه الكبيرة معالجته غير الكافية للأدوات النظرية- هو عمل ج. دبليو. ف. رو: J. W. F. Rowe, Wages in Practice and Theory (1928)؛ والعمل الثالث، الذى يشكل العمل المارشالى الأهم فى هذا الحقل، بقدر تعلق الأمر بالنظرية، هو عمل ج. ر. هيكس: J. R. Hicks, Theory of Wages, 1932. إن هذه المحطات البارزة ستحمل القارئ إلى بداية المناظرات الكينزية.

ونظرًا إلى إن معالجة قسم من القضايا الأكثر دقة من الإنتاجية الحدية ينبغى تأجيلها إلى الفصل القادم، فما ذكرناه يشكل حقًا كل ما يلزم قوله فى هذه اللحظة (ومع ذلك، انظر القسم الفرعى حول اقتصاد العمل، أدناه). ولكن بسبب استمرار سوء الفهم حتى يومنا هذا حول طبيعة وأهمية تحليل الإنتاجية الحدية من ناحية تطبيقه المحدد على الأجور، فإن القارئ قد يهمل أو يرحب، تبعًا للحالة نفسها، بالملاحظات التفسيرية التالية، رغم تكرر بعضها.

لنتذكر، أولاً، ما سبق قوله حول الفرق بين نظرية الإنتاجية الحدية لدى لونغفيلد وتونن، وجيفونس ومنجر. إن مفهوم لونغفيلد وتونن هو المفهوم الذى أحياه ستوارت وود والمستعمل على نطاق واسع فى وقتنا الحاضر. فالكتاب المدرسى المتداول يقول ببساطة إن معدل الأجر النقدى لكل نوع من العمل، عند التوازن التام والمنافسة التامة، يساوى الزيادة المادية الحدية فى الناتج، التى تعود إلى الزيادة 'الأخيرة' فى العمل المستخدم (الناتج الحدى للعمل)، مضروبةً فى السعر التوازنى للناتج. ولكن هذا المفهوم لم يكن المفهوم الأساسى لدى جيفونس ومنجر،

وكذلك لدى مارشال. فمفهومهم الأساسى هو الزيادة فى الإشباع التى يحصل عليها المستهلكون الفرديون من الزيادة فى الناتج[٣٨٥]. إلاّ أن النظرية التى تستعمل هذا المفهوم هي نظرية أجور تقوم على عزو (أو تقدير) حقيقى imputation genuine وينبغى حقًا تمييزها عن نظريات الإنتاجية الحدية البسيطة التى لا تستعمله. ولكن الاثنتين تؤديان إلى نفس النتيجة طبعًا، وإذا أهملنا 'المعانى الأعمق' التى اعتقد جيفونس ومنجر أن نظرية ال imputation تكشف عنها، فيمكننا أن نستخلص الصيغة المعتادة لمعدل الأجر التنافسى دون استعمال ذلك المفهوم[٣٨٦]. ولا نحتاج، فى الكثير من الحالات المهمة من نظرية الأجر التطبيقية، حتى الصيغة المعتادة حيث يمكن أن نعالج تحديد معدل الأجر كمسألة عرض وطلب ببساطة. وهذا يفسر لماذا ينبغى أن نضيف الآن اسم فليمنغ جنكن Fleeming Jinkin إلى قائمة مؤسسى نظرية الأجر الحديثة (الجزء الثالث، الفصل السادس، القسم ٦ و). فهو لم يستعمل سوى جهاز العرض والطلب البسيط- مفترضًا كل الأشياء الأخرى القابعة خلفهما- وكان قادرًا، رغم ذلك، على استخلاص نتائج مهمة حول إمكانات السياسة النقابية، مثلاً. ولكن عمله الكبير ينطوى على محدودية مهمة ينبغى ذكرها حالاً، وبخاصة لأنها انتقلت إلى تحليل مارشال للأجور. إن التحليل الذى يستعمل جهاز العرض والطلب البسيط هو تحليل جزئى أساسًا، أى أنه يعتبر العوامل التى تحدد جداول الطلب والعرض عوامل معطاة بصورة مستقلة. وكما سنرى، فهذا غير مقبول بالنسبة لعنصر من النظام الاقتصادى مهم جدا مثل العمل ككل. ولتوضيح هذه النقطة، لنتأمل للحظة المضمون الأكثر عملية بشكل واضح لهذا الجهاز. فما دمنا

---

(٣٨٥) إذا رمزنا إلى الإشباع الكلى للمستهلك i ب U_i، وإلى الكمية التى يستهلكها من السلعة زب X_j، وإلى العمل المستخدم فى إنتاجها ب L، فإن المفهوم المعنى تعطيه $(\partial X_j / \partial L)\,(\partial U_i / \partial X_j)$. وحينما نستبعد الأشياء الجزئية، فإن هذه المعادلة تمثل تعبير جيفونس الذى يتكرر فى عمل مارشال: Principles. ينبغى أن نعيد التشديد على أن المنافع الحدية، إضافة إلى المنتجات المادية الحدية المعنية، هى منافع حدية فردية ومنتجات حدية لمنشآت فردية. وليس هناك أى تقييم اجتماعى من شأنه أن يُكثر من مشاكلنا، رغم إن تفسير فيزر وكلارك يوحى بذلك كما يبدو. كما أننا لسنا بحاجة لتناول شيء من قبيل ناتج حدى اجتماعى. وفى الواقع، جرى إدخال هذا المفهوم من قبل البروفيسور بيجو كأداة فى اقتصاده الخاص بالرفاه وناقشه البروفيسور إديجورث (انظر مقالته: ('The Revised Doctrine of Marginal Social Product,' Economic Journal, March 1925). ولكن هذا المفهوم يمثل نظرية خاصة وُضعت لغرض خاص وليس لها مكان فى النظرية التفسيرية للأجور التى نناقش الآن.

(٣٨٦) إن هذه الصيغة المعتادة (الناتج المادى الحدى مضروبًا فى السعر التوازنى) لا تسرى طبعًا على أى حالة أخرى غير حالة المنافسة البحتة أو التامة فى جميع أسواق العوامل والمنتجات. انظر الفصل السابع، أدناه.

نتعامل مع جداول طلب وعرض معطاة لا تتغير حينما تتغير معدلات الأجر، فسيكون لدينا إذن بصورة معتادة معدل أجر توازنى وحيد بحيث إن أى زيادة فيه تخلق البطالة (أو تزيدها). ومن الناحية العملية، فإن كل اقتصاديى الفترة المدروسة يمكن أن يقروا الاستنتاج الأخير حتى بالنسب لزيادة عامة فى معدلات الأجر[٣٨٧].

ثانيًا، إذ نتذكر ما سبق قوله حول الطابع الأساسى لنظرية الإنتاجية الحدية، دعونا نسأل أنفسنا: إلى أى حد تهيئ هذه النظرية تفسيرًا 'سببيًا' لمعدلات الأجر. من ناحية، من الواضح أنه لتمكين هذه النظرية من تفسير أى مستوى محدد من الأجور نلاحظه فى أى وقت معين وفى أى مكان معين، فمن الضرورى تغذيتها بالوقائع الخاصة بذلك الزمان والمكان؛ وبالتالى فإن هذه الوقائع، كالكميات المتاحة من عوامل الإنتاج المكملة وليس حدود الإنتاجية margins of productivity، يمكن تسميتها الأسباب الحقيقية أو النهائية لمعدل الأجر هذا. ومن ناحية أخرى، فمن الواضح بنفس الدرجة أن معدلات الأجر، بحكم كونها عناصر فى نظام من كميات يعتمد بعضها على بعض، تتحدد فى وقت واحد سوية مع كل العناصر الأخرى بحيث يتعذر القول حتى فى النظرية البحتة - أى بغض النظر عن وقائع أى حالة محددة - أنها تعتمد على حد ما للإنتاجية كما لو إنه معطى نهائى. ومع ذلك، فهذا هو كل ما يمكن أن يكون مارشال قد قصدَه حينما كتب قائلاً إن معدلات الأجر تتحدد عند الحد at the margin وليس بواسطة الحد by the margin. بيد إن هذه المحاججة تشبه محاججة مارشال عن المنفعة الحدية- حول الكرات الثلاث المستقرة أمام بعضها بعضًا فى تجويف- وهى تسمح برد مماثل[٣٨٨]. وفى جميع الأحوال، فإن هذه المحاججة لا تقلل من قيمة نظرية الإنتاجية الحدية كأداة لحل مشاكل الأجور[٣٨٩].

---

(٣٨٧) تبدو نسخة بوهم-باورك على وجه التحديد كما يلى: إذا كانت هناك حالة توازن، وفُرضت زيادة معينة فى معدلات الأجر، فإن 'فترة' أخرى وأطول من الإنتاج تصبح الفترة الأكثر ربحًا؛ وإذا تم تبنى هذه الزيادة، فإن مخصص الكفاف الموجود لن يكفى إلا لعدد أقل من العمال؛ مما يجعل البقية عاطلين عن العمل. لاحظ إن هذه المحاججة تتجاوز كثيرًا محاججة العرض والطلب البسيطة؛ ولاحظ أيضًا إن الهدف منها هو أن تسرى على زيادة مفروضة فى الأجور فقط وليس على زيادة تنتج عن زيادة فى مخصص الكفاف.

(٣٨٨) نترك صياغة هذا الرد إلى القارئ وذلك كتمرين مفيد.

(٣٨٩) انظر، مثلاً، معالجة مشكلة الحد-الأدنى للأجر فى عمل بيجو Pigou: Wealth and Welfare (1912).

ثالثًا، ينبغى على مَنْ يريد استعمال نظرية الإنتاجية الحدية للعمل كأساس تفسيرى وكأداة لحل مشاكل الأجر أن يفهمها وأن تكون لديه خبرة بها، طبعًا. وحينما يفشل فى تلبية هذه الشروط، فإن المشاكل تتكوم أمامه مما يحمله، بحكم الطبيعة البشرية، إلى تحويل هذه المشاكل إلى اعتراضات عدة، وبخاصة حينما لا يحب هذه النظرية أصلاً وذلك لشكه بوجود كمائن تبريرية[٣٩٠]. ولكن ثمة عذر لهذا الأمر بالنسبة للفترة محل الدرس. فالنظرية ليس فقط لم تتطور بصورة معينة تُظهر فائدتها- كما تبرز مثلاً فى عمل هيكس (Theory of Wages (1932- بل جرت أيضًا صياغتها بصورة معيبة فى حالات عدة. فقد كان هناك بعض الاقتصاديين ممن وجدوا صعوبة حتى فى التفريق بين الناتج الحدى للعمل marginal product of labour وناتج العمل الحدى product of marginal labour (العمل الأقل كفاءة). بينما ذهب آخرون إلى الاعتقاد، كما يبدو، بأن نظرية الأجور القائمة على الإنتاجية الحدية تنهار حينما تقود زيادة مدخولات الأجر أو تخفيض ساعات العمل إلى زيادة كفاءة العمل[٣٩١].

رابعًا، وكنتيجة لذلك، فقد استمرت فى هذا الحقل معالجة الكثير من مشاكل العمل بواسطة أدوات كانت قد خدمت 'الكلاسيك'. ويسرى هذا بشكل خاص على مشكلة استعمال المكائن machinery problem. إذ جرى الاهتمام بهذه المشكلة كثيرًا ولكن التحليل يندر أن تخطى الحجج القديمة التى تؤيد أو تعارض 'نظرية التعويض'. ومع ذلك، تهيئ هذه المناقشة لموضوع البطالة التكنولوجية technological unemployment، كما كانت هكذا، أحد الأجوبة على التهمة الكينزية القائلة إن منظّرى تلك الفترة لم يعرفوا عن البطالة سوى البطالة

---

(٣٩٠) آمل أن لا نحتاج إلى تناول هذا الأمر مرة أخرى. ومع ذلك، فربما ينبغى على أن أضيف أنه لدى غالبية الاقتصاديين الكبيرة ممن يدافعون عن الزيادة فى معدلات الأجر النقدية أو يقاومون تخفيضها القليل من الخوف من الاعتراف بصحة هذه النظرية. ذلك لأن محاجاتهم ستقوم عمومًا على تأكيدات من الواقع لا شأن لها بالنظرية. ولن يعمد إلا القلة، إنْ كان هناك أصلاً، إلى اعتناق الحجج التى تتعارض مع النظرية حقًا حينما يتم تقديم الجانب البديهى من هذه الأخيرة فى كل حالة خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن جدوى نظرية الإنتاجية الحدية تمثل فرضية حول معدل للأجور من شأنها أن تسود عند التوازن التام والمنافسة التامة تكفى بذاتها لتوضيح المساحة الواسعة من الأرض التى لا تغطيها هذه النظرية.

(٣٩١) لم تصبح نظرية الإحلال، رغم عرض مارشال لها، مُلكًا مشاعًا حتى نهاية الفترة. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا تستحق مقالة جارلس ج. بولوك Charles G. Bulock أن تُسجل كمساهمة كبرى، رغم نواقصها المختلفة: 'The Variations of Productive Forces' (Quarterly Journal of Economics, August 1902).

'الاحتكاكية' frictional: ذلك لأن البطالة التكنولوجية، حتى حينما كانت مؤقتة أساسًا، بقدر تعلق الأمر بآثار أى فعل فردى من المكننة mechanization، يمكن بوضوح أن تصبح ظاهرة دائمة عبر تكررها على نحو لا نهاية له[٣٩٢]. سوف نعالج فى الفصل القادم الفرضية النظرية البحتة للتشغيل الكامل ولسنا بحاجة لأن نضيف أى شىء لما سبق قوله عن عرض العمل.

٦- مساهمات الحقول التطبيقية[٣٩٣]

لاحظنا غير مرة إن اقتصاديى الفترة، أو معظمهم، قد عالجوا مشاكل السياسة الاقتصادية، أو معظمها، بروح جديدة. وفى هذا القسم، لن نتوقف عند هذه الواقعة مرة أخرى، بل سوف نبحث عن المساهمات فى مجال التحليل التى نتجت عن اهتمامهم بالقضايا العملية. وفى جميع الأحوال، فإن هذا الاهتمام قد طرح معرفة علمية تجلت فى زيادة سيطرتنا على الوقائع بشكل رئيسى. إن مكاسب الجهاز التحليلى هنا، رغم أنها غير معدومة، بيد إنها كانت أقل مما كان يمكن أن تكون عليه. سنستعرض بإيجاز الحقول الواعدة أكثر (باستثناء النقود والدورات التى تجرى دراستها فى الفصل الثامن).

ولكننا سوف لن نتناول التطورات فى حقل اقتصاد الأعمال (إدارة الأعمال، privatwirtschaftslehre) بما فى ذلك المحاسبة و'علم التأمين'. لقد جرى التشديد منذ البداية على أنه ليس ثمة سبب لفصل اقتصاد الأعمال عن الاقتصاد العام أفضل من إن غالبية الاقتصاديين اعتادوا، لاعتقادهم بأن من شأنهم العناية بشئون الدول، على اعتبار إن تفاصيل الحياة الاقتصادية للأسر والمنشآت تقع خارج مجالهم

(٣٩٢) نحن أحرار طبعًا فى أن نعرّف مفهوم البطالة الاحتكاكية بصورة واسعة جدا بحيث نضمنه البطالة التكنولوجية وكذلك الأنواع الأخرى الملاحظة من البطالة– وبشكل رئيسى: البطالة الناجمة عن نواقص المنافسة؛ البطالة الناتجة عن أسباب نقدية؛ والبطالة التى تنشأ عن تقلبات النشاط الاقتصادى أيًا كانت أسبابه– ولكن التهمة تفقد قوتها عندئذ، ذلك لأن الاحتكاك، معرّفا بهذه الصورة، لم يعد بشكل واضح تفسيرًا غير كاف للوقائع المشاهدة من البطالة. وبشكل خاص، كان لا ينبغى توجيه التهمة ضد عمل بيجو: Theory of Unemployment (1933). وبالنسبة للفترة المدروسة، انظر بشكل خاص: W. H. Beveridge, Unemployment (1909).

(٣٩٣) [هذا القسم غير كامل ولم يكن مطبوعًا عند وفاة ج. شومبيتر.]

وربما أدنى منه نوعًا ما أيضًا. وفى الواقع، إن هذه المادة أساسية لعمل الاقتصادى بمجرد أن يتجاوز الفرضيات الأكثر تفاهة عن السلوك الفردى، وأن التعاون بين اقتصاد الأعمال والاقتصاد العام يمثل ضرورة أولية لكليهما. ولكن كان هناك، خلال الفترة محل الدرس، القليل جدا من هذا التعاون بحيث إن كل ما يمكننا أن نفعل يتمثل فى تسجيل نتائج استكشافات ممارسة الأعمال التى تولاها اقتصاديو الأعمال، التى فشلت فى إلهام الاقتصاديين العموميين مثلما فشلت النظرية الاقتصادية تمامًا فى إلهام اقتصاديى الأعمال(٣٩٤). ومع ذلك، لنلاحظ أن مارشال، بتعامله الواسع مع سلوك رجال الأعمال، قد قدّمَ سابقةً مهمة نحو دمج أجزاء كبيرة من اقتصاد الأعمال والاقتصاد العام، وإن ارفنج فيشر (فى عمله Capital and Income) خطا الخطوة الأولى نحو التنسيق بين عمل الاقتصاديين والمحاسبين(٣٩٥).

(أ) التجارة الدولية [كان مخططًا كتابة هذا القسم الفرعى، ولكنه لم يُكتب.]

(ب) المالية العامة نتذكر، من الملاحظات التى قُدمت حول هذا الموضوع فى الفصل الثانى، إن الفترة محل الدرس يمكن وصفها بأنها فترة مريحة ماليًا بصورة واضحة- وهذا يأتى كنتيجة لتزايد الثروة والظروف السلمية نسبيًا، من ناحية، ونتيجة لتزايد التأثير البرجوازى على الإنفاق العام وفرض الضرائب، من الناحية الأخرى. وعليه، كان الضغط على النشاط الاقتصادى خفيفًا- بل خفيفًا جدا إلى حد يبرر استبعاده من التحليل العام للعوامل المقرِّرة العملية الاقتصادية. كما لاحظنا أنه كانت هناك، فى نهاية الفترة، روح جديدة بدأت تفرض نفسها فى الممارسة السياسية وإن هذه الروح لم تكف عن الانعكاس فى كتابات الاقتصاديين. إذ إن مراجع أكاديمية أساسية، مثل مارشال، ليس فقط شرعوا باستحسان ما كان يعتبر حينذاك ضرائب مباشرة عالية- بما فى ذلك الضرائب على الميراث- بل شرعوا أيضًا بتأييد ما كان يعتبر جريمة كبرى ضد روح مالية غلادستون، أى تأييد السياسة التى تجاوزت فرض الضرائب بقصد تمويل الإيراد إلى فرض ضرائب لغرض تغيير('تصحيح') توزيع الدخل. ويصلح أدولف فاغنر فى ألمانيا

(٣٩٤) لا شىء يصف الوضع أفضل من حقيقة إن فرضيات أساسية معينة من النظرية الاقتصادية (حول زيادة أو انخفاض التكاليف المتوسطة مثلاً) 'جرى اكتشافها' من قبل اقتصاديى الأعمال أنفسهم.

(٣٩٥) ثمة استجابة مهمة، ولو أنها حدثت فيما بعد، لابد من ذكرها حالاً وهى عمل البروفسور ج. ب. كاننغ J. B. Canning: Economics of Accountancy (1929).

وبيجو فى إنجلترا كأمثلة على تلك السياسة. أما الحجة المضادة التى تشير إلى الآثار الضارة المحتملة التى تتركها الضرائب العالية والتصاعدية على النشاط وتكوين رأس المال- التى أخذت لدى الجمهور صورة الأوزة التى تبيض ذهبًا- فكانت تُطرح كثيرًا ذلك لأن كل الاقتصاديين البارزين، عمليًا، كانوا يؤيدون الادخار بقوة.

لقد انصبّ جهد تحليلى أكثر على موضوعين قديمين كان من المؤكد أن يستفيدا من النظريات الجديدة. الموضوع الأول هو 'العدالة'. لقد تغيرت طبعًا المسلمات الأخلاقية مع الزمن وأن مبدأ 'القدرة على الدفع و'النظرية الاجتماعية لفرض الضرائب'- بما فى ذلك، بين أشياء أخرى، التمييز الضريبى: وهذا مصطلح كان يتزايد نطاق شموله- بدأت تكسب الأنصار[٣٩٦]. ولكننى لا أقصد هذه القواعد أو غيرها من قواعد العدالة بذاتها، بل الأعمال التحليلية حقًا التى شجعها الدفاع عن هذه القواعد. قد يكون وقد لا يكون من واجب الاقتصادى أن يضع قواعد؛ ولكن من واجبه بالتأكيد عقلنة قواعد معطاة عن طريق تحليل مضامينها. أما مدى ما كان يمكن عمله ضمن هذا الخط، فهذا أمر يمكننا استنتاجه من حقيقة الإرباك الذى عانى منه اقتصاديون كثر حول معنى أفكار معينة كالتضحية المتساوية والمتناسبة والدنيا. فقد تصورَ البعض (وهذا خطأ ميل أصلاً، كما أعتقد) إن التضحية المتساوية تتضمن التضحية الدنيا؛ بينما تصورَ آخرون أن 'قانون' تناقص المنفعة الحدية من الدخول يكفى بذاته لاستخلاص الضرائب التصاعدية من قاعدة ما للتضحية المتساوية[٣٩٧]. وقد تم إيضاح هذه القضايا وقضايا أخرى من هذا النوع من قبل عدد من الاقتصاديين، أذكر من بينهم المساهمات البارزة

(٣٩٦) ينبغى أن يرمز عمل ى. ر. أ. سيليغمان: E. R. A. Seligman, Progressive Taxation in Theory and Practice (2nd ed.,1908) إلى أدب واسع موجود فى كل الأقطار. ولكن لمكانة المؤلف وكذلك لأصالة فكرته حول جعل فرض الضرائب أمرًا شبه-طوعى، فأننى أذكر أيضًا مقالة فيكسل(1919 Finanztheoretische Unter-Gerechtigkeit der Besteuerung) التى طورّها جزئيًا إى. ليندال: E. Lindahl, Gerechtigkeit der Besteuerung (Justice in Taxation), 1919 {العدالة فى فرض الضرائب}.

(٣٩٧) والأمر كذلك حينما تتناقص المنفعة الحدية من الدخل بمعدل اكبر مما تفترضه فرضية دانييل بيرنولى Daniel Bernouli (انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم ٣ب، أعلاه). أما إذا تناقصت بمعدل أقل، فإن فرضية التضحية المتساوية فى 'المنفعة' تتطلب أن تدفع الدخول الأعلى نسبة أقل مما تدفعه الدخول الأقل (ولو أنها تمثل مبالغ مطلقة أعلى طبعًا).

لإديجورث وبارون وبيجو(٣٩٨).

والموضوع الثانى هو تحويل وعائدية الضرائب. [لم يكن هذا القسم الفرعى مكتملاً.]

(ج) اقتصاد العمل فى الفصل الثانى، استعرضنا الظروف السياسية فى الفترة المدروسة التى كانت تتجه لأن تقدم دافعًا قويًا لدراسة مشاكل العمل. وفى الفصل الرابع، سجلنا بعض الآثار التى خلقتها السياسة الاجتماعية Sozialpolitik وروح أل Sozialpolitik بدرجة أكبر، على المهنة الاقتصادية. وفى القسم ٥ج من هذا الفصل، عرضنا المساهمة التى قدمتها النظرية الاقتصادية لاقتصاد العمل. ويتبقى أن نلاحظ بإيجاز الجزء الوصفى أو 'العملى' أو المؤسسى من اقتصاد العمل، الذى لم يرتبط حينذاك بالاقتصاد التحليلى عمومًا أفضل مما هو عليه الآن وذلك لنفور الاقتصادى المهتم بالسياسة policy من 'النظرية'(٣٩٩). وبشكل عام، يمكننا أن نقول إن الفترة محل الدرس، من حيث الأساسيات، وضعت أساس اقتصاد العمل الحديث. إن الموضوع لم يكتسب منزلته كحقل تخصصى معترف به بالمعنى الأمريكى الحديث للتعليم وممارسة البحث. ولكنه سيّطرَ على خدمات عدد يتزايد بسرعة من المختصين. كان هؤلاء المختصون يحاولون من حيث الأساس

---

(٣٩٨) ترد مقالات ف. و. إديجورث حول مشاكل فرض الضرائب، التى تحتل إحداها أهمية أساسية، فى المجلد الثانى من: Papers Relating to Political Economy (1925). وكالمعتاد يمضى عرضه وفقًا لما أستأذن بوصفه كانتقاء كشمش – مثل فرضية إن فرض ضريبة على واحدة من سلعتين مكملتين يمكن أن يؤدى إلى تخفيض سعر كلتيهما؛ أو فرضية أن فرض ضريبة على كلتا السلعتين قد يمنح فائدة صافية لمنتج إحدى السلعتين– بحيث إننا نجد صعوبة فى تصور هذا العمل الشامل الذى هو حقًا ذروة الإنجاز فى هذا الحقل فى الفترة محل الدرس. ويمثل عمل بارون E. Barone: Studi di economia finanziaria,' Giornale degli Economisti, April, May, June and ' August 1912 بحثًا أكثر شمولاً ويتمتع بقوة وأصالة أعظم، جرت كتابته فى ثلاث دراسات منفصلة. أما مساهمات بيجو المختلفة، فقد جُمعت أخيرًا فى العمل: A Study in the Public Finance (1928).

(٣٩٩) لا ينبغى تفسير ذلك بمعنى إن الأخطاء كانت كلها من جانب واحد. فقد أظهرَ اقتصاديو العمل حقًا نفورًا غير معقول من أى شىء يبدو كتقنية تحليلية وشكا غير معقول بالصياغات الغامضة لمنظّرى تحليل الأجر. وحاولوا بالفعل أن يجعلوا الأشياء أسهل بالنسبة لهم وذلك بإهمال الحجج النظرية a limine [سلفا]. ولكن المنظّرين أيضًا لم يتناولوا دائمًا مشاكل اقتصاديى العمل بروح تعاونية صحيحة. فلم يتلهفوا دائمًا للاستفادة من وقائع وتوصيات هؤلاء الأخيرين لإثراء تحليلهم. وقد تجرأ بعضهم على إهمال محاججة الزميل الأخر a limine شأنهم فى ذلك شأن معظم اقتصاديى العمل. ومع ذلك، وعلى العموم، كانت الدلائل على التعاون والتفاعل الناشئ عن ذلك أقل حضورًا من العكس.

تحقيق الإصلاح العملى للمؤسسات القانونية والممارسة الإدارية، وكانت لديهم أفكارهم الخاصة بهم بشأن معنى 'استخدام العقل للأغراض الإنسانية'. ولكن طريقتهم فى جمع الوقائع وتوصياتهم لم تتخلف عن إفادة الاقتصاد العام. وكمثال على ذلك، خذ تقرير الأقلية الصادر عن لجنة قانون الفقراء الإنجليزى عام ١٩٠٩. لقد علّمَ هذا العمل الواعد، الذى هو رد فعل متأخر على البطالة التى سادت فى إنجلترا خلال الفترة ١٨٧٣-١٨٩٨، كثيرًا من الاقتصاديين ممن كانوا بحاجة لدرس مفاده أن البطالة أحيانًا لا تتأثر إلاّ قليلاً بالعوامل التى يعرفها الباحث ويسيطر عليها: وفى جميع الأحوال، يشكل ذلك التقرير، أو كان ينبغى أن يكون، مادة خام ضرورية كان بوسع الاقتصادى العام أن يمارس عليها قواه التحليلية.

وإضافة إلى ذلك، أخذت الدراسات التاريخية والبحوث عن قضايا العمل بالظهور بكميات متزايدة.وتشكل الدراستان التاريخيتان التى قدمهما بيترك وسدنى ويب وبحث أو كتاب هركنر المدرسى أمثلة مألوفة من بين أدب يتزايد بسرعة[٤٠٠]. لقد أعاقت عدم كفاية المواد البحث الإحصائى. ومع ذلك، فقد جرت بعض المحاولات فى كل البلدان[٤٠١]. وكما يعلم كل من قرأ عمل مارشال Principles، فقد أفسحت البحوث العامة مجالاً أكثر وأكثر لاقتصاد العمل وكذلك لجوانبه المؤسسية البحتة. وتفوقَ كثيرًا كتاب فون فيليبفيج von Philippovich المدرسى على تجربة الكتاب المدرسى السابقة فى هذا المجال. وقد يكون من المناسب أن نختتم هذه الملاحظات بالإشارة مرة أخرى إلى العمل الأعظم حول

---

(٤٠٠) B. and S. Webb, The Public Organization of the Labour Market (1909) ; and The History of the Trade Unionism (rev. ed., 1920).H. Herkner m Die Arbeiterfrage (1894).. ونوصي بقوة بمقارنة محتويات وطرق كتاب هركنر مع محتويات وطرق أى كتاب مدرسى أمريكي حول اقتصاد العمل.

(٤٠١) بالنسبة لإنجلترا، إضافة إلى عرض بوث Booth: Life and the Labour of the People in London (2 vols., 1889-91 ; 17 vols., 1903)، انظر: مقالات روبرت غيفن Robert Giffen الملقاة أمام الجمعية الإحصائية الملكية عامى ١٨٨٣ و ١٨٨٦ ('Progress of the Working Classes in the Last Half Century,' and 'Further Notes on the Progress of the Working Classes in the Last Half Century'). وفى عام ١٨٩٥، بدأت الأعمال الفذة ل أ. ل. بولى A. L. Bowley حول الأجور الإنجليزية. وقد ظهرت المقالة الأولى من مقالات كثيرة:، 'Changes in Average Wages in the United Kingdom between 1880 and 1891' فى: Journal of the Royal Statistical Society, 1895. وللحصول على قائمة كاملة، انظر الفهرست الملحق بعمل بولى: Wages and Incomes in the United Kingdom since 1860 (1937). ومن بين المحاولات الكثيرة التى تحققت فى الولايات المتحدة للتغلب على صعوبات هائلة، أذكرُ فقط: Scott Nearing, Wages in the United States, 1908-1910 (1911).

اقتصاد العمل منذ ايما وقت مضى، الذى كتبه كاتب كان منظّرًا أساسًا وهو عمل البروفيسور بيجو: Wealth and Welfare (1912)[٤٠٢].

(د) الزراعة [لم تتم كتابة هذا القسم الفرعى الذى كان مخططًا.]

(هـ) السكك الحديد، المرافق العامة، 'الترستات'، الكارتلات. إن العبارات التى استهللت بها القسم الفرعى الخاص باقتصاد العمل يمكن تكرارها بالكامل تقريبًا لتحديد ما تم إنجازه خلال الفترة المدروسة فى موضوعات الحقول المرتبطة هذه. وهنا مرة أخرى، فإن من شأن مؤرخ الفكر الاقتصادى أن يلاحظ ليس فقط وجود مشاكل جديدة بل روحًا جديدة فى التعامل مع هذه المشاكل أيضًا. ولكن مؤرخ التحليل الاقتصادى لن يجد ما يكتب عنه سوى القليل باستثناء حصاد غنى من العمل التاريخى و'الوصفى' ما يزال بعضه يحتفظ بأهميته حتى هذا اليوم. وفيما عدا هذا العمل، ينبغى علينا أن نقتصر على بضع ملاحظات بسيطة كإطار لموجزنا هذا.

ينبغى على أى نظرية متينة للتكلفة أو السعر أن تكون قادرة على تقديم مساهمات قيمّة لاقتصاد السكك الحديد، ويتعين على اقتصاد السكك الحديد أن يكون قادرًا على رد الخدمة من خلال تزويد النظرية العامة بأنماط ومشاكل خاصة مهمة. وكما أوضحنا من قبل، فثمة إمكانات كبيرة تكمن فى تعاون الاقتصاديين والمهندسين؛ وإن بعض الحقول تقدم مثل هذه الإمكانات بشكل واضح كما يفعل اقتصاد السكك الحديد. ونجد شيئًا من هذا ولكنه ليس بكثير، مع أن من الممكن العثور على أكثر من ذلك فى المجلات التكنولوجية. وكمثال، أشيرُ إلى عمل ويلهيلم لونهاردت الذى تحرّى ليس تأثير الانحدارات والمنحنيات على تكاليف التشغيل فقط بل قدّمَ أيضًا نظرية حول أسعار السكك الحديد التى، بين أشياء أخرى، تضمنت الموضوعة القائلة– والتى تقوم عليها حجته المؤيدة للملكية الحكومية– إن الميزة الاجتماعية من السكك الحديد تتضاعف حينما لا تكون أسعارها أعلى من التكلفة الحدية– كما ينبغى أن نقول. ويترتب على هذا أن كل

(٤٠٢) يتضمن هذا العمل أساسًا النقاط الرئيسية للعمل السابق للمؤلف: Principles and Methods of Industrial Peace (1905). وفى عمله: Economics of Welfare، الذى جاء بعد العمل: Wealth and Welfare، ينبغى العثور على اقتصاديات العمل لدى بيجو فى الفصول: ١، ٥، ٧ و ١٣ من الجزء الثانى.

النفقات كان يتعين تمويلها من الإيراد العام للحكومة– وهى الموضوعة التى جرت مناقشتها طويلاً فى وقتنا الحاضر بعد أن اكتشفها البروفيسور هوتيلنغ بصورة مستقلة[٤٠٣]. إن هذه الموضوعة أكثر أهمية بكثير من العبارات العامة حول الرغبة فى التأميم أو وضع الضوابط regulation التى كانت تنشر بغزارة طبعًا.

ومع ذلك، فإن معظم العمل، الذى يشكل عمل لوهاردت مثالاً حوله، قد تم تحقيقه فى فرنسا. يكفى أن نذكر أعمال تشيسون[٤٠٤] وبيكارد وكولسون. تمثل التحليلات الوصفية والكتاب المدرسى الصغير ل أكورث، أحسن تمثيل، فى نظرى، اقتصاد السكك الحديد الإنجليزى. ومع ذلك، فإن معالجة البروفيسور بيجو لأسعار السكك الحديد أكثر نفعًا فى نتائجها ذات الصلة بالاقتصاد العام[٤٠٥]، وبخاصة بالنسبة لقضية: مبدأ تكلفة الخدمة مقابل مبدأ قيمة الخدمة ('ماذا يقدم النقل'). إن كمية الأعمال الأمريكية حول السكك الحديد لا تتناسب قط مع نوعيتها مع الأسف. ومن الممكن إثبات وجود زلات تحليلية جدية حتى فى أعمال مهمة تمثل أعمالاً ممتازة من نواحٍ أخرى وأصبح معظمها منسيًا تمامًا فى الوقت الحاضر. إن كتاب هادلى[٤٠٦] المدرسى هو واحد من استثناءات ليست كثيرة. ففى

---

(٤٠٣) W. Launhardt, Die Betriebskosten ger Eisenbahnen.. (1877). ترد الموضوعة المذكورة فى المتن فى ص ٢٠٣ من عمله: Mathematische Begrundung der Volkwirthschaftslehre 1885))، الذى يتبنى، فى مجال النظرية الأساسية، أسس جيفونس وفالراس، مع أنه يتعين علينا أن نقبل بادعاء لونهاردت بأنه اكتشف 'مدخلاً جديدًا' بشكل مستقل ما دمنا قد قبلنا بادعاء مماثل لكتاب آخرين. تقدم معالجته عدة نقاط أصيلة تشهد على جدارتها. ولكن استعماله الجامد تقريبًا لأشكال خاصة من الدوال– التى يستخدمها للوصول إلى نتائج ذات تعريف مربك– ينبغى درسه وتحسينه وليس شجبه a limine (سلفا). كما أننى أضيف عمله: Kommerzielle Trassierung der Verkehrswege (1872).كان هذا المؤلف بروفيسورًا فى المعهد التكنولوجى فى هانوفر. ولا يرد ذكر لاسمه فى Palgrave's Dictionary أو فى Encyclopdedia of the Social Sciences.

(٤٠٤) أميل تشيسون Emile Cheysson. ويحمل كتابه: 'Statistique geometrique,' 1887 عنوانًا مضللاً لعمل كان يطفح بأفكار أصيلة. إذ تمثل تكاليف وأسعار السكك الحديد موضوعًا واحدًا فقط من بين موضوعات كثيرة يهتم بها هذا العمل وفقًا للروح الحقيقية لعلم القياس الاقتصادى. وتشير موسوعة العلوم الاجتماعية إلى أنه لم يسهم بشىء جديد فى السوسيولوجيا والاقتصاد. أما عمل أ. م. بيكارد A. M. Picard، فهو: Traite des chemins de fer (1887)، وعمل س. كولسون S. Colson: Transports et tarifs (1890 ; English trans. 1914).

(٤٠٥) (W. M. Acworth, Railways of England (1889), Railways of Scotland (1890 – وهو عمل ما يزال جديرًا بالقراءة حتى من زاوية النظرية 'البحتة'؛ وعمله الآخر Elements of Railway Economics (1st ed., 1905). أما مساهمة البروفيسور بيجو، فكانت ضمن إطار عمله: Wealth and Welfare (الجزء الثانى، الفصل الثامن عشر فى: Economics of Welfare).

(٤٠٦) A. T. Hadley, Railway Transportation (1885).

هذا العمل، تُعالج بشكل كاف كل جوانب الموضوع، التاريخية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، يمضى الكتاب وفقًا لمستوى عال من الدقة التحليلية؛ ولن يكون بوسع أحد قط أن يتفوق عليه فى المثال الذى ساقه لتوضيح حقيقة أن التمييز يمكنه أن، وفى الغالب سوف، يفيد كل الجهات ذات العلاقة بما فى ذلك الجهة التى يُوضع التمييز ضدها (حالة قريتين تنتجان المحار ولا تتمكنان من تموين سوق محلى معين به ما لم تدفع واحدة منهما تكاليف شحن أعلى من الأخرى). ومع ذلك، فإن ذلك العمل ينطوى على وضع متخلف نسبيًا من التحليل يتجسد فى إن هذه الحالة قد عولجت وكأنها استثناء غريب بدلاً من إدراجها ضمن بنية أكثر عمومية يشكل فيها غياب التمييز حالة خاصة (أو قصوى limiting).

وكما هو شأن السكك الحديد، فإن المرافق العامة أثبتت أنها حقل تطبيقى مهم ومصدر مهم لأنماط خاصة بالنسبة للمنظّر. ومع ذلك[٤٠٧]، فما تحققَ كان قليلاً بالمقارنة مع المساهمات الأبكر لدوبو Dupuit[٤٠٨]. ولا تثير المناقشات الأوروبية حول التأميم وتملك البلديات سوى اهتمام قليل من زاويتنا. كما ليس هناك نفع يجنيه الجهاز التحليلى لعلم الاقتصاد من تناول المناقشة الأمريكية لضوابط التسعير rate-regulation التى عالجت مشكلة 'العائد المعقول من القيمة العادلة للمُلك' الذى رأت المحكمة العليا ضرورة حصول المرافق العامة عليه. تقدم 'النظريات' المختلفة للتقييم لأغراض التأمين، وفرض الضرائب، وضوابط تحديد الأسعار، التى خلقها الفكر القانونى، أمثلة متميزة على الالتباس المنطقى. وقد قدّمَ العديد من الاقتصاديين عملاً مفيدًا عند محاولة تصحيحها ويبدو، بعد جهود استغرقت أكثر من نصف قرن، أنهم اقنعوا رجال القانون بأن محاولة تحديد معدل 'معقول' للعائد بالنسبة لقيمة مُلك معين ناجم هو نفسه عن عوائد متوقعة تنطوى على تفكير دائرى. ولكن هذا بحد ذاته يكفى لوصف مستوى التحليل الاقتصادى فى هذا الفرع.

---

(٤٠٧) يمكننى توضيح نوع الشيء الذى كان يتعين على أن أتوقع وجوده بواسطة دراسة مارشال لغاز بوتسبورغ.انظر: A. Smithies,' Boundaries of the Production Function and the Utility Function,' in Explorations in Economics (1936) p. 328 يتضمن بحث مارشال عددًا كبيرًا من مقترحات مماثلة لم تقدر حق قدرها قط.

(٤٠٨) انظر، بخاصة، مساهمتيه اللتين ستتم ملاحظتهما مرة أخرى فى الفصل السابع، أدناه: De la Mesure de l'utilite des travaux publics (1844) and De l'Influence des peages sur l'utilite des voies de communication (1849).



الفصل السابع[٢٤٥]
تحليل التوازن

١- الوحدة الجوهرية للنظرية الاقتصادية خلال الفترة
٢- كورنو و"المدرسة الرياضية": القياس الاقتصادى
(أ) الخدمة التى قدمتها الرياضيات للنظرية الاقتصادية
(ب) مساهمة كورنو
٣- مفهوم التوازن
(أ) الستاتيكا، الديناميكا؛ الحالة الراكدة، التطور
(ب) التحديد، التوازن، والاستقرار
٤- الفرضية التنافسية ونظرية الاحتكار
(أ) الفرضية التنافسية
(ب) نظرية الاحتكار
(ج) احتكار القلة والاحتكار الثنائى
٥- نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكى

---

(٢٤٥) [ملاحظة الناشر حول الجزء الرابع، الفصل السابع. رغم إنه جرى التخطيط لهذا الفصل حول تحليل التوازن بعناية منذ البداية، بيد أنه لم يأخذ شكله النهائى عند وفاة ج. شومبيتر. وُجد الفصل بهيئة عدد كبير جدا من أجزاء صغيرة بعضها كان مطبوعًا وبعضها ما يزال مكتوبًا باليد. وكانت هناك نسخ بديلة للموضوع الواحد في بعض الحالات. ثمة معالجة موجزة ومبكرة حدًا للفصل ككل لم يتم استعمالها لأننى تصورت أنه يجب أن تحل محلها النسخة الأحدث، الأكثر إحكامًا، التى استعملت فى النشر هنا. لقد تمت كتابة الأقسام الأربع الأولى منذ فترة طويلة ولكن القسمين الثالث والرابع كانا فى طور التنقيح. أما القسمين الأخيرين والملاحظة حول نظرية المنفعة، التى تظهر كملحق لهذا الفصل، فقد كتبت فى العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩.لم يكن معظم القسم السابع (نظرية التوازن العام الفالراسية) مطبوعًا بعد. كان القسم الثامن (دالة الإنتاج) والملاحظة حول المنفعة مطبوعيْن، ولكن ج. شومبيتر يندر أن قرأ الأول ولم تتوافر له فرصة ما لتنقيح الثانى. وبمعنى ما، فإن الأقسام كلها لم تكن فى حالة نهائية حيث ترك ج. شومبيتر ملاحظات كتبها بيده تفيد بأنه كان سيُدخل تغييرات على النص ويضيف هوامش حول المراجع.
وأشعر بالامتنان الشديد إلى ريجارد م. غودون Richard M. Goodwin الذى كان أول من جمّع لى أجزاء هذا الفصل. وقد عمل، كباحث وكزميل عزيز، مع زوجى حول هذه المشاكل وقد يكون أفضل من أى فرد آخر لأداء هذه المهمة.
وقد أخذت بمقترحاته فى أكثر الأحيان، ولكننى أضفت مقترحًا أو مقترحين برزا أمامى بعد سفره إلى أوروبا، وأزلت "النسخ البديلة" والنسخة المبكرة للفصل ككل التى ذكرت فى بداية هذا الهامش.
ويجد العالِم المهتم هذه المادة، سوية مع بقية المخطوطة، فى مكتبة هوغتورن فى جامعة هارفارد.]

٦- التحليل الجزئى

(أ) منحنى الطلب المارشالى

(ب) مفاهيم المرونة

(ج) مفاهيم نافعة للتحليل العام

٧- نظرية التوازن العام الفالراسية

(أ) مفهمَة فالراس

(ب) نظرية التبادل

(ج) تحديد واستقرار التبادل البسيط

(د) نظرية الإنتاج لدى فالراس

(هـ) إدخال تكوين رأس المال والنقود

٨- دالة الإنتاج

(أ) معنى المفهوم

(ب) تطور المفهوم

(ج) فرضية التجانس من الدرجة الأولى

(د) تزايد الغلة والتوازن

(هـ) ميل الأرباح نحو الزوال

ملحق الفصل السابع
ملاحظة حول نظرية المنفعة

١- التطورات المبكرة

٢- بدايات التطور الحديث

٣- صلتها بالمذهب النفعى

٤- علم النفس ونظرية المنفعة

٥- المنفعة القابلة للقياس

٦- المنفعة الترتيبية

٧- مسلمة الانسجام

٨- اقتصاد الرفاه

١- الوحدة الجوهرية للنظرية الاقتصادية خلال الفترة

استطعنا أن ندرك، حتى بالنسبة للفترة السابقة، وجود مدى واسع من الاتفاق حول أساسيات التحليل الاقتصادى؛ وفى الواقع، استطعنا إدراك وجود نوع من نظام وسطى أو نموذجي من الاقتصاد العام، كانت الانحرافات الكبيرة عنه قليلة. وبالنسبة للفترة محل الدرس، يمكننا أن نؤكد بثقة أكثر أنه كان هناك، حوالى العام ١٩٠٠، محرك معين للتحليل النظرى كانت معالمه الأساسية هى نفسها فى كل مكان، مع أنه لم يكن قد تكونَ بعد علم اقتصاد موحد. ولابد أن عرضنا فى الفصل السابق كان قد أوضح هذا. ولكن قد يكون من المفيد تناوله مرة أخرى نظرًا إلى الانطباع المختلف الذى نحصل عليه حينما ننظر إلى السطح الحافل بالمشاكل ونظرًا إلى وجود وجهة نظر مختلفة لدى مؤرخين كثر.

لا ينكر أحد أن جيفونس- منجر- فالراس كانوا يعلّمون نفس المذهب من حيث الجوهر، رغم الاختلافات الكثيرة فى التفاصيل. ولكن بنى جيفونس ومارشال التحليلية لا تختلف جوهريًا أكثر من اختلاف السِقالات عن المسكن الجاهز والمؤثث، وإن الملاحظة الحادية والعشرين من ملحق عمل مارشال Principles تشكل برهانًا حاسمًا على التشابه الأساسى بين نماذجه ونماذج فالراس. إن صراحة فيكسل الآسرة تكشف قطبى دعامته حتى للنظرة الأكثر روتينية: فالراس من ناحية، وبوهم-باورك من الناحية الأخرى. ويجسد مخطط ج. ب. كلارك أساسًا، مهما فهمناه كعمل مستقل، نفس الأسس التى جسّدها كتاب مارشال السادس؛ وأن باريتو وفيشر قد طوّرا فالراس. ومن الناحية العملية، فإن هؤلاء الكتاب يغطون، بقدر تعلق الأمر بالنظرية المهنية، كل ما يمكننا أن نسميه العمل الأولى في 'النظرية العامة' خلال الفترة المدروسة؛ وإن التعاليم المرتبطة بهم، كما تَبينَ فى الفصلين السابقين، قد شكلت عمليًا كل العمل الثانوى أو المشتق خلال الفترة، باستثناء عمل الماركسيين.

فلماذا، إذن، تبدو بنى هؤلاء الكتاب مختلفة إلى هذا الحد؟ ولماذا، رغم ذلك، ينكر العديد منا، ممن يبصر التشابه الأساسى فيما بينهم، الوحدة

الجوهرية'لعلم لاقتصاد العام' خلال الفترة؟ إن الجواب على السؤال الأول هو كما يلي: لأن هناك الكثير من الاختلافات في التكنيك، وفي التفاصيل، وفي وجهات النظر حول المشاكل الفردية، ولأن القادة والأتباع معًا بالغوا في التشديد على هذه الاختلافات أيضًا. انصبتْ الاختلافات الأكثر أهمية على استعمال، أو رفض استعمال، التفاضل وأنظمة المعادلات الآنية: إذ بدتْ نفس 'النظرية'، وهي ترتدى هذا الرداء، مختلفة تمامًا عما تكون عليه من دونه– وبخاصة لغير المطلعين على التفاضل. وتشكل المناظرة حول 'التكلفة الحقيقية'(انظر الفصل السادس، القسم الرابع، أعلاه) مثالاً على الاختلافات في التفاصيل وعلى الميل للمبالغة في التشديد عليها في الوقت نفسه. أما الأمثلة على الاختلافات في وجهات النظر حول المشاكل الفردية، فتبرز في نظرية رأس المال والمواقف المختلفة من التحليل الجزئي (انظر القسم السادس، أدناه) الذي أحكمه مارشال وساعدَ باريتو على احتقاره[٢٤٦]. ولكن الاختلافات من هذا النوع– والمناظرات المضادة الناشئة عنها– هي اختلافات طبيعية جدا في حياة كل حقل من حقول المعرفة: وإذا تركنا هذه الاختلافات تطمس التشابه في الأساسيات، فلن يكون بوسعنا قط أن نتحدث عن العلماء الأكاديميين كمجموعة كانت موحدة في طرقها واستنتاجاتها الأساسية؛ وقد لا نقدر على التحدث حتى عن مدرسة ماركسية.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فينبغي أن نتذكر إن فرضيتنا حول الوحدة الجوهرية لا تسرى على الجزء الأول من هذه الفترة ولكن على الوضع الكلاسيكي

(٢٤٦) يشكل مارشال وباريتو– والثاني يفعل الأمر ليس فقط بالنسبة 'للاقتصاديين الأدبيين' بل بالنسبة لفالراس أيضًا– أمثلة جيدة على المبالغة في التشديد على مسائل الاختلاف النسبي، التي خلقت الانطباع بوجود 'أنظمة' مختلفة جوهريًا ليس لدى الفرد العادي فحسب. ولكن كاسل Cassel هو المثال الأبرز: فالخطوط الأساسية لبنيته التحليلية فالراسية. ولكنه، في الطبعات اللاحقة من عمله: Theoretische Sozialokonomie (Theory of Social Economy, 1st German ed. 1918 ; 4th ed. rev., 1927 ; English trans. 1923 and 1932) لم يذكر حتى اسم فالراس. وفي مقالته الأولى حول النظرية العامة ('Grundriss einer elementaren Preislehre,' Zeitschrift fur die gesamte Staatwissenschaft, 1899)، طرح كاسل نسخة مبسطة من نظام فالراس ادعى أنها تنطوي على شيء جوهري جديد على أساس إنها استبعدت نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية، مع أنها حافظت، باستخدام مصطلحات مختلفة، على كل ما هو أساسي فيها. وقد تم قبول هذا الادعاء على نطاق واسع!

Classic Situation الذى نشأ حوالى العام ١٩٠٠. وقبل ذلك، لم يكن هناك، طبعًا، اتفاق أكثر بين الاقتصاديين الأساسيين، بل اتفاق أقل مما كان عليه الحال حوالى العام ١٨٥٠. لقد تلقى معظم المنظّرون النظامَ الذى أسّسه جيفونس-منجر-فالراس فى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر ووجدَ شكله الكلاسيكى فى عمل مارشال Principles (1890) كشيء جديد وغير مألوف. وفى الواقع، فلا شيء يثبت بصورة مقنعة، رغم وجود الرواد، إن ذلك النظام كان شيئًا جديدًا حقًا كما تثبته المقاومة الشديدة التى قوبل بها. وبينما كانت المعركة دائرة ويتم اكتساب الأنصار الفرديين هنا وهناك، فإن اقتصاد ميل- ونحن نختار ميل كممثِل مرة أخرى- كان قائمًا فى الساحة، مضيفًا سببًا آخر للشقاق الذى شطرَ الاقتصاديين فى نهاية الفترة السابقة. وهذا يفسر أيضًا حقيقة أن المترددين، الذين تمسكوا بالمذاهب القديمة حتى بعد انتصار المذاهب الجديدة إلى حد بعيد، كانوا أكثر عددًا واحترامًا مما كان سيكون عليه الأمر لو أن التغييرات كانت أقل 'ثورية'. وهكذا، فإن عينة عشوائية من الاقتصاديين- أو حتى من المنظّرين- من شأنها أن تدحض الفرضية التى نقدمها هنا. ولكن كان هناك، إضافة إلى ذلك، عدد كبير من 'الغرباء' outsider، أى من الكُتاب الذين ناصروا أنظمة نظرية خاصة بهم وأدانوا النظرية المهنية دون الاهتمام بدرسها وفهمها. وأخيرًا، كان هناك شيء آخر. ففى ذلك الوقت، كما هو الحال دائمًا، انشغلت غالبية من الاقتصاديين بدرس الوقائع والمشاكل العملية فى الأقسام المختلفة من السياسة العامة. إن هذه الغالبية، التى عززتها المجموعات التاريخية والمؤسسية، لم تجد سوى فائدة ضئيلة فى 'النظرية' ولم ترحب بنوع جديد منها. ولم يقبل هؤلاء الاقتصاديون تلك النظرية قط كأداة فى البحث بل نظروا إلى 'المبدأ الحدى' marginalism كنوع من فلسفة تأملية أو كطائفية جديدة sectarian 'ism' وجدوا أن من واجبهم تصفيتها بالضبط بواسطة ما اعتبروا أنه البحث العلمى والواقعى حقًا (انظر الفصل الرابع، أعلاه). وعليه، فقد مرروا، من خلال تصريحاتهم المنهجية والبرنامجية، كل أحكامهم القيمية الكاسحة بشأنها. ومن حيث الظاهر، فإن النتيجة كانت هرجًا ومرجًا، وبخاصة فى ألمانيا والولايات المتحدة، أى مزيجًا من أصوات متنافرة تشهد كلها على وجود مأزق معين. ولكن

ينبغى على القارئ أن يحاول أن يفهم كم أن هذا الأمر كان طبيعيًا جدا، من ناحية، وأنه لم يكن يعنى ما كان يبدو أنه يعنيه، من الناحية الأخرى[٢٤٧]. فلم يكن هنـــاك أى مأزق خلف السطح الحافل بالمشاكل.

٢- كورنو و'المدرسة الرياضية': القياس الاقتصادى

إن هذه الفترة هى التى شهدت ما يتعذر تجنبه: حيث شـــرعت الطـــرق الرياضية فى المحاججة تلعب دورًا مهمًا، بل حاسمًا، فى النظرية البحتة لعلمنا. إن الصياغات العدية أو الجبرية والحسابات العددية كانت قد حـــدثت فـــى المراحـــل المبكرة من التحليل الاقتصادى، طبعًا: إذ كان هناك علمـــاء الحســـاب السياســـى، والفزيوقراط، وكتاب منفردون كثر مثل برسكو Briscoe، كيفا Ceva، ه. لويد H. Lloyd، كونديلاك، كنا مررنا بهم فى مواضعهم، أو الكاتبيْن الـــذى أنقـــذهما مـــن النسيان ى. ر. أ. سيليغمان E. R. A. Seligman[٢٤٨]. ولكن اســـتعمال الأرقـــام- حيث استعمل ريكاردو التوضيحات العددية بصورة واسعة- أو استعمال الصـــيغ- كما نجدها لدى ماركس- بل وحتى إعادة وضع نتيجة معينة، تم التوصل إليها من محاججة غير-رياضية، فى صيغة جبرية لا تشكل اقتصادًا رياضيًا: إذ إن العنصر المتميز لا يرد إلاّ حينما تكون المحاججة نفسها، التى تقود إلى النتيجة، محاججـــة رياضية بشكل صريح[٢٤٩]. ومع ذلك، فأنا لا أعرف عن هذا الأمر ســـوى ثـــلاث

---

(٢٤٧) إن حقيقة أن النظرية الاقتصادية ليست سوى محرك تحليل لم تكن مفهومة إلاّ قليلاً فى كل مكـــان، وأن المنظّرين أنفسهم، حينذاك كما هم الآن، قد طمسوها عبر رحلات الهواة التى كانوا يقومون بها فى عالم القضايا العملية. ولكن مارشال شدّدَ على تلك الحقيقة فى كتابه الذى دشن بـــه عملـــه فـــى جامعة كمبريدج ('The Present Position of Economics' 1885) حيث صاغ العبـــارة الشـــهيرة القائلة إن النظرية الاقتصادية لا تمثل حقيقة مطلقة بل 'أداة ذات سريان عام تستخدم لاكتشاف طائفة معينة من الحقائق'.

(٢٤٨) Essays in Economics (1925), pp. 82-3. كان أحدهما يحمل اسمًا مستعارًا: E. R.، الذى، فـــى عمله: Essay on Some General Principles of Political Economy (1822)، اســـتعمل الجبـــر حينما عالج موضوع عائدية الضرائب؛ والكاتب الثانى هو صـــامونيل غـــال: Samuel Gale, An Essay on the Nature and Principles of Public Credit (1784-6)

(٢٤٩) ولذلك، لا تظهر هنا أعمال ن. ف. كانـــارد N. F. Canard (Principles d'economie politique, 1801) ووليم ويول William Whewell ('Mathematical Exposition of Some Doctrines of Political Economy' Cambridge Philosophical Transactions, 1829, 1831, and 1850). ومع ذلك، فربما كان ينبغى معاملة ويول كحالة وسيطة- فهو لا يستحق قط ملاحظة جيفونس التـــى تحط منه.

حالات تستبق فون تونن وكورنو: د. بيرنولى D. Bernoli وبيكاريا، واسنارد Isnard إذا أولينا اهتمامًا كافيًا لمجرد وجود تلميح إلى نظام ما للتوازن[٢٥٠]. وقد يرحب القارئ غير-الرياضى أن نحاول بدقة أكثر تحديد الخدمة التى قدمتها الرياضيات للمنظّرين الاقتصاديين خلال الفترة المدروسة.

[(أ) الخدمة التى قدمتها الرياضيات للنظرية الاقتصادية] سنتناول بعد قليل الخدمات التى قدمتها الرياضيات فى معالجة المادة الإحصائية. أما الآن، فنهتم باستعمال الرياضيات فى التحليل النظرى الذى هو كمى quantative ولكن غير عددى numerical. وهنا، فإن الفرد العادى حينما يسمع باستعمال الرياضيات فى الاقتصاد، يفكر بالعمليات التكنيكية أساسًا('الحسابات' calculations) التى تتضمن استعمال رياضيات 'عالية'، أى الأشياء التى ترد فى المراحل المتقدمة من الجبر والهندسة التحليلية التى يتلقاها طلبة الكلية والتى لا تكون بالتالى فى متناول الفرد غير-الرياضى. صحيح تمامًا أن طرقًا متقدمة حقًا قد فرضت نفسها بشكل متزايد على الاقتصاديين خلال (ما يزيد قليلاً على) الربع الأخير من القرن، وهى طرق يمكن أن يقول عنها الرياضيون المهنيون أنها أما 'صعبة' أو 'خاصة' جدا. ومع ذلك، فإن الأمر لم يكن كذلك حتى عام ١٩١٤، وأن الدراسات القليلة جدا التى ظهرت قبل ذلك التاريخ لم تتطلب من قرائها - وحتى من مؤلفيها - أى كفاءة فى الرياضيات التكنيكية. فما كان مطلوبًا، فيما عدا أوليات الجبر والهندسة التحليلية، هو معرفة التفاضل calculus: بل وحتى هذا الأخير،كان المطلوب منه هو الأفكار العامة أو المنطق وليس الأساليب الأصعب كالتكامل، مثلاً. وكان بارون Barone على حق تمامًا حينما أكد عام ١٩٠٨ على أن الرياضيات، رغم إنها أصبحت ضرورية إلى حد يتعذر على النظرية أن تستغنى عنها، بيد أن كل فرد عادى كان قد تلقى تعليمه بشكل عادى بوسعه اكتساب ما هو ضرورى منها بعمل إضافى لمدة ستة شهور.

---

(٢٥٠) حول تونن Thunen، انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع، القسم الأول، أعلاه؛ د. بيرنولي: الجزء الثاني، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه؛ بيكاريا Beccaria: الجزء الثانى، الفصل الثالث، القسم ٤د، أعلاه؛ اسنارد: الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه.
إن ثبوت المراجع التى وضعها جيفونس (فى ملحق عمله Theory) وأرفنج فيشر (فى ملحق الترجمة الإنجليزية من عمل كورنو Recherches) غير كاملة تماما ولكنها، من الناحية الأخرى، تتضمن الكثير جدا، فهى تدرج كل كتابة معروفة لديهما حتى لو كانت تتضمن رمزًا واحدًا.

من الممكن التعبير عن منطق ال calculus من خلال عدد صغير من المفاهيم كالمتغيرات، الدوال، الحدود، الاستمرارية، المشتقات والتفاضلات derivatives and differentials، والنهايات القصوى والدنيا. إن اكتساب المعرفة بهذه المفاهيم- وبأفكار معينة كأنظمة المعادلات والتحديد determinateness والاستقرار، وهى كلها تسمح بتفسيرات بسيطة- تغّير الموقف الكلى للمرء من المشاكل التى تنتج عن المخططات النظرية للعلاقات الكمية بين الأشياء: حيث تكتسب المشاكل وضوحًا جديدًا new definiteness؛ كما تبرز بوضوح النقاط التى عندها تفقد هذه المشاكلُ الوضوحَ definitenes؛ وتظهر طرق جديدة للبرهان والدحض؛ ويمكن استخلاص الحد الأقصى من الفائدة من الشيء القليل الذى نعرفه عن العلاقات بين متغيراتنا؛ ويتخلص تلقائيًا منطقُ الأشياء متناهية الصغر infinitesimals من السجالات الكثيرة التى تعوق عجلات التقدم التحليلى لولا مساعدة ذلك المنطق[٢٥١]. ولو كان لدينا مجال كاف، لبينّا بشكل واضح أن قسمًا كبيرًا من السجالات فى تلك الفترة كانت ببساطة تتألف من سجالات بين كُتاب تنقصهم وسيلة قوية للتفكير وكُتاب لديهم هذه الوسيلة. وقد قدمنا، رغم ذلك، بعض الأمثلة فى الفصل السابق، وسترد أمثلة أخرى فى هذا الفصل.

ونظرًا إلى إن هذا النوع من الخدمة لا يتمثل إلاّ بشحذ حافات أدواتنا التحليلية وبالتالى لا يتضمن بالضرورة حسابات محكمة، فإن معرفة المرء بالرياضيات لا تتجلى بالضرورة على سطح محاججة ما: فالنظرية الرياضية ليست مجرد ترجمة لنظرية غير-رياضية إلى لغة الرموز، بل يمكن ترجمة نتائجها إلى لغة غير-رياضية بشكل عام. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا لم تدرك قط غالبية الاقتصاديين غير-الرياضيين المدى الكامل لفضل الأقلية الرياضية منهم عليهم: فالمنظّر النمطى لم يدرك قط، مثلاً، أنه لم يفهم مارشال كليًا الذى كان حريصًا على استبعاد علمه الرياضى عن سطح محاججته. وهكذا وجدت هذه الغالبية أن من السهل النظر إلى الاقتصاديين الرياضيين، الذين كانوا يتباهون بالفعل بعلمهم الرياضى، كطائفة أو 'مدرسة' خاصة لم يكن لها أى أهمية خاصة بالنسبة للمهنة بشكل عام. ولكن الاقتصاديين الرياضيين لا يشكلون مدرسة بأى معنى معقول لهذا

(٢٥١) فبقدر تعلق الأمر بالأساليب، فإن النظريات 'الجديدة' للقيمة والتوزيع ليست سوى اكتشاف ال calculus للاقتصاد- الأمر الذى يكفى بحد ذاته لتوضيح عدم معقولية أى معارضة 'للمبدأ الحدى' كقضية مبدأ.

المصطلح مثلما لا يشكل مدرسة ما الاقتصاديون الذين يقرعون بالإيطالية: فكل الاختلافات في الرأى التي يُتصَور وجودها بين الاقتصاديين أصلاً، يمكن وجودها، وهي توجد بالفعل، بين الاقتصاديين ذوى التعليم الرياضي. وأن مساهمة هؤلاء الأخيرين في البنية التحليلية السائدة خلال الفترة كانت أكبر بكثير مما يدركها الناس حتى في وقتنا الحاضر. لنرَ. ففى القسم السابق، ربطنا تلك البنية بتسعة كُتاب: جيفونس، منجر، فالراس، مارشال، فيكسل، بوهم-باورك، كلارك، باريتو، فيشر. وهذا يعني وجود ستة اقتصاديين رياضيين مقابل ثلاثة من غير الرياضيين. وحينما نضيف، كما ينبغي أن نفعل، فون تونن، كورنو، دوبو، وغوسن، فيصبح لدينا عشرة مقابل ثلاثة. وليس من شأن الوضع أن يتغير لو تصورنا أن هناك حلقة أوسع من الاقتصاديين كانت تكتب أو شرعت بالكتابة قبل العام ١٩١٤ ذلك لأن هذا الأمر يمكن أن يضيف ف. جنكن F. Jenkin، إديجورث، أوزبتز Auspitz وليبن Lieben، بيجو، مور، بولى Bowley، كاسل Cassel، وبانتليونى Pantaleoni، وغيرهم ممن يصعب على معسكر الاقتصاديين غير-الرياضيين مجاراتهم، بقدر تعلق الأمر بالعمل المرموق: وهذا درس يمكن أن يتأمله القارئ غير-الرياضي لهذه الصفحات، وبخاصة إذا كان شابًا[٢٥٢].

ولكن ما دامت أساسيات نظريتى المنفعة الحدية والإنتاجية الحدية قد تطورت أيضًا على أيدى كُتاب كانوا غرباء تمامًا على الرياضيات 'العالية'، فقد كان من الطبيعي بالنسبة لهؤلاء وبالنسبة للغالبية غير-الرياضية من الاقتصاديين المهنيين أن يعتقدوا بأن المحاججة الرياضية في الاقتصاد لم تضف شيئًا لما كان يمكن تحقيقه من دونها، ربما باستثناء بضع تكنيكات لا جدوى منها. لقد كان من السهل جدا بالنسبة لهم تبنى وجهة-النظر هذه لأنهم لم يعوا نواقص أعمالهم نفسها: على العكس؛ فقد جعلوا من هذه النواقص مزايا في حالات كثيرة لها بعض

---

(٢٥٢) ثمة اختلاف واسع في المهارات الرياضية للكُتاب الذين تم ذكرهم. فإذا اقتصرنا على الستة الأول منهم، نجد إن جيفونس كان يعرف القليل جدا من الرياضيات- أقل بكثير مما كان سيكون من الملائم له أن يعرف. وكان لدى فالراس ومارشال وفيكسل تعليم رياضي منظم، حيث كان مارشال يعرف من الرياضيات أكثر مما كان يبديه منها، وكان لدى فالراس أقل مما يحتاجه منها. أما باريتو وفيشر، فكانا رياضيين بارعين. إن الاختلافات من هذا النوع ما تزال قائمة حتى في وقتنا الحاضر. ولكن الاختلافات في القابلية الطبيعية كانت وما تزل ليست أقل أهمية من الاختلافات في التعليم: فبوهم-باورك لم يتلق تعليمًا رياضيًا ولكنه، كريكاردو، كان موهوبًا.

الأهمية[٢٥٣]. وهكذا نفهم أن الكُتاب الذين كانوا، حوالى العام ١٩٠٠ أو حتى بعد ذلك، فى وضع قيادى أو مؤثر- وهذا يعنى أنهم فى أواسط عمرهم أو أكثر منه- لم يواجهوا صعوبة فى إعفاء أنفسهم من تعلم ما وجدوه تكنيكًا صعبًا وغير مألوف وقد لا تكون له سوى أهمية ضئيلة، رغم كل شيء. كما أن من المفهوم بدرجة ليست أقل أنهم برروا هذا الموقف ودافعوا عنه بعدد من الحجج المنهجية من قبيل إن محاولة تطبيق الرياضيات، وهى أداة الفيزياء، على العلوم الاجتماعية هو خطأ من حيث المبدأ المنطقى، وحجج أخرى من نفس النوع لا تستحق أن نتناولها لغاية هذه اللحظة[٢٥٤]. لقد اندثرت محاولات التبرير هذه، مع إن الموقف نفسه لم يندثر. ولكن الحركة كسبت خلال الفترة قوة تكفى لخلق لتلك العلامة المهمة على النجاح: ظهور حصيلة صغيرة من العمل المشتق derivative- التفسيرى والتمهيدى[٢٥٥]. ومن العلامات غير المشجعة، نلاحظ التجاهل وحتى العداء الذى أبداه رياضيون بارزون[٢٥٦] وحقيقة أنه كان هناك اقتصاديون بارعون فى الرياضيات ولكن

(٢٥٣) والمثال الطريف على هذا النوع يعكسه اعتقاد ساد فى الحلقة النمساوية مفاده أن النظرية النمساوية غير- الرياضية قد قدمت تفسيرات "سببية" لظاهرة السعر فى حين إن نظرية السعر "الدائلية" فقط لدى فالراس لم تفسر سوى العلاقات بين الأسعار، متصورة أن هذه العلاقات باتت مفهومة حقا. إن بناء حلقات سببية بين المنفعة والتكلفة والأسعار، التى كانت تعنى الفشل فى أعين مارشال كما رأينا سابقًا، كانت تعنى لدى النمساويين تقديم نظرية مختلفة- وأرفع- بكل بساطة.

(٢٥٤) إن المثال على "الطريقة الرياضية فى الاقتصاد السياسى"، بدءًا من تلك الفترة، قدّمه إيدجورث تحت ذلك العنوان فى قاموس بالغراف Palgrave's Dictionary، وأرفنج فيشر فى ملحق عمله Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices، حيث يجد القارئ أيضًا مجموعة من الحجج المؤيدة والمعارضة، يعكس بعضها المواقف السائدة على نحو جيد. ولكن الحجة الأقدم، وربما الأفضل فى إيجازها، من بين كل الحجج المؤيدة للطريقة "الرياضية" - وهى حجج تقترن فعلاً بالشكوى من إن استعمالها هو "لعنة" على الاقتصاديين - ينبغى العثور عليها فى عمل دوبو: De la Mesure de l'utilite des travaux publics (1844) الذى اعيد نشره، سوية مع أعمال أخرى كتبها دوبو، فى: Dupuit, De l'utilite et des la mesure Jules (الذى نشره م. دى بيرناردى M. de Bernardi عام ١٩٣٣).

(٢٥٥) إن النص الأقدم، بقدر ما أعلم، هو عمل دبليو. لونهاردت: W. Launhardt. Mathematische Begrundung der Volkswirthschaftslehre (1885) الذى علّم مذاهب جيفونس وفالراس وكذلك بعض النتائج الأصلية للكاتب، وبخاصة عن النقل (انظر الفصل الخامس، القسم الرابع، أعلاه). وقد ظهر عام ١٩٠٤ عمل ه.غونغهام: H. Cunynghame, Geometrical Political Economy، وعام ١٩١٣ عمل أ. أوسوريو: TA. Osorio, Theorie mathematique de l'echange؛ وعام ١٩١٤ عمل دبليو. زاوادسكى: W. Zawadski. Les Mathematiques appliquees a l'economie politique وعام ١٩١٥ عمل ج. مور: J. Moret, L'Empoli des mathematique en economie politique. ثمة أعمال أخرى ولكن لا نظير لعمل بولى Bowley: Mathematical Groundwork (see ch. 5, sec. 1) الذى ظهر أوائل العام ١٩٢٤.

(٢٥٦) المثال الأبرز هو هجوم ج. بيرتراند J. Bertrand على هذا الفرع الناشئ من العلوم "الرياضية"=

موقفهم لم يكن وديًا من "الاقتصاد الرياضي": ويمثل ليكسس Lexis المثال الأبرز.

سبق أن ذكرنا بعض الأعمال في هذا الحقل التي تعود إلى الفترة السابقة من حيث الزمن. ولكننا أرجأنا دراسة العمل الأعظم بينها، عمل كورنو، إلى هذه اللحظة لأنه اكتسب أهمية واعدة خلال الفترة محل الدرس بعد أن تعرض إلى الإهمال الكامل قبل ذلك.

[(ب) مساهمة كورنو] بعد سيرة ناجحة في Ecole Normale Superieure {معهد المعلمين}، عملَ انتونيو أوغسطين كورنو Antoine Augustin Cournot (١٨٠١-١٨٧٧)[٢٥٧] كمعلم أكاديمي وكمدير بصورة لا تقل نجاحًا: فقد تم تعيينه كبروفيسور للتحليل والميكانيكا في ليون (١٨٣٤)؛ ومديرًا لأكاديمية (جامعة) غرنوبل (١٨٣٥)؛ ومشرفًا عامًا على الدراسات (١٨٣٨)؛ ومديرًا لأكاديمية (جامعة) ديون (١٨٥٤). وأنا أشيرُ إلى هذه الوقائع التي كان يمكن أن لا تكون

=وذلك في مجلة: Journal des Savants, September 1883. وقد تم تلقف هذا الهجوم، كما لو أنه لعنة أبوية، من قبل أناس لم يفهموا الرياضيات أو النظرية الاقتصادية وأخذ بالتالي من الاهتمام اكثر مما يستحق. ومع أن بعض انتقادات بيرتراند كانت مبررة تمامًا، بيد أن معظمها كان أقل جدية مما تصور هو وذلك، جزئيًا، لأنه لم يكن على معرفة كافية بعلم الاقتصاد المعني.

(٢٥٧) قيّمَ كثيرون عمل كورنو الاقتصادي، ومن بينهم إديجورث (المقالة: "Cournot" في: Palgrave's Dictionary)؛ كما جرى التعليق على كل من الكاتب وعمله في حقل الاقتصاد في الأوقات الأخيرة مرات عدة. انظر بشكل خاص: H. L. Moore,' The Personality of Antoine Augustin Cournot,' Quarterly Journal of Economics, May 1905 ; Rene Roy,' Cournot et l'ecole mathematique,' Econometrica January 1933 ; and'Loeuvre economique d'Augustin Cournot,' ibid, April 1939 ; A. J. Nichol,' Tragedies in the Life of Cournot,' and I. Fisher,' Cournot Forty Yeaer Ago,', both in Econometrica, July 1938.

نشرَ عمل كورنو: Recherches sur les principes mathematiques de la theorie des richesse عام ١٨٣٨؛ وقد قدّم أرفنج فيشر، للترجمة الإنجليزية لهذا العمل التي أنجزها ن. ت. باكون N. T. Bacon عام ١٨٩٧، بملاحظات حول سيرة كورنو، كما قدّمَ أيضًا، للطبعة الثانية من الترجمة (١٩٢٧)، ب 'Notes on Cournot's Mathematics' {ملاحظات على الرياضيات لدى كورنو} وهي ملاحظات مفيدة. وسوف نقتصر على درس عمل كورنو هذا. (وسنشير، إلى الترجمة الإنجليزية لهذا العمل التي عنوانها Researches into the Mathematical Principles of the Theory of Wealth، من الآن فصاعدا بكلمة Researches). ولكن كورنو أعاد تناول النظرية الاقتصادية مرتين دون أن يترك انطباعًا ملحوظًا في كليهما: إذ نشر عمله Principes de la theorie des richesse عام ١٨٦٣ وعمله Revue sommaire des doctrines economiques عام ١٨٧٧. ولا يخلو هذان العملان من الفائدة ولكنهما يتجنبان استعمال الرياضيات. ولكن الرياضيات المستعملة في العمل Researches تحمل لمسة كاتب محترف (رغم وجود بعض الزلات، كانت إحداها زلة جدية) ولكنها رياضيات أولية جدًا. فلا وجود للمحددات فيها؛ وبالنسبة للتفاضل calculus، فما يُستعمَل منه لا يتجاوز موضوعة تايلر.

ذات صلة لولا أن قسمًا من المعجبين الأمريكان بـه، ممـن أخطئـوا فـي فهـم سايكولوجيا الخدمة المدنية الفرنسية، أبدوا ميلاً لتحويل كورنو إلى شهيد من نـوع ما بسبب فشل عمله Recherches.ومن المؤكد تقريبًا أن كورنو نظرَ إلـى فشـله كحادث عرضي بسيط كريه ضمن مسيرة ناجحة من نوع آخر. وعلاوة على ذلك، فقد كان لديه كل الأسباب لتهنئة نفسه على استقبال ما اعتبره هو- بشـكل مؤكـد تقريبًا، مرة أخرى- أعماله المهمة حقًا.ومن هذه الأعمال، أذكرُ Exposition de la theorie des chances et des probabilites, 1843، وهو عمل يثير الإعجـاب وقـد قوبل باعتراف يستحقه حينذاك وفيما بعد(٢٥٨). وكذلك مغامراته الثلاثة في نوع من الفلسفة أو نظرية المعرفة التي تطورت عن الفيزياء النظرية والتي نالت الشـهرة فيمـا بعـد علـى أعتـاب العـام ١٩٠٠: Essai sur les fondements de nos connaisaances (1851) ; Traite de l'enchainement des idees fondamentales dans les sciences et dans l'historie (1861) ; and Considerations sur la marche des idees et des evenements dans les temps modernes (1872).

كانت أعمال كورنو في حقل الاقتصاد تُقرأ جيدًا. ولكن مهما كانت طبيعـة المصلحة التي حملته على تبني سمث أو ساي أو ريكاردو، فمن المؤكد إن مصلحة علمية بحتة جعلته يتبنى خطه. لم يكن في ذهنه أي موضوع عملي وكان حريصًـا على التأكيد لقرائه على 'ضرورة عدم خلط النظرية بموضوع الأنظمة [أتصور أنه يقصد: أنظمة قواعد السياسة policy]، مع أن غريزة النظام، في المرحلة الأولـى من نشوء كل العلوم، تحاول بالضرورة أن تضع للنظريات خطوطها العريضـة'. وقد اقترح كورنو معالجة عدد من المشاكل التي تسمح بشـكل خـاص بالمعالجـة بواسطة 'ذلك الفرع من التحليل الذي يبني الدوال الاعتباطية التي لا تقيَد إلاّ لمجرد تلبية شروط معينة'(من مقدمة عمله Researches). ولم يستهدف كتاب كورنو، ولم يحقق، بلوغ الكمال النظامي أو وضع مبدأ جديد. إن بعض المفاهيم والفرضـيات، التي كانت موجودة من قبل ولكن في شكل غامض ومربك فقـط، جـرتْ إعـادة صياغتها بدقة وصرامة أكثر. وتكمن كل العظمة التاريخية لهذا العمل في نجاحـه المذهل في تحقيق هذا البرنامج المتواضع.

---

(٢٥٨) هذا هو تقدير الفرد العادي طبعًا. ولكن البروفيسور المتمرس ي. جوبر E. Czuber من فينا، وهـو مرجع في موضوع الاحتمالات كنت قد قرأت الكتاب قبل أربعين سنه بناءًا على نصيحته، عبّرَ عن إعجابه به أيضًا. وأتصور أن جوبر حتى لم يسمع بالعمل Researches.

يتضمن العمل ثلاثة فصول تمهيدية يوحى الثانى منها (حول التغيرات 'النسبية' و'المطلقة' فى القيمة) بشىء من تأثير ريكاردو؛ ويقدم الفصل الثالث جبر أسعار الصرف الأجنبى foreign exchanges التى تتمثل أهميتها (التى لم يبصرها إديجورث، بينما أبصرها فالراس واستفاد منها) فى الظرف التالى: إن هذه الأسعار تفترض جبر آلية السعر عمومًا – إن هذا السبب، وليس أى مكسب كبير مما يمكن استخلاصه لصالح نظرية أسعار الصرف ذاتها، هو الذى يبرر الحكمة من عدم إهمال هذه النظرية. الفصول ٤-٩ هى الفصول المشهورة. فهى نواة التحليل الجزئى لدى مارشال، أى دالة الطلب؛ ونظرية الاحتكار، بما فى ذلك أيضًا الموضوعات المعتادة بشأن فرض الضرائب على السلع المحتكرة؛ ونظرية المنافسة التامة؛ وأخيرًا، معالجة احتكار القلة وحالة خاصة من الاحتكار الثنائى، اللذين تعرضا للنقد ككبش فداء من جانب أدب واسع (انظر القسم الرابع، أدناه). أما الفصل العاشر، فيستحق من الاهتمام أكثر مما ناله لحد الآن، رغم ضعفه الناتج عن وجود زلة جدية فيه. لقد أُهمل الفصلان الحادى عشر والثانى عشر من جانب غالبية النقاد الساحقة بشكل مبرر إلى حد ما. ولكن الأول، على الأقل، مهم تاريخيًا لأن محاججته تستبق الفكرة ما بعد المارشالية (الكينزية) القائلة بضرورة تكملة التحليل الجزئى بتحليل الدخل: لقد لاحظ كورنو طبعًا بأنه 'للحصول على حل كامل ودقيق للمشكلة بالنسبة لبعض أجزاء النظام الاقتصادى'، فمن 'الضرورى أخذ النظام ككل بنظر الاعتبار' (نفس المصدر السابق، ص ١٢٧)– وهذا ما أراد فالراس تحقيقه بالضبط. ولكن، وكما هو شأن المجموعة الكينزية من الاقتصاديين اللاحقين لمارشال، وجدَ كورنو 'أن هذا الأمر كان يمكن أن يتجاوز قوى التحليل الرياضى وقوى طرقنا العملية فى الحسابات'. وهكذا تخيلَ كورنو، بدلاً من ذلك، إمكانية معالجة مثل هذه المشاكل من خلال مجموعة قليلة من المؤشرات الكلية aggregates يحتل فيها الدخل الاجتماعى Social Income وتغيراته مكان الشرف. لم يذهب كورنو بعيدًا، ولكن يبدو إن من المبرر اعتبار هذا القول أول إعادة صياغة صريحة لممارسة قديمة يتعين علينا أن نعود لمناقشتها مرة أخرى.

لكى نقدر حق التقدير عمل كورنو فى ما أسميتها: الفصول المشهورة، وبخاصة عمله فى الفصل الرابع (Of the Law of Demand) وفى الفصل الخامس (On Monopoly)، فمن الضرورى أن نذكّر أنفسنا بأن 'الاقتصاديين الأدبيين'{*

بمعنى الاقتصاديين غير الرياضيين} فى ذلك الوقت واجهوا أشد صعوبة فى صياغة العلاقة البسيطة التى أصبحت معروفة 'بمنحنى طلب مارشال'؛ وبأن كورنو، إذا أهملنا مساهمة فيرى Verri المنسية، وضعَ نظرية هذه العلاقة؛ وبأن معالجته للاحتكار هى عمل مذهل عند مقارنته بالأعمال من النوع نفسه، وذلك لأن أحدًا لم يطرح شيئًا مفيدًا عن التجديد الاحتكارى للأسعار إلى أن نشرَ مارشال نسخته البارعة من نظرية كورنو. وحينما نضيف نظرية كورنو للآلية التنافسية ونظريته للتكلفة، فسنرى أن انبعاثه، بعد وفاته، من عالم النسيان الكامل تقريبًا إلى مكانه الحالى فى عالم الشهرة كان جديرًا به حقًا. ولكن هذا المكان محجوز لأستاذ التحليل الجزئى الذى كان، علاوة على ذلك، أول من أوضح ما يمكن أن تقدمه الرياضيات لنا. ولا أرى إن من الصحيح تاريخيًا أن نعزو إليه أكثر من فكرة غامضة وغير- عملية nonoperational حول التوازن العام.

لقد كنا لحد الآن نعالج المساعدة التى شرعت الرياضيات بتقديمها، خلال الفترة محل الدرس، إلى النظرية البحتة كأفضل وصف لهذا الحقل. كان برنامج القياس الاقتصادى على وجه التحديد econometric program- النظرية الرياضية زائدًا الأرقام الإحصائية - يسعى نحو تحقيق الصياغة الواعية لذاته طوال الوقت، ولكنه لم يحقق هذا الأمر بصورة تامة رغم ذلك، مع بعض استثناءات مهمة، سنلاحظها بعد قليل. لم يكن لرسالة بتى ودافينانت Davenant تأثير بعد؛ وأن معظم المنظّرين، الذين قدموا عملاً إحصائيًا أيضًا، لم يفكروا بربط هذين الخطين من البحث. والشىء الأكثر أهمية هو أن نلقى نظرة على العلاقة بين الاقتصاديين ونظرية الإحصاء، من ناحية، وعلى تقدم العمل الذى كان هو القياس الاقتصادى econometrics دون أن يحمل هذا الاسم، من الناحية الأخرى.

بالنسبة للناحية الأولى، دعونا نتذكر بعض الوقائع. لقد تطورَ الإحصاء عن نظرية الاحتمالات. إن موضوعة جاك بيرنولى Jacques Bernoli، التى تمتلك كل الحق، فى خلاصة كهذه، لأن تكون فى الصدارة، قد حفزت العمل الذى بلغ ذروته فى مساهمات أ. دى موفير A. de Moivre وليبلاس Laplace وغاوس Gauss. إن قانون الخطأ وطريقة المربعات الصغرى لدى هذا الأخير - اللتان عملَ كوتيل Quetelet على انتشارهما فى العلوم الاجتماعية بشكل واسع - صارتا موضع فخر

ولعنة على الإحصاء التطبيقى فى الوقت نفسه لأكثر من نصف قرن[٢٥٩]. بيد أن كل هذا يعود إلى الفترة السابقة مثلما يشير عمل بويسون Poisson وكورنو. أما الفترة محل الدرس، فتبدأ (تقريبًا) بمدخل ليكسس الجديد الذى لم يُحدث فى البداية سوى ثغرة صغيرة فى وضعية قانون الخطأ لدى غاوس. ومع ذلك، وفيما بعد وقبل انقضاء القرن التاسع عشر، ازدهرت نظرية الإحصاء كثيرًا: ويكفى، لوضع القارئ فى صورة الإنجازات، أن نشير إلى أسماء فيجنر Fechner، ثيل Thiele، برونس Bruns، بيرسون Pearson، إديجورث، وشارلرCharier. ومع أن ليكسس وإديجورث[٢٦٠] كانا اقتصاديين، بيد أن الاقتصاد التحليلى جنى القليل فى الفترة محل الدرس من مساهماتها فى المنهجية الإحصائية- أقل مما كسبته علوم الفلك والنفس والأحياء، على سبيل المقارنة.

أما بالنسبة للناحية الثانية، فيمكننا توضيح نوع مهم من العمل القياسى الاقتصادى econometric work بواسطة قانون انجل[٢٦١] مرة أخرى، الذى لم يجتذب الاهتمام الدولى قبل الفترة محل الدرس، رغم أنه نُشر عام ١٨٥٧ أصلاً. وحتى فيما بعد، لم يدرك انجل نفسه أو أى كاتب آخر أهمية القانون بالنسبة

---

(٢٥٩) لعنة لأن ذلك قد شجع على معتقد عرضى مفاده إن الانحرافات فى المادة الإحصائية عن قانون الخطأ تعود إلى قلة المشاهدات ببساطة.

(٢٦٠) ننتهز هذه الفرصة لنلاحظ بشكل عابر مساهمات إيديجورث فى الموضوع: Economic Theory and Probability. ليس بوسعى أن استثير أى حماسة لطريقته فى إدخال الاحتمالات فى المحاججة النظرية البحتة. ومع ذلك، فإن عمله: Metretike أو the Method of Measuring Probability and Utility (1887) لم ينل الاهتمام الكافى. انظر أيضًا مقالاته: 'Miscellaneous Applications of the Calculus of Probabilities,' Journal of Royal Statistical Society. 1897 and 1898. وتحتل أهمية كبرى محاولته استخدام أفكار الاحتمال لتحديد المبلغ الأمثل من الاحتياطى النقدى للمصرفيين، وأرقامه القياسية طبعًا التى ظهرت فيما بعد.

(٢٦١) ارنست انجل Ernst Engel (١٨٢١-١٨٩٦)، مدير جهاز (Amt) الإحصاء فى بروسيا، كان رجلاً إداريًا فى الأساس وأحرز نجاحًا كبيرًا فى هذا العمل. ولكن ذهنه النشيط طرح لنفسه، إضافة إلى ذلك، مهامًا غير مألوفة قادته إلى تقديم أعمال تحتل أهمية دائمة مثل دراساته التاريخية حول عقد العمل (المنشورة فى مجلة:Arbeiterfreund, 1876) وكذلك: Die industrie der grossen Stadte (1868) ; Der Kostenwerth des Menschen (١٨٨٣؛ الذى يشكل الجزء الأول من عمله: Der Werth des Menschen الذى لم تصدر أجزائه الأخرى قط)؛ وأعمال أخرى. وصدرت المقالة، التى نشر فيها "قانونه" لأول مرة، تحت عنوان: 'Die Produktion- und Consumtionsverhaltnisse des Konigtrichs Sachsen' (Zeitschrift des statistischen Bureaus des Konniglich Sachsischen Ministeriums des Innern, November 1857). وقد أعيد نشرها عام ١٨٩٥ (Lebenskosten Belgischer Arbeiterfamilien) وفى السنة نفسها فى مجلة: Bulletin de l' Institut International de Statistique.

للنظرية الاقتصادية. يشير القانون (ضمن مجموعة من الأسر لا تختلف أذواقها كثيرًا وتواجه كلها نفس الأسعار) إلى أن الإنفاق النسبى على الغذاء هو دالة متناقصة للدخل فى المتوسط. وكنا لاحظنا سابقًا أيضًا مثالاً آخر على مثل هذه 'القوانين' الإحصائية التى كان يمكن إدخالها فى النظرية الاقتصادية كقانون باريتو لتوزيع الدخول وفقًا لحجمها.

تعتبر أعمال فيشر ومور Moore، التى نوقشت آنفًا، أعمال قياس اقتصادى حقيقية بالفعل ويمكن القول إن مور أعطى الدفعة الحاسمة التى أطلقت السيل الحديث من منحنيات الطلب الإحصائية.

توجد لهذا الغرض فهارس كثيرة من شأنها أن تساعد القارئ المهتم مثل الفهرست الذى وضعه لويس و. بيركاو Louise O. Bercaw: 'Price Analysis,' Econometrica, October 1934 الذى يقدم المادة التى ظهرت خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٣٣ وهو يشير إلى فهارس أخرى تعود إلى فترة أقدم. ويمثل عمل هنرى شولتز: Henry Schultz, Theory and Measurement of Demand, 1938، كما قد يعلم القارئ، العمل النموذجى حول الموضوع الذى لا يسعنا تناوله فى هذا الكتاب مع الأسف. ومع ذلك، فثمة أعمال رائدة عدة، إضافة إلى عمل مور، ظهرت حوالى العام ١٩١٤ ومن بينها عمل ليفيلت Lehfeldt: 'The Elasticity of Demand for Wheat,' Economic Journal, June 1914. ويمثل الأخير، بقدر ما أعلم، أول نصير حديث لجريجورى كنغ Gregory King.

ومهما تكن الظنون بالقيمة العملية المباشرة لمنحنيات الطلب الكثيرة التى تم بنائها، فإن من المؤكد أن محاولة مواجهة المشاكل التى تنشأ عند بناء وتفسير هذه المنحنيات هى واحدة من أفضل الطرق لتطوير قوى جهازنا التحليلى. وعليه، يحتل موضوع منحنيات الطلب الإحصائية أهمية قصوى بالنسبة للنظرية بالضبط. ومع ذلك، فإن تاريخ هذا النوع من العمل يقع كليًا تقريبًا فى الفترة الحالية. ويسرى الأمر نفسه على العمل فى حقول أخرى غير نظرية الطلب، وبخاصة حقول دوال الإنتاج الإحصائى، والتكلفة الإحصائية، ودوال العرض الإحصائى. وللحصول على دراسة أولية، ندعو القارئ إلى الرجوع إلى: H. Schultz, Statistical Laws of Demand and Supply (1928) ; J. Dean, Statistical Determination of Costs (1936) ; W. A. Tweddle and Richard Stone, 'Study of Costs,' Econometrica,

July 1936؛ وتقارير لجنة جمعية القياس الاقتصادى التى يرأسها السيد إى. ه. فيليبس براون E. H. Phelps Brown، نفس المصدر السابق، نيسان، تموز ١٩٣٦؛ وكذلك: Reinhard Hildebrandt, Mathemattisch-graphische Untersuchungen uber die Rentabilitatsverhaltnisse des Fabrikbetriebs (1925). إن قراءة هذه الكتب والمقالات تمكن القارئ من استيعاب الطرق والمشاكل والنتائج التى تبشر بالأجزاء المهمة من النظرية الاقتصادية فى المستقبل.

ولكن كما رأينا، فرغم تحقيق بعض التقدم قبل العام ١٩١٤ فى الخطوط التى ألمحنا إليها آنفًا، فإن البحث فى التكنولوجيا الزراعية، وبخاصة فى التجهيزات وتغذية التربة – التى هى جوهرية لموضوعات قديمة من النظرية الاقتصادية مثل قانون تناقص الغلة– وكذلك تغذية الماشية حققت فعلاً درجة عالية من التطور خلال الفترة محل الدرس. فتقارير لجنة فيليبس براون المذكورة توًا تمتلك ميزة خاصة فى تنوير قرائها بالأهمية النظرية لمثل هذا العمل ولمنعهم من إساءة فهم الفكرة القائلة إن نظرية الإنتاجية الحدية هى مجرد تأمل نظرى.

ولكن نظرية الفترة المدروسة لم تسمح بإدخال مثل هذه النتائج. إذ إن غالبية المنظّرين، بمن فيهم قسم من أكثرهم بروزًا، لم يعوا قط قدرة نظرية ما على تحقيق نتائج عددية أخيرًا. ولذلك، لم يخطر ببالهم البتة وضع مخططاتهم فى صورة معينة من شأنها أن تجعل هذه المخططات طيعّةً بالنسبة للمعالجة الإحصائية. فالفكرة ذاتها كانت ستبدو غريبة بالنسبة لهم. ومع ذلك، كانت هناك استثناءات. إذ أبصر كورنو وجيفونس معًا ثمة إمكانية تلوح فى المستقبل. كما أدرك باريتو ومارشال وجود هذه الإمكانية بالفعل. فقد يمثل خطاب الأخير 'The Old Generations of Economists and the New' (1896) أول تصريح من قبل اقتصادى بارز لصالح برنامج قياس اقتصادى معين. والأكثر أهمية هو إن مارشال كان ينظّر بقصد أن يجعل مفاهيمه تسرى عدديًا numerically operative وأن لجوءه، من حين إلى آخر، إلى الأرقام الإحصائية[٢٦٢] كانت أهميته تتجاوز الإيضاح. ولم ينصف النقاد المؤسسيون مضامين هذا العمل إلاّ نادرًا. ومع ذلك، فإن باحثين فرديين فى حقول خاصة حققوا بعض التقدم كما نعلم (انظر،مثلاً، عمل

---

(٢٦٢) انظر، مثلاً، جداوله الرقمية حول آثار المبالغ المختلفة، المنفقة على الحرث والمسح، على الناتج كما تذكرها محطة التجارب فى أركانساس (Principles, p. 232).

جيسون Cheysson أو عمل الكتاب حول النقل بالسكك الحديد المذكور آنفًا، الفصل السادس، القسم السادس).

٣- مفهوم التوازن[٢٦٣]

(أ) الستاتيكا، الديناميكا، الحالة الراكدة، التطور نعود الآن إلى الموضوع الذي تركناه على الشكل الذي أخذه على يد ج. س. ميل. سأعمد أولاً إلى إعادة صياغة التعريفات المتبناة في هذا الكتاب من خلال بضع ملاحظات تفسيرية. تعود أول ملاحظتين إلى راغنار فريش Ragnar Frich.

التحليل الستاتيكي static analysis هو طريقة معينة، لمعالجة الظواهر الاقتصادية، تحاول أن تضع علاقات بين عناصر النظام الاقتصادي- أسعار السلع وكمياتها- تمتلك كلها نفس المؤشر الزمني time subscript، أي أنها تشير إلى نفس النقطة الزمنية. وتساعدنا نظرية الطلب والعرض المعتادة من سلعة فردية معينة في السوق، كما ترد في أي كتاب مدرسي، على توضيح هذه الحالة: فهذه النظرية تربط ما بين الطلب والعرض والسعر التي يُعتقد أنها موجودة في أي لحظة من المشاهدة- وذلك دون أن تأخذ أي شيء آخر بنظر الاعتبار.

ولكن عناصر النظام الاقتصادي التي تتفاعل في لحظة معينة من الزمن تمثل بوضوح نتاجًا للترتيبات السابقة preceding configurations؛ وإن ذات الطريقة التي تتفاعل بها لا تقل وضوحًا في تأثرها بما يتوقع الناس أن تكون عليه الترتيبات المستقبلية. وهكذا، إذا تابعنا مثالنا، يمكننا أن نفهم الوضع في سوقنا كوضع تحدده، أو تؤثر عليه على الأقل، قرارات المنتجين السابقة التي لا يمكن فهمها وفقًا للظروف القائمة في اللحظة الزمنية التي تم اختيارها للمشاهدة بل فقط وفقًا للظروف السائدة في اللحظة التي وُضعت فيها تلك القرارات. وهكذا ننقاد إلى أن نأخذ بالاعتبار القيم السابقة والقيم المستقبلية (المتوقعة) للمتغيرات، وفترات

---

(٢٦٣) [ترك ج. شومبيتر نسخة مبكرة (مطبوعة) وثلاث "صياغات بديلة" غير كاملة (مكتوبة باليد) حول هذا القسم. إن نسختين من النسخ اللاحقة تظهران هنا بوصفهما القسمين الفرعيين (أ) و(ب). أما النسختين الأخريين، فقد تم إيداعهما، سوية مع بقية هذه المخطوطة، في مكتبة سوتون في جامعة هارفارد.]

الإبطاء lags، والسياقات، ومعدلات التغير، والكميات التراكمية، والتوقعات، وما شابه. إن الطرق التى تهدف إلى تحقيق هذا الأمر تشكل الديناميكا الاقتصادية economic dynamics.

من الممكن توضيح العلاقة بين النظرية الستاتيكية والديناميكية من خلال نقطتين مختلفتين، وإن كانتا مرتبطتين إحداهما بالأخرى. فمن ناحية، تتضمن النظرية الستاتيكية درجة أعلى من التجريد: إن الأنماط الديناميكية هى الأخرى تتجرد من عدد كبير من الأشياء؛ بيد أن النمط الستاتيكى يُسقط جوانب إضافية من الواقع، أى تلك الجوانب التى عددناها فى نهاية الفقرة السابقة، ولكنه مع ذلك أقرب إلى المنطق البحت للكميات الاقتصادية من الديناميكا. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن النظرية الستاتيكية هى حالة خاصة من نظرية ديناميكية أكثر عمومية: ونلاحظ هذا الأمر فى حقيقة أننا نشتق الأنماط الستاتيكية من الأنماط الديناميكية عبر العملية البسيطة التى تتمثل بمساواة 'عوامل الدينمة' dynamizing factors، التى يمكن أن تحدث فى الأنماط الأخيرة، بالصفر(٢٦٤).

وهنا، فقد يتصور المراقب المبتدئ، معذورًا، بأن الفكر البشرى، مدفوعًا بتجربته، يشرع بالتحليل مما هو ملموس نسبيًا، ومن ثم، ومع تكشف العلاقات الأكثر دقة، يمضى نحو المجرد نسبيًا، أى الابتداء بالعلاقات الديناميكية ومن ثم المضى نحو وضع العلاقات الستاتيكية. ولكن الأمر لم يكن كذلك فى أى شكل من المحاولة العلمية(٢٦٥): فالنظرية الستاتيكية دائمًا قد سبقت تاريخيًا النظرية الديناميكية، وإن أسباب هذا تبدو بسيطة بقدر ما هى قوية: فمن الأسهل كثيرًا صياغة النظرية الستاتيكية؛ ومن الأسهل إثبات فرضياتها؛ وهى تبدو أقرب إلى الأساسيات (المنطقية). والتحليل الاقتصادى لا يشكل أى استثناء عن ذلك.

---

(٢٦٤) فى مثالنا، تتمثل البنية الممكنة الأبسط فى جعل الكمية المعروضة (S) فى الزمن t تعتمد، ليس على السعر السائد فى اللحظة المعنية، ولكن على السعر الذى ساد فى لحظة من الزمن قبل ذلك. فإذا أخذنا 'فترة إبطاء الإنتاج' هذه production lag بوصفها وحدة الزمن، وإذا كانت الكمية المطلوبة (D) فى الزمن t تعتمد على السعر (P) السائد فى الزمن t، فيمكننا إذن أن نعبر عن هذه البنية بمعادلتين هما: (D = f (P) and S = (f (P. ومن هاتين المعادلتين، نحصل على البنية الستاتيكية بجعل فترة الإبطاء تساوى صفرًا: D = f (P) and S = f (P).

(٢٦٥) فى الميكانيكا، مثلاً، تم تطوير العلاقات الستاتيكية أولاً والعلاقات الديناميكية من ثم، وإن لاجرانج Lagrange كان الوحيد الذى فكرَ بالستاتيكا كحالة خاصة من الديناميكا.

لا نقصد بحالة راكدة معينة stationary state، كما يفترض هذا المصطلح، طريقة أو موقفًا فكريًا للكاتب التحليلي بل حالة محددة يكون عليها الموضوع المطروح للتحليل، أى عملية اقتصادية تتواصل وفقًا لمعدل منتظم at even rate، أو بعبارة أدق، عملية تجدّد نفسها فحسب. ومع ذلك، فهذه الحالة، حينما تؤخذ بالمعنى الذى نهتم به هنا، ليست سوى تخيل منهجي. فهى جهاز تبسيطى أساسًا. ولكنها شيء أكثر من ذلك أيضًا. فحينما نحاول تصور كيف يمكن لهذه العملية أن تبدو وأى من ظواهر الواقع يمكن أن تكون موجودة فيها، فإننا ipso facto {بذلك} نكتشف ما يُفتقَد من هذه الظواهر. وهكذا نكتسب أداة للتحليل تساعدنا على تعيين مصادر هذه الأخيرة– وهى خدمة لا ينبغى أن نحتاج إلى التشديد على أهميتها (ولكن الأمر ليس كذلك مع الأسف)[٢٦٦]. أما المصطلح تطور evolution فيمكن استعماله بمعنى أوسع وبمعنى أضيق. وبالمعنى الأوسع، فهو يشكل كل الظواهر التى تجعل عملية اقتصادية معينة عملية غير راكدة. وبمعناه الأضيق، يمثل هذا المصطلح تلك الظواهر ناقصًا تلك التى يمكن وصفها من خلال التغيرات المستمرة فى المعدلات فى إطار ثابت من المؤسسات، والأذواق، أو الآفاق التكنولوجية، والتى تدخل فى مفهوم النمو growth.

من المهم أن يلاحظ القارئ إن 'النظرية الستاتيكية' و'النظرية الديناميكية'، من ناحية، والحالتين 'الراكدة' و'التطورية'، من ناحية أخرى، مستقلتان إحداهما عن الأخرى، من حيث المبدأ المنطقى على الأقل. إذ يمكن أن نصف عملية راكدة بواسطة نموذج ديناميكي: وهى حالة تحصل حينما نجعل الشروط الركودية stationarity فى عملية ما فى أى فترة معطاة تعتمد على ما حدثَ للعملية فى فترات سابقة.كما يمكننا أن نصف عملية تطورية من خلال تتابع نماذج ستاتيكية: وهى الحالة التى تحصل حينما نعالج اضطرابات disturbances حالة معطاة عبر محاولة إيضاح العلاقات الستاتيكية المكتسبة قبل أن يصطدم اضطراب ما a given disturbance بالنظام وبعد أن يكون لديه الوقت للتعبير عن نفسه[٢٦٧]. وتُعرَف هذه

---

(٢٦٦) نهمل هنا طائفة من المشاكل يكون فيها مفهوم حالة راكدة معينة– كمفهوم حالة 'الركود المزمن' secular stagnation– بحاجة لمعنى آخر، أى حالة مجتمع اقتصادى محتملة الحدوث بالفعل. وهذا هو المعنى الذى اشتهر به خط من الفكر يمكن وصفه بإيجاز من خلال السلسلة: آ. سمث–ريكاردو–ميل–كينز–هانسن (انظر الجزء الخامس، الفصل الخامس، أدناه).

(٢٦٧) وهذا ما فعلته مثلاً النظرية الكمية القديمة للنقود old quantity theory of money، بقدر ما كانت تتضمن الفرضية القائلة إن الزيادة فى كمية النقود تؤدى، ceteris paribus {عند بقاء الأشياء=

الطريقة الأخيرة بالستاتيكا المقارنة comparative statics. وقد أستعمل هذا المصطلح لأول مرة، بقدر ما أعلم، من قبل ف. أوبنهايمر F. Oppenheimer[٢٦٨] في عمله Wert und Kapitalprofit (1916, 2nd ed., 1922).

أخيرًا، ينبغي على القارئ أن يلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم conceptual devices لا تمت بأية صلة إلى أى أداة قد تكون مستعملة فى العلوم الطبيعية. أما الانطباع المعاكس واسع الانتشار، فيعود إلى حقيقتين. أولاً، رغم أن هذه المفاهيم لا تتضمن أى شىء سوى عادات التفكير البشرى، التى هى عادات عامة بقدر ما هى منطق عادى، بيد أنها- أو المفاهيم المماثلة- جرى تبنيها، لذلك السبب بالضبط، حينما تطلبت الوقائع المعنية ذلك. ونظرًا إلى أن العلوم الطبيعية، وبخاصة الميكانيكا، كانت تتقدم كثيرًا على الاقتصاد فى مجال التقنية، فقد تم تعريف هذه المفاهيم بصورة واعية من قبل علماء الطبيعة قبل أن يجرى تعريفها من قبل الاقتصاديين بحيث إن الفرد العادى المتعلم كان يعرفها قبل أن يطلع عليها فى علم الاقتصاد الأمر الذى قد يحمل على الشك بأنه قد تمت استعارتها من الميكانيكا بصورة غير شرعية. ثانيًا، نظرًا إلى أن هذه المفاهيم غير مألوفة فى حقل تسوده مفهمة رخوة looser conceptualization، فقد وجد بعض الاقتصاديين، وبخاصة أ. فيشر، أن من المفيد إيصال مقاصدهم إلى الذهن البسيط من خلال المقارنة بالميكانيكا. ولكن هذا هو كل شىء. إذ إننا نعلم بأن مفهوم الستاتيكا الاقتصادية يمكن بالفعل إرجاعه إلى علم الحيوان أكثر مما إلى الميكانيكا، وأن التحليل الاقتصاد استفاد منه بشكل بدائى وضمنى منذ بداياته الأولى - وهذا هو الأمر الأهم.

وبعد تمهيد الأرضية على هذا النحو، سأحاول أن أوضح: (١) أنه كان يجرى، بالفعل أو بصورة كامنة، صياغة تلك التطورات فى الجهاز التحليلى

=الأخرى على حالها)، إلى زيادة مستوى السعر بنفس النسبة. من الواضح أن هذا يفترض أن الظواهر "الانتقالية" transitional يمكن أن تهمل وبالتالى فهو يشير إلى "نتيجة نهائية" ultimate outcome للعمليات التى أطلقها هذا الاضطراب فى الحالة السابقة للنظام الاقتصادى. والمثال يوضح جيدًا أن هذه الطريقة لابد أن تثير الكثير من النزاع.

(٢٦٨) ينبغى أن نشير صراحة إلى أن النظرية الديناميكية فى ذاتها، كما عُرفت، لا تمت بأية صلة إلى التحليل التاريخى: إذ إن مؤشراتها الزمنية time subscripts الخاصة بها لا تشير إلى زمن محدد- فالنموذج الذى استعملناه كمثال لا يخبرنا بشىء عما إذا كان ترتيب الطلب-العرض كان قد تحقق فى عهد الرئيس واشنطن أم فى عهد الرئيس روزفلت؛ وإن نتائجه نظرية وليست تاريخية، أو بعبارة أخرى، أنها تستعمل تواريخ نظرية وغير تاريخية.

للاقتصاد خلال الفترة محل الدرس بشكل بطيء ولكن هذا لم يتم بالسرعة الكافية- أو بالصرامة الكافية- لإحداث الأثر الكامل على ممارسة المحللين قبل عام ١٩١٤؛ (٢) وأن الحقيقة الأخيرة قد أبطأت التقدم وهى تفسر بعض النواقص الأكثر جدية في الإنجازات المتحققة.

(١) كان مفهوم الحالة الراكدة stationary state مألوفًا تمامًا في الفترة السابقة كما نعلم. ولكنه كان يُستعمل للإشارة إلى حالة فعلية في الاقتصاد بتوقع ظهورها في مستقبل قريب أكثر من استعماله كتخيل منهجي methodological fiction: فبهذه الصفة الأخيرة، لم يُستعمل هذا المفهوم إلى أقصى حد إلاّ من قبل ماركس الذى أسماه إعادة الإنتاج البسيطة. ومع ذلك، وبمعزل عن ماركس، فقد تم الشروع باستعمال المفهوم خلال الفترة محل الدرس، كتحليل تمهيدى، لغرض إبراز مجموعة من المشاكل البسيطة بشكل خاص. إذ جرى تمييزه من قبل مارشال، مثلاً،[٢٦٩] الذى تحدثَ عن "التخيل المشهور 'للحالة الراكدة' "- مع إن الحالة الراكدة كتخيل منهجي لم تكن 'مشهورة' عام ١٨٩٠ - واستعمله غير مرة وكان، بقدر ما أعلم، أول من أوضح أننا يمكن أن نزيد من فائدته للتحليل عن طريق تعريفه بصورة مختلفة(إلى هذا الحد أو ذاك من التحديد) للأغراض المختلفة. كما قدّمَ مارشال أيضًا سابقةً، تبعها كثيرون وبخاصة كاسل[٢٧٠]، لتوسيع الفكرة لتشمل حالة التقدم المتوازن، أى حالة مجتمع ينمو فيه السكان والثروة بنفس المعدل تقريبًا، والذي 'لا تتغير فيه إلاّ قليلاً طرق الإنتاج وظروف التجارة؛ وحيث، تكون طبيعة الإنسان نفسه كمية ثابتة، قبل كل شيء'- وهو مفهوم اكتسب أهمية في وقتنا الحاضر لصلته بمشكلة التشغيل الكامل ليس في نماذج اقتصاد راكد فقط بل وفى اقتصاد توسعى أيضًا[٢٧١]. كان يفترض بهذا التوسيع لمفهوم الركودية stationarity أن يَفصل بدقة ظواهر التطور بالمعنى الضيق للمصطلح، وأنه قد

---

(٢٦٩) انظر: Principles, p. 439 وما بعدها. تتمثل طبعًا ذروة الإنجاز في هذا الخط من التحليل في هذه الفترة بعمل البروفيسور بيجو: The Economics of the Stationary states (1935). إن أول كاتب منهجى حلّل هذه الأداة هو: J. N. Keynes, Scope and Method of Political Economy.

(٢٧٠) قارن: Theory of Social Economy, ch. 1.، وترد إشارة مارشال في صفحة ٤٤١ من عمله Principles.

(٢٧١) ولذلك، فمن المفيد أن نشير إلى القطع المعاصرة الثلاثة التى تعكس حجم التطور منذ ذلك الحين: E. Lundberg, Studies in the Theory of Economic Expansion (1937) ; R. F. Harrod,'An Essay on Dynamic Theory,' Economic Journal, March 1939 ; E. Domar,'Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment,' Econometrica, April 1946.

حقّقَ هذا الأمر. ولكن هذا كان يعني، لدى كل الاقتصاديين البارزين في الفترة المدروسة، إهمال هذه الظواهر أكثر من بناء نظرية شاملة منها.

لم يكفْ فالراس، الذى استعمل عبارة phase point de vae statique، أو مارشال، الذى استعمل عبارة الطريقة الستاتيكية statical method، عن تمييز النظرية الستاتيكية عن نظرية الحالة الراكدة. ولكن معظم الكتّاب خلطوا بين هاتين النظريتين بدليل الشعبية المتزايدة لعبارة 'الحالة الستاتيكية' التي تمثل السمة المميِّزة على هذا الخلط[٢٧٢]. ورغم ذلك، ومع إن نظام الستاتيكا الاقتصادية قد جرى تصوره بوضوح أكثر من إنه تم تعريفه بصورة صارمة، بيد أنه قد ظهرَ خلال الفترة محل الدرس وهو يشكل إنجازها الأكبر حقًا. أما الديناميكا الاقتصادية، فلم يتم حتى تكوين تصور واضح عن طبيعتها: إذ طابقها البعض بنظرية تاريخية للتغير أو، بخلاف ذلك، بنظرية تسمح بالإشارة إلى اتجاهات؛ في حين عرفّها غيرهم كنظرية للاعتماد العام المتبادل مقابل التحليل الجزئي للظواهر القطاعية؛ بينما طابقها آخرون أيضًا بنظرية للاقتصاد الحديث مقابل نظرية اقتصاد القرون الوسطى المقيَّد بالتقاليد tradition-bound economy of the Middle Ages؛ في حين، ببساطة، وجدَ فيها بعض الكُتاب نظرية للتغيرات الصغيرة في الكميات الاقتصادية[٢٧٣]. ثمة كثيرون، من بينهم بوهم-باورك، لم يسمعوا بالستاتيكا والديناميكا قط: فبالنسبة لهؤلاء، لم يكن هناك سوى نوع واحد من النظرية يسمح بدرجات مختلفة من التجريد بالتأكيد ولكن ليس 'بطرق' متميزة منطقيًا. وكان هناك أولئك من انحلّت المناقشة الكاملة على أيديهم إلى نزاع لفظي. ومن شأن كل هذا أن يبين أهمية التعريفات الصارمة منطقيًا حتى للأغراض العملية البحتة: فلو أن طبيعة النظرية الستاتيكية الخاصة بوقتنا الحاضر خضعت لتحليل صارم، لبرزتْ مشاكل الديناميكا من تلقاء نفسها. ولكن كان هناك شيء آخر غير الخلط.

---

(٢٧٢) لدى ج. ب. كلارك J. B. Clark، تشكل النظرية الستاتيكية النموذج لمجتمع راكد فحسب؛ أما النظرية الديناميكية، فتمثل النموذج لتغير تطوري (انظر بخاصة: Essentials of Economic Theory, 1907). أما كاسل Cassel (المصدر السابق)، فقد استعمل عبارتي ستاتيكي وراكد كمترادفات.

(٢٧٣) اعتقدُ أن ذلك هو ما قصده فالراس بعبارة: phase dynamique de trouble continuel de l'equilibre par des changements dans ses donnees (Elements, p. 302). ومن المؤكد أنه يمثل ما قصده بارون Barone في مقالته المهمة: 'Sul Trattamento di questioni dinamiche,' Giornale degli Economisti, November 1894.

إذ نجد أيضًا إيحاءات تؤشر نحو الديناميكا الخاصة بوقتنا الحاضر. ولكنها لم تكن سوى إيحاءات، وليست سوى obiter dicta {ملاحظات عابرة}أحيانًا. وليس بوسعي إلاّ الإشارة إلى ما هو أوضح وأهم (نسبيًا) منها الذى يعود كله إلى بانتليونى Pantalioni[٢٧٤].

(٢) وبالضبط لأن حتى المفكرين الأكثر تقدمًا فى ذلك الوقت لم يكن لديهم مخطط أو طريقة ديناميكية صريحة من شأنها أن تساعدهم، فقد فشلوا فى إدراك المحدوديات الجدية التى يتضمنها مخططهم أو طريقتهم الستاتيكية. ذلك لأن هذه المحدوديات لا تكشف عن نفسها إلاّ فى ضوء الاعتبارات الديناميكية. وبالنتيجة، فقد كانوا يخرجون بشكل متواصل عن ستاتيكيتهم دون أن يكون لهم أى حق فى أن يفعلوا ذلك ودون أن يعوه. ومما فاقمَ الوضع هو الخلط بين النظرية الستاتيكة ونظرية حالة راكدة– أو شبه راكدة.

[تنتهى النسخة هنا دون أن تكتمل كما هو واضح مع ثلاثة سطور من ملاحظات باليد تشير إلى كيفية متابعة المحاججة.]

(ب) التحديد، التوازن، والاستقرار أسفر عمل فالراس عن ظهور النظرية الستاتيكية للعالم الاقتصادى فى صورة عدد كبير من العلاقات الكمية (المعادلات) بين عناصر أو متغيرات اقتصادية (أسعار وكميات السلع أو الخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) فُهمت على أنها تحدّدُ إحداها الأخرى فى وقت واحد. وما أن تم إنجاز هذا العمل الفذ– الذى هو بمثابة Magna Charta للاقتصاد الدقيق، الذى سندرسه

(٢٧٤) فى هذا السياق، لديه مقالتان تمتلكان أهمية أساسية: Caratteri delle posizione iniziali e sulle terminali,' Giornale degli Economisti, October 1901 ; 'influenza che esercitano and' Di alcuni fenomeni dinamica economica,' – وهو خطاب ألقاه أمام الجمعية الإيطالية لتقدم العلوم، أيلول ١٩٠٩. ونشرت كلتاهما فى: Erotemi di economia, vol. 11, 1925. إن النقاط الرئيسية تتمثل بما يلى. (١) أثار بانتليونى قضية العلاقة بين ترتيب مشاهَد من عناصر نظام معين وبين ظروف سابقة يتم الانطلاق منها بصورة مؤقتة (ليس فقط منطقيا)؛ وبمجرد أن يثير المرء هذه القضية، فأنه يكون قد أثار القضية الأساسية للديناميكا. (٢) رغم أن تعريف بانتليونى غير مرضى بصورة تامة (Erotermi, p. 79)، بيد أنه أمتلك الفكرة الحاسمة وأدرك بالنتيجة أن الستاتيكا الاقتصادية ليست سوى caso particolare {حالة خاصة} من الديناميكا الاقتصادية (ibid p. 73). (٣) أدرك بانتليونى إن هناك اثنين من أنماط الديناميكا: الأول يصب فى وضع للتوازن والثانى لا يفعل ذلك بل يطرح تقلبات قد تستمر دون نهاية (ibid p. 77). وقد تأثر بهذه الأفكار كثيرا ه. ل. مور H. L. Moore الذى ربما كان أول من أدرك أهميتها بالنسبة للنظرية العامة. ومع ذلك، فقد كانت طريقته هى طريقة الستاتيكا المقارنة أساسًا.

بعد قليل بشيء من التفصيل– فقد أخذ يفرض نفسه نوعٌ من البحث لم يكن معروفًا في اقتصاد ما قبل–فالراس. لقد تضمن هذا العمل نظرية بحتة منذ البداية، أو تقريبًا منذ البداية. بيد أن تكنيكه كان بسيطًا. ومع ذلك، فإن نظام فالراس للمعادلات الآنية قد قدّمَ حصيلة من المشاكل الجديدة ذات طبيعة منطقية أو رياضية على وجه التحديد، وهي مشاكل أدق وأعمق بكثير مما تصوره فالراس نفسه أو أى فرد آخر منذ ايما وقت مضى. لقد انصبت هذه المشاكل بشكل رئيسى على موضوعات: التحديد determinateness والتوازن equilibrium والاستقرار stability[٢٧٥]. إنها مشاكل صعبة جدًا، وتكنيكية جدا بشكل خاص، بالنسبة لنا. ولكن ينبغى أن نطرح بضع ملاحظات أساسية حولها إذا شئنا فهم طبيعة الإنجاز فى تلك الفترة والكيفية التى يرتبط العمل الحديث به.

ولهذا الغرض، لنتأمل تمييزًا معينًا، كان نمطيًا جدا بالنسبة للطرق التحليلية فى تلك الفترة، كما يطرح نفسه فى كل من الجزء النقدى والجزء البنّاء من عمل بوهم–باورك. كان بوهم–باورك يحاول 'تفسير' أو 'فهم' ظاهرة الفائدة. لقد بدت هذه المهمة تتضمن شيئين مختلفين بالنسبة له. أولاً، كان من الضرورى بشكل واضح الكشف عن 'سبب' أو 'مصدر' أو 'طبيعة' الفائدة. ثانيًا، وبعد إنجاز هذا والتأكد بشكل حاسم من النتائج بمقابلتها 'بالنظريات' الأخرى، برزت مشكلة: ما الذى يحدد معدل الفائدة. لقد غمر الاقتصاديون، وبخاصة باريتو، هذه المهمة بالازدراء. ولكن المهمة يمكن إنقاذها إلى حد ما عن طريق إعادة صياغتها كما يلى: نظرًا لتعذر معاملة النظام الاقتصادى كمجموعة من أشياء غير معرّفة، فينبغى علينا أولاً بالفعل تعريف ما يجب أن تعنيه عناصر النظام (بما فيها الفائدة)

---

(٢٧٥) يمكن للقارئ غير الرياضى، رغم ذلك، أن يكتسب فكرة عن هذا النوع من المشاكل من خلال كتاب البروفيسور هيكس: Value and Capital؛ والقارئ الرياضى من ملحق كتاب هيكس: Value and Capital ومن المقالات التى كتبها البروفيسور أ. والد A. Wald: 'Uber einige Gleichungsseyteme der mathematischen Okonomie.' Zeitschrift fur Nationalokonomie, December 1936 (وهى تلخص نتائج المقالتين الأبكر ومقالات تكنيكية كثيرة)؛ وعمل البروفيسور ب. أ. ساملسون A. Samuelson 'The Stability of Equilibrium: Comparative Statics and Dynamics,' Econometrica, April 1941 ; and 'The Stability of Equilibrium: Linear and Nonlinear Systems,' ibid, January 1942، والبروفيسور ج. فون نيومان J. von Neumann: 'A Model of General Economic Equilibrium,' Review of Economic Studies. 1945-6 (trans. of an earlier German paper)). وتكمل هذه الأعمال أحدها الآخر بشكل ملائم.انظر أيضًا: R. Frisch,' On the Notion of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1936.

قبل أن نتمكن من صياغة المشكلة الدقيقة: تحديد هذه العناصر من خلال سمات معينة للدوال (العلاقات) التي يتضمنها هذا المعنى. ثم يتبع ذلك، منطقيًا، البرهان على أن المشكلة يمكن أن تُحل حقًا (البرهان على وجود حل ما)، وأخيرًا، درس 'القوانين' التي يكشفها الحل (صفات الحل). وحينما ننجز كل ذلك، نقول إننا 'فسرنا' أو 'فهمنا' العنصر أو العناصر التي شئنا 'تفسيرها' أو 'فهمها'.

وبعبارة أعم، وأبسط في الوقت نفسه، نقول أننا حددنا مجموعة من الكميات (المتغيرات) إذا استطعنا توضيح العلاقات التي ينبغي أن تتوافق الكميات معها والتي ستحدد المدى range الممكن لقيم هذه الكميات. فإذا حددت العلاقات قيمة وحيدة أو سلسلة من القيم فقط، فنكون أمام حل فريد– وهي الحالة المرْضية بشكل خاص طبعًا. ولكن العلاقات يمكن أن تعطي أكثر من قيمة ممكنة واحدة أو سلسلة من القيم– وهي حالة مُرضية بدرجة أقل ولكنها أفضل من لا شيء. وبشكل خاص، فإن العلاقات قد تحدد مدى معينًا فقط[٢٧٦]. وفي ضوء ما وردَ في الفقرة السابقة، ندرك إن 'تحديد' مجموعة من الكميات بالمعنى الذي تُستعمَل به هذه العبارة لا يتضمن حقًا كل ما تتضمنه مهمة 'تفسير' ظاهرة معينة. ولكننا ندرك أيضًا أنه يمثل جزءًا ضروريًا مهمًا من هذه المهمة – أو، بعبارة أدق، خطوة ضرورية منها. وهذا يجيب على السؤال الذي يُطرح على نحو ساخر في الغالب: لماذا ينبغي على المنظّرين أن يقلقوا إلى هذا الحد على 'مجرد تحديد'.

فحينما تأخذ العلاقات، التي تُشتَق من فحصنا 'لمعنى' ظاهرة ما، شكلاً معينًا تَحدَّد فيه مجموعة من قيم المتغيرات التي لن تُظهر أي ميل للتغير في ظل التأثير الوحيد للوقائع التي تتضمنها تلك العلاقات ذاتها، فأننا نتحدث عن توازن: حيث نقول إن تلك العلاقات تعرّف شروط التوازن أو وضعًا توازنيًا معينًا للنظام وأنه توجد exist مجموعة من قيم المتغيرات تلبي شروط التوازن. ولكن هذا الأمر

(٢٧٦) أمثلة توضيحية: لنفترض أن هناك أفرادا، ممن يحصلون على دخل مقداره دولار واحد، يقترضون بشكل متواصل دولارًا آخر وينفقون الدولارين حالاً (إذا عبّرنا باللغة الكينزية، فهذا يعني وجود ميل حدي للاستهلاك قدره (٢)؛ فإذا تواصل ذلك، فإن القيم النقدية للنظام سوف تتضخم إلى ما لا نهاية، ولكن العملية محددة بصورة تامة perfectly determined. ينبغي على القارئ أن يتذكر هذا الأمر دائمًا بسبب الخلط المتكرر بين التحديد والتوازن. ومرة أخرى، يمكن للقارئ أن يتأكد بسهولة من أن بوسع محتكر ما تحقيق نفس المبلغ الأقصى من الأرباح عند سعرين مختلفين أو أكثر لسلعته. أخيرًا، أن السعر غير قابل للتحديد indeterminate بشكل عام في حالات الاحتكار الثنائي. ولكنه غير قابل للتحديد ضمن حدود قابلة هي نفسها للتحديد بصورة تامة.

لا يتطلب أن يكون كذلك طبعًا- فلا حاجة لأن تكون هناك مجموعة من قيم المتغيرات تلبى مجموعة معطاة من العلاقات، وأنه يمكن أن توجد عدة مجموعات من هذا النوع أو عدد لا نهائى منها. إن التوازنات الكثيرة لا تخلو من الفائدة بالضرورة، ولكن وجود 'توازن محدد بشكل فريد (لمجموعة قيم)' uniquely determined equilibrium (set of values) يحتل أهمية قصوى طبعًا بالنسبة إلى أى علم دقيق، حتى ولو تطلبَ البرهان وضع فرضيات مقيِّدة جدًا؛ وحينما لا تتوافر أى إمكانية لإثبات وجود توازن محدد بشكل فريد - أو، فى جميع الأحوال، وجود عدد صغير من التوازنات الممكنة- عند مستوى معين من التجريد مهما كان عاليًا، فإن حقل الظواهر يتحول إلى فوضى ويتعذر أن يكون هذا الحقل تحت السيطرة التحليلية. ومرة أخرى، فإننا نستخلص إجابة بسيطة ومقنعة للسؤال الذى يطرحه الفرد العادى عن الفائدة التى نتوقع أن نحصل عليها من اهتمامنا 'بالتوازن المحدد'- وعن السؤال الأكثر تحديدًا: لماذا لعب هذا المفهوم مثل هذا الدور فى فكر فالراس ومارشال[٢٧٧].

إن العلاقات التى ننطلق منها يمكن أن تحدد توازنًا ستاتيكيًا أو ديناميكيًا وذلك وفقًا لما إذا كانت هذه العلاقات تربط ما بين عناصر تحمل نفس المؤشر الزمنى time subscript أو مؤشرات زمنية مختلفة. لقد استعمل قادة الفترة المدروسة المفهومَ الأول فقط- فى بُناهم الرياضية، على الأقل- ولا يبدو أنه كانت لديهم أفكار دقيقة حول المشاكل التى تتركز فى المفهوم الثانى. ولذلك، سوف نقتصر على التوازن الستاتيكى إلاّ إذا فرض علينا وصفُ ونقدُ تحليلهم تناول جوانب ديناميكية. وينبغى التشديد، كما فعلنا فى الجزء الأول من هذا القسم بشأن المصطلحين 'ستاتيكى' و'ديناميكى' ذاتهما، على أن مفهوم التوازن، سواء أكان ستاتيكيًا أم ديناميكيًا، لا ينطوى على أى استعارة، شرعية أو غير شرعية، من العلوم الطبيعية التى تستعمل مفاهيم مماثلة. فهذه المفاهيم هى مقولات منطقية، وهى، بهذه الصفة، مقولات عامة عمومية المنطق نفسه. وهى تستعمل فى العلوم

(٢٧٧) كان دوره فى فكر النمساويين، وبخاصة فى فكر فيزر، أساسيًا بنفس الدرجة حقًا. وإذا كان ذلك لا يتجلى بصورة صريحة، فهذا يعود إلى نواقصهم التكنيكية حصرًا. وقد تحدث المؤرخون، ممن يعانون من هذه النواقص أيضًا، عن 'التوازنيين' equilibrists {هكذا حرفيًا} كنوع من مدرسة أو طائفة. وفى الواقع، على أى حال، فإن هؤلاء الكتاب الذين جرت تسميتهم هكذا لم يفعلوا سوى أنهم أبرزوا على نحو أكثر وضوحًا ما تحسسه كل منظر فى تلك الفترة - والفترة السابقة أيضًا فعلاً.

الطبيعية والعلوم الاجتماعية على حد سواء لأن نفس العقل البشرى هو الذى يضعها.

وسواء أكان ستاتيكيًا أم ديناميكيًا، فإن التوازن يمكن أن يكون مستقرًا أو محايدًا أو غير مستقر. وقبل أن نتناول هذا الموضوع، فمن الملائم أن نعلق بإيجاز– وبشكل سطحى جدا– على معنى نظام معين من المعادلات الآنية وعلى مفهوم التحديد المتزامن لمجموعة من المتغيرات simultaneous determination. ونبدأ، مرة أخرى، من أول خطوتين من الخطى الأربع التى يتكون منها المدخل التحليلى الدقيق والتى تُدرك بشكل واضح فى عمل فالراس وذلك لأول مرة فى تاريخ علم الاقتصاد، أى فحص طبيعة الظواهر التى نزمع درسها واكتشاف العلاقات التى نرى أنها موجودة فيما بينها وذلك استرشادًا بمعرفتنا بطبيعتها. وحينما ننجح فى التعبير عن تلك العلاقات بمعادلات، فأننا نصبح جاهزين لأخذ الخطوة الثالثة: أن نضع تلك العلاقات معًا فى نظام معين (فى 'نموذج' نظرى) ونتساءل عما إذا كانت هناك مجموعة فريدة من قيم العناصر تظهر فى هذا النظام كمتغيرات (أو 'كمجاهيل') يمكن أن تلبى كل تلك المعادلات التى يجب أن تسرى كلها فى وقت واحد– ومن هنا تأتى تسميتها كمعادلات آنية. وإلى هنا، نأمل أن كل شيء يمضى جيدًا. ولكن من الصعب جدا الإجابة على هذا السؤال– التى هى إجابة سلبية طبعًا فى معظم الحالات. إن بوسع المعرفة الفطرية السليمة أن تشير إلى شروط معينة ينبغى توافرها إذا أريد الحصول على مجموعة فريدة من القيم– على 'حل' ما. وهكذا، فإن المعادلات ينبغى أن تكون معادلات حقيقية وليس مجرد متطابقات (كالقول إن x هى x)؛[٢٧٨] ويجب أن تكون مستقلة بمعنى أن أيًا منها ينبغى أن لا يكون متضمنًا فى معادلة أخرى أو أكثر أو فى كل المعادلات؛[٢٧٩]

---

(٢٧٨) ولكن المتطابقات، التى تعكس حقيقة إن x و y التى تحدث فى بقية النظام هى متطابقة ($x \equiv y$) حقًا، تسمح باستبعاد أما x أو y وتساعد بالتالى على التحديد مثلما تفعل معادلة ما بالضبط. إن الخلط بين الفرضيات التى هى متطابقات والفرضيات التى يمكن أن تحدد قيم التوازن تمثل مصدرًا للخطأ والخلاف فى الغالب. انظر: J. Marschak,'Identity and Stability in Economics: A Survey,' Econometrica, January 1942.

(٢٧٩) على أى حال، ينبغى التمييز بين الاستقلال independence والحكم الذاتى autonomy. فليس مطلوبًا، فى المحاججة المبينة أعلاه، أى شىء سوى أن أى معادلة لا يجب أن تنتج عن المعادلات الأخرى رياضيًا. ولا يهم هنا ما إذا كانت أم لا، لأسباب اقتصادية، معادلة واحدة أو أكثر لا يمكن أن تسرى ما لم تسرِ المعادلات الأخرى، رغم أهمية هذا الأمر مهم من النواحى الأخرى. إن مفهوم autonomy، الذى يعود إلى فريش، بعيد جدا عن نطاق اهتمامنا.

وينبغي أن تكون كافية من حيث العدد؛ ولا تتعارض بعضها مع بعض طبعًا[٢٨٠]. ولكن هذه الشروط كافية ويمكن التحقق منها بسهولة في طائفة بسيطة جدا من الحالات لا يعود إليها نظام فالراس. تلزمنا، محاجة متقدمة جدا وتتضمن أدوات معقدة من الرياضيات الحديثة، لمتابعة المشكلة التي لن نحصل سوى على لمحة عنها في القسم السابع.وكان فالراس ومارشال بعيدين عن حلها- لأن الأدوات الرياضية المطلوبة لم تكن موجودة في زمنهما الخلاق، وذلك كأحد أسباب ذلك- وكان يتعذر حتى تكوين مفهوم واضح عن طبيعتها وصعوبتها. ولكن فالراس قدم أكثر من 'معادلات محاسبية' كما سنرى أيضًا[٢٨١].

[النسخة غير مكتملة أيضًا.ثمة فقرة منعزلة من النسخة المبكرة (انظر الملحق) يجرى إدخالها هنا وذلك لأنها تعرّف بإيجاز شديد التوازن المستقر، والمحايد، وغير المستقر. سيتم التعرض إلى هذه المفاهيم مرة أخرى في الأقسام المتأخرة من هذا الفصل].

وهكذا يمكننا أن نتصور عمليات راكدة وتطورية ويمكننا أن نحلل كليهما بواسطة أما طريقة ستاتيكية أو ديناميكية. سنطرح مفهوم التوازن الآن. يمثّل التوازن الستاتيكي الحالة الأبسط، والأكثر أهمية بالنسبة لمعظم الأغراض. افترضْ أننا حسمنا موضوع: أي عناصر من العالم الاقتصادي نريد تحديدها وما هي المعطيات والعلاقات التي نستخدم في تحديدها. وعندئذ يبرز سؤال حول فيما إذا كانت هذه العلاقات، التي يُفترَض أنها تسري في وقت واحد (معادلات آنية)، تكفي بالضبط لتحديد مجموعات من القيم لتلك العناصر (المتغيرات) التي تفي بالعلاقات. قد لا يكون هناك هكذا مجموعة، أو قد تكون هناك مجموعة واحدة من هذا النوع، أو أكثر من مجموعة واحدة منها، دون أن ينتج عن ذلك أن نظامنا ليس له قيمة ما valueless إذا كانت هناك مجموعات عدة. ولكن الحالة الأكثر ملائمة والتي يصلي من أجلها كل منظِّر طبعًا هي أن تكون هناك مجموعة فريدة. إن مجموعة أو

---

(٢٨٠) في هذا السياق، تنبغي ملاحظة الأهمية الكبيرة للنقطة الأخيرة (التي تعكس أيضًا أن قضايا منطقية بحتة كهذه يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قضايا عملية تجرى مناقشتها بحرارة). فإذا كان النظام أو النموذج، الذي يعبر عن السمات الجوهرية للمجتمع الرأسمالي بصورة صحيحة، يتضمن معادلات متناقضة، فمن شأن هذا أن يبرهن على التوقفات المتأصلة في النظام الرأسمالي- برهان على 'التناقضات الرأسمالية' الحقيقية بدلاً من الوهمية.

(٢٨١) انظر عمل مارشال Principles، الملحق الرياضي، الملاحظة الحادية والعشرين: in fine.

مجموعات كهذه نسميها مجموعات توازنية ونقول إن النظام فى توازن حينما تأخذ متغيراته القيم التى تتحدد بهذا الشكل. ومن البدهى إن هذه القيم تكون مفيدة لنا أكثر حينما تكون مستقرة أكثر مما لو كانت محايدة أو غير مستقرة. القيمة التوازنية المستقرة هي قيمة توازنية، والتى لو تعرضت إلى تغير طفيف، فأنها تخلق قوى من شأنها أن تعيد إنتاج القيمة القديمة؛ القيمة التوازنية المحايدة هى قيمة توازنية لا تعرف مثل هذه القوى؛ والقيمة التوازنية غير المستقرة هى قيمة توازنية يخلق التغيير فيها قوى تميل إلى تحريك النظام بعيدًا أكثر وأكثر عن قيم التوازن. توضح الكرة المستقرة فى قاع تجويف ما الحالة الأولى؛ وتوضح الكرة الجاثمة على طاولة بليارد الحالة الثانية؛ بينما توضح الكرة المستقرة على قمة تجويف مقلوب الحالة الثالثة. ومن الطبيعى أن الشروط التى تؤمن الاستقرار والتى يخلق غيابها عدم الاستقرار تحتل أهمية خاصة لفهم منطق النظام الاقتصادى. وقد قيل، بهذا المعنى، إن شروط الاستقرار هى التى تولد موضوعاتنا.

٤. الفرضية التنافسية ونظرية الاحتكار[٢٨٢]

أشير أعلاه إلى أن اقتصاديى الفترة المدروسة حافظوا على عادة سابقيهم 'الكلاسيك' فى النظر إلى 'المنافسة' بوصفها الحالة العادية عند بناء تحليلهم العام[٢٨٣]؛ وأنهم، كسابقيهم هؤلاء، بالغوا فى نطاق سريان هذا التحليل. وفى الواقع، ثمة أمثلة كثيرة حول الكُتاب الذين نظروا إلى المنافسة بوصفها الحالة العادية أما بمعنى أنها تغطى معظم نشاط الأعمال الفعلى (فالراس، النمساويين)؛ أو بمعنى إن الانحراف عن المخطط التنافسى، رغم كثرته، لا يُلاحظ إلاّ أحيانًا (مارشال، فيكسل)[٢٨٤]؛ أو بمعنى إن المنافسة 'يجب' أن تكون الحالة العادية وأنها

(٢٨٢) [وُجد هذا القسم فى أربعة أجزاء، ثلاثة منها مطبوعة (ومرقمّة بصورة مستقلة أحدها عن الأخر) والرابع مكتوب باليد وغير مرقم. وتبدو هذه الأجزاء وهى تتلو أحدها الآخر ما عدا الأخير الذى كان موجزًا جدا ومكتوبًا حديثًا كما يبدو. يدور الجزء المكتوب باليد حول احتكار القلة وهو غير كامل بصورة واضحة. ثمة معالجة أكثر إيجازًا عنوانها 'الاحتكار، واحتكار القلة، والاحتكار الثنائى' يحتمل أن تشكل دراسة تمهيدية (غير مطبوعة) وقد تم إيداعها، سوية مع المخطوطة، فى مكتبة هوتون فى هارفارد.]

(٢٨٣) ولكن قارنْ أيضًا ما قيل أعلاه حول تحفظات وتحذيرات ميل التى لم تُقدر حق قدرها على الدوام. كما لا ينبغى أن ننسى أن كورنو أقام تحليله وفقا لحالة الاحتكار.

(٢٨٤) ولكن باريتو أنكر بصورة مشددة أن 'تسود' المنافسة فى مجتمعنا بالفعل؛ انظر: Cours, vol. ıı, p. 130.

'ينبغي' ويمكن، أن تتعزز بسياسات ملائمة (كلارك)؛ أو، أخيرًا، بمعنى أن النظام الفعلي، مهما كان غير تنافسي في أجزاء منه، يمضي عمومًا كما لو أنه نظام تنافسي (كاسل). وعلاوة على ذلك، فرغم أن ليس كلهم كانوا يمدحون المنافسة بصورة عمياء (انظر القسم الخامس، أدناه)، فكلهم تقريبًا كانوا يميلون لإبداء التحيز المميِّز للمنظِّر الاقتصادي والذي لا شأن له بالتفصيل السياسي: التحيز لأنماط تسهل إدارتها. ومن البديهي القول إن قيام المنظّرين بالوصف المعمَّم للسلوك الاقتصادي إنما تبسّطه كثيرًا فرضية أن أسعار كل المنتجات و'العوامل' لا يمكن أن تؤثر عليها بشكل محسوس الأسرة الفردية والمنشأة الفردية وبالتالي إمكانية اعتبارها كأسعار معطاة (كمعاملات) في إطار نظرية سلوك هذه الأسرة والمنشأة[٢٨٥]. وعليه، فإن الأسعار ستتحدد، عمومًا، وفقًا للأثر الكلي لأفعال كل الأسر والمنشآت في 'أسواق' يسهل وصف آلياتها بحكم إن الأسر والمنشآت لا تملك أي خيار سوى أن تكيِّف، للأسعار السائدة، كميات السلع والخدمات التي ترغب بشرائها وبيعها. يمكننا أن نسمي هذا مبدأ غياب الإستراتيجية Principle of Excluded Strategy وأن نقول، بالتالي، إن الجزء الأكبر من النظرية البحتة في الفترة المدروسة كان نظرية بحتة للتوازن الستاتيكي قامت باستبعاد الإستراتيجية. وأخيرًا، فإن النمو الشامل لمستوى الصرامة العلمية قد خلق أخيرًا جوهر ما نسميها الآن المنافسة البحتة أو التامة، ولو ليس هذا المصطلح نفسه بعد[٢٨٦].

(أ) الفرضية التنافسية لقد جعل كورنو هذه الفكرة صريحة في نهاية الفصل السابع وبداية الفصل الثامن من عمله Researches: فبعد أن ابتدأ كورنو بحالة الاحتكار المباشر (الذي يُناقَش، أدناه)، فإنه أضاف في البداية بائعًا آخر ثم بائعين آخرين، إلى أن توصل أخيرًا، عن طريق جعل عدد البائعين يزداد إلى حد كبير جدًا، إلى حالة المنافسة 'غير المحدودة' (unlimited competition (illimited)،

(٢٨٥) من المهم أن نلاحظ أن البروفيسور هيكس كان مقتنعًا، عام ١٩٣٩، بأن التحليل النظري الناجح يقتصر على الحالة التنافسية مثلما فعل ميل عام ١٨٤٨: إن التخلي عن الفرضية التنافسية يهدد 'بتحطيم ... الجزء الأكبر من النظرية الاقتصادية' (Value and Capital, 1939, p. 84).

(٢٨٦) قدمَّ مصطلح المنافسة البحتة pure competition، الذي سيُستعمل في هذا الكتاب، من قبل البروفيسور إي. ه. جامبرلين E. H. Chamberlin في عمله: Theory of Monopolistic Competition (إن مقدمة الطبعة الأولى لهذا الكتاب تؤرخ بعام ١٩٣٢، ولكن جوهر المحاججة، في كل أساسياتها، ترد في أطروحة غير منشورة قدمت عام ١٩٢٧). انظر الجزء الخامس، الفصل الثاني، أدناه.

حيث تكون الكمية التى ينتجها كل منتج صغيرة جدا بحيث لا تؤثر بشكل محسوس على السعر أو أن تسمح بوضع إستراتيجية سعرية(٢٨٧). وقد أضاف جيفونس قانونه للسواء Law of Indifference الذى يعرّف مفهوم السوق الكاملة التى لا يمكن أن يوجد فيها، فى أى لحظة، أكثر من سعر واحد لكل سلعة متجانسة. تعبر هاتان الصفتان- استبعاد إستراتيجية السعر وقانون السواء - عما قصده فالراس بعبارة libre concurrence {المنافسة الحرة}، وذلك بقدر ما يمكننى أن أرى. وقد توصلَ تعريف باريتو إلى الشىء نفسه(Cours, 1, p. 20). ومع ذلك، فإن هذا لم يصفِ كل الصعوبات المنطقية التى تختفى خلف مفهوم سوق تنافسى معين(٢٨٨)، التى يجب ملاحظة بعضها بإيجاز الآن.

إن آلية المنافسة البحتة تؤدى دورها، كما يُعتقَد، عبر رغبة كل فرد بتعظيم ميزته الصافية (إشباعه أو مكسبه النقدى) من خلال محاولة التكييف الأمثل للكميات التى يُراد شرائها وبيعها. ولكنك يمكن أن تستبعد 'الستراتيجية' كما تشاء؛ ورغم ذلك، فستبقى حقيقة إن هذا التكييف يخلق نتائج تختلف تبعًا لمدى معرفة المنظّمين، وفورية قراراتهم، و'عقلانيتها'، وكذلك وفقًا لتوقعاتهم عن مستقبل الأسعار، فضلاً عن الحقيقة الأخرى المتمثلة بأن سلوكهم يخضع لقيود أخرى تنتج عن أوضاع كانوا قد خلقوها هم لأنفسهم عبر قرارتهم السابقة. وسنرى، أدناه، أن فالراس كان يدرك هذه الصعوبات جيدًا وأنه أبصر، فى مواضع معينة (كما فى الفقرة الأخيرة من الدرس الخامس والثلاثين من عمله Elements) الضرورة التى تلوح فى المستقبل لبناء مخططات ديناميكية لأخذ تلك الصعوبات بنظر الاعتبار. ومع ذلك، فأنه وجدَ بنفسه بصورة لا تقل وضوحًا، حينما انكب على عمله الرائد لتطوير أساسيات النظرية الرياضية بالنسبة للعملية الاقتصادية، أنه لا يملك أى خيار سوى التبسيط الشديد (Elements, p. 479). وهكذا افترض فالراس (فى

---

(٢٨٧) تتمثل ميزة هذا المدخل فى أنه يشدد على حقيقة أن المنافسة البحتة تنتج عن شروط معينة: وهذا المدخل أفضل كثيرًا من افتراض المنافسة البحتة كشىء مؤسسى معطى. وإضافة إلى ذلك، شدّدَ كورنو (المصدر السابق، ص ٩٠) على أن الكمية التى ينتجها كل منتج يجب أن تكون 'ضئيلة ليس فقط بالنسبة للإنتاج الكلى، D = F (p)، ولكن أيضًا بالنسبة للمشتقة F' (p)، بحيث إن الإنتاج الجزئى [لكل منتج فردى] يمكن طرحه من D دون التأثير على سعر السلعة بشكل محسوس'.

(٢٨٨) كان مور أول من أبدى عدم الارتياح المنطقى من معالجة المؤلفين الآخرين لذلك المفهوم: H. L. Moore, 'Paradoxes of Competition,' Quarterly Journal of Economics, February 1906, and Synthetic Economics, pp. 11-17. ولكن معالجته هو نفسه للمفهوم لم تكن مُرضية أكثر.

البداية) إن كميات الخدمات الإنتاجية التى تدخل فى كل وحدة من المنتوج (معاملات الإنتاج) هى معطيات تكنولوجية ثابتة؛ وأنه لا يوجد شىء من قبيل التكلفة الثابتة؛ وأن كل المنشآت فى صناعة معينة تنتج نفس النوع من المنتوج، وبنفس الطريقة، وبكميات متساوية؛ وإن العملية الإنتاجية لا تستغرق وقتًا؛ وأن مشاكل الموقع يمكن إهمالها. وفى ظل هذه الظروف، لم يكن من غير الطبيعى أن يستغل أو يسئ فالراس إلى امتيازات الريادة التى يتمتع بها وذلك بأن يختزل كل الأنواع الممكنة لرد الفعل إلى نوع قياسى واحد[٢٨٩]. والسؤال الذى يبرز بالنسبة لنا:كم من هذا قصدَ فالراس أن يُدخل بالفعل فى 'منافسته الحرة'؟ لقد أُعلنَ (من قبل البروفيسور نايت، من بين آخرين) إن فالراس، ومنظّرى تلك الحقبة عمومًا، كانوا يريدون وضع 'علم كلى الوجود' ومنافسة بحتة يكون فيها رد الفعل عقلانيًا بصورة مثلى وفوريًا؛ بحيث إن الانحراف عن هذا النمط يمكن أن يوضع عندئذ فى الحظائر الفسيحة لكيان معين اسمه 'الاحتكاك' friction الذى يمكن أن يساعد المنافسة البحتة بالتقاط أى مادة تعجز عن استيعابه. ومع ذلك، فقد جرى التشديد على أنه لا معنى من تحميل المنافسة البحتة بهذا الشكل المفرط، وبأن من الممكن تمامًا، عند تفسير كُتاب تلك الحقبة، فصل مفهومهم عن المنافسة البحتة، كما تم تعريفها فى الفقرة السابقة، عن أى فرضيات أخرى، ربما كانوا وضعوها بشكل عام أو لأغراض خاصة، بشأن مدى معرفة الأفراد وفورية وعقلانية تصرفاتهم وكل الأشياء التى ذُكرت آنفًا وذلك حتى فى الحالات التى لم يقوموا هم أنفسهم بهذا الفصل[٢٩٠].

أما مارشال، فلم يأخذ هذا الخط على أى حال. فكما فعلَ فالراس حينما عَزمَ، أكثر من أى اقتصادى آخر من اقتصاديى الفترة البارزين، على التخلص من أى شىء آخر لا يعتبره هو جوهريًا لمخططه النظرى، عزمَ مارشال، سيرًا على

(٢٨٩) ومع ذلك، فقد استفاد فالراس، هنا وهناك، من قانون الأعداد الكبيرة الذى لم يعرفه قط بشكل دقيق. وقد اتبع فالراس فى ذلك تلميح كورنو.

(٢٩٠) إن المثال الذى يوضح أهمية تلك النقطة تقدمه العبارة القائلة، وفقًا لنظرية ما قبل-كينز، بعدم إمكان قيام 'بطالة إجبارية' فى ظروف المنافسة التامة باستثناء البطالة من النوع 'الاحتكاكى' frictional unemployment (Keynes, General Theory, p. 16). ويمكن التخلص كليًا من النقد الضمنى بمجرد أن نتذكر أن 'التشغيل الكامل' هو فرضية ليس للمنافسة البحتة ذاتها بل للتوازن التام فى ظروف المنافسة البحتة. ولكن إذا كانت المنافسة البحتة تتضمن التكييف الفورى الأمثل، فينبغى عمومًا أن يتحقق التشغيل الكامل والتوازن التام معًا دائمًا من الناحية العملية، وأنه يمكن المحاججة حقًا بأن هكذا نظرية لا تطابق الواقع.

التقليد الإنجليزى، على إنقاذ كل قطعة من الحياة الحقيقية إذا كان بوسعه أن لا يهملها. وبالنسبة للموضوع المعنى، فلم يحاول مارشال أن يختزل منطق المنافسة إلى أرق جزء منه. ففى الصفحات الأولى من عمله Principles، شدد مارشال على الحرية الاقتصادية أكثر مما على المنافسة وامتنع عن تعريف الأخيرة بشكل صارم. وقد أولى مارشال، فى كل موضع من Principles، اهتمامًا واسعًا لمشاكل المنشآت الفردية: للطريقة التى تفتح بها هذه المنشآت أسواقها الخاصة Special Markets وتناور فى إطارها، والطريقة التى تفقد بها هذه الأسواق، وما يترتب على ذلك من نتائج محددة. ويجرى التأكيد على أن هذا الاهتمام ينطوى على أكثر من مجرد النفور من التجريد الشديد. إذ يتم إدراك تلك المجموعة من المشاكل التى تطورت فيما بعد إلى نظرية المنافسة الاحتكارية monopolistic competition (جامبرلن Chamberlin) أو غير التامة imperfect (روبنسون Robinson) حيث يمكن القول إن مارشال كان النصير المدافع عنها حقًا. ولكن هناك أيضًا فارقًا ضئيلا فى موقفه من هذه المشاكل وموقف الأنصار الحديثين لهذه النظرية ليس من السهل إيضاحه.

إذا كنا، من ناحية، نعتقد بأن الاحتكار البحت أو التام والمنافسة البحتة أو التامة تبرزان من بين الأنماط الكثيرة جدا بسبب توافر خواص معينة– يتمثل أهمها فى أن كلتا الحالتين تسمحان بالمعالجة بواسطة مخططات بسيطة نسبيًا وعقلانية تتحدد بشكل فريد (عمومًا)– وأن الغالبية العظمى من الحالات التى تظهر عمليًا ليست سوى توليفات mixtures وتفريعات hybrids من هاتين الحالتين، من الناحية الأخرى، فمن الطبيعى إذن أن نقبل الاحتكار البحت والمنافسة البحتة بوصفهما النمطين الحقيقيين أو الأصليين وأن نمضى لدرس كيفية ظهور تفريعاتهما hybrids. إن هذا الطرح يعكس موقف منظّرى المنافسة الاحتكارية أو غير التامة. ولكن بدلاً من معالجة الحالات المتفرعة hybrid cases كانحراف عن الحالتين الأصليتين أو كتزييف لهما، فمن الممكن أيضًا أن ننظر إليها كحالات أصلية، وأن ننظر إلى الاحتكار البحت والمنافسة البحتة كحالات قصوى تم فيها تنقية المحتوى الفعلى لسلوك منشآت الأعمال. إن هذا الطرح يشبه أكثر الخط الذى أخذ به مارشال. وإذا تصور القارئ أننى أسعى لوضع تمييز لا يختلف بشيء ما، فأننى أدعوه لأن يسأل نفسه عما إذا كان تعريف المنافسة البحتة المقدّم أعلاه يطابق حقًا

ما نقصده حينما نتحدث عن النشاط التنافسي لمنشآت الأعمال Competitive Business. أليس حقيقةً أن ما نقصده إنما هو مخطط لدوافع، وقرارات، وأفعال تفرضها الضرورة على منشأة ما تسعى لجعل الأشياء أفضل أو أكثر نجاحًا مما تفعله المنشأة المجاورة فى جميع الأحوال؛ وبأن هذا الوضع هو الذى نعزو إليه الكفاءة التكنولوجية والتجارية للنشاط 'التنافسي'؛ وبأن هذا النمط من السلوك يغيب كليًا عن حالتى الاحتكار البحت والمنافسة البحتة معًا مما قد يجعلهما، كما يبدو، أكثر استحقاقًا لأن تُسمى كحالات متفرعة degenerate cases أكثر من تسميتها كحالات أصلية؟[٢٩١] وما لم أكن مخطئًا، فثمة شعور واسع بهذا الأمر أخذ بالظهور فى وقتنا الحاضر- ومن هنا يأتى البحث عن مفهوم 'عملى' للمنافسة workable (ج. م. كلارك) يمكن أن يبدأ من تحليل محاججة مارشال. ومع ذلك، فهذه الأخيرة كان حظها سيئا بشكل غريب فى هذا الجزء من تعاليمه. فلم يبصر المنظّرون أو الخصوم المؤسسيّون للنظرية ما فيها من التلميحات التى كان يمكنهم تطويرها.

(ب) نظرية الاحتكار سبق أن فحصنا عمل ووجهات نظر اقتصاديى الفترة حول القضايا العملية للاحتكار، واحتكار القلة، والممارسة الاحتكارية ذلك لأن التطورات فى مجال المنشآت الأكبر حجمًا قد فرضت عليهم أن يهتموا بهذه القضايا. ويترتب علينا الآن أن نلتفت إلى الأدوات النظرية التى استعملوها فى هذا الحقل. ثمة تواريخ ناقدة ممتازة تتيح لنا الاقتصار على الخطوط الأكثر عمومية[٢٩٢]. يمثل عمل كورنو العمل الرئيسى بحيث إن عمل الفترة يمكن أن يوصف كسلسلة من المحاولات الناجحة لتطوير نظريته الستاتيكية statics للاحتكار المباشر straight monopoly وكسلسلة أخرى من محاولات أقل نجاحًا لتطوير وتصحيح نظرياته لاحتكار القلة والاحتكار الثنائى. أما مرتبة الشرف الثانية، فيتقاسمها مارشال وإديجورث[٢٩٣].

---

(٢٩١) إن الحكمة من هذه القصة تتمثل طبعًا بأن تفكيك ظاهرة ما إلى مكوناتها المنطقية واستخلاص المنطق البحت من كل من هذه المكونات يمكن أن تجعلنا نفقد الظاهرة عند محاولة فهمها: فجوهر مركب كيميائى معين يمكن أن يتجسد فى المركب وليس فى أى من عناصره أو كلها.

(٢٩٢) انظر: Gaston Leduc, Theorie des prix de monopole (1927)؛ والفصلين الأول والثالث من عمل إى. ه. جامبرلن: Monopolistic Competition (5th. 1946) حيث يجد القارئ أيضًا فهرسًا كاملا تقريبًا؛ F. Zeuthen, Problems of Monopoly and Economic Welfare (1930) ; H. von Stackelberg, Marktform und Gleichgewicht (1934, ch. 5) ; J. R. Hicks,' The Theory of Monopoly,' Econometrica, January 1935.

(٢٩٣) مساهمة فالراس غير مهمة. وإلى جانب كورنو، ربما كان يتعين علينا أن نشير إلى دوبو Dupuit=

ولتقدير عمل كورنو، فمن الضروري أن نتذكر، كما سبق أن لاحظنا باستغراب، أنه لم تكن هناك عمليًا أي نظرية للاحتكار قبل كورنو رغم كثرة الحديث عنها، وحتى أن نقطة انطلاق كورنو: دالة الطلب 'المارشالية' (loi du debit) لم يتم تعريفها بدقة حتى عام ١٨٣٨. لنلاحظ أولاً أن دالة الطلب D = F (p)، وبالتالي أيضًا دالة الإيراد الكلي pF (p) ودالة الإيراد الحدي F (p) + pF' (p) ((Researches, p. 53))، هي معطاة موضوعيًا بالنسبة للمحتكر الذي، من ناحية، يمكنه أن يستعمل جدول طلب معطى كما يشاء، ومن ناحية أخرى، لا يُفترض فيه أن يكون قادرًا على تغييره لصالحه عن طريق الدعاية أو بواسطة تعليم زبائنه استعمالات جديدة لمنتجاته. وهكذا لأول مرة نحصل، ضمنًا، على تعريف للاحتكار، ولكنه تعريف يستبعد الغالبية الكبيرة من كل 'الباعة الفرديين' الذين يمكن ملاحظتهم في الحياة الواقعية[٢٩٤]. ثم يمضي كورنو لمواجهة دوال الإيراد المعطاة بمنحنيات التكلفة الكلية والحدية[٢٩٥] لاستخلاص الموضوعة التي يعرفها كل مبتدئ في وقتنا الحاضر والقائلة إن المكسب (الآني instantaneous) يَتعظْم حينما يضع المحتكر سعرًا معينًا يساوي الإيرادُ الحدي عنده التكلفةَ الحدية (نفس المصدر السابق، ص ٥٧). إن هذه الموضوعة ستاتيكية طبعًا وتعود إلى عالم

=واليت Ellet. ترد بعض مساهمات إديجورث في عمله Mathematical Psychics (1881)، وترد البقية الباقية منها، وبخاصة ترجمة العمل المهم: 'Teoria pura del monopolio' (Giornale degli Economisti, July 1897) في عمله: Papers Relating to Political Economy. انظر كذلك عمل أ. س. بيجو: Wealth and Welfare (1912) and Economics of Welfare (4th ed., 1932, part II, ch. 15)؛ وكذلك عمل بولي Bowley: Mathematical Groundwork (1924)، وذلك رغم تاريخه.

(٢٩٤) ومع ذلك، فقد قبل معظم الاقتصاديين ذلك التعريف المقيّد جدا حتى هذا اليوم وأصروا، رغم ذلك، على تطبيق مصطلح: الاحتكار ونظرية كورنو بشأنه على كل حالات الباعة الفرديين. وقد حلل ب. م. سويزي P. M. Sweezy المضامين المنطقية لنظرية كورنو: 'On the Definition of Monopoly,' Quarterly Journal of Economics, February 1937. إن هذا العمل يمثل نظرية جامبرلن للاحتكار المنعزل Isolated Monopoly؛ أما الاحتكار البحت لديه، فهو ... [الهامش غير مكتمل].

(٢٩٥) لم يعتبر كورنو، مثلما فعل مع دوال الإيراد، إن منحنيات التكلفة هذه معطاة بصورة مستقلة عن سلوك المحتكر: إذ اعتبر بشكل خاص أن المحتكر الذي يسيطر على عدة تجهيزات plants يشغل فقط تلك التي يمكنها أن تدر أقصى ربحية، بينما من شأن المنشآت المتنافسة أن تشغل كل التجهيزات مادامت هناك إمكانية لتحقيق أي ربح من تشغيلها (ص ٨٧).كما تنبغي ملاحظة أنه ناقش حالة تناقص التكلفة الحدية- وبالتالي، ضمنًا أيضًا، تقديم المعنى الصحيح 'لتناقص التكلفة' الذي أحكمه إديجورث بعد ٦٠ سنة من ذلك. أخيرًا، شدّدَ كورنو على حقيقة أن العناصر الثابتة في التكلفة الكلية لا تؤثر على السعر، وذهب، بشكل خاص، إلى أن التكلفة لا تؤخذ بالاعتبار إذا كانت كلها ثابتة وبالتالي فإن التكلفة الحدية تساوي صفرًا.

التحليل الجزئى (انظر القسم السادس، أدناه). كما أنها أيضًا تعتمد حصرًا على معايير النهاية القصوى maximum التى يقدمها التفاضل والتكامل calculus، أى أن وجود existence وفرادة uniqueness النهاية القصوى مثبتان، وإن الطريقة التى يتأثر بها السعر الأمثل للمحتكر بتغير معين فى التكلفة هى طريقة محددة determined وذلك بالنسبة للتغيرات الصغيرة فقط[٢٩٦]. ولكن بالرغم من هذه وغيرها من الانتقادات التى يتعذر تقديمها هنا[٢٩٧]، فقد كان ذلك عملاً ممتازًا ينبغى أن نبدى أقصى إعجاب به، وكذلك بمعالجة الضرائب على السلع فى ظل الاحتكار (الفصل السادس)[٢٩٨].

فى الفصل الثالث عشر من الكتاب الخامس، أعاد مارشال طرح هذا التحليل عن طريق تكنيك خاص به لن يعتبره أحد أفضل من تكنيك كورنو. ولكنه أضاف شيئًا يعود إليه حقًا. فكورنو كان قد أدرك بالفعل أن بنية التكلفة لدى المحتكر قد تكون أكثر ملائمة من تلك الخاصة بصناعة تنافسية معينة. ولكن توضيح الأهمية الكاملة لهذه الإمكانية قد تُرك إلى مارشال ليقدمه وفق لمساته الكاملة المستمدة من معرفته العملية: إذ ترقى محاججته بالفعل إلى إنكار وجود

---

(٢٩٦) إن المعايير التى يقدمها التفاضل والتكامل calculus لمعرفة ما إذا كانت دالة مستمرة ذات متغير واحد تظهر قيمة قصوى فريدة maximum unique هى أن المشتقة الأولى للدالة ينبغى أن تختفى وأن مشتقتها الثانية يجب أن تكون سالبة؛ وأن هذه المعايير تجيب على السؤال بالنسبة لفترة interval قصيرة فقط ولا تقول شيئًا عما إذا كانت نفس الدالة تبدى نهاية قصوى أخرى بعد ذلك أل interval. ومع ذلك، وضعَ كورنو فرضياته حول شكل دوال الإيراد الكلي والتكلفة الكلية بطريقة معينة تتيح نهاية قصوى فريدة. ولكن برهانه الذى يفيد بأن زيادة صغيرة فى التكلفة الحدية ترفع السعر الأمثل للمحتكر (ولو أكثر حينا وأقل حينا آخر من مقدار الزيادة وذلك وفقًا لشكل منحنى الطلب) تقيّده بصورة جدية الفرضية القائلة إن الزيادة فى التكلفة والسعر ضئيلة جدا بحيث يمكن إهمال مربعاتها (وأسسها الأعلى) وحواصل ضربها. وفى §32 من الفصل الخامس، حاول كورنو تحرير نفسه من هذا القيد وذلك بشطر الزيادتين، حينما لا تكونا صغيرتين، إلى عناصر صغيرة وبالانتقال من شكل التكلفة القديمة إلى الشكل الجديد بواسطة هذه الخطى الصغيرة التى يُعتقد إن برهانه يسرى على كل واحدة منها. ربما من الواضح لماذا هذا هو مدخل غير مقبول.

(٢٩٧) وبشكل خاص، فإن برهان كورنو الوارد فى الصفحات ٨٧-٨٩ من الفرضية القائلة إن السعر الأمثل للمحتكر أعلى دائمًا من السعر فى ظل المنافسة البحتة حتى حينما، عند إنتاج كميات متساوية، "تكون التكاليف لدى المنتجين المتنافسين دائمًا أعلى مما يمكن أن تكون عليه فى ظل احتكار ما" هو برهان يمكن الاعتراض عليه.

(٢٩٨) حاججَ مارشال من خلال الإيراد الصافى الكلى للمحتكر أكثر مما فعل ذلك من خلال الشرط الحدى (Monopoly Revenue Schedule, Principles, p. 539). وهذا يبين لماذا أدهشَ منحنى الإيراد الحدى، الذى أعاد التشديد عليه جامبرلن وروبنسون، الاقتصاديين حوالى عام ١٩٣٠ كشيء يتمتع ببعض الجدة.

فرضية مسبقة تعتبر إن السعر الذى يضعه عادة احتكار صناعى حديث هو أعلى، وأن الكمية المنتجَة أقل، مما يمكن أن يكونا عليه لو أنتجت نفس السلعة 'فى ظل المنافسة الحرة'. ومرة أخرى، كان كورنو يعلم طبعًا، ولكنه فشل فى التشديد على أن السعر الاحتكارى هو سعر محدد determinate بمعنى معين يختلف عن المعنى الذى يكون فيه السعر التنافسى determinate: ففى ظل المنافسة البحتة، يتعين على المنشآت قبول السعر السائد؛ فى حين لا يكون المحتكرون تحت مثل هذا الإكراه وأن بوسعهم وضع أسعار تقل عن المستوى الأمثل القائم وذلك أما لأسباب إستراتيجية تتعلق بأرباحهم الخاصة أو لأسباب أخرى تفيد جهة أخرى، وبخاصة زبائنهم. وقد أدرك مارشال ما يعنيه هذا. وهكذا انفتحَ أفق على مجموعة واسعة من الظواهر والمشاكل المهمة[٢٩٩]، الذى عاد ليضيع حالاً مرة أخرى فى ضباب الإيديولوجيا[٣٠٠]. ولكن مارشال، مثل كورنو، فشل فى الاهتمام بدرجة كافية بجانب مهم من الإستراتيجية الاحتكارية: التمييز السعرى Price Discrimination. لقد تطورت نظرية هذا الجانب فى شكل أولى على يد دوبو، وفالراس[٣٠١]. وإديجورث. ويبين تقديم بيجو Pigou لهذا النطاق من المشاكل فى عمله Wealth and Welfare مدى فهم اقتصاديِّى الفترة محل الدرس للتمييز السعرى. كما لا ينبغى أن ننسى أن المتخصصين فى الحقول التطبيقية، وبخاصة فى النقل، ذهبوا أبعد من ذلك[٣٠٢].

---

(٢٩٩) انظر: 8-6§§ من الفصل المتعلق بالاحتكار، وبخاصة محاجحة مارشال حول ما يسميه هو مكسب التسوية compromise benefit، ص ٥٤٩. لاحظ مرة أخرى: إن مارشال لم يضف فى هذا الفصل إلاّ القليل، إن أضاف شيئًا أصلاً، إلى الهيكل العظمى التحليلى لدى كورنو؛ ولكنه هنا، كما فى مواضع أخرى، طورّ منه، بفضل بصيرته الواسعة والعميقة، تحليلاً اقتصاديًا كان قد قزّمَ ذلك الهيكل والعمل التحليلى الأرفع للفترة اللاحقة على حد سواء. وقد تم تصور حتى المتمّم الإحصائى لنظرية الاحتكار بشكل واضح.

(٣٠٠) ومع ذلك، فإذا كان إدراك مارشال الواسع والعميق للظواهر الاحتكارية وشبه-الاحتكارية فى عهده قد فشل فى أن يعطى ثماره، فإن عظمته التاريخية تبرز على نحو ساطع لأنه أبصر فى تلك الظواهر أكثر من نتاج لجشع لا يقوم على أداء دور ما functionless rapacity، أو، كما وضعها اقتصادى بارز من اقتصاديى وقتنا الحاضر، نتاج لرغبة المنتجين بحياة سهلة.

(٣٠١) Elements, §§ 382-4. آمن فالراس بأن التمييز ممكن فى 'المنافسة الحرة' أيضًا. وهو يشكل مثالاً مهما – ولكن ليس فى التوازن التام للمنافسة البحتة – على ضرورة التمييز الدقيق بين الخواص التى تعرّف المنافسة، والخواص التى تعرّف التوازن، والخواص التى تعرّف التوازن التنافسى. ومع ذلك، لم يرتكب فالراس أى خطأ: إذ وجد أن التمييز لا يخرق ظروف التوازن إلا عند وجود عناصر من الاحتكار.

(٣٠٢) لا يمكننى أن أجد أى برهان للظروف التى يمكن فى ظلها أن يحسّن التمييز وضع كل الأطراف المعنية بما فيها الطرف الذى وُضعَ التمييز ضده. ولكن حالة المحار لدى هادلى Hadley تقدم-

[(ج) احتكار القلة والاحتكار الثنائى] ومع ذلك، ترك لنا كورنو ارثين آخرين. الأول هو نظرية معينة لاحتكار القلة oligopoly(٣٠٣) أو الاحتكار الثنائى duopoly، كما أصبحت تسمى من زاوية الحالة الخاصة التى غالبًا ما تُناقش. وكما أشرنا من قبل، فقد عثر كورنو على احتكار القلة فى طريقه حينما كان يضيف، انطلاقًا من الاحتكار، منشأة واحدة، منشأتين، ثلاثة،... منشآت متنافسة ذات أحجام مقاربة إلى أن استقر على 'المنافسة غير المحدودة' illimited competition (unlimited)، التى اشتق لها، بصورة صحيحة، موضوعة أخرى من تلك الموضوعات المعروفة لكل مبتدئ، أى أن السعر يساوى التكلفة الحدية عند توازن المنافسة البحتة. وكانت محاججته، فى بدايتها كما فى نهايتها، مقبولة إلى الحد الذى بلغته. وعليه، فليس ثمة شيء طبيعى أكثر من استخدام الطريقة نفسها للتوصل إلى الأوضاع الوسيطة. فإذ سلّمَ كورنو، لغرض البساطة، بوجود متنافس واحد فقط؛

=مثالاً طريفًا يبين هذه الإمكانية. تصورْ أن هناك كمية من المحار، بمقدار سيارة شحن، يمكن بيعها فى سوق محلى (أ) مقابل ١٥٠ دولار، وإن القرية (أ) ترتبط بالقرية (ب)، التى تنتج المحار، بطريق سكك حديد يكلف ٢٠ دولار لسيارة الشحن كحد أدنى. المنتجون فى (ب) مستعدون فقط لتزويد نصف سيارة شحن يوميًا بتكلفة ٦٢،٥٠ دولار. ولكن نظرًا إلى أنه يتعين عليهم أن يدفعوا تكلفة شحن كل السيارة، فإن الصفقة ستحملهم خسارة قدرها 7,50 دولار (62,50 + 20 – ٧٥). على أى حال، ثمة قرية أخرى قريبة، (ج)، يكون منتجو المحار فيها مستعدين لبيع كمية منه مقدارها نصف سيارة شحن، مما يملأ النصف الآخر من السيارة، بتكلفة 62,50. يكلف النقل من القرية (ج) إلى القرية (ب) خمسة دولارات. ومن الواضح، أن الصفقة تصبح ممكنة بحيث 'تستفيد' كل الأطراف منها – المستهلكون فى (أ)، المنتجون فى كل من (ب) و(ج) والسكك الحديد – إذا وافق المنتجون فى (ب) و(ج) على تقاسم الدولارات الخمسة، وهو ما يمكن تحقيقه لو تقاضت السكك الحديد أجور شحن تمييزية عن نفس الخدمة المقدمة للناس فى (ب) و(ج). Arthur T. Hadley, Railroad Transportation, 1885, ch. 6, pp. 116 ff..

(٣٠٣) يعود إدخال هذا المصطلح إلى السير توماس مور Thomas More (انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، أعلاه). وقد أعاد إدخاله كارل شليسنغر Karl Schlesinger (Theorie der geld -und- Kreditwirtschaft, 1914)؛ يو. ريسى U. Ricci (Dal protezionismo al sindacalismo, 1926)؛ وجامبرلن Chamberlin (المصدر السابق). ولكن لم يجرِ استعمال ذلك المصطلح خلال الفترة المدروسة لاهتمام الكتاب بحالة الاحتكار الثنائى فحسب duopoly. أما كورنو، فنظرًا إلى أنه استعمل مصطلح 'المنافسة غير المحدودة' بمعنى مصطلح المنافسة البحتة الذى نستعمله نحن، فمن الممكن أن يُعزى له مصطلح 'المنافسة المحدودة'. وقد استعمل بيجو مصطلح 'المنافسة الاحتكارية'. ويستعمل أحيانا مصطلح 'الاحتكار غير الكامل' للإشارة إلى حالة يسيطر فيها متنافس واحد، من بين متنافسين عدة، على جزء كبير من ناتج صناعة ما بحيث يستطيع التأثير على السعر بجهده الخاص بينما يتعين على الآخرين قبول السعر الذى 'يضعه هو'. انظر، مثلا: Karl Forchheimer,'Theoretisches zum unvollstandigen monopole,' Schmollers Jahrbuch, 1908. إن هذه الحالة من القيادة السعرية لا تطرح مشاكل احتكار القلة 'الأصلى' وقد أهملها ضمنًا بالفعل معظم من كتبوا حول الموضوع خلال الفترة المدروسة.

وإذ أهملَ تكلفة الإنتاج[٣٠٤] لغرض البساطة أيضًا، فأنه انقادَ بسهولة للاعتقاد بأن هذا المتنافس، حينما يكون هناك محتكر فردى واحد، سيعرض فى السوق- التى يُفترض أنها تامة- تلك الكمية من السلعة (المتجانسة تمامًا) التى تعظّم إيراده؛ حيث يبقى إنتاج المحتكر الفردى السابق كما هو. وعندئذ يكيّف هذا المحتكر الفردى السابق إنتاجه للوضع الجديد مما يحمل القادم الجديد على فعل المثل، وهكذا... الأمر الذى يقود إلى هبوط السعر بشكل تلقائى مع كل خطوة يجرى فيها طرح الناتج الكلى المتحقق فى المزاد العلنى. وأوضح كورنو، بشكل لا يخلو من الدقة عبر جهازه القائم على منحنيات رد الفعل[٣٠٥] Reaction Curves. إن هذا التكييف التدريجى للكميات يؤدى، فى ظل فرضياته، إلى حالة فريدة من التوازن المستقر، أى حالة يبيع فيها المحتكران الثنائيان كميات متساوية عند سعر يقل عن السعر الاحتكارى الفردى ويزيد على السعر التنافسى والذى، عند الابتعاد عنه، تجرى استعادته 'بواسطة سلسلة من ردود الأفعال يتدنى عددها بشكل ثابت' (op. cit. p. 81).

ونظرًا إلى أن هذه النتيجة أصبحت العمود الفقرى للعمل اللاحق حول احتكار القلة ونقطة الانطلاق فى مناقشة تواصلت حتى ثلاثينيات القرن العشرين-

(٣٠٤) إن مثال كورنو، وهو عينان ينتجان ماءً معدنيًا من نوعية متماثلة، يطرح فرضية تم تبنيها بشكل شامل تقريبًا فى المناقشة اللاحقة حول الاحتكار الثنائى، أى إن بنى التكلفة متماثلة بالضبط فى ظل الاحتكار الثنائى. ويبدو أن هذا يُبرز المنطق البحت للوضع الذى يضم محتكرين اثنين. وبالفعل، فإنه يعرّف حالة خاصة جدا ويمثل عنصرًا من أوضاع الاحتكار الثنائى له أهمية خاصة بالنسبة لحالة احتكار القلة الأكثر عمومية ويمكننا فى الغالب من تقليص نطاق ال indeterminateness. ومن الممكن تبرير مدخل كورنو على أساس الامتيازات التى يتمتع بها كرائد. ولكن الكتاب الذين تعاملوا مع المشكلة من بعده كان عليهم أن يدركوا أنهم لم يكسبوا، بل خسروا، شيئًا ما من الأخذ بنفس الفرضية. ويبدو إن مارشال هو الوحيد لذى أدرك هذا الأمر كليًا.

(٣٠٥) إذا وضعنا منتجات أحد المحتكرين، المحتكر الفردى السابق، على المحور X من نظام الإحداثيات المتعامدة، ووضعنا منتجات المحتكر الآخر على المحور Y، فإن منحنيات رد الفعل تبين المعادلات التى تمثل شرط الإيراد الأقصى لكلا المحتكرين (فبالنسبة للمحتكر الأول، مثلاً، إذا رمزت D1 وD2 إلى الكميات التى يعرضها كلاهما وإذا رمزت f (D1 + D2) إلى السعر، فإن f (D1 + D2) + D1 f' (D1 + D2) = 0). أى أن منحنى رد الفعل يبين، للمحتكر الثانى، الكمية التى سيعرضها هو حينما يعرض المحتكر الأول أى كمية معطاة (op. cit. p. 81 and figs. 2 and 3). إن كلا منحنيى رد الفعل مقعران من ناحية نقطة الأصل ويتقاطعان فى نقطة وحيدة وبطريقة ما بحيث إن هذه النقطة تحقق شرط الاستقرار. (للإطلاع على التفسير الكامل، انظر الملاحظة السابعة عشر من ملاحظات فيشر: 'Notes on Cournot's Mathematics'، الواردة فى المقدمة التى كتبها فيشر للترجمة الإنجليزية لكتاب كورنو Researches).

سواء كهجوم عليها أو تسليمًا بها- فسنحاول، لاستخلاص مغزى القصة[٣٠٦]، أن نوضح لأنفسنا قبل كل شيء كيف ينبغي أن نفكر في حل (أو معالجة) كورنو Cournot's solution وماذا كان يمكن أن نتوقع، في غياب المعلومات التاريخية، أن تكون عليه التطورات الأبعد. أولاً، ينبغي أن يكون من الواضح أن حل كورنو لا يجافي العقل. فليس صحيحًا أنه تصورَ أن محتكريه الاثنين يتصرفان وفقًا لفرضية حول سلوكهما تناقضها الوقائع على الدوام، أي فرضية أن كلاً منهما يأخذ الكمية التي يعرضها الآخر ككمية ثابتة بينما هو لا يتمالك نفسه وهو يشاهد الآخر يواصل تكييفها. فلا وجود لمثل هذه الفرضية. فكل المطلوب هو أن كلاً منهما يختار هذه الطريقة الخاصة لمعرفة الكيفية التي سيرد بها الطرف الآخر، أو أنه يأخذ إنتاج الطرف الآخر كمعطى في هذه اللحظة وكدليل يسترشد به في خطوته المقبلة. ويجب أن يكون من الواضح بنفس الدرجة، رغم ذلك، أن السلوك الذي يختاره كورنو لا يمثل السلوك الممكن الوحيد أو حتى السلوك 'العادي'. فقد يتفق المحتكران على التعاون. أو، قد يضعان معًا السعر الاحتكاري دون أي اتفاق، صريح أو ضمني[٣٠٧]. أو، يمكن أن يحارب أحدهما الآخر بقصد إقصاء أو إبعاد

(٣٠٦) فهذا سيكون مفيدًا لنا أكثر مما كان سيكون عليه تقديم تفاصيلها. وللإطلاع على هذه التفاصيل، أشيرُ مرة أخرى إلى الفصل الخامس من عمل فون ستاكلبيرغ: Marktform und Gleichgewicht 1934))، رغم أنني لا أستطيع الاتفاق كليًا مع تاريخه للعمل الخاص بمشكلة الاحتكار الثنائي أو مع نظريته هو للاحتكار الثنائي. انظر عرض البروفيسور ليونتيف لكتاب فون ستاكلبيرغ von Stackelberg: 'Stackelberg on Monopolistic Competition,' Journal of Political Economy, August 1936.

(٣٠٧) كان كورنو يعي، طبعًا، إمكانية التحالف، وكان على حق حينما استبعد هذه الإمكانية لكي يعالج الاحتكار الثنائي. كما كان يعي أيضًا إمكانية أن الاثنين يمكن أن يقررا بشكل مستقل تقاضي السعر الاحتكاري، ولكنه استبعد هذه الإمكانية على أساس أن أحد المحتكرين، في أي لحظة معطاة، يمكن أن تحفزه على أخذ خطوة أخرى، ضمن سلسلة كورنو من ردود الأفعال، الميزة المؤقتة التي ينالها بهذا الشكل (المصدر السابق، ص ٨٣). ولكن من السهل بدرجة أقل تبرير هذا. ذلك أما لأن كلا المحتكرَيْن رشيد بشكل تام ومتساو ويواجهان سوقًا تامًا بصورة مثالية يتحول فيها الزبائن كرد فعل على أقل اختلاف في السعر وحيث لا توجد اختلافات أخرى في معروضاتهما، حتى ولو في الموقع أو ملائمة الخدمة المقدمة: وبالتالي لا يأمل أي منهما أن يكسب، أو يخشى أن يفقد، أكثر من نصف السوق حتى ولو بصورة مؤقتة، وأن من العسير جدا أن نستمد العزاء من تنبيه كورنو العام القائل 'أنه يتعذر افتراض إن الناس بعيدون عن ارتكاب الخطأ في الجانب الأدبي' لأن الخطأ المعني، في ظل فرضياته، كان سيكون واضحًا جدًا. أو، إن الوضع لا يحقق بعض أو كل تلك الشروط: إذ تصبح كل محاججة كورنو غير قابلة للانطباق عندئذ. ينبغي على القارئ أن يلاحظ حقيقة أننا نملك هنا إمكانية حل فريد ومستقر عند السعر الاحتكاري ما دام أن ليس هناك اتفاق بين المحتكرَيْن بالضبط. وحينما يتعاونان بالفعل، يبرز السؤال المتعلق بكيفية تقاسم المكسب=

المنافس خارج حلبة الأعمال أو بقصد حمله على التوافق مع نمط معين من السلوك. وحينما يفعلان ذلك، فقد يلجأ أحدهما أو كلاهما إلى الخداع. إن أيًا من هذه التصرفات يمكن أن يقود أخيرًا إلى وضع مستقر. ولكن ليس ثمة ضمانة أن ذلك سيحدث، وحتى إذا حدث، فسيحدث فى معظم الحالات عن طريق تدمير نمط الاحتكار الثنائي على وجه التحديد. وهكذا، وإلى الآن، فإن الشيء الوحيد الذى يمكن تأكيده حول هذا الأخير، دون إدخال فرضيات أخرى هو أنه ليس هناك حلاً عامًا كما يبدو[٣٠٨]. ومع ذلك، نرى حالاً أنه مع أن السلوك الذى يختاره أحد المحتكريْن أو المحتكر ضمن أقلية يعتمد جزئيًا على نوعيته هو - وإلى الحد الذى يكون فيه الأمر كذلك، فإن كل ما نستطيع أن نفعل هو أن نذكر الأنماط المحتملة من السلوك- بيد أنه يعتمد أيضًا جزئيًا أيضًا على وضع النشاط الاقتصادى العام ومكانة المنشأة بالمقارنة مع مكانة منافسيها، وبخاصة بنى التكلفة لديها ولدى منافسيها. وهذا يفتح طريقًا يسمح بالخروج من المأزق ويقود إلى نتائج كثيرة، خاصة بأوضاع محددة ولا تفعل فى الغالب سوى تقليص نطاق 'عدم التحديد' indeterminateness، ولكنها لا تخلو من الأهمية، رغم ذلك.

ومما سبق نعلم لماذا أهمل كورنو كل هذا: ففى مسودته الموجزة لنظرية تحديد السعر، كان كورنو يرغب بشكل واضح أن يتبع، انطلاقًا من الاحتكار البحت، خطًا غير مثلوم من التفكير unbroken line of reasoning من شأنه أن يتصاعد إلى حالة المنافسة البحتة (المنافسة غير المحددة 'illimited') دون أن يترتب عليه تغيير أى شيء سوى عدد المتنافسين. وعلى هذا الخط، لم يصادف كورنو شيئًا غير تكييف الكمية، وبالتالى فليس من غير الطبيعي أن هذا النمط قد تَحولَ لديه إلى وضع أساسى. ولذلك، فإن النقد الذى يمكن أن يُوجه له يكمن فى أنه أهمل أو تجاوزَ حقيقة أن هناك عوامل تفرض نفسها حينما نغادر حالة الاحتكار البحت، وهى عوامل تغيب فى هذه الحالة وتختفى مرة أخرى كلما اقتربنا من

=الاحتكارى الذى يحققانه بشكل مشترك- وهو سؤال ليس له حل فريد أو أى حل قط. ولكن سؤالاً كهذا لا يبرز حينما يتصرف المحتكران بصورة مستقلة.

(٣٠٨) غالبًا ما يعبّر عن هذا بالقول، عمومًا، أن المشكلة غير محددة indeterminate. ولكن، كما أوضح باريتو، ففى كل الحالات التى ينشأ فيها انعدام الحل عن عدم توافق أهداف المحتكريْن، فمن الصحيح أكثر أن نتحدث عن وجود حلول كثيرة overdeterminateness (Manuel, p. 597).

المنافسة البحتة؛ وبعبارة أخرى، فإن الخط المثلوم من الاحتكار إلى المنافسة هو مرشد مضلل. ولذلك، فإن الخطى التحليلية المقبلة التي يلزم اتخاذها- حينما اكتشف الاقتصاديون حل كورنو وشرعوا بالاهتمام به بدءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر- كانت تتمثل في إدراك هذا الوضع، إدراك تلك العوامل التي تشكل ستراتيجية السعر، وتطوير النظرية للعوامل الأكثر أهمية التي كان من شأنها كلها أن تفتح حقلاً مفيدًا وهو حقل مشاكل تحديد السعر في الصناعة الحديثة بما فيها، بين أمور أخرى، مشكلة 'الأسعار المسلمّة' delivered prices أو مشكلة التمييز السعري الموضعي locational price discrimination. وهذا كان من شأنه أن يربط التحليل البحت بالواقع 'المؤسسي' وأن يخلق نظرية سعرية أغنى وأنفع.

من الناحية الفعلية، ومع تأخر يزيد على نصف قرن، فقد وصلنا إلى هذا الموقف تقريبًا، رغم أن هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. يمكن أن نشير حالاً إلى عمل البروفيسور جامبرلن كعلامة بارزة على هذه الطريق[٣٠٩]. ولكن الفترة محل الدرس لم تشهد سوى تحقيق القليل مما يبشر بهذا التطور. وكأمثلة على ذلك، أذكرُ تشديد مارشال المتكرر على حقيقة أن المحتكرين الثنائيين (محتكري القلة) إذا كانا يتصرفان فرديًا في 'ظل قانون ما لتزايد الغلة'، فإن المحتكر الذي يستطيع أن يحقق أقصى ميزة نسبية يمتلك إمكانية 'إقصاء كل منافسيه عن الساحة' مما يتضمن، مع أن مارشال لا يقول هذا[٣١٠]، الاعتراف بنوع مهم بصورة خاصة من'القيادة السعرية'[٣١١]. كما أشيرُ إلى المحاولة التي قام بها إديجورث لمعاملة الاحتكار الثنائي كحالة قصوى من الطلب المرتبط على سلع محتكرة[٣١٢]. وبالنسبة

(٣٠٩) يبدو لي أن الأهمية الرئيسة لعمل جامبرلن: Monopolistic Competition تكمن بعيدًا عن مشكلة احتكار القلة البحت. ولكنه، في الفصل الثالث، عالج هذه المشكلة أيضًا وفقًا للقول المأثور: 'الاحتكار الثنائي ليس مشكلة واحدة بل مشاكل عدة'، أي أنه اعتراف بضرورة القيام بتحليل نظامي لكل الأنواع الممكنة من السلوك. ولا أفهم بتاتًا لماذا وصف البروفيسور فون ستاكلبيرغ von Stackelberg هذا الموقف بأنه 'انتقائي' ما دام موقفه، رغم اختلافه، يصل إلى نفس الاستنتاج أخيرًا، بقدر تعلق الأمر بهذه النقطة.

(٣١٠) تعرضت الفقرة، التي تظهر في الطبعة الأولى على صفحة 485n إلى عدد من التغييرات فيما بعد. فإذا كان معنى ذلك إن مارشال لم يكن مرتاحًا تمامًا من الفقرة، فلا يسعني سوى الاتفاق معه.

(٣١١) تنشأ القيادة السعرية price leadership، بدلاً من الاحتكار، حينما لا تستطيع، أو لا تحبذ، المنشأة الأقوى إقصاء كل منافسيها. وهذا يعني أن من غير الحكمة، مع أنه لا يثير الاعتراض من الناحية المنطقية، أن نهمل كليًا الاحتكار غير الكامل أو الجزئي في أي معالجة لاحتكار القلة.

(٣١٢) In his paper.'La teoria pura del monopolio.' Giornale degli Economisti, 1897, trans. in: Papers Relating to Political Economy, vol. ١, pp. ١١١ et seq..

للبقية، على أى حال، فإن معظم العمل المنجز يأتى كنقد عقيم أو كدفاع عقيم بنفس الدرجة عن حل كورنو. وكان ج. بيرتراند J. Bertrand، بقدر ما أعلم، أول من هاجم هذا الحل على نحو شكّل تحديًا لها كقضية مبدأ، ولكن المحاولة غير كاملة إلى حد بعيد(٣١٣) بحيث أشكُ بأنها كانت ستترك انطباعًا قويًا لو لم يتبرأ مارشال، وإديجورث، وارفنج فيشر، وباريتو،(٣١٤) من حل كورنو، ولو لأسباب أخرى كليًا أو جزئيًا. وبحلول نهاية القرن، لم يتبقَ، بين الاقتصاديين الكبار، من يدافع عنه سوى فيكسل(٣١٥)، وأن بيجو، حوالى العام ١٩١٢ فى عمله Wealth and Welfare، كان قادرًا على أن يكتب بأن عدم التحديد indeterminateness، أو، بعبارة أدق، وجود مدى من indeterminateness لكمية من الموارد المخصصة للإنتاج فى أوضاع الاحتكار الثنائى، كان 'مقبولاً الآن من قبل الاقتصاديين الرياضيين'. ومع أن هذا الموقف مقبول حقًا حينما توضع المشكلة بعمومية تامة، أى دون أى معلومات مهما كانت باستثناء أن هناك عدة بائعين (أو مشترين) يمكن لكل واحد منهم أن يؤثر على السعر والإنتاج بدرجة مهمة، فإن القارئ سيدرك أن هذا لا يشكل سوى خطوة أولى تدعو إلى مزيد من التحليل فى ضوء معلومات (فرضيات) إضافية. ولذلك، فلن يستغرب القارئ حينما يعلم، مفترضين الضعف الأساسى للانتقادات وعقمها، إن حل كونو قد انبعثَ خلال عشرينيات القرن العشرين، وهو انبعاث اندمج فى الوضع المشار إليه آنفًا.

[تتوقف المخطوطة هنا. وما دام ج. شومبيتر أشار، فى بداية هذا القسم الفرعى (٤ ج)، إلى إن كورنو ترك إرثين كان أحدهما نظرية حول احتكار القلة، فيبدو إن الفقرات الثلاث التالية، التى ترتبط بمساهمات كورنو حول الاحتكار

---

(٣١٣) Journal des Servants, September 1883. يعزو بيرتراند إلى كورنو فرضية إن كل محتكر ثنائى يعرض سعرًا أقل من المحتكر الثنائى الآخر مما يعنى إساءة فهم محاججة كورنو ويشير إلى نتيجة أسوأ من النتيجة التى توصل كورنو إليها.

(٣١٤) Cours, ı, p. 67، وكذلك، بصورة مختلفة، فى: Manuel, pp. 595 et seq.. وتتكرر المعالجة الأخيرة فى مقالته الواردة فى الـ Encyclopedia وهى ترقى ببساطة إلى "إثبات overdeterminateness للمشكلة" التى ذكرناها آنفا. ولكن باريتو (Manuel, pp. 601 et seq) أشار بالفعل إلى كثرة الأنواع الممكنة، التى يكون بعضها محددًا determinate، والتى نميزها فى وقتنا الحاضر، وبالتالى فهو يمتلك بعض الحق فى أن يعتبر رائد النظرية الحديثة لاحتكار القلة.

(٣١٥) انظر محاججة فيكسل الموجزة فى عمله Lectures ı, pp. 96-7، وكذلك استعراضه الأكثر إحكامًا نوعًا ما لعمل بولى Bowley: Mathematical Groundwork (المنشور فى: Economisk Tidskrift, 1925؛ الترجمة الألمانية فى: Archiv fur Socialwissenschaft und Sozialpolitik, October 1927 [مع مقدمة كتبها ج. شومبيتر]).

الثنائي، تأتي في سياق منطقي. كُتبت هذه المعالجة في وقت أبكر وكانت مطبوعة وكُتبت حولها ملاحظات كثيرة بقلم رصاص.]

ترك كورنو إرثًا آخر. فقد عالج، في الفصل التاسع من عمله Researches، حالة تختلف عن الاحتكار الثنائي ولكنها تحمل تشابهًا أساسيًا به. ثمة سلعتان مختلفان، يسيطر على كل منهما محتكر معين، تُطلبان بشكل مشترك من قبل منتجين متنافسين ينتجون سلعة ثالثة لا تخدم أي غرض آخر مهما كان. إن هذا الأمر يفتح أفقًا على مجموعة واسعة من الترتيبات الصناعية ما نزال بعيدين جدا عن استكشافها لحد الآن. وعلاوة على ذلك، تعلّم معالجة (أو حل) كورنو دروسًا مهمة حول كيفية درس مشاكل من هذا النوع وحول تبسيطات مفيدة يمكن إدخالها كوسائل لتحقيق نتائج أكثر. وتحمل هاتان الميزتان أهمية واعدة. ولكن فيما عدا ذلك، فإن معالجة كورنو عرضة لاعتراضات تشبه تلك التي أثيرت ضد معالجته لمشكلة الاحتكار الثنائي المباشر. فقد ترك كورنو أسعار هاتين السلعتين تتحددان بشكل مستقل عن طريق الشرط القائل إن كل محتكر يحاول أن يعظم إيراده الصافي الخاص به، مفترضًا هذه المرة أن سعر السلعة الأخرى معطى؛ أي إن كورنو افترض تصرفًا معينًا لا يشكل غير تصرف واحد فقط من تصرفات عدة ممكنة والذي، علاوة على ذلك، لا يقود دائمًا إلى وضع من التوازن المستقر حتى إذا تم إدراكه. يمثل إديجورث وبولي وفيكسل أهم الكتاب الذين حملوا المناقشة أبعد. ولكن المواد الأكثر قيمةً بالنسبة لتحليل مشاكل من هذا النوع ينبغي العثور عليها في كتاب مارشال الخامس.

وبالنسبة للاحتكار الثنائي، فلدينا نموذج نظري أي نظرية المبادلة المنعزلة. فعدم تحدد indeterminateness النظرية الأخيرة كان قد أدركه جيدًا كُتاب كثر من القرن الثامن عشر مثل بيكاريا. وقد شدد كارل منجر، ومن بعده النمساويون، على هذه النتيجة لأنها كانت جزءا من محاججتهم لإثبات تحدد determinateness سعر التوازن التنافسي. إن أسهل طريقة للتحقق من هذا تكون في دراسة حالة سوق الخيول لدى بوهم-باورك حيث يبقى سعر الحصان indeterminate ضمن حدود تقديرات المنفعة لدى المشتري والبائع إلى أن يقلص العددُ المتزايد من المشترين والبائعين المدى إلى نقطة معينةٍ في آخر الأمر[٣١٦]. وما حاول النمساويون التعبير

(٣١٦) يتعذر طبعا، في حالة سوق يتعامل مع وحدات كبيرة كالخيول، تقليص المدى إلى نقطة معينة=

عنه كان إديجورث قد عبّرَ عنه بمزيد من الصحة والدقة فى عمله Mathematical Psychics عام ١٨٨١[٣١٧] حيث جرى استعمال جهاز منحنيات السواء والتعاقد بالضبط لأغراض تحليل مدى الـ indeterminateness فى الاحتكار الثنائى. وقد بسّطَ مارشال المشكلة بواسطة مثاله حول سوق التفاح والجوز (Principles, p. 416، والملحق، الملاحظة الثانية عشرة). وأضاف مارشال، هناك أيضًا، نتيجة بيرى[٣١٨]، أى إذا كانت المنفعة الحدية لإحدى السلعتين المتبادلتين ثابتة- وهى حالة لها بعض القيمة كمقاربة حينما تكون السلعة المعنية هى النقود- فإن الكمية المشتراة من السلعة الأخرى ستكون محددة بشكل فريد 'بأى مسلك ربما تكون المقايضة قد استهلته'[٣١٩].

إن هذا الارتباط بين نظرية الاحتكار الثنائى أو احتكار القلة وبين حالة المبادلة المنعزلة يعلّمنا أن نرى المشكلة الرئيسية فى تحديد العوامل التى تقلص مدى عدم التحديد indeterminateness. ومع ذلك، فإن نظرية المبادلة المنعزلة لا تقول سوى القليل عن هذا حقًا. وفى جميع الحالات من هذا النوع التى تظهر فى الصناعة المعاصرة، وبخاصة فى أسواق العمل المعاصرة، فإن تحديد المدى التى يتوقع أن تهبط معدلات المبادلة فيما بينها ranges - وأحيانًا حتى التحديد الفريد لمعدلات المبادلة الفردية- سيعتمد على الظروف الخاصة للحالة التى يجب إدخالها وفقًا لفرضية خاصة. وسيعتمد النجاح على قدرتنا على إيجاد الفرضيات التى، مع

=بشكل محدد قط. ولكن القارئ سيدرك حالاً أن هذا الأمر لا ينطوى، من حيث المبدأ، على أى اختلاف جدى.

(٣١٧) انظر أيضًا مقالته فى: Giornale degli Economisti ; March 1891.

(٣١٨) Giornale Degli Economisti, June 1891.

(٣١٩) ومع ذلك، فالأمر ليس كذلك بشكل عام. وعند تحليل الأسواق القائمة فى الواقع يجسب أن نأخذ بالاعتبار حقيقة أن الصفقات المتحققة فى بداية السوق سوف تؤثر على الأسعار والكميات التى يجرى تبادلها فيما بعد فى السوق نفسه. وهذا يسرى على المنافسة البحتة بقدر ما يسرى على الاحتكار الثنائى أو احتكار القلة. ومع أن الأهمية العملية لهذا الأمر تقلصها، فى حالات عدة، حقيقة إن كل صفقة فردية تشكل عادة حلقة فى سلسلة من العلاقات المستقرة تعلّم كل طرف الشروط التى تتصرف كل الأطراف الأخرى فى ظلها، فمن الصحيح تمامًا أنه، للوصول إلى أسعار وكميات محددة بشكل فريد فى سوق تنافسى، من الضرورى وضع فرضيات محددة تبدو مصطنعة للوهلة الأولى. وهذا هو معنى 'الكوبونات' bons لدى فالراس و'إعادة التعاقد' لدى إديجورث (انظر: N. Kaldor,'A Classificatory Note on the Determinateness of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1934). وقد لا يكون من الزائد أن نلاحظ أن الاحتكار الثنائى أو احتكار القلة يُبرز ببساطة، وبتميز واضح على نحو خاص، بعض الصعوبات المنطقية التى سادت فى كل النظرية البحتة حول الأسواق.

أنها لا تسرى سريانًا عامًا، تغطى عددًا كبيرًا من الحالات أو تصف حالات فردية لها أهمية خاصة. ولكننا نواجه مرة أخرى، كما هو الحال فى الاحتكار الثنائى واحتكار القلة، نوعين من الصعوبات الهائلة: فما يشكل السلوك عمليًا هو التوقعات التى تتغير بسرعة فى خضم اضطراب التنمية الرأسمالية، أكثر مما تحدده المعطيات المشاهدة حول وضع ما؛ وحتى إذا كان الأمر ليس كذلك، فلا يمكن قط فهم الموقف كليًا وفق العوامل الموضوعية للوضع المعطى دون الأخذ بالاعتبار نوع الناس الذين هم فى وضع يسمح باتخاذ القرارات المهمة إستراتيجيًا والذين يكون عددهم، فى معظم الحالات، من القلة بحيث يجعل الاعتماد على الأنماط أمرًا متعذرًا.

٥- نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

نعلم من قبل أن معظم المنظّرين الكبار فى تلك الفترة لم يناصروا قط بصورة عمياء مذهب عدم التدخل، وهو الأمر الذى ثُبتَ أنهم كانوا يفعلونه أحيانًا. ومع ذلك، فمن المهم حتى أكثر، لأغراض هذا الفصل، التشديد على أنهم، كلهم، لم يكونوا مداحين لمفهوم المنافسة البحتة بصورة مطلقة. لقد أعاد فالراس حقًا، رغم إن مخططه حول تأميم الأرض يشكل استثناء، تقديم الفرضية القديمة القائلة إن حالة من التوازن التنافسى البحت تضمن، على الإجمال، حدًا أقصى من الإشباع لدى كل الأطراف المعنية. ولكنه قدّمَ هذا فى شكل جديد وصارم أوضح فيه بشكل تام كل الفرضيات ذات الصلة، رغم أنه لم يدرك كما يبدو إلى أى حد كان هو بذلك قد أختزل الأهمية العملية لتلك الحالة. ولكن يبدو إن مارشال قد أدرك ذلك. فهو لم يوضح فقط الحقيقة المبتذلة التى تقول إن الفرضية المعنية تفترض 'إمكانية إهمال كل الفروقات فى الثروة بين الأطراف المختلفة المعنية' (Principles, p. 532)، بل أنه أوضح أيضًا بأنه حتى إذا أهملنا هذه الحقيقة المبتذلة[٣٢٠]، فلا

(٣٢٠) وكما كان مارشال يعرف، فإن هذه الحقيقة المبتذلة تعنى عمليًا أقل مما تعنيه للوهلة الأولى. ذلك لأنها لا تقيم وزنا للآثار الممكنة لعدم العدالة على الدخل الاجتماعى Social Dividend، التى يمكن أن تكون مهمة جدا إذا فكرنا فى تطور الأخير عبر الزمن. وكما فى حالة حجة حرية التجارة، ينبغى علينا أن نميز بين الآثار على الرفاه ex visu of {انطلاقًا من} لحظة معينة من الزمن والآثار على الرفاه انطلاقا من التطورات التاريخية التى قد تعوقها الترتيبات الاجتماعية التى تزيد من'الرفاه' عند مستوى معين من الدخل الاجتماعى. ولكن التحليل الذى يقتصر جوهره الصارم=

نستطيع التأكيد على أن أسعار وكميات التوازن التنافسي تمثل بالضرورة الأسعار والكميات التي تعظّم الإشباع الكامل- مفترضين، لغرض المحاجة، إن هناك معنى لهذا المفهوم- بالمقارنة مع الأسعار والكميات التي يمكن أن تقدمها ترتيبات أخرى. وقد أوضح مارشال هذا من خلال حالات يمكن فيها زيادة 'الرفاه' عن طريق تقديم إعانات لتشغيل الموارد في صناعات معينة يصحب توسع الإنتاج فيها تحقيق وفورات أكثر مما في الصناعات الأخرى[٣٢١]. سنعود إلى هذا الموضوع وموضوعات مرتبطة في الاستطراد في الملحق بهذا الفصل. وفي الأثناء، يكفيني أن أوضح أن الإجراءات من النوع الذي تصوره مارشال تقع ضمن إطار أي تعريف معقول للتخطيط. لا شك بأن مارشال قد خدش السطح فقط. ولكن أي فرضية تشدد على أن قطعة معينة من التخطيط يمكن أن 'تحسّن' من أداء المنافسة التامة تصوريًا إنما هي صدع في حائط قديم وبالتالي تكتسب أهمية تاريخية كبيرة. ولم يكن بوسع أي نقد مجرد للرأسمالية وفقًا لخطوط أخلاقية أو حضارية أن يحقق هذا بالضبط- وذلك مهما كان هذا النقد مهمًا من نواحٍ أخرى. ولم يتأخر الآخرون، ومن بينهم إديجورث وباريتو، في توسيع هذا الصدع[٣٢٢].

ثمة عمل آخر كانت له أهمية أكبر بكثير. فقد وضع ثلاثة من الكتاب: فيزر وباريتو وبارون، الذين لم يتعاطفوا مع الاشتراكية قط، ما يعد النظرية البحتة

=على الستاتيكا يشجع على إهمال هذا التمييز ويبالغ في التشديد على الوضع القائم في لحظة معينة (انظر المناقشة حول اقتصاد الرفاه في ملحق هذا الفصل، أدناه).

(٣٢١) تتفق هذه الصياغة مع صياغة جوان روبنسون ('Mr. Fraser on Taxation and Returns.' Review of Economic Studies, February 1934) ومع صياغة ر. ف. كان R. F. Kahn ('Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935). ويتعرض عرض مارشال (op. cit. pp. 533-6) للاعتراض من نواح عدة (وبخاصة من زاوية مَنْ يمقتون استعمال مفهوم فائض المستهلك) ولكنني اعتقد بأن العبارة الواردة في المتن تعبر عما قصده مارشال بالفعل ويندر أن أنصفه النقد المعتاد. إن النقطة الرئيسية في هذا النقد لم توجه ضده في البداية بل ضد صياغة بيجو لمذهبه، وذلك في المقالة 'Pigou's Wealth and Welfare' التي كتبها أ. أ. يونغ A. A. Young (Quarterly Journal of Economic, August 1913). وتنصب هذه المقالة على فكرة مارشال القائلة إن الإعانات المقدمة للصناعات التي تحقق (نسبة إلى غيرها) وفورات كبيرة عند توسعها يمكن بشكل مفيد زيادتها من الضرائب التي تفرض على صناعات 'تخضع لقانون تناقص الغلة'. ومع أن هذا الاعتراض وارد في حدود النظرية الستاتيكية، إلا أن من الممكن الرد عليه وفق اعتبارات من خارج هذه النظرية.

(٣٢٢) لقد هاجم فيكسل أيضًا مذهب الإشباع الأقصى. ولكنه (Lectures ı, pp. 141 et seq.) آمن 'بأن المنافسة الحرة هي عادةً شرط كاف لتعظيم الإنتاج' (الحروف المائلة لي). وهذا غير صحيح أيضًا، رغم أن حجم الخطأ يعتمد على ما نقصده بعبارة 'عادةً'. ولكن هذا الموقف كان، رغم ذلك، يتقدم كثيرًا على موقف فالراس.

للاشتراكية بكل المقاييس تقريبًا، مقدمين بذلك خدمة للمذهب الاشتراكى لم يستطع الاشتراكيون أنفسهم تقديمها. فماركس نفسه، كما نعلم، لم يحاول أن يصف طريقة عمل الاشتراكية المركزية التى تخيلها للمستقبل. فنظريته هى تحليل للاقتصاد الرأسمالى يقوم بلا شك على فكرة أن هذا الاقتصاد سيؤدى إلى ولادة الاقتصاد الاشتراكى عبر 'الانهيار' الحتمى و'دكتاتورية البروليتاريا' الناشئة عن هذا الانهيار؛ ولكن ثمة توقف كامل بعد ذلك حيث لم تظهر أى نظرية للاقتصاد الاشتراكى تستحق هذا الاسم[٣٢٣]. كما نعلم أيضًا بأن معظم أنصار ماركس تجنبوا المشكلة بدلاً من مواجهتها، رغم إن بعضهم، وبخاصة كاوتسكى، أظهروا أنهم يدركون المشكلة بإشارتهم إلى أن النظام الاشتراكى، بعد الثورة، سيكون قادرًا على استعمال معالم السعر القائم فى ظل الرأسمالية كدليل مؤقت– وهى فكرة تشير إلى الاتجاه الصحيح.

وهنا، كان من عادة الكُتاب النمساويين استعمال اقتصاد كروزو لغرض توضيح الخصائص الأساسية للسلوك الاقتصادى. وهكذا كان من السهل جدا بالنسبة لهم أن يدركوا أنه لم يكن هناك أى شىء رأسمالى على وجه التحديد فى مفهومهم الأساسى للقيمة وما يُشتَق منه من مفاهيم كالتكلفة والعوائد المنسوبة imputed: فهذه المفاهيم هى حقًا عناصر من منطق اقتصادى عام تمامًا، من نظرية للسلوك الاقتصادى يمكن جعلها تبرز فى نموذج لاقتصاد اشتراكى موجه مركزيًا أكثر مما تبرز بالرداء الرأسمالى الذى تقدمْ نفسها به للمراقب الذى تكون تجربته التاريخية والحالية مع عالم رأسمالى. فحينما نحاول، مثلاً، أن نصف كيف يخصص كروزو موارده النادرة لتعظيم إشباع حاجاته أو، بعبارة أخرى، لصياغة القواعد التى يتبعها فى تحويل هذه الموارد إلى مواد تشبع حاجاته، فإننا نكتشف حالاً إن اقتصاده يمكن أن يوصف وفقًا 'لمعاملات تحويل' coefficients of transformation تؤدى نفس الوظيفة التى تؤديها الأسعار فى الرأسمالية التنافسية. وحينما نتأمل اقتصادًا اشتراكيًا، فمن الواضح أكثر إن تعظيم الحاجات، مثلاً،

(٣٢٣) من الممكن حقًا أن نجمع من كتابات ماركس عددًا من التلميحات تتجاوز العبارات المطروحة فى عهده، كالتلميح، مثلاً، إلى ضرورة وجود نظام محكم لمسك الدفاتر فى الكومونولث الاشتراكى. ولكن ماركس اقتصر أساسًا على عبارات من قبيل أن العمال، طبعًا، سوف ينتجون بأقصى كفاءة بحيث ننقاد إلى استنتاج مفاده انه لن تكون هناك قط مشكلة ندرة (مشكلة 'الاقتصاد' فى العوامل economizing factors).

يتطلب أن نسبة المنافع الحدية لكل زوج من السلع الاستهلاكية يجب أن تكون متشابهة لجميع الرفاق؛ وإن الإنتاج في كل الخطوط يجب تنظيمه بطريقة تتيح الاستعمال الأمثل تكنولوجيًا لجميع وسائل الإنتاج؛ وإن الإنتاجية الحدية القيمية marginal value productivity لجميع الوسائل النادرة يجب أن تكون هي نفسها في جميع استعمالات تلك الوسائل؛ أو، في جميع الأحوال، يجب أن تكون على الأقل بقدر ما كانت ستكون عليه في أي استعمال آخر. ولكن كل هذا يرقى إلى القول إن أي محاولة لتطوير منطق عام للسلوك الاقتصادي إنما تقدم تلقائيًا نظرية للاقتصاد الاشتراكي كمنتَج ثانوي. وكان فون فيزر أول من أدرك هذا بشكل صريح (Natural Value, 1st German ed., 1889).

وقد بَزّ باريتو، في المجلد الثاني من Cours (1897)[٣٢٤]، فيزر من ناحية الوضوح وإحكام العرض، إن لم يكن من حيث قوة البصيرة، وهو يمتلك الحق، أكثر من أي كاتب آخر، في أن يعتبر خالق النظرية البحتة الحديثة للاقتصاد الاشتراكي[٣٢٥]. ومع ذلك، فإن مساهمته، من الناحية الفعلية، كانت قد استبقتها مساهمة بارون الذي وضعَ كل الموضوع في قطعة شهيرة من العمل لم يتفوق عليها أي عمل آخر لحد الآن، بقدر تعلق الأمر بالأساسيات[٣٢٦]. وقد أضاف اقتصاديون كثر من وقتنا الحاضر تفاصيل وبعض التطويرات الأخرى. أذكر منهم: أوسكار لانجه O. Lange، أ. ب. ليرنر A. P. Lerner. كما يمكن للقارئ أن يرجع إلى مقالة بيرغسون المذكورة في الهامش ٦.

يتمثل عمل بارون فيما يلي باختصار. بعد أن قدّمَ بارون، وفقًا لخط فالراس[٣٢٧]، نظام المعادلات التي تصف التوازن الاقتصادي في ظل المنافسة البحتة في اقتصاد قائم على الملكية الخاصة، فإنه طرح نظامًا مماثلاً من المعادلات

(٣٢٤) انظر مثلاً ص ٩٤ من المجلد الثاني. وقد حمل باريتو محاججته أبعد كثيرًا في الفصل السادس، الفقرات ٥٢-٦١ من عمله Manuel (1909).

(٣٢٥) لقد جرى وصف تطوير هذه النظرية من قبل ابراهام بيرغسون Abram Bergson، في مساهمته: "Socialist Economics" (التي وردت في العمل الذي نشره ه. س. إليس H. S. Ellis: Survey of Contemporary Economics, 1984) بطريقة لم تترك شيئًا يمكن وصفه.

(٣٢٦) Enrico Barone, 'Il Ministro della produzione nello stato collettivista,' published in the Giornale degli Economisti, 1908؛ وترد ترجمتها، في العمل الذي نشره ف. أ. فون هايك F. A. von Hayek: Collectivist Economic Planning (1935)، تحت عنوان 'The Ministry of Production in the Collectivist State'.

(٣٢٧) ومع ذلك، فثمة نقاط أصيلة عدة ستتم الإشارة إلى اثنتين منها أدناه.

لاقتصاد اشتراكى من نوع خاص. ففى حين، فى اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة، تتحدد الدخول، في آن واحد سويةً مع كل متغيرات النظام الأخرى، بالعملية الاقتصادية ذاتها- بحيث لا يشكل الإنتاج والتوزيع سوى جانبين مختلفين من العملية نفسها، كما قلنا هذا سابقًا- فثمة، فى الكومونولث الاشتراكى، مشكلة منفصلة تتعلق بالتوزيع، طبعًا. أى ينبغى على المجتمع أن يقرر أولاً بفعل منفصل، بجملة معينة فى دستوره مثلاً، كيف يجب أن تكون 'الدخول' أو الحصص النسبية للرفاق الفرديين فى الناتج الاجتماعى. وعندئذ، فمن الممكن تكوين جهاز اجتماعى مركزى أو وزارة للإنتاج تدير العملية الإنتاجية، كما يمكن تأسيس وحدة محاسبية. من الممكن تخصيص مقدار معين من هذه الوحدات لكل رفيق حيث يمكنه إنفاقها بحسب ذوقه على السلع الاستهلاكية، التى يقرر الكومونولث إنتاجها، أو أن 'يدخرها'، أى أن يعيدها إلى وزارة الإنتاج المعنية مقابل علاوة تكون الأخيرة مستعدة لدفعها نظير تأجيل الاستهلاك.

وهكذا نستطيع اشتقاق دوال الطلب على السلع الاستهلاكية ودوال عرض العمل والادخار، وأن القارئ لن يواجه صعوبة كبيرة فى أن يرى كيف تعمل الوزارة على إنتاج الكميات الملائمة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مسترشدةً بهذه الدوال والمعرفة التكنولوجية الخاصة بها. إن هذا الترتيب ليس بالترتيب الممكن الوحيد طبعًا وأن من الممكن تغييره بطرق عدة. إذ يمكن، مثلاً، استبعاد الاستثمار من بين الأشياء التى يتمتع بها الرفاق بحرية الاختيار وإخضاعه لقرار من الوزارة أو من البرلمان، تمامًا كما هو شأن الإنفاق على الدفاع الوطنى. وكذلك، نستطيع أما أن نعرض على الرفاق 'دخولاً' متساوية ونسلم بعدئذ بأن عليهم قبول تعليمات الوزارة حول نوع وكمية العمل الذى ينبغى عليهم أن يقدموه؛ أو يمكننا أن نبتكر نظامًا تتباين فيه الدخول بغية الحصول على العرض الحر من أنواع ومقادير العمل الذى ينبغى عليهم تقديمه فى كل خط، وبذلك يتم إدخال «الأجور» وأسواق العمل. وقد وضعَ بارون نظرية لكومونولث اشتراكى تفترضْ حرية الاختيار بشكل عام بالنسبة للاستهلاك، وبالنسبة للادخار (الاستثمار)، وبالنسبة للتشغيل. ولكن بغض النظر عما إذا كنا نتفق معه أم لا فى هذا، فإن التشابه الأساسى formal similarity بين نظام اشتراكى للأشياء والنظام الذى يمكن الحصول فى مجتمع رأسمالى تنافسى بصورة تامة يبرز بقوة. ولا يضيع هذا

التشابه حتى فى الاشتراكية الآمرة dictatorial socialism: فالدكتاتور الآمر من شأنه في الواقع أن يتصرف وفقًا لنمط يشكل اقتصاد كروزو النموذج بالنسبة له. ولكن الكومونولث الاشتراكي غير الآمرى أيضًا يمكنه أن يمضي وفقًا لمبادئ أخرى غير مبدأ سيادة المستهلك. فمن المتصور تمامًا، مثلاً، إن الرفاق لا ينبغي عليهم الحصول على ما يريدونه هم بالفعل بل ما يقرره لهم الخبير أو الأجهزة البيروقراطية. ومع ذلك، فلا تبرز صعوبات نظرية فى أى من هذه الحالات ولكنها تبرز فقط فى حالة الاشتراكية الفدرالية، حيث لا يوجد جهاز مركزى وحيث يسيطر على كل صناعة بشكل مستقل العمال المرتبطون بها: وفى هذه الحالة، فإن المشكلة يتعذر تحديدها على غرار ما يحدث فى ظل احتكار القلة oligopolistically indeterminate.

إن النتيجة الأساسية لبحث بارون، أو أى بحث مماثل، هى أنه يوجد، بالنسبة للاشتراكية الموجهة مركزيًا، نظام معادلات تمتلك فئة من الحلول تتحدد بشكل فريد بنفس المعنى ومع التحفظات نفسها كما هو الحال مع الرأسمالية التنافسية بصورة تامة(٣٢٨)، وأن هذه الفئة تمتع بخصائص نهاية قصوى مماثلة(٣٢٩). وبعبارة أقل تكنيكية، إن هذا يعنى إن الخطة الاشتراكية، بقدر تعلق الأمر بمنطقها البحث، تحمل ثمة معنى وأنه لا يمكن رفضها على أساس أنها تعنى الفوضى والضياع أو اللاعقلانية بالضرورة. وهذا ليس بالأمر القليل ومن حقنا التشديد، مرة أخرى، على أهمية حقيقة أن هذه الخدمة للمذهب الاشتراكى قُدمت من جانب كُتاب أثبتوا بذلك، لكونهم غير اشتراكيين هم أنفسهم، استقلال التحليل الاقتصادى عن التفضيل السياسى والحكم المسبق. ولكن هذا هو كل شىء فى الوقت نفسه. فلا ينبغي أن ننسى أن النظرية البحتة للاشتراكية، تمامًا كما هو شأن النظرية البحتة للاقتصاد التنافسى، تمضى وفق مستوى عال من التجريد وتثبت من 'عملية' workability النظام أقل مما يتصوره الفرد العادى (أو حتى المنظّر أحيانًا). وبشكل خاص، فإن الفرضية المتعلقة بخصائص النهاية القصوى

---

(٣٢٨) انظر القسم السابع، أدناه. وفى الواقع، من الممكن أن نوضح أن إثبات حالة التحديد الفريد unique determination (الذى يفترض الانسجام، طبعًا) فى الاشتراكية المركزية أسهل نوعًا ما مما فى اقتصاد الملكية الخاصة حتى ولو كان تنافسيًا بشكل تام.

(٣٢٩) وبطبيعة الحال، بقدر ما يكف النظام التنافسى عن تحقيق نهاية قصوى حقيقية، فإن من شأن الخطة الاشتراكية أيضًا أن تنحرف عن النمط التنافسى.

maximum properties للحل الذى يميز توازن اقتصاد اشتراكى معين هى مسألة تتعلق طبعًا بمعطياتها المؤسسية ولا تؤكد شيئًا بصدد السؤال فيما إذا كانت هذه النهاية العظمى الشكلية تمامًا أعلى أم أدنى من النهاية العظمى المناظرة فى الاقتصاد التنافسى- وبخاصة حينما نرفض أن نتناول أسئلة أخرى بشأن ما إذا كانت البنية المؤسسية الأولى أم الثانية أقل عرضةً للانحراف عن مُثلها ذاتها أو أنها أكثر ملائمةً 'للتقدم'. فهذه الأسئلة عمليًا أهم بكثير من السؤال المتعلق بالتحديد determinateness أو العقلانية بحد ذاتها بحيث إنه ليس من السهل أحيانًا معرفة فيما إذا كان النقاد اللاحقون للخطة الاشتراكية، وبخاصة فون مايسس[٣٣٠]، قد قصدوا حقًا رفض استنتاج باريتو-بارون. ذلك لأن من الممكن تمامًا قبوله مع الاعتقاد، فى الوقت نفسه، بأن الخطة الاشتراكية، بسبب الصعوبات الإدارية أو لأى قائمة طويلة أخرى من الأسباب، 'غير عملية من الناحية الفعلية'[٣٣١] بمعنى أنه يُتوقع أن لا تعمل بكفاءة تضاهى كفاءة المجتمع الرأسمالى، كما يبيّنها مؤشر الناتج الكلى. ولكن مع إن النظرية البحتة لا تقدم سوى القليل لحل هذه المشاكل[٣٣٢]، بيد أن هذه النظرية تساعدنا على وضعها بشكل صحيح وتضييق نطاق الاختلاف المبرر فى الرأى. وهكذا نصل إلى نفس الاستنتاج كما فى حالة التخطيط غير الاشتراكى: فمنذ مارشال، لم يعد من الضرورى أن تبقى الإمكانية النظرية لتحسين الآلية التنافسية البحتة على يد السياسة العامة موضع نزاع؛ ولكن ما يزال من الممكن طبعًا-كما فهمَ مارشال الأمر جيدًا- انتقاد أما الإجراءات المحددة أو حتى كل فكرة التخطيط وفق أسس معينة، من قبيل غياب الثقة بالأجهزة

---

(٣٣٠) L. von Mises,'Die Wirtschaftsrechuung im sizialistischen Gemeinwesen,' Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik,1920؛ وترد ترجمتها، فى العمل الذى نشره ف. أ. فون هايك: Collectivist Economic Planning (1935)، تحت عنوان: 'Economic Calculation in the Socialist Commonwealth'.

(٣٣١) انظر بيرغسون، أعلاه. ومع أننا لا نستطيع تناول هذه المجموعة من المشاكل، فمن الضرورى أن نوضح إن هناك محاججة نظرية بحتة معادية للاشتراكية (تبناها الأساتذة فون مايسس، وفون هايك von Hayek، وروبنز Robins) وهى خاطئة بشكل واضح، أى المحاججة القائلة: مع أنه توجد exist فئة محددة من الحلول للمعادلات التى تصف الحالة الستاتيكية statics لكومونولث اشتراكى ما، بيد أنه، فى غياب التملك الخاص لوسائل الإنتاج، لا توجد أى آلية لتحقيق تلك الحلول. إن هذه الحلول يمكن تحقيقها عن طريق تجربة 'التجربة والخطأ' الموصوفة أدناه.

(٣٣٢) ومع ذلك، فهى تقدم شيئًا ما بالفعل. أولاً، أنها تزيل اعتراضًا معينًا يمكن للناقد بمقتضاه أن يعفى نفسه من الدخول أصلاً فى مناقشة معينة حول التفاصيل العملية للخطة الاشتراكية. ثانيًا، أنها تبرز خصائص محددة تتمتع الأخيرة بها: إذ يمكنها، مثلاً، أن تتحرر من طائفة من الخسائر، الكامنة، فى الأوضاع التنافسية غير التامة كالصراع الاقتصادى بين محتكرى القلة، مثلاً.

السياسية أو الإدارية المتاحة لتحقيق هذه المهمة. (ويبدو كما لو إن مارشال كان وحيدًا فى فهم هذا الوضع.)

٦- التحليل الجزئى

إن النظام غير العملى من الكميات الهائلة التى تشكل ميزانيات الأسر الفردية والمنشآت- أى التحليل الجزئى microanalysis، إذا استعملنا تعبير فريش Frisch مرة أخرى- يشجع على التبسيط بواسطة، مثلاً، توحيد هذه الكميات ضمن بضع مجاميع اجتماعية شاملة comprehensive social aggregates- أى التحليل الكلى macroanalysis. ولكن ثمة أيضًا طريقة أخرى تحقق التبسيط، لبعض الأغراض، بنفس الدرجة من الفعالية. فحينما نهتم بتلك الظواهر الاقتصادية التى يمكن ملاحظتها فى قطاعات صغيرة من الاقتصاد، مثل 'الصناعات' الفردية صغيرة الحجم، والأسر أو المنشآت الفردية فى الحالة القصوى، يمكننا أن نفترض أن ما يحدث فى هذه القطاعات الصغيرة لا يؤثر بشكل ملموس على بقية الاقتصاد. إن هذه الطريقة لا تفترض أن هذه القطاعات لا تتغير بالضرورة، مع إن هذا هو ما نقصده حينما نستعمل شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها؛ بل تفترض أنه إذا جرت ممارسة بعض التأثير الخارجى على القطاع الصغير المعنى، فأنه يكيف نفسه دون أن يمارس بدوره سوى تأثير طفيف على باقى الاقتصاد أو أى عنصر منه (مبدأ إمكانية إهمال الآثار غير المباشرة): فالتغير فى معدلات الأجر، مثلاً، الذى يحدث فى قطاع صغير، سواء نتجَ عن ظروف هذا القطاع أو فُرضَ عليه من خارجه فحسب، يمكن أن يعامَل كما لو أنه لم يؤثر على الدخل القومى أو جدول طلب السوق قط. إن هذه الفرضية تعرّف طريقة التحليل الجزئى Partial Analysis. ورغم أنه قد تم استعمال هذه الطريقة منذ البداية، بيد أنها اكتسبت وضوحًا جديدًا وجهازًا خاصًا بها على يد كورنو، وفون مانغولت von Mangoldt، وكذلك، فى الفترة المدروسة، مارشال الذى أصبح وبقى أستاذًا للتحليل الجزئى أساسًا فى أعين اقتصاديين كثر، كما لاحظنا هذا من قبل[٣٣٣]. تخاطب هذه

---

(٣٣٣) إضافة إلى تطوير جهاز ملائم من المفاهيم، فقد طوّرَ مارشال أيضًا الفلسفة العامة للطريقة التى تنصب على مبدأ إمكانية إهمال الآثار غير المباشرة. انظر بخاصة عمله: Industry and Trade, 3 ed., Appendix A, pp. 677. ولم يتردد مارشال هناك فى اللجوء إلى مرجعيات مثل نيوتن=

الطريقة حسّنا الفطرى الذى يخبرنا، ما دمنا نكتفى بمقاربة معينة، بأننا لا نحتاج، على الأقل، إلى أن نأخذ بالاعتبار الغالبية العظمى من الآثار والآثار المضادة التى يُحدثها، كقضية مبدأ، أقل تغيير فى إنتاج الدبابيس مثلاً على الدخل القومى، وعلى الطلب على البنزين من خلال الدخل القومى. ولكن الحس الفطرى نفسه ينبغى أيضًا أن يخبرنا أن هذه الفرضية، التى هى فرضية تبسيطية قوية، تقيّد بشكل صارم من نطاق سريان هذه الطريقة، وأنها تستبعد منها فعلاً العلاقات التى لا يمكن ملاحظتها فى القطاعات الصغيرة بل فى الاقتصاد ككل فقط[٣٣٤]. وعليه، فمع إن من المفهوم إن التحليل الجزئى كان وما يزال يستعمل على نطاق واسع، فمن المفهوم بنفس الدرجة أنه تعرضَ للشجب من البداية من قبل منظّرين أكثر صرامة، وبخاصة فالراس وباريتو[٣٣٥].

[(أ) منحنى الطلب المارشالى] يشكل منحنى طلب السوق market demand curve لدى كورنو أو مارشال الأداة الأساسية للتحليل الجزئى. يمثل هذا المنحنى الكمية من سلعة معينة التى يكون المشترون على استعداد لشرائها عند سعر معين كدالة لهذا السعر فحسب[٣٣٦]: أما كل العوامل الأخرى التى تؤثر على استعداد

=وليبنز مع إضافة التقويم البحرى. ومع فائق الاحترام لكل من مارشال ومحاولته الباهرة لإظهار، فى هذه الحالة، العلاقة الحميمة التى توجد بالتأكيد بين الطرق العلمية فى كل حقول تطبيقها، فأننا لا نستطيع إنكار أن الحجة المؤيدة للمبدأ المذكور لا تحمل نفس الأهمية التى تحملها فى علم الفلك.

(٣٣٤) توضح مشكلة معدل الأجر كيف أن إهمال هذه القيود يمكن أن يقود إلى الخطأ والمناقشة العقيمة. إن نتائج التحليل الجزئى المتعلقة بآثار التغيرات فى معدلات الأجر فى القطاعات الصغيرة لا يمكن قط تطبيقها فى حالة التغييرات فى معدلات الأجر فى القطاعات الكبيرة أو فى الاقتصاد كله: فالفرضيات التى تصح بالنسبة للقطاعات الصغيرة يمكن أن تكون هراءً بالنسبة للاقتصاد ككل.

(٣٣٥) هاجم فالراس التحليل الجزئى لدى كورنو، وفون مانغولت، واوزبتز Auspitz، وليبين Lieben (Untersuchungen uber die theorie des preises, 1889، الذى طبع ونشر الفصل الأول منه عام ١٨٨٧ ويتضمن منحنيات التكلفة والإنفاق، الصناعية الكلية، مرسومة سوية مع منحنيات مشتقاتها) وذلك فى مقالة أعيد نشرها بوصفها II Appendice للطبعة الرابعة من عمله Elements. وقد أوضح فالراس هناك أنه يتعذر قبول منحنى طلب ما أو منحنى عرض ما، وهما المنحنيان اللذان يمثلان الكمية المطلوبة أو المعروضة كدالة لسعر تلك السلعة فحسب، يتعذر قبولهما كشىء دقيق لأن تغيير سعر سلعة ما يعنى بث الاضطراب فى كل وضع التوازن القائم حيث ينبغى إعادة تكييف كل عنصر منه بصورة متناظرة؛ وأنه، إذا شئنا تأييد الطريقة كمقاربة، فستواجهنا صعوبة أن الفرضيات التى يلزم وضعها لهذا الغرض هى فرضيات متناقضة وفقًا للمنطق الصارم. وقد كررَ باريتو هذه الحجج مع تشديد إضافى. وقد أعيد التأكيد عليها مرارًا وتكرارًا

(٣٣٦) نضع عادة المتغير المستقل، وهو السعر فى هذه الحالة، على المحور X من نظام الاحداثيات المتعامدة، ونضع المتغير التابع، وهو الكمية فى حالتنا، على المحور Y. وفى الواقع، يجرى الأمر على هذا النحو عادة فى الأدب الفرنسى. ولكن مارشال اختار المحور X للكمية والمحور Y للسعر– وهكذا يجرى الأمر فى الأدب الإنجلو–أمريكى بصورة معتادة.

المشترين للشراء، وبخاصة دخولهم، فيهتم بها شكل منحنى الطلب. وعلاوة على ذلك، فإن الأهمية الحدية لوحدة الدخل ('المنفعة الحدية للنقود')، بالنسبة لهم، لا يُفترَض أن تتغير حينما تتغير هذه العوامل على طول منحنى الطلب بحيث إن المشتريات التى قاموا بها عند أى سعر Po لا تؤثر على استعدادهم لشراء كميات إضافية عند أى سعر Pi < Po. فإذا كانت الأهمية التى يمنحها الناس لوحدة معينة من دخولهم ينبغى أن تتغير لأسباب أخرى غير كونهم ينفقون أكثر أو أقل على السلعة المعنية، فإن الطلب الفردى والسوقى يبدلان موقعيهما displaced و/ أو يتغيران فى شكليهما ('يتحولان' they shift). وفى عمله Principles (p. 171 et. seq.)، طوّرَ مارشال نظرية هذين المنحنين بدقة بحيث أنه وضعَ حقًا كل أساس دراسة الطلب في المستقبل. ولكنه يندر أن شدّدَ بدرجة كافيةَ على صرامة القيود التى تتوقف عليها صحة المنحنين حتى ولو كمقاربة. فمن الناحية الفعلية، يتعذر استعمالهما إلاّ بالنسبة للسلع غير المهمة نسبيًا– التى لا تمتص سوى جزء صغير من الإنفاق الكلى للمشترين–أو بالنسبة لتغييرات صغيرة جدا فى أسعار السلع المهمة[٣٣٧]. إذ لا يمكن إلاّ فى مثل هذه الحالات أن تُعامَل منحنيات طلب الأسر الفردية 'كترجمات'، لقانون تناقص المنفعة، إلى سعر (نفس المصدر السابق، ص ١٦٩) دون إعادة رسمها بالنسبة لكل سعر، وأن يكتسب تطوير مارشال لابتكار دوبو: ريع المستهلك consumers' rent، معناه الحقيقى.

[(ب) مفاهيم المرونة] سنتناقش مفهوم ريع المستهلك فى ملحق هذا الفصل، أدناه. واستغل هذه الفرصة لتقديم مفهوم مارشال: مرونة الطلب السعرية (الذى ترد حالاته الجنينية فى دراسات كورنو وميل، كما سبق أن رأينا). إن السلوك، عند أى

(٣٣٧) كان مارشال نفسه يعى طبعًا حقيقة إن 'المنفعة الحدية للنقود' marginal utility of money ليست ثابتة عمومًا إزاء التغيرات فى الإنفاق على أى سلعة معينة: ويتجلى هذا الوعى فى ملاحظتيه الرياضيتين الثانية والسادسة فى ملحق عمله Principles وفى نص Principles نفسه (انظر ص ٢٠٧ بشكلٍ خاص). ولكن رغم ذلك، فإن مارشال، فى الفصلين الثالث والرابع من الكتاب الثالث، يحاجج وفقا لفرضية الثبات (وإذا كان قد ترك، فى هذين الفصلين،'المنفعة الحدية للنقود' تتغير، فذلك لتغير الدخول النقدية لدى لأفراد). بيد أن ذلك لم ينطوِ على خطأ كبير لأن مارشال حرصَ على جعل الشاى المثال الأساسى الذى يحاجج على أساسه ويوضح من خلاله– وهو سلعة ضئيلة الأهمية إلى حد كاف يفى بالغرض كمثال يكون فيه التحليل الجزئى، حتى عند قبوله بأضيق نطاق، مقاربة مقبولة ولا يهمل بالفعل أى شىء سوى كميات من الدرجة الثانية من الضآلة. وقد تجاوز الأنصار والنقاد هذا الأمر على حد سواء. وبالارتباط مع هذا، فقد أهملوا أيضا أن الأهمية الضئيلة المطلوبة يمكن دائمًا عمليًا تعزيزها بتعريفات ضيقة بدرجة كافية للسلع: فإذا كان اللحم غير ضرورى إلى حد كاف، فيمكننا التفكير فى طلب أفخاذ الحمل.

نقطة من أى 'منحنى' مستمر وقابل للتفاضل، يترجمه ميل هذا المنحنى أو معامله التفاضلى عند تلك النقطة: إذا رمزنا إلى الاحداثى الرأسى (السعر فى حالتنا) ب Y وإلى الاحداثى الأفقى (الكمية فى حالتنا) ب X وإذا كانت xo تعّرف النقطة المعنية، فإن الصيغة التى تعبّر عن ذلك المفهوم للمرونة هى . يمكن الحصول على معلومات أكمل من خلال مشتقات أعلى ولكن هذا لا يهمنا الآن. ومع ذلك، فإن صيغتنا تعانى من عيب مفاده أنها ليست عددًا بحتًا وإن قيمتها تتغير بالنسبة للوحدات التى يقاس بها السعر Y والكمية X. ثمة طريقة بسيطة لإصلاح هذا الوضع تتمثل بتقسيم الزياداتdy وdx على السعر والكمية المناظرتين لتلك الزيادات على التوالى. وهكذا نحصل على: dy/y ÷ dx/x أو: xdy / ydx التى تسمى حساسية السعر flexibility of price. ومع ذلك، إذا شئنا أن نعبر عن حساسية الكمية المطلوبة للتغيرات البسيطة فى السعر، فمن الأفضل أن نختار مقلوب ذلك، أى dx/x ÷ dy/y التى تساوى ydx / xdy أى 'المرونة' elasticity. ولكن نظرًا إلى أن هذه الصيغة سالبة أساسًا لأن الكمية المطلوبة تهبط حينما يرتفع السعر والعكس بالعكس، على الأقل ضمن الطلب المارشالى، فيمكن أن نضع علامة ناقص لكى نحصل على عدد موجب: وعليه، فإن ydx / xdy- تمثل ما أسماها مارشال مرونة الطلب وتُسمى الآن، بدقة أكثر، مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand. وفيما عدا حالات نادرة، فلم تُقابل مساهمة متواضعة كهذه بمثل هذا الترحيب (انظر مديح اللورد كينز فى: Essays in Biography, p. 228). ويحْسن بنا مواصلة هذا العرض لتاريخ مفاهيم 'المرونة' حتى لا نعود إليها فى الجزء الخامس– علمًا بأن كلمة: مرونة غير ملائمة لأنها تثير فى ذهن المبتدئ دلالات غير مبررة قط.

أولاً، تشير مرونة الطلب المارشالية إلى نقطة ما على منحنى الطلب– أنها «مرونة نقطة»– وبالتالى فهى قابلة للانطباق، بدرجة متزايدة من عدم الدقة، على التغييرات الطفيفة infinitesmal فقط فى السعر والكمية. ومن هنا تأتى الرغبة بالحصول على مقياس يسرى على التوسعات المحددة finite فى منحنى الطلب. وكانت هذه المشكلة، التى وضعها السيد ه. دالتون H. Dalton أولاً، موضوعًا لمناقشة طرح فيها البروفيسور أ. ب. ليرنر A. P. Lerner المساهمة الأساسية: 'The Diagrammatical Representation of Elasticity of Demand,' Review of

Economic Studies, October 1933 (انظر كذلك المعالجة التحليلية للبروفيسور ر. غ. د. آلن R. G. D. Allen وردّ ليرنر: 'The Concept of Elasticity of Demand,' 1 and 11, Review of Economic Studies, June 1934). ولكن لا ينبغى أن ننسى أن مرونة النقطة point elasticity تخدم بصورة مقبولة التغيرات المئوية الصغيرة فى السعر بينما تكون مرونة القوس arc elasticity، المصممّة لخدمة التغيرات الأكبر، أكثر قابليةً لخرق القيد الذى يخضع له التحليل الجزئى.

ثانيا، إن المحاجة من خلال المرونات تتيح المزايا نفسها التى تمتلكها المحاجة على أساس منحنى الطلب المارشالى فى عدة حالات أخرى. وهكذا تكونت حصيلة غنية من مفاهيم المرونة– إذ نتحدث عن مرونات دوال التكلفة الكلية والمتوسطة والحدية؛ وعن مرونة الكمية المطلوبة بالنسبة للدخل؛ وعن مرونة الإحلال (هيكس، ج. روبنسون)؛ وما شابه. ويطرح مفهوم مرونة الطلب الدخلية income elasticity مشكلة جديدة: إذ لا تبرز أى مشكلة حينما نعبر عن مرونة طلب فرد معين على سلعة معنية بالنسبة لدخله؛ ولكن حينما نعبر عن مرونة الطلب الكلى على سلعة معينة بالنسبة للدخل القومى، فأننا نصطدم بحقيقة إن تغيرات معينة فى هذا الأخير تكون لها آثار مختلفة على الكمية المطلوبة وذلك وفقًا للطريقة التى تتوزع بها الزيادة أو الانخفاض فى الدخل القومى بين المشترين أو المشترين المحتملين. وقد عولجت هذه المشكلة من قبل البروفيسور مارشاك Marschak والسيد ب. دى ولف P. de Wolf (انظر، مثلاً، عمل الأخير Income Elasticity of Demand,' Economic Journal, April 1941'). أخيرًا، يحسن بنا أن نلاحظ مساهمة ر. فريش R. Frisch: 'elasticity calculus' (انظر: R. G. D. Allen, Mathematical Analysis for Economists, 1938, pp. 253-3).

ثالثًا، بتقديم مفهوم مرونة الطلب الدخلية، نكون قد خرجنا بالفعل من نطاق منحنى الطلب المارشالى ولكن دون أن نغادر نطاق التحليل الجزئى. إذ نفعل نحن الشيء نفسه أو، فى جميع الأحوال، نمارس التحليل الجزئى حينما نلاحظ إن القطاع المدروس يمثل بالفعل عنصرًا معينًا من نظام أكثر شمولاً وذلك بأن نستعمل مفهوم 'المرونة الجزئية' partial elasticity كالمرونة الجزئية بالنسبة للسعر partial price elasticity، مثلاً. إن التسوية، ذاتها، التى نقوم بها فى هذه الحالة تتمثل فقط باستبدال المعامل التفاضلى المعتاد، الذى يدخل فى صيغة

المرونة، بمعامل تفاضلى جزئى partial differential coefficient لكى نشير إلى أننا لا نقوم بمجرد 'تجميد' بقية الاقتصاد بل نُبقى عناصره ثابتةً عند مستوى معين. ولكننا بمجرد أن نذهب إلى هذا الحد، فيمكننا بنفس الدرجة أن نعبر عن مرونة الطلب على سلعة ما بالنسبة للتغيرات فى سعر أى سلعة أخرى ('مرونة التقاطع' cross elasticity)، أو بالنسبة للتغيرات فى أسعار كل السلع، أسعار العوامل إضافة إلى المنتجات على التوالى. وقد أنجز ه. ل. مور H. L. Moore هذا بصورة نظامية (انظر عمله Synthetic Economics, 1929)، وهيكس وآلن بالنسبة لمرونة الإحلال (انظر عرض الأخير فى المصدر السابق، ص ٥٠٣ وما بعدها). وقد أصبحت مفاهيم المرونة فى تلك الحالات أدوات للتحليل العام، أى أدوات يمكن أن تستعمل لأغراض استكشاف العلاقات التى نهتم بها أساسًا لأنها تؤكد نفسها أيضًا فى مجال الاقتصاد ككل.

[(ج) مفاهيم نافعة للتحليل العام] ينتج عن ذلك إن التحليل الجزئى لا يفصله عن التحليل العام general analysis أى خط فاصل حاد ولكنه بالأحرى يذوب فى هذا الأخير كلما وسعنا نطاق المفاهيم التى فُهمت أولاً لأغراض خاصة به. ويشكل كتاب مارشال الخامس خير توضيح لذلك. فهذا الكتاب هو أساسًا المثال الكلاسيكى على التحليل الجزئى، على نظرية الصناعة الفردية individual industry التى هى صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل[٣٣٨]. وفى هذا العمل، تجرى مواجهة منحنيات الطلب الصناعية بمنحنيات العرض الصناعية التى يُفترَض إن تلك المنحنيات مستقلة عنها[٣٣٩]. إن هذه النظرية لمنحنيات العرض هى تطوير لنظرية كورنو للتكاليف وتخضع لقيود أكثر صرامة من تلك التى يضعها التحليل الجزئى على منحنيات الطلب[٣٤٠]. ولكن مارشال أضفى على مخططه الكثير من التفاصيل

(٣٣٨) يفترض هذا طبعًا وجود أسواق تامة – أسواق لا يوجد فيها سوى سعر واحد لكل المشترين- وبالتالى وجود 'سلع' معرّفة جيدًا ومتجانسة بشكل كامل، يعرّف الإنتاج فى كل واحدة منها 'صناعة' معينة تواجه منحنى طلب سوقى محدد. إن مارشال وكل الاقتصاديين فى عهده لم يدركوا بصورة تامة الصعوبات الكامنة فى هذه المفاهيم، التى شجعت البروفيسور جامبرلن وغيره على التخلى عن فكرة 'منحنيات الطلب الصناعية' إجمالا. ولكنهم لم يتعاموا عن رؤية هذه الصعوبات.

(٣٣٩) يتطلب مبدأ إهمال الآثار غير المباشرة أن التغييرات فى الكمية المنتجَة من قبل أى صناعة لا ينبغى أن تؤثر على الدخول المكتسبة فى نفس الصناعة بدرجة قوية بحيث تحوّل منحنى الطلب على منتجاتها، ناهيك عن الطلب الإجمالى على كل المنتجات.

(٣٤٠) وهذا هو السبب الذى جعل بارون Barone، الذى فعل أكثر من غيره لتوضيح هذا الوضع، لم يستعمل منحنيات العرض للمنتجات بحرّية بقدر ما فعل مارشال. وبدلاً من ذلك، فأنه اقتصر على=

المنمقّة بحيث اكتسب المخطط أهمية لا يمتلكها أصلاً وبات العمود الفقرى لدراسة لكل العمليات الصناعية غير الكلية non-aggregative – وهو دور تم إعداد هذا المخطط ليؤديه فى حقبتنا الحالية[٣٤١]. وحينما قام مارشال بذلك، فإنه طوّرَ مفاهيم مهمة بالنسبة للتحليل العام أيضًا، أو، كما صغناها قبل قليل، مفاهيم تخدم هدف استكشاف العلاقات القائمة فى مجال الاقتصاد ككل. إن مفهوم شبه الريع هو مثال على ذلك: أى حقيقة أن 'الأدوات appliances التى يصنعها الإنسان' يمكن أن تتصرف كعوامل طبيعية بالضبط لفترات زمنية تطول أو تقصر؛ ورغم أن هذا المفهوم يظهر لدى مارشال بالارتباط مع تحليله الجزئى، بيد أنه مهم، طبعًا، بنفس القدر بالنسبة لتحليل عام كتحليل فالراس[٣٤٢]. ولكن المثال الأهم هو 'مبدأ

=الحديث عن منحنيات العرض للعوامل الفردية لتجنب افتراض أن أسعار هذه الأخيرة معطاة ولا تتغير بالنسبة لبعضها بعضًا كلما تحركنا على طول منحنيات العرض للمنتجات– وهو افتراض مقبول فى حالات خاصة ولكن ليس بصورة عامة. انظر: ' Sul trattamento di quistioni dinamiche,' Giornale degli Economisti, November 1894. وقد أدرك بيجو، من زاويته الخاصة، هذا القيد بشكل صريح أكثر مما فعل مارشال. انظر، بشكل خاص، عمله: ' Analysis of Supply ' المنشور فى Economic Journal فى وقت متأخر يعود إلى حزيران ١٩٢٨.

(٣٤١) عند تطوير هذا المخطط، ألقى عليه مارشال، دون شك، من الثقل أكثر من قدرته على تحمله. يمكننا أن نشير هنا إلى المثال الأكثر أهمية حول هذه الممارسة. يعمل هذا المخطط على أفضل وجه حينما يتقاطع منحنى طلب سوقى متناقص بصورة ثابتة monotonically، على منتوج صناعة صغيرة، مع منحنى عرض صناعى متزايد بصورة ثابتة فى الفترة المعنية the operative interval. ولكن مارشال كان يكره بشكل واضح أن يقتصر على هذه البنية التى يبدو أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن المنشأة والصناعات تعمل من الناحية العملية عند منحنيات عرض متناقص فى أغلب الوقت. ولذلك، فإنه سلم بمنحنيات العرض المتناقصة هذه وطرحَ، لتفسيرها، مفاهيمه المشهورة حول الوفورات الداخلية والخارجية. ولكن يجب أن يكون من الواضح أن منحنيات العرض التى تصف هذه الظواهر بالفعل تعالج عملية لا يمكن قلبها وبالتالى فهى ليست أبدًا منحنيات العرض المعتادة التى تتحرك عليها منشأة ما صعودًا وهبوطًا. فهى تصوّر عمليات تاريخية فى شكل معمَّم. وقد قاد هذا إلى الصعوبة المعروفة حول توازن صناعة ما فى ظل ظروف المنافسة البحتة: فحينما يتقاطع منحنى عرض متناقص مع منحنى طلب من الأسفل، أى بطريقة ما بحيث، عند يسار نقطة التقاطع، تكون التكاليف الحدية أقل من، وعند يمين نقطة التقاطع، تكون التكاليف الحدية أكثر من، أسعار الطلب للكميات المعنية، فإن مارشال كان سيقول أن نقطة التقاطع هى نقطة توازن مستقر، فى حين أن من الواضح عدم وجود سبب لدى أى منشأة يدعو للتوقف عند تلك النقطة ما لم نعترف بوجود عنصر ما احتكارى. ولكن الصعوبة لا مبرر لها قط. ففى حالة كل من الوفورات الخارجية والداخلية، فإن منحنى العرض الصناعى يغيّر موقعه displaced (متحولاً نحو الأسفل) وليس ثمة أى معنى من تسمية المنحنى الذى يصف هذا التغير فى الموقع displacement كمنحنى عرض.

(٣٤٢) إن معالجة مارشال لهذا المفهوم، كما هو شأن معالجته لمفهوم الريع، قد أضعفتها نوعًا ما عدم التوافقات inconsistencies. ولكن المفهوم، كما رأينا من قبل، يمثل إحدى أهم الأدوات التى استعملها مارشال للتغلب على الصعوبات الكامنة فى 'عنصر الزمن'. وبالمثل، فإن نظريته للفترات الزمنية الطويلة والقصيرة تطورت عن اعتبارات تتعلق بصناعات صغيرة وحتى منشآت فردية،=

الإحلال" الذى (نفس المصدر، ص ٤٢٠) يتسلل بهدوء تام إلى قرار المنتجين بإحلال توليفات من العوامل أقل تكلفةً محل توليفات أخرى أكثر تكلفةً إلى أن يتطور هذا المبدأ أخيرًا إلى الموضوعة المهيبة: "القانون العظيم للإحلال لدى تونن" الذى يسود ويسيطر على كل العملية الاقتصادية ويفتح أحد الدروب، الكثيرة الممكنة، نحو التسليم بالاعتماد المتبادل العام ما بين الكميات الاقتصادية(٣٤٣). ومن زاوية التحليل الجزئى وضمن حدوده، فقد جرى إثبات هذا الاعتماد المتبادل العام بواسطة دراسات كثيرة تدور حول: نظرية الطلب والعرض المشترك والمركب، ونظرية قيم السلع المرتبطة عمومًا، التى أثمرت قسمًا من أكثر الصفحات بروزًا من الكتاب الخامس من Principles والتى طورّها إديجورث أكثر فيما بعد. وفى الواقع، فإن من المعقول أن نقول إن الفكرة الشاملة، ولكن الكئيبة والشاحبة، للاعتماد المتبادل العام القائم بين كل عناصر النظام الاقتصادى- والتى تثير بسهولة الدهشة من اعتماد كل شىء على كل شىء آخر- يمكن فهمها وتقريبها من إدراك الكثيرين من خلال أمثلة ملموسة عن العلاقات بين قيم لحم البقر ولحم الضأن، أو الشاى والسكر، أى العلاقات بين قيم السلع المنافسة والسلع المكمّلة (فيشر). ويمكن القيام بذلك دون خرق القيود الملازمة لطرق التحليل الجزئى. وفى الواقع، فأننا فى حالات كهذه، ومع إهمال طفيف للمنطق الصارم أحيانًا، إنما نتجاوز الآثار المباشرة ونأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة أيضًا؛ ولكن مع ذلك، فأننا نفعل هذا الأمر ضمن قطاعات صغيرة فقط لا تُحدث آثارًا مهمة على الاقتصاد كله، قطاعات لا تُحدث، على الأقل، تأثيرًا مهما إلى حد يكفى للتأثير على تلك الكميات التى تحدد الإطار للقطاع الصغير، كالدخل القومى. وفى حالات كهذه، فإن العلاقات فى القطاع الصغير الذى يمكن أن يتولاه التحليل الجزئى، توضح أو

=ولكنها أيضًا قابلة لأن تسرى سريانًا عامًا (انظر: Principles, p. 519)؛ والحالة الأكثر وضوحًا هى نظرية مارشال للتوقعات (انظر، مثلاً، ص ٤٢٢ و٤٤٦) والمخاطرة.

(٣٤٣) وهذا يصبح واضحًا حينما نضيف، إلى مفهوم الإحلال التكنيكى أو إحلال العوامل factor substitution الذى يُطرَح فى ص ٤٢٠ من Principles، الإحلال الأكثر أهمية، إحلال المنتجات product substitution، الذى يقوم به المستهلكون. ومع أن مارشال يعترف بهذا الأخير أيضًا، بيد أنه لم ينسق الاثنين قط على النحو الذى طورّه كارل منجر Carl Menger من قبله. وبالنتيجة، فإن مبدأ الإحلال لدى مارشال لم يظهر ألبتة فى عمله، وفى عمل مجموعته، فى ضوئه الحقيقى، أى كفرضية خاصة ضمن نظرية المنفعة الحدية: فمهما جرى التشديد على ذلك المبدأ، فإنه ظلّ، كما هو شأنه لدى كاسل Cassel فيما بعد، كمبدأ مكمّل أُضيف إلى النظرية الأصلية للقيم والتكاليف بدلاً من أن يُشتق منها.

تمثل إلى درجة محدودة العلاقات فى كل العالم الاقتصادى[٣٤٤].

ولكن هذه العلاقات تقوم بهذا إلى نقطة معينة فقط. ففيما بعد هذه النقطة، تبقى طرق ونتائج التحليل الجزئى غير كافية ويمكن أن تصبح حتى مضللة. وقد أدرك مارشال هذا الأمر. ومن المفيد جدا أن نلاحظ الدقة التى راقبَ بها مارشال خطوته حينما كانت محاجته تطأ عالم النظرية 'العامة' للتوزيع[٣٤٥]. ومع ذلك، فمن الواضح، من الملحق (الملاحظة الحادية والعشرين)، إن مارشال، لو أنه أراد أن يذهب أبعد، كان يمكن أن يبحث عن التكملات الضرورية للتحليل الجزئى partial analysis فى طرق التحليل الجزئى العام general microanalysis من النوع الفالراسى أكثر مما كان سيبحث عنها فى كيان منفصل من التحليل الجمعى aggregate analysis (التحليل الكلى macroeconomics).

وسنرى (فى الجزء الخامس، الفصل الخامس) إن الحل الأخير هو الذى فتنَ معظم الاقتصاديين فى وقتنا الحاضر، وبخاصة أنصار المجموعة الكينزية. إذ يقسّم هؤلاء النظرية الاقتصادية إلى نظرية المنشأة الفردية وإلى نظريةٍ للتحليل الكلى تُعنى بالعلاقات بين الاستهلاك الكلى، والاستثمار، والتشغيل، وهكذا. ولذلك، يجدر بنا، أولاً، إبراز الصلة التاريخية الموجودة من هذه الناحية بين مارشال وأتباعه المتمردين على ما يبدو فى ثلاثينيات القرن العشرين؛ وثانيًا، أن نبين إلى

---

(٣٤٤) من بين مساهمات إديجورث الكثيرة فى هذا الخط- المساهمات التى تعالج حالات التحليل الجزئى ولكنها توضح العلاقات العامة من خلال ذلك - سوف أذكر واحدة منها فقط: لغزه المشهور حول فرض الضرائب التى يحسن بالقارئ درسها فى نسخة البروفيسور ه. هوتلنغ H. Hotelling منها: 'Edgeworth's Taxation Paradox and the Nature of Demand Supply Functions,' published in Journal of Political Economy, October 1932.. كما أن المدى الذى يمكن به التنسيق بين التحليل الجزئى والعام بالمعنى الموضح فى المتن، يبرز جيدًا فى عمل ماركو فانو: 'Contributo alla teoria dell' offerta a costi congiunti,' Giornale degli Economisti, October 1914، وفى عمل لاحق لنفس المؤلف: ' Contributo alla teoria economica dei beni succedanei,' Annadi di Economia, 1926.

(٣٤٥) انظر، بشكل خاص، Principles, p. 587 وما بعدها. والطريقة التى توصل مارشال بها إلى 'الموضوعات العامة' general theorems فى ص ٦٠٩ و ٦١١. وبالنسبة للفقرة السابقة، فمن الملاحظ أنه لم يفترض وجود دوال الإنتاج الاجتماعى (أى دوال إنتاج تسرى على الاقتصاد ككل)، ولكنه، بعد إنجاز تحليله ضمن إطار الصناعة الفردية أو حتى المنشأة الفردية، اقتصر على الإشارة إلى أن «جوهر المشكلة هو نفسه فى كل صناعة» (ص ٥٨٨). هذا وسنعود إلى هذه النقطة فى القسم الثامن.

أى حد كان هذا الخليط من نظرية المنشأة الفردية والتحليل الكلى قد جرى التنبؤ به خلال الفترة محل الدرس أصلاً.

وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن حقيقة إن مارشال جعل من الصناعة الصغيرة cheval de bataille {حصان الوثب} فى الكتاب الخامس من عملـه Principles لا ينبغى أن نسمح لها بطمس الحقيقة التى لا تقل أهمية والقائلة بأن الكثير من تحليله للصناعات تم بالفعل من خلال اقتصاد المنشأة الفردية[٣٤٦]، وأنه حتى بمعزل عمـا يعنيه هذا، فإن مارشال جمّعَ عمليًا كل الحجرات وكل المـلاط الـلازم لنظريـة المنشأة الفردية بما فى ذلك حتى تشكيلة كاملة تمامًا من تلك الظروف التى تحـول دون تجلى التعميمات الكاسحة للنظرية البحتة فى الحياة الواقعية والتى أُشير إليهـا غير مرة كاعتراضات ضد تعميماته (انظر، بشكل خـاص، Principles، الكتـاب السادس، الفصل الثامن، وفكرة الربح العادى التى طُوّرت هنـاك، وبخاصـة ص ٦٩٦ و٧٠٠). وهكذا، فما أن تَراجعَ مفهوم الصناعة أمام النقد المعاصر، فإن أحد تلك التقسيمات كان يتوافر بصورة جاهزة بينما فرضت الرغبـة بالتقسـيم الآخـر نفسها على تلاميذه بشكل أوضح بكثير مما كانت ستفرض نفسـها علـى تلاميـذ فالراس.

وبالنسبة للنقطة الثانية، فليس من داعٍ لتكرار القول إن مارشال نفسـه لـم يقدم أى مبادرة نحو التحليل الكلى. بيد إن التحليل الكلى نفسه وتوليفه مع تفسيرات تحليلية جزئية للسلوك الفردى هى أشياء قديمة. إذ يمثل tableau {جـدول} كينيـه وصفاً تحليليًا كليًا للتدفق الدائرى الراكد للحياة الاقتصادية، وإن كينيه قد أكمله، كما سبق أن رأينا، بنظرية تحليلية جزئية للتبادل. وقد فعل ريكاردو الشىء نفسه إلـى حد بعيد فى الفترة التالية: فحصصه التوزيعية هـى مجـاميع aggregates ولكـن

---

(٣٤٦) كانت الصلة بين نظرية الصناعة الصغيرة small industry ونظرية المنشأة الفرديـة individual firm تتمثل بمفهوم المنشأة النموذجية لدى مارشـال Representative Firm (التـى أعـاد بيجـو صياغتها فيما بعد فى: مفهوم المنشأة التوازنية Equilibrium Firm). يتضمن هذا البنـاء المتميـز محاولة هى الأكثر أهمية لحل، أو للالتفاف على، الصعوبات التى تبـرز حينمـا نحـاول وصـف العمليات الصناعية من خلال مفاهيم تطورت عن حياة المنشآت الفردية. إن هذه المنشأة ليست منشأة عادية أو منشأة حدية أو منشأة قائدة ولكنها منشأة لها وضع وبنية تنعكس فيها ظروف الصناعة فـى أى وقت معطى بطريقة معينة تسرى فيها فرضيات معينة بالنسبة لها دون أن تسـرى بالنسـبة لأى منشأة أخرى قائمة بالفعل أو بالنسبة لأى صناعة ككل. لقد ضمنت هيبة مارشال كمعلم لهذا المفهوم القبول الميكانيكى به. ولكنه لم ينل النقد أو التطوير الذى يستحقه.

السبب الذى يفسر لماذا تتصرف هذه الحصص كما يُعتقَد أن تفعل هو سبب مشـــتق من تحليل جزئى fragmentary microanalysis. وقد فعل الشىء نفسه بوهم باورك أيضًا بدرجة كبيرة فى الفترة محل الدرس: إذ ابتــدأ بنظريـــة للســلوك الفــردى وبنظرية تبادل تقوم عليها؛ ولكنه لم يترك، فى الطابق الأعلى من مبناه، أى شـــىء تقريبًا سوى مجاميع مثل (قيمة) المجموع الكلى من السلع الأجرية، وكذلك (قيمـــة) الناتج الكلى و'فترة إنتاج' جمعية aggregative period of production، علاوة على ذلك. وبالمثل، كان فيكسل يحاجج وفقًا لدالة إنتـــاج اجتماعيـــة دون أن يبـــدى أى علامة من عدم الارتياح الشديد. وليس من داعٍ لأن نضيف بأن طريقـــة كينيـــه- ريكاردو- بوهم باورك- فيكسل هذه هى طريقة اللورد كينز أيضًا.

٧- نظرية التوازن العام الفالراسية[٣٤٧]

فى هذا القسم، نحلل البنية المنطقية لنظام فالراس المتعلق بالشروط أو العلاقات (المعادلات) التى تحدد قيم التوازن لجميع المتغيرات، أى أسعار كل المنتجات والعوامل وكميات هذه المنتجات والعوامل التى يمكن أن تشتريها كل الأسر والمنشآت عند التوازن التام والمنافسة البحتة. ونظرًا إلى أن تحديد هذه الكميات يفترض تحديد الدخول الفردية إضافة إلى دخول المجموعات والدخول الاجتماعية، فلنلاحظ حالاً أن هذه النظرية تتضمن أيضًا كل ما يغطيه مفهوم تحليل الدخل Income Analysis، وأن الشروط أو العلاقات التى يلزم مراعاتها، رغم أنها

(٣٤٧) [كُتب هذا القسم حول نظرية التوازن العام الفالراسية فى السنة الأخيرة من حياة المؤلف (وربما فى الشهور القليلة الأخيرة منها). وقد وُجدت الأقسام الفرعية (أ) و(ب) و(ج)، مطبوعة (دون أن يقرأها ج. شومبيتر بعد) بينما كان القسمان (د) و(هـ)، مكتوبين باليد. وربما كان ج. شومبيتر ينوى كتابة أربع أقسام فقط؛ إذ اشتمل قسمه (ب) على ما هو (ج) الآن. الصفحات لم تكن مرقمّة ولم توضع عناوين للأقسام الفرعية.ولكن الترتيب المقصود يبدو واضحًا جدا وينسجم مع الترتيب الموجود فى جدول محتويات عمل فالراس (Elements, pp. 489-91). لم تتوافر أى فرصة للتنقيحات والتصحيحات القليلة المحتومة فى عمل من هذا النوع. ولكن الكتابة الأخيرة تكشف عن كل علامة من شأنها أن تفيد أن الكاتب كان يعرف ما كان يريد قوله. فقد باشر وهجر محاولات أخرى كثيرة قبل الوصول إلى محاولاته الأخيرة.

ومع ذلك، لم يكن شومبيتر قد قرر شيئًا ما بصدد الفقرات التمهيدية الصغيرة والموجزة. فثمة ثلاث مقدمات غير مكتملة على الأقل، تظهر واحدة منها فى هذا الهامش أدناه، وتظهر الاثنتان الأخريان بوصفهما أول فقرتين من النص الوارد فى المتن أعلاه. كما كان هناك مقترح بثلاث عناوين مختلفة: العنوان المستخدم بالفعل لهذا القسم والمبيَّن فى المتن أعلاه؛ والثانى المستعمل للمقدمة التمهيدية المطروحة أدناه؛ والثالث هو 'التحليل العام: النظام الفالراسى'.

قد تكون المقدمة التمهيدية التالية غير المكتملة هى المقدمة الأخيرة:

'٧. التحليل الجزئى الفالراسى سوف أضع، فى هذا القسم، موجزًا حول الخصائص الرئيسية لنظام فالراس، معيدًا صياغة نقاطًا محددة منه لغرض ملائمة العرض، وتاركا عددًا آخر لفحص أدق فى القسم الثامن وفى ملحق هذا الفصل. سنناقش هذا النظام، الذى جسّده فالراس فى نظام من المعادلات، بأسلوب أدبى. وباستثناء ملاحظة قصيرة، فإننا نفترض المنافسة البحتة بصورة عامة.

نحن نعالج نطاقًا مقفلاً لا يؤثر على، أو يتأثر بالعالم الخارجى. وفى هذا النطاق، توجد أسر تبيع خدمات إنتاجية (ولغرض الاختصار، نهمل الخدمات المستهلكة بشكل مباشر كالخدمات الشخصية ما عدا تلك التى يستهلكها أصحابها بصورة فراغ أو مواد للاستمتاع) وتشترى منتجات؛ كما توجد منشآت تشترى خدمات إنتاجية وتبيع منتجات. ولكن بينما تبيع الأسر خدماتها إلى المنشآت فقط، فإن المنشآت تبيع المنتجات ليس إلى الأسر فقط ولكن بعض المنشآت تنتج أيضًا منتجات معينة (مواد أولية ومعدات) بقصد بيعها إلى منشآت أخرى. ومن أجل إبراز المشاكل الجوهرية بصورة واضحة، فسوف نهمل، فى البداية، المنتجات الوسيطة هذه ونحاجج كما لو أن المنشآت لا تفعل سوى تجميع العمل وخدمات العوامل الطبيعية وتحويلها إلى منتجات لغرض بيعها إلى الأسر ومن ثم تقديم ...']

ذات طبيعة تحليلية جزئية أساسًا (أنها تشير أساسًا إلى الكميات التى تشتريها وتبيعها الأسر والمنشآت الفردية)، بيد أنها تتضمن أيضًا جوانب تحليلية كلية كتلك التى تخص التشغيل الكلى فى المجتمع، على سبيل المثال. ويتعذر أن نشدّد أكثر على القارئ على أن من غير الصحيح مواجهة تحليل الدخل أو التحليل الكلى من النوع الكينزى، مثلاً، بالتحليل الجزئى الفالراسي كما لو أن هذا الأخير يمثل نظرية تهمل تحليل الدخل والتحليل الكلى ويلزمها أن تستكمَل بهذا التحليل.

كما ينبغى الاهتمام حالاً بثلاثة نقاط أخرى. أولاً، تحدثتُ آنفًا عن أسعار منتجات وعوامل. ولكن نظرية التسعير pricing لدى فالراس تشير، أساسًا وفى الطابق الأرضى من مبناه، إلى أسعار خدمات المنتجات والعوامل. وهذا لا يعنى الشيء نفسه إلاّ بالنسبة لمنتجات وعوامل تخدم مرة واحدة فقط. وفيما عدا ذلك، فإن مشكلة تسعير المنتجات والعوامل نفسها هى مشكلة متميزة تُحل عند طابق ثانى، كما سنرى. ومع ذلك، فإن التشديد على هذا الأمر ليس سوى حذلقة زائدة ما دمنا لا نخشى أى سوء فهم. ثانيًا، لقد تحدثت عن أسعار 'يمكن أن تُدفع عند التوازن التام والمنافسة البحتة'. إن هذه ليست طريقة فالراسية فى الطرح: ففالراس، وإلى حد بعيد على غرارِ ج. ب. كلارك J. B. Clark، قد فهمَ أسعار التوازن هذه على أنها تمثل، عادةً، المستوى الفعلى الذى تتذبذب حوله الأسعار فى الحياة الواقعية[٣٤٨]، مما يتضمن حقًا معينًا لا أحب أن أدعيه. ثالثًا، لقد جمّعَ فالراس خدماته الإنتاجية فى خدمات الأرض والعمل و'رأس المال ذاته' capital proper[٣٤٩]، ولكن هذا لا يعنى قبول المخطط الثلاثى القديم للعوامل: فقد اعترف

---

(٣٤٨) ومثلما فعلَ كلارك، فإن فالراس قام بالتشبيه ب 'مستوى' بحيرة ما لإيصال فكرته – وهى فكرة آ. سمث القديمة.

(٣٤٩) وكما نعلم، فقد عرّفَ فالراس capitaux {رءوس الأموال} بمعنى أوسع بوصفها كل 'السلع' التى كثيرًا ما تخدم أكثر من مرة واحدة؛ وبمعنى أضيق بوصفها السلع المعمِّرة التى يتم إنتاجها هى نفسها (capitaux proprement dits). يسمّى فالراس خدمات هذه السلع revenus بغض النظر عما إذا كانت هذه الخدمات تستهلك من قبل أصحابها (كالفراغ فى حالة 'رأس المال الشخصى': فهذا الفراغ ما يزال travail {عملاً}) أو أنها تستعمَل بصورة إنتاجية. إن هذه المفهمَة concepualization، التى اشتقها فالراس من والده انطونيو أوغسطت فالراس Antoine August Walras (١٨٠١-١٨٦٦؛ theorie de la richesse sociale, 1849) والتى تم تبنيها (أساسًا) من قبل أرفيج فيشر، لها مزاياها المنطقية ولكن ليس لها من أهمية بالنسبة لنا إلاّ بقدر ما ينبغى تذكرها إذا أريد فهم محاججة فالراس بصورة صحيحة (الدرس السابع عشر). وللسبب نفسه، أكرر بأن رءوس الأموال، إضافة إلى أنها تقدم خدمات تستهلك مباشرة أو تتحول إلى سلع، يمكنها أن تجهّز خدمة معينة أيضًا service d'approvisionnement يمكن ...ورها أن تكون استهلاكية أو إنتاجية.=

فالراس بالفعل بعدد كبير من وسائل الإنتاج والخدمات. [تتوقف هذه القطعة من المخطوطة هنا.]

(أ) مفهَمة فالراس إن وصف النمط الاقتصادى، الذى تعبر عنه معادلات فالراس، يرد فى عمله Elements, lecons 17-19 [٣٥٠]. ويتبينْ أكثر أداء هذا النمط فى tableau economique المعروض فى lecons 35 من ذلك العمل حيث، هنا أيضًا، يشير فالراس إلى آرائه بخصوص التقلبات التى تحوم حول حالة التوازن[٣٥١]. كما نتعرف على مفهوم المنظِّم لدى فالراس، وعلى بنية العمليات فى منشأة نمطية من خلال تحليل مفيد إلى أبعد حد لنظام محاسبى مبسَط. ويتوافق هذا التحليل مع قائمة للأصول[٣٥٢] assets تحدّد الكثير، إن لم نقل كل، الجهاز النظرى

=ويصف الدرسان الثامن عشر والتاسع عشر بدقة بنية عملية الإنتاج لدى فالراس والنظام المحاسبى لمنشآته– وهى قضايا لم تجتذب الانتباه الذى تستحقه.

(٣٥٠) Elements d' economie politique pure ou theorie de la richesse sociale (1st ed. 1874-7 ;] 4th ed., 1900؛ وتمثِل طبعة عام ١٩٢٦: the edition definitive الطبعة التى يُقتطف منها فى كل مكان فى هذا الكتاب إلاّ إذا أشير إلى غير ذلك).]

(٣٥١) لا تختلف هذه عن آراء أ. سمث من حيث الجوهر. إن تشبيه فالراس توازن السوق a lac agite par le vent {كبحيرة تتقاذفها الرياح}، الذى هو أمر مميّز بالنسبة لاعتقاده بواقعية– وحتى باعتيادية – المستوى التوازنى للقيم، قد كرّره ج. ب. كلارك. وينبغى التشديد مرة أخرى على أن هذا الاعتقاد الأعمى، الذى كان واسع الانتشار فى ذلك الوقت دون شك، يتعذر الدفاع عنه؛ ولكن هذه الحقيقة لا تجعل تحليل خصائص تلك المستويات التوازنية زائدًا أو عديم الجدوى عمليًا (انظر القسم الثالث عن'أرض الأحلام التوازنية'، أعلاه). كما ينبغى التشديد أيضًا على أن فالراس (انظر، مثلاً، Elements, p. 370) لم يغفل وجود الواقع الرأسمالى قط، رغم أنه قلل من شأن الاختلاف بين نظريته وحقائق الواقع الرأسمالى. هذا ولا يمكن توجيه أى تهمة البتة ضد باريتو من هذه الناحية.

(٣٥٢) إن كل مادة تدخل نطاق الاعتبارات الاقتصادية، حتى قوة العمل (لدى ماركس) و capitaux personnels {رءوس الأموال الشخصية} (لدى فالراس)، يمكن أن تعالج كأصل إذا أوقفنا العملية الاقتصادية للحظة وعددنا كل عنصر منها. ويقوم فالراس ببث الحركة فى هذه العملية حالاً حينما يفرض نفسه الاختلاف بين الأصول التى هى خزين (أو رصيد) funds وتلك التى هى تدفق flows، حيث يتبين لنا كيف أن الأصول تبقى تعيد إنتاج نفسها. ثمة ثلاثة عشر نوع من الأصول: رءوس الأموال (وهى كل الأشياء التى كثيرًا ما تخدم أكثر من مرة واحدة بما فى ذلك الأرض، وقوة العمل، ورءوس الأموال المنتجَة) التى تقدم 'خدمات' للاستهلاك المباشر (بما فى ذلك الفراغ)؛ رءوس الأموال (الأرض، وقوة العمل، ورءوس الأموال المنتجَة التى تتألف من التجهيزات والمعدات) التى تقدم خدمات إنتاجية؛ وإضافة إلى هذه البنود الستة، ثمة رءوس الأموال المنتجَة (التجهيزات والمعدات) التى هى جاهزة للبيع فى أيدى منتجيها دون أن تقدم خدمات بعد (the capitaux neufs) {رءوس الأموال الجديدة}؛ خزين السلع الاستهلاكية التى تخدم فى أيدى المستهلكين مرة واحدة فقط؛ المواد الأولية والسلع شبه–الجاهزة فى أيدى المنتجين ممن هم فى طريقهم لاستعمالها؛ خزين السلع الاستهلاكية (المؤقتة transient) والمواد الخام فى أيدى المنتجين ممن يحتفظون بها للبيع؛ وأخيرًا، ثمة ثلاثة أنواع من خزين النقود، أى النقود التى يحتفظ بها المستهلكون لتمويل معاملاتهم الاستهلاكية، النقود التى يحتفظ بها المنتجون لتمويل المعاملات=

لفالراس. ومن المفيد لغرضنا الحالى أن نلاحظ، أو أن نلاحظ مرةٍ أخرى، قسمًا من الصفات البارزة فى قائمة الأصول هذه. وكما نعلم، فإن المنظّم الفالراسى هو العامل agent (سواء أكان شخصًا طبيعيًا أم مؤسسة[٣٥٣]) الذى يشترى المواد الخام من منظّمين آخرين، ويستأجر الأرض من مالكيها، والقدرات الشخصية (facultes personnelles) من العمال، والسلع الرأسمالية من الرأسماليين، ويبيع لمصلحته المنتجات التى تنتج عن التعاون بين خدمات هذه الأصول أو التأليف فيما بينها[٣٥٤]. ولسنا بحاجة لأن ندخل مجددًا فى مناقشة هذا الموضوع ومعنى مفهوم

=الإنتاجية وmonnaie d' epargne. وتجعل المناقشة الكينزية ترجمة هذا البند الأخير مهمة ممتعة. وأتصور إن "النقود المخصصة لغرض الاستثمار" هى أقرب معنى للمعنى الذى قصده فالراس.

(٣٥٣) رغم أن فالراس يلوم الاقتصاديين الإنجليز على خلطِ وظيفة المنظم بوظيفة الرأسمالى ويلوم الاقتصاديين الفرنسيين على خلط وظيفة المنظم بالعمل (حيث يشكل الجهد التنظيمى enterpreneurship نوعًا من العمل)، فإن نظريته عن enterpreneurship لا تذهب أبعد كثيرًا من نظرية ج. س. ميل أو ج. ب. ساى. فكل ما فعله فالراس هو إبراز "وظيفة التأليف بين عوامل الإنتاج" بوضوح أكثر. وكما تبينَ حقيقة كونه قد ضمّ الشركات إلى حلقة المنظمين، فإن مفهومه يعود إلى نطاق نشاط الأعمال المعتاد ويعادل تقريبًا العامل الإنتاجى الرابع لدى مارشال: التنظيم organization.

(٣٥٤) كنتيجة لتمييز فالراس الدقيق بين رءوس الأموال (capitaux) أى السلع (بما فيها قوة العمل) التى كثيرًا ما تخدم أكثر من مرة واحدة، والخدمات (أو revenus) – وهو تمييز يختفى فى حالة السلع التى تخدم مرة واحدة فقط– فإن نظرية التسعير لدى فالراس تمضى على مستويين: فوريًا (على المستوى الأول)، يتعين علينا الاهتمام بتسعير الخدمات فقط (الذى يتضمن تسعير المنتجات المؤقتة transient). ثم بعدئذ، على مستوى آخر، نواجه مشكلة تسعير هذه السلع الرأسمالية نفسها (التى يُستبعَد منها تسعير قوة العمل عمليًا، طبعًا، ما لم يكن هناك استعباد). تنشأ كل الدخول بصورة موحدة عن بيع الخدمات – وهو ترتيب مفهومى conceptual arrangement لا يخلق صعوبة فى حالة "الأرض" (العوامل الثابتة permanent) والعمل، ولكنه، بالطريقةِ التى سيتم تفسيرها، يفترض موضوع وجود دخل صافى فى حالة السلع المعمرة والمنتجَة التى تستنفد مع الزمن. وبالنسبة لهذه اللحظة، نلاحظ مجددًا أن فالراس سلم حقًا بعدد غير محدد من الخدمات الإنتاجية، رغم أنه استسلم للتقليد بتجميع هذه الخدمات فى صورة خدمات من أنواع مختلفة من الأرض وقوة العمل ورءوس الأموال المنتجَة مما يجعله يبدو وكأنه يقبل مخطط العوامل الثلاثى القديم. وينبغى أن نلاحظ أيضًا إن فالراس، مستبقًا تطورات لاحقة، أشار حالاً (ص ١٩٧) إلى أن الأرض والعمل فقط (زائدًا التجهيزات plant وبنود قليلةٍ جدا من المعدات equipment) تستأجَر عينًا. أما معظم وسائل الإنتاج المعمّرة، فلا يستأجرها المنظمون عينا بل فى صورة نقود وهى تمثل ما يدخره الرأسماليون ويقوموا بإقراضه، مع أن فالراس، فى البداية، قبل قيامه بإدخال النقود فى العملية الإنتاجية، سَمحَ للسلع الرأسمالية أن تستأجَر عينًا. ويبدو إن هذا يتضمن مناظرة parallelism، بين إقراض النقود وأقراض السلع الرأسمالية، أكثر صرامة مما كان فالراس مستعدًا للتسليم به كما سنرى: فعليًا، ما يتوافر لدى رأسمالييه هى النقود، وليس السلع، لإقراضها للمنظمين؛ وأن العملية، عند التوازن التام فى ظل المنافسة البحتة فقط، تمضى كما لو أن الرأسماليين يملكون السلع المعمّرة المنتجَة. وينبغى أن نتذكر هذه النقطة الدقيقة– رياضيًا، أنها تفسر كل الفرق بين مطابقة معينة وشرط توازنى معين– وبخاصة حينما نريد رؤية القرابة بين النظام الفالراسى والنظام الكينزى.

المنظِّمين الذين،كمنظِّمين، لا يربحون ولا يخسرون. ومع ذلك، فإن المهم هو ملاحظة ثلاثة أشياء.

أولاً، حرصَ فالراس- أكثر بكثير من الكُتاب الآخرين- على أن يبني نظريًا وأن يطابق عمليًا 'الأسواق' المختلفة التي تعمل آليته الاقتصادية من خلالها ويتشكل جهازه التحليلي من خلال التفاعل فيما بينها. وإذ نبسّط ونجمّع بقدر ما نستطيع، يتكون لدينا نوعان أساسيان من الأسواق، سوق المنتجات وسوق الخدمات الإنتاجية، وكذلك السوق الذي يحدد أسعار رءوس الأموال وبالتالي أيضًا معدل الإيراد الجديد، وسوق وسائل الدفع. قد يستغرب القارئ من تشديدي على هذه المسألة المعروفة على ما يبدو. ولكن الارتباط الصارم لكل جزء من المحاججة بسوق قابلة للتعريف، حتى عند أعلى مستوى من التجريد، يمثل صفة جوهرية من منهج فالراس الذي يبتدأ، في كل واحدة من هذه الحالات الأربع، بحل نظري لمشكلة توازن معينة ومن ثم يتحقق من الطريقة التي يتجلى فيها هذا الحل النظري 'عمليًا' في السوق المعنية(٣٥٥).

ثانيًا، نلاحظ، حينما نفحص قائمة الأصول لدى فالراس، وجود تشديد كبير على المخزونات stocks or inventories: فهناك مخزونات من السلع الرأسمالية الجديدة، ومخزونات من السلع الاستهلاكية تحتفظ بها الأسر والمنشآت، ومخزونات من المواد الخام يحتفظ بها منتجوها ومستعملوها معًا، وكذلك، كما رأينا، مخزونات من النقود (أرصدة نقدية سائلة) من مختلف الأنواع. ولما كان وجود هذه المخزونات يفترض مسبقًا سلوكًا ماضيًا معينًا لدى الأفراد المعنيين، وما دامت إعادة إنتاجها الجارية تفترض مسبقًا وجود توقعات معينة، فإن النظام- حتى إذا كان راكدًا بصورة تامة- ما يزال يصف عملية تجري عبر الزمن وبالتالي يمكن أن نسميه نظامًا 'ديناميكيًا ضمنًا'. وإذا كان فالراس لا يشعر بهذا، وإذا وافقناه على

---

(٣٥٥) وهكذا تُحل مرتين كلُ واحدة من المشكلات الأربع - تسعير المنتجات، تسعير الخدمات الإنتاجية، تسعير السلع الرأسمالية و'تسعير النقود': إذ لدينا أولاً، في كل حالة، برهان ما على وجود حل توازني معين؛ وثانيًا، البرهان على أن هذا الحل هو الحل الذي تميل آلية السوق، في ظل المنافسة البحتة، إلى إثباته، أو، بلغة تكنيكية أكثر قليلاً، لدينا في كل حالة من الحالات الأربع برهانان متميزان (محاولتان للبرهنة): الأول هو البرهان على وجود existence حل توازني معين والثاني هو البرهان على وجود ميل نحو ذلك الحل. ولما كان الحل الثاني يتضمن الموضوعة القائلة بأنه إذا تم العثور على الحل التوازني مرة واحدة، فلا يتم التخلي عنه إلا بتدخل قوة إضافية معينة، فإننا نسوّي البرهان على الميل نحو توازن ما بالبرهان على استقرار stability الحل التوازني.

تسمية هذا النظام ستاتيكيًا، فهذا يعود إلى ترتيب معين device قد تبرره رغبة فالراس بإظهار الهيكل العظمى المنطقى للحياة الاقتصادية، ولكنه ترتيب مصطنع إلى حد بعيد رغم ذلك: فقد حاول فالراس أن يبنى حالة توازنية معينة ab ovo {من البداية} بالطريقة التى كان يمكن أن تبنى فيها هذه الحالة لو أمكن أن نكيف بشكل سلس وفورى كلَ المنتجات والعمليات القائمة للشروط التى تبرز فى الحين. إذ إن الأسر لدى فالراس لا تشترى المنتجات الاستهلاكية أو تبيع الخدمات الإنتاجية حالاً. كما أن منشآته (المنظمين) لا تشترى الخدمات الإنتاجية وتعرض المنتجات فورًا. فكل هؤلاء يعلنون فقط ما يمكنهم أن يشتروه ويبيعوه (ينتجوه) تباعًا عند أسعار cries au hasard، أى أسعار تعلنها بعض المنشآت بصورة تجريبية فى السوق، وهم أحرار تمامًا فى تغيير آرائهم حينما يتبين أن هذه الأسعار ليست هى أسعار التوازن: وهكذا تُعلن أسعار أخرى وتُسجل إعلانات أخرى عن الاستعداد للشراء أو البيع (والإنتاج) على bons {كوبونات}- وهى قصاصات ورق لا تحمل أى التزام - إلى أن تظهر قيم التوازن، أى أسعار لا يبقى عندها دون إشباع أى طلب مستعد لدفعها أو عرض يقبلها. والآلية الوحيدة التى يسلّم بها فالراس للتفاعل مع هذه التغييرات فى الأسعار التجريبية تكمن فى رفع أسعار المنتجات والخدمات التى يكون الطلب عليها أكثر من العرض عند هذه الأسعار، وتخفيض أسعار المنتجات والخدمات التى يكون عرضها أقل من الطلب عند هذه الأسعار[٣٥٦]. ولن أتوقف لعرض الحجج الواضحة التى يمكن تقديمها فى محاولة لتلطيف تنظير فذ كهذا.

[من الواضح عدم وجود أى مناقشة حول الشيء الثالث من 'الأشياء الثلاثة' التى من المهم ملاحظتها.]

[(ب) نظرية التبادل] نظرًا إلى أن التوازن فى السوقين الأساسيين، سوقى السلع الاستهلاكية والخدمات، والطريقة التى يتفاعلان بها- حيث يحددان أحدهما الآخر آنيًا- تحتل أهمية حاسمة بالنسبة لقوة بنية فالراس، فسنعالج الآن هذين السوقين الأساسيين على حدة. وسنهمل، لهذا الغرض، كلاً من الادخار وإنتاج

(٣٥٦) إن طريقة إديجورث فى الوصول إلى أسعار وكميات التوازن عن طريق 'إعادة التعاقد' recontracting تصل إلى الشيء نفسه طبعًا.

capitaux neufs {رءوس الأموال الجديدة}[٣٥٧] – وهو أسلوب يتضمن فرضية أن رءوس الأموال المنتجَة تكون معمِّرة permanent وغير قابلة للتلف كما هو شأن 'الأرض' بالضبط. وللتشديد على الخطى فى هذا الأسلوب، سندخل بالفعل numeraire –وهى السلعة القياسية التى تستعمل للتعبير عن كل علاقات التبادل– دون أن يجرى تداول لأى نقود بالفعل أو أن يتم الاحتفاظ بها[٣٥٨]. ثمة أسئلة كثيرة سنحتفظ بها إلى القسم الثامن لأنه يتعذر أن نجيب عليها هنا دون إعاقة التقدم فى محاججتنا.

نعلم مما سبق أن فالراس قد أسّسَ بنيته وفقًا لنظرية محكمة للتبادل تؤدى دورين متميزين: أولاً، كان على هذه النظرية أن تصف الخصائص الأساسية للمنطق الاقتصادى الذى يعنى لدى فالراس الشىء نفسه الذى تعنيه الآلية الأساسية للأسواق التنافسية بشكل عام؛ ثانيًا، كان عليها أن تعطى معادلات سلوك الأسر (معادلات التعظيم). بخصوص الدور الأول، تتمخض نظرية المنطق الاقتصادى لدى فالراس عن تفسير للقيمة الاقتصادية يقوم على المنفعة الحدية، وهو تفسير ستجرى مناقشته فى إطاره التاريخى فى ملحق هذا الفصل. أما هنا، فلا نهتم بقضايا من قبيل ما إذا كان ثمة معنى من الحديث عن المنفعة الحدية بوصفها 'السبب' للقيمة بل نمضى مباشرة لمناقشة الجانب الثانى من نظرية التبادل لدى فالراس. ونحن نستطيع أن نفعل هذا لأن مفاهيم المنفعة الحدية والكلية، كما أوضح باريتو[٣٥٩]، تتوافر بإسهاب ما دمنا نريد صياغة شروط التوازن فحسب. ومع ذلك، فمن المرغوب تقديم بضع ملاحظات حول جوانب أخرى من نظرية التبادل هذه.

---

(٣٥٧) للاختصار، نفترض أيضًا أن المنشآت لا تشترى مواد خام من بعضها بعضًا: فكلها ببساطة تضم 'خدمات' إلى منتجات تنتج للبيع إلى الأسر. ولسوء الحظ، أننا لا نستطيع بالمثل إظهار الخدمات المستهلكة مباشرة من قبل مالكيها.

(٣٥٨) ومع ذلك، لا ينبغى تفسير هذه الخطوة التبسيطية، سواء من ناحية فالراس نفسه أو من ناحية تقديمنا نحن، على اعتبار أنها النظرية القائلة إن النقود لا تدخل فى العملية الأساسية المتعلقة بتحديد القيم بل هى مجرد أداة تكنيكية أو حجاب. فكل ما نقصد أننا سنضع هذا الموضوع على حدة مع احتفاظنا بحق إلغاء أو تعديل النتائج التى نسعى إليها الآن بالضبط إذا تبين إن تدخل النقود يتطلب منا أن نفعل ذلك.

(٣٥٩) كان انتونيلى Antonelli وبونينسيغنى Bonensegni وآخرون قد أبصروا ذلك ضمنًا. وبالنسبة لعبارة باريتو، انظر، مثلاً، عمله Manuel, p. 542. والمعادلة التاسعة، الواردة فى تلك الصفحة، تسرى ليس فقط من دون المنفعة الحدية بل وأيضًا من دون أى 'دالة أسية' index function: إن الفقرات السادسة والسبعين الأولى من ملحق العمل Manuel تعكس نسخة باريتو من دروس فالراس ٥–١٦.

وإذ استفاد فالراس كثيرًا من المفاهيم التى أعلنا توًا إنها مفاهيم زائدة، فقد طوّرَ فى البداية نظرية التبادل (التنافسى) بين سلعتين بشكل باهر. والنقطة الجديرة بالملاحظة هى أن فالراس قد أدرك بصورة كاملة الإمكانات المتمثلة بأنه يمكن أن لا يكون هناك أى حل للمشكلة أو، بخلاف ذلك، أن تتوافر توازنات عدة تُختزل، فى بنيته، إلى ثلاثة توازنات، اثنان منها توازنان مستقران والثالث توازن غير مستقر، بينما أن مثل هذا الوضع لا يحدث عمومًا وأن أسعار التوازن الفريدة تظهر دائمًا من الناحية العملية إذا كانت تتوافر سلع كثيرة فى السوق.

[تنتهى هذه القطعة من المخطوطة هنا ولكن يبدو أن القطعة التالية تتبعها من دون انقطاع جدى فى المحاججة.]

[(ج) تحديد واستقرار التبادل البسيط] نظرًا إلى إن نظرية التبادل، إلى جانب تقديم الوصف النظرى لسلوك المستهلكين (الأسر)، تقوم أيضًا بإظهار الخصائص الأساسية للفعل الاقتصادى بشكل عام (منطق الاختيار)، فثمة معنى أن نثير هنا بالضبط الأسئلة المتعلقة بالتحديد determinateness والاستقرار Stability للتبادل البسيط فى سوق تنافسى تام، حيث يؤخذ بالاعتبار كما ينبغى التبادل غير المباشر (عمليات الموازنة arbitrage) وحيث يجرى استعمال سلعة قياسية (numeraire) ولكن ليس نقودًا[٣٦٠]. ونحن نثير هذه الأسئلة هنا بنفس المعنى الذى أثارها به فالراس ما عدا نقطة ستظهر بعد قليل.

ثمة أفراد – لنقل n منهم – ممن لديهم أذواق محددة ويمتلكون أصلاً كميات اعتباطية من عدد اعتباطى من السلع المعرّفة جيدًا، لنقل m إجمالاً، يظهرون فى السوق بقصد الاستفادة من الإمكانات التى قد تقدمها هذه السوق لتحسين إشباع حاجاتهم كما تضمنها ممتلكاتهم الأصلية[٣٦١]. وهكذا نقبل طريقة

---

(٣٦٠) يُفترَض إجراء عمليات الموازنة من خلال numeraire. ومع ذلك، لابد من أن نكرر إن هذه العمليات يفترض أن تنظَّم بطريقة معينة لا تحرف أى كمية من السلعة القياسية عن استعمالاتها كسلعة. فإذا احتفظ الأفراد بأى كمية من السلعة القياسية، فهذا من شأنه تحويلها إلى نقود.

(٣٦١) إن الممتلكات الأصلية لكل مشارك فى السوق هى معطيات تخضع إلى شروط محددة من قبيل إن الكميات الممتلكة أصلاً ينبغى أن تكون كلها غير سالبة، وأن واحدة منها على الأقل يجب أن تكون أكثر من صفر، وأن التوزيع الأصلى لا ينبغى أن يخرق فرضية المنافسة البحتة. وفيما عدا ذلك، فإن فالراس، فى الدرس الرابع عشر، يبرهن على أن الأسعار عند التوازن التام ليس من شأنها أن=

فالراس في الحديث عن ميل كل المشاركين لتعظيم إشباعهم[٣٦٢]. كما نقبل الفرضيات المعتادة حول الاستمرارية وقابلية التفاضل، على الأقل بالنسبة 'للمنحنيات' السوقية الناتجة. أخيرًا، بالنسبة لهذه اللحظة، نفترض كما فعل فالراس، إن دوال المنفعة الحدية لدى كل مشارك، بالنسبة لكل سلعة، ليس فقط موجودة بل إنها أيضًا دوال لكمية هذه السلعة فقط، أى أنها مستقلة عن أى سلع أخرى قد تكون لديه. إن كل هذه الدوال متناقصة بصورة ثابتة monotonically. وعليه، يكون لدينا: n (m-1) من معادلات السلوك التى تعبّر، بالنسبة لكل المشاركين n، عن الكميات (بما فيها الكميات صفر) التى سيتخلى عنها هؤلاء المشاركون أو يحصلون عليها عند أى نظام معطى من العلاقات التبادلية (أو الأسعار معبرًا عنها بالسلعة القياسية mumeraire) بفضل الشرط القائل أنهم سيواصلون التبادل إلى أن يعجز أى تبادل إضافى عن زيادة إشباعاتهم الفردية[٣٦٣]؛ n من المعادلات التى تفيد إن كل الكميات التى يحصل عليها المشاركون ويتخلون عنها، عند ضرب كل كمية بسعرها وفقًا للسلعة القياسية، ينبغى أن تساوى صفرًا، إذا أعطينا علامات ناقص للكميات المتُخَلى عنها وعلامات زائد للكميات المكتسبة (معادلات الموازنة الفردية)؛ أخيرًا m من معادلات تفيد إن المبلغ الكلى من الكمية المتخلى عنها، بالنسبة إلى لكل سلعة، ينبغى أن يساوى المبلغ الكلى من الكمية المكتسبة بالنسبة للسوق ككل (معادلات

=تتغير إذا جرت إعادة توزيع للسلع بين المشاركين ما دام أن مجموع الممتلكات لدى كل مشارك يبقى كما هو كما تعبر عنه السلعة القياسية numeraire (theoreme des repartitions equivalentes). وتأتى إشارتى إلى هذه الموضوعة، التى لا يسمح المجال بمناقشتها، لكى أعطى مثالاً على إدراك فالراس لضرورة التحقق من كل نقطة فى مخططه بواسطة برهان أساسى. إن هذا الوعى (مهما كان النجاح الذى حققته براهين فالراس أو نواقصها) هو الذى جعل منه معلمًا لكل منظرى المستقبل.

(٣٦٢) وهذا غير ضرورى، كما ذكرنا من قبل. ولكنه كان يمثل عادة شبه شاملة ليس فقط لدى الاقتصاديين الرياضيين مثل إديجورث ومارشال ولكن أيضًا لدى النمساويين، وبخاصة بوهم-باورك. وأن الأسئلة المطروحة أمامنا الآن لا تتأثر بانحدارنا إلى نظرية منفعة بدائية. فنحن لا نفترض إمكانية قياس المنفعة، وأن تعظيم مؤشر ما للإشباع يمكن أن يفى بالغرض.

(٣٦٣) يعنى هذا، كما نعلم، أنهم سيواصلون التبادل إلى أن تتساوى منافعهم الحدية من الكميات من كل السلع التى يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من السلعة القياسية numeraire (إذا كانت السيكاير هى ال numeraire، والوحدة هى علبة السيكاير، فإن المنافع الحدية لكل سلعة تصبح مساوية لعلبة من السيكاير).

الموازنة السوقية)[٣٦٤]. وهذه هى (m n + 1) من الشروط أو المعادلات. ولكن، وكما يُلاحظ بسهولة، فإن إحدى هذه المعادلات، كالمعادلة الأخيرة من مجموعة معادلات الموازنة السوقية مثلاً، يمكن أن نبين أنها تنتج عن بقية هذه المعادلات ومن معادلات موازنة الأسرة وبالتالى ينبغى أن تُنحى جانبًا باعتبارها معادلة غير مستقلة. وهكذا يتبقى لدينا ١ −(m (n + 1 من المعادلات المستقلة لتحديد المتغيرات أو 'المجاهيل'، أى الأسعار التوازنية للكميات m والكميات mn التى تتبادل بها الأسر. والآن يمكننا أن نقول، نظرًا إلى أن سعر السلعة القياسية commodity the numeraire فيذاتها يساوى الوحدة الواحدة دائمًا بالضرورة، أما إن هناك m-1 من الأسعار يلزم تحديدها، أو، ما دامت المعادلتان الاثنتان الأوليان من المعادلات (معادلات السلوك ومعادلات موازنة الأسرة)، مأخوذتين فى ذاتهما، هما معادلتان متجانستان من الدرجة صفر فى الأسعار، إن نسب التبادل فقط وليس الأسعار المطلقة هى التى يمكننا تحديدها، رغم أن من الممكن بعدئذ أن نترجم هذه النسب إلى أسعار مطلقة بواسطة تعريف السعر المحتسب وفقًا للسلعة القياسية -numeraire price identity[٣٦٥]. وينبغى على القارئ أن يتأكد من أنه يفهم التعادل التام بين هاتين الطريقتين لصياغة الموضوع وكذلك المعنى الخاص الذى يصح فيه أن نقول إن الأسعار المطلقة (أو 'مستوى السعر') فى هذه البنية هى أسعار غير قابلة للتحديد indeterminate[٣٦٦].

---

(٣٦٤) تمثل الأسعار، التى لأجلها نتحقق من المجموعة الأخيرة من المعادلات، أسعار التوازن السوقية. وباستخدام المصطلحات التى بشرَ بها فالراس وأثبتها البروفيسور هيكس بصورة محددة (Value and Capital, p. 63)، يمكننا أن نعبر عن هذه المجموعة الأخيرة من المعادلات بالقول إن فائض الطلب يجب أن يساوى صفرًا بالنسبة لكل سلعة.

(٣٦٥) إن الدالة (x1 = f (x2, x3... xr تسُمى دالة متجانسة من الدرجة صفر إذا بقى المتغير التابع على حاله عند ضرب المتغيرات المستقلة ب λ، حيث λ هى أى ثابت اعتباطى موجب، بحيث إن = x1 (f (λx2, λx3,.. λxr). وإذا جعلنا الآن λ تساوى 1/x2، مثلاً، فإننا نحصل (/ x1 = f (1, x3 x2...xr / x2، أى نحصل على علاقة تستبدل فيها المتغيرات المستقلة الأولى، التى يوجد r منها، بنسب يوجد منها r - 1 فقط.

(٣٦٦) هذا يعنى ببساطة أنه، مع أن من الطبيعى كما يبدو أن نجعل 'سعر' السلعة القياسية numeraire، pn، الذى يساوى الوحدة الواحدة بالتعريف، يأخذ الشكل pn - ١ ≡ ٥، إلاّ أننا يمكن أيضًا أن نجعله يساوى أى رقم اعتباطى دون تغيير أى شىء فى هذه البنية. وقد ناقش فالراس نظرية السلعة القياسية بدقة، متوصلاً، بين أمور أخرى، إلى وضع قاعدة لترجمة الأسعار المعبّر عنها بسلعة معينة ك numeraire إلى أسعار باستعمال سلعة قياسية أخرى numeraire أخرى (Elements, p. 150).=

ونطرح الآن السؤال التالى: هل تكفى هذه الشروط لتحديد قيم هذه المتغيرات؟ هذا هو، مرة أخرى، السؤال حول 'وجود' existence، بالمعنى الرياضى، مجموعة من القيم تفى بالشروط. وهذا السؤال يرادف السؤال ما إذا كانت المعادلات التى تجسد الشروط قابلة لأن تُحل آنيًا. ولكنه لا يعنى السؤال ما إذا كان هناك فى سوقنا أى ميل للتحقق من هذه الحلول، إن كانت هذه الحلول موجودة، أو السؤال عما إذا كانت هذه الحلول أو قيم التوازن مستقرة أم لا.

ومن بين كل الاعتراضات غير العادلة أو حتى الخالية من المعنى التى أثيرت ضد فالراس، فإن الاعتراض الأكثر ظلمًا هو القول بأن فالراس ربما كان يعتقد بأن السؤال المتعلق بالوجود existence تتم الإجابة عليه بمجرد أننا نحسب عدد 'المعادلات' و'المجاهيل' وأن نجد أنها متساوية فى عددها. فقد رأينا أن فالراس تَحققَ من متطلب إضافى آخر: استقلال المعادلات. ولكننا، حينما نحلل محاججته، نكتشف أيضًا، رغم عيوب تجهيزه الرياضى دون شك، إن عبقريته أبصرتْ أو شعرتْ بكل المشاكل المهمة الأخرى أو بجلها وأنه توصل دائمًا إلى نتائج صحيحة عمليًا. وإذا كان فالراس قد فشل فى الإجابة على كل الأسئلة بصورة مرضية، فميزته الخالدة تكمن فى طرح تلك الأسئلة. وإذا كان عمله لا يشكل ذروة هذا النوع من التحليل، فهو أساسه بالتأكيد.

أبصر فالراس إمكانية إن نظامنا للمعادلات قد لا يسمح بأى حل قط. كما أنه أبصر، بل أثبتَ أن الحل، إنْ وُجد، قد لا يكون فريدًا. فكل ما ادعاه هو إن الحلول توجد فى العادة، وأنه سيكون هناك عمومًا حل فريد إذا كانت السلع فى السوق كثيرة جدا (Elements, p. 163). ولما كانت الكميات المطلوبة والمعروضة، فى مخططه، هى دوال فريدة–القيمة للأسعار single-valued functions، وما دامت دوال المنفعة الحدية لديه هى دوال متناقصة بصورة ثابتة monotonically، فيمكن أن نفترض حالاً أن الحل الفريد، حيثما 'يكون له وجود'، ليس له بالضرورة معنى من الناحية الاقتصادية بمعنى أن نظامًا فعليًا معينًا كان يمكن أن يعمل وفقًا له[٣٦٧]– رغم أن فالراس لم يشدد على هذا الحل الفريد وربما لم يعيه كليًا.

=وينبغى أن يكون من الواضح أن هذه القاعدة لا تسرى على النقود أو أنها تسرى عليها فى ظل فروض غير واقعية تمامًا.

(٣٦٧) إن حدوث حالة معينة، مثل عدم قدرة بعض المشاركين فى السوق على تأمين حد أقصى من الإشباع فوق نقطة المجاعة، يمكن أن تعالج كشكل خاص من الانهيار الاقتصادى للنظام، وإن لم=

كما يمكننا أن نسأل السؤال التالي أيضًا: ألا نستطيع أن نفعل أفضل من ذلك؟ ينقسم هذا السؤال إلى قسمين: إذ نسأل أولاً: هل نستطيع أن نصوغ بشكل أكثر صرامة الشروط التي يعتمد عليها وجود الحلول، وبخاصة وجود حل فريد، في حدود فرضيات فالراس نفسها؟ الإجابة إيجابية. إن مثل هذه الصياغة الأكثر صرامة كان قد قدّمها البروفيسور والد حقًا(٣٦٨). ودون الدخول في أسئلة دقيقة كثيرة يثيرها عمل والد اللامع (ودون الموافقة على كل جملة فيه) نكتفي بملاحظة أن تحليل فالراس لا يظهر وهو ضعيف من حيث الجوهر(٣٦٩). ولكن يتوجب علينا، ثانيًا، أن نسأل ما إذا كانت موضوعة الوجود ستصمد حينما نجعل، كما ينبغي علينا أن نفعل، المنفعة الكلية والحدية دالةً لكل السلع التي تدخل في ميزانية أسرة ما. هذه هي الصعوبة الحقيقية طبعًا. ولكن الإجابة إيجابية حتى في هذه الحالة وذلك في ظل قيود تبدو مقبولة. وقد قدّم البروفيسور أموروسو هذه الإجابة(٣٧٠). وللإطلاع على معالجةٍ تتناول الموضوع كله من زاوية نظرية

=يكن الانهيار الرياضي. ومع ذلك، بالنسبة للحالة بذاتها، فمن الطبيعي تمامًا أن نظامًا لا يمثل سوى منطق علاقات معينة لا يمكنه، في غياب معلومات إضافية، أن يخبرنا بشيء ما عن حجم الحصص الناتجة في هيئة سلع. وكذلك، نظرًا إلى أن فالراس كان قد عالج فقط مشكلة في المنطق البحت الخاص بالتحديد المتزامن للمتغيرات وبالتالي أهمل كل أنواع فترات الإبطاء مثلاً lags، فليس من داعٍ لتكرار القول إن القيمة التفسيرية لهذا الجزءِ من محاججته لا تتجاوز توضيح جانب واحد من جوانب عدة ينبغي حتى على النظرية البحتة أن تعنى به.

(٣٦٨) انظر Abraham Wald (1902-50) في مجلة: Eegebnisse eines mathematischen Kolloquiums (vols. 6 and 7, 1935 and 1936) وتقرير والد غير التكنيكي حول بحثه في: Uber einige Gleichungssysteme der mathematischen Okonomie,' Zeitschrift fur Nationalokonomie, December 1936.] لقد تُرجمت هذه المقالة في ذكرى والد: 'On Some System of Equations of Mathematical Economics,' Econometrica, October 1951]

(٣٦٩) إن هجوم والد 'المبرر' على الطريقة التي حاول فيها فالراس إثبات الاستقرار هو موضوع آخر ستجرى مناقشته بعد قليل. ولا أرى من الصحيح، كما فعل والد، خلط هذا الموضوع بالسؤال حول 'وجود' الحلول بالمعنى الذي أوضحناه. كما أرى أيضًا أن السبب، الذي أورده فالراس في صفحة ١٦٣ من Elements حول توقعه أن يكون الحل فريدًا بشكل عام إذا كانت هناك سلع كثيرة جدا في السوق، يضاهي الصياغة الأكثر صرامة لوالد التي تقول بأن فرادة الحل توجد إذا كانت دوال المنفعة الحدية هكذا بحيث إن قيمة المنفعة utility value (المنفعة الحدية مضروبةً في الكمية، وهو مفهوم يعود إلى فون فيزر وفيشر) هي دالة متزايدة للكمية. انظر أيضًا فالراس: Elements, p. 125.

(٣٧٠) أي أن أموروسو Amoroso أثبتَ، بطريقة لا أستطيع أن أجد فيها أي عيب (جدي)، أن كميات السلع التي يحملها فرد ما وهو يغادر السوق، في ظل أسعار معطاة، تتحدد بشكل فريد، ليس دائمًا حقا ولكن تحت فرضيات مقبولة. وهذا جزء فقط من thema probandum {الموضوع الطاغي}، ولكنه جزء مهم جدا في الحالة التي تكون فيها المنافع الحدية مشتقات جزئية. انظر: 'Discussione del sistema di eqazioni che definiscono l'equilibiro del consumatore,' Annali di Economia, 1928.

الطلب، أدعو القارئ إلى الرجوع إلى العمل الأساسى للبروفيسور وولد[٣٧١].

نتحول الآن إلى السؤال حول الاستقرار الذى سنضمّنه السؤال بشأن وجود مَيْل ما نحو حلول (نظرية) فريدة كتلك التى يمكن أن توجد[٣٧٢]. تكمن إحدى أعظم مآثر فالراس فى تمييزه بين مشكلتى 'الوجود' و'الاستقرار' وفى أنه قرنَ المحاججة الخاصة بالأولى بمحاججة محكمة حول الثانية. ومع ذلك، فقد عالج فالراس مشكلة الاستقرار بطريقة خاصة لأنها طرحت نفسها أمامه بالارتباط مع ما هى، بالمنطق الصارم، مشكلة أخرى تمامًا، أى العلاقة بين الحل الرياضى لمعادلاته وبين العمليات فى أى سوق فعلى. فهو، أولاً وقبل كل شيء، كان متلهفًا لكى يبين أن الأفراد فى السوق، مع أنهم لا يحلون أى معادلات كما هو واضح، بيد أنهم يحققون بطريقة مختلفة الشيء نفسه الذى يحققه المنظّرون من خلال حل المعادلات؛ أو، إذا صغناها بطريقة أخرى، إن الطريقة 'التجريبية' empirical المستعملة فى الأسواق التنافسية البحتة والطريقة 'النظرية' أو 'العلمية' للباحث تميلان إلى خلق نفس الترتيب التوازنى. إذن، إن طرح هذه المشكلة يقدّم بصورة طبيعية موضوع الاستقرار إلى الصدارة، أى كيف أن آلية الأسواق التنافسية تسيّر النظام باتجاه التوازن وتبقيه هناك.

ونظرًا إلى إن من الواضح منذ البدء أن الأسواق فى الحياة الواقعية لا تعرف التوازن قط، فلا يمكن وضع هذا السؤال إلاّ لأسواق لما تزل مخلوقات مجردة يصنعها ذهن الباحث. إن الأفراد، الذين يظهرون وبحوزتهم مخزونات أولية من السلع وجداول منفعة حدية محددة، تواجههم أسعار وَضَعها فرد ما بصورة اعتباطية cries as hasard. قرر هؤلاء الأفراد التخلى عن كميات محددة من بعض السلع والحصول على كميات محددة من سلع أخرى عند هذه الأسعار.

---

(٣٧١) Herman Wold, 'A Synthesis of Pure Demand Analysis,' three (English) papers in the Skandinavisk Akturietidskrift, 1943-4.

(٣٧٢) بودى أن أعيد التشديد على أننا، عمومًا، نرتكب غلطة حينما نطابق مشكلة 'الميل' tendency بمشكلة 'الاستقرار' stability: إذ إن كرة الغولف المستقرة على الحشيش لا تملك أى ميل للدخول فى الحفرة المقصودة ما لم يضربها لاعب ما، وقد لا يتحقق هذا حتى فى هذه الحالة. ولكن الكرة ستبقى فى توازن مستقر لو وضعها لاعب ما فى الحفرة. وهذا القول ينبغى أن يبيّن الحكمة من التمييز بين الحالتين. وفى حالتنا، مع ذلك، فإن العوامل التى تساعد على استقرار وضع التوازن تمثل فى الوقت نفسه 'قوى' يمكن أن تفسر ميلاً ما فى متغيراتنا لأن تدخل فى الترتيب التوازنى. وهكذا نرجأ اعتراضنا الذى هو مهم للعمليات التطورية فحسب.

بيد إن الأفراد، كما نعلم، لا يفعلون هذا حقًا بل يسجلون على 'bons {كوبونات} ما يزمعون أن 'يشتروه' أو 'يبيعوه' عند تلك الأسعار عند استمرارها، أو أنهم يحتفظون بحق إعادة التعاقد حينما يدخلون في عقود. ومن السهل أن نرى أنه إذا تبينَ أن إعادة التعاقد غير ضرورية وإذا تم الوفاء بالكوبونات، فإن الشروط التي تجسدها المعادلات ينبغي أن تتحقق في الواقع حقًا. وحينما لا تتحقق، يُصار إلى إعادة تعاقد عند أسعار مختلفة، أعلى أو أدنى من الأسعار الأصلية، وذلك تبعًا لما إذا كان هناك فائض طلب موجب أو سالب في السلع المعنية إلى أن يتساوى الطلب مع العرض في كل الحالات (Elements, p. 133). وأيًا كان ما يجب قوله عن واقعية هذا الأمر[٣٧٣]، فمن الواضح غريزيًا، لأول وهلة، بقدر عدم التسليم بأي آلية أخرى للتفاعل غير الآلية التي يقدمها فالراس حصرًا، إن التوازن سيتحقق في ظل هذه الفرضيات؛ وإنه سيكون توازنًا فريدًا ومستقرًا على العموم؛ وأن الأسعار والكميات في هذا الترتيب ستكون هي تلك التي نحصل عليها من حلنا النظري[٣٧٤]. ومع ذلك، فقد تَردَدَ فالراس نفسه بشأن نقطة مهمة جدا كان البروفيسور والد قد أعاد التشديد عليها كثيرًا (Zeitskrift, op. cit, p. 653). وهي كما يلي. تتأسس قيم التوازن في السوق التام بواسطة لعبة التجربة والخطأ (tatonnement)– حيث تتكيف الأسعار، وتتكيف الكميات مجددًا كنتيجة لذلك. ولغرض الوضوح، تصورْ أن الأسعار كلها، ما عدا سعر واحد، تسّوى الطلبات والعروض المعنية. تتوافر لدينا قاعدة لتكييف السعر الوحيد الذي لا يسّوى الطلب والعرض. ولكنّا إذا كيفناه بالفعل، فأننا بذلك نقلب التوازن في كل الأقسام الأخرى من السوق التي لم تعد أسعارها أسعارًا توازنيةً ما دامت هذه الأسعار لا تسّوى الطلب والعرض في هذه الأسواق الأخرى إلاّ بالارتباط مع السعر الوحيد الذي

---

(٣٧٣) انظر، مجدداً: Nicholas Kaldor,' A Classificatory Note on the Determinateness of Equilibrium,' Review of Economic Studies, February 1934.

(٣٧٤) إن هذا الانطباع prima facie {الأولي} قد يفسر حقيقة إن المنظّرين، حتى في وقتنا الحاضر، لم يقلقوا كثيرًا بشأن هذه المشكلة كما جرى وضعها هكذا. إذ نستطيع أن نجمع الطلبات والعروض الفردية من السلع m في m من المعادلات من الشكل Di (p1... pm) = Oi (p1... pm). ومن هذه المعادلات، نفقد معادلة واحدة بسبب حقيقة أنها تنتج عن المعادلات الأخرى. ونفقد من الأسعار m سعرًا واحدًا بسبب فرضية التجانس من الدرجة صفر. كما إن الاستقرار مضمون بفضل الشرط القائل إن أي سعر أعلى من السعر التوازني يخلق فائض طلب سالب وأي سعر أقل من السعر التوازني يخلق فائض طلب موجب– وهو شرط شدّدَ عليه فالراس عليه كثيرًا. إن كل الشكوك التي تقلق المنظّرين حقًا، بقدر ما لا تكون ناتجة عن ارتيابهم بالفرضيات التي تعرّف بنية فالراس، لا ترد إلاّ عند إدخال النقود الحقيقية.

فشل فى أن يفعل ذلك. ولذلك، يتعين علينا أن نكيف الأسعار الأخرى بدورها، وإن السبب الوحيد، الذى يقدمه فالراس لتوقع أن الترتيب الجديد أقرب إلى التوازن بشكل عام مما كان عليه الترتيب الأصلي، هو أن هذا الأمر 'محتمل' لأن آثار تكييف السعر الذى خرج عن الخط أصلاً، على فائض الطلب من السلعة المعنية، هى آثار مباشرة وقوية وكلها فى نفس الاتجاه، بينما تكون معظم آثار التكييفات الجديدة الضرورية للأسعار الأخرى غير مباشرة وأضعف وليست كلها فى نفس الاتجاه: فهى تلغى بعضها بعضًا إلى حد ما. وبوضعها هكذا، فإن هذه المحاولة لإثبات كل من الميل نحو توازن السوق واستقرار هذا التوازن تعوزها الصرامة بشكل واضح. وقد لوحظ هذا الأمر حديثًا بصورة متزايدة ولكن لم يتم تقديم حل مرضى كليًا للمشكلة(٣٧٥). [هذا القسم الفرعى غير مكتمل.]

[(د) نظرية الإنتاج لدى فالراس] نتحول الآن إلى الفرع الثانى من النظرية البحتة للعملية الاقتصادية لدى فالراس، أى نظرية الإنتاج التى، كما نعرف، ليست سوى الطريقة التى تخصص فيها آلية المنافسة البحتة 'خدمات' كل الأنواع والنوعيات المختلفة من العوامل الطبيعية، وقوة العمل، والوسائل المنتجَة للإنتاج(٣٧٦). تمثل نظرية التخصيص هذه بدورها الشيء نفسه كنظرية تسعير هذه الخدمات لأن آلية السعر هى التى تضع هذه الخدمات فى المكان الذى تشغله بالفعل فى لغز الصور المتقطعّة الكبير وتبقيهم هناك. وأخيرًا، فنحن لا نقول سوى هذا حينما نقول إن نظرية الإنتاج تبلغنا بتلك الكميات من تلك السلع التى ستقرر منشأة

(٣٧٥) قد يرحب بعض القرّاء، ممن يهتمون كثيرًا بهذه الأسئلة الدقيقة، بالمعالم التالية على ذلك الطريق. أولاً، إن باريتو لم يطوّر محاججة فالراس من هذه الناحية باستثناء إدراكه الأكثر صراحةً إن التقلبات قريبًا من القيم يمكن أن تتجه بعيدًا عنها إضافة إلى أنها يمكن أن تتجه نحوها. ثانيًا، من باريتو إلى هيكس، لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل من هذه الناحية، رغم تحقيق تقدم كبير فى المجالات الأخرى. وكان البروفيسور هيكس هو مَن صاغ شروط الاستقرار التى تم تطويرها فيما بعد من قبل كتاب آخرين، وبخاصة ساملسون Samuelson وميتزلر Metzler. وكان ساملسون، كما اعتقد، أول من أوضح أن مشكلة الاستقرار لا يمكن قط وضعها دون مخطط ديناميكى صريح، أىٍ دون تخصيص specification الطريقة التى يتفاعل بها النظام مع الانحرافات عن التوازن. ثالثًا، يبين عرضنا أن فالراس يقدم بالفعل مثل هذا المخطط الديناميكى: إذ إنه حددَ سلسلة من الخطى يُعتقد إن النظام يشق طريقه بواسطتها باتجاه التوازن المستقر- وهذا أمر لم ينل فالراس عنه التقدير الذى يستحقه. ولا يغطى هذا المخطط أكثر من حالة خاصة، ولكن ثمة برهان أكثر صرامة يتوافر لهذه الحالة الخاصة، رغم حقيقة أن فالراس فشل أن يعطيه هو نفسه.

(٣٧٦) تذكرْ أن هذه الوسائل المنتجَة للإنتاج، على المستوى الذى نتحرك عليه الآن، تُستأجر عينًا وأن استعمالها يستمر لفترة غير محددة- وهما فرضيتان نتجه إلى استبعادهما الآن.

ما إنتاجها وتلك الكميات من الخدمات التي تنوى شراءها في ضوء الأذواق المعطاة للمستهلكين المحتملين لمنتجاتها والميول المعطاة لنفس هؤلاء المستهلكين 'كمالكين' للخدمات الإنتاجية. وهنا، فإن الكميات الكلية من هذه الخدمات، أي الكميات المتوافرة منها بصورة كامنة أثناء فترة زمنية محددة، هي كميات معطاة لأن مصادرها معطاة. ولكن ليس ضروريًا استخدامها في الإنتاج بشكل كامل، ولا أن تتعرض هي للضياع بالضرورة إن لم تُستخدَم في الإنتاج. ذلك لأن جانبًا أساسيًا من مخطط فالراس يتمثل بأن كل هذه الكميات يمكن أن تُستخدَم من قبل مالكيها بصورة مباشرة(٣٧٧). وهكذا فإن كمياتها الكلية وميول مالكيها لاستهلاكها- وحتى احتمال اكتساب كميات إضافية منها لغرض الاستهلاك - أو للتخلي عنها تشكل المجموعة الثانية من المعطيات، وكانت مشكلة فالراس تكمن في إيضاح كيف تتشابك هذه المعطيات مع معطيات المجموعة الأولى، أذواق المستهلكين، لخلق مجموعة منسجمة من الكميات والقيم(٣٧٨).

نحن نفهم حالاً إن فالراس سعى من أجل الوصول إلى حلٍ لهذه المشكلة كان يجب أن يكون متماثلاً symmetrical مع الحل الذي طورّه سابقًا في نظريته العامة للمقايضة في سوق لسلع استهلاكية متعددة. وفي الواقع، يمكن وصف نظريته للإنتاج كمحاولة، وفقًا لروح ج. ب. ساي، لتحويل حالة الإنتاج إلى الحالة

(٣٧٧) ولذلك، عند فالراس، فإن هذه الخدمات التي تستعمل في الإنتاج تمتلك أيضًا قيمة استعمالية بالنسبة 'لمالكيها'. وهذا يخلق صعوبات تتضح بشكل خاص في حالة الأدوات الخاصة specific بالإنتاج مثل الآلات. إن الافتراض، كإمكانية على الأقل، إن آلة تتحول في الحال إلى مقعد مريح، وفقًا لرغبة صاحبها، هو تنظير فذ حقًا إلى حد بعيد. ولم يضعف هذا الافتراض إلاّ جزئيًا فيما بعد في نظرية 'رءوس الأموال الجديدة' (capitaux neufs). ولكنه يمتلك ميزته حينما يكون المطلوب تفسيره ab ovo {من البداية} هو منطق بنية خزين السلع الرأسمالية. ويمكننا أن نجمل الفرضية مقبولة أكثر بالقول إن القرار السابق لرأسمالي معين باستعمال السلعة الرأسمالية التي يمتلكها بالفعل إنما يكون قد حدّدَ أي نوع يمتلك هو بالفعل من السلعة الرأسمالية. ومن المعقول أن نقول إن هذه المحاولة لإنقاذ الوضع تدمر تمامًا الإطار الستاتيكي للنظرية. إن مثل هذا الافتراض لم يوضع من قبل مارشال أو النمساويين ولكن هذا لا يعود إلاّ إلى أنهم كانوا أقل صرامة من فالراس. دعوني انتهز هذه الفرصة لأؤكد، مرة أخرى، على أن فالراس، وبصرامة أكثر، أعاد حقًا صياغة نظريات الإنتاج لدى آ. سمث، وج. ب. ساي، وج. س. ميل. كما إن نظرية الإنتاج لدى الأخير لا ينبغي طبعًا البحث عنها في كتابه الأول فحسب.

(٣٧٨) في عمله Manuel، شذّبَ باريتو هذه البنية محوّلاً إياها إلى نظريته العامة للأذواق والعقبات التي تمضي حقًا على مستوى أرفع من التجريد وتساعد بوضوح أكثر، بشكل خاص، على إبراز المشاكل المنطقية التي تتوارى في هذه البنية. إن القيمة العملية لتعميم باريتو تتجلى في السهولة التي اعتنق بها هذا التعميم فكرة الاقتصاد الاشتراكي. ولكنها لا تساعدنا كثيرًا على المستوى الذي نكتشف به أنفسنا.

الأكثر عمومية من المبادلة بين الخدمات والمنتجات، وفى التحليل الأخير، بين الخدمات ببساطة. كان فالراس يدرك تكاليف هذه المحاولة وكان مستعدًا لدفعها. أولاً، رغم أن فالراس ضمّنَ آليته شخصية المنظِّم الذى لم يكن مجرد رأسمالى، بيد أنه اختزل هذا المنظِّم كما رأينا إلى دور شكلى بحت كمشترٍ لخدمات إنتاجية[٣٧٩] وبائع لسلع استهلاكية دون أن تكون له أى مبادرة- أو دخلٍ- خاص به[٣٨٠]. وللتشديد على هذا، سنستبدل مصطلح 'منظِّم' بالمصطلح غير الشخصى 'منشأة': فمن الواضح فى تفكير فالراس إن الأسر، كمشترية للمنتجات وبائعة للخدمات معًا، هى التى تقرر العملية الاقتصادية. ثانيًا، رغم أن فالراس يدرك طبعًا حقيقة أن الإنتاج وتكييف الإنتاج يتضمنان فترات إبطاء delays، بيد أنه فى البداية قد أهمل هذه الفترات purement et simplement {ببساطة}(Elements, p. 215)، مؤجلاً اعترافه الجزئى بدورها إلى القسم البعيد المتعلق بالتداول والنقود. ونحن نفعل الشىء نفسه بل ونقبل، بالنسبة لهذه اللحظة، الفرضيات المستحيلة على ما يبدو: معاملات الإنتاج الثابتة[٣٨١]، وغياب أى نفقات أولية overhead، وإن كل المنشآت فى كل صناعة تنتج كميات متساوية من السلعة بالضبط[٣٨٢]. ونسأل، قبل كل شىء، كما فعلنا من قبل فى حالة المقايضة بسلع متعددة، ما إذا كان هناك،

---

(٣٧٩) سبق أن رأينا أن فالراس كان يدرك بشكلٍ كامل أهمية مخزونات وتدفقات المواد الخام والسلع شبه- الجاهزة التى يشتريها المنظمون من منظمين آخرين. ولكنه حينما تناول المشكلة الأساسية للإنتاج (الدرسان العشرون والحادى والعشرون)، فأنه طرحَ تلك المخزونات والتدفقات بصورة مختالة، مقتصرًا على إيضاح- وهو أمر سهل لو أهملنا كل السلاسل أو فترات الإبطاء- إن هذه المشتريات التى يقوم بها منظمون من منظمين آخرين هى خطى وسيطة فى عملية لن يؤثر على فهمها إهمال هذه الخطى.

(٣٨٠) دعونى أشدد، مرة أخرى، على أنه فى توازن عملية تنافسية بحتة، حيث لا يستطيع أى فرد أن يمارس أى تأثير على أسعار أى من الخدمات أو المنتجات، فإن كل منظِّم سيكون حقًا enterpreneur ne faisant ni benefice ne perte {منظمًا لا يربح ولا يخسر}: وهذا ليس لغزًا أو حشوًا زائدًا (أى أنه ليس نتيجة لتعريف ما)، ولكنه، فى ظل فرضيات فالراس، شرط توازنى (أو، إن شئت، موضوعة مثبتة).[تناقش هذه النقطة أكثر فى القسم الثامن القادم.].

(٣٨١) يتضمن هذا فرضيتين مختلفتين حقًا: ١) إن هذه المعاملات، أى الكميات من كل الخدمات التى تدخل فى الوحدة الواحدة من المنتجات، معطاة تكنولوجيًا أو إن هناك، بالنسبة لكل منتوج، طريقة واحدة ممكنة تكنولوجيًا لإنتاجه؛ ٢) وإن هذه المعاملات لا تتغير وفقًا للكمية المنتجة أو أنه ليست هناك وفورات حجم economies of scale أو تناقص ناجم عن الحجم diseconomies of scale. وقد تغيرت هذه البنية فيما بعد على يد فالراس نفسه. ولكن هذه القضايا سنتناولها فى القسم القادم، الثامن.

(٣٨٢) لا يبدو أن فالراس قد لاحظ ما كان يُطرح للمناقشة كثيرًا: أى أن هذا يجعل عدد المنشآت غير قابل للتحديد indeterminate، رغم أنه لا يمنع تحديد determinateness إنتاج كل صناعة. ونظرًا إلى عدم أهمية هذا بالنسبة لمناقشتنا الحالية، فإننا نرجىء درس هذه النقطة أيضًا إلى القسم القادم.

بوجود كل هذه 'التبسيطات'- التى وُجدَ أن بعضها كان مجرد تعقيدات فى النهاية- مجموعة فريدة من الحلول بالنسبة لنظام معادلات يغطى سلوك المستهلكين والمنتجين معًا أو يمثل هيكل الحياة الاقتصادية إذا صح التعبير.

ندرك غريزيًا أن الجواب سيكون إيجابيًا وذلك فى ظل نفس التحفظات التى كان يتعين علينا أن نضعها فى الحالة العامة للمبادلة بسلع متعددة وفى ظل التحفظات الأخرى التى تفرضها علينا الفرضيات الإضافية التى يفترضها فالراس لتسهيل السيطرة على مشكلة الإنتاج. بوسعنا تجميد الفرضيات. ويمكننا أن نشكك بقيمة نظرية معينة لا تسرى إلاّ فى ظل شروط يعتبر مجرد وضعها بمثابة تفنيد لهذه النظرية[٣٨٣]. ولكن إذا كنا نقبل هذه التحفظات والفرضيات، فثمة خطأ صغير يمكن إيجاده فى حل فالراس. وهذا الخطأ هو: إن الأسر التى تقوم بتزويد الخدمات تمتلك، فى بنية فالراس، جداول محددة وفريدة القيمة لاستعدادها للتخلى عن هذه الخدمات. تتحدد هذه الجداول، من ناحية، بتقييم الأسر للإشباع المستخلَص من الاستهلاك المباشر لهذه الخدمات[٣٨٤]؛ ومن ناحية أخرى، بمعرفتها بالإشباع الذى كان يمكن استخلاصه من الدخول، معبَّرًا عنها بالسلعة القياسية numeraire، التى يمكنهم كسبها عند أى مجموعة من 'أسعار' السلع الاستهلاكية والخدمات. ذلك لأن

---

(٣٨٣) ينبغى على أولئك، أمثالى، ممن لا يذهبون بعيدًا إلى هذا الحد، أن يقيموا عاليًا هذا العمل الرائد ويبصروا ميزة معينة بالضبط فى حقيقة إن فالراس وصف العمل الذى يتعين تحقيقه فى المستقبل (وما يزال يتعين تحقيقه جزئيًا).

(٣٨٤) يفتقد تبسيط كاسل لنظام فالراس إلى هذا الجانب. وبالنتيجة، توجبَ على كاسل أن يجعل الكمية القائمة (بشكل كامن) من الخدمات تساوى الكمية التى ينبغى استخدامها فى الإنتاج عند التوازن. لقد أوضح فيكسل، وستاكلبيرغ Stackelberg فيما بعد ('Zwei kritische Bemerkungen zur Preistheorie Guatav Cassels,' Zeitschrift fur Nationalokonomie, June 1933)، أنه سيكون من المستحيل عمومًا تحقيق شرط التوازن هذا مع معاملات إنتاج ثابتة. وهذا ليس أمرًا خطيرًا لأن الصعوبة تتلاشى حينما ندخل معاملات متغيرة، أى إمكانية الإحلال (انظر القسم الثامن). ولكن إذا قبلنا المعاملات الثابتة ورفضنا، فى الوقت نفسه، أن نقبل نظرية فالراس القائلة إن جزءا من الخدمات يُستهلك بصورة مباشرة من قبل 'مالكيه'، فستبرز، بشكل عام، بطالة فى بعض الخدمات التي لا تتوافر تكملاتها الضرورية. إن هذه الخدمات الفائضة العاطلة، إذ تبحث عن العمل، سوف تخفض لاحقًا من أجور الخدمات الموظفة من النوع نفسه، ولكن هذا التخفيض قد لا يفعل سوى القليل (أى بواسطة ترخيص المنتجات التى تستوعب نسبيًا الكثير من الخدمات التى يتوافر فائض منها) لتخفيض البطالة وبالتالى يمكنه أن يعمل على عدم الاستقرار فى النظام كله نظرًا لتضارب شروط التوازن. وهذه الحالة غير مهمة. ولكن بعض الكينزيين استحضروها فى أذهانهم حينما حاججوا لصالح إثبات إمكانية توازن البطالة.

أسعار السلع الاستهلاكية تتحدد آنيًا مع «أسعار» الخدمات وعلى نحو بحيث يرتبط أحدهما بالآخر: فكل عامل مثلاً يقرر عدد الساعات في اليوم الواحد أو الأسبوع الواحد التي ينوي عرضها مقابل أجر معين، معبرًا عنه بالسلعة القياسية numeraire، يرتبط بأسعار محددة، معبرًا عنها بالـ numeraire، لكل السلع الاستهلاكية التي سيتم إنتاجها باستخدام كل العمل المعروض عند ذلك الأجر. رياضيًا، نعبر عن هذا بجعل كل ما يعرضه كل فرد من كل خدمة 'يمتلكها' دالة لكل الأسعار (أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات معًا). وللسبب نفسه، فإن طلب كل فرد على كل سلعة دالة لكل الأسعار (لكل من الخدمات والسلع الاستهلاكية). إن طلب كل فرد على السلعة القياسية numeraire ينشأ ببساطة عن معادلة الموازنة لدى كل فرد، التي (ما دمنا، لحد الآن، نتجرد عن النقود الحقيقية والادخار) تماثل تمامًا معادلة الموازنة في حالة المقايضة بسلع متعددة باستثناء أن العروض، في الحالة القائمة، هي عروض خدمات وأن الطلب وحده يشير إلى سلع[٣٨٥]. ومن هذه الطلبات والعروض الفردية نحصل على العروض الكلية (الصافية) من الخدمات والطلبات الكلية على المنتجات في السوق وكلها دوال لأسعار كل الخدمات والمنتجات. ولكن بقية البنية تشلها- وذلك كما هو واضح لتركيز الانتباه على العلاقة الاجتماعية المهمة بين العوامل النهائية التي تشكل الاستهلاك والإنتاج في وقت واحد- فرضية معاملات الإنتاج الثابتة والمقررة تكنولوجيًا technologically fixed and constant coefficients التي تعطي حالاً القيود المتبقية التي نحتاجها لتحديد الأسعار. فلتحديد الأسعار، نحتاج المعادلات، التي يساوي عددها عدد الخدمات، التي تعبر عن إن كميات الخدمات في كل الصناعات يجب أن تساوي العرض الكلي من هذه الخدمات، والمعادلات، التي يساوي عددها عدد المنتجات،

(٣٨٥) جرى توبيخ فالراس في أحوال كثيرة من ناحية عدم إتقان رياضياته أو تقلها. ومع ذلك، فمن المؤكد أن الحجة الواردة في الدرس العشرين، حيث يحل فالراس المشكلة 'النظرية'، ليست غير دقيقة، وبخاصة من ناحية الطريقة التي تنتج فيها عروض الخدمات عن شروط التوازن الحدية (op. cit. p. 210). ويبدو لي أن بعض النقاد يتعلمون من هذه الطريقة، ومن ضمنهم نقاد رياضيون. وتتجه الممارسة في الوقت الحاضر، القائمة على الملائمة التعليمية، نحو جعل الطلبات الفردية على السلع دوالاً لأسعارها فقط و'للدخل'. وفي حين تمتلك هذه الطريقة مزاياها، وبخاصة الآن حيث تساعد الباحث على إدراك صلة الاقتصاد الكينزي باقتصاد فالراس، فأنها تخفي حقًا مفهوم فالراس الأساسي وتجعل الأمور أصعب في نهاية المطاف.

التى تعبر عن أن معاملات إنتاج الخدمات المستعملة فى كل صناعة، حيث يضرب كل معامل بسعر الخدمات هذه، يجب أن يساوى سعر الوحدة من منتوج الصناعة أو أن متوسط التكلفة فى كل الصناعات، الذى يساوى التكلفة الحدية فى حالة فالراس، يجب أن يساوى السعر.

من السهل أن نبين أن عدد المتغيرات التى يلزم تحديدها يجب أن يساوى عدد المعادلات. أما بالنسبة للسؤال الرياضى بشأن ما إذا كانت هذه المعادلات يمكن حلها بالنسبة للمتغيرات– ما إذا كان الحل التوازنى له 'وجود'– فيتعين علينا أن نقول نفس ما قلناه فى السابق إلى حد بعيد: إن فالراس لم يقدم حلاً يرضى معايير عالم الرياضيات الحديث، رغم أن بوسعنا أن نبين[٣٨٦] أنه أبصرَ الأمر وأنه أما عالج أو تفادى كل الحواجز التى كانت تقف فى طريقه نحو حل إيجابى. وبطبيعة الحال، كان عليه أن يكرر، وبنفس المعنى كما فى السابق، أن وجود مجموعة من الحلول أو حتى مجموعة من الحلول غير السالبة لا يعنى بالضرورة وجود حلول لها معنى من الناحية الاقتصادية– أى حلول ممكنة عمليًا،'مقبولة'، وهكذا. ولكن، فى ظل فرضيات فالراس والتحفظات التى جرت الإشارة إليها آنفًا، فإن الحل الإيجابى متاح وأن الاعتراضات ضده تعود إلى فشل النقاد بفهم فالراس أكثر مما تعود إلى أخطائه وسهوه[٣٨٧]. كما يمكن التأكيد أيضًا، بقدر تعلق الأمر

(٣٨٦) لا يسمح المجال لنا بإجراء ذلك. وينبغى علينا الاقتصار على تكرار أن فرضيته القائلة إن الخدمات تملك قيمة استعمالية 'لمالكيها' تتفادى، فى الواقع، الصعوبة الوحيدة الجدية التى، فى الحالة قيد المناقشة الآن، تنضاف إلى الصعوبات التى مرت بنا فى حالة المقايضة البسيطة بسلع متعددة، أى الصعوبة التى تتخفى خلف معاملات الإنتاج الثابتة. وبطبيعة الحال، فإن العبارة الواردة فى المتن ينبغى فهمها على أنها تسرى دون تحفظ إلا حينما تكون المنافع الحدية دوالاً لكمية السلعة المعنية حصراً.

(٣٨٧) إن أحد هذه الاعتراضات، الذى لم يثره طبعًا الاقتصاديون الرياضيون قط، يستحق أن نذكره فى هذا السياق. فبعد إجراء حذوفات ملائمة، نستطيع تمثيل أسعار وكميات كل المنتجات كدوال لأسعار الخدمات. ينبغى أن يكون من الواضح أن هذه الحقيقة الشكلية لا تجعل من الأخيرة 'أسبابًا' للأولى ما دامت أسعار الخدمات نفسها تتحدد وفقًا لمحاججة تأخذ بنظر الاعتبار أسعار المنتجات المعنية فى كل خطوة. ومع ذلك، فإن بعض الاقتصاديين، وبخاصة النمساويين، استنتجوا من هذا الاعتماد المتبادل العام والمتزامن بين الأسعار كلها أن نظام فالراس يفشل فى تفسير أى أسعار قط: وقد جرى أحيانًا التعبير عن هذا الرأى بتسمية نظام فالراس نظامًا 'وظيفيًا' وذلك لتمييزه عن النظام النمساوى 'السببى'. وآمل أن لا يكون من الضرورى الدخول فى هذا الموضوع فى هذه الساعة من النهار.

بهذا الجزء من تحليل فالراس، إن نتيجتنا تمثل الرأى المشترك بين المنظّـرين أو أنها تقترب من هذا[٣٨٨].

وبالنسبة للسؤالين المتعلقين بالاستقرار وبوجود مَيْـل مـا فـى العمليـة الاقتصادية لإثبات تلك المجموعة التوازنية من الأسعار والكميات، فـإن الوضـع يتأثر جديًا بصعوبة قبول فرضيات فالراس حتى أكثر مما وجدنا فى حالة المقايضة ذات السلع المتعددة[٣٨٩]. ويتعين علينا، مرة أخرى، أن نعتمد على طريقة ال bons {الكوبونات}. ولكن فى هذه الحالة، إذا كانت الأسعار التى تحدّدت تجريبيًـا(cries) فى البداية لا تثبت أن تكون (بأعجوبة) هى الأسعار التوازنيـة، فـإن الترتيبـات الجديدة rearrangements، التى يُفترَض أن تقود نحو التوازن، تتضـمن ترتيبـات جديدة آنية لكل القرارات التجريبية بشأن الإنتاج التى تتضـمنها ال bons– وهـذه قضية أصعب بكثير مما كانت ستكون عليه مجرد إعادة ترتيب القرارات التجريبية بشأن الحصول على السلع القائمة أو التخلى عنها. وحتى إذا نجحت كل المنشـآت وكل مالكو الخدمات الإنتاجية فى هذه المهمة، فما يزال يتعين عليهم تحقيق برنامج الإنتاج هذا الذى يأخذ وقتًا ينبغى خلاله عدم تغيير أى شىء. وكان فالراس نفسه قد وضعَ المشكلة بالضبط كما وضعها بالنسبة للمقايضة بسلع متعددة، أى بهيئة سؤال ما إذا كانت مشكلته النظرية هى المشكلة التى تُحل فى أسواق الخـدمات بالفعـل؛ وأنه توصل، وفقًا لنفس المحاجة، إلى نفس الاستنتاج، أى أن عمليةً من التجربـة والخطأ، تجرى فى ظل كل شروط المنافسة البحتة وبمساعدة الآلية الوحيدة للتفاعل

---

(٣٨٨) للإطلاع على برهان دقيق، ندعو القارئ إلى الرجوع إلـى أ. والـد (Zeitschrift, op. cit.). وقـد يحصل القارئ حقًا على انطباع أقل قوة نوعًا ما من هذه المقالة، ولكن يتعين عليـه أن يلاحـظ أن البروفيسور والد يعالج نظام كاسل أكثر مما يعالج نظام فالراس. إن التعديل الذى اقترحـه زيوشـن Zeuthen وك. شلسنغر K. Schlesinger، والذى يذكره والد فى ص ٦٤٠، يمتلك أهمية خاصة بـه ولكنه غير ضرورى لتطويع نظام فالراس.

(٣٨٩) ومع ذلك، فإذا قبلنا تلك الفرضيات، فمن الممكن، على الأقل، إثبات الاستقرار بصورة مقنعة أكثـر مما يمكن فى حالة المقايضة. وقد تم إنجاز هذا بالنسبة لنمط يسمح بالإحلال من قبـل البروفيسـور هيكس (Theorie mathematique de la valeur, 1937) ومن قبل آخرين، وبخاصة ل. م. كـورت L. M. Court ('Invariable Classical Stability of Enterpreneurial Demand and Supply,' Quarterly Journal of Economis, November 1941) ويعيد الاثنان تقديم شخصية المنظِّم، الـذى استبعدناه، ويضعان بالتالى برهانهما بالشكل الذى يشير إليه عنوان المقالة الأخيرة. ومـن الناحيـة التاريخية، يمكن أن نلاحظ أن هذه المساهمات وغيرها، مهما كانت أرفع مستوى من حيث التكنيك، بيد أنها لا تقدم سوى إبراز التلميحات الموجودة أصلاً فى تحليل فالراس، مع أن بعضـها موجـودة بشكل ضمنى فحسب.

المسموح بها – حيث تتزايد الأسعار حينما يكون هناك فائض طلب موجب وتتناقص حينما يكون هناك فائض طلب سالب – 'يحتمل' أن تضمن كل خطوة فى التكيف أن تقود فعلاً باتجاه التوازن وليس بعيدًا عنه. لقد وجدت من الضرورى طرح هذه القضية بشكل كامل أمام القارئ. ولولا خوفى من انصرافه عن نظرية فالراس على أساس تعارضها الصارخ مع أى عملية من الحياة الواقعية، لسألته عما إذا كان يومًا ما قد شاهدَ سلكًا مطاطًا لا يزداد طوله حينما يتم سحبه، أو حركات بدون احتكاك frictionless movements، أو أى بنى أخرى يجرى استعمالها فى الفيزياء النظرية بشكل عام؛ وما إذا كان، بناء على ذلك، يعتقد بعدم جدوى الفيزياء النظرية. وفى الهامش أدناه، أضيف ملاحظة أو اثنتين يمكن أن تخففا من عدم ارتياح القارئ. ومع ذلك، يبقى من الصحيح إن فالراس نفسه وأتباعه معًا قد قلّلوا من شأن ما كان وما يزال يلزم فعله قبل أن تتاح إمكانية مواجهة نظرية فالراس بوقائع حياة الأعمال المألوفة(٣٩٠).

---

(٣٩٠) ينبغى على القارئ، أولاً، أن يلاحظ أن عدم ارتياحه يأتى بشكل رئيسى من تعوده على عملية اقتصادية لا تكف الثورات التكنولوجية عن إثارة الاضطراب فيها دون انقطاع. ففى أى عملية ليست بعيدة جدا عن الركودية stationarity على الأقل، ولكنها غير راكدة stationary بصورة صارمة، فإن الأسر والمنشآت من شأنها أن تمتلك تجربة كافية تساعدها كثيرًا على تحقيق المهام التى تبدو مستحيلة لأول وهلة: فالأسعار التجريبية، التى يتعين عليهم التفاعل معها عبر وضع برامج تجريبية للإنتاج والاستهلاك، ليست أسعارًا cries au hasard { اعتباطية} حقا، كما هى لدى فالراس، بل هى تخمينات موثقة نوعًا ما يلزم، كقاعدة عامة، تصحيحها بتعديلات صغيرة نسبيًا. فحرص فالراس على إبراز منطق أو أساس اشتقاق دوال الطلب والعرض هو وحده الذى يجعله يرفض الاستفادة من هذه الحقيقة. ويمكن التعلم من مارشال كيف نكسو هيكل فالراس العظمى باللحم والجلد، مع أنه يبقى من الصحيح أن من شأن نظرية ما أكثر واقعية أن تثير عالمًا من المشاكل الجديدة يتجاوز نطاق فالراس (ومارشال أيضًا). ثانيًا، إن ما جعل عناصر الحقيقة، التى تدخل مخطط فالراس، تتضخم بصورة مشوهة حقا هى عناصر أخرى ينبغى أن نحاول التغلب عليها بصورة ملائمة. ولكن العناصر الأولى يمكن مشاهدتها أو يمكن التحقق منها حتى حينما تأخذ أشكالاً غير مألوفة مثل tatonnement {تجربة والتجربة والخطأ} من خلال ال bons {الكوبونات}. ثالثًا، ينبغى أن لا يقال إن عبأ التكييف فى نظام فالراس يقع كله على عاتق الأسعار فقط: فالكميات تتكيف للأسعار مثلما تتكيف الأسعار للكميات، وأن الطريقة المختصرة في الحديث هى وحدها المسئولة عن الانطباع المشار إليه. رابعًا، ثمة واقعية فى بعض بنود بنية فالراس حيث لا ينبغى أن نتوقع سوى أقل حد منها. وهكذا، فإن قليلاً من التفكير يبين أن طلب العمال على 'خدمات' قوة عملهم (أى على الفراغ) هو عامل مهم جدا بالفعل فى تشكيل عملية الإنتاج. ومع أن من غير المعقول إنكار هذا بالنسبة للوقت الحاضر، فلم تكن هناك قط حقبة كان فيها هذا الطلب غير فعال، وأن الحقيقة السطحية القائلة بأن العامل يقبل بيوم عمل ثابت يعجز عن تغييره ('ينبغى عليه أن يقبله وإلا يموت'، هكذا يقول أحد الاقتصاديين المعاصرين) تناقض ترتيب فالراس أقل بكثير مما يبدو عليه ذلك. أخيرًا، خامسًا، تشجعنى خبرة التدريس أن أضيف أن فرضيات معينة مثل قانون فالراس حول التكلفة أو التشغيل الكامل عند المنافسة الكاملة تشكل حقا خصائص نظامه عند التوازن التام. ولكن يتعذر الاعتراض=

[(هـ) إدخال تكوين رأس المال والنقود] يمكن طرح بقية هذا القسم في صورة جواب على السؤال التالي: كيف يتأثر المخطط الأساسي لسلوك المستهلكين والمنتجين- أو يُحتمل أن يضطرب- عند إدخال تكوين رأس المال والنقود؟ ومع أنه قد تم تناول هذين الموضوعين في الفصل السابق وستجرى دراستهما في الفصل القادم، بيد أن من الضروري الاهتمام بهما هنا لتمكين القارئ من تقدير بنية فالراس ككل ولإدراك المدى الذي استبق به فالراس العملَ الحديث في هذه الحقول، من بعض النواحي، وأعَدّ الأرض، في نواحي أخرى.

في نظام فالراس، تمثل نظرية تكوين رأس المال الأساسَ لنظرية الفائدة، من ناحية، وتقوم هي نفسها على نظرية أسعار السلع الرأسمالية، من ناحية أخرى. وفي البداية، سنعالج فقط أسعار السلع الرأسمالية المنتجَة. ولحد الآن، لا نمتلك سوى نظرية لأسعار خدمات هذه السلع، وحتى هذا كان قد جرى التوصل إليه وفقًا لفرضية يتعين علينا إسقاطها الآن، أي أن كميات السلع الرأسمالية المنتجَة معطاة مرة وإلى الأبد، وأنها لا تندثر أو تتلاشى قط عن طريق الحوادث العَرضية. وهكذا نقتطع الآن مبلغًا لغرض الاندثار وكذلك قسطًا للتأمين[٣٩١]. وما يتبقى بعد ذلك هو 'الإيراد الصافي' net revenue الذي تغله السلع الرأسمالية. سبق أن لاحظنا أن فالراس اعتبر وجود فائض كهذا بعد اقتطاع ما يخصص للاندثار والتأمين كحقيقة يتعذر إنكارها والتي لم يقم هو بأي جهد للتحقق منها[٣٩٢]. ومع ذلك، فإذا قبلنا بهذه الحقيقة لغرض المحاججة، فيمكننا إذن أن نمضي حالاً لبناء السوق النظرية للسلع الرأسمالية، التي، وفقًا لعادة فالراس الحميدة، نحتاجها لها لأجل تحديد هذه أسعار هذه السلع[٣٩٣]. وفي هذه السوق، يطلب الرأسماليون-

---

=عليها حينما تُفهم بصورة صحيحة (حول فرضية التشغيل الكامل، انظر الملاحظة الواردة في نهاية هذا القسم)، وهي، قبل كل شيء، موضوعات تنجم عن مسلمات تعرّف النظام وليس عن مسلمات مفروضة عليه (بحيث أنها يمكن أن تسبب ال overdeterminateness).

(٣٩١) اعتبر فالراس أن الاثنين هما ثابتان يتحددان تكنولوجيًا. وهذا غير مقبول أيضًا ولكن يجب مراعاته كامتياز آخر من امتيازات فالراس كرائد.

(٣٩٢) ولم يفعل ذلك أيضًا باريتو وبارون، وآخرون ممن خلفوا فالراس مباشرة. ولكن فيكسل وفيشر قد سدّا هذه الفجوة باستعمال مادة بوهم-باورك.

(٣٩٣) إن السوق التي نصفها الآن لا تشكل سوى بناء منظّر معين كان قد هجره فالراس نفسه فيما بعد لاستبداله بسوق الخزين stock market. إن انتقاد هذا الجهاز النظري من ناحية افتقاره إلى الواقعية لا ينم إلاّ عن سوء فهم.

وليس المنظِّمين (المنشآت)- سلعًا رأسمالية جديدة تعرضها المنشآت التـــى تقــوم بإنتاجها استجابةً لذلك الطلب.

إن السلع الرأسمالية الجديدة التى إذ تُطلَب وتُنتَج قد لا تكفــى، وقــد تكفــى بالضبط، أو قد تكون أكثر من كافية لتعويض الخســارة التــى تصــيب الخــزين الرأسمالى القائم بشكل جارى نتيجة الحوادث والاندثار. ولذلك، فإن الحالة الأخيرة من هذه الحالات الثلاث تعرِّف الادخار الــذى، معبــرًا عنــه بالســلعة القياســية numeraire، بشكل الفائض من الدخل الصافى، أى القيمة الكليــة الصــافية لكــل الخدمات التى تبيعها الأسر، على الاستهلاك، أى القيمة الكليــة للمنتجــات التــى تشتريها الأسر. وهكذا، وكما هو الحال بالضبط فى عمل كينــز General Theory، فإن الادخار الجــارى يســاوى 'الاســتثمار' الجــارى كمجــرد تكــرار زائــد tautologically. الادخار هنا مجرد كلمة تشخِّص نوعًا خاصًــا مــن الطلــب، أى الطلب على السلع الرأسمالية. وإلى هنا، فليس ثمة معنى لعبارة'عرض الادخــار' إلاّ إذا رغبنا أن نشير بها إلى ذلك الجزء من خدمات الأسر التى تُعــرض مقابــل السلع الرأسمالية(٣٩٤) بدلاً من عرضها مقابل الخبز أو البيــرة، وإن القــول بــأن الادخار الجارى يمكن أن لا يتوافق مع الاستثمار الجارى ليس له من معنى أكثــر من القول إن الادخار يمكن أن لا يتوافق مع نفسه. وعليه، فإن تســاوى الادخــار الجارى والاستثمار الجارى هو متطابقة وليس شرطًا توازنيًا. أما الشرط التوازنى فهو أن المجموع الكلى للادخار فى فترة معطاة يجب أن يساوى، بالنسبة للمنشــآت المنتجِة للسلع الرأسمالية، تكاليف السلع الرأسمالية (التى تم إنتاجها و) يبعهــا فــى الفترة، ما دامت هذه المنشآت، كباقى المنشآت كلها، تخضع لقانون فــالراس عــن التكاليف.

والآن- وهذا هنا ليس كما هو فى نظام كينز الوارد فــى عملــه General Theory- فإن الدافع الوحيد الذى يمكن أن يحمل الرأسماليين، فى هذه البنية، على طلب السلع الرأسمالية هو الإيراد الصافى المتوقع من هذه السلع سواء أكــان هــذا الإيراد الصافى يتمثل بالقيمة الاســتعمالية للمــواد المعمــرة المكتســبة بالنســبة للرأسماليين أو بالعائد، فى صورة ال numeraire، الذى يمكن الحصول عليه مــن

(٣٩٤) تذكرْ أن السلع الرأسمالية هى سلع تخدم أكثر من مرة واحدة. وكان سيكون من الأصــح تعريفهــا كسلع تدوم (أو قسم منها)طوال فترة محاسبية.

تأجير هذه المواد إلى المنشآت (أو إلى الأفراد ممن يرغبون باستهلاك خدماتها بصورة مباشرة). يترتب على هذا شرط توازنى آخر ينبغى أن تلبيه أسعار هذه المواد: إذ يتعين على هذه الأسعار، فى ظل الشروط المثلى، أن تتناسب مع عوائدها الصافية وإلاّ فإن عمليات الموازنة arbitrage operations ستُقحم لفرض هذا التناسب. ولكن هذا يمكن التعبير عنه بالقول إن سوقنا للسلع الرأسمالية هو حقًا سوق تدفقات من الإيرادات الصافية الدائمةperpetual net revenues التى تقف إزائها كل السلع الرأسمالية على قدم المساواة بغض النظر عن أشكالها المادية. وللتشديد على هذا الجانب، فقد خلقَ فالراس سلعة مثالية أو متصورَة تمثل 'الإيراد الصافى الدائم'. تمكننا هذه الأداة – وهى بناء نظرى بحث آخر[٣٩٥]– من تزويد كل أسرة بدالة منفعة حدية ودالة طلب على 'الإيراد الصافى الدائم'[٣٩٦]، ومن استبدال كل الأسعار (المجهولة) للسلع الرأسمالية ب سعر وحيد يساعدنا عندئذ على تحديد هذه الأسعار، أى سعر وحدة من 'الإيراد الصافى الدائم' لكل وحدة من الزمن– وهذه نقلة عميقة على الرقعة التحليلية. إن هذا السعر الوحيد ينتج عن شرط التناسب المذكور آنفًا، الذى يمكن إعادة صياغته بالقول إن الطلب الكلى على السلع الرأسمالية الجديدة (الذى يساوى الادخار على نحو متطابق) ينبغى أن يتوزع بين الصناعات المنتجة لهذه السلع الرأسمالية الجديدة بطريقة ما تسوّى equalize منتجاتها القيمية الصافية (من خلال السلعة القياسية numeraire) لكل وحدة من التكلفة (من خلال ال numeraire) [٣٩٧]. وهكذا فإن السعر الوحيد المعنى هو مجرد

---

(٣٩٥) قَبِلَ باريتو وبارون وآخرون هذه السلعة المثالية أو المتصورَة وأسموها 'الادخار' (risparmio) ببساطة. لاحظ أن هذا البناء construct يمكن تسخيره لخدمة مخططات نظرية أخرى غير مخطط فالراس. وحتى فى مخطط فالراس، فقد اكتسبت هذه السلعة دلالة جديدة – وأكثر واقعية – حينما أدخل فالراس النقود كما سنرى بعد قليل. وبالنسبة لهذه اللحظة، فإن المفهوم لا يعنى أى شىء سوى الكمية الكلية لكل السلع الرأسمالية الجديدة، معبّرًا عنها من خلال ال numeraire، ولا يخدم سوى عزل جانب واحد منها ولكنه لا يمتلك وجودًا مستقلاً: فإذا كان فالراس يتحدث، رغم ذلك، عن سوق numeraire رأسمالى، فهذا السوق– بخلاف سوق capital monnaie {النقود المستخدمة كرأسمال} الذى لم ندخله بعد– لا يتميز عن سوق السلع الرأسمالية نفسها.

(٣٩٦) إن دوال المنفعة الحدية تفهَم كدوال متناقصة بصورة ثابتة monotonically للكمية من هذه السلعة المتصورَة فقط وذلك كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى. ولكن دوال الطلب على هذه السلع، أيضًا كما هو الحال مع كل السلع الأخرى، هى دوال لكل أسعار كل المنتجات والخدمات. لاحظ أن هذا يتضمن إنها دوال للدخول أيضًا: فالاختلاف، من هذه الناحية، بين نظريات فالراس ونظريات كينز (General Theory) لا يكمن فى أن فالراس قد أهمل تأثير الدخل بل فى أن كينز أهمل تأثير أسعار المنتجات.

(٣٩٧) تذكرْ إن التكلفة الحدية والمتوسطة متساويتان بالضرورة لدى فالراس. والتصحيح الضرورى=

مقلوب معدل 'الإيراد الصافى الدائم' (taux du revenu net perpetual) الذى هو عامل تناسب، عام لقيم كل السلع الرأسمالية، ويتطابق بصورة جاهزة مع معدل الفائدة- ما دامت النقود غير موجودة.

وبعناية شديدة يتعذر تقديرها حق قدرها هنا، طوّر فالراس هذه النظرية لكل من حالة السلع المعمّرة المنتجَة التى تُستهلَك خدماتها بصورة مباشرة كالبيوت وحالة السلع المعمّرة المنتجَة التى تستعمل فى الإنتاج، واضعًا شروط المنفعة الحدية (المعظِّمة) للتوازن الستاتيكى[398]، ومتوصلاً، بشأن التحديد والاستقرار، إلى نتائج تماثل تلك التى تم التوصل إليها فى حالة المبادلة بسلع متعددة وحالة الإنتاج. ولو إن المجال يسمح لنا بالتعليق، لكانت تعليقاتنا مماثلة لتلك التى قدمّناها فى هاتين الحالتين. ولكننا نكتفى بالإشارة، دون إثبات، إلى أن نظام فالراس- وما زلنا بصدد تحليلٍ يتجرد عن النقود الحقيقية - لا يضطرب بوقائع تكوين رأس المال كما صاغها هو وبالفكرة القائلة إن نظرية تكوين رأس المال تتداخل مع حالة 'التقدم' progressive state أو، بخلاف ذلك، مع حالة 'التقهقر' retrograde state، أى مع الحالات غير الراكدة non-stationary states. ولكن لنلخص حصيلتنا لحد الآن.

أولاً، لدينا نظرية لأسعار (للقيم، معبّرًا من خلال أل numeraire) السلع الرأسمالية لم تكن متوافرة لدينا من قبل. وهذه كانت، فى المقام الأول، نظرية لتسعير السلع الرأسمالية الجديدة. ولكن هذه النظرية تمتد بصورة جاهزة إلى حالتى السلع الرأسمالية المنتجَة القائمة والسلع الرأسمالية غير-المنتجَة ('الأرض'؛ بل إن فالراس يوسّعها لتشمل قوة العمل) وذلك بفضل الإجراء البسيط المتمثل بأن نطبق، على هاتين الحالتين، نفس 'معدل الإيراد الصافى الدائم' (أو معدل الفائدة)[399]

=معروف إذا لم يكن الأمر كذلك.

(٣٩٨) أدرك فالراس طبعًا إن الاقتصاد المعنى لا يبقى راكدًا عند زيادة الادخار. ولكنه أدرك أيضًا إن نظرية الادخار يمكن أن تكون ستاتيكية مع ذلك إذا بقت الميول للادخار (dispositions a l'epargne) والميول للاستهلاك (dispositions a la consommation) ثابتة خلال فترة زمنية معينة (Elements, p. 244؛ وربما يمثل هذا الفقرة الأكثر إقناعًا بأن فالراس كان يدرك كليًا الفرق بين نظرية ستاتيكية وعملية ركودية. (انظر القسم الثالث، أعلاه).

(٣٩٩) لنلاحظ أن النصير المعاصر الأهم لهذه المطابقة- التى تفترض الاعتقاد بأن وجود 'معدل الإيراد الصافى الدائم' هو حقيقة يتعذر إنكارها لا تحتاج إلى أى برهان أو تدقيق- هو البروفيسور ف. ه. نايت F. H. Knight.

الذى يظهر فى حالة السلع الرأسمالية الجديدة[٤٠٠]. ثانيًا، كنتيجة عَرَضية لنظرية أسعار السلع الرأسمالية، نحصل على نظرية للفائدة تدخل الآن كل معادلات الطلب والعرض. ومن هذه المعادلات إذن يمكن تلمس نظرية شاملة حول دور الفائدة فى الاقتصاد[٤٠١]. إن أسعار السلع الرأسمالية نفسها لا تدخل أيًا من المعادلات النهائية فى تحليل فالراس باستثناء تلك الأسعار التى تصف شروطها الخاصة بالعرض والطلب كمنتجات. ثالثًا، لما كان الادخار هو نوع من الطلب، فلا يمكن أن يثور سؤال حول مساواة 'طلبه وعرضه' بواسطة تغيير معدل الفائدة أو بأى شىء آخر. فما تجرى مساواته بواسطة شرط توازنى معين- وليس مجرد جعله مساويًا من باب الكلام الزائد tautologically- هو المبلغ، الذى قررَ الأفراد ادخاره واستثماره، وتكاليف السلع الرأسمالية الجديدة. وهنا، فإذا لم تتحقق هذه المساواة، فهذا يعنى إن قيم السلع الرأسمالية الجديدة سوف تكون أكثر أو أقل من تكاليفها بالنسبة للمنشآت التى تنتجها وسيكون لديها بالتالى دافعٌ لأن توسّع أو تقلص من إنتاجها. ولكن ثمة جانب آخر لهذا الأمر. تصورْ أن قيم السلع الرأسمالية الجديدة قد تجاوزت تكاليفها. فإذا فرضنا، لأجل المحاججة، إن العائد الصافى المتوقع من السلعة الرأسمالية لم يتغير، فهذا يعنى أن معدل العائد الصافى الدائم كان قد انخفض، وبعبارة أخرى، إن وحدة من العائد الصافى الدائم ستكلّف، الرأسمالى الذى يشترى السلع الرأسمالية، أكثر مما كانت عليه سابقًا: إن هذا الانخفاض فى أسعار السلع الرأسمالية الجديدة، معبّرًا عنها بالسلعة القياسية numeraire، هو الذى يجعل الرأسمالى يفهم الانخفاض المعنى فى معدل عائده الصافى. وبعبارة أخرى، إن الدور السببى المباشر لا يأتى من الانخفاض فى معدل الفائدة بل من الزيادة فى قيم السلع الرأسمالية التى تخفّض (ككلام مكرر tautologically) معدل الفائدة[٤٠٢].

---

(٤٠٠) من هذا يمكن أن نستنتج، ولو ليس بصورة حاسمة كليًا، إن فالراس كان يربط حقيقة الفائدة بمجتمع 'يحقق التقدم' progressive society وأنه لم يكن غير مدرك لإمكانية إن الفائدة يمكن أن تختفي فى مجتمع متقهقر retrograde، وإن لم يكن فى مجتمع راكد. وانتهز هذه الفرصة لإحالة القارئ إلى المقالات اللامعة للبروفيسور بريسيانى-تورونى C. Bresciani-Turroni حول: 'The Theory of Saving' Economica, February and May 1936، التى ألقت الكثير من الضوء على نظرية الادخار وتاريخها.

(٤٠١) كان هذا ضربًا من النبوغ. ولكن صحتها تعتمد طبعًا على مفهوم فالراس للفائدة. ومن الملائم بالنسبة لى أن ألاحظ، مهملاً مبدأى بطمس نفسى فى هذا الكتاب، إن الإعجاب الذى أواصل التعبير عنه بنبوغ فالراس، بل بعظمة تحليله، لا ينبغي فهمه بمعنى اتفاقى معه من جميع النواحى.

(٤٠٢) من الممكن تعويض خسارة الرأسمالى الفردى طبعًا جزئيًا، أو كليًا، أو أكثر من كليًا، بما يحققه من كسب من خزين السلع الرأسمالية التى يملكها من قبل. إن هذه الحقيقة ليس لها من أهمية هنا،=

وبطبيعة الحال، فإن معدل الفائدة يمارس بهذا الشأن أيضًا دورًا فعالاً بقدر ما يدخل فى دوال الطلب والعرض لكل المنتجات والخدمات. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أن معدل الفائدة، فى هذا التحليل، يلعب دورًا خاملاً passive فى المقام الأول ذلك لأن هذا التحليل يضفى مظهرًا مختلفًا حول أهميتها فى العملية الاقتصادية ويُظهر، بشكل خاص، ردود أفعال الرأسماليين فى ضوء مختلف: فهى ردود على الزيادة فى سعر نوع خاص من السلع التى يطلبها الرأسمالى وليست ردودًا على انخفاض سعر خدمة معينة يقدمها هو(٤٠٣). وأخيرًا، ينتج عن المحاججة السابقة، إن تحليل فالراس، بعد أن أنكر بشكل حاد التسليم بنظرية تورغو-سمث للادخار، يتفق مع تحليل بوهم-باورك فى توليد النتيجة القائلة أن أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار السلع الرأسمالية يتحركان، فى إطار فرضيات هذا التحليل، فى اتجاهات متعاكسة من حيث المبدأ.

وأخيرًا نقوم بإدخال النقود والمعاملات النقدية. وإذ نرجأ مآثر فالراس الأخرى فى حقل النظرية والسياسة النقدية إلى الفصل القادم، فينبغى أن ننظر الآن بالضبط فى الكيفية التى لائم بها فالرس النقودَ فى مخططه للعملية الاقتصادية، كيف حدّدَ الأسعار المطلقة من خلال النقود ومن خلال numeraire، وما إذا كان مصيبًا فى الادعاء أن اقتصاده النقدى يتمتع بنفس الخصائص، من حيث التحديد والاستقرار، التى يمكن أن تُنسب لاقتصاده القائم على استعمال سلعة قياسية numeraire. ويكفى لهذا الغرض أن نعالج حالة من النقود، بكمية معينة، تتألف من مادة لها قيمة استعمالية تافهة(٤٠٤)، وأن نلاحظ باختصار أن فالراس الذى، كان قد

=مهما كانت أهميتها من النواحى الأخرى.

(٤٠٣) دون أن يشير إلى فالراس، كان كاسل Cassel قد تبنى نفس وجهة-النظر: فالادخار، بالنسبة إليه، يتمثل بالطلب على السلع الرأسمالية أو فى استعمال الخدمات الإنتاجية لإنتاج هذه السلع. ولكنه فشل فى أن يفهم كيف إن فالراس، عند إدخال النقود الحقيقية، غيّرَ وجهة نظره جذريًا كما سنرى حالاً. كما يمكن الإشارة إلى نقطة أخرى. إن إهمال زيادة أو انخفاض ما فى أسعار الأصول التى يُراد الحصول عليها هو أقل احتمالاً مما كان سيكون الأمر عليه من انخفاض أو زيادة فى سعر خدمة ما: وهذا يقدم حجة محتملة ضد وجهة نظر ترد كثيرًا فى الوقت الحاضر ومفادها أن التغييرات الطفيفة فى معدل الفائدة لا يبدو أن لها أى تأثير ملحوظ. وكذلك، لما كانت جدوى الأصول، بالنسبة للرأسمالى، تتمثل بجنى ثمارها، فإن نظرية فالراس تترك مجالاً لإمكانية أن تسبّب زيادة ما فى سعر السلع الرأسمالية توسيع الطلب عليها مثلما بالضبط ...[النص غير مكتمل].

(٤٠٤) كما سنرى فى الفصل القادم، فقد حلّل فالراس أيضًا حالات المذهب المعدنى الأحادى، والمعدن المعدنى الثنائى، والمذهب المعدنى الأحادى "مقترنا" regulated بإصدار النقود الرمزية token money. ولكن تحليل فالراس الأساسى يجرى من خلال حالة من نقود ورقية حكومية بكمية=

أسّسَ تحليله النقدى على مفهوم 'الاحتياجات النقدية' للاقتصاد فى الطبعة الأولى (١٨٧٤-١٨٧٧) من عمله Elements[٤٠٥]، تبنى فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب مفهوم 'مبلغ النقد الذى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ به'(encaisse desiree)[٤٠٦]الذى لم يشكل، مع ذلك، جزء من نظريته البحتة للتوازن العام- لم يندمج معها كليًا- قبل الطبعة الرابعة (١٩٠٠)[٤٠٧]. فلم تظهر كل بنية النظرية البحتة لدى فالراس بكل جمالها المنطقى إلاّ فى تلك الطبعة.

تحتل نظرية 'سوق' السلع الاستهلاكية الطابق الأرضى من هذه البنية. وفى الطابق الثانى، نجد نظرية الإنتاج و'سوق' الخدمات الإنتاجية دون أن تنفصل عن، بل تتكامل مع، السوق الأولى. ونجد فى الطابق الثالث سوق السلع الرأسمالية وهى متكاملة بالمثل مع السوقين السابقين. وفي الطابق الرابع، ثمة 'سوق' آخر يتكامل مع هذه الأسواق الثلاثة وهو سوق 'رأس المال الدائر'، أى سوق المخزونات من السلع stocks or inventories of goods الضرورية لاستمرار سير

=معينة. لاحظ أن هذا يعنى فقط أن المادة التى تُصنع النقود منها ليس لها قيمة استعمالية ولكنه لا يعنى أن هذه النقود نفسها ليس لها قيمة: سنوضح هذا بعد قليل. ولكن لاحظ أيضًا أن التبسيط الذى يتمثل بعدم الاهتمام، عند مناقشة الأساسيات، بالمشاكل التى تثيرها قيمة المادة النقدية، كسلعة، يتحقق على حساب افتراض كمية ثابتة بصورة اعتباطية من النقود. وبهذا المعنى المعروف، فإن سؤالنا يكون قد أجيب عليه: فما دامت هذه الكمية اعتباطية، فلا يمكن تحديد الأسعار بصورة فريدة. ولكن هذا ليس هو السؤال الذى نثيره: وبدلاً منه، نسأل ما إذا كان مستوى السعر وكل الكميات الأخرى النقدية وغير النقدية فى النظام تتحدد بصورة فريدة حينما يتم تثبيت كمية النقود.

(٤٠٥) Circulation a desservir – وهو مفهوم قديم كان مألوفا لدى بتى. وقد استعار فالراس نفسه (المقدمة، ص ١١) هذا المفهوم من الفزيوقراط. أما المفهوم: encaisse desiree فقد ظهر لأول مرة فى عمله: Theorie de la monnaie (1886).

(٤٠٦) لقد تعودنا على ربط 'منهج الرصيد النقدى' cash-balance approach بمارشال الذى طوّره بصورة مستقلة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. حول أهمية هذا المنهج وقضايا ذات صلة، انظر المقالات العلمية للبروفيسور مارغيت Marget: 'Leon Walras and the Cash-Balance Approach to the Problem of the Value of Money,' Journal of Political Economy, October 1931, and the 'The Monetary Aspects of the Walrasian System,' ibid, April 1935.

(٤٠٧) أو، بدقة أكثر، قبل أن قدّمَ فالراس، فى مجلة ال Societe vaudoise des Sciences Naturelles مقالته حول 'Equations de la circulation' (1899). وهذا يتأخر كثيرًا عن نتائج مماثلة تقريبًا يُفترَض أن مارشال كان قد توصل إليها (انظر عمل ج. م. كينز حول ذكرى مارشال: Essays in Biography, pp. 196-206). ولكن مارشال ليس فقط لم ينشر هذه النتائج إلا بعد عشرين سنة من ظهور مقالة فالراس، ولكنه أيضًا لم يقم قط بصياغة منطق هذه النتائج بصورة دقيقة وكاملة كما فعل فالراس. ومع ذلك، ينبغى أن نضع فى الذهن أن كل ما سيرد يسرى، من حيث المبدأ، على اقتصاد مارشال وفالراس معًا.

الأشياء[٤٠٨]- حيث تُعرَض سلع رأسمالية جديدة للبيع فى منشآت منتجيها، وكـذلك مخزونات استهلاكية وإنتاجية من كل الأنواع.

وهكذا، فبعد أن حدّدَ فالراس، فى نظريته للإنتـاج، الأسـعارَ والكميـات التوازنية (من خلال السلعة القياسية numeraire) للسـلع الاسـتهلاكية والخـدمات الإنتاجية معًا- التى كلها، بمجرد أن تتحدد مرة، فإنها تبقى ثابتة حينما يجرى إنتاج السلع- فإن فالراس يجعل التسليم الفعلى من هذه الخدمات، والسلع (المعادلة لهـا)، يبدأ حالاً، أى قبل تنفيذ برنامج الإنتاج المقرّر'من حيث المبدأ'. وبطبيعة الحال، إن هذا يفترض مسبقًا أن الأسر والمنشآت تمتلك، من البداية، مخزونات مـن السـلع (inventories) يجرى إدخالها الآن من بين معطيات مشكلة التـوازن العـام[٤٠٩]. وكما سبق أن رأينا، فإن فالراس قد عالج هذه المخزونات من حيث الشكل كما كان قد عالج السلع الرأسمالية: فهناك المخزونات نفسها، وهناك أيضًا الخـدمات التـى تقدمها هذه المخزونات على نحو جارٍ أى فكـرة service d'approvisionnement. وعليه، ينبغى تسعير المخزونات وخدماتها كل على حدة، ولكن سعر كل مخـزون يواجه سعر الخدمة التى يقدمها وفقًا لنفس العلاقة التى يواجه فيها سعرُ الخدمة التى

---

(٤٠٨) لتسهيل المعالجة الرياضية، فقد عمد فالراس إلى توسيع معنى معاملات الإنتاج بطريقة لها أهميتهـا ذلك لأن البروفيسور ليونتيف كان قد طوّر فى الآونة الأخيرة أداة مشـابهة فـى تحليلـه لمفهـوم المستخدَم-المنتِج. باختصار وبشكل ملموس، إذا كانت لدينا السلعة A التى تمتلك، بالنسـبة للخدمـة التى تقدمها السلع الرأسمالية K، المعامل الإنتاجى ak، فإن ak هذا يجب أن يتضمن ليس فقط تلـك الكمية من K الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من A ولكن أيضًا تلك الكمية من K التى تلـزم، عنـد زيادة A بمقدار وحدة واحدة، للزيادة المصاحبة فى المخزونات التى يحتفظ المنتجون بها (Walras, Elements, p. 298 ; W. W. Leontief,'Input-Output Analysis...' American Economic Association, Papers and Proceedings, May 1949, pp. 219-20).

(٤٠٩) توجد هذه المخزونات طبعًا فى أشكال محددة specific كالنبيذ فى القبـو والمنشـار اليـدوى فـى الورش. وفى الواقع، فإن هذه السلع المحددة لا تحتاج، فى أى وقت معطى، حتى ولو بشكل تقريبى، أن تكون كما تتطلب شروط التعظيم فى الفترة لتالية. وهنا، كما يبدو الأمر لنا الآن، لدينا المشـكلة الديناميكية أساسًا: كيف تكيف العملية الاقتصادية نفسها لأوضاع موروثة من الماضى وهى عتيقـة الطراز دومًا حينما يتعين استخدامها فى الإنتاج. ولكن فالراس تمكنَ من إزالـة المشـكلة بواسـطة الفرضية الفذة التى تقول إن المخزونات، على غرار السلع الرأسمالية، تكون بالضبط كما لـو أنهـا كانت قد أنتجت فى الماضى بقصد خدمة الظروف القائمة فى الوقت الحاضر. وهـذا هـو معنـى عبارته التى تذهب إلى بناء النظام التوازنى ab ovo (من البداية). ويمكننا التعبير عنها بالقول أنـه خلق عالمًا اقتصاديًا يلائم كل عنصر فيه موضعه niche بشكل تام حتى إذا، بسبب حقيقة أن الإنتاج يأخذ وقتًا، كان هذا العنصر يتطلب أن يتم إنتاجه دون أن يعلم أحد بالضبط ما يمكن أن يكون عليـه الموضع. فثمة معنى ما فى مثل البناء construction. ولكنه، مرة أخرى، مجرد الخطـوة الأولـى على طريق الألف ميل.

تقدمها كل سلعة رأسمالية السلعةَ الرأسمالية نفسها[٤١٠]. لاحظْ أن إدخال المخزونات وخدمات المخزونات يشكل طريقة فالراس لمزامنة synchronizing العملية الاقتصادية: فعند اشتراط دفع سعر الخدمة- أى تكلفة فائدة على رأس المال الدائر المعنى- فإن الأسر تصبح قادرة الآن على 'تحويل' خدماتها إلى سلع استهلاكية حالاً. ولكن من الواضح أن هذا ليس مجرد تفصيل بل سمة جوهرية لنظام التوازن العام الذى كان فالراس قد أشار إليه بالفعل، على سبيل الحدس، فى نظريته للإنتاج (Elememts, p. 215).

أما النقود، فيتم إدخالها سوية مع المخزونات. فهى مجرد بند خاص من قائمة المخزونات inventories وهى تقدم أيضًا خدمة معينة service d'approvisionnement تكتسب سعرًا، كأى خدمة أخرى، بفضل دوال منفعتها الحدية[٤١١]. يظهر هذا السعر فى سوق خاص أسماه فالراس سوق رأس المال

---

(٤١٠) إن هذه المفهمة، إذ تفترض مسبقًا وجود سعر صافى لكل خدمة service d'approvisionnement، تتعرض لنفس الاعتراض الذى يمكن أن يثار ضد مسلمة العائد الصافى الذى تغله سلعة رأسمالية معينة. ولكن بمجرد أن نسلم بوجود هكذا خدمة service d'approvisionnement قابلة لأن تمتلك سعرًا صافيًا (أى سعرًا أكبر من نضوب المخزون زائدًا التأمين) فلا نستطيع الاعتراض على هذا التمييز بين المخزون والخدمة على أساس أن هذا يعنى الحساب المزدوج. وفى الواقع، لما كان فالراس يستخلص أسعار المخزونات، بواسطة معدل الفائدة، من أسعار خدماتها- أى بطريقة تعادل عملية خصم ما- فيوجد هنا تشابه شديد مع مخطط بوهم-باورك، ومع أن هذين الكاتبين العظيمَين لم يفهما أحدهما الآخر تمامًا وعلى نحو فاجع تقريبًا. ولكن التشابه يصبح واضحًا حينما نطرح القضية كما يلى: تستلم الأسر المنتجات التى تريدها على الفور (بدلاً من استلامها فى نهاية فترة الإنتاج) وهى تدفع الفائدة لكى تستلمها بهذه الصورة. انظر الجملة التالية فى المتن.

(٤١١) ينبغى عدم خلط هذا السعر بسعر النقود نفسها. فإذا رمزنا ب p' إلى سعر النقود من خلال ال numeraire، وب π' إلى سعر خدمتها service d'approvisionnement، وب i إلى معدل الفائدة، إذن، وفقًا للقاعدة الخاصة بقيمة السلع الرأسمالية التى لا تندثر (كالأرض)، يكون لدينا $\pi' = p'i$. وإذا خدمت النقود ك numeraire، فإن $p = 1$ و $\pi = i$.

وبالنسبة لمنحنيات المنفعة الحدية لخدمات النقود والمخزونات بشكل عام، فيجب أن نلاحظ، مع ذلك، إنها ليست 'معطاة' بنفس المعنى الذى تكون فيه منحنيات المنفعة الحدية للخبز أو البيرة:وإذا استعملنا مصطلح فريش Frisch، فهى ليست مستقلة autonomous كما هو شأن الأخيرة وهى لا تصح إلا إلى بنية إنتاج وعادات دفع تجعلها العملية الاقتصادية نفسها تواصل التغير. لقد أبصر فالراس هذه الصعوبة ولكنه عزّى نفسه بالقول إن الأسر والمنشآت عمليًا تعرف عادة 'بشكل تقريبى جدا' حجم الرصيد الدائر الذى تحتاجه من السلع والنقود. وهذا صحيح، ولكن المنظّر الذى يستفيد من هذه الحقيقة يجب أن يوضح، كما فعل فالراس، أنه يستبعد عدم التأكد وفق فرضية خاصة. وفى هذا السياق، يمكننا أن نلاحظ أن فالراس، ودون أن يقصد، تخلص بهذا الشكل من النظرية اللاحقة (ج. ر. هيكس) التى تقول أنه لن يكون هناك داع للاحتفاظ بالنقد عند غياب عدم التأكد من أى نوع، وتفيد، لذلك، إن وجود ظاهرة النقود يعتمد على عدم التأكد.وفى حدود مخططه، ليس لدى فالراس أى فرصة لتقدير أهمية عنصر عدم التأكد حق قدرها. ولكنه أوضح إن مواجهة عدم التأكد=

(marche du capital)– تمييزًا له عـن سـوق السـلع الرأسـمالية (marche des capitaux)– والذى هو 'متمّم' لسوق كل الخدمات الإنتاجيـة (Elements, p. 245). لقد جرى الآن الدفع إلى كل مجهزى الخدمات وهم يشترون المنتجات بالنقود. ولم يعد الرأسماليون يدخرون بواسطة مبادلة الخدمات الإنتاجية مقابل السلع الرأسمالية بل يدخرون بواسطة النقود وأننا نمتلك كمية تسـمى monnaie d'epargne {النقـد المدخر} إضافة إلى كميتين من نقود المعـاملات (monnaie de circulation) فـى أيدى الأسر والمنشآت. تقترض الأخيرة النقود وتشترى بها سلعًا رأسمالية جديـدة. إن السعر التوازنى 'للسلعة' فى هذه السوق، أى سعر الخدمة التى تقـدمها النقـود service d'approvisionnement يتحدد بشرط مفاده أن طلب الأفـراد علـى هـذه الخدمة– كما يمثله encaisse desiree {مبلغ النقد الذى يرغبون بالاحتفـاظ بـه}– يساوى المبلغ الكلى من النقود الموجودة. وبعد تحديد هذا السعر التوازنى، يمكننـا أن نختار النقود نفسها ك numeraire وأن نعيد عندئذ صياغة الشـرط بـالقول إن معدل الفائدة يجب أن يكون هكذا بحيث يسـوّى equalize بـين encaisse desiree {مبلغ النقد الذى يرغب الأفراد بالاحتفـاظ بـه}– والمبلـغ الكلـى مـن النقـود الموجودة[٤١٢].

=ليست أساسية بالنسبة للنقود المحتفظ بها لغرض التداول بحيث إن الفرضية القائلـة إن الاقتصـاد الذى يستعمل النقود هو اقتصاد ديناميكي بالضرورة هى فرضية ليس لها من أساس. ولكن هـذا لا يعنى إنكار أن كل المشاكل المزعجة حقا حول النقود تنشأ فى العمليات التطورية.

(٤١٢) لا ينبغى أن نستغرب أن نجد أنفسنا فجأة أمام تشابه شديد بنظرية الفائدة الكينزية ('النظرية–الذاتية' own-rate theory: General Theory, p. 223). ويبرز التشابه– وكذلك الاختلاف– جيـدًا بشـكل خاص حينما نلاحظ، ضمن مخطط فالراس، إن هناك مجالاً للدافع الأول فقط من دوافع كينز الثلاثة للاحتفاظ بالنقود، أى دافع المعاملات، فى حين ليس ثمة مجال للدافعين الآخـرين، أى 'الاحتيـاط' و'المضاربة' (General Theory, p. 170). وهكذا يتطابق جدول الادخار مع جدول العـرض فـى سـوق رأس المال، ولكن الدافعين الآخرين يمكن زجهما بصورة جاهزة فى لوحة فالراس. وحينما نفعل هذا، فإن جدول المدخرات يكف عندئذ عن التطابق مـع جـدول عـرض الأرصـدة القابلـة للإقراض. ولكن هذا لا يجعل نظرية فالراس غير صحيحة: فهو يعنى فقط أنه يكملهـا بواسـطة فرضيات إضافية. حـول هـذا الموضـوع، انظـر: O. Lange, 'The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume,' Economica, February 1938, and Franco Modigliani,' Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money,' Econometrica, January 1944. ولا تتأثر صحة محاججة هؤلاء الكتاب بانتقادات د. بـاتنكن D. Patinkin فـى عملـه: 'Relative Prices, Say's Law, and the Demand for Money,' Econometrica, April 1948، رغم أنها صحتها يمكن أن تتأثر بانتقادات أخرى.

ولحد الآن، فإن 'وجود' مجموعة فريدة من الحلول أو من القيم التوازنية لنظام فالراس لم يتأثر بإدخال النقود: فالوضع من هذه الناحية، بما في ذلك التحفظات، يبقى كما وجدناه إلى حد بعيد في حالة الاقتصاد القائم على استعمال سلعة قياسية numeraire. ومن الممكن إثبات هذا ولكنه واضح غريزيًا من حقيقة إن فالراس يُدخل النقود بطريقة ترقى إلى صياغة الخدمة التي تقدمها service d'approvisionnement بالضبط كخدمة إضافية (ليس لها منفعة مباشرة) يُراد أن تحل محل الخدمة السابقة- الأمر الذى لا يغيّر من منطق الوضع كما هو واضح[٤١٣] أكثر مما يغيّره إدخال أى سلعة أو خدمة إضافية أخرى. ومع ذلك، وبسبب طبيعة الخدمة التى يفترَض إن النقود تقدمها، فينبغى أن نضيف إن سعر خدمتها يدخل طلب وعرض المعادلات التى تحدد أسعار كل السلع والخدمات الأخرى بطريقة خاصة. ويمكن رؤية هذا بأسهل ما يمكن بملاحظة أن التغييرات فى سعر الخدمة التى تقدمها النقود- أو الفائدة، إذا اخترنا النقود كـ numeraire - تؤثر بصورة مباشرة على قيم السلع الرأسمالية والمخزونات stocks (inventories)، ومن خلال هذه على كل الأسعار والكميات الأخرى فى النظام بما فى ذلك تلك الخاصة بالخدمات الإنتاجية كالأجور، وكذلك الكمية المطلوبة والمعروضة من العمل. ومن المهم إبقاء هذا فى الذهن: فكل تغيير فى أى سعر يؤثر على الأسعار والعروض والطلبات الأخرى، ولكن التغيير فى سعر النقود يمتلك تأثيرًا إضافيًا له أهمية خاصة. وهكذا فإن الأسعار النقدية ليست مجرد ترجمات، لأسعار يعبَّر عنها بسلعة قياسية numeraire ليست هى بنقود، إلى أسعار يعبَّر عنها بسلعة قياسية أخرى ليست هى نقودًا: فالأسعار النقدية money prices (أى المعبَّر عنها بالنقود) لا تتناسب مع الأسعار المعبَّر عنها بسلعة قياسية prices numeraire؛ فهى أسعار متكيفة مع شرط جديد، أى الشرط الذى يحكم التوازن فى سوق رأس المال لدى فالراس. ومع ذلك، نستطيع أن نصوغ شرط التوازن النقدى

---

(٤١٣) أنكر هذا الأمر حديثًا على أساس إن فالراس استبعد النقود من الأشياء أو الخدمات التى تمتلك دوال منفعة حدية، أى من مجموعة الأشياء التى تصلح كسلع.ولكن وجهة-النظر هذه لا تقوم إلا على سوء فهم لقرار فالراس بأن يأخذ، أولاً، نوعًا من النقود لا تمتلك المادة التى تصنع منها قيمة كسلعة (Elements, p. 303) وذلك لتأجيل درس المشاكل التى تبرز حينما تصنع النقود من مادة تمتلك قيمة استعمالية كبيرة كالذهب والفضة. إن هذا الموقف لا يمت بأية صلة إلى موقفين آخرين قريبين منه: أ) ما إذا كان مفهوم 'خدمة النقود' هو موقف مقبول؛ ب) ما إذا كان فالراس قد شدّد بقوة أم لا على التناظر بين العمليات النقدية و'الحقيقية'.

هذا كما فعلنا آنفًا، أى أن total encaisse desiree {مبلغ النقد الكلى الذى يرغب الأفراد بالاحتفاظ به} يجب أن يساوى الكمية الكلية الموجودة من النقود، ولكن يجب أن نستحضر فى الذهن أن encaisse desiree يعتمد، بين أمور أخرى، على قيمة المعاملات الكلية معبَّرًا عنها بسلعة قياسية numeraire، وأن المعاملات تعتمد أيضًا على سعر خدمة النقود وأنها لا يمكن أن تبقى ثابتة إذا تغير هذا السعر– أو معدل الفائدة. وبعبارة أخرى، لا نستطيع تلبية شرط التوازن النقدى بأن نعامل كمعطاة ليس فقط الكمية القائمة من النقود بل total encaisse desiree أيضًا، وأن ندع التوازن النقدى يتحقق عن طريق تغييرات ملائمة فى معدل الفائدة فحسب. وحينما يتم إدراك هذه الحقيقة والاستفادة منها، فإننا نستطيع أن نشدّد حقًا على أن محاججة فالراس تحدد مجموعة منسجمة ليس فقط من الأسعار النسبية بل أيضًا من الأسعار النقدية أيضًا money prices، أو من مستوى السعر إن شئت.

وقد أدرك فالراس نفسه هذا الوضع وينبغى تسجيل فضله فى خلق نظرية للنقود كاملة ومنسجمة وكافية تمامًا، ضمن فرضياتها الخاصة بها، لتحديد الأسعار المطلقة من خلال النقود[٤١٤]. ولكنه أخفق فى النقطة الحساسة. فعلى أساس إن تأثير التغييرات فى معدل الفائدة على المجموع الكلى للمعاملات، وبالتالى على encaisse desiree، هو مجرد تأثير 'غير مباشر وضعيف'(Elements, p. 311)، فقد قرر فالراس إهماله كليًا ومضى منذئذ لإقامة الكثير من محاججته بشأن النظرية النقدية التطبيقية على فرضية تبسيطية مفادها غياب هذا التأثير. إن هذه الفرضية، بمعزل تمامًا عما إذا كانت مبررة واقعيًا أم لا، من شأنها تغيير الوضع الكلى إذا كان علينا أن نأخذها كجزء من نظرية فالراس الصارمة[٤١٥]. وعندئذ، وكما لاحظ فالراس نفسه، فإن معادلة التداول النقدى ستكون حقًا 'خارجية بالنسبة لنظام المعادلات التى تحدد التوازن الاقتصادى'(ibid)، وسيكون هناك عندئذ بعض المبرر للقول إن نظام فالراس، من حيث الجوهر، هو نظام 'حقيقى' real system أو قائم على سلعة قياسية numeraire، وكامل بشكله هذا، بيد أن فالراس قد ألقى

---

(٤١٤) ليس فى هذه النظرية ما تخشاه، بشكل خاص، من دمية القش، التى أسماها الاقتصاديين المعاصرين: قانون ساى Say's Law. كما أنها لا تتأثر بدوال الطلب والعرض ذات التجانس من الدرجة صفر، مع أنه ليس ثمة فرق فى نظام فالراس، كما فى أى نظام آخر، أن يقوم الأفراد بالحساب بالدولارات أو بالسنتات.

(٤١٥) يبدو لى أن مما لا شك فيه عمومًا أن الفرضية غير مبررة. ومع ذلك، فإنها قد تخدم بعض الأغراض الخاصة.

عليه 'حجاب النقود' كقطعة من الكساء قابلة للخلع (ومع ذلك، انظر الفصل القادم)[٤١٦]. وعندئذ، فإن الفائدة النقدية والأسعار النقدية ستكف عن أن تتحدد آنيًا مع الأسعار النسبية ولن تكون منسجمة معها على العموم[٤١٧]. ومع ذلك، ففي ضوء روح عمل فالراس، إضافة إلى نصه، فمن الطبيعي أكثر أن نقول، لأغراض النظرية النقدية التطبيقية، إن فالراس قرر أن يهجر طريقته في التحليل العام وتبنى طريقة التحليل الجزئي. وهذا يعني أنه قرر تبني مقاربة معينة لا تسري عليها معايير التحليل الصارم rigorous analysis[٤١٨].

ولكن الإجابة على السؤال المتعلق بالاستقرار (والسؤال المتعلق بوجود ميّل في النظام لتحقيق القيم التوازنية لعناصره) هي الآن أصعب مما كانت من قبل. وهذا لا يعود إلى أي تغيير في الوضع المنطقي كان قد أحدثه إدخال النقود- فهذا النظام ما يزل إلى حد بعيد كما كان في ظل الاقتصاد القائم على numeraire- ولكن إلى حقيقة أن من الأصعب، في اقتصاد يستخدم النقود money economy، قبول النمط العام للعملية الاقتصادية لدى فالراس. وكان فالراس يعي هذا كليًا. والبرهان على ذلك هو تشديده على عدم استقرار الائتمان النقدي(مثلاً، Elements, p. 353-4). وبمعزل عن ذلك، فمن المعقول أن نقول إن إدخال سوق لرأسمال نقدي يقدم للماكنة الاقتصادية فرصًا جديدة للانهيار، تغيب عن الاقتصاد الذي يستخدم numeraire: يمكننا أن نستبعد ظروف عدم التأكد uncertainties، كتجاوب مع توجهات فالراس؛ ولكن في حالة 'سلعة'، متقلبة كالنقود، ويمكن بسهولة إعادة توجيهها بناءً على ملاحظة ما تبرز آنيًا، فلا يسعنا أن لا نفكر بتلك الظروف، رغم ذلك. وفي ظل هذه الأوضاع، فمن المؤكد أن تتدنى كثيرًا القيمة العملية للنتيجة

---

(٤١٦) تشكل هذه الفرضية السبب الثاني (إضافة إلى عبارة فالراس غير الدقيقة على صفحة ٣٠٣ والتي مفادها أن النقود ينبغي اعتبارها objet sans utilite propre {كشيء عديم النفع قط}) الذي يمكن ذكره لصالح الكتاب الذي يفسرون فالراس بذلك المعنى. وثمة سبب ثالث. فنظام فالراس يسري من دون نقود أطول ما يمكن، وبذلك فإنه يخلق الانطباع بأن نظرية النقود هي حقًا شيء ما يجري لصقه على واجهة مبنى ما كان مكتملاً من قبل. ومع ذلك، فإن التحليل الدقيق يبين أن هذا مجرد وسيلة إيضاح بالنسبة لطريقة فالراس في التجرد من وقائع الإنتاج عند عرض نظريته للمبادلة. إذ ينبغي تبرئة المعلم العظيم في 'الاعتماد المتبادل العام' من الشك من هذه الناحية.

(٤١٧) وهذا واضح. فإذا تضمّنَ تغير ما في معدل الفائدة، من حيث المبدأ على الأقل، إعادة ترتيب كل المقادير الحقيقية والنقدية في النظام، فإن المسلمة القائلة إن encaisse desiree ينبغي أن تبقى كما هي إنما تعادل إدخال شرط آخر من شأنه على العموم أن يجعل النظام overdetermined، وهي تعني التناقض، بهذا المعنى.

(٤١٨) يبدو أن الدافع الرئيسي هو رغبة فالراس في اكتساب شكل بسيط من 'النظرية الكمية'.

النهائية التى نصل إليها مع ذلك. وهذه النتيجة تبدو كما يلـى: بالنسـبة لاقتصـاد يستخدم numeraire واقتصاد يستخدم النقود معًا، فإن نظام العملية الاقتصادية لـدى فالراس هو نظام محدد ومستقر، رغم أن فالراس لم ينجح بصورة تامة فى إثبـات هذا بصورة صارمة؛ وبالنسبة للعملية، التى هى راكـدة stationary، إذا اسـتثنينا الاستثمار الموجب والسالب على الخطوط التقليدية، فهـى عمليـة غيـر توقفيـة hitchless بالمعنى المحدد آنفًا، وأن التشغيل الكامل للموارد هو أحد خصائص هذه العملية حقًا؛ وأن استنتاجات أخرى غير هذه لا يمكن التوصـل إليهـا إلاّ بإدخـال فرضيات تختلف عن فرضيات فالراس. وفى التحليل الأخير، إذا كان نظام فالراس ربما مجرد برنامج بحث هائل، فإنه، بفضل نوعيته الفكرية، ما يزال عمليًا الأساس لكل العمل الأفضل فى وقتنا الحاضر[٤١٩].

٨- دالة الإنتاج

إن كل ما تبقى قوله حول العمل المنجز فى الفترة وفق مستويات أعلى من التحليل النظرى يمكن محورته بشكل ملائم حول مجموعتين من المعطيات شـكلتا الدعامتين للهيكل الكلاسيكى للعام ١٩٠٠، ميول المستهلكين المعطاة والإمكانـات

(٤١٩) يمكن توضيح هذا من خلال موضوع إمكانية حدوث البطالة فى العمل عند التوازن، الذى لعب دورًا واضحًا فى السجال الكينزى. إن هذه البطالة، فى نظام فالراس، غير ممكنة إلا حينما نستبدل شروط عرض العمل الفالراسية بفرضية مفادهـا إن معـدلات الأجـر 'جامـدة إزاء الانخفـاض' rigid downwards عند رقم أعلى من رقم التوازن الفالراسى. ولكن بوسعنا أن نضيف فرضـية أخـرى مفادها أنه إذا تم التخلص من الجمود، فإن الهبوط الذى سيحدث فى الأجور، يفشل فى خلق التوازن لأن هذا الهبوط يمكن أن يخفض إيرادات المنشأة أو، حتى من دون هذا، فأنه يخلق توقعات متشائمة تشجع على تقليص العمليات بصورة عامة بحيث إن معدلات الأجور الهابطة لن تلحق أبدًا بالمستوى التوازنى المتناقص باستمرار. ويمكننا أن نصل إلى نتيجة مماثلة، مفترضين درجة ما مـن جمـود الأجور، بالافتراض أن الرأسماليين، إذ يصممون على الادخـار دون أى اهتمـام بالعوائـد، غيـر مستعدين لقبول العوائد الجارية من الاستثمار ويفضلون الاحتفاظ بكل ما قرروا ادخاره 'فى صورة طلب فورى، سائل' (أى فى صورة نقود أو ما يعادلها) (General Theory, p. 166). ومهما كـان رأينا فى المزايا الواقعية لمثل هذه الفرضيات، فإن النقطة التى يلزم تذكرها هى أن هذه الفرضيات، حتى عند قبولها، ليس من شأنها أن تبطل صحة نظرية فالراس ضمن إطـار فرضـياته. وبشـكل خاص، فإنها لن تثبت أن 'شرط التشغيل الكامل' لدى فالراس– الذى هو ليس مسلمة بل موضوعة– يجعل نظام فالراس overdetermined، ومتناقض داخليًا بهذا المعنى. وينبغى أن نضيف مجـددًا أن الاقتصاديين الذين يحبون التحقق من وجود اتجاه فى الاقتصاد الرأسمالى لخلق بطالة دائمـة لـيس لديهم ما يخشوه من البرهان القائل، عند مستوى عال من التجريد، إن التوازن التام عنـد المنافسـة التامة من شأنه يتضمن التشغيل الكامل. كما أن هذا البرهان ذاته ليس فيه ما يخشـاه مـن الوجـود الكلى ubiquity للبطالة فى عالم لم يكن يومًا قط فى توازن تام ولم يكن تنافسيًا بصورة تامة أبدًا.

التكنولوجية المعطاة فى إطار أفــق المنتجــين horizon of producers. ســنناقش الموضوع الأول فى ملحق هذا الفصل، بينما يعتبر هذا القسم أفضل مكان لتنــاول الموضوع الثانى. وفى كلتا الحالتين، لن نفعل سوى تكملة ما سبق أن تعلمناه عنــد تحليل أقل دقة. فى كلتا الحالتين، سوف أتابع الأقصوصة إلى أن نصل إلى الوضع القائم حاليًا. وسيتعين على، فى كلتيهما، أن أجعل العرض موجزًا إلى حــد عــدم الدقة[٤٢٠].

[(أ) معنى المفهوم] نستهل درسنا بتذكر مفهوم دالــة الإنتــاج production function كما يستعمل فى وقتنا الحاضر بصورة عامة. تصورْ إن هنــاك رجــل أعمال A يفكر بإنتاج سلعة معَّرفة جيدًا X بمعدل $\bar{x}$ فى كل وحــدة مــن الــزمن، مستعملاً تجهيزات واحدة تُصممَّ لهذا الغرض. قد يحتاج هذا الإنتاج مجموعة فريدة من معدل المستخدمات فى كل وحدة مــن الــزمن مثــل- $\bar{v}_1$، $\bar{v}_2$,... $\bar{v}_n$ مــن الخدمات V1, V2,... Vn المعَّرفة جيدًا بنفس الدرجة- وهــى مســتخدمات ثابتــة تكنولوجيًا على غرار معاملات الإنتاج لدى فالراس وتعِّرف، بالنســبة لنــا نحــن الاقتصاديين، 'العملية' process أو 'الطريقة' method الوحيدة المتاحــة للإنتــاج. ومع ذلك، وكقاعدة عامة، ثمة طرق أو عمليات للإنتاج كهذه كثيرة وحتــى غيــر محدودة يمكن بها إنتاج $\bar{x}$. وتُعرَّف كل واحدة من هذه الطرق أو العمليات بتشكيلة متميزة من معدل المستخدمات فى وحدة من الزمن- ومرة أخرى، بالنسبة لنا نحن الاقتصاديين: إذا حدثَ أن اثنتين أو أكثر من العمليات المختلفة تكنولوجيًا تســتخدم نفس التشكيلة بالضبط من معدلات المستخدمات لإنتاج $\bar{x}$ ،فهى تمثل نفس العمليــة بالنسبة لنا. ويختار السيد A من بين هذه الإمكانات بقصد تقليل التكلفة الكلية لإنتاج $\bar{x}$ إلى أدنى حد ممكن وبالتالى فهو يرفض، من البداية، كل تلــك العمليــات التــى تستعمل من كل الخدمات (النادرة)، V1, V2,.. Vn، أكثر مما تستعمله منها غيرها. ومن بين العمليات المتبقية، التى يمكــن أن نســميها البــدائل الملائمــة eligible choices، فإن رجل الأعمال يقوم بالاختيار وفقًا لحالة السعر التى يتوقع أن تســود

(٤٢٠) إن عدم قدرتى على تقديم تقرير بأى من الموضوعين من شأنه، فى الوقت نفسه، أن يكون مختصرًا وأوليًا ودقيقًا – وهى عدم قدرة لم أكن أعيها قبل كتابة ذلك الملحــق وهــذا القســم فــى شــكليهما النهائيين- كان ينبغى التشديد عليها لأنها تبين بصورة واضحة الظروف فى كلا الحقلين حيث كــان التقدم الطفيف يتعطل دون انقطاع بسبب سوء الفهم المتبادل بين العاملين- مصــحوبًا بنكــد غيــر ضرورى – وعدم استعدادهم الكامل تقريبًا للسير فى نفس الطريق. وقد وصل الارتباك أحيانًا إلــى حد كان من الصعب التأكد مما كان يعنيه بعض الكتاب بنظرية الإنتاجية الحدية، مثلاً.

فى أسواق العوامل خلال الفترة التى يخطط أن يعمل خلالها.

إن القائمة الكاملة من تلك البدائل الملائمة، التى يعرفها جيدًا رجل الأعمال أو مهندسه الاستشارى، تحدد الأفق التكنولوجى ل A أو مهندسه[٤٢١]. وإذا تركنا الخدمات، $\overline{v}$'s ، تتغير بصورة مستمرة وسلسة[٤٢٢]، وإذا جعلنا المنتوج x يتغير بشكل مستمر وسلس أيضًا، فيمكننا أن نعبِّر عن الأفق التكنولوجى لمنتج ما ببناء دالة تحويل transformation function من النوع: (x = f (v1, v2,.. vn، التى نسمّيها دالة الإنتاج والتى تربط أى تشكيلة معطاة من المستخدمات ...,vi's (i = 1, 2 n) بقيمة قصوى محددة من المنتوج x يمكن أن ينتجها ذلك المنتج بالتشكيلة المعطاة. إن أى تغيير فى الأفق التكنولوجى، كالتغير الناجم مثلاً عن اكتشاف عملية جديدة أو حتى معروفة ولكنها تصبح مجدية تجاريًا بعد أن لم تكن كذلك من قبل، يحطم دالة الإنتاج هذه ويستبدلها بدالة أخرى. إن كل هذا بسيط جدًا، ويجب أن يكون من الواضح جدا نوع الخصائص التى نريد إضفاءها على دالة الإنتاج عند المستويات المختلفة من التجريد التى تمليها علينا متطلبات المشاكل الخاصة التى نريد درسها. وهكذا، حينما نحلق عاليًا فى الهواء الطلق ونبحث عن الصفات 'الأنقى' لمنطق الإنتاج، فسوف نفترض، كما فعلنا توًا، أن دوال الإنتاج مستمرة وأنها قابلة للتفاضل مرتين فى كل الاتجاهات[٤٢٣]. إن هذه الفرضيات غير واقعية فى الغالب. ولكن هذا ليس مدعاة للاعتراض ما دمنا نهتم بالمنطق البحت للإنتاج. فهى تثير الاعتراض فقط حينما نطبق النتائج، التى نحصل عليها بواسطتها، على أنماط ومشاكل ذات صلة بقضايا الاستمرارية continuity وعدم وجود المشتقات الجزئية من الدرجة الأولى والثانية: فليس ثمة أى معنى، سواء فى التشديد على وجود الاستمرارية وقابلية التفاضل أو فى إنكاره، بالنسبة لكل المشاكل وكل الأنماط. لقد شكّلَ إهمال هذه الحقيقة البديهية مصدرًا خصيبًا بصورة لا تُصدَّق لمناقشة عقيمة تواصلت حتى يومنا هذا وأعاقت تقدم التحليل بشكل مثير للاهتمام من زاوية باحث 'التقدم العلمى' و'طرق التفكير الإنسانى'. ولإيضاح هذا الجانب،

---

(٤٢١) ينبغى تمييز هذا الأفق التكنولوجى technological horizon عن الأفق الزمنى time horizon للمنشأة (أو لأى فرد) أى المدة الزمنية التى تشملها خطتها. وكان تنبرجن Tinbergin قد أدخل مفهوم الأفق الزمنى.

(٤٢٢) ليس للدالة المستمرة قفزات jumps، وليس للدالة السلسة فجوات kinks.

(٤٢٣) أى سنفترض أن كل التعابير ذات الأشكال لها وجود ومستمرة حيث تمثل vj وvi الخدمات الإنتاجية (i, j = 1, 2,.. n).

من الملائم أن نتناول، أولاً، عددًا من النقاط كما تطرح نفسها اليوم وذلك لتمهيد الأرضية (أو جزء منها) لأقصوصتنا للتطور التاريخى ولتزويد القارئ بمعلومات قد تساعده على تقديرها. ثمة بعض العروض الحديثة لنظرية الإنتاج والتكلفة(ذات جوانب ستاتيكية بشكل رئيسى) نقدمها فى الهامش أدناه لإتاحة إمكانية الرجوع إليها[٤٢٤].

(١) لم نعد نثق بفكرة أى سلعة أو خدمة معرَّفة جيدًا. وعلاوة على ذلك، فإن المنشآت كقاعدة عامة لا تنتج سلعة واحدة من نوعية واحدة فقط بل عدة سلع عدة ذات نوعيات عديدة، وأن قدرة هذه المنشآت على تغيير الإنتاج من سلعة إلى سلعة أخرى تمثل عاملاً مهمًا بشكل واضح عند اختيار بنية إنتاجية معينة[٤٢٥]. وأخيرًا، فإن إجراء تغيير معين فى تشكيلة الخدمات الإنتاجية كثيرًا ما يؤثر من تلقاء ذاته على نوعية السلعة التى تنتجها منشأة ما وحتى على نوعها. وإلى حد ما، يمكن أن نأخذ هذا بنظر الاعتبار عبر إدخال سلع عدة (x1, x2,.. xn) فى دالة الإنتاج وبواسطة كتابة الأخيرة بالشكل الضمنى: $\varphi (x1, x2,.. xm ; v1, v2,.. vn) =$ ٥. وقد فعل هذا آلن Allen، وهيكس، وليونتيف، وتنتنر Tintner، وآخرون.

(٢) إذا شئنا تأسيس نظريتنا للإنتاج على نظرية جيفونس-بوهم-تاوسك للعملية 'غير المباشرة'، فيمكننا أن ندخل الزمن فى دالة الإنتاج بشكل صريح، أى بكتابة$(t$; $x = \psi (v1, v2,... vn$. إن هذه الممارسة توحى بقوة بمعالجة فيكسل لمشاكل رأس المال وقد تبناها مؤلفون حديثون كثر (مثلاً، انظر آلن، المصدر السابق، ص ٣٦٢)[٤٢٦]. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك صفات أخرى يمكن أن

---

(٤٢٤) R. G. D. Allen, Mathematical Analysis for Economists (1938)؛ وحول دالة الإنتاج ومنحنيات الناتج الثابت، انظر بشكل خاص الصفحات ٢٨٤-٢٨٩ التى يفهمها القارئ غير الرياضى على الفور حقًا وتساعد قراءتها كثيرًا على فهم هذا القسم؛ J. R. Hicks, Value and Capital (2nd ed. 1946)، وبخاصة الجزء الثانى؛ P.A. Samuelson, Foundations of Economic Analysis (1947)، وبخاصة أن الفصل الرابع، الذى نوصى به بقوة، يحتاج إلى شىء من الرياضيات ولكن إلى قليل جدا منها؛ E. Schneider, Theorie der Produkion (1934)، وكذلك عمل Gerhard Tintner. 'A Contribution to the Nonstatic Theory of Production, (مع خلاصة ممتازة للنظرية الستاتيكية) المنشور فى: Studies in Mathematical Economics and Econometrics (وهو عمل مكرس لذكرى ه. شولتز H. Schultz) ١٩٤٢.

(٤٢٥) كان لويس م. كورت Louis M. Court (' Enterpreneurial and Consumer Demand Theories for Commodity Spectra,' Econometrica, April and July-October 1941) قد اعتبر حالة السلع الكثيرة جدا فكرة ذات أهمية كبرى.

(٤٢٦) إن معاملة الوقت كمتغير مستقل تلائم النظام المارشالى جيدًا أيضًا، ولو لأسباب أخرى. ولكن=

تكون مهمة بالنسبة للنمط التكنولوجي لمنشأة ما غير معدلات المستخدمات والوقت: فمعدلات تغير هذه المعدلات، فترات الإبطاء الموجودة في بعضها، تراكم (مكاملات) بعضها الآخر، الإنتاج المتوقع ليس في المستقبل القريب جدا بل في مستقبل أبعد. ودون الدخول في هذه المشاكل، سنشير إلى التقليد المتمثل بإدخال معاملات التغيير shift coefficients (. α, β,..) في دالة الإنتاج التي ستبدو هكذا عندئذ: $x = f (v1, v2,... vn ; \alpha, \beta,...)$. وهذا لا يعني أكثر من اعتراف شكلي بحت بحقيقة أن دوال الإنتاج تتغير عبر الزمن. وقد يبرر هذا التقليد نفسه يومًا ما طبعًا، ولكن لحد الآن، يبدو لي أن من الممكن التعبير عن هذه الحقيقة بنفس الدرجة من الملائمة بالقول، كما أشرنا أعلاه، إن الابتكار يدمر دالة ما للإنتاج ويطرح دالة أخرى جديدة[٤٢٧].

(٣) بالنسبة للاقتصادي، فإن تعريف عملية أو طريقة معينة للإنتاج يتم عن طريق المتغيرات المستقلة في دالة الإنتاج، حتى إذا كان هذا يعني، في أعين المهندس، وضع عمليات أو طرق مختلفة جدا بجانب بعضها: فهذا التقليد يعني ببساطة إن الاختلافات التكنولوجية بذاتها ليس لها من أهمية بالنسبة لنا. ولكن هذا يفرض علينا شمول كل الخدمات الإنتاجية الضرورية لأي من الطرق الملائمة لإنتاج سلعة ما، مع إن قسمًا من هذه الطرق قد يحتاج خدمات معينة لا تتطلبها طرق أخرى. وهذا يتضمن صعوبة معينة دفعت بعض المنظّرين (انظر، مثلاً، شنايدر Schneider، المصدر السابق، ص ١) إلى عدم تضمين دالة الإنتاج إلاّ تلك العمليات أو الطرق التي تستعمل نفس الخدمات (ولو بنسب مختلفة) وإلى تعريف الأفق التكنولوجي ليس بدالة إنتاج واحدة بل بدوال عدة.

ومع ذلك، فالأكثر أهمية هو النقطة التالية. فدالة الإنتاج لدينا، كما عُرّفت،

=مارشال، مع أنه عامل الوقت بهذا الشكل في تعابيره الأدبية، بيد أنه لم يفعل ذلك في صياغاته الرياضية ما عدا مشاكل القيمة، طبعًا– وهذا موضوع آخر.

(٤٢٧) إذا شكلنا، بطريقة مارشال وهيكس، فئة مستقلة من تلك الابتكارات التي "يحفزها" توسع الإنتاج فحسب– التي ينبغي عدم خلطها بالتغييرات البسيطة في طرق الإنتاج التي تتم ضمن الأفق التكنولوجي للمنشأة من البداية ولكنها لا تكون مجدية إلاّ بعد وصول الناتج إلى مستوى معين– فإننا نميز، في الواقع، فئة وسيطة من الحالات من المفيد إبرازها لبعض الأغراض. ولكن بقدر ما يتعذر التنبؤ بدقة بآثار الابتكارات المحفزة، فلا معنى من إدخالها في دالة الإنتاج أو في منحنيات التكلفة. فإذا كان من المستحيل التنبؤ بهذه النتائج بدقة، فينبغي عندئذٍ أن تكون الابتكارات المحفزة ضمن الأفق أصلاً وليس من داع "لإدخالها".

تشير إلى منشأة واحدة – تحديدًا، إلى وحدة وحيدة من الإنتاج أو إلى 'التجهيزات' plant [٤٢٨]– وليس إلى الاقتصاد ككل. ولكن فى تلك الفترة وحتى فى الوقت الحاضر، كان هناك وما يزال تقليد عام وهو التفكير كما لو أن هناك شيئًا ما من قبيل دالة إنتاج اجتماعية[٤٢٩]، وليس من الصعب تفسير ذلك: فنحن نحب بشكل واضح أن نتحدث عن إنتاجية حدية 'اجتماعية' عند شرح نظرية الحصص التوزيعية. وهكذا، فإن معظم الاقتصاديين البارزين فى تلك الفترة، ومن بينهم بوهم-باورك وج. ب. كلارك وفيكستد وفيكسل، افترضوا وجود دالة إنتاج كلية (اجتماعية) aggragative (social) production function، ضمنًا على الأقل، دون أن يدركوا أن الحق المنطقى باستعمال هذا المفهوم ينبغى نيله ببرهان معين[٤٣٠]. إن كثيرًا من المؤلفين الحديثين، وبخاصة من الكينزيين، كانوا على نفس الدرجة من عدم الاكتراث بهذا الأمر.

(٤) رياضيًا، إن دالة الإنتاج تدخل البنية النظرية– بقصد تكوين دوال الطلب على الخدمات الإنتاجية، انظر، مثلاً، آلن، المصدر السابق، ص ٣٦٩ وما بعدها– كقيد على سلوك المنشآت: فهذه المنشآت تسعى إلى تعظيم الأرباح الصافية مع خضوعها للإمكانات التى تبينها دالة الإنتاج.كان يمكن أن نحاول، فى صيغة واحدة، حشر كل الوقائع التكنولوجية التى تبدو ملائمة لنا لأى غرض مهم. ولكن حتى حينما يمكن تحقيق هذا، فمن الملائم أكثر أن نجعل من علاقة وحيدة علاقةً أساسية– سنختار طبعًا علاقة معينة تمتلك بعض الأهمية الاقتصادية الأولية؛ وسنشير إلى هذا بعد قليل– وأن نعمد، من ثم، إلى إدخال الوقائع الأخرى (الفرضيات) التى يجب أخذها بنظر الاعتبار كقيود إضافية أو، كما يمكننا أن نقول، كقيود على القيد الذى نعتبره أساسيًا. إن الطريقة التالية هى الأفضل لتوضيح

(٤٢٨) لتوفير المجال، سنستبعد من دراستنا مشكلة دوال الإنتاج بالنسبة للمنشآت التى تشغّل أكثر من plant. ومع ذلك، فقد جرى فى الآونة الأخيرة وضع بعض الأعمال حول تلك المشكلة.

(٤٢٩) يبدو أن محاججة مارشال وفالراس– وهى محاججة فيها انعدام نظر– هى الوحيدة حقًا التى كانت متحررة من أى مضامين من ذلك النوع.

(٤٣٠) كان إهمال هذا أمرًا طبيعيًا بالنسبة للاقتصاديين الأدبيين ممن لم يكن لديهم قط أى مفهوم محدد لدالة الإنتاج. وأنه كان أقل طبيعية بالنسبة لفيكسل وفيكستد. ولكن لا يجب أن ننسى إن من السهل، فى ظل المنافسة البحتة، التأكد من العلاقات التوازنية بين الإنتاجيات المادية الحدية التى تتحقق فى المنشآت والصناعات المختلفة وأن هذا كان هو كل شىء لأغراضها: فمفهوم 'الراعى الحدى' لدى مارشال كان صالحًا لتمثيل الإنتاجية الحدية لنوعه من العمل فى أى استخدام وبالتالى الإنتاجية الاجتماعية من هذا النوع من العمل عمومًا.

هذا الأمر. تصورْ أن لدينا n من الخدمات[٤٣١] التى تحدد 'حيز إنتاج ما' فى كيان أبعاده (n + 1). وعلى العموم، فإن المنشآت لا تستطيع أن تتحرك بحرِّية على كل هذا الحيز وأن الشروط التكنولوجية لا تسمح بالاختيار إلاّ ضمن حدود منطقة معينة. وهكذا يمكن أن تكون هناك 'عوامل مقيِّدة' limitational factors ينبغى، بحكم الضرورة التكنولوجية، استخدامها دائمًا فى تناسب محدد مع كمية السلعة أو مع كمية عامل معين آخر (ر. فريش R. Frisch)[٤٣٢]؛ ويمكن أن تكون هناك قيود من أنواع أخرى (أ. سميثيز A. Smithies). سنعود إلى هذه النقطة بعد قليل. ولكن يجب أن نشير الآن إلى نوع خاص قصير الأجل من هذه القيود الإضافية، كان البروفيسور سميثيز قد أوضح أهميته بالنسبة لنظرية الإنتاجية الحدية.

سبق أن شددتُ على حقيقة أن المعنى المنطقى الكامل لمفهوم دوال الإنتاج لا يتجلى إلاّ حينما نفكر بها كدوال 'للتخطيط' planning functions فى عالم من التصاميم، حيث يمكن تغيير كل عنصر من العناصر، التى هى قابلة تكنولوجيًا للتغير بصورة تامة، حينما يشاء المرء هذا وذلك دون خسارة فى الوقت ودون أى تكلفة.

ولكن حينما نطبّق المفهوم، كما نحب أن نفعل بالتأكيد، على المنشآت التى تمتلك مصالح قائمة خاصة بها own going concerns وترتبط بتجهيزات ومعدات plant, equipment أنفقت عليها من قبل، وربما ترتبط أيضًا بجزء من جهاز إدارى قائم، فإن تلك العناصر من بنيتها القائمة التى تقاوم التغيير ستؤثر، عند الوقت الذى نسمح به للتكيف، على الاختيار التكنولوجى كقيود إضافية[٤٣٣]. أما أن نستبعد هذه المنشآت، فهذا من شأنه أن يعيدنا إلى حقل المنطق البحت ولا يغيّر من حقيقة أن الواقع سيكف عن التوافق مع النموذج النظرى ومع الموضوعات، وبخاصة

---

(٤٣١) ينبغى، طبعًا، إذا كنا ندرس الخدمات النادرة فحسب، أن نأخذ بالاعتبار الحالات التى يعتمد فيها على حجم الطلب على المنشآت تقرير ما إذا كانت خدمة ما نادرة أم لا: فالماء يمكن أن يكف عن أن يكون 'حرًا' فى مكان معين إذا كانت المنشآت تحتاج منه أكثر من كمية معينة. وكنا قد تناولنا هذه النقطة فى سياق آخر.

(٤٣٢) R. Frisch,'Einige Punkte einer Preistheorie.. 'Zeitschrift fur Nationalokonomie, 1931; A. Smithies,'The Boundaries of the Production Function and the 'September Utility Function, Exploration in Economics, Notes and Essays Contributed in Honour of F. W. Taussig (1936).

(٤٣٣) كان مارشال يعى جيدًا هذه الحقيقة وأهميتها بالنسبة لتفسير سلوك نشاط الأعمال الفعلى. انظر فكرة غاز بتزبورغ لديه: سميثيز، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

موضوعات الإنتاجية الحدية، التى تُستخلَص من النموذج؛ كما أن إتاحة وقت كاف للتكييف الكامل- وهى طريقة مارشال لمعالجة هذا الوضع- لن تساعدنا أيضًا لأنه عند انقضاء الوقت الضرورى تحدث اضطرابات أخرى تحول دون تحقيق التوافق مع النموذج. ومن المهم إدراك التناقضات الحتمية بين النظرية والواقع التى لابد أن تنتج عن هذا بقدر أهمية إدراك أن هذه التناقضات لا تشكل اعتراضًا صحيحًا على النظرية؛ فليس مدعاة للاعتراض على قانون الجاذبية أن ساعتى المطروحة على طاولتى لا تتحرك باتجاه مركز الأرض، مع أن الاقتصاديين، من غير المنظّرين المهنيين، يحاججون أحيانًا كما لو إن الأمر كذلك.

(٥) وهكذا، فإننا لن نشاهد دوال إنتاج 'بحتة منطقيًا' إلاّ فى ظل ظروف ملائمة بصورة استثنائية. وهذا هو الحال فى الزراعة بشكل خاص حيث تتيسر لنا، لبناء الدوال، ليس فقط مادة وقائعية observational بل ومادة تجريبية أيضًا experimental. ولكن حينما نحاول أن نفعل هذا وفقًا لمشاهدات تخص المصالح القائمة going concerns فقط، فإننا نصادف صعوبات تماثل تلك التى نصادف عند محاولة بناء منحنيات طلب إحصائية ولا يمكن أن نتوقع عمومًا- دون أخذ احتياطات خاصة فى جميع الأحوال- أن نحصل على دوال الإنتاج للنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، ورغم الأخطاء فى التفسير التى يمكن أن تؤدى إليها دوال الإنتاج[٤٣٤]، فإن لدوال الإنتاج 'الواقعية' أهمية كبرى. فهى تساعد على تصفية انطباع الفرد العادى بأن دوال الإنتاج وجداول الإنتاجية الحدية هى مجرد تخيلات منظّرين. وهى تجعلنا نواجه مشاكل جديدة وتضئ مساحة الطريق الممتدة أمامنا. وللحصول على أمثلة، أحيل القارئ إلى تقرير لجنة جمعية القياس الاقتصادى الذى نشره رئيسها السيد إى. ه. فيلبس براون E. H. Phelps Brown فى: Econometrica (April 1936).

[(ب) تطور المفهوم] كما سبق أن لاحظنا فى الفصل السابق وفى الجزئين الثانى والثالث، فإن جداول الإنتاجية الحدية، فى صورة ناتج مادى وناتج قيمى،

---

(٤٣٤) ينبع أحد هذه الأخطاء من الملاحظة، الصحيحة تمامًا بحد ذاتها، القائلة إن تجهيزات قائمة going plant، والمصممة لمنتوج محدد ولعملية إنتاج محددة، غالبًا ما تكون جامدة جدا ولا تترك، للتشكيلة الإنتاجية التى تجسدها، غير مجال ضئيل للتكيف مع الأوضاع الجديدة، وبخاصة للتغيرات فى الأسعار النسبية للخدمات. إن أخذ هذه الأسعار النسبية بعين الاعتبار، كما بدت عند نصب التجهيزات، يتجسد (ضمنًا فى الغالب) فى بنية التجهيزات ذاتها.

كانت تستعمل منذ أيام تورغو وحتى قبل ذلك. وقد ظهرت دالة الإنتاج نفسها في الأوقات 'الكلاسيكية' تحت عنوان 'حالة الفنون' States of the Arts– حيث لوحظ أن هناك محاججات معينة لا تصح إلاّ عند افتراض ثبات المعرفة التكنولوجية. كان قانون تناقص الغلة أكثر هذه المحاججات أهمية، بل إن ريكاردو من قبل ذلك، بملاحظته أن 'القيم الحقيقية' للسلع 'تنظّمها' 'الصعوبات الحقيقية' التى تواجهها المنشأة ذات الظروف الأسوأ، كان قد أشار باتجاه تعميمٍ أوسع. ثم كان هناك ما دعاه مارشال 'قانون الإحلال العظيم' لدى تونن. ومع ذلك، كان يتعين على كل هذا أن يجد صلته الصحيحة بمبدأ المنفعة الحدية، ولكن المتبقى، حينما ننظر إليه من وقت متأخر– بمعزل عن المشاكل الأصعب التى تتخفى خلف أبسط حالة– يبدو كمشكلة سهلة جدا تنحصر فى تشذيب وتنسيق وتطوير أفكار قائمة كان ينبغى العثور عليها كلها، بشكل أو بآخر، فى عمل ج. س. ميل: Principles أو لدى ميل وتونن فى جميع الأحوال. وقد أُنجزَ هذا من قبل النمساويين، وكذلك مارشال، فى سياق عملهم[٤٣٥]. وفى الواقع، فأننا نجد فى عمل مارشال Principles، رغم أنه لم يستفد بشكل صريح من مفهوم دالة الإنتاج، نظرية إنتاجية حدية للمنشأة وللتوزيع، مكتملة جدا ومصاغة بدقة. كما نجد أيضًا مؤشرات كثيرة على أنه أبصر مشاكل أخرى أبعد[٤٣٦]. وإذا فهمنا معالجته للموضوع بصورة كلية، حتى بالشكل الذى

---

(٤٣٥) يتعين أن نشير إلى مساهمتين أخريين يبدو أنه لم تتم الإشارة إليهما تقريبًا لسبب نمطى جدا فى الظروف القائمة فى حقلنا– طابعهما المختصر: ففى مقالته 'Pure theory of Distribution' التى قرأت أمام القسم F من الجمعية الإنجليزية لتقدم العلم، ونشرت فى تقرير الجمعية، Report 1890، قدّم أ. بيرى A. Berry 'معادلات الإنتاجية الحدية' التى سوّت equated أسعار الخدمات الإنتاجية بالإنتاجيات المادية الحدية مضروبة فى أسعار المنتجات. وقد فعل إديجورث المثل عام ١٨٨٩ ومن ثم عام ١٨٩٤ مرة أخرى (انظر Papers ii, p. 298 and iii, 54). ويستعمل كلاهما دوال الإنتاج بشكلٍ صريح ويقدمان المساواة المشار إليها كعناصر من نظام توازنى شامل. ولم ينل الاثنان فضلاً كبيرًا لما يجب تسجيله كإنجاز كبير. وعلى أى حال، فقد أشار البروفيسور ستغلر Stigler إلى كليهما (Production and Distribution Theories, pp.132 and 322). ونظرًا لصلتهما القوية بمارشال، وبكل الاقتصاديين الآخرين فى ذلك الحقل، وبخاصة بالنسبة لإديجورث، فليس ثمة أمل من محاولة تقييم 'الحقوق' الفردية. ولكن مساهتهما تساعدنا على إدراك سعة الموجة التى يقف عمل مارشال فى قمتها.

(٤٣٦) أوضح جيدًا البروفيسور ستغلر (المصدر السابق، الفصل الثانى عشر) كيف أن مارشال، وهو يشق طريقه ببطء عبر العوائق التقليدية، خلص أخيرًا إلى القبول بكل جهاز الإنتاجية الحدية. ومع ذلك، فإذا كان مارشال سيمتنع دائمًا عن التسليم بالمدى الكامل لما أنجزه فعلاً من ذلك، فهذا يمكن تفسيره، فى نظرى، بصورة مرضية بما يلى: (١) نفور مارشال من وضعه إلى جانب الاقتصاديين غير الإنجليز ممن أنجزوا الشىء نفسه؛ (٢) بغضه المشروع لعزو دور 'سببي' إلى المعاملات الجزئية لدالة الإنتاج؛ (٣) وعيه للصعوبات المفهَمية التى أشير إلى قسم منها آنفا.

أخذته فى الطبعة الأولى من Principles، فلا يسعنا أن لا نستغرب نوعًا ما من العبارات الواردة فى بداية عمل فيكستد: Essay، أى، 'عند درس قوانين التوزيع، كان من المعتاد أخذ كل عامل من عوامل الإنتاج المهمة... لدرس... الطبيعة الخاصة للخدمة التى يقدمها هذا العامل و... استنباط قانون خاص ينظم حصته [العامل] فى السلعة' ولتوحيد هذه القوانين على أساس 'الطبيعة العامة للخدمة المقدمة'[٤٣٧]. ولكن فيكستد، بإسقاطه ترددات وتحفظات مارشال المشروعة وبقيامة بكتابة دالة الإنتاج بشكل صريح، قد طرح بشكل واضح المنطق المجرد للموضوع وحاول أيضًا إثبات الفرضيتين القائلتين إن الحصة التوزيعية لكل 'عامل' فى ظل الظروف المثلى، تميل للتساوى مع كميته مضروبةً بدرجته الحدية من الإنتاجية؛ وإن هذه الحصص تميل لأن تساوى (لأن 'تستنفد' to exhaust) الناتج الصافى لكل منشأة، و'الدخل الوطنى' national dividend المارشالى على مستوى المجاميع الاجتماعية- علمًا بأن مارشال كان قد شدّد على كلتا هاتين الفرضيتين ولكن دون يقوم بإثباتهما. وهنا، فإن كلتا الفرضيتين فرضية توازنية ولا ينبغى أن تسريا خارج نقطة التوازن، مفترضين وجود هذه النقطة. كان مارشال يعى هذا طبعًا ولكن صياغة الأمر بشكل صريح تُركت إلى فيكسل[٤٣٨]. ومع ذلك، فقد أسّسَ فيكستد برهانه على المسلمة الضرورية، ولكن غير الكافية، التى تذهب إلى أن دالة الإنتاج هى متجانسة من الدرجة الأولى- وهى حالة يمكن أن تسرى

---

(٤٣٧) P. H. Wicksteed, An Essay on the Co-ordination of the Laws of Distribution (1894), p. 7. وإذا لم تنصف تلك العبارات مارشال إلاّ نادرًا، فأنها غير عادلة بالنسبة لفالراس وحتى بالنسبة إلى ج. ب. ساى بصورة مثيرة. وعليه، فإن الغضب الذى أبداه فالراس فى عمله: 'Note sur la refutation de la Theorie anglaise du fermage [rent of land] de M. Wicksteed' (المنشور فى: Recueil publie par la Faculte de Droit de l'Universite de Lausanne, 1896، وقد أعيد نشره بوصفه الملحق الثالث للطبعة الثالثة من عمله Elements، ولكنه أهمل فى الطبعة الرابعة التى تضمنت، رغم ذلك، الدرس الجديد رقم ٣٢٦ حول الإنتاجية الحدية) غير مبرر بدرجة أقل مما أعلنه البروفيسور ستغلر. وعلاوة على ذلك، فمن باب سوء الفهم الذهاب إلى أن فالراس ادعى الأسبقية الشخصية فى نظرية الإنتاجية الحدية كما عرفها هو نفسه. وإلى هذا الحد، فإن الملاحظة الواردة فى ص ٣٧٦ من عمله Elements هى ملاحظة حاسمة.

(٤٣٨) انظر عمله: Lectures ١, p. 129. إن عرض البروفيسور ستغلر لمساهمة فيكسل فى حل نظرية الإنتاجية الحدية 'الحديثة' – أسميتها 'حديثة' لتمييزها عن نظرية كل من لونغفيلد longfield وتونن Thunen – هو عرض مهم جدا لأنه يبين صعوبة، حتى بالنسبة للعقول الثاقبة، فهم وتقدير أفكار جديدة نسبيًا كانت قد تجلت بالفعل فى ضوء ساطع. وكان يمكن لفيكسل أن يعلّم كل أو تقريبًا كل ما يمكن تعلمه من مارشال والنمساويين. ولكن الأمر أخذ منه عقدًا آخر، بعد ما أشار هو نفسه إلى النظرية عام ١٨٩٣، للتوصل إلى وجهة نظره النهائية حول القضية (انظر ستغلر، ص ٣٧٣) بمساعدة البروفيسور د. دافيدسون جزئيًا D. Davidson، كما يبين ذلك امتنانه له.

فيها 'موضوعة الاستنفاد' على نحو متطابق، أى على طول الخط كله وليس فى نقطة التوازن فقط[439]. لقد تراجع فيكستد حقًا فى ما بعد (انظر: Common Sense of Political Economy, p. 373 n) ولكن دون تحقيق التغييرات التى كان سيتطلبها هذا التراجع. وقبل أن نستمر، فمن الأفضل أن نرى ماذا حدث فى لوزان فى نفس الوقت تقريبًا.

تذكرْ أن فالراس استعمل أصلاً ما يمكن تسميته دالة إنتاج متفرعة degenerate، أى دالة إنتاج مقيَّدة بمعاملات ثابتة ومقرَرة تكنولوجيًا. وفى العام ١٨٩٤، اقترح عليه بارون فكرة تحويل هذه الثوابت التكنولوجية إلى متغيرات اقتصادية وفكرة إدخال، لتحديد هذه المتغيرات، علاقة جديدة، ال equation de fabrication {معادلة الإنتاج}، قُصدَ بها التعبير عن حقيقة أنه إذا انخفضت بعض المعاملات، فإن الإنتاج يمكن المحافظة عليه بزيادة تعويضية ملائمة من العوامل الأخرى: إن 'المجاهيل' الجديدة، أى المعاملات المتغيرة الجديدة، ينبغى عندئذ تحديدها بواسطة الشرط القائل إن التكاليف تقل إلى الحد الأدنى بالنسبة لأى ناتج معطى وأى أسعار معطاة للعوامل. وقد باشر بارون نفسه العمل على هذه الخطوط

---

(٤٣٩) إن الدالة التى تضم اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة تسمى دالة متجانسة من الدرجة الأولى أو 'خطية ومباشرة' فى كل أو قسم من هذه المتغيرات حينما يزداد المتغير التابع أو ينخفض بنفس النسبة وذلك عندما تزداد أو تنخفض تلك المتغيرات بنسبة عامة معينة- كما هو الحال مثلاً عندما يتم مضاعفتها بالثابت λ. لنرمز إلى الناتج ب x كالسابق، رغم أن x هذه الآن، إذ تشير إلى الناتج الوطنى الكلى، من شأنها أن تثير مشاكل دقيقة جدا تتعلق بالرقم القياسى، ولنرمز إلى كميات العوامل النادرة المستعملة فى إنتاج x ب $(v_1, v_2, \ldots v_n)$. وعندئذ، يُقال بأن دالة الإنتاج، $x = f(v_1, v_2, \ldots v_n)$ هى متجانسة من الدرجة الأولى إذا كانت λx تساوى $f(\lambda v_1, \lambda v_2, \ldots \lambda v_n)$ بالنسبة لأى نقطة $(v_1, v_2, \ldots v_n)$ وبالنسبة لأى λ. وفى هذه الحالة الخاصة، فإن العلاقة
تسرى على كل الفترة interval التى توجد فيها دالة x. وهذه هى موضوعة يولر حول الدوال المتجانسة أو بالأحرى حالة خاصة من موضوعة يولر. وبمطابقة ال's بالدرجات الحدية من الإنتاجية المادية للعوامل المختلفة نجد أن حصصها تستنفد الناتج الاجتماعى على كل تلك الفترة interval، ومهما كانت كمية الناتج، مع أن كل ما يمكننا التأكيد عليه فى حالات غير خطية ومتجانسة هو أنها تفعل هذا فى نقطة التوازن. وحينما نترجم هذا إلى لغة الاقتصاد، فإن التجانس من الدرجة الأولى يعنى عدم وجود وفورات حجم economies of scale أو تناقص فى الناتج بسبب الحجم diseconomies of scale أو إن الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير على درجة واحدة من الكفاءة، أو إن هناك 'غلة ثابتة بالنسبة للحجم'. وبذاته، فهذا لا يعنى طبعًا أى شىء بشأن ما يحدث حينما يزداد أحد هذه 'العوامل' فقط بينما تبقى العوامل الأخرى على حالها، أى بشأن شكل منحنى الإنتاجية الحدية لكل واحد من 'العوامل'. لاحظْ أنه ما دامت λ اعتباطية، فمن الممكن أن نجعلها تساوى مقلوب أى من الخدمات الإنتاجية، vi's، أى تساوى. وعندئذ فإن دالة الإنتاج تبدو هكذا: أى إن الإنتاجيات المتوسطة لكل 'العوامل' هى دوال للنسب، وليس للمبالغ المطلقة، التى تستعمل بها هذه العوامل.

ونشر حلقتين من نظرية مماثلة للتوزيع: 'Studi sulla distribuione: la prima approssimazione sintetica' في مجلة: Giornale degli Economisti, February and March 1896[٤٤٠] دون أن يستمر في ذلك- وهو أمر ستُعرف أسبابه حالاً. كان فالراس قد ألقى من قبل نظرة سريعة على إمكانية تغيير معاملات الإنتاج وذلك بالارتباط مع نظريته 'للتقدم الاقتصادي' الذي عرّفه (عند مواجهته 'بالتقدم التكنولوجي') بأنه إحلال متواصل لخدمات السلع الرأسمالية محل خدمات 'الأرض'. وعندئذ أعاد فالراس طرح مقترح بارون في عمله 'Note' الصادر عام ١٨٩٦ (المذكور آنفًا) وفي الدرس الجديد رقم ٣٢٦ من الطبعة الرابعة من عمله Elements. وقد صاغ فالراس هناك 'نظرية الإنتاجية الحدية' في فرضيات ثلاثة حُذفت الثالثة منها، دون تنبيه أو تفسير، من العمل: (edition definitive (1926): (١) إن المنافسة تحقق أقل متوسط تكاليف؛ (٢) عند التوازن وإذا كان متوسط التكاليف يساوي السعر، فإن أسعار الخدمات الإنتاجية تتناسب مع المشتقات الجزئية لأي دالة إنتاج [تتضمن فقط الخدمات القابلة للإحلال (أي التعويضية)] أو مع الإنتاجيات الحدية؛ (٣) تتوزع كل كمية الناتج بين الخدمات الإنتاجية[٤٤١]. وفي العام ١٨٩٧، انتقد باريتو (Cours 11, §§ 714-19) نظرية الإنتاجية الحدية- بشكل رئيسي على أساس أنها تنهار في حالة ما يسمى الآن بالعوامل المقيدّة limitational factors – ورسمَ نظرية غطت كل الإمكانات المهمة والتي تطورت من حيث تقنيتها في عمله Manuel. ولكنه نظرَ إلى هذا ليس كتطوير- وبشكل خاص ليس كتطوير وفقًا لخطوط فالراس- بل كتخلٍ عن نظرية الإنتاجية الحدية التي أعلن

(٤٤٠) See Stigler, op. cit. pp. 357 et seq.

(٤٤١) في الفرضية الثانية، كتبت الحرف 'و' مائلاً وأدخلتُ الشرط القائل بأن العوامل القابلة للإحلال فقط substitutional factors هي المعنية لأن هذا كان هو قصد فالراس بشكل واضح كما تبينَ هذا الأمر جملة سابقة على نفس الصفحة (٣٧٥) حيث يميز فالراس بشكل صريح وجود العوامل الأخرى غير القابلة للإحلال. وأرى أن كلا العبارتين لا تفعلان سوى التشديد على المعنى الحقيقي لدى فالراس. ولكنني لا أستطيع تفسير لماذا أن فالراس، عند استبدال عبارته الأصلية غير المبالية careless (والخالية من المعنى) القائلة إن معدل مكافأة كل خدمة 'يساوي' المشتقة الجزئية لدالة الإنتاج بالعبارة القائلة إن ذلك المعدل يتناسب مع تلك المشتقة، لم يذكر ما هو عامل التناسب، أي سعر السلعة في ظل التوازن التام عند المنافسة البحتة. كما أنني غير قادر أيضًا على تفسير لماذا، إذ نرى أن فالراس كان قد فرَضَ الشرط القائل إن الإيرادات الكلية تتساوى مع التكاليف الكلية، فإنه أسقط موضوعة الاستنفاد exhaustion theorem التي تترتب على هذا الشرط. لاحظْ أنه ما دامت المنشآت تحاول دائمًا تقليل تكاليفها الكلية مهما كان مستوى نواتجها، فإن الفرضيتين الأولى والثانية تسريان أيضًا على نواتج أخرى غير الناتج التوازني للمنافسة البحتة. وعندئذ، فإن عامل التناسب لم يعد هو سعر السلعة ولكنه ما يزال التكلفة الحدية.

أنها نظرية 'خاطئة' فى عمله Resume الخاص بسيرته فى باريس (١٩٠١). لقد كان من الضرورى طرح هذه التفاصيل أمام القارئ لأنها تفيد فى توضيح الوضع فى أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر[٤٤٢].

إذن، فإن دالة الإنتاج قد فرضت نفسها على أعتاب عام ١٩٠٠، كنتاج لجهود كثيرة[٤٤٣]، من حيث وضعيتها الأساسية بجانب دالة المنفعة بوصفها ثانية الدالتين الوصفيتين اللتين أسميتهما دعامتى النظرية الكلاسيكية فى ذلك الوقت[٤٤٤]. كما تتوافر لدينا 'قوانين الغلة' القديمة، بعد تعميمها وتشذيبها بصورة صحيحة، لتقديم الخصائص التى كان يجب أن تتمتع بها دالة الإنتاج أما عمومًا أو 'عادةً' والتى سنعيد صياغتها الآن. إذا شئنا تعريف الإنتاجية الحدية لخدمة معينة بوصفها المشتقة الجزئية لدالة الإنتاج بالنسبة لكمية تلك الخدمة، فينبغى علينا أن نفترض أولاً، كما سبقت الإشارة إلى هذا، إن هذه المشتقات الجزئية لها وجود. كما نستطيع أيضًا أن نفترض أنها موجبة، أى أن زيادة صغيرة فى كمية أى من الخدمات تؤدى إلى زيادة كمية الناتج[٤٤٥]. وبإتباع تورغو، يمكننا كذلك أن نفترض

---

(٤٤٢) يجد القارئ تفاصيل أخرى فى عمل ستغلر (وبخاصة فى ص ٣٢٣ وما بعدها) وفى عمل ه. شولتز H. Schultz: 'Marginal Productivity and the General Pricing Process,' Journal of Political Economy, October 1929. وتتضمن هذه المقالة الكثير من المعلومات المفيدة وتمثل، بشكل خاص، أبسط عرض بالإنجليزية لنظرية باريتو للإنتاج. بيد أن المقالة، لسوء الحظ، مضللة ليس فقط فى النقاط الفردية بل أيضًا فى الانطباع العام الذى تعطيه. ومن هذه الناحية، فإن قراءة عمل هيكس: 'Marginal Productivity and the Principle of Variation,' Economica, February 1932 والمناظرة اللاحقة بين هيكس وشولتز (ibid. August 1932) من شأنها أن تهيئ ترياقًا ما.

(٤٤٣) من الصعب جدا أن نسمّى كُتابا آخرين أكثر مما فعلنا آنفًا. فأسماء بيرى Berry، إديجسورث، مارشال، بارون Barone، فالراس وفيكستد Wicksteed ترد كلها، بشكل أو بآخر، حينما نناقش هذه الحالة الصعبة من السبق. وتذكرْ أننا نناقش الآن مولد نظرية دالة الإنتاج ذاتها وليس أفكار الإنتاجية الحدية الأقدم أو الأحدث التى أشارت، بهذه الدرجة أو تلك من الوضوح، إلى الدالة منذ قرن من الزمان أو أكثر. فمعادلة الإنتاج equation de fabrication لدى فالراس–بارون ليست سوى شكل خاص من دالة الإنتاج، طبعًا.

(٤٤٤) انظر إلى الجملة الأولى فى هذا القسم. ولا أقصد، من استعمال هذا التشبيه، أن أنكر أن هناك، من بعض الزوايا وبخاصة الزاوية النمساوية، معنى من الاعتراض على النظر إلى دالتى الإنتاج والمنفعة كدالتين متكافئتين تمامًا من ناحية المنزلة التحليلية، وأن هناك شيئًا ما يمكن قوله لصالح اعتبار المنفعة الدعامة الوحيدة، والوحيدة فقط، للبناء.

(٤٤٥) بطبيعة الحال، لا يكون الأمر كذلك بالضرورة بعد 'فترة معينة' operative interval: فإذا كان هناك أصلاً عدد كبير من العمال يستعملون تجهيزات معينة، فإن تشغيل عمال إضافيين من شأنه تخفيض الناتج. فتشغيل أى عامل يكون على حساب تجهيزات عامل آخر. ولا يوجد أى اختلاف حقيقى سواء أن عبرنا عن هذه الإمكانية بالقول إن الإنتاجية الحدية، بعد نقطة محددة، تصبح=

إن معدل الزيادة هذا نفسه يزداد فى البداية ($\frac{\delta f}{\delta v} > 0$)، ويمر بنقطة قصوى بعد ذلك، ومن ثم، بعد بلوغ تلك النقطة، يواصل المعدل انخفاضه ($\frac{\delta f}{\delta v} < 0$ ؛ قانون تناقص الغلة بالمعنى الأولى). وفى هذه الحالة، ترد نتيجتان طبيعيتان: (١) ثمة نقطة معينة تتخفض أيضًا بعدها الإنتاجية المتوسطة لكل خدمة (x / vi) (قانون تناقص الغلة بالمعنى الثانوى)؛ (٢) إن مشتقات التقاطع cross derivatives تكون موجبة مما يعنى أنه إذا قمت أنا بزيادة كمية خدمة إنتاجية معينة vi بمقدار صغير، فهذا لن يخفض (بعد النقطة المذكورة) إنتاجيتها الحدية فقط بل يزيد أيضًا الإنتاجيات الحدية لكل الخدمات الإنتاجية الأخرى ($\frac{\delta f}{\delta v \, \delta v} > 0$).

ثمة ملاحظة منهجية من المفيد إدخالها هنا. فمن ضمن الخصائص التى يمكن أن تُنسب إلى دالة الإنتاج، هناك خصائص تنتج عن خصائص أخرى وبالتالى يمكن 'إثباتها عن طريق الاستنتاج' أو أن 'تصاغ كموضوعات'. وهكذا، فإن انخفاض الإنتاجية المتوسطة (بعد نقطة معينة) يمكن استنتاجها من، أو إثباتها ب، انخفاض الإنتاجية الحدية بحيث لا تبقى عندئذ حاجة ما لأى برهان وقائعى أو تجريبى منفصل. وعليه، فقد كان فيكسل (انظر مقالته فى: Thunen Archiv, 1909) على حق فى الاعتقاد ب، وكان ف. ووترستر ادت F. Waterstradt (ibid) على خطأ فى إنكار، أن 'قانون' تناقص الغلة المتوسطة ينتج عن خصائص أخرى لدالة الإنتاج نقوم نحن بافتراضها عادةً. ولكن رغم أننا نتمتع بحرية الاختيار فى أن نقرر أى فرضيات نحب أن نأخذها كفرضيات وأى فرضيات نحب أن نصوغ كموضوعات، فإن الأمر ليس كذلك دائمًا. وهكذا فليست هناك أى قاعدة من شأنها أن تتضمن الفرضية القائلة إن الإنتاجية المادية الحدية (بعد نقطة معينة) تتناقص بصورة ثابتة monotonically. وفى جميع الأحوال، يتعين علينا على الدوام أن نسلم ببعض الفرضيات التى يتعذر تقديم برهان منطقى لها ضمن قسم استنتاجى معين من علمنا (وكل علم). شكليًا، تدخل هذه الفرضيات كفرضيات (أو كتعريفات، بمفهوم ب. رسل B. Russell) يمكن أن نصوغها حينما نشاء من حيث المبدأ. ولكن حينما نسأل، لغرض التطبيق، عما إذا كانت هذه الفرضيات 'حقيقية' أو 'شرعية'، أى عما إذا كانت النتائج التى نحصل عليها بواسطتها يمكن أن نتوقع

=سالبة أو بالقول أنه ما دام أى صاحب عمل لن يقوم، إذا كان حرًا ويتصرف وفقًا لقواعد المنطق الاقتصادى، بإضافة زيادات من أى خدمة تؤدى إلى تخفيض الناتج، فإن الناتج الحدى لا يمكن أن ينخفض إلى ما دون الصفر. ويُفضل البديل الأول لبعض الأغراض المحددة.

أن تكون قابلة للتدقيق (بصورة عامة أو بالنسبة لظواهر معينة أو جوانب من ظواهر معينة)، فعندئذ ثمة اثنتان من الإمكانات فقط: يمكن إثبات النتائج عن طريق الاستنتاج وفقًا لنظام ما أوسع يتجاوز علم الاقتصاد أو قسمه الاستنتاجى، أو ينبغى إثباتها عن طريق المشاهدة أو التجربة. وهذه هى حالة الفرضية التى تشدد على انخفاض (بعد نقطة معينة) الإنتاجيات الحدية للخدمات الإنتاجية كدالة لكميات هذه الخدمات. وهذا يعنى أنه حينما نشدد على هذه الفرضية، فإننا نشدد على واقعة معينة مما يفرض علينا مهمة التدقيق الوقائعى. وبطبيعة الحال، قد تكون الأدلة على هكذا فرضية قوية جدا إلى حد أننا قد نرفض التحدى كشيء مغيض. ولكن نظرًا لعدم وجود قاعدة ملزمة لتقرير ما هو مغيض وما هو غير ذلك، فيجب أن نستعد لمواجهة التحدى من حيث المبدأ: إذ ليس من حقنا منطقيًا أن نجيب بالقول إن الفرضية التى تواجه التحدى هى فرضية 'واضحة' obvious؛ وأننا نرتكب خطأ مؤكدًا إذا أسميناها 'بينة' evident. وبالنسبة لنا، فإن هذه الحقائق مهمة لأنها كثيرًا ما تُنتهك، سابقًا وحاضرًا، فى مجال 'قوانين الغلة': وسنرى بعد قليل أن المناقشة حول فرضية التجانس من الدرجة الأولى تقدم مثالاً ممتعًا حول هذا. ولنلاحظ بشكل عابر أننا نمس الآن مسًا خفيفًا مشكلة مهمة من نظرية المعرفة العامة.

وأنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى تحليل إديجورث 'لقوانين الغلة' (المنشور أصلاً فى: Economic Journal, 1911 ; republished in Papers Relating to Political Economy, vol. 1, pp. 151 et seq.) الذى تم اعتباره بحق كأحد أهم مساهماته فى النظرية الاقتصادية من قبل البروفيسور ستغلر Stigler (المصدر السابق، ص ١١٢ وما بعدها، والذى أحيل القارئ إليه). ومن المهم أن نلاحظ أنه ما يزال يتعين على إديجورث أن يسعى لإدراك مسائل أولية تمامًا من قبيل أن 'قانون' تناقص الغلة لا يسرى على الأرض فقط، مثلما أن من المهم أن نلاحظ إن إديجورث، الذى تتمثل مأثرته الرئيسية فى تعليم الفرق بين تناقص الغلة الحدية والغلة المتوسطة، كان هو نفسه قد خلط غير مرة بين الاثنين وأن ما طرحه، فى المقالة المعنية، غير صحيح فى كل تفاصيله. وقد تم تناول هذا الموضوع مرة أخرى من قبل كارل منجر (الرياضى، وابن الاقتصادى) فى عمله: ''Bemerkungen zu den Ertragsgesetzen'' (وهو عبارة عن مقالتين نشرتا فى: Zeitschrift fur Nationalokonomie, March and August 1936؛ انظر كذلك تعليق

شلسنغر، نفس المصدر السابق). ويجب أن نشعر بالامتنان لهذا الرياضى البارز لما كشفه لنا من درس حول التفكير غير المتقن والذى يصلح كمثال ساطع على الاتجاه العام نحو الدقة المتزايدة، الذى هو صفة مهمة لعلم الاقتصاد فى وقتنا الحاضر. ولكن من حيث النتيجة، فإن الأخطاء المنطقية التى كُشفت- باستثناء الخلط بين تناقص الغلة الحدية والمتوسطة- يندر أن أدت إلى نتائج خاطئة جديًا. وحتى بشأن ذلك الخلط، فرغم أن من المستغرب أن يرتكبه مفكر بمنزلة بوهم-باورك، ولكن تنبغى ملاحظة أن الخلط لم يترتب عليه أى ضرر فى حالته ذلك لأنه كان يحاجج بصورة صحيحة حول تناقص الغلة الحدية من عمليته غير المباشرة.

لن يجد القارئ أى صعوبة فى أن يفهم لماذا أن خصائص دالة الإنتاج- أى استعمال دالة إنتاج معينة تشكل العلاقة الوحيدة بين الخدمات الإنتاجية المستخدمَة والتى يفترَض أنها كلها خدمات 'قابلة للإحلال' substitutional- هى التى فرضت نفسها على المنظّرين، وبخاصة لأغراض التدريس ووضع المراجع المدرسية. إذ إن من السهل معالجة مثل هذه الدالة واستخلاص نتائج بسيطة. وعلاوة على ذلك، فإن دالة الإنتاج لا تلتقط، من بين الكثرة الكثيرة من الوقائع التكنولوجية المعنية، سوى تلك الوقائع التى تخضع للاختيار الاقتصادى وبالتالى فهى تصلح جيدًا لإظهار المنطق الاقتصادى للإنتاج. ليس ثمة داع لتكرار القول إن دالة الإنتاج هذه لا تسرى إلاّ على مستوى عالٍ من التجريد، وهى تخص تجهيزات مخططة planned plants وليس تجهيزات قائمة، وتسرى على منطقة محددة من حيز الإنتاج علاوة على ذلك. ولكن عند ذلك المستوى وبالنسبة لذلك المدى، فإنها لميزةٌ، وليس عيبًا، أن الدالة تستبعد كل الحالات التى يُعاق فيها المنطق الاقتصادى من قبل قيود إضافية ذات طبيعة تكنولوجية بحتة. ومع ذلك، فهذه القيود الإضافية موجودة حتى فى مرحلة التخطيط لمنشأة ما؛ وإن كثيرًا منها يفرض قيودًا على الأجل البعيد وقيودًا أكثر على التكييفات قصيرة الأجل للتجهيزات القائمة؛ وكلما اقتربنا من الأنماط الفعلية لحياة الأعمال، فإننا نفقد أكثر وأكثر رؤية ذلك المنطق البحت، وبخاصة لأن القيود تمنع حتى الخدمات القابلة فورًا للتكيف- كالعمل الذى يمكن أن يُستأجر لأسبوع أو يوم أو ساعة - وأسعار هذه الخدمات من التصرف وفقًا لقواعد الإنتاجية الحدية، وذلك حتى بمعزل عن أن حقيقتى التوازن التام والمنافسة البحتة

لا يجرى إدراكهما بصورة تامة قط. والقارئ سيفهم أيضًا أن بعض الاقتصاديين سوف يعبرون عن هذا الوضع بالقول:'إن نظرية الإنتاجية الحدية تسرى سريانًا عامًا على مستوى عالٍ من التجريد'، بينما سيفضل اقتصاديون آخرون أن يقولوا: 'إن نظرية الإنتاجية الحدية خاطئة'. وباستثناء الحالات الكثيرة، المؤسفة، من الفشل بفهم معنى النظرية، فهذه هى كل حصيلة السجال حول جانب الإنتاج من 'المبدأ الحدى'، الذى امتد حتى يومنا هذا[٤٤٦]. وبشكل خاص، فإن كل ما يمكن أن يكون باريتو قد قصده بتخليه عن نظرية الإنتاجية الحدية هو أننا لا نستطيع الاكتفاء بمعالجة حالة الخدمات القابلة للإحلال- حالة علاقة الإحلال الوحيدة- أكثر مما نستطيع الاكتفاء بدرس حالة المعاملات الثابتة، بل ينبغى علينا أخذهما معًا بنظر بالاعتبار، وكذلك مراعاة حالات أخرى تتغير فيها معاملات الإنتاج عند تغير الكمية المنتجَة[٤٤٧] وهذا ببساطة يضاهى القول إن المخطط التحليلى الأساسى الذى

---

(٤٤٦) لتجسيد هذه العبارة، يمكن تقديم أمثلة توضيحية من السجال بين البروفيسور ر. أ. لستر R. A. Lester: 'Shortcomings of Marginal analysis for Wage-Employment Problems' (American Economic Review, March 1946) والبروفيسور ف. مجلوب F. Machlup:'Marginal Analysis and Empirical Research' (ibid. September 1946) وغ. ج. ستغلر: Professor Lester and the Marginalists (نفس المصدر السابق، آذار ١٩٤٧، حيث يجد القارئ أيضًا رد لستر على مجلوب ورد الأخير). وفى هذا السياق، لابد أيضًا من تنبيه القارئ إلى ما يلى: عند تقييم وجهة نظر كاتب ما بنظرية الإنتاجية الحدية، فمن الضرورى التأكد مما يقصده هذا الكاتب بهذا المصطلح: فباريتو وستغلر، مثلاً، لا يقصدان فى بعض المواضع، كما يبدو، سوى تلك النظريات التى تفترض كل "العوامل" التى تربطها علاقة واحدة فقط، العلاقة المعبِّرة عن مقولات الإحلال الشامل universal substitutability Statements، والتى يمكن أن تصح بالنسبة إلى هذه الإنتاجية الحدية، والتى قد لا تصح على نظريات إنتاجية حدية تعترف بعلاقات أخرى أيضًا بين العوامل. والمعنى الأخير هو الذى يتبناه هذا الكتاب. فمثلاً، إن نظرية فالراس الأصلية التى استعملت معاملات إنتاج ثابتة ولم تسلم بأى إحلال باستثناء إحلال إنتاج سلعة معينة محل إنتاج سلعة أخرى وكذلك نظرية فيزر التى فعلت المثل هما نظريتان للإنتاجية الحدية بالنسبة لنا رغم ذلك. ومن المهم أن نتذكر ما يلى: إن الظرف المتمثل فى أن نظرية ما تتضمن شروطًا حدية boundary conditions تمنع بعض العوامل من تحقيق الكسب عند معدل الإنتاجية المادية الحدية مضروبةً أما بأسعار المنتوج أو بالإيراد الحدى لا يمنعنا من تسمية هذه النظرية نظرية إنتاجية حدية.

(٤٤٧) لقد قاده هذا إلى تعريف معاملات الإنتاج بطريقة جديدة لا تفيد إلاّ إذا شئنا الاحتفاظ بهذه المعاملات رغم تخلصنا من فرضية ثباتها. لقد عبّر باريتو عن الكميات المستخدمة من الخدمات الإنتاجية كدوال للكميات المنتجَة. وعليه، فإن معاملات الإنتاج لديه هى المشتقات الجزئية لهذه الدوال من بالنسبة للخدمات المختلفة (Manuel, p. 607). ثمة فكرة مماثلة كان قد استخدمها و. ى. جونسون ('The Pure Theory Of Utility Curves,'Economic Journal, December 1913)، وعممها من بعض النواحى أ. و. زوتوف ('Notes on the Mathematical Theory of Production,' ibid, March 1923- وهى مساهمة لامعة يهيىء إهمالها مادة لمحاضرة وعظية أخرى عن الطريقة التى يعمل بها الاقتصاديون). هذا ولم يسلم أى كاتب بفضل باريتو.

يستعمل علاقة الإحلال فقط بحاجة لعلاقة أخرى تكمّله إذا شئنا الاقتراب أكثر من الواقع(٤٤٨)، ولكن هذا المخطط يبقى صحيحًا ضمن حقله الدقيق.

[(ج) فرضية التجانس من الدرجة الأولى] إذا قمنا، اهتداء بفيكستد، بتزويد دالة الإنتاج بفرضية التجانس من الدرجة الأولى، أي إذا فرضنا عدم وجود وفورات حجم economies of scale أو عدم وجود عوائق يخلقها الحجم لكفاءة المشروع diseconomies of scale، فإننا نضمن الحصول على تبسيطات أخرى تفسر تمسك كُتاب كثيرين بهذه الفرضية(٤٤٩)، رغم التسليم العام فى وقتنا الحاضر بأننا لسنا بحاجة لهذه الفرضية لإثبات أن التوزيع وفقًا لقواعد الإنتاجية الحدية يستنفد المنتوج بالضبط. ومرة أخرى، يتعين على أن أتطرق إلى مناقشة(٤٥٠) طويلة، غير حاسمة، وصارمة على نحو غير ضرورى، لا تكاد تستحق أكثر من التعليقات التالية:

---

(٤٤٨) حينما نحاول أن نفعل ذلك، نكتشف طبعًا إن المدى الذى يمكن فى إطاره إحلال 'العوامل' محل بعضها بعضًا ينقلص بسرعة كلما جعلنا العوامل متخصصة أكثر فأكثر specific. فإن قابلية الإحلال تسرى بشكل تام تقريبًا فى المخطط الثلاثى لخدمات الأرض والعمل ورأس المال، الذى قدسه الزمن. وحينما يتعلق الأمر بتنوب دوغلاس (* شجر من الفصيلة الصنوبرية)، وأطباء الأسنان، وأدوات القطع، فإن قابلية الإحلال تختفى تقريبًا فى الأجل القصير. وهذا يعنى ببساطة أنه ينبغى علينا أن نحدد فى كل حالة نوع العوامل الإنتاجية، والفترات، والمشاكل التى نحملها فى أذهاننا، وأنه لا داعٍ للنزاع سواء حول الإنتاجية الحدية أو حول 'الطريقة' عمومًا. فهذا النزاع يبدو خلوًا من القيمة تقريبًا، ومع ذلك، فالحقيقة هى أن هذا الموضوع قد ظلّ مصدرًا للسجال حتى يومنا هذا – لسجال بقى حيًا ومنغصًا، جزئيًا على الأقل، ذلك لأن كلا الطرفين تصورا، عن خطأ، إن النزاع تكمن خلفه مصلحة سياسية ما.

(٤٤٩) لكى يقتنع بهذا، فإن القارئ لا يحتاج إلاّ إلى ملاحظة تكرر ورود تلك الفرضية (ودون ضرورة ما أحيانا) فى معالجة البروفيسور آلن Allen لمشاكل الإنتاج (انظر عمله: Mathematical Analysis for Economists, passim). ويشكل عمل هيكس: 'Distribution and Economics Progress,' Review of Economic Studies, October 1936 مثالاً آخر أكثر دلالة. هذا وتشير إحدى تلك التبسيطات الأكثر أهمية إلى معامل مرونة الإحلال.

(٤٥٠) تتعذر متابعة هذه المناقشة بالتفصيل، وليس من شأنها أن تفيد فى شيء ما. وعليه، سوف أشير هنا، إضافة إلى فيكستد وناقده الأقدم والأكثر صرامة: إديجورث، إلى بضع مساهمات معاصرة فقط: F. H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (1921) ; N. Kaldor, 'The Equilibrium of the Firm,' Economic Journal March 1934 ; A. P. Lerner, Economics of Control (1944), pp. 143, 165-7 ; G. J. Stigler, Theory of Price (1946), p. 202n – وكل هذه المراجع تشير إلى فرضية التجانس من الدرجة الأولى. ومَنْ وقف بقوة على الجانب الآخر من السباق: P. A. Samuelson, Foundations, p. 84 ; and E. H. Chamberlin, 'Proportionality, Divisibility, and Economies of Scale,' Quarterly Journal of Economics, February 1948. انظر المصدر الأخير، شباط ١٩٤٩، للحصول على اثنين من الانتقادات ورد تشامبرلن.

أولاً، إن مَنْ يشدد على فرضية التجانس من الدرجة الأولى لدالة الإنتاج إنما يؤكد واقعًا معينًا، بشكل افتراضى على الأقل. ونظرًا إلى إن هذا الواقع لا تتضمنه أى من الصفات الأخرى التى سبق أن اتفقنا، على العموم، أو عادة، أو لأغراض محددة، أن ننسبها إلى دالة الإنتاج، فلا يمكن إثبات أو إنكار هذه الفرضية إلاّ من خلال أدلة وقائعية، هذا إن أمكن ذلك أصلاً[٤٥١]. إن نقد إديجورث المبكر لاستعمال فيكستد لفرضية التجانس من الدرجة الأولى يشوهه حقًا تهكمه المصطنع. ولكن هذا النقد كان يتميز، على الأقل، بإدراكه الصحيح أن الوقائع، وليس التأملات، هى المطلوبة حقًا لتفنيد هذه الفرضية: وهذا يفسر لماذا كان إديجورث يفتش عن الأمثلة المتناقضة. بيد إن الغالبية العظمى من المشاركين فى المناقشة حاولوا، حتى هذا اليوم، 'إثبات' أو 'دحض' الفرضية من خلال الاستدلال المنطقى أو بالإشارة لوضوحها أو افتقادها للوضوح،[٤٥٢] مما يقود إلى مأزق بالضرورة.

ثانيًا، لا ينبغى أن ننسى أن التشديد على (أو إنكار) الإمكانية العملية لمضاعفة كل 'العوامل' بثابت مثل λ هو شىء، والتشديد على (أو إنكار) أن الإنتاج من شأنه أيضًا أن يتضاعف بمقدار λ إذا أمكن عمليًا مضاعفة كل 'العوامل' ب λ هو موضوع آخر[٤٥٣]. فلا أحد ينكر إن الإمكانية العملية، فى

(٤٥١) إن صفة الغرض المحدد particular-purpose property هذه تكمن فى إن كل 'العوامل' قابلة للإحلال محل بعضها بعضًا. ويبدو إن بعض الكتاب يعتقدون، ولو فى الغالب ضمنًا أكثر مما بشكل صريح، إن فرضية التجانس من الدرجة الأولى تنتج عن هذه الصفة. بل إن ه. شولتز H. Schultz حاول إن يثبت ذلك ('Marginal Productivity and the General Pricing Process,' Journal of Political Economy, October 1929, Appendix 1). وهذه غلطة.

(٤٥٢) إن الاستشهاد بالوضوح يمكن الرد عليه طبعًا بمجرد إنكار ذلك، ولكن لا ينبغى الرد عليه بالقول، كما قال البروفيسور ساملسون (Foundations of Economic Analysis k p. 84) إن الفرضية 'لا معنى لها' نظرًا إلى أن كل من يقول إنها صحيحة لوضوحها، سيدافع عنها، عند تحديه، بوصف أى وقائع متعارضة بأنها 'أشياء لا تقبل التجزئة' indivisibilities (انظر الهامش ٣٥، أدناه)، جاعلا الفرضية، بهذا الشكل، صحيحة بالتعريف. والأمر ليس كذلك، رغم أننى لا أنكر أن الاعتماد الأعمى على عدم قابلية بعض العوامل للتجزئة، 'التى لابد من وجودها طبعًا إذا كانت دالة الإنتاج لا تبدى تجانس من الدرجة الأولى'، يضفى بعض المصداقية على التهمة: إذ إن ال indivisibilities، أيضًا، هى وقائع تتطلب وتسمح بالتدقيق القائم على الوقائع. وليس من الملائم أيضًا القول (انظر ساملسون، المصدر السابق، ص 84n) إن أى دالة يمكن جعلها متجانسة فى حيز متنوع أو متعدد له بُعْد أرفع in a variety or hyperspace of higher dimension: فالسؤال المهم هو ما إذا كانت الدالة المتجانسة فى n من العوامل (أو مجموعة متفرعة من هذه العوامل) هى التى يمكن على الدوام تعدادها بصورة كاملة.

(٤٥٣) فباريتو، مثلاً، أنكر صحة فرضيات التجانس من الدرجة الأولى وفقًا لكلا الأساسيين (Cours 11, § 714).

الغالب، معدومة أكثر مما هى قائمة. وعليه، ينبغى اقتصار المناقشة على الموضوعات theorems التى تعتبر الفرضية ضرورية وكافية معًا بالنسبة لها. وما دامت أى فرضية غير ضرورية بالنسبة لموضوعات الإنتاجية الحدية العادية، فمن الواضح حالاً إن عدم الاتفاق كان يمكن تقليله بدرجة كبيرة لو جرى استحضار هذا التمييز فى الذهن. وأن عدم تحقيق هذا يشكل مثالاً صارخًا على افتقاد المناقشة الاقتصادية إلى الصرامة.

ثالثًا، إن إحدى عقبات فرضية التجانس من الدرجة الأولى، التى يسلم بها أنصار هذه الفرضية بشكل عام، هى فرضية عدم قابلية تجزئة indivisibility أو 'ضخامة' lumpiness عامل ما أو عوامل كالإدارة أو السكك الحديدية أو الطاحونات الهوائية. إذ لا يمكن تجزئة هذه العوامل إلى كميات صغيرة حتى بالنسبة لمنشأة ما تزال فى طور التخطيط- حيث ما يزال من الممكن تغيير حجم المنشأة- ويتعذر هذا بدرجة أكثر بالنسبة منشأة ما قائمة(٤٥٤)، حيث لا يتيسر تغيير

---

(٤٥٤) إن إنكار وجود أو أهمية هكذا indivisibilities وعلاقتها، فى الغالب، بفترات intervals واسعة جدا من تزايد الغلة المادية يمكن أن يكون أمرًا غير معقول. وعليه، فإن الادعاء بأن عدم قابلية التجزئة indivisibilities تفسر بشكل مرضى الانحرافات الملاحظة عن فرضية التجانس من الدرجة الأولى يمكن بالتأكيد إثباته إلى حد ما، وأن المنظر، وبخاصة معلم النظرية الأولية التى تفترض تجانس دالة الإنتاج (مع تحفظ سليم بصدد العلاقة المباشرة بين الإنتاج وكمية 'عامل' أو بعض 'العوامل')، الذى تزعجه الـ indivisibilities، يمكنه أن يشعر بالثقة بأنه ربما يغطى الأرضية التى يهتم بتغطيتها. وكذلك، فإن مشكلة عدم قابلية التجزئة indivisibilities يمكن التقليل من شأنها بأن نأخذ بالاعتبار الحالات التى يمكن فيها تجزئة عوامل 'ضخمة' lumpy كالمدراء عن طريق استئجار خدمات المستشارين لساعات عملٍ محددة أو، مرة أخرى، الحالات التى يمكن فيها تفسير 'ضخامة' عامل ما (كوحدات المكائن المكلفة، مثلاً)، ببنية الطلب عليها وليس بالضرورة التكنولوجية. وأنا لا أنكر أى شيء من هذا. وأن كل ما أريد توضيحه هو، من ناحية، كيف أن هذا يفسر طول المناقشة وطابعها غير الحاسم، ومن ناحية أخرى، كيف أن من السهل الانجراف، من التأكيد المعقول على هذه الوقائع، إلى اللجوء المعتاد وغير المدروس إلى فكرة عدم قابلية التجزئة indivisibility بشكل عام. إن عدم قابلية التجزئة تتداخل طبعًا أيضًا مع الفرضيتين الأخريتين: استمرارية، وإمكانية تفاضل، دوال الإنتاج. حول هذا، انظر ساملسون، المصدر السابق، وبخاصة ص ٨٠-٨١.

أخيرًا، من الضرورى الإشارة إلى حالات يتم فيها طرح فرضية غياب التجانس من الدرجة الأولى (وجود وفورات حجم) كمرادف لفكرة indivisibility (والعكس بالعكس) بحكم التعريف (ستغلر وكالدور). وليس ثمة جدوى من التنازع حول التعاريف. وفى هذه الحالة، فإن البروفيسور ساملسون على حق فى الاعتقاد أن indivisibility تخلو من المحتوى الوقائعى empirical content (وإنها 'غير ذات معنى' meaningless بهذا المفهوم)، ولكن هذا لا يشكل سببًا لعدم تطوير نظريات تقوم على فرضية التجانس التى تحتفظ بمحتوى وقائعى مهما كان الاسم الذى نطلقه على الحالات التى لا تسرى فيها. ومن ناحية أخرى، فإن اختيار كلمة indivisibility يوحى بأن الأستاذين ستغلر Stigler وكالدور Kaldor يقصدان أكثر من تعريف معين. فقد يقصدان الاتفاق مع البروفيسور نايت Knight الذى أعلن أن غياب وفورات الحجم 'أمر واضح' evident إذا كانت كل الخدمات ضمن=

الإنتاج إلاّ من 'الحجم' المعطى القائم حصرًا أو أساسًا. ونختتم هذه النقطة بإلقاء نظرة سريعة على ظروف من نوع أخرى.

نلاحظ، إذن، رابعًا، إن من الممكن تدقيق فرضية معينة ليس وفقًا للمشاهدات التى تتعلق بصحتها بصورة مباشرة فقط بل أيضًا وفق ملاحظات تحقق هذا بشكل غير مباشر عبر قيام هذه الملاحظات بتدقيق النتائج التى تترتب على الفرضية: فهناك فرضيات مادية كثيرة لا تُدقَق إلاّ بهذه الطريقة. وهنا، فإذا كان هناك أى معنى من الحديث أصلاً عن دالة ناتج قومى معين، فسيمكن لفرضية التجانس من الدرجة الأولى لهذه الدالة أن تقدم تفسيرًا بسيطًا لواقع ملحوظ جدا وهو الثبات النسبى للحصص النسبية الرئيسية للعوامل من الدخل الوطنى. فبالنسبة لعاملين، v1 وv2، فإن دالة إنتاج(اجتماعية) من الشكل: $(x = v1^{\alpha}\ v2^{1-\alpha}, (\alpha < 1$ كان قد أقترحها فيكسل لأول مرة (Lectures, 1 p. 128) واستعملها دوغلاس وكوب على نطاق واسع[٤٥٥].

لقد عرّفنا فى هذا القسم، لحد الآن، الدرجة الحدية من الإنتاجية بواسطة مشتقة جزئية، أى أن ناتجنا الحدى يمثل الزيادة فى الناتج التى نحصل عليها حينما نضيف كمية صغيرة جدا إلى الكمية المستعَملة من خدمة معينة بينما نبقى كميات كل الخدمات الأخرى ثابتة بشكل صارم[٤٥٦]. وفى الواقع، كنا قد رأينا أن هذا الأمر الأخير غير ممكن دائمًا من الناحية التكنولوجية، وحينما يتعذر ذلك، فإن

=تشكيلة معينة والمنتوج 'قابلة للتجزئة بشكل مستمر'. وهذا تأكيد على وقائع لا يمكن تحديها كما يفترَض وإنه ليس خلوًا من المعنى بمفهوم ساملسون: إذ يمكننا تحدى أما الوقائع أو، حتى حينما لا نتحدى أية حالة خاصة، إنكار أن الفرضية المعنية 'واضحة' كليًا universally evident. فإذا احتاجت سلعة معينة إلى n من أنواع الخدمات، وإذا كانت إحدى هذه الخدمات هى شحم التزييت- حيث كلها يمكن أن تحل محل أحدها الآخر وقابلة للتجزئة كما تحب- فليس من الواضح لى أن كمية شحم التزييت المستعمَلة يجب زيادتها بنفس النسبة حتى إذا توجبَ زيادة كل الخدمات الأخرى.

(٤٥٥) C. W. Cobb and P. H. Douglas, 'A Theory of Production' American Economic Review, Supplement, March 1928. وكانت هذه هى المقالة الأصلية التى تبعها فيما بعد عدد مؤثر من دراسات القياس الاقتصادى، دراسة البروفيسور دوغلاس حول: The Theory of Wages, (1934) ودراسات أخرى وردت فى خطابه الرئاسى: 'Are there Laws of Production,' American Economic Review, March 1948. انظر كذلك: V. Edelberg, 'An Economic Model of Production,' Econometrica, Juiy 1936. وقد أدخل الأستاذان كوب ودوغلاس ثابتًا آخر فى الصيغة المذكورة آنفا بحيث جعلاها تبدو هكذا: $x = cv1^{\alpha}\ v2^{1-\alpha}$، ولكن هذا لا يغير من الأمر كثيرًا.

(٤٥٦) انظر مارشال: Principles, p. 465.

فكرة الإنتاجية الحدية تنهار. ولكن يجب أن نضيف هنا أنه حتى إذا أنتجت الإضافة من كمية صغيرة جدا من خدمة معينة، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زيادة محددة فى الناتج، فهذه الطريقة قد لا تكون بالضرورة الطريقة الأكثر اقتصادية لتحقيق هذه الزيادة: فتكييف كميات الخدمات الأخرى المستخدمة قد يكون اقتصاديًا أكثر. صحيح أن هذه التكييفات قد تكون من الدرجة الثانية من الضآلة، وبخاصة إذا كنا صارمين بشأن ضآلة الزيادة التى نفكر بإضافتها فى المقام الأول. ولكن هذا الأمر لا يتطلب أن يكون كذلك. وصحيح أن هناك أغراضًا أخرى التى من الصحيح والمفيد بالنسبة لها أن نُبقى كل الخدمات الأخرى ثابتةً وذلك من أجل عزل آثار الخدمة، التى اخترنا إضافتها، على المنتوج[٤٥٧]؛ ولكن يمكن أن يكون من المضلل تمامًا أن نفعل هذا بالنسبة لأغراض أخرى، من بينها تحليل سلوك الأعمال وتحليل سلوك الحصص التوزيعية. لقد أقلقتْ هذه الإمكانية مارشالَ ودفعته إلى التشديد على المفهوم الخطر: الناتج الحدى الصافى Net Marginal Product[٤٥٨]، أى مفهوم الناتج الحدى الناشئ عن زيادة كمية عامل معين، بعد إعادة ترتيب مناظرة للعوامل الأخرى. فالإنتاجية الحدية بهذا المعنى لم يعد من الصحيح التعبير عنها بمعامِل تفاضلى جزئى ما[٤٥٩].

(٤٥٧) وعندئذ يمكننا إثبات منحنيات الإنتاجية الحدية بواسطة، مثلاً، محطات التجارب الزراعية. وهكذا يمكن إبقاء الثور فى شروط لا يتغير فيها أى شىء بشكل صارم سوى عدد الباوندات من التبن التى يتغذى عليها: فهذا يعزل تأثير الزيادات المتتالية من التبن على وزنه. أو يمكن بهذه الطريقة دراسة محصول القمح الذى تنتجه قطعة معينة من الأرض كدالة لكمية النتروجين التى يتضمنها السماد المستعمل. سنلاحظ إن هذه الطريقة تنتج عددًا غير محدد نظريًا theoretically infinite من منحنيات الإنتاجية الحدية لكل 'عامل'، منحنى لكل عدد غير محدد نظريًا من التشكيلات من الشروط الأخرى.

(٤٥٨) انظر مارشال: Principles, p. 585-586. الناتج الحدى الصافى هو مفهوم قيمى وإن الصعوبة المعنية تبرز فى حدود مشكلة التكلفة أكثر مما فى الجوار المباشر لدالة الإنتاج. ومع ذلك، يمكننا طرحها هنا من خلال تعريف الدرجة الحدية من الإنتاجية بواسطة معامل عادى معين بدلاً معامل تفاضلى جزئى. افترض وجود عاملين فقط، v1 وv2 بحيث تبدو دالة الإنتاج هكذا: x = f (v1, v2).
اكتب المفاضل الكلى the total differential
وعندئذ، بالقسمة على dv1 مثلاً، يمكننا أن نعرّف الدرجة الحدية من الإنتاجية بوصفها:
وللاستعمال الذى نطرحه بعد قليل، لاحظ أنه إذا كانت dx = o، فيكون لدينا:

(٤٥٩) لقد لاحظ مارشال أيضًا بأننا، إذ أخذنا الترتيبات الجديدة rearrangements بنظر الاعتبار، فإن الإنتاجية الحدية تتغير وفقًا للزمن الذى تسمح به لإجراء التكييف.حول هذا، انظر إى. شنايدر E. Schneider (المصدر السابق، ص ٢٨) ومفاهيمه حول التكييف الكلى والحدى.

ونظرًا لوضوح إمكانية قياس الإنتاج، فإن دالة الإنتاج لا تتعرض للانتقاد الذى دفع الاقتصاديين، أو معظمهم، إلى إسقاط دالة المنفعة: فبوسعك أن ترى وتعد أرغفة الخبز؛ ولكنك غير قادر على رؤية وقياس الإشباع، بنفس المعنى على الأقل. ومع ذلك، فمن الممكن، من الناحية التقنية، الاستغناء عن دالة الإنتاج بقدر إمكانية الاستغناء عن دالة المنفعة بالضبط: فالموضوعة الأساسية القائلة إن الإنتاجية الحدية (المنفعة) لما قيمته دولار واحد من كل 'عامل' (سلعة استهلاكية) يجب،، بالنسبة للمنشأة (الأسرة)، أن تساوى (على الأقل) الإنتاجية الحدية (المنفعة) لما قيمته دولار واحد من أى 'عامل' آخر (سلعة استهلاكية)، ترد فى كلتا الحالتين، ولو بصورة مختلفة، سواء استعملنا دوال إنتاج(منفعة) أو معدلات حدية للإحلال أو التحويل فحسب. ويمكن أن نصوّر هذا، إذا اتفقنا على التسليم بعامين اثنين للإنتاج: V1 وV2 وتعيين كميتيهما: v1 وv2 على محورَى نظام الاحداثيات المتعامدة، تاركين المحور الثالث للمنتوج: وعندئذ يتضخم هذا الأخير من زاوية مستوى عاملى الإنتاج factor plane على شكل رغيف، مشكلاً حيز الإنتاج[٤٦٠]. إن الأقسام المناظرة لمستوى العاملين ستعطى خطوط الارتفاع contour lines التى هى مواضع المنتوج الثابت. وعند تصويرها عند مستوى العاملين، فإن هذه الأقسام ستغطى الربع الموجب من هذا الأخير بمنحنيات الناتج المتساوى equal-product curves أو isoquants [٤٦١]، التى يصوّر كل واحد منها كل التشكيلات من العاملين التى تنتج كمية معطاة من الناتج[٤٦٢]، ويقوم بشكل ملائم بفصل علاقة قابلية الإحلال عن العلاقة الأخرى التى ترد حينما ننتقل من أى منحنى ناتج متساوى إلى منحنى أعلى، أى عند زيادة الناتج[٤٦٣]. ولم تتم صياغة كل هذا والاستفادة منه–

---

(٤٦٠) من الأفضل، بالنسبة للقراء غير المطلعين على هذا البناء الذى أصبح كلاسيكيًا الآن، الرجوع إلى: Allen, op. cit. no. 11-8, pp. 284-9.وللإطلاع على اشتقاق دوال الطلب (المستقر) على 'العوامل': pp. 370-71 and 502-3.

(٤٦١) أُدخل المصطلح 'isoquant' من قبل ر. فريش R. Frisch ولكنه أدخله، فى الأصل، لمفهوم آخر كان يجب الاحتفاظ بالمصطلح له.

(٤٦٢) أى أن $dx = 0$ على طول كل منحنى ناتج متساوى. يخضع المعدل الحدى للإحلال ($dv2 / dv1$) إلى القيود المعتادة (التى يمكن أو لا يمكن إضافتها إلى تجانس دالة الإنتاج). إن 'قانون تناقص الغلة' من أى خدمة قابلة للاستبدال يعبّر عنه الشرط القائل إن منحنيات الناتج المتساوية تكون محدبة تجاه نقطة الأصل فى الفترة المعينة operative interval.

(٤٦٣) أتردد فى تسمية العلاقة الأخرى بـ علاقة التكامل لأن هذا المصطلح يحمل الآن معنى آخر (آلن، نفس المصدر السابق، ص ٥٠٩). ولكن الرسم البيانى الذى يضم عاملين (آلن، ص ٣٧١) قد يمثل أفضل طريقة، عند مستوى أولى، لإيضاح كيف أن الخدمات التى تتعاون فى الإنتاج يمكنها،–

واستعماله بصورة عامة- إلاّ فى وقتنا الحاضر بفضل جهود الأستاذين آلن وهيكس وأتباعهما بشكل رئيسى. وترمى إشارتى إلى ذلك هنا للتشديد على الحقيقة المهمة تاريخيًا التى تتمثل فى أن هذا الأمر يعود إلى إديجورث وباريتو وأن كل عناصر النظرية الحديثة كانت جاهزة عند العام ١٩١٤، بشكل جنينى على الأقل. وبالمثل، فمن الواضح غريزيًا أن نظرية دوال الإنتاج ونظرية عائلة منحنيات الناتج المتساوى قدمتا من كل بد الكثير لتطوير نظرية التكلفة. والمساهمة العظيمة للفترة حتى عام ١٩١٤ هى نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost- وتطبيقاتها على مشاكل تكوين الدخل- التى سبق لنا أن عالجناها فى الفصل السادس والتى ينقصها قليل من الإحكام الصارم فى حقل ظواهر التكلفة التى نهتم بها الآن[٤٦٤]. ولكن هذه المساهمة فى ذاتها لم تمس إلاّ من بعيد مشاكل النظرية التى نفهمها الآن كنظرية تكلفة. وبقدر تعلق الأمر بالجوانب الدقيقة، فإن نظرية التكلفة لدى باريتو تشكل الإنجاز الرئيسى[٤٦٥]. ومع ذلك، وبدلاً من الدخول فى هذه التطورات، فأننى أخلص إلى الإشارة إلى تطور آخر ينبع من مارشال مباشرة. وإذ نفعل ذلك، فإننا نعاود دخول حقل التحليل الجزئى ولكن فى منطقة تقع على تخوم التحليل العام.

(د) تزايد الغلة والتوازن من المؤكد أن مارشال نفسه قد فعل أكثر من أى اقتصادى بارز آخر لإقحام أكثر ما يمكن من الوقائع المتعلقة بنشاط الأعمال فى مخططه النظرى. ولا تتجلى سعة إطلاعه فى أى مكان مثلما تتجلى على نحو

ضمن حدود، أن تتنافس مع بعضها بعضًا والعكس بالعكس وكيف تسند العلاقتان إحداهما الأخرى فى حالة العاملين القابلين للإحلال.

(٤٦٤) ربما ليس من الزائد أن نذكر أن صياغة صارمة لنظرية التكلفة من زاوية مشكلة التعظيم فى المنشأة الفردية- مع إدخال دالة الإنتاج كقيد- تمثل إحدى أفضل الطرق لحسم قضية تسعير العوامل التى لا تملك تكاليف فرصة بديلة من استخدامها، أو لا تملك تكاليف فرصة بديلة ذات وزن. ومن هذه الزاوية، فإن مبدأ تكلفة-الفرصة البديلة يتجلى كحالة خاصة من مبدأ أكثر شمولية. ولكن هذه الطريقة ليست بالطريقة الممكنة الوحيدة. إذ تهتم نظرية العزو imputation النمساوية أيضًا بهذه الحالة (فحقول الكرم، ما لم تستعمل كحقول كرم، يتعذر استعمالها قط، أو تستعمل لتربية الماشية ليس إلا)، وقد قال بوهم-باورك، بشكل خاص، كل ما يلزم قوله حول هذا الأمر.

(٤٦٥) للحصول على عرض جيد لنظرية باريتو حول التكلفة، انظر ه. شولتز، المصدر السابق، القسم الخامس.كما تنبغى الإشارة، إضافة إلى باريتو، إلى دبليو. إى. جونسون W. E. Johnson مرة أخرى. وبالنسبة للعروض المعاصرة: Allen, passim ; J. R. Hicks, Value and Capital (1939), part ii ; P. A. Samuelson, Foundations, ch. 4. انظر كذلك: von Stackelberg, Grundlagen einer reinen Kostentheorie (1932) and L. M. Court, 'Invariable Classical Stability of Enterpreneurial Demand and Supply Functions.' Quarterly Journal of Economics, November 1941.

مؤثر فى نظرية الإنتاج. ولكننا عمل مارشال هذا قد يعجبنا بقدر ما يستحقه وأن نشعر، رغم ذلك، بأن فهمه المدهش للجوانب التحليلية البحتة و'الواقعية' معًا قاد إلى عرض يبدو أنه تضمن كثيرًا من المواضع الرخوة هنا وهناك وترك بالتأكيد كثيرًا من المشاكل لمن جاءوا بعده. وهكذا، فإن تشديد مارشال على عنصر الوقت بالارتباط مع ظواهر تناقص التكلفة الحدية والمتوسطة[٤٦٦] يشكل مساهمة كبرى[٤٦٧]. إن مفاهيمه المألوفة: التكاليف الأولية والإضافية، شبه-الريع، المنشأة النموذجية[٤٦٨]، الربح العادى، وقبل كل شىء، الوفورات الداخلية والخارجية، سوية مع اهتمامه بأنماط خاصة من المعطيات التى تضفى طابعًا فرديًا على بيئة كل منشأة تقريبًا[٤٦٩]، قد ذهبت بعيدًا باتجاه تقديم كل التلميحات الضرورية لمعالجة تناقص التكاليف بصورة كانت مرضية فى كل معانيها وجوانبها. ومع ذلك، فما نحصل عليه هو تلميحات ليس إلا وأن كينز كان على حق بتشديده على أن مارشال، فى هذا الحقل، كان أقل كمالاً مما فى أى موضع آخر وأنه ترك معظم

(٤٦٦) على طول المناقشة التى نوشك أن نستهلها هنا، فإن المفاهيم: تكلفة متناقصة وغلة متزايدة، غلة متناقصة وتكلفة متزايدة، إنما تعامل كمترادفات، وهى ليست كذلك، طبعًا. وفى وقت متأخر يعود إلى عام ١٩٤٤، وجد البروفيسور ليرنر Lerner أن من الضرورى التنبيه إلى ذلك (Economics of Control, p. 164). ولكننى لا أعرف أى خطأ يمكن أن يُنسب إلى هذا التقليد السيئ. ومع ذلك، فربما كان هذا التقليد قد أربك كثيرًا من المبتدئين.

(٤٦٧) إن الكتاب الوقائعيين الحديثين، ممن دأبوا على اكتشاف وجود، وأهمية، فترات intervals هبوط التكلفة الحدية والمتوسطة فى منحنيات التكلفة فى المنشآت الفردية- فترات، كما سبق أن رأينا، يمكن أن تغطى كل النطاق المشاهَد من منحنيات التكلفة هذه - ويعتقدون أن هذه الاكتشافات تهز أسس التحليل 'الكلاسيكى الجديد' للتكلفة، إنما يعيدون حقًا اكتشاف مارشال: وهذا مثال صارخ يوضح حقيقة أن غالبية الاقتصاديين لا يقرءون.

(٤٦٨) إن النية التحليلية، التى خلقت التخيل المنهجى المعروف باسم: المنشأة النموذجية Representative Firm، تبرز على صفحة ٥١٤ من Principles؛ وكذلك هو شأن صلتها بمفهوم تناقص التكاليف. وفى المناقشة اللاحقة، طرح البروفيسور بيجو مفهوم المنشأة التوازنية Equilibrium Firm التى لا تختلف عن منشأة مارشال النموذجية إلا فى أن المفهوم الثانى يمثل، والأول لا يمثل، الظروف النمطية modal conditions للصناعة (انظر: Economics of Welfare, 3rd. ed. p. 788). إن هذا المفهوم حول منشأة نمطية معينة مهم لأكثر من غرض واحد من النظرية الواقعية ولكنه لم يُستخدم كليًا قط (ومع ذلك، انظر: S. J. Chapman and T. S. Ashton on 'The Size of Business, Mainly in the Textile Industries,' Journal of Royal Statistical Society, April 1914).

(٤٦٩) انظر ص ٥٠٦، مثلاً، من principles. ولكن الفصلين العاشر والحادى عشر من الكتاب الخامس يفيضان بالملاحظات الموحية - والتنبيهات- من هذا النوع. ون الضرورى التشديد على أن مارشال جعل من الصعب عليه أن يعبر عما يقصد، ومن الصعب على قرائه أن يفهموه، وذلك بمقارنته الزائفة، أو المضللة على الأقل، التى وضعها سابقًا (pp. 397-8) بين 'قوانين' تزايد وتناقص الغلة، والتى كان قد أنكرها هو نفسه غير مرة كما فى، مثلاً، عبارته القائلة إن تزايد الغلة يندر أن يتجلى فى الأمد-القصير (pp. 511-13).

الأشياء لتستكمَل من بعده. وهذا يعود، كما أعتقد، إلى نفور مارشال من إكمال المخططات التحليلية البحتة وإلى ميله نحو واقعية مفرطة. فقد شدد مارشال على تضمين الوفورات الداخلية والخارجية جداول 'عرضه' (الصناعى) (رغم أنه لاحظ الاعتراض على هذا الأمر: Principles, p. 514n)– وذلك لجعل هذه الجداول أكثر واقعية، كما أرى– رغم حقيقة أنه دمّرَ بذلك إمكانية عكس تلك الجداول reversibility وجَعَلها غير ذات نفع لأغراض النظرية الستاتيكية: فهى تمثل حقًا قطعًا من التاريخ الاقتصادى فى شكل رسوم بيانية[٤٧٠]. وهكذا لطّخ مارشال التوضيحات التى تميّز بين منحنيات تناقص التكلفة وانتقالات منحنيات التكلفة نحو الأسفل وبين التكاليف التى تهبط رغم بقاء دوال الإنتاج فى مكانها والتكاليف التى تهبط كنتيجة لتغير دوال الإنتاج[٤٧١]. على أى حال، فمن المفهوم أن كلتا مبادرتى مارشال والمواضع الرخوة التى تركها كانت لابد من أن تستثير المناقشة فى أى بيئة لها اهتمام بأسس النظرية الاقتصادية بأية حال. وأن الشيء الوحيد الذى يبعث على الاستغراب هو الوقت الطويل الذى أخذه نشر المناقشة هذه وطرح النتائج على الجمهور العلمى بشكل عام. فمثلاً، لم تظهر إلاّ فى أيلول ١٩٣١ (Zeitschrift fur Nationalokonomie) مقالة البروفيسور فاينر المشهورة: 'Cost Curves and Supply Curves' التى، بانطلاقها من مارشال، مهّدتْ قسمًا كبيرًا من الأرضية؛ وإن مقالة البروفيسور أ. أ. يونغ A. A. Young: 'Increasing Returns and Economic Progress' ظهرتْ فى كانون أول ١٩٢٨ (Economic Lournal). سوف نركز تعليقاتنا الموجزة حول موضوعة: تزايد الغلة والتوازن، بل وسنقتصر

---

(٤٧٠) إن انتقادات البروفيسور ستغلر لمفاهيم الوفورات الخارجية لدى مارشال ليس لها من مبرر كامل إلاّ من زاوية النظرية الستاتيكية (op. cit. pp. 68 et seq): إذ إن الوفورات الداخلية والخارجية معًا هى وقائع غير قابلة للإنكار تستحق أن تنقسم إلى هاتين الفئتين (ومع ذلك، انظر: F. H. Knight. Fallacies in the interpretation of Social Cost، الذى تم نشره، لأول مرة، عام ١٩٢٤، اى فى مرحلة مبكرة جدا من السجال حول تناقص التكلفة؛ والذى أعيد نشره في Ethics of Competition. 1935). لن نفهم الوفورات الخارجية سوى كانتقالات نحو الأسفل فى منحنيات التكلفة الحدية والمتوسطة في المنشآت الفردية يمكن أن تنتج عن النمو التاريخى فى بيئات هذه المنشآت (وليس من نمو 'صناعاتها' بالضرورة) مستحضرين في الذهن أن مارشال عبّرَ عن هذه الحقيقة 'بمنحنيات تكلفة' هابطة – تماثل فى طبيعتها منحنيات طلب يمكن أن تزداد لأسباب مماثلة وهى، كهذه، مجرد منحنيات جرت ملائمتها مع نقاط رسم بيانى معين– وإن قسمًا من أتباعه، وبخاصة البروفسور روبرستون Roberston، التزموا بهذه الطريقة.

(٤٧١) قد يمكن بصورة مماثلة تفسير ما يبدو لى كتشديد مبالغ فيه على 'جداول عرض' صناعية مقابل جداول تكلفة. ويتعذر علينا تناول هذا الموضوع، ولكننا لن نستعمل، لأغراض عرضنا، سوى منحنيات تكلفة فردية.

على بضع من مساهمات كثيرة قيمّة كان من الإنصاف أن تتم دراستها(٤٧٢).

بعد قعقعة يتعين إهمالها، ظهرتْ، في مجلة Economic Journal December (1926)، مقالة البروفيسور سرافا المشهورة التى كانت مخصصة لتقديم الفرع الإنجليزى من نظرية المنافسة غير الكاملة imperfect competition(٤٧٣). ولكن بالنسبة لموضوعنا الحالى، فإن انتقاد سرافا لم يكن 'غير بنّاء'، كما وجده كينز، بحسب ملاحظاته التى وردت فى المقدمة التى كتبها لـ Symposium. فما أوضحه سرافا ببساطة هو أنه ليس بوسع منشأة ما، فى ظل شروط المنافسة البحتة، أن تكون فى توازن تام ما دامت الزيادة فى ناتجها تصحبها وفورات داخلية(٤٧٤).

---

(٤٧٢) بضربة عبقرية فى حقل النشر، رتّب كينز مجموعة من الآراء Symposium (د. ه. روبرستون D. H. Roberston، غ. ف. شوف G. F. Shove وب. سرافا P. Sraffa) حول الموضوع (Increasing Returns and the Representative Firm,' in Economic Journal, March 1930) ما تزال جديرة بالقراءة، كما هو واضح. وقد قدّم كينز لها بثبت مراجع جزئى أحيل القارئ إليه. كما أحب أن أضيف بضع مقالات مهمة كتبها ر. ف. هارود R. F. Harrod، وبخاصة مقالته: 'Laws of Decreasing Costs,' ومقالته: Notes on Supply,' Economic Journal, June 1930' ibid, December 1931؛ وكذلك مقالة السيدة روبنسون Robinson فى نفس المصدر السابق، كانون أول ١٩٣٢ ومقالة البروفيسور روبنز Robins فى نفس المصدر السابق، آذار ١٩٣٤.

(٤٧٣) Piero Sraffa, 'The Laws of Returns under Competitive Conditions'.. ولكن أفكاره الرئيسية، النقدية والبناءة، ظهرت بعد سنة من ذلك: ' Sulle relazioni fra costo e qyontita prodotta,' Annali di Economia, 1925 التى تبين نقاط انطلاق سرافا وطبيعة عمله الأصيل بصورة لامعة على نحو أفضل مما تفعل المقالة الإنجليزية. انظر كذلك مساهمته فى الـ'Symposium'.

(٤٧٤) هذا يعنى فقط، مفترضين وجود سعر سوقى تستطيع عنده أى منشأة فردية أن تبيع بقدر ما تشاء، أنه سيكون دائمًا فى صالح المنشأة، بقدر تعلق الأمر بالمنطق البحت، أن تزيد ناتجها إذا أمكن القيام بهذا بتكاليف حدية متناقصة فى الأجل القصير وبتكاليف متوسطة متناقصة فى الأجل-الطويل، وإن الناتج التوازنى بالتالى لا يمكن بلوغه قبل أن تكف هذه الاعتبارات عن التأثير. وعليه، فإن الفرضية الواردة فى المتن آنفا تبدو بديهية. كما أن الفرضية لم يرفضها مارشال الذى ينبغى أن تستند نقاطه التوازنية على منحنيات العرض الهابطة - منحنيات العرض الصناعية - على وقائع الوفورات الخارجية، مثلما سنرى بعد قليل. إلاّ إن مارشال كان متلهفا لإيضاح الظروف الكثيرة التى تمنع، فى الواقع العملى (حيث لا تسود المنافسة البحتة قط عمليًا)، المنشآت التى يمكننا مشاهدتها، من التصرف وفقا لفرضيتنا التى لا تتجلى فى أى مكان بصورة واضحة. لقد اعتقد أتباعه، وبخاصة البروفيسور روبرستون، ممن تأثرت معرفتهم الفطرية بالوفورات الداخلية، كلية الوجود والمهمة، حتى فى صناعات تعد صناعات تنافسية، إن إنكار الوفورات الداخلية معناه، فى هذه الحالات، إنكار حقيقة واضحة. ومن المهم أن نلاحظ سبب ذلك: فقد فعلوا ذلك لنفس السبب الذى يجعل اقتصاديين كثر ينفرون من التسليم بالفرضية القائلة بعدم وجود أرباح صافية عند التوازن التام فى المنافسة البحتة (انظر الهامش ٥٦ والقسم الفرعى ه، أدناه). إذ تصح كلتا الفرضيتين على حالات التوازن التام فحسب، ولما كان التوازن التام لا يوجد فى الحياة الحقيقية حتى بأقل من وجود المنافسة البحتة فى الغالب، فإن الوفورات الداخلية، كالأرباح الصافية بالضبط، يمكن أن تكون كلية الوجود فى الواقع دون أن تضعف، بهذا، صحة أو أهمية أى من=

وبتأثره بسرافا جزئيًا وفى سياق تطوير تعاليم مارشال فى جـزء آخـر، أوضـح البروفيسور بيجو فـى عملـه:'Analysis of Supply' (Economic Journal, June 1928، الذى تم إدخاله فى الطبعـة الثالثـة مـن كتابـه Economics of Welfare, Appendix 111)، بأنه إذا أسسنا تناقص منحنيـات العـرض الصـناعية علـى الوفورات الخارجية فقط، فإننا ما نزال نحتفظ بمنحنيات عرض متزايـدة بالنسـبة للمنشآت الفردية وبذلك نتجنب- شكليًا على الأقل - أى تعارض بين 'تزايد الغلـة' وشروط التوازن التنافسى، على فرض أننا نسلم حقًا بوجود هكذا تعارض أصـلاً. وقد أضاف بيجو أنه إذا حفز نمو صناعة معينة أو بيئتها زيـادة التخصـص وإذا شجع هذا بدوره على زيادة حجم المنشآت، التى تشكل تلك الصناعة، وزيادة فرص جنى الوفورات الداخلية، فإننا نحصل على نوع من وفورات داخلية-خارجية (كمـا أسماها البروفيسور روبرستون) يمكن أن تكون لها بعض الفائدة التحليلية. والأهـم كان هو مقترحه بجعل تكاليف المنشآت دوالاً لكلٍ من نواتجها هى نفسـها ونـاتج الصناعة أو المجموعة التى تعود المنشآت إليها - هذا على فرض أن بوسـعنا أن نستخلص معنى محددًا من هذه المفاهيم. لقد فعل هارود، وشوف، وفـاينر ويونـغ الكثير لوضع الموضوع فى شكل واعد أكثر، ولكننى قلت كل ما يمكننـى قولـه، ضمن المجال المتاح، لإبلاغ القارئ بهذا المثال الصارخ على التبـاطؤ والطـابع الملتوى roundaboutness للتقدم التحليلى[٤٧٥]، ولدفعه إلى التأمل حـول السـؤال: لماذا جرى فى العام ١٩٣٠ وما بعده إثبات نتائج كان يمكن إثباتها بسـهولة فـى العام ١٨٩٠.

وبدلاً من محورة تعليقاتنا حول تناقص التكاليف، فقد كان بوسـعنا أيضًـا تركيزها على مذهب مارشال المعقد حول 'الربح العادى' الذى تواصلَ حتى وقتنا

=الموضوعتين. ولكن إذا جرى التخلى عن شرط 'فى نقطة التـوازن التـام' وحتـى إذا وضـعنا فرضيتنا فى الشكل الخاطئ الذى يجعلها تبـدو هكـذا: 'المنافسـة البحتـة والوفـورات الداخليـة متعارضتان'، فإننا نكف حالاً عن الاستغراب كيف كان من الممكن لفرضية معينة أن تعتبر خاطئـة بشكل واضح لدى البعض وبديهية لدى البعض الأخر.

(٤٧٥) لا ينبغى على القارئ أن يتصور- كما قد يحمله على هذا التصور تقريرى الموجز هـذا- إن هـذه القطعة من المراجعة housecleaning تمثل كل ما نتجَ عن العمل الذى تضمنته المناقشـة. فهنـاك التمييز المفيد بين الناتج القيمى الحدى marginal value product بالنسبة للمنشأة الفرديـة (النـاتج الخاص الصافى الحدى) والناتج الاجتماعى الصافى الحدى كان قد طوّره بيجو وشوف. وبمعنى ما، فإن هذا العمل قد بلغ ذروته فى المقالة التى كتبها ر. ف. كـان R. F. Kahn: 'Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935.

الحاضر، حيث ما يزال من الممكن تمامًا أن نجد معلمين يقسّمون بند الربح إلى الأرباح العادية المارشالية والأرباح القدرية windfall profits[٤٧٦]. وما دمنا قد عالجنا هذا النطاق من المشاكل (انظر الفصل السادس، أعلاه)، فلا يتعين علينا سوى أن نضيف نقطتين من الأسهل تناولهما على المستوى النظرى الأعلى الذى نتحرك عليه هنا: تشير النقطة الأولى إلى العلاقة بين دوال الإنتاج ودوال التكلفة بشكل عام، وتشير النقطة الثانية إلى 'ميل الأرباح نحو الزوال' بشكل خاص.

[(ه) ميل الأرباح نحو الزوال] ولكن ما دام موضوع الأرباح قد ابتلى بالخلط حتى بأكثر مما ابتليت به الموضوعات الأخرى، فمن الملائم أن نعيد، أولاً، ذكر بضع فرضيات معينة تساعد على فصل النقاط التى تهمنا الآن عن نقاط أخرى ترتبط بها عادةً. فقد درسَ مارشال، كقاعدة عامة، بند الربح فى الميزانيات الختامية من نشاط الأعمال– وبخاصة الميزانيات الختامية للمنشآت التى يديرها مالكوها– أكثر مما درس أى شىء آخر يمت بأية صلة إلى ما يمكن تسميته 'الربح البحت'، وأنه درسَ بند الربح هذا كما هو قائم أكثر مما يمكن أن يكون عليه فى التوازن (الستاتيكى) لعملية راكدة معينة. ومع أن بوسع التحليل الدقيق، فى هذه الحالة كما فى حالات أخرى، أن يكتشف بالتأكيد أبعاد مخطط شامل يأخذ كل شىء فيه موضعه المناسب– ولكنها أبعاد مخطط غامض غموض الأوديسا بالنسبة للأذهان الأقل قوة– بيد أن القارئ العادى يجد ببساطة مزيجًا fricassee من أشياء مثل: مكاسب الإدارة من كل الأنواع الممكنة، بما فى ذلك مكاسب الإدارة رفيعة المستوى أيضًا؛ المكاسب الناشئة عن المجازفة وتحمل عواقب عدم التأكد uncertainty-bearing، أى ذلك الشىء الذى يعطى ترجيحًا ملائمًا للعلاقة بين

---

(٤٧٦) لقد جرى تنقية مفهوم: المعدل العادى للأرباح من قبل عدة اقتصاديين محدثين، وبخاصة السيدة روبنسون، والسيد شوف والسيد هارود. انظر بشكل خاص مقالة هارود 'A Further Note on Decreasing Costs,' Economic Journal, June 1923. أما مفهوم الأرباح القدرية، فيستعمل الآن بشكل رئيسى للأرباح الكلية aggregate profits التى تنشأ (إذا استعملنا، لهذا الغرض، مصطلحات كينز الواردة فى عمله Treatise on Money) عن زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تميل الأرباح الفردية، التى تتكون بالمصادفة، نحو الاختفاء. قد يقال إن هذا الترتيب يفتقد إلى جوهر ظاهرة الربح ويتخلف عن المستوى الذى بلغه مارشال. وقد يُحاجَج بأن تعريف هارود– المعدل العادى للربح هو معدل الأرباح المتوقعة التى لا تترك لمنشأة ما أى دافع سواء لزيادة أو تخفيض استثمارها الرأسمالى– يعيد طرح العلاقة بين الأرباح ومردود رأس المال المادى، حيث يشكل الفصل بينهما الإنجاز الرئيسى للفترة التى تسبق عام ١٩١٤. ولكن كل هذا لا يعنينا هنا حيث نهتم فقط بالسؤال المتعلق بالفائض فى الإيرادات بالنسبة للمدفوعات (الفعلية أو المفترضة imputed) المدفوعة 'للعوامل' التى هى على صلة ببناء منحنيات التكلفة.

النتائج المتوقعة والفعلية؛ المكاسب من المزايا التى تعود إلى السيطرة على عوامل خاصة من شأن بعضها، حينما تكون فى منشآت أخرى، أن لا تساهم كثيرًا فى النتائج مثلما تساهم حيث هى فى المنشأة المعنية؛ المكاسب العَرَضية chance gains التى تذهب إلى المالك كمدعى أخير residual claimant كما يعّبر عن ذلك مَثل غوته القائل إن المصادفة السعيدة تخدم الأغنياء فقط؛ ومن بين أشياء أخرى، المكاسب التى تتراكم لدى منشأة ما حينما تنمو، أو بخلاف ذلك، لأنها كانت قد نمت، بالمقارنة مع منافسيها أو بشكل مطلق أو فى كلتا الحالتين؛ عنصر من الاحتكار يرد، ضمنًا أو صراحة، حيثما يبدو ضروريًا. ومن الواضح أن هذه البنود لا تشكل كيانًا متجانسًا بصورة منطقية كما هو حال الأجور، مثلاً، رغم كل التحفظات التى يمكن طرحها فى حالتها أيضًا. ومع ذلك، فقد خلق مارشال، من بين هذا المزيج، نوعًا من معدل عادى للربح- شاقًا طريقه بحذر وسط مخاطر التفكير الدائرى- كان قد ربطه بصورة مناسبة بالمنشأة النموذجية أكثر مما بالمنشأة الحدية(٤٧٧). إن معدل العادى الربح العادى هذا normal rate of profit يمكن تعريفه بصورة رخوة بوصفه المعدل الذى يبرر الدخول فى حياة الأعمال والبقاء فيها (إن هذه التعابير تعنى الشىء نفسه فى النهاية) وأنه، بهذا الشكل، يكتسب ما يميزه عن راتب المدير الذى يسهل تبريره على أساس البداهة أكثر مما على أساس المنطق الصارم. وقد تحول هذا المعدل، بصورة أو بأخرى، إلى مفهوم الربح العادى المبسط simplified normal profit لدى أتباع مارشال ومن ثم إلى مفهوم الكفاية الحدية marginal efficiency فى عمل كينز General Theory.

وهنا، فإن أحدًا لم يؤكد قط أن هذا المعدل يزول أو أنه يميل نحو الزوال. كان فالراس قد قصدَ شيئًا آخر تمامًا حينما وضعَ مفهومه enterpreneur ne faisant ni benefice ni perte {المنظّم الذى لا يربح ولا يخسر}(٤٧٨). فما قَصدَه يمكن فهمه

---

(٤٧٧) لاحظْ الحكمة من هذه النقلة. فإذ يهتم منظّرنا بالمنشأة الحدية، فأنه يهمل الجبهة الواسعة من "أصناف المنشآت الحدية" submarginal firms التى يهيمن وجودها على وضع صناعة ما ويثير شكوكًا على تعريف المنشأة الحدية نفسه. وهذه حجة أخرى لصالح مفهوم المنشأة النموذجية الذى لم يُنصف حتى فى الوقت الحاضر.

(٤٧٨) وعليه، فإن النفور الشديد تقريبًا من مفهوم فالراس، الذى أبداه إديجورث أولاً ومن ثم خط طويل من الاقتصاديين حتى يومنا هذا، غير مبرر قط ولا يقوم على شىء غير الفشل التام بفهم فالراس. ومع ذلك، إضافة إلى هذا، بودى أن أكرر اعتراضين أثيرا ضده وهما غير صحيحين وفق الأسس المنطقية. أولاً، لقد جرى التشديد، كما فعل إديجورث بالفعل، على أن زوال الربح، فى تحليل لاقتصاد رأسمالى يشكل الربح قوته المحركة، هو شىء غير معقول فى حد ذاته. ولكن ليس ثمة=

بأسهل ما يمكن حينما نعدّد الأسباب التى تخلق معدل الربح المارشالى. كما نـدرك أيضًا، عندئذ، أن النظرية المارشالية التى لا تشير إلى زوال الأربـاح، والنظريـة الفالراسية التى تذهب إلى أن الأرباح تميل إلى الزوال، لـيس فقـط لا تناقضـان إحداهما الأخرى بل إنهما، عند الإشارة إلى نفس المستوى من التجريـد، تبـدوان متماثلتين. ويمكن للقارئ أن يتأكد من هذا بملاحظة، أولاً، إن نظرية مارشال، كما قدّمها هو نفسه، موجهة نحو ظواهر التغير أو النمـو التـى يسـتبعدها التـوازن الستاتيكى[٤٧٩]؛ وثانيًا، إن العناصر الاحتكارية التى تدخل تحليل مارشـال، ولـو ضمنًا أكثر مما صراحة، والتـى لا تسـتبعدها بالضـرورة فرضـيات التـوازن الستاتيكى، تنتهك حقًا فرضيات المنافسة البحتة، وأنـه إذا صـممنا علـى إظهـار الصفات المنطقية للتوازن التام فى المنافسة البحتة، فإن أرباح مارشال تزول تمامًا مثلما تفعل هذا أرباح فالراس.

لاحظْ إن هذا لا يستبعد بالضرورة المكاسب المؤسسية مثل تلك التى يمكن أن يحصل عليها النادل بفضل علاقاته الجيدة مع الشرطة[٤٨٠]. كما أنه لا يسـتبعد وجود فوائض صافية فى النظام. إلاّ أنها لا ينبغى أن ترتبط، وفق المنطق السـليم، بالأرباح أكثر مما بالسيطرة على الشىء الذى يؤدى إليها. فحتـى فـى المنافسـة الأكثر كمالاً، كثيرًا ما تحصل 'العوامل' على أكثر مما هو ضـرورى (أ) لكـى تعرض خدماتها للاستعمال الإنتاجى؛ (ب) لعرض خدماتها فـى أى مكـان مـن

=شىء غير معقول أو متناقض داخليًا فى الاعتقاد إن دافع الربح هو القوة المحركة للاقتصاد القـائم على المشروع الخاص مع الاعتقاد، فى الوقت نفسه، إن الربح يمكن أن يزول فى التـوازن التـام للمنافسة البحتة. ثانيًا، لقد جرى التشديد على أن فرضية زوال الربح ipso facto {بذاتها} يدحضـها الواقع الاقتصادى. ولكن للسبب ذاته، فحتى إذا كان وجود فوائض صافية يمكـن أن يشـكل واقعًـا راسخا أكثر مما هو عليه، فليس ثمة معنى فى مثل هذا التبدل فى الاحتكام، من فرضية توازن مـن النوع المذكور، إلى وقائع تم اختيارها من واقع تطورى لا يكون فى توازن قط، وليس هو أو يمكن أن يكون وضعًا تنافسيًا بحتا قط. لاحظْ اللمحة المهمة التالية من الوضع: فهنا لدينا فرضية ينـدر أن تسرى على الواقع فى ظل أى ظروف متصوّرة؛ ولكنها، رغم ذلك، ذات أهمية قصوى لفهـم هـذا الواقع.

(٤٧٩) وبشكل خاص، يستبعد التوازنُ الستاتيكى وظيفة مواجهة أوضاع عدم التأكـد uncertainties التـى ترتبط أهميتها بالتغير.

(٤٨٠) إن مثل هذه الأوضاع المؤسسية المتميزة institutional positions of vantage، حينما يتم التشـديد على أهميتها، ينبغى تعريفها وإثباتها، وإلاّ فإن الإشارة إليها لا يكون لها معنى حقًا. ولكن لما كـان بوسع المنظرين التشديد عليها كما يشاءون، مع الخضوع لهذا الشرط، فلم أستطع قط أن أفهم لمـاذا كان يجب أن يشكل إنكار فرضية زوال الربح العلامة المحببّة للمنظرين ذوى الميـول الراديكاليـة. وعلاوة على ذلك، ومما يعزيهم، إن هناك دائمًا عنصرًا من الاحتكار بوسعهم الاستناد عليه.

النظام[٤٨١]. وكما أشير سابقًا، فإن باريتو أيضًا كان قد لاحظ، من زاوية مختلفة نوعًا ما، الفوائض التي يمكن أن تنشأ عن وجود عقبات تكنولوجية أو مؤسسية أمام التخصيص الأمثل للموارد (transformations incompletes) والتي تشكل حجر الزاوية لنظرية الريع لديه. إن المعالجة غير الدقيقة لهذه الفوائض يمكن أن تقود بسهولة إلى التفكير الدائرى أو إلى اللجوء 'بدون معنى' إلى ضرورة منطقية معينة، 'ينبغي' بمقتضاها أن ترتبط هذه الفوائض بعامل ما أو بآخر. ولكن وجود الفوائض، وهذا الارتباط أيضًا، هي وقائع مؤكدة ليس من الصعب إثباتها. وعليه، فلا أشعر أنني قادر على إعطاء أمثلة من الأدب يمكن أن توضح بجلاء أى من هذين الخطأين[٤٨٢]. أخيرًا، من الملائم استغلال هذه الفرصة للإشارة إلى العلاقة بين تناقص التكاليف والأرباح، حتى ولو أننا قد رأينا من قبل أن ليس ثمة سبب يدعو للقلق بشأنها، بقدر تعلق الأمر بالتوازن التام في المنافسة البحتة.

ولهذا الغرض، لا نملك أن نفعل أفضل من استعارة محاججة ماركس. فماركس، كما نعلم، قد جعل من استثمار المكاسب من الاستغلال الصناعى- التى هى ليست أرباحًا بل مكاسب رأسمالية، رغم أنه يسميها أرباح - المحرك الرئيس للتطور الاقتصادى. فإذا حولنا هذه العملية إلى مخطط لمنحنيات تكلفة تتناقص بفضل الوفورات الداخلية والخارجية[٤٨٣]، وارتباطًا بذلك، بفضل زيادة حجم المنشآت الفردية، فيمكننا أن ندرك حالاً شيئين اثنين: أولاً، إن هذه العملية، رغم أنها لا تفيد المنشآت الفردية أو الطبقة الرأسمالية ككل فى نهاية المطاف، بيد أنها تقترن، فى كل خطوة، بمكاسب مؤقتة هى أرباح وفق مفهومنا وتؤول إلى منشآت تنمو بهذه الطريقة بصورة أسرع أو أكثر نجاحًا من المنشآت الأخرى. إن عدم التوازن يسود فى كل مكان، ولكن ماركس وجد أن عدم التوازن هذا يشكل صلب

---

(٤٨١) لا تبرز هاتان الحالتان بصورة متميزة دائمًا.وهكذا، فإن السيدة روبنسون (Economics of Imperfect Competition, 1933) تعرّف مثل هذه الفوائض بالمعنى الأول على ص ١٠٢ وبالمعنى الثانى على ص ١٠٣. ولكن تنبغى ملاحظة أن تمييزها بين منحنيات التكلفة التى تتضمن، ومنحنيات التكلفة التى لا تتضمن، هكذا فوائض (الفصل العاشر) يشكل تقدمًا مهما. إذ إنها أسمت كل هذه الفوائض ريعًا. وسبق أن لاحظنا أن هذا المفهوم للريع (الذى تنبأ به سنيور وج. س. ميل ومارشال) يرد على نحو مفيد لبعض الأغراض.

(٤٨٢) إن صعوبة الاتفاق على مثل هذه الأمثلة تزداد كثيرًا نتيجة لحقيقة أن الكتاب الذين يفرضون هذا الثمن، من مارشال إلى ساملسون، قد امتنعوا بشكل ثابت عن إعطاء أمثلة. وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون هناك الكثير منها فى المراجع المدرسية الضعيفة.

(٤٨٣) هذا غير صحيح بصورة تامة طبعًا. ولكنه يصح بالنسبة لغرضنا الحالى.

حياة الرأسمالية[٤٨٤]، وأن الأرباح البحتة ترتبط بشكل رئيسى بعدم التوازن هــذا، من ناحية، وبتناقص التكاليف بهذا المعنى، من الناحية الأخرى. ثانيًا، ينبغى لعملية ماركس، كما لم تفوته أن يلاحظ هذا، أن تقــود، وفــق المنطــق الصــارم، إلــى احتكارات فردية واحتكارات أقلية من تلك المنشآت التى كسبت الميزة الأولية ذات مرة. إن معالجة مارشال لنفس المجموعة من المشاكل عمومًا، ومعالجته لتنــاقص التكاليف بشكل خاص، تتوصل بالفعل إلى نفس النتائج فى كليتا النقطتين، إذا حسبنا حساب تقنيته الأفضل وشغفه بأن يقدر حق التقدير كل الوقائع، الاحتكاكية وغيــر الاحتكاكية، التى تمنع تلك الشجيرات الفردية من أن تنمو وتتحول إلــى مرتفعــات عالية. سيتعين علينا أن نعود ثانيةً إلى هذه القرابة المذهبية المهمة تاريخيًا، مع أنها قرابة 'موضوعية' ليس إلاّ. وبعد أن مهدنا الأرضية بهذا الشكل، أصبح بوسعنا أن نحسم قضيتنا بسرعة.

إن الاعتراف الصريح بظهور دالة الإنتاج، وهو تطور يمكننــا لغرضــنا الحــالى ربطــه بعمــل فيكســتد Essay on the Co-ordination of the Laws of Distribution (1914)، قد أثارَ مشكلة التنسيق بين نظريــات الإنتــاج ونظريــات التكلفة، وهى مشكلة لم تكن مطروحة من قبل. إن نظرية الإنتاج القديمــة، كــالتى نجدها لدى ج. س. ميل وحتى لدى مارشال، كانت مجرد مناقشة 'لعوامل إنتــاج' وقد تمت ملائمتها بسهولة مع 'قوانين التكلفة'. ولكن إقحام دالة الإنتاج، مهما كان لها من دور فعال فى إيضاح مشاكل أخرى، قد أخفى لوقت طويل مشكلة العلاقــة بين التكنولوجيا وعلم الاقتصاد المتعلق بالإنتاج، أو كما يمكننا أن نقول أيضًا، بــين التكنولوجيا من ناحية والتكلفة والتوزيع من الناحية الأخرى. وهذا يمكن توضــيحه بأفضل ما يمكن بواسطة محاولة فيكستد نفسه أن يشتق فرضية معينة لتوزيع الدخل الوطنى national dividend، أى الفرضية القائلة إن الحصص التوزيعية، المحــددَة بحسب مبدأ الإنتاجية الحدية، إنما تستنفد الدخل الــوطنى بالضــبط just exhaust، وفقًا، كما يبدو[٤٨٥]، لصفة معينة فى دالة الإنتاج وهى صفة التجانس من الدرجــة

(٤٨٤) لابد من أن فكرة غامضة حول هذه الحقيقة كانت فى ذهن آ. سمث حينما كتب إن المنشــآت التــى لديها أقل متوسط تكاليف فى الصناعة هى التى تضع سعر السلعة. وهذا لا ينــاقض، كمــا تَصــورَ مارشال (Principles, p. 484) تأكيدات ريكاردو المعاكسة: فقد كان سمث يفكر فى عملية تطوريــة بينما كان ريكاردو يفكر فى عملية راكدة حيث يوجد، فى الواقع، ميّل لأن تسود التكاليف الدنيا فــى الحالة الأولى، وميّل لأن تسود التكاليف القصوى فى الحالة الثانية.

(٤٨٥) أقول 'كما يبدو' apparently للتشديد على أن هذا التفسير غير ملائم وليس فقــط بســب تراجــع=

الأولى. ومن السهل أن نرى الآن أن دالة الإنتاج وحدها لا تحدد تكلفة الإنتاج أو التوزيع، وبشكل خاص، أنها لا تخبرنا بذاتها بالكثير عن وجود أو عدم وجود مكاسب صافية للمنشآت. وليس أقل سهولة أن نرى- الآن- كيف أن دالة الإنتاج تتوافق مع ظاهرتي التكلفة والتوزيع. فكل ما نحتاجه لهذا الغرض هو أن نستحضر في أذهاننا إن مشكلة الإنتاج، في حقل المنطق الاقتصادي البحت، هي مشكلة تعظيم الفرق بين إيرادات المنشأة وتكاليفها وأن هذا التعظيم يخضع للقيود التكنولوجية التي تجسدها دالة الإنتاج[٤٨٦]. ولكن على أعتاب العام ١٩٠٠، لم يكن من السهل جدا بالنسبة للاقتصادي العادي رؤية هذا، وبخاصة إذا لم يعتد على وضع أفكاره في شكل رياضي بسيط، الأمر الذي يوضح كل شيء في حالتنا هذه.وقد شكلت فرضية زوال الربح طبعًا، التي بذلنا جهدًا عظيمًا لتوضيحها، مركزًا لمثل هذا الخلط والإرباك الذي يمكن أن يرتكب[٤٨٧].

ومما سبق قوله، ينبغي أن يكون من الواضح، في الطريق نحو التوازن التام في ظل المنافسة البحتة، ومع التحفظات التي ذكرت- والتي لا تحيل الفرضية إلى تفكير دائري أو كلام مكرر - إن هناك طريقة مقبولة جدا لكي نتأكد من إن الأرباح البحتة تميل نحو الزوال. فكل ما ينبغي علينا أن نفعل هو أن نعدد كل المصادر التي يمكن أن تخطر على البال[٤٨٨] لتحقق مثل هذه الفوائض بالنسبة للتكاليف المدفوعة أو المفترضة imputed وأن نبين، من ثم، السبب الذي يجعل كل هذه المصادر تتقلص وتختفي في الحالة القصوى على ذلك الطريق. إن المساواة بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة (بعد خصمها بصورة ملائمة) يمكن استخلاصها بهذه الطريقة بشكل صحيح- ولو فقط مع التحفظ القائل إن فردًا ما قد يقدم ذات يوم أمثلة محددة في الاتجاه المعاكس- وهي تتعزز أكثر باعتبار مفاده إن المنشآت التي

=فيكستد اللاحق. وترد الشروط الأخرى بصورة صريحة جزئيًا وبصورة ضمنية في جزئها الآخر.

(٤٨٦) يمكن أن تكون هناك قيود أخرى طبعًا. وأحد هذه القيود مهم جدا من زاوية أي منشأة فردية ولم ينل الاهتمام الذي يستحق، وهو الأرصدة المتاحة للمنشأة.

(٤٨٧) لا أحب، مرة أخرى، أن أشير إلى أمثلة. إذ أجد، بحكم طرق الاقتصاديين الرخوة في التعبير عن أنفسهم، من الصعب جدا أن أضع جنبًا إلى جنب كتابًا يمكن لتعابيرهم أن تتقبل تفسيرات محابية أكثر.

(٤٨٨) مما له أهمية خاصة أن نتذكر، إن التكاليف الذاتية المفترضة imputed لنشاط المدراء، عند المعالجة الصحيحة لنظرية العزو imputation، لا تتيح أي مجال للتفكير الدائري circularity أو الكلام المكرر tautology. على العكس، فإن من يدعي الموضوعية objector هو الذي يرتكب هذه الأخطاء حينما يشير بصورة غامضة إلى إمكانات غير محددة لنيل مكاسب غير محددة.

تكسب أقل من التكاليف الكلية بالمعنى الموضح آنفًا تخرج من نطاق الأعمال في الأجل الطويل وإن الأفراد الذين يتوقعون كسب أكثر من التكاليف الكلية بالمعنى المبين أعلاه سينجذبون إلى ممارسة الأعمال في الأجل الطويل[٤٨٩]. ولكن برهانًا أكثر صرامة، وإنْ كان أوليًا، قد جرى تقديمه وأحرز بعض النجاح في التدريس.

وبغية الاختصار، فإننا نستبعد كل العوامل غير القابلة للإحلال- بحيث تشكل دالة الإنتاج المعتادة أو 'العادية'، كما عُرِّفت أعلاه، القيدَ الوحيد على سعى المنشأة للتعظيم – وكذلك المشاكل التي تبرز في حالة عدم استمرارية منحنيات التكلفة[٤٩٠]. وفي التوازن التام والمنافسة التامة، فإن التكاليف الحدية لمنشأة ما تساوي سعر المنتوج الذي تقبله المنشأة كمعطى مثل قبولها بأسعار كل العوامل. إن هذا الشرط يحدد الناتج بشكل فريد في طائفة واسعة من الحالات. ولما كانت المنشأة، بالمنطق الصارم، تقلل إلى أدنى حد ممكن التكاليف الكلية والمتوسطة لأي ناتج، فإن التكاليف المتوسطة ينبغي أن تكون أقل ما يمكن لهذا الناتج أيضًا. ولكن في نقطته الدنيا، يتقاطع منحنى التكاليف المتوسطة، من الأسفل، مع منحنى التكاليف الحدية. ولذلك، فإن التكاليف الحدية والمتوسطة تتساويان في هذه النقطة وتساوي كلتاهما السعرَ. صحيح أنه في نظرية كمبريدج، في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين (ر. ف. كان R. F. Kahn وج. روبنسون J. Robinson)، تتضمن التكاليف المتوسطة الربحَ العادي. ولكن هذا المخطط لا يصح إلاّ على أوضاع المنافسة غير التامة: ففي المنافسة غير التامة فحسب، يمكن أن يتضمن الربح العادي هذا أي شيء إضافة إلى عوائد العوامل المملوكة ذاتيًا والمقيمّة وفقًا لأسعار هذه العوامل في السوق. وعليه، فإن الأرباح البحتة تزول في المنافسة التامة[٤٩١].

---

(٤٨٩) لا ينطوي تفسير أعداد وأحجام المنشآت على أي مشكلة قط حتى في حالة فرضية التجانس من الدرجة الأولى. وأنا أشير إلى هذا الأمر، مرة أخرى، للفت الانتباه إلى الواقعة المثيرة للاستغراب- بقدر تعلق الأمر بالنظرية العامة ومع استثناء مارشال دائمًا- التي تتمثل بالإهمال الكلي تقريبًا لهذه المشاكل ذات الأهمية الواضحة أو إعلان أنها غير قابلة للحل.

(٤٩٠) لا يسمح المجال لنا بتناول هذه المشاكل التي اجتذبت بعض الاهتمام في وقتنا الحاضر. يكفينا مرجع واحد: G. J. Stigler,' Note on Discontinuous Cost Curves,' American Economic Review, December 1940.

(٤٩١) من العسير أن يكون هناك أي تبرير لصياغة البروفيسور ساملسون لهذه النظرية في ص ٨٣ من عمله: Foundations؛ وليس هناك أي تبرير قط لعبارته على ص ٨٧ التي تفيد أن 'الإيراد الصافي'- إذا كان هذا يعني 'الأرباح البحتة'- لا يميل إلى الزوال في (التوازن التام في ظل المنافسة البحتة.

قد يكون هذا 'كلامًا مجردًا' بصورة مفرطة. ولكنه لا ينطوى على أى خطأ من الناحية المنطقية.

ملحق الفصل السابع
ملاحظة حول نظرية المنفعة

سوف استعرض، فى هذه الملاحظة، فى أضيق نطاق ممكن، التطور الكامل لنظرية القيمة القائمة على المنفعة بحيث يشمل كلاً من تطوراتها المبكرة واللاحقة وصولاً إلى تحولاتها فى وقتنا الحاضر. لنضع فى أذهاننا دائمًا: رغم أننا نعالج الآن نظرية المنفعة(ومن يتابعها من الكُتاب) كنظرية لسلوك المستهلك، بيد أن أهميتها تمتد إلى ما هو أبعد من هذا الحقل لتشمل حقلى الإنتاج وتكوين الدخل، كما جرى إيضاح هذا فى الفصل السابق.

١- التطورات المبكرة

نعلم أن هذه النظرية قد طُورَت، من جذور ارسطية، على يد العلماء السكولائيين الذين ينقص تحليلهم للقيمة والسعر من خلال 'المنفعة والندرة' أى شىء سوى الجهاز الحدى.كما نعلم أيضًا، إلى جانب تعاليم السكولائيين وربما ليس دون تأثيرهم كليًا، بأن أفرادًا عاديين- الذين يبرز دافنزاتى Davanzati بينهم بوصفه مثالنا اللامع- شرعوا بتدريس نظرية القيمة القائمة على المنفعة utility theory of value التى واصلت تطورها بصورة طبيعية تمامًا حتى أيام آ.سمث- حيث يشكل عمل غاليانى Galiani ذروة إنجازات تلك الفترة، مع أننا لا ينبغى أن نغفل اسم غينوفيسى Genovesi[٤٩٢]. وحتى 'لغز القيمة'- القائل إن المجوهرات'غير النافعة' نسبيًا لها قيمة أعلى من الماء 'النافع' - كان قد تم طرحه بصورة صريحة وجرى حله على يد كتاب مثل جون لو John Law. كما كانت هناك صيغة دانييل بيرنولى Daniel Bernoulli للمنفعة الحدية للدخل(الجزء

(٤٩٢) [تجرى مناقشة هؤلاء الكتاب وأعمالهم فى الجزء الثانى.]

الثانى، الفصل السادس، القسم ٣ب)، رغم أنها ظلت قائمة بذاتها فى خط جانبى. ولكن هذا التطور توقفَ بعد ذلك: فرغم إشارة اقتصاديين كثر، وبخاصة من أوروبا، وبشكل أخص من فرنسا وإيطاليا، إلى عنصر المنفعة كشىء طبيعي- ومع أن بنثام صاغ صراحةً ما عُرف فيما بعد بقانون غوسن للحاجات القابلة للإشباع- بيد أنهم فشلوا كليًا فى الاستفادة أكثر من هذا العنصر. وأن البعض، ممن حاولوا أن يفعلوا هذا، إنما فعلوه بصورة غير ملائمة بحيث أساءوا له أكثر مما عملوا على توسيع استعماله. فكانديلاك، مثلاً، الذى يمكن أن يعتبر أهم أنصاره فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فسّر منفعة الهواء والماء بالجهد المبذول فى استنشاق الأول وشرب الثانى. وأن آ. سمث، وعمليًا كل 'الكلاسيك' الإنجليز الذين اقتفوا أثره باستثناء سنيور[٤٩٣]، لم يدركوا بوضوح إمكانات منهج المنفعة بالنسبة لظاهرة القيمة الاقتصادية وابتعدوا عن مفهوم 'القيمة الاستعمالية' value in use بالنسبة للغز القيمة الذى لم يكن من المفروض أن يبقى لغزًا بعد. دعونى أكرر أن من الخطأ تمامًا تفسير هذا الموقف، وبخاصة موقف ريكاردو، بالقول إنهم، رغم رؤية كل ما تنبغى رؤيته عن المنفعة، لم يهتموا بإحكام هذا الجانب الواضح جدا من الأشياء،: فمن الواضح تمامًا- وهذا يمكن إثباته، بالنسبة لريكاردو، من مراسلاته- أنهم لم يتابعوا التلميح المتعلق بالمنفعة لأنهم لم يبصروا طريقهم لاستعماله بشكل فعال. ولكن معالجة سنيور هى خطوة مؤكدة إلى الأمام. وفى فرنسا وإيطاليا، لم ينقرض كليًا التقليد القديم الذى يفضل منهج المنفعة. ولكنه لم يؤتِ ثماره أيضًا. إذ إن ساى، الذى قام بمحاولة على هذا السبيل، أضاع فرصته حينما عالج الموضوع بطريقة غير بارعة وسطحية ولم تثمر عن شىء.

ومع ذلك، شرع عدد من 'الرواد' بالظهور، رغم أن أحدًا منهم لم ينل أى اعتراف فى ذلك الوقت. أشرنا سابقًا إلى الكاتبيْن اللذين نالا أعظم شهرة بعد وفاتهما: هـ. هـ. غوسن H. H. Gossen وج. دوبو J. Dupuit. وكان هناك آخرون كثر، ولكن يكفى أن نذكر ثلاثة منهم: فالراس- والد ليون فالراس؛ ولويد الذى ظهر عمله بعد ثلاث سنوات من ذلك؛ وجيننغس[٤٩٤]. وتتماثل الأعمال الثلاثة

---

(٤٩٣) فى نظرى، لا ينبغى إدراج مالثوس كاستثناء آخر، رغم أن انتقاده لنظرية القيمة لدى ريكاردو يشير باتجاه نظرية معينة للمنفعة.

(٤٩٤) A.A. Walras, De La Nature de la richesse et de l'origine de la valeur (1831).. أما عمله: Theorie de la richesse sociale (1849)، فلا يضيف أى شىء إلى نظرية القيمة، بقدر ما-

فى طبيعتها ونتائجها. وبشكل خاص، فإن مفهوم المنفعة الحدية (مفهوم فالراس: rarete؛ ومفهوم المنفعة الخاصة special utility لدى لويد[495]) يرد بصورة واضحة لدى الكتاب ثلاثتهم، وكذلك أيضًا تلك المحاججات العامة بشأن كيفية ارتباط الحاجات والمنفعة بالقيمة، والتى اشتهرت بعد نصف قرن فيما بعد.

٢- بدايات التطور الحديث

يخبرنا فالراس بأنه أنطلق من تعاليم والده. ولكن من المؤكد إن جيفونس ومنجر قد أعادا اكتشاف النظرية لنفسيهما. وحينما فعل هؤلاء الثلاثة هذا الأمر، فإنهم حسنوا ووسعّوا النظرية، ولكن إنجازهم التاريخى يتمثل بالبنية النظرية التى وضعوها، وليس بهذه التحسينات. وكما سبق أن رأينا، فقد أعاد كلهم صياغة قانون غوسن أو بنثام أو بيرنولى حول الحاجات القابلة للإشباع؛ وعند قيامهم بذلك، فكلهم عالجوا المنفعة (أو إشباع الحاجات) كحقيقة نفسية psychological fact يتم التعرف عليها من خلال المعاينة الداخلية introspection، وبوصفها "السبب" للقيمة؛ وأنهم

=يمكننى ن أرى، ولكنه يتضمن عدة نقاط أخرى ذات أهمية مثل تعريف رأس المال بوصفه سلعة تصلح للاستعمال أكثر من مرة واحدة. دبليو. ف. لويد W. F. Lloyd -"الباحث" فى الكنيسة المسيحية (إن هذا اللقب الباهر، الذى قد يكون اللقب الوحيد الذى يطابق عمل العلماء السكولائيين، هو لقب السيد هارود Harrod حاليًا) وبروفيسور الاقتصاد السياسى فى جامعة اكسفورد، عمله هو: "A Lecture on the Notion of Value.." الذى قدمه لجامعة اكسفورد عام ١٨٣٣ (١٨٣٤). ومن الغريب أن يكون بروفيسور اقتصاد فى اكسفورد بحاجة لإعادة اكتشاف. ومع ذلك، فقد كان الحال كذلك. ويعود الفضل فى إنقاذ اسم ليود من النسيان إلى البروفيسور سيليغمان Seligman ('On Some Neglected British Economists,' Essays in Economics, pp. 87 et seq.. - وهو عمل سبق أن أشرنا إليه غير مرة). ومع ذلك، فإن دراستنا فى المتن تبين أن ميليغمان أخطأ حينما نسب إلى ليود "المكانة المهيبة فى كونه المفكر الأول، بالنسبة لجميع البلدان، الذى يطرح ما تعُرَف الآن بالنظرية الحدية للقيمة، وتفسير اعتماد القيمة على المنفعة الحدية" (ص ٩٥).

(٤٩٥) [لم يُكمل ج. شومبيتر هذا الهامش. حول ريجارد جينغس Richard Jennings (Natural Elements of Political Economy, 1855): انظر المقالة الواردة فى قاموس بالغراف Palgrave Dictionary وكذلك عمل جيفونس: Theory of Political Economy, 2ed. Ch. 3.]

(٤٩٦) وكما يعرف الجميع، فإن ليون فالراس احتفظ بمصطلح rarete؛ وأن غوسن تحدثَ عن "منفعة الذرة الأخيرة"؛ وأن جيفونس أدخل عبارة المنفعة الأخيرة والدرجة الأخيرة من المنفعة؛ وإن مصطلح المنفعة الحدية marginal utility (Grenznutzen) يعود إلى فون فيزر؛ وأن فيكستد اقترح المنفعة الجزئية fractional، وج. ب. كلارك: المنفعة المحددة specific بينما اقترح باريتو ophelimite elementaire.

كانوا يشعرون بتردد قليل، أو بلا شيء منه، بشأن إمكانية قياسها[496]؛ وقد ذهب كلهم إلى جعل منفعة كل سلعة، بالنسبة لمالكها، تعتمد على كمية تلك السلعة فقط[497].

ولم يمضِ وقت طويل حتى قام العمل الإضافي، الذي حفزه جزئيًا النقد العدائي، بتطوير هذه النظرية 'النفسية' أو 'الذاتية' أو 'الحديثة' للقيمة. ولإبلاغ القارئ بأساسيات قصة، تتعذر روايتها ضمن المجال المتاح، فإننا نقتصر على حد أدنى من الأسماء، ونحوّل إلى سياق من الخطى المنطقية ما كان بالفعل سلسلة من سجالات، كانت لاذعة أحيانًا بقدر ما كانت بدون معنى.

٣- صلة نظرية المنفعة بالمذهب النفعي

كانت المهمة الأولى التي واجهت أنصار النظرية 'الجديدة' للقيمة هي الدفاع عنها ضد كل أشكال سوء الفهم- التي كان بعضها صبيانيًا تمامًا- التي خلقتها هذه النظرية[498]. وقد تمخض هذا حتى عن وضع صياغات جديدة أكمل- غذتها تطبيقات لحالات خاصة لم تكن غير ذات قيمة، رغم تعرضها للسخرية

---

(٤٩٧) لقد أقنع فالراس نفسه أخيرًا أو أن هنري بونكار J. Henri Poincare، عالم الرياضيات الكبير، قد أقنعه بأن المنفعة كان يتعذر قياسها، رغم أنها كمية. ولكن هذا لم يدفع فالراس إلى أن يحذف، من نص عمله Elements، العبارات والمضامين التي تشير إلى عكس ذلك. انظر مثلاً ص ١٠٣ من عمله (1926) edition definitive، حيث يعرّف مفهومه rarete (المنفعة الحدية) بوصفها مشتقة المنفعة الكلية بالنسبة للكمية التي يمتلكها المرء، مستعيرًا التشبيه الذي يستعمله والده بشأن سرعة التداول: مشتقة التغير بالنسبة للوقت derivative of displacement.
ولكنهم، بخلاف غوسن، لم يسلموا بخطية دالة المنفعة الحدية. أما أن هذا لا ضرر منه وتفصيل غير مهم، فهذا يمكن إيضاحه بأن نسأل أنفسنا أسئلة من قبيل: كيف يؤثر تضخم معتدل على المنفعة الحدية للدخل النقدي بالنسبة لأولئك الأفراد الذين يبقى دخلهم ثابتا أثناء العملية. تختلف الإجابات تبعًا لشكل الدالة. وما دام الشكل الخطي غير واقعي بالتأكيد (إلا بالنسبة للتغيرات الطفيفة جدًا)، فإن الجواب المستخلص منها من المؤكد عمليًا أنه خاطئ. انظر: R. Frisch, New Methods of Measuring Marginal Utility (1932).

(٤٩٨) كان بوهم-باورك هو زعيم المجموعة النمساوية التي قدمت معظم هذا العمل. سأشير فقط إلى سجاله مع ديتزل Dietzel في: Jahrbuccher fur Nationalokonomie (1890-92) وفي كل من نص وملاحق الطبعة الثالثة من عمله العظيم حول رأس المال والفائدة (Kapital und Kapitalzins). ثمة عرض باهر ودقيق للحجج والحجج المضادة قدمّه ب. ن. روزنشتاين-رودان P. N. Rosenstein-Rodan في المقالته 'Grenznutzen' المنشورة في الموسوعة الألمانية (Handworterbuch der Staatwissenschaften, 4th ed., vol. iv. 1927).

كحذلقة عقيمة– مهدّت السبيل لتحقيق تقدم إضافي. فالنمساويون، مثلاً، الذين واجهوا الخصوم الألمان ذوي الميول المعادية بقوة للمذهب النفعي، كانوا قد أدركوا بسرعة ضرورة تطهير عباراتهم المراوغة من مذهب اللذة hedonism. إن التحالف التاريخي بين نظرية المنفعة والفلسفة النفعية كان واضحًا. ولا نستطيع أن نلوم كتابًا، لم يكونوا منظّرين، على شكهم بوجود تحالف منطقي أيضًا. وعلاوة على ذلك، فقد كان بعض أبرز أنصار نظرية المنفعة الحدية نفعيين معروفين: فغوسن كان كذلك، وهذا هو شأن جيفونس وإديجورث. إذ استعمل هؤلاء، وغيرهم أيضًا، لغة تميل لخلق الانطباع القائل بأن نظرية المنفعة الحدية تعتمد على مسلمات نفعية أو مسلمات تقوم على مذهب اللذة hedonist– فمن المؤكد إن بنثام كان يفكر هكذا– وكان يمكن مهاجمة تلك النظرية بنجاح عبر مهاجمة هؤلاء الكتاب. وجيفونس كان هو المتهم الرئيسي: فقد ذهب بعيدًا إلى حد تسمية النظرية الاقتصادية 'بتفاضل اللذة والألم'– وهذا ما كان فيري Verri قد فعله من قبل– دافعًا مارشال إلى توبيخه على ربط علم الاقتصاد 'بأنصار مذهب اللذة' hedonics.

كان لمعالجة مارشال لنظرية المنفعة مزايا عدة يتمثل أحدها فى أنه أسفَ على، وهجرَ، التحالف مع المذهب النفعى (انظر، بشكل خاص، هامشه على ص ٧٧–٧٨ من عمله Principles، الكتاب الأول، الفصل الخامس). ولكن مارشال، فى ناحية واحدة، تبعَ جيفونس فى الأخذ بتدريس مذهبٍ ينبع بصورة أكثر طبيعية من كاتب نفعى، رغم أن العلاقة بينهما، مرة أخرى، هى علاقة توافق association أكثر مما هى علاقة منطقية. فمن زاوية تفاضل اللذة والألم، فإن 'المشقات' disutilities – وهذا مصطلح جيفونس– كان ينبغى تقديمها حقًا على نفسه المستوى كمنافع utilities. كان هذا ما فعله جيفونس. ولكن فالراس لم يأخذ به، وكان النمساويون، وبخاصة بوهم–باورك، يعارضون ذلك بقوة. بيد أن مارشال وبيجو أخذا بوجهة نظر جيفونس، التى طوّرها مارشال إلى مذهبه للتكلفة الحقيقية (الجهود والتضحيات efforts and sacrifices) الذى كان، بصورة ما، غصن الزيتون الذى قدّمه مارشال لأسلافه 'الكلاسيك'. كما قبلها أيضًا ج. ب. كلارك، واوربتز Auspitz وليبين Lieben فى فينا. لاحظْ أن وجهة–النظر هذه، مهما جرى التوصل إليها بصورة مستقلة، تتماشى مع التقليد القديم (قارن، مثلاً، ما سبق قوله آنفًا عن نظرية القيمة لدى غاليانى)؛ وأنها، خارج إطار تيار نظرية المنفعة، نالت

الدعم من آ. سمث (وكثيرين من فلاسفة القانون الطبيعى). وفى إنجلترا، تبناها كيرنس، ولكن فيكستيد رفضها، وكذلك كينز بدرجة أقوى. إن أهمية هذا الموضوع تأتى من صلته بمفهوم عرض العمل، وبمفهوم رأس المال حينما نتبنى نظرية للفائدة تقوم على الامتناع. أما من النواحى الأخرى، فليس ثمة فرق كبير أن نأخذ كمية العمل ككمية معطاة أو أن ندخل، فى نظامنا، معادلة أخرى لتحديدها (المنفعة الحدية للأجور الحقيقية = المشقة الحدية للعمل).

وليس من الصعب بالفعل أن نبين إن نظرية القيمة القائمة على المنفعة مستقلة كليًا عن أى مسلمات أو فلسفات لذة hedonist. ذلك لأن هذه النظرية لا تنص أو تفترض أى شىء عن طبيعة الحاجات أو الرغبات التى تنطلق منها[٤٩٩].

٤- علم النفس ونظرية المنفعة

ما أن ندرك الطابع الأساسى البحت purely formal لمفهوم المنفعة لدى المنظّر، فإننا ننقاد بصورة طبيعية لإثارة العلاقات بين نظرية القيمة القائمة على المنفعة وعلم النفس. ويبدو أن بعض الكتاب النمساويين الأوائل اعتقدوا بأن جذور نظريتهم تكمن فى علم النفس، بل إنهم كانوا بصدد تطوير ما كان فرعًا من 'علم النفس التطبيقى' من حيث الجوهر.

وقد شجع على هذا الاعتقاد بعض علماء النفس النمساويين، مثل فون ماينغ von Meinong وفون ايرنفيلس von Ehrenfels، ممن اعتقدوا أن منجر قد قدّم مساهمة قيّمة لعلم النفس قابلة لأن تسرى بصورة أكثر عمومية. وقد تم بالفعل

(٤٩٩) سبق أن رأينا أيضًا أن تلك النظرية لا تفترض أى فرضية حول دور الأنانية egotism فى السلوك البشرى وإنها نظرية غير 'فردية' individualistic بشكل خاص. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ، أولاً، كم كان من الصعب أن يدرك هذا الأمر أفراد يتحقق كل تفكيرهم من خلال مصطلحات 'فلسفية' ويهتمون أساسًا بالمضامين الفلسفية المحتملة؛ وأن هذه الصعوبة تزداد كثيرًا عند وجود حالات يقترن فيها تبني النظرية فعلاً بفلسفات أو سياسات تقوم على مبدأ اللذة hedonist أو فردية أو، حتى عند غياب مثل هذه التفضيلات الفلسفية أو السياسية، حينما تشجع لغة كاتب معين على تفسيره ككاتب hedonist أو فردى. وفى الحالة الثانية، فإن من المستحيل تقريبًا التخلص من الدلالات غير المرغوبة التى تشجع عليها الكلمات المستعملة. وهذا ما يفسر المحاولات الكثيرة التى بُذلت لاستبدال كلمة: منفعة، التى يبدو أنها توصل أكثر من حقيقة أن شيئًا ما مرغوب فيه بالفعل، بمصطلحات أخرى مثل desiredness (فيشر) أو ophelimity (باريتو).

إجراء بعض التطبيقات على علم النفس الخاص بالدين، مثلاً، وهى تطبيقات من المستحيل الإشارة إليها دون ابتسامة ما، رغم أنها لم تكن تكون هراءً. وهكذا تحدث فون ايرنفيلس عن تقوى حدية وعن فرد تقى حدى. ولكن اقتصاديين غير نمساويين كثر، متعاطفين مع النظرية النمساوية، اعتقدوا أيضًا (بل ويعتقدون) بالأهمية الكبيرة للجوانب النفسية من هذه النظرية. حول هذا، قارن: Maurice Roche-Agussol, La Psychologie economique chez les Angolo-Americains (1918) and Etude bibliographique des sources de la psychologie economique (1919)؛ وكذلك عمل نفس المؤلف: Psychologische Okonomie in Frankreich, Zeitschrift fur Nationalokonomie, May 1929 and January 1930.

لنلاحظ، فى هذا السياق، موضوعًا جانبيًا لم ينل قط الاهتمام الذى يستحقه. فإذا كان على علم النفس أن يقدم دعمًا فعالاً للاقتصاد أصلاً، فلا نبغى على الاقتصاديين طبعًا إهمال علم النفس التجريبى، وبخاصة العمل الذى ينصب على قياس الحواس. إنها لحقيقة متميزة، إن لم نقل أكثر، إن إحدى أقدم المآثر فى هذا الحقل، المأثرة التى قام بها إى. ه. فيبر E. H. Weber، كانت قد قادت إلى نتيجة، طورّها غ. ت. فيشنر G. T. Fechner (انظر الفصل الثالث، القسم الثالث، أعلاه) إلى 'القانون الأساسى للطبيعة النفسية' fundamental law of psycho-physics الذى يتطابق أساسًا مع فرضية بيرنولى-لابلاس المتعلقة بالمنفعة الحدية للدخل: حيث ينص القانون على أنه إذا رمزنا إلى شدة الإحساس ب y، وإلى الحافز الخارجى الذى يمكن قياسه ماديًا ب x، وجعلنا k ثابتًا فرديًا، فإن $dy = k\, dx/x$.

وهذا ما لاحظه بعض الاقتصاديين بالفعل. بيد إن الكتاب النمساويين الأساسيين، كفيزر مثلاً، قد رموه جانبًا، معلنين (Theorie der gesellschaftlichen Wirtschaft, § 1) أن هذا القانون لا يمت بأية صلة لقانون غوسن حول الحاجات القابلة للإشباع. ولكن مهما كان ذلك العمل، فإن جهود علماء النفس لقياس الكميات النفسية لا يمكن إهمالها من قبل أى اقتصادى لا ينقصه كليًا الخيال العلمى. وللحصول على أمثلة عن التقدم الحديث فى قياس الحواس، انظر، بشكل خاص، عمل البروفيسور س. س. ستيفن S. S. Stevens: 'A Scale for the Measurement

of a Psychological Magnitude: Loudness, ' Psychological Review, September 1936 وكذلك عمله وعمل ج. فولكمان J. Volkmann: The Relation of Pitch to Frequency, 'American Journal of Psychology, July 1940.'

ولكن النمساويين والآخرين معًا أدركوا حالاً أن 'علمهم النفسى' كان غلطة: فنظرية القيمة القائمة على المنفعة من حقها أن تُسمى نظرية القيمة القائمة على المنطق أكثر بكثير مما على علم النفس. ومع ذلك، فإن خصوم هذه النظرية لم يبصروا هذا الأمر فى البداية بأكثر مما فعل أنصارها. وبالنتيجة، كان على أنصار 'النظرية النفسية للقيمة' أن يواجهوا تهمتين إضافيتين: أولاً، أنهم كانوا يستكشفون جوانب نفسية من القيمة الاستعمالية value in use، لم تكن لها صلة بالوقائع الموضوعية للعملية الاقتصادية؛ ثانيًا، إن علمهم النفسى كان سيئًا. لا تمتلك التهمة الأولى أى أساس غير الفشل فى فهم فحوى النظرية[٥٠٠]. والتهمة الثانية كان يمكن أن تكون صحيحة لو إن نظرية القيمة القائمة على المنفعة، مأخوذة كنظرية للتوازن الاقتصادى، تنطوى حقًا على أى علم نفس. فلو سألنا كيف يتصرف المستهلكون، كما يتصرفون بالفعل، فى كل تلك المشاكل العريضة من السلوك البشرى، التى أصبحت فرضيات نفسية محددة ذات صلة بها، فينبغى علينا فى الواقع اللجوء إلى كل ما يمكن أن يقدمه لنا علم النفس المهنى الحديث- بكل تنوعاته، من مذهب فرويد إلى المذهب السلوكى.

وكقاعدة، فرغم إن الضرورة لمثل هذا اللجوء لا تبرز فى الاقتصاد التقنى- بيد إن الأمر مختلف طبعًا فى السوسيولوجيا الاقتصادية. إذ يمكن لمعظمنا أن يجد من الصعب، أو من غير الملائم كثيرًا على الأقل، أن يتجنب كليًا أى إشارة

(٥٠٠) صاغ تلك التهمة ماركسيون كثر مثل كارل كاوتسكى فى مقدمته لعمل ماركس Theorien uber den Mehrwert: تصف النظرية النفسية شعور الأفراد بعملية التقييم التى، إذ تحددها عوامل اجتماعية فوق- فردية hyperindividual، تشق طريقها بصرف النظر عن هذه المشاعر، تماما مثلما تحدث حوادث القطارات بمعزل عن شعور الركاب بها. ينبغى على القارئ أن يميز بدقة بين الخطأ فى هذا- المتمثل فى إنكار مدى نجاح النظرية النفسية فى أن تفسر بدقة تلك الوقائع الموضوعية جدا التى تعتقد هذه المحاججة أنها فى غير متناول تلك النظرية- وبين المبدأ السليم تمامًا الذى يفيد بوجوب عدم خلط وقائع عملية اجتماعية معينة بالتصورات التى يرسمها الأفراد عنها فى أذهانهم. ولكن كتابًا غير ماركسيين كثر سلموا أيضًا بأن نظرية المنفعة، وفقًا لتفحصها 'لعلم نفس' القيمة-الاستعمالية، لم تسهم بشيء فى فهمنا للعمليات الاقتصادية. انظر، كمثال، إلى المقالة 'Grenznutzen' التى كتبها دبليو. ليكسس W. Lexis فى الطبعة الثانية من: Handworterbuch der Staatwissenschaften.

إلى الدوافع، والتوقعات، والتقديرات المقارنَة للإشباعات الحالية والمقبلة، وما شابه، وذلك مهما تطلعنا إلى نظرية اقتصادية لا تستعمل غير الوقائع التى يمكن مشاهدتها إحصائيًا. ولكن مثل هذا الاستعمال للمشاهدات النفسية لا ينبغى خلطه باستعمال الطرق أو النتائج المستعارة من علم النفس المهنى. فنحن، كغيرنا من كل الباحثين الآخرين، ومهما كان حقل اهتمامهم، نستمد وقائعنا من حيث نجدها، بغض النظر عما إذا كانت العلوم الأخرى تهتم بها أيضًا أم لا. فنحن لا نصبح باحثين هواة فى علم الطبيعة dilettantes حينما نستعمل وقائع طبيعية يتضمنها القانون الكلاسيكى بشأن تناقص الغلة فى الزراعة.كما أننا، أكثر من ذلك، لا نصبح باحثين هواة فى علم النفس– أو أننا نستعير من علم النفس المهنى– حينما نتحدث عن دوافع أو حاجات أو اشباعات. ولكن رغم إن هذه الممارسة لا تطرح أى مشاكل حول العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، بيد أنها تطرح مشاكل أخرى. فقد تحدث منظّرو المنفعة الأوائل عن الوقائع النفسية بمنتهى الثقة. إذ أدخلوها فى كشكول التجربة العامة– ذلك المصدر للمعرفة بشئون الحياة اليومية، الذى لا يشك أى إنسان عاقل بأى عنصر منه. ولكن بقدر ما نتعرف على هذه الوقائع من معاينة ما يجول فى نفوسنا الفردية فقط– من المعاينة الداخلية introspection– فإن أهميتها تترك لدينا بوضوح رغبة بشىء ما، حتى إذا كان معظم الوقائع، كالإشباع الناجم عن إطفاء ظمأ المرء، هى وقائع بسيطة جدا ولا تثير سوى أقل مشاكل، بحيث إن مَنْ يعترض عليها إنما يورط نفسه بسهولة فى وضع صعب فى أعين مَنْ لديهم وعى منهجى أقل دقة. ومع ذلك، فلن ينكر أى فرد إن استخلاص مجموعة معينة من الفرضيات من وقائع يمكن مشاهدتها خارجيًا أو 'موضوعيًا'، إذا أمكن هذا، أفضل من استخلاص نفس المجموعة من الفرضيات من مقدمات تم وضعها عن طريق المعاينة الداخلية introspection. وكما سنرى بعد قليل، فمن الممكن تحقيق هذا بالفعل فى نظرية القيمة القائمة على المنفعة، على الأقل ما دمنا لا نطلب منها سوى تقديم الفرضيات أو 'القيود' التى نحتاجها فى إطار نظرية التوازن للقيم والأسعار. وهذه هى Leitmotiv { الفكرة التى تهيمن وتتكرر} فى التطورات اللاحقة(٥٠١).

---

(٥٠١) قبل أن أمضى، بودى أن ألفت الانتباه إلى نوع من علم نفس مزعوم لا يمثل سوى فهم خاطئ لعلم النفس abuse. يشكل القانون النفسى المعروف عن الميل للاستهلاك (كينز) مثالا بارزًا على ذلك. فالقانون يشدد على أن الأفراد والمجتمعات معًا، عند تحقق زيادة فى الدخل، يقومون عادة بزيادة=

٥- المنفعة القابلة للقياس

دعونى أكرر ثانيةْ: لقد تم فى البداية اعتبار المنفعة، الكلية والحدية معًا، كحقيقة نفسية psychic reality، كشعور تتيحه المعاينة الداخلية introspection وغير مرتبط بأى مشاهدة خارجية - وبالتالى، لنكرر هذا أيضًا، لا ينبغى استخلاص هذه المنفعة من وقائع السلوك التى يمكن مشاهدتها خارجيًا فى السوق، والتى (الوقائع) كان يجب تفسيرها بها - وككمية قابلة للقياس بشكل مباشر(٥٠٢). هذا هو رأى منجر وبوهم-باورك، كما اعتقد. أما مارشال، فرغم أنه تحدث بصورة واضحة عن المنفعة ككمية قابلة للقياس، بيد أنه شذّب هذا الأمر، فى حجته الدقيقة بشكل بارز فى الأقسام ٢-٩، الفصل الخامس، الكتاب الأول من عمله Principles، بواسطة تبنى الفرضية الأضعف القائلة بأنه، مع أننا لا نستطيع قياس المنفعة أو 'الدافع' أو الشعور بالسرور أو التعاسة بشكل مباشر، بيد أننا نستطيع قياسها بصورة غير مباشرة من خلال آثارها التى يمكن مشاهدتها- فالسرور مثلاً يمكن قياسه بمبلغ النقود الذى يكون الفرد على استعداد للتنازل عنه للحصول على ذلك السرور وذلك بدلاً من التضحية به(٥٠٣). وهذه خطوة إلى أمام بالتأكيد. ولكننا، من

=الإنفاق أو الاستهلاك ولكن بمقدار يقل عن مقدار الزيادة فى الدخل. وسواء صح هذا أم لا، فإن ما يرفعه كينز إلى مصاف فرضية معينة assumption هو تعبير statement عن حقيقة واقعة مشاهدة إحصائيًا. ولا نكسب شيئًا، سوى قوة زائفة، من تسمية هذا التعبير قانونا نفسيًا a psychological law. وأن خبرتنا مع 'قوانين الطبيعة البشرية' هذه، بدءا من القرن السابع عشر، هى خبرة غير مشجعة بالتأكيد. ولكن لم يكن بوسع حتى جيفونس أن يعمل من دونها (Theory of Political Economy, p. 59).

(٥٠٢) يهيئ قياس الطول أحسن مثال على معنى قابلية القياس المباشر direct measurability. إذ يمكن تعريف هذه القابلية بوصفها الارتباط بين الإحساس بالمنفعة وبين عدد حقيقى، الذى هو فريد بغض النظر عن الوحدة المعينة المختارة له، يُراد تفسيره كوحدة إحساس as a unit sensation. لم يقل أحد إن من الممكن تحقيق هذا بنفس القدر من السهولة الذى يمكن أن يتحقق به فى حالة الطول. ولكن بعض الكتاب قد اعتقدوا فعلا بأنه لم تكن هناك صعوبة بصدد المبدأ المعنى. إن وجود صعوبة معينة - من شأنها اختزال قياسات المنفعة إلى 'تقديرات' تقريبية - كان قد أدركها بوهم-باورك (Kapital und Kapitalzins, 3rd ed. Appendix).

(٥٠٣) لقد حرص مارشال على حماية ذلك من التفسير الدائرى. إذ يمكن للتعريف الدقيق لقابلية القياس أن يمضى كما يلى: من الممكن أن نربط بين كل إحساس بالمنفعة وبين عدد حقيقى، الذى هو فريد بغض النظر عن اختيار وحدة معينة، يُراد تفسيره كوحدة من كمية لحافز يمكن مشاهدته خارجيًا، خالقا رد فعل يمكن ملاحظته من الخارج. وتقدم طريقة قياس الحرارة بواسطة المحرار مثالاً=

الآن فصاعدًا، سوف ندمج كلتا النظريتين لقياس المنفعة في مفهوم واحد نسميه (نظرية) المنفعة القابلة للقياس Cardinal Utility. تثير كلتا النظريتين صعوبات معينة ويمكن الاعتراض عليهما، ولكن أيًا منهما ليست مجرد هراء.

ومع ذلك، وحتى على هذا المستوى، وبمعزل عن مجرد الدفاع والإحكام، فما ينبغي عمله كثير. ولتوضيح ذلك، سوف أذكر ثلاث مساهمات لها أهمية كبرى. أولاً، لم يمنح الآباء المؤسسون، أو حتى فالراس، اهتمامًا كافيًا للأساسيات(٥٠٤). إذ كانت النظرية بحاجة لإعادة صياغة صارمة. وقد حقّق هذا انتونيلى Antonelli بطريقة تستبق الكثير من التطورات اللاحقة(٥٠٥). ثانيًا، أنهى إديجورث الفرضية القائلة إن منفعة كل سلعة هي دالة لكمية هذه السلعة فقط وجعلَ المنفعة، التي يستمتع بها فرد معين، دالةً لكل السلع التي تدخل في ميزانيته. وقد رحّب مارشال بفتور بهذه الخطوة (إن لم نقل أكثر) ربما لأنه فكّرَ بالتعقيدات الرياضية التي يفترضها هذا الأمر في جعل معادلات نظرية المنفعة معادلات جزئيةً بدلاً من أن تكون معادلات تفاضلية عادية. وكمثال ثالث، نختار محاولة مارشال لتيسير قياس المنفعة بواسطة مفهوم: ريع المستهلك.

يعود مصطلح فائض أو ريع المستهلك Consumers' Surplus or Rent إلى مارشال، ولكن فكرته الجوهرية- وليس كل تفاصيله - تعود إلى دوبو Dupuit. ينبغي على القارئ، عند الضرورة، تنشيط ذاكرته بالعودة إلى العمل Principles، الكتاب الثالث، الفصل السادس، بحيث يمكننا تخصيص هذا الحيز للتعليقات فقط. وفي هذا الموضع، لم يشر مارشال إلى اسم دوبو ولم يُدخل سوى تعديلات طفيفة على الفكرة من خلال عبارة ترد في موضع آخر بعيد جدا (الكتاب الخامس، الفصل الثاني عشر، الهامش الختامي)، أي أن 'الطريقة البيانية كان قد تم استعمالها، بطريقة تماثل نوعًا ما الطريقة المستعملة في الفصل الحالي، من قبل دوبو العام ١٨٤٤ ومن قبل فليمنغ جنكن Fleeming Jenkin بصورة مستقلة العام ١٨٧١'. إن فكرة 'قياس' المنفعة الكلية، التي يحصل عليها المرء من استهلاك كمية معطاة من سلعة معطاة، بواسطة مبلغ من النقود، يمثلها التكامل المحدد

=لتوضيح هذا، وإن كان غير كاف بصورة تامة.

(٥٠٤) قد يثير هذا استغراب القراء الذين يتذكرون تعليقات النمساويين المسهبة. ولكن افتقاد فيزر وبسوهم-باورك حينذاك إلى الرياضيات الضرورية كان قد أعاقهما كثيرًا.

(٥٠٥) G. B. Antonelli, Sula teoria matematica della economia politica (1886).

definite integral، مأخوذًا من الصفر إلى الكمية المعطاة، لدالــة طلبــه الفرديــة (وعندئذ، فإن فائض المستهلك هو الفرق بين هذا التكامل والسعر المدفوع بالفعــل مضروبًا فى الكمية المشتراة). تعرضــت هــذه الفكــرة لأول وهلــة لعــدد مــن الاعتراضات، كانت قد أثيرت بالفعل، ولكن معظمها يقوم على سوء فهم لمفهــوم مارشال. إن أفضل طريقة لتقدير أهمية هذه الأداة تكون بإبداء فهم صريح للقيــود التى تخضع لها، على الأقل وفقًا لصياغة مارشال الأصلية لهذه الأداة. أولاً، كــان المقصود بالأداة أساسًا أن تكون أداة للتحليل الجزئى؛ حيث يُتاح لسعر سلعة معينة فقط أن يتغير مع إبقاء الأسعار الأخرى ثابتةً. ثانيًا، وحتى فى هذا الإطار، يجســد مفهوم فائض المستهلك طريقة تقريبية (مع أنه يمكن أن يكون دقيقًا فــى حــالات معينة). ذلك لأنه يفترض إن المنفعة الحدية للدخل لا تتغير حينما يواصل الفــرد، بعد أن يكون قد أخذ وحدة أولى من السلعة المعنية مقابل ١٠٠ دولار مثلاً ووحــدة ثانية مقابل ٩٩ دولار مثلاً ووحدة ثالثة مقابل ٩٠ دولار مثلاً، إنفاق أكثر وأكثــر على وحدات إضافية كلما تعرّض له أسعار متناقصة. وهذا غير مقبول إن أخــذناه هكذا بشكل حرفى. ولكن إذا شكّل هذا الإنفاق جزءً طفيفًا من إنفاق الفرد الكلــى – بحيث إن من غير المحتمل أن تتأثر إنفاقاته الأخرى بهذا الإنفــاق – فيمكننــا أن نهمل، ككمية من درجة ثانية، التغييرات فى المنفعة الحدية للــدخل التــى تحــدث بالفعل. وبطبيعة الحال، فإن هذا يُحد كثيرًا من الطريقة: إذ يتعذر تطبيقهــا علــى أشياء كالغذاء عمومًا أو غرفة السكن أو يمكن تطبيقها على نطاقات ضئيلة فقط من أسعار هذه الأشياء، وإن مارشال كان يعرف لماذا استخدمَ الشاى كمثال يُظهر بــه هذه الطريقة. ولكن فى إطار هذه الحدود، فإن الطريقة ليست غيــر صــحيحة أو عديمة النفع. وحتى أن مجموع ريوع كل المستهلكين الذى يستمتع به فرد ما– وهو مفهوم بدا غير معقول لبعض النقاد– ومجموع ريوع كل المستهلكين الذى يســتمتع به كل الأفراد الذين يشترون سلعة فردية معينة يمكن جعلها مفــاهيم ذات معنــى بواسطة فرضيات ليست أسوأ من الفرضيات التى نضعها عادةً. ومع ذلك، فقد كان استقبال مفهوم ريع المستهلك سيئًا من البداية، وأن البروفيسور بيجو، الذى طــورَ تعاليم مارشال بإخلاص من نواح أخرى، لم يُلقِ بثقله لصالح هذا المفهوم. ولكــن فى الفترة الأخيرة، فإن البروفيسور هيكس، متأثرًا بأهمية المفهوم بالنسبة لاقتصــاد الرفاه (انظر القسم الثامن، أدناه)، انتشله – أو شىء من هذا القبيل – من الإهمــال والنسيان الذى يلف القضايا الميتة باعثًا فيه ما يشبه الحياة الجديدة. انظــر مقالتــه

للفصل الثانى من عمله: Value and Capital وكذلك مقالاته: 'The Rehabilitation of Consumers' Surplus' (Review of Economic Studies, February 1941) ; 'Consumers' Surplus and Index Numbers' (ibid. Summer 1942) ; and ' The Four Consumer's Surpluses' (ibid. Winter 1943). [قارن أيضًا: R. L. Bishop, 'Consumer's Surplus and Cardinal Utility.' Quarterly Journal of Economies, May 1943.]

٦- المنفعة الترتيبية

وبطبيعة الحال، لو إن قابلية القياس كانت العقبة الوحيدة التى تحول دون قبول نظرية المنفعة الحدية، لكان بالإمكان إرضاء النقاد بإعادة صياغة معينة تحتفظ بمفهوم المنفعة أو الإشباع ولكنها تجعل منه كمية غير قابلة للقياس[٥٠٦]. ذلك لأنه ليست هناك ضرورة قاهرة للتشديد على قابلية القياس ما دمنا لا نهتم سوى بمشكلة تعظيم معينة: فثمة طرق لمعرفة ما إذا كنا أم لا على قمة مرتفع معين من دون قياس ارتفاع المكان الذى نقف عليه. وما دام الاعتراض على قابلية القياس يمثل الاعتراض الأكثر جدية بين الاعتراضات التى أثارها، من البداية، الخصوم غير-الرياضيين على الأنصار غير-الرياضيين لنظرية المنفعة الحدية، فقد اكتشف حالاً بعض هؤلاء، وبخاصة فيزر، أن بوسعهم حل المسألة[٥٠٧]، على الأقل بالنسبة للمنفعة الكلية total utility بالمقارنة مع المنفعة الإضافية inrcemental. فباريتو، الذى كان قد سلم فى البداية بنظرية المنفعة الحدية بشكلها

(٥٠٦) تُعرف الكمية أو المقدار (الكلمة μεγεvος الإغريقية) بأنها أى شىء قابل لأن يكون أكثر أو أقل من أى شىء آخر. ولا تتضمن هذه الصفة سوى مفاهيم التعدى transitivity واللاتماثل asymmetry و aliorelativity (والمصطلح الأخير يعنى أن ليس ثمة شىء أكبر أو أصغر منه هو نفسه). كما يشمل مفهوم الكمية أيضا علاقة المساواة التى هى، رغم ذلك، متماثلة symmetrical و reflexive (حيث يعنى هذا المصطلح عكس ما يعنيه مصطلح aliorelative). وهنا، فإن الكمية، بهذا المعنى العام جدًا، لا تفترض قابلية القياس التى تتطلب تحقيق شرطين آخرين: (١) إمكانية تعريف وحدة معينة؛ (٢) إمكانية تعريف الإضافة بصورة عملية operationally، أى حتى يمكن تحقيقها بالفعل.

(٥٠٧) أتصور إن هذا هو ما قصده فيزر حينما قال إن المنفعة ليس لها "مدى" extension ولكن لها "حدة" intensity فحسب. وإذا صح تفسيرى هذا، فإن طريقة التعبير هذه كانت غير موفقة إلى حد بعيد.

الفالراسى، عاد وتخلى عنها حوالى العام ١٩٠٠[٥٠٨]، وأثار أساسًا هذا الاعتراض الذى لم يعد جديدًا حينذاك: 'أرنى منفعة أو إشباعًا يعادل، مثلاً، ثلاث أمثال منفعة أو إشباع آخر'! ولكن أحدًا لم يشك بمقدرة الناس على مقارنة الإشباع المكتسب من امتلاك مجموعات مختلفة من السلع دون حاجة لقياس هذا الإشباع، أى مقدرة الناس على ترتيب هكذا مجموعات فى إطار 'سلم تفضيل' فريد معين. وهذا هو ما نقصده بالمنفعة الترتيبية Ordinal Utility.

ليس بوسعنا أن نقدم سوى إشارة أشد إيجازًا لمسألة لم يستطع الاقتصاديون أن يتفقوا بشأنها حتى يومنا هذا. وكما ذكرنا توًا، فنحن نستطيع وضع مجموعات افتراضية من السلع بشكل ترتيبى. تصورْ أن هناك فردًا ما يخبرنا بأنه يفضل مجموعة من السلع B على مجموعة أخرى منها، A، وأنه يفضل المجموعة C على المجموعة B؛ وعليه، فأن يفضل C على A (صفة التعدى). ولكنّا هل نستطيع أن نمضى أبعد ونفترض، عند القيام بالتجربة، إن الزيادة فى الإشباع، التى لابد من أن يشعر هو بها حينما يضمن B لأنه كان قد ضمن A، قابلة لأن تكون أكثر أو أقل أو تساوى الزيادة فى الإشباع التى كان بوسعه الحصول عليها لو أنه يضمنC لأنه كان قد ضمنB. إن هذا الموضوع لا يخلو من الفائدة لأن البعض قد شدّدَ على، بينما أنكر البعض الآخر، إن إمكانية قبول هذه الفرضية تعيدنا إلى مسألة قابلية القياس (ولو أن الفرضية، بحد ذاتها، لا تكفى لتأمين قابلية القياس). لا نستطيع تناول هذا الموضوع هنا ونكتفى بالإشارة إلى المقالات الثلاثة الأكثر أهمية بشأنه. وهذه المقالات هى: O. Lange, 'The Determinateness of the Utility Function ' (Review of Economic Studies, June 1934) ; P. A. Samuelson, ' The Numerical Representation of Ordered Classifications and the Concept of Utility ' ibid. October 1938)؛ وكذلك بشكل خاص: F. Alt, Uber die Messbarkiet des Nutzens, (Zeitschrift fur Nationalokonomie, June 1936). وسأضيف الأمر التالى بالنسبة للقرّاء الذى يمكن أن يهتموا بقضايا من هذا النوع:

---

(٥٠٨) تشكل منشورات باريتو خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، وبخاصة عمله: Cours، نظرية منفعة حدية بدائية أساسًا (أو نظرية ophelimity، كما كان يسميها). وأتصور أن التغيير فى رأى باريتو وردَ أولاً فى المحاضرات التى أعطاها العام ١٩٠٠ فى معهد Ecole des Hautes Etudes فى باريس. وكان عمله الأول، مما أعرف، على هذا الخط الجديد هو: ' Sunto di alcuni capitoli di un nuovo trattato di economia pura' المنشور فى عددى آذار وحزيران من مجلة Giornale degli Economisti, 1900.

يعود الفضل إلى لانغه Lange في رؤية أهمية هذه الفرضية. ولكنه لم يدرك أنها شرط ضروري فقط، ولكن غير كاف، لإثبات إمكانية القياس. وتبين مقالة ساملسون Samuelson هذا بصورة صحيحة. ومع ذلك، فإن حجة ألت Alt (التي لم يكن ساملسون على معرفة بها) كافية منطقيًا وتختزل المشكلة بصورة مُرضية إلى مشكلة تدقيق للفرضيات السبع المعنية وفقًا للوقائع empirical verification للفرضيات السبع المعنية (وهو أمر لم يحاول أحدٌ القيام به لحد الآن حقًا).

مضى باريتو لتطوير فكرة المنفعة الترتيبية وقد قدّم أخيرًا ما يجب، للإنصاف، اعتباره أصل نظرية القيمة الحديثة(٥٠٩). لم يكن باريتو منسجمًا تمامًا بشأن هذه الفكرة وأنكفأ غير مرة إلى العادات الفكرية التي كان قد اكتسبها في سنوات تكوينه. ومع ذلك، فقد تحققَ تقدم أبعد بفضل جهود جونسون Johnson وسلوتسكي Slutsky، مع إن العمل لم يكتمل تمامًا قبل عام ١٩٣٤ على أيدي هيكس وآلن(٥١٠). وقد تراكمت مشاكل إضافية في مجرى هذه العملية، أخذ بعضها

---

(٥٠٩) انظر ملحق عمله: Manuel في كليته. ولكن المقالة الأحدث في الطبعة الفرنسية من موسوعة العلوم الرياضية (Encyclopedia des sciences mathematiques pures et appliquees, 1911) تتضمن تطويرات عدة (أما مقالته الأبكر في الطبعة الألمانية، فلا أهمية لها).

(٥١٠) W. E. Johnson, 'The Pure Theory Of Utility Curves,' Economic Journal, December 1913.. تتضمن هذه المقالة المهمة نتائج عدة ينبغي أن تؤمن لمؤلفها مكانًا في أي تاريخ لعلمنا. ولكن نظرًا لعدم معرفة المؤلف، على ما يبدو، بعمل باريتو عند كتابتها، فأنها استثارت غضبًا ليس غير طبيعي من جانب الاقتصاديين الإيطاليين لعدم اعترافها بأسبقية عمل باريتو في معظم الأساسيات. وقد نشر الاقتصادي والإحصائي الروسي، البروفيسور في جامعة خاركوف، يوجين سلوتسكي Eugen Slutsky، في مجلة: Giornale degli Economisti, July 1915، مقالة عنوانها: "Sulla teoria del bilancio del consumatore" يمكن أن نعتبر إهمالها بشكل كامل خارج إيطاليا أمرًا مشروعًا بسبب الظروف السائدة في ذلك العام. تلتزم المقالة بفكرة أن المنفعة هي كمية معينة، مع إنها كمية غير قابلة للقياس؛ وهي تفترض فرضيات معينة بشأن صفاتها؛ ثم تطوّر نظرية سلوك المستهلك التي لا يمكن العثور فيها إلا على خطأ طفيف ما دامت فكرة المنفعة تلك قد أصبحت مقبولة. وقد تم تصحيح ذلك الإهمال إلى حد بعيد من قبل هنري شولتز Henry Schultz Interrelations of Demand, Price, and Income,' Journal of Political Economy, August 1935)؛ ور. غ. د. آلن R. G. D. Allen: 'Professor Slutsky's Theory of Consumers' Choice,' Review of Economic Studies, February 1936؛ وج. ر. هيكس J. R. Hicks الذي أسمى المعادلة الأساسية لنظرية القيمة الحديثة باسم سلوتسكي وذلك في عمله Value and Capital. إن قراءة مقالة البروفيسور آلن، وهي مثال ساطع لما يعتبر في هذا الكتاب السلوك الصحيح في حالة الاكتشاف غير المتوقع لكتاب سابقين، ستحيط القراء غير القادرين على القراءة بالإيطالية بكل ما هو ضروري عن عمل سلوتسكي. كما أثق بعدم ضرورة التعليق على العمل المشهور لآلن وهيكس: 'Reconsideration of the Theory of Value', Economica, February and May 1934 الذي يشير إلى تقدم كبير يتجاوز سلوتسكي.

أشكالاً مختلفة عدة، ولكن الحصيلة المعروفة يمكن عرضها بإيجاز كما يلي[٥١١].
لقد تم فهم المنفعة القابلة للقياس cardinal utility كدالة حقيقية محددة بشكل فريد[٥١٢] لكميات السلع (في كل فترة معينة من الزمن) التي هي تحت تصرف الفرد أو الأسرة. أما المنفعة الترتيبية ordinal utility، فيتعذر فهمها هكذا. ولكن ما يزال من الممكن وصف سلوكها بواسطة أي دالة حقيقية لنفس السلع حيث أنها (الدالة) تزداد كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى مجموعة أخرى يفضلها الفرد، وتنخفض كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى أخرى يعتبرها الفرد أقل قبولاً، وتأخذ قيمًا ثابتة (لا تتغير) كلما مضينا من أي مجموعة معطاة من السلع إلى مجموعة أخرى مقبولة لديه بنفس الدرجة- تمامـا كحزمتي القش بالنسبة لحمار بوريدان. تمثل مثل هذه الدالة 'سلم تفضيل' الفرد، المذكور آنفًا، ولكنها، بخلاف الدالة التي تمثل المنفعة القابلة للقياس cardinal utility، لن تفعل ذلك بطريقة محددة بشكل فريد لأن كل ما صُممت تلك الدالة لإبلاغنا به هو ما إذا كانت هناك زيادة أو نقصان أو مساواة في المنفعة. وأن كل شيء آخر عنها، أي صفات أخرى جبرية أو عددية قد تُبديها هذه الدالة، هي أشياء اعتباطية كليًا وليس لها أي معنى اقتصادي حقًا. وعليه، فإذا كانت φ هي دالة كهذه[٥١٣]، فإن أي دالة متزايدة بصورة ثابتة monotonically ل φ، سمّها دالة f (φ)، من شأنها أن تخدم بصورة ملائمة. وقد أسمى باريتو مثل هذه الدالة: الدالة القياسية Index Function (funzione-indice). وكان على هذه الدوال أن تلعب نفس الدور في نظرية القيمة التي تتمشى مع المنفعة الترتيبية كما كانت قد لعبته دالة المنفعة في نظرية القيمة التي تمشت مع المنفعة القابلة للقياس- وفي الواقع، يمكن أن نعتبرها دوال منفعة تتفادى الاعتراض على مسألة قابلية القياس.

---

(٥١١) ليس بوسعي سوى أن أشير إلى المعالم الأكثر أهمية على الطريق الرئيسية. فلم يعد من المجدي ذكر أعمال أخرى كثيرة. فمثلاً، إن جزءًا من التطورات، التي أحاول أن أصف في هذا النص، وازاه فكر النمساويين المحدثين، رغم أنهم، بسبب نواقص طريقتهم غير الرياضية، لم يذهبوا بعيدًا. حول هذه التطورات في فينا، انظر: A. R. Sweezy,' The Interpretation of Subjective Value Theory in the Writings of the Austrian Economists,' Review of Economic Studies, June 1934.

(٥١٢) ينبغي، طبعًا، التحفظ على هذا من اتجاهين: فنحن أحرار دائمًا في اختيار وحدة معينة، ونحن أحرار في اختيار نقطة الصفر بالنسبة لنا. ومن هاتين الناحيتين، فإن الدالة القابلة للقياس cardinal utility أيضًا اعتباطية – ولكن ليس بأكثر من أي طريقة قياس أخرى.

(٥١٣) ومع ذلك، فإننا نحتاج، لأسباب تقنية، صفات أخرى معينة مثل الاستمرارية وقابلية التفاضل.

ومع ذلك، فى الواقع، فليست الدالة القياسية ذاتها، بل نظرية أخرى، هى التى أصبحت تميّز هذه المرحلة من نظرية القيمة، أى حيز السواء indifference surfaces أو، فى حالة سلعتين، منحنيات السواء indifference curves (منحنيات الخيار المتساوى، curve di scelti uguali). ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المنحنيات، من الناحية التاريخية، كانت قد 'أكتشفت' بصورة مستقلة، لأغراض ليس لها صلة بالمنفعة الترتيبية، من قبل إديجورث[٥١٤] الذى سلّم كليًا بمذهب المنفعة القابلة للقياس الكمى. دعونا نعود إلى هذه المذهب للحظة. فإذا اقتصرنا على حالة سلعتين، فيمكن لنا أن نضع كميات هاتين السلعتين على اثنين من احداثيات شكل بيانى ثلاثى الأبعاد وجعل الاحداثى الثالث يمثل الكميات المختلفة من المنفعة الكلية المكتسبة، التى تناظر كل التشكيلات الممكنة من السلعتين. والنتيجة هى تكَوّن حيز منفعة معين ينطلق من نقطة الأصل كلما زادت كمية السلعتين، والذى قد يتسطح فيما بعد، راسمًا شكلاً لا يختلف عن شكل رغيف الخبز(كان باريتو قد أسماه la colline du plaisir). وهكذا فإن تتابع المستويات الأفقية horizontal planes- أى المستويات المناظرة لمستوى محورى إحداثيى السلعتين- سيعطى منحنيات تشبه الرغيف والتى تكون المنفعة الكلية ثابتة على كل نقطة من نقاطها وحيث تتغير كميات السلعتين بطريقة ما بحيث إن زيادة فى إحداهما تعوض بالضبط عن النقص فى الأخرى. تمثل هذه المنحنيات، التى يقوم كل معناها على فرضية إن المنفعة قابلة للقياس، ما أسماها إديجورث: منحنيات السواء indifference curves. وحينما نصّور هذه المنحنيات على مستوى السلعة، فإننا نحصل على 'خريطة السواء' المعروفة indifference map. وقد استعملها إديجورث بصورة دقيقة فى نظريته للمقايضة، وبخاصة لكى يعين مدى شروط المقايضة الممكنة أو نسب المبادلة[٥١٥].

ولكن ما أن نصورّ خطوط السواء على مستوى السلعة، فإن بُعْد المنفعة

---

(٥١٤) ظهرت هذه المنحنيات فى عمله: Mathematical Psychics (1881)، وبالتالى فهى كانت قد سبقت تحليل المنفعة الترتيبية من نوع تحليل باريتو بعشرين سنة تقريبًا.

(٥١٥) لقد تأثرَ مارشال كثيرًا بهذه القطعة من العمل بحيث إنه أعاد تقديم جوهرها فى ملحق عمله: Principles. ولكن هذا هو كل ما تعينَ عليه أن يفعل مع منحنيات السواء. وليس من الصحيح أن نقول أنه بشّرَ الفكرة من خلال جهاز المنحنيات الذى استعمله فى عمله: Pure Theory of Foreign Trade (1879).

يختفى من الصورة بحيث تكف معانيها عن الاعتماد على أى فرضية حول قابلية القياس. وعندئذ، فإن هذه الخطوط لا تخبرنا بأكثر من (١) إن الفرد يعتبر تشكيلات معينة من السلعتين مقبولة بنفس الدرجة؛ (٢) أنه يفضل التشكيلات التى يمثلها أى منحنى سواء 'أعلى' على تشكيلات يمثلها أى منحنى سواء 'أقل'. وكان ارفنج فيشر أول من أبصر مضامين هذا الأمر[٥١٦]. لم يعترض فيشر على فكرة قابلية القياس. على العكس، فقد حاول أن يجعلها أمرًا ممكن التحقيق operational (انظر ملاحظة الناشر على القسمين السابع والثامن، أدناه). بيد أنه، حينما فعل ذلك، واجه صعوبات معينة فى الجزء الثانى من عمله عندما نبذَ الفرضية التى يتعذر الدفاع عنها والتى تقول إن منفعة كل سلعة تعتمد على كميتها هى وحدها فقط (('السلع المستقلة' independent goods) [٥١٧]. وعند هذه النقطة، فإن الشكوك كانت تتجه صوب ليس إمكانية قياس المنفعة فقط بل حول وجودها هى ذاتها أيضًا. ولذلك، قدّم فيشر تحليلاً متحررًا كليًا من فرضيات المنفعة التى تمشت فقط مع خرائط السواء بالمعنى الحديث. وقد شكلت منحنيات السواء نقاط الانطلاق فى التحليل بالنسبة له- كما هى بالنسبة لآلن وهيكس فيما بعد؛ ولم تكن هذه المنحنيات مشتقة من حيز المنفعة utility surface،كما كانت مع إديجورث.

ومع ذلك، فإن منحنيات السواء هى جزء من الدوال القياسية ويمكن أيضًا اشتقاقها منها. وهذا هو ما فعله باريتو. ولكن هذه المنحنيات مستقلة تمامًا عن الدالة القياسية الخاصة التى يتم اختيارها، بقدر ما هى مستقلة عن الشكل الخاص لدالة المنفعة القابلة للقياس cardinal utility كما يحددها بصورة فريدة سلم التفضيلات. وهذا يوحى بفكرة العمل من دون الدوال القياسية أيضًا، وبخاصة لأنها تقود إلى نفس الصعوبات التى واجهها البروفيسور فيشر فى حالة دوال المنفعة[٥١٨]. ولكن تفعيل الفكرة بشكل كامل، وتطوير نظرية معينة لا تمثل سوى

---

(٥١٦) Mathematical Investigations (انظر الفصل الخامس، القسم ٧ب، أعلاه). ولم يتم الإدراك بصورة كافية ان هذا الكتاب قد استبق الجزء الأفضل من نظرية القيمة الحديثة وذلك بشكل صريح جزئيًا وضمنا ـى الجزء الآخر.

(٥١٧) تتبينْ طبيعة هذه الصعوبات فى الهامش التالى. وأخمّن- وهو تخمين لا ينطوى على مجازفة، كما أتصور - إن هذه الصعوبات هى التى دفعت مارشال إلى اعتناق مفهوم السلع المستقلة independent goods.

(٥١٨) مع أننا نستطيع دائمًا أن نمضى من دوال قياسية معينة نحو منحنيات السواء، بيد أننا لا نستطيع=

منطق للاختيار، قد أخذ وقتًا طويلاً حتى عام ١٩٣٤: إن نظرية آلن وهيكس، التى نشرت فى ذلك العام، كانت، بقدر ما أعرف، أول نظرية مستقلة بصورة تامة عن وجود دالة قياسية معينة وهى متحررة كليًا عن أى بقايا حتى لنظرية المنفعة الحدية التى حل محلها المعدل الحدى للإحلال فى نظامهما[٥١٩]. وبالنتيجة، فإن مرونات الإحلال والتكامل تُعرَّف وفقًا لسلالم التفضيل حصرًا وتنفصل عن المنفعة بالمثل. لا نستطيع أن نتناول أكثر من هذا. ويكفى أن نذكر أهم المشاكل التى لم تُحل لحد الآن فى نطاق نظرية الاختيار هذه: فلحد الآن، يجرى تعريف منحنيات السواء بصورة مرضية بالنسبة للأسر الفردية فقط؛ والسؤال الذى يبقى هو أى معنى يجب إعطاءه لمنحنيات السواء الجماعية –كمنحنيات السواء لبلد، ما على سبيل المثال– التى أُستعملت فى قسم من العمل النظرى الأكثر ألمعية فى وقتنا الحاضر[٥٢٠].

[إن الأقسام الستة الأولى من: ملاحظة حول نظرية المنفعة قد اكتملت أساسًا وتم طبعها. أما الفقرات القليلة التالية، فقد عُثر عليها فى مخطوطة غير مكتملة، ومعها هوامش غير مكتملة مكتوبة باليد وتشير إلى المحاججة التى يجرى التفكير بها. انظر إلى ملاحظة الناشر فى نهاية هذا القسم.]

٧- مسلمة الانسجام

يعلم القارئ إن تحليل منحنى السواء أصبح أخيرًا جزء من التعاليم المتداولة. فالمهنة كانت قد تعودت عليها، وقد اندثرت حتى المناقشة بشأن ملائمتها

=دائمًا أن نمضى من منحنيات سواء معطاة نحو دوال قياسية. فلكى تتحقق الإمكانية الأخيرة، أى لكى 'توجد' exist دالة قياسية معينة، فمن الضرورى أن تكون المعادلة التفاضلية لمنحنيات السواء قابلة للتكامل. وفى حالة متغيرين فقط (سلعتين)، ثمة عنصر تكاملى على الدوام integrating factor؛ وفى حالة ثلاثة متغيرات أو أكثر، لا ينبغى أن يكون هناك هذا العنصر. إن مسألة إمكانية التكامل هذه كانت جدية جدا بالنسبة لمنهج باريتو. وقد جردت التطورات اللاحقة هذه المسألة من أهميتها.

(٥١٩) قد يكون من الملائم أن نبين أن هذا يتضمن نبذ قانون غوسن حول الحاجات القابلة للإشباع.

(٥٢٠) انظر، مثلا، مقالة البروفيسور ليونتيف Leontief حول: 'The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trade,' Quarterly Journal of Economics, May 1933.

لمقرر طلبة السنة الثانية. ولكن كان ينبغى أن يكون واضحًا من البداية إن الأشياء لن تتوقف عند تشكيلات السواء indifference varieties، وإن هذه التشكيلات، رغم كل شيء، ليست سوى بناء غير مكتمل midway house. فهى بناء أنيق، وآمن منهجيًا أكثر من تحليل المنفعة القديم، ولكنها لم تساعدنا على الوصول إلى نتائج، لم يكن بوسع الأخير بلوغها؛ وأنها لم تثبت بصورة واضحة خطأ أى من نتائج التحليل الأخير. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت هذه التشكيلات 'تضع فرضيات أقل' مما يفعل تحليل المنفعة، فإنها تفترض، لأغراض نظرية التوازن، أكثر مما تتطلب افتراضه الضرورةُ والملائمةُ. وإذا كانت هذه التشكيلات لا تستعمل أى شيء غير قابل للمشاهدة من حيث المبدأ، فإنها تستعمل بالفعل مشاهدات 'محتملة' potential لم يصبح أى فرد، لحد الآن، قادرًا على وضعها بالفعل؛ ومن زاوية عملية، فإننا لا نكون، حينما نرسم منحنيات سواء تصورية بشكل بحت، فى حال أفضل مما نكون عليه حينما نتحدث عن دوال منفعة تصورية بشكل بحت[٥٢١]. وعليه، فقد أوضح البروفيسور بوننسغنى Boninsegni في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٠٢، ومن ثم بارون من بعده ببضع سنين[٥٢٢]، أننا لا نحتاج أيًا من النظريتين لأغراض كتابة معادلات نظرية التوازن[٥٢٣]. فماذا، إذن، نحتاج لهذا الغرض إذا أهملنا أيًا منهما؟

---

(٥٢١) حول إمكانات 'The Empirical Derivation of Indifference Functions' {الاشتقاق التجريبى لدوال السواء}، انظر المقالة التى كتبها دبليو. آلن والس W. Allen Wallis وميلتون فريدمان Milton Friedman تحت هذا العنوان فى: Lange et al. Editors, Studies in Mathematical Econometrics, 1942 (Henry Schultz memorial volume) – مع أننا، هنا ثانيةً، لا يجب قط أن نقول قط؛ انظر، مثلاً، المقالة المهمة للبروفيسور والد Wald: The Approximate Determination of Indifference Surfaces by Means of Engel Curves,' Econometrica, April 1940. وبطبيعة الحال، لا ينبغى السماح لهذا بطمس الاختلاف المنطقى: فثمة فارق طبعًا أن تكون أو أن لا تكون نظرية ما 'على صلة بتجربة يمكن أن تحدث' (Relation auf mogliche Erfarhrung) إذا استعملنا عبارة عمانوئيل كانت Immanuel Kant. وكذلك، فإن من الممكن طبعًا، كما فى حالة تحليل المنفعة تمامًا، أن نبين إن تحليل تشكيلات السواء ليست عرضة لأى اتهام من ناحية التفكير الدائرى أو الخواء.

(٥٢٢) P. Boninsegni, I Fondamenti dell' economia pura.' Giornale degli Economisti, February 1902 ; and E. Barone,' Il Ministro della produzione,' ibid. September and October 1908 (see above, sec. 5).

(٥٢٣) لقد أدركا طبعًا ضرورة الفرضيات المقيِّدة بالنسبة لسلوك المستهلك التى يمكن أن تنبثق عنها صفات دوال الطلب. وهذا يميز وجهات نظرهما عن وجهات نظر غ. كاسل G. Cassel الذى دافع ببساطة عن التخلص من أى شيء خلف دوال الطلب لجعلها المعطيات النهائية. انظر عمله: ' Grundriss einer elementaren Preislehre,' Zeitschrift fur die gesamte Staatswissenschaft (1899) الذى يستحق الذكر لأنه أول هجوم راديكالى بصورة لا تقبل المهادنة على كل بنية نظرية المنفعة=

إن قليلاً من التأمل يبين أن حتى النظرية المبكرة للقيمة القائمة على المنفعة لم تستعمل قط بالفعل أى مسلمة أخرى غير المسلمة التالية: إن كل فرد، أمام مجموعة معطاة من الأسعار و'دخل' معطى، يختار أن يشترى (أو يبيع) بطريقة محددة بصورة فريدة. وكل ما عدا ذلك هو ديكور زائد ولا تبرره، إن أمكن تبريره أصلاً، سوى الأهمية التى يمكن أن تُعطى له من زاوية أغراض أخرى. وقد أبصر بارون هذا ولكنه فشل فى صياغة هذه المسلمة بدقة وفى إثبات كفايتها معًا. ولكن الأمر أنجزه ساملسون(٥٢٤) الذى صاغ مسلمة الانسجام: إذا

$$\psi_i = h^i\,(p_1,\dots p_n, I)\,(i = 2,\dots n),$$

$$\sum_{i-1}^{n} \psi_i P_i - I = 0,$$

وأثبت بصورة باهرة إن هذا يعطى كل القيود التى نحتاجها لمعادلتنا

$$\sum_{i-1}^{n} p_i\, d_{\psi i} = 0 \quad \text{and} \quad \sum_{i-1}^{n} dp_i\, d_{\psi i} < 0 \ (\text{not all } d_{\psi i} = 0)^5$$

[ملاحظة الناشر: إن خطة الجزء الباقى من هذا الملحق للفصل السابع (Note on the Theory of Utility) غير واضحة بصورة تامة. ليس ثمة شك فى إن ج. شومبيتر كان يعتزم أن يجعل معالجته لاقتصاد الرفاه جزء من هذا الملحق، وهى معالجة يجرى وصفها كاستطراد أو ملاحظة حول المنفعة (انظر الفقرة الأولى من القسم الخامس من هذا الفصل: نظرية التخطيط والاقتصاد الاشتراكى) وثمة بعض الأدلة على أن هذه المعالجة كان يجب أن تشكل القسم الفرعى الثامن (من القسم الثامن). يمثل القسم المتعلق باقتصاد الرفاه، الذى يلى، معالجة تمهيدية يحتمل أنها كانت قد كتبت عام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧. ومن الواضح أن الأقسام الستة

=من جانب اقتصادى رياضى. وفى عمله: Theory of Social Economy، كرّر كاسل نفس المحاججة من حيث الجوهر.

(٥٢٤) In his A Note on the Pure Theory of Consumer s Behavior, Econometrica, February 1938 ; see also The Empirical Implications of Utility Analysis, Econometrica, October 1938. Cf. N. Georgescu-Roger, The Pure Theory of Consumer s Behavior, Quarterly Journal of Economics, August 1936.

الأولى من Note on the Theory of Utility كُتبت فى نهاية عام ١٩٤٨. وقد تمت طباعة هذه المادة وقراءتها من قبل ج. شومبيتر. وقد كتب الأخير، فى وقت ما فيما بعد، خلاصة القسم السابع (The Consistency Postulate – مسلمة الانسجام) كما أنه كتبَ ملاحظات لقسم ثامن (The Corpse Shows Sighs of Life) {الفقيد يُبدى علامات على الحياة}. ومن الواضح أن اقتصاد الرفاه كان سيُناقش هنا. ومع ذلك، فقد كان 'The Corpse' موجزًا جدا بحيث أننى قدمّته فى الفقرتين التاليتين كجزء من هذه الملاحظة وجعلت من 'اقتصاد الرفاه' القسم الثامن من ملحق الفصل السابع.

٨. الفقيد يُبدى علامات على الحياة لقد استعرضنا ما يبدو، رغم الارتدادات والانعطافات، خطًا واضحًا جدا من التطور بالنسبة لهدف يبدو إن ساملسون كان قد بلغه. ومع ذلك، فإن الصورة كانت ستبقى غير كاملة لو أخفقنا فى ملاحظة عدد من الأعراض يبدو أنها تختلف عن هذا الخط وتشير باتجاه آخر. ولو كان من الممكن تفسير هذه الأعراض كبقايا من وجهات نظر قديمة، لما كانت هذه الأعراض جديرة بالذكر. فمن الطبيعى إن مفهومًا مثل المنفعة، ذى الجذور الممتدة عميقًا فى كل تقليد القرون المبكرة وفى عادات فكر ولغة كل فرد، ما كان ليتنحى جانبًا بسهولة. ولكنه ينطوى على أكثر من هذا. صحيح أنه جرى بقوة إثبات أن مفهوم المنفعة هو مفهوم زائد بالنسبة لنظرية قيم التوازن– وهذا يمثل حقًا ليس فقط أقوى حجة ضده بل الحجة الضرورية الوحيدة. ولكن لم يتم إثبات– ولا يمكن إثبات بمقتضى طبيعة الأشياء– إن المفهوم لا يمكن أن يكون مفيدًا لأى غرض كان. فمهما كان شعورنا تجاهه، فلا نستطيع إنكار الخدمة التوجيهية heuristic التى أسداها فى الماضى– تاريخيًا، يعود اكتشافه إلى ذات النظرية التى بوسعها أن تعمل من دونه الآن– وليس ثمة معنى من القول إن جدواه تم استنفادها بالنسبة لوقتنا. وفى هذا السياق، فمن الملائم أن نلاحظ أن بعض الحجج المضادة له ليس لها وزن، وإن الحجج الأخرى ذهبت بعيدًا جدا. بل إن الممكن حتى أن نقول إن المحاججة ضد إمكانية القياس تندرج ضمن هذه الحجج الأخيرة. وبطبيعة الحال، بقدر ما يصح هذا الأمر، إذا كنا نبتكر دائمًا طرقًا للقياس، فإن مفهوم المنفعة يمكن أن لا يبقى تلك الحقيقة النفسية القديمة: فمن الممكن أن نتطلع إلى شيء ما محتمل

potential؛ بل إن هناك إمكانية معينة أن نكون قادرين علـــى القيـــاس مـــن دون الحقيقة الذاتية [ملاحظات مكتوبة باليد].

'وفي هذا السياق [ملاحظات مكتوبة باليد]، فمهمـــا أثيـــرت ضـــدها مـــن اعتراضات [ملاحظات مكتوبة باليد.]'

[ثم دوّن ج. شومبيتر المراجع التالية التي إن من الواضح أنه كان يعتـــزم مناقشتها.]

١. Irving Fisher, Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices (1925)، وهي رسالته لنيل شهادة الدكتوراه التي نشـــرت أولاً فـــي: Transactions of the Connecticut Academy of Arts and Sciences, 1892.

٢. Aupetit (شيء غير محدد، كتابة تتعذر قراءتها]

٣. Irving Fisher, A Statistical Method for Measuring Marginal Utility and Testing the Justice of a Progressive Income Tax, in Economic Essays (Contributed in Honor of John Bates Clark (1927).

٤. Ragnar Fischer, ' Sur un Probleme d' economie pure, Norsk Matematisk Forenings Skriften, 1926.

٥. Ragnar Frisch, New Methods of Measuring Marginal Utility (1932).

٦. Paul A. Samuelson, ' A Note on Measurement of Utility,' Review Of Economic Studies, February 1937.

... غير صحيح [ملاحظات مكتوبة باليد] اقتصاد الرفاه [ملاحظات مكتوبـــة باليد] الانسجام [ملاحظات مكتوبة باليد] مؤشر، مظاهر [ملاحظات مكتوبة باليد]

كامن، [ملاحظات مكتوبة باليد] منحنيات أنجل'

٨- اقتصاد الرفاه[٥٢٥]

قد يعرف القارئ التمييز، المنتشر فى التعاليم المتداولة، بين الاقتصاد 'الوضعى' positive economics واقتصاد الرفاه welfare economics. قد لا يبرر هذا التمييز شيئا تقريبًا غير متطلبات العرض، وأنه لا يعنى سوى إن الاقتصاد الوضعى يقوم بالتفسير واقتصاد الرفاه يقوم بالتوصية بشيء ما. ذلك لأن كل فرضيات اقتصاد الرفاه يمكن صياغتها بصورة تعبّر عن واقع أو حالة معينة indicative mood مثلما يمكن بالضبط تحويل كل فرضيات الاقتصاد الوضعى إلى فرضيات آمرية imperative وذلك بإدخال مسلمات قيمّية ملائمة axiological postulates. ومع ذلك، فما دام اقتصاد الرفاه المعاصر قد اكتسب، طبعًا، منزلة متميزة خاصة به، فمن الملائم أن نشير إلى تطوره بصورة منفصلة. كما نمتلك دافعًا إضافيًا لكي نفعل هذا نظرًا إلى أن هذا الموضوع يتصل بمسألة المقارنة بين الإشباع من فرد إلى آخر interpersonal comparison of satisfactions، وهى مسألة لم تمَس بعد.

نحن نعلم بمدى قدم اقتصاد الرفاه، الذى اكسب هذا الأخير قدسيته: إذ إن جزءًا كبيرًا من عمل كارافا Carafa وخلفه، إضافة إلى العلماء السكولائيين وخلفهم، كان يمثل اقتصاد رفاه. كما نعلم أيضًا أن وجهة نظر الرفاه كانت واضحة فى القرن الثامن عشر، وإن عبارة felicita pubblica {المصلحة العامة}كانت تظهر كثيرًا على صفحات العناوين فى إيطاليا. وبالنسبة لبنثام والنفعيين الإنجليز عمومًا، فإن وجهة-النظر هذه هى جزء جوهرى من تعاليمهم، طبعًا. وعليه، فرغم الروح الوضعية للاقتصاد الريكاردى، فإن وجهة نظر اقتصاد الرفاه نجدها لدى 'الكلاسيك' الإنجليز، وبخاصة ج. س. ميل. وإلى هذا الحد، فإن اقتصاديى الرفاه الحديثين لم يفعلوا غير إحياء تقليد بنثام.

وقد قدّم الانتصار المؤقت لنظرية المنفعة دافعًا جديدًا بطبيعة الحال. ويمكننا أن نرى هذا لدى الرواد مثل دوبو وغوسن. ولكن العمل الحالى فى اقتصاد

---

(٥٢٥) [ثمة معالجتان لاقتصاد الرفاه (واحدة مطبوعة وأخرى مكتوبة باليد) تجمعهما عدة نقاط مشتركة. وتطرح هنا المعالجة المكتوبة باليد. وكانت كلاهما مساهمة تمهيدية، وقد تمت كتابتهما قبل الأقسام السبعة من هذا الملحق حول نظرية المنفعة.]

الرفاه يعود إلى تعاليم مارشال كما طورّها بيجو، وإلى إديجورث وباريتو. طـرح مارشال مساهمتين، إضافة إلى تقديم كثير من الاعتبارات العامة التي توافق كثيـرًا ميله نحو الوعظ. أولاً، وكما أشير آنفًا، أعاد مارشال اكتشاف مفهوم دوبو حـول فائض أو ريع المستهلك، مقدمًا، بهذا الشكل، اقتصاد الرفاه مع أداة تحليلية تم تبنيها لاستعمالها في هذا الحقل بشكل خاص، أو هكذا تم تصور هذا الأمر. ثانيًا، صـاغ مارشال عدة فرضيات من النوع المميَّز لاقتصاد الرفاه المعاصر. وفي الهـامش، أدناه[٥٢٦]، تجرى الإشارة إلى أشهر فرضية من هذه الفرضيات. ولا تكمن أهميـة هذه الفرضية في ذاتها، بل في حقيقة أنها شكلت مدخلاً جديـدًا: إن مزايـا حالـة التوازن التنافسي التام- التي أسماها مارشال مذهب الإشباع الأقصى doctrine of maximum satisfaction- جرى التشكيك بها حقًا غير مرة في السابق من زوايـا عدة؛ ولكن هذه كانت هي المرة الأولى التي طُرح فيها هـذا الأمـر فـي نطـاق النظرية البحتة لتلك الحالة، المرة الأولى، على المستوى النظري، لدرس إمكانيـة تحويل الأفعال الفردية إلى قنوات تساعد على الرفاه العام أكثر مما تفعل هذا قنوات سياسة عدم التدخل. أما مساهمات إديجورث الكثيرة، فقد يمثلها أحسن تمثيل ذلـك الجزء من نظريته لفرض الضريبة المتعلق بالعدالة. تجـرى معالجـة إديجـورث بروح من عمله: New and Old Methods of Ethics (1877)، أي بروح من مبـدأ اللذة hedonism أو المذهب النفعي. والنقاط الرئيسية لهذه المعالجـة تتمثـل فيمـا يجريه إديجورث من تمييز بين، وتعريف وتكميم، مفـاهيم التضـحية المتسـاوية والمتناسبة والـدنيا equal, proportionate, and minimum sacrifice، علمًـا بـأن المضمون المساواتي للفكرة الأخيرة المذكورة توًا يرد على نحو ملائـم[٥٢٧]. لقـد توجهت جهود إديجورث بشكل رئيسي ضد الأخطاء الشائعة في التفكير كالأخطـاء

---

(٥٢٦) شدّد مارشال (Principles, p. 533 et seq.) على أن المجموع الكلي للإشباع في مجتمع ما يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى الذي يمكن الحصول عليه في ظل سياسة عدم التدخل في حالة مـن التـوازن التام في المنافسة التامة وذلك عن طريق فرض ضرائب على إنتاج السلع الخاضع لتنـاقص الغلـة واستخدام الحصيلة لمساعدة إنتاج السلع الذي يخضع لتزايد الغلة. إن هذه الفرضـية، التـي يتعـذر علينا مناقشتها هنا، تم توسيعها كثيرًا على يد البروفيسور بيجو، وبشكل خاص، على يـد السـيد ر. ف. كان R. F. Kahn، الذي يمثل المرجع الرئيسي في هذا الحقل. انظر مقالـة الأخيـر: 'Some Notes on Ideal Output,' Economic Journal, March 1935.

(٥٢٧) تتمثل الفكرة الحاسمة، من أجل تقليل التضحية الكلية إلى أقل ما يمكن عند زيادة الضـريبة بمقـدار معين، في أن الضريبة يجب، بالنسبة للمبلغ المطلوب، أن تستوعب كليًا، أولاً، الفائض في الـدخول الأعلى بالنسبة للدخول التي تليها من حيث الارتفاع، ومن ثم الفائض من هذين الدخلين على الـدخل بالنسبة الأقل منهما، وهكذا.

التى يتضمنها الاعتقاد واسع الانتشار أن تناقص المنفعة الحدية للدخل يمثل كل ما يجب افتراضه لجعل مبدأ التصاعد progressiveness فى فرض الضرائب يخضع لفرضية التضحية المتساوية[٥٢٨].

وهذا كله مجرد مذهب بنثامى وقد أُعيد إحياءه - أو بالأحرى، مذهب بنثامى مسلَّح بتقنية أفضل - وهو يفترض ليس فقط مفهومًا كميًا للمنفعة أو الإشباع أو الرفاه بل أيضًا الفكرة الأبعد التى تقول بإمكانية مقارنة الإشباعات لدى الأفراد المختلفين، وبشكل خاص، تجميع هذه الإشباعات فى: الرفاه العام للمجتمع ككل- فكرة 'إمكانية مقارنة المنفعة من فرد إلى آخر' interpersonal comparability of utility. إن هذه الفكرة، التى يحرص بعض الاقتصاديين على الدفاع عنها فى وقتنا الحاضر[٥٢٩]، رغم أن آخرين استعملوا حججًا كانت تفترضها، تمتلك سجلاً ينجح حينًا ويخفق حينًا آخر: فقد تحداها جيفونس منذ البداية، ثم جرى تحديها غير مرة من قبل كُتاب لم يعترضوا، وكُتاب اعترضوا، على صعوبة إمكانية مقارنة المنفعة. ولكنها ظلت حاضرةً بقوة، ذلك لأنها، طبعًا، كانت مفيدة لأغراض اقتصاد الرفاه بشكل رئيسى، كما يبدو. فمارشال نفسه لم يعترض عليها كما هو واضح[٥٣٠]، كما بذل فيكسل ما استطاع للقول إن المناقشات فى البرلمان حول قضايا فرض الضرائب لن يكون لها معنى إذا كان من المستحيل مقارنة منافع الأفراد المختلفين[٥٣١]. وهذا القول يذهب بعيدًا نوعًا ما، ولكنه، من الناحية الأخرى، يذهب

(٥٢٨) يمكن العثور على هذا الخطأ، كشاهد على عاداتنا الرخوة فى التفكير، فى كتابات اقتصاديين مشهورين جدا، مع إنه يجب أن يكون من الواضح، على فرض وجود نية باقتطاع 'مبالغ' متساوية من الإشباع من دافعى الضرائب، أن لا شيء يترتب على 'قانون' تناقص المنفعة الحدية للدخل سوى أن الدخول الأعلى يجب أن تدفع مبالغ مطلقة أكثر مما تدفعه الدخول الأصغر: أما أن الضريبة، المصمَّمة لتحقيق تلك النية، هى ضريبة تصاعدية، تناسبية أو تنازلية، فهذا أمر يعتمد على الشكل الخاص الذى نختار تبنيه لذلك القانون بشأن التناقص.

(٥٢٩) See L. Robbins, 'Interpersonal Comparison of Utility,' Economic Journal, December 1938.

(٥٣٠) صحيح أنه قال (Principles, Book 1. ch. 5, p. 76):'لا نستطيع بشكل مباشر مقارنة الاستمتاع الذى يشعر به شخصان من التدخين؛ أو حتى ذلك الاستمتاع الذى يحصل عليه نفس الشخص منه فى فترتين مختلفتين'. ولكن التشديد هو على كلمة 'بشكل مباشر'؛ وأن الجملة لا تعنى سوى القول: مثلما إن قياس رغبات فرد معين تتحقق بالضبط دائمًا بصورة غير مباشرة بالمعنى الموضح آنفًا، فإن المقارنة بين الأفراد يجب أن تلجأ إلى طرق غير مباشرة. وفى الواقع، فإن محاججة مارشال تفترض غير مرة إمكانية المقارنة من فرد إلى آخر.

(٥٣١) انظر، مثلاً، مقالته حول نظام كاسل، المنشورة كملحق أول للطبعة الإنجليزية من عمله: Lectures, vol. 1, p. 221.

بعيدًا نوعًا ما أيضًا ليشير دون تحفظ إلى أن المقارنة بين الأفراد من حيث المنفعة[٥٣٢] لا معنى لها بأى مفهوم كان ولأى غرض كان.

على أى حال، فمن زاوية أولئك الاقتصاديين الذين هم خصوم ثابتون لكل من المقارنة بين المنافع الفردية وقياسها، فإن المحاولة فى أى من الأمرين ليست طبعًا أفضل من العوم فى الغيوم. ومع ذلك، فهم لم يفكروا بالتخلى عن اقتصاد الرفاه. وفى هذا الشأن، فقد كان باريتو أيضًا هو من تقدمَ لإنقاذ الوضع، جزئيًا على الأقل. فهو، وبارون من بعده، أوضحا أن الاعتراض على المقارنة بين المنافع الفردية (أو إمكانية قياسها) لا يُبطل تلك الفرضيات من اقتصاد الرفاه التى تشير إلى أحداث تفيد أو تضر بعض أعضاء المجتمع دون أن تفيد أو تضر أعضاء آخرين[٥٣٣]. إن هذا المبدأ يساعدنا أيضًا، بمعنى ما أكثر تقييدًا، على الحديث عن حدث معين يكون 'مفيدًا اجتماعيًا' حينما يتضرر بعض الأفراد (عند فقد شىء ما) ولكن مَنْ يتضررون يمكن كليًا التأمين عليهم (بحيث أنهم لا يعودوا يفضلون وضعهم القديم على الوضع الجديد) على حساب مَنْ كانوا قد استفادوا وبحيث يصبح هؤلاء الأخيرون فى وضع أفضل مما كانوا عليه من قبل حتى بعد إجراء هذا التأمين[٥٣٤].

إن العمل النموذجى الذى ينبع منه اقتصاد الرفاه الإنجلو-أمريكى الجديد: عمل البروفيسور بيجو[٥٣٥] Economics of Welfare (1920 ; 3rd rev. 1929)، يتجاوز كثيرًا الحدود التى رسمها مقترح باريتو، وبخاصة بالنسبة لتحويلات الثروة من الأفراد الأغنياء نسبيًا إلى الأفراد الفقراء نسبيًا، رغم أنه يراعى إلى حد ما وجهة النظر التى أُشير إليها توًا. ولكن اقتصاد الرفاه الأنجلو-أمريكى الجديد نفسه

---

(٥٣٢) ربما يتعين على، مثلما قمتُ بالتفسير بالنسبة لإمكانية القياس والتكامل، تفسير إن هذا لا يجب أن يرقى إلى أكثر من القول أنه قد يكون من الممكن صياغة فرضيات حول العلاقة بين أهمية دولار واحد بالنسبة للفرد الفقير، A، وأهمية دولار واحد بالنسبة للفرد الغنى، B، التى تعطى نتائج معقولة فحسب.

(٥٣٣) وهذا يعنى، طبعًا، أن هذه الأحداث، الترتيبات الجديدة، أو الإجراءات، يمكن أن نسميها 'مفيدة' أو 'ضارة' بغض النظر عن أى مقارنة بين الأفراد وبصرف النظر عن السؤال عن حجم استفادة أو تضرر المستفيدين أو الضحايا. إن الحالة التى يكون فيها كل الأفراد مستفيدين أو متضررين تغطيها صياغتنا كما هو واضح.

(٥٣٤) سيدرك القارئ، عند التأمل، إن هذا أكثر مما يكون عليه كما يبدو للوهلة الأولى، أى تعريف مصطنع جدا لما يُراد بجعل 'المجتمع' فى حال أفضل.

(٥٣٥) أصلاً: Wealth and Welfare (1912).

يحاول احترام تلك الحدود، رغم أن انتهاك الأرض الممنوعة ما يزال يحدث بصورة متكررة. أى أن هذا الاقتصاد يحاول، كقضية مبدأ، الاقتصار على الفرضيات التى يمكن وضعها دون اللجوء إلى مقارنة المنافع من فرد إلى آخر أو قياسها. إن قيدًا ذاتيًا كهذا كان يمكن أن يبدو مثيرًا للاستغراب بسبب حقيقة أن نتيجته الرئيسية هى تجريد الكثير من البنود المساواتية، التى يتعلق بها عاطفيًا معظم الاقتصاديين المعاصرين، من أسسها العلمية أو العلمية المزعومة. ولكن الأمر لا يتطلب حقًا من اقتصاديى الرفاه تقييد أنفسهم كثيرًا ذلك لأنه قد تم اكتشاف خطة تساعدهم على الالتفاف على تلك القيود. تسمى هذه الخطة بالتقييم الاجتماعى Social Valuation وتتمثل باستبدال مفهوم الرفاه الاجتماعى، المعرّف كمجموع للإشباعات الفردية، بالقاعدة التى تضعها جهة ما لتحديد الأوزان النسبية التى يجب إعطائها لرغبات أعضاء المجتمع (التى يتعذر قياسها) (٥٣٦). أما أن هذه الجهة ما هى إلاّ volonte generale {قوة الإرادة العامة} التى انتشرت فى القرن الثامن عشر، فهذا أمر ينبغى أن يكون واضحًا؛ وكذلك يتعين أن يكون جليًا الخطر المتمثل فى إن هذا الجهة لم تعد سوى عنوان لاهتمامات ومثُل الكاتب الذى يقوم بالتحليل.

وفى ظل هذه الظروف، يبرز السؤال التالى مرة أخرى: بمَ يختلف اقتصاد الرفاه الحالى عن ذاك الخاص 'بالكلاسيك' الإنجليز (٥٣٧). أولاً، يختلف اقتصاد

---

(٥٣٦) يمكن توضيح هذا من خلال المناقشات البرلمانية حول قضايا فرض الضرائب التى أشار فيكسل إليها. فوفقًا لوجهة النظر الحديثة، لا يستطيع البرلمان أو أى فرد آخر مقارنة منافع الأفراد الذين يتعين عليهم دفع الضرائب ومنافع الأفراد الذين يحصلون على المردود أو النفع بأشكال أخرى من خلال الإنفاق الحكومى المناظر. ولكن هذا لا يهم حقًا: فالغالبية البرلمانية نفسها تضفى ببساطة قيمة (ترتيبية) مقارنة على التضحيات والمنافع المعنية. وبالمثل، فإن القارئ، دون شك، سيضفى القيمة، التى يفضلها، على كل من المزايا المقارنة والمطلقة لكلا الخطوتين.

(٥٣٧) نظرًا إلى أنه يتعذر علينا أن نتناول طرق ونتائج اقتصاد الرفاه، فقد يرحب القارئ بالمراجع التالية.
A. Burk (Bergson), 'A Reformulation of Certain Aspects of Welfare Economics,' Quarterly Journal of Economics, February 1938 ; H. Hotelling, 'The General Welfare in Relation to Problems of Taxation and of Railway and Utility Rates, 'Econometrica, July 1938 ; N. Kaldor, 'Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparisons of Utility,' Economic Journal, September 1939 ; J. R. Hicks,' The Foundations of Welfare Economics,' Economic Journal, December 1939 ; T. de Scitovszky,' A Note on Welfare Propositions in Economics,' Review of Economic Studies, November 1941 ; O. Lange, 'The Foundations of Welfare Economics,' =Econometrica, July-October 1942 G. Tintner,' A Note on Welfare Economics,'

الرفاه الحالي بتقنيته الأفضل. وثانيًا، أنه يختلف أيضًا بموقفه من نشاط الأعمال وسياسة عدم التدخل وذلك، جزئيًا، لأن هذه التقنية الأفضل تقدم نتائج أفضل، ولكن أكثر بكثير، لأن اهتمامات وجذور الفرد الراديكالي الحديث تختلف عن اهتمامات وجذور الفرد الراديكالي القديم. ولكن اقتصاد الرفاه الحالي، ثالثًا، يختلف أيضًا بظرف معين ليس في صالحه. إذ إن فرضيات الرفاه الكلاسيكية- بما في ذلك فرضيات جرمي بنثام- تُبدي إدراكًا واضحًا للتحفظات التي أصبحت تخضع لها الاعتبارات الخاصة بحقائق الرفاه الآني بمجرد أن نأخذ المستقبل بنظر الاعتبار. وليس أقل وضوحًا، إن مثل هذه الاعتبارات تغيب كليًا عن كتابات اقتصاديي الرفاه الحديثين. إذ إن موضوعهم الوحيد، عمليًا، هو إدارة الوسائل التي تقدمها بنية صناعية قائمة. وهذا الموضوع لا يثير أي اعتراض على فرضيات الرفاه بقدر ما تبقى هذه الفرضيات كتدريبات exercises محصورة في مجال النظرية البحتة وهي توصف هكذا بشكل صريح. ولكنه يثير أكبر اعتراض بمجرد أن يتقدم الاقتصادي المهتم بالرفاه نحو 'التوصية بوصفة ما'، مكررًا غلطة منهجية قديمة العهد. إن الاعتراض الرئيسي على الوصفة الأكثر شعبية بين كل وصفات الرفاه - المساواة في الدخول - لا يتمثل بأن الوصفة لا تمتلك أسسًا يمكن الدفاع عنها بشكل صارم؛ بل يتمثل هذا الاعتراض، حتى حينما يمكن الدفاع عن هذه الأسس، في أن الوصفة لا تثير الاهتمام قط عند مقارنتها بمسألة آثارها على التطور الحضاري والاقتصادي.

=Econometrica, January 1946.. وتحتل مقالة هوتلنغ Hotelling أهمية خاصة لأنها تتضمن ما قد يكون الفرضية 'العملية' الأكثر شهرة، أي أن تعظيم الرفاه الأقصى (بمعنى ما محدد) يتطلب إنتاج واستهلاك السلع والخدمات بكميات معينة بحيث يمكن مساواة تكاليفها الحدية وأسعارها حتى حينما يتضمن هذا، بسبب تناقص معدل التكاليف، خسائر للصناعة المنتجة- وهي فرضية لها أهمية نظرية كبيرة. وثمة مثال ممتاز آخر حول 'اقتصاد الرفاه الحديث في وضع عملي at work' وهو عمل البروفيسور ساملسون: 'Welfare Economics and International Trade,' American Economic Review, June 1938 الذي يكمله عمله: 'Gains from International Trade,' Canadian Journal of Economics and Political Science, May 1939 وعمله Foundations (1947), ch. 8.

[حينما كتب هذا القسم أصلاً، كانت الإحالة الأخيرة فيه إلى عمل مقالة تنتنر Tintner في مجلة Econometrica, January 1946. أما الإحالة إلى عمل ساملسون (1947) Foundations، فقد أضيفت لاحقًا بقلم رصاص.]



الفصل الثامن
النقود والائتمان والدورات

١- المشاكل العملية

(أ) قاعدة الذهب

(ب) نظام المعدنيين

(ج) التعاون النقدى الدولي

(د) سياسة الاستقرار والإدارة النقدية .

٢- العمل التحليلى

(أ) فالراس

(ب) مارشال

(ج) فيكسل

(د) النمساويون

٣- أساسيات

(أ) طبيعة ووظائف النقود

[(ب) النظرية الحكومية حول النقود لدى ناب]

٤- قيمة النقود: طريقة الأرقام القياسية

[(أ) العمل المبكر]

[(ب) دور المنظّرين الاقتصاديين]

[(ج) هابرلر، ديفزيا، كينز]

٥- قيمة النقود: معادلة المبادلة و'منهج الكمية'

[(أ) تعريف المفاهيم]

[(ب) التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية]

[(ج) تكافؤ القوة الشرائية وآلية المدفوعات الدولية]

٦- قيمة النقود: منهج الرصيد النقدى ومنهج الدخل

[(أ) منهج الرصيد النقدى]

[(ب) منهج الدخل]

٧- الائتمان المصرفى و'خلق' الودائع

٨- الأزمات والدورات: النظريات النقدية
٩- التحليل غير-النقدى للدورة
(أ) عمل جوغلار
(ب) أرضية مشتركة و'نظريات' متصارعة
(ج) مناهج أخرى

١- المشاكل العملية

مرة أخرى، كان الجزء الأعظم من الأدب الضخم حول النقود والقضايا المرتبطة بها، الذى قدمته الفترة محل الدرس، نتاجًا للمناقشات التى دارت حول المشاكل الجارية. وقد تضمن هذا الأدب، كما هو شأن الأدب حول النقود على الدوام ماضيًا وحاضرًا، كمية كبيرة من أعمال ليس لها أى قيمة قط وكمية أكبر من أعمال ليس لها من أهمية من زاوية تاريخ التحليل، مع أنها قيمّة فى نطاقها إلى هذا الحد أو ذاك. ومع ذلك، فمن الضرورى، إذ نستعيد ما سبق قوله فى الفصل الثانى، القسم الثانى، أن نشير ثانيةً، إلى قسم من تلك المشاكل العملية التى حفزت مناقشات هامة إلى حد ما.

(أ) قاعدة الذهب: إن الأدب الغزير حول الاتجاه الذى ساد فى السياسة النقدية خلال الفترة محل الدرس، والمتمثل بتواصل الأخذ قاعدة الذهب أو تبنيها، يستحق تحليلاً أكثر دقة مما نستطيع تقديمه. فقد كان هناك فى كل البلدان، بين مَنْ ناقشوا وقائع actualities السياسة النقدية الوطنية بروح عملية، 'أنصار' مخلصون كثر لهذه القاعدة. وكان بين هؤلاء، على عادة كل مجموعة فى كل مناقشة عملية، متعصبون ضيقو-أفق ليس لهم أى أثر علمى، ولكن مجموعتهم كانت محترمة فى مستوياتها العليا. سوف أشير، على سبيل المثال، إلى بامبِرغر وغيفن ودى بار، رغم أن هناك "دزينة: دستة من أمثال هؤلاء الثلاثة من الكتّاب من شأنها أن تخدم غرضنا بصورة مماثلة[٧٠٢].

---

(٧٠٢) كان لودفيك بامبيرغر Ludwig Bamberger (١٨٢٣-١٨٩٩) ليبراليًا نظريًا نمطيًا من الطراز الألمانى- ثوريًا عام ١٨٤٨، وخصمًا عنيدًا للاشتراكية، والحماية، وحتى للضمان الاجتماعى فيما=

وبسبب الحكم السطحى الذى اعتاد بعضنا على تمريره بشأن الفكر النقدى فى تلك الفترة، فمن الضرورى أن نلاحظ، أولاً، إن وجهات نظر وتوصيات 'الأنصار' المخلصين كانت تتعرض للهجوم دون انقطاع- بحيث يتعذر أن يكون هناك شىء ما أبعد عن الحقيقة من الفكرة القائلة إن اقتصاديى تلك الفترة بشكل عام كانوا، كمجموعة، يولّهون البقرة الذهبية- وثانيًا، إن وجهات النظر هذه لم تتلقَ سوى دعم مشروط من لدن قادة الاقتصاد العلمى ممَن اهتموا بالحقل فعلاً. وكما سنرى، فلا يمكن تسمية جيفونس، أو فالراس، أو مارشال، أو فيكسل، أو فيزر، أو فيشر، كأنصار نظريين أو عمليين، دون تحفظ، للنظام المعدنى الأحادى القائم على الذهب. وفيما بعد، علاوة على ذلك، فإن الكساد الذى حدث فى الثمانينيات والتسعينيات أثار مسألة مسئولية الذهب أما عن هبوط الأسعار أو التقلبات الدورية فى الأسعار. وقد أثار ظهور قاعدة الصرف بالذهب gold-exchange standard السؤال المتعلق بمزايا التداول الفعلى للذهب، الذى كان ريكاردو من قبل، كما نعلم، قد أجاب عليه إجابة سلبية(٧٠٣).

=بعد ذلك العام. وكعضو فى الرايخشتاغ، فرض بامبيرغر نفسه كمرجع له بشأن النقود وكان هدفه هو جعل ألمانيا تأخذ بقاعدة الذهب وإبقائها هناك. وكان بامبيرغر يعادى نظام المعدنين بقوة (انظر القسم الفرعى ب) وأجهز على حجة هذا النظام بالإشارة إلى ما تخفيه هذه الحجة من مصالح فى الفضة. ولكن المهمة الخاصة التى سعى بامبيرغر بشكل مثابر إلى تحقيقها والظروف التاريخية الخاصة التى فى إطارها طرحت تلك المهمة نفسها أمامه ينبغى أخذهما بنظر الاعتبار قبل أن ندين وجهات نظره من ناحية عدم كفايتها النظرية. وقد نشر ك. هيلفيرخ K. Helfferich الأهم من خطبه ومقالاته العام ١٩٠٠ (Ausgewahlte Reden und Aufsatze uber Geld- und Bankwesen).

السير روبرت غيفن Robert Giffen (١٨٣٧-١٩١٠)، صحفى اقتصادى وموظف حكومى، يعود إلى فئة الاقتصاديين الجديرين بالتقدير وحتى البارزين ممن ليس بوسع هذا الكتاب إنصافهم. ويشكل عمله: Progress of the Working Classes in the Last Half Century (1884) وعمله: Growth of Capital (1889) معلَمين فى تاريخ الإحصاء الاقتصادى. وينبغى علينا، هنا، أن نشير إلى دفاعه الباسل عن قاعدة الذهب (Case against Bimetallism, 1892 ; Evidence before the Royal Commission on Gold and Silver, 1886-8) ومقته الشديد: للأنظمة النقدية الوهمية Fancy Monetary Standards (أى غير الذهبية).

كان ف. ى. دى بار F. E. de Parieu (١٨١٥-١٨٩٣) أهم هؤلاء الكتّاب الثلاثة إلى حد بعيد. كان دى بار فردًا عاديًا- نصف سياسى، نصف موظف حكومى -وقد تخصصَ فى حقول فرض الضرائب (ضريبة الدخل وما يرتبط بها من قضايا) والسياسة النقدية. وبدءًا من العام ١٨٥٧، إذ أدرك الاندفاع الحتمى للأشياء، فقد دافع دى بار عن قاعدة الذهب - ولكن مع مراعاة ملائمة لمشاكل الفضة الفرنسية - والتعاون النقدى الدولى (انظر القسم الفرعى ج، أدناه). أما عمله حول النقود، فيرد فى تقاريره المختلفة. وسبق أن أشرنا إلى عمله حول المالية العامة. [اعتزم ج. شومبيتر أن يفعل ذلك فى القسم السادس، غير المكتمل، من الفصل السادس، ولكنه لم يفعل.]

(٧٠٣) تعود فكرة قاعدة الصرف بالذهب إلى أحد المهنيين أساسًا. ولم يكن للتحليل العلمى سوى شأن=

(ب) نظام المعدنين: كان نظام المعدنين أخصب المصادر للمناقشة 'العملية' طوال الفترة. يتضمن الأدب الشعبي والسياسي لأنصار الفضة- إنصاف الفضة؛ عملة الأجداد؛ إن البشرية لن تُصلبَ على صليب ذهبي- حججًا كثيرة تواصلتْ على مستوى أوطأ بكثير من أي شيء يمكن العثور عليه لدى أنصار الذهب. وبشكل خاص، فقد ابتلى ذلك الأدب بأعمال ذات طبيعة شبه-مَرَضية لأن نظام المعدنين كان في مقدمة مصادر الأوهام النقدية في ذلك الوقت. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن حجة نظام المعدنين، في مستواها الأرفع، كانت هي أفضل ما في المناقشة حقًا، حتى بمعزل عن الدعم الذي قدمه عدد من الكتاب البارزين لنظام المعدنين[٧٠٤]- وهي حقيقة تميل إلى طمسها تلك الأعمال شبه المرَضية وكذلك انتصار مجموعة أنصار نظام الذهب.

(ج) التعاون النقدي الدولي: إن الاتحادات والاتفاقات النقدية العالمية مثل الاتحاد اللاتيني، الاتحاد الاسكندنافي، الاتحاد الألماني(قبل تكوين الإمبراطورية) قد أوحتْ بصورة طبيعية بمخططات أكثر شمولية. وبمبادرة من فرنسا، انعقد في باريس عام ١٨٦٧ مؤتمر نقدي عالمي نجح إلى حد مدهش، بقيادة دي بار de Parieu، في البقاء بعيدًا عن وكر أنصار نظام المعدنين وقام بدرس مسألة سك الذهب على مستوى عالمي موحد وتبني ما كان، إلى حد بعيد، أكثر المقترحات جرأة منذ أيما وقت مضى لتكوين اتحاد نقدي عالمي. ولكن ضغط الولايات المتحدة

=ضئيل بهذا 'الاكتشاف'، إنْ كان له أصلاً. ومع ذلك، فثمة عدد من التفسيرات المهمة لقاعدة الصرف قدمّها الاقتصاديون العلميون نكتفي منها بما يلي، L. von Mises, 'The Foreign-exchange Policy of the Austro-Hungarian Bank,' Economic Journal, June 1900 ; J. M. Keynes, Indian Currency and Finance (1913) ; Fritz Machlup, Die Goldkernwahring (1925) ; C. A. Conant, 'The Gold-Exchange Standard,' Economic Journal, June 1909؛ وعدد من المقالات والتقارير الهامة قدمّها إي. دبليو. كيمرر E. W. Kemmerer: انظر، مثلاً، تحليله لحالة مستوطنات ستراتس في مجلة: Political Sciences Quarterly, xix and xxi (December 1904 and December 1906).

(٧٠٤) ومع ذلك، فمن المستحيل اختيار أمثلة من ذلك السيل من المنشورات. وبدلاً من ذلك، سوف أذكر عملين لهما مكانة علمية لا يرقى إليها شك ويصلحان كمدخل إلى الأدب المتداول أيضًا: J. S. Nicholson, Treatise on Money and Essays and Monetary Problems (1888), and F. A. Walker, International Bimetallism (1896). كانت هناك جمعية لأنصار نظام المعدنين نوصي القراء الذين يرغبون بمتابعة الموضوع أكثر الإطلاع على منشوراتها. كما يمكن العثور على مادة إضافية في التقارير والكتابات الأخرى ل س. دانه هورتون S. Dana Horton الذي يأتي بعد ووكر، المدافع الأمريكي البارز عن نظام المعدنين العالمي. أما العمل التحليلي البحت، البارز، فهو عمل فالراس: (Elements, leçons 31 and32).

فى المــؤتمرات اللاحقـــة، ١٨٧٨، ١٨٨١ و١٨٩٢ أدى إلـــى حَـــرف المناقشـــة والمقترحات باتجاه نظام المعدنين، قاتلاً بذلك الفكرة الأصلية[٧٠٥]. ومع ذلك، وفى مؤتمر عام ١٨٩٢، قدّم الاقتصادى الألمانى يوليوس وولـــف Julius Wolf فكـــرة جديدة مفادها إيداع احتياطى عالمى من الذهب فى بلد محايد وأن يجـــرى إصـــدار البنكنوتات العالمية على أساس هذا الاحتياطى- وهى الفكرة التى حققَها جزئيًا فيما بعد، ولو فى شكل آخر مختلف كليًا، الصندوق الدولى المعروف بمـــؤتمر بـــريتن وودز Bretton Woods.

(د) سياسات الاستقرار والإدارة النقدية إن الفتنة الرئيســـية لحجـــة نظـــام المعدنين، على الأقل بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم مصلحة مباشرة بإنتاج الفضـــة، تتمثل طبعًا بالآفاق التى أتاحها هذا النظام بسبب الأسعار المرتفعة. ومع ذلك، ومن الناحية الرسمية، فقد فضّلَ أنصار نظام المعدنين التحدث عن العمل على اســـتقرار مستوى السعر stabilizing the price level. ولكن كانت هناك مخططـــات أخـــرى لسياسات الاستقرار stabilization، لا ترتبط بالفضة، كالمخططات الساعية لإبعـــاد الذهب عن التداول كليًا واستعمال نقود ورقية. ومع أن مستوى السعر، خلال ثلاث عقود من تدنى الأسعار، يمثل أساسًا ما عملَ الناس على استقراره (وكما هو الحال دائمًا، فثمة خلط، مقصود أو غير مقصود، بين هذا وبين هدف إبقاء أسعار فرديـــة معينة مرتفعةً. وبخاصة أسعار المنتجات الزراعية)، بيد أن وجود أهداف أوسع لم يكن غائبًا قط. فحتى مجرد هدف استقرار الأسعار يفتـــرض الاهتمـــام باســـتقرار الوضع الاقتصادى للبلد المعنى- بوصفه الدافع الرئيسى الاقتصادى البحـــت لـــه. وإضافة إلى ذلك، وبخاصة بالارتباط مع المناقشات حول قاعدة الصرف بالـــذهب، كان هناك حديث واسع عن استقرار المعدلات النقدية للفائدة money rates[٧٠٦].

---

(٧٠٥) حول هذه المؤتمرات، التى تتضمن تقاريرها مساهمات كثيرة لها قيمـــة تحليليـــة، انظـــر: H. B. Russel, International Monetary Conferences (1898).

(٧٠٦) إن "كوميديا الأخطاء"، الموجود فى كل مناقشة بشأن السياسة الاقتصادية تقريبًا، يمكـــن توضـــيحه بصورة مفيدة من خلال مثال واحد يخص ذلك النطاق من المشاكل. فحينمـــا تبنـــت النمســـا، فـــى التسعينات، قاعدة الصرف بالذهب، ذهب السياسيون والصحافة إلى أن أحد مزايا هذا الترتيـــب هـــو ضمان أسعار فائدة أقل مما يمكن أن تكون عليه فى حالة عملة ذهبية متطـــورة fullfledged gold currency. ومن السهل بالتأكيد فصل الحقيقة عن الزيف فى هذا القول. إن مصرفًا مركزيًا يريد أن يُبقى أسعار الصرف ضمن نقاط الذهب ينبغى عليه، فى المدى-الطويل، أن يفعل كـــل مـــا يفعلـــه مصرف مركزى فى ظل قاعدة الذهب المتطورة ويمتنع عما يجب أن لا يفعلـــه مصـــرف كهـــذا. وعليه، فإن أسعار الفائدة، فى سوق للنقود يعمل فى ظل قاعدة الصرف بالذهب، لا يمكن عادة أن=

وهذا كله كان يعنى الحديث عن فكرة الإدارة النقدية من هذا النوع أو ذاك. فنظام المعدنين، مثلاً، يعنى الإدارة كلما كان من الضرورى، لكـــى يعمـــل هـــذا النظام، تنظيم سعر الفضة- أى تثبيت هذا السعر عن طريق شراء الفضـــة بغيـــة منعها من إقصاء الذهب عن التداول- ذلك لأن النظام النقدى فى هذه الحالة يكـــف عن العمل بصورة تلقائية. كما أن كل المخططات التى ذهبت أبعد من هذا تضمنت المزيد من الإدارة، طبعًا. وكمثال، أشير إلى مقترح استحق بعض الدعم: مقتـــرح تكوين عملة ورقية غير قابلة للتحويل يتولاها قسم حكومى معـــين يقـــوم بشـــراء السندات الحكومية مقابل هذه العملة- لزيادة السيولة- كلما هبطَ مســـتوى الســـعر، ويبيع هذا القسمُ السنداتَ الحكومية - لتخفيض السيولة - مقابل هذه العملة كلما زاد مستوى السعر. يمكن اعتبار هذا المقترح أحد بشائر عمليات السوق المفتوحة لنظام الاحتياطى الفدرالى. ولكن فكرة عمليات السوق المفتوحة كانت مألوفة فى أشـــكال أخرى أيضًا. ذلك لأن الإدارة النقدية لم تقتصر على إدارة العملة. فقد امتدت إلـــى إدارة الصرف الأجنبى، وبدرجة أهم، إدارة الائتمان المصرفى[٧٠٧]. كما أن الإدارة النقدية لم تبقَ فى عالم 'الخطط'. إذ مارستها بصورة متزايـــدة كـــلُ المصـــارف المركزية الكبيرة[٧٠٨]. وليس صحيحًا أن الإدارة النقدية من هذا النـــوع والأنـــواع الأخرى لم يكن لها من غرض سوى حماية رصيد بلد ما من الذهب. فقد مورست هذه الإدارة لأغراض العلاج. لقد اختلفت هذه الأغراض عن أغراضنا فى الوقـــت الحاضر وإن التشغيل الكامل لم يشكل الهدف المهيمن. ولكن من المضلل أن يُبـــالغ

=تكون أقل مما يمكن أن تكون عليه فى سوق للنقود يعمل فى ظل قاعدة ذهب متطـــورة. ولكـــن، أولاً، إن الكمية الكلية من الذهب الضرورى للشروع بنظام قاعدة الصرف بالذهب تقل عن الكميـــة الكلية من الذهب الضرورى للشروع بنظام ينطوى على تداول فعلى للذهب. وعليه، فـــإن أســـعار الفائدة النقدية فى البداية ليس من الضرورى إبقاؤها عند مستوى عالٍ لوقت طويل فى الحالة الأولى بالمقارنة مع ضرورة ذلك فى الحالة الثانية. ثانيًا، مع سيطرة المصرف المركزى على كل خـــزين الذهب النقدى فى بلد ما، فإن تجنب ضرورة تغيير سعر المصرف bank rate عند المرور بمراحل صعبة أسهل فى الحالة الأولى مما فى الحالة الثانية. ومع ذلك، فإن السياسيين والصـــحافة اليومية زعموا أن أسعار الفائدة ستكون فى ظل قاعدة الصرف بالذهب أقل مما يمكن أن تكون عليه فى ظل قاعدة ذهبٍ متطورة. وحينما تحمسَ الاقتصاديون المهنيون لدحض هذه الفرضية الخاطئـــة، فـــإنهم فشلوا عادة بالتسليم بالفرضيتين الصحيحتين بحيث، وكما يحدث كثيرًا فى حقلنـــا، إن كـــلا طرفـــى السجال كانا، من حيث النتيجة، على صواب وخطأ فى الوقت نفسه.

(٧٠٧) وهكذا، فإن قضية السيطرة على الائتمان مقابل السيطرة على النقود، التى امتدت إلى عهود حديثـــة جدا، كانت قد نوقشت فى عهود سابقة.

(٧٠٨) بالنسبة لإنجلترا بشـــكل خـــاص، انظـــر: W. T. C. King, History of the London Discount Market (1936).

فى التشديد على الأهمية التى مُنحت حينذاك لأداء لعبة قاعدة الذهب لذاتها مثلما إن من المضلل أن يجرى الحديث عن الأنظمة النقدية قبل عام ١٩١٤ 'كأنظمة تلقائية'[٧٠٩]. وما لم يتم فهم هذا بصورة صحيحة، فمن المستحيل تقدير تطورات المذهب فى ذلك العهد سواء بحد ذاتها أو فى علاقتها بالفكر فى وقتنا الحاضر.

وفيما عدا ذلك، ينبغى أن نكتفى بملاحظة بعض الأعمال التى كتبها القادة العلميون فى حقل 'الإصلاح النقدى'. فقد صاغ جيفونس خلاصة ما بدا له 'نظام أمثل للعملة'[٧١٠]، يكف فيه الذهب، رغم أنه يبقى كوسيلة للمبادلة وأساس عام للقيمة، أن يكون مقياسًا للمدفوعات المؤجلة، 'لمبالغ الديون، مع أنها، معبرًا عنها بالذهب، تتغير بصورة عكسية كلما تغيرت قيمة الذهب من خلال سلع أخرى'. وقد أحيى هذا 'خطة المقياس-المجدول' tabular-standard plan التى وضعها لو Lowe (انظر، الجزء الثالث، الفصل السابع، القسم الثالث) ويشكل أيضًا النقطة الأساسية فى مقترحات مارشال[٧١١]. ومع ذلك، تتضمن المقترحات الأخيرة فكرة جديدة. فبتبنى مارشال لخطة ريكاردو: ingot plan، فإنه رأى وجوب أن تتألف هذه المسكوكات ingots من الذهب والفضة معًا وأن سبائك فضية من وزن معين يجب

---

(٧٠٩) بدت هذه الأغراض أكثر تلقائية مما كانت عليه لأن أداءها كان سلسًا. وعلاوة على ذلك، فحينما يبدو مصرف إنجلترا وكأنه قد تفاعل (إحصائيًا)، عبر سياسة الخصم، مع التدفق الداخلى أو الخارجى للذهب بشكل رئيسى، فينبغى عدم نسيان، فى ظل الظروف التى سادت حتى عام ١٩٠٠ تقريبًا، إن التفاعل مع تدفق الذهب داخليًا وخارجيًا كان يتضمن جوهريًا نفس السلوك كما لو أن المصرف سيتفاعل مع وضع نشاط-الأعمال المحلى، فى تسع من أصل عشر حالات. وحينما كشف هذا عن أن يكون كذلك، فإن المصارف المركزية كانت تلجأ بصورة متزايدة إلى 'الإجراءات الذهبية' gold devices، أى أنها كانت تهجر بشكل متزايد لعبة قاعدة الذهب الأصولية.

(٧١٠) كتب هذا العمل العام ١٨٧٥ ولكنه نشر لأول مرة فى عمله المهم: Investigations in Currency and Finance الذى نشرته، بعد وفاة جيفونس، السيدة جيفونس والبروفيسور فوكسويل Foxwell العام ١٨٨٤. ونلفت النظر إلى مقدمة فوكسويل.

(٧١١) لتوفير المجال، سأهمل الجوانب الأخرى من مخطط جيفونس التى تصب فى اتجاه نقود دولية ونظام مقاصة يقوم على الذهب. أما مآثر مارشال، فقد أبصرت النور، فى دور 'ساحر-عملة هاوى' (كما صاغها هو)، فى مقالة قدمها فى مؤتمر التعويض الصناعى العام ١٨٨٥ وهى تحمل عنوانا مهمًا: How far do remediable causes influence prejudicially (a) the continuity of employment, (b) the rates of wages ? {إلى أى حد تؤثر بصورة ضارة القضايا القابلة للعلاج على (أ) استمرار التشغيل، (ب) معدلات الأجور؟} (انظر مذكرات كينز حول سيرة مارشال:Essays in Biography, p. 204)؛ وفى شهادته أمام اللجنة الملكية حول كساد التجارة والصناعة (١٨٨٦)، وأمام لجنة الذهب والفضة (١٨٨٧-١٨٨٨) وأمام لجنة العملة الهندية (١٨٩٩)، التى نشرت فى Official Papers (1926)؛ وفى مقالته: 'Remedies for Fluctuations of General Prices' (Contemporary Review, March 1887). انظر أيضا: F. Y. Edgeworth, 'Thoughts on Monetary Reform,' Economic Journal, September 1895.

'ربطها' قانونيًا بسبائك ذهبية من وزن معين بحيث تشكل الوحدة النقدية حقًا معينًا على كميات من الذهب والفضة بنسبة ثابتة (Symmetallism). أما مقترح ارفنج فيشر[٧١٢]: الدولار المعوّض Compensated Dollar، فقد ربطَ تبنى قاعدة الصرف بالذهب بخطة لتغيير محتوى الوحدة النقدية من الذهب وفقًا للتغيرات فى رقم قياسى رسمي للأسعار بحيث إن الدولار يجب أن يمثل كمية ثابتة من القوة الشرائية بدلاً من كمية ثابتة من الذهب. أخيرًا، دافع فالراس عن خطة ترتبط بالممارسة الجارية فى فرنسا بطريقة أصيلة بقدر ما كانت خطة بسيطة. فالذهب كان يجب أن يبقى المعدن النقدى الأساسى وينبغى سكه للحساب الخاص دون حد. أما الفضة، فكان يجب أن تقدم المادة للعملات المساعدة (billon) التى كان يتوجب عليها ليس فقط تجهيز قطع النقود الصغيرة (billon divisionnaire) بل أيضًا تجهيز نوع من النقود القانونية الحكومية لاستعمالها لغرض السيطرة على مستوى السعر (billon regateur): إذ كان يتوجب على الحكومة زيادتها حينما تهبط الأسعار وتقليص إصدارها عند ارتفاع الأسعار. إن الصدى الحديث لهذا المقترح لا يحتاج إلى تشديد. وقد أضاف فالراس مقترحًا آخر يجعل منه أحد رواد مشروع 'الاحتياطى بنسبة ١٠٠ %' الذى طُرح فى وقتنا الحاضر. إذ أدرك فالراس، ولو فى حالة البنكنوتات فقط، حقيقة إن المصارف تخلق وسائل دفع أو، كما صاغها هو، إن المصارف تستطيع إقراض المنظّمين دون أن تقترض نفس المبلغ من الرأسماليين (المدخرين). ولكنه لم يستحسن المقترح. فقد اقترح استعمال فائض الفضة لسك عملات فضية إضافية بمبلغ البنكنوتات المعلّقة outstanding banknotes – ناقصًا كمية الرصيد من النقود القانونية التى تحتفظ بها المصارف المصدرِة– ولكبح الأخيرة[٧١٣].

ولسنا هنا بصدد مناقشة حسنات وعيوب هذه الخطط. فقد أشرنا إليها لسببين: أولاً، لأنها تبين كيف أن الاعتقاد القائل إن القادة العلميين لم يهتموا بمشاكل الإصلاح النقدى حتى يومنا هذا هو اعتقاد لا يقوم على أساس قط؛ ثانيًا، لأن هذه الخطط كانت تقوم على أساس العمل التحليلى، الذى ينبغى تقدير أهميته الكبيرة بمعزل تمامًا عما إذا كنا نحب هذه الخطط ذاتها أم لا.

---

(٧١٢) انظر: Irving Fisher, assisted by Harry G. Brown, The Purchasing Power of Money (1st ed., 1911)

(٧١٣) Etudes d'economie politique appliquee, ı and v.

تمثل قصة العمل التحليلى البحت فى هذه الفترة- الذى سنقتصر عليه حصرًا تقريبًا بدءًا من الآن- قصة تقدم ظافر[٧١٤]. فمع أن القادة شاركوا بحماس- كما رأينا توًا- فى المناقشات حول المشاكل العملية في وقتهم، بيد أن عملهم كان أقل تأثرًا بهذا الدافع من عمل سلفهم: فقد انطلق التحليل وفقًا لزخمه الذاتى أكثر من السابق، إذا صح التعبير، وأن الجذور العلمية البحتة للأفكار- للتغير فى المذاهب الذى لا يشكل مجرد رد فعل للوقائع المتغيرة والأمزجة السياسية المتغيرة- تبدو واضحة أكثر مما كان عليه الحال فى الفترة السابقة. وأن الطرق والنتائج القيمّة هنا، أكثر مما فى الحقول الأخرى من علم الاقتصاد، قد تطورت انطلاقًا من رصيد المعرفة القائم مسبقًا: ففى 'النظرية العامة'، إذا اخترنا أن نعبّر هكذا، يمكن أن نتحدث عن ثورة؛ أما فى النظرية النقدية، فلم يكن هناك سوى تطور قوى. إذ لم يحدث أى تغيير كبير break في العمل الذى وضعه ج. س. ميل بشكل نظامى تمامًا. ومع ذلك، فقد تم بالفعل غزو معظم الأرضية التى تقف عليها بنية التحليل النقدى اليوم.

إن الصورة العامة، التى أحاول تقديمها، تعترضها إلاّ فى حالات نادرة، استحالة وضع تقرير عن العمل الوقائعى فى تلك الفترة، بحيث يكون، على الأقل، على نفس قدر أهمية 'النظريات' بالنسبة لأغراضنا. ولكن كل ما يكن عمله فى خلاصة كهذه هو أن نشير إلى أنواع من هذا العمل وأن نعطى مثالاً أو مثالين عن كل نوع. هناك، أولاً، تقارير رسمية ممتازة حقًا: فإضافة إلى التقارير الإنجليزية التى تأتى فى الصدارة كما هى العادة، سأشير ثانيةً إلى تلك المؤتمرات النقدية العالمية وإلى اللجنة النقدية الوطنية الأمريكية (١٩١١-١٩١٢). ثانيًا، ثمة تواريخ

(٧١٤) تكفينا أربعة أمثلة: عمل البروفيسور مارغيت Marget (Theory of Prices, 1934-42) الذى يشكل أفضل دليل إلى تاريخ التحليل النقدى خلال الفترة، رغم أنه لم يُكتب من الزاوية التاريخية أساسًا؛ كما ينبغى أن نشير، ثانيةً، إلى عمل البروفيسور رست Rist: History of Monetary and Credit Theory (English trans., 1940)؛ كما يقدم عمل البروفيسور هاوارد اليس Howard Ellis: Germany Monetary Theory, 1905-1933 (سوية مع المراجع المقتطف منها هناك أو المذكورة فى ثبت الإحالة) معالجة وافية بالعمل المتحقق فى حقله؛ كما أن عمل ف. ف.فاغنر V. F. Wagner: Geschichte der Kredittheorien (1937) يكمّل عمل البروفيسور رست بصورة مفيدة.

حول العملات والصيرفة – مثل عمل دبليو. أ. شــاو W. A. Shaw: History of Currency, 1252-1894 (1895) أو عمــل دبليــو. غ. ســامنر W. G. Sumner الكلاسيكي: A History of American Currency (1874). ثالثًا، قدمت الفترة ذخيرة من المواد ما تزال تحتفظ بأهميتها – حيث يشكل عمــل أدولــف ســوتبر Adolf Soetbeer (١٨١٤-١٨٩٢): Materialien zur Erlauterung der wirtscaflichen Edelmetall-verhaltnisse (١٨٨٥؛ الترجمة الإنجليزية من الطبعة الثانية، ١٨٧٧، التي يتضمن الجزء السابع منها: جداول الأسعار التي يشتهر بها) المثــال البــارز على هذا النوع من العمل الوقائعي. النوع الرابع يمثله العمل الإحصائي للســير ر. ه. انغلز بالغراف R. H. Inglis Palgrave حول المصارف المركزيــة، وبخاصــة مصرف إنجلترا (الذي يجري تلخيص معظمه فــي عملــه: Bank Rate and the Money Market, 1903 الذي يمثل تحفة فنية تجعل الأرقام تتكلم: من الصعب جــدا صياغة استنتاجات محددة، ولكن مَنْ يقرأ هذا العمــل صــفحةً صــفحةً يكتشــف موضوعه بغتةً. خامسًا، ينبغي أن نشير إلى تسلل الطرق الإحصائية الحديثة إلــى هذا الحقل– والمثال الأقدم المعروف لدي هو عمل ج. ب. نــورتن J. P. Norton: Statistical Studies in the New York Money Market (1902).

فلماذا، إذن، يُشار أحيانًا باستخفاف إلى عمل تلك الفترة وأن كثيــرين منــا يضع مسافة غير واقعية قط بينه وبين عملنا في وقتنا الحاضر؟ أحد الأجوبة يتمثل في إن نوعية الجهد المبذول لتطوير evolutionary quality تلك الطــرق والنتــائج الجديدة يبدو وكأنه مجرد صياغات جديدة للمادة القديمة. ولكن ثمة إجابة أخــرى، إجابة تثير اهتمام مَنْ يدرس آليات 'التقدم' العلمي. إذ فشلت تلك الفترة في تطــوير وأنظَمة systematize فتوحاتها بشكلٍ ما يضعها في متناول كل الاقتصاديين بشــكل جاهز، سويةً مع كل المضامين والتطبيقات التي صُيغت وتجلت بصور ملائمة على طبق كبير من فضة. ولذلك، لم تتغلغل هذه الفتوحات في التيــار العــام لــلأدب، وبخاصة في المراجع المدرسية، بحيث إن النقد الذي يحط من مكانتها، رغــم أنــه يستثير الازدراء ذاته لدى علماء كالبروفيسور مارغيت Marget، كان في وضــع يسمح بتعزيز نفسه بمقتطفات من التيار العام– بل ومن كتب معروفــة، وناجحــة، وممتازة(بطريقتها هي) كعمــل كــارل هيلفــريش Karl Helfferich: Das Geld (1903)، أو كتاب ج. ل. لوالن J. L. Laughlin: Principles of Money (1903)، أو

عمل هوراس وايت Popular Money and Banking (1904 :Horace White)، أو كتاب ديفيد كنلى Money (1904) :David Kinley، أو عمل الفريد دى فوفل Alfred La Monnaie (1907 :de Foville). بل إن عمل أدولف فاغنر Adolf Wagner: Sozialokonomische Theorie des Geldes (1909) الذى يحلق عاليًا ويتضمن عدة نقاط أصيلة، ليس فى حال أفضل كثيرًا، وإن عمل كارل نيس Karl Knies: Geld und Kredit (1873-9) لم يضف سوى القليل إلى الموضوعات التى يشملها عنوانه، رغم أهميته من نواحٍ أخرى.

ومع ذلك، وللإنصاف، ينبغى علينا بالتأكيد أن نشير، على الأقل، إلى تلك المراجع المدرسية التى تبرز من بين بقية المراجع لهذا السبب أو ذاك: عمل جيفونس: Money and the Mechanism of Exchange (1875) الذى صدرَ فى عدة طبعات– وهو عمل جذاب تتزين فيه أحيانا عناصر مبتذلة إلى حد ما من خلال لفتات أصيلة؛ عمل ج. شيلد نيكولسون J. Shield Nicholson: Treatise on Money and Essays on Monetary Problems (1888)– وهو عمل لم ينل قط التقدير الذى يستحقه؛ كتاب ف. ووكر F. Walker المدرسى الشهير: Money (1878) الذى قد يمثل أفضل وسيلة للتعرف على المذهب القائم فى تلك الفترة فى أفضل أحواله؛ عمل تيوليو مارتيلو Tullio Martello: La Moneta (1883) الذى لا تقلل من قيمته إلاّ قليلاً بعض الأوهام الليبرالية حول حرية السك؛ عمل أ. ميسداغليا A. Messadaglia: La Moneta... (1882-3)– وهو أحد أفضل أعمال الأدب العلمى حول النقود التى سبقت أعمال فالراس–مارشال–فيكسل–فيشر. وإضافة إلى ذلك، تنبغى الإشارة إلى الأجزاء، أو الكتب، أو الفصول، التى تُعنى بالنقود، من الأبحاث العامة – كأبحاث بيرسون أو ديفزيا أو كولسون[٧١٥] ولكن يجب علينا أن نقتصر على الكتاب الثالث من عمل كاسل Cassel: Theoretische Sozialokonomie (1918, 4th ed., rev. 1927 ; English trans., 1927, new ed. 1932)). إن هذا العمل يستحق أن يتم تمييزه لأنه يطرح، بوضوح لا يترك مجالاً للشك، مثالاً حول وجهة النظر القائلة إن المنطق الأساسى للعملية الاقتصادية مستقل كليًا عن الظاهرة النقدية التى تتمثل نظريتها أساسًا فى نظرية مستوى السعر فحسب– التى وفقًا لها، تتحول الأسعار النسبية (نسب التبادل)، إلى أسعار نقدية مطلقة وفق خطوط

---

(٧١٥) حول بيرسون Pierson، ديفزيا Divisia، وكولسون Colson، انظر الفصل الخامس، أعلاه.

النظرية الكمية – مما يجعلها حقًا وليس ظاهرًا فقط خارج كيان النظرية الاقتصادية العامة. ومن هذه الناحية، فقد فات كليًا على كاسل أن يفهم أهمية رسالة فالراس التى تتبّعها هو بدقة من نواح أخرى. ولكن إذا أخذنا هذه المعالجة كمثال على وجهة نظر حول الموضوع تم نبذها كليًا، فينبغى علينا أن نضيف أن كاسل يمثل وجهة النظر هذه أحسن تمثيل وبالتالى فإن معالجته تحتفظ بأهميتها. كما أن هذه الأهمية ليست تاريخية فقط. إذ يمكننا أن نستعمل كاسل كلما شئنا أن نعرف ما يعنيه حقًا تقدمنا نحن.

إن وصفًا موجزًا لطبيعة ومصير الأعمال التحليلية الرئيسية فى الفترة سيوضح هذه الحالة المتناقضة للأشياء.

(أ) فالراس أولاً، كان عمل فالراس أكبر تلك الأعمال إلى حد بعيد[٧١٦]. وبنفس المعنى الذى يصح فيه القول إن فالراس قد خلق الستاتيكا الاقتصادية، النظرية الحديثة للتوازن الاقتصادى، فمن الصحيح أن نقول إنه خلق النظرية الحديثة للنقود. وفى الواقع، لا تشكل نظريته للنقود والائتمان سوى جزء من نظريته العامة للتوازن الاقتصادى. ولذلك، فقد حقق فالراس، إلى حد بعيد، الأمنية الكبرى التى جرى التشديد عليها فى السنين العشرين الأخيرة، أى ضرورة دمج تحليل النقود بنظام النظرية العامة بدلاً من تطويره بشكل مستقل ومن ثم لصقه بها. وبقدر تعلق الأمر بالستاتيكا النقدية، فإن كل الفرضيات المطورّة حول النقود والعمليات النقدية ترد أما فى نظامه أو يمكن اشتقاقها منه بواسطة فرضيات إضافية. وهكذا، وكما أوضح لانجه[٧١٧]، فإن تحليل كينز، الوارد فى عمله General Theory (وليس فى عمله Treatise الصادر العام ١٩٣٠) لا يمثل سوى حالة خاصة من النظرية العامة حقًا لفالراس. ولكن فالراس، كما رأينا، لم يصل إلى تحليله الخاص به حتى العشرينيات. فالتأثير الذى أحدثه خلال الفترة محل

---

(٧١٦) لا نجد نظرية فالراس البحتة حول النقود وهى مطورّة تطويرًا كاملاً إلاّ فى الطبعة الرابعة من عمله: Elements d'economie politique pure (1900). لقد استغرق تقدمه البطيء نحو هذه القطعة الأكثر أهمية من التحليل النقدى الفترة ١٨٧٦-١٨٩٩ حيث تجلت نقطة البداية والخطى الفردية فى الطبعات الثلاثة الأولى وفى عدد من المذكرات حول المشاكل التطبيقية التى تحولت أخيرًا إلى عمله: Etude d'economie politique appliquee (انظر الفصل السابع، القسم ٧ه، أعلاه).

(٧١٧) انظر: O. Lange, 'The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume' Economica, February 1938.

الدرس تم عبر فيكسل وبانتليونى بشكل رئيسى. ولم يقدِّر حتى هذا الكاتبان أهمية عمله عن النقود بصورة كاملة. بل إن خلفه المباشر: باريتو، لم يبصر تلك الأهمية قط وأنكفئ أكثر مما تَقدمَ فى هذا الحقل المحدد. وقد عثر فالراس على اثنين من الأتباع الممتازين. بيد أنهما لم يكونوا معروفين قط تقريبًا: أوبيتت وشليسنغر[٧١٨].

وبقدر تعلق الأمر بالفترة محل الدرس، فإن نظرية النقود لدى فالراس ليس لها وجود بالنسبة للغالبية العظمى من الاقتصاديين. ومع ذلك، أنتهز الفرصة للإشارة إلى العمل الأصيل لديل فكيو، الذى انطلق، من أسس فالراس جزئيًا، فى السنوات الأخيرة من تلك الفترة[٧١٩].

وقد يكون من الملائم أن نشير هنا إلى كيان آخر من العمل حول النقود يرتبط بعمل فالراس وهو عمل ارفنج فيشر. لقد جاء معظم هذا العمل متأخرًا جدا بحيث لم يُحدث تأثيره فى حدود هذه الفترة. وحينما ظهر بالفعل، كان الاهتمام المهنى منصبًا على كتاب واحد لفيشر: The Purchasing Power of Money (1911) الذى حجبَ نجاحه حقيقة أنه يقدمِ جانبًا واحدًا فقط– وهو ليس بالجانب الأهم– من النظرية النقدية لمؤلفه، كما تُفهم هذه العبارة فى وقتنا الحاضر. فمنذ نشر هذا الكتاب، جرتْ العادة على تصنيف فيشر كنصير لشكل جامد بشكل خاص من النظرية الكمية(انظر القسم الخامس، أدناه) وتم إهمال كل مساهماته الأخرى فى التحليل النقدى للعملية الاقتصادية ككل– التحليل النقدى بالمعنى الذى يمثل فيه عمل كينز: General Theory تحليلاً نقديًا. ويعود هذا الأمر، حينذاك والآن، إلى أن فيشر لم يسمِ هذه المساهمات تحليلاً نقديًا أو تحليل دخل بل اختار عناوين أخرى مثل نظرية الفائدة أو الازدهار والكساد. وبالنتيجة، فإن قُرَّاءه لم يحصلوا قط على تصور كامل عن عمله حول النقود، ولم يلاحظوا خط فالراس فيه بشكل خاص[٧٢٠].

---

(٧١٨) A. Aupetit. Essaai sur la theorie generale de la monaie (1901) ; Karl Schlesinger, (Theorie der geld und Kreditwirtschaft (1914). يشكل هذان الكتابان، وبخاصة الثانى، مثالين مدهشين على حقيقة أن العمل من الدرجة الأولى ليس شرطًا ضروريًا أو كافيًا للنجاح.

(٧١٩) شرع غوستاف ديل فكيو Gustav Del Vecchio، البروفيسور فى جامعة بولوغنه، بنشر سلسلة من المقالات العام ١٩٠٩. وقد تم تجميعها فى عمله (Grundlinien der Geld-theorie (1930)، وبشكل أكمل، فى عمله (Ricerche sopra la teoria generale della moneta (1932).

(٧٢٠) وعمليًا، فإن كل الكتب والمقالات الكثيرة للبروفيسور فيشر هى أعمال مهمة بالنسبة للعالِم الذى قد=

(ب) مارشال، يمثل عمل مارشال العمل العظيم الثانى فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر(٧٢١). وكما فعل فالراس، ولو بصراحة أقل، فقد أبصر مارشال المشكلة النقدية كجزء من التحليل العام للعملية الاقتصادية وكأحد الأبواب المؤدية لنظرية التشغيل. وعلى نحو أكثر وضوحًا من فالراس، ولو بتشديد أقل من فيكسل، فإن مارشال قد علّم أهمية التمييز بين سعر الفائدة 'الحقيقى' و'النقدى'، وأهمية الاعتناء بتفاصيل الآلية التى تؤثر فيها التغيرات فى كمية النقود على النظام الاقتصادى. وكانت هناك تلميحات كثيرة توحى بتطورات مستقبلية، مع أن بضعًا منها فقط سيجرى ذكرها فى هذا الفصل. وقد أمسك مارشال بكل العناصر اللازمة لخطوة حاسمة إلى أمام، مع أنه هو نفسه لم يُقدم على هذه الخطوة. وبخلاف فالراس، كان مارشال فى وضع قيادى فعال حقًا. فبدءًا من عام ١٨٨٥، كان يمكن لكل اقتصاديى العالم أن يصغوا إليه لو أنه خاطبهم. ولكنه تصدّق عليهم بتلميحات فقط من وجهات نظره حول المشاكل النقدية إلى أن نشر، فى شيخوخته، عمله: Money,Credit, and Commerce (1923) حينما لم يعد أى شىء فيه يبدو جديدًا. ولكن تلاميذه فى كمبريدج وأتباعه الآخرين قد أصغوا إليه بالفعل. ومن الضرورى، للإنصاف التاريخى، التشديد على أن هاوترى، ولافنغتون، وكينز، وبيجو، وروبرتسون، عند تطوير النظريات النقدية الإنجليزية

=يحاول يومًا ما القيام بمهمة تنسيقها. سأذكر هنا فقط أهم تلك الأعمال التى سبقت الإشارة إليها فى الفصل الخامس، القسم ٧ب، أعلاه: Appreciation and Interest (Publications of the American Economic Association, August 1896) ; The Purchasing Power of Money (with H. G. Brown, 1911 ; rev., 1913) ; The Money Illusion (1928) ; Booms and Depressions (1932)). ولكن عمله Rate of Interest (1907) الذى تطورَ كليًا إلى العمل Theory of Interest (1930)، المذكور سابقًا، ما تزال له أهمية أكثر بالنسبة للنظرية النقدية بمعناها فى وقتنا الحاضر. سوف تتم الإشارة، فيما بعد، إلى عمل فيشر عن الأرقام القياسية.

(٧٢١) سبق التقديم النهائى لمساهماته، التى سيتم ذكرها فى المتن بعد قليل، عدد من الرسائل، وبشكل خاص فى اللجان الرسمية للبحث، التى أعيد نشرها فى عمله Official Papers ويمكن تكملتها بعدد من الفقرات ترد فى مذكراته Memorials. ولكن عمله Principles أيضًا يتضمن عناصر مهمة ذات حصيلة جذابة. ويجد القارئ عرضًا بمعظم النقاط الجوهرية فى عمل كينز التذكارى (Essays on Biography, pp. 195-206)، ولكن من الضرورى التنبيه إلى أن هذا العمل التذكارى كان قد كتب من قبل نصير متحمس (حينذاك).وفى بعض النقاط، يتوجب بالتأكيد استبعاد الادعاءات الضخمة التى طرحها هذا النصير لصالح أصالة وأسبقية أستاذه. وفى ما عدا ذلك، فإن إشارة كينز إلى أن مارشال طوّر كل نظريته النقدية خلال السبعينيات ينبغى قبولها دون تحفظ- ولو دون غمط حقوق فالراس وفيكسل. ثمة ملاحظة أخرى لابد من الإشارة إليها: إن التحليل النقدى لمارشال، كما هو شأن تحليله الاقتصادى بشكل عام، ينطلق من ج. س. ميل بوضوح وينبغى اعتباره تطويرًا لتعاليم هذا الأخير.

الخاصة بوقتنا الحاضر، كانوا قد طوّروا تعاليم مارشال- ولو وفقًا لخطوط خاصة بهم.

ليس ضروريًا التعليق على أعمال هى الآن فى متناول كل باحث. فكل ما ينبغى توضيحه هو صلة هذه الأعمال بمارشال. قد لا يجوز تسمية البروفيسور ر. ج. هاوترى R. G. Hawtrey كتلميذ لمارشال بنفس المعنى الذى يصح فيه هذا المصطلح على آخرين. ولكن معظم الفرضيات التى تضفى طابعًا خاصًا على تعاليمه-الموجهَة، كما يعرف القارئ، نحو مشاكل الدورات التجارية بشكل رئيسى- يمكن ردها إلى مارشال (ورد بعضها إلى فيكسل). قد يجسد القول إن تحليل هاوترى هو تطوير أصيل، فى اتجاه محدد، لتحليل مارشال، أفضل طريقة لتمثيل علاقة هاوترى بمارشال.ومن بين كتبه الكثيرة، يكفى أن نشير إلى: Good and Bad Trade (1913), Currency and Credit (1st ed., 1919), The Art of Central Banking (1932), Capital and Employment (1937). أما أعمال فردريك لافتغنون Frederidk Lavington، فهى غير معروفة كما ينبغى: The English Capital Market (1921), and The Trade Cycle... (1922). وهما عملان مارشاليان بصورة مؤكدة. وكذلك هو شأن مقالة البروفيسور بيجو: 'The Value of Money,' in the Quarterly Journal of Economics, November 1917 التى تمثل مساهمته الرئيسية فى النظرية النقدية بذاتها. كما يمكن العثور على مساهمات أخرى له فى عمله: Industrial Fluctuations (1927). ومن بين كل أعماله المتبقية، سأذكر فقط تحليله النقدى للعملية الاقتصادية: Employment and Equilibrium, 1941. إن الهيكل العظمى النظرى لأول عمل للورد كينز: Indian Currency and Finance (1913) كان مارشاليًا أيضًا؛ وقد أشار كينز، عند كتابه عمله: Tract on Money Reform (1923)، إلى أن عرضه [للنظرية النقدية] يتبع الخطوط العامة للبروفيسور بيجو والدكتور مارشال (p. 85n)، رغم وجود ملاحظات خاصة به حول نقاط حساسة. أما عمله الأكثر طموحًا: A Treatise on Money (1930)، فيمكن أن يوصف كتطوير لخطوط مارشال وفيكسل (ولو بعيدًا عنهما أيضًا) رغم أن خطوط فيكسل كان قد أُعيد اكتشافها ولم تؤخذ من فيكسل. ولم يتخلَ كينز أساسًا عن الولاء لمارشال إلاّ فى عمله: The General Theory of Employment, Interest and Money (1936). وهذا يجعل من المهم جدا أن نلاحظ أن الاختلافات النظرية لم

تكن هى التى خلقت هذه القطيعة مع مارشال بعد وفاته بقدر ما هو الاختلاف فى الرؤية الاجتماعية– فى تشخيصات مارشال وكينز للوضع القائم فى زمانهما. فبقدر تعلق الأمر بالنظرية، وليس بالفرضيات الوقائعية والتوصيات العملية، كان هناك فارق مهم واحد فقط– يخص آلية الادخار والاستثمار– ولكن حتى هذا الفارق الوحيد كان يمكن رده إلى مسألة اختلاف فى التأكيد، ما لم يكن من المهم بالنسبة لكينز إبعاد نفسه عما أسماها هو 'النظرية الكلاسيكية'. أما عمل البروفيسور د. ه. روبرستون D. H. Roberston، الأصيل بصورة آخاذة: Banking Policy and the Price Level (1926)، فقد تجاوز مارشال حقًا أكثر بكثير مما تجاوزته كل الأعمال التى ذُكرت فى هذه الفقرة. ولو أخذنا هذا العمل لوحده، فكان سيكون من غير الملائم تصنيف روبرستون فى صف المارشاليين. كما يتعذر تصنيفه هكذا على أساس نظريته حول الدورات التجارية. ولكن أعماله حول النقود (بما فى ذلك مرجعه المدرسى حول المبادئ)، التى أعيد نشر الأهم منها فى عمله: Essays in Monetary Theory (1940)، يمكن القول إنها تطورت عن جذور مارشالية.

ولكن هذا النجاح لتعاليم مارشال عن النقود كان سيأتى فى ما بعد، فى وقت متأخر جدا بحيث إن مارشال فقدَ جزءًا من الفضل الذى يستحقه. فحتى عام ١٩١٤، لم يمتد التأثير المارشالى، عمليًا، إلى النظرية النقدية خارج كمبريدج.

(ج) فيكسل، إن عمل فيكسل هو العمل الثالث العظيم الذى ينبغى ذكره[٧٢٢]. وقد حصل فيكسل، كمنظّر نقدى، بعد وفاته على شهرة عالمية أوسع من مارشال وفالراس. ويعود هذا المصير الأفضل إلى واقعة إن أتباع فيكسل السويديين لم يكفوا عن تسمية أنفسهم فيكسليين حتى حينما كانوا ينتقدونه

---

(٧٢٢) ترد مساهمات فيكسل الرئيسية في عمله: Geldzins und Guterpreise. وقد ظهرت، عام ١٩٣٦، ترجمة ر. ف. كان R. F. Kahn لهذا العمل: Interest and Prices، مع مقدمة حول تطور فكر فيكسل كتبها البروفيسور أوهلن. ولكن بعض أفكار فيكسل الأساسية، وبخاصة 'العملية التراكمية' الشهيرة لديه، كانت قد قدمت إلى الجمهور الإنجليزى فى المقالة: 'The Influence of the Rate of Interest on Prices.' وذلك فى مجلة Economic Journal, June 1907 وفي المجلد الثانى من عمله: Lectures on Political Economy (الأصل السويدى ١٩٠٦؛ الترجمة الإنجليزية ١٩٣٤). وتحتل أهمية كبيرة مقالته (السويدية) حول النقطة الغامضة فى نظرية النقود: Den Dunkle Punkten I Penningteorien.' Ekonomisk Tidschrift, December 1903، وذلك لتشديد المقالة على نقاط محددة لم تبرز بقوة فى العملين المذكورين توًا. وكما هو الحال مع مارشال، فقد انطلق فيكسل من ميل، وأن نظريته النقدية تطورت عن نقد الأخير ومن وراءه من الاقتصاديين الإنجليز، وبخاصة توك Tooke.

ويتجاوزونه، وواقعة أن رسالته أصبحت فى متناول ألمانيا فى وقت مبكـــر نســـبيًا وبشكل لم يكن منفرًا كما هو شأن ذاك الخاص بفالراس. ولكن الأمـــر أخـــذ منـــه عقودًا ليصل إلى المجال الأنجلو-أمريكى.

ومرة أخرى، يندر إن يكون من الضرورى أن نذكر أسماء معروفة مثـــل ميـــردال، وأوهلـــن، ولنـــدال، ولونـــدبيرغ. غونـــار ميـــردال Gunnar Myrdal: Monetary Equilibrium (Swedish 1931 ; German 1933 ; English 1939)؛ مقالة برتل أوهلن Bertil Ohlin عن نظريـــة التوســـع، بالســـويدية: ' Penning-politik, offentliga arbeten, subventioner och tullar som medel mot arbetsloshet'، التى نُشرت، العام ١٩٣٤، فى تقرير حول السياسة النقدية قُـــدم إلـــى لجنـــة البطالـــة، السويدية؛ خلاصة مساهمات اريك لندال Erik Lindahl بالإنجليزية (Studies in the Theory of Money and Capital, 1939). أمـــا عمـــل اريـــك لونـــدبيرغ Erik Lundberg: (Studies in the Theory of Economic Expansion (1937)، فيمثـــل التطور فى فترة ما بعد فيكسل. إن الواقعة الجديرة بالملاحظة فى تـــاريخ للتحليـــل هى إن هذا التطور، إلى ما قبل عشر سنوات تقريبًا، قد زامنَ، وفى بعض النقـــاط الهامة استبق، التطـــور الإنجليـــزى (الكينـــزى) دون أن يصـــبح معروفـــًا لـــدى الاقتصاديين الإنجليز. وقد تمخض طبعًا عن هذه الحالـــة مـــن الأشـــياء بعـــض الاحتجاجات الخفيفة وكذلك بعض المناقشات حول الاختلافات بين، والمزايا النسبية لهذين الكيانين من الفكر. انظر مقالـــة أهلـــن: ' Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment,' Economic Journal, March and June 1937 والمناقشات اللاحقة فى نفس المجلة (انظر الجزء الخامس، الفصل الخامس، أدناه). ولا ينبغى أن نغفل البروفيسور د. ديفيدسون D. Davidson، الناقد المعاصر والبنّاء لفيكسل. ويجد القارئ كل ما يجب أن يعرفه عن مذاهب ديفيدسون النقديـــة فى المقالة الممتازة: 'The Monetary Doctrines of Professor Davidson,'، التـــى كتبها السيد برنلى توماس Brinley Thomas (Economic Journal, March 1935). وتنطوى مقالة الأخير: Monetary Policy and Crises (1936) على عرض موجز، ولكن مفيد، حول النظرية النقدية السويدية منذ فيكسل.

(د) النمساويون وفى المقام الرابع، هناك مساهمات المجوعة النمساوية. أنطلق النمساويون كلهم من منجر[٧٢٣] الذى، مع ذلك، لم يختط خطًا معينا لنفسه: فنظريته، رغم أنها عمل مقتدر إلى الحد الذى وصلت إليه، كانت مجرد مستل من دافنازاتى Davanzati. ولكن فيزر كان هو مَنْ حاول الانطلاق من منطلق جديد[٧٢٤]. وحينما نحاول إنصاف هذا العمل، فإننا نواجه الصعوبة التى واجهتنا حينما حاولنا تحديد مكانته فى تاريخ النظرية العامة. إذ إن رؤية فيزر الرحيبة للظاهرة النقدية لا تتجلى بصورة كافية حينما نسميه نصير 'منهج الدخل'[٧٢٥] أو نصير مستوى الاستهلاك consumption standard. فهى تنطوى على أكثر من ذلك بكثير، وبشكل خاص، تنطوى على مفهوم لنظرية نقدية للعملية الاقتصادية ككل. ولكن فيزر كان ضعيفًا جدا فى تقنيته ويتمتع بقدرة ضئيلة جدا فى صياغة مادته إلى حد أن شيئًا من هذه الرؤية لم يظهر كما ينبغى. وهكذا لم يتجاوز تأثيره بضعة أفراد فحسب. ومن المؤكد أن أحد هؤلاء الأفراد كان هو مؤلف العمل الأساسى للمجموعة حول النقود- فون مايسس[٧٢٦]، الذى كان أيضًا المعلم الأول فى هذا الحقل- بل المؤسس حقًا لمدرسة معينة خاصة به. ولكنه لم يكن يتعاطف مع وجهات نظر فيزر إلاّ إلى حد ما فقط.

---

(٧٢٣) انظر: Collected Works (4 vols., London School Reprints, 1933-6). وتتمثل مساهمات منجر الرئيسية حول النقود فى الفصل الخاص بالنقود من عمله: Grundsatze، والمقالة 'Geld' المنشورة فى الطبعة الثالثة من Handworterbuch (1909).

(٧٢٤) تطورت أفكار فيزر حول النقود، كما هو شأن أفكار فالراس، فى سياق إنجاز عمله الأصلى حول النظرية العامة. وتتمثل مساهمته، فى هذا الحقل، فى محاضراته التى دشن بها عمله عند تعيينه فى كرسى منجر فى جامعة فينا: ('Der Geldwert und seine geschichtlichen Verandrungen,' Zeitschrift fur Volkswirtschaft, Sozialpolitik und Verwaltung, 1904). ثمة نسخة مطورَة قدمَت كخطاب إلى مؤتمر فينا لجمعية السياسة الاجتماعية العام ١٩٠٩ ونشرت فى مجلة الجمعية: Schriften, vol. 132. كما أن هناك نسخة أخرى تتمثل بمقالته: ('Geld' (Allgemeine Theorie des Geldes' المنشورة فى الطبعة الرابعة من عمله: Handworterbuch, 1927.

(٧٢٥) حول فيزر كنصير لمنهج الدخل، انظر القسم ٦ ب، أدناه.

(٧٢٦) Ludwig von Mises, 'Theorie des Geldes und der Umlaufsmittel (1st ed., 1912, 2nd ed., 1924) (الترجمة الإنجليزية تحت عنوان: Theory of Money and Credit, 1934).

٣- أساسيات

(أ) طبيعة ووظائف النقود تواصلت خلال الفترة كلها المناقشات حول طبيعة ووظائف النقود وبالتالى حول قضية التعريف. ولكن هذه المناقشات، ما عدا الاستثناء الذى يُلاحظ فى القسم الفرعى ب، لم تستثر كثيرًا من الاهتمام، وأنها، دون أى استثناء، لم تتمخض عن أى نتائج مهمة. اعتقد أن غالبية من الكتاب كانت تقبل، أو يمكن أن تقبل، تعريف روشر[٧٢٧]. فقد فعل ذلك منجر وأتباعه مع تشديد خاص- دون أن يقصدوا بذلك إلزام أنفسهم بكل مضامين ذلك التعريف. وقد قبل الآخرون، وبخاصة الأمريكان، عبارة ووكر المرتبّة- 'النقود هى كل ما تفعله النقود' بروح لا تلتزم بمضامين التعريف بنفس الدرجة. لقد ميّز معظم الكُتاب بين النقود أو النقود الأصلية primary money (بمعنى العملة المعدنية coin والأوراق الحكومية government fiat، وغالبًا وإنْ ليس دائمًا، الأوراق المصرفية أو الأوراق التى تصدرها المصارف المركزية، على الأقل) وبين 'الائتمان' أو النقود النائبة fiduciary money (بمعنى وسائل دفع تبرز من بين معاملات الائتمان)- وهو تمييز منحه البعض أهمية كبيرة[٧٢٨] والذى، فى حالات معينة سيتم ذكرها، يشير حقًا إلى شىء له أهمية أكثر من مسألة مصطلحات. كنا قد رأينا آنفا أن الاقتصاديين البارزين حول النقود لم يكرسوا أنفسهم لتقديس قاعدة الذهب بصورة عمياء. وحينما ساندوا قاعدة الذهب، كما فعلوا فى إيطاليا، فقد كانت هناك أسباب عملية وجيهة وكافية وراء موقفهم هذا. ولكن عمليًا ينبغى تصنيفهم كلهم كمعدنين

---

(٧٢٧) 'تنقسم التعاريف الزائفة للنقود إلى مجموعتين رئيستين: تلك التى تعتبر النقود شيئًا أكثر من، وتلك التى تعتبرها شيئًا أقل من، السلعة الأكثر رواجًا' most salable commodity (Roscher, Grundlagen, Book ıı, ch. 3, § 116) [الترجمة ل ج. شومبيتر]. وكمثال على وجهة نظر معاكسة، أشيرُ إلى عمل ريجارد Richard (ابن برونو Bruno، الأكثر أهمية) هيلدبراند Hildebrand: (Theorie des Geldes (1883)، حيث نتعلم إن النقود، البعيدة عن أن تكون سلعة ما، تمثل 'النقيض ذاته لسلعة معينة'. ويستشهد فيكسل بهذين الكاتبين معًا فى عمله Interest and Prices. وتوضح تعليقاته ضآلة ما تعنيه هذه التعبيرات العامة بالنسبة للباحث الجاد. ولكن التناقضات بينهما تساعد على نبذ الاقتصاد فى أعين كل أولئك الأفراد العاديين والمؤرخين ممن يأخذونهما بشكل حرفى ويسلمون بأى شىء آخر يصدر عنهما.

(٧٢٨) انظر، مثلاً، لاولن Laughlin، المصدر السابق، أو مايسس Mises، المصدر السابق. وفى الوقت الحاضر، ثمة كتاب لا تقل منزلتهم عن البروفيسور رست Rist (المصدر السابق) يمكن الاستشهاد بهم لدعم وجهة النظر القائلة إن إهمال ذلك التمييز كان وراء أخطاء كثيرة، نظرية وعملية. ولكن الأخطاء يمكن تجنبها حتى إذا أدخلنا 'الائتمان' ضمن النقود ويمكن اقترافها ما لم نفعل ذلك.

نظريين وفق مفهومنا لهذا المصطلح[٧٢٩]. إن النقاط التالية تبدو جديرة بالذكر.

أولاً، واصلت هيمنتها عادة تطوير نظرية النقود انطلاقًا من وظائفها القديمة الأربع: كوسيلة للمبادلة، ومقياس للقيمة، ومخزن للقيمة، ومقياس للمدفوعات المؤجلة – حيث يشدد كُتاب كثر على كل من إمكانية الفصل بين هذه الوظائف والأسباب العملية التي تفسر لماذا نجدها مجتمعةً من الناحية الفعلية. ففالراس، مسبوقًا طبعًا بكل أولئك الكُتاب الذين استعملوا العمل كمقياس للقيمة مثل سمث ومالثوس، أدخل التقليد المفيد الذي يميز بين numeraire – وهي سلعة معينة تُستخدَم الوحدة الواحدة منها للتعبير عن الأسعار والقيم ولكن قيمتها هي نفسها لا تتأثر بهذا الدور – وبين monnaie: وهي السلعة التي تستخدم بالفعل كوسيلة مبادلة وبالتالي تتأثر قيمتها لأن دورها النقدي يستوعب جزءًا من عرضها.

ثانيًا، حرص كتاب كثر على التشديد على وظيفة النقود كمخزن للقيمة. وهذا أمر مهم لأنه يثير قضية: إلى أي مدى كان اقتصاديو تلك الفترة يعون الظاهرة التي تسمى تفضيل السيولة liquidity preference في الاقتصاد الكينزي في وقتنا الحاضر. لقد تحدث مارشال عن قانون بشأن الاكتناز: وبمقتضاه، كان طلب الأفراد على المكتنزات من الذهب يزداد كلما زادت قيمة الذهب (Official Papers, p. 6). ومن حين إلى آخر، كان يبدو عليه وكأنه قد تنبه إلى حقيقة أن الأفراد، أحيانًا، يكفون عن الإنفاق مع أنهم يمتلكون القدرة على ذلك[٧٣٠]. وفي هذا السياق، لاحظ مايسس أن النقود يحتفظ بها أحيانًا كأصل (Vermogensanlage). وبذهابه أبعد، شدد كيمرر Kemmerer (Money and Credit Instrument, p. 20) على أن 'مبالغ كبيرة من النقود يجرى اكتنازها' وأن 'النسبة التي تكتنز من وسيلة التداول من وقت إلى آخر... تتغير بحسب كل المؤثرات التي تؤثر على... الثقة بنشاط الأعمال'. وعلاوة على ذلك، فإن مارشال وآخرين، وبخاصة فيشر، أدركوا الدور الذي يلعبه الاكتناز، بمعنى عدم الرغبة بالإنفاق، في آلية الكساد. ولكن الكُتاب الغرباء فقط (* أي الاقتصاديين غير المهنيين)، مثل هوبزن، منحوه 'أهمية فائقة'

---

(٧٢٩) ذهب باريتو، المصاب بالغثيان بصورة واضحة من مشاكل العملة في إيطاليا، بعيدًا إلى حد اعتبار النقود الورقية 'نقودًا زائفة' (moneta falsa) false money. كما اعتبرها إيطاليون آخرون، مثل بانتاليوني Pantaleoni، حالة مَرَضية. إن مذهبًا معدنيًا بنفس القوة، ولو أنه يُفسّر بصورة مختلفة، يمكننا إيجاده لدى ماركس فقط.

(٧٣٠) حدث هذا في عمله: Economics of Industry، انظر ج. م. كينز: General Theory, p. 19n.

كسبب للاضطراب عمومًا وللبطالة بشكل خاص[٧٣١]. ولما كان هذا الجانب هو الذى يشكل نظرية تفضيل السيولة، فينبغى علينا فى نظرى أن نعزو إلى اللورد كينز– أو أن نأخذ عليه– تقديم هذه النظرية(ومع ذلك، انظر القسم السادس، أدناه).

ثالثًا، لم تشكل نظرية النقود فى تلك الفترة تحليلاً نقديًا سواء بمعنى بيكر Becher وكينيه[٧٣٢] أو بالمعنى المعاصر؛ أى أنها لم تشكل النظرية العامة لاقتصاد نقدى معين. وكنا قد رأينا حقًا أن نظرية النقود لدى فالراس تتكامل كليًا مع نظريته العامة للقيمة والتوزيع. وسبق أن لاحظنا، كما سنلاحظ ثانيةً، خطوات من التقدم بذلك الاتجاه، وبخاصة التقدم المرتبط باسم فيكسل. ومع ذلك، وعلى العموم، فقد ظلت النظرية النقدية فى حجيرة منفصلة و'نظرية القيمة والتوزيع' فى حجيرة منفصلة أخرى. كما بقت الأسعار (بما فيها معدلات الدخل rates of incomes) كنسب تبادل أساسًا تقوم النقود بتحويلها إلى أرقام مطلقة دون التأثير عليها فى أى شىء باستثناء إلباسها لبوسًا نقديًا معينًا. أو، بعبارة أخرى، إن نموذج العملية الاقتصادية، فى كل أساسياته، كان نموذج مقايضة يمكن لأدائه أن يتسّبب فى إحداث تضخم وانكماش، بيد أنه نموذج تام وتلقائى منطقيًا. وعمليًا، فإن العمل الأهم فى هذه الفترة– بقدر عدم تعلقه بالمشاكل النقدية على وجه التحديد– هو تحليل حقيقى Real Analysis حتى حيثما كان يعبّر عن مفاهيمه من خلال النقود[٧٣٣].

وقد وجد هذا الوضع تعبيره فى ابتكار مفهوم مهم كان قد ظهر واختفى سويةً مع هذا الوضع. فمن ناحية، إذا كانت وقائع القيمة والتوزيع مستقلة منطقيًا عن النقود بحيث يمكن توضيحها بالإشارة إلى النقود إشارة عابرة فقط، ولكن،من ناحية أخرى، إذا كان يُعترَف بأن النقود يمكن أن تتصرف كعامل اضطراب

---

(٧٣١) A. Hobson, Physiology of Industry, p. 102 . الذى استشهد به كينز مستحسنًا؛ انظر الهامش السابق.

(٧٣٢) حول بيكر وكينيه فى هذا السياق، انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، أعلاه.

(٧٣٣) قد تخلق هذه العبارة بعض الصعوبات للمبتدئ، التى يمكن أن يزيلها المثال التالى.إن مفهوم مخصص الكفاف لدى بوهم–باورك هو مفهوم حقيقى real يشير إلى كل أنواع السلع التى يمكن استهلاكها. ومع ذلك، فهو يتحدث عن هذا المفهوم من خلال النقود. ولكن هذا لا يعنى أن بوهم–باورك يتبنى مفهومًا نقديًا لرأس المال أو أنه ينسب إلى النقود أى تأثير على العملية التى يصفها. فنقوده – كنقود ريكاردو بقدر تعلق الأمر بالنظرية العامة الواردة فى عمله Principles – ليست سوى تعبير متجانس عن خليط من كميات من السلع المادية.

disturber، فالمشكلة التى تبرز هى تحديد الكيفية التى سيتعين على النقود أن تتصرف بها بحيث لا تتأثر العمليات الحقيقية لنموذج المقايضة. وكان فيكسل أول من أبصر المشكلة بوضوح وصاغ لها المفهوم الملائم: النقود الحيادية Neutral Money. إن هذا المفهوم بذاته لا يعكس غير الاعتقاد الراسخ بإمكانية التحليل 'الحقيقي' البحت pure real analysis. ولكنه أيضًا يوحى بإدراك حقيقة إن النقود لا ينبغى أن تكون حيادية. وعليه، فإن ابتكار هذا المفهوم ينطوى على تلميح بالظروف التى تكون فيها النقود محايدة. وقد قادت هذه النقطة أخيرًا إلى اكتشاف تعذر صياغة مثل هذه الظروف، أى عدم وجود شىء من قبيل النقود المحايدة أو النقود التى هى مجرد حجاب يغطى الظواهر التى تهم حقًا- وهى حالة طريقة يقدم فيها مفهوم معين خدمة قيمّة حينما يثبت تعذر إمكانية استعماله unworkable[٧٣٤].

رابعًا، طوال وبقدر ما تبقى نظرية النقود فى حجيرة منفصلة بالفعل، فإن مشكلتها المركزية- والوحيدة، عمليًا- كانت تتمثل فى القيمة التبادلية للنقود أو قوتها الشرائية. لقد برز هذا الأمر فى العمل التحليلى لهذه الفترة بوضوح أكثر مما فى عمل الفترات السابقة. ومن هنا يأتى انتشار الكتب التى تحمل عنوان 'النقود والأسعار'، التى تواصلت فى أوقات ما بعد الحرب[٧٣٥]. ونظرًا لتأثر الكُتاب بالتأكيد بما حدث من تقدم فى طريقة الأرقام القياسية[٧٣٦]، فلم يتأخر معظمهم،

---

(٧٣٤) انظر: J. G. Koopmans, 'Zum Problem des 'neutralen' Geldes 'in Beitrage zur Geldtheorie (1933) إن المشكلة المعنية لا ينبغى طبعًا خلطها بمشاكل أخرى مثل استقرار مستوى السعر أو استقرار التشغيل أو ما شابه. فما أن نعتقد أن نظامًا أو سياسة معينة تضمن مثل هذا الاستقرار، فإننا نعترف بالذات بأن النقود تمارس تأثيرًا معينًا وبالتالى فهى غير محايدة. وتقدم سلسلة أعمال البروفيسور بيجو المثال البارز، بعد مثال فيكسل، على تطور نظرة اقتصادى معين من الاعتقاد بنموذج المقايضة وإمكانية وجود نقود حيادية باتجاه الاعتقاد بعدم إمكانية تأكيد شىء معين بشأن العمليات الاقتصادية دون إشارة محددة إلى سلوك معين للنقود. إن نقطة التحول لدى بيجو ينبغى، فى نظرى، العثور عليها فى عمله Theory of Unemployment (1933).

(٧٣٥) ثمة بضع أمثلة، إضافة إلى أمثلة أخرى ذكرت فى مواضع أخرى: Antonio DE Viti de Marco, Moneta e prezzi (1885) ; L. L. Price, Money and its Relations to Prices (1896) ; Richmond Mayo-Smith,' Money and Prices,' Political Science Quarterly (June 1900) ; E. W. Kemmerer, Money and Credit Instruments in Their Relation to General Prices (1907). والأخير هو عمل لامع كان من سوء حظه أن حجبه عمل فيشر، الأعظم. انظر أيضاً: J. L. Laughlin, Money and Price (1919) and A New Exposition of Money, Credit and Prices (1931) ; Albert Aftalion, Monnaie, Prix et change (1927).

(٧٣٦) لم يكن هم الوحيدين الذين فعلوا ذلك بطبيعة الحال. والمثال الأمريكى هو لاولن Laughlin. وبشكل عام، فإن الأرقام القياسية فرضت نفسها على المهنة ككل عبر عملية تسلل بطيئة أججت النزاع أكثر مما عملت على تسويته (انظر القسم الرابع، أدناه).

وبخاصة فى الولايات المتحدة، عن تعريف قيمة القوة الشرائية للنقود كمقلوب لمستوى السعر. ولكن النمساويين لم يثقوا بالأرقام القياسية، وكانت لديهم شكوك نظرية أكثر بشأن طبيعة قيمة النقود.

ومن الملائم التعليق على هذه الشكوك بإيجاز. فمنذ البداية، احتفظ النمساويون برغبة، ليست غير طبيعية من زاويتهم، فى تطبيق نظريتهم للمنفعة الحدية على حالة النقود– وهو أمر أعلن استحالته كل من خصوم هذه النظرية، والبعض من أشد أنصارها مثل فيكسل. وهنا، كان من السهل تطبيق نظرية المنفعة الحدية على الأهمية التى يمنحها الأفراد لدخولهم النقدية. وقد فعل هذا دانييل بيرنولى Daniel bernoulli من قبل (انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم الثالث، أعلاه). ولكن هذه الأهمية بالنسبة للوحدة واحدة من الدخل النقدى للفرد– قيمتها التبادلية الذاتية، كما أسماها منجر– لا تساعدنا قط حينما نريد تفسير القوة الشرائية أو القيمة التبادلية للنقود– القيمة التبادلية الموضوعية لدى منجر.ذلك لأن الأخيرة ينبغى أن تكون معلومة للفرد– فالفرد يجب أن يعلم ما تشتريه نقوده – قبل أن يضفى أى قيمة ذاتية على هذه النقود. وعليه، وبحسب ظاهر الأمر، فمن المستحيل، فى حالة النقود، القيام بما يمكن القيام به فى كل حالة أخرى، أى استخلاص قيمتها التبادلية من منحنيات أو جداول المنفعة الحدية: إذ تبدو محاولة القيام بذلك وكأنها محاججة دائرية. لا نستطيع مناقشة جهود فيزر، وجهود مايسس بشكل خاص، للتغلب على هذه الصعوبة والاعتراضات التى أثارها أندرسون Anderson ضد حلهما[٧٣٧]. ولكن ينبغى أن نوضح، بمعزل تمامًا عن هذه القضية، إن الطريقة النمساوية فى التشديد على سلوك أو قرار الأفراد وفى تعريف القيمة التبادلية للنقود بالنسبة للسلع الفردية أكثر مما بالنسبة لمستوى سعر من هذا النوع أو ذاك هى طريقة لها مزاياها، وبخاصة بالنسبة لتحليل عملية تضخمية ما: فهى تميل إلى استبدال لوحة بسيطة، ولكن غير كافية، بلوحة أخرى أقل وضوحًا ولكنها أكثر واقعية وأغنى فى نتائجها.

لقد اتفق معظم الاقتصاديين– أو كان يمكن أن يتفقوا لو سئلوا– على أن تحليل المنفعة الحدية لا يسرى على حالة القيمة التبادلية للنقود. ولكن معظمهم كان

(٧٣٧) انظر: von Mises, Theorie des Geldes (2nd ed., p. 100); B. M. Anderson, The Value of Money (1917)

قد أجاب بالإيجاب على السؤال عما إذا كان جهاز العرض والطلب يسرى عليها أم لا. وكان هذا هو الموقف الطبيعى للكتّاب الذين كانوا على استعداد لمعاملة النقود كأى سلعة أخرى، كالنمساويين وإى. كانان E. Cannan. ولكن من الممتع أن نلاحظ أن كثيرًا من أولئك الذين شهدوا، بتبنيهم صيغة خاصة للنقود كمعادلة المبادلة أو صيغة الرصيد النقدى (انظر القسمين الخامس والسادس أدناه) على عدم إمكانية معاملة النقود بهذه الصورة، كان لزامًا عليهم أيضًا اتخاذ ذلك الموقف. وفى الواقع، فإن أنصار وخصوم 'النظرية الكمية' معًا قد اتفقوا على وصف هذه النظرية كتطبيق لجهاز الطلب والعرض على حالة النقود(٧٣٨).

[(ب) النظرية الحكومية حول النقود لدى ناب] فى ألمانيا، أثار عمل ناب: State Theory of Money ما يمكن أن يوصف كزوبعة فى فنجان(٧٣٩). يقدم هذا الكتاب نظرية للنقود تنصب على القول الدارج 'إن النقود هى ابتكار قانونى'. ولو إن ناب قد شدد فقط على أن الدولة يمكن أن تعلن شيئًا أو رخصة أو بطاقة أو تذكارًا ما (يحمل علامة معينة) كنقود قانونية وأن تصدر إعلانًا proclamation بهذا الشأن أو حتى الإعلان الذى يفيد قبول قسيمة-دفع أو بطاقة معينة فى تسديد الضرائب لابد من أن يمضى بعيدًا باتجاه إضفاء بعض القيمة على تلك القسيمة أو البطاقة، لكان ناب قد شدّد على حقيقة معينة، مع أنها حقيقة بديهية. ولو أن ناب قد شدّد على أن مثل هذا الفعل من جانب الدولة سوف يحدد قيمة القسيمة أو البطاقة، لكان قد شدّد على فرضية مهمة، رغم إنها فرضية زائفة. ولكنه لم يفعل هذا أو ذاك. فهو ينكر صراحةً أن يكون مهتمًا بقيمة النقود. إذ إن نظريته هى مجرد نظرية حول 'طبيعة' النقود بوصفها الوسيلة المقبولة قانونًا للدفع. وإذا أخذناها بهذا المعنى، فهى نظرية حقيقية وزائفة مثلما يمكن القول، مثلاً، إن مؤسسة الزواج هى ابتكار قانونى.

---

(٧٣٨) حققّ هذه الفكرة بالفعل البروفيسور بيجو فى مقالته: 'The Exchange Value of Legal-Tender Money'(see Essays in Applied Economics, 1923).

(٧٣٩) هذا هو عنوان الترجمة الإنجليزية (الموجزة) التى أنجزها ه. م. لوكاس H. M. Lucas وج. بونار J. Bonar (١٩٢٤) لعمل غ. ف. ناب G. F. Knapp: Die Staatliche Theorie des Gedes (1905). لن أتناول الأدب الواسع حول ناب الذى يجد القارئ عنه أكثر مما هو كاف فى عمل البروفيسور إلس Ellis: German Monetary Theory, 1905-1933 (انظر القسم الثانى، أعلاه). كما أنه يجد هناك تقييمًا لعمل ناب أكثر كرمًا وسماحة مما أنا قادر على تقديمه.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر النجاح المذهل لعمله، رغم أنه أقتصر على ألمانيا أساسًا؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تقدم دراسة مهمة فى علم النفس الاجتماعى للتحليل الاقتصادى. أولاً، عرضَ ناب كتابه بصورة فعالة إلى أقصى حد. فعقائديته القوية dogmatism ومفهَمته الأصيلة حول نظريته[٧٤٠] قد ألهمتْ الفرد العادى وأولئك الاقتصاديين ممن هم أفراد عاديون فى حقل النظرية الاقتصادية. ثانيًا، رحبَ أفراد كثر، وبخاصة رجال الحكم فى ذلك الوقت، بنظرية معينة كان يبدو أنها تقدم أساسًا للشعبية المتزايدة للنقود التى تديرها الدولة –وفى الواقع، فقد جرى استعمال هذه النظرية على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى لـ'إثبات' أن زيادة إصدار العملة لا شأن له بارتفاع الأسعار. ثالثًا، مع الجهل الكامل تقريبًا بالأدب ومنطق الموضوع معًا، آمن ناب بأن نظريته قد قدّمت ليس فقط بديلاً معينًا للمذهب المعدنى النظرى– الذى يمقته بشدة – بل أيضًا البديل الوحيد الممكن وأنها النظرية الوحيدة التى كانت قادرة على تفسير إمكانية وجود شىء ما كالنقود الورقية أصلاً. وقد تم قبول هذا الادعاء غير المعقول على نطاق واسع، رغم أن ناب فشل كليًا فى تطوير نظرية غير–معدنية حول قيمة النقود[٧٤١]. رابعًا، شعرَ فيزر وهاوترى، اللذان كانا يتقدمان باتجاه نظرية كهذه، ببعض التعاطف مع هذا العمل الذى حمل شبهًا شكليًا بعمليهما. إن مَنْ يهتم بالسؤال:'ما الذى ينجح وكيف ولماذا' وأن مَنْ يعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تكشف، أكثر من أى شىء آخر، الظروف السائدة فى حقل من حقول المحاولة الإنسانية، إنما يحسن صنعًا حينما يتأمل هذا الموضوع.

---

(٧٤٠) فقد كان ناب أستاذًا بارعًا فى فن صياغة مفاهيم جديدة والتعبير عنها بأسماء ملائمة. وينبغى أن نشير إلى أن الكلمات اليونانية، التى استعارها لهذا الغرض، خدمته على أحسن وجه: فالاقتصاديون الألمان، فى ذلك الوقت، لم يكونوا منظّرين جيدين كقاعدة عامة، ولكن معظمهم كان يحمل تعليمًا كلاسيكيًا ويعرف اللغة اليونانية.

(٧٤١) لقد حقق ذلك، إلى حد ما، أحد نقاده الذى يستحق أن نشير إليه: Friedrich Bendixen, Wesen des Geldes (4th., ed. 1926)؛ إضافة إلى الكثير من أعماله الأخرى.

٤- قيمة النقود: طريقة الأرقام القياسية

إن ما كان أهم بكثير من المناقشة النظرية حول القوة الشرائية للنقود هو مكمّلها الإحصائي: فالتطورات الضخمة في حقل الأرقام القياسية للأسعار خلال تلك الفترة تشكل حقًا إحدى أهم الوقائع في كل تاريخ الاقتصاد وإحدى أهم الخطى نحو نظرية اقتصادية يمكن أن تكون ليس كمية فقط بل عددية أيضًا. ثم تلت الأرقام القياسية للإنتاج بعد فجوة زمنية كبيرة خلف الأرقام القياسية للأسعار، ولكن الأسس لتطورها في فترة ما بعد الحرب كانت قد أرسيت. كما كانت ثمة بداية لبناء أرقام الأجر والتشغيل القياسية. ولكن نظرًا لتوسع الموضوع إلى أبعاد ضخمة بالضبط، فمن المتعذر أن نحاول استعراض تطوره هنا. سأذكر فقط الجهود البارزة لأنظَمة systematization ما كان يتحول إلى تخصص أو علم شبه-مستقل، ومن ثم أطرح بضع تعليقات، قد تساعد القارئ على ربط الموضوع ببقية التحليل الاقتصادي ورؤية مضامينه الأكثر عمومية[٧٤٢].

[(أ) العمل المبكر] بعد أن جذبت الأرقام القياسية انتباه الجمعية الإنجليزية لتقدم العلم، فإن إديجورث، كسكرتير للجنة التي شُكلت لدرس الموضوع، كتب تقريريه الشهيرين(١٨٨٧ و١٨٨٩) [٧٤٣]، المتميِّزين ليس بفضل التوصيات المقدَّمة فيهما حول الطرق العملية لوضع الأرقام القياسية بقدر ما كان ذلك بسبب التحليل الشامل للمعاني والأغراض كمستوى العمل labour standard، ومستوى الاستهلاك consumption standard، وقضية الرقم متعدد-الأغراض، وما شابه. وفي العام

---

(٧٤٢) يجد القارئ ما يحتاجه، كخلفية، في مقالة س. م. والش S. M.Walsh حول 'Index Numbers' في موسوعة: Encyclopaedia of Social Sciences. وحول الأرقام القياسية للإنتاج، انظر: A. F. Burns,'The Measurement of the Physical Volume of Production,' Quarterly Journal of Economics, February 1930. أما أفضل إحالة إلى الأرقام القياسية للأجر والتشغيل، فهي إلى الأعمال البارزة ل أ. ل. بولي A. L. Bowley، وبخاصة العمل: Statistics of Wages in the United Kingdom during the Last Hundred Years، وهي أربعة عشر مقالة نشرت في مجلسة: Journal of the Royal Statistical Society, 1898-1906 (وتم تأليفها، جزئيًا، بمشاركة غ. ه. وود G.H. Wood الذي يكمل عمله: 'Real Wages and the Standard of Comfort since 1850,' ibid. March 1909 هذا البحث) والعمل: 'Measurement of Employment,' July 1912.

(٧٤٣) يشكل عمله: Papers Relating to Political Economy (vol. ii, sec.iii) أسهل الطرق للوصول إليهما، حيث جرى إعادة نشرهما تحت عنوان: 'Measurement of Change in Value of Money'.

١٩٠١، نشـرَ س. م. والـش S. M. Walsh عملـه Measurement of General Exchange Value، الذى وضعَ أيضًا مناقشة التقنية الإحصائية على أساس نظريـة اقتصادية شاملة للأرقام القياسية كان قد أحكمها فى عمله المهم The Fundamental Problem in Monetary Science (1903). ثم يتعين علينا أن نشـير إلـى دراسـة البروفيسور دبليو. س. ميتشيل W. S. Mitchell بشأن الأرقـام القياسـية لأسـعار الجملة: Index Numbers of Wholesale Prices in the United States and Foreign Countries (النشرة ١٧٣ من المكتب الأمريكى لإحصاءات العمـل، ١٩١٥، فـى طبعتها المنقحة، النشرة ٢٨٤، ١٩٢١). ولكن القرن الأمريكى فى حقـل الأرقـام القياسية كان سيقوده العمل التذكارى للبروفيسور ارفـنج فيشـر: The Making of Index Number (1922)[٧٤٤]، الذى يشكل، تقريبًا، الأساس لأفضل العمل اللاحـق كله. ولكن كل ما يمكن ملاحظته هنا بشأن ثراء نتائجه هو ما يلـى: قـام فيشـر بتحليـل، وتصـنيف، و'تنقـيح' طـرق الأرقـام القياسـية القائمـة والممكنـة بواسطة'اختبارات' tests معينة تم وضعها من قبل؛ أى أن فيشر صـاغ شـروطًا معينة ينبغى أن تفى الأرقام القياسية بها؛ وأن معظم نظرية الأرقام القياسية تشكلت حقًا من نظرية هذه الاختبارات منذ ذلك الحين. وهذا أهم بكثير من البحـث عـن 'رقم قياسى مثالى' بحد ذاته، رغم أن هذه الاختبارات كانت مصممّة لترشيد هـذا البحث.

[(ب) دور المنظّرين الاقتصاديين] أن النقطة التى تخص الأرقام القياسـية، التى هى الأكثر صلة بتاريخ التحليل الاقتصادى، هى الدور المهيمن الـذى لعبـه المنظّرون الاقتصاديون فى تطويرها. وبحسب ظاهر الأمور، فإن الأرقام القياسية تعود إلى مملكة التقنيين الإحصائيين وبالتالى فإن نظريتها ينبغى أن تشكل جـزءًا من الإحصاء كما هو بالضبط شأن نظريات العينات مثلاً. وفى الواقع، فإن قسـمًا كبيرًا من العمل حول الأرقام القياسية أنجزه إحصائيون أو اقتصاديون ممـن لـم يهتموا 'بالنظرية الاقتصادية إلاّ قليلاً. فمثلاً، إن الصيغة التى أظهرت، بـين كـل الصيغ، أشد حيوية تعود إلى كاتب لا يمكن قط أن يسمى اقتصـادى دون تحفـظ:

---

(٧٤٤) إن الصلات مع النظرية النقدية تبرز أكثر فى تلك الأجـزاء مـن عملـه Purchasing Power of Money (1911) المخصصة للأرقام القياسية. وتنبغى قراءة هذه الأجزاء سوية مع الكتاب المـذكور فى المتن.

لاسبيراس Laspeyres[٧٤٥]. ولكن كل الدوافع والأفكار الحاسمة تقريبًا قد وردتْ من المنظِّرين الاقتصاديين كما حدثَ فى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. ولإثبات هذه النقطة، يكفى أن نذكر أسماء جيفونس وإديجورث وفيشر التى ينبغى أن نضيف إليها أ. أ. يونغ[٧٤٦]. ولكن هذه لم تكن حالات منعزلة. فثمة عدد متزايد دومًا من الاقتصاديين، ممن يمكن لأى فرد أن يعتبرهم منظِّرين أساسًا، اهتموا أما بتطوير طريقة الأرقام القياسية أو توضيح معناها وأغراضها بصورة نقدية وبنّاءة. فقد اقترح مارشال نظام السلاسل[٧٤٧]. وساهم ليكسس وفالراس وفيكسل وفيزر وبيجو، إذا اقتصرنا على ذكر بعض القادة فقط، فى الأسس النظرية بدرجة رئيسية[٧٤٨]. وقد استمر عملهم خلال العشرينيات والثلاثينيات على نطاق متزايد. ولكن لن نستطع، مع الأسف، أن نلاحظ التطورات منذ العشرينيات بأى درجة من التفصيل. ومع ذلك، نشير، فى ما يلى إلى ثلاث مساهمات تحققت خلال الفترة– وهى تعود إلى ديفزيا وهابرلر وكينز.

---

(٧٤٥) نشرَ ى. لاسبيراس الصيغة Σ p1qo / Σ po qo (ترجيح الأسعار بكميات السنة الأساس)، التى ضمنت له الخلود– حيث ليس بوسع أى طالب اجتياز أى دراسة كاملة فى الاقتصاد دون أن يسمع باسم لاسبيراس أكثر مما بوسعه أن يفعل ذلك دون أن يسمع باسم آ. سمث– وذلك فى مجلة: Jahrbucher fur Nationalokonomie und Statistik, 1864 ; also 1871.

(٧٤٦) إن مقالتى جيفونس اللتين قدمتا دافعًا حاسمًا حقًا، ولكن لا تبرران عبارة فيشر القائلة إن جيفونس 'ربما يمكن اعتباره مؤسس الأرقام القياسية' أو عبارة كينز التى تحمل نفس المعنى، هما: ' A Serious Fall in the Value of Gold ... '(1863) and 'The Variation of Prices and the Value of the Currency since 1782' (1865)، والمقالتان كلتاهما تردان فى عمله: Investigation in Currency and Finance. وهما تمثلان عملاً ممتازًا له أهمية واعدة ولكنهما، لا تهتمان، بصورة تثير الاستغراب بالنسبة لكاتب منظِّر، بالموضوعات النظرية ذات الصلة. كما سبقت الإشارة إلى عمل إديجورث، الذى سد هذا النقص إلى حد ما، وكذلك عمل فيشر. أما عمل ألن أ. يونغ فى هذا الحقل Alle. A. Young، فهو أقل عرضة، من بقية عمله، لخطر النسيان الكامل لأن قسمًا منه يرد ضمن المساهمة المعروفة ل ه. ل. ريتز H. L. Rietz: Handbook of Mathematical Statistics (1924).

(٧٤٧) وذلك فى مقالته: Remedies for Fluctuations of General Prices, 'Contemporary Review, 1887'.

(٧٤٨) كان ليكسس Lexis، طبعًا، منظِّرًا اقتصاديًا أساسًا. ولكن مقالته: ' Uber gewisse Wertgesamtheiten.. 'in Zeitschrift fur die gesamte Staatwissenschaft (1886) تمثل قطعة من المحاججة النظرية لها أهمية عظيمة، رغم أنها لم تنتزع سوى قليلاً من الاهتمام. وقد وردت مساهمة فالراس ضمن عمله: Etudes d'economie politiquee (ed. definitive, 1936, pp. 20 et seq.). أما مساهمة فيكسل، فوردت ضمن عمله: Interest and Prices, ch. 2؛ ومساهمة فيزر ('Uber die Messung der Veranderungen des Geldwerts'') فى: (Schriften des Vereins fur Sozialpolitik (vol. 132, 1910؛ ومساهمة بيجو، فى عمله: Economics of Welfare (١٩٢٠؛ وقبل ذلك، فى عمله: Wealth and Welfare, 1912).

وقبل أن نمضى، دعونى أكرر السبب الذى يجعلنى اعتقد إن من الضرورى التشديد على مساهمات المنظّرين الاقتصاديين فى تطوير طريقة الرقم القياسى. إذ يبدو أن بعض الإحصائيين وبعض الاقتصاديين ذوى التوجه المعادى للنظرية يعتقدون إن هذا الجزء 'الواقعى' هو شيء جرى تطويره لمواجهة البنى المهلهلة للنظرية، شيء تم ابتكاره، بروح علمية صادقة، ليحل محل التأمل المجرد. ويبدو إن من الضرورى تصحيح وجهة النظر هذه. فموضوع الأرقام القياسية يقدم مثالاً جيدًا على الطريقة التى يرتبط بها حقًا البحث النظرى والبحث الإحصائى، وبشكل خاص، كيف أن الطرق الإحصائية يمكن أن تتطور انطلاقًا من عمل المنظّرين.

[(ج) هابرلر، ديفزيا، كينز] باستثناء فيزر، أخذ معظم النمساويين البارزين موقفًا انتقاديًا، إن لم نقل عدائيًا، من فكرة 'قياس' التغيرات فى القوة الشرائية للنقود (مقلوب مستوى السعر) بواسطة الأرقام القياسية. فقد كانوا يميلون لرفض منح الجنسية لمفهوم مستوى السعر price level، وفى جميع الأحوال، إنكار إمكانية قياسه من حيث المبدأ[٧٤٩]. وبسبب حقيقة إن كثيرًا من الاقتصاديين وضعوا ويضعون ثقة عمياء بالأرقام القياسية دون تمحيص معانيها[٧٥٠]، فقد هيئ هذا الموقف ترياقًا مطلوبًا بإلحاح. بل ليس هذا وحسب. فالنقد، الذى كان سلبيًا فقط فى البداية، تحولَ أخيرًا إلى نقد بنّاء فى كتاب البروفيسور فون هابرلر حول معنى الأرقام القياسية[٧٥١].

يتمثل جوهر تحليل هابرلر فى تقديم تفسيرٍ للأرقام القياسية ينصب على الفرضية التالية. بالنسبة لفرد معين له أذواق لا تتغير، فإن السعر يكون قد هبط(ازداد) بين نقطتين من الزمن، to وt1، إذا كان الفرد، عند بقاء دخله النقدى على حاله، قادرًا فى t1 على شراء تلك التشكيلة من السلع التى يفضلها على التشكيلة التى كان قادرًا على شرائها فيto (يكون قادرًا فى t1 على شراء التشكيلة

---

(٧٤٩) وجدَ هذا الموقف تعبيره الأقوى فى عمل البروفيسور فون مايسس von Mises: Theory of Money and Credit.

(٧٥٠) يسرى هذا على أى أرقام قياسية بما فى ذلك أرقام الناتج المادى. وفى السنوات العشر الأخيرة أو نحو ذلك، ثمة ارتداد بدأ بالظهور، ومن أعراضه الأكثر أهمية أن اللورد كينز، الذى كان، فى عمله Treatise on Money (1930)، قد منح أهمية كبيرة إلى الأرقام القياسية للأسعار، تجنب كليًا استعمالها فى عمله: General Theory (1936).

(٧٥١) G. von Haberler, Der Sinn der Indexahlen.

من السلع التى يفضلها على التشكيلة التى كان قادرًا على شرائها فى to). إن هذا التفسير يربط الأرقام القياسية باقتصاد الرفاه. ولكن أهميته الرئيسية تكمن فى حقيقة أنه يؤسس هذه الأرقام على نظرية الاختيار ويجعلها هكذا ترسو فى مركز نظرية القيمة الحديثة ذاته[٧٥٢].

وبينما هجرَ هابرلر فكرة مستوى سعر 'موضوعى' معين واستبدلها بما يمكن أن نسميه مستوى سعر ذاتي، فقد طرح ديفزيا نظرية مستوى السعر الموضوعى أو المؤشر النقدى، أو الرقم القياسى النقدى (indice monetaire)– وهذا إنجاز هام من الدرجة الأولى. وفى الهامش[٧٥٣]، أدناه، ثمة محاولة لتقديم تفسير بسيط لفكرته الجوهرية.

ومن البديهى، إن فكرة مستوى سعر– شامل معين، حتى إذا كانت مقبولة، هى أقل نفعًا لأغراض عدة من فكرة مستويات السعر القطاعية: كمستوى سعر

(٧٥٢) يصب مقترح باريتو فى اتجاه مماثل (Cours, vol. 1, pp. 264 et seq.) وهناك عدد من المقترحات المرتبطة (ومن بينها مقترح يرد فى تقريريى إيجورث المذكورين فى المتن، أعلاه) كانت أقل إقناعًا. ومع ذلك، لا نستطيع أن نبقى هنا لتوضيح ذلك.

(٧٥٣) إذا كان الإنفاق على كل السلع والخدمات، E، يتغير بزيادة معينة (موجبة أو سالبة)، ΔE، فمن الممكن بوضوح، بطريقة شكلية بحتة لا تتضمن أى شيء من السببية، تقسيم ΔE إلى ثلاثة أجزاء: جزء 'يعود' إلى التغيرات التى حدثت فى الأسعار – حيث يساوى هذا الجزء الكميات المشتراة سابقا مضروبة، كل واحدة منها، بالتغيرات في الأسعار المناظرة، أو أنه، رمزيًا، يساوى $\sum q\Delta p$؛ وجزء آخر 'يعود' إلى التغيرات في الكميات المشتراة ويساوى الأسعار القائمة من قبل مضروبة، كل واحد منها، بالتغيرات فى الكميات المناظرة، أو أنه، رمزيًا، $\sum p\Delta q$؛ والجزء الثالث 'يعود' إلى حقيقة أن الزيادات فى الكميات تم شرائها أيضًا عند الأسعار التى تغيرت وبالتالى فهو يساوى تلك الزيادات فى الكميات مضروبة بالزيادات فى الأسعار المناظرة، أو أنه، رمزيًا، يساوى $\sum \Delta q\Delta p$. وهنا، إذا كانت التغيرات فى الكميات والأسعار (ال Δq's وΔp's) تشكل أجزاء صغيرة من الكميات والأسعار نفسها (ال q's وp's)– وهو ما يحدث حينما نكون أمام فترة قصيرة جدا من الوقت– فإن ما ينتج عنها سيكون أكثر ضآلة، ضئيلاً جدا بحيث يمكننا إهماله لأغراض عملية. ولكننا، عندئذ، نترك مع مقدارين فقط، يعبِّر المقدار الأول عن ذلك 'التأثير' على الإنفاق الذى ينبغى أن نلاحظ حينما لا تتغير الأسعار وبالتالى فهو حر من 'تأثير' أى تغيرات فى الأسعار؛ ويعبِّر المقدار الثانى عن 'التأثير' على الإنفاق الذى يجب أن نلاحظ حينما لا تتغير الكميات وبالتالى فهو حر من 'تأثيرات' أى تغيرات فى الكميات. وعندئذ، فإن الرقم الأحدث ($\sum q\Delta p$)، معبِّرًا عنه كنسبة من الإنفاق الأصلى ($E = qp$)، يصلح لتحديد التغير الذى كان قد حدث فى مستوى السعر أو الرقم القياسى النقدى– الذى يكتسب، بذلك، معنى واضحًا ومهمًا تحليليًا. وقد نشر البروفيسور ديفزيا Francois Divisia هذه النظرية، التى كان البروفيسور ليكسس Lexis (المصدر السابق) قد تنبأ بها جزئيًا، فى عدة أعداد من: Revue d'economie politique, 1925-6 تحت عنوان: 'L'Indice monetaire et la theorie de la monaie' وكذلك، مرة أخرى، في عمله: Economique rationelle (1928), ch. xiv.

السلع الاستهلاكية (مستوى الاستهلاك consumption standard) والخدمات الاستهلاكية بالمقارنة مع مستوى سعر السلع الإنتاجية (أو السلع الاستثمارية)، أو مستوى سعر المنتجات النهائية بالمقارنة مع مستوى سعر الخدمات الإنتاجية، وهكذا... إن مستوى السعر الشامل يخفى، بشكل خاص، الحركات النسبية لهذه المستويات القطاعية بعضها عن بعضًا، وإن هذه الحركات النسبية لهما أهمية محورية بالنسبة لنظريات معينة للدورة التجارية، وبخاصة بالنسبة لنظرية فون هايك. كما إن لها أهمية محورية بالنسبة 'للديناميكا النقدية' المعروض في عمل كينز: Treatise، الذى يمثل الكتاب الثانى منه، المخصص كليًا لهذا الموضوع، المرجع الرئيسى لهذا النوع من التحليل.[هذا القسم غير مكتمل].

٥- قيمة النقود: معادلة المبادلة و'منهج الكمية'

كنا قد رأينا، بقدر تعلق الأمر بالغالبية الكبيرة من الكتاب الذين كتبوا حول النقود، إن هناك بعض الحقيقة في العبارة القائلة إن التحليل النقدى فى تلك الفترة كان يقبع فى حجيرة منفصلة، إذا صح التعبير. ومن الصحيح أيضًا- مع أننا لاحظنا استثناءات كفالراس والنمساويين، مثلاً- إن تجهيز تلك الحجيرة كان مُعدًّا لغرض خاص هو تفسير قيمة النقود أو قوتها الشرائية، ولم يكن يهدف إلى أى غرض آخر. وهنا فحينما نعتزم تفسير سلوك متغير منفرد من النظام الاقتصادى، فمن الملائم بوضوح أن نحزم كل الأشياء الأخرى فى بضع مجاميع كبيرة few big aggregates وأن ننظر إلى هذه المجاميع بوصفها 'الأسباب' التى تحدد المتغير المراد تفسيره. إن ما تسمى معادلة المبادلة Equation of Exchange تمثل بالتأكيد أبسط نظام ممكن لمثل هذه المجاميع التى تتضمن قيمة النقود أو مستوى السعر على الإطلاق. وإذا كان الأخير هو المتغير المراد تفسيره، فإن المجاميع الأخرى تتحول بصورة طبيعية (وإنْ بصورة غير منطقية) إلى دور 'أسباب' لذلك المتغير- وإن معادلة المبادلة، التى هى ذاتها ليست سوى تعبير عن علاقة شكلية لا تحمل أى دلالة سببية، تتحول أو يمكن أن تتحول إلى النظرية الكمية Quantity Theory. وهذا يفسر لماذا شهدت معادلة المبادلة والنظرية الكمية، خلال تلك الفترة، انبعاثًا جديدًا ولماذا أن كثيرًا من المناقشة حول نظرية النقود أخذ شكل

محاججات لصالح أو ضد النظرية الكمية. وعليه، فمن الضرورى أن نتعرف على ما كانت تعنيه حقًا النظرية الكمية لدى هؤلاء الكُتاب. ولتحقيق هذا بأكثر الطرق فائدة بالنسبة للقارئ، سنركز على العمل البارز فى هذا الخط: نظرية القوة الشرائية للنقود لدى البروفيسور فيشر[٧٥٤].

ليس هناك ما هو جديد فى ما أصبحت تسمى معادلة فيشر أو معادلة فيشر–نيوكمب بحد ذاتها. فمستوى السعر (P) تربطه هذه المعادلة ببساطة ب (١) كمية النقود فى التداول (M)؛ (٢) 'فعالية' هذه الكمية من النقود أو سرعة تداولها (V)؛ و(٣) الحجم (المادى) من المعاملات. لنعبّر عن هذا بكتابة العلاقة: $P= f (M, V, T)$. إن معادلة فيشر تضفى على هذه العلاقة الدالية الشكل الخاص التالى: $P = f (M, V, T) = MV / T$ or $MV = PT$. ومرة أخرى، فإن هذه المعادلة لا تشكل متطابقة بل شرطًا توازنيًا معينًا. ذلك لأن فيشر لم يقل إن MV هى الشىء نفسه ك PT أو إن MV تساوى PT بالتعريف: فإذا كانت قيمٌ معطاة لM وV وT تميل ل توليد قيمة محددة من P، بيد أن هذه القيم لا تعنى ببساطة مستوى معينًا من P. ولكن التحليل النقدى المهم حقًا يبدأ من خلف بناء المعادلة. ثمة مجموعتان من الأسئلة.

[(أ) تعريف المفاهيم] أولاً، ما هى المعانى الدقيقة ل P، M، V وT؟ من المؤكد إن النظرية الكمية تمتلك ميزة واحدة أيا كان ما يمكن قوله ضد منهج هذه النظرية: فالقرب الواضح لمفاهيم هذه النظرية من المادة الإحصائية يجبر المنظّرين على أمرٍ معين غالبًا ما يفشلون فيه من دون هذا الإكراه، أى تحديد مفاهيمهم بشكل دقيق وعملى operational. لا نستطيع أن نناقش أو حتى أن نذكر قائمة بكل المشاكل التى تتخفى خلف السؤال التالى، فكل ما بوسعنا هو أن نشير إلى هذه المشاكل فقط: ما هى الأسعار التى ينبغى، للأغراض العامة لمعادلة

---

(٧٥٤) وعند القيام بذلك، فإننا نأخذ تحليل النظرية الكمية عند مستواه الأرفع. وبشكل عام، فإن التكلفة، التى نتحملها عندئذ فى صورة معطيات عن صياغات أخرى كثيرة، ليست باهظة. ولكن يتوجب أن نشير إلى أن عمل كيمرر Kemmerer (Money and Credit Instruments in Their Relation to General Prices, 1907) من شأنه أن يخدم هدفنا بنفس الدرجة من الجودة تقريبًا، رغم أن عمل فيشر كان قد حجبه. وقد أثنى فيشر بسخاء على معالجة سيمون نيوكم Simon Newcomb بشأن التداول المجتمعى Societary Circulation (Principles, 1885؛ انظر الفصل الخامس، القسم ٧أ، أعلاه) الذى يشكل مساهمة مهمة حقًا. ولكننا لا نستطيع الدخول فى موضوع المزايا التى ينفرد بها هذا العمل.

المبادلة، إدخالها في P وبالتالي أى معاملات ينبغي إدخالها فى T [٧٥٥]. ومع أن فيشر، فى أفكاره التمهيدية، قد عرّف T بحيث تشمل 'السلع' التى تُشترى بالنقود، بيد أنه هو نفسه تبنى مفهومًا أوسع– يشمل السندات– فى عمله الإحصائى. ولكن تنبغى الإشارة إلى بعض المشاكل بشأن تعريف M.

أبدى معظم الكتاب نفورهم من تسمية الودائع التى يتم سحبها بصك checking deposits كنقود– على الأقل حينما يتم هذا دون تحفظ. وكما كنا قد رأينا، فهؤلاء يشدّدون على الاختلاف بين النقود و'الائتمان'(انظر القسم السادس، أدناه) أو بين النقود 'الأصلية' primary و'النائبة' fiduciary. ولكن حين تعلّق الأمر بأداء معادلة المبادلة، فإن غالبية الكتاب –وبخاصة الأمريكان الذين أنجزوا القسم الأعظم من العمل الإحصائى– أدخلوا، كشىء طبيعى، النوع الأهم كميًا من 'وسائل الائتمان': checking deposits، ذاهبين بعيدًا فى الغالب إلى حد تسميتها 'عملة إيداع' deposit currency. وهكذا، فإن M، فى معادلتهم للمبادلة، كانت تعنى أساسًا النقد المعدنى coin، الأوراق النقدية الحكومية government fiat، البنكنوتات، الودائع تحت الطلب. ولما كان هذا، عمليًا، يعنى إدخال 'كل شىء يمكن الشراء به'، فيبدو أنه كان ينبغى عليهم، من ناحية، أن يأخذوا المقايضة بنظر الاعتبار (وكذلك حقيقة إن جزءً من الناتج الاجتماعى يُستهلك من قبل منتجيه بصورة مباشرة)، ومن ناحية أخرى، أن يستبعدوا النقود التى لا يجرى تداولها (كالاحتياطات النقدية لدى المصارف والمكتنزات). إن الصعوبة الأولى لم تؤخذ جديًا، بقدر ما أعلم؛ أما بالنسبة للصعوبة الثانية، فسوف استشهد فقط بوجهة نظر كيمرر (المصدر السابق، ص ٢٣): 'ليس ثمة فرق، من زاوية صحة النظرية الكمية، سواء أن تُعرض النقود الجديدة مقابل السلع فورًا، أو ببطء، أو أن لا تُعرض قط' لأن النقود التى لا يتم تداولها تكون سرعة تداولها صفرًا ببساطة.

---

(٧٥٥) يمكن تكوين فكرة عن هذه المشاكل عن طريق قراءة ملاحق عمل فيشر: Purchasing Power of Money (1911). إن فكرة التخلى كليًا عن مفهوم مستوى عام للسعر لكل ما يُباع ويُشترى مقابل النقود (وهى فكرة حُملت فيما بعد، فى العشرينيات، إلى حدودها القصوى من خلال مفهوم كارل سنيدر Carl Snyder حول المستوى العام للسعر، انظر: 'A New Index of the General Price Level from 1875,' Journal of the American Review Statistical Association, June 1924) وفكرة استبدالها بعدة مستويات سعر قطاعية (لسلع الاستهلاك، وسلع الاستثمار، وهكذا) لم تكن تناقش، بقدر ما أعلم، أثناء تلك الفترة، باستثناء إنها كانت مفترضة ضمن عداء المجموعة المتساوية لمفهوم مستوى السعر. إن اتجاه الفكر لصالح فكرة عدة مستويات سعر تكللت، أخيرًا، بالنصر بشكل واضح فى عمل اللورد كينز: Treatise الصادر العام ١٩٣٠، الكتاب الثانى.

في أوروبا، وبخاصة في قارة أوروبا، كان هذا المخطط النظري مألوفًا بدرجة أقل، جزئيًا، لأن معظم الأوروبيين لم يواجهوا المهمة الإحصائية. وكمثال من الدرجة الأولى على مخطط بديل: كان فيكسل (ومن قبله رودبرتوس) قد قصرَ M على النقود المعدنية (وكذلك، في نظري، النقود الورقية الحكومية التي لا تحمل أي حق بتحويلها إلى معدن)، وفسّرَ البنكنوتات والودائع كوسائل لزيادة سرعة تداول 'النقود'– بحيث إن الاحتياطات المصرفية، بدلاً من أن تكون سرعة تداولها صفرًا، من شأنها أن تمتلك سرعة تداول عالية (مفهوم فيشر حول'سرعة التداول الفعلية'). وينبغي على القارئ أن يلاحظ أن أيًا من هذين المخططين لا ينطوي على ميزة أو عيب متأصل فيه. فالملائمة هي معيار الاختيار بينهما. وهذا المعيار هو في صالح 'البديل الأمريكي' بقوة. ولكن ثمة نقطة أخرى لابد من التنبيه إليها. فقد أدخل فيشر checking deposits (M') مع سرعة تداول خاصة بها (V')، في معادلته بصورة منفصلة لجعل هذه المعادلة تبدو هكذا: $MV + M'V' = PT$. ولكن فيشر أدخل فرضيتين إضافيتين. أولاً، افترض فيشر أن هناك علاقة مستقرة جدا بين النقود الأصلية (النقد المتداول من يد إلى أخرى) التي يحملها الناس في جيوبهم أو يضعونها في خزانتهم أو في القبو وبين المبالغ من الوسائل السائلة التي يضعوها في حساب يمكن السحب منه بصك checking account. ثانيًا، افترض فيشر أن هناك، عند التوازن، ولفترات غير طويلة جدا، علاقة مستقرة جدا بين احتياطات النظام المصرفي والمجموع الكلي من الودائع التي يمكن سحبها بصك checking deposits. لنتأمل ما يعنيه هذا. إن موقف فيشر، بحكم هاتين الفرضيتين، يقع نوعًا ما بين موقف مَنْ لا يُدخل في M سوى الودائع تحت الطلب إلى جانب 'العملة الموجودة خارج المصارف' دون التمييز بين هاتين الفئتين (بقدر تعلق الأمر بمشاكل القوة الشرائية) وموقف أولئك الذين، مثل فيكسل، يُدخلون النقد المعدني والأوراق النقدية غير القابلة للتحويل فقط. ذلك لأن ذلك الجزء من كمية النقود، الذي أسماه فيشر 'النقود الأصلية' والذي، مستشرفًا الظروف الإنجلو–أمريكية للعام ١٩١١، طابَقه فيشر بالذهب، يتطلب موقفًا لا وجود فيه لـ checking deposits. فهذه الودائع تبقى 'عملة إيداع' حقًا، ولكن الفكرة المقترحة هي أن التغيرات في كمية هذه العملة تحكمها التغيرات في كمية 'العملة الأصلية'، أو الذهب في ظل تلك الظروف. ولابد من أن يلاحظ القارئ مدى تمشي هذه الفكرة مع خطة الدولار المعوّض التي تهدف إلى السيطرة على مستوى السعر

عن طريق إجراء تغييرات ملائمة فى المحتوى الذهبى للوحدة النقدية.

لابد من الإشارة إلى نقطتين إضافيتين حول V – أى إضافة إلى الملاحظة التى طُرحت أعلاه من إن سرعة التداول تعتمد على مفهوم الكمية الذى نختـار أن نتبناه. أولاً، لم يتحقق تقدم كبير يتجاوز ميلا فى تحليل العوامل الكامنة خلف سرعة تداول النقود(٧٥٦). وفى الواقع، لم يجرِ بوضوح، قبل نشر عمل بيجو(٧٥٧): Industrial Fluctuations، التمييز بين الأنواع المختلفة من سرعة التداول، وأن النوع الأهم منها: سرعة تداول الدخل، المألوف الآن، أصبح مفهومًا لدى المهنة إلى حد كبير. ولكن لا ينبغى أن يُقال إن اقتصاديى تلك الفترة كانوا بصورة معتادة يعتبرون سرعة التداول ثابتة. ويكفى تشديد كيمرر Kemmerer(٧٥٨) على إمكانية تغير سرعة التداول كدالة لوضع نشاط الأعمال بشكل عام لدحض الاتهام الذى يتكرر باستمرار والذى خلق لدى كثيرين انطباعًا غير واقعى قط مفاده أن الفضل الرئيسى في إدراك إمكانية التغير هذه يعود إلى التحليل المعاصر. ثانيًا، يجب أن نعبِّر عن احترامنا لبعض الجهود الرائدة فى القياس الإحصائى لسرعة التداول- وهى معالم على الطريق نحو الاقتصاد العددى، حتى وإن كانت موفقة جزئيًا فقط، وترتبط أساسًا بأسماء ديس اِسارز des Essars، وكنلى Kinley، وكيمرر، وارفنج فيشر قبل الجميع(٧٥٩).

---

(٧٥٦) حول مصائر مفهوم سرعة تداول السلع، انظر: مارغيت Marget، المصدر السابق، مواضع متفرقة منه. وقد أدخل كيمرر هذا المفهوم فى معادلته حول المبادلة.

(٧٥٧) A. C. Pigou, Industrial Fluctuations (1st. ed., 1927), part 1, ch. 15.. وقبل هذا العمل لم يكن هناك الكثير، إضافة إلى مساهمة فيكسل (Interest and Prices, ch. 6).

(٧٥٨) انظر القسم ٣أ، أعلاه.

(٧٥٩) Pierre des Essars in 'La Vitesse de la circulation de la monnaiem' Journal de la societe de statistique de Paris, April 1895 ; David Kinley, Doc. No. 399 in Reports of National Monetary Commission,' The Use of Credit Instruments in Payments in the United States,' and also two papers in Journal of Political Economy,' Credit Instruments in Retail Trade,' March 1895, and 'Credit Instruments in Business Transactions,' March 1897؛ كيمرر، المصدر السابق؛ ارفنج فيشر، المصدر السابق، ولكن أصلاً فى: 'A Practical Method of Estimating the Velocity of Circulation of Money,' Journal of the Royal Statistical Society, September 1909. وبعد أن استخلص أرقامه لسرعة التداول، فقد تقدمّ فيشر (فى عمله: ..Purchasing Power، وفى المقالات المقتطف منها هناك، ص ٤٩٢) لطرح كل معادلة المبادلة بتعابير عددية – محققا نصرًا نابليونيًا حقًا حتى ولو كان يشبه بورودينو Borodino أكثر مما يشبه اوسترليتز Austerlitz.

[(ب) التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية] تنصب المجموعة الثانية من الأسئلة على التمييز بين معادلة المبادلة والنظرية الكمية. إلى أى حد كان كُتاب تلك الفترة قد تجاوزوا بالفعل صيغة العلاقة التوازنية الأساسية MV = PT؟ إن ما يجعل الإجابة أكثر صعوبة هو حقيقة إن كتاب تلك الفترة لم يخلقوا ذلك التمييز بأنفسهم بل إنهم غالبًا ما وصفوا أنفسهم كأنصار للنظرية الكمية فى حين إن كل ما قصدوه هو أنهم وجدوا بعض الميزة فى استعمال معادلة المبادلة أو ما يعادلها. على أى حال، فبقدر تعلق الأمر بالكُتاب من الدرجة الأولى، يمكننا أن نأخذ وجهة النظر، التى عبّر عنها بيجو قليلاً فيما بعد، كوجهة نظر نمطية('The Value of Money,' Quarterly Journal of Economics, November 1917)[٧٦٠]: 'غالبًا ما يجرى الدفاع عن''النظرية الكمية'' Quantity Theory أو معارضتها كما لو إنها مجموعة محددة من الفرضيات ينبغى أن تكون أما صحيحة أو خاطئة. ولكن فى الواقع، فإن الصيغ المستخدمة فى عرض تلك النظرية هى مجرد وسائل لتمكيننا من ضم الأسباب الرئيسية، التى تحدد قيمة النقود، إلى بعضها بعضًا فى صورة منظّمة'. إن هذه العبارة، التى ينبغى فيها استبدال كلمتى: النظرية الكمية بكلمتى: معادلة المبادلة Equation of Exchange، تصح بالتأكيد على مارشال نفسه وعلى كل المارشاليين: فهم لم يتجاوزا قط استعمال نسختهم من معادلة المبادلة. ويسرى الأمر نفسه على معالجة فيكسل لكيفية تأثير التغيرات التلقائية فى كمية النقود على مستويات السعر: إذ إن فيكسل قد شدّد كثيرًا على دور سعر الفائدة بحيث إنه لم يترك سوى مجال ضئيل للتأثيرات المباشرة للتغيرات التلقائية فى كمية النقود. وبطبيعة الحال، فمن زاوية أولئك الخصوم المتطرفين للنظرية الكمية، ممن سنذكرهم بعد قليل، الذين أنكروا أن يكون للتغيرات التلقائية فى كمية النقود أى تأثير على قيمتها، فإن فيكسل-ومارشال - كان ينبغى أن يصنّفا كمنظّرى كمية[٧٦١]. أما حالة فالراس فتختلف، على الأقل كما تبدو من السطح.

(٧٦٠) انظر القسم ١٣أ، أعلاه.

(٧٦١) انشغل فيكسل كثيرًا جدا بإيضاح فكرته القائلة إن التغيرات التلقائية فى كمية النقود تؤثر على العملية الاقتصادية، عبر سعر الفائدة على القروض المصرفية، بواسطة توسيع الائتمان المصرفى بحيث أنه اقترب كثيرًا من إنكار التأثير المباشر. ولكن فيكسل كان يراجع نفسه دائمًا. لقد أوضح، مثلاً، إن الزيادة فى خزين الذهب يجب أن يكون لها تأثير مباشر على الأسعار، على الأقل إلى الحد الذى تزيد فيه هذه الزيادة فى الخزين من مدخولات وإنفاق منتجى الذهب. حول هذا، انظر: القسم ٦ ب، أدناه. ويوضح موقف فون مايسس von Mises إلى حد الكمال الصعوبات التى يتعين علينا أن نواجهها.=

من العسير جدا فهم موقف فالراس. ففى عملـــه التحليلـــى البحـــث حـــول المشكلة (انظر معالجته فى عمله: Elements وفى عمله: 'Note sur la "Theorie de la Quantite,"' in the Etudes d'economie politique appliquee, pp. 153 et seq. يقدم فالراس، قبل كل شيء، جانبًا غاية فى الأهمية: فهو لم يفتـــرض ببســـاطة أن قيمة النقود تتناسب عكسيًا مع كميتها، ولكنه حاول أن يستخلصها بطريقة عقلانيـــة من مبدأ المنفعة الحدية، ذاهبًا إلى حد القول إنه يتعين على المرء أن يرفض الأخير لكى يكون من حقه أن يرفض الأولى،. ثمة جانب مهم آخر يتمثل بأن فالراس يدع كميات رءوس الأموال الثابتة والمتداولة تتحدد سلفًا كدالة لمعـــدل فائـــدة معطـــى. ولكن إذ يجرى إثباتها فى ظل هذه القيود، فإن الموضوعة المعنية، رغم صـــحتها طبعًا، موضوعة ضعيفة إلى أقصى حد ومعرضة كليًا للاعتراض الـــذى نصـــادفه كثيرًا والقائل إن النظريَة الكمية لا تصح إلاّ فى ظل فرضيات معينة تحيلهـــا إلـــى شيء مبتذل وعديم القيمة تمامًا. ذلك لأن موضوعة فالراس لا تعنى حقًا، إذا بقـــت الأشياء الأخرى على حالها strictimisse {بشكل صارم}، سوى أن مقدارًا معطـــى من المعاملات يمكن أن يتحقق أيضًا بمقدار أقل من الوحدات النقدية إذا تم تخفيض كل الأسعار بنفس النسبة. ومع ذلك، فإن فالراس ليس فقط أسمى هذه الموضـــوعة theorie de la quantite – الأمر الذى يمكننا بحد ذاته من تصنيفه ضمن خصومها ذلك لأنه إذا كانت هذه هى حقًا formule exacte {صيغتها الدقيقة} فليس فيهـــا إذن ما هو صعب بالتأكيد– بل يبدو أنه كان ضحية للوهم المتمثل بأن هذه الموضـــوعة تمثل كل ما كان يحتاجه الأساس التحليلى اللازم لخطته بشأن الإصلاح النقدى، أى أن فالراس طابقَ هذه الموضوعة بالفرضية القائلة إن السيطرة العملية على مستوى السعر يمكن تحقيقها بالسيطرة على كمية النقود، وهـــى فرضـــية، ســـواء أكانـــت صحيحة أم خاطئة، لا تمت إلاّ بصلة ضعيفة إلى الموضوعة المثبَتة.

إن فرضية كيمرر القائلة إن مقدار وسيلة التداول التى يتم اكتنازها تتغيـــر

=فهو الناقد الأول لمفهوم مستوى السعر. وأنه قد أنكر أن يكون هناك معنى فى الاعتقاد بأن زيـــادة معينة فى كمية النقود ستزيد دائمًا مستوى السعر بنفس النسبة. فكل ما شدّد عليه (المصدر الســـابق، الطبعة الثانية، ص ١١١) هو أن هناك "علاقة" بين التغيرات فى قيمة النقود والتغيرات فى النســـبة بين الطلب على النقود وعرضها. وقد اعتبر فون مايسس أن هذا هو العنصر المفيد فـــى النظريـــة الكمية – والذى، علاوة على ذلك، يدافع عنه ضد اعتراضات كثيرة. وأرى أنه كان من الأفضل لنا أن نأخذ التلميح الذى قدمه هو نفسه وتصنيفه ضمن خصوم النظرية الكمية بالمعنى التاريخى، أى ما قصدَ خصوم النظرية الكمية أن يعارضوه.

على نطاق واسع فى المدى القصير هى بمثابة تخلى عن النظرية الكمية بمعناهــا الأكثر تحديدًا وتقلل الكثير منها بحيث يمكن أن ننسب إليـــه العبـــارة القائلـــة إن P تحددها المتغيرات الثلاثة M و V و T، بينما لا نستطيع أن نقول بنفس القـــوة إن M تحددها P و V و T أو إن V تتحدد ب P و M و T أو أن T تتحدد بــــ P و M و V. وقد عبّر فيشر (Purchasing Power, p.172) عن هذا بالقول 'إن مستوى السعر هو عادةً المستوى الذى يمثل العنصر السلبى بصورة مطلقة فى معادلة المبادلـــة'[٧٦٢].

بل إن فيشر قد ذهب أبعد من ذلك. فقد آمن أيضًا، وإنْ فى شأنٍ لا يخص النظرية العامة حقًا بل كقضية ذات طبيعة إحصائية، أنه عمليًا فى كـــل حـــالات التقلبـــات الكبيرة فى مستوى السعر، فإن M فقط، وليس V أو T، هى التى كانت تتغير إلـــى حد يكفى لاعتبارها المتغير المفسِّر explaining variable، وبعبارة أخـــرى، إن M كانت عادةً المتغير 'الفعال' active الأكثر أهمية بينما كانت P هى المتغير الســـلبى passive عادةً. ويبدو أن هذا يقترب من قبول تعاليم النظرية الكمية بقوة وعلى نحو لم يفعله من قبل أى اقتصادى مرمـــوق[٧٦٣]. وإذا تـــذكرنا، إضـــافة إلـــى ذلـــك،

---

(٧٦٢) يدرك القارئ أن للكلمات 'بنفس القوة' just as well الـــواردة فـــى الصـــياغة الأولـــى و'عـــادةً' normally فى الثانية أهمية جوهرية. وبتكرار الملاحظة التى قدمناها فى الجـــزء الثالـــث، الفصـــل السابع، فلم ينكر أحد وليس بوسعه أن ينكر أن هبوط (زيادة) مستوى السعر ســـوف يشـــجع علـــى تخفيض (زيادة) إنتاج الذهب وتدفقه نحو الخارج (نحو الداخل) بحيث، فى حالة العملة الذهبية الحرة free gold currency، إن السعر لا يمكن أن يكون 'سلبيًا بصورة مطلقة'. وعلاوة على ذلك، فـــإن تأكيد فيشر يسرى فقط على الحالات الواقعة فى مجال التوازن، ولـــيس علـــى حـــالات الاخـــتلال ('الفترات الانتقالية') كما سنرى بعد قليل– وهذه حقيقة من المؤكد عمليًا أن يغفـــل عنهـــا، وعـــن مضامينها، القارئ غير الحذر.

(٧٦٣) من الممتع مقارنةِ عرض فيشر بعرض الاقتصادى الوحيد المرموق الذى ذهب بعيدًا إلى نفس الحد: كاسل (انظر، مثلاً، Theory of Social Economy, Third Book). إذ يطرح كاســـل فـــى البدايـــة نظرية كمية محددة strict ولكن فقط للحالة التصورية من وضعين منفصلين من الاقتصاد، متماثلين تمامًا فى كل شيء باستثناء اختلافهما فى M – وبالتالى فى P. ثم يشدّد كاسل، بصورة لـــم يفعلهـــا أحد قط بمثل هذه الحيوية، على أن هذا لا يثبت أى شيء مهما كان بشأن الأثر الذى يمكن أن يُحدثه تغير معين فيM، الذى يتم إدخاله فى اقتصاد حقيقى– متبنيًا، بشأن هذه النقطة، وجهة النظر التـــى يحملها خصوم النظرية الكمية عادةً. ولكنه، فيما بعد، بعد أن أشار إلى عدم إمكان قـــول أى شـــيء مسبقًا حول أثر الزيادات الفعلية فى M فى الحياة الحقيقية، وإلى أننا يجب أن ننظر إلى الوقائع فقط، يجد، بالنسبة للفترة ١٨٥٠–١٩١٠ (وإلى النصف الأول من القرن التاسع عشـــر، بثقـــة أقـــل)، إن النظرية الكمية تسرى رغم كل شيء ليس كنظرية ولكن كواقعة إحصائية. وإذ يصمّـــم كاســـل بقـــوة انطلاقًا من هذا، فإنه يطرح قانونه الشهير 'قانون النسبة ٣ %': كان الرقم القياسى Sauerbeck هو نفسه تقريبًا بين العامين ١٨٥٠ و١٩١٠، وأن خزين العالم من الذهب كان قد زاد بمعدل ٢،٨ تقريبًا سنويًا خلال الفترة، وإن T لابد من أن تميل نحو الزيادة بذلك المعدل تقريبًا –وبالتالى، فإن مستوى السعر سيزداد أو ينخفض تبعًا لما إذا كان إنتاج الذهب سيُزيد خزين العالم من الذهب بأكثر أو أقـــل من هذا المعدل كل سنة. هذه نظرية غير عادية حقًا. ولكنها تثير الاهتمام ليس بـــذاتها فقـــط بـــل–

الفرضيات الصارمة التى وضعها فيشر حول العلاقة بين الودائع الكلية التى يمكن سحبها بصك total checking deposits والذهب، والتى بمقتضاها تتقرر الكمية الكلية من وسيلة التداول (فى ظل الظروف الأنجلو-أمريكية السائدة عام ١٩١١) بإنتاج الذهب وتصدير الذهب أو استيراده، فيبدو أننا نحصل ليس فقط على نظرية كمية لقيمة النقود بل أيضًا (بالنسبة لتلك الظروف الخاصة) على نظرية كمية ذهبية بالنسبة لقيمة النقود.

إن الأمر المهم جدا هو إدراك خطأ مَنْ صنّفوا فيشر كنصير للنوع الأكثر صرامة والأكثر ميكانيكية من النظرية الكمية والذين، على هذا الأساس، وجدوا فجوة كبيرة يتعذر جَسْرها بين النظرية النقدية فى الفترة محل الدرس، كما يمثلها فيشر، والنظرية النقدية فى العشرينيات والثلاثينيات. فهم على خطأ لسببين: (١) إن النظرية النقدية فى العشرينيات والثلاثينيات كانت تقع تحت تأثير النظرية الكمية أكثر بكثير مما هو معروف بصورة عامة[٧٦٤]؛ (٢) لابد من أن نفهم بوضوح، ليس فقط وفقًا لكل كتابات فيشر الأخرى ولكن بشكل خاص وفقًا لعمله: Theory of

---

=بسبب منهجيتها أيضا. وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن عالمًا فى الفيزياء يمكن أن يثير اعتراضًا على هذه الأخيرة أقل بكثير مما فعله معظم الاقتصاديين. حول الوقائع، انظر، مثلا: J. T. Phinney, 'Gold Production and the Price Level ....' Quarterly Journal of Economics, August 1933.

(٧٦٤) يتعذر مع الأسف أن نطرح كليًا هنا هذه الواقعة الأكثر أهمية. سوف أقدم مجرد مؤشرات نحو الجسر بين تحليل النظرية الكمية القديمة والأعمال الأحدث. فكل أولئك الكتاب، وبخاصة الأمريكان، الذين كتبوا حول النقود ممن، مثلاً، بالارتباط مع عمليات السوق المفتوحة لنظام الاحتياطى الأمريكى، كانوا يحاججون بطريقة تتضمن الاعتقاد بإمكان السيطرة على ('العمل على استقرار' stabilizing) نشاط الأعمال عبر السيطرة على وسيلة التداول، كانوا من منظرى النظرية الكمية الأقحاح – وهى حقيقة متخفية إلى حد ما لأنهم، إذ تواجههم بنية مؤسسية مختلفة، عبّروا بصورة طبيعية عن أنفسهم بطريقة تختلف عن كتاب مدرسة العملة. والأمر المهم بشكل خاص فى هذا السياق هو النظرية القائلة إن المصارف كانت تزيد القروض عادة loaned up!، أى أن المصارف توّسع من قروضها عادةً إلى الحد الذى تسمح به التشريعات التى تنظم ذلك. وتتمثل الأهمية النظرية لهذه الفرضية فى أنها تجعل كمية 'النقود' (الودائع) تعتمد بصورة صارمة على تصرف 'السلطات النقدية'، أى من زاوية العملية الاقتصادية، أن M تصبح معطاة أو متغيرًا مستقلا بصورة صارمة. للإطلاع على مثال نمطى عن هذا النوع من النظرية الكمية الجديدة، انظر: L. Currie, Supply and Control of Money in the United States (1934). ولكن حتى المجموعة الكينزية، التى شددت على النفور من النظرية الكمية أكثر من أى مجموعة أخرى، لم تكن بعيدة عن تأثير هذه النظرية. فاللورد كينز نفسه قد أعلن قبوله بها فى البداية (انظر: Tract on Monetary Reform, p. 81). ولكنه، مثل بيجو، لم يقبل بالفعل سوى معادلة المبادلة. وفى عمله: General Theory، أعلن كينز تخليه عنها. ولكنه لم ينجح كليًا فى تحرير نفسه من قيودها. فكل مَنْ يعامل M كمتغير مستقل، لابد من أن يعبّر عن بعض احترامه للنظرية الكمية.

Interest، إن من المتعذر تصنيف فيشر إلى جانب منظّرى الكميــة إلاّ فــى حالــة خاصة.

أولاً، ابتعد فيشر عن الموضوعة الكمية بأكمل معنى ممكــن لهــا حينمــا اعترف بتأثير T على V وM معًــا (Purchasing Power..., ch. 8, § 6,) – وهــذا يُضعف الموضوعة الكمية إلى حد بعيد، على الأقل كفرضية تتعلق بالأمد البعيــد، لأنه يُدخل علاقة معينة بين'المتغيرات المستقلة' تتــداخل مــع الآثــار المباشــرة للتغيرات فى T على P. ثانيًا، ما دامت الموضوعة الكمية تسرى على حالــة مــن التوازن فقط، فليس طبعًا من باب التحفظ أو الاعتراض أن نقول أنهــا لا تســرى على ما يسميها فيشر 'الفترات الانتقالية'. ولكن مادام النظام الاقتصادى بالفعل هو فى حالة من الانتقال أو الاختلال على الدوام عمليًا، فإن الظواهر التى تبدو غيــر متمشية مع الموضوعة الكمية والتى أمنّت لخصومها الكثير من حججهــم بالفعــل، هى ظواهر جلية دائمًا تقريبًا. وحينما أظهرَ فيشر اهتمامًا دقيقًا بهــذه الظــواهر– وبخاصة بأحد أنواعها: أى ميل سعر الفائدة لتكييف نفسه لتزايد وتناقص الأســعار معًا بعد فترة إبطاء معينة (انظر القسم الثامن، أدناه)– فإنه قد غيّر موقفه كليًا[٧٦٥]. وإذا شئنا المنطق الصارم، فإن فيشر طبعًا لم يفعل بذلك غير إكمال الفكــرة التــى توصلها الموضوعة الكمية. ولكن لأغراض عملية، وبشكل خــاص، إذا وضــعنا أنفسنا موضع الأنصار والخصوم السذج للموضوعة الكمية، فيمكن أن نقول، بنفس الإنصاف تقريبًا، إن فيشر قد وَضَعها على الرف فى جزء كبير ومهم بشكل خاص من عمله. ثالثًا، لم يمل فيشر من التشديد علــى أن M وV وT تشــكل 'الأســباب المباشرة' فقط ل P. إذ توجد خلفها دزينة: دستة تقريبًا من المؤثرات غير المباشرة على القوة الشرائية (المصدر السابق، الفصلين الخامس والسادس) والتى تؤثر على مستويات السعر عبر M وV وT. إن من شأن كل منظّرى الكمية فى كل العهــود قبول هذا، على الأقل تحت وابل النقد الحاد. ولكن ثمة نقطة معينــة يبــدأ بعــدها التشديد على تلك المؤثرات غير المباشرة بإضعاف أهمية الأسباب المباشرة، حيــث تتحلل حينذاك تلك المؤثرات إلى أسباب وسيطة وإلى، أخيرًا، مجرد أســماء لمــا

(٧٦٥) لابد من الإشارة، فى هذا السياق، إلى إحدى مساهمات فيشر الأكثر أصالة، أى عمله حول مشــكلة فترة إبطاء التوزيع. انظر مقالاته فى مجلة Journal of American Statistical Association, 'The Business Cycle Largely a "Dance of the Dollar," December 1923, and 'Our Unstable Dollar and the So-Called Business Cycle,' June

ننقاد عندئذ إلى تسميتها أسبابًا 'حقيقية'. ويبدو أن فيشر كان قد وصل إلى هذه النقطة: ففى التحليل الديناميكى بشكل خاص(تحليله'للفترات الانتقالية')، الذى هو الشيء الهام حقًا، فإن الأسباب غير المباشرة تلك تصبح مهمة أكثر من السؤال عما إذا كان يمكن أم لا حصرها ضمن M و V و T كأطر ضيقة straitjackets.

ولكن لماذا يتحتم على ذلك الكاتب العظيم الإصرار على تبنى ما يظهر، عند التدقيق، كشكل ضيق وغير كاف بشكل خاص، إن لم نقل مضلل فعلاً، لفكره الخاص؟ أجازف بطرح إجابة افتراضية: كان فيشر يفكر بمخطط معين- خطة الدولار المعوَض- آمن بأنه يمتلك فائدة كبيرة وآنية؛ ذلك لأن البساطة أمر جوهرى لنجاح مخطط عملى معين(٧٦٦). وهكذا فإن الجانب الأبسط من تحليل فيشر: جانب النظرية الكمية، هو الذى قدّم نفسه إلى ذهن فيشر وغلبَ على عرضه. إذ إن النظرية الواردة فى عمله: Purchasing Power of Money فهُمت كمرتكز للعمل الإحصائى الذى بدوره كان يجب أن يخدم قطعة من الهندسة الاجتماعية. وهذا هو الذى نحّى جانبًا كل الاعتبارات الأخرى. ولكن هذه الاعتبارات كانت هناك، وبفضل وجودها، فإن نظريته الكمية، إذا تحتّمَ على نظريته أن تكون نظرية كمية، هى شيء مختلف تمامًا عن النظريات الكمية الأخرى.

وكما توضح بإسهاب المحاججة المبينة آنفًا، فليس من السهل أن نرسم خطًا فاصلاً مقنعًا بين الاقتصاديين الذين ناصروا الموضوعة الكمية والاقتصاديين الذين أنكروها. ولكن كان هناك أعداء معلنون لها دائمًا- حيث شكلوا الأغلبية فى ألمانيا(٧٦٧) وفرنسا- آمنوا بأن الموضوعة يتعذر الدفاع عنها، أو إنها عديمة القيمة تمامًا بخلاف ذلك. وعند مقارنتها بعمل فيشر وبأعمالِ أى من أولئك القادة ممن

---

(٧٦٦) أما إذا كانت البساطة عاملاً أساسيًا، فهذا أمر يمكن استخلاصه من واقعتين: أولاً، كون فيشر قد استبعد كل الأشياء الأكثر أهمية ووضَعها فى الحجيرات التى أسماها 'الفترات الانتقالية'، وهو اسم يوحى برغبته بتركيز انتباه القارئ على فرضية التوازن البسيطة؛ ثانيًا، كونه قد عبّر عن هذه الأخيرة بمعادلة واحدة بدلاً من التعبير عنها، بصورة مرضية أكثر، بنظام من المعادلات كان يمكن 'دينمتها' بسهولة بحيث إن فرضية التوازن كان يمكن أن تأخذ بصورة طبيعية مكانها الصحيح كحالة خاصة. ولو كنا أمام كاتب آخر، لكان من السهل أن نفهم الفشل فى تبنى السبيل الثانى. أما فى حالة عالِم رياضى خبير مثل فيشر، فإن الرغبة فى التبسيط وحدها تستطيع أن تفسر ذلك.

(٧٦٧) انظر: S. P. Altman,' Zur deutscher Geldehre des 19.Jahrhunderts' in Festgabe fur Schmoller, 1908. ٢.

يمكن الثناء عليهم (أو مؤاخذتهم) لأنهم استعملوا الموضوعة الكمية بهذا المعنى أو ذاك، فإن حجج أولئك الأعداء المعلنين لا تتجلى على نحو جيد. وهذا يعود، بقدر تعلق الأمر بمنظّرى النظرية الكمية البارزين أولئك، إلى حقيقة إن الخصوم كانوا يحاربون طواحين هواء حقًا: فكما يحدث كثيرًا فى علم الاقتصاد، كان هؤلاء الخصوم يحاولون الإجهاز على وهمٍ قد صنَعه خيالهم؛ يحاولون دحض أمر لم يطرحه أحد قط- كالقول، مثلاً، إن كمية النقود الموجودة فى التداول هى المنظّم الوحيد لقيمتها - أو يحاولون الدفاع عن أشياء معينة كانوا يجهلونها، وهى أشياء كانت تأخذها كليًا بنظر الاعتبار كلُ العروض الجيدة للموضوعة الذميمة. وهكذا غالبًا ما أثار الخصوم اعتراضات لم تشدد إلاّ على ما كان صحيحًا وقائعيًا ونظريًا، ولكنها لم تكن صحيحة كاعتراضات، رغم ذلك. وعلى العكس، فحينما كان يمكن لحججهم أن تشكل اعتراضات صحيحة- كالحجة القائلة، مثلاً، إن كمية النقود لا تمت قط بأية صلة إلى قيمتها- فإنهم أخطئوا بشكل واضح فى كثير من الأحوال. وأخيرًا، فإنهم وضعوا أحيانًا نقاطًا صحيحة ومهمة معًا ولكنها غير حاسمة: وهذا يصح على انتقاد أندرسون الذى، بمعزل عن ذلك، يبرز بين البقية بصورة لامعة[٧٦٨]. إن هذه النواقص تضعف المضامين الانتقادية للبحث الوقائعى، القيّم جدا بذاته، الذى تم تحقيقه بقصد 'دحض النظرية الكمية'. ومرة أخرى، فإن ظواهر معينة من قبيل: إن الأسعار كانت تزداد بأقل من M فى المراحل الأبكر من تضخم ما، وبأكثر من M، فى المراحل التالية منه، كانت قد استخدمت ضد صحة تلك النظرية- وهى ضربة فشلت تمامًا فى إصابة الهدف[٧٦٩]. إن محاولة

(٧٦٨) B. M. Anderson, Value of Money (1917). قد يخدمنا المثال التالى عن انتقاده. افترض إن أجور الخدم المحليين ازدادت (دون طرد أى خادم). وإن هؤلاء الخدم يستعملون دخلهم الإضافى بنفس الطريقة بالضبط التى كان يستعمل بها مستخدموهم نفس المبلغ من قبل. وعليه، فلم يتغير شيء باستثناء أن سعر الخدمات المستهلكة بشكل مباشر، التى يجب إدخالها فى الرقم القياسى لمستوى السعر، أصبح أكثر من السابق: فالسعر كان قد ازداد، مع أن M وT بقيتا على حالهما. وفى عرضه لكتاب اندرسون فى مجلة: Economic Journal, March 1918، ردّ إديجورث على هذا بقوله: مع إن M وT تبقيان ثابتتين، بيد أن V كانت قد ازدادت. ولكن من الواضح أن الزيادة فى V، التى تحدث تلقائيًا فى حالات معينة من تغيرات السعر، لا يمكن إثارتها ضد اعتراض اندرسون. وعليه، فهو على حق. ولكن اعتراضه، رغم أنه يبقى واردًا، لا يدل بقوة ضد أى نظرية كمية لا تطمح أن تكون أكثر من مقاربة عريضة.

(٧٦٩) قد يرحب بعض القراء بالعينة الصغيرة التالية من هذا الأدب: H. P. Willis, 'History and Present Application of the Quantity Theory,' Journal and Political Economy, September 1896 ; Alfred de Foville,' La Theorie quantitative et les prix,' L =Economiste Fransais, April and May 1896 ; D. Berardi, La Moneta nei soui rapporti

فيشر القيام بالتدقيق إنما هى أفضل كثيرًا من أى شيء قدمّه الخصوم، مع إن هــذه المحاولة عرضة لانتقادات معينة بشأن ارتباط السلاسل الزمنية(٧٧٠). ومــع ذلــك، فإن هؤلاء لم يستسلموا. وكان موقفهم مبررًا حينما رفضوا أن يفعلوا ذلــك. فقــد كانت لديهم فكرة ما.

إن مثالاً بسيطًا من شأنه توضيح هذا الوضع المتناقض على ما يبدو. تخيلْ ثمة حالة من التضخم المصاحب للحروب war inflation تمضـــى كمــا يلـــى. إن الاضطراب disturbance الذى يحدث للإنتاج المحلى وتجارة التصدير والاســتيراد يرفع من معظم الأسعار فى البداية، كما أن طلب الحكومة الحربى يُمول بوســائل

---

quantitativi (1912); J. L. Laughlin, A Theory of Prices, 'Publications of the American= Economic Association, 3rd series (February 1905) ; W. C. Mitchell, Gold Prices and Wages under the Greenback Standard (1908) and 'Quantity Theory of the Value of Journal of Political Economy, March 1896 ; L. Lescure, 'Hausses et baisses 'Money,' generales des prix, Revvue d economie politique, July 1912; B. Nogaro,' Contributions a une theorie realiste de la monnaie,' ibid. October 1906 ; E. Dolleans, la Monnaie et les prix (1905). وبالنسبة لألمانيا، سأذكر اثنين من أفضل كتاب الفترة حــول النقــود والسياســة النقدية، مع أنهما لا يقدمان أنفسهما بصورة ملائمة فى محاجتهما ضد الموضوعة الكمية – وهــى المحاجات التى تطورت جزئيًا لغرض خاص يهدف إلى بيان أن هبوط الأسعار خــلال الســنوات ١٨٧٣-١٨٩٨ لا يمت بأية صلة إلى إنتاج الذهب أو توسع المناطق التى تأخذ بقاعدة الذهب: ارون ناس Erwin Nasse ('Das Sinken der Warenpreise..'Jahrbucher fur Nationalokonomie, July and August 1888) ودبليو. ليكسس W. Lexis (عالم الإحصاء الشهير، الذى كتب مقــالات كثيرة؛ انظر، مثلاً، نقده لخطة فالراس فى مقالته الاستعراضية: 'Neuuere Schriften uber Geld und Edelmetalle' (Ibid. July 1888)؛ ومع ذلك، انظر رست Rist (المصدر السابق، ص 253n) للحصول على مقتطفات تفيد بأن ليكسس كان يقبل النظرية الكمية من حيث المبدأ. وتثير الاستغراب عدم قدرتهم على أن يعالجوا بصورة صحيحة حجة لم تكن، رغم كل شيء، حجــة معقــدة جــدا. وكذلك هو شأن كارل ماركس الذى فشل فى أن يفهم إن تكلفة إنتاج النقود (مهما كان تعريفها) لابــد أن يؤثر على أسعار السلع من خلال تأثير تلك التكلفة على عرض النقود: فهو ينكر أى تأثير لكمية النقود على الأسعار: Das Kapital (الترجمة الإنجليزية، طبعة كير، المجلد الأول، ص. ١٣٦).

(٧٧٠) إن المحاولة الأخرى التى تؤيد استنتاج فيشر تشهد بوضوح على براعة العمل: Ockar Anderson,' Ist Quantitatstheorie statistisch nachweisbar ? 'in Zeitschrift fur Nationalokonomie (March 1931)). وينبغى علينا فى هذا السياق أن نلاحظ أحد الأسباب التى تفسر فشــل كــل مــن التدقيق والدحض وفقا للمادة الإحصائية: إذ إن قبول، أو رفض قبول، دليل إحصائى معين هو قضية ذاتية جدا إلى حد بعيد. فما دامت أى مادة تعجز دائمًا عن تأييد النظرية الكمية بنسبة ١٠٠ % مــن الدقة ونظرًا إلى أن المادة التى تغطى، مثلاً، ١٠ سنوات على الأقل، لا يمكن قــط أن تفشــل فــى إيضاح شيء ما من العلاقة بين P و T و M، فلابد من أن يكون هناك، فى معظم الحــالات، مجــال لاختلاف معقول فى وجهات النظر من ناحية ما يمكن أن تعنيه اكتشافات إحصائية معينــة. إن مــن مزايا الطرق المنقاة، كطرق و. اندرسون، أنها تقدم معايير يمكن الاعتماد عليها أكثر مــن مجــرد 'الانطباع'.

كانت سُتنفق من قبل الأفراد لولا الحرب؛ إن هذا الارتفاع فى الأسعار، سوية مع زيادة معينة بمعدل متزايد فى الطلب الحربى فى صورة مادية، يعزز عندئذ اللجوء إلى صنع 'النقود' (أو وسائل ائتمان لا تمتلك، فى هذه الحالة، صفات وسائل الائتمان المعتادة لغرض التجارة)؛ وأخيرًا، يتطور طلب المنتجين المتزايد على القروض- أى توسع ائتمان بالمعنى التجارى، ولكنه توسع تغذيه باستمرار الأسعار التى تواصل زيادتها. ومن المؤكد هنا أن يصف المؤرخون والسياسيون ورجال الأعمال عملية كهذه من خلال الحرب نفسها وعبر الاضطراب، من ناحية، وفائض الطلب الذى تستتبعه الحرب، من الناحية الأخرى. ولابد من أن يثير دهشتهم أن يعلموا، بدلاً من الحرب والاضطراب الذى تثيره والطلب الذى تزيده، إن M و V و T بالضبط هى التى 'تسبّب' التضخم وإن M و V فقط هما العنصران اللذان يهمان حقًا. وحينما يُقال لهم إن هذه هى 'الأسباب المباشرة' proximate causes، بينما إن الحرب والاضطراب الناشئ والطلب الحربى تمثل الأسباب 'غير المباشرة'- ويتعين دومًا على منظّر الكمية التسليم بالدور 'المباشر' للتغيرات فى T - التى هى أسباب فاعلة operative ولكن لمرحلة واحدة فقط، فإنهم لن يقتنعوا. بل إنهم ينزعجون، إن فعلوا شيئًا ما أصلاً، وبشكل خاص عند شكهم بأن ما يمكن أن يضيع لا ينحصر بالمحاججة النظرية فقط. وقد كانوا على حق فى هذا طبعًا: ففى القرن التاسع عشر، إضافة إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، كانت ثمة نظرية كمية جامدة rigid، النظرية التى نسبت إلى M دورًا فى مجال المعالجة الاقتصادية يتعذر تبريره قط، قد شقت طريقها فجأة وسط صياغات أدق للنظرية. ففى الولايات المتحدة بشكل خاص، كانت لدى أنصار النقود القوية- وكل أولئك الاقتصاديين الذين شعروا عن حق كامل بأن مشاكل العملة ليست سوى انعكاس لأشياء أعمق- أسباب كثيرة لعدم الثقة بالمضامين العملية الممكنة للموضوعة الكمية، وهى عدم ثقة امتدت حينذاك إلى تحليل النظرية الكمية نفسها، مهما كان هذا أمرًا غير منصف. ولكن كان بوسع هؤلاء الأنصار والاقتصاديين أن يطرحوا أسبابًا علمية بحتة أيضًا. فالمتغيرات التى وَصفتُها كأطر ضيقة straijackets قد تكون مفيدة لأغراض معينة محددة تمامًا كما هو شأن كل مثل هذه البنى التى تغالى فى التبسيط كالنظام الكينزى، مثلاً. أما خارج نطاق هذه الأغراض، فهى غير ملائمة وعقبة فى طريق التحليل الأكثر جوهرية. وعلاوة على ذلك، فإذا سلمنا بإمكانية التغيير الدورى فى V وشددنا على أهمية أسباب 'غير مباشرة' كسعر

الفائدة، ومعدل التغير في P (مقابل P نفسها)، وما شابه ذلك، فإنها تصبح عديمة الجدوى أيضًا. وليس من المبالغة في شيء أن نقول إن التقدم الرئيسي في النظرية النقدية في الأوقات الأكثر حداثة كان نتاجًا للميل نحو تمزيق الأطر الضيقة والتعامل الصريح والمباشر مع كل ما أبعدته الصياغات الفضلى للنظرية الكمية بوصفه مؤثرات غير مباشرة. درس: في الاقتصاد أكثر مما في غيره، نجد أن السبب الوجيه والذي ينجح أخيرًا قد لا يجري الدفاع عنه بشكل كاف بحيث إنه يبدو كسبب سيئ لعقود عدة.

[(ج) تكافؤ القوة الشرائية وآلية المدفوعات الدولية] قبل أن نستمر، دعونا نطرق موضوعين آخرين. إذ نجد في جوار الموضوعة الكمية، في تلك الفترة بصورة أوضح من السابق، حليفها القديم: نظرية سعر الصرف القائم على تكافؤ القوة الشرائية purchasing-power parity theory of foreign exchange، أي الفرضية القائلة إن سعر الوحدة النقدية لبلد ما، معبّرًا عنها من خلال العملات الأجنبية، يميل إلى التناسب العكسي مع العلاقات بين مستويات السعر في هذه البلدان، وذلك عند عدم التدخل في ذلك السعر. لقد أُشير غير مرة إلى هذه الفرضية، من قبل مارشال وشليسنغر Schlesinger على سبيل المثال، ولكنها أدهشت معظم الناس كاكتشاف جديد حينما استعملها كاسل بصورة فعالة في المناقشات التي دارت حول مشاكل الصرف التي برزت أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى[٧٧١]. وكما سبق لي أن ذكرت، فإن الفرضية لا تبدو مثيرة جدا. فقد لاحظها مارشال وشليسنغر بصورة عابرة دون أن يشددا عليها كثيرًا. وقد لا نتلمس، من كثرة الأعمال التي كان يمكن أن تقدمها فرضية 'تكافؤ القوة الشرائية'، سوى مدخل ضيق جدا من المناقشات حول مزايا تلك الفرضية كأداة للتحليل[٧٧٢]. أما

---

(٧٧١) بدأت أعمال كاسل حول الموضوع العام ١٩١٦. والإحالة التي يحتمل أن تفيد القارئ اكثر هي إلى عمل كاسل: Theory of Social Economy (ch. 12) وإلى عمل البروفيسور ه. السيس H. Ellis: German Monetary Theory (part 111) الذي تجاوز كثيرًا المناقشة الألمانية وسوف يثبت فائدته بالنسبة للقراء الذين يهتمون أكثر بالموضوع الذي ليس بوسعي سوى أن الفت الانتباه إليه.

(٧٧٢) لقد تغذى هذا المدخل على موارد إنجليزية بشكل رئيسي. انظر بشكل خاص، أ. س. بيجو: 'The Foreign Exchange,' Quarterly Journal of Economics, November 1922 وكذلك ج. م. كينز: Tract on Monetary Reform (الفصل الثالث، الذي تزينه معالجته الممتازة حول المضاربة بالعملات الأجنبية). وقد كان لهذه المناقشة الفضل في إثارة عدة موضوعات تستحق الاهتمام، ولكنها انتهت إلى النتيجة الضعيفة القائلة إن موضوعة تكافؤ القوة الشرائية، حينما صيغت بصورة صحيحة، يندر أن كانت لها أي قيمة. وهذا غير صحيح في الواقع، وقد كان بوسع اللورد كينز =

الإثارة، فنبعت من حقيقة أن كاسل قد ربطها بنظرية كمية محددة، وبمشاكل التضخم المصاحب للحرب وذلك كتطبيق لها. وكنتيجة لهذا، فقد تحولت نظرية تكافؤ القوة الشرائية purchasing-power parity theory إلى ما يسمى 'نظرية التضخم' لسعر الصرف{ * أو نظرية سعر الصرف القائم على 'التضخم'، أو 'نظرية التضخم' كتفسير لسعر الصرف} inflation theory of foreign exchange التي تفيد: إن زيادة M ترفع من مستوى السعر؛ وأن الزيادة في مستوى السعر في بلد ما تخفض من قيمة وحدته النقدية معبرًا عنها بعملات البلدان الأخرى التي لم ترتفع الأسعار فيها. وقد قدمت حجج مضادة تحت عَلم نظرية 'ميزان المدفوعات'، ذهبت بعيدًا، في الغالب وإن ليس دائمًا، إلى حد أن جعلت التسلسل السببي يبدأ من سعر الصرف إلى مستوى السعر بدلاً من مستوى السعر نحو سعر الصرف. ولا نستطيع الدخول في هذا السجال الذي لم يقابل فيه الخصومُ بعضهم بعضًا بحجج على نفس المستوى من الحقيقة والتجرد والذي، رغم أنه لا يخلو من نتائج جيدة، يقدم مثالاً محزنًا على عقم كثير من السجالات الاقتصادية وذلك لعدم كفاية القوة التحليلية لدى المشاركين فيها.

وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى سجال آخر (أو مجموعة من سجالات) أثبت أنها أكثر نفعًا: السجال حول آلية المدفوعات الدولية. اختط هذا السجال دربه وقدّم ثماره في العشرينيات والثلاثينيات، ولكن مصادره تعود إلى عمل القرن التاسع عشر، وإن قسمًا من أهم المشاركين فيه يستمدون إلهامهم من الخلاف بين ثورنتون وريكاردو (انظر الجزء الثالث، الفصل السابع، القسم الثالث، أعلاه)(٧٧٣). تَمْثُلُ أمامنا هنا حالة نمطية حقًا من التطور العلمي العادي. إذ لاحظ الكتاب القدامى كل العناصر الجوهرية من المشكلة بشكل صريح تقريبًا. ولكن رغم ذلك، فحينما

=الوصول إلى تعريف لسعر الصرف التوازني أفضل مما قدمه عند تحضير خططه بشأن اتحاد المقاصة ومؤتمر بريتن وودز Brettton Woods لو أنه لم يكن قد أهمل باستخفاف ما يشكل نقطة بداية قيمّة جدا.

(٧٧٣) إن التعليقات الموجزة وغير الكافية، التالية في المتن أعلاه، والتي لا تستطيع أكثر من أن تؤشر 'الجسر' بين عملنا في الوقت الحاضر والماضي، يمكن تكملتها بمعالجة الموضوع من قبل ج. فاينر J. Viner في عمله Studies in the Theory of International Trade (الفصلين السادس والسابع). ومن الطريف انتقاد هذا المؤلف لأنه أضعف لوحته بتشديده غير الكافي على أهمية مساهمته هو نفسه في عمله Canada's Balance of International Indebtedness (1924). وإذ اعتمدُ على هذا المرجع مرة أخرى، فسوف أذكر، في ما سيأتي، المساهمات بإيجاز شديد.

لخَص ج. س. ميل عملهم، فإن الصورة التى تكونت عنها كانت غير كاملة ووحيدة الجانب، أى مخطط آلية المدفوعات الدولية من طرف واحد(اتاوة، قروض، أو إعادة دفع قروض) حيث، وفقًا لميل، يقوم البلد الدافع بتحويل الذهب أولاً، رافعًا بذلك من مستوى السعر فى البلد المستلم ومخفضًا من مستوى السعر فيه هو ذاته، بحيث يتحقق له فائض تصدير معين يتولى عندئذ تسوية المدفوعات اللاحقة. إن عدم الكفاية الواضحة فى هذا المخطط، الذى ليس فقط يضع كل عبء التسوية على مستوى السعر بل أيضًا يهمل ظواهر معينة ترتبط بالضرورة بتسوية كهذه، كان قد شعر بها ولاحظها باستيبل Bastable (' On Some Applications of the Theory of International Trade,' Quarterly Journal of Economics, October 1889) وآخرون، ولكن النظرية أثبتت أنها نبتة قوية واستمر تدريسها لغاية العشرينيات، رغم الاحتجاجات(كاحتجاج فيكسل الوارد فى عمله:' International Freights and Prices,' Quarterly Journal of Economics, February 1918). وحينما لفتت مشكلة التعويضات الألمانية انتباه كل فرد إلى هذه القضايا من الآلية، فإن تقدمًا سريعًا نسبيًا كان قد تحققَ فى بناء جهاز معين للتحليل كان جديدًا بصفته هذه، رغم إن أيًا من عناصره لم يكن جديدًا. يشكل عمل أوهلن Ohlin (Interregional and International Trade, 1933) معلمًا ملائمًا فى هذا الجهاز، كما هو شأنه من النواحى الأخرى. ولكن تنبغى ملاحظة تعاليم تاوسك Taussig بشكل خاص. فقد انطلق تاوسك من مخطط ميل ولم يهجره شخصيًا قط، رغم التطويرات العديدة التى أضافها. ولكن بحكم ما أثاره تاوسك من نقد وبفضل عمل تلاميذه، مَمنْ ألهمتهم قيادته، فإنه قد ساعد على ولادة التحليل الجديد بشكل فعال كما لو أنه قد خلقه هو نفسه تقريبًا. فمن ناحية، تطورَ عن تعاليم تاوسك الكثير من العمل النظرى الأكثر أهمية، وبخاصة عمل فاينر. ومن ناحية أخرى، أطلق تاوسك سلسلة من البحوث الوقائعية[٧٧٤].

---

(٧٧٤) بشكل عام، يشكل البحث الوقائعي حول حركات رأس المال الدولية فى تلك الفترة أحد موضوعاتها الكبرى التى تستحق تقديرنا. ويصلح مثالاً على ذلك عمل س. ك. هوبزن C. K. Hobson: The Export of Capital (1914).

٦. قيمة النقود: منهج الرصيد النقدى ومنهج الدخل[٧٧٥]

تم استعمال معادلة فيشر-نيوكم حول المبادلة والصيغ المشابهة لها على نطاق واسع (أو قد جرى افتراضها فى الأحاديث اللفظية المواربة) ولكن ليس بصورة شاملة. ونتجه الآن لإلقاء نظرة سريعة على صيغتين أخريتين. ومن المهم فى كلتا الحالتين أن ندرك أن هاتين الصيغتين تعادلان معادلة فيشر-نيوكم من حيث الجوهر بقدر أهمية أن نفهم طبيعة اختلافهما عن هذه الأخيرة، والذى شجع على تفضيلهما. أو، إذا صغنا الأمر من زاوية أخرى، إن الشيء المهم هو إدراك لماذا إن هاتين الصيغتين، رغم تماثلهما الجوهرى مع معادلة فيشر-نيوكم، قد مثلتا تقدمًا جوهريًا باتجاه مختلف.

(أ) منهج الرصيد النقدى تحدث فالراس عن كمية النقود كثيرًا. ولكن المفهوم المركزى فى تحليله للنقود هو encaisse desiree، أى كمية النقد التى يرغب الناس فرديًا بالاحتفاظ بها فى أى لحظة. وبالمثل، فإن اقتصاديى كمبريدج، سيرًا على مبادرة مارشال والتزامًا بتقليد بتى-لوك-كانتيلون، قد تبنوا صيغة معينة عكست الفكرة ذاتها. فإذا رمزنا إلى 'النقد فى التداول' لدى الجمهور بـ n، وإلى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بـ p، وإذا رمزنا بـ k إلى عدد 'وحدات الاستهلاك'، التى هى رقم قياسى أيضًا، وتمثل المقابل المادى للنقد الذى يتداوله الجمهور، وإذا رمزنا بـ 'k إلى عدد وحدات الاستهلاك التى تمثل بصورة مماثلة المقابل المادى للودائع تحت الطلب التى أودعها الجمهور، وإذا رمزنا بـ r إلى ذلك القسم من 'k الذى تحتفظ بها المصارف كاحتياطى نقدى مقابل 'k، يكون لدينا[٧٧٦]:

---

(٧٧٥) يتعين أن نشير، مرة أخرى، إشارة خاصة إلى معالجة البروفيسور مارغيت لهذه الموضوعات (المصدر السابق، المجلد الأول، الفصول ١٢-١٦).

(٧٧٦) انظر، مثلاً، ج. م. كينز: Monetary Reform، الطبعة الأمريكية، ١٩٢٤، ص ٨٢-٨٦. ثمة أشياء ثلاثة تنبغى ملاحظتها من ناحية هذه الصياغة الخاصة. (١) إن 'الجمهور' يشمل قطاع الأعمال business: فرغم أن قطاع الأعمال لا ينفق على السلع الاستهلاكية، بيد أن المقابل المادى physical complement لما يحوزه من نقد فى يده وفى المصارف إنما يقاس، رغم ذلك، فى 'وحدات استهلاك' كما هو بالضبط المقابل المادى لنقد وأرصدة المستهلكين. (٢) فى الفصل الذى يُقدّم فيه كينز هذا العرض لنظرية كمبريدج، فإنه خلط-كما فعل كثيرون غيره - استعمال معادلة المبادلة مع قبول النظرية الكمية؛ وفى الواقع، فهو لم يقصد قبول الموضوعة الكمية بأى معنى-

$$n = p\,(k + rk')$$

وهذه هى ما تسمى بمعادلة كمبريدج التى تجسد منهج الرصيد النقدى Cash Balance Approach. إن هذه المعادلة تفترض وتشدّد على تفترضه وتشدد عليه معادلة نيوكم–فيشر بالضبط. وبشكل خاص، فهى تمثل متطابقة معينة لا أكثر ولا أقل. إن الجانب الذى يمكن أن يبدو لأول وهلة كفارق أساسى بينهما، أى غياب سرعة التداول، لا يمثل فارقًا مهمًا جدا: ذلك لأن كل المشاكل التى تُعالج فى معادلة فيشر–نيوكمب تحت عنوان: سرعة التداول تبرز بنفس الشكل إلى حد بعيد حينما نحاول أن نعمل وفقًا لمعادلة كمبريدج. ولكن رغم ذلك، فإن هذه المعادلة تنطوى على شىء يستحق الملاحظة لأنه يلقى ضوءًا على جانب مهم من: جذور الأفكار العلمية Filiation of Scientific Ideas. فحينما نعبِّر عن معادلة كمبريدج بكلمات، فمن الطبيعى أن نقول –كما قال كل اقتصاديى كمبريدج بالفعل – إن 'الجمهور يختار' أو 'يختار' الاحتفاظ بـ $p\,(k + rk')$ كنقد وأرصدة، وإن هذه الطريقة فى الحديث تشكل جسرًا نفسيًا إلى الآراء اللاحقة، وبخاصة الآراء الكينزية: ذلك لأنها تشير نحو القرارات الفردية التى تكمن خلف سلوك الجمهور فى مسألة الاحتفاظ بأرصدة سائلة وتوحى بتحليل الدوافع التى تحركهم. وبشكل خاص، إذا عبّرنا عن المسألة بالقول إن هناك شيئًا ما من قبيل 'ميزان مفاضلة' بين الاحتفاظ بالنقود والاحتفاظ بأشكال أخرى للثروة، فلا نستطيع تجنب رؤية المعلّم الذى يشير نحو نظرية تفضيل السيولة الكينزية. ولكننا يجب أن نضيف، مرة أخرى، إن هذا لا يرقَ إلى نظرية تفضيل السيولة liquidity preference theory. فمن الواضح، وبخاصة فى حالة مفهوم فالراس: encaisse desiree، إننا نحتاج فرضيات أخرى عن موقف الناس من حيازة النقد لكى ننتقل من المنهج الأول إلى المنهج الآخر.

=محدد. (٣) وبشكل خاص، فإن كينز قد شدد أصلاً فى عمله: Monetary Reform، على الإمكانية الواسعة لتغير k و'k و r، وأنه أحتج، ولو بصورة خفيفة، ضد الفرضية غير المدروسة التى تفيد أن 'تغيرًا فى كمية العملة فقط لا يمكن أن يؤثر على k و'k و r – وهى عبارات تبشِر بجوانب محددة من التحليل فى عمله: General Theory. ويقدم عمل كينز Treatise موقفا وسطا تتمثل جوانبه الرئيسية بتحويل: المستوى العام للسعر إلى مستويات سعر قطاعية وإدخال الادخار والاستثمار ضمن المتغيرات بشكل صريح. إن معادلات Treatise (الكتاب الثالث) ينبغى النظر إليها كتطويرات للمعادلة المذكورة أعلاه. فهى توضح عبارتى القائلة إن تقدم النظرية النقدية فى العشرينات والثلاثينات انصب أساسًا فى نبذ المجاميع الشاملة comprehensive aggregates التى يتضمنها تحليل معادلة المبادلة وبأنه أدخل بشكل صريح المتغيرات المعبِّرة عن 'المؤثرات غير المباشرة'.

(ب) منهج الدخل سبق أن لاحظنا أن توك Tooke، في رسالته الثالثة عشر، اقترح وجوب ابتداء تفسير الأسعار النقدية من دخول المستهلكين. وقد اقترح توك هذا الأمر، كما نعلم، كبديل لتفسير السعر عن طريق كميات النقود الذى كان قد رفضه. ومنذ ذلك الحين، فإن منهج الدخل Income Approach قد سحرَ المحللين– رغم تبنيه من قبل كتاب آخرين أيضًا– الذين بغضوا النظرية الكمية أو حتى معادلة المبادلة(٧٧٧). ولكن من السهل أن نرى إن المنهج الأول بحد ذاته لا يشكل سوى طريقة أخرى لكتابة المنهج الثانى. وعلاوة على ذلك، فقد لا يكون للتعديل الذى أدخله توك غير قيمة مشكوك فيها ما دامت الدخول بشكل واضح 'تحدد' الأسعار بنفس الطريقة التى 'تحدد' فيها الأسعارُ الدخولَ. ومع ذلك، فإن تفضيل فيزر Wieser (٧٧٨) وهاوترى Hawtrey لمنهج الدخل مفهوم تمامًا، رغم أنه لم يتمخض عن أى نتيجة يتعذر الحصول عليها بواسطة معادلة المبادلة. فمنهج الدخل، كما هو شأن منهج الرصيد النقدى، يشير إلى السلوك الفردى؛ وأنه، أكثر من منهج الرصيد النقدى، يقصى مجرد كمية النقود من منزلة 'سبب' مباشر 'لمستوى السعر' ويستبدلها بكمية أقرب أكثر إلى الأسعار: الدخل أو حتى إنفاق المستهلكين(٧٧٩)؛ وأخيرًا، فإن منهج الدخل يريح نظرية الأسعار النقدية من أسئلة من قبيل ما هى الأشياء التى ينبغى اعتبارها نقودًا. إذ إن أثر زيادة معينة فى النقود على الأسعار لا يمكن تحديدها ما دمنا لا نعرف مَنْ يحصل على النقود الإضافية، وماذا يفعل بها، وماهية النظام الاقتصادى الذى تصطدم به النقود

---

(٧٧٧) يسرى هذا على أ. افتاليون A. Aftalion (L et sa distribution mondiale, 1932) أو على ر. لايفمان R. Liefmann (Geld und Gold, 1916) الذى أشار بشكل قاطع إلى أن: الدخول تحدد الأسعار، وعلى تابع توك: ادولف فاغنر Adolf Wagner، ولكن ليس على أبرز نصير لمنهج الدخل: ر. غ. هاوترى R. G. Hawtrey (Currency and Credit ; 3rd ed., 1928) الذى انطلق من إنفاق المستهلك، الذى "يتناسب بشكل مشترك مع المقدار غير المنفق [الذى يعادل encaisse desiree – ج. شومبيتر] وسرعة تداول النقود". وقد أسمى هاوترى هذا "شكلاً من النظرية الكمية" (ص ٦٠). ومع ذلك، فقد رفض كتاب ألمان كثر هذا الأمر وكان يتعين على هانس نايسر Hans Neisser (Tauschwert des Geldes, 1928) أن يعلمّهم أن ليس ثمة تناقض بين منهجى الدخل والنظرية الكمية.

(٧٧٨) انظر عمله: Social Economics أو مقالته: 'Geld' المنشورة فى: Handworterbuch (4th ed., 1927).

(٧٧٩) لابد من أن القارئ يتذكر إن هذه الميزة الخاصة لا تعنى الكثير إذا أولينا، عند استعمال معادلة المبادلة، اهتمامًا دقيقًا بالعوامل التى تحكم التغيرات فى سرعة التداول، وبخاصة تغيراتها الدورية. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يُقال بأننا، حينما نفعل هذا، نكون قد قبلنا بالفعل ما يريد منهج الدخل ايصاله.

الجديدة. إن صيغة الدخل بذاتها لا تأخذ كل هذه الأسئلة بنظر الاعتبار ولكنها توجّه اهتمامنا إليها وتساعد التحليل النقدى بالتالى على هجر حجيرته المنفصلة. وهذا يتضح بشكل خاص عند تحليل عملية تضخمية معينة. فمع إنه ليس هناك ثمة معنى من التنازع حول ما إذا كانت الزيادة فى كمية النقود أم الزيادة فى جدول الرواتب هى التى 'تسبّب' التضخم أكثر من المعنى الذى يمكن أن ينطوى عليه التنازع حول ما إذا كان المسدس أم نية القاتل هى التى 'تسبّبت' فى وفاة الضحية، بيد أن هناك شيئًا ما يمكن قوله فى صالح التركيز على الآليات التى بواسطتها تصبح الزيادة فى كمية النقود فعالة operative – هذا فضلاً عن الميزة الإضافية التى لها أهميتها فى علم الاقتصاد، أى أن صيغة إنفاق-الدخل لا تواجه بعض الأحكام المسبقة التى تواجهها معادلة المبادلة.

٧- الائتمان المصرفى و'خلق' الودائع

إن التطورات الهامة التى حدثت خلال تلك الفترة فى أنظمة المصارف فى جميع الدول التجارية وفى وظائف وسياسات المصارف المركزية جرتْ طبعًا ملاحظتها وتوصيفها ومناقشتها. ولا نستطيع استعراض الأدب الضخم الذى حقّق هذه المهمة والذى قد تشكل الجزء الأهم منه تقارير اللجان الرسمية ومقالات أفضل المجلات المالية، مجلة Economist اللندنية بشكل خاص. كَتَبَ هذا الأدب رجال أعمال، وكتاب ماليون، واقتصاديو أعمال من مختلف الأنواع الذين كانوا يعرفون كل شىء عن وقائع وأساليب الصيرفة ومشاكلها العملية الجارية وممن لم يهتموا 'بالمبادئ' إلاّ قليلاً- باستثناء أنهم لم يكفوا قط عن الإشارة إلى الشعارات المجرَّبة- وممن لا يمكن أن يقال إن أفكارًا واضحة كانت لديهم حول معنى الاتجاهات المؤسسية التى كانت قائمة أمامهم. ولذلك، فإن هذه الأعمال من زاوية التحليل العلمى، يكشف عن أنها كانت عبارة عن مادة خام أكثر من كونها منتجات جاهزة. ونظرًا أساسًا لإخفاق 'المحللين العلميين' للنقود والائتمان فى القيام بنصيبهم، أى لتحضير هذه المادة وتكييف بناهم التحليلية وفقًا لمثلها، فيمكننا تقريبًا- وإنْ ليس تمامًا- وصف الوضع بالقول إن أدب الصيرفة والمالية كان

محصورًا فى حجيرة منفصلة ضمن أدب النقود والائتمان بقدر مـــا كـــان الأخيـــر يشكل حجيرة منفصلة ضمن الأدب الاقتصادى العام.

هناك عدد من الكتب حول إنجلترا بشكل خاص مثل عمل دبليـــو. ت. س. كنغ: W. C. T. King, History of the London Discount Market (1936) والكتب التاريخية المختلفة حول مصرف إنجلترا (كالتاريخ الحديث الذى كتبه السير جـــون كلافام: John Clapham, Bank of England, 1944) التى تهيأ جزءًا من المعلومات لا يمكن تقديمه هنا. وبالنسبة للمراجع الأخرى، انظر: ثبـــت المراجـــع الصـــغير المرفـــق بالمقالـــة حـــول'Commercial Banking' المنشـــورة فـــى موســـوعة Encyclopaedia of Social Sciences (وبخاصة كتب المؤلفين: C. A. Conant, A. W. Kerr, A. Courtois, E. Kaufmann, A. Haurt, J. Riesser, O. Jeidels, C. Supino, C. Eisfeld, H. Willis). يتضمن ثبت المراجع هذا عملين ينبغى أن نشير إليهما بشكل خاص نظرًا لنوعيتهما الرفيعة: عمل س. ف. دونبار S. F. Dunbar: Theory and History of Banking (الطبعة الخامسة ١٩٢٩، ولكن العمل يعود إلى القرن التاسع عشر من حيث الجوهر)؛ ف. سومرى F. Somary Bankpolitik (1st ed., 1915 ; 2nd ed., 1930). إن قراءة عمل ل. م. مينتس L.W. Mints (History of Banking Theory, 1945) تبين إلى أى حد كان الأدب الوصفى قد 'غلبَ' علـــى كتب النظرية النقدية والصيرفة، رغم أن عرض الكاتب لمادته الضـــخمة يضـــعفه نوعًا ما التشديد المفرط على نواقص النظرية التجاريـــة للصـــيرفة commercial theory of banking، المعرفة تعريفًا ضيقًا بشكل خاص ('مذهب الأوراق-الحقيقية' the real-bills doctrine).

إن الوضع الذى وصفناه آنفًا بتشبيهه بحجيرة منفصلة يفســـر نشـــوء نـــوع خاص من الكتب تمت كتابتها ليس للجمهور العام من القراء فقط بل للاقتصـــاديين أيضًا لتنويرهم بوقائع ومشاكل الصيرفة أو المالية. إن نجاح هذه الكتب يثبت، أكثر من أى شيء آخر، إلى أى حد بالفعل كان قد ذهب فصل تلك الأقسام، التى ســـعت هذه الكتب أن تربط بعضها ببعض. ثمة مثالان مشهوران لابد من ذكرهما. الأول هو كتاب دبليو. باجهوت: W. Bageho., Lombard Street: A Description of the Money Market (1873) – وهو عمل يقتطَف منه أكثر مما من غيره، وبإعجـــاب أكثر من غيره، فى كل الأدب خلال الفترة. ولا شك أنه قد جرت كتابة هذا العمـــل

بصورة تثير الإعجاب. ولكن من يهرع إليه الآن، وفي ذهنه شهرته هذه، لابد من أن يُصاب بخيبة أمل. فما عدا محاججة معينة حول إعادة تنظيم إدارة مصرف إنجلترا وحول إصلاح الممارسة الإنجليزية بشأن احتياطات الذهب، فإن الكتاب لا يتضمن أي شيء جديد بالنسبة للباحث الاقتصادي. ومع ذلك، فمن الواضح أنه كان قد علّم اقتصاديين كثر أشياء لم يعلموا بها وأسعدتهم معرفتها. أما مثالنا الثاني، فهو الكتاب الذي لا يقل ألمعية، كتاب هارتلي ويثرز: Hartley Withers, The Meaning of Money (2nd. ed., 1909) الذي تكمن ميزته، كما سنرى بعد قليل، في حديثه الواضح عن 'صنع' النقود من قبل المصارف. ولكن هذا كان لا ينبغي أن يدهش أحدًا. ومع ذلك، فقد تم اعتباره مذهبًا جديدًا ومبتدعًا نوعًا ما.

وهكذا فإن التحليل الأكاديمي للائتمان والصيرفة- بما في ذلك مساهمة كتاب يكتبون وفقًا للخط الأكاديمي، دون أن يكونوا أكاديميين هم أنفسهم، كما فعل بعض المصرفيين- مضى سوية مع خزين الأفكار الموروثة من الفترة السابقة لينقّي ويوضح ويطوّر دون شك ولكن دون أن يضيف جديدًا. ومن حيث الأساس، كان هذا يعني هيمنة النظرية التجارية للصيرفة commercial theory of banking التي جعلت من الورقة التجارية commercial bill أو على نحو أكثر عمومية، من تمويل تجارة السلع الجارية، حجر الزاوية للائتمان المصرفي. سوف نرجع هذا الموقف إلى توك وفولارتون Fullarton طبعًا. ولكن تأثير مدرسة العملة كان أقوى مما يبدو على السطح. فعلى أعتاب نهاية الفترة، أكدت هذه المدرسة نفسها، وبخاصة في نطاق نظريات الدورات (انظر القسم الثامن، أدناه).

أما بشأن الصيرفة المركزية، فقد وسّع الاقتصاديون حقًا من مفهومهم لوظائف المصارف المركزية، وبخاصة السيطرة وتنظيم وظيفة 'المقرض الأخير' lender of last resort. ولكن معظمهم تباطؤا بصورة تثير الاستغراب في الإدراك الكامل لمضامين الإدارة النقدية Monetary Management التي كانت تتطور أمام أعينهم، كما كنا قد رأينا. وبطبيعة الحال، فإن التمسك بالنظرية التجارية كان مسئولاً عن هذا إلى حد ما. وبسبب هذا، فإن وظيفة السيطرة لما تزل تعني -ليس كليًا بل أساسًا - السيطرة عن طريق 'سياسة الخصم'. بل إن المهنة الاقتصادية لم تكن واثقة حتى مما إذا كان بوسع المصارف المركزية أن تضع الضوابط لمعدلات الفائدة السوقية market rates أو ما إذا كان سعر المصرف bank rate هو مجرد

سعر 'إعلانى'[٧٨٠]. لقد ناقش أنصار كلتا وجهتى النظر حينذاك آثار سعر المصرف من خلال modi oprandi {طريقتى العمل} الكلاسيكتين الاثنتين: ممارسة الضغط على الأسعار عن طريق تقييد الائتمان (الذى يعادل تقريبًا كمية الأوراق التجارية المقدّمة للخصم)، من ناحية؛ واجتذاب الأرصدة الأجنبية من الخارج أو استعادة الأرصدة المحلية من الخارج، من الناحية الأخرى.

أما بالنسبة للصيرفة بشكل عام، فمن الصحيح تمامًا إن التمسك الصارم بالنظرية التجارية جعل الاقتصاديين يهملون أو يسيئون فهم بعض أهم التطورات المصرفية فى ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن النقد الازدرائى الموجّه فى وقتنا الحاضر ليس مبررًا بشكل تام. فالنظرية التجارية، أولاً، لم تكن غير واقعية بالنسبة لإنجلترا، وأن الهيبة الإنجليزية فى قضايا الصيرفة كانت تميل إلى جعل الممارسة الإنجليزية هى الحالة الأساسية. ولكن بمعزل عن هذا تمامًا، فمن الضرورى التشديد على أن قبول النظرية التجارية لا يتضمن بالضرورة التفاؤل الأعمى بأداء آلية الخصم. لقد شدّد الاقتصاديون على 'مرونة' النظام الذى يعنى بتمويل تجارة السلع. ولكنهم كانوا قد تطوروا، أو كانوا يتطورون، انطلاقًا من وجهة النظر القائلة إن النقود والإنتاج يمضيان بانسجام وأنه لا يحدث أى اضطراب حينما تمول المصارف 'احتياجات التجارة' فحسب needs of trade – وهذه هى الرسالة المثيرة للاعتراض حقًا. فمن ناحية، أدرك معظم الاقتصاديين، كما فعل ريكاردو وتوك من قبلهم، عدم وجود شيء من قبيل حاجة محددة كميًا للقروض أو الخصومات وأن الكمية الفعلية التى يطلبها المقترضون هى مسألة تعود إلى ميل المصارف إلى الإقراض وإلى الأسعار التى تتقاضاها مقابل ذلك بقدر ما تعود إلى طلب المقترضين على الائتمان. ومن ناحية أخرى، أدرك الاقتصاديون أكثر وأكثر أن ممارسة تمويل التجارة الجارية فقط– خصم الورقة التجارية السليمة good commercial paper– لا تضمن استقرار الأسعار أو استقرار أوضاع نشاط الأعمال بشكل عام، أو سيولة المصارف، عند الكساد[٧٨١]. وكان عمل فيكسل هو

---

(٧٨٠) إن عقم هذه المناقشة التى كان يمكن حسمها بالرجوع إلى الوقائع يجب أن تكون واضحة. ومع ذلك، فيمكن أن نفكر بها برأفة أكثر لو لاحظنا أن طريقة 'جعل سعر المصرف فعالاً' كانت تتطور ببطء خلال تلك الفترة وأن الاقتصاديين كانوا حتى أكثر بطأ فى اكتشاف ما كان يجرى بالفعل. ومن دون هذه الطريقة، فمن المشروع حقا أن نسأل ما إذا كان بوسع المصارف المركزية أن تفعل شيئا أكثر من تتبع السوق – وهذا هو المقصود بالعبارة القائلة إن أسعارها هى أسعار 'إعلانية' declaratory.

(٧٨١) وبعبارة أخرى– إذا وضعنا المسألة من زاوية سياسة السيطرة على الائتمان– كان هناك إدراك=

الذى أدخل كلتا الواقعتين فى النظرية العامة للنقود عن طريق نموذجه الشهير للعملية التراكمية Cumulative Process (انظر القسم الثامن، أدناه).

أخيرًا، ثمة نقطة لابد من ملاحظتها وهى مستقلة تمامًا عن كل هذا: الضيق الغريب وافتقاد الواقعية فى مفهوم طبيعة الائتمان المصرفى خلال الفترة. ولكى تبرز هذه النقطة بصورة واضحة، دعونا نذكر، ثانيةً، كيف كان سيفسّر الاقتصادى النمطى، وهو يكتب على أعتاب العام ١٩٠٠، موضوع الائتمان، واضعين فى أذهاننا، مع ذلك، كل القيود والأخطار الكامنة فى الحديث عن وجهات النظر النمطية. إن هذا الاقتصادى يمكن أن يقول كلامًا كالكلام التالى. النقود تأتى فى البداية (المنطقية)- إذ يبدأ بهذا كل كتاب مدرسى حول النقود والائتمان والصيرفة. وللاختصار، دعونا نفكر بعملة ذهبية فقط. وهنا فإن الحائزين على هذه النقود، بقدر عدم قيامهم باكتنازها أو إنفاقها على الاستهلاك، 'يستثمرونها' أو، كما يمكننا أيضًا أن نقول، إنهم 'يقرضون''مدخراتهم' أو 'يقدمون رأس المال' أما لأنفسهم أو لأفراد آخرين. وهذه هى حقيقة الائتمان الأساسية[٧٨٢]. وعليه، ومن حيث الجوهر، فإن الائتمان مستقل تمامًا عن وجود أو عدم وجود المصارف وإن من الممكن فهمه دون أى إشارة إليها. وإذا قمنا، كخطوة أخرى فى التحليل، بإدخال المصارف فى الصورة، فهذا لا يغير من طبيعة الظاهرة. فالجمهور ما يزال هو المقرض الحقيقى. وإن المصارف هى مجرد وكلاء له، وسطاء يقومون بالإقراض الفعلى نيابة عن الجمهور، وأن وجودهم هو مجرد مسألة تقسيم عمل. إن هذه النظرية مقبولة إلى حد كافٍ فى حالات 'الإقراض' الفعلى 'نيابة عن آخرين' 'actual lending on accounts of others' [٧٨٣] وحالات ودائع المدخرات savings deposits. ولكنها طُبقت أيضًا على الودائع التى تُسحب بصك checking deposits

---

=متزايد بأن العناية بالغرض المطلوب تمويله (المعاملة السلعية الجارية) ونوعية وسائل الائتمان المعنية (الورقة التجارية السليمة good) لم تمكن المصارف المركزية من الاستغناء عن الاهتمام بكمية الائتمان المعلق outstanding credit: وهذا ما تتضمنه نظرية سعر المصرف theory of the bank rate، ولو ربما بدرجة غير كافية.

(٧٨٢) نعلم بأن المنظرين الأساسيين وصفوا العملية من خلال السلع التى كانت عمليات الائتمان تهدف إلى تحويلها فى آخر الأمر. ولكن ليس من الضرورى، بالنسبة لغرضنا الحالى، الدخول فى مناقشة هذا الأمر مرة أخرى.

(٧٨٣) نقصد بذلك ترتيبًا تعاقديًا معينًا يتمكن بواسطته المالك لأموال كبيرة لا يحتاجها فى الحال، كمنشأة صناعية كانت قد استلمت توًا حصيلة ما أصدرته من سندات، من استخدام خدمات مصرف معين لإقراض هذه الأموال العاطلة مؤقتًا فى سوق رأس المال، إلى وسطاء أسهم أو وسطاء سندات.

(الودائع تحت الطلب demand deposits، الحسابات الجارية، الإنجليزية، current deposits). وهذه الودائع، أيضًا، قد جُعلت تنشأ عن إيداع الأفراد لدى المصارف الأموال التي كانوا يملكونها (عملتنا الذهبية). فالمودعون يصبحون ويبقون هم المقرضون سواء بمعنى أنهم يقرضون ('يودعون' entrust) أموالهم إلى المصارف وبمعنى أنهم المقرضون النهائيون في حالة قيام المصرف بإقراض جزء من هذه الأموال. وعليه، ورغم وجود فروقات تكنيكية معينة، فإن الائتمان الذي تقدمه مصارف الإيداع deposit banking- الجزء الأعظم من الائتمان التجاري في المجتمع الرأسمالي- يمكن فهمه على أساس نمط عملية الائتمان التي تجري بين اثنين من الأفراد الشخصيين. فما دام المودعون يبقون هم المقرضون، فإن المصارف أيضًا تبقى كمجرد جهات وسيطة تجمّع 'رأس المال السائل' من برك صغيرة كثيرة لتجعله في متناول التجارة. فالمصارف لا تضيف شيئًا إلى الكتلة القائمة من وسائل السيولة، مع أنها تجعلها تقدم خدمات أكثر. وكما صاغ البروفيسور كانان Cannan هذا الأمر، في مقالته المنشورة في مجلة Economica ('The Meaning of Bank Deposits') التي ظهرت في وقت مبكر يعود إلى كانون ثان ١٩٢١:'حينما يتمكن خدم غرفة إيداع القبعات من إعارة ثلاثة أرباع القبعات المودعة لديهم بالضبط... فلا ينبغي علينا بالتأكيد اتهامهم 'بخلق' عدد من القبعات يساوي الزيادة في القبعات المودعة على تلك القبعات الموجودة في الغرفة'. هكذا كانت وجهات نظر ٩٩ من بين ١٠٠ من الاقتصاديين.

ولكن إذا أراد أصحاب القبعات استعمالها، فينبغي عليهم استعادتها ممن استعاروها الذين يتوجب عليهم عندئذ أن يسيروا دون قبعات. ولكن الأمر ليس كذلك مع مودعينا وعملاتهم الذهبية. فهم لا يعيرون شيئًا بمعنى التخلي عن استعمال نقودهم. وهم يواصلون الإنفاق بواسطة دفع صكوك بدلاً من العملة. ورغم أنهم يواصلون الإنفاق كما لو أنهم كانوا قد احتفظوا بعملتهم، فإن المقترضين ينفقون بالمثل 'المبلغ نفسه في الوقت نفسه'. من الواضح أن هذا أمر خاص بالنقود وليس له مثيل في عالم السلع. إن أي حقٍ claim على الخروف لا يزيد عدد الخرفان. ولكن الوديعة، مع إنها تشكل حقًا على النقود القانونية legal-tender money وفقًا للقانون فقط، بيد أنها تخدم ضمن حدود واسعة جدا نفس الأغراض التي من شأن هذه النقود نفسها أن تخدمها. إن المصارف، طبعًا، لا 'تخلق' نقودًا

قانونية، وأكثر من ذلك، أنها لا 'تخلق' المكائن. ومع ذلك، فهى تفعل شيئًا ما- قد يكون من الأسهل رؤية هذا فى حالة إصدار البنكنوتات -أقرب، فى آثاره الاقتصادية، إلى خلق النقود القانونية، والذى قد يقود إلى خلق 'رأسمال حقيقى' يتعذر خلقه دون هذه الممارسة. ولكن هذا يغيّر الوضع التحليلى بصورة عميقة ويجعل من غير المستحسن جدا فهم الائتمان المصرفى وفق النموذج الذى يقوم على سحب أرصدة قائمة من استعمالاتها السابقة عن طريق فعل ادخارى، مُتصوَر كليًا، ومن ثم قيام أصحاب المدخرات بإقراضها. ومن الواقعى أكثر أن نقول إن المصارف 'تخلق ائتمان'، أى تخلق ودائع حينما تقوم بالإقراض، مما أن نقول إنها تقرض الودائع التى أودعت لديها. ويعود الإصرار على هذا إلى وجوب أن لا نضفى على المودعين أى علامة تشير إلى دورٍ لا يؤدوه. إن النظرية التى يتمسك الاقتصاديون بها بشدة تجعل من المودعين مدخرين، مع أنهم لا يدخرون ولا ينوون أن يفعلوا ذلك. فهى تعزو إليهم تأثيرًا معينًا على 'عرض الائتمان' ليس لهم. إن نظرية 'خلق الائتمان' credit creation تعترف ليس فقط بوقائع جلية دون أن تخفيها بمفاهيم مصطنعة؛ بل إنها أيضًا تُبرز الآلية الخاصة بالادخار والاستثمار التى هى صفة مميِّزة للمجتمع الرأسمالى المتطور وتمثل الدور الحقيقى للمصارف فى التطور الرأسمالى. وعليه، وبتحفظ أقل مما يتعين قوله فى حالات أخرى، فإن هذه النظرية تشكل تقدمًا واضحًا فى التحليل.

ومع ذلك، فقد كان من العسير جدا على الاقتصاديين إدراك إن قروض المصارف واستثمارات المصارف إنما تخلق ودائع. وفى الواقع، فأنهم رفضوا أن يفعلوا ذلك بالإجماع عمليًا طوال الفترة محل الدرس. وفى العام ١٩٣٠، حينما تحولت الغالبية الكبيرة منهم وقبلت ذلك المذهب كشىء طبيعى، فقد شعر كينز حقًا بضرورة شرح المذهب والدفاع عنه بالتفصيل(٧٨٤)، ويتعذر القول إن جوانبه الأهم

(٧٨٤) Treatise on Money, ch. 2. وعلاوة على ذلك، فمما له مغزى كبير، أنه، فى وقت مبكر يعود إلى حزيران ١٩٢٧، ظهرت مقالة ف. دبليو. كريك F. W. Crick: 'The Genesis of Bank Deposits' (Economica) التى تفسر كيف أن قروض المصارف تخلق ودائع وأن إعادة الدفع إلى المصارف تُبطل هذه الودائع - بطريقة كانت يجب أن تكون حقًا 'نظرية قدستها الزمن'، ولكنها لم تكن كذلك حتى حينذاك كما هو واضح. ومع ذلك، ثمة أثر، لمعالجة اللورد كينز لموضوع خلق الائتمان الواردة فى عمله: Treatise الصادر العام ١٩٣٠، لابد من أن ملاحظته فى هذا السياق. ففكرةِ القرض المصرفى، الخالق للوديعة، ودوره فى تمويل الاستثمار دون أى ادخار سابق للمبالغ التى تقرض بهذا الشكل كانت قد اختفت عمليًا فى المخطط التحليلى لعمل كينز: General Theory حيث إن جمهور المدخرين هو الذى يسيطر على المشهد من جديد. وفى الواقع، كان المذهب=

مفهومة بصورة تامة حتى فى وقتنا الحاضر. وهذا مثال غاية فى الأهمية لتوضيح العوائق التى يتعين على التقدم العلمى أن يصطدم بها، وبشكل خاص، حقيقة أن الناس يمكن أن يتعودوا تمامًا على ظاهرة معينة لعهود – حتى إنْ ناقشوها كثيرًا دون إدراك أهميتها الحقيقية ودون دمجها فى مخططهم العام حول الفكر(٧٨٥).

ذلك لأن وقائع خلق الائتمان – على الأقل خلق الائتمان فى صورة بنكنوتات – كان يجب أن تكون مألوفة لكل اقتصادى فى كل وقت. وعلاوة على ذلك، وبخاصة فى الولايات المتحدة، كان الناس يستعملون بحرِّية مصطلح: عملة الصكوك Check Currency ويتحدثون عن قيام المصارف 'بسك النقود' coining money، منتهكين بذلك حقوق الكونغرس. قدّم نيوكم Newcomb عام ١٨٨٥ وصفًا أوليًا للعملية التى تخلُق بواسطتها الودائع من خلال الإقراض. وقد فعل فيشر المثلَ على أعتاب نهاية الفترة (١٩١١). كما شدّد نيوكم أيضًا على الحقيقة الواضحة القائلة إن الودائع والبنكنوتات هما شيء واحد من حيث الجوهر. كما اعتنق هارتلى Hartley ويثرز Withers فكرة أن المصارف لم تكن عبارة عن وسطاء بل 'صناع' نقود. وعلاوة على ذلك، فقد كان لدى الكثير من اقتصاديى القرن السابع عشر والثامن عشر أفكار واضحة عن خلق الائتمان وأهميته بالنسبة للتطور الصناعى، مع أنهم بالغوا فى ذلك أحيانًا. ولم تتلاشَ هذه الأفكار كليًا. ومع ذلك، فإن المحاولة الأولى– ولو غير الناجحة كليًا – لوضع نظرية نظامية تلائم الائتمان المصرفى بدرجة كافية، وهى المحاولة التى قام بها ماسليود Macleod(٧٨٦)، لم

=الكينزى الأصولى قد ارتد إلى وجهة النظر القديمة التى بمقتضاها تُعالج الوقائع المركزية لسوق النقود من خلال ميل الجمهور للادخار سوية مع تفضيله للسيولة. وليس بوسعى سوى التنبيه إلى هذه الواقعة. أما هل إن هذا هو تقدم أم تراجع، فهذا أمر ينبغى أن يحدده كل اقتصادى بنفسه.

(٧٨٥) وبالنتيجة، فقد تكون هناك ميزة وحتى جدّة فى قطعة من التحليل يمكن إثبات أنها لم تقل شيئًا لم يكن قد قيل من قبل بشكل أو بآخر– وهو أمر سبق أن لاحظناه غير مرة بالفعل. ويبدو لى أن تقرير البروفيسور مارغيت Marget حول تطور مذهب خلق الائتمان (المصدر السابق، المجلد الأول، الفصل السابع) لا يعطى أهمية كافية لهذا الاعتبار.

(٧٨٦) كان هنرى دوننغ ماسليود Henry Dunning Macleod (١٨٢١–١٩٠٢) اقتصاديًا له مزايا كثيرة، وقد فشل نوعًا ما فى نيل الاعتراف أو حتى أن يؤخذ بجدية كاملة وذلك بسبب عدم قدرته على صب أفكاره الكثيرة، الجيدة، فى قالب مقبول مهنيًا. ولا نستطيع فى هذا الكتاب تعويضه عن ذلك سوى أن نذكر الأعمال الثلاثة التى وضع فيها أسس النظرية الحديثة للموضوع قيد المناقشة، رغم أن ما نجح فيه بالفعل هو الإساءة إلى هذه النظرية لوقت طويل: Theory and Practice of Banking (1st ed., 1855-6 ; Italian trans. 1879) ; Lectures on Credit and Banking (1882) ; The Theory of Credit (1889-91).

تجتذب سوى اهتمامًا قليلاً، وحتى اهتمامًا أقل لصالحها. ثم جاء فيكسل الذى قاده، تحليله لآثار المعدلات التى تتقاضاها المصارف على الأسعار، بشكل طبيعى إلى إدراك جوانب معينة من عملية 'خلق الائتمان'، وبشكل خاص ظاهرة: الادخار الإجبارى[٧٨٧] Forced Saving. وفى ما بعد، كانت هناك مساهمات أخرى نحو نظرية كاملة،وبخاصة فى الولايات المتحدة كما هو متوقع. ويمكن لدافينبورت وتايلور وفيلبس أن يخدموا كأمثلة[٧٨٨]. ولكن العمل النظرى لم يكتمل قبل عام ١٩٢٤، وذلك فى كتاب هان Hahn، بيد أن النجاح لم يكن قريبًا حتى حينذاك[٧٨٩]. ومن بين القادة الإنجليز، فإن الفضل يعود أساسًا إلى روبرستون وبيجو ليس فقط فى جعل النظرية مقبولة لدى المهنة بل أيضًا فى وضع تطويرات جديدة لها[٧٩٠].

---

(٧٨٧) لم تكن الفكرة ذاتها جديدة، انظر: F. A. von Hayek,' Note on Development of the Doctrine of 'Forced Saving,'Quarterly Journal of Economics, November 1932, republ. in Profits, interest and Investment (1939). ولكن الفكرة ظهرت هنا فى سياق أكبر وبتشديد جديد. وقد تعرضَ المفهوم لازدراء لا يستحقه خلال العقد الأخير. بيد أن هذا المفهوم يمتلك مزايا معينة. وبشكل خاص، فهو يوضح نقطة معينة خلقت صعوبات لكثيرين. فعمليات الصيرفة، كما كان ريكاردو قد قال، لا تستطيع أن تخلق 'رأسمال' (أى وسائل إنتاج مادية). إذ إن الادخار وحده يقدر على ذلك. وهنا، فحينما يؤدى الإنفاق، المموّل بالودائع التى خلقتها المصارف، إلى زيادة الأسعار، أى فى ظل شروط التشغيل الكامل (وفى ظل حالات أخرى أيضًا)، فإن تضحية معينة فى الاستهلاك تفرض على الأفراد الذين لم تزدد دخولهم نسبيًا، مما يحقق ما كان سيحققه الادخار لولا ذلك، وثمة معنى من تسمية هذا، مجازًا، بالادخار غير الإرادى Involuntary Saving أو الإجبارى Forced وعند مقارنته بما يعرف عادة بالادخار (الادخار الإرادى voluntary saving). أما أن مثل هذه التضحية لا تفرَض بالضرورة فى ظروف البطالة والطاقة الإنتاجية العاطلة، فهذا لا يشكل سببًا لنبذ المفهوم.

(٧٨٨) تمثلت مساهمة دافينبورت Davenport بتلميحات فقط طرحها دون اكتراث فى عمله: Value and Distribution (1908) ودون أن يستخلص منها الكثير: فقد شدّد دافنبورت مثلاً على أن من غير الصحيح أنَ نقول إن المصارف 'تقرض ودائعها'. أما و. غ. ل. تايلر W. G. L. Taylor، فقد ذهب أبعد من ذلك بكثير وذلك فى كتاب له لم ينل الاعتراف الذى يستحقه (كما هو شأن كتاب دافينبورت). وقد خطى خطوة واسعة س. أ. فيلبس S. A. Phillips (Bank Credit, 1920) الذى لم يفعل الكثير لتوضيح القضايا النظرية المعنية فقط ولكنه أيضًا أوضح الفرق بين توسع القروض والاستثمارات، الذى هو ممكن بالنسبة لمصرف فردى يتنافس مع المصارف الأخرى والتوسع الذى يمكن تحقيقه من قبل نظام من المصارف المتنافسة مأخوذة ككل.

(٧٨٩) Albert Hahn, Volkswirtschaftliche Theorie des Bankkredits (3rd ed., 1930). ومع ذلك، فثمة سبب وراء عدم اقتناع اقتصاديين كثر بهذا الكتاب يتمثل بحقيقة أن نظرية الائتمان المصرفى، المقدمّة فيه، تم ربطها بوجهات نظر معينة متفائلة كثيرًا من ناحية إمكانية تحقيق ازدهار دائم مما جعل بعض الاقتصاديين يتحاملون ضد إنجازه الجوهرى.

(٧٩٠) D. H. Roberston, Banking Policy and the Price Level (1926). ويبرز هناك مفهوم الادخار الإجبارى تحت عنوان: العوز المفروض Imposed Lacking. أما عمل بيجو، فهو: Industrial Fluctuations (1927), Part ɪ, chs. 13 and 14.

أما فى البلدان الأخرى، وبخاصة في فرنسا، فقد بقت المقاومة قوية حتى يومنا هذا.

ولا يتطلب الأمر أن نذهب بعيدًا للعثور على الأسباب التى جعلت بطء التقدم أمرًا محتمًا. أولاً، إن المذهب لم يكن مألوفًا، وكانت تشوبه مسحة من الفسوق تقريبًا فى أعين البعض – وهى حقيقة ليس من الصعب فهمهما إذا تذكرنا إن جون لو John Law هو من بين رواد هذا المذهب[٧٩١]. ثانيًا، اصطدم المذهب بعادات تفكير راسخة لأن هذه العادات نشأت على الفهم القانوني 'للودائع': فقد بدا التمييز بين النقود والائتمان واضحًا جدا، وفى نفس الوقت، مهمًا جدا لعدد من القضايا بحيث إن النظرية التى مالت لإخفائه كان من المؤكد أن تبدو ليس فقط عديمة القيمة ولكن خاطئة في الواقع: بل مذنبة فى ارتكاب خطأ أولى يتمثل بخلط النقود القانونية ببنود مسك الدفاتر التى تعكس العلاقات التعاقدية بشأن هذه النقود القانونية. ومن الصحيح تمامًا أن تلك القضايا لا ينبغى إخفائها[٧٩٢]. أما أن نظرية خلق الائتمان لا تفعل هذا الأمر بالضرورة، فقد بدا هذا عزاء ضئيلاً لمن كان يخشى إساءة استعمالها.

٨- الأزمات والدورات: النظريات النقدية

رأينا، بشكل عام، أن التحليل النقدى خلال الفترة محل الدرس تركّز على مشاكل قيمة النقود (أو مستوى السعر) من ناحية، ولكننا، من الناحية الأخرى، رأينا إن بعض الاقتصاديين الأساسيين كانوا يهيئون أنفسهم لتحليل نقدى للعملية الاقتصادية ككل تحتل فيه مشاكل مستوى السعر مكانًا ثانويًا. وقد أوضح مضامين هذا الاتجاه منهج الرصيد النقدى ومنهج الدخل ولكن الاتجاه أكّد نفسه فى أشكال أخرى أيضًا. فمما له مغزى، مثلاً، إن مارشال أراد، أصلاً، أن يحمل مجلده

(٧٩١) وهكذا، فإن فالراس قد أبصر ظاهرة خلق الائتمان بوضوح تام (رغم أنه اقتصر على البنكنوتات)، ولكنه اعتبرها كتجاوز معين abuse كان ينبغى كبحه وأنه رفض لهذا السبب أن يجعلها عنصرًا عاديًا من مخططه العام (Etudes d'economie politique appliquee, ed. of 1936, p. 47 and pp. 339 et seq).

(٧٩٢) وإحداها هي القضية القديمة: السيطرة على 'النقود' مقابل السيطرة على 'الائتمان'. وقد جرى التلميح بأفكار مماثلة لتفسير نفور كتاب فرنسيين كبار كثر من فكرة خلق الائتمان. فمثلاً، إن مقاومة الخلط بين النقود والائتمان هو أحد الأغراض الأساسية لعمل رست Rist: History of Monetary and Credit Theories.

Money, العنـوان {النقود والائتمان والتجـارة} Money,Credit and Commerce Credit and Employment {النقود والائتمان والتشغيل}وإن هذا العمل قـد تضـمنَ بالفعل أشياء كثيرة تدخل ضمن نطاق التحليل الحديث للدخل والتشغيل. ومما كـان له مغزى أكبر بكثير هو أن فيكسل، بطريقته المترددة نوعًا ما والأخاذة في الوقت نفسه، توصلَ أخيرًا إلى أننا نحتاج لمفهوم عـن الطلـب النقـدى علـى الإنتـاج ككل[٧٩٣]. وهذا قد أحيى الفكرة المالثوسية وبشّرَ، وإنْ بشكل غير متماسك تمامًـا، دالة الاستهلاك الواردة في عمل كينز General Theory.

ولكن التقدم الأهم باتجاه التحليل النقدى بمعناه المعاصر قد حدث في إطـار مشاكل الفائدة والدورات الاقتصادية. وسـبق أن لاحظنـا علامـات علـى ميـل الاقتصاديين المتزايد للتسليم بمفهوم نقدى لرأس المال واستعمال هذا المفهوم. ولـم يثمر هذا عن شيء ما، كما إن المحاولات التى بُذلت لتفسير الفائدة كظاهرة نقديـة بحتة لم تحقق أى نجاح[٧٩٤]. فطوال الفترة، ولدى كل الاقتصاديين عمليًـا، ظـلَ معدل الفائدة rate of interest كمعدل عائد rate of return – أيا كان تفسيره– مـن رأس المال المادى وأن المعدل النقدى للفائدة ظلّ كمجرد شيء يُشتق من المعـدل الحقيقى للفائدة[٧٩٥]. وبطبيعة الحال، كان هناك اعتراف بـأن الاثنـين يمكـن أن

---

(٧٩٣) إن الإحالة، الأعظم فائدة للقارئ، ستكون إلى عمـل ميـردال Myrdal: Monetary Equilibrium (الطبعة السويدية ١٩٣١؛ الترجمة الإنجليزية ١٩٣٩، انظر القسم ٢ج، أعلاه). ومرة أخرى، فـإن النقطة التى يلزم فهمها هى: إن جدول الطلب يُعرَّف بالنسـبة لسـلعة منفـردة. ووفقـا للنظريـة 'الكلاسيكية' (قانون ساى)، لن يكون ثمة معنى من الحديث عن جدول طلـب علـى كـل السـلع والخدمات (أو كل السلع والخدمات الاستهلاكية) مأخوذة معًا. ومع ذلك، فحينما نفعل ذلـك، فإنمـا نفعل، لغرض خاص، شيئا ما لا تغطيه نظرية الطلب العادية وبالتالى نأخذ خطـوة تتجـاوز هـذه النظرية. إن هذا الغرض الخاص قد يكون له معنى وقد لا يكون. وقد يكون من الممكن خدمة هـذا الغرض بواسطة طريقة الطلب الكلي وقد لا يكون هذا ممكنا. ولكن ينبغى التسليم بـه فـى جميـع الأحوال كشيء sui generis {قائم بذاته} يحمل مشاكله الخاصة به. وكان تبنى فيكسـل لـه بمثابـة إنكار لقانون ساى. وهكذا فإن فيكسل هو رائد كل أولئك الاقتصاديين الذين ينكرون قانون ساى فـى الوقت الحاضر.

(٧٩٤) ولم تتم الإشارة إليها إلاّ قليلاً أو أنها نُسيت كليًا بحيث إنها لم تُذكر في مناقشة الثلاثينيات بشأن هـذا الموضوع. ومع ذلك، فقد أنقذ اللورد كينز إحدى هذه المحاولات من النسيان، وهى محاولة سـلفيو غيسيل Silvio Gesell انظر: General Theory, ch. 23, V1.

(٧٩٥) ينبغى عدم خلط هذا المعنى للمعدل الحقيقى أو 'الطبيعى' real or natural rate بالمعنى المختلـف كليًا الذى يستعمل به مارشال هذا المصطلح (Principles, Book v1, ch. 4, concluding note) أى بمعنى المعدل النقدى money rate (أو المعدل 'الاسمى' nominal rate) بعد تصحيحه من التغيرات فى مستوى السعر. والمعنيان مرتبطان أحدهما بالآخر ولكنهما لا يتطابقان، وإن مارشال، بقدر مـا يمكننى أن أرى، لا علاقة له بفكرة فيكسل التى أنا بصدد مناقشتها الآن. ويشارك ارفـنج فيشـر=

ينحرفا أحدهما عن الآخر: فتفسير ريكاردو للكيفية التي تزج بها النقود الجديدة نفسها في التداول يتضمن اعترافه بهذه الحقيقة، كما أن من المؤكد أن كُتاب الصيرفة كانوا قد أدركوها على الدوام. ولكن أحدًا لم يهتم كثيرًا بهذه الحقيقة إلى أن جعل فيكسل منها مركز نظريته لقيمة النقود وموضوعًا لتحليل محكّم أنتجَ مفهوم العملية التراكمية لدى فيكسل: فقد أوضح فيكسل بأن المصارف، حينما تُبقي سعر الإقراض أقل من المعدل الحقيقي- الذي كان فيكسل، كما نعلم، قد فسره وفقًا لخطوط نظرية بوهم باورك- إنما تمنح علاوة لتوسيع الإنتاج، وبخاصة الاستثمار في التجهيزات المعمرة والمعدات؛ وإن الأسعار ترتفع في نهاية الأمر؛ وحينما ترفض المصارف أن ترفع من سعر قروضها حتى عندئذ، فإن الأسعار ستواصل ارتفاعها بصورة تراكمية دون حد معين، حتى إذا كانت كل بنود التكلفة الأخرى تزداد بنفس النسبة(٧٩٦).

يمكن توضيح الوضع التحليلي الذي خلقته هذه المحاججة كما يلي. إن تشديد فيكسل بحد ذاته على آثار الانحرافات الممكنة بين المعدلين النقدي والحقيقي للفائدة ليست سببًا يحتم ترك الموقف القائل بأن الحقيقة الجوهرية للفائدة تتمثل بأن الفائدة هي عائد صافي من رأس المال المادي net return to physical capital، وهو موقف لم يهجره فيكسل نفسه قط. ومع ذلك، فإن هذا التشديد هو سبب وجيه وكاف لمعاملة المعدل النقدي كمتغير متميز بذاته يعتمد، جزئيًا على الأقل، على عواملَ أخرى غير تلك العوامل التي تحكم العائد الصافي من رأس المال المادي (المعدل الطبيعي أو الحقيقي). يرتبط الاثنان أحدهما بالآخر، طبعًا. وحتى يتساويان في حالة التوازن. ولكنهما لم يعودا يمثلان 'الشيء نفسه أساسًا' fundamentally the same thing(٧٩٧).

=(Appreciation and Interest, 1896) في الفصل الذي يعود إلى مارشال فيما يمكن تسميته التمييز بين المعدل الاسمي nominal rate والمعدل الفعلي actual rate.

(٧٩٦) كان تعليق بوهم-باورك على هذه المحاججة هو: 'لابد إن فيكسل كان يحلم حينما كتبَ ذلك'.

(٧٩٧) قد تفيدنا إعادة الصياغة التالية للفقرة المذكورة آنفًا: في نظام فالراس، يدخل معدل واحد فقط من الفائدة وهو معدل العائد الصافي على 'رءوس الأموال' المادية. وهذا يفترض، بشكل محدد، إن معدل الفائدة النقدي ليس فقط يساوي هذا المعدل من العائد الصافي عند التوازن بل إنه يتطابق معه، بمعنى أن المعدل النقدي هو مجرد تعبيرٍ نقدي عن معدل العائد الصافي على 'رءوس الأموال' المادية. وحينما نريد أن نعترف صراحة بأن المعدل النقدي يمتلك درجة ما من الاستقلالية، بدلا من أن يتطابق مع هذا المعدل من العائد الصافي (مما يعادل القول إنه 'الشيء نفسه أساسًا' fundamentally the same thing)، فيتعين علينا تقديمه كمتغير آخر وافتراض مساواته مع=

وما أن ندرك هذا، فإنهما يبتعدان أكثر فأكثر عن، كما نبتعد نحن أكثر فأكثر عن، الفرضية القائلة إن العائد الصافي من السلع المادية من هذا النوع أو ذاك يمثل الحقيقة الجوهرية لمعدل الفائدة على سوق القروض– وهى الفرضية التى أرجعناها إلى باربون Barbon والتى أدانها اللورد كينز فيما بعد على أساس أنها تنطوى على 'خلط' بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (المادى) [٧٩٨]. وعندئذ، فإن عوامل أخرى، كسياسة المصارف بالنسبة للقروض، ستبدو لنا أساسية بنفس القدر، وإن الدرب ينفتح نحو النظريات النقدية البحتة للفائدة التى ظهرت فيما بعد والتى يمكن للنظرية الكينزية منها أن تجتذب من الاهتمام أكثر من غيرها. ومع ذلك، لنتذكر ثلاثة أشياء. أولاً، نحن ما نزال نرسم خطًا من تطور المذاهب غاية فى الأهمية، ابتدأ بباربون واختط سبيلاً انتهى بكينز، حتى هذه اللحظة. ولكن لا يُفترَض أن مَنْ اعتبروا أنفسهم مسئولين عن النظريات النقدية الأحدث للفائدة كانوا قد توصلوا عن وعى إلى استنتاجاتهم عن طريق إبراز مضامين الوضع الذى خلقه تحليل فيكسل: وهذه قد تكون حالة أتباعه السويديين– رغم أننى لا أقصد التشكيك بالأصالة الذاتية لأى كاتب– ولكن من المؤكد أن الأمر ليس كذلك مع الآخرين. ثانيًا، عند استعادة خطى باربون، لا يُفترَض إن اقتصاديى وقتنا الحاضر قد عادوا إلى النظريات النقدية التى سادت فى أوقات ما قبل باربون: فمع أن نظرياتهم تشابه هذه النظريات الأخيرة من نواحٍ مهمة– وبخاصة نظريات السكولائيين– بيد أنها جديدة من نواحٍ أخرى دون شك. ثالثًا، عند تعريف المتغير الجديد لنظامنا الاقتصادى: الفائدة النقدية، كشىء نقدى فى طبيعته وليس فى شكله

=المعدل 'الحقيقى' كشرط توازنى إضافى. وهذا ما فعله فيكسل. إن بحوث فيكسل حول شروط التوازن النقدى لم تكن موفقة بصورة تامة. ومع ذلك، فإنها صنعت تاريخا من التحليل عبر الحافز الذى قدمته للبحث حينذاك والبحث اللاحق، وبخاصة لأتباعه السويديين (انظر، مثلاً، ميردال، المصدر السابق).

(٧٩٨) إن معدل الحقيقى أو الطبيعى للفائدة real or natural rate of interest لدى فيكسل هو الإنتاجية الحدية لرأس المال (المادى) (وبدقة أكثر، الإنتاجية الحدية للعملية غير المباشرة marginal productivity of roundabout process لدى بوهم-باورك). وعليه، فهو لا يتطابق مع مفهوم الكفاية الحدية marginal efficiency لدى كينز، الذى هو نفس مفهوم معدل العائد الحدى من التكلفة marginal rate of return over cost لدى فيشر (Theory of Interest, p. 169) ويعنى الإنتاجية الحدية للاستثمار الجارى. ولكن المفهومين يقفان بعلاقة فريدة أحدهما إزاء الآخر بحيث يمكن استعمالها كمترادفين بالنسبة للغرض قيد الدرس. ومن هنا يمكن أن يقال بأن اللورد كينز قد أدان الخلط بين المعدل النقدى والمعدل الحقيقى للفائدة أو، بعبارة أفضل، قد أدان اعتياد اقتصاديى القرن التاسع عشر على الربط بينهما بقوة. وقد تبينَ فيما بعد أن فيكسل كان أول من قوّضَ هذه العادة.

فقط، فإننا لا نزيح بشكل تام العوامل 'الحقيقية' من مشكلة سعر القروض كما يتصور بعض الاقتصاديين المعاصرين: فمعدل العائد الصافى من الاستثمار المادى يبقى، على الأقل، عاملاً فى الطلب على القروض وبالتالى لا يمكن أن يختفى من أى نظرية كاملة للمعدل النقدى للفائدة(٧٩٩).

إن مكانة فيكسل فى تطور النظريات النقدية الحديثة للدورة تماثل تمامًا مكانته فى تطور النظريات النقدية الحديثة للفائدة. إذ لم يعتنق فيكسل نفسه نظرية نقدية بشأن الدورة بأكثر من اعتناقه نظرية نقدية بشأن الفائدة. ولكنه فتح الطريق بالنسبة للأولى مثلما فتحه بالنسبة للثانية. وفى الواقع، فإن العملية التراكمية نفسها cumulative Process لا تحتاج إلاّ إلى تكييف لجعلها تعطى نظرية بشأن الدورة. تخيلْ إن المصارف تخرج من فترة نقاهة أو خمول وهى بحالة جيدة من ناحية السيولة. إن مصلحة هذه المصارف ستدفعها نحو زيادة قروضها. ولكى تفعل هذا عمومًا، فإنها لابد أن تشجع الطلب على القروض بتخفيض أسعار هذه القروض إلى أن تصل هذه الأسعار إلى أقل من المعدل الحقيقى لدى فيكسل، الذى هو معدل بوهم-باورك الحقيقى كما نعلم. وبالنتيجة ستقوم المنشآت بالاستثمار- وبخاصة فى المعدات المعمِّرة التى يؤثر عليها معدل الفائدة بقوة(٨٠٠)- إلى حد أبعد من النقطة التى كان سيتعين عليها أن تتوقف عندها مع المعدل النقدى الأعلى والذى يساوى المعدل الحقيقى. وهكذا تنطلق عملية من التضخم التراكمى، من ناحية، وتتشوه البنية الزمنية للإنتاج، من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن هذه العملية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية - فهناك أسباب كثيرة ممكنة لهذا الأمر يتمثل أبسطها بأن المصارف تصطدم بالحدود التى تضعها احتياطاتها على قروضها- وحينما تتوقف هذه العملية ويلحق المعدلُ النقدى بالمعدل الحقيقى، نكون فى وضع يتعذر الدفاع

---

(٧٩٩) هذه الحقيقة مهمة بالضبط لأنها كثيرًا ما تتعرض للإنكار ولأن عرض كينز، فى عمله General Theory، كان يميل إلى حجبها، مع إنها ليست أقل أهمية، بالنسبة لنظريته النقدية للفائدة، مما هى بالنسبة لأى نظرية أخرى. فهذه الحقيقة ترد بالارتباط مع الشرط القائل إن الكمية التوازنية من الاستثمار الجارى هى الكمية التى تساوى 'الكفاية الحدية'، بالنسبة لها، المعدل النقدى. إن العبارة القائلة إن الفائدة هى العامل الذى يحدد الاستثمار هى عبارة صحيحة بقدر صحة القول إن سعر السيارات يمثل العامل الذى يحدد الطلب عليها، وهى عبارة غير كاملة بنفس الدرجة.

(٨٠٠) من الواضح، أن سعر الفائدة، الذى هو عامل ضئيل الأهمية بالنسبة للاستثمار قصير المدى، يمثل عاملاً له أهمية كبيرة فى الاستثمار طويل المدى كالاستثمار فى الآلات المعمِّرة، السكك الحديد، المرافق، الذى تزداد قيمته الرأسمالية بسرعة حينما ينخفض سعر الفائدة [كان ج. شومبيتر يعتزم التوسع فى هذه النقطة - فقد كتب بقلم رصاص:'وهذا ما تحجبه المخاطرة- وإلا'']

عنه حيث يثبت الاستثمار، الذى كان قد أقيم على أساس معدل ضئيل 'بصورة مصطنعة'، إنه مصدر للخسائر: فتنتهى حالات الازدهار إلى التصفية liquidation[٨٠١] مما يرادف الكساد.

إن هذه النظرية كان قد رسم خطوطها البروفيسور فون مايسس[٨٠٢] الذى، إذ عبّرَ عن تقديره لفيكسل، وَصفها كتطور فى وجهات نظر مدرسة العملة. وقد طورّها أكثر البروفيسور فون هايك إلى بنية تحليلية محكمة خاصة به[٨٠٣]، حققتْ، عند تقديمها إلى جمعية الاقتصاديين الأنجلو-أمريكية، نجاحًا ساحقًا لم يضاهيه قط أى عمل نظرى تحديدًا أى كتاب نظرى صارم دون أن يعمد، للتخفيف من صرامته، إلى تقديم خطط وتوصيات بشأن السياسة Policy أو أن يدارى ما يحبه أو يكرهه قرّاؤه بصورة أو بأخرى. وقد تَبعَ ذلك تفاعل ناقد قوى لم يخدم، فى البداية، سوى تأكيد ذلك النجاح، بيد أن المهنة انعطفتْ نحو قادة آخرين واهتمامات أخرى[٨٠٤]. وتشكل السايكولوجيا الاجتماعية من هذا الأمر موضوعًا شيقًا للدراسة.

إن تحليل هاوترى[٨٠٥] يجعل الدورات الاقتصادية، كما يقول هو نفسه، ظاهرة نقدية بحتة بمعنى معين لا يشبه تحليل مايسس-هايك. لم يستفد هاوترى من

---

(٨٠١) يعنى مفهوم التصفية liquidation: إغلاق الشركات، التى لم تعد قادرة على تسديد ديونها، وبيع أصولها لاستخدام حصيلة ذلك فى تسديد الديون.

(٨٠٢) Theorie des Deldes ... 1924, Third Part, ch. 5, secs. 4, 5. وهذه الإحالة هى إلى الطبعة الثانية التى يُقدَم فيها نمط المحاججة، المبين آنفا، كتفسير كان جوهريًا للدورات. ومع ذلك، فإن الأفكار الأساسية ترد من قبل فى الطبعة الأصلية الصادرة العام ١٩١٢.

(٨٠٣) Geldtheorie und Konjunkurtheorie (1929) ; Prices and Production (1931). وقد ظهرت طبعة جديدة عام ١٩٣٩ غيّرت المحاججة من عدة نواحٍ مهمة: Profits, Interest and Investment؛ كما ظهرت عام ١٩٤١ حلقة جديدة غطت مساحة جديدة واسعة: The Pure Theory of Capital.

(٨٠٤) إن النجاحات الأخرى للكتب 'النظرية' فى وقتنا الحاضر، كنجاح عمل ى. ه. جامبرلن E. H. Chamberlin: Monopolistic Competition وعمل هيكس: Value and Capital، كانت أكثر دوامًا وبالتالى أعظم فى النهاية. ولكنها تفتقر إلى النوعية المثيرة لعمل هايك Hayek. أما النجاح الأعظم لعمل كينز General Theory، فلا يمكن مقارنته بغيره لأنه، مهما كانت مزايا هذا العمل كقطعة من التحليل، لا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أنه يدين بنجاحه الساحق أساسًا إلى حقيقة أن محاججته استخدمت بعض أقوى التفضيلات السياسية لعدد كبير من الاقتصاديين المحدثين (انظر، الجزء الخامس، الفصل الخامس، أدناه). أما عمل هايك، فقد سبح ضد التيار من الناحية السياسية.

(٨٠٥) R. G. Hawtery, Good and Bad Trade (1913) وأعمال أخرى كثيرة له. إن قراءة عمله Capital and Employment (1937) تبين المدى الذى غيّر به السيد هاوترى وجهات نظره المبكرة.

عنصر الاضطراب disturbance (أو التعديل غير الملائم maladjustment) في البنية الزمنية للمعدات والتجهيزات؛ وأن التقلبات في الدخل النقدي، التي تنتج هي نفسها عن عوامل نقدية حصرًا، تشكل السبب الوحيد للتقلبات الدورية العامة في التجارة والتشغيل. ولكن هاوترى يستخدم العملية التراكمية ويُرجعها، مثل مايسس، إلى عدم الاستقرار الكامن في نظام الائتمان الحديث. وهكذا، مرة أخرى، يُعتَقد أن المصارف تشرع على نحو غير عادي بتقديم قروض بشروط سهلة. بيد أن الصلة الرئيسة لهذا بظروف الرواج العام لا تتمثل بزيادة الطلب على التجهيزات والمعدات الجديدة بل بزيادة الخزين الذي تحتفظ به تجارة الجملة التي تستجيب هي الأخرى للتغيرات الطفيفة في أسعار القروض. إن التوسع يقود إلى مزيد من التوسع وبالتالي إلى زيادة الدخول النقدية وإلى خسارة المصارف للنقد المتداول من يد إلى أخرى بحيث إن عدم قدرة هذه المصارف على الاستمرار بتوسيع القروض إلى ما لا نهاية تقود إلى زيادة أسعار قروضها الأمر الذي يقلب العملية- وهذا ما يفسر الدور الكبير الذي يلعبه سعر المصرف المركزي في هذا التحليل. وهكذا فإن التشابهات تكفي لتمكيننا من الحديث عن نظرية نقدية واحدة لم يختلف أنصارها إلاّ على نقطة واحدة فقط: وهي ما إذا كانت أسعار القروض المصرفية تؤثر على 'رأس المال المعمر' durable capital بشكل مباشر أم من خلال خزين تجار الجملة. لقد انتشرت نظرية هاوترى على نطاق واسع في العشرينيات. وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، كانت هذه النظرية تمثل العقلنة البارزة للإيمان الأعمى بالفعالية غير المحدودة لعمليات السوق المفتوحة التي سادت حينذاك والتي كان يمارسها النظام الاحتياطي الأمريكي.

كما أن الإجماع على ما هو جوهري بين أنصار النظرية النقدية[٨٠٦] للدورات لم يؤثر عليه بصورة جدية الاقتصاديون الذين يلقون مسئولية الظاهرة

---

(٨٠٦) حينما نتحدث عن النظريات النقدية للدورات، فثمة معنى مزدوج يرد على الذهن لكلمة: نظرية (انظر الجزء الأول). إذ إن النظرية النقدية للدورات هي فرضية تفسيرية معينة للدورات تتم من خلال النقود والإقراض. ولكن أحدًا لا ينكر أن أي تفسير للظاهرة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مظاهرها النقدية. وعليه، يمكننا أن نستعمل كلمة: النظرية النقدية للإشارة أيضًا إلى المجموع الكلي من الفرضيات حول الأشكال التي تتصرف بها النقود والائتمان خلال الدورات. وإذا أخذنا محاججات كثيرة كمساهمات في نظرية نقدية للدورة بهذا المعنى، فإن هذه المحاججات، كمحاججة هاوترى، تحتفظ بأهميتها حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يعتبرون هذه المحاججات كافية كفرضية تفسيرية.

على تقلبات الذهب. لقد كسبت هذه الفكرة تأييدًا أكثر حينما أُستعملت 'لتفسير' تلك الفترات الأطول من الازدهار السائد أو من الكساد السائد، التى ترتبط حقًا (إلى هذا الحد أو ذاك) بتغيرات مهمة فى معدل إنتاج الذهب كتلك التى حدثت خلال الفترة (١٨٤٩-١٨٧٢) أو (١٨٧٢-١٨٩١)، تقريبًا. ولكنها أُستعملت أيضًا 'لتفسير' الدورات الاقتصادية بالضبط. وفى هذه الحالة، فما دامت زيادة الذهب تؤثر على احتياطات المصارف وبالتالى تجعل المصارف أكثر رغبة وقدرة على الإقراض، فإننا نملك هنا سببًا محددًا، بدلاً من السبب الأكثر عموميةً الذى يطرحه مايسس وهاوترى، لتوقع التوسع. ولكن فيما عدا هذا، فإن المحاولة تبقى هى نفسها إلى حد بعيد: فهناك، مرة أخرى، توسع فى الائتمان بسبب المعدلات النقدية المتدنية، وثمة، مرة أخرى، النقطة التى تلحق الفائدة عندها بالأسعار، وانقلاب العملية. وكان ارفنج فيشر، وهو النصير الأكثر بروزًا لهذا النوع من النظرية النقدية، قد صاغها أولاً بهذه الصورة غير المشذَّبة فى عمله: Purchasing Power of Money, (1911 ch. 4)[٨٠٧]. ولكن فيشر، رغم دأبه على التشديد على الجوانب النقدية من الظاهرة، قد وسّعَ كثيرًا من أساس تحليله بحيث انتهى إلى نظرية الديون والانكماش Debt-Deflation Theory، وهى نظرية، بعكس ادعاءه الضيق جدا، تسرى على كل الدورات الاقتصادية المشاهدَة، وليست تحليلاً نقديًا قط من حيث الجوهر. فالعبء الرئيسى يُلقى، ظاهريًا، على حقيقة أنه، فى أجواء الازدهار، تتراكم الديون، وإن تصفيتها المحتومة، مع ما يصحب هذا من انهيارات فى بنية السعر، تشكل جوهر الكساد. وخلف هذه الآلية الظاهرية، تكمن العوامل الفاعلة حقًا- الإمكانات التكنولوجية والتجارية الجديدة بشكل رئيسى- التى لم يعجز فيشر عن رؤيتها ولكنه يبعدها كثيرًا إلى منزلة ثانوية على ما يبدو من خلال مفهومه 'المبتدئين بتصفية شركاتهم لتسديد الديون' debt starter (Econometrica, October

---

(٨٠٧) إن النسخة الواردة فى العمل: Purchasing Power كانت قد قُدمت من قبل، بشكل ملخَّص، فى مجلة Moody's Magazine تحت عنوان: ' Gold Depreciation and Interest Rates,' February 1909. والمقالات التالية لفيشر تشكل المعالم الرئيسية على الطريق نحو نظرية الديون والانكماش لديه: Debt-Deflation Theory: ' The Business Cycle Largely a " Dance of the Dollar," 'Journal of American Statistical Association, December 1923, and 'Our Unstable Dollar and the So-Called Business Cycle' (ibid. June 1925)، حيث تركز كلتا المقالتين على تقلبات الأسعار وأسعار الفائدة التى تعزى إلى شروط نقدية بحتة؛ وكذلك عمله: Booms and Depressions (1932) الذى يلخصه جزئيًا ويكمله جزئيًا عمله: 'The Debt Deflation Theory of Great Depressions,' Econometrica, October 1933، الذى يُشار إليه فى المتن.

1933, p. 348) إلى حد أن الأبعاد الحقيقية لعمله العظيم حقًا تتخفى تمامًا عن ذهن القارئ، على غرار ما حدثَ بالضبط بالنسبة لتحليله النقدى العام (انظر القسم الثانى، أعلاه)، بحيث تَلزمْ جهودٌ مضنية لإبراز هذه الأبعاد، التى لم تؤثر قط على المهنة كما كان ينبغي بالفعل.

٩- التحليل غير النقدى للدورة

من الملائم أن نستمر لإلقاء نظرة سريعة على بعض التحليلات للظواهر الدورية، غير تحليل هايك، التى هى تحليلات غير نقدية بنفس المعنى الذى عرّفناه آنفًا[٨٠٨]، رغم أننا نتجاوز على حدود هذا الفصل حينما نفعل هذا. ولكننا لن نذهب أبعد مما هو ضرورى لإثبات فرضية واحدة مهمة، أى أن كل الوقائع والأفكار الجوهرية حول تحليل الدورة الاقتصادية كانت ظهرتْ على أعتاب العام ١٩١٤: فالسنون الثلاثون الأخيرة قد جلبتْ حقًا سيلاً من المادة الإحصائية والتاريخية، وطرق إحصائية ونظرية جديدة كثيرة؛ ويمكن القول بأنها، بالتوضيح والإحكام، قد وسعّت من نطاق الموضوع وحوّلته إلى فرع متميز من علم الاقتصاد، بيد أنها لم تضفْ مبدأ أو حقيقة لم تكن معروفة من قبل[٨٠٩].

(٨٠٨) ينبغى تذكر هذه الكلمات الماثلة لأن أى تعريف أقل تحديدًا "للنظريات النقدية البحتة"، فى ضوء الحقيقة التى لاحظناها فى القسم السابق، أى أن الطلب على النقود، وبخاصة على الائتمان المصرفى، يجب أن يلعب فى تفسير التقلبات بعض الدور على الدوام، دورًا مهمًا فى الغالب، من شأنه أن يُدخل فيها نظريات أكثر. ولكن حتى عندئذٍ، فإن الخطوط الفاصلة تخضع للتقدير الشخصى إلى حد بعيد ويتعذر وضعها بصورة دقيقة. فلن يَعتبر كل المؤرخون نظرية مايسس، مثلاً، كنظرية نقدية بحتة أو نظرية هايك كنظرية غير- نقدية.

(٨٠٩) إن هذه العبارة وكذلك فشلى فى إنجاز المحاولة (المستحيلة) فى عرض أعمال هذا الأدب المتأخر عن الدورات لا ينبغى تفسيرهما تفسيرًا من شأنه أن يحط من هذا الأدب. على العكس، فإننى أعتقد أن العمل المجسّد فى هذا الأدب قيّم بقدر قيمة أى عمل آخر كتبه الاقتصاديون فى إيما وقت مضى. ولابد من أن يتضح هذا، على الأقل، مما سأقوله عنه فى الجزء الخامس. ومع ذلك، فمن الضرورى إدراك المدى الذى يعتمد فيه هذا الأدب على الأسس التى أرسيت قبل عام ١٩١٤. نلفت الانتباه إلى عمل ر. أ. غوردن R. A. Gordan: 'Selected Bibliography of the Literature of Economic Fluctuations, 1930-36.' Review of Economic Statistics, February 1937، وإلى قائمة الكتب حول: الدورات الاقتصادية Business Cycles التى نشرها Bureau of Business Research, University of Illinois, College of Commerce and Business Administration, 1928. ونوصى بعرض البروفيسور فون هابرلر von Haberler، البارع، للمادة الحديثة (Prosperity and Depression, 1937; 3rd enlarged ed., 1941) وذلك كمقدمة للموضوع: إذ لا أملك أى عذر للإيجاز فى ملاحظاتى على هذا العمل سوى اعتمادى على حقيقة أن بعض الاقتصاديين فقط، إن=

(أ) عمل جوغلار رأينا آنفًا أن الظاهرة المثيرة:'الأزمات' crises، والظاهرة الأقل إثارة ولكن الأكثر إزعاجًا، رغم ذلك: حالات الكساد (أو 'الفوائض') ('gluts') depressions، هي التي اجتذبت أولاً انتباه الاقتصاديين في الفترة السابقة. بيد أننا وجدنا أيضًا إن نظرة بعض هؤلاء قد تجاوزت حالات الكساد بالفعل. فثمة كُتاب، مثل توك واللورد أوفرستون، أدركوا كليًا أن الأزمات والفوائض لم تكن سوى حوادث أو مراحل من عملية أكبر؛ بينما أبدى آخرون كثر علامات تنم عن إدراك هذه الحقيقة بشكل ما غامض. ومع ذلك، فإن الفترة محل الدرس هي التي شهدت بصورة مؤكدة إقصاء مفهوم 'الأزمات' من عقول الاقتصاديين من قبل مفهوم 'الدورة' cycle وتهيأت فيها الأرضية لتطوير التحليل الحديث للدورة الاقتصادية، رغم إن كل الكُتاب في هذا الحقل، عمليًا، دأبوا على استعمال العبارة القديمة - وهي حالة مهمة من 'فترة إبطاء المصطلحات' terminological lag. وهذا يبين لماذا تجري دراسة العمل الحاسم في هذه الفترة، رغم أنه كان قد نُشر عام ١٨٦٢. يعود هذا العمل إلى كاتب كان طبيبًا من حيث تعليمه، ولكنه يجب أن يُصنف كأحد أعظم الاقتصاديين في كل العصور وفقًا لموهبته وتمكنه من الطريقة العلمية: كليمنت جوغلار[٨١٠]. يستند هذا التقييم على ثلاثة وقائع. أولاً، كان جوغلار أول من استعمل بصورة نظامية مادة السلاسل

=كان هناك أصلاً، لم يراجعوا هذا العمل. ومع ذلك، يدرك القارئ أن إعجابي بهذا العمل لا يعني اتفاقي معه في كل شيء. إن العمل الصادر قبل عام ١٨٩٥ يغطيه بصورة ملائمة كتابٌ كان قد صدر في ذلك العام: E. von Bergmann, Geschichte der nationalokonomischen Krisentheorieen. ومن بين قائمة طويلة من الأعمال التاريخية والناقدة، سوف أختار فقط: Alvin H. Hansen, Business Cycle Theory (1927)؛ ومن ثم، مرة أخرى: F. Lutz, Das Konjunkturproblem in der Nationalokonomie (1932) وكذلك: W. C. Mitchell, Business Cycles.. (1927) (وبخاصة الفصل الأول).

(٨١٠) هَجرَ كليمنت جوغلار Clement Juglar (١٨١٩-١٩٠٥) الطب لصالح الاقتصاد العام ١٨٤٨. ولم يتلق تعليمًا رسميًا في هذا الأخير، وكان يهتم بالنظرية المتداولة حتى بدرجة أقل مما كان يعرفه عنها. كان نبوغه من النوع الذي يدفعه للسير في طريق رسمَ هو فقط مشروعه ولم يسلك غيره طريقًا قط. ثمة كثرة من الناس يفعلون هذا في موضوع مثل الاقتصاد. ولكنهم يقدمون نزوات في الغالب. أما النبوغ فيأتي حينما يقدم كاتب ما، بجهده الخاص كليًا، حقيقة يُقدر لها أن تدوم. ومن بين أعماله الكثيرة، من الضروري أن نذكر فقط: Les Crises commerciales et leur retour periodique en France, en Angleterre et aux Etats Unis (الذي 'مجدته' أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية، عام ١٨٦٠، ونشر ككتاب العام ١٨٦٢، الطبعة الثانية ١٨٨٩، الترجمة الإنجليزية أنجزها دبليو. توم W. Thom من الطبعة الثالثة العام ١٩١٦). ثمة ملاحظة حول حياته وعمله كتبها البروفيسور بول بورغارد Paul Beauregard في Comptes rendus التابع لأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية (١٩٠٩).

الزمنية (وبشكل رئيسى: الأسعار، وأسعار الفائدة، وأرصدة المصرف المركزى) حاملاً فى ذهنه غرضًا واضحًا هو تحليل ظاهرة محددة. ولما كان هذا يمثل الطريقة الأساسية للتحليل الحديث للدورة الاقتصادية، فيمكن القول بحق إن جوغلار كان رائد هذه الطريقة. ثانيًا، إذ اكتشف جوغلار الدورة ذات السنوات العشر تقريبًا التى كانت الأكثر وضوحًا فى مادته – فهو، إذن، مَنْ اكتشف القارة؛ أما الجزر القريبة منها، فقد اكتشفها كتاب كثر من قبل– فقد تقدمَ لتطوير كيان معين morphology لهذه الدورة فى صورة 'مراحل' (صعود تدريجى upgrade، 'انفجار' explosion، تصفية liquidation). ورغم أن توك وأوفرستون كانا قد فعلا المثل، فإن الكيان الحديث للدورات يبدأ مع جوغلار. وكذلك هو شأن 'الدورية' periodicity، بنفس المعنى. فهذا الكيان من عملية 'دورية' periodic هو ما قَصَده جوغلار حينما تباهى باكتشاف 'قانون الأزمات' دون أى فهم مسبق لنظرية أو فرضية ما[٨١١]. ثالثًا، واصل جوغلار محاولة الشروع بالتفسير. ويتمثل الجانب الأساسى من هذا الأمر بالفكرة المثلى تقريبًا حينما جعل جوغلار 'الوقائع' تتفاعل مع 'النظرية'. إن معظم تلميحات جوغلار للعوامل التى تخلق الانعطاف نحو الكساد downturn (فقدان المصارف لرصيدها النقدى وعجزها عن المشتريات الجديدة) لا تعنى الكثير بحد ذاتها. ولكن الأمر المهم جدا هو تشخيصه لطبيعة الكساد الذى عبّر عنه بسخرية لاذعة فى جملته الشهيرة: 'السبب الوحيد للكساد هو الازدهار'. وهذا يعنى إن الكساد هو مجرد تكيّف، من جانب النظام الاقتصادى، لأوضاع قد خلقها الازدهار السابق وبالتالى فإن المشكلة الأساسية لتحليل الدورة تُختزل إلى السؤال: ما الذى يحُدث الازدهار– وهو سؤال فشل جوغلار فى تقديم أى إجابة مرضية له.

لقد تباطأ الاقتصاديون فى اقتفاء أثر مبادرة جوغلار فى البداية. ومع ذلك، فقد تبنى معظمهم منهجه العام فيما بعد، وحتى مَنْ كانوا يميلون أكثر منه لإلزام أنفسهم بفرضيات خاصة عن 'الأسباب'– وإلى حد بعيد بحيث إن عمل جوغلار

(٨١١) لا يبدو أن جوغلار قد تأملَ مضامين حقيقة أن دورته ذات ال ٩–١٠ سنوات كان يمكن أن لا تكون الحركة التموجية الوحيدة فى مادته. فقد اكتشف الباحثون اللاحقون دورات أخرى طبعًا. ومن الضرورى، على الأقل، أن نذكر ن. د. ن. كوندراتف N. D. Kondratieff (١٩٢٢) وجوزيف كيجن Joseph Kitchin (١٩٢٣) (حول هذين الكاتبين وسابقيهما، انظر: ميجل، المصدر السابق، ص ٢٢٧ و٣٨٠). ولكننا لا نستطيع سوى أن نلفت النظر إلى هذا اللون من التقدم. ومن العسير أن تقلل هذه التطورات من ميزة جوغلار– وفى الواقع، فهى لا تخدم سوى تعزيز منزلته التاريخية.

يبدو اليوم كقصة قديمة تُروى بصورة بدائية. وقد برز في نهاية الفترة المدروسة عملٌ معين تَشبعَ كليًا بروح عمل جوغلار، من ناحية، وبشّر بالجزء الأهم من تحليل الدورة في وقتنا الحاضر، من ناحية أخرى: إنه عمل وسلي س. ميجل Business Cycle :Wesley S. Mitchell[٨١٢].

(ب) أرضية مشتركة و'نظريات' متصارعة إذن، فقد أرست تلك الفترة طريقة معينة، أو مبدأ أساسيًا من طريقة معينة على الأقل، اتفق حولها عند نهاية الفترة غالبية محللي الدورة الاقتصادية وأنها خدمتْ الجزء الأعظم من العمل في حقبتنا الحالية. بيد أن الاتفاق قد تجاوز ذلك. فعند نهاية الفترة، كانت قائمة الخصائص أو الأعراض التي تصف مراحل الدورة متشابهةً كثيرًا - وقد وضعها اقتصاديون مختلفون أو كان يمكنهم أن يضعوها. ولم يقتصر الأمر على ذلك: ففي نهاية هذه الفترة، وافق معظم الكُتاب- أو افترضوا ضمنًا- على أن الحقيقة الأساسية في التقلبات الدورية تكمن في التقلب الذي يميِّز إنتاج التجهيزات والمعدات plant and equipment. وهنا يبرز السؤال: كيف صار هؤلاء الكُتاب إلى ذلك؟ يبدو أننا بصدد اكتشاف أرضية مشتركة وواسعة لابد من أنها قد أمنّت التشابه في الكثير من الجهود والكثير من الاتفاق في النتائج. ومع ذلك، فليس هذا ما يكشف عنه استعراض ذلك الأدب. على العكس، إذ يبدو أننا نشهد كثيرًا من الاختلاف والجهد المتنافر- اختلاف وتنافر ذهبا بعيدًا إلى حد الإساءة إلى العلم وحتى تعريضه للسخرية. ومع ذلك، فهذا الاختلاف ظاهري ليس إلاّ. إذ إن الاتفاق على قائمة الخصائص، حتى لو كان تامًا[٨١٣]، لا يعني الاتفاق على العلاقات بين

---

(٨١٢) Business Cycles (1913) ؛ والنسخة التي أعيدت كتابتها كليًا منه: Business Cycles: The Problem and its setting (1927)؛ وعمل أ. ف. بورنس A. F. Burns ودبليو. س. ميجل W. C. Mitchell: Measuring Business Cycles (1946). وأنا لا أقصد الإيحاء بأن البروفيسور ميجل استنبط منهجه من جوغلار بأكثر مما كنت سأوحي بأن مخترعي 'باروميتر هارفارد' كانوا قد اعتمدوا عليه ذاتيًا. فكل ما أريد توضيحه هو الخطّ الموضوعي لتطور تلك الطريقة- إذ إن جذور الأفكار العلمية Filiation of Scientific Ideas هي عملية موضوعية يمكن أن تتضمن، ولكنها لا تتطلب بالضرورة، أي شأن ذاتي. وبالمثل، فإن منجر Menger لم يسمع بغوسن Gossen إلا بعد فترة طويلة من نجاحه بتطوير نسخته من تحليل المنفعة الحدية. ومع ذلك، فإن عمل منجر يندرج في سياق موضوعي معين يسبقه غوسن فيه من حيث الزمن.

(٨١٣) كان الاتفاق أساسيًا ولكن ليس تامًا. ويوضح المثال التالي هذا الأمر: لن يعجز أحد عن إدراك أن الأسعار تتحرك بصورة نمطية خلال الدورة؛ ولكن سلوكها غير منتظم بصورة كاملة وثمة حالات ازدهار لم ترتفع فيها الأسعار؛ وهذا يترك مجالاً للاختلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه الأسعار تدخل، أم لا، ضمن قائمة معينة من الخصائص 'العادية'.

تلك الخصائص بعضها بعضًا، وأن تفسير هذه العلاقات، وليس تفسير قائمة الخصائص ذاتها، هو الذى يميز مخططًا تحليليًا أو 'نظرية' معينة للدورة الاقتصادية. وحتى الاتفاق على أن النشاط فى صناعات التجهيزات والمعدات ('السلع الرأسمالية') هو الذى يشكل الخصيصة البارزة فى التقلبات الدورية لا يقدم الكثير لتأمين الاتفاق فى النتائج ما دام هذا الأمر يترك القضية الحاسمة بشأن التفسير معلقةً بشكل واسع. وينبغى علينا، لتجنب سوء الفهم، التشديد حالاً على أن الخصيصة البارزة فى مراحل الدورة، أيًا كانت هذه الخصيصة، لا تتطلب أن تتضمن هى ذاتها السبب الذى يفسر حصول تقلبات دورية: فقد يقبع هذا 'السبب' فى موضع آخر، فى مجال الاستهلاك، مثلاً. ولكن رغم كل هذا، يبقى من الصحيح والهام إن الاتفاق قد امتد إلى أبعد مما يوحى به السطح من مشاكل وأن معظم محللى ظاهرة الدورة الاقتصادية، ممن قدموا نظريات بدت مختلفةً جدا، انطلقوا من أساس مشترك حقًا.

١. إن الحقيقة القائلة إن 'البعد الواسع نسبيًا من التحركات فى صناعات البناء بالمقارنة مع الاستهلاك' هى واحدة من 'الصفات العامة من التقلبات الصناعية'، الأكثر وضوحًا[٨١٤]، يندر أن تفوت على الكاتب[٨١٥] الذى تَعلمَ أن ينظر إلى الدورة ككل، مع أنها قد تفلتُ من انتباه المرء حينما ينظر إلى مرحلة الكساد فقط. ومع ذلك، فإن التسليم بتلك الحقيقة بصورة واعية مع الإدراك الكامل لأهميتها المحورية كان قد أخذ وقتًا. ويمكن، بصورة تقريبية جدا، أن نربط هذا الإنجاز– أو جزء حاسمًا منه– بعمل توغان–بارنوفسكى[٨١٦]. بيد أن الميزة

(٨١٤) Pigou, Industrial Fluctuations (1927), Part 1, ch. 2.

(٨١٥) من المهم ملاحظة أن فالراس قد اعتبرَ، من قبيل المعرفة العامة، واقعة إن production des capitaux neufs {إنتاج رءوس الأموال الجديدة} يمضى فى مد عالٍ ومد منخفض (اللذين يتميزان، على التوالى، بمعدلات عالية ومنخفضة للخصم والأسعار) وأنه طابقَ هذهِ الواقعة (عام ١٨٨٤) بما نسميها نحن دورة اقتصادية طولها عشر سنوات تقريبًا. وهو لم يستشهد بجوغلار، بل بجيفونس. (Etudes d'economie politiquee, 1936, p. 31).

(٨١٦) كان ميخائيل ايفانفيج توغان–بارنوفسكى Mikhail Ivanovich Tugan-Baranowsky (١٨٦٥–١٩١٩) أبرز اقتصادى روسى فى تلك الفترة، وربما كان ينبغى أن يُشار إليه فى سياقات أخرى أيضًا. ويحتل الجانب المنهجى من عمله أهمية خاصة: إذ إنه قدّم الكثير من العمل التاريخى ذى النوعية الرفيعة؛ ولكنه كان 'منظرًا' أيضًا، جَمعَ أو لَحمَ ضمن كيان أرفع، هذين الحقلين بطريقة كان قد تعلمها من ماركس ولم تكن مألوفة قط. كما أنه تعلمَ التنظير من ماركس أيضًا، مع أنه جرّب تأثير كل من 'الكلاسيك' الإنجليز والنمساويين بما قاد عمله، فى النهاية، إلى أن يصبح=

التاريخية لهذا العمل تتمثل فقط بتشديده على الأهمية المحورية لتلــك الحقيقــة. إن أهمية تفسيره الخاص لها- أى نظريته المتميزة- الذى يجرى من خــلال تعاقــب التراكم وتحرير ادخار سائل تكمن فقط فى أنه يقدّم مثالاً على قصر المسافة بــين نقطة انطلاق واعدة وبين درب مسدود وذلك حتى بالنسبة لكاتب مقتدر وجاد.

٢. يعود العمل البارز فى الخط قيد الدرس إلى آرثــر شــبيثوف Arthur Spiethoff [٨١٧]. يُدرج مخطط شبيثوف التحليلى أولاً عددًا من البدايات الممكنة من عملية توسع فى التجهيزات والمعدات، وهى عملية تفّسر حينذاك، دون صــعوبة، كل الظواهر الأخرى المشاهدَة من حالات الرواج، مع الاهتمــام كثيــرًا بتفســير الخصوصيات الفردية فى كل حالة تاريخية. ويتجلى هــذا التشــديد علــى توســع التجهيزات والمعدات فى اختيار استهلاك الحديد(الإنتاج زائــدًا الاســتيراد ناقصًــا التصدير) لدور رقم قياسى أساسى. والمشكلة الباقية، أى لمــاذا، أخيــرًا، يتحــول التوسع إلى حالة عامة من الإنتاج الخاسر ('فيض الإنتاج' overproduction)، فأنها تُحل عندئذ من خلال عوامل عدة كالنقص فــى رأس المــال التشــغيلى working capital والتخمة المؤقتة فى الطلب فى اتجاهات خاصة. وهذا المخطط، الذى يترك مجالاً للبدائل فى كل خطوة فيه، يصلح بصورة باهرة لأن يستوعب، فى مواضعها الملائمة ودون المبالغة فى أهميتها، عوامل أخرى كثيرة، كانت نظريات أخرى قد شكلّت منها محركاتٍ فريدة لحركة الدورة كالعوامل 'النفسية'، والعوامل النقديــة،

='تأليفًا نقديًا' critical synthesis. ولكن لم يترك أى أثر عملــه: theoretische Grundlagen des Marxismus (1905) أو عمله: Soziale Theorie der Verterilung (1913).ولم يكن هــذا غيــر طبيعى لما كان فى هذين العملين من نقص فى صرامة التفكير، وهو أمر يبعث على الرثاء بقدر ما هو غريب بالنسبة لكاتب بمنزلته. وكان يحتل أهمية أكثر عمله حول الرأســمالية الصــناعية فــى روسيا (الطبعة الروسية الأولى ١٨٩٨، الترجمة الألمانية ١٩٠٠) والعمل: Modern Socialism in Its Historical Development (1906 ; English trans. 1910). أما السن الآخر الذى يلزم ذكره، من بين حصيلة تفرض نفسها دون شك، فهو أكثر كل أعماله أهمية لأنه كان قد ترك أثرًا ومــارس تأثيرًا واسعًا، أى تاريخه للدورات التجارية فى إنجلتــرا (الــذى صــدر بالروســية أولاً، ١٨٩٤؛ بالألمانية ١٩٠١؛ بالفرنسية ١٩١٣). ومرة أخرى، كان الفصل الأول والنظرى من هذا العمل بائسًا بشكل واضح. أما الباقى، فيأخذ مكانه فى تاريخ علمنا.

(٨١٧) حول شبيثوف (انظر الفصل الرابع، القسم ٢د، أعلاه). يعود السبب الرئيسى لتطور عمله ببطء إلى تصميمه القوى على إنجاز برنامج واسع من البحث الوقائعى الدقيق- عمليًا، دون أى مساعدة قــط. ومع أنه شرع بنشر نتائج جزئية العام ١٩٠٢ (فى: Schomler's Jahrbuck)، بيد أن عرضًا مؤقتًا للعمل ككل- مع أنه أولى فقط حقًا- لم يُنشر قبل عام ١٩٢٥ فى المجلد السادس من الطبعة الرابعة مــن Handworterbuck der Staatswissenschaften، المقالــة: ''Krisen. وأعلــمُ بــأن هنــاك تحضيرات لنشر نسخة أكمل من العمل فى إنجلترا.

والتعجيل، ونقص الادخار. وهكذا أقترب تحليل شبيثوف كثيرًا من أن يكون كتأليف عضوى من العناصر المهمة ومن الاستغلال الكامل للقدرة على التنسيق التى تتمتع بها نقطة الانطلاق تلك. كما أنه يتميز بميزة أخرى أيضًا: فمع إمكانية استثناء ماركس، كان شبيثوف أول من أدرك بشكل صريح أن الدورات ليست مجرد شيء غير جوهرى يرافق التطور الرأسمالى بل إنها الشكل الأساسى للحياة الرأسمالية. كما إنه كان أحد أوائل من لاحظوا أن هناك فترات مطوّلة تتشدد خلالها مراحل الازدهار من الدورات بفضل ظروف ملائمة (‘فترات ازدهار’) وأن هناك فترات مطوّلة أخرى تتشدد خلالها مراحل الكساد (‘فترات كساد’). بيد أن شبيثوف رفض ضم هذه النوبات المطوّلة من الازدهار أو الكساد لتكوين ‘دورات طويلة’ واحترز فى الحكم على سببها.

. ومن الممتع جدا مقارنة عمل شبيثوف بعمل روبرستون الذى يبدى جوانب هامة من التشابه، وإنْ بصورة مستقلة عن عمل شبيثوف(٨١٨). ليس ثمة تشابه فى

---

(٨١٨) تبدأ أعمال البروفيسور د. ه. روبرستون D. H. Roberston عام ١٩١٤ بمقالة مهمة ولكن غير معروفة تقريبًا (Some Material for a Study of' 'Trade Fluctuations) نشرت فى مجلة: Journal of Royal Statistical Society وتم فيها تقديم مادة تاريخية لدعم الفكرة الواعدة- التى عجز روبرستون عن استغلالها ولكنها لم تغب عن ذهنه قط- القائلة إن الدورات تمت ببعض الصلة إلى التأثير، على العملية الاقتصادية، الذى تمارسه الصناعات الجديدة، حيث يرتبط بعض الرواج ببناء السكك الحديد مثلاً ويرتبط رواج آخر بالاختراعات فى مجال إنتاج الحديد، والكهرباء، وماكنة الاحتراق الداخلى، وهكذا. ثم جاء عمله: Study of Industrial Fluctuations (1915) الذى رسم لوحة تشبه لوحة شبيثوف إلى حد بعيد. وقد أضيف الملحق النقدى (الادخار، الادخار الإجبارى، خلق الائتمان، وما شابه) فى عمله الشهير: Banking Policy and the Price Level (1926 ; 3rd. ed., 1932)، الذى أحكمه بمقالات عدة أعيد نشرها فى العمل: Essays in Monetary Theory (1940)). ثمة فقرة ترد فى صفحة ٥ من عمله: ..Banking Policy لها أهمية كبيرة بالنسبة historie intime {للتاريخ الطويل} للتحليل النقدى الحديث بحيث إن من الضرورى الاستشهاد بها:‘كانت لى مناقشات كثيرة مع السيد ج. م. كينز حول موضوع الفصلين الخامس والسادس [اللذين يتضمنان التحليل النقدى] وقد أعدت كتابتهما بصورة صارمة وفقًا لمقترحاته بحيث لا يعلم أى منا كم منهما يعود إليه وكم يعود إلى’. وكان هذا، طبعًا، كينز فى عمله Treatise وليس كينز العمل General Theory، ولكن عمل روبرستون اشتمل على مؤشرات نحو هذا الأخير أيضًا. ونظرًا للاختلافات التى برزت بينهما فيما بعد، فمن المستحسن أن نلاحظ، بغض النظر عن السبب المباشر لتلك الاختلافات، إنه كان هناك دائمًا التباين الأساسى التالى: شدّد كينز، من البداية، على الجوانب النقدية والسياسة النقدية، بينما شدّد روبرستون، من البداية، على ‘العوامل الحقيقية’- مقابل العوامل النقدية والنفسية معًا. وهكذا كانت هناك مساحات واسعة تخص روبرستون شخصيًا لم يتغلغل فيها تحليل كينز قط. وضمن إطار هذه المساحة، تكتسب الفرضيات النقدية معنى معينًا- معنى له صلة قوية بالتطبيقات العملية- يختلف كليًا عن معنى ومضامين تفيدها نفس الفرضيات النقدية حينما تؤخذ بذاتها.

المنهج بينهما. فقد انطلق شبيثوف، بروح من عمل جوغلار، من البحوث الدقيقة التى أتاحتها الإحصاءات؛ بينما عمل روبرستون، أولاً وأخيرًا، 'كمنظّر' دون أن يأخذ بنظر الاعتبار سوى الوقائع الأعم والأوضح كأساس، مركزًا على صياغة أدوات للتفسير. وعليه، فإن عمل شبيثوف وروبرستون إنما يكملان، أكثر مما ينافسان، أحدهما الآخر. ولكن رؤيتهما العامة لعملية الدورة وتفسيرهما لها كانا متشابهين إلى حد بعيد[٨١٩].

٣. تكفينا بضع أمثلة لإظهار حقيقة إن معظم نظريات الدورات ليست سوى فروع من ذلك الكيان العام: 'التجهيزات والمعدات'.

أولاً، يدرك القارئ دون صعوبة إن من الممكن إدراج حتى النظريات النقدية البحتة للدورة ضمن 'نظريات الاستثمار'. فرغم أن هذه النظريات تشخص أسباب الحركة الدورية فى المجال النقدى، فمن المؤكد إن الآثار على صناعات التجهيزات والمعدات تلعب دورًا فيها. فحينما يتمحور التفسير على معدل الفائدة النقدى بشكل خاص، فإن الاضطراب فى بنية 'رأس المال المادى' لابد من أن يشكل على الدوام عاملاً ما فى الأوضاع الدورية، مع أن هذا الأمر لا يتطلب أن يكون هو العامل الحاسم، وبخاصة من وجهة نظر قصيرة الأجل كوجهة نظر هاوترى. أما إذا جعلناه العامل الحاسم، فإننا نحصل على نظرية هايك غير النقدية أو نصف النقدية: زيادة إنتاج التجهيزات والمعدات ('تطويل فترة الإنتاج') عبر انخفاض معين فى معدل الفائدة النقدى إلى أقل من المعدل الحدى للربح.

ثانيًا، إن الكُتّاب الذين يوافقون على تفسير الدورات الاقتصادية كدورات استثمار أساسًا– بالمعنى المادى لمصطلح استثمار– يمكن أن يختلفوا، رغم ذلك، بالنسبة إلى 'البداية' starter وأن مثل هذه الاختلافات لابد من أن تضفى عندئذ طابعًا خاصًا على نظريتهم. وهكذا، فإن ما يمكن تسميتها نظرية theory perpetuum-mobile {نظرية التحول الدائم} تكتفى بحقيقة أن الكساد نفسه لابد من أن يخلق فى سياقه ظروفًا ملائمة للانبعاث أولاً ولبناء التجهيزات والمعدات من ثم.

---

(٨١٩) عبّر روبرستون، غير مرة، عن إدراكه لهذه الحقيقة، ملمّحًا بأسف إلى عقبة اللغة. ولا يمكن أن يحدث إلا فى علم الاقتصاد، فى نظرى، أن يترك باحث معين تلك الحقيقة هكذا. ولا أقول هذا من باب اللوم. ولكنى أقولها لأن هذا المثال يوضح حالة من الأشياء عامة جدا وتفسر الكثير فى تاريخ علم الاقتصاد.

وإذا أعطينا مثالاً آخر ينطوى على إدراك أحَد لضرورة الحصول على سبب ما أكثر إقناعًا، فقد أشارت السيدة انغلاند إلى نشاط الرواد promoters أو، بصورة أعم، إلى اجتياح الإمكانات التكنولوجية والتجارية الجديدة لدائرة المنظّمين(٨٢٠).

ثالثًا، أيًا كان الشيء الذى يهيئ الدافع للازدهار، فيمكننا أن نستنبط نظرية متميزة من خلال التشديد على الحقيقة المؤكدة القائلة إن التجهيزات والمعدات، التى يجرى بنائها استجابة لمثل هذا الدافع، تأخذ وقتًا إلى أن تظهر للوجود وتصبح فى وضع جاهز للعمل– وقتًا لا تَضعُف خلاله حدة ذلك الدافع. وعليه، فيما بعد، حينما يؤثر تدفق السلع الإضافية على سوق السلع الاستهلاكية، يمكن أن يحدث شيء من قبيل 'فيض الإنتاج'، أى يحدث هبوط فى الأسعار يقلب الأرباح المتوقعة إلى خسائر فعلية. وإذا آمنا بهذا التفسير إلى حد كاف، فيمكن أن نتحدث عن 'نظرية فترة إبطاء' للدورةof cycle lag theory. كما نحصل على رؤية أخرى حينما نضع التشديد الرئيسى على الزيادة فى سعر بنود التكلفة بدلاً مما على الهبوط فى أسعار السلع الاستهلاكية. يمكن توضيح الرؤية الأولى بأمثلة من أعمال بونياتيان وأفتاليون، كما يمكن توضيح الرؤية الثانية بمثال عمل ليسكر، رغم أن هناك الكثير لدى ثلاثتهم مما يمكن به تخفيف الضغط عن العامل الذى يقع التشديد عليه بشكل رئيسى(٨٢١). وبالارتباط مع ذلك، يمكن أن نستنبط من هذا أن مَنْ يقول إن الدورات الاقتصادية هى دورات فى الأسعار بشكل رئيسى يمكن أن يعنى بالضبط الشيء نفسه الذى يعنيه مَنْ يقول إنها دورات فى الاستثمار بشكل رئيسى.

رابعًا، وكما فى الفترة السابقة، ثمة حصيلة من تلك النظريات التى أرجعتْ، بطريقة أو بأخرى، مسؤولية الكساد إلى عدم كفاية الدخول النقدية بشكل عام– وبعبارة أدق، إلى فشل هذه الدخول فى التوسع pari passu {بنفس نسبة}

---

(٨٢٠) من بين مقالات مينى ثروب انغلاند Minnie Throop England، نشير بشكل خاص إلى: Promotion as the Cause of Crises,' Quarterly Journal of Economics, August 1915, and ' .'An Analysis of the Crisis Cycle,' Journal of Political Economy, October 1913

(٨٢١) Mentor Bouniatian, Wirtschaftskrisen und Ueberkapitalisation (1908)، الذى تم توسيعه بوصفه Les Crises economiques (الطبعة الروسية الأصلية ١٩١٥؛ الترجمة الفرنسية ١٩٢٢)؛ A. Aftalion, Les Crises periodiques de surproduction (1931) ; J. Lescure, Des Crises generales et Crises generales et periodques de periodques de surproduction (1906 ; 1923 ,.3rd). ويُعرف هؤلاء الكتاب الثلاثة، وبخاصة الاثنان الأخيران، بمناصرتهم الشديدة للمبادئ المنهجية لدى جوغلار.

إنتاج السلع الاستهلاكية، الفعلى أو الممكن[٨٢٢]- أو إلى عادات الأفراد الادخارية أو، أخيرًا، إلى عدم كفاية دخول بعض الطبقات مقابل اعتياد طبقات أخرى على الادخار. وسبق لى أن علقت على الحيوية الهائلة التى تدين بها هذه النظريات إلى جاذبيتها الشعبية. وإلى هذه الجاذبية- القوية، بشكل خاص، فى الفترات المطولة من الكساد السائد- يعود بقاء هذه النظريات، وليس إلى التطور الكبير فى أسسها التحليلية. ومهما كان الأمر، فقد دأب المذهب العلمى السائد على عدم استحسان هذه النظريات، كما دأبت هى على العيش فى عالم علمى سرى- إذا استعرنا العبارة الموفقة للورد كينز. وقد كانت الحال هكذا إلى حد أن الاقتصاديين الأساسيين لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء وضع التسويات التى كانت مطروحة بصورة واضحة. فمع أن المحاجة ضد نظريات فرط-الادخار قد تكون قوية ما دامت هذه النظريات تشدد على إن الادخار هو 'سبب' نهائى ومستقل للاضطراب، ولكن، من ناحية، لا ينبغى أن ننكر قط أن هناك كثرة من التوقفات hitches فى آلية الادخار- الاستثمار، ومن الناحية الأخرى، إن الادخار، فى كساد كان قد بدأ لأسباب أخرى غير الادخار، يمكنه، عند أخذ كل شىء بنظر الاعتبار، أن يجعل الأشياء أسوأ مما كانت ستكون عليه لولاه، وبخاصة حينما يأخذ الادخار شكل اكتناز، مثلما يحتمل أن يحدث فى كساد ما. ولكن قادة المذهب السائد، رغم أنه كانت لديهم تلميحات حول كل هذا أحيانًا[٨٢٣]، بيد أنهم فشلوا تمامًا فى تناول الموضوع بصورة صحيحة- وهى حقيقة تفسر الكثير من التاريخ الحديث لعلم الاقتصاد. فمن الواضح أنهم لم يمنحوا سوى أهمية قليلة لإمكانات الاضطراب هذه. إذ لم يشددوا حتى على الدور الذى يلعبه، فى الدورة، ذلك الادخار الذى يستعمل لإعادة تسديد القروض المصرفية. وهكذا، فإن رقعة مهمة من الأرض المفتوحة تُركتْ دون حماية لتستقر

---

(٨٢٢) كان هذا يسمى أحيانًا 'الخلل فى نظام الأسعار'، ويمكن أيضًا التعبير عنه بالقول إن توسع الإنتاج فى المجتمع الرأسمالى يصحبه عادة ميل الأسعار نحو الهبوط فى المدى الطويل ('الانكماش' deflation). إن مما يميز كثيرًا عادات التفكير، التى تسود فى علم الاقتصاد، إن هذه الحقيقة، التى حظيت باهتمام واسع، يندر أن نظر إليها وهى فى دلالتها العضوية. فقد استحسنها بعض الاقتصاديين – كان مارشال من بينهم، فى نظرى – بقدر ما استحسن أ. سمث 'الرخص-والوفرة'. وبالنسبة للآخرين، فإنها كانت مجرد 'خلل'. إن أفضل ما يمكن تسجيله هو أن بعض الكتاب أوضحوا أن الأسعار الهابطة لم تكن تعنى الاضطراب حينما تنتج عن تحسينات تخفض من التكلفة؛ وإن كتابًا آخرين أشاروا إلى إن العلاج النقدى للأسعار الهابطة من شأنه أن يخلق اضطرابًا خاصًا بها (تضخم الربح).

(٨٢٣) لتلميح كهذا، فى حالة مارشال، انظر عمل كينز: General Theory, p. 19n.

فيها شخصية ج. أ. هوبزن J. A. Hobson وهى مكللةٌ بالغار فى أعين كثيرين، كما يبدو الأمر للاقتصاديين المعاصرين حينما يراجعون الماضى. وفى الواقـع، فـإن هوبزن لم يكن مثالاً منعزلاً. كما أنه لم يقترب كثيرًا من التنبؤ بمـذاهب الكينزيـة المعاصرة. بيد أننا سنقتصر فى دراستنا عليه(٨٢٤).

فى معظم الحالات، ليس ثمة خط فاصل بصورة واضحة بـين نظريـات نقص الاستهلاك والنظريات الأخرى. إذ يمكن التعبير عن بعضها، وإنْ ليس عـن كلها، من خلال فيض الإنتاج أو فرط الاستثمار، النقدى أو 'الحقيقـى'– وعندئـذ، فمن السهل أن نجد أن هذه النظريات ليست سوى فرع آخر من شجرة التجهيـزات والمعدات. وهذا واضح بشكل خاص فى حالة ذلك النوع من حجة فرط الادخـار الذى اعتنقه هوبزن. واليوم، يؤكد معظم الكتاب، الذين يلقون اللوم على الادخـار، على إن الضرر ينشأ عن عدم قيام المدخرين بالإنفاق قط سواء علـى الاسـتهلاك الجارى أو على 'السلع الاستثمارية': وعندئذ، فالمشكلة تكمن فى بيـان كيـف أن الأفراد، بعد قيامهم بالادخار، يرفضون الاستثمار، خالقين بذلك بطالة وبركًا مـن النقود العاطلة(٨٢٥). ولكن مع أن هوبزن قد لاحظ هذا الجانب من الموضوع، بيـد أنه أسّسَ، بصورة منطقية غير كاملة، تفسيره للتقلبات الدورية وما يرتبط بها مـن بطالة على حجة أخرى مختلفة تمامًا. فالادخار، فى نظره، يخلق حالات متعاقبـة من الازدهار والكساد وذلك بالضـبط لأن المـدخرين يسـتثمرون علـى الفـور promptly ويزيدون بذلك من الطاقات الإنتاجية للماكنة الاقتصـادية بـأكثر مـن إمكانات البيع بأسعار تغطى التكلفة. يمكن أن نسمى هذا اللون من التفكير: فـيض إنتاج عبر الادخار، وهو لون غير كينزى بالتأكيد. ولكن هوبزن، كما فعلَ توغان– بارانوفسكى من قبله، قد دأبَ على القول إن معظم الادخـار يـأتى مـن الأفـراد الأغنياء نسبيًا واستخدمَ هذه الحقيقة للوصول إلى الفرضية القائلة إن السبب النهائى للاضطراب الدورى وما يصحبه من بطالة هو عدم تساوى الدخول. وهكذا نفهـم

---

(٨٢٤) انظر الفصل الخامس، القسم ١٢أ، أعلاه. إن عملى هوبزن اللذين يتصلان بموضوع هذا القسم بشكل مباشـر أكثـر همـا: The Industrial System (1909) and Economics of Unemployment (1922).

(٨٢٥) إن هذه الطريقة فى النظر إلى الموضوع ترتبط، طبعًا، بحقيقة إن التحليل فى الوقت الحاضـر هـو تحليل قصير الأمد. ففى الأمد–القصير، يخلق الادخار مشاكل فقط حينما يجرى اكتناز المـدخرات: فلو أن المدخرات تدفع بسرعة نحو قنوات من الاستثمار، فأنها تعزز النشاط فى المقـام الأول، وإن آثارها طويلة–الأمد لا تدخل فى لوحة الأمد–القصير.

لماذا أن الاقتصاديين، الذين لا يهتمون بغير النتائج المهمة سياسيًا، سيحيّون هوبزن كسابق forerunner لكينز[٨٢٦].

خامسًا، لم أضع ماركس في مؤخرة قائمتنا من الأمثلة إلاّ لغرض الملائمة. فمن حيث الاستحقاق، كان ينبغى أن يوضع فى مقدمتها لأنه، أكثر من أى اقتصادى آخر، طابقَ الدورات بعملية الإنتاج وتأثير التجهيزات والمعدات الإضافية.

واجه أتباع وخصوم ماركس معًا صعوبة فى أن ينسبوا إليه أى نظرية واضحة حول الدورات. ويكمن السبب الواضح لذلك فى أن ماركس لم يَعش ليضع بصورة نظامية أفكاره حول الموضوع: فقد ظلت نظريته للدورة تشكل 'الفصل غير المكتوب' من عمله. ولكن ثمة سبب آخر أكثر جوهرية. فموضوع ماركس كان هو التطور الرأسمالى. وإن كل ما كتبه، حتى مخططه بشأن مجتمع راكد معين، كان قد كَتَبَه لتوضيح ذلك الموضوع. والتطور الرأسمالى كان سينتهي حتمًا بانهيار النظام. ولكن ماركس قد تبنى مبكرًا الفكرة- الواردة أصلاً فى Communist Manifesto- التى تقول إن الأزمات الجارية تشكل مشاهد تمهّد لهذا الانهيار، أى أنها تمثل نفس النوع من ظاهرة لا تحتاج سوى إلى تشديد نفسها لإحداث الانهيار النهائى (الجزء الاقتصادى من الثورة)[٨٢٧]. وعليه، فإن كل عناصر الواقع الرأسمالى كانت، بشكل مباشر أو غير مباشر، على صلة أيضًا برؤيته للظاهرة الدورية. وكان سيتعين على 'الفصل غير المكتوب' أن يلخص كل تحليله للرأسمالية. وأن كل هذا التحليل بدوره يتركز على (١) إنتاج 'رأس المال

---

(٨٢٦) وكما أوضح اللورد كينز نفسه (General Theory, ch. 23, v۱)، فإن حقوق غيسل Gesell بذلك الشرف أقوى بكثير.

(٨٢٧) وهذا يبين لماذا كان من الجوهرى بالنسبة لماركس أن يفترض، وأن يثبت لو استطاع، إن الأزمات تزداد فى شدتها مع مضى الزمن- وهى فرضية نبذها هلفردنغ Hilferding (١٩١٠)، وأخيرًا كاوتسكى Kautsky أيضًا الذى قدّم لها أحكم دفاع العام ١٩٠٢. إن معظم كتّاب الدورة الآخرين فى تلك الفترة أما لم يدلوا برأيهم حول الموضوع - مما يعني، كما افترضُ، أنهم لم يجدوا أى سبب لحتمية تصاعد حالات الكساد سواء بحدة أكثر أو أقل - أو أنهم كانوا يميلون للأخذ بوجهة النظر المعاكسة. ومن المهم أن نستحضر فى الذهن أن وجهة النظر المعاكسة هذه يمكن أن تأخذ معنيين مختلفين: (١) إن الحركة الأساسية ستنخفض فى أبعادها أو (٢) إن الناس سيتعلمون معالجة الظواهر والآثار التى تبرز على السطح (المضاربة، الخداع، إفلاس المصارف، تقليص الإنفاق بسبب البطالة) بحيث إن الأبعاد المشاهدة تنمو بمعدل أقل مع أن العملية الأساسية تبقى على حالها. ومع ذلك، فإن أيًا من الكتابات الأكثر تأثيرًا لم تضع مثل هذا التمييز بشكل محدد، بقدر ما أعلم.

الحقيقى' و(٢) العوامل التى تغيّر تركيبته(الزيادة النسبية فى رأس المال الثابت بالمقارنة مع رأس المال المتغير[٨٢٨]). وهذه هى عناصر التوحيد التى يتعين أن نحيل إليها ما يمكن بسهولة، لولا ذلك، أن تبدو كتلميحات مفككة أو حتى متناقضة. فهناك طبعًا الكثير من هذه التلميحات مثل: توق الرأسمالى للتراكم على نحو يتعذر تجنبه (مهما كان العائد من التراكم) مما يُفترَض أن يفسر انفجارات النشاط الاستثمارى- وهذه أضعف التلميحات، مع أنها تتعزز بإيحاءات مختلفة من عوامل أكثر جوهرية؛ الدافع الأزلى الذى يخلق الهوس والانهيارات (الذى وصفه انجلز بصورة حيوية، ولكن سطحية)؛ ميل معدل الربح نحو الهبوط (سواء أكان تفسيره صحيحًا أم لا)؛ فيض الإنتاج وفوضى (عدم يقين uncertainty) القرار الرأسمالى؛ تكرر فترات إعادة الاستثمار (تجديد الجهاز الإنتاجى المادى) التى تعقبها فترات يتقلص فيها النشاط. ثمة تلميحات أخرى، ومنها إشارة واضحة نحو فكرة نقص الاستهلاك لدى الجماهير الكادحة باعتباره'السبب النهائى لكل الأزمات الحقيقية' (Das Kapital, ııı, p. 568) ونحو ما ينتج عن ذلك من عدم مقدرة الرأسماليين على 'تصريف' realize القيمة الفائضة التى 'توجد' exist فى السلع التى تم إنتاجها. إن وجود أدلة متعارضة يجعل من المستحيل أن نعزو إلى ماركس نظرية دورات تقوم على نقص الاستهلاك، مع أن من الممكن أن نعزو إلى نقص الاستهلاك دورًا معينًا فى توليد حالة ركود نهائية[٨٢٩].

ولكن أيًا من هذه التلميحات، مأخوذةً فى ذاتها، أو فى مجموعها الكلى، لا ترقى إلى نظرية للدورات. فبقدر تعلق الأمر بماركس نفسه، فإن مؤرخ التحليل، بعد أن يكون قد لاحظ المفهوم الأساسى لدى ماركس، وربما معالجته غير المرضية بشكل خاص للنقود والائتمان، لابد من أن يتركها كما هى. ومع ذلك، فهناك عدد من النظريات الماركسية للدورات. ولكن لا ينبغى إرجاع هذه النظريات إلى ماركس بل إلى مؤلفيها- الماركسيين الذين أما يختارون تلميحات كانت قد

(٨٢٨) لا يمثل رأس المال الثابت والتجهيزات والمعدات الشىء نفسه، طبعًا، ولكن الزيادة النسبية فى هذا الأخير تشكل النقطة البارزة فى تلك العملية.

(٨٢٩) تنتشر الأدلة المتعارضة فى أماكن واسعة. ولكن انظر: Das Kapital, vol. ıı, p. 476؛ حيث يشير ماركس إلى إن حصة الطبقة العاملة من الناتج القابل للاستهلاك تزداد فى الفترة التى تسبق أزمة ما. إن أهمية هذه الفقرة لا تعززها كثيرًا حقيقة أن ماركس كان قد أعلن، قبل ذلك ببضع سطور، إن الفرضية القائلة إن الأزمات تنتج عن 'ندرة المستهلكين المقتدرين' هي'كلام زائد تمامًا'وكذلك حقيقة أن هذه الفرضية تنتج بشكل منطقى عن مخططه الخاص به.

فتنتهم أكثر من غيرها أو يحاولون تطوير أفكار خاصة بهم من الأساس الماركسى لتقديم بدائل عن 'الفصل غير المكتوب' أكثر من كونهم يعيدون بناءه- الذين يعتقدون بأنهم يشرحون ماركس بالتأكيد ويستحضرون فى أذهانهم العلاقة الأثيرة بين الأزمات التى تحدث فعلاً والكارثة النهائية التى ستحل بالرأسمالية. ويتعذر استعراض هذه النظريات فى خلاصة كهذه[٨٣٠].

(ج) مناهج أخرى رغم أن من المستحيل استعراض كل الأفكار الأخرى التى ظهرت خلال تلك الفترة حول طبيعة وتفسير التقلبات الاقتصادية، بيد أن من الممكن والضرورى معًا الإشارة إلى أن معظم هذه الأفكار، إلى جانب أن مشاهدةً سطحيةً كانت قد أوحت بها، كان من المرجح جدا أن تروق للاقتصاديين الذين كانوا قد طورّوا الستاتيكا الاقتصادية بوصفها رائعة علمهم. فقد بالغ هؤلاء بأهمية إنجازهم المركزى طبعًا، كما رأينا آنفًا. إذ وجدوا فيه أكثر مما نجد نحن، أى أكثر من مخطط منطقى، مفيد، لتوضيح علاقات توازينة معينة، ولكنه، ذاته، غير قابل للتطبيق مباشرة على العمليات المحددة من الحياة الواقعية. فهم لم يدركوا حجم ومدى أهمية الظواهر التى تفلت من هذا المخطط وأحبوا الاعتقاد بأنهم يسيطرون على كل ما كان جوهريًا و'عاديًا'. وهنا فمن الطبيعى، من زاوية هذا النوع من التحليل، تشخيص موضع 'أسباب' الاضطرابات المشاهدَة أما خارج النظام الاقتصادى[٨٣١] أو فى حقيقة إن الماكنة الاقتصادية، كأى ماكنة أخرى، لا تعمل قط

---

(٨٣٠) يثبت عمل ب. م. سويزى P. M. Sweezy، مرة أخرى، إنه عمل مفيد للمزيد من الدرس، رغم أنه يضعف نوعًا ما كنتيجة لرغبة المؤلف الواضحة بتحويل ماركس إلى كينزى من ناحية هذه القضية. سأكتفى بذكر أسماء جرت الإشارة إليها من قبل: و. باور O. Bauer، بوخارين Bukharin، غروسمان Grossmann، هلفردنغ Hilferding، كاوتسكى Kautsky، لوكسمبرغ Luxemberg وشترنبيرغ Sternberg. إن أفضل تحليل لوجهات نظر ماركس نفسه، بقدر ما أعلم، هو تحليل ه. سمث H. Smith: 'Marx and the Trade Cycle,' Review of Economic Studies, June 1937.

(٨٣١) إن العوامل التى تؤثر على النظام الاقتصادى من خارجه تسمى عوامل خارجية exogenous factors، وتسمى النظريات التى ترتبط بمثل هذه العوامل نظريات خارجية exogenous theories (بالمقارنة مع النظريات الداخلية endogenous). ومع ذلك، فمن الضرورى أن نتذكر أن هذا المفهوم لا يحمل معنى محددًا كما يبدو عليه ذلك. فمن ناحية، يتغير محتواه تبعًا لما ندخله نحن فى النظام الاقتصادى من محتويات: فكل واحد يستبعد الحوادث الطبيعية التى يتعذر السيطرة عليها، ولكنه لن يستبعد الجميع 'التفضيلات السياسية' أيضًا. ومن ناحية أخرى، فحتى إذا استبعدنا من المفهوم كل شىء لا تغطيه نظرية 'سلوك الأعمال'- مع أن هذا صعب فى حالات مثل تأثير المصرف المركزى، وما شابه- فإن محتوى المفهوم يتغير، رغم ذلك، تبعًا لما إذا كنا نقصد بالعمليات الداخلية: فقط العمليات التى يحددها بصورة فريدة وضع ابتدائى معين حصرًا' (مفهوم-

بدقة تامة. ويشكل هذا الموقف من التقلبات المشاهدَة الجذر المشترك – أو الصفة المشتركة – لمجموعة أخرى من نظريات لا تبدو أيضًا، لأول وهلة، أنها ترتبط بعضها ببعض بصلة ما(٨٣٢). سنشير إلى ثلاثة أمثلة عنها.

أولاً، إن العامل الخارجي الأكثر تأثيرًا بين كل العوامل التي تؤثر على الحياة الاقتصادية هو تغير الحصاد بسبب المناخ حصرًا، وهو عامل قد سخره دبليو. س. جيفونس وه. س. جيفونس H. S. Jevons (ابنه) وه. ل. مور H. L. Moore لغرض تفسير التقلبات الاقتصادية(٨٣٣).

ثانيًا، يمكن استخدام حقيقة إن الماكنة الاقتصادية يمكن أن تتوقف stall لأغراض تحليل الدورة الاقتصادية بطرق مختلفة. والطريقة الأكثر مباشرة تتمثل في إرجاع المسئولية إلى عدم التأكد بشكل عام uncertainty مما يقود إلى اتخاذ قرارات 'خاطئة'. ولكن لما كان عدم اليقين هذا، من نواحٍ عدة، يعود إلى السمات الجوهرية لاقتصاد المشروع الخاص، فيمكن اتهام مؤسسات هذا الأخير بصورة مباشرة(٨٣٤). ونظرًا لتعذر الاعتقاد بشكل مقنع بأن الأخطاء الفردية تخلق

=تنبرجن Tinbergen) أم أيضًا عمليات كتلك التي تتأثر بعوامل لم تكن موجودة في الوضع الابتدائي كإدخال طرق إنتاج جديدة بصورة غير متوقعة.

(٨٣٢) ثمة مجموعة أخرى من النظريات، من شأنها أن تتداخل مع مجموعتنا، يمكن أن ترتبط بالثقة المفرطة التي أودعها أفضل منظرينا في الفترة محل الدرس في تحليل التوازن. يمكن تسمية هذه المجوعة نظريات الاختلال Disproportionality theories وهي تشكل النظريات التي تشخص مصدر الاضطرابات الدورية في 'التسويات غير الملائمة' maladjustments بين المجموعات المختلفة من الأسعار والكميات. إن هذه الفكرة ترد بشكل طبيعي على ذهن مَنْ يؤمن بقانون ساي كنقطة انطلاق لتحليله للدورات (وليس بالضرورة لنظريته العامة للعملية الاقتصادية)، ومن السهل، علاوة على ذلك، إثبات هذه الفكرة من مشاهدة وقائع معينة واضحة جدا. ويمكن الاستشهاد بعدد كبير من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بها– مع أنهم بشكل رئيسي لم يكونوا اقتصاديين مختصين بتحليل الدورات الاقتصادية. ولم أختر وجهة النظر هذه للمناقشة لأن الاختلال يبقى عبارة خاوية ما لم يرتبط بعوامل محددة من شأنها أن تفسره ولأنه، ما أن يكون له مثل هذا الارتباط، فإن تلك العوامل، وليس الاختلال ذاته، هي التي تميّز نظرية كاتب ما. وكمثال على التحليل الذي يشدد على أنواع محددة من الاختلال– التي تعود إلى فترات الإبطاء بشكل رئيسي– يمكن الإشارة إلى: E. Lederer, Konjunktur und Krisenn (in Grundriss der Sozialokonomik, Part IV, xi, 1925)

(٨٣٣) أعيد نشر مقالات دبليو. س. جيفونس في عمله: Investigations in Currency and Finance (1884); H. S. Jevons, The Sun's Heat and Trade Activity (1910); H.L. Moore, Economic Cycle: Their Law and Cause (1914).

(٨٣٤) يدرك القارئ إن هذا 'التفسير' ينحل إلى عموميات مؤكدة بقدر ما هي خاوية. والمثال التقليدي على هذا هو العبارة القائلة: 'أن 'سبب' ... الدورات الاقتصادية ... ينبغي البحث عنه في عادات=

اضطرابات كبيرة، إلاّ إذا كانت هذه الأخطاء تحدث فى اتجاه واحد، فيمكن أن نضع ثقتنا فى 'موجات التفاؤل والتشاؤم'– وهذه رؤية كانت شائعة جدا وفتنت فيما بعد كتابًا كبارًا مثل بيجو وهارود(٨٣٥). ثمة أنواع أخرى كثيرة من هذه الموضوعة لا يخلو كليًا أى منها من مقدار بسيط من الحقيقة، بيد أنها كلها لا تقوى على النهوض بالعبء الذى أُلقى عليها.

ثالثًا، بقدر ما لا نجد أساسًا قويًا للاعتقاد بأن النظام الاقتصادى يوّلد تقلبات عامة بحكم منطقه الداخلى، فيمكننا بسهولة الاستنتاج بأن هذه التقلبات تظهر ببساطة كلما حدثَ خطأ فى شيء له أهمية كبيرة، مهما كان سبب ذلك. وقد أسلمَ روشر نفسه لهذا الرأى، وإن كاتبًا بمنزلة بوهم-باورك أشار مرة إلى الرأى القائل(٨٣٦) بعدم وجود تفسير عام سواء للدورات أو للأزمات: فموضع هذين الموضوعين هو 'فصل أخير' من بحث اقتصادى معين حيث ينبغى إدراج كل أسبابهما المحتملة. إن هذا الرأى ينطوى على أكثر مما يبدو عليه لأول وهلة– وأميلُ للاعتقاد بأن مارشال كان سيوافق على هذا القول– مع أن عمل جوغلار يكفى لكشف عدم كفايته. إذ يأخذ هذا الرأى بعين الاعتبار، ولو بصورة مبالغ فيها، الحقيقة التى غالبًا ما يهملها 'المنظّرون' المتوهجون، وهى أن كل دورة هى دورة تاريخية فردية إلى حد ما وأن تشكيلة فريدة من الظروف يجب أن تدخل إلى حد بعيد فى تحليل كل حالة معينة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الرأى يصدّ بشكل فعال كل التفسيرات القائمة على عامل واحد التى لا تستند على شيء سوى نفور أصحاب هذه التفسيرات من العوامل الأخرى–كالتفسيرات القائمة على الادخار أو الاستغلال. أخيرًا، يشجع هذا الرأى على الدرس المستفيض للآليات الفردية التى

=وأعراف الأفراد [المؤسسات] التى تشكل الاقتصاد النقدى ...' (L. K. Frank 'A Theory of Business Cycles,' Quarterly Journal of Economics. August 1923).

(٨٣٥) انظر عمل بيجو: Industrial Fluctuations (1927) وعمل هارود Harrod: Trade Cycle (1936)). ومع ذلك، فلإنصاف كلا الكاتبين، تنبغى إضافة أن مساهماتهما الخاصة فى فهمنا للظواهر الاقتصادية هى مساهمات مستقلة عن ولعهما بتلك النظرية وإن هذا الولع لا يضعفها إلا قليلاً. أما فى إنجلترا، فإن البروفيسور روبرستون Roberston هو أبرز نصير لتلك الرؤية.

(٨٣٦) أنا واثق من ذلك ولكننى غير قادر على تقديم المرجع. وإذا أسعفتنى الذاكرة، فإن بوهم-باورك قد أوردَ ذلك فى استعراض ما. [يعتقد البروفيسور هابرلر، الذى قرأ مخطوطة هذا الكتاب، إن ج. شومبيتر كان يشير إلى استعراض بوهم-باورك لعمل إى. فون بيرغمان E. von Bergmann: Geschicte der nationalokonomischen Krisetheorieen (1895) Zeitschrift fur Volkswirschaft, Socialpolitik und Verwaltung (vol. vii. 1898].

تحملنا إلى مسافة بعيدة من الدرب، وإنْ ليس إلى الدرب كله. ومع ذلك، فإن الجزء الأعظم مما تحققَ على هذا الخط يعود إلى فترة ما بعد الحرب: فالأساليب الضرورية للتحليل كانت تتطور ببطء[٨٣٧]. [حول تطورات ما بعد الحرب هذه، انظر، أدناه، الجزء الخامس، الفصل الرابع: الديناميكا وبحث الدورة الاقتصادية.]

بيد أن هذا كله- سوية مع ما سبق قوله في القسم الثامن- يثبت موضوعتنا القائلة إن أساسيات كل من المناهج وأسس التفسير التي تخدم تحليل الدورة الاقتصادية في وقتنا الحاضر، إذا استثنينا التطويرات في التقنية، تعود إلى ما قبل عام ١٩١٤- وهذه حالة غاية في الأهمية من الاستمرارية في التطور أو في جذور الأفكار لأن الجهد الواعي كان يفكر على نحو آخر. وكان من الممكن 'موضوعيًا' حينذاك إنجاز تجميع synthesis مرضي تمامًا كان من شأنه أن لا يترك واقعة كبرى دون تفسير وأن يشكل أساسًا ممتازًا للبحث اللاحق. فلماذا لم تتم مثل هذه المحاولة؟ يبدو أن الجواب يكمن في إن الإمكانية الموضوعية شيء وأن تحقيقها شيء آخر تمامًا: ليس بوسع تاريخ البحث، أكثر من أي تاريخ آخر، أن يهمل العنصر الشخصي. فنظرًا لوقوع الاقتصاديين في فخ السجال الذي كان بائسًا في الغالب، ولافتنان هؤلاء الاقتصاديين بأفكارهم وتأكيداتهم الخاصة، فقد نجحوا في التباطؤ إلى حد الكفاية. ولكن أحدًا منهم لم ينهض للقيام بما كان سيكون حقًا أصعب عمل فذ من أعمال القيادة[٨٣٨].

ونظرًا لعدم وجود أساس قط للنقد الذي اعتاد كثير منا على توجيهه ضد عمل تلك الفترة، فمن الضروري أن نضيف أن الاقتصاديين لم يفشلوا في تقديم تفسيرات للبطالة، وهي تفسيرات لم تكن بالتأكيد غير وافية على نحو واضح. فلو رجعنا مرة أخرى إلى المساهمات التي تم ذكرها وأنعمنا النظر في مضامينها من ناحية البطالة، فإن القارئ يمكن أن يتأكد من هذا بسهولة. فكل أنواع البطالة: القطاعية والشاملة، التكنولوجية و'النقدية'، المؤقتة و'الدائمة'، كانت موجودة في

---

(٨٣٧) ومع ذلك، فقد استفاد عدة كُتاب الفترة محل الدرس من مبدأ 'التعجيل' (انظر: هابرلر، مصدر سابق، ص ٥ . وما بعدها). وكانت هناك مساهمات أخرى بشرت بتطورات لاحقة، رغم عدم الانتباه إلى تلك المساهمات. إن 'دورة التخمة' مثلاً hog cycle تم اكتشافها من قبل س. بينرر S. Benner في وقت مبكر يعود إلى العام ١٨٧٦ (Benner's Prophecies of Future Ups and Downs in Prices).

(٨٣٨) في فترة ما بعد الحرب، ربما كان بيجو (المصدر السابق) الأقرب من إنجاز ذلك العمل الفذ.

اللوحة التى كان يمكن أن يقدمها تأليف متوازن balanced synthesis – وقد كانت هناك حتى أخطائنا. وأن التهمة التى تقول إن اقتصاديى تلك الفترة تخلصوا من كل أنواع البطالة على أساس أنها مجرد بطالة احتكاكية frictional لا تصح إلاّ حينما نتبنى تعريفًا واسعًا جدا للاحتكاك بحيث تصبح التهمة كلامًا زائدًا(٨٣٩).

ولكن ثمة تهمة أخرى تقف بوجه الغالبية العظمى من اقتصاديى تلك الفترة، لو صح أن نسميها تهمة ما، وهى تتعلق بالوضع التحليلى الذى كان يعمل هؤلاء الاقتصاديون فى إطاره: فمع بضع استثناءات يعتبر ماركس أكثرها تأثيرًا، فأنهم عاملوا الدورات الاقتصادية كظاهرة مفروضة على المسير العادى للحياة الرأسمالية وكحالة مَرَضية على الأغلب؛ إذ لم يخطر ببالهم أن ينظروا إلى الدورات الاقتصادية كمادة يمكن استخدامها لبناء النظرية الاقتصادية للواقع الرأسمالى(٨٤٠).

---

(٨٣٩) يمكن أن يتسنى الدفاع أكثر عن تلك التهمة عند إعادة صياغتها بحيث تعنى، دون إنكسار البطالة كشىء واقع، إن محللى تلك الفترة عاملوا التشغيل الكامل "كمعيار" norm كان النظام "يميل إليه" باستمرار. فلو قصدنا بمصطلح "norm" صفة معينة فى المخطط المنطقى للتوازن التام فى ظل المنافسة التامة، فإن التهمة تسقط لأن من الممكن إثبات أن البطالة الإجبارية لا يمكن أن توجد حقًا فى إطار ذلك المخطط المنطقى. وإذا قصدنا بذلك المصطلح صفة معينة من الواقع، أى ميل النظام الرأسمالى، كما هو شأنه بالفعل، للاقتراب من التشغيل الكامل، فيصح عندئذ القول إن الاقتصاديين من نوع فالراس–مارشال كانوا يعون بدرجة غير كافية الشروط التى يمكن تأكيد خضوع مثل هذا الميل لها. ومع ذلك، فإن التهمة لا تعنى أكثر من هذا.

(٨٤٠) [وهذا هو طبعًا ما حاول ج. شومبيتر أن يفعله فى عمله التذكارى الفخم: Business Cycle: a (theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process (2 vols., 1939)، كما حاول شومبيتر أن يفعله قبل ذلك بكثير فى عمله: Theorie der wirtschaftlichen Entwicklung (1912 ; 2nd rev. ed. 1926 ; English trans. Theory of Economic Development, 1934).]

الجزء الخامس

الخاتمة

مسودة حول التطورات الحديثة

الفصل الأول
المدخل والخطة

١- خطة الجزء
٢- تقدم الاقتصاد النظرى خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة
(أ) محاضرة تمهيدية حول نطاق المقرر الدراسى
(ب) نظام مارشال- فيكسل وتطوره
(ج) الديناميكا الاقتصادية
(د) تحليل الدخل
(هـ) خلاصة المقرر الدراسى
٣- خلفية وأنماط

١- خطة الجزء

ها نحن نغيّر قواعد عملنا مرة أخرى. فالاستعراضات التى قُدمت فى الأجزاء الثلاثة السابقة لم تكن كاملة حقًا. بيد أنها، رغم عدم اكتمالها، سعتْ إلى تقديم لوحات شاملة بكل معنى الكلمة. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العلمى بالمعنى المعتاد، فلم يتم إهمال أى كاتب أو عمل أو حركة مهمة- بشكل مقصود على الأقل- وقد فعلتُ ما كان بوسعى فى حدود هذا الكتاب لتناول الإطار والقضايا الجديدة الأكثر أهمية. وفى هذا الجزء، سنكف عن الأخذ بهذه الخطة. وبمعنى ما، فإن دراستنا تنتهى، عند سفوح جبل مارشال- فيكسل، مع إلقاء النظرة الأخيرة على الوضع الكلاسيكى الناشئ حوالى العام ١٩٠٠. وإذا كنا نواصل البحث أصلاً، فإنما نفعل هذا لغرض مختلف، ومحدد جدا. إذ يبدو أن من المرغوب، أولاً، أن نبين كيف تؤدى عمل تلك الفترة فى وقتنا الحاضر[١]؛ ثانيًا، أن نبين بعض الدروب

(١) كان ج. شومبيتر، بدرجة كبيرة، قد فعل ذلك من قبل فى الجزء الرابع.إذ نتذكر ما كتبه حينما رسم خطة الجزء الأول من هذا الكتاب:"يقدم الجزء الرابع تقريرًا بمصائر الاقتصاد التحليلى أو العلمى=

التى تفرعت عنه وتجاوزته؛ وثالثًا، أن تحاول تشخيص والتنبؤ بنتائج الجهود المتزامنة. بيد أن هذا، فى أفضل الأحوال، لا يتيح سوى نظرة عامة على بضع أبعاد عامة فقط، مع إهمال كل التفاصيل وكل القضايا البعيدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النظرة لابد من أن تكون انتقائية إلى حد بعيد.

وليس بوسعى حتى تحديد ما أنوى إهماله. ولكننى سأوضح هذا من خلال كاتبين: غوتل Gottl وشبان Spann. إن رسائل هذين الكاتبين، المختلفة كثيرًا كما هو واضح حقًا من الأدب المهم الذى قدّمه أتباعهما، كانت قد شكّلت عقول ناس كثيرين. وبهذا المعنى، فهذان الكاتبان قد يكونا أهم من أى كاتبيْن آخريْن من التقنيين المتضلعين بالنظرية الاقتصادية. ولكنهما ليسا مهميْن بالنسبة لنا. فنحن نهتم بالكُتاب التقنيين[٢]. فمن يكتب تاريخ التكنولوجيا الزراعية، مثلاً، لا يثبت بذلك أنه يعتقد أن ذلك التاريخ أكثر أهمية من تاريخ الدين. إلاّ أنه بقدر ما إذا كان هذان الكاتبان- أو أى كاتب آخر من نفس النوع- قد حاولا بالفعل القيام بعمل تحليلى، بالمعنى الذى يأخذ به هذا الكتاب، فإن فشلنا بالاهتمام بهما يحمل مضامين يمكن لهما أو لأنصارهما أن يعترضوا عليها. فهل هذا مفهوم تمامًا؟

[لم يُكمل ج. شومبيتر قط هذا المدخل إلى: الخاتمة Conclusion أو أن يكون قد غطى بعض الموضوعات التى عزم على تغطيتها. وبدلاً من المدخل الذى كان سيكتبه، فإن القسم القادم ينطوى على خلاصة من خمس محاضرات جرى تلخيصها فى الوقت نفسه الذى عزم فيه شومبيتر على كتابة الجزء الخامس والفصلين أو الفصول الثلاثة الأخيرة من الجزء الرابع التى قد تلخص ما كان يعتبره شومبيتر الخطوط الرئيسية للتقدم فى الفترة الأخيرة.

فما عزم شومبيتر على تغطيته فى الخاتمة Conclusion (إضافة إلى الفصول ٢، ٣، ٤ و٥، أدناه) لا يمكن تقديره إلاّ وفقًا للصفحتين من الملاحظات المختصرة (التى كُتب معظمها بخط يدٍ يُذهب العقل) التى تم إعادة تقديمها فى

=منذ نهاية الفترة "الكلاسيكية" حتى الحرب العالمية الأولى، مع أن تاريخ بعض القضايا سيمتد (لغرض الملائمة) حتى وقتنا الحاضر. فالجزء الخامس هو مجرد خلاصة بالتطورات الحديثة بعد أن تم تخفيف العبء عنه بدرس التنبؤات فى الجزء الرابع، التى ذكرت توًا، والخاصة بتلك التطورات، وأن هذا الجزء لا يهدف إلى أكثر من مساعدة القارئ على فهم ارتباط العمل الحديث بالعمل المنجز فى الماضى."]

(٢) technicians بمعنى أصحاب أساليب أو مناهج techniques أو طرق methods.

الملحق. ومن بين 'الأشياء التى ما تزال مفقودة كليًا فى (الجزء) الخامس'، أدرج شومبيتر:

(١) Morgenstern and von Neumann, Theory of Games and Economic Behaviour (1944).

(٢) Leontief 's Linear Programming

(٣) تحليل الدخل- المحاسبة الاجتماعية

(٤)... تشنيرى Chenery (دوال الإنتاج الهندسية...) فريش Frisch

(٥) (عدة سطور تضم ملاحظات مكتوبة باليد)

ويتضح من الفقرة الثانية من القسم الثالث (من هذا الفصل) إن شومبيتر كان يعتزم التعليق على 'الثروة غير المعهودة فى الوقائع الإحصائية' وحول القياس الاقتصادى:'العلاقة الجديدة بين النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية'.]

٢- تقدم الاقتصاد النظرى خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة[٣]

(أ) محاضرة تمهيدية حول نطاق المقرر لقد قادت الحرب العالمية الأولى إلى تغير كامل فى السياسات الاقتصادية، لكل الأمم، التى تواصلت منذ ذلك الحين. ويعود هذا، أولاً، إلى حقيقة أنه كان يتعين على كل الأمم أن تواجه مشاكل جديدة نجمت عن أوضاع سياسية واقتصادية لم تواجهها هذه الأمم من قبل قط. ولكن هذا التغير فى السياسات يعود، أيضًا، إلى حقيقة أن الحرب كانت قد قلبت كليًا التوزيع القائم للقوى السياسية. وهكذا نلاحظ ليس فقط مشاكل جديدة وأوضاع جديدة بل مواقف جديدة منها أيضًا.

(٣) [قدّم ج. شومبيتر مقررًا تعليميًا من خمس محاضرات، فى كانون ثان ١٩٤٨ فى مدرسة الاقتصاد فى جامعة ميكسكو، حول هذا الموضوع، يتطابق تقريبًا مع ما عزم ج. شومبيتر عليه فى الجزء الخامس (المعروض، جزئيًا، فى الجزء الرابع).وما يلى هو خلاصة موجزة لتلك المحاضرات كتبت كمقدمة للترجمة الأسبانية وتقدّم هنا بدلاً من: المدخل والخطة التى لم تكتمل قط.وقد جرى نشر الخلاصة بكاملها رغم وجود تكرارات معينة؛ حيث تبين الإشارات فى الأقواس المربعة [ ] الموضوعات التى تعالج فى هذا الكتاب:تاريخ.وكانت هذه المحاضرات، بطبيعة الحال، معدّة لجمهور متنوع، وهى بالضرورة عامة وأولية إلى حد ما.]

علم الاقتصاد والاقتصاد السياسى لقد واكبَ الاقتصاديون تغير الأزمنة، وثمة تغير مهم فى وجهات نظرهم حول القضايا العملية. إن المجموع الكلى لوجهات النظر هذه، سوية مع مخطط القيم الاجتماعية التى يشكل أساس وجهات النظر هذه، نسميّه الاقتصاد السياسى Political Economy. وعليه، نقول إن اقتصادًا سياسيًا جديدًا كان قد برز عام ١٩١٨. ولكن مهما كانت أهمية وصف هذا الاقتصاد السياسى الجديد ودرس جذوره السوسيولوجية، فهذا الأمر ليس من مهمة هذا المقرر. فوجهات النظر الجديدة حول السياسة الاقتصادية لن يتم تناولها إلاّ بقدر صلتها بتطور الاقتصاد العلمى.

نقصد بالاقتصاد العلمى أو التحليلى Scientific or Analytical Economics، بالمقارنة مع الاقتصاد السياسى، ذلك الخزين من الوقائع والطرق التى نجمعها بقصد تفسير ظواهر الحياة الاقتصادية. ومن الممكن توضيح الفرقِ بين هذا الاقتصاد التحليلى والاقتصاد السياسى من خلال المقارنة بالمواد التى تُدرَس فى كلية طبية ما. ففى كلية كهذه، ثمة أساتذة فى الجراحة، والطب الباطنى، وما شابه، ممن يدرسّون الفن العملى لمعالجة المرضى. ولكن هناك أيضًا أساتذة فى الكيمياء، والفسلجة، والأحياء، ممن يدرسون الأسس العلمية لذلك الفن وليس ذلك الفن نفسه. ونحن نهتم بالمواد التى هى من هذا النوع الأخير.

علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية سنضيّق أكثر بعد من موضوعنا. فالتقدم الأهم الذى حدث فى الاقتصاد العلمى قد يتمثل بالزيادة الهائلة فى سيطرتنا على الوقائع. فقد تجاوزت الزيادة فى أنواع المعلومات المتعلقة بالوقائع أكبر أحلام الأجيال السابقة، ولكن وقتنا الحاضر يتميز بشكل خاص بزيادة فى المعلومات الإحصائية كانت كبيرة جدا إلى حد أنها فتحت إمكانات جديدة تمامًا للبحث العلمى. وإلى جانب هذه الزيادة فى المادة الإحصائية، ثمة زيادة على نفس القدر من الأهمية فى الطرق الإحصائية. ولكن سنهمل كل هذا ونركز اهتمامنا على التطورات فى ذلك الحقل الذى يحمل اسم: النظرية الاقتصادية Economic Theory.

ما يزال ثمة سوء فهم كثير جدا يسود حول طبيعة واستعمال ومحدودية النظرية الاقتصادية بحيث إن من الضرورى توضيح مفهومنا لها. فقد كان هناك زمن كانت فيه النظرية الاقتصادية تعنى بالضبط ما أسميته الاقتصاد السياسى توًا. إذ كانت هناك نظريات 'لبرالية'، و'اشتراكية' و'ميركنتيلية'، وإن كل هذه

النظريات كانت، إلى هذا الحد أو ذاك، تعنى المذاهب السياسية أو، على الأقل، التوصيات العملية. وهذه ليست وجهة النظر الحديثة. فالاقتصادى الحديث يعتبر النظرية كمجرد أداة للبحث. إن طابع الأداة هذا الذى تحمله النظرية الاقتصادية ستوضحه أمثلة معينة تفسر أيضًا العلاقة التى توجد، رغم ذلك، بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

وبالضبط لأن النظرية الاقتصادية هى مجرد أداة للبحث، فإنها لا تستطيع خلق نتائج محددة دون الوقائع التى يقدمها الإحصاء أو الوصف غير-الإحصائى. وقد أدرك الاقتصاديون الأسبان هذا الأمر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ولكن التحالف بين الإحصاء والاقتصاد النظرى لم يكتمل قبل ظهور القياس الاقتصادى الحديث modern Economitrics.

الخطوط الرئيسية للتقدم فى إطار النظرية الاقتصادية إن الطريقة الأكثر وضوحًا لتقدم العلوم هى المنطلقات الجديدة departures، أى اكتشاف وقائع جديدة، أو جوانب جديدة من الوقائع القديمة، أو علاقات جديدة بين الوقائع. سُتقدَم ثمة أمثلة من تاريخ الطبيعة والاقتصاد. ولكن ثمة طريقة أخرى. فحينما نستعمل المفاهيم والموضوعات التى نتوارثها من سابقينا، فإن هذه المفاهيم والموضوعات- التى نسميها الجهاز التحليلى لعلم ما- تتغير على أيدينا. وإذ نضيف هنا ونصحح هناك، فإن الجهاز يتطور ببطء إلى جهاز آخر مختلف. وإن مهمتنا الأولى هى أن نبين كيف أنه، بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٤ تقريبًا، قد تعززَ نظام معين من النظرية الاقتصادية وكيف شكّل هذا النظام أساسًا للعمل اللاحق الذى ابتدأ فى عشرينيات القرن العشرين وحوّله دون أن يقصد ذلك [الجزء الخامس، الفصل الثانى، من هذا الكتاب: تاريخ]. وسنرى عندئذ كيف تطورَ جهاز تحليلى جديد يعرَف باسم الديناميكا الاقتصادية [الجزء الخامس، الفصل الرابع، من هذا التاريخ]. كما سندرس أيضًا منطلقًا آخر يرتبط باسم اللورد كينز بشكل رئيسى [الجزء الخامس، الفصل الخامس]. وأخيرًا، سنقوم بتلخيص ما تم إنجازه وما يمكن توقعه فى المستقبل القريب.

(ب) نظام مارشال-فيكسل وتطوره إن الاقتصاد العلمى قد عثر على شكله النظامى فى القرن الثامن عشر (فى أعمال بيكاريا Beccaria، وآ. سمث، وتورغو Turgot)، وبعد 'ثورات' مختلفة، فى عمل ج. س. ميل: Principles of Political

Economy. وقد تم تثوير هذا النظام بدوره عن طريق إدخال مبدأ المنفعة الحدية (جيفونس Jevons، ومنجر Menger، وفالراس Walras). ولكن عملية تعزيز أخرى قد حدثت بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٤ حينما ظهر نظام نظرى للجهاز تجسّده أعمال مارشال وفيكسل الأساسية. سنخصص بضع دقائق لوصف الخصائص البارزة من هذا النظام ومدى قبوله من قبل المنظّرين المهنيين فى مختلف البلدان (الجزء الرابع من هذا الكتاب: تاريخ). ثم نمضى لمناقشة الخطوط الرئيسية للتقدم، التى انطلقت من هذا النظام.

نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية لم يهمل مارشال أو فيكسل مهمة تحليل سلوك المنشآت الفردية. ولكن موضوعاتهما، إلاّ فى حالة الاحتكار، كانت تشير فى الغالب إلى مجموعة كاملة من المنشآت (صناعة) أو حتى إلى كل نظام الاقتصاد الاجتماعى. إذ يندر أن أدرك مارشال وفيكسل أن من الضرورى بدقة أكثر دراسة سلوك الوحدات الفردية التى تجتمع لإنتاج الظواهر التى نربطها نحن بصناعة معينة أو الاقتصاد الاجتماعى. وعند تحليل هذا السلوك، اكتشف المنظّرون حالاً أن حالة المنافسة التامة أو الحرة هى استثناء نادر أكثر مما هى قاعدة، وأن النظام الاقتصادى، وبخاصة فى حالات هبوط التكلفة المتوسطة، لا يعمل كما كان يمكن أن يعمل فى ظل المنافسة التامة أو البحتة. وقد ترتب على هذا كيان جديد من الموضوعات: نظرية المنافسة غير التامة (روبنسون Robinson) والمنافسة الاحتكارية (جامبرلن Chamberlin) التى سيتم وصف خصائصها الرئيسية بشكل موجز [الجزء الخامس، الفصل الثانى، من هذا الكتاب: تاريخ].

تشكيلات السواء رغم احتجاجات باريتو وغيره، فقد استخدم المنظّرون من جيل مارشال وفيكسل مفهوم المنفعة الحدية بصورة عمياء. وقد نبذ هذا المفهوم بسرعة خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين لصالح طريقة 'منحنيات السواء'. سوف نناقش باختصار سبب هذا ومزايا طريقة منحنيات السواء (انظر: Hicks, Value and Capital, 2nd ed., 1946) [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن، وملحق الفصل السابع، وكذلك الجزء الخامس، الفصل الثانى]. إن نتائج تمرير نظرية المنفعة الحدية القديمة إلى اقتصاد الرفاه لا يمكن أن نتناولها إلاّ بشكل روتينى [الجزء الرابع، الفصل السابع، الملحق: ملاحظة حول نظرية المنفعة].

تطويرات أخرى فى جهاز مارشال-فيكسل ومع تزايد الصرامة العلمية، وبخاصة مع تزايد استخدام الرياضيات فى النظرية الاقتصادية، تمكنَ المنظّرون، فى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، من تطوير العديد من مذاهب مارشال وفيكسل ومن تصحيح مذاهب أخرى. إن نظرية الإحلال هى مثال على هذه التطويرات التى خلقت مفهوم مرونة الإحلال. إن أهمية هذا المفهوم تكمن فى أنه يضع، ببضع سطور، مشاكل كثيرة كانت تتطلب صفحات وحتى مجلدات فى الماضى (كمشكلة تأثير إدخال المكائن على مصالح العمل). أما التصحيحات، فقد طُبقت بشكل رئيسى على نظرية الإنتاج القديمة عبر تحليل أدق لخصائص دوال الإنتاج [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن].

(ج) الديناميكا الاقتصادية نسمّى علاقةً ما علاقةً ستاتيكية حينما تربط هذه العلاقة كميات اقتصادية تشير إلى نفس اللحظة من الزمن. وهكذا، فإذا تم اعتبار الكمية من سلعة ما، التى ستُطلب عند لحظة زمنية معينة (t)، تعتمد على سعر هذه السلعة فى نفس النقطة الزمنية (t)، فهذه علاقة ستاتيكية. ونسّمى علاقةً ما علاقةً ديناميكية حينما تربط كميات اقتصادية تشير إلى نقاط زمنية مختلفة. وهكذا، فإذا كانت الكمية من سلعة ما، التى تُعرض عند نقطة زمنية معينة (t) تعتمد على السعر الذى ساد فى النقطة الزمنية (t - ١)، فهذه فرضية ديناميكية. إن هذه التعريفات لمصطلحات 'ستاتيكى' و'ديناميكى' ينبغى تمييزها بدقة عن مصطلحات أخرى قد جرى استعمالها وأنها ما تزال تُستعَمل أحيانًا. وكان نظام مارشال-فيكسل ستاتيكيًا أساسًا.

أهمية نظرية ديناميكية ما: إن ضرورة تطوير نظرية ديناميكية معينة تستند على ثلاثة وقائع. (١) من الواضح أن معظم الكميات المطلوبة والمعروضة، من كل من السلع النهائية وعوامل الإنتاج، إضافة إلى الأسعار والدخول، هى كميات ترتبط فى الواقع بكميات اقتصادية أخرى تعود ليس إلى نفس النقطة الزمنية بل إلى الماضى أو إلى المستقبل المتوقع. فمن الواضح، بشكل خاص أن المحتكرين لا يريدون تعظيم أرباحهم حالاً بل لفترة قادمة من الزمن. (٢) ليس من الواضح إلى هذا الحد ولكن من الصحيح، رغم ذلك، إن هذا الأمر يُحدث اختلافًا كبيرًا فى النتائج. فإذا أسقطنا الفرضية القائلة إن كل عنصر فى الاقتصاد يعتمد فقط على العناصر الأخرى من نفس النقطة الزمنية، فإن نتائج مختلفة تمامًا وظواهر جديدة

تمامًا تظهر مثل ظاهرة التقلبات الناشئة عن عوامل داخلية endogenous fluctuations. (٣)، أخيرًا، إن تطوير نظرية ديناميكية هى مهمة صعبة جدا ولا يمكن إنجازها بمجرد إضافة خصائص ديناميكية إلى النظرية الستاتيكية. فهى تتطلب أساليب جديدة وتثير مشاكل جوهرية خاصة بها. وتشكل نظرية معادلات الفَرْق theory of difference equations مثالاً على الأساليب الجديدة المطلوبة. ويشكل التوازن الاقتصادى مثالاً على المشاكل الجوهرية الجديدة، والذى يظهر فى ضوء جديد حينما يُعالج من زاوية ديناميكية.

مثال توضيحى: مشكلة شبكة العنكبوت حينما يلاحظ المزارعون العلاقة الجارية بين أسعار الخنزير والعلف مثلاً، فهم يقررون إنتاج خنازير أكثر أو أقل وذلك تبعًا لما إذا كان إنتاج الخنازير يعود أم لا بالربح عند هذه العلاقة الجارية بين أسعار الخنزير والعلف. ولكن هذا القرار لن يحُدث أثره قبل مرور فترة من الزمن. وحينذاك، فإن العرض الناتج من الخنازير سيؤثر على السوق ويغيّر العلاقة القائمة مسبقًا بين أسعار الخنازير والعلف. وهذا ما يحفز المزارعين على اتخاذ قرار جديد، وهكذا. ستتم مناقشة 'مشكلة شبكة العنكبوت' هذه cobweb problem أو 'دورة الخنزير' hog cycle من خلال مخطط بسيط، فى ظل فروض تبسيطية. إن هذه المشكلة تشابه مشكلة ما يسمى 'بدورة بناء السفن' التى درسها تنبرجن (Weltwirtschaftliches Archiv, 1931) [إن كل المشاكل الواردة فى هذه المحاضرة حول: الديناميكا الاقتصادية تُعالج فى الجزء الخامس، الفصل الرابع، من هذا الكتاب: تاريخ.]

(د) تحليل الدخل ثمة مصلحة علمية قوية فى تخفيض عدد المتغيرات الاقتصادية التى نتعامل معها. فلو حاولنا تدوين المعادلات التى تحدد التوازن الستاتيكى لملايين المنشآت والأسر، فإننا لن نستطع إكمال مهمتنا قط. وبشكل خاص، فإننا لن نتمكن من تطوير علم الإحصاء الذى من شأنه أن يشكل المكمِّل الضرورى لنظام كهذا. وهذا يطرح فكرة تخفيض عدد المتغيرات إلى بضع مجاميع اجتماعية كبيرة. وهذه الفكرة قديمة جدا. فقد حاول الاقتصاديون منذ البداية التفكير من خلال الدخل القومى، والمجموع الكلى القومى من الأجور، وما شابه. ولكن لم يؤخذ بهذه الفكرة بصورة نظامية إلاّ فى السنوات الخمس والعشرين سنة الأخيرة. ومن الواضح، إننا لابد أن نكون فى وضع أفضل لتطبيق النظرية على

الإحصاء والإحصاء على النظرية لو استطعنا، لبعض الأغراض أو كلها، الاقتصار على متغيرات معينة كالدخل القومى، والاستهلاك والاستثمار القوميين، وكمية النقود، والتشغيل ومعدلات الفائدة. ويسمى التحليل الذى يحاول أن يفعل هذا التحليل الكلى Macroanalysis (ر. فريش R. Frisch). ولأن الدخل القومى هو المتغير المركزى الذى نهتم به بشكل خاص، فإن هذا التحليل يسمى أيضًا تحليل الدخل Income Analysis.

النظرية الكينزية يمثل النظام الستاتيكى المرتبط باسم اللورد كينز النظام الأكثر نجاحًا بين كل الأنظمة النظرية التى ألهمتها هذه الرغبة بتبسيط بنية النظرية الاقتصادية. ثمة أنظمة أخرى تم بنائها من قبل، مثلاً، أموروسو Amoroso، فريش، وكاليسكى Kalecki، وبيجو، وتنبرجن Tinbergen وفنسى Vinci. لقد استعمل اللورد كينز أربعة متغيرات فقط بصورة صريحة: كمية النقود (الودائع)، والاستهلاك، والاستثمار ومعدلات الفائدة. ويستعمل كينز متغير الدخل أيضًا ولكن هذا الأخير يتطابق ببساطة مع الاستهلاك زائدًا الاستثمار. كما جرى استبدال مفهوم مستوى السعر باستعمال مفهوم 'وحدات-أجر' أو ساعات عمل وذلك للتعبير عن كل الكميات. وقد تم ربط التشغيل بالدخل على أساس فرضية إن التشغيل يتناسب بشكل صارم مع الدخل معبرًا عنه بوحدات الأجر. وقد تم تحقيق الارتباط بين هذه المتغيرات بواسطة علاقات ثلاث: دالة تفضيل السيولة؛ دالة الاستهلاك (التى تتضمن مفهوم 'المضاعف' الشهير)؛ ودالة الاستثمار، وهى علاقات سنقوم بتفسيرها كلها بشكل مختصر.

مناقشة النظرية الكينزية قدّم كينز نظريته كنظام كلى ستاتيكى. ولكن من الممكن تحويلها إلى نظام كلى ديناميكى دون صعوبة كبيرة. إن الأمر الخطير هو إن كينز قد افترض ليس فقط ثبات طرق الإنتاج بل إن كمية المعدات الصناعية لا تتغير أيضًا. وهذا يُحد من تحليله ويختزله إلى فترات قصيرة جدا (٣-١٠ شهور). وعلاوة على ذلك، فلما كان التغير التكنولوجى هو جوهر العملية الرأسمالية ومصدر معظم مشاكلها، فإن هذه الفرضية تستبعد الخصائص البارزة من الواقع الرأسمالى.

إن الشيء الجديد فى نظرية الادخار لدى كينز هو ما يلى. قبلَ كينز، أعتاد الاقتصاديون على الافتراض بأن المدخرين يستثمرون عادةً أى مبلغ يقومون

بادخاره. أما كينز، فقد افترض بأن الأفراد يدخرون دون أن تكـون لـديهم نيـة بالاستثمار، وأنهم، عندما يكونوا قد ادخروا، يمكنهم أن لا يقرروا الاستثمار بتاتًـا ولكن الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة نقـود (General Theory of Employment, Money and Interest, 1936, p. 165-166). وعلى هذا فقط تقوم المعـالم الخاصـة لنظرية الفائدة لدى كينز. ولكن الادخار دون استثمار لا يحـدث إلاّ فـى حـالات الكساد العميقة، أى فى سنة واحدة بين عشر سنوات فى متوسط المدى البعيـد. إن مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لا يُشابه المفهوم القديم – الإنتاجية الحدية لـرأس المال، ولكنه يعبّر عن الوقائع نفسها من حيث الجوهر.

إن نظرية الأجر لدى كينز هى نظرية مهمة لأنها، كما يبدو، تقدم تفسـيرًا للبطالة الدائمة بالمقارنة مع البطالة الدورية. ولكن هذه النظرية لا تفعـل هـذا إلاّ استنادًا على الفرضية القائلة إن معدلات الأجر النقدية تتميز بالجمود. بيد أن أحـدًا لم ينكر قط أن البطالة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية فى هذه الحالة.

نجاح النظرية الكينزية رأينا أن كينز يقبل، أساسًـا، الجهـاز المارشـالى للنظرية الاقتصادية وأنه لم يكيّفه إلاّ فى عدد من النقاط. ولكن هذه النقـاط كانـت مهمة جدا لتفسير كساد الثلاثينيات وبالتالى فإنها اجتذبت الاهتمام عن حق. وعلاوة على ذلك، كان من السهل التمكن من نظامه البسيط ذى المتغيرات القليلة والـتحكم به. ومع ذلك، فإن عوامل النجاح العلمى هذه ينبغى تمييزها عن العامـل الأقـوى لنجاحه السياسى. فقد بدا أن كينز يقدم حجة مفادها أن الادخار، وهو الفضيلة التـى أثنى عليها غالبية الاقتصاديين البرجوازيين على الدوام منذ آ. سمث، هو نقيضـة حقًا تشكل السبب ليس لتكوين رأس المال بل للبطالة وتـدمير رأس المـال. وقـد اجتذب هذا الرأى أفرادًا كثر كانوا، لأسباب أخرى، قد رفضوا الولاء لقيم المجتمع الرأسمالى وبالتالى جعلَ من المذهب الكينزى– بصورة منطقية غير كاملة– علمًـا للراديكالية الاقتصادية.[إن كل النقاط البارزة فى هذه المحاضرة حول: تحليل الدخل يجرى تطويرها فى الجزء الخامس، الفصل الخـامس:'كينـز والاقتصـاد الكلـى الحديث'.]

(هـ) خلاصة المقرر من المستحيل التنبؤ بموقف الأجيـال القادمـة مـن العمل المنجز فى النظرية الاقتصادية من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٤٥. إن بوسـعنا أن نستعرض النقاط التى يتعين على الأجيال القادمة أن تحكـم عليهـا ولكننـا لا

نستطيع الحكم على قيمتها. ومع ذلك، فثمة شيء واحد لابد من تذكره. إن النظرية الاقتصادية الخاصة بوقتنا الحاضر وبكل العهود القادمة لا يمكن أن تكون مثيرة بالنسبة للجمهور العريض مثلما كانت فى الأزمنة الماضية حينما كانت هذه النظرية فى متناول فهم أى فرد متعلم وحينما بدا أنها تثبت 'القوانين الأزلية' والقواعد العملية. فكل فرد يمكن أن يفهم آ. سمث. بيد أن فهم تفاضل المصفوفات والمعادلات الدالية لن يكون فى متناول غير المختصين. ويهتم كل فرد بمبدأ حرية التجارة أو الحماية. ولكن المختصين يهتمون بقضايا التحديد determinateness والاستقرار فقط.

التقدم فى التكنيك: إن الشىء الوحيد الذى يمكن تأكيده بثقة حول عمل الفترة، الذى قمنا بعرضه، هو إن نظرية عام ١٩٤٥ كانت أفضل من نظرية العام ١٩٠٠ من ناحية التقنية. فالنتائج يُعتمَد عليها أكثر، والبراهين أدق. وهذا بذاته أيضًا يعنى نتائج أكثر ونتائج متخصصة أكثر تلائم بصورة أفضل التنوع الذى لا نهاية له فى أشكال الحياة الاقتصادية. وفى الوقت نفسه، ينبغى الاعتراف بأنه لم تكن هناك، كليًا تقريبًا، أفكار جديدة من حيث الجوهر. لقد استخلصنا الكثير من الأفكار التى ورثناها من الفترة السابقة وقدمنا هذه الأفكار فى ضوء جديد فى الغالب، ولكنا لم نضف إليها إلاّ قليلاً. وكمثال واضح: سنناقش نظرية الدورة الاقتصادية باختصار لنبين أن كل الأفكار الجوهرية تم تطويرها قبل عام ١٩١٤ [الجزء الخامس، الفصل الرابع].

النظرية الاقتصادية فى خدمة السياسة الاقتصادية لم تعد النظرية الحديثة تُعنى بإظهار أن حرية التجارة هى السياسة الصحيحة لكل الأزمنة وكل البلدان. ولكن هذه النظرية تبين، بأفضل بكثير مما كان بوسع سمث أو ميل أن يفعلاه، ماهية النتائج التى يتركها إجراء معين من إجراءات الحماية على مصالح كل طبقات المجتمع. ولم تعد النظرية الحديثة تعبأ بإثبات أن المنافسة التامة هى حالة مثالية. ولكنها تستطيع أن تبين النتائج التى تقود إليها انحرافات معينة عن المنافسة. ولم تعد النظرية الحديثة توصى بالادخار تحت جميع الظروف. ولكنها تقدم للسياسة الاقتصادية وصفًا كاملاً بعمليات الادخار وبالتأثيرات التى تمارسها الأنواع المختلفة من الادخار على الوضع الاقتصادى لبلد ما. ويمكن تقديم أمثلة أخرى كثيرة لإظهار أن المنظّرين المحدثين هم بصدد تطوير جهاز لم يعد بسيطًا حقًا

ولكنه، فى النهاية، يقدم للسياسة الاقتصادية نفس الخدمة التى تقدمها الفيزياء النظرية للهندسة.

التخطيط والاشتراكية يمكن تطبيق ما قيل توًا على كل أنواع التخطيط الاقتصادى. إن النظرية الاقتصادية تطّور ببطء الأدوات الفكرية الضرورية 'لترشيد' التخطيط وإبلاغ المخططين بما يترتب عليهم أن يفعلوه أو يتجنبوه للوصول إلى نتائج معينة معطاة. ولو عرفنّا مجتمعًا اشتراكيًا ما كمجتمع مخطط بصورة تامة، فيمكن لنا عندئذ أن نذهب أبعد ونقول إن النظرية الحديثة تبنى أسس اشتراكية 'علمية' حقًا [الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الخامس]. إن القول إن النظرية البحتة لا أهمية لها بالنسبة للممارسة هو قول غير معقول تمامًا كالقول بأن الميكانيكا البحتة ليس لها أى أهمية بالنسبة لبناء الآلات التى نحتاجها. إن الأهداف نفسها، أى نوع المجتمع أو الثقافة التى نريدها ينبغى أن نختارها بأنفسنا. وليس بوسع أى علم يمكنه أن يقدم شيئًا غير توضيح الطرق التى يمكن بها تحقيق ما نسعى إليه.

٣- خلفية وأنماط[٤]

تعود بدايات ما اعتقد أنها فترة جديدة فى تاريخ التحليل الاقتصادى إلى الحرب العالمية الأولى بصورة تقريبية جدا. ولكن هذه كانت مصادفة. فمن الناحية السببية، لم يكن لتلك الحرب أى صلة بالميول الجديدة التى كان يمكن ملاحظتها قبل عام ١٩١٤ حقًا. وبطبيعة الحال، كان الجمهور يتصور، كما يحدث دائمًا فى كل حقبة تشهد أحداثًا مثيرة، إن الظواهر الاقتصادية التى كان يشاهدها كانت جديدة تمامًا، وغير معهودة، وذات طبيعة تقلب الاقتصاد التحليلى تمامًا. وكانت تجربة جديدة، بالنسبة لقسم من الناس، أن يكونوا فقراء بدلاً من أن يكونوا أغنياء ولقسم آخر أن يكونوا أغنياء بدلاً من أن يكونوا فقراء، ولقسم ثالث أن يشهدوا رجال الحكم يدافعون عن مصالحهم بدلاً من إهمالها وأن يشهد آخرون إن مصالحهم

---

(٤) [يبدو إن ج. شومبيتر كان ينوى أن يطرح هنا بإيجاز ما طرحه بالنسبة للفترة السابقة فى الجزء الرابع، الفصل الثانى.]

تتعرض للهجوم من قبل رجال الحكم بدلاً من أن يدافع هؤلاء عنها، كما تعودوا أن يشهدوا ذلك. ولكن أى واقعة أو عملية اقتصادية يمكن ملاحظتها أثناء تلك الحرب وآثارها لم تمتلك أى شيء جديد يمكن للاقتصادى العلمى أن يتعلمه. فالعمليات التضخمية بشكل خاص تم استيعابها بصورة جميلة ضمن أقدم المخططات القديمة. وليس من شأن هذا أن يثير الاستغراب. فالاقتصاد علم غير مُرضى للغاية. وكان يمكن أن يكون غير مرضى أكثر مما هو عليه لو إن حدثًا كالحرب، مهما توسعت ودمّرت، كان كافيًا لقلب تعاليمه.

إن الاستقلال الجوهرى، عن تأثيرات الحرب، للتطورات التى ولدّت عهدًا جديدًا من التحليل الاقتصادى يمكن إثباته بسهولة من خلال تعداد هذه التطورات. فقد كانت هناك، أولاً، الثروة غير المعهودة فى الوقائع الإحصائية؛ وثانيًا، نتائج جديدة انبثقت عن استعمال الجهاز القديم؛ وكان هناك، ثالثًا، التطور فى الديناميكا؛ ورابعًا، كانت هناك العلاقة الجديدة بين النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية (القياس الاقتصادى). إن هذه الجوانب الأربعة- التى يعتمد بعضها على بعض كما هو واضح- منِ العمل القائم حينذاك هى التى سُتناقش فى الفصول التالية. أما بقية هذا الفصل، فتخصص لمناقشة قضية تتعلق 'بالمناخ'.

إن وقتنا الحاضر هو وقت انتقالى، ليس فقط بالمعنى الذى يكون فيه كل وقت انتقاليًا بالضرورة، بل أيضًا بالمعنى الخاص الذى تحدده سرعة التغير الاجتماعى، ذى الطابع الجوهرى، الفعلى والموشك على الحدوث، وكذلك وجود إدراك وتوقع عام لهذا التغير. سينكر البعض هذا. ومن الملائم أن نشير حالاً إلى الطريقتين اللتين تؤثر بهما تلك الحقيقة على العمل العلمى فى حقلنا.

إن الأشياء الأولى التى تخطر على بال معظمنا هى الأنماط الجديدة والمشاكل الجديدة. ولكن بقدر تعلق الأمر بهذه الأشياء، فإن إدراك المدى الذى لا نجد فيه سوى صحبتنا القدامى وهم فى زى سوسيولوجى جديد هو أكثر أهمية من إدراك المدى الذى نواجه فيه حقًا ظواهر علمية جديدة. فأولاً، يمكن أن نكرر بالنسبة للتاريخ الاقتصادى الحديث ما قيل توًا بالنسبة للتاريخ الاقتصادى للحرب العالمية الأولى. إذ إن الأنماط الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والأوضاع الاقتصادية، هى أشياء جديدة تمامًا، ولكن هذا بحد ذاته لا يفترض أن الأسس الاقتصادية الجديدة هى أما موحى بها من قبل هذه الأشياء أو

إنها ضرورية لفهم هذه الأخيرة. وهكذا فإن السياسات الأجنبية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تثير دهشة الفرد اللبرالي القديم الجيد كبدع جديدة، وتدهش المراقبين الأكثر حماسًا كاكتشافات كبرى، كانت ستبدو عادية جدا بالنسبة لمالينيس Malynes وميسلدن Misselden، كما سبق أن رأينا. فعقد العمل لم يعد 'حرًا'. ولكن هذا العقد ليس فقط لم يكن حرّا قط إلاّ خلال مراحل قصيرة نسبيًا، ولكنه أيضًا لا يعني مشكلة جديدة بالنسبة للمحلل– فكل ما يتعين على هذا الأخير أن يفعله هو استخراج نموذج من صندوق أدواته. كما أن الريوع السياسية– المبالغ المدفوعة، من الصناديق الاجتماعية، إلى جماعات خاصة دون أن تقابلها خدمة محددة– تمثل صفة بارزة في المجتمع الحديث؛ ولكنها لم تكن أقل أهمية في مجتمع لويس الخامس عشر: فواقعة أن المتلقين كانوا يحملون دلالات طبقية مختلفة إنما تمثل، بالنسبة لأغراض التحليل الاقتصادي البحت، أهمية أقل مما يمكن أن تبدو عليه.كما أن أنصار وخصوم السياسة الاقتصادية الجديدة New Deal قد اتفقوا على النظر إليها كسياسة جديدة. وهي كانت كذلك في أكثر من معنى. ولكن ليس بمفهومنا نحن. فعمليًا، إن كل إجراء يغطيه ذلك الشعار كانت قد تمت ملاحظته وتحليله كليًا من قبل. وليس هذا كل شيء. فهناك حوادث ممكنة كان من شأنها أن تخلق أوضاعًا جديدة تاريخيًا. وتشكل الاشتراكية المتطورة (غير–البلشفية) التي يتبناها المجتمع الصناعي الحديث مثالاً على ذلك. ولكن هذه الاشتراكية ما كانت ستطرح مشكلة جديدة بالنسبة للاقتصادي. فالنظرية المتعلقة باقتصاد اشتراكي معين تتوافر بشكل جاهز، إذ تم تطويرها كليًا من جانب، جزئيًا، اقتصاديين برجوازيين بكل معنى الكلمة في وقت لم يكن فيه أمل أو خطر من إن توضع تلك الممارسة في النظرية البحتة في خدمة أغراض عملية قط. ومن هذه الناحية، كان الاقتصاديون في حال أفضل مما توحي به سمعتهم.

ومع ذلك، فثمة أنماط ومشاكل جديدة تحليليًا. ومن بين الأمثلة على ذلك، كان يمكنني أن أشير إلى: التخلي عن قاعدة الذهب 'going off gold'، تخفيض قيمة العملة devaluation، استخدام التخفيض كأداة للإدارة النقدية depreciation، السيطرة على الصرف exchange control، ومظاهر أخرى من الإدارة النقدية كأمثلة على إجراءات قدسّها تقادم الزمن– إلاّ أنها لم 'تُقدَس' على الدوام وبالتالي كانت معروفة بأسماء تحط من شأنها. ولكن هذا صحيح من حيث الجوهر فقط،

وليس بصورة تامة. فنحن نبصر بالفعل جوانب أخرى منها لم نشاهدها من قبل، كما تَعلمَنا أن نفكر بها بطرق مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن النظرية تميل- عن قصد أحيانًا، وعن غير قصد حتى أكثر- إلى أن تصبح متخصصة بينما يتطلع المنظِّرون لفترة طويلة، بموافقتهم الضمنية، إلى نفس النمط الاجتماعى والاقتصادى. وعندئذ، فإن صفاته تؤخذ ضمنًا على أنها صحيحة، وتوضع فرضيات عدة لتستوعب حتى أقل هذه المظاهر دوامًا. فإذا كانت المصارف المركزية بمثابة شعَب خزانة من الناحية العملية؛ وإذا فقدت تقريبًا المصارف الأخرى كل وظائفها باستثناء وظائف الدكاكين المتمثلة بتصريف الصكوك وشراء السندات الحكومية؛ وإذا كان المعدل السوقى للفائدة لا يعنى شيئًا ما دامت آليات سوق النقود والبورصة مشلولة تقريبًا؛ وإذا كان دافع الربح لدى المشروع الصناعى يتلاشى بسرعة؛ وإذا كان المستخدَمون الذين يستلمون الرواتب يديرون المنشآت الأهم؛ وإذا كفَّ التوفير الخاص والاستثمار الخاص عن أداء دوره، وأن توليد الدخل عبر الإنفاق الحكومى يُنظر إليه كعنصر عادى من العملية الاقتصادية التى يمتص بها فرض الضرائب الدخول الأعلى؛ وهكذا- وعندئذ، فإن الأهمية النسبية للأجزاء المختلفة من الماكنة الرأسمالية تتأثر تأثرًا كاملاً (حيث إن أجزاء كثيرة لا تعمل قط، بينما يمكن عن حق إهمال الأجزاء الأخرى قبل أن تأخذ دورًا مهيمنًا) بحيث تكتسب كل الحقول 'التطبيقية' طبيعة مختلفة تمامًا. وسيعمد المنظِّرون إلى إعادة توزيع تشديدهم على النماذج المختلفة بحيث يصوغوا بعضها على نحو أكمل بينما ينحون جانبًا نماذج أخرى. ولكن من المهم إدراك أن هذا هو كل شيء، وإنه، من زاوية طريقة التحليل، يعنى أقل مما يميل إلى تصوره الفرد العادى.

[غير مكتمل؛ ثمة ملاحظات كثيرة مكتوبة باليد ومن ثم جملة تبدأ: 'الطريقة الأخرى التى يؤثر بها وعى التغير الفعلى والموشك على الحدوث...']



الفصل الثانى
التطورات التى انطلقت من جهاز مارشال- فيكسل

١- النظرية الحديثة لسلوك المستهلك والنظرية "الجديدة" للإنتاج

٢- نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية

١- النظرية الحديثة لسلوك المستهلك والنظرية "الجديدة" الإنتاج

تطورت النظرية الحديثة لسلوك المستهلك، كليًا تقريبًا، خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة،، بقدر تعلق الأمر بالمذهب الذى يستعمل ويُدرَس من قبل ذلك القطاع من المهنة الاقتصادية الذى يهتم أساسًا بالنظرية بهذا المعنى. ولكن ما كان وما يزال يتطور إنما هى طرق ونتائج ترتبط بشكل رئيسى بعمل فيشر، وباريتو، وبارون Barone، وجونسون Johnson، وكذلك سلوتسكى Slutsky إذا فكرنا بإضافة مقالة ظلّت غير معروفة عمليًا لعقد أو أكثر بعد نشرها. وهذا يعنى أن الأفكار الجوهرية كانت قائمة قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ليس فقط فى صورة تلميحات جنينية، إذ إنها صُيغت أيضًا بأشكال تقع فى متناول أى منظّر مهنى، كما ينبغى أن نقول، من قبل كتاب يتمتعون بشهرة عالمية أساسًا. ولم ينقص هذه الأفكار سوى عمق أكثر، وأن يجرى توضيحها وتوسيعها وتطبيقها، وتشذيبها أحيانًا. ولكن الجديد جوهريًا، الذى كان يتعين إضافته إليها، كان قليلاً. وهذا يشبه وضع صناعة السيارات: فرغم كل التحسينات وكل الأدوات الجديدة، فإن السيارة الحديثة ما تزال تمثل، إلى حد بعيد، نفس النوع الذى كان موجودًا عام ١٩١٤[٥].

---

(٥) رغم اعتقادى بضرورة التشديد على هذه الحقيقة لأنها جوهرية تمامًا لفهم الوضع القائم، فلا أحب أن يُساء فهمى. فقد يحدث سوء الفهم هذا، مثلاً، فى أى انطباع يمكن أن يكونه الناس بما معناه أن تلك الحقيقة تتضمن ازدراء أما العمل المنجز فى وقتنا الحاضر أو الموهبة التى صُبت فيه: فقد يضاهى عالم ما فى الطبيعة، ممن يكتب العام ١٧٣٠، نيوتن فى منزلته الفكرية، ولكن كان من المستحيل "موضوعيًا" بالنسبة له أن يقدم عملاً يشبه عمل نيوتن: Principia Mathematica (1687): فقد كان يتعين عليه أن ينكب على مهام أسهل "موضوعيًا" و"ذاتيًا". وبالمثل، فليس ثمة انتقاص من فيشر أو ساملسون حينما يوضع عملهما فى صنف العمل الذى من شأنه إحكام أو مواصلة عمل معين. على=

ويصح هذا بالضبط على ما يمكن أن نسميها نظرية الإنتاج الجديدة، رغم ذلك. كما إن مفهوم مرونة الإحلال يوضح جيدًا ليس فقط ما تم إنجازه بل أيضًا ما كان يمكن تحقيقه فى هذا الحقل فى ظل الظروف المعطاة[٦].

إن المؤرخ، الذى كانت قد أعجبته ملاحظاته حول حوادث مشابهة فى الماضى، ربما يتوقع أن فالراس كان سيضيع فرصته، أى إن عمله، بعد أن بات الزمن قادرًا على فهمه أخيرًا، كان سيُرمى فى عالم النسيان الذى ترقد فيه الأعمال التى، إذ لم تُقدَر حق قدرها فى زمانها ذاته، قد جَرتْ إدانتها حينما جاء زمنها الحقيقى وذلك على أساس نواقص جهازها التقنية. بيد أن الأمر ليس كذلك، على أى حال. فالعمل حول سلوك المستهلك وحول الإنتاج، الذى يمكن موائمته مع نظام فالراس والذى قام باريتو بموائمته جزئيًا، قد قدّمَ نظامًا فالراسيًا محدثًا، وليس منع فالراس من احتلال موقعه الحقيقى. وقد امتدت هذه العملية من عام ١٩٢٤، حينما جعل عمل البروفيسور بولى Bowley: Mathematical Groundwork of Economics نظام فالراس حول التوازن فى متناول العالم- عاملاً على تحديثه من نواحٍ عدة بالفعل- إلى عام ١٩٣٩ حينما أكمل هذه المهمة عملُ البروفيسور هيكس: Value and Capital أو جزءاه الأولان[٧]. وقد نجح هذا الكتاب بشكل

=العكس، فكلاهما يوضحان جيدًا أنواع الأصالة التى كانت ممكنة فى حقل سلوك المستهلك فى الوقت الذى كتبا فيه: إذ قدّمَ كلا العملان أشياء جديدة ولكنها جديدة كجدة المحرك الأوتوماتيكى وليس محرك Otto { * نسبة إلى Nicolaus August Otto 1832-1931}.

(٦) للإطلاع على استعراض عام لطبيعة واستعمالات مفاهيم المرونة الكلية والجزئية للإحلال، انظر، مرة أخرى: Allen. Mathematical Analysis, pp. 341-5, 372, 504 and 512. فالمفهوم، الذى جرى إدخاله أولاً بشكله الأبسط من قبل هيكس (Theory of Wages, 1932) وجوان روبنسون (Economics of Imperfect Competition, 1933) قد وُضع حالاً فى استعمالات جيدة من هذين الكاتبين عند صياغة الفرضيات التى تكتسب بذلك بساطة مريحة (انظر أيضًا، مثلاً: J. R. Hicks, 'Distribution and Economic Progress: A Revised Version.' Review of Economic Studies, October 1936). ولذلك، ولفترة من الزمن، أصبح المفهوم شعبيًا عن حق، ولكن هذه الشعبية ضعفت حالاً لأن المفهوم لا يعود بسيطًا هكذا بمجرد أن تكون هناك أكثر من سلعتين أو 'عاملين' ولأنه يسرى بصعوبة حينما يُطبق على المعطيات الإحصائية. وأنا أشعر بالأسف لعدم قدرتى على عرض نتائج الأدب الواسع التى قاد إليها هذا المفهوم. ومع ذلك، انظر المناقشات فى: Review of Economic Studies, February 1934 and February 1936. والمثال الآخر على هذا النوع من الأداة هو مقياس أ. ب. ليرنر A. B. Lerner للقوة الاحتكارية ('The Concept of Monopoly and the Measurement of Monopoly Power,' Review of Economic Studies, June 1934).

(٧) وحتى فى هذين الجزأين، قام هيكس أكثر بكثير من تحديث فالراس. وإلى الحد الذى يصل إليه التحديث، فإنه قد قام بتحديث مارشال أيضًا. وأنا لا أقصد الإيحاء بأن 'التحديث' modernization يصف هذين الجزأين بصورة وافية. ومن الناحية الأخرى، فإن معالجة هيكس موجزة جدا بحيث لا=

خاص إلى حد ما فى كشف مشاكل معينة لدى فالراس لم يكن يعيها حتى فالراس نفسه. وبتأثيره جزئيًا، وبمعزل عنه فى جزء آخر، فقد تدفق فيض غنى من المساهمات سأذكر منه 'بالأسماء فقط' أعمال لانجه Lange، ومتزلر Metzler، وموساك Mosak، وساملسون Samuelson – الذى لا نذكره فى الآخر إلاّ وفقًا للترتيب الأبجدى. يتمحور كثير من هذا العمل أو معظمه حول قضايا التحديد determinateness وحول شروط الاستقرار stability وبالتالى فهو يشكل الجزء الأعظم من عمل وقتنا الحاضر فى حقل النظرية الأساسية أو حتى Grundlagenforschung.

٢- نظرية المنشأة الفردية والمنافسة الاحتكارية

وعلى أى حال، فما يحتل نفس القدر من الأهمية، وأهمية أكثر بكثير من ناحية التطبيق المباشر على القضايا العملية وبالتالى بالنسبة للمهنة الاقتصادية ككل، هو تطورٌ آخر ينبع من مارشال موضوعيًا- نظرية المنشأة الفردية، وبالارتباط معها، نظرية المنافسة الاحتكارية أو المنافسة غير التامة(٨). يعرف الجميع أن هذه الذراع الجديدة من الماكنة التحليلية للاقتصادى كانت قد أضيفت بأشكال مختلفة من قبل كُتّاب إنجليز وأمريكان عملوا بشكل مستقل أحدهما عن الآخر- وهذا برهان مثير على الحاجة الفكرية، الأكثر حتى من الحاجة العملية،

=يستطيع تحديث فالراس ومارشال بصورة كاملة؛ ومن الأجدر أن يقال إنه قدّم مادة جوهرية لعملية التحديث.

(٨) فى هذه الحالة، حتى أكثر مما فى الحالات الأخرى، أتلهف لتجريد تشديدى على جذرٍ تاريخى معين من أى إيحاءٍ بالازدراء. فهذا التشديد يبدو ملحًا بسبب مجموعتين من الوقائع. أولاً، لقد تم اتهام مارشال أحيانًا، بسبب كثرة استعماله مفهوم الصناعة الفردية (الصغيرة) الذى تشير إليه معظم أشكاله البيانية بشكل خاص، بإهمال اقتصاد المنشأة الفردية. ولكن كما أوضحنا سابقا، ومثلما يمكن أن يثبته تحليل محاججته (وتحليل مفاهيم معينة كالسوق الخاصة بمنشأة معينة أو الوفورات الخارجية)، فإن مارشال، على العكس، كان قد أهتم على نحو غير عادى تمامًا بمشاكل المنشأة الفردية وقدّم تلميحات كانت تتطلب التطوير حقًا، ولكنها، لهذا السبب بالضبط، تجبرنا على أن ننظر إلى العمل اللاحق، وبخاصة عمل المارشاليين، كعمل متفرع من عمله. ثانيًا، إن مفاهيم مارشال ومعالجته للصناعة الفردية وتزايد الغلة تشجع على النقد: فنواقصها كثيرة؛ وهى تنطق بصوت مؤكد مفاده أن المهمة البناءة للناقد ستكون فى محلها بالسبة لمارشال.

لهذا النوع من النظرية، وهو مثال يوضح، بصورة لا تقل إثارةً، كيف إن منطق الوضع العلمي يمكن أن يقود عقولاً مختلفة نحو خطوط متماثلة من التقدم[٩]. ففي الولايات المتحدة عام ١٩٣٣، برز في ذهن البروفيسور إي. ه. تشامبرلن E. H. Chamberlin العمل: The Theory of Monopolistic Competition دون استئذان وهو مجهزٌ تجهيزًا كاملاً[١٠]. وحقق هذا العمل نجاحًا مماثلاً يعود إلى قوة وألمعية عرض هذا المؤلف بقدر ما يعود إلى نضوج الوضع العلمي. وقد طالبَ هذا العمل بإعادة بناء كل نظرية القيمة عن طريق التأليف بين، أو دمج، نظريات الاحتكار

---

(٩) إن هذا، زائدًا حقيقة أننا يجب هنا أن نعمل ضمن حركة واسعة يشارك فيها كثيرون رغم أن قلة منهم فقط تصنع الأعمال الحاسمة التي يسجلها التاريخ، يبرز بشكل أكثر وضوحًا إذا أخذنا بالاعتبار أيضًا الأدب المرتبط به والخاص بأنماط احتكار القلة. ويمكننا أن نلاحظ حركة مماثلة في دول الشمال (انظر بشكل خاص: F. Zeuthen, Mellem monopol og konkurence, Nationalokonomisk Tidsskrift, 1929, and Problems of Monopoly and Economic Welfare, 1930) وفي ألمانيا (انظر: von Stackelberg, Marktform und Gleichgewiicht, 1934 الذي لاحظ وناقش معظم المساهمات الألمانية، إضافة إلى المساهمات غير الألمانية).

(١٠) كان الفصل الثامن (حول التوزيع)، الذي وردتْ محتوياته أولاً في مقالة قُدمت إلى الجمعية الاقتصادية الأمريكية (في اجتماع فيلادلفيا ١٩٣٣) ونشر بعدئذ in extenso {بشكل موسع } في: in Explorations in Economics (على شرف ف. دبليو. تاوسك F. Taussig ١٩٣٦)، قد أضيف إلى الطبعة الثانية من الكتاب (١٩٣٧). والفصل السابع- وهو الفصل الثاني بشأن تكاليف البيع- كان قد حُذف من رسالة الدكتوراه التي سلّمت إلى جامعة هارفارد الأول من نيسان ١٩٢٧ التزامًا بالفترة المحددة لتقديمها، مع إنه كان قد اكتمل حينذاك. لا تختلف الأطروحة، من حيث الأساسيات، عن الطبعة الأولى من الكتاب، ونظرًا إلى إنها كانت في طور التنقيح النهائي منذ عدة شهور سابقة، فهي لا تدين بأي شيء إلى مقالة سرافا Sraffa (" The Laws of Returns under Competitive Conditions") التي ظهرت في: Economic Journal, December 1926. وكان المؤلف قد قدّم الموضوع لرسالة الدكتوراه في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٢١ حينما كان طالبًا في جامعة ميشيغان (من مراسلات المؤلف). ورغم التأثيرات غير المحسوسة التي قد تكون وردت من التعليم المارشالي المبكر، فنحن إزاء مثال مثير من الأصالة الذاتية والموضوعية- أصالة من النوع النظري البحت الذي لا يدين بشيء إلى "جمع الأدلة الوقائعية المباشرة"، مع أنَّ توافر "مبدأ مرشد" كان سيخلق بالتأكيد نظرية ما من شأنها أن تلائم الوقائع بصورة أفضل مما فهمَها تشامبرلن على إنها نظرية المنافسة القائمة في ذلك الوقت (مراسلات المؤلف). وفي هذه الحالة، يبدو أن من الملائم أن نهجر مبدأ الإيجاز الذي يحكم عرضنا، وبخاصة في هذا الجزء، ليس فقط بسبب أهمية الكتاب - الذي يأتي بعد كتاب كينز: General Theory من حيث الأهمية وبمستوى أهمية كتاب هيكس: Value and Capital ومساهمة هايك Hayek- الذي ينبغي بالتأكيد اعتباره كأحد الكتب الأكثر نجاحًا في الاقتصاد النظري التي قدمتها الفترة منذ عام ١٩١٨، ولكن أيضًا لأن مؤلفه، مثل معظم الكتاب الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب، ليس بعيدًا عن متناول الاتصال الشخصي. وإن الاتصال الشخصي، ولو كطريقة واحدة من بين طرق عدة لدرس أشكال التفكير البشري وبخاصة الشكل الذي يظهر به العمل الأصيل ويُحدث أثره، تمثل طريقة مهمة ومفيدة بشكل خاص في توفير اختبار بالنسبة للآخرين.ثمة ثلاثة عناصر واضحة بشكل خاص من الإنجاز العلمي في هذه الحالة: نضوج الوضع العلمي؛ القدرة على فهم فكرة مهمة بقوة وحماس؛ القدرة على البقاء معها وإبعاد النفس عن المؤثرات المزعجة التي تأتي من أفكار أو جوانب علمية أخرى.

والمنافسة، المنفصلة عن بعضها لحد الآن. كما أنه لم يكتفِ بذلك. فقد طالبَ أيضًا ب Weltansschauung {نظرة فردية} اقتصادية تتيح، من زاويتها، ظهور كل المشاكل الاقتصادية عمليًا فى ضوء جديد. ورغم ذلك، فإن المساهمات الأصيلة الأهم فى هذا العمل- التى ترد بشكل رئيسى فى الفصول ٤-٧ المتعلقة بتنويع المنتوج وتكاليف البيع- لم تقابل سوى باعتراض محدود جدا من حيث الجوهر، إنْ كان هناك أى شيء منه حقًا. ولكن إن أدبًا شاملاً يدور حول توسيع وتطبيق هذه المساهمات قد جاء فى أعقابها مباشرة.

وفى إنجلترا، فإن عمل السيدة جوان روبنسون: Joan Robinson, Economics of Imperfect Competition الذى ظهر عام ١٩٣٣ أيضًا، قد اصطدم بمهنة أقل استعدادًا، وصادفَ، لهذا السبب وأسباب أخرى، نجاحًا أقل إثارةً. فكما نعلم، كان بيرو سرافا Piero Sraffa قد رفض عام ١٩٢٦ الفكرة القائلة إن اللجوء لنظرية الاحتكار كان لعلاج صعوبات التوازن التى ظهرتْ بالارتباط مع بمفهوم تزايد الغلة. وحينما فعلَ هذا، فإنه ذهبَ إلى القول إن الظروف الفعلية فى الصناعة تقع عمومًا بالمنطقة الوسطى بين الاحتكار والمنافسة، وإنه ما دامت النظرية التنافسية هى التى كانت تسود الحقل، فكان من الضرورى إذن 'الانعطاف نحو الاحتكار'. وإذ وجدتْ الاحتكار ينزاح هكذا عن 'حظيرته غير المريحة' (روبنسون، المصدر السابق، ص ٤)، التى كان يوجد فيها منعزلاً عن الكيان الرئيسى للتحليل الاقتصادى، فقد اقترحتْ السيدة روبنسون 'إعادة بناء نظرية القيمة بترك الاحتكار 'يبتلع التحليل التنافسى' swallow up the competitive analysis- حيث تشكل كل منشأة محتكرًا فرديًا، أى بائع منفرد لمنتوجها الخاص بها، وأن المنافسة تأتى بالتدريج إلى أن نصل إلى الحالة القصوى حيث يوجد عدد كبير من أمثال هؤلاء البائعين المنفردين الذين يبيعون، فى سوق تامة منتجات يمكن استبدالها بغيرها بصورة تامة، وحيث يصبح الطلب على منتوج كل واحد منهم مرنًا مرونة تامة، وهى الحالة التى توصف عادةً كمنافسة تامة(المصدر السابق، ص ٥) [11]. تنبغى ملاحظة أن هذا المفهوم للاحتكار ليس هو المفهوم التقليدى.

---

(١١) فى: التمهيد والمقدمة لكتابها، لم تعبّر السيدة روبنسون عن امتنانها إلى مارشال وبيجو فقط بل أيضًا أقرت بالفضل الكبير لسرافا مما يجعل من الضرورى الرجوع إلى مقالاته - كل من مساهمته الإنجليزية والإيطالية المذكورة فى الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم ٨د، أعلاه -فى كل القضايا التى تتعلق بنواياها التحليلية الأساسية. ومما يجعل هذا أكثر صعوبة حقيقة أن سرافا (انظر الجملة=

وفي الواقع، فإن المفهوم التقليدى لا يمكن تعريفه بصورة مرضية إلاّ بواسطة المعيار الذى مفاده إن المفهوم يسمح بتطبيق نظرية كورنو-مارشال للاحتكار Cournot-Marshall theory of monopoly. ولكن هذه النظرية بدورها تفترض مسبقًا وجود منحنى طلب معطى بصورة مستقلة ومحصَّن ضد تأثيرات المنشآت الأخرى على سلوك المنشأة المعنية. وعليه، فإن النظرية التقليدية غير قادرة بحكم تكوينها على 'ابتلاع' sallow up أى حالات يتعذر فيها إهمال هذه التأثيرات وبالتالى فإن المفهوم التقليدى للاحتكار يصبح غير قابل للتطبيق.

=التالية فى المتن) لم يستعمل كلمة: احتكار بمعناها لدى روبنسون ولكن بالمعنى العادى. بيد أن روبنسون أقرت أيضًا بفضل أو بنوع من الشراكة الروحية لعدد من الزملاء الاقتصاديين الآخرين ممن ينبغى أن نذكر ثلاثة منهم بشكل خاص. فهناك هارود Harrod الذى ينبغى تقدير مساهمته فى تحليل الأنماط التنافسية غير البحتة أو غير التامة على نحو أرفع مما تشير إليه مقالاته بحد ذاتها (بما فيها: 'Doctrines of Imperfect Competition,' Quarterly Journal of Economics, May 1934 ; Imperfect Competition and the Trade Cycle,' Review of Economic Statistics, May 1936 ; and 'Price and Cost in Enterpreneurs' Policy,' Oxford Economic Papers, May 1939) وبخاصة عند أخذ تواريخها بنظر الاعتبار. وكان هناك شوف Shove وكان Kahn اللذان قد يدين اسماهما، فى وقت ما من المستقبل، بالجزء الأعظم من الاعتراف بهما إلى ثناء السيدة روبنسون عليهما بصورة سخية. وهذا الثناء فى محله تمامًا (كما هو شأن ثناء كينز على كان Kahn، انظر الفصل الخامس، أدناه). فكلاهما عالم من نوع معين تقدمه جامعة كامبريدج بصورة جاهزة أكثر مما تفعل مراكز الاقتصاد العلمى الأخرى أو بالأحرى مراكز العلم عمومًا. وقد طرحا أفكارهما فى بركة عامة.وعند طريق الاقتراحات الناقدة والبناءة، فأنهما ساعدا أفكار الكتاب الآخرين على الظهور بشكل واضح. وكان لهما تأثير مجهول الاسم- تأثيرهما كقادة -يتجاوز كثيرًا أى فضل يمكن أن يُنسب إليهما بشكل محدد بفضل أعمالهما.وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة شددت عليها السيدة روبنسون كثيرًا فى تمهيدها، وفى كل كتابها حقا: "منحنى الإيراد الحدى".فهى ترجع الفضل، فى هذا الشيء وفى تسميته، إلى العديد من معاصريها،وبخاصة السيد هارود والأستاذين ينتيمة Yntema وفاينر Viner. ومن الطبيعى تمامًا أن استعمال هذه الأداة الملائمة كان قد فرض نفسه فى ذلك الوقت على كثيرين (بمن فيهم تشامبرلن)، وبخاصة على منْ تصارع سابقا مع منحنيات مارشال الكلية الأقل إحكامًا.ومع ذلك، فلا ينبغى أن ننسى إن الأداة كانت قد أستعملت، أولاً، من قبل كورنو Cournot وأن أيًا من كتاب العشرينيات والثلاثينيات لا يستطيع ادعاء أى حق موضوعى فيها.

الفصل الثالث
علم الاقتصاد فى الأقطار 'الشمولية'[(١٢)]

١- ألمانيا
٢- إيطاليا
٣- روسيا

ليس من داع لتفسير ما يبدو لبعض القراء كإهمال غير مبرر للآداب الاقتصادية 'الشمولية' totalitarian economic literatures. ومع ذلك، فأننى أحب أن أشير إلى أن مثل هذا الإهمال لا شأن له بالتحامل السياسى. فليست لدى أى نية لإهمال أى عمل تحليلى تم إنجازه أو يجرى إنجازه فى الأقطار 'الشمولية'، وأن مجرد حقيقة إن مثل هذا العمل يُقدَّم فى إطار الفلسفة الشمولية أو ينوى حتى خدمتها وتحقيقها لا تشكل سببًا لإهمال هذا العمل مثلما لا يشكل نفورى الشخصى القوى من المذهب النفعى utilititarianism سببًا لإهمال عمل بنثام التحليلى. ومع ذلك، فإننا نستبعد الفلسفات الشمولية المختلفة نفسها- كما هو شأن الفلسفة النفعية كفلسفة- ليس لأنها 'شمولية' بل لأنها 'فلسفات'، أى لأنها تأملات speculations خارج نطاق العلم التجريبى. وفى هذا فإننا لا نفعل سوى تطبيق مبدأ معين أخذنا به منذ البدء وجرت مناقشته فى الجزء الأول حينما طرحنا التمييز بين مسألة الاقتصاد التحليلى والاقتصاد السياسى وذلك لتجسيد هذا المبدأ أساسًا. ونظرًا لتباين هذا الرأى تبعًا لمعتقدات المرء النهائية، فإننا ندعو القارئ لتنشيط ذاكرته بشأن ما قيل آنفًا.

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ لا يفسر كلياَ أن الأدب الاقتصادى المقدَّم فى الأقطار الشمولية لا يبرز كثيرًا فى الموجز الذى سيلى. فهذا الأمر يعود إلى سببين آخرين. أولاً، إن جزءا من المساهمات الأهم كعمل ستاكلبيرغ Stackelberg أو جزء من عمل فيكيو Vecchio حول النقود سبق أن جرت الإشارة إليها فى الجزء

(١٢) [هذه هو الفصل الوحيد المكتوب للجزء الخامس، الذى لم يُذكَر نطاق موضوعه فى محاضرات المكسيك (الفصل الأول، القسم الثانى، أعلاه).]

الرابع حيث تمت متابعة تاريخ عدد من الموضوعات لغاية الوقت الحاضر؛ ثانيًا، إن المادة من هذا النوع والتى تتعلق بتاريخ التحليل الاقتصادى لم تكن وفيرة فى الأقطار الشمولية. وفيما عدا ذلك، فإن الأعمال المقدّمة فى الأقطار الشمولية الرئيسية الثلاثة، إيطاليا وألمانيا وروسيا[١٣]، هى أعمال مختلفة جدا بحيث يتعذر إخضاعها لتعميم واحد.

١- ألمانيا

فى ألمانيا، كانت طرق التعليم والبحث قد تحسنت بسرعة فى فترة جمهورية الوايمار Weimar Republic ١٨٣٢-١٩١٨. فالعمل التحليلى والعمل المتعلق بالمشاكل الجارية(من النوع الذى ترعاه جمعية السياسة الاجتماعية Verein fur Sozialpolitik) قد مضى كما كان جاريًا فى السابق؛ وكما لوحظ فى الجزء الرابع، الفصل الرابع، فقد فقدَ هذان النوعان من العمل ميلهما المنهجى المعادى للنظرية، كما ازداد الاهتمام 'بالنظرية' والتمكن بها معًا بحيث بات الاستعمال الواسع لبحث كاسل[١٤] أمرًا هامًا كنتيجة وسبب وعرض على حد سواء؛ وعلاوة

(١٣) لم تكن اليابان وأسبانيا بلدين 'شموليين' بأى مفهوم ذى معنى لهذا المصطلح. ولكن بالنسبة لليابان، فلابد من ملاحظة أن انقطاع الاتصالات أثناء الحرب وعدم معرفتى باللغة اليابانية قد خلقت فجوة تعذر على سدها ضمن الوقت المتاح لى. وكل ما تمكننى علاقاتى السابقة للحرب من قوله هو إن أهمية هذه الفجوة ليست ضئيلة بالتأكيد وأنها يمكن أن تكون كبيرة. [بعد سنتين من وفاة ج. شومبيتر، نشر طلبته اليابانيون السابقون ترجمة، أو حضّروا لترجمة، كل كتب ج. شومبيتر ومقالاته الطويلة. وهذا يتضمن أعماله المبكرة باللغة الألمانية وهذا الكتاب: تاريخ.أما عمليه: Das Wesen und der Hauptinhalt ...(1908) and Theorie der Wirtschaftlichen Entwicklung (1912))، فقد جرت ترجمتهما عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧.

(١٤) سبق غير مرة أن جرت الإشارة إلى غوستاف كاسلGustav Cassel. ومع ذلك، فمن الملائم أن نستعيد، فى هذا المكان، مراحل مسار هذا القائد العالمى الأكثر تأثيرًا لعلم الاقتصاد فى عشرينيات القرن العشرين- لأن كاسل كان كذلك مهما قال عنه نقاده (بمن فيهم أنا شخصيًا). نتذكر، أولاً، أول ثلاث قطع من العمل كان كاسل قد أثبت نفسه بها (موجزه حول نظرية معينة للأسعار، المنشور فى مجلة Zeitschrift fur die gesamte Staatswissenschaft, 1899؛ والمقالة، التى لم تذكر لحد الآن بعد، حول أسباب التغييرات فى المستوى العام للأسعار: 'Orsakerma, till forandringar I den allmanna prisnivan,' Ekonomisk Tidskrift, 1905؛ وعمله: The Nature and Necessity of Interest, 1903). وجزئيًا، بفضل ما كان لكاسل من ميزة 'كمحايد'، فإنه حصد سمعة عالمية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى- وذلك أساسًا كخبير مثابر فى النقود والعلاقات الدولية وكمشارك فى=

على ذلك، فقد كانت هناك الرسائل الأصلية لمعلمين مثل فون غوتل von Gottl، ولايفمان Leifmann، واوبهايمر Oppenheimer، وشبان Spann، التى لا ينكر حتى أقسى منتقديها فضلها فى تشجيع أفكار كثيرة؛ كما كانت هناك أعمال ديل Diehl، ويوكن Eucken، وآخرين، وقبل الجميع، أعمال شبيثوف Spiethoff وسومبارت Sombart التى هى أقرب إلى الفهم الإنجلو-أمريكى (وإلى فهمى الشخصى). ورغم أن مجموعة فينا، بقيادة البروفيسور ل. فون مايسس L. von Mises، حافظت على كيان حيوى إلى أن، بالنسبة لذلك الوقت فى جميع الأحوال، تلاشت فى ثلاثينيات القرن العشرين، بيد أن هذه المجموعة قد دخلت فى علاقات أوثق من السابق مع بقية الاقتصاديين الألمان وأصبحت بهذا الشكل فى وضع تستطيع فيه أن تفرض مذاهبها الخاصة بها.

ثمة اتجاهان نحو الأمركة Americanization يتعذر إهمالها فى هذا الموجز. الأول هو التقدم المثابر نحو التخصص. فمع إن المقررات الشاملة حول الاقتصاد العام، والسياسة الاقتصادية (والاجتماعية)، والمالية العامة، قد حافظت على مواقعها المهيمنة، بيد أن المجموعات المتخصصة بدأت باكتساب وجود محدد أكثر فأكثر؛ وصار من الممكن بعد عام ١٩١٨، وبمعنى أهم من السابق، التحدث عن اقتصاديين زراعيين، اقتصاديى عمل أو اقتصاديين صناعيين. وقد توسعت مرة أخرى معاهد البحث كالمعهد الوطنى للبحوث الاقتصادية أو مكتب الاقتصاد الزراعى وذلك فى إطار وخارج إطار الأقسام الحكومية المعنية بالمشاكل الاقتصادية. ويكفى أن نذكر معهد Institute fur Weltwirtschaft فى جامعة كيل، الذى أسّسه أحد أكفأ مَنْ نظموا البحث منذ إيما وقت مضى: البروفيسور ببرنارد هارمس Bernard Harms، ومعهد Institute fur Konjunkurforschung الذى أسسّه منظِّم كفء بصورة مماثلة: البروفيسور ارنست فاغمان Ernst Wagemann، فى

=المؤتمرات الدولية حول هذه الموضوعات (وكمثال، لا أشير سوى إلى عمله: Money and Foreign Exchange after 1914, 1922، وأن أسوأ ما يمكن أن يفعله الخبراء النقديون فى وقتنا الحاضر هو عدم درس هذا الكتاب). أخيرًا، فقد حقق كاسل نجاحًا كبيرًا، على الأقل خارج نطاق الاشتراكية الأصولية، عبر عمله: Theoretische Sozialokonomie الذى نشره بالألمانية (١٩١٨) مستفيدًا من المصادفة أو، بخلاف ذلك، من بصيرة نفاذة. لقد كتبت بنفسى استعراضًا للطبعة الرابعة (١٩٢٧) من هذا العمل، لم يكن فى صالحه، كما هو شأن استعراض فيكسل الملحق بالطبعة الإنجليزية من المجلد الأول من عمله الأخير: Lectures. ولا أظن أننا، فيكسل أو أنا، كنا قد قلنا شيئًا ينبغى سحبه. ولكننا أهملنا شيئًا ما، أى أن الكتاب كان يمثل بالضبط ما كان يحتاجه الاقتصاديون الألمان.

برلين[١٥]– حيث أضاف كلا المصدران مجلات اقتصادية جديدة إلى المجلات القائمة. ثمة نقطة واحدة فقط فى هذه اللوحة ينبغى، من زاوية هذا الكتاب، تسجيلها بالنسبة لما حدثَ من تقدم كبير وعن تقدم موعود أكثر. فحينما استقرت جمهورية الوايمار، فإن حكومات الولايات الأعضاء– لم تكن هناك جامعات فيدرالية أو خاصة بل جامعات للولايات الأعضاء فقط state universities – قد استجابت بصورة متزايدة لطلب الأحزاب السياسية، وبخاصة الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الوسط، بأن التعيين فى كراسى الاقتصاد المهنية يجب أن يأخذ بالاعتبار الميول السياسية للمرشحين. والحجة، التى نوقشت بصراحة كاملة، هى كما يلى: إن الاقتصاد، بعكس علم الطبيعة وعلى غرار الفلسفة، هو Weltansschauungswissenschaft، أى 'علم' يُعنى بالبحث والتعليم، تدخل فيه بالضرورة المعتقدات والولاءات النهائية للباحث أو المعلم. لقد تجسدت هذه المعتقدات والولاءات النهائية فى الحزب الاشتراكى وحزب الوسط (الكاثوليكى) وفى تجمع لبعض الأحزاب الأخرى التى عُرفت، وفقًا لنقيضها، بأنها أحزاب غير اشتراكية أو أحزاب كاثوليكية؛ ومن هنا، فإن مناصب الأستاذية يجب أن توزيعها بالتساوى قدر الإمكان بين أعضاء هذه المجموعات السياسية الثلاث، مع أن أحدًا بالتأكيد لم يقل إن هذا الأمر ينبغى أن يتحقق بغض النظر عن مؤهلات المرشحين. وليس من داعٍ لمناقشة هذا الأمر مرة أخرى. إن الاتجاهات التى تعكسها نظرية Weltansschauungswissenschaft يمكن الشعور بها، بصراحة أقل، فى ظل جميع الظروف وفى كل الأقطار. بيد أنها لم تهيمن كليًا فى أى مكان – إلاّ فى روسيا الحديثة. أما فى جمهورية الوايمار، فقد عملت مقاومة الكليات ومقاومة الأعضاء المتنفذين فى الجهاز البيروقراطى على إبقاء هذه النظرية ضمن حدود ضيقة نسبيًا.

---

(١٥) لقد انطلق المعهد الأخير من منحنيات بارومتر هارفارد بصورة صريحة، مع إن عمله، الإحصائى أساسًا، قد توسع حالاً ليتجاوز ما تفترضه هذه المنحنيات– شأنه فى ذلك شأن عمل جمعية هارفارد الاقتصادية إلي حد بعيد. وربما شكّل هذا المعهد التأثير الأهم الوحيد فى نشر معرفة طرق الإحصاء الحديثة (كما فهمت حينذاك). وهكذا، فإن عمله يحتل أهمية تاريخية. وهو يرد بشكل رئيسى فى ملاحق مجلة المعهد، the Vierteljahrshefte zur Konjunkturforschung؛ انظر، مثلاً، الملاحق رقم (٤) حول The Analysis of Economic Curves (H. Hennig)، والملاحق رقم (١٦) و(١١) حول Seasonal Variations (O. Donner) والملاحق رقم (٩) حول Trend (P. Lorenz) والملاحق رقم (١٢) حول Russian Contributions (A. L. Wainstien. S. A. Perwuschin. M. W. Ignatieff). وكان هناك تعاون وثيق مع مكتب الإحصاء الفيدرالى الذى نشر سلسلة من الدراسات التاريخية، إضافة إلى منشوراته الجارية.

وفى ظل هذه الظروف، فإن ظهور الاشتراكية القومية National Socialism لم يشكل تغييرًا كبيرًا بشكل تام ولم يسّبب كل الدمار الذى يمكن أن يتصوره المراقب الأجنبى. فالنظام الاشتراكى القومى لم يتحمل ليس فقط انتقاد سياساته بل أيضًا ظهور أى نقص فى التعاطف مع فلسفة الحزب. إذ إنه شجعَ أعضاء الحزب واحتقر اليهود. ومع إن هذا النظام لم يشدد على مذاهب الفكر المقبولة لديه، فإنه رحب بها. وفى الحالات الفردية، فإن الحزب أو المجموعات داخل الحزب أو حتى ذوو النفوذ authorities ذهبوا أبعد كثيرًا مما يفترضه كل هذا. وإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بالاعتبار الآثار المزعجة للظروف العامة على البحث والدراسة، والتى سادت حينذاك. ورغم ذلك، فقد تواصل معظم العمل المهنى ولو بدرجة أقل مما هو الحال فى حقل العلوم الطبيعية. وبشكل خاص، فلم يكن من شأنِ أحد أن يتعرض لمشاكل كنتيجة لتطوير أدوات نظرية أو إحصائية جديدة. فعملٌ كعمل كينز: General Theory، كان يمكن أن يظهر دون أن يضايقه أحد- وقد حدث هذا بالفعل[١٦]. ولا ينبغى أن ننسى أن العقيدة الاشتراكية القومية لم تكن عقيدة اقتصادية بشكل رئيسى أو أساسى وبالتالى فهى تتمشى ليس فقط مع كل أنواع الاقتصاد التقنى بل أيضًا مع الدفاع عن سياسات تتباين تباينًا واسعًا.

٢- إيطاليا

ونجد فى إيطاليا وضعًا مماثلاً، إلاّ أنه أكثر وضوحًا. فالنظام الفاشى كان يستاء من انتقاد سياساته بقدر الاستياء فى ألمانيا أو حتى أكثر تظرًا إلى أن سياساته المختلفة كانت أكثر ارتباطًا بالقائد شخصيًا[١٧]. كما شدّدَ هذا النظام أما على تعاطف موقف الاقتصاديين، أو على حيادهم على الأقل- وقد يمكن التعبير

(١٦) انظر: Carl Fohl, Geldschopfung und Wirtschaftskreislauf (1937). ويخبرنا هذا الكاتب فى المقدمة أن مخطوطته قد اكتملت فى كانون أول ١٩٣٥. والأمر المهم هو التشابه الكبير، ولو غير الكامل، بين محاججته ومحاججته كينز (انظر الفصل الخامس، أدناه).

(١٧) فقد ترك هتلر السياسات المختلفة، وبخاصة الاقتصادية منها، لنوابه الذين بقوا فى مواقع القيادة لمراحل طويلة نسبيًا وسمح لهم بنيل الشهرة وبتطوير سياسات خاصة بهم. بينما لم يسمح موسولينى بذلك. وعليه، فإن السياسات الاقتصادية للفاشية، وحتى فى التفاصيل، كانت تميل إلى أن تصبح، فى أعين الجمهور، سياسات شخصية خاصة به.

عن الوضع بأفضل صورة بالقول إن ما شدّدت عليه الحكومة هو ضرورة أن لا يكون هناك عداء فعال للمبادئ الفاشية. لقد اضطرَّ للانعزال بعض الكتّاب القياديين- مثل ريسى Ricci وبريسيانى-تورنى Bresciani-Turrroni - ولكن لم يتم التعرض بمعظمهم بصورة خطيرة. أما العمل العلمى البحث، فلم يتم التعرض له قط[١٨]. وفى ظل هذه الظروف، فقد واصلَ الاقتصاد العلمى تحركه عند المستوى العالى الذى رأيناه فى الجزء الرابع، فى إطار مدرسة باريتو وخارجها على حد سواء، ولغاية الحرب. ولم يكن هناك أى تغيير باستثناء آثار الحرب، كما لم تكن ثمة آثار بعد سقوط النظام.

٣- روسيا

ولكن حالة علم الاقتصاد الروسى[١٩] فى المرحلة الستالينية تختلف عن حالتى ألمانيا وإيطاليا ليس فقط من حيث الدرجة بل من حيث النوع أيضًا. وهذا الأمر لم يكن كذلك بصورة تامة فى العقد السابق لتلك الفترة- أى بين عامى ١٩١٧ و١٩٢٧ تقريبًا. فخصوم النظام السوفيتى، وحتى المحايدون، قد جرت

(١٨) من المهم التشديد على أنه حتى فى البحوث التى كانت تتعاطف بشكل علنى مع cita corporativa (المدينة التعاونية)، فإن الأجزاء التحليلية من هذه البحوث لم تختلف عن المذهب الاقتصادى المقبول بصورة عامة وكان يمكن أن يكتبها أعداء للفاشية أيضًا. وكمثال، أشيرُ إلى عمل البروفيسور لوغى أموروسو Luigi Amoroso: Principii di economica corporativa (1938). يُعنى الجزءان الأولان من هذا العمل بنظريات النقود والتوازن على التوالى وهما يخلوان من أى مضامين سياسية، فاشية أو غيرها. إلاّ أن الجزء الثالث يطوّر ما يمكن تسميتها الفلسفة الاقتصادية للفاشية - التى من شأن كثير منها، كما صاغه أموروسو، أن ينل استحسان الاقتصادى الأمريكى النمطى modal. وكمثال آخر، أشيرُ إلى مقرر معين، من محاضرات حول السياسة الاقتصادية أو الاقتصاد السياسى، لم يلازم البرج العاجى لما نسميه نحن هنا 'العمل العلمى البحث'، ولكنه، مع ذلك، لا ينطوى على قيود كثيرة: أنه عمل البروفيسور جيوفانى ديماريا Giovanni Demaria: La politica economica aei grandi sistermi coercitivi (1937).

(١٩) أكرر: أننى لا أعرف الروسية وأن الملاحظات التالية تستند على ما يلى: (أ) أعمال روسية كتلك التى تتوافر بلغات أعرفها كالإنجليزية والألمانية؛ (ب) محادثة مع زملاء يعرفون الروسية، ولكن لا ينبغى اعتبارهم مسؤولين عن الانطباع الذى أخذت من تلك المحادثة؛ (ج) أدب ثانوى ذو قيمة متفاوتة ويحمل معظمه، وإنْ ليس كله، ميلاً معاديًا للبلشفية. وأشيرُ فقط إلى العمل الذى وجدته أكثر فائدة، وأكثر دقة من غيره وذلك بقدر قدرتى على الحكم: A. Zauberman. 'Economic Thought in the Soviet Union,' Review of Economic Studies(vol. xvi (1), 1948-49 and vol. xvi (2) and (3), 1949-50). [من الواضح أن ج. شومبيتر لم يقرأ سوى المقالة الأولى من مقالات زاوبرمان الثلاث.]

معاملتهم دون رحمة أكثر مما حدث لخصوم نظام الاشتراكية القومية أو النظام الفاشى. فالبحث العلمى نفسه، وليس فقط مناقشة السياسات، قد تم التحكم به regimented بصورة لم تكن مألوفة فى ألمانيا أو إيطاليا، وذلك ليس فقط بسبب طبيعة وطرق الإدارة البلشفية بل أيضًا لسببين آخرين عززا أحدهما الآخر، رغم تناقضهما. فمن ناحية، كانت العقيدة السوفيتية، أيديولوجيًا على الأقل، عقيدة اقتصادية من حيث الجوهر وأن أى انحراف عن الكتب المقدسة، حتى وإنْ كان نظريًا بحتًا، كان يكتسب أهمية يصعب علينا فهمها؛ ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة السوفيتية، طبعًا، استغلت إلى أقصى حد العواطف الساذجة 'للناس الثوريين' الذين تصوروا بالضرورة، بعد بلوغ الألفية السعيدة، أنه لم تعد هناك 'قوانين اقتصادية' وبالتالى فليست ثمة حاجة لأى تحليل اقتصادى قط. وفى هذا الوضع، فقد مالت المناقشة حصرًا نحو الرغبات الآنية للرجال الذين كانوا، أو يُتصَور أنهم كانوا، فى القيادة أو قريبًا منها، وأن حججًا من قبيل أن وجهة نظر معينة كانت 'رجعية' أو 'يسارية' – وفى الواقع، مجرد اشتباه– شرعت بإزاحة وجهات النظر العلمية. ورغم ذلك، فإن التغيير break لم يكن كاملاً. فما سهّل اعتناق الأصولية السوفيتية هو حقيقة أن الماركسية، التى هى العقيدة المفروضة الآن، كانت لها سطوة قوية على الاقتصاديين الروس حتى قبل عام ١٩١٧ وحقيقة أن المبادئ الماركسية تتيح فسحة واسعة للتحليل العلمى ضمن حدودها. ولكن ما دام الأنصار الماركسيون حقًا، كبوخارين، يلعبون بعض الدور، فيمكننا أن نشير، نوعيًا أكثر مما كميًا، إلى أن العمل التحليلى حقًا كان فى انحطاط، ولكن ليس ثمة سبب للشك بوجود عمل علمى حقيقى– كما يشهد على ذلك مجرد وجود معهد ماركس–انجلز. وعلى أى حال، فقد كانت هناك معاهد أخرى: معهد للبحث فى الاقتصاد الزراعى ومعهد آخر للأعمال وبحوث الدورة، على سبيل المثال، تمتعت حينذاك ببعض الحرية ليس فى جميع البيانات فقط ولكن فى تفسيرها أيضًا. وقد قاد عمل كوندراتف Kondratieff، الذى أشرنا إليه من قبل، إلى تشجيع كبير[٢٠]

(٢٠) نُشرت نظرية ن.د. كوندراتف N. D. Kondratieff للدورة الطويلة فى كتب ومجلات كثيرة يتوافر بعضها بالروسية فقط. ثمة ترجمة مختصرة، عن مقالة ألمانية، أنجزها البروفيسور و.ف. ستوبلر=

وشكّلَ، بقدر ما أعلم، ذروة العمل الذى قدمّه عدد كبير من الاقتصاديين المقتدرين (برفوشين Perwuschin، وأبورين Oparin، وسوكلنيكوف Sokolnikoff ، وآخرون)؛ وإن هذا العمل، رغم المضامين المنحوسة لحقيقةَ اختفاء بعض المؤلفين منذ ذلك الحين، يمكن أن يؤخذ كبرهان على أن علم الاقتصاد الجدى كان قد تواصلَ إلى أن فرضتْ نفسها القيود الشديدة للنظام الستالينى. وعندئذ، فإن التغيير break قد حدثَ رغم كل شيء، وأن التعليم، إضافة إلى عمل معهد الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى، تحولا أكثر فأكثر إلى معالجة وصفية للمشاكل العملية التى تواجهها الحكومة السوفيتية وإلى اتهامات متبادلةَ بين العبيد وبصورة متواصلة وذلك خشية على حياتهم[٢١]. نقتصر على تناول نقطتين تَعِدان بأشياء أفضل فى المستقبل. أولاً، لقد ورثت روسيا السوفيتية، من عهود ما قبل الاتحاد السوفيتى، تقليدًا ممتازًا من العمل فى الطرق الإحصائية وخلفيتها الرياضية– المتصلة بالاحتمالات بشكل رئيسى. فقد تواصلَ هذا العمل، المعرَّض للتهجم السياسى أكثر من علم الاقتصاد، ودأب على تقديم مساهمات متميزة عالميًا. ثانيًا، من الواضح أن من المستحيل 'تخطيط' الاستثمار دون تطوير جهاز معين، مهما كان بدائيًا، للمقارنة بين الطرق البديلة لتنفيذ هذا الاستثمار، وذلك حتى إذا جرى تحديد الهدف من هذا الاستثمار بأمر دكتاتورى، ولمقارنة أهداف الاستثمار البديل إذا كانت هناك بعض الحرية فى الاختيار. ولكن معايير التأمين ومفاهيم القيمة، والإنتاجية الحدية، والفائدة، تدخل

=W. F. Stolper، والتى اعتقد كوندراتف نفسه أنها تعطى زبدة نظريته ويمكن إيجادها فى: Review of Economic Studies, November 1935، واستعراض، قدمّه السيد جورج غارفى George Garvy، للسجال الذى حدث بشأنها (''Kondratieff s Theory of Long Cycles') فى نفس المجلة، تشرين ثان ١٩٤٣. يبين هذا السجال جيدًا، من ناحية، الوحشية الشديدة التى أديرت بها السجالات فى تلك البيئة، ومن ناحية أخرى، فإنه يبين حقيقة أن وجهات النظر العلمية لم تكن غائبة وحقيقة إن العمل العلمى كان ما يزال ممكنا. وكان كوندراتف قد نفى إلى سيبريا العام ١٩٣٠.

(٢١) تتضمن مجلات أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى (قسم الاقتصاد والقانون) ملاحظات حول هذه الحالة من الأشياء (دون استخدام المصطلحات الواردة أعلاه) تتراوح بين إدانة، وإدانة مضادة، لماركسية مجدبة. ولكن يبدو أن من المشكوك فيه ما إذا كان العمل التحليلى من النوع المطروح للمناقشة الآن، مع محاولته الصبيانية لإعادة اكتشاف عناصر من المنطق الاقتصادى دون الوقوع فى الهرطقة، يمكن تفضيله بالفعل على التوقف الكلى لهذا العمل. ويبدو أن أهمية هذه المحاولات قد بولغ بها من قبل البروفيسور س. لاندوير S. Landauer: ' American ' From Marx to Menger. Economic Review, June 1944. انظر كذلك: John Somerville, Soviet Philosophy (1946).

بحكم الضرورة المنطقية فى أى محاولة لتحقيق ذلك. بيد أن مهمـــة الاقتصـــاديين السوفيت كانت وما تزال تتمثل ليس بتحسين هذه المفاهيم بل إقصائها بطريقة مـــن شأنها إخفاء تشابهها الجوهرى مع المفاهيم 'الرأسمالية' المنـــاظرة [٢٢]. إن التقـــدم على هذا الخط صعب وبطيء خشية التهديد الدائم بالشجب الـــذى يتخفـــى خلـــف التعليقات السلبية التى يبدو إن المنشورات من هذا النوع قد حصـــلتْ عليهـــا لحـــد الآن. ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تنطوى على بعض الأمـــل بالنســـبة للمســـتقبل، وبخاصة حينما نتوقع بأمان أن تصبح الاتهامات من هذا النوع اتهامات عتيقة: فمن المؤكد أن الاقتصاديين البلاشفة يكتشفون، فى آخر الأمر، ما أدركه باريتو وبارون قبل نصف قرن، أى ثمة منطق اقتصادى لا ينطوى على أى شـــيء 'رأســـمالى' تحديدًا. وليس هذا كل شيء. فمحاسبة الدخل القومى وطرق وضع الميزانية تتطور بسرعة فى الأقطار غير البلشفية- التى يصعب أكثر تسميتها أقطارًا 'رأسمالية' - وأن الاقتصاد التقليدى يتعين عليه أن يكيِّف نفسه لها [عزمَ ج. شومبيتر على كتابة قسم حول محاسبة الدخل القومى فى هذا الجزء الختامى، ولكنه لم يفعل ذلك]. وما تزال هذه الأساليب وطرق التحليل المناظرة ضرورية فى الدولة السوفيتية كما هو واضح. وهكذا فثمة أسلوبان، كانا قد نتجا عن احتياجات مماثلـــة، شـــرعا بتأكيـــد نفسيهما بصورة مستقلة فى روسيا وكل مكان، وبخاصة فى الولايـــات المتحـــدة،

---

(٢٢) إن المثال المرضى تقريبًا كان قـــد قدمّـــه هولانـــد هـــانتر Holland Hunter: The Planning of Investments in the Soviet Union.' Review of Economics and Statistics, February 1949. لقد ترجم البروفيسور هانتر، هناك، فصلاً من كتاب مدرســـى وضـــعه البروفيســـور خاتشـــاروف Khacharturov حول Economic Principles of Railroad Transportation (1946) وحلّل معامل الفعالية النسبية للاســـتثمار Coefficient of Relative Effectiveness of Investment فـــى ظـــل الجانب المذكور فى المتن، بطريقة منورّة إلى أبعد حد. ويجد القارئ أمثلة أخرى، ولو أنها مطـــورّة بصورة أقل كمالا، فى [المقالة الأولى من] المقالات [الثلاث] التى كتبها زاوبرمـــان Zauberman الذى أبرز عمل س. غ. ستروملن S. G. Strumlin. كما يشير أيضًا (vol. 3n .p ,(xv1(1 إلـــى محاولة مبكرة قامت بها الســـيدة ب. كيملنتســـكايا B. Khmielnitskaya لتـــأمين مجـــال للنظريـــة الاقتصادية وذلك بتعريفها (على نحو معقول تمامًا) بوصفها العلم الذى يُعنى بمعايير norms الإدارة العقلانية لمجتمع اشتراكى ('منظم'). ومن الممتع أن نلاحظ أنها، عند قيامها بذلك، تبنت لأغراضها مفاهيم فون غوتل Gottl الألمانية حول الـــ idiography (وصف الوقـــائع الفرديـــة، أمـــا الكلمـــة المذكورة هناك: ideographic فلابد أنها غلطة مطبعيـــة misprint) والـــــ nomothesis (التعبيـــر المعمّم للقوانين الذى حولّته هى إلى normography، مستبدلة بذكاء مفهوم 'القواعد' nomos لـــدى غوتل بكلمة 'معيار' norm).

وهما يميلان إلى التقارب والالتقاء فى نقطة معينة- مثلما تفعل هذا الأمر أساليب أخرى كثيرة. ورغم ذلك، فلا نستطيع أن نذكر شيئًا أكثر من هذا بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى، ولن يستغرب من هذا سوى مَنْ لم يفهم، حتى عند هذه اللحظة، هدف هذا الكتاب[٢٣].

(٢٣) يعود، طبعًا، أحد أسباب عقم علم الاقتصاد الروسى فى الفترة المدروسة إلى حقيقة أن بعض الحكام، وبخاصة لينين وتروتسكى Trotsky، وحتى ستالين، كانوا يكتبون كثيرًا وبصورة آمرية فى قضايا تعود عادة إلى حقل علم الاقتصاد المهنى. وهكذا، فقد يعترض، حتى القارئ الذى يدرك هدف هذا الكتاب ويعرف كيف يميز التحليل الاقتصادى عن الاقتصاد السياسى، على عدم إشارتى إلى أعمال هؤلاء الرجال الثلاثة أو لينين على الأقل. وقد سبق لنا أن قدمنا الجواب: فمساهماتهم فى التحليل الاقتصادى هى مساهمات ضئيلة، مهما عظمت أهميتهم التاريخية من نواحٍ أخرى.

الفصل الرابع
الديناميكا وبحوث الدورة الاقتصادية

١- دينمة النظرية الكلية: الديناميكا الكلية

٢- المتمّم الإحصائي: القياس الاقتصادي

٣- التفاعل بين الديناميكا الكلية وبحوث الدورة الاقتصادية

لنستعد مرة أخرى إن الديناميكا، في كل مكان من هذا الكتاب، تعنى حصرًا التحليل الذى يربط كميات تعود إلى نقاط مختلفة من الزمان النظرى - بالمعنى الذى تم تفسيره سابقًا غير مرة - وليس نظرية العمليات التطورية التى تسيِّر مساراتها فى الزمان التاريخى: الديناميكا تكون coextensive عمليًا (أى تمتد على مكان أو زمان واحد) مع تحليل السلاسل sequence analysis وأنها تتضمن ونه يتضمن تحليل الفترة period analysis كحالة خاصة، بيد أن الديناميكا ليست coextensive مع نظرية النمو أو التنمية أو 'التقدم' الاقتصادى[٢٤]. وعند تعريفها هكذا، فإن الديناميكا تشكل مدخلاً جديدًا على نحو حقيقى. سبق أن رأينا بالفعل، فى محطات مختلفة من دربنا وبخاصة فى حالة سيسموندى، إن الاعتبارات الديناميكية، بمفهومنا، كانت قد تطفلتْ على التحليل الاقتصادى مرات كثيرة، ضمنًا بشكل رئيسى ولكن بصورة صريحة أيضًا. ولكن الجوهر الدقيق لعلم الاقتصاد كان ستاتيكيًا رغم ذلك، وتم الاعتقاد بأنه يشكل كيانًا مذهبيًا قائمًا بذاته body of self-contained doctrine، كيانًا اشتمل، علاوة على ذلك، على كل البصائر الجوهرية أو جلها. وهذا واضح فى حالة فالراس. ولكنه يصح على مارشال أيضًا[٢٥]. فمن المؤكد أن الأخير أضافَ كثيرًا من الاعتبارات فوق الستاتيكية

(٢٤) نكرر هذا هنا لأن هناك الكثير من المؤلفين المحدثين يطابقون الديناميكا بنظرية النمو. فريش Frisch وهيكس Hicks هما المرجعان الرئيسان اللذان يساندان مصطلحاتنا. بينما يمثل هارود Harrod [illegible] بشكل خاص، عمله: Towards a Dynamic Economics, 1948) وستغلر Stigler مثالين بارزين على تمييز مصطلحات أخرى. ويقف آخرون فى موضع وسيط مثل جارلس ف. روس Charles F. Ross (Dynamic Economics, 1934). كما أكرر أن تشديدى على هذا التمييز لا يعود إلى أى رغبة فى التنازع على كلمات بل لمجرد رغبتى بتفادى الخلط.

(٢٥) ولكن ليس على بوهم-باورك، انظر، الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم الخامس، أعلاه.

extra-static considerations المتعلقة بالنمو بشكل رئيسى ولكنها تخص السلاسل أيضًا بحيث يمكن القول حقًا أن مارشال رسمَ مهمة النظرية الديناميكية المستقبلية (انظر عمله، Principles, p. 19n) مثلما رسمَ بالضبط مهمة القياس الاقتصادى المستقبلي؛ ولكن رغم أن مارشال قدّمَ لهذه الأشياء ما يلزمها من المادة، ووجهات النظر، والرغبة، بيد أنه لم يَعْبر نهر الروبيكون Rubicon. وفيما عدا ذلك، فإن مارشال كان قد لاحظ تلميحات بانتليونى Pantalioni وباريتو الموحية، ولكنه لم يتقدم باتجاه الهدف الذى أشارا إليه.

إن عبارة 'عبور نهر الروميكون' أقصدُ بها ما يلي: مهما كانت أهمية الغزوات الموسمية إلى مفهوم تحليل السلاسل، بيد أن هذه الغزوات قد تركت الكيان الرئيسى للنظرية الاقتصادية على الضفة الستاتيكية من النهر: فما ينبغى عمله ليس هو إكمال النظرية الستاتيكية بالحصيلة التى غنمتها تلك الغزوات بل استبدالها بنظام من الديناميكا الاقتصادية العامة الذى يمكن أن تدخل الستاتيكا فيه كحالة خاصة. إن إدراك حقيقة أن من المتعذر حتى تطوير نظرية ستاتيكية تطويرًا كليًا من دون مخطط ديناميكى صريح (ساملسون) [٢٦]، وهى حقيقة كنّا لاحظناها من قبل، هو خطوة أولى بهذا الاتجاه، وكان من الممكن أن نشير إلى بضع خطوات أخرى لو تيسر لنا المجال[٢٧]. ومع ذلك، فلم يتطور بعدُ أى هجوم على كل جبهة نظرية فالراس وإن تشبيه هذه الجبهة بـ building plot ما يزال قائمًا بشكل ضار: إذ إن عددًا متزايدًا من الكُتاب يبصرون الهدفَ الجديد؛ ولكن هذا هو كل ما قد تحققَ عمليًا بالنسبة للوقت الحاضر ما دامت جهود ه. ل. مور H. L. Moore لم تتجاوز الستاتيكا المقارنة أساسًا. بيد أن الجهود التى تنصب على دينمة النظرية الكلية dynamize aggregative theory قد حققتْ نجاحًا وضعيًا أكبر.

---

(٢٦) انظر عمله: Foundations, part 11 وبخاصة الفصل الثانى. وانتهز هذه الفرصة للتأكيد على أن البروفسور ساملسون Samuelson، هناك وفى الملحق B، وكذلك فى عمله: 'Dynamic Process Analysis' ومساهمته في: Survey of Contemporary Economics (الذى نشره ه. س. إلز H. S. Ellis)، كان قد أنجز مهمة تعليمية ممتازة إلى أبعد حد؛ فليس ثمة مدخل أفضل إلى معنى وطرق الديناميكا الحديثة.

(٢٧) ومع ذلك، فإن ضيق المجال المتاح لا يشكل السبب الوحيد لامتناعي عن ذلك: إذ لا أحب إرباك الخطوط الرئيسية بالتفاصيل، من ناحية، وتحويل هذا الموجز إلى ثبت مراجع bibliography، من ناحية أخرى. وإن تصفح مجلدات مجلة Econometrica يمثل تقريبًا كل ما يحتاجه القارئ للوصول إلى تفاصيل هذا الأمر.

وهذا مفهوم. فمن الواضح، من ناحية، أن النظرية الكلية aggregate theory، التى تختزل أعدادًا كثيرة جدا من المتغيرات إلى نصف "دزينة: دستة" وحتى أقل، يمكنها أن تبرز بصورة أفضل من النظام الفالراسى فى ظل التعقيدات التى لا يخلو منها حتى أبسط مخطط ديناميكي. وكمثال توضيحى، تأملْ أداة دينمة بسيطة جدا مثل إدخال فترات الإبطاء lags. فوفقًا للطرق المتاحة، وإلى أن يتم اختراع طرق قوية أكثر مما متوفر الآن، فلا يوجد ما يمكن قوله سوى القليل جدا حينما نعطى مؤشرات زمنية مختلفة different time indices إلى كل الكميات التى تدخل نظام فالراس، باستثناء أن هذا يجعل إدارة ذلك النظام أمرًا متعذرًا. ولكن الأمر لا يكون كذلك حينما تقتصر المتغيرات التى ينبغى الاهتمام بها على: 'الاستهلاك'، و'الاستثمار'، والدخل القومى الذى يساوى الاستهلاك الجارى زائدًا الاستثمار الجارى بالتعريف. تصورْ أننا نفترض، اعتباطًا، إن الاستهلاك ($C\ t$) فى فترة معينة (t) يساوى نسبة ثابتة (α) من الدخل فى الفترة ($t-1$) أى $\alpha Yt\text{-}1$؛ وإن الاستثمار ($I\ t$) فى الفترة t يساوى نسبة ثابتة (β) من الفرق بين الاستهلاك الجارى والاستهلاك فى الفترة السابقة، $\beta\,(C\,t - C\,t\text{-}1)$ أو $\beta\,(\alpha Y\,t\text{-}1 - \alpha Yt\text{-}2)$. وإذا تذكرنا بأن $Yt \equiv C\,t + I\,t$، فإننا، على أساس رياضيات المدرسة الثانوية، نحصل على ما يلى كما هو واضح(٢٨):

$$Y_t = \alpha\,(1+\beta)\ Y_{t-1} - \alpha\beta\, Y_{t-2}$$

وهذه معادلة فَرْقية متجانسة من الدرجة الثانية مع معاملات ثابتة من السهل حلها وفق طريقة أولية تتوافر لدينا بصورة جاهزة وتعطى نتائج مهمة مؤكدة

(٢٨) هذه هى (زبدة) معادلة هانسن–سامامسون؛ انظر: P. A. Samuelson,' Interaction between the Multiplier Analysis and the Principle of Accelerator,' Review of Economic Statistics, May 1939، التى أعيد نشرها فى: Readings in Business Cycle Theory (التى اختارتها لجنة من الجمعية الاقتصادية الأمريكية، برئاسة غ. فون هابرلر G. von Haberler، ١٩٤٤).

اقتصاديًا. إن الإغراء الذى يدفعنا للاستفادة من مثل هذا التبسيط الهائل لا يمكن مقاومته تقريبًا ويرّد على كل الاعتراضات التى يمكن أن تثور على أسس نظرية[٢٩]. وهكذا، فليس من الغريب أن تشهد بداية الثلاثينيات ثراء فى مثل هذه المخطوطات الكلية- الديناميكا الكلية لدى ر. فريش[٣٠]. إن هذه المخططات ليست كلها دقيقة من الناحية الرياضية- ومن شأن عرض أكمل أن يشير طبعًا إلى مخططات أخرى مهمة وَضَعها اقتصاديون غير رياضيين كالبروفيسور فون هايك von Hayek. ومن الضرورى أن نلاحظ بعناية أن هذا التوجه صوب الديناميكا الكلية كان، بحد ذاته، مستقلاً تمامًا عن أى رغبة بإقامة تحالف أوثق بين النظرية الاقتصادية والأرقام الإحصائية: فالديناميكا الكلية كان يمكن أن يؤكد حقوقها حتى لو لم تتغير قط مواقف المنظّرين من الإحصاء، بالمقارنة مع الفترة السابقة، وأن كثيرًا من الكُتاب، ممن لم يُظهروا أى علامة على تغيير كهذا فى موقفهم، كانوا متلهفين كغيرهم بالضبط للاستفادة من مزايا التبسيط الكلى كأمر طبيعى.

٢- المتمِّم الإحصائى: القياس الاقتصادى

ولكن، من الناحية الأخرى، فإن التوجه القوى بنفس الدرجة نحو علم اقتصاد عددى numerical economics، يعمل إحصائيًا statistically operational، هو أيضًا عامل مهيمن فى وضعنا العلمى. وإن هذا العامل، مهما كان مستقلاً عن الرغبة بتبسيط نمط النظرية الاقتصادية بحد ذاته، يفضل أيضًا النماذج الديناميكية الكلية. فمع بضع استثناءات، فإن المتغيرات الكلية- وبخاصة حينما يتعزز عددُها

(٢٩) من الملائم تأجيل درس هذه الاعتراضات ودرس تعديل مهم ينبغى إضافته إليها. ولكن لنلاحظ حالاً أن مثالنا يوضح حقيقة أن الاقتصاديين عرضة للإغواء الآخر المتمثل بمحاولة تحسين الوضع عن طريق إدخال تبسيطات إضافية: ففى مثالنا، لا يقتصر تبسيط الأشياء على تخفيض عدد المتغيرات بل على فرضية ثبات المعاملات أيضاً؛ ولو لم تكن المعاملات كذلك، لما كان من السهل معالجة المعادلة.

(٣٠) نذكر هنا مثالاً واحدًا فقط، أى مخطط البروفيسور ر. فريش R. Frisch نفسه المقدَّم فى مقالته القوية: 'Propagation Problems and Impulse Problem in Dynamic Economics,' Economic Essays in Honour of Gustav Cassel (1933). ويمكن أن يجد القارئ أمثلة أخرى فى العرض الذى كَتبه تنبرجن للمقالة، وهو يرد فى الهامش التالى.

بإضافة مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة- يَسْهل مطابقتها مع سلاسلنا الزمنية الأكثر أهمية. وكمثال بارز أشير إلى عمل تنبرجن[٣١]، الذى يُبدى كلا الاتجاهين بقوة، ويشكل عنصرًا مهمًا جدا فى البحوث الاقتصادية فى وقتنا الحاضر بحيث إنه لا يغيب عنها مهما كانت هذه البحوث موجزةً. إن مخططات تنبرجن الكلية العديدة، التى يستعمل معظمها فى البداية عددًا من المتغيرات أكثر مما تستعمله مخططات المؤلفين الآخرين، تقع بالدرجة الأولى فى صلب الاعتبارات النظرية البحتة التى هى اعتبارات بسيطة تمامًا - بحيث قد يكون من المفيد أكثر أن نتحدث عن اعتبارات بديهية common-sense considerations: فهى تتضمن، فى نظام من المعادلات الخطية مع معامِلات ثابتة (دائمًا تقريبًا)، تعريفات للمجاميع المهمة بشكل واضح obviously important aggregates (المعادلات التعريفية)؛ العلاقات التى توجد بين تلك المجاميع كما توحى البداهة بها (معادلات الموازنة)؛ والعلاقات التى يُعتقَد أنها تصف سلوك مجموعات الأسر والمنشآت (معادلات السلوك أو 'القرار')[٣٢]. وهذا يتضمن المبدأ الأساسى القائل إن تشييد البنية النظرية يجب أن يسبق precede العمل الإحصائى: فالعلاقات نفسها لا تُستوحى من المشاهدات الإحصائية؛ فهى فرضيات، وليست نتائج[٣٣]. إذ إن الأرقام الإحصائية 'تفسر' القيم العددية لبعض المتغيرات بواسطة قيم عددية معطاة لمتغيرات أخرى من خلال طريقة الارتباط المتعدد- وهى عملية تزيل أيضًا تلك المتغيرات 'المفسِّرة' التى تشير معامِلات انحدارها الجزئية إلى عدم أهمية تأثيرها. وعندئذ، فإن النظام، وفقًا للإحلال المتعاقب، يختزل إلى معادلات 'نهائية' تُصوِّر الآلية الاقتصادية، كما

(٣١) من القائمة الطويلة من أعمال البروفيسور تنبرجن Tinbergin، فالعمل الذى قد يكون الأكثر ملائمة، بالنسبة للقراء الأمريكان والإنجليز، لوضع مدخل لطرقه النظرية والإحصائية، هو: Statistical Testing of Business Cycles: I, A Method and its Applications to Investment Activity ; and II, Business Cycles in U.S. 1919-32 (League of Nations, 1939). وكذلك مقالته: 'Suggestions on Quantitative Business Cycle Theory,' Econometrica, July 1935 التى هى أكثر فائدة كعرض ما يمكن تسميته، الآن، العمل الأبكر فى الديناميكا. ولا يبعث كلا العنوانين على البهجة كما ينبغى. إذ يتوجب على القارئ، الآن بالذات، أن يهمل الإشارة الخاصة إلى دراسة الدورة الاقتصادية - لسبب سيتضح بعد قليل- وقبول العنوان الأول كمقالة حول الديناميكا العامة والثانى كعرض له.

(٣٢) للوقوف على أمثلة، انظر العمل المذكور فى الهامش السابق. ولابد من أن نتذكر أن أعمال تنبرجن من هذا النوع بدأت عام ١٩٣٤ (بقدر ما أعلم).

(٣٣) وهذا هو الفرق الأساسى بين طرق تنبرجن وتلك الخاصة ب دبليو. س. ميجل W. C. Mitchel، الذى نشير إلى طرقه أدناه.

يُعتقَد[٣٤]. إن كل خطوة من هذه الطريقة، بحد ذاتها، عرضة لانتقادات جديدة ولا يمكن أن يُقال بشأن هذه الانتقادات سوى أنها لا ينبغى أن تعمينا عن رؤية عظمة هذا الجهد الرائد. ولما كان معظم هذه الانتقادات يحمل طابعًا إحصائيًا، فإن عمل فريش- الذى أخذه تنبرجن بنظر الاعتبار إلى حد ما- ومجموعته ينبغى أن يُذكر عند هذه النقطة مرة أخرى، وبخاصة عمل هافلمو الذى، أثناء إقامته القصيرة فى الولايات المتحدة ودون أن يقوم بالتدريس، قد مارس تأثيرًا يمكن أن يضاهى عمل فترة كاملة لبروفيسور ما[٣٥]. ومع ذلك، وفى جميع الأحوال، فإن الاقتصادى الذى يقبل الديناميكا الكلية كما هى، سواء مع متمِّمها الإحصائى أو من دونه، يمكنه أن يتحدث عن فتحٍ حقًا- وليس فقط عن تطوير هجوم ما أو عن تحقيق وضوح أكثر بالنسبة لهدف معين، والذى هو كل ما يمكننا تسجيله بالنسبة لدينمة نظام فالراس أو باريتو.

٣- التفاعل بين الديناميكا الكلية وبحوث الدورة الاقتصادية

وكما شجع التوجهُ صوب القياس الاقتصادى تحديدًا- الميل للتفكير من خلال الأرقام الإحصائية - الديناميكا الكلية، فإن الاهتمام الواسع بمشاكل الدورة الاقتصادية قد شجع المكونات النظرية والعددية معًا للعمل الديناميكى الكلى. وهذا الاهتمام هو صفة بارزة فى وقتنا الحاضر، كما سبق أن رأينا. ومن التحليل السابق للعوامل التى خلقت الديناميكا الكلية، وبخاصة الديناميكا الكلية الإحصائية، يمكن أن نستنتج أن هذا التطور كان يمكن أن يحدث حتى ولو لم يكن هناك شيء ما من قبيل النوع الخاص من التقلبات التى تُعرَّف عادةً كدورات اقتصادية. ومما قيل سابقًا فى هذا الجزء والجزء الرابع، يمكن أن نستنبط من أن الاهتمام بظواهر

---

(٣٤) أشعر أن من واجبى الاعتذار للبروفيسور تنبرجن على هذا العرض. ولكننى آمل أنه والقارئ سيفضلان حتى هذه الجمل، قليلة القيمة، على مجرد الإشارة إلى أعماله، التى لا يمكن الوثوق بأن كل قارئ سيتابعها.

(٣٥) ترد معظم تعاليمه فى مقالات له نُشرت فى مجلة Econometrica. ولكن انظر: Trygve Haavelmo.' The Probability Approach in Econometrics.' Supplement to Econometrica. July 1944 (Cowle's Papers, New Series 4).

الدورات الاقتصادية كان يمكن أن يزداد، بالمقارنة مع الفترات التى سبقت عام ١٩١٤، حتى لو لم تظهر الديناميكا الكلية الحديثة. ولكن من الواضح أن كلا التطورين اتجه لتعزيز أحدهما الآخر وأن طرق ومواد ونتائج بحوث الدورة الاقتصادية تغمر علم الاقتصاد العام أكثر وأكثر، من ناحية، وأن طرق ومواد ونتائج الديناميكا الكلية الحديثة قد تطورت أساسًا لخدمة دراسة الدورة الاقتصادية[٣٦] بحيث إن الإشارة إلى الدورات الاقتصادية أخذتْ تتطفل حتى على عناوين أعمال ديناميكية كلية كثيرة ذات مدى أوسع بكثير، من ناحية أخرى. ومن السهل الآن أن نصوغ بدقة أكثر طبيعة ونتائج هذه التفاعل[٣٧].

كنا قد رأينا، فى الجزء الرابع، الفصل الثامن، إن الأفكار الأساسية المتعلقة بظواهر الدورات الاقتصادية كانت قد قُدمت قبل عام ١٩١٤[٣٨]. فما أضيفَ فى وقتنا الحاضر، إضافة إلى التطوير النقدى لهذه الأفكار، تمثـلَ بالدرجة الأولى بالثروة الجديدة من البيانات والطرق الإحصائية لمعالجة هذه البيانات. وحتى برنامج القياس الاقتصادى، إذا استثنينا الرياضيات 'العالية'، كان قد تحقَ على يد باحثين بارزين مثل جوغلار Juglar وميجل Mitchel وشبيثوف[٣٩]. ولكن إمكانات أكبر لا تُضاهى طرحت نفسها منذ عام ١٩١٩. وقد اكتفى بعض الكُتاب باستعمال أى أرقام كان يمكن أن تصلها أذرع جهازهم التحليلى. والمثال البارز هو البروفيسور بيجو. إذ إن عمله: Industrial Fluctuations (1st ed. 1927)، رغم أنه يبقى عملاً 'نظريًا'، إلاّ أنه يختلف عن نوع العمل الذى كان يمكن أن يقدّمه

---

(٣٦) تتوافر للقارئ طريقة بسيطة لإدراك هذا وتتمثل بتصفح عمل البروفيسور م. سوميرز: 'Classified Bibliography of Articles on Business Cycle Theory.' الملحق بالمجلد Readings in Business-Cycle Theory الذى تمت الإشارة إليه من قبل، أو إلى بعض ثبوت المراجع الأخرى، المذكورة هناك (ص ٤٤٤)، وبخاصة ثبت المراجع الذى وضعه البروفيسور ر. أ. غوردن.

(٣٧) وهذا يفسر لماذا، عند حديثى عن الديناميكا الكلية بحد ذاتها ودون أن أقصد الحديث عن بحوث الدورة الاقتصادية تحديدًا، توجب على رغم ذلك، فى هامش سابق، الاستشهاد باثنين من أعمال تنبرجن تحمل عناوينها هذه الدلالة. ويعود سبب إصرارى على هذه النقطة، مع ما يمكن أن يبدو كحذلقة لا مبرر لها، إلى أنها جوهرية ببساطة بالنسبة للتشخيص الدقيق للوضع العلمى الحديث.

(٣٨) وهذا يسرى على نظرية البروفيسور فون هايك أيضًا، إذا أمكن ربطها بنظرية البروفيسور فون مايسس. وإذا تعذرَ ذلك، فأننى أعتذر.

(٣٩) صحيح أن العرض الأولى لشبيثوف Spiethoff لتحليله للدورة الاقتصادية ككل لم يظهر قبل عام ١٩٢٣ وأننا ما نزال ننتظر عمله الشامل، إضافة إلى ترجمته الإنجليزية، ولكن سبب هذا كان وما يزال يعود إلى محاولة شبيثوف البطولية لمعالجة مواد هائلة بجهده هو وحده. أما بالنسبة لميجل، فالإشارة الواردة فى المتن تعود إلى كتابه الصادر عام ١٩١٣.

اقتصادى ما قبل عام ١٩١٤ وذلك بسبب المادة الجديدة. وقد أبدى كُتاب آخرون ميلاً للانغماس فى المادة الإحصائية بصورة مباشرة وهجر الجهاز القائم والفرضيات التفسيرية القائمة. ويمكن أن نوضح هذا الميل بعملين لا يجمعهما غير القليل من نواحٍ أخرى، أى عمل لجنة هارفارد (دبليو. م. بيرسونز) وعمل ميجل.

إن لجنة البحث الاقتصادى فى جامعة هارفارد، التى ترأسها جارلس ج. بولوك Charles J. Bullock، وأدارها بشكل رئيسى وارن م. بيرسونز Warren M. Persons ودبليو. ل. كروم W. L. Crum، قامت ببحوث تاريخية-إحصائية واسعة وطورّت سلاسل زمنية مهمة، ولكنها تدين بشهرتها العالمية - إذ إن طرقها كانت تُناقَش، وتُستنبط، وتطوَّر، فى كل مكان وبخاصة من قبل إى. ويجمان E. Wagemann من معهد برلين- إلى 'البارومتر ذى المنحنيات الثلاث' three-curve barometer الذى يجد القارئ وصفاً دقيقاً لنسخة منقحة منه فى عدد ابريل ١٩٢٧ من مجلة Review of Economic Statistics ('The Construction and Interpretation of the Harvard Index of Business Conditions'). ويتعذر هنا تحليل طريقة عمل هذا البارومتر. إذ يتعين علينا الاقتصار على بيان المبدأ الأساسى وعلى إضافة ثلاث ملاحظات نرجو بإلحاح أن يضعها القارئ فى ذهنه. يربط هذا المبدأ السلاسل الزمنية التى تشير البداهة common-sense إلى أنها مهمة بشكل خاص وذلك بعد أن يكون هذا المبدأ قد 'أستبعدَ' منها التغيرات الموسمية و'الاتجاه الدائم' secular trend بحيث تأتى الدورات كباقى residual (للتفاصيل، انظر: W. M. Persons,'Correlation of Time Series,' Rietz's Handbook of Mathematical Statistics, 1924, ch. 10).

والملاحظات التى أحب إضافتها هى ما يلى: (١) إن الطرق الإحصائية التى استعملتها لجنة هارفارد تتعرض إلى اعتراضات جدية فى ضوء التطورات اللاحقة، وحتى القائمة حينذاك، فى الإحصاء 'العالى'. ولكن هذا لا ينبغى أن يحملنا على إهمال الدافع الذى قدمّه ذلك العمل الرائد إلى كل من تشكيل الأرقام الإحصائية وتطوير الطريقة الإحصائية؛ أو إهمال حقيقة أن تلك الطرق تنطوى على معرفة فطرية كان يمكن أن تمضى مسافة معينة باتجاه تبرير نتائجها، كمقاربات، لو نهضَ أحد بهذه المهمة.

(٢) إذا كان النقاد قد أخطئوا حينما فشلوا بإعطاء الوزن المناسب للأهمية التاريخية لذلك العمل، فأنهم أخطئوا أكثر في ذلك الجزء من نقدهم الذي كان موجهًا ضد مقدرة ذلك البارومتر على التنبؤ. والحقيقة هي أن منحنيات البارومتر قد أشارت إلى الانهيار القادم عام ١٩٢٩ بوضوح كاف- ولكن المشكلة كانت تكمن في إن مفسرّي المنحنيات أما لم يؤمنوا بطرقهم الخاصة بهم أو أنهم، بخلاف ذلك، لم يريدوا تحمل ما اعتبروها هم مسئولية التنبؤ بالكساد، الخطيرة.

(٣) لقد شددّ بناة بارومتر هارفارد على مصلحة قرائهم وآمنوا بأنهم هم أنفسهم لم يكونوا يستعملون ذلك الكيان الكئيب والباعث على الشكوك: النظرية الاقتصادية. كان البروفيسور بيرسونز يميل تمامًا للرد على الاعتراضات النظرية بالإشارة إلى المئات من معاملات الارتباط التي ظهرت في ظل توجيهه. وفي الواقع، رغم ذلك، فإن هؤلاء البناة قد استعملوا بالفعل نظرية كانت خطيرة جدا لأنها تستقر في الوعي الباطني للمرء: فقد استعملوا ما يمكن تسميتها النظرية المارشالية للتطور. أي (إذا أهملنا التصحيح المهم المتعلق بالتغيرات الموسمية، وهو أحد مساهمتهم الأكثر ديمومةً، علما بأن هذا التصحيح ثانوي بالنسبة لموضوعنا الحالي) أنهم افترضوا أن بنية الاقتصاد تتطور بصورة منتظمة أو سلسة in a steady or smooth fashion يمكن تمثيلها (باستثناء التغيرات الحادة التي تحدث من حين إلى آخر، 'المنعطفات' breaks) باتجاهات خطية وافترضوا بأن الدورات هي انحرافات تزيد أو تقل عن هكذا اتجاهات upward and downward deviations وتشكل ظاهرة منفصلة وقابلة للفصل. وهذا خطأ سنشير إليه بعد قليل مرة أخرى. ولكن رغم خطأ وجهة النظر هذه، فهي تشكل نظرية معينة أو العمود الفقري لنظرية ما. إن السجال المنهجي المحدود بشأن 'بحوث الدورات الاقتصادية دون نظرية ما'، الذي كان يبرز من حين إلى آخر، كانت طبيعته تشابه السجال الذي برز حول عمل ميجل والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية وبالتالي فسنتناوله سوية مع هذا الأخير.

سبق أن شددنا على أهمية عمل ويسلي كلير ميجل والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الذي قاده وألهمه ميجل. وكما قال البروفيسور إي. ويجمان E. Wagemann ذات مرة، بأن أعمال معهده: Institut fur Konjunkforschung كانت مجرد المجلد الثاني من عمله: (Allgemeine Geldlehre (1923)، فقد كان يمكن

لميجل أن يقول بأن (معظم) أعمال المكتب الوطنى شكلت مجلدًا ثانيًا ضخمًا بالنسبة للمجلد الأول الذى كان قد صدر عام ١٩١٣. وكان مجلده الصادر عام ١٩٢٧، Business Cycle: The Problem and its Setting، كعمل ويجمان: Konjunkurlehre الصادر عام ١٩٢٨، بمثابة عرض منظم للمشاكل ووجهات النظر والمواد – وذلك للعمل الذى أنيط به إيصاله، على الأقل، إن لم يكن إكماله، إلى مستوى عملسه الفخم (وعمل أ. ف. بورنس A. F. Burns): Measuring Business Cycles (1946). ولا نستطيع الدخول في مناقشة الأمر المعروف بطريقة المكتب الوطنى لوصف الدورات وصفًا إحصائيًا. فكل ما نقدر عليه هو أن نبين أن هذا الجهد لإثبات ولعرض مقدار ضخم من مادة إحصائية (أولية) إنما يواصل أساسًا الخطة التى تحققت جزئيًا فى الكتاب الصادر عام ١٩١٣ ولا يدين بشىء ما إلى النظرية الديناميكية الكلية، رغم أنه أخيرًا يطرح مشاكل معينة ويوفر اختبارات مهمة لها checks: فعمل ميجل ومجموعته يهدف أساسًا إلى بيان ما يتعين علينا تفسيره، وأنه ويوحى، إضافة إلى ذلك، بوجهات نظر للقيام بذلك التفسير.

وانتهز هذه الفرصة للتعقيب بإيجاز علي السجال المحدود حول المنهجية المشار إليه. ربما كان يمكن لميجل أن يفعل شيئًا ما للحيلولة دون هذا السجال لو أنه ميّزَ بوضوح أكثر بين النظرية كفرضية تفسيرية والنظرية كجهاز تحليلى. وكان بوسع معظمنا أن يتفق معه لو أنه شعر بأن صياغة الفرضية التفسيرية ينبغى أن تهتم باكتساب سيطرة أكمل على الوقائع وأن الفرضية التفسيرية، القديمة والجديدة، كما قُدمّت، لحد الآن، كان ينقصها البرهان الدقيق وقد تعجز عن الصمود أمام الوقائع التى كان ميجل بصدد جمعها. وحتى فى هذه الحالة، فإن ميجل لم يبدِ أى عداء قوى لكثير من 'نظريات' الدورات الاقتصادية التى عددّها بتجرد تام فى كتابه الصادر عام ١٩٢٧. ولكنه، علاوة على ذلك، لم يهتم إلاّ قليلاً بالتنقية التكنيكية 'للنظرية'، إذا فَهمنا هذا المصطلح كأداة، مثلما لم يبدِ سوى اهتمام قليل بالتنقية الحديثة للطريقة الإحصائية. وقد تكفلت صلاته القديمة بالاتجاهات التى يمثلها فيبلن Veblenite tendencies بتأمين ما تبقى لكى يظهر ميجل فى أعين المهنة ككاتب معادٍ للنظرية بأكثر مما كان عليه بالفعل – وأكثر من ذلك فى أعين أولئك الأنصار للديناميكا الكلية الذين يميلون للنظر إلى النظرية الاقتصادية والنموذج الرياضى كمترادفات. ولكن من الناحية الفعلية، نيةً وواقعًا، كان ميجل

يرسى الأسس 'لنظرية' معينة: نظرية لدورة اقتصادية ما إضافة إلى نظرية عامة للعملية الاقتصادية، ولكن من نوع آخر. وبالمثل، فإن لجنة هارفارد، حينما أعلنت أنها تعمل من دون نظرية، لم تقصد حقًا أي شيء سوى أنهم لم يريدوا، عند قيامهم بعملهم الوقائعى، أن توجههم الفرضية التفسيرية المفهومة فهمًا مسبقًا على نحو ما.

ولكن بحث الدورة الاقتصادية هو دراسة للأوضاع المتعاقبة التى يكون عليها نشاط الأعمال sequences of business situations التى تشكل أيضًا موضوع الديناميكا الكلية أو جزءا منها. وأن التعاون بين الاثنين كان قائمًا هكذا بصورة واضحة. ومن المفترض أن كل دارسى الدورات الاقتصادية، ممن لم تعوقهم النواقص الرياضية، قد أدركوا هذا منذ البداية. وأن المنطق الأساسى لفترات الإبطاء، ومعدلات التغير، والتراكمات cumulations، والمنطق الأساسى للتذبذبات التى يمكن لهذه الموضوعات تقديمه، كان من المرجح جدا أن تفيد فى تفسير السلوك المشاهَد لمادة السلاسل الزمنية. ويفترض بالديناميكا الكلية أن لا تكون أقل نفعًا فى أى محاولة لوضع المادة النظرية القائمة فى قالب واعد أكثر لحسم، مثلاً، قضايا التحديد determinateness وصياغة شروط الوهن damping أو الانفجار explosiveness، وما شابه ذلك. إن مشاكل الآليات، التى تتطور بواسطتها الحوافز من خلال النظام الاقتصادى، يمكن إيضاحها بواسطة طرق الديناميكا الكلية مما يمكّنها، بين أمور أخرى، من المساهمة بقوة فى فهمنا لنقاط التحول فى الدورة cyclical turning points[٤٠]. والمثال اللامع الذى يمكن استخدامه لإثبات جدوى هذه الطرق هو نظرية عوامل التذبذب theory of oscillators، أى نظرية العوامل التى تخلق التقلبات فى النظام، رغم أن هذه العوامل نفسها منتظمة كليًا- خالية من التقلبات[٤١]. لن يكون من السهل على الباحثين 'الأدبيين'[٤٢] للدورات الاقتصادية رؤية هذه الإمكانية، فهم يميلون للقول بأنه ليس بوسع عامل معين أن يساهم فى

---

(٤٠) والمثال الجيد على هذا النوع هو المناقشة بين البروفيسور ر. فريش والبروفيسور ج. م. كلارك J. M. Clark بشأن العلاقة بين نقاط تحول كل من الاستهلاك وإنتاج السلع الرأسمالية فى الدورة ('The Interrelation between Capital Production and Consumer-Taking,' 'Reply,' 'Rejoinder,' and 'A Further Word,' Journal of Political Economy, 1931-2)

(٤١) ثمة مثال ميكانيكي يوضح هذه الظاهرة. لندع ساعة الكترونية تأخذ مكانها على طاولة متقلقة نوعًا ما. إن التيار الالكترونى، الذى يُبقى الساعة تعمل، منتظم تمامًا. ومع ذلك، فيمكن لهذا التيار أن يُحدث حركة متقلقة بالنسبة للطاولة.

(٤٢) أى غير الرياضيين.

التقلبات الدورية ما لم تكن السلاسل الزمنية الخاصة بــه متقلبــة oscilatory هــي نفسها. وهكذا، فمن المتوقع أن يُظهر هؤلاء الباحثين بعــض علامــات الامتنــان للديناميكا الكلية لدورها في توسيع أفقهم بهذا الشكل، مثلما يتعين عليهم أيضًا إبــداء هذا الامتنان لها، من نواحٍ أخرى، لدورها في تعميق وتصحيح حججهم. وحينما لا يفعلوا هذا على الدوام، فالسبب يعود أساسًا إلى نواقصهم الرياضية دون شك. ولكن ثمة سبب آخر ينبغي أن نشير إليه.

لقد ذكرنا آنفًا أن الديناميكا الكلية تــساعدنا علــى فهــم آليــات التطــوير mechanisms of propagation. ومما قد يساعد القارئ لو أنه ينظر إلــى النظــام الاقتصادي كمكبِّر صوت يــستجيب لتــأثير الحــوداث المزعجــة disturbing أو 'المثيرة' irritating بطريقة تتحدد جزئيًا بواسطة بنيتها الماديــة. تــصورْ، مــثلاً، كمانًا 'يستجيب' بطريقة ما حينما 'يزُعَج' عندما يعزف عليه العــازف. إن فهــم 'قوانين' هذه الاستجابة يساهم في تقديم 'تفسير' كامل للظاهرة التي نسميها عــزف على الكمان violin concert. ولكن من الواضح أن هذه المساهمة، حتى إذا عززتها مساهمة عالِم الفسلجة العصبية، لا تفسر كل هذا العزف. وإذا نحيّنا جانبًــا التقيــيم الجمالي وما شابه، فهناك مدى معين من المساحة العلمية البحتة يعجز علم الصوت وعلم الفسلجة تكوينيًا عن تغطيتها. وبالمثل، فإن الــديناميكا الكليــة تعــاني مــن محدوديات واضحة، رغم أنها أساسية تمامًا لتفسير معين لظــواهر الــدورة (٤٣): فنماذجها الدورية هي كنماذج مكبرات الصوت بالنسبة للعزف على الكمان. ولكــن أنصار الديناميكا الكلية لن يروا هذا. فهم يبنون نماذج ديناميكية كليــة يــراد بهــا تفسير كل ما يراد تفسيره من ظواهر الدورة بالنــسبة للاقتــصاديين. إن مجــرد

(٤٣) يبدو هذا التشبيه واهنًا ككل التشبيهات طبعًا. وكذلك هو شأن المقترح التالي الذي هو ليس بتــشبيه. إن مسارات الدورات تمضي ضمن التطور التاريخي للاقتصاد الرأسمالي. وحتى لــو أهملنــا كــل السوسيولوجيا الاقتصادية التي، لذلك، يجب أن تدخل بالضرورة في تفسيرها، فلا يسعنا ألا نلاحــظ أن نظريتها أو، لتجنب هذه الكلمة، تحليلها، يجب أن يرتبط إلى حد بعيد بنظرية أو تحليل التطــور أكثر مما بالديناميكا، التي هي نظرية أو تحليل للأوضاع المتعاقبة sequences التــي لا تحمــل أي نقاط زمنية تاريخية historical dates. ومما لا شك فيه أن هناك آليات معينة لعبت دورًا كبيرًا العام ١٨٥٧ مثلما فعلت ذلك العام ١٩٢٩. وينبغي أن تؤخذ هذه الآليات بنظر الاعتبــار فــي أي دورة مشاهدة وفقًا لمخططات ديناميكية كلية يمكن أن تنطبق انطباقًا عامًا إلى هــذا الحــد أو ذاك، مثلمــا ينبغي بالضبط، عند مستوى أقل من التكنيك، أخذ نظرية العرض والطلب العادية بنظــر الاعتبــار. ولكنها مجرد أدوات ولا تكفي في حد ذاتها، حتى لو عُززت بكل السلاسل الزمنيــة التــي يمكــن تصورها، لإعادة بناء الظاهرة ككل وكذلك، طبعًا، وبدرجة أقل، آثارها بعيدة المدى.

محاولة ذلك يتضمن كثيرًا من الأخطاء[٤٤]. فثمة بنى مهلهلة تقوم على فرضيات اعتباطية، 'يجرى تطبيقها' وتقديمها حالاً كدليل للسياسة الاقتصادية، وهى ممارسة تكمّل طبعًا قائمة الأسباب لإثارة المعسكر المقابل. ويتكون لدى المرء، أحيانًا، الانطباع بأنه لا توجد سوى مجموعتين من الاقتصاديين: مَنْ لا يفهمون ما تعنيه المعادلة الفَرقية difference equation؛ ومَنْ لا يفهمون أى شىء آخر. وهكذا فحينما أجازف بالقول إن هذا الحاجز غير الضرورى قط- ولكنه غير جديد فى علمنا- للتفاعل المثمر سينهار بمقتضى منطق الأشياء إنما أعبر عن أمل أكثر مما هو نبوءة تتحقق عن قريب.

وما يزال يتعين على أن أشير إلى فرع واعد من الديناميكا لا يشكل أيضًا اقتصادًا جزئيًا microeconomics حقًا لأنه لا يمتد إلى العوامل الفردية المقرِّرة، ولكنه ليس اقتصادًا كليًا أيضًا لأن نماذجه لا تشمل كل الاقتصاد: أنه قريب من التحليل الجزئى لدى مارشال partial analysis لأنه يُعنى (تقريبًا) بصناعات فردية. وتعطى دورة العلف-الخنازير corn-hog cycle أشهر مثال: فإذا قرر كل المزارعون، بسبب وجود علاقة ملائمة بين سعر الخنازير hog (لحم الخنزير pork) وتكلفة تغذيتها (سعر العلف من الحبوب)، فى وقت واحد تقريبًا زيادة الإنتاج من الخنازير، وإذا خرجَ كل هؤلاء فى نفس الوقت تقريبًا حينما يزداد عرض الخنازير، كما هو مجرى الأمور فى هذه الحالة، فهذا يمكن أن يسبب هبوطًا حادًا فى سعر الخنازير (وكذلك زيادة فى سعر العلف) مما يمكن أن يحمل غالبية منهم على تقليص إنتاجهم الأمر الذى من شأنه أن يعيد خلق ظروف ملائمة يمكنها بدورها أن تقود إلى توسع آخر فى إنتاج الخنازير. قد تكون الدورة الناتجة دورة واهنة damped، انفجارية explosive، راكدة stationary، وأن من الممكن

(٤٤) يمكن لثلاثة من الأخطاء أن تصلح كأمثلة توضيحية. تبين هذه الأخطاء، فى الوقت نفسه، لماذا لا تخبرنا الاعتراضات المعنية بشىء ما ضد النماذج نفسها ولكن فقط ضد الادعاء المشار إليه. (١) تتضمن نماذج الديناميكا الكلية، المقدمة مع ذلك الادعاء، فرضية إن 'أسباب' الدورات الاقتصادية ينبغى العثور عليها فى التفاعل بين المجاميع الاجتماعية نفسها social aggregates بينما يمكن إثبات إن الدورات تنشأ عن اضطرابات قطاعية. (٢) ومع الشرط نفسه، تحمل النماذج الديناميكية الكلية المضمون القائل إن التغيرات الهيكلية التى تحول الاقتصاد لا تمت تاريخيًا بأية صلة إلى الدورات الاقتصادية، بينما يمكن إثبات أن الدورات هى الشكل الذى تأخذه التغيرات الهيكلية. (٣) يهدف بناة النماذج الديناميكية الكلية، دائمًا تقريبًا، إلى تفسير كل مراحل الدورات (ونقاط التحول) بواسطة معادلة 'نهائية' واحدة. وهذا ليس مستحيلاً حقًا. ولكن من الخطأ افتراض أنه يجب أن يكون ممكنًا وتقييد التحليل بهذا المستلزم.

وضع نموذج عام بسيط لوصف هذه الآلية التى يمكن مشاهدتها بالفعل ليس فقط فى سوق الخنازير بل فى طائفة كبيرة من الحالات أيضًا(٤٥). والمثال الثانى، الذى يُظهر الظاهرة بالنسبة للسلع المعمّرة، هو مثال البروفيسور تنبرجن حول بناء السفن(٤٦). من ناحية، من المعقول أن نقول إنه لن يتم الوثوق كثيرًا بالنتائج التى تقدمها مثل هذه المخططات (ظاهرًا أكثر مما حقيقةً) ولابد من إبداء عناية قصوى عند تطبيقها، إذا أمكن أصلاً تطبيقها على أى حالات عملية. وهكذا فإن قراء مقالة البروفيسور تنبرجن سيلاحظون بقلق القائمة الطويلة من الفرضيات مما يتناقض مع حقيقة أنه قد طُلبَ منهم قبول هذه الفرضيات. ولكن حتى إذا قبلوها كلها، فأنهم سيجدون أن من الصعب حمل أنفسهم على أن يهملوا إهمالاً كاملاً كل المؤثرات، على بناء السفن، التى تمارسها الصناعات الأخرى وظروف نشاط-الأعمال العام general business conditions؛ وأنهم قد يبصرون فى الرسم البيانى الأساسى (المصدر السابق، ص ١٥٤) علامات على الدورة الاقتصادية أكثر مما على الآلية التى يفردها المخطط. ولكن، من ناحية أخرى، فإن مخططات من هذا النوع هى خطى أولى نحو نظرية ديناميكية أكثر كمالاً مما يوجب إدراجها كأعمال رائدة ذات أهمية فائقة: إن القارئ نفسه الذى تدهشه نواقص هذه المخططات- كما كان سيفعل عند قراءة راية سفينة كولومبس- لابد من أن يندهش أيضًا من حقيقة أن عنصرًا من الآلية التى تصفها المخططات يرد بالتأكيد فى كل حالة عملية (تقريبًا)، وعلاوة

---

(٤٥) نحيل القارئ إلى: M. Ezekiel,' The Cobweb Theorem,' Quarterly Journal of Economics, February 1938 (وقد أعيد نشرها فى المجلد: Readings in Business Cycle Theory) حيث يجد القارئ كل ما هو ضرورى بما فى ذلك تقريبًا كل الأدب المتصل بها.

(٤٦) J. Tinbergen,' Ein Schiffbauzyklus ? Weltwirtschafliches Archif. July 1931.. والنموذج ممتع جدا. لندعْ السفن المتاحة حاليًا من ناقلات الشحن تتمثل على محور الزمن، لنسميها f (t) ونفترض، كمقاربة أولى، أنها تتغير فقط كنتيجة لإنتاج سفن جديدة مما يمكننا أن نرمز إليها ب f'(t). افترضْ أيضًا أن تكلفة الشحن ستكون عالية (متدنية) حينما تكون السفن قليلة (كثيرة) بالمقارنة مع اتجاهها مما يشجع (يثبط) الطلبات على السفن الجديدة التى سيثبط (يشجع) تنفيذها من الطلبات الإضافية، وهكذا. وعليه، فإن زيادة إنتاج السفن فى أى لحظة سوف يعتمد على ندرتها أو وفرتها النسبية فى وقت ما من الماضى (قل φ من السنين): $f'(t) = -\alpha f(t-\varphi)$
حيث α هى عبارة عن ثابت يمثل حدة رد الفعل. وهذه معادلة فرقية وتفاضلية مركبة، وهى أول معادلة من هذا النوع تدخل النظرية الاقتصادية. ويصف حل هذه المعادلة التطور فى عدد السفن عبر الزمن، إذا كان التطور معطى فى فترة ابتدائية (نظريًا، وإلى الأبد بعد هذه الفترة). ووفقًا لطريقة أساسية يستعملها علماء الفيزياء كثيرًا، فإننا نحصل على الحل بواسطة الإحلال (التجريبى): $f(t) = e^{\alpha t+\beta}$. وسيلاحظ القراء الرياضيون أن هذا الحل سيكون دوريًا إذا جعلنا α عددًا متخيلاً (إن علاقة يولر Euler's relation هى $e^{i\alpha t} = \cos \alpha t + i \sin \alpha t$) [انظر: J. A. S., Business Cycles, p. 533]

على ذلك، فإن هذا العنصر يرد فى معظم المهـــام المعَرفـــة جيـــدًا التـــى تـــدعو المخططات إلى المزيد من العمل بشأنها على نفس الخط. إن عملاً كهذا لا يمكـــن أن يكون أكثر من عمل استكشافى (تمهيدى). ولكنه يستكشف الأرضية التى ستقف عليها بنية جديدة ذات يوم.



الفصل الخامس
كينز والاقتصاد الكلى الحديث[٤٧]

١- تعقيبات حول الجوانب الأوسع من عمل كينز
٢- الجهاز التحليلى فى عمل كينز 'General Theory'
٣- تأثير الرسالة الكينزية

فى تاريخ التحليل الاقتصادى، فإن الزاوية التى ينبغى أن ننظر منها إلى أكبر نجاح أدبى فى وقتنا الحاضر، عمل كينز: General Theory of Employment, Interest and Money (1936)، هى زاوية الاقتصاد الكلى الحديث، وأنه من هذه الزاوية فقط يمكننا أن نحاول إنصافه. أما من أى زاوية أخرى، فهذا بمثابة إجحاف. فكما هو معظم الاقتصاديين العظام الذين وصلت رسائلهم إلى الجمهور العام، وبخاصة مثل آ. سمث، كان اللورد كينز يعنى شيئًا آخر، إضافة إلى كونه باحثًا فى حقل التحليل الاقتصادى. فقد كان كينز قائدًا قويًا وغير هياب للرأى العام، ومستشارًا حكيمًا لبلده- إنجلترا، والذى كان قد ظهرَ فى الحرب العالمية الأولى، محافظًا فيما بعد، مع مزيد من العمق، على علم الفراسة الاجتماعى physiognomy الذى اكتسبه حينذاك- وممثلاً ناجحًا لمصالحه، كما كان كينز رجلاً يمكن أن يحتل مكانة فى التاريخ، حتى وإنْ لم يكتب سطرًا واحدًا من العمل العلمى تحديدًا: وكان هو من كتبَ فيما بعد: Economic Consequences of the Peace (1919) مكللاً بالشهرة العالمية فى حين صمتَ رجال كانوا بمثل بصيرته ولكنهم أقل شجاعة ورجال بمثل شجاعته ولكن أقل بصيرةً[٤٨].

(٤٧) [كان هذا هو آخر شىء كتبه ج. شومبيتر إلى كتابه: تاريخ. وقد تركه للطبع حينما غادر كمبريدج لعطلة رأس السنة كانون أول ١٩٤٩. ولم يُطبَع بعد وفاته. وعليه، فلم تتوافر له فرصة ما لتصحيحه أو تعديله.]

(٤٨) لقد حاولت فى الأجزاء الثانى، الثالث والرابع، من حين إلى آخر، أن أضع خلاصة عن الشخصيات كشخصيات. وهذا غير ممكن فى هذا العرض الموجز. ولذلك، اكتفى بإضافة القول بأن ثنائى على كينز، أعلاه، يعجز عن تغطية لوحة معينة عن الرجل وحتى ثراء اهتماماته. وحتى عمله العلمى بحث لن يخذ نوحتنا من جميع جوانبها. لقد وصفت الكلمات الواردة آنفا كثناء=

وبمعنى ما، كان عمل كينز: General Theory عملاً مماثلاً من أعمال القيادة. فقد علّمَ هذا العملُ إنجلترا، عبر تحليل عام على ما يبدو، وجهة نظره الشخصية بشأن وضعها الاقتصادى والاجتماعى وكذلك وجهة نظره الشخصية حول 'ما ينبغى عمله مع هذا الوضع'. وعلاوة على ذلك، فنظرًا لاصطدام رسالة الكتاب بالمناخ الأخلاقى الذى خلقه الكساد وبالمد الراديكالى المتزايد، فقد حققت هذه الرسالة، التى انطلقت من الموقع المتميز لكمبريدج والتى أثراها أنصار مقتدرون ومخلصون كثر، نجاحًا مماثلاً فى كل مكان، وبخاصة فى الولايات المتحدة. وقد يبعث هذا على الاستغراب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن موقف كينز كان محافظًا نوعًا ما من نواحٍ كثيرة، وبخاصة فى قضايا حرية النشاط الاقتصادى. ولكن لا ينبغى أن ننسى أن كينز قدّمَ خدمة حاسمة للمذهب المساواتى equalitarianism فى نقطة ذات أهمية فائقة. فقد تعلمَ الاقتصاديون الميالون لهذا المذهب، منذ عهد بعيد، إهمال كل جوانب أو وظائف عدم المساواة فى الدخل إلاّ الجانب التالى: إذ ظلوا يشكون بآثار السياسات المساواتية على الادخار كما فعل ج. س. ميل. وقد حررهم كينز من هذه الشكوك. فقد بدا أن تحليله يعيد الاعتبار الفكرى لوجهات النظر المعادية للادخار؛ وقد أفصح كينز عن هذا فى الفصل الرابع والعشرين من عمله General Theory. وهكذا، فمع أن رسالته العلمية قد سحرتْ كثيرين من أفضل العقول فى مهنة الاقتصاد، بيد أنها سحرت أيضًا الكُتاب والناطقين على تخوم الاقتصاد المهنى ممن لم يدركوا شيئًا من العمل General Theory سوى أنه: الاقتصاد الجديد للإنفاق New Economics of Spending، والذين أعاد كينز، بالنسبة لهم، الأيام الخوالى للسيدة مارسيه (انظر الجزء الثالث، الفصل الرابع) حينما كانت كل طالبة، بتعلمها استعمال بضع مفاهيم بسيطة، تكتسب المقدرة للحكم على كل القضايا الداخلية والخارجية للجهاز المعقد جدا فى المجتمع الرأسمالى. كان كينز ندًا لريكاردو بالمعنى الأرفع لهذه العبارة. ولكنه كان أيضًا ندًا لريكاردو فى أن عمله يشكل مثالاً مدهشًا على ما أسميناه، سابقًا، نقيصة ريكاردو، أى تحميل عمل أساسى رقيق شحنة ثقيلة من الاستنتاجات العملية الأمر الذى لم ينصف هذا العمل رغم أنه، ببساطته، بدا ليس فقط عملاً جذابًا بل مقنعًا

=tribute ولكن خلف هذا الثناء ثمة ثناء أرحب يبقى غير مكتوب هنا. [انظر العمل: 'John Maynard Keynes (1883-1946)' الذى كتبه ج. شومبيتر لمجلة: American Economic Review, September 1946، وقد أعيد نشره ضمن عمله: Ten Great Economists (1951).]

أيضًا. وقد قطعَ هذا شوطًا بعيدًا، ولو ليس الشوط كله، نحو الإجابة على الأسئلة التي تهمنا دائمًا، أي: ماذا في رسالة المرء ما يجعل الناس يصغون إليه ولماذا وكيف. ورغم ذلك، فإن مهمتنا الوحيدة هي أن ندخل في عرضنا مساهمة كينز في جهازنا التحليلي. ولكن أهمية عمله تفرض علينا، قبل ذلك، ضرورة تقديم بعض تعقيبات على الجوانب الأوسع من ذلك الجهاز.

١- تعقيبات على الجوانب الأوسع من عمل كينز

أولاً، يقدم عمل كينز مثالاً ممتازًا على موضوعتنا القائلة إن رؤية الوقائع والمعاني تسبق، من حيث المبدأ، العملَ التحليلي الذي، إذ يشْرعُ بتحقيق الرؤية، فإنه يمضي معها منذ ذلك الحين يدًا بيد ضمن علاقة لا تنتهي من الأخذ والعطاء. ولا يمكن لشيء ما أن يكون أوضح من أنه، في بداية الجزء المهم من عمل كينز، قد برزت رؤيته للرأسمالية الآخذة في الكبر في إنجلترا وتشخيصه الغريزي لها (الذي واصله دون أي اهتمام بالتشخيصات الممكنة الأخرى): فالاقتصاد المصاب بتصلب شرايين تتناقص فرصه لتجديد شبابه بينما تتواصل عادات الادخار التي تشكلت في عهود الفرص الوفيرة. لقد تشكلت رؤية كينز هذه في الصفحات الأول من عمله: the Economic Consequences of the Peace (1919) وأنه ألمحَ إليها بوضوح متزايد في أعماله اللاحقة. وقد تجلت مبادرة كينز العلمية البحتة الأكثر طموحًا، بشكل خاص، في عمليه: Tract on Monetary Reform (1923) و Treatise on Money (1930). ورغم أن العمل Treatise لا ينطوي على فشل بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة، بيد أنه قوبلَ بنقد محترم ولكن مدمِّر، وفشلَ، قبل أي شيء آخر، في التعبير عن رؤية كينز بدرجة كافية. وعليه، وبتصميم يثير الإعجاب، قرر كينز أن ينحّي جانبًا الأجزاء المعرقِلة من الجهاز وأنصرف إلى مهمة وضع نظام تحليلي من شأنه أن يعبر عن فكرته الأساسية وليس عن أي شيء آخر. ويبدو أن هذه النتيجة، التي قدمّها للعالم عام ١٩٣٦، كانت قد أرضته تمامًا وإلى حد الشعور بأنه قد انتشل علم الاقتصاد من بين ١٥٠ سنة من الخطأ وأرساه على أرض الحقيقة المؤكدة- وهذا ادعاء يتعذر اختباره هنا، ولكن تم قبوله بصورة جاهزة من قبل البعض، مثلما أنه أساء إلى عمل كينز في أعين كتاب آخرين.

ثانيًا، يجب أن نسجل اعتراف كينز بفضل السيدة جوان روبنسون، والسيد ر. غ. هاوترى R. G. Hawtrey، والسيد ر.ف. هارود R. F. Harrod (وهو فضل يمكن إثباته فى كل حالة بصورة مستقلة عن الحالات الأخرى) ولكن كينز اعترف بشكل خاص بفضل السيد ر. ف. كان R. F. Kahn الذى لم يقف دوره بعيدًا جدا عن المشاركة فى تأليف ذلك الإنجاز التاريخى. وانتهز هذه الفرصة لأنقذ من النسيان مساهمة أخرى لكان Kahn، إضافة إلى مساهمته فى عمل كينز: General Theory وفى نظرية المنافسة غير التامة. فرغم إن مارشال قدّمَ مادة وفيرة لنظرية العمليات قصيرة الأجل، بيد أنه كان يشدد دائمًا على خصائص الوضع العادى طويل الأمد long-run normal، ربما دون أن يوضح بدرجة كافية أن ما قَصدَه بالفعل كان هو المنطق البحت للعملية الاقتصادية وليس أى حالة أخرى للأشياء يمكن أن تظهر فعلاً فى أى لحظة من المستقبل. كان من الضرورى إدراك أن ما يظهر حقًا وما يمكن أن يُشاهَد هو النتيجة لتتابع حوادث قصيرة الأجل وردود أفعال قصيرة الأمد عليها وأنه يحمل شبهًا ضئيلاً بحالة التوازن التام التى يمكن أن يظهر إذا أخذت وقتًا لكى يعَبر كل شىء عن نفسه دون أى اضطرابات أخرى تحدث أثناء ذلك. إن وجهة النظر هذه، الهامة جدا كما هو واضح لتحسين التحليل الاقتصادى، قد أخذ كان Kahn بها من قَبْل بشكل منسجم، بشكل منسجم وواعٍ أكثر مما فعلَ أى اقتصادى آخر فى نظرى، رغم أننى غير قادر على تأشير أى عمل محدد له من شأنه أن يدعم هذا التأكيد. (حول العلاقة الممكنة بين هذه المساهمة العلمية وفلسفة الأمد القصير فى وقتنا الحاضر، انظر الجزء الرابع، الفصل السابع).

ثالثًا، ينبغى، بحسب الحالة، أن يُنسَب إلى كينز الفضل، أو أن يؤاخذ على، منشأ المذهب الركودى الحديث modern stagnationism. إن المذهب الركودى، بحد ذاته، قديم قدم الفكر الاقتصادى من الناحية العملية. فحينما يستمر التوعك الاقتصادى economic malaise لفترة مطولة، يقدّم الاقتصاديون نظريات تزعم أن الكساد قد جاء ليبقى، مسايرين فى ذلك الأمزجة السائدة فى زمانهم كما يفعل بقية الناس. وقد شاهدنا أمثلة على ذلك من قبل. ولكن بقدر تعلق الأمر بوقتنا الحاضر وبالأدب العلمى، فيمكن رد هذا الموقف، كما سبق أن رأينا، إلى عمل كينز: Economic Consequences of the Peace. وفى الولايات المتحدة، وبصورة

طبيعية، لم يتم 'التقاط' هذا الموقف حتى أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢، ولكنه قد تم التقاطه بقوة شديدة بعد وقوع الأزمة وبروز آثارها. ثمة مجموعة كان يمكن أن تسمى مدرسة ووجدت التجاوب لدى كل فئات الرأى العام تقريبًا- بما فى ذلك جماعة رجال الأعمال المرهقة- كانت قد برزت كمجموعة لها أهمية علمية فى ظل القيادة اللامعة للبروفيسور ألفن هانسن Alvin H. Hansen الذى أسهب ووسّع مذهب الاقتصاد الناضج أو الراكد mature or stagnating economy وفقًا لخطوط تختلف نوعًا ما عن خطوط كينز. يتعذر علينا أن نحاول هنا تحليل هذا المذهب بصورة معمّقة ونقتصر على ملاحظة أن هذا المذهب قد برز على نحو أفضل مما كان متوقعًا، رغم الأدلة المناقضة ظاهريًا، وذلك لثلاثة أسباب (١) لأن الفرص الاقتصادية الجديدة التى كانت تظهر يمكن أن تُعزى، عن حق جزئيًا، إلى نتائج الحرب العالمية الثانية وبالتالى يمكن أن تفسَر كفاصل غير مهم بالنسبة لقضايا الاتجاه الأساسى؛ (٢) لأن كل فترة ازدهار، مهما طالت، تبدى ارتدادات setbacks بحيث يمكن على الدوام تفسير هذه الارتدادات كتجلى لذلك الاتجاه؛ (٣) لأن بعض الكتاب، ممن هم غير 'ركوديين' سواء بمعنى كينز أو هانسن، يصلون إلى نتيجة مماثلة لأسباب خاصة بهم(٤٩). ويبدو الأمر، أحيانًا، كما لو أنه يتوجب علينا أن

---

(٤٩) وهكذا، فمن الممكن عدم الاقتناع بحجج كينز أو هانسن، ومع ذلك التنبؤ بأن التطور الرأسمالى يميل نحو التلاشى- أى أن يستقر عند حالة يمكن أيضًا أن توصف جيدًا 'كركود' - ذلك لأن الدولة الحديثة يمكن أن تحطم أو تشل القوى الدافعة لذلك التطور. وتمثل الضرائب الحديثة مثالاً واحدًا فقط على العوامل الكثيرة التى تفعل بهذا الاتجاه، علمًا بأن من الممكن إثباتها كلها بتحليل الحالة القائمة فى إنجلترا. إن كوابح من هذا النوع- التى، علاوة على ذلك، يمكن أيضًا أن نبين أنها نتائج حتمية للتاريخ الرأسمالى- تفعل فعلها إضافة إلى العوامل التى يشدد عليها كينز وهانسن: ومن الواضح أنها تصل إلى الشىء نفسه، فى اقتصاد قائم على الربح، سواء عند تلاشى الفرص الموضوعية للنشاط المربح أو عند فرض ضرائب على الأرباح بعد أن يتم تحقيقها. لنلاحظ، فى هذا السياق، أن هنك، فى بعض النقاط، قرابة قوية بين حجة كينز-هانسن ومحاججة ريكاردو-ج. س. ميل بشأن حلول حالة راكدة معينة stationary state. وهذا واضح بشكل خاص فى حالة كينز الذى تحدث غير مرة فى كتاباته الأولى عن'تجاوب الطبيعة المتناقص مع جهود الإنسان'- عشية فترة كان يتعذر فيها تصريف المواد الغذائية والمواد الأولية -- وعن ضغط السكان. وهذا العنصر ليس فقط يغيب عن محاججة هانسن بل أنه تحول، على يديه، إلى نقيضه بالفعل. ولكن فكرة ميل فرص الاستثمار للتلاشى فى المستقبل، عند مقارنتها بالميل للادخار لدى الأفراد، رغم أنها عولجت بطريقة تختلف عن طريقة ريكاردو، بيد أنها موجودة لدى كلا الكاتبين [هانسن وكينز]. ويكمن الاختلاف الرئيسى فى أنهما تنبئا بصعوبات معينة، فى عملية استقرار الاقتصاد عند حالة راكدة، وهى صعوبات لم ترد عند ريكاردو. [كان ج. شومبيتر، فى عمله: Capitalism, Socialism and Democracy، 1942)، قد طرح وجهة النظر القائلة 'إن التطور الرأسمالى يميل نحو التلاشى لأن الدولة الحديثة يمكن أن تحطم أو تشل قواها الدافعة'.]

نتحدث ليس عن كُتاب ركوديين وكُتاب معادين للمذهب الركودى بل عن خطين مختلفين من حجة ركودية واحدة – على الأقل عند إهمال كل أولئك الكُتاب المعادين للمذهب الركودى الذين اقتصروا على انتقاد الحجج الركودية المختلفة.

أخيرًا، رابعًا، لنلاحظ الحقيقة المهمة– مهمة فى أنها تبين المدى الذى كان فيه عمل كينز: General Theory يمثل استجابة معينة لأفكار مقبولة على نطاق واسع – المتمثلة بظهور أعمال أخرى فى الثلاثينات حاول كل واحد منها بطريقته التعبير عن أفكار تماثل أفكار كينز فى نقاط مهمة. فهناك، مثلاً، كاتب كينزى متحمس تحدثَ عن 'محطات سويدية نحو كينز'. وإذا أهملنا الحكم القيمى الذى تتضمنه هذه العبارة، فيمكن حقًا الموافقة على أن الاقتصاديين السويديين الكبار، وبخاصة لندال Lindahl وميردال Myrdal وأهلن Ohlin، قاموا بتطوير تلميحات معينة لفيكسل كان قد بناها بمواد مماثلة ووفقًا لخطة مماثلة. ورغم ذلك، سأكتفى بعملين من شأنهما توضيح ما أقصده.

لقد ظهر عمل إرك لوندبيرغ Erik Lundberg: Studies in the Theory of Economic Expansion (1937) بعد سنة من صدور العمل General Theory، وأنه قد أخذ العمل الأخير بنظر الاعتبار بدرجة كاملة ويتضمن عمله اعترافا صريحًا 'بتأثيره المشجّع'. ولكن عملاً بهذه السعة والعمق يتعذر 'تكوينه'، فى سنة واحدة، بتأثير خارجى ما لم يكن مؤلفه كان قد توصل بنفسه إلى استنتاجات مماثلة نوعًا ما. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير فيكسل أوضح بكثير من تأثير كينز، وأن عمل لوندبيرغ، من حيث طرقه ونتائجه، يختلف عن عمل كينز بدرجة تكفى لتأكيد استقلاله الأساسى عن هذا الأخير. وفى الواقع، وباستثناء كفاءة العرض، يمكننا أن نتحدث عن أفضلية عمل لوندبيرغ، وبخاصة (ولكن ليس حصرًا) لأن لوندبيرغ قد عالج من البداية مشكلة السلاسل sequence التى كان ينبغى على أتباع كينز عملها لصالحه. والكتاب مهم بالنسبة لنا بشكل خاص لأنه يُظهر الجذور الديناميكية الجزئية–والكلية للمذهب الكينزى القائم على نحو أفضل بكثير مما يُظهره كينز نفسه. أما بالنسبة للكُتاب ما بعد الكينزيين فى وقتنا الحاضر post-Keynesians، فلابد من أن يكون الكتاب مهمًا بشكل خاص بسبب التجربة المنورّة التى يمكن أن يقدمها لرؤية الفرضيات 'الكينزية' فى ضوء مختلف وفى سياقات مختلفة.

أما كتاب كارل فول: Geldschopfung und Wirtschaftskreislauf (1937)، فلا يدين بشيء ما إلى General Theory ذلك لأن مخطوطة الكتاب، كما يقول المؤلف في المقدمة، كانت قد اكتملت فى كانون أول ١٩٣٥ بحيث إنه لم يكن قادرًا على أكثر من إضافة إحالات هنا وهناك إلى العمل General Theory. وما يثير الدهشة هو وجود عدد معين من وجوه الشبه بين فرضياته وفرضيات كينز، رغم أن المدى الكامل لنقاط الاتفاق الفعلية لن تتضح من الوهلة الأولى بالنسبة للقراء الإنجليز والأمريكان. وهذا يعود إلى حقيقتين: لأن الدكتور فول استعمل جهازًا مختلفًا من المفاهيم وتوصل إلى استنتاجاته بطرق تميل إلى إخفاء نقاط الاتفاق تلك؛ وإذ كُتب كتاب الدكتور فول فى بيئة مختلفة، فإنه منحَ مجالاً واسعًا لمشاكل لم تعد هامة بالنسبة للمهنة الأمريكية. ولهذا بالضبط، فإن دراسة الكتاب يمكن أن تكون مفيدة جدا للاقتصاديين الأمريكان. ونظرًا بالذات إلى أن منهج الكتاب هو منهج غير كينزى على ما يبدو، فإنه يكشف عن علاقات مذهبية (موضوعية) ويلقى ما يعد ضوءًا جديدًا على مشاكل كينزية عدة، وبخاصة مشكلة البطالة التوازنية equilibrium underemployment. وقد مارس هذا الكتاب بعض التأثير فى ألمانيا، وتأثيرًا كبيرًا فى الدانمارك كما أخبرنى زميل اقتصادى دانماركى.

٢- الجهاز التحليلى فى عمل كينز 'General Theory'

أولاً، إن الجهاز التحليلى المستخدم فى العمل General Theory جهاز ستاتيكى أساسًا. سنحاول بعد قليل تفسير التناقض الظاهرى المتمثل بأن مكانة هذا العمل فى تاريخ التحليل إنما ترتبط، رغم ذلك، بالدافع الذى قدمّه للديناميكا الكلية. كما لا اقصد إنكار أن أجزاء كبيرة من الكتاب- يمكن للبعض أن يقولوا: أهم أجزاءه – تخصص للعوامل الديناميكية. بيد أن هذه العوامل قد أضيفت إلى جهاز عظمى[٥٠] كان ستاتيكيًا بشكل حاد بحيث يمكن، كمسألة مبدأ، إهمال كل السلاسل

(٥٠) لقد جرت صياغة هذا الجهاز العظمى بدقة مرات عدة. نكتفى بذكر: O. Lange,' The Rate of Interest and the Optimum Propensity to Consume,' Economica, February 1938, and L. R. Klein, The Keynesian revolution (1947).

والفترات(٥١). ثانيًا، إن هذه النظرية الستاتيكية ليست ستاتيكا الأوضاع العادية طويلة الأمد long-run normals بل نظرية التوازن قصير الأمد. ثالثًا، إن النقطة الأهم فى هذا السياق هى إن أثر الاستثمار الجديد على الإنفاق، من بين كل جوانب العملية الاستثمارية، هو الأثر الوحيد الذى يدخل النموذج (وليس الكتاب): فكما شدّدَ كينز نفسه عن حق، إن رأس المال المادى (المعدات) يُفترَض أن يبقى ثابتًا طوال الوقت نوعًا وكمًا. وهذا يحّد من النظرية ويختزلها إلى تحليل للعوامل التى تحدد الدرجة الأعلى أو الأقل من استعمال جهاز صناعى قائم. إن مَنْ يبحث عن جوهر الرأسمالية فى الظواهر التى تلازم إعادة خلق هذا الجهاز بصورة دائمة والثورة الدائمة التى تتواصل فى إطاره يجب أن نعذرهم لهذا السبب حينما يعتقدون إن نظرية كينز تتجرد عن جوهر العملية الرأسمالية(٥٢). رابعًا، رغم أن التحليل الكينزى هو تحليل كلى aggregative analysis؛ بيد أنه – لغرض البساطة دون شك – يفترض مسبقًا المنافسة 'الحرة' فى كل أسواق السلعة والعوامل، وإنْ لم تكن المنافسة 'البحتة' بالفعل. خامسًا، يُعتقد أن كل فرد يستجيب لنوع خاص من القيم 'الحقيقية'، أى لأسعار معبَّر عنها بوحدات-أجر أو أسعار تُقسَم على أجر نقدى متوسط لكل وحدة من العمل تحدّده المساومات بين أصحاب العمل والمستخدَمين– وهو إجراء تبسيطى بائس تقريبًا لا يتيح إمكانية المقارنة بين نقطتين زمنيتين مختلفتين ما لم تكن معدلات الأجر هى نفسها فى كلتا الحالتين. ولكن ثمة استثناء هام لهذه الفرضية القائلة بأن الناس يفكرون من خلال القيم الحقيقية بهذا المعنى: فالعمال لا يفعلون ذلك إلاّ حينما يدخرون ويستثمرون، ولكن ليس فى مساوماتهم حول العمل؛ فحينما يتفاوضون بشأن عقود الأجر، فهم يأخذون بالاعتبار معدلات الأجر النقدى فقط(٥٣).

---

(٥١) المثال البارز على هذا هو مضاعف كان-كينز [كان ج. شومبيتر قد عزم على مناقشة هذا فى الجزء التالى من هذا الفصل الذى لم يكتمل.]

(٥٢) إن هذا لا يمنعنا من إيجاد عدة نقاط من الاتصال بين التحليل الكينزى والماركسى. ورغم ذلك، فهما نقيضان أساسًا.

(٥٣) يثير هذا ثلاثة أسئلة: (١) السؤال حول واقعية هذه الفرضية بحد ذاتها؛ (٢) السؤال حول مبرر هذا الاستثناء من القاعدة التى تم تبنيها بالنسبة لكل المعاملات الأخرى؛ (٣) السؤال حول آثار هذه الفرضية على نظرية الأجر لدى كينز. ليس بوسعنا أن نجيب على أى من هذه الأسئلة ضمن المجال المتاح: فلا نستطيع سوى أن نوضح أن كينز، بفضل هذه الفرضية، استطاع رفض النظرية المعتادة بشأن دالة عرض العمل التى تستند على فرضية مناقضة. وإذ بالغ كينز كثيرًا فى أهمية هذه النقطة، فقد أسماها 'نقطة خروجنا عن النظام الكلاسيكى' (المصدر السابق، ص ١٧). ولكن من الصحيح، وفقًا لخطة محاججته، أن هذه الفرضية هى التى تمكنه من الدفاع عما هى فرضية=

ضمن إطار هذه النقاط الخمس، يطرح التحليل الكينزي- تحليل الدخل القومي الجاري- خمس متغيرات داخلية، أي المتغيرات التي يحددها النظام: الدخل القومي نفسه، التشغيل، الاستهلاك، الاستثمار ومعدل الفائدة؛ ومتغير خارجي واحد، كمية النقود[٥٤]، الذي يقدّمه إلى النظام سلوك 'السلطات'. يمكن ترك التشغيل ليتنحى جانبًا على أساس الفرضية، التي قد تكون ممكنة في الأمد القصير جدا، القائلة إن التشغيل يحدده الدخل القومي حصرًا. إن القيمة الجارية لهذا الأخير تساوي بالتعريف الاستهلاك الجاري زائدًا الاستثمار الجاري على نحو متطابق، علمًا بأن الكميات الثلاث يتم التعبير عنها بوحدات-أجر[٥٥]. ومع كل 'المعطيات' givens المفترَضة، يمكن القول إن القيمة الجارية للدخل القومي 'تتحدد' بثلاثة دوال أو جداول كان كينز قد مجدّها بتسميتها باسم 'القوانين النفسانية'[٥٦]: دالة الاستهلاك، ودالة الاستثمار، ودالة تفضيل السيولة، وهي الأدوات العظيمة الثلاثة للتبسيط التي تتولى تحقيق رؤية كينز بالنسبة للعملية الاقتصادية، وبخاصة هدفه في إثبات وجود توازن البطالة underemployment equilibria، وكذلك، إذا صغنا

=أساسية بالنسبة لنظامه، أي أن عقد الأجر لا يقرر الأجور الحقيقية من حيث المبدأ. لقد تراجع أتباعه، بشكل تدريجي وغير مباشر، عن هذا الوضع الذي يتعذر الدفاع عنه والذي هو، بالنسبة لمحاجته، أقل جوهرية مما تصور هو نفسه. ومع ذلك، لاحظ العنصر الذي يمكن الدفاع عنه في هذا الوضع: إن أي زيادة أو انخفاض في معدلات الأجر، إذا كانت تزيد أو تخفض من الدخول الأجرية في قطاع مهم من الاقتصاد بدرجة كافية (أو حتى في موضع محلي)، يكون لها بعض التأثير على الأسعار، وإن هذا التأثير يمكن، جزئيًا أو كليًا، أن يعادل التغير في معدلات الأجر النقدي- وهذه سلسلة من أشياء مترابطة تستحق أن يُشدّد عليها بالفعل.

(٥٤) إن أحد النواقص الكثيرة لعرضنا، الذي لا يستهدف سوى استحضار قسم من الأساسيات في أذهان قراء يُعتقد أنهم على دراية بالعمل General Theory، يتمثل بأنه ينبغي علينا مواصلة تقليد كثير من الكينزيين في افتراض أن كمية وسائل الدفع تتحدد خارجيًا، أي اعتبارها تتحدد بحرّية من قبل الحكومات والمصارف المركزية. وهذا الافتراض، رغم كل الاحتجاجات، يضعنا بصورة خطيرة قريبًا من نظرية كمية خام، التي يشكل جانبًا أساسيًا منها، كما رأينا، أن كمية النقود تكون معطاة خارجيًا. ومن شأن هذا الافتراض أن يكون غير واقعي بما لا يطاق، حتى بالنسبة لإنجلترا الحديثة، ما لم نعرّف، كما أوضح آرثر سميثيز Arthur Smithies، كمية النقود لتعني النقود القانونية زائدًا الحد الأقصى من الودائع التي يسمح القانون و'السلطات' للمصارف بخلقها.

(٥٥) ما دامت الادخارات تعرَّف بوصفها الفرق بين الدخل والاستهلاك، فإن هذه المتطابقة تعطي المتطابقة المألوفة بين الادخارات الجارية و(معدل) الاستثمار الجاري. ولكن لكي تصح المتطابقة الأخيرة، فلا ينبغي مطابقة الاستثمار الجاري بدوره، كما فعل كينز، مع معدل إنتاج المعدات الرأسمالية الجديدة. حول هذا، انظر: P. A. Samuelson, 'The Rate of Interest under Ideal Conditions' Quarterly Journal of Economics (February 1939) pp. 292-5.

(٥٦) إن هذه الدوال أو الجداول لا تملك، طبعًا، الحق بهذا الاسم، حتى ولو بالمعنى الذي يجوز فيه، عند الضغط، إطلاق اسم قانون غوسن للحاجات القابلة للإشباع.

الأمر بتشديدٍ مبالغ فيه، إثبات قناعته بأن الادخار (أو، بعبارة أخرى، معدل الفائدة) يلعب دور سلبيًا role of villain في اللوحة التى تفقر الشعوب[٥٧].

وبنفس المعنى الذى الذى ينحدر فيه منحنى الطلب المارشالى من كورنو Cournot (ومن فيرى أيضًا Verri، موضوعيًا)، فإن دالة الاستهلاك الكينزية تنحدر من مالثوس وفيكسل[٥٨]، ولكن كينز قام بتدقيقها أكثر. وكما يعرف كل فرد، فإن هذه الدالة تمثل الاستهلاك القومى الكلى الجارى (الإنفاق الكلى على 'الاستهلاك' فى صورة وحدات-أجر) كدالة للدخل القومى الجارى (فى صورة وحدات-أجر) وهى تعبّر عن الفرضية الاعتباطية التى تشير إلى إن أى زيادة فى الأخير تقترن دائمًا بزيادة في الأول ولكن بمقدار أقل[٥٩]. أما تغطية دالة الاستثمار ببضع

---

(٥٧) إن من يعتقدون بأن الوقائع الاقتصادية وتحليل كينز لا تؤيد هذه القناعة وإن عنصر الحقيقة فيها يُختزل إلى القدر الذى لاحظه ج. س. ميل، دبليو. روشر W. Roscher ومارشال (انظر، قبول كينز، وحتى هوبزن Hobson، بهذا الأمر على مضض، المصدر السابق، ص 19n)، سيبحثون بصورة طبيعية عن تفسير غير تحليلي. وقد يجدوا هذا التفسير، أولاً، فى وضع إنجلترا الذى كان يمكن فيه حل صعوبات كثيرة بمصادرة 'الدخول الريعية' rentiers التى كانت، لأسباب سياسية، لا تذلل بأية صورة أخرى من الناحية العملية؛ ثانيًا، فى نوع من البشر مثل كينز – الذى آثر، وهو المثقف المتجرد الذى مقت بشدة الفضائل البرجوازية ولكنه كان متحضرًا جدا إلى حد كراهية وسائل العنف، على نحو ليس غير طبيعى إطلاق 'طلقة الرحمة' على مصالح المقرضين creditor interest.

(٥٨) ورغم ذلك، فيقوم بين حالتى مارشال وكينز الاختلاف التالى. فهما كانا يمكن أن يكونا متماثلتين بالضبط لو كان بوسع المؤرخ أن يقول إن مارشال كان قد وجد منحناه لدى ج. س. ميل وهو فى حالة أقل دقة فأضاف هو إليه هذه الدقة و'الحدة' rigor and edge. ولكن 'المفترض' بالنسبة لمارشال أنه وجد لدى كورنو كل الدقة والحدة التى يتمناها كل واحد. وأن كينز، الذى كان مفتونا بمالثوس (بينما من الصعب أن يكون قد تعرف على فيكسل حينذاك) كان يتعين عليه أن يقوم بكل ما ينبغى على نصير لميل أن يقوم به فى حالة منحنى الطلب المارشالى. ومع ذلك، فإن القرابة (الموضوعية) بين كينز ومالثوس تبرز بوضوح خاص فى بداية العمل General Theory (p. 25) حيث يصوغ كينز مفاهيم: دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلى وكذلك دالة الطلب الفعال. فمهما كانت الأهمية التى نوليها لتحذيرات كينز، فإننا ننقاد إلى اعتبار هذه الدوال، القابلة لأن تتقاطع مرة واحدة (أو مرات عدة) ولكنها ليست متطابقات البتة، كتعميمات للمفاهيم الأصلية للعرض والطلب على السلع الفردية. وإن كينز، المدرك لهذا الفخ المستور، لم يعمد إلى الاستفادة كثيرًا من هذه الفكرة فيما بعد. ولكنها الفكرة المالثوسية إياها. وإذا صحت، فهى تكفى لوحدها لإثبات إمكانية توازن معين لا يشكل فيه التشغيل الكامل صفة ما. وأكرر أن الحجج، التى يطرحها كينز ضد ما تصور أنها النظرية الكلاسيكية (بمفهومه)، غير مهمة قط ضد أى صياغة صحيحة لنظرية توازن التشغيل الكامل وأن تهمته القائلة إن النظرية الكلاسيكية لا تعرف أى بطالة سوى البطالة الاحتكاكية frictional unemployment لا تصح إلا إذا تم تعريف مصطلح: احتكاكية بمعنى واسع جدا بحيث يجرد التهمة من كل أهميتها.

(٥٩) إن هذا 'القانون النفسانى' للميل للاستهلاك ينبغى أن يشير إلى الأفراد طبعًا. ولكن الفرضية المعنية تشير إلى مجاميع اجتماعية social aggregates. وقد أسميتها فرضية اعتباطية وذلك فقط للتشديد=

كلمات، فهذا أمر أقل سهولة وذلك لصلة هذه الدالة بالعوامل الديناميكية الهامة جدا التي ترد في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من عمل كينز، والتي لا تدخل في الصياغة الصريحة لهذه الدالة. تربط دالة الاستثمار معدل الاستثمار الكلي بالكفاية الحدية 'لرأس المال (المادي) بشكل عام التي يخلقها ذلك المعدل من الاستثمار' (المصدر السابق، ص ١٣٦)، علمًا بأنه يجري تعريف الكفاية الحدية لرأس المال marginal effiency of capital كعلاقة بين المردود المتوقع من وحدة إضافية (مختارة بشكل صحيح) من أية سلعة رأسمالية وبين تكلفة إنتاج هذه الوحدة[٦٠]. وهذه الكفاية، كما أوضح كينز نفسه، هي نفس مفهوم فيشر: 'معدل العائد الحدى على التكلفة' marginal rate of return over cost [٦١]. ولكن الاختلاف التالي يقوم بينهما: فعند فيشر، يشكل معدل العائد الحدى على التكلفة- الذى يتضمن عملية خصم لسلسلة العوائد المتوقعة- الحقيقة الأساسية بالنسبة لظاهرة الفائدة، في حين ابتعد كينز، عند هذه النقطة، عما أسميته تقليد باربون Barbon ووَضعَ، من حيث نواياه على الأقل، نظرية نقدية للفائدة مفادها إن الفائدة لا تُشتق

=على حقيقة أنها لا تصوغ سوى إمكانية واحدة من إمكانات عدة. ويمكننا التعبير عن دالة الاستهلاك بكتابتها هكذا: $C = f(Y)$، وعندئذ فإن الفرضية تظهر بمعنى أن الميل الحدى للاستهلاك، dC / dy، يكون أقل من الوحدة على الدوام. ولكن لنلاحظ حالاً، كبديل لدالة الاستهلاك هذه، إن بوسعنا أيضًا أن نكتب دالة الادخار هكذا أيضًا، $S = \Phi(Y)$. وقد صار من المعتاد بالنسبة لكينزيين كثر إدخال متغير آخر في كلتا الدالتين، أى معدل الفائدة، i، علمًا بأن أهمية هذا التنازل يقللها إلى أدنى حد الافتراض بأن تأثير i ضئيل جدا.

(٦٠) من المعتاد كتابة دالة الاستثمار هكذا: $I = F(Y, i)$ مما يعكس الكفاية الحدية لرأس المال بواسطة شكل الدالة F. وعندئذ، فإن الميل الحدى للاستثمار، عند معدل فائدة معطى، يكون $\delta F / \delta y$. ولكن يمكننا أيضًا أن نهمل i من أجل التشديد على الحالات التي يكون فيها الاستثمار 'تلقائيًا' autonomous، أى أما أن يُفرض على النظام بواسطة عامل خارجي معين كالحكومة أو، بخلاف ذلك، يدخل دون مراعاة للظروف القائمة. أو، على العكس، يمكننا أن نعالج الاستثمار على أنه 'محفز' كليًا induced بمشتريات المستهلكين وأن نكتب دالة الاستثمار عندئذ كما يلي: $I = \Phi(C, i)$؛ كما فعل لانجه Lange (انظر الهامش رقم ٤، أعلاه). إن هذه التعابير وتعابير أخرى تطرح نفسها لغرض تأكيد هذه الإمكانية أو تلك، ولكن أيًا منها، إذا أُخذ على حدة، لا ينصف بصورة كاملة فكر كينز الذى امتنع بشكل حكيم عن تقديم أى منها بنفسه.

(٦١) Theory of Interest (1930). ومع ذلك، يمكنني أن أبين حقيقة إن كينز، الذى لم تكن له معرفة من الدرجة الأولى بالأدب الاقتصادي، وبخاصة الأدب القائم حينذاك وغير الإنجليزي، توصل إلى مفهومه بصورة مستقلة تمامًا وأنه أورد اعترافه المعنى حينما كان انتباهه مشدودًا إلى صيغة فيشر. وأنه بالغ في امتنانه حينما التقط الفكرة. وهذا هو رأي البروفيسور ليرنر على الأقل. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن كلا المفهومين يمثل حقًا تحسينًا لمفهوم الإنتاجية الحدية لرأس المال، كما طورّه مارشال، وفيكسل بشكل خاص- وهذا يعيدنا إلى بوهم باورك مرة أخرى- ولكن ليس أكثر من هذا. إذ إن 'آفاق' prospectiveness مفهوم الإنتاجية الحدية لرأس المال وصلته بتكاليف استبداله لا يمكن أن ينكرها إلا قلة من المؤلفين الذين استعملوها، هذا إن أنكرها أحد.

من، أو تعبّر عن، أى شيء يمت بصلة إلى العائد الصافى من السلع الرأسمالية، مهما كان شكل هذا الشيء(٦٢).

وهذا يحملنا إلى الثالثة من دوال أو جداول كينز الأساسية: دالة تفضيل السيولة. ففي الفصل الثالث عشر من عمله General Theory، يبدو كينز وكأنه يقبل النظرية التي تجعل معدل الفائدة 'يعتمد على تفاعل جدول الكفاية الحدية لرأس المال مع الميل النفساني للادخار' (التفضيل الزمنى). ذلك لأن كينز قد أشار، كاعتراض وحيد له، إلى أن من المستحيل استنباط معدل الفائدة ببساطة من هذين العاملين فقط لأن معدل الفائدة يعتمد أيضًا على الشكل الذى يريد المدخر أن يحفظ به ما يشاء ادخاره. فبعد أن يكون المدخر قد قرر مقدار ما يريد 'الاحتفاظ به بشكل ما لتأمين المقدرة على الاستهلاك المستقبلى'(ص ١٦٦، لاحظْ الطابع الكلاسيكي لهذه العبارة)، فما يزال يتعين عليه أن يقرر ما إذا كان، وإلى أى حد، سيتخلى عن المقدرة الآنية لفترة محددة أو غير محددة، أى يتخلى عن تفضيله

(٦٢) نظرًا إلى إن هذا قد يشكل، من زاوية التحليل النظري فقط، المساهمة الأصلية الأكثر أهمية فى العمل General Theory، فتكفينا بعض تعقيبات. أولا، إن النظرية النقدية للفائدة لدى كينز كانت نظريةٍ أصيلة ذاتيًا كنظرية نقدية للفائدة، ولكنها ليست كذلك من الناحية الموضوعية. فإن التفسيرات التى قدمت لظاهرة الفائدة، بدءًا من السكولائيين، مرورًا بخلفائهم البروتستانت، إلى الكتاب الحديثين ما قبل الكينزبين، تربط الفائدة بالنقود ويمكن لكل مؤلفيها أن يوافقوا على الطلاق الذى أعلنه كينز بين مردود رأس المال غير النقدى والفائدة. وتتمثل الأهمية الموضوعية لعمل كينز، إلى المدى إلى وصله هذا العمل، بالنجاح الذى حققته تعاليمه: فقد حوّل كينز بالفعل عددًا كبيرًا من زملائه الاقتصاديين الذين، لعشرين سنة أو تقريبًا قبل ذلك، يندر أن اهتموا بشكل جدى بأى نظرية نقدية للفائدة. ثانيًا، يتعين علينا مجددًا أن نستعيد حقيقة أن فيكسل، دون أن يتبنى نظرية نقدية معينة، كان قد خطا خطوة مهمة جدا نحو هكذا نظرية إلى حد أنه ألهمَ أتباعه السويديين للأخذ بها. إن هذا الخط الفيكسلى للتقدم يتوافر للقراء الإنجليز بأفضل ما يمكن من خلال عمل البروفيسور ارك لندال Erik Lindahl: 1939) Studies in the Theory of Money and Credit) وكذلك فى مقالتى البروفيسور برتل أوهلن Bertil Ohlin: 'Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment.' Economic Journal, March and June 1937. وقد قادت هاتان المقالتان إلى مناقشة بين كينز، وأوهلن، وروبرستون Roberston، وهاوترى Hawtrey، تبعها عدد من المقالات لاقتصاديين آخرين. ولكن يجب أن نكتفى، ثالثًا، بإضافة إن الشكل الخاص الذى أعطاه كينز لنظريته النقدية كان أصيلاً ذاتيًا وموضوعيًا معًا. ربما يختلف هذا الشكل كثيرًا أو قليلاً عن الشكل السويدى أو عن الشكل الذى يتبناه البروفيسور هيكس (Value and Capital, ch. 12) الذى قد يكون الأقرب إلى الهيمنة على الحقل فى ذلك الجزء من الأدب الأنجلو-أمريكى الذى يقبل النظرية النقدية للفائدة أصلاً؛ ولكن الشكل الكينزى يختلف كثيرًا عن الأشكال الأخرى- بحيث إن رغبة المرء بمعرفة ما إذا كانت هناك أى قرابة أصلاً بينها وبين الشكل الكينزى هى مسألة مزاج ليس إلا.

للسيولة(٦٣). ظاهريًا، لا يبدو هذا سوى مجرد تعديل. ومع ذلك، وفيما بعد، وحتى في عمله General Theory، فإن كينز نفسه وبعض أتباعه الأصوليين، وبخاصة البروفيسور ليرنر(٦٤)، ذهبوا أبعد بكثير من ذلك باتجاه الفرضية القائلة إن الفائدة هى مجرد مبلغ يُدفع للتغلب على نفور المرء من التخلى عن الأصل الأكثر سيولةً (own-rate theory of interest) وفرضية أن كمية النقود، مأخوذةً بالمقارنة مع كمية النقود المستعملة فى المعاملات، هى العامل الوحيد الذى يؤثر بشكل مباشر على تحديد الفائدة(٦٥). إن الادخار الجارى current saving والاستثمار الجارى current investment ليس بوسعهما تحديد أى شيء لكونهما متساويين بالتعريف. بيد أن الادخار المخطط (ex ante) والاستثمار المخطط (ex ante) يحددان الدخل (الناتج الصافى الكلى) ولكن ليس الفائدة. ثم يتبع ذلك عدد من الألغاز المحيِّرة التى يتيح الوضع العجيب للكساد العميق(٦٦) بعض التدقيق لها.

---

(٦٣) من المعتاد، عند الصياغة الدقيقة، تقديم تفضيل السيولة هذا فى معادلة من الشكل: $\bar{M} = L(Y, i)$ الذى يقارن المقدار المتاح من النقود (انظر الهامش رقم ٨، أعلاه)- لقد وضعت خطًا فوق M للإشارة إلى أنها معطاة- مع 'طلب' على النقود يحدده جزئيًا حجمُ المعاملات، التى يمثلها Y، وتحدده، فى جزئه الآخر، توقعات الناس حول السلوك المستقبلى لأسعار الفائدة المختلفة (دافع 'المضاربة')، التى يمثلها i.

(٦٤) حول محاججة البروفيسور ليرنر Lerner، انظر: Franco Modigliani, 'Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money,' Econometrica, January 1944, p. 79، وانتهز هذه الفرصة للتوصية بهذه المقالة كتعقيب عام حول هذا المدى الكامل من القضايا.

(٦٥) بين أمور أخرى، لاحظ أن الفائدة ينبغى حقًا أن تساوى أيضًا بين مزايا حيازة النقود والأصول الأخرى. وهذا مثال آخر على طريقة كينز الريكاردية فى التفكير: فحقيقة أن معدل الفائدة يجب أن يكون هكذا بحيث يعوض المدخرين عن 'امتناعهم' الحدى - ولو أن معدل الفائدة لم يفعل ذلك، لما استطاع أن يكون كما هو عليه بالفعل- لا تكفى بوضوح لإثبات نظرية الفائدة القائمة على الامتناع. لاحظ أيضًا، مثل كل الأشياء الأخرى، أن كلتا الفرضيتين- نظرية الفائدة القائمة على السيولة التى تتمتع بها النقود own-rate theory ونظرية الامتناع- يمكن جعله صحيحًا أساسًا بواسطة افتراض عدد كاف من 'العوامل المعطاة' givens، مع ميزة إضافية تتيح بسهولة قصوى قلب الطاولة بوجه من يعترض على أساس أنه لا يفهم فرضيات المحاججة. انظر، فى هذا السياق، W. Fellner and H. M. Somers,' Alternative Monetary Approaches to Interest Theory, 'Review of Economic Statistics, February 1941.

(٦٦) نكتفى بمثال واحد: تعطى النظرية النقدية، إذا أخذناها حرفيًا، الاستنتاج الذى يفيد إن زيادة معينة فى التحفيز inducement أو الميل للاستثمار، أو فى الميل للاستهلاك، لا تزيد سوى التشغيل، ولكنها لا تميل لزيادة معدل الفائدة. والعكس واضح فى أى وضع عادى وقد تم تقديمه كموضوعة من قبل البروفيسور سامِلسون ليس كاعتراض على المذهب الكينزى بل كجزء منه (انظر: Foundations, p. 279، وقارن J. R. Hicks, 'Mr. Keynes and the "Classics" ; A Suggested Interpretation.' Econometrica, April 1937, pp. 152-3)

من الممكن، بواسطة تلك الدوال أو الجداول الثلاثة، كتابة نظام من ثلاثة شروط توازنية (معادلات) ومتطابقة واحدة من شأنها، فى ظل فرضيات ملائمة، ومع اعتبار كمية النقود كمعطاة تفرَض من الخارج، أن تحدد بصورة فريدة الفائدة والاستثمار، والادخار أو الاستهلاك، ويمكن توسيعها لتشمل أيضًا متغيرات أخرى مثل معدلات الأجر لدى كينز(٦٧). ولكن ما أثار الإعجاب لم يكن هو هذه الترجمة الدقيقة والمجزأة لرسالة كينز، بل مجموعها اللامع كله. وبشكل خاص، فقد بدت هذه الرسالة، بصلتها بالادخار والفائدة والبطالة، كما لو أنها تكشف وجهة نظر جديدة للعملية الرأسمالية ليس فقط، كما رأينا من قبل، بالنسبة للجمهور العام و"الكتاب الانشقاقيين" writers on the fringes بل أيضًا بالنسبة لأفضل العقول فى التحليل الاقتصادى المهنى- وهى وجهة نظر كانت جذابة بالنسبة للبعض بقدر ما كانت تبعث على النفور لدى البعض الآخر(٦٨). وقد خلق هذا، فى الحال تقريبًا،

---

(٦٧) المتطابقة هى $Y \equiv C + I$ أو $S \equiv I$. وفى الحالة الأولى، يمكننا استعمال المعادلتين $C = f(Y, i)$ و $I = \Phi(C, i)$، وفى الحالة الثانية، المعادلتين $S = \Phi(Y, i)$ و $I = F(Y, i)$. للمزيد، انظر مودغليانى Modigliani، المصدر السابق، ص ٤٦. ولكن النظام، وبخاصة أى نظام موسع، ليس مسألة بسيطة كما قد يبدو الأمر للمراقب العادى. وهذا هو السبب الذى يفسر لماذا، رغم أننى لا أستطيع الدخول فى المشاكل المعنية، حاولت التزام جانب الحذر من خلال الكلمات "فى ظل فرضيات ملائمة". ليس من الصعب أن نصوغ نظامًا يبدى عدم الانسجام inconsistencies ويفشل فى تعريف توازن معين أو حتى توازنات عدة. ومن المهم أن نلاحظ هذا لأن مثل هذه الأنظمة غير التوازنية تلعب دورًا ما فى المناقشة الكينزية: فبالنسبة للكينزيين، يمكن لهذه الأنظمة أن تكون وسيلة لإظهار أن الاقتصاد، من دون الإنفاق الحكومى ("السياسة المالية")، قد لا يقدر على بلوغ حالة توازنية معينة، وبخاصة توازن التشغيل الكامل.

ولنلاحظ نقطة مهمة أخرى فى هذا السياق. فحينما نتحدث ليس عن استهلاك جار واستثمار جار بل عن استهلاك مخطط واستثمار مخطط، يكون لدينا عندئذ شرط معين لاستقرار النظام مفاده إن مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار- الميل الحدى للإنفاق- أقل من الوحدة. فإذا كان مجموع هذا الميل يساوى أو يزيد على الوحدة، فإن النظام سيكون محددًا determined حتى فى هذه الحالة ولكنه سوف "ينفجر" بدلاً من أن يتقارب نحو التوازن عند انتقاله when displaced. وهنا، فثمة كتاب عدة يميلون للمحاججة كما لو أن شرط الاستقرار هذا يمكن استعماله "لإثبات" أن الميل للإنفاق أقل من الوحدة بالفعل ذلك لأن النظام الاقتصادى، فى الواقع الرأسمالى، لا ينفجر كما يقولون. إن هذه المحاججة غير مقبولة قط لأسباب منطقية، أذكرُ منها سببًا واحدًا فقط: فقد يكون نظام نظرى قصير الأمد انفجاريًا بينما لا يكون كذلك النظام المناظر طويل الأمد، وإن نظامًا نظريًا طويل الأمد قد يكون انفجاريًا فى حين أن الواقع المناظر لا يكون كذلك.

(٦٨) يتعذر وصف انقسام المهنة بطريقة واحدة بالنسبة لجميع الأقطار: فالانقسام لم يكن سوى تموج على سطح الماء فى بعض الأقطار. ولكنه ذهب بعيدًا إلى العمق فى إنجلترا والولايات المتحدة، حيث=

مناخًا كان ملائمًا بصورة مثالية لإحداث صراع حافل بالحماس - وهو يشبه في ذلك، من حيث المبدأ، الجو الذى خلقه ريكاردو عام ١٨١٧، ولكنه كان أكثر من ذلك بسبب الزيادة الضخمة فى عدد الاقتصاديين المهنيين. وكل ما يمكننا فعله في هذا الموجز هو أن نورد المهام الثلاث التى بوشر بها والتى تفسر معًا سيل الأدب الكينزى إلى هذا الحد أو ذاك الذى يميّز العقد الذى تلا عام ١٩٣٦.

لقد نبعت المهمة الأولى، طبعًا، من الحاجة التى شعر بها كل اقتصادى تقريبًا لمعرفة وتحديد كيف يكون موقفه من رسالة معينة لم يكن بوسع أحد تجاهلها. لقد مضى معظم العمل المهنى على النحو المعتاد ولم يتأثر بتلك الرسالة إلاّ قليلاً. ولكن بالنسبة لكل المنظِّرين، الاقتصاديين العاميين، والباحثين فى حقول النقود والصيرفة والدورات الاقتصادية، فإن تلك الحاجة لم يكن بالإمكان تلبيتها إلاّ بالتحليل الجهيد والنقد والتطوير. وإذ يتعذر علينا أن نغطى بصورة مرضية كل الأدب من هذا النوع[٦٩]، فإننا نكتفى بالإشارة إلى حقيقتين: الحقيقة الأولى هى أن الرسالة قد ولدَت رد فعل كان، بحد ذاته وبشكل تلقائى، إنجازًا يشكل الاعتراف الصريح به أعظم إطراء لذكرى اللورد كينز وأعظم إنصاف له. ولم يكن الإنجاز التحليلى لكينز هو الذى فعل ذلك؛ كما أنه لا يعود إلى ما أثاره هذا الإنجاز التحليلى من جاذبية بالنسبة للقضايا العملية. فكما هو الحال بالنسبة لريكاردو، فإن امتزاج العمل الفكرى - حقًا أو ظنًا - مع قضايا العصر الساخنة هو الذى خلق فى حقلنا ما كان يتعذر على العمل تحقيقه من تلقاء نفسه. فعيوب عمل كينز الفكرى ذاتها والاعتراضات ذاتها التى يمكن إثارتها ضد إجاباته العملية ساهمت فى خلق

=برزت ظاهرة معينة فرضت نفسها بصورة ملائمة تستحق الملاحظة. فقد سحرَ المذهب الكينزى المنظرين الشباب أساسًا بينما كانت غالبية المنظرين الكبار فى السن معادين له بهذه الدرجة أو تلك من القوة. إن جانبًا من هذا الواقع واضح جدا بحيث ليس من داع للوقوف عنده، إضافة إلى أنه قد جرى التشديد عليه فى أغلب الأحوال: فمن الصحيح، طبعًا، أن جزءا من المقاومة التى يلقاها كل مذهب جديد هى ببساطة مقاومة تصلب شرايين. ولكن ثمة جانب آخر. فالعالم العجوز أو حتى الناضج قد لا يكون ضحية فقط، بل قد يستفيد من عادات التفكير التى بناها عمله السابق. ولا اقصد هنا الفهم الأعمق للأشياء الذى لا يكتسب إلاّ بعمل عقود من السنين: فبمعزل عن هذا، وعن الاختلاف فى الموقف من السياسة policy الناشئ عن ذلك، فثمة شىء ما من قبيل الخبرة فى التحليل. وهذا العنصر، فى حقل كعلم الاقتصاد الذى غالبًا ما يكون التعليم فيه معيبًا والذى لا تكون فيه معرفة العلماء الشباب كافية فى الغالب بكل بساطة، أهم بكثير مما هو فى علم الطبيعة حيث يكون التعليم فعالاً على الدوام، رغم أنه قد لا يبعث على البهجة.

(٦٩) يجد القارئ مثالاً على ذلك الأدب فى العمل: The New Economics، الذى نشره وكتب مقدمته س. إى. هاريس S. E. Harris، ١٩٤٧، رغم أن العمل مكتوب "لصالح" كينز بقوة.

النجاح المذهل وفى توسيع السجال بحيث يمتد إلى كل الحقل الذى يشمل التوصيات وقضايا المنهج المنطقية البحتة. والحقيقة الثانية هى الطابع المتراكم للنجاح من هذا النوع والذى يمكن توضيحه بأفضل ما يمكن من خلال التعليم. فكل عمل ناجح، هام علميًا، يتعين إدراجه فى المقررات المدرسية ضمن الموضوع المناسب له. ولكن المعلم، ما أن يكتشف إن تلاميذه يهتمون بموضوع ما بمعزل عن تدريسه هو أو أن يتأكد من أنهم صاروا ملمّين به قبل سماعهم محاضراته هو، فإنه سوف يكتشف أيضًا المزايا التدريسية التى تتراكم من الإشارة إلى هكذا معرفة سابقة والبناء عليها؛ كما أنه سيتعامل مع مثل هذا العمل، بغض النظر عن وجهات نظره، على نحو أوسع مما كان سيفعل لو أن العمل يستند على مزاياه الخاصة به فقط. وهكذا، وكما هو الحال فى الصيرفة والتأمين، فإن النمو يحفز المزيد من النمو بمجرد تزايد الاحتياطات وأن النجاح يدفع لمزيد من النجاح.

والمهمة الثانية التى طرحها العمل General Theory هى التطوير، سواء النقدى أو البنّاء، وفى الحقل النظرى أو الوقائعى، لعدد كبير من النقاط الفردية.[٧٠] وتشمل هذه النقاط المفهوم الكينزى لتوازن البطالة، قضية نظرية الفائدة 'القائمة على السيولة التى تتمتع بها النقود' own-rate theory of interest مقابل تلك التى تقوم على 'الرصيد المعّد للإقراض' loan-fund theory of interest، قضية مبدأ النظرية الجمعية theory principle of aggregative (نظرية الاقتصاد الكلى)، قضية العلاقة بين الأجور النقدية والحقيقية، وقضايا أخرى كثيرة خلقت كلها 'آدابًا خاصة' تحمل طابعها الخاص بها. ولكن يكفينا مثال واحد وهو العمل الذى كان وما يزال يُقدّم حول دالة الاستهلاك. فلا يستطيع أى منظّر، إن كان جديرًا بهذا اللقب، أن يقبل كعبارة دقيقة exact statement الفرضية التى تربط الإنفاق على

---

(٧٠) بقدر تعلق الأمر بالآثار على محتوى نظرية معينة، ينبغى أن نلاحظ أن الانتقاد أو الإحكام أو حتى التبرير تعنى الشىء نفسه إلى حد بعيد. فبمعزل عن نية الباحث، فإن عمله يتغير بالتدريج إلى أن تصبح المعانى الأصلية باطلة فى آخر الأمر. ولكن هذا الأمر ليس كذلك بالنسبة لشهرة عمل ما أو المنزلة التى سيحتلها أخيرًا فى تاريخ علم ما. فموقف الباحث أو أحكامه القيمية أهم بكثير هنا حتى بالنسبة لوجهة نظر المنظرين المستقبليين بل إنها، طبعًا، أهم بالنسبة لوجهة النظر المستقبلية للمهنة وجمهور القراء. فمن السهل، مثلاً، تأليف قائمة من المحاججات (كلها صحيحة)، من كتابات هيكس، ولانجه Lange، ومودغليانى Modigliani، وساملسون Samuelson، مثلاً، التى إنْ وقعت فى أيدى كتاب أقل ودًا من هؤلاء، لشكلت انتقادًا مدمرًا. ولكنهم لم ينووا الإيذاء. أما فى حالة كينز، فقد اجتمع الاستحقاق والحظ لإضعاف شفرات النقد لدى البعض ممن كانوا أكثر قدرة على الإيذاء- قارن موقف مارشال من ريكاردو.

الاستهلاك(معبَّرًا عنه من خلال وحدات-أجر) بالدخل فحسب (معبَّرًا من خلال وحدات-أجر). وما لا يمكن قبوله حتى أكثر هو الصفة الكينزية المميِّزة لهذه الدالة (dC / dY، انظر الهامش ١٣، أعلاه) كصفة صحيحة بصورة عامة. وعليه، فنحن نمتلك هنا مقاربة معينة. ولكن ما مدى دقة هذه المقاربة، وبشكل خاص، كم من الضرورى بالضبط أن نضيف مقدارًا معينًا term a بالنسبة لتحولات الدالة عبر الزمن؟ وما مدى خطورة الخطأ الذى نرتكبه حينما نقضى بأن الدالة خطية؟ أو، ألا ينبغى أن نتساهل ونسلم بوجود متغيرات مستقلة أخرى غير الدخل- مثل مقدار الأصول أو، على الأقل، الأصول السائلة التى قد يمتلكها الأفراد من قبل؟ إن كل هذه الأسئلة هى أسئلة نظرية تنبغى الإجابة عليها فى المقام الأول على أساس استقلال[٧١] الدالة وعلى أساس انسجامها مع العلاقات الأخرى التى نقصد القبول بها على نفس المستوى من المحاججة. ولكن من الواضح أن هذه الأسئلة لها جانب وقائعى فى غاية الأهمية. وليس من الغريب، بل مما يستحق التهنئة، إن "دزينة: دستة" أو نحو ذلك، من علماء القياس الاقتصادى قد كرسوا ويكرسون اهتمامهم لها.

أما المهمة الثالثة، فتنبع من ضرورة 'دينمة' النظام الكينزى أما وفقًا للخطوط التى أوحى بها كينز نفسه أو وفقًا لخطوط أخرى. وقد أصبحت هذه الضرورة واضحة بمجرد أن بدأ الناس 'بتشغيل' النظام الكينزى بصورة جدية. ذلك لأنه، كما سبق أن رأينا، حتى مجرد قضية استقرار نظام ستاتيكى معين إنما

---

(٧١) يعود مفهوم استقلال autonomy دالة أو معادلة ما إلى البروفسور فريش Frisch. ففى نظام العلاقات (الرياضية أو غير الرياضية) التى يُعتقد أنها تسرى آنيًا ضمن إطار معطى من البيانات، يمكن أن تسرى بضع علاقات بشكل فردى وذلك فقط إذا كانت تسرى العلاقات الأخرى وربما أيضًا إذا لم يتغير إطار البيانات المعطى، ولكن هناك علاقات أخرى تحتفظ بصحتها الفردية حتى إذا لم تسرِ بعض العلاقات الأخرى (وضمن إطار آخر من البيانات). إن هذه العلاقات الأخيرة نسميها "مستقلة" (أو تلقائية) autonomous، رغم أننا نستعمل هذا المصطلح بمعانى أخرى (كما فى `autonomous investment` – الاستثمار المستقل أو التلقائى). وهذه الصفة ليست مطلقة: إذ يمكن أن تتأثر علاقة معينة إلى هذا الحد أو ذاك بفشل ما فى العلاقات الأخرى. وعليه، فمن الأفضل أن نتحدث عن درجة أكثر أو أقل من autonomy. وتشكل مقالة فريش (التى لم تنشر، بقدر ما أعلم) واحدة من أهم المساهمات فى المنطق البحت للنظرية الحديثة فى وقتنا الحاضر. [فى رده على سؤال للناشر، أشار البروفيسور فريش إلى أن فكرة استقلال autonomy دالة أو معادلة ما يتم توضيحها كثيرًا فى العديد من محاضراته المنسوخة فى النرويج وأنها، فى شكل مطبوع، ترد بإيجاز فقط فى المقالة: `Repercussion Studies at Oslo' American Economic Review, June 1948.

تقود إلى العوامل الديناميكية. ولكن إضافة إلى ذلك، فقد شرع كينزيون كثر بتضمين نماذجهم 'عوامل الدينمة' المعتادة dynamizers، وبخاصة فترات الإبطاء. وكأمثلة على ذلك، أشيرُ إلى نموذج البروفيسور سميثيز[٧٢] ومن ثم، مرة أخرى، إلى معادلة هانسن–ساملسون التى مرت بنا من قبل. وهكذا فإن تحليل التوازن، الكينزى، قد أخلى مكانه تدريجيًا إلى 'تحليل العملية' الكينزى وإن تحليل العملية الكينزى هذا يميل حاليًا للاندماج بالديناميكا الكلية الأقدم والأوسع التى ألقينا نظرة عليها. وهنا، وبعد طول انتظار، نكون قد أدركنا النقطة التى يمكن من عندها تعريف وتحديد موضع الأهمية التاريخية للمساهمة التحليلية البحتة لكينز فى علم الاقتصاد. ولأهمية هذا الأمر ولعدم سهولة تحقيقه بسبب عرضنا الموجز، فإننا نلفت نظر القارئ إلى الموجز التالى.

إن نظام كينز هو نظام ستاتيكى أساسًا، بقدر تعلق الأمر بجوهره الدقيق. وقد كانت هذه النظرية الستاتيكية كافية للأغراض الأهم لدى كينز، وبخاصة لمذهبه المتعلق بتوازن البطالة underemployment equilibrium. ومع ذلك، فقد غمرت الديناميكا الكلية عملَ كينز وذلك، جزئيًا، لأنه كان من المحتم على كينز أن يضيف العوامل الديناميكية إلى ذلك الجوهر، ولأن عمله، جزئيًا، اصطدم بوضع فى حقل النظرية البحتة كان يهيمن فيه الاهتمام الجديد بالديناميكا الكلية (بصورة مستقلة عن كينز). ولكن بسبب المكانة التى احتلها عمل كينز فى فكر المهنة، فإنه لم ينغمر بالديناميكا الكلية فحسب، بل إنه ساعد بدوره على صياغة وتشجيع هذا الأخير–

---

(٧٢) Arthur Smithies. 'Process Analysis and Equilibrium Analysis.' Econometrica. January 1942. سبق أن أوضحنا أن معظم الكينزيين (أو الكتاب الذين استعملوا الجهاز الكينزى أو جهازًا مماثلا) قد ادخلوا الادخارات والاستثمارات المخططة planned (or ex ante) savings and investments وذلك لكى يكونوا قادرين على جعل التساوى بين الادخارات والاستثمارات شرطًا توازنيًا بدلاً من التطابق فى حالة الادخارات والاستثمارات المتحققة بالفعل. وهذا يتوافق مع موقف كينز لأن من المؤكد أنه شدد على الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار بقوة كافية. كما أن هذا بحد ذاته لا يعنى الخروج من حدود الستاتيكا الكينزية. ولكنه يعني ذلك بمجرد أن نربط الادخارات والاستثمارات بشكل صريح بكمية معينة سابقة، كدخل الأمس مثلا. وهكذا تنقاد بسهولة، وإنْ ليس بحكم الضرورة المنطقية، بعيدًا ليس فقط عن الستاتيكا الكينزية بل أيضًا عن البنية الكينزية ككل. خذ مفهوم الادخارات العاطلة، مثلاً idle savings. يتصور الأفراد العاديون أحيانًا أن المحاججة الكينزية تتضمن أنه يجب أن تكون هناك، فى مكان ما من الاقتصاد، ادخارات عاطلة بمعنى إنها غير مستثمرة. ولكن هذه الفكرة لا معنى لها فى إطار المحاججة الكينزية. ومع ذلك، فهى تكتسب المعنى حالا حينما ندخل فترات الإبطاء. كما أنه ليس من الصعب أن نبين إلى أين يقودنا إدخال هذه الفترات، إنْ كانت تقودنا بعيدًا عن كينز: فهى تحملنا باتجاه روبرستون Roberston ولوندبيرغ Lundberg.

الذى كان يلائمه نموذج كينز بشكل خاص لبساطته. وهكذا فقد أصاب هيكس بوضوح حينما قال 'إن العمل General Theory of Employment... ليس بداية أو نهاية الاقتصاد الديناميكى'[٧٣]. ولكن من الصحيح أيضًا، دون قصد من كينز وربما بالضد من إرادته[٧٤]، إن عمله قدّمَ دافعًا هائلاً للاقتصاد الديناميكى- فكل العمل تقريبًا فى الديناميك الكلى يبدأ الآن من شكل 'مديمّن' معين لنموذجه. وهذا هو الجدير بالتشديد فى تاريخ للتحليل[٧٥]. أما توصيات كينز المتعلقة بالسياسة policy – التى كانت مرتبطة بزمانها- ومذاهب كينز المحددة بصورة متميزة- التى بدأت بفقد معقلها بالفعل- فيمكن أن تكون أكثر أهمية بالنسبة لتاريخ الفكر الاقتصادى.

[تتوقف المخطوطة عند هذه النقطة؛ ثمة ملاحظات موجزة كان قسم منها مكتوبًا باليد: "يجب إضافة نقاط أخرى... الاقتصاد الكلى بحاجة لجهاز جديد من المفاهيم... موضوعات عامة جديدة... المضاعف... المعجل..."]

---

(٧٣) 'Mr. Keynes and the "Classics"' Econometrica, April 1937, p. 159.

(٧٤) 'انسَ كل ما يتعلق بالفترات' هكذا قال كينز ذات يوم لأحد التلاميذ.

(٧٥) يمثل عمل ليسود أ. ميتسلر: 'The Nature and Stability of Inventory Cycles.' Review of Economic Statistics, August 1941 مثالا ممتعًا على نموذج دينـاميكى كلـى حول دورات المخزون، يستفيد من دالة الاستهلاك لدى كينز ويوضح بالتالى ما كنت أحاول إيضاحه.

قائمة الكتب المقتطف منها كثيراً

إن القائمة التالية هى قائمة غير كاملة قط بالنسبة للكتب المقتطف منها فى هذا الكتاب {تاريخ التحليل الاقتصادى}، بل إنها لا تمثل حتى الكتب التى أقتطف منها مرات عديدة. فهى تقتصر على الكتب التى أقتطف منها بصورة متكررة أو الكتب التى تكون طبعتها المستعملة طبعة هامة وحيث لا يتم إعطاء معلومات محددة عنها فى كل مرة يجرى الاستشهاد بالكتاب.

Allen, R. G. D. Mathematical Analysis for Economists, London, 1938.

Aquinas, Saint Thomas, Summa Theologica [Latin, 6 vols.], Turin (Italy), Libraria Marietti, 1932.

Bohm-Bawerk, Eugen V., Capital and Interest: A Critical History of Economic Theory [1st German ed. 1884; English trans. 1890], Reprint, New York, 1932.

Bohm-Bawerk, Eugen V., The Positive of Capital [1st German ed. 1889; English trans. 1891] Reprint New York, 1923.

Bowley, A. L. The Mathematical Groundwork of Economics: An Introductory Treatise, Oxford, 1924.

Gairnes, J. E., Some Leading Principles of Political Economy Newly Expounded, London 1874.

Cannan, Edwin, A History of the Theories of Production and Distribution in the English Political Economy from 1776 to 1848 [1893], 3rd ed. 1917; 4th printing, London, 1924.

[Cantilon, Richard], Essai sur la nature du commerce en general [1755], Reprinted for Harvard University, Boston, 1892.

Chamberlin, Edward Hastings, The Theory of Monopolistic Competition: A Re-orientation of the Theory of Value [1933], 5th ed., Cambridge, Mass., 1946.

Cournot, Augustin, Researches into the Mathematical Principles of the Theory of Wealth [1st French ed., 1838 : English trans. by Nathaniel T. Bacon, 1897] New York, 1927.

Custodi, Pietro, Scrittori classical italiani di economia politica (50 vols.), Milan, 1803-16.

Fisher, Irving, Mathematical Investigations in the Theory of Value and Prices [1892] New Haven, 1926.

Hayek, Friedrich, A., The Pure Theory of Capital, London, 1941.

Heckscher, Eli F, Mercantilism [1st Swedish ed. 1931], London, 1955.

Hicks., J. R. Value and Capital: An Inquiry into Some Fundamental Principles of Economic Theory, Oxford, 1939.

Jevons, W. Stanley, Investigations in Currency and Finance [Papers written 1862-82], ed. with introd. By H. S. Foxewell, London, 1884.

Jevons, W. Stanley, The Theory of Political Economy [1871] 2nd ed., rev. and enlarged, London, 1879.

Keynes, John Manyard, Essays on Biography, London, 1933.

Keynes, John Manyard, The General Theory of Employment, Interest and Money, London 1936.

Keynes, John Manyard. A Tract on Monetary Reform, 1923 . Monetary Reform (American ed. Of above) New York, 1924.

Keynes, John Manyard, A Treatise on Money (Vol. 1 , The Theory of Money ; Vol. 11, The Applied Theory of Money) London, 1930.

Malthus, T. R. Principles of Political Economy, Considered with a View to Their Practical Application, London, 1820.

Marget, Arthur W., The Theory of Prices, New York, 1938-42.

Marshall, Alfred, Principles of Economics [1890] 4th ed., London, 1898.

Marx, Karl, A Critique of Political Economy.

Vol. 1 , The Process of Capitalist Production [1867], original English trans. by Moore and.

Aveling, rev. and amplified according to 4th German ed. by Ernest Untermann, Chicago,

Charles H. Kerr & Co., 1906

Vol. 11 The Process of Circulation [1885]

Vol. 111 The Process of Production as a Whole [1894].

Vols. 11 And 111, trans. by Untermann, Chicago, Charles H. Kerr & Co., 1909.

Mill, James, Elements of Political Economy, 1st ed., London, 1821.

Mill, John Stuart, Autobiography, London, 1873.

Mill., John Stuart, Principles of Political Economy with some of Their Applications to Social Philosophy [1848] 7th. Ed. 1871 ; with introd. By sir W. J. Ashley, London, 1909.

Pareto, Vilfredo, Cours d' economie politique, Lausanne , 1896-7.

Pareto, Vilfredo, Manuel d' economie politique [Italianed. 1906], Paris, 1909.

Ricardo, David, The Principles of Political Economy and Taxation [1817] 3ed. ed. 1821, Everyman' s Library ed., London and New York, 1912, reprinted 1917.

Rist, Charles, History of Monetary and Credit Theory from John Law to the Present Day [1st French ed. 1938], New York, 1940.

Robinson, Joan, The Economics of Imperfect Competition, London, 1933.

Roscher, William, Principles of Political Economy [1st German ed. 1854], New York, 1878.

Samuelson, Paul Anthony, Foundations of Economic Analysis, Cambridge, 1947.

Say, Jean Baptiste, A Treatise on Political Economy ; or The Production, Distribution k and. Consumption of Wealth [1st French ed. 1803] trans. from 4th French ed. by C. R. Prinsep, Boston, 1821.

Seligman, Edwin R. A. Essays in Economics, New York, 1925.

Sempere y Guarinos, Juan, ed., Biblioteca espanda economico-politica (4 vols.), Madrid, 1801-21.

Senior, Nassau William, An Outline of the Science of Political Economy [1836], Library of Economics Reprint, London, 1938.

Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations [1776], ed. by Edwin Cannan from text of the 5th ed., Modern Library, New York.

[إن الإشارة فى كل هذا الكتاب هى إلى طبعة Modern Library باستثناء الجزء الثانى ، الفصل الثالث ، القسم ٤ ج ، فى حين إن الإحالات المقترنة بالصفحات هى إلى طبعة Everyman' s Library, London and New York, 1910, reprinted 1917].

Stigler, George J., Production and Distribution Theories, New York, 1941.

Sweezy, Paul M., The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Economy, New York, 1942.

Tagliacozzo, Giorgio, Economisti naloletani dei sec. XVII e XVIII, Bologna, 1937.

Thornton, Henry, An Enquiry into the Nature and Effects of the Paper Credit of Great Britain [1802], Library of Economics Reprint, London, 1939.

Took and Newmarch, A History of Prices and of the State of Circulation from 1792 to 1856 [6 vols., 1838-57] reproduced from original with an introd. By T. E. Gregory, New York, 1928.

[Turgot, Robert Jacques], ' Reflexions sur la formation et la distribution des richesses,' Ephemerides du citoyen, 1769, vols. 11 and 12 ; 1770, vol. 1.

[وقد أعيد نشر هذا العمل فى Oeuvres {مؤلفات تورغو} التى نشرها دوبـون دى نومور عام ١٨٠٨ ، المجلد الخامس ، باريس.]

Viner, Jacob, Studies in the Theories of International Trade, New York, 1937.

Walras, Leon, Elements d' economie politique pure (Theorie de la richesse sociale) [1874-7] 5th ed. , Paris and Lausanne, 1926.

Walras, Leon, Etudes d' economie politique appliqee (Theories de la production de la richesse sociale) [1898] Paris and Lausanne, 1936.

Walras, Leon, Etudes d' economie sociale (Theorie de la reparition de la richesse socioale) [1896] Paris and Lausanne, 1936.

Wicksell, Knut, Lectures on Political Economy [1st Swedish ed. 1901-1906], English trans., ed. with introd. By Lionel Robbins, London, 1934.

المؤلف فى سطور:

جوزيف شومبيتر

قدَّمَ الاقتصادى وعالم الاجتماع النمساوى جوزيف شومبيتر ١٨٨٣-١٩٥٠ عدداً من المساهمات المهمة بالنسبة لفكر القرن العشرين. فأنه نقدَ ماركس وكينز، وطوّرَ أفكاراً متقدمة لتأمل الدورات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعمليات الاجتماعية فى العالم الحديث. ويُعَد عمله "نظرية التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية" أحد أهم دراساته الاقتصادية. أما عمله "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، فهو بحث متعمق حول طبيعة ومستقبل الرأسمالية وعلاقتها بالاشتراكية والديمقراطية [وهو عمل مُعَرَّب]. ولكن كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادى" يبقى عملاً لا يضاهى فى حقل التحليل الاقتصادى وتاريخه.

المترجم فى سطور:

حسن عبد الله بدر

نال د. حسن عبد الله بدر شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من معهد الاقتصاد فى موسكو عام ١٩٨٤، وشهادتى الماجستير والبكالوريوس فى الاقتصاد من جامعة بغداد عامي١٩٧٥ و ١٩٧٢. وقد عَمِلَ د. حسن بدر مدرساً للاقتصاد فى جامعة الموصل وجامعة عدن وجامعة طرابلس، وقام بترجمة ومراجعة عدد من المقالات الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، كما إن له أعمالاً ومقالات تدور حول أثر الاستثمار على النمو الاقتصادى فى العراق.

المراجع فى سطور:

عصام الخفاجي

د. عصام الخفاجي كاتب وأستاذ جامعي مختص بالعلوم الاجتماعية، درّسَ لسنوات عدة قضايا العولمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث، ونظريات الدولة، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط في جامعة أمستردام ونيويورك. وإلى جانب التدريس، عمل الخفاجي في مجالات عدة، ومنها العمل كمستشار للبنك الدولي في واشنطن. صدرت له ثلاثة مؤلفات بالعربية، وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية. وقد تُرجم عدد من أعماله المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية كالإنجليزية والفارسية، كما أنه قام بترجمة كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. في مايو ٢٠٠٤ صدرَ له بالإنجليزية كتاب بعنوان "مسارات الحداثة في أوروبا والشرق الأوسط: ولادات عسيرة"، لندن، دار I. B Tauris.

يقصد بتعبير "تاريخ التحليل الاقتصادى" تاريخ الجهود الفكرية التى بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو - وهو ما يعنى الشىء نفسه - تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادى. ويصف الجزء الثانى من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود، وذلك من البدايات المبكرة التى يمكن إدراكها، وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطى الجزء الثالث الفترة التى يمكن نعتها بفترة "الكلاسيك" الإنجليز، وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريباً. ويقدم الجزء الرابع كشفاً بمصير الاقتصاد التحليلى أو العلمى منذ نهاية الفترة الكلاسيكية وحتى الحرب العالمية الأولى. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.

الوحدة لفنون الكتاب ■ تصميم الغلاف عمرو الكفراوي